

هَذَا الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ تَكَايُفِ
الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ لِنَفْعِ الْبَرِيَّةِ
عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الْأَعْظَمِ
أَبِي حَنِيفَةَ النَّعْمَانِ
نَفْعَ اللَّهِ بِهِ جَمِيعٍ
الْأَمَامِ آمِينَ
آمِينَ

واظله منبهر	٥٩٥٢
فن منبهر	الف ٤
تختاب منبهر	اع

فهرست الجزء الاول من الفتاوى الخيرية

صحيحه	صحيحه
كتاب الطهارة ٢	كتاب العتاق ٨٦
باب التيمم ٥	باب الاستيلاء ٨٦
كتاب الصلاة ٦	كتاب الايمان ٨٦
باب الجنائز ١٥	كتاب الحدود ٩٢
كتاب الزكاة ١٨	فصل في التعزير ٩٢
باب صدقة الفطر ١٨	كتاب التوبة ٩٧
كتاب الصوم ١٨	كتاب السير ٩٧
فصل في النذر ١٩	باب العشر والمزاج ١٠٠
كتاب الحج ٢١	باب الجزية ١٠٨
كتاب النكاح ٢١	باب المرتدين ١٠٩
فصل في الحرمانات ٢٥	كتاب اللقطة ١١٦
باب الاولياء والاكفاء ٢٥	كتاب المنقود ١١٦
فصل في نكاح المفقود ٣٠	كتاب المفقود ١١٦
باب المهر ٤٠	كتاب الوقف ١٢٤
باب القسم ٤٨	كتاب البيوع ٢٥٤
كتاب الرضاع ٣٩	باب البيع الفاسد ٢٧٣
كتاب الطلاق ٤٠	باب الاقالة ٢٧٩
باب الايلاء ٦٢	باب الربا ٢٨٠
باب الخلع ٦٤	باب الاستحقاق ٢٨١
باب الطهارة ٦٥	باب السلم ٢٨٣
باب العتق ٦٦	كتاب الكفالة ٢٨٦
باب ثبوت النسب ٦٨	كتاب الحوالة ٢٩١
باب الحمتانة ٦٩	
باب النفقة ٧٤	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق من اراد به الخير للتفقه في الدين وهدى من شاء الى سبيل المهتد
 والصلاة والسلام على سيد الاولين والآخرين محمد خاتم النبيين والمرسلين
 وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين وبعد فيقول العبد الفقير ابراهيم
 ابن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة الرحلة الفهامة
 الشيخ محي الدين طاب ثراه وكانت فراديس الجنان ماواه قد شرع في جمع
 فتاوى والده شيخنا واستاذنا وكتب لها ديباجة صودتها وبعد فيقول العبد
 الفقير محي الدين هذا من ريسير من جم غفير من اجوبة عن اشئلة سئيل عن
 سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين خاتمة الفقهاء المحققين اوجده الزما
 في فقه ابي حنيفة النعمان وحيد الدهر وقربا العصر سيد والدي الخير الدين المنيف
 ومن هو خير محض كاسمه الشريف الا وهو خير الدين متع الله بطول حياته
 المسلمين فاجاب عنها بما هو الصحيح المقتضى به من مذهب ابي حنيفة او بما صححه
 كما رآه اهل المذهب لا خلافا في العصر او لتغير احوال الناس رفقا بعباد الله
 طالبا به رضي الله تعالى عنه يوم الخيفة فجمعها وكتبها وعلى طريق الهداية رتبها
 ليحصل التسهيل والتقريب للسائل والجيب ولما رسم غالبا الا ما قل وجوده
 في الاستفاد وكثر وقوعه في غالب الديار او لم يصرح به في الابواب وان هم
 من كتب الاصحاب وسميتم **مكتبا** بالفتاوى الطبيعية لتنع البرية وبالله
 المستعان وعليه التكلان هكنا وقد اخبرني والدي المشار اليه متع الله
 تعالى بطول حياته واسبق نعمه على وعلية انه لا يبي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه
 والاخذ في تجويد ثم الاعتناء بالفقه وتحشيد وتمهيد وانه رحل من بلده

التي هي الرملة البيضاء سنة ستين بعد الالف الى مصر ولا زمر العلماء بالجامع الأزهر
واخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الحنفية كالشيخ عبد الله النخعي والشيخ الحانوتي
والشيخ أحمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الأصول على المجمع
وجامعة والنحو على العلامة الشيخ أبي بكر الشنوافي وغيره وقرأ الفرائض وأكثر
ارتد على الشيخ فائد الولي المشهور ورجع من مصر الى بلده واسطد في القعدة
انظر امر سنة ثلاث عشرة والالف انتهى ما كتبه بخطه منها الى باب المهز واختارته المنية
ثم أتى استخرج شتخنا العلامة والده المذكور في كتابها على حسب ترتيبها فأجاز في
فأستخرجت الله تعالى في ذلك وأكملتها والله سبحانه وتعالى أمثال ونسبته اتوسل
ان يجعل سفيناً فيها مشكوراً وان يجعله خالصاً مخلصاً لوجه الكريم موصلاً
الى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير
ه

كتاب الطهارة

سُئِلَ هل يجوز استعمال الماء النجس الذي لم يتغير طعمه وريحه في غير الشرب
والتطهير كبل الطين وسقى الدواب اجاب نعم يجوز لذلك قال في
جامع الفتاوى وغسلالة الثوب النجس ان تغير طعمها وريحها محرم الاستعمال كالبول
والأجور الاستعمال في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقى الدواب اه
وقال في الزاوية والنجس ينتفع به في سقى الدواب وببل الطين وغضوه انتهى
وفي البحر نقلاً عن التاجيس اذا نزع الماء النجس من البئر كره ان يبل به الطين بطين
المسيح او ارضه لنجاسته بخلاف السرقين اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة
لانه لا يلهيها الا بذلك اه وفيه نقلاً عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس في
الطريق ولا يسقى للبهائم وفي خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس
للنمل والأبل والغنم اه وفي النهر وهل يسقى الدواب قال في الذخيرة لا وفي غيرها
لا بأس بذلك واقر ذلك ما في الذخيرة يوافق ما في البدائع وما في الخزانة ما في الإيجاز
فما قولان متقابلان لا نقلاً من متناهيان اه والله اعلم سُئِلَ في الشارب
اذا طال هل يجب تخليله اولاً اجاب لا يجب تخليله وان طال قال في
اعلام الاخبار وفي شرح القدوري قال عز والى رواية المحيط لا يجب ايصال
الماء الى ما تحت الحاجبين والشارب بانفاق الروايات قال الحلواني واتفقوا
على ان يمس الماء شعر حاجبيه وفي صلاة النصاب اذا قص الشارب لا يجب تخليله
وايصال الماء الى الشفتين وفي النوازل لا يجب وان طال اه وقال الشيخ ط
المقدس في شرح الكنز المنظور والشارب اذا طال يجب تخليله اه وصرح

هذا هو
الشيخ
الحاج
محمد
بن
الشيخ
أحمد
بن
الشيخ
محمد
أمين
الدين
بن
عبد
العال

هذا هو
الشيخ
الحاج
محمد
بن
الشيخ
أحمد
بن
الشيخ
محمد
أمين
الدين
بن
عبد
العال

في الجرب أنه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى
 هذا ينبغي ان يحمل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب
 على ما اذا كان بحيث تده وتسابت الشعر وقد جعله في التجنيس من الآداب
 وصرح المؤلف في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما
 تحت كالحاجبين اه والله اعلم **سئل** العلامة شيخ الاسلام الشيخ امين الدين
 ابن عبد القادر الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في الغسل اذا وقعت فيه
 قارة فما صفة طهارته **اجاب** المذكور في كتب الحنفية ان يوضع الماء
 على الغسل الى ان يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة
 ثانية وقد طهر اه كذا في فتاواه **سئل** في قارة وقعت في زيت فهل اذا وضع
 في آناء مخروقة التسفل وضبت عليه الماء ثم اخذ الماء من اسفله ثلاث مرات يطهر
 كما فعله الامام ناصر الدين ابوالقاسم في الملتقط عن ابى يوسف ام لا يطهر
 وهل اذا طبع صابوناً وصار مستحسناً يطهر ام لا **اجاب** نعم يطهر الزيت
 بهذا الصنع وكذلك لو صب عليه الماء فطفا فرقع ثلاث مرات كما ورد عن الثاني
 وقطع به في الظهيرية وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم
 اشتراط التلث وهو مبني على ان غلبة الظن مجزية عن التلث وفيه اختلاف
 تصحيح وفتوى وهي من المسائل المشهورة قيل غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التلث
فتح كل فاعل صاحب الخلاصة جنح الى الاول وبه صرح في مسئلة الثوب فانه قال
 ووقت سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة فيغلى فيعملو الدهن
 الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظن ان لفظة فيغلى من زيادة النساج
 فانما لم نرم من شرط التطهير الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتابع لها اللهم الا
 ان يراد بالغلي التحريك مجازاً فقد صرح في مجمع الرواية شرح القدوري انه يصبت
 عليه مثله ماء ويحرك فتأمل ومسئلة طهارة الزيت النجس باتخاذ صابوناً
 صرح بها في المجتبى والبرازية قال **سئل** في المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يغلى
 بطهارته لانه تغير والتغير مطهر عند محمد ويفتي به للبلوى اه وصرح به في فتح القدير
 وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وابنته صاحب من الغفارة متنة تنوير الابصار
 وهو منقول عن اجناس الناطقي وغيره والله اعلم **سئل** فيما لو نزل ليل الغيم
 ليس هل هو طاهر هل شربه ام لا **اجاب** لا شك في طهارته لما في الجوهر
 من ان سورماً كوال اللحم طاهر كلينه والظن منه حل شربه ولم ار من صرح به والله اعلم
سئل في صاحب سكين البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون

في الجرب انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي ان يحمل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث تده وتسابت الشعر وقد جعله في التجنيس من الآداب وصرح المؤلف في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت كالحاجبين اه والله اعلم

في الجرب انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي ان يحمل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث تده وتسابت الشعر وقد جعله في التجنيس من الآداب وصرح المؤلف في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت كالحاجبين اه والله اعلم

وضوء

اجاب سب اما السواك بسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقده
 الغزواني انه لا بأس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل واما قول الناس
 فانما ذلك لكراهية نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لئلا تحصل النفرة
 باعتبار انهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهية بينهم بسببه لا انه ورد فيه
 نص خاص من جانب الشرع الشريف يوجب محظورية والله اعلم ورايت شرح
 في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسواك خير باذن كره الانبياء
 وهذا من تصرفه وصحابة الروضة وغيرها ولا بأس بان يستاك بسواك غيره
 باذنه بل زاد في الهجوم وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكراهية لا اصل لها والله اعلم
 سئل هل يجوز في المنسوخ ان يمسه المحدث او يلوكه الجنب اجاب فيه تردد
 والاشبه جوازه فيما نسخ تلاوته واقر حكمه لانه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح
 مختصر اصول ابن الحاجب للعصند واذا كان هذا فيما اقر حكمه فمن باب اولي
 الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم سئل عن كيفية الاستنجاء بالماء
 ما عبورها اجاب سب اما الاستنجاء بالماء فلم ار من صرح من علماءنا بكيفية
 اخذه وصيته وقد رايت في كتب الشافعية ويسن ان لا يستعين يمينه في شوي
 من الاستنجاء بغير عذر في اخذ الحجر يساره بخلاف الماء فانه يصيبه يمينه ويفعل
 يساره ولا مانع منه عندنا فالظن ان مذهبا كذلك وهذا هو المذهب للمعروف للناس
 فلعلم انما تركوه لظهوره والله اعلم ثم رايت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزواني
 ويفعل الماء بيد اليمنى على فريجه ويعلى الاثاء ويفعل فريجه بيد اليسرى اذ اليمنى
 عذر فان كان بيد اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمنى
 من غير كراهية فهو محمدا لله كما بحسنه والله اعلم **باب التيمم**
 سئل في التيمم لمس المصحف او تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله
 هل يجوز ام لا او ضحوا لنا الجواب مفصلا ولكم الثواب من الله جل وعلا اجاب
 المصريح به عندنا ان ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود
 الماء كدخول المسجد للحديث واما ما الطهارة شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم له
 مع وجود الماء الا في موضع يخشى الفوات لا الى خلف كصلاة الحنابلة والعبد
 فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء واما التيمم لقراءة
 القرآن العظيم ينظر ان كان محدثا فهو من قبيل الاول لجوازه بدون ذلك وان كان
 جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله
 وصرحوا بان لا يقيم لدخول المسجد او القراءة ولو من المصحف او من كتابه

هذا هو المذهب
 لشيخنا العلامة
 ابن القيم

هذا هو المذهب
 لشيخنا العلامة
 ابن القيم

اول زيارة القبور والعبادة المريض ولتعلم القرآن ولا يريد به الصلاة أو يتيمم
 لدفن الميت أو الأذان أو الأقامة أو السلام أو رده أو الأضلاع ولا يجوز الصلاة
 بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنازة أو سجدة التلاوة جاز له
 أن يصلي ستائر الصلوات بذلك التيمم وتماز ذلك مذكور في كتب العلماء ورحمهم الله
 تعالى سئل في رجل مسافر فيمارة بارض وخل ليس به ماء ولا حجر وتصايق
 وقت الصلاة فهل له أن يتيمم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة من وقتها إلى
 أن يجده الماء أم كيف الحال **الجواب** الصحيح من مذهب الحنفية بجواز التيمم
 بالطين لأنه من جنس الارض وصارت المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الارض
 حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا لم يجد الماء الطين
 يلمطه بثوبه أو عضوه فإذا جف تيممه وقيل عند أبي حنيفة يتيمم بالطين وهو
 الصحيح لأن الواجب عند وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين من جنس
 الارض لأنه إذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط أو لكن قالوا لا
 إذا لم يجف وقت الوقت ان يلمط ثوبه بالطين ويتيمم إذا جف كي لا يصير بمعنى القدر
 المنهق عنها في الحديث الشريف والله اعلم سئل من دمسق عن عبارة صاحب الشفا
 حث قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجناية بخلاف المسح **اجاب**
 قوله لا تنقضه الجناية بخلاف المسح أي لا تنقض الجناية الغسل وتنقض المسح وقد
 تقر بأن الجنب لا يمسح قال في الكنز لا جباة أي لا يجوز للجنب المسح على الحفيق قال في البحر
 والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاجة إلى التصوير وقد حكف علماءنا
 إلى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الاشياء لا تنقض
 الجناية الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتيج إليه ولا سبيل إليه إلا
 برفعها عنه وبترعه يشرى الحدث إلى الرجل ومعناه لا تنقض الجناية غسل الرجل
 السابق على الجناية الكائنة بعد اللبس لأن الحنف جعل مانعا من سريته الحدث
 إلى الرجل والمسح إنما هو على ظاهرهما فتنقضه الجناية والجنب ممنوع عن المسح فلا
 إليه معها فاضطر إلى نزع خفيه للغسل وبترعهما يشرى الحدث فيجب الغسل بذلك
 لا بسبب أن الجناية تنقضه فتأمل والله اعلم **كتاب الصلاة**
 سئل من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ أجمعهم بالتواتر عن آبائهم
 وأجدادهم يصهلون على القبلة إلى جهة مستدلين عليها بأخبار مسلمين بمساحد ثم اتفق
 بلغ تواترهم واجماعهم من قديم الزمان وإلى الآن أن هذه المحارب الكاشنة بالمساحة
 من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضوان الله الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكور

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

مستحداً ووافق محرابه المحارب المذكورة والآن جاء شخص فلكي يقول ان هذه
الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحارب مطعوم
فيها مستند لا بالقواعد الفلكية وادلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي
البلد فظهر عنده وتبين وتحقق ان الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة جهة
القبلة عملاً باقوال العلماء رضى حيث اعتمدوا محارب المسلمين وعولوا عليها وحكم بان
القبلة والمحارب لمقدمة الموضوعه باجتهاد لا بتبدل ولا تغير عن صفتها التي اجمع عليها
علماء المسلمين واهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبايقاء القدير على قدمه وبالأثر
بالجهة حيث ان التوجه الى عين الكعبة امر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول
حيث طعن في المحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها
ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة
هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على الوجه المزبور ام لا او يعمل بما قاله الفلكي المزبور
ام لا اجاب بـ اعلم اولاً ان فرض غير الملكي اصابة جهة الكعبة عندنا كما مشيت
عليه المتون وصحة اصحاب الفتاوى والشروح مستند لن بقوله صلى الله عليه وسلم
ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب التوسع ولهذا قال بعضهم البيت
قبلة لمن يصلي بمكة في بيته او في البطحاء ومكة قبلة اهل الحرم والحرم قبلة الاقافي
وعن ابن حنيفة المشرق قبلة اهل المغرب والمغرب قبلة اهل المشرق والجنوب قبلة اهل
الشمال والشمال قبلة اهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يصير وجهها هو الوجه
الذي اذا توجه اليه الشخص يكون مساماً للكعبة ولو انما تحقيقاً بمعنى انه لو فرض
خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة الى الأفق يكون ما رآه على الكعبة او هو انما
تقرئاً بمعنى ان يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة وهو انما انحرافاً لا نزولاً بالمقابلة
بالكلية بان بقي شيء من سطح الوجه مساماً لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة
بعيدة لا نزول بما نزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك
بحسب تفاوت البعد وتبقى المساماة مع انتقال مناسيب لذلك البعد فلو
فرض مثلاً خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط
آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا نزول تلك
المقابلة والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بغراسخ كثيرة ولهذا
وضع العلماء قبلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسد
ان يجاوز المشارق الى المغرب فاذا علمت ذلك قهاية الفلكي المذكور ان يطعن
بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز

ولهذا

ولقد قال الشارح الربيعي ولا يجوز التحري مع الحاربي وقال في فتاوى قاضي خان وجها
 الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقربى الحاربي التي نصبها الصحابة والتابعين
 رضا اجمعين فعلمنا اتباعهم في استقبال الحاربي المنصوبة فان لم تكن فالسؤال من الاهد
 اه فقد جعل السؤال من الاهد مؤخر عن الحاربي وذكر بعضهم ان اقوى الأدلة القطع
 فيجعله من بالشام ورواه والرملة ونابلس وبيت المقدس من جملة الشام كدمشق وحمص
 وجوز لكل الاعتماد على القطع وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع انحراف لاهل
 ناحية منها لكة لا يضركم كما قرناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في اكثر الكتب
 اما من اشراط اصحابه العين فجعل الانحراف القليل مفسدا لكن لا يتحقق الخطأ بالانحراف
 ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك يجوز والاجتهاد
 في الحاربي بمنة ويسرة ما عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم واما الاجتهاد فيها اني
 محراب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلت من الطعن لانها لم تنصب الا بحضرة
 جمع من المسلمين اهل معرفة نسبت الكواكب والأدلة بحري ذلك بحري الخبر فنقل ذلك
 الحاربي وفي الخادم لم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهد واما لو اجتهد فظهر
 له الخطأ ظنا أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً اني تغليد تلك الحاربي اه والحاصل
 المفهوم من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في الحاربي بمنة ويسرة ولا يجب وانه يجوز تقليد
 قبل الاجتهاد وبعد لا يجوز له اذا ظهر خطأها واما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن
 اما بعده فيجوز وعندهم المحراب بمنزلة الخبر فلو اختلفوا خبرا لم يخلافه هل يها رضوان او يقد
 الخبر والمحراب قال في حاشية ابن قاسم ويذلل على تقديمه اني تقديم الخبر انهم يجوز واقفها
 يعني الحاربي الاجتهاد بمنة ويسرة ولو يجوز وامعه يعني الخبر اخذنا من قول الشيخ
 يجب الاجتهاد بمنة ويسرة على المحراب المعتمد لأن المحراب في الجهة بمنزلة الخبر يدل انهم يجوز
 الاجتهاد فيها بخلافه والمجتهد لا يقلد مجتهدا اه الا انما الى قوله بمنزلة الخبر فانه كالصريح في
 امتناع الاجتهاد بمنة ويسرة مع الخبر وذلك يدل على انه اعلى من المحراب نعم نوزع فيه اذكر
 في وجوب الاجتهاد بمنة ويسرة وفيما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك
 شيخنا ابن حجر فليتامل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحراب
 وقد صرحوا بان الحاربي التي وضعها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد بمنة ويسرة فيجوز الاجتهاد
 عندهم في المحراب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة الحاربي القديمة التي وضعها
 الصحابة والتابعون بالاولى واما عندنا فعلمنا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الحاشية
 وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي حجة
 بل وجود حكمه وعدمه سيان اعدم دخول المسألة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية الخاصة

وَلَيْسَتْ مِنْ حَقُوقِ الْعِبَادِ حَتَّى تَدْخُلَ تَحْتَ الْحُكْمِ فَلَنْ حُكْمٌ وَعَلَى مِنْ حُكْمٍ وَهَذَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي
 هَذَا رَمَضَانَ وَالْجَاسِلُ أَنَّهُمَا سَأَلَا خِلَافِيَّةً فَمَذْهَبُ الْخَفِيَّةِ يَعْمَلُ بِالْحَارِبِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا
 يَلْتَفِتُ لِلطَّعْنِ الْمَذْكُورِ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَيَعْمَلُ بِهِ إِذَا كَانَ مِنْ عَالَمٍ بِصِيرَتِهِ وَلَا
 خِفَاءَ فِي أَنَّ مَذْهَبَنَا سَمِعَ سَهْلَ حِنْفِي مَيَّشَرٌ غَيْرُ مَعْتَرَفٍ أَنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ وَفِي تَعْيِينِ
 عَيْنِ الْكُفَّةِ حَرَجٌ وَهُوَ مَدْفُوعٌ عَنَّا بِالنَّصْلِ الشَّرِيفِ وَهَذَا مَا ظَهَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْعَبْدِ الضَّعِيفِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسُئِلَ أَيْضًا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِصُورَةٍ أُخْرَى هِيَ مَا قَوْلُكُمْ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْكُمْ فِيمَا إِذَا وَجَدَ
 فِي بَلَدٍ مُحَارِبٌ مُتَخَالِفَةً مِنْ غَيْرِ وَضْعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَبَعْضُهَا مُوَافِقٌ مُنْطَبِقٌ عَلَى طَبَقِ
 الْأَدْلَةِ الْعَلَكِيَّةِ الْخَفِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ عِنْدَ أَهْلِهَا يَقِينَةٌ وَعِنْدَ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ
 الْيَقِينِ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَهُمْ وَجُوبُ اتِّبَاعِ هَذِهِ الْأَدْلَةِ مِنْ غَيْرِ شَبْهَةٍ وَبَعْضُهَا مُخَالَفٌ لِهَذِهِ الْأَدْلَةِ
 فَهَلْ يُجِبُّ عَلَى الْإِمَامِ الْخَفِيَّ إِذَا صَلَّى وَرَأَاهُ شَافِعِيٌّ أَنْ يَخْرُفَ فِي الْحَرَابِ الْمُخَالَفَ إِلَى مُقْتَضَى هَذِهِ
 الْأَدْلَةِ لِأَجْلِ صِحَّةِ صَلَاةِ الشَّافِعِيَّةِ وَرَأَاهُ وَخَرَجَ خِلَافَ مَنْ أَوْجَبَ أَصَابَةَ الْعَيْنِ مِنْ أَيْمَةِ الْخَفِيَّةِ
 وَيَكُونُ قَدْ زَادَ خَيْرًا بِأَصَابَتِهِ عَيْنَ الْكُفَّةِ أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ لَا يُجِبُّ فَهَلْ لَا فَضْلَ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا
 وَهَلْ يُجْزِلُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ بِوَجُوبِ اتِّبَاعِ مُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا فَلْيُزَمَّ بِهِ إِذَا وَجَدَ
 مُحَارِبًا مُخَالَفًا لِلْجَمْعَةِ أَنْ يَتَّبِعَ وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَهَلْ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَمْ لَا وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْأَمْرُ فِي بَعْضِ مَحَازٍ
 مُضَرَّةٍ وَنَقَلَ الْحَرَابِي إِلَى الْجَمْعَةِ الْأُخْرَى كَمَا أَخْبَرَنِي بِهِ ثِقَاةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهَلْ إِذَا كَانَ حِنْفِي بِغَاوٍ
 وَتَحَرَّرَ فِي مَعْرِفَةِ هِجَةِ الْقِبْلَةِ وَعِنْدَهُ مَنْ يَعْرِفُ هَذِهِ الْأَدْلَةَ فَهَلْ يُجِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِ
 أَوْ يَتَّبِعَ هَذِهِ الْأَدْلَةَ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا حَلَفَ حِنْفِي بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَا يَدَّانِ يَسْتَقْبِلُ بَصَدَ
 عَيْنِ الْكُفَّةِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ فَصَلَّى فِي مُحَارِبٍ مُخَالَفٍ لِهَذِهِ الْأَدْلَةِ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَإِذَا صَلَّى
 فِي مُحَارِبٍ مُوَافِقٍ لِهَذِهِ الْأَدْلَةِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا وَمَا تَعْرِيفُ الْجَمْعَةِ الَّتِي إِذَا اسْتَقْبَلَهَا اشْخَرُ
 صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِذَا اخْرَفَ عَنْهَا لَمْ تَصَحِّ صَلَاتُهُ وَإِذَا اخْرَفَ شَافِعِيٌّ أَوْ حِنْفِيٌّ أَوْ حَسْبِيٌّ إِلَى
 مُقْتَضَى هَذِهِ الْأَدْلَةِ بَعْدَ اثْبَاتِهَا بِالْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ فَهَلْ يَسُوغُ لِلْقَاضِي أَنْ يَتَعَرَّضَ لِأَحَدٍ
 مِنْهُمْ وَأَنْ يَقُولَ لَهُ جَدِّدْ إِسْلَامَكَ نَزَّيْتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا الْفِعْلِ وَارْجِعْ إِلَى مَا كُنْتَ
 عَلَيْهِ سَابِقًا أَمْ لَا وَإِذَا فَعَلَ هَذَا الْقَاضِي ذَلِكَ يَكُونُ مَخْطِئًا أَمْ لَا وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا
 مِنْ هَذَا الْعِلْمِ أَجَابَ— إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَرَابِي مِنْ وَضْعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلَا مِنْ
 وَضْعِ ذَوِي الْعِلْمِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ وَلَا عَلَى سَمْتٍ وَضَعَهُمْ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ أَجْمَاعًا
 وَمَا مُوَافَقَةُ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضُ الْخَفِيَّةِ الشَّارِطِينَ لِأَصَابَةِ فِي التَّوَجُّهِ لِعَيْنِ الْكُفَّةِ فَهَوُ
 أَفْضَلُ بِالرَّيْبِ وَلَا مِنْ لِمَصَحِّ الصَّلَاةِ عَلَى كَلَا الْقَوْلَيْنِ لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ وَلَا
 يَقَعُ عَلَى وَجْهِ الْيَقِينِ مَعَ الْبَعْدِ بِأَخْبَارِ الْمِيقَاتِ كَمَا لَا يَخْفَى عِنْدَ الْفُقَهَاءِ لِأَنَّهُ مَجْرُوحٌ خَبَرٌ مَعَ
 ذَلِكَ يَعْمَلُ بِهِ بِلَا شَبْهَةٍ إِذَا خَلَا عَنْ الْمَعَارِضَةِ بِمَا هُوَ مُثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ لِأَنَّهُ مَلَزَمٌ وَقَدْ كُنْتُ فِي الْوَقْفِ

مَطْلُوعٌ فِي الْمَسْأَلَةِ
 مِنْ غَيْرِ قَوْلٍ
 وَفِي كِتَابِ

سابقاً ومحاربا للصحة والتابعين اعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من
الاقل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا المحراب
المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلمة بان تجاوز المشارق الى المغارب كما نقله في فتح
القدير لا يعتمد عليه ولا يقلد لما لفته لجميع المذاهب اذ المحراب الى الفالجهة لا عبرة به واما
اشتبهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يحري والطلاق لا يقع على
الحالف المذكور لما استلغناه من عدم التيقن وجهتها ان يصل الخط الخارج من جبين المصلي
الى الخط المار بالكبعة على استقامة بحيث يحصل قائمتان او نقول هو ان تقع الكعبة فيما
بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى مثلث كذا قال النخعي في التنازع في
شرح الكشف فيعلم منه انه لو انحرف عن القبلة انحرفا لا تزول به المقابلة بالكلمة جازية
ما قال في الظهيرية اذا تيسر من او تيسر يجوز لان وجه الانسان مقوس فعند التيسر
او التيسر يكون احد جوابه الى القبلة كذا قاله من لا يخسر في دهر الاحكام وقد كتبنا ما في
معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي ان يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة
مثل هذا القول معتقدا زوال اسلامه واشبات معصيته ولا ان يتعرض له بمكروه لان
المقصود اصابة الصواب واظهار الحق وتحريم المناظرة لاجل ان تزل قدم من ناظره
وان يظهر جهل من ماثلك او ناظره ويحب ان يقصده بذلك وجه الله تبارك وتعالى
اذ العلم صفة من صفاته فاذا كنت متصفيا به فلا تعد ما اباحه لك كيف وربنا تعلم
علما كيف نطاط الجاهل بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما
فعلمنا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هذا العالم والمستئلة واضحة وحاصلها اذا اتفق
خروج من الجهة بالكلمة لا يجوز اعتماد اجماعا واذ لم يخرج عنها جازا اعتمادا وان كان
فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا
احد ونحن على علم بان الصحابة رضوا عن غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محرابا لا يعارضهم
من هود ونهم واذا علمنا ان محرابا وضع من غيرهم بغير علم لا نعتد به واذا لم نعرف شيئا
وعلمنا كثرة المآثرين وتوالي المصلين على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققنا
بالخطا زال الغطاء وهو في اخلاف الجهة بحيث يكون مجاوزا المشارق الى المغارب
وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله اعلم وسئل عنه ايضا بما صورته فيما
اذا وجد في بلدة محارب متخالفة من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم
ولا على سمت وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديما وحديثا
بثرائه قد تحري ان بعضها منحرف يمتنع عن مقتضى الأدلة تخمسا وستين درجة وبعضها
خمسا وستين درجة ومن القواعد العقلية اذا كان الانحراف عن مقتضى الأدلة

مجلس في بلدة
من بلاد المغرب
في سنة ١٢٠٠
من غير موضع
ولا على سمت
ولا على سمت
العلم القليلة
مستنقذ من
وحد

أكثر من خمس وأربعين درجة بمنة أو يسرة يكون ذلك الانحراف خارجاً عن جهة الربع الذي
فيه مكة المشرفة من غير اشكال على أن الجهات بالنسبة إلى المصلي أربعة فهل هذه الخارجة
المزبورة انحرافاً كثيراً فاحش يجب الانحراف فيها يسرة إلى جهة مقتضى الأدلة والحالة ما ذكر
أم لا وإذا قلتم يجب فهل إذا عاين شخص وصلي في هذه الجهات بعد اثبات ما ذكر تكون الصلاة
فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه العقاب أم لا وهل إذا وجد في كلام الفقهاء في هذه المسألة
أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا إن
حيث زالت بالانحراف المذكور المقابلة بالكلمة بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مساماً
للكعبة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع وإذا عدم الشرط عدم المشروط
وإذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة إلى هذه الجهات بالموضوفة بما ذكر قطعاً
ووجوب قصتها المؤدى بعد العلم والثبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويقتضي
مركبه ويعتزل ولا يتكابه المعصية خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة
التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهور دلالة محجة تحمل وعناد فوق
وفساد فعله أن يتوب ويرجع ولا يعامل بالعذاب الأليم الموجه وأما بحث الخارج
والعائر فمن مشهور مسائل أصول الأحكام والانسب ذكر المطلق والمقتد في هذا
المقار يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء والأعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق
يجل على المقتد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقر في الأصول فإذا وجد في هذه
المسألة إطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقتد لا اتحاد الحكم وعند الشافعي
هو محمول عليه وإن لم يتحد الحكم فالجمل في مثل ما نحن فيه مجتمعة عليه والله أعلم سئل في الأصل
إذا كان اللفظ يبدل الراء الممثلة بالعين المجبة فإذا أراد أن ينطق بالرحمن الرحيم يقول
الرحمن الرحيم وإذا أراد أن ينطق برت يقول غبت فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج الحروف
من مخارجها باطلاً فلا يجوز إمامته للفصيح وهل يحرم عليه أن يؤمر قصصاً وهل يكون
له أن يؤمر مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤمر في المسجد الجامع أم لا أجاب
مسألة اللفظ قد تكررت سؤالها عن حكمها واستخبرت ونظم الناس بها كلاماً
يقضي لكل سائل مرأى ومنهم الغرض في تحفته نظمنا بين القول من جهة
إمامة اللفظ للمغايير تجوز عند البعض من أكابر وقد أباه أكثر الأصحاب
لما غيره من الصواب وقلت نظماً غابراً للزيمات يرضى بنظم الدرر والبيان
إمامة اللفظ بالفصيح فاسدة في الرابع الصحيح قال في البحر بعد كلام
كثير والحاصل أن إمامة الإنسان لما مثله صحيحة الإمامة المستحاضة والضالة والحق
المشكل مثله ولن دونه صحيحة ولن فوقه لا تصح مطلقاً هو والله أعلم سئل فيما إذا اقتد

عليه السلام في الصلاة
إذا كان في الصلاة
بالفصيح

سئل في الصلاة
إذا كان في الصلاة
بالفصيح

غير

غير لا تشع بالاشع هل تصح على الأصح المفتى به امر تصح عند البعض وهل فاحش اللثة
 وغيره سواء لكون المنطق بالروف غير خالص في الجملة ليس منها لا لغة ولا عرفا كما هو الحق وإذا
 دارت الصلاة بين الصحة والفساد هل تجل على الفساد اهتماً بشأن العبادة ام على الصحة
 اجاب الرابع المفتى به عدم صحة امامة الاشع لغيره ممن ليس به لثة وصرح قاضي خان
 في فتاواه نقلاً عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الاشع لغير الاشع تصح لأن ما يقوله
 صابر لغة له ومثله في الظهيرية وغيرها واما اللثة المسيرة فلم ار من صرح بها من علمائنا ورا
 في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض ما نصه لو كانت لثته
 يسيرة بان ياتي بالحرف غير ضاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمه الله عليهما في شرحهما
 على المنهاج وقواعدها لا تأباه وإذا دار الامر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة
 قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر ولن يغالب
 الدين احد الا غلبه ورواه البخاري بلفظان الدين يسر والله اعلم سئل في الصبي هل يصح ان
 يكون اماماً للبالغين ام لا اجاب اقتداء بالبالغ بالصبي فاسد لان صلاة تغل
 وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والفتاوى وقد
 اطلقوا في ذلك فتشمل اقتداء به في الغرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول
 العامة كذا في الحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاستبصار في لان تغل البالغ مضمون دون
 تغل الصبي والله اعلم سئل في امامة الاعمي اذا لم يكن ثمر من هو افضل منه هل تكبر
 ام لا اجاب نعم اذا كان افضل ممن كان يؤتمه لا تكبره امامته فان امامته عتبت
 ابن مالك الاعمي بقومه مشهورة في الصحاح واستخلاف ابن ابي عمير في الامامية
 كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب التمر عن المحيط هذا مذهب الحنفية واما مذهب
 الشافعية فقال في المنهاج والاعمي والبصير سواء على النضر قال شارح الشيخ جلال الدين وقيل
 الاعمي اولى لانه اخشع وقيل البصير اولى لانه عن النفاضة اخففظ ولتعارض المعنيين
 سوى الاول بينهما اه والله اعلم سئل في رجل على يد وشم هل تصح صلاته وامامته معاً ام لا
 اجاب نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله اعلم سئل في رجل اذا كان في
 الصلاة وخرج من بين اسنانه شيء من فضله الاكل هل يليقه ام يتلعه وهل يؤذ
 المصلي ويقيم للفوائت ام لا وهل الافضل للمسافر القصر ام الاتمام وهل بالتمام يكون
 من تكاثره ام لا وما حكم صلاة الظهر بعد الجمعة اجاب يكره ان يتلصص المصلي
 ما بين اسنانه ان كان قليلاً دون قدر الحصاة وان كان كثيراً اذا على قدر الحصاة فيفسد
 صلاته وكذا اذا كان قدر الحصاة في الصبح والعاو في المسجد مكرهه كالبصاق والذي يقتضيه
 النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرج المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

وقد ورد كلوا الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه اى ارموا ما يخرج
الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرجه بنفسه خصوصاً ان مكث كثيراً في الفم
وان اكله مع ذلك كرم خارجها ايضاً قال بعض المتأخرين من شراح الكثرة قوله ولو نظر
الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه او مرت ما في موضع سجوده لا تقسده وان اثم اى فاعل
ذلك اعنى الشاظر والاكل والمآز وانت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قد تر عن الحلبي
فيه تحريمية ويؤذن المصلي للفائسة ويقيم وكذا الاولى الفوائت ويخير في الاذان للباقي فان
شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الاقامة هذا اذا فاتته صلوات ففعلها هاهنا فجلس وان
قضها هاهنا في مجالس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن مالك نقلاً عن الكفاية والقصر
للسافر واجب حتى لو اتم يكون اثمًا عاصيًا لانه عزيمه لا رخصة قال يعلى بن امية قلت لعمر
انما قال الله تعالى ان خفتهم وقدا من الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسالت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم واما صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها اكثر الشراح وصرحوا بان الاحتياط في تركها وذلك
مبنى على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في النارخانية اخلف المشايخ في القرى الكبيرة
اذ لم يعمل بلحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الغرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال
بعضهم يصلي الاربع بنية الظهر في بيته او في المسجد او لا ثم يسعى ويشع في الجمعة فان كان
الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة او لا ثم يصلي
اربعا وركعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً وان لم تكن الجمعة جائزة
فهذا فرضه وقال في الحجة هذه القرى الكبيرة واما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الغرض
والاحتياط في القرى ان يصلي السنة اربعاً ثم الجمعة ثم ينوي اربعاً سنة الجمعة ثم يصلي
ثم يصلي ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان اداء الجمعة صحيحاً فقد اداها
وسنة وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان
بعد هذا سنة قال الفقيه ابو جعفر النسفي رايته الامام ابا جعفر الهندواني صلى الجمعة
مبردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى اربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع اعدت
صلاة الظهر ولم تر الجمعة ببردة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاً
على مذهبه على قول الناس يصلي اربعاً بنية الظهر او بنية اقرب صلاة على ليس له اصل
في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرع الجمع في قوله ويجعلها
اى ابو يوسف السنة بعد هاستا ثم اخلفوا في نية تلك الاربع قبل ينوي السنة ولا
الاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وبثوت شرطها ان يقول نويت ان اصلي الظهر
ادركت وقته ولم اصله بعد وقبل المختار ان يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي اربعاً بنية

مطلبه في
الاختفاء
والجهر في
الصلوة
وفيه اختلافا
واضح

كذا في الغنية اه والمساءلة افردت بالتصانيف سُئل عن مسئلة الاختفاء والجهر بالقراءة
في الصلوة واختلف الاقوال فيها وما هو الاصح مع عز وكل الى موضعه اجاب
قاله التبیین اختلفوا في حد الجهر والاختفاء فقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والخافه
ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع نفسه والخافه تصح الحروف لان القراءة فعل
اللسان دون الصياح والاول اصح لان حركه اللسان لا تستحق قراءة بدون الصوت
وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة ووجوب السجدة بالملأوة والعتاق
والطلاق والاستثناء اه وفي الجوهره في شق قول القذوري وان كان منفردا فهو محذور
ان شاء جهر واسمع نفسه قال قوله واسمع نفسه ظاهر ان حد الجهر ان يسمع نفسه ويكون
حد الخافه تصح الحروف وهذا قولنا في الحسن الكرخي فان اذ في الجهر عند ان يسمع نفسه
واقصاه ان يسمع غيره وحد الخافه تصح الحروف وجهان القراءة فعل اللسان دون الصياح
وقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والخافه ان يسمع نفسه وهو الصحيح لان حركه اللسان
لا تستحق قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق
والاستثناء اه وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاختفاء للاختلاف مع اختلاف التصحيح فذهب
الكرخي الى ان اذ في الجهر ان يسمع نفسه وان الخافه تصح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي
اقبس واصح وفي كتاب الصلوة للحمد اشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ في نفسه وان شاء جهر
واسمع نفسه اه واكثر المشايخ على ان الصحيح ان الجهر ان يسمع غيره والخافه ان يسمع
نفسه وهو قول الهندواني وكذلك كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة ووجوب السجدة
بالملأوة والعتاق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صح
الحروف وفي الخلاصة الاما ما اذا قرأ في صلاة الخافه بحيث سمع رجل او رجلا لا يكون
جهرًا والجهر ان يسمع الكل اه وفي فتح القدير واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض الصوت وهو اخص من النفس
فان النفس المعروض بالقرع والحرف عارض للصوت لا النفس فحرف تصح بلا صوت ايما
الى الحروف بعضلات الخافه لاحروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان يكره في مفهومه
القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي ولعله المراد بقول الهند
بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختر ان قول بشر قوله
الهندواني وهو خلاف الظاهر من عباراتهم ان في المسألة ثلاثة اقوال قال الكرخي
ان القراءة تصح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد ان يكون بحيث يسمع
وقال الهندواني لا بد ان يكون مشموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزئ
ما لم تسمع اذناه ومن يقر به اه ونقل في الذخيرة ان الاصح هذا ولا ينبغي ان يجعل قولاً

رابعاً بل هو قول الهندواني الأول وفي العادة ان ما كان مستوعباً له يكون مستوعباً لمن
 هو بقية ايضاً الى هنا كلام الجهر واقول للسلام كان اكثر المشايخ على ان الصحيح قول الهندواني
 عول عليه في متن تنوير الابصار بقوله والجهر اسماع غيره والخافئة اسماع نفسه وظاهر كلام
 القدور عن اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح في المسألة ولكن ما قاله الهندواني
 وارجح لا عتماً اكثر علماً لنا عليه هذا ودعوا خلافاً لظاهر الكمال بعيد اذا غلب الشرح
 لم يتقوا في المسألة قولاً ثالثاً بل اقتصروا على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور روي
 ما قاله الكمال وكونه وسطاً اذ يبعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بانه يختلف باختلاف
 آله وربما تختلف مع حقيقة الجهر ولا يبعد في ارادة تقليد الاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير
 اليه فهو متجه بدليل ان من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وفي
 وقد لا يتم نيتاً معه له ذلك مع ما فيه من الفرق وعدم الحرج فانه مع التعويل على قول الهند
 وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو اخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة اكثر الصلوات
 من كل خاص وعام فبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث
 ولكن لا يقتصر على ما ذكرنا اولى لان الاسماع تضرب عما فيه اطالة وان تعلق بمحض السماع
 والحاصل ان يقال في المسألة قولان قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهند
 والله اعلم **مسئل** في مصطلح تلاوة السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة للوضع واخرى للرفع
 ام لا وهل اذا اجتمع سجدة ثلاثية وقنوت بائتين بدأ اجاب يكبر تكبيرتين واحدة
 للوضع واخرى للرفع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه قال لا يكبر عند الوضع وتكبر عند
 الرفع والا واصلح كما في الجهر واما مسألة اجتماع سجدة الثلاثية والقنوت فلا شبهة
 في تقدير سجدة الثلاثية لما صرحوا به من وجوب الصلاة على الفور ومن ان الثلاثية
 تقطع الفور والقنوت يعد لها او يزيد عليها فلو قدمه قوت الفور ولزمه الركوع والتسجود
 اذ هو الوارد فيا في بها بعد ذلك قضاء فيركب الاثم واذا بدأ به سلم من ذلك هذا
 ما يتبادر للفهم من كلامهم وان لم اراه صريحاً فاقبل والله اعلم **باب** الجائز
مسئل في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفنه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم او تعزير
 اولا اجاب حيث لم يرع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفنه ودفنه لا يلزمه
 اثم ولا تعزير لكن ان كان له اقارب من النصاري فالأولى ان يتركه لهم وقع هذا الولد
 يترك فقد باشر خلافاً لأولى ولو لم يترك محظوراً يعاقب عليه ومن المصريح به ان الميت
 الكافر يغسله قربه المسلم لكن كغسل الثوب الخس من غير وضوء ولا تيمم وليس المعنى
 انه يجب عليه بل لا بأس ان يفعل معه ويكفنه في ثوب غير مراعى سنة في كفنه ويلزمه
 في حفرة من غير حديد ولا توسعة فان راى ما نصحت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفنه ود

مطلب في مصطلح
 تلاوة السجدة
 هل يأتي بتكبيرتين
 ام لا

مطلب في
 مسلم تولى
 غسل ميت
 نصراني
 وتكفنه
 ودفنه
 هل يلزمه بذلك
 اثم او تعزير

فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله اعلم سئل عن مات جنباً هل
يوضأ بلامضمضة ولا استنشاق ام لا اجاب نعم يوضأ بلامضمضة ولا استنشاق لاطلاق
المتون والشروح والعلة في غسل الميت تغضيه ولو اراد من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله اعلم
سئل ماذا يؤى بالنسليتين في الصلاة على الميت اجاب يتوى بهما الحفظة والا
والميت اذا كانا محاذيين للمسلم عن اليمين فقط ان كانا يمينه وعن اليسار كذلك والله اعلم
سئل في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت ام على الزوج كفنها وتجهيزها اجاب كفنها
وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجد خط
العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في الاستيعاب الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها
فعند ابي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة
قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبي واما اذا كان لها مال فكفنها في ما لها بالانجماع
ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على الجمع مانصه العظم ان اصل الخلاف في الكفن
قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقة المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب
على زوجها عند لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكرخي
فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بالاخلاق بين علمائنا يعني في ظاهر الروا
وروى خلف عن ابي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج
كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التقييس وعند ابي يوسف يجب الكفن عليه وفي الفتوى
لانه لو لم يجب عليه لوجب على الاجانب وهو كان اولي بايجاب الكسوة عليه حال حياتها فيتمتع على
سائر الاجانب وفي مخارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لانه لو لم يكن عليه
لوجب عليها وهو اولي بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلافا لمتجه فلخص
ان اصل الخلاف في الكفن لان ما عدا من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وان التجهيز
الحق به وكان له ما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية
بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة او صلت الى زوجها ان كفنها من مهرها الذي لها عليه قال
وصيتها في كفنها باطالة وكفنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا اجاب ابو بكر الاسكافي قال
الفقيه ابو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن ابي يوسف ان الكفن على الزوج كالكسوة
وعند محمد ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول ابي يوسف ناخذاه قال في الجمع
ويامر بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في منظومته في باب قول ابي يوسف على
خلاف قول محمد وقول ابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي معسرة كان على الزوج جمان المقبرة قال في
شرحها المستصفي اى الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت اه وبه علم ان ما عدا الكفن من جنس
واجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من اجرة حفرة قبر وسد على الوجه المسنون فكله على الزوج

مطلب
هل يوضأ بلامضمضة
ولا استنشاق
بالبطون ما زاد في
البطون ما زاد في

مطلب
في امرأة ماتت
هل يوضأ بلامضمضة
ولا استنشاق
بالبطون ما زاد في
البطون ما زاد في

على قول ابي يوسف لانه ملحق بالجهنم لكونه لا يفعل حسنة والله اعلم **سئل** في امرأة نصرانية
 تحت مسلم ماتت حاملاً فهل تدفن في مقابر المسلمين او في مقابر المشركين **اجاب** صرح العاقل للقول
 في ثمنية المصلي بان المسألة اختلف الصحابة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر
 المشركين وقال عقبه بن عامر واثلة بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو احوط وفي بعض كتب المالكية
 يجعل ظهرها الى القبلة لانه وجه الجنين الى ظهرها قال الشروحي وهو حسن وقال في النسخة الثانية
 وفي فتاوى الحجة الكافرة اذا ماتت وفي بطنها ولد مسلم قدمات في بطنها لا يصلي عليها بالاجماع
 واختلفوا في الدفن وفي الينابيع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر
 الكفار وقيل تدفن وحدها والله اعلم **سئل** هل الافضل المشي خلف الحائضة ام امامها **اجاب**
 قال في الاختيار والاحسن في زماننا المشي امامها لما يتبعها من النساء والله اعلم **سئل** في المرأة
 اذا ماتت وليس لها محر من يلي دفنها **اجاب** يلي دفنها جيرانها من اهل الصلاح ولا يدخل احد
 من النساء القبور لان من الاجنبى اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد
 صريحه في الولولة والله اعلم **سئل** في قبر رجل غلط فيه هل ميتة دفنوها به فلما انه لم يترك
اجاب لا هله ان يكفوا اهلها نبش القبر واخراجا منه بعدت المدة او قصرت ولم يترك
 ان راوا ذلك وقد صرحوا بحرمه النبش غير ضرورة وهذا الضرورة حتى الغير فاذا اسقطوا
 جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته بحرمه النبش بعد اسقاط حقه وهذا مستتب
 من تعليلهم لجواز النبش في الارض المغصوبة بحق الغير وهذا اذا كان القبر ملكاً اما اذا كان
 في ارض وقف فلا نبش مطلقاً والله اعلم **سئل** في رجل مات وعليه دين لاخر فصرفت ورثة جميع
 تركته في كفه وكفن مثله يتأق بسدسها او ربعها او اقل او اكثر شيئاً قليلاً هل يضمن الورثة الزائد
 على كفن المثل ام لا **اجاب** نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج وان كان عليه دين
 واراد الورثة ان يكفوه كفن المثل قال الفقيه ابو جعفر ليس لم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقض
 بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كانا او غسيلين ثم قال وهو الصم في بعض
 ليس للغير ان يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه مناه ما زاد على كفن المثل اجماعاً والله اعلم **سئل**
 في مقبرة موقوفة لدن المسلمين بنى بها رجل قبراً ودفن به ولده في تابوت فقيل ان يبلى جسده حتى
 عليه جماعة القبر ولا يخرجوه من التابوت وكسروا التابوت واللفوه ودفنوا فيه ميتاً فماذا يلزمهم
اجاب يلزمهم ضمان ما انفق على القبر ولا يحول ميتهم قال في النسخة الثانية نفلاً عن الفناء
 انفق ما لا في اصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة يضمن ما انفق عليه
 ولا يحول ميتة من مكانه لانه في وقفها ولا شك انهم يضمنون قيمة التابوت الذي لفظوه ولا
 شك ايضاً انهم حيث علموا بالميت السابق ففعلوا ما فعلوا على وجه التقدير دون لارتكابهم
 لاحد فيه والتعزير واجب بمثله كما صرحوا به قاطبة والله اعلم **سئل** عن قتل نفسه خطأ هل يغسل

مطلوب
 في امرأة نصرانية
 تحت مسلم ماتت حاملاً
 فهل تدفن في مقابر المسلمين
 او في مقابر المشركين
 مطلوب
 في المرأة
 اذا ماتت وليس لها محر
 من يلي دفنها
 مطلوب
 في قبر رجل
 غلط فيه هل ميتة
 دفنوها به
 مطلوب
 في رجل
 مات وعليه
 دين لاخر فصرفت
 ورثته جميع
 تركته في كفه
 مطلوب
 في مقبرة موقوفة
 لدن المسلمين بنى بها
 رجل قبراً ودفن به
 ولده في تابوت
 فماذا يلزمهم
 التابوت وكسروا
 التابوت

ويصلي

مطلوب
 في قتل نفسه
 خطأ هل يغسل

والمرء بما يشاء

وطلب من صاحب غنم
ظلمها بالقتل
بجيب بن غنم
فإذا إذا وهب الله الغنم
مطلبك فإنا إذا وهب الله الغنم
مطلبك فإنا إذا وهب الله الغنم
مطلبك فإنا إذا وهب الله الغنم

مطلوبه
از تاریخ ۱۳۰۲/۰۱/۰۱
تقریباً ۱۰۰۰ نفر
از تاریخ ۱۳۰۲/۰۱/۰۱
از تاریخ ۱۳۰۲/۰۱/۰۱

الزوني
الغسل
مطابق
الواجب
هل في
امر

مطلب
في صنوم العذر
المعين اذا
نوى فيه واجبا
ام

العلية (مضام)

مطلب
هل يكره يوم السبت
الشك من وجوبه
ام لا واجب

مطلب
في رجلين نذر
احدهما على
نفسه والاخر
فعل على غيره
فعلية

مطلب
في رجلين نذر
احدهما على نفسه
والاخر على غيره
فعلية

مطلب
في رجلين نذر
بالسبب والواجب
فعلية

بالعلة لرمضان هل يستفسر ام لا اجاب يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كما في
الجوهرة والله اعلم سئل هل يكره صوم يوم السبت من واجب آخر ام لا اجاب ذكر الزيلعي
وغيره انه يكره ويصح القلائد في تهذيبه انه لا يكره نقله حفيد الحلبي والله اعلم فصل في النذر
سئل في رجلين مختلفان على وظيفة الدزارية بقلعة بيت المقدس الحجة بنجر احدهما من مشقة نذر
على نفسه نذرا صوته ان تعرضت لهن الوظيفة بالاخذ لها بعد هذا اليوم ما دمت في قيد الحيا فله
تعالى ان اتصدق على الفقراء بخمسة غرش هل اذا تعرض للاخذ وجد ما هو المعلق عليه يلزمه التصدق
بالخمسة غرش ولا يخرج من عهد النذر الا به ذلك ام يخرج من عهده بكذا كان اليمين ام يفعل احدهما
ايماء شاء وهل اذا امتنع عن الشئيين المذكورين ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويجعله
ام لا اجاب في المسئلة اقول ثلاثة ظاهرات في رواية لزوم التصديق بالقدرا الذي سماه ويتعين
الوقا به وقيل ان اريد كون الشرطيتين السبي وان لم يرد تخيير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي
رواية النوادر هو تخيير فيهما مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول به يفتي ويصح ايضا كل من
الاولين واما اذا رفع الى القاضي فبما امتناعه هل يحكم عليه ام لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
لا يجبره قال فيها ولو لم يقع اثم ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقهاء مضروفا له لا امتناع
حق فلا تسمع دعواه والله اعلم سئل في متول ادعى على مزاج الوقف انه نذر على نفسه انه ان جلي
عنه للوقف ما شاء اذ اراد ان رحل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه ام لا اجاب لا تسمع ولا يقضي
القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وايضا صرحوا بان الفتوى على ان المعلق بخير
الناذرين بين الوقا بعين المذكورين كفارة اليمين والله اعلم سئل في النذر المتعلقة بالانبياء
والاولياء يقبضها قوم ويرمون ان ما يتنا ولونه حق من عقولهم بسبب نظارتهم ونسبة قرابة
للاولياء المذكورين وقدما وقعت الخصومات فيه بين من يدعي انه جد او جد ابيه لا محلي او مكاتب
بذلك حجج يزعم بها جهلة القضية انها دعوى صحيحة وربما حكموا بها لمن اثبت نسبه وربما وقع الصلح بين
المتداعيين بقسمة ذلك فيما بينهم في الحكم في ذلك اجاب هذه المسئلة تجعل فيها نذر
الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلها ان النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب مقصود اذ ليس
ان يتصحب لاسباب ويشرع الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما اوجبه الله عليه قال اعلم بان شرط لزوم
النذر ان يكون في غير معصية وان يكون من جنسه واجب وان يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج
بالاول والنذر بالمعصية وبالثاني عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر في
كل صلاة لا يلزم وكذا بجنة التلاوة وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة فالواضا
النذر في سائر المعاصي كان يميناً ولزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المندور عصى واغفل النذر كالحلف
بالمعصية ينعقد للكفارة ولو فعل المعصية المألوف عليها سقطت واثم وصرح في النهاية ان النذر
لا يصح الا بشرط ثلاثة احدها ان يكون الواجب من جنسه والثاني ان يكون مقصودا والثالث

أن لا يكون واجبا عليه في الحال او في ثانی الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها من المفروضات فاعلى هذا
 الشرط اربعة لا أن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط الاول اذ قولهم من جنسه واجب
 يفيدان المنذور غير الواجب لكن لابد من رابع وهو ان لا يكون مستحيل الكون فلونذر وضوءا ومسحاً
 شهر معنى لم يصح ثم قال وفي ثمة النذر للعلامة قاسم واما النذر الذي يندرونه أكثر العوام كأن يقول
 يا سيدي فلان يعني به وليا من الاولياء او نبيا من الانبياء ان ردة غائبى او غوفى مريضى او قضيت
 حاجتى فلك من الذهب والفضة او الطعام والشراب والزيت كذا هذا باطل بالاجماع لانه نذر محلو
 وهو لا يجوز لانه اعلى النذر عبادة فلا تكون المحلوق والمندور له ميت والميت لا يملك وانه ان ظهر الميت
 يتصرف في الامور كغيره لان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا ان اطعم الفقراء باب التيسرة
 او الامام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذ النذر لله عز وجل وذكر الشيخ محل الصرف
 المستحقه القاطنين برباطه او مستجد فيجوز بهذا الاعتبار اذ مصرف النذر للفقراء وقد وجد والغنى
 غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذا نسب بذلك الولي ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز
 الصرف للاغنياء والاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا لحاكم الشيخ ان كان غنيا فاذا علمت هذا فما
 يؤخذ من الدرهم والشمع والزيت وغيرها فينقل الى صرائح الاولياء تقر بايهم لا الى الله فحرما بالاجماع
 المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الاحياء قولوا واحدا وقد علم ما نقلناه ان ما يندون العوام للشيخ
 وعلى بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم وليس للحاكم اخذ على انه نذر صحيح لانه اذا اخذ على وجه الصدقة
 المبتدأة وكان فقيرا او علم ان غير كاهن لو اخذ على انه صدقة له ذلك وليس للحاكم منعه لانه لم
 يملكه الا ان يكون الناذر مريضه في نذره وكان فقيرا او خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الفقيه التمر تاشي
 بتاريخ ذي القعدة الحرام من شهر ربيع ثمانية وسبعين وتسعمائة اقول قد استباح هذا المحرم المباح على
 حرمة جماعة يزعمون انهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين ويا الغون في اخذ ويطا
 الناذر به فان امتنع قدموا الى قضاء هذه الرمن فيحكمون به وتما استعانوا بالشرطة وحكام السبئية
 بكل يفعلون ابلغ من ذلك وهو انهم ينسأ منهم المتصوفة ونجمع النواحي التي تقع فيها هذه المنذور
 فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال في الذمة يؤخذ منهم اذا انتهى الاجل المضروب
 فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد الفاضل بما حصل اليه بركة الشيخ وروي ان من منع ذلك
 هلك وان سبب قضاء حاجته هذا النذر وان الشيخ ردة غائبه او غاف في مرضه او قضى حاجته ويرمونه
 انه لا يباح تناوله لغيرهم قائلين هو نذر جددنا فلان وهم اغنياء متمولون ومن تناول شيئا منه عاقبوا
 وادلوا به الى الحكام معتقدين انه ارتكب كبيرة في الدين وبأشر شذيعه بين اظهر المسلمين وربما حكم
 لهم به قضاء العهد وقد صرح في البحر انه لو دفع الى القاضي لا يجبره القاضي على وقائه ولما نتم على
 رسالة الشيخ محمد فيها ما يشفي الغليل والامر الى الله تعالى العلى الجليل والله سبحانه وتعالى اعلم سئل
 عن ناظر وقف السيد الخليل ونحوه اذا قاطع رجل على اقلام المذور بقري واما كى معلومة بمال فلا تستحق

هذا ما نقلناه من
 كتابنا في النذر
 واما ما ذكره من
 ان النذر لا يصح
 الا على وجه الصدقة
 فليس كذلك بل
 يصح على وجه
 العتق او قضاء
 حاجته او غيره

او اقل او اكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه ام لا اجاب لا تصح المقاطعة على
 ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام يطول ذكره فنقتصر على
 نثر منه ولا الشيخ قاسم في الدرر النذر الذي يذره اكثر العوام يخون شقي الله مريضى اوردها حتى وثق
 ذلك فلك كذا هذا النذر باطلا بالاجماع اهو فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم الملك
 على المبلغ الذي قاطع عليه هذا لا قال به العلماء رسائل في هذه المسئلة والله اعلم **كتاب الحج**
 سئل عن من لم يجد الراحة وهي المركب من الابل وجدا لبغل والحمار والفرس هل يجب عليه الحج ام لا
 اجاب قال في البحر لو قدر على غير الراحة من بغل او حمار فانه لا يجب عليه فلم اره صريحا لا ضامنا وانما
 صرحوا بالكراهة اهو وقول الفقهاء يقتضى الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة
 وهي نعم والله اعلم سئل عن قول بعضهم وقيل انه لا ينال الزدى عندي سؤال حسن مستطرف
 فرج على اضلين قد تغرعا قاتل شئ برضى مالكه ويضمن القيمة والمثل معا اجاب
 هذا حلال باع صيدا محرما فباعه احراره ومارعى واتفق الصيد للبيع جانبا فيضمن القيمة والمثل معا
 سئل عن لم يأت بالرمل والسقي طواف القدوم والركن هل يأتى بهما طواف القدوم اجاب
 نعم اذا لم يقع كما في هذين الطوافين فعلمنا في طواف القدوم لان السقي غير مؤقوت كما صرح به في البحر
 وغيره وصرحوا بان الرمل بعد كل طواف يعقبه سعى فيه علم انه يأتى بهما القدوم ولو لم يقدمها وكبر
 اره صريحا وان علم من اطلاقهم والله اعلم سئل هل يجوز الرمي بالحصي المتجسس ام لا اجاب يجوز
 والا افضل غسلما وفي مناسيك الشهاب الحبي والستة غسلما التكون طاهرين يبقين فان لم يقبل
 منها يقع في يد الملك والله اعلم **كتاب النكاح** سئل في انعقاد النكاح
 بلفظ جوزتك بتقديم الحميم على الزاى هل ينعقد به النكاح عند قوم تواردوا عليه ام لا اجاب هذا
 المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد افق
 شيخ الاسلام ابو السعود العمادى رحمه الله تعالى بانعقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة
 اقول وما يدل على صحة ما افق به ابو السعود وما في الظهيرة وغيرها رجل تزوج امرأة بالعربية
 او بلغظ لا يعرف معناه او زوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون
 نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح فانه جملة
 مسائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح والتخلع والبراء عن الحقوق والبيع والتمليك فالطلاق
 والعناق والتدبير واقع في الحكم ذكر في عناق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعناق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما
 يستوى فيه الجحد والمزحل بخلاف البيع ونحوه اهو فاما قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعناق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التصحيح فينبغي ان يكون
 النكاح نافذا مع التصحيح ولا شك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى

مطلقا
 قد روي في البغل
 او الحمار هل يجب
 عليه الحج ام لا
 وفيه اختلاف
 مطلقا
 نعم في القيمة
 مطلقا
 بالزمن لم يأت
 في طواف القدوم
 والركن
 مطلقا
 هذا هو الصحيح
 بالخصي المتجسس
 مطلقا
 قبل الزاى في
 النكاح

ولما في الخبر ان ظاهر ما في التجنيس ترجيحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فقامت له
 ولا شك ان الصبار من الجهلة الاغمار تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا ينبغي الاستعانة
 المرتب على عدم العلاقة فيه المصريح به في كلام الغزي رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسوية
 او جعله ما را غير ملاخظ لم اضلا اذ العاقل بمنزلة عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفا وغلطا
 فيجوز ما جاء به لا يضر لاثبات المدعى وحيث اقر بانه تصحيف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال
 بما ذكره الاستدلال غايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسئلة كونه تصحيفا بابدال حرف
 مكان حرف فلم يتعد الدليل صورة المسألة نعم لو صدق من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ
 المصريح بعدم الاعتقاد بها والله اعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومقاصده فيقع الدليل في محله
 ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يضر من عمى بذلك
 الزاى مما مع انهم اصبحت منا بالفاظه اذ لا يصح عندهم الا بلفظ التزويج والنكاح ولم يرد في مذهبا
 ما يوجب الكفاية لهم والله اعلم **مسئل** في رجل خطب بنت اخو فقال هي لك بكذا فقال الخاطب بحضرة فهو
 قبلها منك بذلك هل ينقد النكاح والحال انه ام لا **اجاب** نعم ينقد النكاح بذلك والحال هو ان
مسئل في رجل خطب صغيرة من ابيه بحضرة الشهود فقال لا بك هي لك عطية فقال قبلها وخطبتها
 مائة غرسل هل ينقد النكاح بهذا اللفظ ام لا **اجاب** نعم ينقد كما يؤخذ من كلامهم والله اعلم **مسئل**
 في رجل قال لا تزوجت بك بنتي فلانة فقال لا تزوجت بك بنتي فلانة فقال لا تزوجت بك بنتي فلانة
 هل الصبار من الاب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني ام لا **اجاب**
 نعم ينقد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصبار من الاب نكاح والحال انه فيبطل ما صدق من
 الاخ على اي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله اعلم **مسئل** في رجل خطب بكرا من والده
 وفصل مهرها بقدر معين بحضرة شهود وجري بينهما في اثناء الخطبة ما ينقد به النكاح كقوله
 جئتك خاطبا انتك فلانة فقال هي لك وكقوله قبلت نكاحا بكذا فقال هي لك به او صارت لك
 او تزوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل ينقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابو الزوجة فسخه
اجاب نعم ينقد النكاح بمثل هذا اللفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب فسخه والحال
 ما تقدم قال في الخاتمة لو قال رجل جئت خاطبا انتك فقال لا بك بكك كان نكاحا وفي الخاتمة
 لو قالت صرنا وصرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجي نفسك متى فقالت بالسمع
 والطاعة فهو نكاح وكثيرا ما يجري بين الخاطب والمخطوب منه ما ينقد به النكاح من الالفاظ
 فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية ان يقع نكاح آخر غير الخاطب وهي زوجة للخاطب والله اعلم **مسئل**
 في رجل خطب بكرا ابنة من اخوتها اوليا لها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما ينقد
 به النكاح نحو كانت لك بكذا او صارت لك بكذا او هي لك بكذا فقال قبلها بذلك وبلغها الخبر
 فسكت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحها على ما لا ينقد عليها نكاح غيره ام لا **اجاب**

مسئل في رجل خطب امرأة
 من اخوتها اوليا لها
 فوقع بينهم وبينه في
 محل الخطبة من الالفاظ
 ما ينقد به النكاح
 فقلت راضية بما فعل
 اخوتها هل نفذ نكاحها
 على ما لا ينقد عليها
 نكاح غيره ام لا

مطلب
 جرى بين
 اولياء ابنة
 والخطاب ما ينقد
 به النكاح وبلغها
 فسكت نفذ
 النكاح

نقفتها وأن يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا أم لا حيث لم يجر بينهما عقد اجاب لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجر بينهما عقد شرعي ولا رجوع للأب على الخاطب لتبين علم صحة الغرض والامر بالاستدانة لكونها ليست نروجة بل هي والحالة هذه اجنبية والله اعلم

في بالغة وكلت شقيقتها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والدها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولكنزلة بالشهادة منه لغيره وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا اجاب العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحة وإنما التعريف لأجل الحاجة عند التماخض ويصح من أبيها وابنها وزوجها وسواء كان الاشهاد لها او عليها على الصحيح لكن يشترط في حل أقدم الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العداية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها التعريف أصلا فاقم والله اعلم فصل في المحرمات

سئل عن الجمع بين المرأة وبنات بنتا اختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعد مجاوز ودخل الزوج بنت بنت زوجته المدخول بها قبلها واثنت منه بنت طرح ثرائت بآبن منه حتى بلغ ستة سنة فألمه بعض الفقهاء بعد مجاوزا دخالها على خاله أمها فامتنع عنها فما الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطئ جاهلا بحرمته الوطئ ونسب الابن الحرجي ووجوب المهر المستحق اجاب أما الجواز فلا قائل به الا عثمان البتي وداود الظاهري ومن لا يعيانه من الخواارج وأما الوطئ فهو وطئ بشبهة يندرج به حد الزنا عنه فلا يحدث الزنا ولا يضر به حيث كان جاهلا بحكمه غير ما لم يحرمه وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنته له وأما المهر فالواجب فيه هو المثل فاذا كان مثل المستمي فقد وجد قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطئ الطارئة فيؤخذ به ولا عمل له حتى يطلق الأولى او تموت فتحل نكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله اعلم وتعالى الله عما يعجلون

ابن الباعث الشهيد اعلم سئل في زوجة ابن الزوجة هل تحل امره امر اجاب تحل ذالو لا يحرم على المرء زوجة من تبناه لانه ليس بآبن له ولا تحرم بنت زوج الأثر ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الزوج ولا زوجة الراب والله تعالى اعلم باب الاولياء والاكفاء سئل في حرة مكنته بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كفو لها هل ينفذ النكاح ولو لم يرض عنها أم لا اجاب نعم ينفذ نكاحها ولا يتوقف على رضئ عنها والحال هذه والله اعلم سئل في بكر بالغة زوجها ابوها من رجل بغير اذنها فرد النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد يمينها أم لا اجاب نعم يرتد قولها والقول قولها في الرد يمينها والحال هذه والله اعلم سئل في صغيرة زوجها ابوها بالولاية عليها لابن عمها الصغير وقبل عنه ابوه وقد اقدم ابوها على ذلك شارطا ضمان ابيه المهر لعجز ابنة الصغير عن المهر فابى الاب

مطلوب
الاستدانة
والنكاح
عند التماخض

مطلوب
لا يجزئ
بين البنات
وبنت اخيهما

مطلوب
تعلق الزوج
ابن الزوجة

مطلوب
يغني عن
تعلق الزوج

مطلوب
تعلق الزوج
بغيرها
من صغيرها
ابن عمها

الضمان قبل يصح النكاح ام لا وهل ان صح النكاح ورفق الى قاضى يرى عدم صحته مع الجهر عن المهر
او التفريق بالاعسار فيه قبل الدخول فقضى بطلان النكاح من اصله او فرق بالاعسار يصح
قضاؤه ويرفع الخلاف ويمضيه الخفى ام لا اجاب ان كان صدر ذلك من ايها على
التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضى خان وغيره وان
كان صدره لافى وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع الجهر عن المهر
او يرى التفريق بالاعسار بعد قبل الدخول بها نفذ حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غيره واحد
من علماء الله اعلم سئل في الاب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا
زوج ابنته القابلة للخلق بالخير والشر بغير كفوف هل يصح ام لا اجاب قال ابن فرشته في
شرح الجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه اولطعه لا يجوز عقد اتفاقا ومثله في الدرد
والفرز وقال في الجهر في قول الكثر ولو زوج طفله غير كفوف او بغير فاحش صح ولم يجوز ذلك
لغير الاب والجد اطلق في الاب والجد وقيد الشارحون وغيرهم بان لا يكون الاب معروفا
بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك مجانة او فسقا فالعقد باطل على الصحيح قال في
فتح القديرو من زوج ابنته الصغيرة القابلة للخلق بالخير والشر بمن يعلم انه شرير وفاسق
فهو ظاهره سوء اختياره ولان ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور امر ارادة مصلحة
تفوق ذلك نظر الى شفقة الابوة اهو فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفا بسوء الاختيار
لم يصح عقد باقل من مهر المثل ولا بما كثر في الصغيرة بغير فاحش ولا من غير الكفوف فيما سؤ
كان عدم الكفاءة بسبب الفسق او لاحق لوزوج بنته من فقير او محترف حرفة دينية ولم
يكن كفوفاً فالعقد باطل فقصر المحقق ان الهام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في اكثر
القناوى في هذه المسألة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرة يفرق بينهما ولم
يقول انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل اي ينقل اهل كلام الجهر والمسا
شهيرة والله اعلم سئل في رجل خطب من آخر بنته البالغة العاقلة وسمى المهر وقبل الاب
وركن قلبها الى الخاطب واحضر المهر وما بقى اتم العقد فرجع الاب لمطر وخطب عالم بخطبة الاول
فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمه الخطبة على خطبة
الغير قال في الذخيرة كما نرى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على نفوس الغير نهي عن الخطبة
على خطبة الغير وان من ارتكب محرماً لم يرد فيه حد مقدريه روكا تحرر الخطبة تحرر اجابها
لانه اعانة على المعصية فيعز راجع اليها القادر على المنع والله اعلم سئل في امرأة زوجت
ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات او دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه
عصبته وامكان مراجعته فانت البنت بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يجيز عم عصبته هل
يلزم اليتيم مهرها ام لا لبطلان النكاح بموتها اجاب لا يلزم اليتيم مهرها لان الامر

مكاتب
لا يصح
الاب
عن
الاختيار

نكاح
الاب
بخطبة
الاب

مطلوب
مع
الصغير
ومع
الامر

مع وجود أحدهما أن كان بغيبته وشبوت الولاية له بالغيبة المجوزة لذلك فلهما خيار البلوغ
لأنه زوج بالولاية وإن لم يكن كذلك بل زوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة
السابقة الإجازة للأحقة والحاصل أنه إذا كان بطريق النيابة لا خيار وإن كان بطريق
الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الستة يجب أن تحلف لكن على نفي العلم
لأنه على فعل الغير وهو توكيل الأب للأخ فافهم والله أعلم **سُئِلَ في بالغة عاقله خطفها اغتواها**
ونزوها غير كفؤ هل لا ينها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا **أجاب** نعم
إذا طلب الأب ذلك ففرق القاضي بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج
أم لم يدخل ما لم تلد أو يظهر حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الإمام أنه لا ينفذ
النكاح من أصله قال في الحاشية وهو المختار في زماننا إذ ليس كل قاض يعُد ولا كل ولي
يحسن المرافعة وفي الجنوبين يدى القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم انعقاد أصلا
وهذا إذا زوجها أخوها باذنها أما إذا كان بغير إذنها فردة تيرتد بردها ولا حاجة إلى التفرق
والاعتراض من الأب لأنه فضولي فيه وإن إجازته فهو كما يشترها بنفسها فلا ينها طلب الفسخ
والتفريق من القاضي فيفرق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة إلى ذلك
لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم **سُئِلَ في بكر بالغة زوجها الأمها من غير كفؤ**
بأذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم تزوجها من كفؤ بأذنها ودخل بها هل يصح
النكاح الثاني وليس للأول معارضتها **أجاب** تزويجها بأذنها كزوجها بنفسها وهي
مسألة من نكحت غير كفؤ بلا رضاء أوليائها وفيه اختلاف في الفتوى فافتي كثير بعدم انعقاد
أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة ففي المعراج معزيا إلى قاضي خان وغيره والمختار
للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة وبقوله أخذ كثير من المشايخ لأنه
ليس كل قاض يعُد ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنوبين يدى القاضي مذلة فسد الباب
بالقول بعدم انعقاد أصلا هو وقد أكثر علماءنا من النقل في هذه المسألة فعلى هذا
النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الأول وأما على ظاهر الرواية وإن كان للولي الاعتراض
فسفسخ النكاح في ذلك يحتاج إلى قضاء القاضي فإذا لم يوجد فسكاح الأول باق إلى أن يقضى
القاضي بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفرق بينهما وبين الأول ويحد عقد الثاني إن شاء
وحيثما علم أن الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بأبقاء الثاني أحسن والله أعلم **سُئِلَ**
في بيمه ناهزت البلوغ ولا عصبة لها ولها أم هل للام تزويجها بمهر مثل من كفؤ وهل للشيخ
بلاذنها أن يحجر عليها ويمنعها من الزوج ليزوجها هو لمن أراد وياكل مهرها أم ليس ذلك
ويمنع عنه شرعا **أجاب** نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الأرحام عند
أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضا وأما شيخ البلاد فلا قائل بولاية في النكاح من سائر العباد

زوج
مطلوب
الام
مع وجود
أب
نكاحه

زوج
مطلوب
أخوها
بأذنها
ففسخ

مطلوب
في تزويجها
بغير
رضاء
أولياءها
نكاحها
بغير
إجازة
الولي

فان تجرأ على ذلك كان نكاحه باطلاً واكله المهر انما ياكل في بطنه النار والتسعين باجماع نقله
 المشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينه عنه فهو بغير شك هالك والله اعلم
 سئل من طرف رجل من فضلاء الشافعية انهم حسن عن تزويج الاخ لاب اخته القاصرة
 حيث لا اب ولا جد ولا شقيق قائلاً الاخ المزوج فاسق ولا ولاية للغاسق عند الشافعي ولا
 يصح عندكم من غير الاب والجد تزويجه بدون مهر المثل وقد اشكلت المسألة على ومرادى
 الاحتياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا فاجابنا **بسم** نظماً بقولته

هذا هو
 النكاح المسمى
 بالزواج

يا حسن الاقوال والافعال	ومن له لطائف الأحوال	ومن حوى خصائل الكمال
مع ورج يحل عن مقال	قد وصل المكوث يا ذا الفضل	وفيه ما ذا عقد غير العدل
وعقد غير الاب والجد وما	يقول نعمان امام العلماء	ان زوج البنت التي لم تبلغ
غيرها هل ذاك مما ينبغي	ويستغنى به النكاح الحل	وعقدة الفرج بها فحل
نخذ لما جئت اليه سائلاً	جواب حق لو يضرب باطلا	ينعقد النكاح بالفساق
في مذهبه نعمان بانفاق	وعز جدي وابي يليه	حتى النساء عندنا تليه
كذا الجميع من ذوي الارحام	لكن بترتيب لدى الاعلام	فالاخ للابا اذا ما وجدنا
اولى بها منزلة ان يعقدا	وعندنا قص المهر منه يبطل	ان كان نقصاً فاحشاً نقله
فالحيلة التزويج مرة بلا	مهر واخرى بالثقة قد ابدا	حتى يصح ما خلا يقينا
بمهر مثل يوجب التيسر	وهذه مذكرة مشهورة	وفي صحاح كتبنا من يور
هذا وقد وضع ابن ثايت	امر النكاح للدليل الثابت	فلذی قلده السلامه
من كل ما يعقبه الملامه	ولم يضق امر على العبادي	الا اقا الوسع على المراد
هذا ولولا مذهب النعمان	لضاق حالنا في الآيات	فاله يسقيه سحابة الرحمة
سما جلا عنهم شديد الغمة	يارب خير الدين رجوا النجاة	بالخير فاغفر ذنبه يارحمه

قوله ينعقد النكاح بالفتاق اي بعقد الأولياء الفساق فينه حذف الموصوف وابقاء الحقيقة
 وقوله فالاخ اخ مستداخره له ان يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجد والف وجلي
 للاطلاق كالف يعقدا وقوله فالحيلة او معناه ما صرح به علماؤنا بان الاحتياط في غير الاب
 والجد ان يعقد النكاح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح ببقين لأنه مع التسمية ربما
 يقع بدون مهر المثل فيكون باطلاً ومع عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعاً والله اعلم
 سئل في امرأة ثيب وكلت رجلاً اجنبياً في تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر مثلها
 هل لاخها شقيقتها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع يعزق بينهما اجاب نعم
 للاخ ان يعزق بين اخته وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لأن له الاعتراض بسبب النقص
 مهر مثلها والمراد بحق القرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التعزيق بعد الدخول

هذا هو
 النكاح المسمى
 بالزواج

فلها

فلما تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالحاصل انما يكمل مهر المثل فتستمر حليته
والله اعلم سئل فيما اذا اشهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد وقت بلوغها ولم
تتقدم الى القاضي هل تستمر على خيارها ام لا اجاب نعم تستمر ما لم تمكنه من نفسها كما في
الشفعة والله اعلم فصل في نكاح الفضولي سئل في رجل قال كل امرؤ
ازوجها فهي طالق ثم قال يجلس لرجل ليتك تزوجني فلانة هل اذازوجه يحشام لا اجاب
لا بحث لانه لم يتزوج بل زوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذه فاذا اجاز بالفعل لا بالقول
لا بحث والاجازة بالفعل كان بيعا لهما شيئا من المهر وان قل او قبلها او لم يسها بشهوة
قول واحد وبلا شهوة في قول او هناء الناس فسكت واخذ في تجهيزها كما نص عليه في المحط
فذلك كله اجازة بالفعل فلا بحث والله اعلم سئل فيما اذا انصبت نريدا وصيتها في تزويج
ابنته القاصرة من اخ الموصي له فقبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي وابنت وصيته له
حاكم شرعي خبلي ترى صحتها وحكمها ونفذ حاكم حنفى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافض
للخلاف ام لا وهل للموصي له تزويجها بمن نص له الوصية عليه ام لا اجاب نعم هو صحيح رافض للخلاف
اذ هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع والموصي له تزويجها والحال هذه والله اعلم سئل
في رجل خطب من آخر اخته البكر البالغة وسمى لها مهر اربعة اناجيه الاخ الى خطبته وامتنع من
العقد حتى يدفع جميع المهر فعقده فضولي بغير اذنها واذنه وغاب الاخ فيقول لها ان اخاك
زوجه منك فكنت من نفسها بناؤه عليه ثم تبين ان المزوج فضولي فيما الحكم اجاب ان
اجازة نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكاله منها سابقة وان ردت النكاح ارتدت
الاقل من المسمى ومن مهر المثل وتحت العدة عليها ولا نفقة لها فيها والا صل عندنا ان نكاح الفضولي
موقوف لا باطل بل هو متوقف على الاجازة والاجازة لها لا لاخيرها واذ ردت النكاح وجب
التفريق بينهما وتقررا لاقل من المسمى ومن مهر المثل بدعة الزوج ويسقط عنه الحد بالشبهة
ولا ينكر المهر يتكر بالوطى الصداق قبل التفريق والحال هذه والله اعلم باب المهر
سئل في رجل زوج بنته الصغيرة لرجل مشى مشاير الية من الملووط وقيمة لانثاوى العشرة
الدرهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح ام لا واذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر
اجاب صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطى او بالموت فينظر الى قيمة الملووط
مهما كانت فتحتسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له اذا هو طلبها بعد دفع ذلك
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل خطب من آخر اخته ودفع له شيئا يسمى ملاكا ودرهم اربعة
عمادة اهل الروضة اتخاذه طعام به ولم يتم امر النكاح هل الخطيب ان يرجع فيه ام لا اجاب
نعم ان يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن له باخاذه واطعمه للناس صار كاطعم

اشهدت
على خيار البلوغ
في نكاح غير الاب والجد
وقت بلوغها ولم
تتقدم الى القاضي
هل تستمر على خيارها
ام لا اجاب نعم تستمر
ما لم تمكنه من نفسها
كما في الشفعة والله اعلم
فصل في نكاح الفضولي
سئل في رجل قال كل امرؤ
ازوجها فهي طالق
ثم قال يجلس لرجل ليتك
تزوجني فلانة هل اذازوجه
يحشام لا اجاب لا بحث
لانه لم يتزوج بل زوج
والمزوج فضولي بلا شك
والحال هذه فاذا اجاز
بالفعل لا بالقول لا بحث
والاجازة بالفعل كان بيعا
لها شيئا من المهر وان قل
او قبلها او لم يسها بشهوة
قول واحد وبلا شهوة في
قول او هناء الناس فسكت
واخذ في تجهيزها كما نص
عليه في المحط فذلك كله
اجازة بالفعل فلا بحث
والله اعلم سئل فيما اذا
انصبت نريدا وصيتها في
تزوج ابنته القاصرة من
اخ الموصي له فقبل الموصي
له الوصية بعد موت الموصي
وابنت وصيته له حاكم شرعي
خبلي ترى صحتها وحكمها
ونفذ حاكم حنفى فهل حكم
الحاكم المنفذ صحيح رافض
للخلاف ام لا وهل للموصي
له تزويجها بمن نص له
الوصية عليه ام لا اجاب نعم
هو صحيح رافض للخلاف
اذ هو غير مخالف للكتاب
والسنة والاجماع والموصي
له تزويجها والحال هذه
والله اعلم سئل في رجل
خطب من آخر اخته البكر
البالغة وسمى لها مهر
اربعة اناجيه الاخ الى
خطبته وامتنع من العقد
حتى يدفع جميع المهر
فعقده فضولي بغير اذنها
واذنه وغاب الاخ فيقول
لها ان اخاك زوجه منك
فكنت من نفسها بناؤه
عليه ثم تبين ان المزوج
فضولي فيما الحكم اجاب ان
اجازة نكاح الفضولي
المذكور جاز وصار كوكاله
منها سابقة وان ردت
النكاح ارتدت الاقل من
المسمى ومن مهر المثل
وتحت العدة عليها ولا
نفقة لها فيها والا صل
عندنا ان نكاح الفضولي
موقوف لا باطل بل هو
متوقف على الاجازة
والاجازة لها لا لاخيرها
واذا ردت النكاح وجب
التفريق بينهما وتقررا
لاقل من المسمى ومن مهر
المثل بدعة الزوج ويسقط
عنه الحد بالشبهة ولا
ينكر المهر يتكر بالوطى
الصداق قبل التفريق
والحال هذه والله اعلم
باب المهر سئل في رجل
زوج بنته الصغيرة لرجل
مشى مشاير الية من
الملووط وقيمة لانثاوى
العشرة الدرهم التي هي
المهر الشرعي فهل صح
النكاح ام لا واذا قلتم
بصحة النكاح فما يجب
لها من المهر اجاب صح
النكاح المذكور ويجب
لها عشرة دراهم بالوطى
او بالموت فينظر الى
قيمة الملووط مهما كانت
فتحتسب ثم يكمل لها
على العشرة ويجب
تسليمها له اذا هو طلبها
بعد دفع ذلك والحال
هذه والله اعلم سئل في
رجل خطب من آخر اخته
ودفع له شيئا يسمى ملاكا
ودرهم اربعة عمادة
اهل الروضة اتخاذه
طعام به ولم يتم امر
النكاح هل الخطيب ان
يرجع فيه ام لا اجاب
نعم ان يرجع بذلك
بشرط عدم الاذن منه
فان اذن له باخاذه
واطعمه للناس صار
كاظم

مطلوب
خطبة
بالغة
بنية
أهل
النكاح
عليها
أزواجها
أبوها

مطلوب
بنية
أهل
النكاح
عليها
أزواجها
أبوها

مطلوب
بنية
أهل
النكاح
عليها
أزواجها
أبوها

مطلوب
بنية
أهل
النكاح
عليها
أزواجها
أبوها

مطلوب
بنية
أهل
النكاح
عليها
أزواجها
أبوها

الناس بنفسه طعنا ماله وفيه لا يرجع والله اعلم سئل في رجل خطب بكرة بالغة وجرى بينه وبين أهلها مقدما لنكاح فعدت عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويستحق ذلك صحتها في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقول ثم إن أباها حلفا أنه ما يزوجها إلا بكذا الزيد كما وقع عليه الرضا أولا فوكلت والدتها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج غيرها بغير وكالة منها اجاب لا عبرة بتزويج غيرها بغير وكالة سابقة او اجازة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ما سمي الاب فقط والحال هذه فان كان بلغها النكاح المفسكت ثم وكتلت الاب فالنكاح هو الاول وتثبت التسميتان في الاصح لانها مشتملة بتحديد النكاح وفيها اقوال قال الفقيه ابو الليث يجب كالا للمهرين وذكر في المشنة انه الاصح وذكر عصام انه يجب الثاني فقط ولم يذكر خلافا وذكر القاضى انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثاني فقط والحال هذه بدلالة حلفه عما يقول عصام والقاضى وهو مقصود الاب لاسيما وقد اقتصر عليه كثير من الصحاب في مصنفاتهم وفي ايجاب التسميتين بحفاف بالزوج والله اعلم سئل في بنية زوجها ابن عمها العصبية بدون مهر مثلها وقصص اكثره ومات وبلغت هل لها طلب مهر مثلها والزوج بما دفعه الزوج لابن عمها حيث لم يكن مينا عليها وهل يجب تحديد النكاح ببلوغها ام لا اجاب اعلم انه ان كان بغير فاحش لا يصح ويجب تحديد النكاح وان كان بغير يسير يصح لتساهل الناس فيه وليس لابن العم قبض شيء من المهر وترجع به على الزوج وهو اى الزوج يرجع بما دفعه في تركه ابن عم ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيمة والله اعلم سئل في رجل خطب صغيرة من ابيها ودفع له مالا على جهة التزويج ومات بعد ان استهلك المال ولم يتفق التزويج ومات الخطيب ومضت مدة سنين والآن ولد يطالب المخطوبة بما دفعه ابو ابيها فهل يلزمها ذلك والحال انها لم تقبض منه شيئا وانه لم يترك مالا أصلا وما الحكم اجاب ما قبضه الاب واستهلكه دين عليه يطالب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم احدا من ورثته وقاؤه فلا يلزم المخطوبة والحال هذه والله اعلم سئل في امرأة ابى قاهر بها ان يزوجهها ام ان يدفع لم الزوج كذا فوعدهم به هل يلزمهم لا اجاب لا يلزم ولو دفع فله ان ياخذ قائما او قالكا لانه رشوة كما في البرازية وغيرها والله اعلم سئل في رجل تزوج امرأة بمهر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة ام لا اجاب لا يجب ما جعله للسمعة وانما يجب ما اتفقا عليه انه هو المهر وان ما صاده سمعة والله اعلم سئل في رجل تزوج زوجة بمائة وعشرين بحضرة جماعة ينعد النكاح بحضرة ثم تراضع الزوج مع الاب على ان يدخل الى المحكمة بعقد النكاح ثانيا على سبعين حشية من كثرة الحصول فهل المهر هو الاول ام يتبطل بالتسمية الثانية اجاب المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالبينة او باقرار الزوج او بنكوله عن اليمين والله اعلم سئل في رجل تزوج امرأة

على خمسة وثمانين لايتها وعشرين كسوة لها وخمسة لعمتها هل الجميع لها امر لكل ما سئمت
 اجاب الكل لها والله علم سئل في رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلا حتى
 وأطلب عليها خلعة هل يجوز ان يحكم بذلك ام لا وهل يحرم عليه ذلك ام لا اجاب يحرم عليه ذلك
 باجماع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمفروض على حكماء المسلمين وفقهم الله تعالى
 لنصرة الذين كف يد المتعرض لمثل ذلك والله وقع الجميع في مهاوى المهالك والله علم سئل
 في بكرين زوجتا من رجلين ودخل كل زوجة فادعى أحدهما بعد الدخول انه وجد زوجة ثيبا
 وردتها على امها واسترد نظيرتها فصر على زوجها بعد ان هم بيت زوجها لئلا بالقرية بمجاعة من
 الفلاحين ويريد فسخ التكاك وزوجته تدعى انه افترس بكارتها فكل له ذلك ام لا ويلزمه التعزير
 وهل اذا واماها بالزنا يحل اللعان بطلها وهل على تقدير انها وجدت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها
 قتل او حد او تعزير هل القول قولها آفتونا اجاب لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها
 كذلك حقيقة فعليه كالمهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار النفس به ولا يلزم من الثبابة الزنا
 لانه البكارة تزول بوثبة او حيضة او كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شئ ومن فعلها شيئا مما
 ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقر بالخلوة الصحيحة واذا واماها
 بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع غضبها منه ويجبس الى ان يحضرها والله
 سئل في رجل دخل زوجة البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك فقال قد
 جنبها مرارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب الحكم وجوب جميع المهر وتعزير
 عليه بتمامه وكما له والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزرو ولا يقبل
 قوله في حقها وان قدما بصريح الرنا وجب عليه اللعان بطلها والحال هذه واقطاع سئل في كثير
 زوجها اخوها بالوكالة عنها وقبضت مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج
 فادعت على وصيته فقال دفع الزوج لأمك وصدة قته الأم هل للبنت اخذ المهر من تركته او ترجع على امها
 بما قبضته ام لا اجاب علم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلها اخذ المهر من تركته لانه دين عليه
 وما قبضته الام مضمون عليها وهو من جملة حركاته فيؤتي به مهرها والوصي قائم مقام الميت في الذم على
 بالمهر والرجوع على الام بما قبضته منه والحال هذه والله علم سئل في رجل تنازع مع زوجة في مهر الزو
 تدعى مهرها عليه وهو يقول دفعت الى امك والام تنكر هل الزوجة ان تطالبه بمهرها وهوان اثبت على
 الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم اجاب لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة
 او صغيرة ولا وصاية لها عليها فللبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان اثبت اخذها والله
 سئل فيمن تزوج في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا اطلبها بالبلد آخر
 وكان بينهما مدة الشفراء لا واذا اطلبها لذلك فامتنعت تسقط نفقتها وكسوتها بامتناعها الام
 اجاب اختلفنا لا فناء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على انها تسافر معه اذا اوفاهما

سئل في رجل تزوج زوجة
 فادعى انه وجدها ثيبا
 فادعى انه وجدها ثيبا
 فادعى انه وجدها ثيبا
 فادعى انه وجدها ثيبا

سئل في رجل تزوج زوجة
 فادعى انه وجدها ثيبا
 فادعى انه وجدها ثيبا
 فادعى انه وجدها ثيبا
 فادعى انه وجدها ثيبا

بين اهل بلده قديما وحديثا بحيث اذا اراد الزوج ان لا يرسل شيئا من ذلك يشترط نفي ذلك وقت
العقد هل يكون هذا اذا خلعت قولم المعروف عرفا كالمشروط شيئا يكون لازما شرعا لا بما
المقرر في الكتب من قولم المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فيقول الامر الى ان ما ذكر
يقول مقتضاه الى ان كانت تزوجها على المبلغ الذي سماه من النقد وعلى المبلغ المسمى بالشرط التي تعبر
في الحام واجرة الماشطة ومن الحياء وغير ذلك والمبلغ الذي يتجديه فرشها ويبيعهن به او ايها وارثا
الطعام والمهيا فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء معلوما القدر من
الذراهم كان لازما لزوج والمهر للعالم به وعدم جهالة وان كان مجهولا لارادة ما سيصرفه لتمام
والماشطة ومن الحياء وغير ذلك في وقت اوجب فساد التسمية اذا لم يقل كراجعه الحام وكذا وكذا
في ذلك الوقت واذا قصد وجب المثل كما هو مقرر مشهور هذا اذا ذكر على سبيل انه من المهر وان
ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية الا ان يتبع الزوج والذي يظهر انه يذكر على سبيل العدة
لانه من مستحق المهر لانه يوجب فساد التسمية وجوب المثل وفي الحاشية ما هو كالصريح في ذلك
قال فيها رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وقوب ولم يصرف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها
قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعتها اكثر فيكون لها ذلك هو وقد جعل في البحر
تسمية الثوب لغوا وقد راعى صاحب البحر واخيه صاحب النهر فيه ولا حول ولا قوة الا بالله وحمله على
العدة يوضح الكلام وينفي الملام والله اعلم سئل في صغيرة سنها تسع سنين زفها والدها على
زوجها قبل قبضه جميع مجمل صداقها والآن يريد استردادها اليه والمطالبة بالمجمل وهي تدعي البلوغ
وتنهاه من قبضه هل يقبل قولها في البلوغ حيث احتمل ويمنع الاب من المطالبة ام لا اجاب نعم
يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب من مطالبة الزوج لانقطاع ولاية البلوغ والنهي والحال
هذه والله اعلم سئل عن والد بكر صغيرة زوجها الصغير وقبل له عقد النكاح عليها ابو بغير مغل
واقرباؤها بقبضه من ابيه المتوفى هل يصح اقرار بقبضه ام لا يصح واذا قلتم يصح اقرار بذلك
هل اذا ادعى الاب ان اقراره كان كاذبا تصح دعواه بذلك ام لا تصح كيف الحكم في ذلك اجاب
نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله ان الاقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به
عند الامام الاعظم ومحمد لتناقضه واستحسن ابو يوسف تخليف المقر له فيحلف الزوج على قوله انه
ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الغشوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله اعلم سئل
في اقرار الاب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه اجاب قال في البحر واقرار الاب بقبض الصداق
عند النكاح ما وعدهم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والام مقبول وفي النزاهة اقرار الاب
بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد صرحوا قاطبة بان الاب يملك قبض صداق
البكر البالغة ومن ملك لا نشاء ملك الاقرار والذي يحرر في هذه المسألة ان الاب اذا اقر بقبض
مهر الصغيرة يصح اجماعا وبصداق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وبصداق البكر البالغة فيه خلا

مطلب
الضيق الى وجهه
فيلقبه المجمل
والآن سائر
نستد حاشا
مطلب الصغيرة
زوج ابنته
واقرباؤها
مهرها صح
فوقه تشكك
مطلب
اقرار الاب
بمهر الصغيرة
مقبول وبغير
الثيب البالغة
غير مقبول
البكر البالغة
في الاصح

والأكثر على صحته ما لم يتقدم منها شيء فاعتمد هذا الخبر والله اعلم **سُئِلَ فِي صَغِيرَةٍ زَوْجَهَا**
أَبُوهُمَا وَقَبَضَ مَهْرَهَا وَخَبَرَانَهُ انْفَقَ عَلَيْهَا مِنْهُ وَصَرَفَ عَلَى بَابِ الْقَاضِي فَخَلَّ بِقَوْلِهِ فِي ذَلِكَ وَكَلَّمَا
بِلَيْلٍ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيمَا لَمْ يَكُنْ بِهِ الظَّاهِرُ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَصْرِفُ عَلَى بَابِ الْقَاضِي مَا هُوَ
أَجْرٌ لَا مَا هُوَ رِشْوَةٌ وَهَذَا إِذَا أُعْطِيَ بِنَفْسِهِ لِلْقَاضِي أَمَّا إِذَا اخْتَصِبَ وَلَمْ يُمْكِنَ مِنْهُ لَاضِمَانٌ عَلَيْهِ
مُطْلَقًا سَوَاءً اخْتَلَجَ مِثْلَهُ أَوْ زِيدَ وَكُلُّ ذَلِكَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي الْكِتَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَقَدَ**
نِكَاحَهُ عَلَى صَغِيرَةٍ بِمَهْرٍ قَدَرِ مِائَةِ غَرَسٍ وَأَمْرُ أَبِيهَا بِدَفْعِ الْمِائَةِ لِيُغْرِ بِرَءِ عَلَيْهِ دِينَ فَأَوْفَاهَا
لَهُ وَمَاتَ قَبْلَ الدَّخُولِ هَلْ لِلزَّوْجِ الرُّجُوعُ بِنِصْفِ الْمَهْرِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ أَوْ ثَانِيهَا عَلَى الْإِبَانِ كَأَنَّهُ حَيًّا
وَعَلَى تَرْكِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا أَمْ لَا **الْجَابُ لِلزَّوْجِ ذَلِكَ فِي تَرْكِهِ الْإِبَانِ كَانَ مَيِّتًا وَإِنْ كَانَ حَيًّا**
يُطَالَبُ بِهِ لِأَنَّهُ مِنْ الْمَهْرِ لَهَا فَضْلًا وَدَيْنًا طَلَبُهُ فَيُورَثُ وَيَقْسَمُ عَلَى فَرَأْنِصِ اللَّهِ تَعَالَى وَالزَّوْجُ لَهُ مَا تَرَكَ
النِّصْفَ فَيُطَالَبُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ فِي بَكْرٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً فَفَسَخَ**
الْقَاضِي الشَّاقِي نِكَاحَهَا عَلَى مَذْهَبِهِ الْقَائِلُ بِهِ وَمَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَ هَلْ لَوْرَثَةِ الرُّجُوعِ بِمَا قَبِضَتْ أَمْ لَا
أَجَابَ نَعَمْ لَوْرَثَةِ الرُّجُوعِ بِهِ أَوْ زَوْجَتُهُ تَقُومُ بِمَقَامِهِ فِي طَلَبِ مَا هُوَ وَاجِبٌ لَهُ وَرَدَّ مَا قَبِضَتْ وَجَبَ
لَهُ شَرْطًا لَوْ كَانَ حَيًّا فَتَقُومُ وَرَثَتُهُ بِمَقَامِهِ فِيمَا هُوَ لَهُ قَطْعًا وَالحَالُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ**

يَا سَيِّدَ أَفْتَى سَأَلْتُكَ وَأَفَاكََا يَرْجُو جَوَابًا شَافِيًّا فَتِيكََا هَلْ يُلْزِمُ الزَّوْجُ بِمَا لَمْ يَحْبِرْ
بَذَكَرَ تَسْمِيَةً فِي الْمَهْرِ مِنْ أَيْضٍ وَأَنْزَقَ وَغَيْرَهُ تَقَضَّلُوا دَمَهُمْ بِحُضْ خَيْرٍ
أَجَابَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَجِيدِ الصَّمَدِ الْوَاحِدِ الْغَرْدِ الَّذِي لَمْ يَلِدْ
لَا يُلْزِمُ الزَّوْجُ بِمَا لَمْ يَذَكَرْ مِنْ أَيْضٍ وَأَنْزَقَ وَأَشْتَرِ وَالْفَرَضُ مَا سَقَى وَقْتُ الْعَقْدِ
أَوْ زِيدَ مِنْ عَرْضِهَا أَوْ نَقَدَ هَذَا جَوَابُ الْحَقِّ بِالْتَمَكِينِ قَدْ قَالَ الْفَقِيرُ خَيْرُ الدِّينِ
مُصْلِيًا وَحَامِدًا مَسْلَمًا مَجْتَلًا مَعْظَمًا مَكْرَمًا **سُئِلَ فِي أَمْرَةٍ أَدَمَتْ عَلَى**

زَوْجِهَا بِمَهْرٍهَا الْمَشْرُوطِ تَجْيِيلُهُ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا صَغِيرَةً وَأَلَّا نَ بَلَفَتْ وَتَطْلُبُ مِنَ الزَّوْجِ وَهُوَ
يَدْعِي إِيصَالَهُ لِلْأُبِّ فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ شَرْعًا أَوْ فِدْوًا الْجَوَابُ بِالنَّقْلِ الصَّرِيحِ وَالْقَوْلِ الْقَصِيحِ **أَجَابَ**
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَثَرَتِ النُّقْلُ فِيهَا وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا وَحَاصِلُ مَا هُوَ الْمُرْتَضَى فِيهَا الْعِلْمُ أَنَّهَا صَاحِبَةُ الْمَذْهَبِ
وَالْعِلْمُ الْأَوْجِبُ وَصَاحِبَةُ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ الزَّوْجِ أَنَّهُ بَيْتِنُ شَرْعِيَّةً لِأَنَّهُ دِينَ بِذَمَّتِهِ
يَدْعِي أَنَّهُ وَفَاهُ وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ لَأَنَّهُمَا مُنْكَرَةٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ بِمِثْنَةٍ وَقَالَ
الْفَقِيرُ أَبُو الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ بَنَى بِهَا أَوْ دَخَلَ فَانْتَبِغَ مِنْهَا مَقْدَارُ مَا جَبَتْهُ الْعَادَةُ بِتَجْيِيلِهِ
وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمَجْعَلِ فَإِذَا طَرَدَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ لَزِمَتْهَا الْعَمَلُ وَلَا يَكُونُ
ذَلِكَ مُدَا فَعَالِ الْمَذَاهِبِ الْأَيُّمَةِ الثَّلَاثَةِ بِأَلْبَرِّهَا نَحْوُ اخْتِلَافٍ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ الْأَرْبَانِ فَهُوَ
اخْتِلَافٌ عَصْرِيٌّ وَإِنْ لَا اخْتِلَافَ حُجَّةٌ وَزَوْجُهَا **سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ زَوْجٌ كُلُّ وَاحِدٍ مُوَلِيَةٌ لِلْآخَرِ**
وَاسْتَوَى الْإِهْرَانُ وَاحِدَاهُمَا لَا تَطْبِقُ الْحُجَّاجُ هَلْ لِلْآخَرِ جَبْسُ مَوْلِيَّتِهِ حَتَّى يَسْلِمَهُ وَلَى الصَّغِيرَةِ

مطلبه
تضمن
الضغينة
عليها
باب القاضى

مطلبه
زوج الضغينة
فانتهى
الزوج
بنصفه
على الزوج
فانتهى
باب من فسخ
قبل الدخول
في النكاح
فانتهى
باب الرجوع
بما قبضت

مطلبه
ما سقى
العقد

مطلبه
مهرها
الشرط
تججيله
بأب
أيضا

مطلبه
المرأة
الزوجة
لا تطبق
الحجج
فيها

هذه المسألة صريح بها الزيلعي والكمال وابن ملك وابن الشاعبي وصاحب كالا الرواية وغيرهم قال
 الزيلعي في قوله وان لم يستم او نفاه فلها مهر مثلها اي وان لم يستم لها المهر في العقد ونفاه فلها مهر
 مثلها ان وطئ او مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثله مهر المثل ولهذا كان
 لها ان تطالب به قبل الدخول فتأكد ويتقرب موت احدهما او بالدخول على ما مر في المهر المستحق في العقدة
 وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم هو وفي فتح القدير في ثمرة
 ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للدخول بها في مقابلة البضع بل يقتضي العقد
 على نفسها الملتصق به المالك في قوله تعالى ان يبتغوا بما موالكم محصنين ولهذا كان لها المطالبة به
 قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي ثمرة الجمع لابن ملك وان لم يستم في
 العقد مهر او شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها او مات لا بالدخول وقال الشافعي ان
 دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء او فقد جعل العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما
 مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب واحدهما مؤكدا وهو قبل غير متأكد ولذلك بالاطلاق
 ينسقط نصف المستحق في صورة التسمية ومهر المثل في عدمها ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة
 قبل وجود احدهما كما هو مصرح به في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير ايضا ويصح الرهن بمهر المثل لانه
 كالمتشي في كونه ديناً او قد استعمل اصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي هذا الظاهر
 المستحق ان دخل بها او مات وفي ملحق الابحار لم يستحق بالدخول او موت احدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
 وفي متن الكفر فان سماها او دونها فلها عشرة بالوطئ او الموت وهكذا في بقية المتون والحاصل ان
 اصحاب المتون ساءوا في التعبير في لزوم التسمية وفي لزوم مهر المثل باحدهما وذلك ان باحدهما يتأكد
 لزوم البذل وكان قبل لا زمماً لكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول واجب
 فساد مسبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية او في النصف في وجودها كما اشار اليه في
 فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغالاً لذمة فلها المطالبة وذلك لان
 المهر واجب شرعاً حكماً له فلا يحتاج الى ذكره ان لم يستم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره فلا يستهان به
 واذا فقد تأكد شرعاً باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما اشار اليه في الفهم فلو لم
 تسلم نفسها قبل قبض مهر المثل لزمنا الاستهانة به وجريان البذل فيه وهو مما لا يجوز في الدخول والتمسك
 شرط في تقرن وتأكد لا في اصل وجوبه ولا يخفى ان قوله يجب ان وطئ او مات لا يفيد نفي الوجوب بعد
 انما هو مشكوك عنه فقد تقرب في الامور ان التعليق لا يوجب اعدام وهي مسئلة مفهوم الشرط
 المقررة المحررة عندهم والحاصل لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله لا يقول بوجوب شيء
 للمفوضة بالموت على ما نقله علماء فاعنه وانه ففي المنهاج للنووي وان مات احدهما قبلها يغني قبل
 الفريض والوطئ لا يجب مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت لا يظهر وجوبه والله اعلم قال المحلى في شرحه لان الو
 كما لو طئ في تقرر المستحق فكذا في ايجاب مهر المثل في التقويين هو وكذا ما لك رحمه الله في صورة نفي المهر

مطلب
 يصح الرهن
 بمهر المثل

مطلب
 التعليق لا يوجب
 اعدام

مطلب في المهر
في النكاح
المعجل فيه

فأرادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذه الفرع نقلاً وتفقهاً والله
سئل في الرجل يدعى عليه مهر زوجته المعجل ويثبت بأقرار أو بالبينه هل للقاضي أن يجبره مع دعواه
الاعتسار أم لا اجاب هذه المسئلة أكثر مما قلنا الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى أما المتو
وهي غالباً لا تمتشي إلا على ظاهر الرواية فهي قاطبة على أن القاضي يجبره في المهر المعجل بطلب المدعى قالوا
لأن الأقدام على الالتزام دليل اليسار والتخصيص ذكر في أدب القاضي أن القول قول المطلوب لأن العسر
أصل في بخأدم فالمدعيون متمسك بالأصل والطلب يدعى امرأ عارضاً فيكون القول قول المطلوب
وذكر في المبسوط فيما إذا وجبت الدين بدلا عما ليس بماله كالمهر وبدلاً الخلع فالقول قول المطلوب في
ظاهر الرواية اهـ فقد نسب كل من القولين إلى ظاهر الرواية وفي الخبر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
وسوق ثلاثة أقوال وبه علم إنما في المختصر يعني أكثر خلاف ظاهر الرواية والمقتضى به ونقل الطرئوسى
في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن نفى بجبسية في المهر المعجل بطلب المدعى منذ زيادة على ستين سنة اخذاً
بما في المتن وما شاء الله كان وما لم يمشأ لا يكون والله علم سئل في صغيرة لا تحمل الوطى هل لها نفقة
على زوجها أم لا وهل يجبر في مهرها أم لا اجاب ليس لها نفقة على زوجها اذ هي جنة الاحتباس
وليس عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فإن كان موسراً طوب به وجب فيه عندنا في ظاهر الرواية
وفي البقال قبل ليس للأب أن يطلب الزوج بمهر ابنته الصغيرة إلى أن تصير بحال ينتفع بها وهو هذا
الشافعى الجديد الأصح هذا إذا كان موسراً فإن كان معسراً يجب أنظر إلى الميسرة بأجماع المسلمين
والله تعالى وإن كان ذو عشرة فظرة إلى ميسرة والله اعلم سئل في رجل تزوج آخر ابنته بخمسة عشر
غريشاً منقصباً لها من مهر مثلها شارطاً على الآخر أن يزوجه ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لانه في
غيبته بذلك حرمة الابن النكاح فما الحكم اجاب نكاح الابن قد ارتد برة وشرط الابن أن يزوجه
أختها الذي هو ابنه بمنزلة شرط ما لها فيه فنع وعند فواته ينعقد الرضى بالمستى فيكمل مهر مثلها
والله اعلم سئل عن رجل تزوج أخته اليتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة زوجته فبلغ
اليتيم فزوجهها ودخل بها وهي حالة الأولى مختاراً ففسخ نكاحها قبل الدخول ولم يقض القاضي
بالفسخ بعد فما حكم نكاحيهما اجاب أما الأولى فنكاحها صحيح وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط
العصاة وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع
بين الحالة وبينت أختها وإذا قضى بفسخ نكاح الأولى يفسخ المهر الذي دفعه الميت إذا فسخ بخيار
البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينه وبين الثانية ثلاثاً يلزم ارتكاب المحظور واعتذار بصحوة
العقد ويجب لها بالوطى وإن تكرراً لاكثر من المستى ومن مهر المثل وإن أراد أن يجدد عليها عقد
نكاح بعد أن فسخ القاضي نكاح الأولى جاز لزوال العلة وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ثبت
النسب والعدة بعد الوطى من وقت التفريق ولا نفقة لها عليها لأنها لا نكاح فاسد ولا نفقة في
عدة النكاح الفاسد والله اعلم باب القسم سئل في البنت صلى الله عليه وسلم

مطلب في النفقة
لأنه في النكاح
وإذا تزوجت
بغير مهر

مطلب في المهر
وإذا تزوجت
بغير مهر
من أهله
أو من غيره
فما حكمه

مطلب في المهر
وإذا تزوجت
بغير مهر
من أهله
أو من غيره
فما حكمه

هل كان عليه ان يساوى بين زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا اجاب المنص
عليه في كتاب الفقه وكتب التفسير ان القسم هو المساواة في البيتوتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا
على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول بوجوده عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من
الآية التريفة واما المأكل والمشرب والملبس المعترضا بها بالنفقة عندهم فلا يجب فيها التسوية على
احد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين كما امر من شراح الهداية والكفر في محله والله اعلم
سئل في الرجل اذا سافر من بلدة له بها زوجة الى بلدة اخرى بينها وبين الاخرى زيادة عشر
مسافة القصر له بها زوجة اخرى هل يجب عليه ان يقضى لها قسما بمقدار ما اقام عند الاخرى
اجاب لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع امرأته
لحق او غيره فلما قدم طالبت الثانية ان يقيم عندها مثل المد التي كان فيها مع الاخرى في السفر
لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بايام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العذل بنعيم من
نزل بعد ولو اقام عند احدهما شهرا ثم خصمه الاخرى في ذلك قضى عليه ان يستقبل العذل
بينهما وما مضى فهو هدر غير انه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحد منهما
فما مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العذل في القسمة الا ترى ان ما مضى
قبل تكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جد دنكاحها فكذلك ما مضى قبل طلبها هو والله اعلم
كتاب الرضاع سئل فيما اذا ارضعت الصغيرة الرضيع امرأة ولم
ايه هل تحرم امه على ابنة ام لا اجاب لا تحرم امه على ابنة لانها اخت ابنه من الرضاع وقد صح
كثير من اصحاب المتون بذلك كالكر والهداية والقندورة وتنوير الابصار وصدر الشريعة
واكثر كتب المذهب شروحا ومثونا وفناوى كالحزانة والدرر والغرر وقاضي خان والولوالجبة
وعبارة قاضي خان لا بأس للرجل ان يتزوج بمن رضعت ولده واخت ولده من الرضاع لأن تكاح اخت
ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولده موطوءة فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد
واذعياءه ولكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج
ابنة شريكه وان كانت اخت ولده من النسب ونظائرهما كثيرا وفي الحاوي الزاهد اذا ار
ام امه لا تحرم امه على ابنة لانها اخت ابنه من الرضاع اه اقول وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب
الى الواقعت الصبي اذا ارضعت امه حرمته امه على ابنة اذا صارت اخت ابنه من الرضاع اه
وكيف تحرم وليس بنت ولا ببيته وقد استثنوا قاطبة ام الاخ واخت الابن من قولهم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا امه ام اخيه واخت ابنه فالقائل بحرمته ام الرضيع على ابنة غير
مصيب بل هو غارق في الوهم الجيب سئل في امرأة ارضعت صبغية واحدة والصبغية
اخ نشيق تزوجها هل افاد وقع امره الى قاض شافعي بعد ان تزوجها وحكم له بصحة التزوج حكاه مشهور
شرائطه ينفذ حكمه ويمضيه القاضي الحنفى ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه واذا وقع الى قاض

مطلب لو سافر الرجل
واقام في بلد
فله ان يقضى
لزوجته ما اقام
عنده من نفقة

مطلب لو سافر الرجل
واقام في بلد
فله ان يقضى
لزوجته ما اقام
عنده من نفقة

مطلب لو سافر الرجل
واقام في بلد
فله ان يقضى
لزوجته ما اقام
عنده من نفقة

خفي

مطابق علیہما ازین عبارت
فان بعضی از اخبار
الاشیاء علیہما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
وآله وصحبه وسلم

اذا قال الزوجه انك

فصل في بيان
الطريق الى
العلم والهدى

الحمد لله رب العالمين

والدار قطني عن مجاهد وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير ذلك وقد
جزمت المتن بأن الطلاق ثلاثا في طهر او بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار والم يعرف
المهيمن الفقهاء لما الذي عليه في مناه فقهاء اهل وحل ما كان بذمته من المهر المؤجل الى حين
الفرق ووجب عليه لما دامت في العدة الانفاق والكنوة ان طالت والنها احتاجت وجرم
عليه التزوج باختها واربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في امتعة البيت فجميع
ما يخصها بالصلحية القول فيه قولها يمينها الى غير ذلك مما نصت عليه علماء فونا وغيرهم رحمهم الله تعالى
والساعلم سئل في رجل سئل من حطه كرمقدا وادارها خلف بالطلاق الثلاث انها ما تير
وعشرة امداد ولا ازيد ولا انقص على طريق الفتن فخط له في اثنا كلامه على سبيل التيقن انها ما تير
فقال متصلا من غير فمئل او وعشرون وفي نفس الامر هي كارة واضرب ثانيا فكل يكون قوله
او وعشرون مبطلا لكلام الاول وملفقا له فلا يقع عليه الطلاق اجاب لا يقع عليه الطلاق
والحال هذه ولا يكون لا ازيد ولا انقص ما نفا من اتصال قوله او وعشرون بقوله انها ما تير وعشرة
امداد لانه التاكيد وقد صرحوا بان التاكيد لا يمنع الاتصال فكأنه خلف انها ما تير وعشرون مقتصر
عليه وبمثله لا يقع الطلاق اذ ابلغت ما تير وعشرين ومن اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليتنظر في
البحر في قوله انت طالق واحدة او لا وفي قوله انت طالق ان شاء الله تعالى والله اعلم سئل في رجل قال
لزوجه ان ابرأني من مهرك فانت طالق فابراة فقال روي طالق روي طالق روي طالق قاصدا
بكل طلقة هل طلقت ثلاثا ام واحدة وهل اذا قصدا التاكيد واراد واحدة وصديق ريانة له من
جبرا طليها ام لا اجاب حيث نوى التأسيس كما ذكر وقع التلوث وكذا لو لم يتوأسس سوا ولا
تاكيدا وان نوى التاكيد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالتجيز بعد
وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على تكاحه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل قال لزوجه
على ما نويت هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصحيح ولا
من الكاكية والله اعلم سئل في امرأة فرقت بينها وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب
جدام حدث به وتزوجت بعد انقضاء عدتها ثم مات زوجها الاول الذي فسخ نكاحه منها ولها بدعته
هل يسقط عنه بسبب الفسخ المذكور ام لا يسقط ولها اخذ من ميراثه اجاب لا يسقط ولها
اخذ من ميراثه وان كانت الفرقة بطلبها التاكيد بالدخول والله اعلم سئل في امرأة طلقت الفرقة
من قاض شافعي المذهب بسبب عشر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاض
النكاح بذلك السبب قبل الدخول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها ام ليس لها
اجاب لا مهرها والله اعلم سئل فيما اذا كان يفعل افعال الجانين في الاحياء حتى صار الى
حكم الحاكم الشرعي بحبسه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون هل يكون بذلك معنوها فاذا اطلق
ثلاثا في خلال ذلك يقع طلاقه ام لا يقع اجاب ان كان حين يلزمه لا يستقيم كلامه وافق

مطلوب
شدد من خطه
خلف بالطلاق
انها ما تير وعشرة
امداد ولا ازيد ولا
انقص على طريق
الفتن فخط له في
اثنا كلامه على
سبيل التيقن انها
ما تير وعشرة

قال في
مطلوب
ان ابرأني من مهرك
فانت طالق فابراة
فقال روي طالق
روي طالق روي طالق
قاصدا بكل
طلقة هل طلقت
ثلاثا ام واحدة
وهل اذا قصدا
التاكيد واراد
واحدة وصديق
ريانة له من
جبرا طليها ام لا

مطلوب
قال في
انت طالق واحدة
او لا وفي قوله
انت طالق ان شاء
الله تعالى والله
اعلم سئل في رجل
قال لزوجه على
ما نويت هل يقع
عليه الطلاق ام لا
اجاب لا يقع عليه
الطلاق اذ هذا
اللفظ ليس من
الصحيح ولا من
الكاكية والله
اعلم سئل في امرأة
فرقت بينها وبين
زوجها قاض شافعي
المذهب بعد
الدخول بسبب
جدام حدث به
وتزوجت بعد
انقضاء عدتها
ثم مات زوجها
الاول الذي فسخ
نكاحه منها ولها
بدعته هل يسقط
عنه بسبب الفسخ
المذكور ام لا
يسقط ولها اخذ
من ميراثه اجاب
لا يسقط ولها
اخذ من ميراثه
وان كانت
الفرقة بطلبها
التاكيد بالدخول
والله اعلم سئل
في امرأة طلقت
الفرقة من قاض
شافعي المذهب
بسبب عشر زوجها
الغائب عن
النفقة والمهر
فسخ القاض
النكاح بذلك
السبب قبل
الدخول على
قاعدة مذهبه
هل لها مع ذلك
نصف مهرها ام
ليس لها اجاب
لا مهرها والله
اعلم سئل فيما
اذا كان يفعل
افعال الجانين
في الاحياء حتى
صار الى حكم
الحاكم الشرعي
بحبسه بالبيمارستان
ولم يثبت به
جنون هل يكون
بذلك معنوها
فاذا اطلق
ثلاثا في خلال
ذلك يقع طلاقه
ام لا يقع اجاب
ان كان حين
يلزمه لا
يستقيم
كلامه وافق

الا نادرا ويضرب ويشتد فالذي به جنون وان كان قليل الغم مختلطا فاسد التدبير لكنه لا يضر به ولا يشتم هو المعشوه وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ اذ المصريح به عدم وقوع طلاق الجنون ولا شئ والمبرسم والمدعوش والمغشي عليه والمصروع به في حالة نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك وانا مجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله لا بينة والله اعلم **مسئل** في رجل عرف بالجنون مرة طلوع زوجته ثلاثا واعترف لدى قاضي وكتب عليه ثم قال انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تخلمت به في الجنون هل يصديق ام لا اجاب استعلم ان الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد قال في الخانية لو طلق المبرسم امرأته فلما صحا قال قد طلقت امرأتي ان رده الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتي في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام يقع قصته قال ابواليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حاله انما الطلاق اوهكذا نقله في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي البرازية طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتي ثم قال انما قلت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تخلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صديق والام لا ثم ذكر فرغما يتعلق بالصبي ثم قال بعد وافتى الامام ظهير الدين فيه وغيره في مسأله البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع او فقد علم بهذه النقول انه لا يصديق قصته في واقعة الحال لانه لم يرد الى تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكاية ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدم على القاضي واعترافه به لديه يؤكد ذلك هذا في القصص اما في اليانية فان كان في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال الجنون فلا يؤاخذ به والحال هذه والله اعلم **مسئل** في رجل قال لزوجته اني اطلق بنتك وتحفظها من وجوه الناس تكوفي طالق فليتها وحفظتها باجمدها وصارت البنت غرقا الى المحلة احيانا هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله اعلم **مسئل** في رجل حلف بالطلاق ان عند صهر من سمنا عتيقا وصهر من ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع الطلاق ام القول قول الزوج ولا يصديق صهره عليه اجاب لا يصديق صهره في حقه كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله اعلم **مسئل** في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها هي طالق او انت طالق هل يقع واحدة او اثنتان اجاب تقع واحدة والله اعلم **مسئل** في رجل قال لغلام عند خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها لزوجتي عني ولم يذكر الامر والمأور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق ام لا اجاب لا يقع به الطلاق اذ العدد انما يعيد العلم عرفا وشرعا اذا اقترن بالاسم للزمن ولا طلاق هنا ملفوظ فكان لغوا والله **مسئل** في رجل اشترى الصغيرة نعلان فضاع قرأ نعلان رجل صغير فقال هو نعل بنتي فانكر ابو نعل فحلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقيق فهل يقع على واحد منهما الطلاق ام لا اجاب لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما افصح عنه علماءنا في كثير من الفروع المشابهة لهذا والله اعلم **مسئل** في رجل علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته منها مدة ثلاثة اشهر

طلاق الجنون لا يقع عليه ولا يشتم المدعوش والمغشي عليه

مسئل في رجل قال لزوجته اني اطلقك وتحفظها من وجوه الناس تكوفي طالق فليتها وحفظتها باجمدها وصارت البنت غرقا الى المحلة احيانا هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله اعلم
مسئل في رجل حلف بالطلاق ان عند صهر من سمنا عتيقا وصهر من ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع الطلاق ام القول قول الزوج ولا يصديق صهره عليه اجاب لا يصديق صهره في حقه كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله اعلم
مسئل في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها هي طالق او انت طالق هل يقع واحدة او اثنتان اجاب تقع واحدة والله اعلم
مسئل في رجل قال لغلام عند خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها لزوجتي عني ولم يذكر الامر والمأور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق ام لا اجاب لا يقع به الطلاق اذ العدد انما يعيد العلم عرفا وشرعا اذا اقترن بالاسم للزمن ولا طلاق هنا ملفوظ فكان لغوا والله
مسئل في رجل اشترى الصغيرة نعلان فضاع قرأ نعلان رجل صغير فقال هو نعل بنتي فانكر ابو نعل فحلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقيق فهل يقع على واحد منهما الطلاق ام لا اجاب لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما افصح عنه علماءنا في كثير من الفروع المشابهة لهذا والله اعلم
مسئل في رجل علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته منها مدة ثلاثة اشهر



نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عندنا خيفة كما يعلم من كلام المخط وغيره وعبارته لو قالت طلقني
 ولك الف وأخلعتي ولك الف ففعل فعند وقوعه لم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصيل والله
 سئل في رجل طلق زوجته بأشأ وحل عليه مهرها الموعول فالزمة القاضية به فادعى أنه فقير هل يحبس
 أم لا يحبس إلا أن تثبت الزوجة بيساره بالبيينة وهل إذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاؤ إلا
 منها يقتسط عليه بقدر ما يكتسب مما يفضل عما لا بد له منه اجاب لا يحبس إذا ادعى الفقر
 إلا إذا قامت بيينة على بيساره فإذا لم تقم بيينة على ذلك وكان محترفا يقتسط عليه بقدر ما يحصل من
 حرفته بعد أن تترك له كفايته من النفقة وإن كان ذو عشرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم سئل
 في رجل حلفه قاض من قضاء هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأتيه غدا بكذا مال يسمنونه
 محضولا يأخذونه ظلما وكان مدعى عليه فيسب الشريعة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحبس أم لا
 اجاب لا يحبس في الحائنة والناثرخانية والقنية وغيرها قال لأصحابه إن لم اذهب بكم الليلة
 إلى منزلي فأمرته طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسهم لا يحبس وفي القنية إن
 لم يعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حن ولو حبس السلطان لا يحبس فهذا انظر
 صريحان في واقعة الحال والله أعلم سئل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش
 وهل القول قوله في الدهش أم لا اجاب صريح في النارخانية نقلا عن شيخنا الطحاوي بعدم وقوع طلاق
 المدهوش وكذا الحق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في منته تنوير الانصار وأعلم
 أنهم اجمعوا على أن غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان زوال عقله بسبب السكر ما هو معصية
 فإنه يقع طلاقه زحالة عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو برسام أو غناء
 أو دهش والجنون ذاك معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب
 اختلال العقل فيشبهه من كلامه كلام العقلاء ومره كلام المجانين والبرسام علة يهذى فيها العقل
 والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسره في هذا المحل بالتحير إذ لا يلزم من التحير هو
 التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفرج فهو دهش تحيرا وذهب عقله
 من ذهل أو وله أو فالمدهوش هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية
 في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال
 عاودني الجنون فحكمت بذلك وأنا مجنون إن القول قوله يمينه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل
 قوله كما في الحائنة والناثرخانية وغيرها فظهر لك من هذا أن المدهوش إن عرف منه الدهش مرة
 فالقول قوله يمينه وإن لم يعرف لم يقبل قوله قصدا واليمينتة ثابتة بالبيينة كالثابت عيانا
 أما ديانة فيقبل لأنه أخبر بنفسه فاغتنم هذا التحير فإنه مفرد والله أعلم سئل في غير مذخولة
 علق زوجها توكل شخص بطلاقها إذا غاب مدة كذا وأصاب المدة الميعنة هل يصبر ويكلا فيقع
 طلاقه عليها ولها الزوج من غير تريص اجاب نعم يصبر ويكلا عنه بالطلاق لصحة تعلق الوكا

سئل في رجل طلق زوجته بأشأ وحل عليه مهرها الموعول فالزمة القاضية به فادعى أنه فقير هل يحبس أم لا يحبس إلا أن تثبت الزوجة بيساره بالبيينة وهل إذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاؤ إلا منها يقتسط عليه بقدر ما يكتسب مما يفضل عما لا بد له منه اجاب لا يحبس إذا ادعى الفقر إلا إذا قامت بيينة على بيساره فإذا لم تقم بيينة على ذلك وكان محترفا يقتسط عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن تترك له كفايته من النفقة وإن كان ذو عشرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم سئل في رجل حلفه قاض من قضاء هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأتيه غدا بكذا مال يسمنونه محضولا يأخذونه ظلما وكان مدعى عليه فيسب الشريعة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحبس أم لا اجاب لا يحبس في الحائنة والناثرخانية والقنية وغيرها قال لأصحابه إن لم اذهب بكم الليلة إلى منزلي فأمرته طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسهم لا يحبس وفي القنية إن لم يعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حن ولو حبس السلطان لا يحبس فهذا انظر صريحان في واقعة الحال والله أعلم سئل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل القول قوله في الدهش أم لا اجاب صريح في النارخانية نقلا عن شيخنا الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا الحق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في منته تنوير الانصار وأعلم أنهم اجمعوا على أن غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان زوال عقله بسبب السكر ما هو معصية فإنه يقع طلاقه زحالة عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو برسام أو غناء أو دهش والجنون ذاك معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه من كلامه كلام العقلاء ومره كلام المجانين والبرسام علة يهذى فيها العقل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسره في هذا المحل بالتحير إذ لا يلزم من التحير هو التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفرج فهو دهش تحيرا وذهب عقله من ذهل أو وله أو فالمدهوش هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فحكمت بذلك وأنا مجنون إن القول قوله يمينه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الحائنة والناثرخانية وغيرها فظهر لك من هذا أن المدهوش إن عرف منه الدهش مرة فالقول قوله يمينه وإن لم يعرف لم يقبل قوله قصدا واليمينتة ثابتة بالبيينة كالثابت عيانا أما ديانة فيقبل لأنه أخبر بنفسه فاغتنم هذا التحير فإنه مفرد والله أعلم سئل في غير مذخولة علق زوجها توكل شخص بطلاقها إذا غاب مدة كذا وأصاب المدة الميعنة هل يصبر ويكلا فيقع طلاقه عليها ولها الزوج من غير تريص اجاب نعم يصبر ويكلا عنه بالطلاق لصحة تعلق الوكا

سئل في رجل طلق زوجته بأشأ وحل عليه مهرها الموعول فالزمة القاضية به فادعى أنه فقير هل يحبس أم لا يحبس إلا أن تثبت الزوجة بيساره بالبيينة وهل إذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاؤ إلا منها يقتسط عليه بقدر ما يكتسب مما يفضل عما لا بد له منه اجاب لا يحبس إذا ادعى الفقر إلا إذا قامت بيينة على بيساره فإذا لم تقم بيينة على ذلك وكان محترفا يقتسط عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن تترك له كفايته من النفقة وإن كان ذو عشرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم سئل في رجل حلفه قاض من قضاء هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأتيه غدا بكذا مال يسمنونه محضولا يأخذونه ظلما وكان مدعى عليه فيسب الشريعة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحبس أم لا اجاب لا يحبس في الحائنة والناثرخانية والقنية وغيرها قال لأصحابه إن لم اذهب بكم الليلة إلى منزلي فأمرته طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسهم لا يحبس وفي القنية إن لم يعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حن ولو حبس السلطان لا يحبس فهذا انظر صريحان في واقعة الحال والله أعلم سئل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل القول قوله في الدهش أم لا اجاب صريح في النارخانية نقلا عن شيخنا الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا الحق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في منته تنوير الانصار وأعلم أنهم اجمعوا على أن غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان زوال عقله بسبب السكر ما هو معصية فإنه يقع طلاقه زحالة عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو برسام أو غناء أو دهش والجنون ذاك معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه من كلامه كلام العقلاء ومره كلام المجانين والبرسام علة يهذى فيها العقل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسره في هذا المحل بالتحير إذ لا يلزم من التحير هو التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفرج فهو دهش تحيرا وذهب عقله من ذهل أو وله أو فالمدهوش هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فحكمت بذلك وأنا مجنون إن القول قوله يمينه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الحائنة والناثرخانية وغيرها فظهر لك من هذا أن المدهوش إن عرف منه الدهش مرة فالقول قوله يمينه وإن لم يعرف لم يقبل قوله قصدا واليمينتة ثابتة بالبيينة كالثابت عيانا أما ديانة فيقبل لأنه أخبر بنفسه فاغتنم هذا التحير فإنه مفرد والله أعلم سئل في غير مذخولة علق زوجها توكل شخص بطلاقها إذا غاب مدة كذا وأصاب المدة الميعنة هل يصبر ويكلا فيقع طلاقه عليها ولها الزوج من غير تريص اجاب نعم يصبر ويكلا عنه بالطلاق لصحة تعلق الوكا

بالشرط فيقع طلاقه ولها التزويج متى شاء الله اعلم **سئل** في رجلين حلفا أحدهما بالطلاق
الثلاث على غلام أنه ابن ابراهيم وحلف الآخر بالطلاق الثلاث عليه أنه ابن محمود فبقيت أنه ابن محمود ومحمود
ابن ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحال فإنه ابن ابراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن أم لا
اجاب لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كالو حلفانه مولى فلان وهو مولى مولاه وقد نواه
وكما اذا حلف أن هذه اخته ونوعا لاخية في الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب المتارخا
وبغيره من ائمتنا الاعلام وقد تقر بأن ابن الابن يستحق ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا إيهام عند
الاخام حيث نوى ما احتمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل سونا سونا
انحو واقعة الحال اولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث
من زوجته أنه ما عرث في مزرعة كذا فهل اذا عرث ابنه على بقر فيها وهو يذره ويعشيه ويتبعه في نفسه
يقع عليه الطلاق ام لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو ممن يباشر بنفسه اجاب حيث
لم يباشر فعل العرث الذي هو شق الارض بالحرث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لا التعرث
في زماننا بحيث لا يطلق عرفا الله عليه فلا يستحق البتة ان ينفذه حرثا ويقال ابذرني وانا عرث
فهو في عرف اقليمنا خالص بما فسرناه وهو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق أنه
ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول من الكروم الا كتي فلانة فنزل من الكروم وسكت كتيه المني
فيه عقبه ثم خرجت منه في ثاني ليلة وسكت كتيه الاخرى فيه فهل يحث ام لا اجاب لا يحث لا خلا
اليمن بسكني الأول في عقب النزول وذلك لأن الحلوف عليه عدم سكني غير هاعقب النزول فاذا
وجد سكنا هاعقبه لم يصدق على الثانية انها سكت عقب النزول بل سكت عقب سكني الأول
فان شئ شرط الحث كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل عازب في ابواء زوج اخته وعياله له امر
حلف زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا يمازله ما دام صهر الم نائيا بالمنازلة الا ابواء
المعهود له فهل يحث بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت ام لا حيث واذا لم تكن له نية او نوى حقيقة
المنازلة هل لا يحث بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منازلة له لاحقيقة ولا عرفا اجاب لا يحث
على كل حال بدخوله المحلوف عليه لأن من تعهد اخته بالزيارة والاكل والشرب عندها لا يقال انه نازل
صهر لاحقيقة ولا عرفا اذ المنازلة مفاعلة في شرط الحث وجود فعل النزول من كل واحد منهما
وذلك معدوم واما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعانة المنازلة لا ابواء لا يحث ايضا فقد قال
في المتارخا نفعلا عن المحيط روى عن ابي يوسف اذا حلف لا يتووى فلانا فان كان المحلوف
عليه في عيال محالف لم يحث الا ان يعينه الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عني
ولو دخل المحلوف عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحث اه وهو ظاهر لانه لم يتووى وانما أوى اليه نفسه
والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته في مقابلة الإبراء الصحيح طلاقا بائنا ثم طلقها الزوج في عن
منجر ثلاثا في حكم حاكم شافعي يرى عدم حقوق الطلاق المذكور بالمباعدة في عدة البائس بوجه الشرع

مطلب
اذا حلف بالطلاق
انه ابن ابراهيم
محمود بن ابراهيم
محمود بن ابراهيم
محمود بن ابراهيم

مطلب
لو حلف بالطلاق
الثلاث انه ابن
محمود بن ابراهيم
محمود بن ابراهيم

مطلب
لو حلف بالطلاق
الثلاث انه ابن
محمود بن ابراهيم
محمود بن ابراهيم

مطلب
لو حلف بالطلاق
الثلاث انه ابن
محمود بن ابراهيم
محمود بن ابراهيم

مطلب
اذا حلف بالطلاق
الثلاث انه ابن
محمود بن ابراهيم
محمود بن ابراهيم

واذا دعاه يقيم بينة به
فصدق فيه بلا برهان
فأذا همت مقاتلي وبياتها
فجواب ما استفتيت في أبيها
هذه الحرة من كلام أئمة
هم عالمون بمذهب النعمان
تحرر المستطوري بالاعتقان
سئل في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضائها عدتها
وهي تدعي ان الطلاق رجعي فترث والورثة تدعي انه بائن فلا ترث اجاب القول قولها فترث
لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها يمينها وعلى الورثة البينة والله اعلم سئل في
جماعة يطبخون الصابون وضع عندهم رجل زيتا وامرهم ان يطبخوه ففعلوا عليه ببعض طلق
بالطلاق انهم ان لم يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار لنسقلن زيتة من عندهم وبنت كرم الى
الباشا فلما اذا بطخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو جرة زيت يوقع عليه الطلاق لا لا طلاق في يمينه
اجاب لا يقع الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته زوجه
طالق وكررها ثلاثا ناولا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة يملك الرجعة عليها معها ويدين
ام يقع ثلاثا اجاب نعم يقع عليه واحدة ديانة حيث ناولها فقط كما ذكر الزيلعي في الكايات
 وغيره والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها ابرئني فقالت
 اراك الله فقال لها روي الى خمسين سوادا يريد دفعها عن وجهه لا طلاقا لها هل يقع الطلاق
 عليه بذلك ام لا اجاب لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روي كاذبي وهي من قسم ما يصلح
 جوابا ورد اولاد فيه من النية مطلقا سواء كان في حالة مذاكرة الطلاق او لا وسواء كانت
 في حالة الغضب او الرضى هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله اعلم سئل في رجل
 قال لزوجته المذخولة هي على من الثلاث الحرمة يعني الميتة او الدم او لحم الخنزير ناولا الطلاق
 هل اذا قلت بوقوع الطلاق يكون طلاقا بائنا لا ثلاثا حيث لم ينو طلاقه التزوج بها ولا تحريم
 الحرمة المغلظة ام لا اجاب نعم له التزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق البائن ولا تحريم
 الحرمة المغلظة المعينة بنكاح زوج آخر والله اعلم سئل في رجل اساءت زوجته طلقها عليه فقالت
 ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق ام لا اجاب لا تطلق كالقول لها انت ثلاث اوانت
 فقط اوانت متى ثلاث ولم يكن في هذا الاخيرنا وياله ولم يكن في مذكرته والله اعلم سئل
 في رجل طلبت منه زوجته ان ينفق عليها فقال لها انت محرمة على ما انت زوجتي ولا انا زوجك
 شع الله عرصتك اخرجي من بيتي الى بيت ابيك هل تطلق بذلك ام لا اجاب نعم تطلق
 فقد صرحوا انه لو قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق يقع الطلاق وان لم ينو صرحوا
 بأن قوله انت حرام مثل قوله انت على حرام وكذا انت محرمة وانا عليك حرام او محرما وحرمت نفسي
 عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لانفسها واكله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته المذخورة
 لكونها دفعت بارودته لايها فقال لها على الطلاق ما تعبري على روي لاهلك ولم ينو بقوله

مطلوب
زوجته ومات
انقضائها عدتها
وادعت انه رجعي

مطلوب
الطلاق
انه ان لم يطبخ
زيتة صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار

مطلوب
الطلاق
انه ان لم يطبخ
زيتة صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار

مطلوب
الطلاق
انه ان لم يطبخ
زيتة صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار

مطلوب
الطلاق
انه ان لم يطبخ
زيتة صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار

مطلوب
الطلاق
انه ان لم يطبخ
زيتة صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار

مطلوب
الطلاق
انه ان لم يطبخ
زيتة صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار

مطلوب
الطلاق
انه ان لم يطبخ
زيتة صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار

مطلوب
الطلاق
انه ان لم يطبخ
زيتة صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار

وضيره وفيه ان اصحابنا لم يجعلوا قول من نفى الوقوع خلافا لانهم اوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقول
 الشريفي وحكي عن الحاج بن اربعة وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة ونكاحا
 من المتأخرين من لا يعيونه فافتى به واقتدى به من اصله الله تعالى وقول الحق الكمال وقول بعض
 الكتابلة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد اقر
 من طهر الله فواده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من يهتد الله فهو المهد ومن يضل فلن ينجده
 وليا مرشدا والله اعلم وممثل مرة اخرى في رجل طلق زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فافتاه حنبلي
 المذهب بعدم الوقوع فاستمر معها شر الزوجية بسبب الفتوى المذكورة مدة مسنين فهل يعمل
 بافتاء الحنبلي المذكور ام لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال اجاب لا عبرة بالفتوى المذكورة
 ولا ينفذ قصها القاضى بذلك ولو نفذ الف قاض ويقتض على حكام المسلمين ان يقرقوا بينهما
 قال بعض العلماء وحكي عن الحاج بن اربعة وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا
 واحدة واختار من المتأخرين من لا يعيونه فافتى به واقتدى به من اصله الله تعالى والله اعلم ومثل
 في رجل هو وزوجته المدخلة في عائلة ابيه فتشاجر معها فحلف بالطلاق انها ما تاكل في عائلة له هل اذا
 استمرت هي تاكل في عائلة ابيه يقع عليها الطلاق ام لا لكونها ليست في عائلة له وهل اذا نوى بذلك
 عائلة ابيه او اضافها الى نفسه تجوز ايحس بطلقة واحدة وله مراجعتها في عدتها ام لا اجاب
 حيث لم تكن في عائلة بل هي وهو عائلة على ابيه ونوى حقيقة كلامه او لم يكن له نية اصلا لا يقع
 عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى يمينه ما هو عليه تجوز اتقع واحدة رجعية لانه شدد
 على نفسه بالنية والله اعلم وسئل في رجل قال لزوجتي لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقا لها ام لا
 اجاب لا يكون طلاقا وان فواه فقد صرح في البحر والحانية والبرازية وكثير من الكتابلة لوقوع الطلاق
 لا حاجة لي فيك ونوى الطلاق لا يقع فهذا التصريح بان هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله اعلم
 وسئل في رجل تشاجرت زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس
 ان يقولوا اما هربت من الحصيد ما قعدت عنده والة تكن زوجته طالقا بالاثلاث ان قعدت
 مع عدم الخوف المقر عند عدمه هل تكون طالقا اجاب لا تطلق والحال هن والله اعلم وسئل
 فيما اذا ادعت المرأة على زوجها بعد حضور من غيبة غايها ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه انه متى غاب
 عنها مدة كذا وتركها بالانفقة ولا منفق فمضى طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجدت
 فاقربا لغيبة وانكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فاطهر شجة مكنته بد مشق مكنته فيها ذلك
 فهل يجر اطلاقها الحجة يثبت الطلاق عليه ام لا وهل اذا اقامت بينة على التعليق المذكور وادعى ايضا
 النفقة وتعين المنفق يكون القول قوله ام قولها وهل تنصو رغبته منها قبل الدخول بها فيصم التعليق
 المذكور ام لا تنصو فلا يصح من اصله اجاب اما الثبوت بمجرد اطلاقها بالحجة بلا بينة شرعية فلا
 قائل يبرهن ائمة الحنفية المعتمد على قولهم لان الخط رسم مجز خارج عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والا

مطلب
 لا يقع بغير
 الخليل ولا
 بقضائه بعد
 وقوع الاطلاق
 مجتمعا

مطلب
 اذا كان الزوج
 مع زوجته في
 عائلة ابيه
 فلو طلقها
 انها ما تاكل
 في عائلة له

مطلب
 لا يقع الطلاق
 بغيره لاحد
 فيك وان
 فواه

مطلب
 قال على الطلاق
 لولا الخوف
 من كلام الناس
 ان يقولوا

مطلب
 او متى غاب
 طلاقها على
 غيبته مدة
 كذا بالنفقة
 وفي هذا
 المطلب
 فوالله

لا يكون وهذا لا يتوقف فيه لاحد واما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا يثبت له
 اتصال النفقة فلم تكن مدخولة فقد صرح في العبادية والبرازية وكثير من الفتاوى وعان الغيبة عنها
 لا تحقق قبل ما ثبت بها وحضور عندنا فلا يصح التعليق من اصله حيث كانت بصيغة ان غيبته
 وفي جامع الفصولين جعل امرها بيدها ان غاب عنها فغاب قبل ان يبين لها قبل لا يصير الامر بهذا
 لم يغيب من مكان يسكن فيه لانه يراد به مكان الازدواج وذلك بعد ان يبين لها وعلل في الذخيرة
 بأنه قبل البناء بها غاب عنها فبحث اي في جامع الفصولين بحثا مخالف كلام الفتاوى قاطبة واما
 قبول قول احد المصنفين التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف علماء ونا فيها على ثلاثة اقوال قيل ان القو
 لة اي يمينه وقيل قولها يمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق
 عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لأن كلاهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة وينكر
 وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول قولها المنكر فيما انكر يمينه وفيما
 يدعيه البينة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال
 ان لم تصل نفقتي ايام فانت طالق ثم اخلفا بعد العشرة فأدعى الزوج الوصول وانكرت
 هي القول له اهو به فتى الشيخ زين بن نجيم وهي فئاواه وفي هذا القدر كفاية والله اعلم سئل
 في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنها مدة معينة مع تركها بالانفقة ولا منفق شرعية
 فوجد الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل يطلق ام لا وهل اذا كان القاضى فرض لها في المدة
 واذن لها بالاستدانة ترتفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق ام لا يقع اجاب سبب الاشك اذا وحدثت
 الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للجزاء وفرض القاضى لا يوجب ارتقا
 اليمن لبقاء تصور الترمع من الحالف وقد ذكر علماء ونا في الامر باليدف وعانته بذلك والقضاء
 من القاضى مؤكدا للموجب عليه لا واقع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف تختلف الجزاء وهذا ظاهر والله اعلم سئل
 في رجل طلق طلاق زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه ما اوجاز
 قول فضولي او دخل في عصمة زوجة غيرها وتسرى عليها تكن اذا ذلك طلاقا طلقة واحدة بانه تملك
 بها نفسها هل اذا تولى بالاجازة الاجازة القولية دون الفعلية يصدر في فلا يقع الطلاق بها وهل
 له حيلة في ذلك ام لا اجاب لا شك انه اذا تولى بالاجازة احد نوميها فني نية تخصيص العام بنية
 تخصيص العام صحيحة بالاجماع المذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمانها الكبير
 كما صرح به في المحرر وغيره في مسألة ان لبست او اكلت او شربت ونوى معين او صرحا بانه اذا قال كل
 امرأة تدخل في كذا حتى تطلق ثلاثا انه لا يحث بالاجازة الفعلية لان دخولها في كذا لا يكون الا بالنية
 فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكأنه قال ان تزوجها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بلك
 تزوجا وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج مثله بوجه ما فلا بد من مراعاة وبه يخرج بالاجازة الفعلية
 عن ان يكون متزوجا بل هو تزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوج فضولي واجاز فعلا لا قوة لا يحث

مطلبه
 اذا علق طلاقها
 على غيبته بالانفقة
 نفقة فرضها
 يقع ولو فرضها
 لها القاضى
 غيبته

مطلبه
 فيما اذا تولى
 بالاجازة
 الاجازة
 القولية دون
 نية تخصيص
 العام

ج

مطلوبه
قال لها انت
ابرايتني اطلقك
وتفكك فطلق
له الرجعة

مطلوبه
قال لها روي
طالق على
للخنازير وتحرم
على ثوبها
الماخن

مطلوبه
قال لها روي
فعلت كذا
ان صحت فبالله
فهي طالق ثلاثا
لوق لها ان
كان مرادك
الطلاق كونه
طالقا بغير
على ارادتها

مطلوبه
لوق لها
انت طالق
على المذاهب
الثلاثة يقع
طلقة رجعية

حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله اعلم
سُئِلَ في رجل غَضِبَ من زوجته
فقال لها ان ابرأيتني اطلقك فقالت ابرأئك فقال انت طالق هل له ان يراجعها في عدتها ام لا
اجاب نعم له المراجعة لانه ليس بالطلاق معلق على البراء بل البراء مستقلة بنفسه والطلاق
مستقلة بنفسه فيقتصر كل على سكه ولا فرق بين قوله ان ابرأيتني اطلقك وان ابرأيتني
اطلقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله اعلم
سُئِلَ في امرأة قال لها زوجها روي طالق
تحلى للخنازير وتحرمي على ثوبها بحضرة شهود فتر وجبت بعدا نفقتهاء عدتها بغيره ودخل بها
منكرة المراجعة او كون الطلاق رجعيًا هل اذا ثبت انه راجعها بالبيئة الشرعية يحكم بصحة مكر
وبالتعريق بينهما وبين العاقد عليها ام لا اجاب نعم اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذا عقد
الثاني عليها وقع باطلا لكونها منكوبة الغير ويلزمه العقب بالوطئ اذا الطلاق رجعي والحال هذه
لان قوله تحلى للخنازير لغو وقوله تحرمي على ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذا تحرم به
الا بعدا نفقتهاء عدتها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله اعلم
سُئِلَ في رجل طرده ونحوه من بابه قائلا له ان زوجتك فعلت كذا فقال ان صحت عنها ذلك فهي
طالق ثلاثا هل تطلق او لا تطلق حتى يصح عنها ذلك اجاب لا تطلق حتى يصح وليس هذا
من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرها فافهم والله اعلم
سُئِلَ في رجل تشاجر مع زوجته فقالت
اطلقتي فقال ان كان مرادك الطلاق تكوني طالقا هل يقع طلاقه ام لا حتى تسأل فتجيب بانها
ارادته وهل اذا اقر بانها طلقتها شئنا وهذه ثلاثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا وتحرم
الحرمة الغليظة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ام لا اجاب لا يقع الطلاق حتى تقول اردته
بعد تعليقها بأرادتها واذا اقر بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له ان يعود اليها في الديانة كما صرح
به البرازي وبعبارة ظن وقوع الثلاث عليها بافناء من ليس بأهل فأمر الكاتب بكتبه صك بالطلاق
فكتب ثم افشاء عالم بعدم وقوع الطلاق له ان يعود اليها في الديانة لكن القاضى لا يصدقه لقيام
الصك اهو ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للزاهد ونقله في البحر عن القنية وصرح به
كثير من المشايخ اصحاب الفتاوى والله اعلم
سُئِلَ وله المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محمد بن
عما صوته في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها انت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع
عليها بذلك طلقة واحدة رجعية يملك معها المراجعة في العدة ام لا اجاب نعم يقع عليها طلقة
واحدة رجعية اذ المذاهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي
في انت طالق فله مراجعتها في العدة كما افق به شيخ الاسلام الوالد مع الله المسلمين بطول حياته
والله اعلم
سُئِلَ في رجل قال لزوجته المدخولة انت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلقة واحدة
رجعية يملك مراجعتها في عدتها ام لا الجواب منقولاً معملاً اجاب نعم تطلق طلقة واحدة رجعية
اذا المذاهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في انت

طالق

تطالق والوجه في ذلك واضح في منع الغفارا قول وقد كثرت في زماننا قول الرجل انت طالق على
 الاربعة مذاهب يريد بذلك ان الطلاق يقع عليها باتفاقهم وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديا
 كما لا يخفى اذ قول ولا شبهة في كون رجعتا لا بائنا لما قدمنا من ان المذاهب كلها قد اتفقت على وقوع
 الطلاق الواحد الرجعي بقوله انت طالق ولا فارق بين قوله على الاربعة مذاهب وبين قوله على
 الثلاثة مذاهب اذ الوجه المذكور يشملها وكذا يشمل المذهبين والحنفية وما زاد عليها ولا خفاء في
 ذلك على ذي فهم ضعیف خلفه عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرملة الكبير الشافعي في
 مسألة انت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي ابي الطيب
 عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب معللا بقوله لانه لا يكون وقوع على المذاهب كلها ورواه في العلم
 عن رجل قال لزوجته انت طالق على المذهب اليهود والنصارى وص رجل قال لزوجته انت طالق على سائر مذاهب
 المسلمين اجاب فيما بان طلاق رجعي والله اعلم سئل في رجل قال لوالد زوجته شعث الله امره
 في ابنك هل يقع عليها طلاق ام لا اجاب لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله اعلم سئل فيما اذا
 علق رجل طلاق كل من زوجته بتطليق الاخرى فما الحيلة الشرعية في ايقاع على واحدة منهما دون
 الاخرى اجاب الحيلة في ذلك ان يطلق التي يريد بقاءها على مال فيقول طلقك على الف مثلاً
 فنقول لا اقبل فاذا قالت لا اقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التطليق في الحائنة
 في باب التعليق ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثم اراد ان لا تطلق امراته ولا يصير طائفاً قالوا
 الحيلة في هذا ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ان يقول لامرته في اليوم انت طالق ثلاثاً على الف
 درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم وكان الزوج باراً في يمينه ولا يقع
 الطلاق لانه طلعت في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون
 تطليقاً الا ترى ان تجد رحمه الله قال في الكتاب دل قال لامرته طلقك ثلاثا على الف درهم فلم تقبل فقالت
 المرأة قبلت كما لا لقول قول الزوج ولا يقع الطلاق حتى كلام الزوج تطليقا من غير وقوع الطلاق وهذا
 لأن التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق
 بخلاف التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدم ما قبل وجود الشرط ونقله
 في الخلاصة والبرازية والظاهر ان شرفية قالوا وعليه الفتوى والشيخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة
 وفيها فتوى من اختلف في خلاف ذلك واقام التكرار عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجوه
 التطليق فافهم والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء
 ما هو هل هو بلفظ الايام في حاكم بشربه او هو في حاكم بشربه هل اذا امره حاكم بشربه فشر به بعد من
 بحث ام لا اجاب لا يبحث للشك لما صرح به صاحب المحيط في مسئلة ان كان لا عذاب الا في القبر
 فانت طالق لا يبحث لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفا بسبب طير فحلف احدهما انه غراب والاخر انه حمام
 ولم يعلم ذلك لا يبحث احدهما وفي الجامع لاصغر محمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كل رأسي اتقل من

مطلب
 قال لما انت
 طالق على مذاهب
 اليهود والنصارى
 مطلب
 شعث الله
 امره
 بصرح ولا كناية
 مطلب
 الحيلة فيما اذا
 علق طلاق كل
 من زوجته
 بتطليق
 الاخرى
 يعلق

مطلب
 حلف بالطلاق
 الثلاث
 واستثنى
 وشك في
 الاستثناء
 وفيه فوائد

رأسك فأت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم ولا شبهة انه بالشرب بعد وجود احد المشكوكين وقع الشك
فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال ان التعليق على اننا لا نؤمنها لما طردت كلمة طلاقا عليه بان
الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه يشهد بصحة من شرأنا الفقه تسكن لديه والله اعلم
سئل في رجل رد له القاضى ما اقرب به حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا الى حالة البرسام ودهشته
خامس عشر مرة غير مبنية كذا فلم يصدر في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة
البرسام ثانی عشر مرة من السنة المذكورة واقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع
شيء والقول قوله في الغلط بتعيين الوقت المذكور لا يكون اقرارا بطلاق آخرام لا اجاب نعم تقبل
البينة ولا يقع طلاقا اذا البينة مبنية والقول قوله في الغلط قال في الاشياء والنظارا اذا اقر بشي
ادعى الغلط لم يقبل كما في الحائض الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما اقر به المضي ثم تبين عدم الوقوع
لا يقع كما في جامع الفصولين والغنية اه فلهذا في نفس الطلاق فكيف في التابغ قطعاً لا يكون اقرارا
بطلاق آخر اجماع ائمتنا رحمهم الله تعالى والله اعلم سئل في رجل تزوج صغيرة بعقد زواج خالها بالوكيل
عنها فظلمها ثلاثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت امرها الى مالكي او شافعي تحكم ببطال النكاح والطلاق
لمصادفة اجنبية عنه عند يصح ويعقد عليها ثانيا عقداً صحيحاً لديه وينفاد لا اجاب نعم يصح لانه
مجتهد فيه فينفذ الحكم فيه وهو قول ابى يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من اهل الاجتهاد ورواية
ابى حنيفة ونقل في البحر من تذيب القلاش رواية ابن زياد عن ابى حنيفة انه لا يليه اي النكاح الا العصبان
وعليه الفتوى قال وهو غير سلباً لقوله المتون الموضوعات ليسان الفتوى ومع فراجه هو محل الاجتهاد فينفذ
قضاء القاضى الذي يراه واذا بطله بطل ما وقع الزوج فيزوجه ثانيا بعقد صحيح والحال هذه والله اعلم
سئل في رجل قال لحامه الحر على الطلاق ما تعديريه ما نخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق
اذا خدم ام لا اجاب قد افتى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بان لا يعنى
قول الشخصى الطلاق يلزمى لا افعل كذا وعلى الطلاق لا افعل ليس بصريح ولا كفاية قال شيخ الاسلام
محمد بن عبد الله في مع القطار شيخ تنوير الانصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو
مبنى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق اضلاً كما لا يخفى او قوله ولا يخفى فساد قوله وهو
بقوله ليس بصريح ولا كفاية لانه ما ليس بصريح ولا كفاية لا يقع به طلاق اجماعاً فاذا اخذ الرجل بما افتى
به شيخ الاسلام ابو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله اعلم وسئل ايضاً اخرى عن رجل قال على
الطلاق ثلاثا لا افعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته ام لا اجاب هذه المسألة لم ينقل
المقدمين فيها نقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد افتى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتى الرو
بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما افعل كذا وانه ليس بصريح ولا كفاية وصريح صاحب البرزانية
فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على راجعاً ولانهم اؤتمروا بما يبت قبل يقع واحدة وجعية
نوعاً اولاً والخيار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على الا وهو عايت بعض المتأخرين افتى بعدم الوقوع بقوله

مطلب
اسند ما اقر
به من الاشياء
الى حالة البرسام
في شهر صفر
ثورة

مطلب
اقر بالطلاق
بناء على اقرار
فقهية ثم تبين
عدم لا يقع
مطلب
زوجها زوجه
خالها بوكيل
مع وجود
العصبان فطلما
ثلاثاً على
الشافعي

مطلب
قال كذا
على الطلاق
الطلاق
ما تعديريه
ما نخدم

مطلب
على الطلاق
الثلاث لا افعل
كذا

على الطلاق عازبا للترزية معللا بأن ما في الدمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن الهمام
وقد عورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمه لا يفعل كذا يريدان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن
يجري عليهم لانه صابرا بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارفا أهل الأرياف الحلف بقوله على الطلاق
لا يفعل اهـ قال العلامة الغزالي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صارا لعرف فاشيا في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غير فيجب الإفتاء بوقوع الطلاق به من غيرية كما هو الحكم في الحرار يلزم
وعلى الحرار ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قائم في تصحيحه لمختصر القندوري
واقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتهان في معنى التطليق ولما في القول بعدم الوقوع به من تجري غالب
العوام بل وكثير من نصيب نفسه للأفتاء من الجهلة الطعام الذين لا يخافون المهين السلام فنسأل الله
الحامية بحوله وقوته مما فيه لديه الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال
الصيبري انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شتهان في معنى التطليق
وهو موافق لما قاله الغزالي ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط في امر
الفرج والله اعلم سئل في رجل سنان مع اخيه فلم يتيتم الى نفسه وترتيبه فقال على الطلاق ما اخيه
يرجع عند فجاء الاخ الثاني في غيبة الخالف واخذ اليتيم هل يحث الخالف في يمنه ام لا اجاب لا يحث
والحال هن لعدم وجود الخلية بغيته والله اعلم سئل فيما اذا طلق الرجل زوجته التي تزوجها لغيرها
مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل فكم شافعي بصحة وان لا يقع طلاقه السابق هل يصح ام لا اجاب
نعم يصح قال في جامع الفصولين رامن المدة وللاوزجندى للقاضي ان يبعث للشافعي ان يبطل
نكاحا عقد بشهادة الفسقة والحنفي ان يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح
بلاوى لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحة وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد وقيل لم
يجز ولكن لو بعث الى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ الامر ولما مور شيئا بهذا الحكم
لا يظهر ان النكاح الاول حرام وفيه شبهة كذا في فتاوى النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الفخر وغير
من علماء وهي مسئلة الحكم اذا وقع بشرطه بمضيه الخالف فيه ولا يجوز له نقضه والله اعلم سئل في رجل
قال لزوجتي العذر المدخول بها بعد ما قيل له طلق زوجتك فقال فسيح النكاح ناويا به الطلاق ثم قيل له طلقها
ثلاثا فقال انك في طلاقا ثلاثا هل يحل له ان يتزوجها قبل ان تنكح زوجا غيره ام لا اجاب نعم يحل له
ذلك قبل ان تنكح زوجا غيره لانها بانت بقوله فسيح النكاح ناويا به الطلاق لا الى عدة فلم يفعل قوله كوفي
طلاقا ثلاثا شيئا فافهم والله اعلم سئل في رجل ساكن بزوجته في دار ابيه عزربوه على تزويج اخته برجل في
اشاء مسئلة فقال على الطلاق بالثلاث ان صابرا هذا لا اسألك ولا اقعد معك في المدينة هن
السنه فصار فخرج لوقته وخرجت زوجته حين تهيتا لها الخروج ولم تهيتا له نقل امتعة لعدم تمكنه منه
من المدينة ولم يملكها ومضت السنه المشارة اليها قبل حث بذلك ام لا وهل اذا رجع الى المدينة بعد
انقضائها وقعد بها بحث ام لا اجاب لا بحث بذلك والحال هن لعدم المسأكة والقعود معا فلما

مطلب
في اي من شأن
في يوم وقال
الشافعي
الطلاق هو
مطلب
فمن طلق زوجته
التي تزوجها
غيرا لغيرها
وجوده ثم نكحها
بعد الطلاق
انها لا يقع له
وقد حكى
الشافعي
بصحته
مطلب
في الفسخ
ناويا به الطلاق
ثم قال لها نكح
طلاقا ثلاثا
وذلك قبل
الدخول
مطلب
قال على الطلاق
بالثلاث ان
صابرا هذا
لا اسألك
ولا اقعد
معك في المدينة
هذا السنه
وتخرج طهيتها
له نقل الامتعة

بأنقاده اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم انعقاده به من الأصل فالأمر
وأصح أن لا يمين فلا حث وهو معتد كثير من علماءنا فافهم ومن المقرر للعلماء أن المعرف بالاشارة تنهى
اليمين بمضيته فلا حث عليه بعد انتهاء مدة اليمين إذا رجع إلى المدينة وقعد معه وسأكه والله أعلم بسئل
في رجل حج على أخته وهي في بيت زوجها شاهر أسكنه عليه ما ألبا أخذها قهرًا وغما فعس طيه فقال إن أخذنا
ففي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهرًا ولم يمكنه خلاصها من يد قهره إذا نوى عدم تمكنه منها ولم
يمكنه تطلق ثلاثًا أم لا حيث نوى ذلك اجاب حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيت لا تطلق
سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الخانية وفي فتاوى صاحب الشورى مستدلًا بما في فتاوى
قارئ الهداية ما هو صريح فيما أفتينا والله أعلم سئل في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن
أبرأتني طلقك بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها
طلاق أصلاً اجاب لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على أبرأ
فقال له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على أبرأها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ
خاصة ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدي معناه وقد تقررت أن ما ثبت للضرورة يتقدم بقدرها
وقد ثبت براءة الزوج تصحيحاً القول في غنصر على موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق
المعلق على براءة ما له لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمغضي عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها
الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي الشافعي فكيف عند من لا يقول بعمومه وإن كان صرح
أبرأ في العرف للضرورة ولا علمه يختص بما الشافعي حتى يخلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم
سئل في رجل قال لزوجته المذخور بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعا هل تطلق الآن
أم من وقت أسند إليه والحال أن المرأة تقول لا أدخولها الحكم في ذلك اجاب تطلق من وقت الأول
وتنزع الأحكام على ذلك والله أعلم سئل في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة
هل إذا أوتى المكان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا اجاب لا يقع
عليه الطلاق حيث لم يكن قصد أن يمكنها من المأوى والله أعلم سئل في رجل طلق زوجته واحدة
وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقيل له إنك لم تطلق
بل قصدت صحتها وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثاً قبل ما التزج بها والحال هذه أم لا وهل إذا
أدعى ذلك وصدة قته يصحدها قال وله التزوج بها أم لا اجاب حيث طلقها واحدة وانقضت
عدتها صارت اجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انقضت العدّة معلوماً عند الناس يصحدها قال
وله التزوج بها وإذا لم يكن معلوماً وشهد به عدلان فكذلك كما نفعه في الغنية والله أعلم سئل في رجل
قال لزوجته في مشاجرة أبرأني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق والمستحق فقال لها روي
طالق على مذهب المسلمين هل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك اجاب يقع واحدة رجعية
ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق

مطلبة
هم على انتمه
لأخذها من
زوجها فقال
الزوج ان
أخذها فزني
طالق بالثلاث
أو بأبذل لك
عدم التمكن
مطلبة
قال لها أنت
أبرأتني
طلقتك
بالثلاث
فقال إن أبرأك
الله لا يقع
الطلاق
بذلك

مطلبة
أقرت طلاق في
أمرته منذ
ثلاث سنين
مطلبة
حلف بالطلاق
من زوجته
أنه لا يؤويها
فأوتى بنفسها
مطلبة
طلقتها ثلاثاً
خداً أن آخر
نظراً ففعل
فبعضها
عدياً الخ

مطلبة
فأنت لم أبرأك
الله فعلقك
روعي طالق
مطلبة
قال لها أنت
مطلقة من
شهرت بعد
طلبها الطلاق
ويقول لك

فقال

فَقَالَ لَهَا أَنْتَ مُطَلَّقةٌ مِنْ شَهْرَيْنِ وَيَقُولُ نَوَيْتُ الْإِخْبَارَ فِي الْمَاضِي كَأَذْبَا هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ
أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ يَقَعُ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا أَمْ لَا أَجَابَ يَقَعُ قَضَاءُ لَا دِيَانَةَ وَعَلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ لَهُ مَرَجْعَتُهَا فِي
الْعِدَّةِ بِغَيْرِ عَقْدٍ وَبَعْدَهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ حَيْثُ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ شَيْءٌ مَا ذَكَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِي جُلُوسٍ مَعَ
جَمَاعَةٍ فَقَالَ تَكُونُ بِنْتُ فُلَانٍ يَعْنِي زَوْجَتَهُ طَالِقًا لَا بَدَّ مَا أَطْلَبْتُمْ مِنْ قَدَامِ الْحَاكِمِ رَأَيْدًا أَلَمْ أَطْلَبْكُمْ
فَهِيَ طَالِقٌ هَلْ يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِطَلَبِهِمْ حَتَّى إِذَا أُطْلِبُوا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَمْ يَتَجَزَّأُ لَمْ يَقَعْ مُطْلَقًا فَلَا يَكُونُ
تَجْزِئًا وَلَا تَعْلِيقًا أَجَابَ قِيَاسُ مَا قَالَ الْكَلَامُ فِي قَضَائِهِ الْقَدِيرُ وَقَدْ تَعَوَّرَ فِي الْخَلْفِ الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي
لَا أَفْعَلُ كَذَا يَرِيدَانِ فَعَلْتُهُ لَزِمَ الطَّلَاقُ وَوَقَعَ فَيُحِبُّ أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِمْ لَأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَا
طَالِقٌ وَكَذَا تَعَارَفَ أَهْلُ الْأَرْيَافِ الْخَلْفَ بِقَوْلِهِ عَلَى الطَّلَاقِ لَا أَفْعَلُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيقًا لِاتِّحَادِ الْجَامِعِ وَهُوَ
جَرِيانُ الْعَرَفِ بِاسْتِعْمَالِ امْتِلَاةٍ وَمُسْتَوْجٍ عَمَلِ النِّيَّةِ فِيهِ وَمُسَاعَدَةِ شَاهِدِ الْحَالِ عَلَيْهِ فَمَا أَمَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ
فِي رَجُلٍ قَالَ هَلْ حَالُ الْقَضِيَّةِ سُؤَالُ الطَّلَاقِ لَزِمَتْ نَزْلَتْ عَنْهَا زَوْلاً شَرْعِيًّا هَلْ تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ
لَمْ أَرِ مِنْ تَعَرُّضٍ لِهَذَا فِي كَلَامِهِمْ لَكِنْ رَأَيْتُ فِرْعَانًا مُتَعَدِّدَةً فِي الْكَيْفِيَّاتِ تَفْشِيئِي أَنَّهُ يَقَعُ بِمِثْلِهِ الطَّلَاقُ الْبَاطِلُ
إِذَا وَجِدْتَ النِّيَّةَ أَوْ دَلَالَةَ الْحَالِ فَيَتَعَيَّنُ الْإِفْئَاءُ بِالْوُقُوعِ فِي الْحَادِثَةِ وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا يَصِلُ جَوَابًا لَارِدًا
وَشَبِيهَةً وَتَأَمَّلْتَ فِي فُرُوعِ ذِكْرِهَا مَتَابِعَ الْجَوَابِ وَالثَّانِي أَرَادَ خِيَانَةً وَغَيْرَهَا قَطَعْتَ بِمَا ذَكَرْنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ
فِي رَجُلٍ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ عَلَى عَرِيفٍ أَنَّهُ تَبَرَّطَ مِنْ فُلَانٍ بِكَذَا حَتَّى تَرَكَ تَسْمِيَةَ وَالْعَرِيفُ مَتَكَرَّرَ
هَلْ يَقَعُ عَلَى الْخَلْفِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَقَعُ لِأَنَّهُ عَمَلٌ لَا يَشْرِي أَمَّا كَرَاهِيَةُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ
فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُجُلَةٍ رُوحِي طَالِقٌ عَلَى الْيَهُودِ وَتَحْرِمِي عَلَى وَعَمْرٍو قَالَ رُوحِي طَالِقٌ عَلَى الْغَنَازِيرِ وَتَحْرِمِي عَلَى أَجَابَ
بِأَنَّهُ رُجُلِي لِأَنَّهُ قَوْلُهُ رُوحِي طَالِقٌ صَرِّحَ فِيهِ وَقَوْلُهُ عَلَى الْيَهُودِ أَوْلَ الْغَنَازِيرِ لَعَوْلَانَهُ خِلَافَ الْمَشْرُوعِ وَهُوَ بِمَكَّةَ
وَقَوْلُهُ وَتَحْرِمِي أَيْ حُرْمَةُ تَحْصِيلِ بَيِّنَاتِ الْعِدَّةِ إِذَا هُوَ ثَابِتٌ شَرْعًا بِصَرِّحِ الطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
سَأَلْتُ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُجُلَةٍ رُوحِي طَالِقٌ هَلْ تَطْلُقُ طَالِقًا رُجْعِيًّا أَمْ بِأَيِّ شَيْءٍ وَإِذَا قُلْتُمْ تَطْلُقُ رُجْعِيًّا فَمَا الْفَرْقُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا اقْتَصَرْتُ عَلَى قَوْلِهِ رُوحِي نَوَيْتُ طَالِقًا حَيْثُ أَقْبَلْتُ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ أَجَابَ بِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ رُوحِي
طَالِقًا مَعْنَاهُ رُوحِي بِصِفَةِ الطَّلَاقِ فَوْقَ الْبَصْرِ بِخِلَافِ رُوحِي فَإِنْ وَقَعَهُ بِلَفْظِ الْكَيْفِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
سَأَلْتُ فِي رَجُلٍ أَمْرًا بِنْتِ الْبَالِغِ بَاتِيانَ طَعَامِ الضَّبْيُوفِ فَمَتَنَعَ فَقَالَ لَهُ أَبُو زَوْجَتِكَ بَنَاتِيْنِ بَدَلًا وَخَالَفَ
أَمْرِي طَلَّقَ فَقَالَ طَالِقٌ طَالِقٌ وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّوْجَتَيْنِ بَلْ قَصَدَ الْأَسْتِخْفَافَ بِهِ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ طَالِقًا
أَوْ طَالِقًا وَاحِدَةً مِنْهُمَا بِقَوْلِهِ هَذَا أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَقَعُ قَالَ فِي الْحَرَمِ ذَكَرَ اسْمَهَا أَوْ أَضَاهَا فَهِيَ إِلَيْهِ كَخَطْبَاهَا
فَلَوْ قَالَ طَالِقٌ فَقِيلَ لَهُ مَنْ عَنَيْتَ فَقَالَ أَمْرًا طَلَّقْتُ أَمْرًا وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مَا عَنَيْتُ أَمْرًا لَا يَقَعُ
وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ أَذْهَبَ عِلْمُ يَقْضِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَكَيْلَ الزَّوْجَةِ عَلَى وَكَيْلِ الزَّوْجِ أَنَّهُ
تَرْجِيحُ عَلَيْهَا أَوْ تَسْرِي عَلَيْهَا تَكُنْ طَالِقًا هَلْ أَفْعَلُ ذَلِكَ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزَّوْجِ يَصِحُّ الشَّرْطُ أَجَابَ لَا يَصِحُّ
الشَّرْطُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلْتُ فِي رَجُلٍ اخْتَصَمَ مَعَ آخَرٍ فِي أَدْحَالِ بِنْتِهِ عَلَى زَوْجِهَا فَقَالَ
أَبُو بِنْتِهِ تَكُونُ زَوْجَتِي بِحَارَةِ مِثْلِ ابْنَتِي مَا يَصِيرُ لَهَا دُخُولٌ لِي شَهْرًا شَوْرًا وَلَا يَنْبَغُ لَهُ فِي ذَلِكَ هَلْ إِذَا دَخَلَ

مطلبه
قال الجماعة
بنت فُلَانٍ
يعني زوجته
طالقا لا بد

مطلبه
قال في حال
القضية
الطلاق
عنهما تزويجا

مطلبه
حلق الطلاق
من زوجته
عرف انه تبرأ

مطلبه
قال لزوجته
روحي طالق
تحلى لليهود

مطلبه
في الفرق بين
روحي طالق
وروي فقط

مطلبه
امر الانثى
فتمنع فقال
له ابو طلق
فقال طالقي
طالق ولم
يذكر

مطلبه
قال وكذا الزوج
لو كمل الزوج
انه متى تزوج
عليها او
امتنع الاب
من ادخالها
على زوجها
زوجتي او

مطلب
ضرب زوجته
فلا مباح لها
فقال انت
مجارة اني

مطلب
قال ان رجلين
القرية او
مطلب
قال لها انت
طالق المنتين
يقع بعد التثنية

مطلب
قال لها انت طالق
حرام طالقها
انت طالقها
لا تطلق الا

مطلب
ويلي في ثلاث
فطلقها ثلاثا

مطلب
ادعى الاستنشاء
ولم يكن مقبولا
في قول قوله
خلاف

او ادخلها عليه قبل عاشوراء ثبت عليه شيء ام لا اجاب لا يثبت عليه شيء والمحال للمعاذ المنشد فانه والله
سئل في رجل ضرب زوجته فلامها فلما قال انت مجارة اني ما اقولك غيرنا وطلاقا هل تطلق بهذا القول
ام لا اجاب لا تطلق ففي الحائنة في قوله لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خلعت سبيلك الحق باهلك
لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق او في الغضب وقال لم انوبه الطلاق يصدق قصدا وفي قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف لا يصدق ومعنى انت مجارة انت منقذة معاذة مما تكرهينه وهو قريب من معنى هذه
الالفاظ والله اعلم سئل في رجل قال ان رجلا من هذه القرية فامر ان طالق متى بعد احوالا اجاب
اذا نقل عامة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها
انت طالق الى سنتين ولا نية له فما الحكم اجاب يقع عليها بعد السنتين طلقة واحدة رجعية صرح
المذكور صاحب البحر والبرازية والولولجية وغيرهم من كتب الحنفية قال في الولولجية لان الطلاق لا يحتمل الا
فتكون هذه اضافة لا يقع الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى معنى بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن
قابل لا يقع فله والحال هذه ان يراجعها بعدها في عدة جبراعيلها وعلى اولياها والله اعلم سئل في رجل
لزوجته انت على حرار ونوى بذلك الطلاق ثم قال عقب ذلك في العدة انت طالق ثلاثا هل يلحق الثاني الاول
او لا يلحقه كقول الثاني باننا والاول باننا والباثن لا يلحق البائن اجاب تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد
من علمائنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللامع بصرح وبائن ومثله في البحر والنهر
وسمخ الغفار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الاحكام والباثن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي لا يلحق
البائن اللفظي اما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط اهراق الواو هي حادثة وقعت في
حلب رجل ابان زوجته فطلقها ثلاثا وقفا في بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والباثن
لا يلحق البائن فاعتبار المعنى اولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وافق بعضهم بوقوع الثلاث في الفسخ
لكن انه لمحضها قال ابن التهمة في شواهد الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا يعني
الكمال بن الهمام في فقه الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا ابان زوجته فطلقها ثلاثا في العدة ووقع الثلاث
اهراقا ينسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضيهان وحرر عليه
في فتاواه المشهورة فلم يوجد وكذلك حرر عليه في الكتب الكثيرة المعتمدة فلم يوجد فاندفع ذلك كيف
وهو مخالف لما نقله في مشتمل الاحكام عن المبسوط من قوله اما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل
الثلاث والله اعلم سئل في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل
يقع ام لا اجاب لا يقع شيء وفي كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله ان يطلق امرأته فطلقها
الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول ابي حنيفة وقال
يقع واحدة رجعية ومثله في كثير من الكتب والله اعلم سئل في رجل ادعى على زوج اخيه بالوكالة عنها
انه طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤخر صداقها وسأل سؤالا فاجاب بانه استثنى فطلب منه اثبات
الاستنشاء فذكر ان لا يثبت له هل يلزم بالطلاق الثلاث ام لا حيث لم تشهد عليه شهودا بانه وقع الثلاث

ويكون

ويكون القول قوله لاسيما وهو جعل مباح اجاب ظاهر الرواية ان القول قوله وعند بعض المتأخرين
لا يقبل قوله الابينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح فيقبل قوله واما لا يقبل الا
بيينة وحيث عكس المتأخرون بغلبة فساد اهل الرمان ينبغي ان لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا
به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لابي حنيفة ولا قوله ففي البحر الرائق في كتاب القضاة ما خرج
عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرروا في الاصول من عدم امكان صُدور قولين مختلفين متساويين
من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قوله اهو قول كما غلبت الفساق في الرجال غلبت الفساق في النساء بل فيهم
البلغ فلم يأتك الزوج فيصده عنه الاستثناء وتكرره لتخلص منه فالتقييد بظاهر الرواية احق واكثر
ويقوض باطل الامر الى الله العلي العظيم والله علم سئل عن حادثة حدثت بدمشق الشام فعرضت على
علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها اتم رجل شافعي المذهب من علمائها افنى بوقوع الطلاق فيها على الحيا
وهي جعل مباح من العواقب تشاجر مع عريف على محلة محي منها اموالا للظلمة الشام بعد ظلمة منه
قدرا فوق طاقتة وصنايقه في ادائه فقال له على الطلاق بالثلاث انك من اهل النار فلا تملك الحاضر
على هذا الخلف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار
هل وقع الطلاق على زوجته بذلك ام لا اجاب بعد الحجة وسؤال التوفيق لتمام التحرير والتدقيق
بقوله ما وقع بذلك عليها طلاق باجماع من ائمتنا واتفاق ووجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم
ذلك الا المهيمن المتعالم كما صرحوا به في علته انت طالق ان شاء الله تعالى بانه لا يعلم على ذلك بحال ولو
اراده لما اجرى على لساننا الاستثناء فحفي بسبب ذلك الحال قال ابن فرشته في مجمع بعد ان ذكر
مذهب مالك في ان شاء الله وعلل له بانه لو لم يشأ الله ما اجرى على لسانه التطلاق وكذا ان شئني
الله وقوعه غير مخالفة فلا يقع كما لو علق بمشقة انسانا غائب لا يوقف عليه ولا شك ان كونه من اهل النار
اولا لا يعلم عند العزيز الجبار بوجوب عدم الحنث في واقعة الحال اذ الحنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
كونه من اهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الابرار والاشرار ولا يعلم الاة المؤمن المهيمن العزيز الجبار
هذا وفي الحاوي انهما هو صريح بغيره (ب) ليرى ان صاحب المحيط ان كان لا عذاب لابي في القبر فانت
طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو خلف بسبب طير فخلق احدهما انه غريب والآخر انه
ولم يعلم ذلك لا يحنث احدهما ورزق ثلوه للجامع الاصغر لحد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان ابي
انقل من رأسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اهو وهن صراخ في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العون
الذي هو العريف المذكور من اهل الجنة دار القرار او من اهل جهنم التي هي دار العقار والفساق والكفار
سئل في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلعتا ثلاثا متفرقة ما الحكم اجاب يقع طلاق
واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها في عدتها والحال هذه والله اعلم سئل
في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتكاه بالانفقة ولا منفق شرعي وتضررت بذلك
فادعت عليه بذلك وانه غاب فقيرا معسرا لا قدرة له على نفقتها تاركها في منزله ومحل طاعته ولا قدرة

مطلوب
قال لا خير على
الطلاق
الثالث
انك من اهل
النار لا يقع
ومثله ان كان
لا يحنث
وان كانت
رأى الله

في العلم اياه ووجهه منها انه الذي المتعالم في رزق كونه من اهل النار

في العلم اياه ووجهه منها انه الذي المتعالم في رزق كونه من اهل النار

مطلوب
الحاكم
الشافعي
نكاح الزوج
القائم له
لغيره

على ان تصبر على ذلك لفقرها وطلبت من الحاكم الشافعي فبطل النكاح فأمرها باحضار بينة تشهد
بما تدعى فأحضرت رجلين عدلين شهدا على طبق ما ادعت فحكم بفسخ النكاح عليه مستوفيا شرائط الشرع
لديه ثم تزوجت بعد انقضائه عدة نكاحها من زوجها آخر بغيرها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل
له ذلك ام ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مسوقة اجاب حيث ثبتت الضرورة واشتد الحاجة
الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما افق به قاضي الهداية وغيره وليس للخنفي ولا غيره ابطاله هذا هو الحق به
عند المحققين من علماء الله علم سئل من حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل يصح ابطاله
في ذلك نافعة مع ان المجلدين لما يلحق النساء من الاضرار والمشقة والعذاب اجاب نعم في باب
القبولين من الذخير جلتين احدهما بدعوى كفالة المهر على حاضر واخرى ان تدعى على اخر ضمان نفقة
العدة معلقا بوقوع الفقرة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكره بحكم بالفرقة والضمان قال هذان الوجهان
قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي ان يحيط في تمام مثل هذه الدعوى نظرا للغا
ثرفا لا قوليه في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورز (صه) للخلاصة قائلا او
ذلك النظر فيه ايضا ثرفا ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لا خلافا للمشايخ فيه وفي الجرح
حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من ان الشرط كالسبب او قدرة في جامع القبولين قيل
هذا انه قد اضطررت في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصح عنهم اصل قوي ظاهر يتي عليه القبول بل
اضطرب ولا اشكال فالظاهر ان يامل في الوقائع ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها الجرح
اوفسا دائما قال مثالا لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب او غاب المذنبون عن البلد وله نقد وبرهن على
الغائب واطمان قلب القاضي وعلت على ظنانه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي ان يحكم على الغائب وله
وكذا ينبغي للفتي الفتوى بحوزان دفعا للحرج وتامه فيه والله اعلم سئل فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم
الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي التمر تاشي في متنه ثنويا لا بصار في باب الطلاق الصحيح بقوله بخلاف اكثر
بالتام المشاة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع الواحدة الباشة ان لم
يؤثر ثانيا في قوله اكبر بالبلاء هل قوله في الباء المشاة من فوق ضبط صحيح او غلط صريح ما وسهوه من القلم
وسبق اليه كما به القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير فارق بين المثلثة
والمشاة او فارقا بينهما بما علم الله هل يكون ثلاثا ام واحدة باشة ام رجعية ام يفتقر الحال بين النية فيه وعلم
النية وهل للاصحاب في هذه المسألة خصوصيات اى مسألة النساء المشاة من فوق نص ضعيف او صحيح او لا
تقوم مقام الصحيح الجواب مفسد على الوجهين والطريق الاحسن بما لا مزيد عليه اجاب قوله المثلث
المذكور بالباء المشاة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالباء المثلثة في الجرح الذي هو مغترق منه قال واشاد
بغنى صاحب الكثر يا فخر الطلاق الى كل وضع كان على اقل لانه للتفاوت وهو محض بابا لبيتونة وهو الفسخ
من اطلاق الرجعي فدخل اخشا الطلاق واسوده واشرة واخسته واكبر واعظمه واطوله واعرضه واعظمه
الاقوله اكبر بالباء المثلثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت طاحرة او لم ترا حاصضا ضبطه بالباء المشاة من

مطلبة
في حيلة اثبات
الطلاق على
الغائب

مطلبة
فيما ذكره صاحب
النوادر

فلما اكمل ضبطه بالمشقة وجعله في مقابلة اكبر بالموحد فكان عن سبب وقطعا ثم الواقع بالتاء كما سبق
اليه فلم هذا الفاضل فالذي يقتضيه نظر الفقيه انه يقع به الثلاث ولا يدعى ويذكر على ذلك ما صرح به
قاضي خان في زلة القاري في فروع كثيرة قائلا لما مرجعه الى انه لو ذكر حرفا مكان حرف وان غير المعنى
لا نقصد صلاة حيث كان الفصل بين الحرفين لا ياتي في الا بمسقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين
والطاء مع التاء عند اكثر المشايخ وذكر ايضا مع الخطا في الاعراب اذا كان يفهم منه ما يفهم من الطوب
لا نقصد ايضا مستملا بانه لو قال لول زيت بلحفن او قال لامرأة زيت بنصب التاء بعد لان الخطا
في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق
وقد غلب على السنة الناس ذكر اكثر وكثير ولا يفهم منها الا ما يفهم من اكثر وكثير فيجب ان يقع به ما يقع
بالاخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالالفاظ المصنعة وهي تلاق وتلاخ وطلاخ وطلاك وتلا
ولم يعتبروا فيه بالظروف ولولا عدم الفراغ للاطالة لكنت في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله
سئل في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فادخل محولا هل يحتمل ام لا واذا قلتم لا يحتمل هل تحل اليمين
حتى اذا دخل بعد بنفسه لا يحتمل ام لا اجاب لا يحتمل ولا تحل اليمين به على الصحيح وقال السيدان في
تحل وهو ارفق بالناس ذكر في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحتمل بالدخول بنفسه بعد وقد افق به
بعض الناس مبالا في ما هو ارفق بالناس مع كونه خلافا للصحيح والله اعلم سئل في رجل نكح ابنة الصغير
زوجة وشروطه متى تزوج ابنه المذكور وتسرى عليها في طالق منه فبلغ الصغير وتزوج عليها امرأه هل
ام لا تطلق لنفسه الشرط اجاب لا تطلق لنفسه الشرط المذكور وقد تقررت النكاح لا يبطل بالشرط
الفاسد وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقا او منجزا والله اعلم سئل في رجل غضب من
زوجة الحرة المدخولة فقال لها ابرشني وانا اطلقك فقالت له ابرك الله فقال روي طالق هل يمنع عليه
مراجعةها في عدتها ام لا وله مراجعتها ولو قال لها ذلك مرتين نوى التاكيد والتأسيس ولا اجاب
لا يمنع عليه مراجعتها في عدتها بذلك اذا ابرأ المذكور ومستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله
وانا اطلقك وعدي وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة او مرتين لعدم استكمال العدد
الموجب لليدونة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله اعلم سئل في رجل حصل له
غضب من احد زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل اختي فاذا يلزمه اجاب هو طلاق يائنه
حيث نواه فله المراجعة بعد جديد واقعه اعلم سئل في رجل قال لامرأته في حال الغضب روي طالق بالسكوت
هل يقع عليها طلاق واحدة بائنه بدون النية غواذ هي طالق اتم رجعية اجاب يقع واحدة رجعية ولا
نوى الاكثر او الاثانة او لم ينو شيئا لانه صرح اذا الكناية ما تحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا ايضا
كما صرح به قاضي خان في الكنايات وهذا الصريح مذكور ولو اقتصروا على الغرض روي بمعنى اذ هي كما في الكنايات
فتعمل فيه النية كما هو موضح به في كلام المتنا والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت
بعد انقضائها عدتها منه بصغير لا يعلق بقبول ابيه له بمهر معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقتها ابو الصغير

مطلب
حلف بالطلاق
لا يدخل دار
فلا يثبت

مطلب
رقيح ابنة
الصغير
وشروطه
متى تزوج
عليها امرأه
مطلب
اذا قلتم له
ابرك الله
فقال لها روي
طلاق لا يمنع
عليه مراجعتها

مطلب
اذا قل روي
طلاق مثل اختي
كان يائنه

مطلب
اذا قل روي
طلاق بالسكوت
كان رجعية

مطلب
طلق زوجته ثلاثا
وتزوجت بعد
بغير مهر
ابو الصغير
المرأه

بعض الصغيرة وزوجها المطلق لها ثلاثا فوراً ودخل بها ووطئها فقبل له انها لم تحل فطلقها وتزوجها
اخو بالبالغ فوراً ودخل بها ولم يطلقها فالحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك اجاب
نكاح الصبي صحيح بعقد ابية له بحضرة من ينقد النكاح بحضرة ثم وطلاق ابية لا يقع سواء كان بمال
او غير قال فجامع الفتاوى وفي ش النافع للصدا اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد ان يطلقها بعد
البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بان المراد بالمراهق الذي يجمع مثله وتحرره
آلة ويشتهى الجماع وقد مر شمس الائمة بعشرين سنين وحيث تقرر ذلك ذلك فالمرأة زوجة للصبي باقية
على عصمتها وعقد الحلال له غير صحيح ووطئها وطئ شبهة لوجود العقد وان كان فاسداً فيجب مهر المثل ولقد
ويثبت النسب عند ابية خيفة ان ولدت للمدة النصوص عليها في الكتب ولذا وهي ستة اشهر وانما لم يقل
يثبت نسبه من الزوج لانه صبي والصبي الذي لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولد منه وقد جمعت
علما وانما على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبه منه واذا علمت ان عقداً للحلل له غير صحيح علمت ان
طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهى اجنبية عنه وليست بزوجته له والحال هن وكذلك عقداً اخيه وقع
باطلاً وخلوته بها غير وطئ لا توجب مهر ولا عدة لان الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه
باطل وطلاقه لغو اذ لا طلاق من اجنبية هذا بناء على انه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاقه لا على
ولده بعض ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغيرة فان جرى فللقضاء
مجال في الحكم المركب من مذهبين الصنادير من حاكم او حاكمين فلا نشير اليه حتى نطلع عليه والله اعلم سئل
في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فادعت عليه لدعيا لحاكم الشرع بمؤخر عدة اقامها فقبل له طلقها
بواحدة فقال بانجسين هل يصدق انه قالها كاذبا ويدين ام لا اجاب نعم يدين وقد صرحوا بانه
لواقر كاذبا لا يقع ديانته اما كان او قعه نقله في البحر وغيره والله اعلم سئل في دعوى تشاجر مع زوجته
فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها مسامح تكون طالقة نأوي تعليقاً هل تطلق ام لا اجاب
لا تطلق والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع ابية زوجته فطلقها ثلاثا وانشأ متصلاً بحيث انه سمع
واسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع واسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك ام لا اجاب
هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجع عنده ان القول قوله لانه ظاهر الرواية والاول
المقابلة بعنقا الزم وفيه نظر اذا الفسك كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها ايضاً فيطل الاستدلال
ووجب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته انت طالق اذ ان
شاء الله تعالى بومل المخرج هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتصر على الاو
لا يقع لان هذا استثناء ولا يقع اذ الحقيقة لا يستثناء لا يبقى ايقاعاً وكذا القول ثلاثاً ان او قال ثلاثاً
ان لم يكن لان هذا كله شرط ولا يقع اذ الحقيقة شرط لم يبق ايقاعاً كذا اصرح به علما وناوه نعم هذا الاستثناء
فيها نقلاً عن الحاق والواقعة الشاطبي ونص في البحر قول ابية يومئذ قال وعلى التشاؤم سئل في
رجل ولاه حاكم قسم قرية فأتى كذا لآثم غضب منه لأمرف قال على المارق ثلاثاً ما تطلق تحت يدي كذا لا

مطلب
طلاق زوجة
رجعية فقبل
له طلقها فقال
بالنجسين
هل يصدق
انه قالها
كاذبا لا يقع
ديانته اما
كان او قعه
نقله في البحر
غيره والله
اعلم سئل في
دعوى تشاجر
مع زوجته
فقال له ابنه
منها طلقها
فقال ان كان
لك فيها مسامح
تكون طالقة
نأوي تعليقاً
هل تطلق ام
لا اجاب

مطلب
قال لزوجته
انت طالق اذ
شاء الله
تعالى بومل
المخرج هل
يوقع عليه
الطلاق ام
لا اجاب لا
يوقع

مطلب
ولا له الحاكم
قسم قرية
فأتى كذا لآثم
غضب منه لأمرف
قال على المارق
ثلاثاً ما تطلق
تحت يدي كذا لا

مطلب
هل كانت
تساوي
ذهبت
القرية
فقال
قد ذهبت
واحدة

مطلب
يتعلق
بالنكاح
سماوي
وفي مسائل
خفية

ثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولاء بعد مدة قسم القرية ثانياً ونصب الحاكم الكمال بنفسه على الكالة من ثانياً
فهل تحت الخلف المذكور بالكيل معام لا اجاب لا تحت الخلف ان نوي بكونه تحت يد تحت قد نية
او سلطاناً او ملكه او حرم اذ والحالة هذه ليس تحت يد بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا تحت ولا تنفاد
شرط الحث وان نوي بكونه تحت يد كونه كمالاً فيما له عليه تكلم بحث كما هو ظاهر وان لم يكن له نية بحث كما هو
الكلام الى المتعارف عند الاطلاق والله اعلم سئل وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نساء الذين
الى القرية الفلانية يخرجن بها فقال ان كان قداحت واحدة منهم لها ضي طالق فيصير ان اثنين منهم
ذهبتا الى القرية معاً هل يقع الطلاق عليهما ام يقع على واحدة منهما ام لا يقع على واحدة منهما ام لا
بانه يقع عليهما لا رادته منهن من الخربا اذ اتوى واحدة معينة او منهمة قدس فيقع على المقيمة
في صورتها وعليه المقيمين في المهنة مستنداً لآيات واحدة نكرة في سياق الشرط كقوله وطولك بالنقل
فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النفل فلما رجع الى منزله بالرحلة راجع كتبه فكتب ما مضى في الولوامة
من باب الابلاد لو خلف لا يقرب واحدة منهم فهو مول منهم ان مضت لاربعة اشهر من حلفه من جميعاً
لان واحدة نكرة في محل النفي فتعزم وفي المنهاج لا يخصص عمر من الخفية ولو قال والله لا اقرب والله
منكما فهو مول منهما فان مضت المدة من غيرهما جابنا او في منع العقار ثم تورا لا يصح للشخص محمد بن
الغزالي التمر يا شئنا فلا عن فتح القدير في باب الابلاد ولو قال لمن والله لا اقرب احداً من جعلنا مولاً
من واحدة وقال لفرمول من الاربعة حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب احداً من بابت واحدة وعلى الزوج
ان يعينها وعنده من كلين لان قوله احداً من واحدة منكم سواء ولو قال لا اقرب واحدة منكم يصير
منهم جميعاً فكذلك هذا قلن احداً من لا يعم لانه معرفة وكذا لا يصح ان يقال لكل احداً من على درهم واحداً
واحدة منكم فنكرة منفعة فتعم ولذا صح لكل واحدة على درهم ومثله في الجمع للمع والابن ملك وفي الكو
الدول الاسنای مسئله النكرة في سياق النفي تعم سواء باشرها الثاني فغوما احداً قائماً او باشرها
عاملها غوما قام احداً وسواء كان الثاني ما اولاً ولم اولن اوليس وان كان كانت النكرة مبادقة على
القليل والكثير كشيء او ملازمة للنفي نحو احداً واد اخله عليها من غوما من رجل او واقعة بعد العا
عمل ان وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونها للمعوم وما عدا ذلك نحو لارجل قائماً بنصب الخبر ومما في الدار
رجل فالصحيح انها للمعوم ايضاً ونقله شيخنا ابو حيان في الارتشاف والكلام على حروف الجر عن سيبويه
ظاهرة في المعوم لان نص فيه ولهذا نص سيبويه على جواز مخالفة فتقول ما فيها رجل بل رجلان ولا رجل
بل رجلان ان يرفع رجل كما تقرر عن الظاهر فتقول جاء الرجال لا زيداً وذهب المبرد الى انها ليست للمعوم
وتبعه عليه البرجاني في اول الايضاح والزنجشري في تفسير قوله تعال ما لكم من اله غيره وقوله تعال مايا
من آية كذا اطلق النكاح المسألة ولا بد من استناده شيء قد ذكر في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن المعوم
كقولنا ليس كل عدد زوج فان ذلك ليس من باب عموم السلب اي ليس سلباً على كل فرد والام كن
في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد زوج اذا قلت ذلك

فيمر عليه مسأله و ذكر ثلاثا ثم قال الرابعة اذا كان له زوجات فقال والله لا اطلاقا واحدة منكن قلته
ثلاثة احوال احدها ان يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا منهن كلهن ثم قال الحال الثاني ان يقول
اردا الامتناع عن واحدة منهم لا غير فيقبل قوله لاحتمال اللفظ وقال الشيخ ابو حامد لا يقبل التهمة
والتعيم الاول ثم قد يريد معينة وقدير بدية منه فان اراد معينة فهو مول منها ويؤثر بالبيان كما في الطلاق ثم قال
وان اراد واحدة منهما مبهمه امر بالتعيين قال الشيخ خسي ويكون موليا من احدها من لاعلى التعيين ثم قال
الحال الثالث ان يطلق اللفظ فلا ينوي تعيما ولا تخصيصا فكل يحمل على التعيم امر على التخصيص بواحدة منهما
اصحهما الاول وبه قطع البغوي وفيه اوكلامه وفي الجامع الصغير في مسئلة ان لم يست ثوبا او اكلت
طعاما او شربت شرابا وقال عنيث ثوبا دون ثوب او طعاما دون طعام دين فيما بينه وبين الله تعالى لان
نكر الطعام والثوب وان نكر في موضع الشرط وموضع الشرط نفي والنكر في موضع النفي تعم فخصصه ^{التخصيص}
ولا يصدق قصدا لان التخصيص خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اهو وفي التخصيص للجامع الكبير
لمحمد بن عباد بن ملك داد الشهيد بالخلاط من باب الابداء ولو قال ان قربت واحدة منكما فواحدة منكما طالق كما
موليا منهما تطلق بالبركتا ههنا بواحدة لان النكر في الشرط تعم وفي الجزاء تخص حتى في النفي والاثبات
ولو قال في طالق بقرينها لانها كناية عن الداخلة تحت الشرط فعمت بعمومه اهو وفي مسئلة لفظ في
طالق لا لفظ فواحدة منكن طالق في كناية عن الداخلة تحت الشرط الذي هو رواح واحدة فعمت بعمومه بخلاف
قوله فواحدة منكن طالق فان واحدة فيه نكر وقعت في الجزاء فخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف
التوحيد فقد نصتوا على انه لو كان تحت اربع نسوة وله عبيد فقال ان طلق واحدة منهن فعبد من عبيده
او طلق اثنتين فعبدان حران او طلق ثلاثة فثلاثة عبيد احرار او طلق اربعة فاربعة عبيد احرار
فطلقهن معا او مفرقا في الكل او البعض متى عشرة من عبيده واحد بطلاق الاولى واثان بطلاق
الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة فلو اشترط وصف التوحيد لفظ
الواحدة لما وقع العتق على الواحد في صورة طلاق مع لانه لم يطلق واحدة حال كونها منفرقة بل طلقها
في جملة نسائه الاربع فزها بالزوجتين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلامه ^{الجامع الصغير}
في ذلك هذا ما ظهر في والله اعلم **باب الابداء** سئل في رجل قال لزوجته انت محرمة
على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فالحكم اجاب هذا ايلاء بقرينة ضربا لادن وقد بان بمضى اربعة
اشهر من وقت اليمين وبانقضائها عدتها من محل الازدواج وانه اعلم سئل في رجل قال لامرأته انت محرمة على
اربعة اشهر ثم وطئها في الاربعة اشهر فاذا يلزمه اجاب يلزمه كفارة يمين وانه اعلم سئل عن رجل قال
لزوجته كونا محرمتين على من هذا الوقت الى مويد شت السنة الآتية بعد هذه الآتية وكان في شهر ذي القعدة
فماذا يلزمه بوطئها اجاب هذا ايلاء منها فيلزمه بوطئ كل واحدة منهما قبل مضى اربعة اشهر كفارة
مستقلة لتعدد الايلاء كما ذكر في البحر فاذا مضت اربعة اشهر من وقت الحلف بالاجماع وقعت طلقة بائنة
على كل واحدة مضى اربعة اشهر تقع اخرى ان كان في العدة كما في الظهيرية او بعد التزوج بها كما نص عليه في الكفر

مطلوب
انت محرمة على
خمس سنين ايلاء
مطلوب
اذا وطئها في
مدة الابداء
يلزمه كفارة
يمين
مطلوب
قال لزوجتي
كونا محرمتين
على من هذا

وهكذا

مطلبة
علق طلاق
زوجته على
وطئها قبل
عشرة اشهر

مطلبة
دعا امرأته
الى الخرج معه
فأبت فقال
ان لم يخرجني
فأنت حرمة

مطلبة
غضبت من امرئ
فقال أنت محرمة
من الجمعة

مطلبة
قال لا امرئ يكون
على مثل الخوف

مطلبة
قال حرمتها
الله على مدة
اربع سنين
مثل أختي

مطلبة
في سفرة
خالها معها
على ثوب واحد

مطلبة
خالها بها
على بدل الثوب
لزمه ولا يسقط
من مهرها شيء

مطلبة
استدانت من
أختها بأمر
القاضي ففعلها

مطلبة
قال زوجها
خالها ذلك
فوجب من مهرها

وهكذا الى ان تقع الثلاث على كل واحدة منهما فليست دارك امر بالوطئ قبل وقوع ذلك والله اعلم
سئل في رجل علق طلاق زوجته لرجل المدخول بها على صفة هي ان اذا وطئها قبل عشرة اشهر تمضي في طلاق فالحكم
اجاب هذا يلاء فان وطئها قبل اربعة اشهر طلقت طلقة رجعية يملك من جعتها في عدة الحنث قبل
مدة الأيلاء وان لم يطأ حتى مضت اربعة بانت منه لبقاء الأيلاء لعدم الحنث بالوطئ قبلها وبالحنث بالوطئ
قبل مضى الاربعة اشهر انتهت بمسنة بالطلاق الرجعي وبطل الأيلاء فانهم والله اعلم سئل في رجل دعا امرأته
الى الخروج من القرية معه فأبت فقال لها ان لم تخرجي معي فأنت حرام من القول الى مثلنا ويا جحر الحمر لا أظلم
فلم تخرج معه اجاب هو يمين ان حنث فيها بالوطئ قبل اربعة اشهر كفر كفارة اليمين ومضى حكمها وان لم
يحنث به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت احكام المولى لازمة عليه حيث حدث بالوطئ عندنا والله
سئل في رجل عصبت من زوجته فقال لها أنت محرمة على من الجمعة الى الجمعة فأنكرت الجمعة المطلقة اجاب
لا يلزم طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها في المرة المخلوقة عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله اعلم سئل في
رجل قال لامرأته تكوفي على مثل الخوف من اليوم الى مثل اليوم فأنكرت وقبضت على يديها اسبوعا وتكوفى على بالستيع
المحرمات ويريد الحرة المجردة فاذا يلزمه اجاب اما قوله تكوفي على مثل الخوف ففقد ارتفع بمضى الاسبوع
حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوفي على بالستيع المحرمات فأنكرت وقبضت على يديها اسبوعا وتكوفى على بالستيع
اما اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة هو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة
منها صام ثلاثة ايام متوالية والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرمتها الله على مدة اربع سنين
مثل أختي واخوتي قاصدا ليجاب تحررها هذه المدة فقط فاذا يلزمه بهذا القول اجاب اذا وطئها قبل
اربعة اشهر من وقت القول كفر كفارة يمين فيحرر رقبة او يطعم عشرة مساكين او يكسوتهم وان عجز عن التحرير
والأطعام والكسوة صام ثلاثة ايام متتابعة وان مضت اربعة اشهر قبل الوطئ وقعت عليه طلبة بائنة فيجوز
عقده عليها ويطأها ويكثر لأن هذا ايلاء وحكمه ما ذكرنا والله اعلم
سئل في صغيرة خالها معها على ثوب غير معين ألزمته فقبل زوجها ذلك هل يلزمها
ثوب وسط ولا يسقط شيء من مهرها ام لا اجاب لا يسقط شيء من مهرها ويلزم الثوب
ثوب وسط بالترامه ليدل الخلع المذكور والله اعلم سئل في رجل سأل زوج بنته الكبرى المدخول بها ان
يخالها على كذا درهم عليه هو مخير لعلها على البذل المصناف الى الأب هل يصح الخلع ويطلب الأب بالبذل الذي
الترمة وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كانت بغير اذنها ولا يرجع الزوج بما اخذته منه على
الأب وكيف الحكم اجاب حيث اصناف الأب البذل الى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهرها شيء
فقطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الأب اذا لم يضمن له ذلك وانما يكره البذل الذي الترمه في مصلح الخلع
والله اعلم سئل في امرأة استدانت من أختها نفقتها التي فرضها القاضي بأمر القاضي ثم خالها الزوج
ووقعت البراءة العامة بينهما بعد الخلع هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فقل يطالب الزوج
ام الزوجة اجاب لا يسقط دين الاخ وله مطالبة ايما شاء والله اعلم سئل في رجل قال للزوج فذلها

مطلبت
لوجها لبعدها
الدخول ولوجها
المحل لا يرجع
عليها
مطلب
الحيلة لسقوط
المهر من الزوج
فيما اذا اؤتمرت

مطلبت
طلقتها على ائتمار
ولدها الذي
هي حامل به
وعلى امسائه

مطلبت
قال لا تطلق
امرأته على هذا
البقرة الرابع
وعلى

مطلبت
لوجة الامرات
انت على محنة
فعلها

مطلبت
لوجة الامرات
مثل اخي
الليلة فوطار

المدخول بها طلقها ولك ستون غرضا فوكل من طلقها ثلاثا هل يستحق الستين على الأيام لا ولها مطالبة
الزوج بما عليه من مهرها اجاب لا يستحق ذلك ولها مطالبة مهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاثا عند خفة
رحمة كما صرح به في الكافي وغيره فراجع ان شئت والله اعلم سئل في رجل خالعه زوجته بعد الدخول بها وقصد
محل صداقتها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له ان يرجع بالمقبوض ام لا اجاب لا يرجع به على الصحيح كما نقله
صاحب البحر عن المحيط وصرح به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضى ظهير وغيرهما والله اعلم سئل في تسمية
زوجها جدها ابوابها الرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع واراد الجدة والاب صحة الخلع على وجه يسقط
المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك اجاب ذكر البراذن في ذلك فلا تحيل احداها ان يخالعه اجبت مع زوجها
على مال قدر المهر فيجب البذل على الاجبت للزوج ثم يحيل الزوج بما عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على
ذلك الاجبت فيبرأ الزوج من المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثانية ان يحيل بالصداق على الاب يعنى ان
وان لم يكن فعلى الجدة كافي مسئلتنا فيبرأ الزوج منه وينتقل الى ذمته اذا كان املا من الزوج او مثله قال
وذكر الحاكم حيلة اخرى ان يقرأ الاب يعنى او الجدة قبضته فيطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتعتق هذا وقد
صرحوا بان الزوج اذا خالعهها على صداقها على انه ضامر له مع الخلع ويضمن الجدة للزوج نصف الصداق الواجب
بالطلاق قبل الدخول والله اعلم سئل في رجل سألته زوجته ان يطلقها على ارضاع ولدها الذي هي حامل به على
امساكه مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكم الخلع اجاب نعم يلزمها
شرا فقدمت ارضاعا بصحة الخلع على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يمسك المدة وتر
حولين والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذا المسألة
من جملة ما يطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهر انه عبارة عن عقد بين الزوجين المالى فيه من المرأة بذل
فيخلعها او يطلعا وفيها ايض والفاظ الخلع خمسة ذكر من حملها طلق بنفسك على الف ولان امساك الولد ارضاعا
مدة معينة منفعة معلومة وهي تقوم بالعقد فصح جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع فيه ذلك
والله اعلم سئل في رجل قال لا تطلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على فقفل
هل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش ام لا يصح اجاب نعم يصح ذلك
ويلزمه دفع ما التزم به كما صرح به صاحب النهاية في باب الحق على جعل وغيره والله اعلم **باب الظهار**
سئل في رجل غضب من زوجته فقال انت على حرمة مثل اخي سنتين فما الحكم اجاب هو يلاء على قول
ابي يوسف وعلى قول محمد ظهار وصح انه قول الكل فاذا عرفت انه ظهار فالأثر به عليه ان كان غيبا عتق ربة
فان لم يجد اى يقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيه ارضاع ولا الايام المنهية الخمسة المعروفة فان لم يجد
اطعم ستين فقيرا عدا وعشاء مشبعا ولا يحل لها الخروج ولا ابويها اخيها من بيت زوجها البقاء
على عصمة فان جامعا في انشاء الصومرا ستانقة واستغفرت ربة فقط وهي ذمته من كل وجه وان ترتبت
الاحكام المذكورة عليه فافهم والله اعلم سئل في رجل قال لزوجتي انت مثل اخي في هذه الليلة نأيا الحرم المحرم
فما الحكم اجاب موجب هذا على ما صحح انه قول الكل انه ظهار مؤقت فيرتفع بمعنى الليلة ولا يلزم شي بالعدو

بعدها

بعدها كما نص عليه في البحر وغيره والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها روي طالق محرمه مثل آخر
 ناويا محرمه الحرة المطلقة هل له ان ينكحها ام لا اجاب بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لانه صريح بقوله
 محرمه او ناويا الحرة المحرمه يكون ظهارا فله زمة كقار الظهار بقوله مثل آخر الذي هو تشبيه منكوحة بمحرمة
 على النابيد وهي اخته والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيته ان لو تعودت وتبقي في بيتي
 اختي فلم تعد ما للحكم اجاب ان نوي برافا ظهارا او طلاقا فمما نوي وان لم تكن له نية لغا كالأه ولا
 عليه وذلك ما خذو جميعا ذكرها في الظهار في مسألة است على مثل آخر ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار
 مما يجوز تعليقه والله اعلم سئل في رجل غضب من ابى زوجته فقال هي مثل اختي فماذا يلزمه اجاب ان لم
 تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزم به شيء والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته وهي محضرة امه تكوني مثل هذه ما تحب
 وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق ام لا اجاب لا يقع عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في
 السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كقار الظهار وهي عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فعليه ان يطعم ستين فقيرا والله اعلم سئل في رجل خاصم مع زوجته وقال اني
 مثل امي انت مثل اختي ناويا الحرة ماذا يلزمه اجاب في المسئلة خلاف وصح كونه ظهارا فيلزمه فيه عمره
 ان قدر وان لم يقدر صيام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا ايام منية فان لم يقدر اطعم ستين
 فقيرا والله اعلم **باب العتق** سئل في بكرة دعت على زوجها بعد الدخول بها
 انه عتق لوصول اليها فطلعت على مال فزوجها ابوها بعد عشرة ايام لغرض هل يصح تزويجها قبل انقضاء
 عدتها ام لا اجاب لا يصح قبل انقضاء عدتها لوجوب الخلوة الصحيحة كما صرح به علما وناقطة والله اعلم
 سئل في بكرة صغيرة دخل بها زوجها ثم ان ابوها اخذها الى قريتها ومنعها عن زوجها وبلغت فادعت
 بزوجه اعنت هل يفرق بينهما بحج دعواها ام لا اجاب لا يفرق بينه وبين زوجته بحج دعواها انه عتق
 تقدير ثبوت سنة ما قرأه او يقول النساء انما بكرة يؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها ايام مرضه
 ولا مرضها ولا ايام غيبته اعنت ولو حجتها وهو بها منه فان وطئ ولا يبان عنه بالنفي ان طلبت والله اعلم سئل
 في عتق اجل سنة وادعت زوجته البكر البالغة انه ازال البكارتها في اثناء السنة باصبعه لا بالآلة وهو ليك ان ازالها
 بالآلة فعرضت عليه اليمين بانه ما ازالها باصبعه وانما ازالها بالآلة فتكل عن اليمين هل يفرق بينهما وبينه بكونه عن
 اليمين بعد انتهاء السنة ام لا اجاب نعم يفرق بينهما بكونه عن اليمين والحال هذه اذ هو مما يحلف عليه
 ويقضي فيه بالنكول لانه اذا قرئ له فليحلف فان هو حلف والا قضى عليه كما هو اظهر من ان يذكر والله اعلم سئل
 في رجل اسلم ونحو نصرانية بالغة ابوها يدا يفرق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك
 ام لا واذا ادعت انه لم يصل اليها واجله استاذ قريته الى دخول الجرن يصح تأجيله ام لا اجاب بقاء التكا
 في نكاح الكتاب اذا اسلم مقتر في الكتب متونا وشروطا وفاقا ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا غيره
 بتأجيل غير قال في الحائنة وتأجيل العتق لا يمكن الا عند قاضي مضرا ومدينة فلا تعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل
 غيرها هو المصريح به في روضة العتق اذا اجله الحاكم سنة وطلبت النفي بانه اقاما بانه الزوج ولما بشر

مطلبة
 قال لها روي
 طالق محرمه
 مثل آخر

مطلبة
 خرجت من
 بيته فقال لها
 ان لم تعودت

مطلبة
 اذا قال في مثل
 اختي لا يلزمه

مطلبة
 قال لزوجته
 محضرة امه

مطلبة
 قال لزوجته
 انت مثل امي

مطلبة
 اخذها الى قريتها
 طلقها لا يلزمه

مطلبة
 قبل انقضاء
 عدتها

مطلبة
 لا يفرق بينهما
 بحج دعواها

مطلبة
 اجل العتق
 سنة فادعت

مطلبة
 لو اسلم الزوج
 لا يفرق

مطلبة
 بينهما ولا يصح
 التأجيل

مطلبة
 الا من الحاكم
 الشرعي

مطلب
اذا هرب زوج
العنف الوكيل
سبعة اشهر
مطلب
في عدة ممتدة
الطهر

مطلب
لوقضي مالكي
ما نقصنا عدة
ممتدة الطهر
بشعة اشهر
نقد

مطلب
لست بعدة
الوفاء ام
تتعلق بالزوج
مطلب
لست بالطلاق
ان يخرج من
بيت ملكت

مطلب
ما من زوجة
وجاهت كان
في بيت يستحق
مطلب
استند طلاقها
الى مدعيها
ان عدة نفقة
نفقة لها عدة
من وقت
الاقرار على
كل حال

القاضي اذا ابى الزوج ولا ثبت الفرقة تجوز اختارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية قاطبة ووافقه اعلم
سئل في زوجة العتق الموهل لها سنة اذا هربت او اخذها والدها وجسها عنه هل تحسب تلك الايام
ام لا اجاب لا تحسب والله اعلم باب العدة سئل في امرأه شابة امتد لها
هل تعتد بالشهور ام لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في غير الوهبانية يتسع شهور تنقضي عدة الق
عدا طهرها ممتدة فيما يحزر بحرر اجاب هو مخالف لجميع الروايات فلا يغني به نعم لوقضي مالكي
نقد ولا داعي الى الاقواء بقول نعتدانه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان الترفع الى مالكي يحكم به ونصت
علما وبذلك قال في كتاب الخلاصة قيل لحنفي تام مذهب الشافعي في كذا اوجب عليه ان يقول قال ابو حنيفة
كذا ذكر في النهر في مخالفة الروايات وغرابة يوم نظمته انه المذهب الذي منه لا يذهب والواجب طهر المرأة
وحفظ المذهب منها واذا الرمد ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لوقضي بذلك مالكي نقد
وقد نظمت نظما سالما من النقد قللت لمتدة طهر ابتسعة اشهر وقاعدة ان مالكي يقتدر
ومن بعد لا وجه للنقد هكذا يقال بلانقص عليه ينظر والله اعلم سئل فيما اذا قضى مالكي
المذهب في ممتدة الطهر بانقص العدة بتسعة اشهر يقدم لا اجاب لا مشك في انه اذا قضى مالكي
المذهب في ممتدة الطهر بانقص العدة بتسعة اشهر ينفذ ولا يجوز نقصه لان لم يخالف الكتاب ولا السنة
المشهور ولا الاجماع والله اعلم سئل في امرأة توفي عنها زوجها بالردا وبالزملة هل لها ان تخرج من بيتها
وتنتقل الى القدر قبل نقصنا وعدتها ام لا اجاب ليس لها ذلك والله اعلم سئل في المرأة المطلقة هل
تخرج من بيت ملكت وهي به ام لا وتجبر على العود اليه اذا هي خرجت قبل انقصنا وعدتها وتجب نفقتها عليه
وكذا كسوتها اجاب لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك بقوله تعالى لا تخرجون من منى من بين الاية قال ابن عثا
الفاحشة الزنا فخرج لاقامة الحد عليها وبه قال الاكثر وقال ابن عمر هي خرجت قبل انقصنا وعدتها وتجبر
على العود اليه اذا خرجت قبل انقصنا ولولا بآذن الزوج لان الحرمة لا تسقط باذنه عقالة تعالى فلا تخرج
لايلا ولا نهار حتى الى محسن دا فيها ما زال لغين بخلاف ما اذا كانت له وصروا بان انه اذا كان المنزل مستأ
وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج منه بل تمكث وتدفع الاجرة وترجع بها طيلة اذ
كان باذن الحاكم ولا يحل لأهلها اخراجها ولوامرها ابواها بذلك عليها ان تعصيهما وقد حوا على ملاذ
النساء لبيوتهم مطلقا واكثر من غير مطلقات فانه يحل لمن الزوج باذن الازواج بخلاف المطلقات
اذ لا اذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة الممتدة ويدخل في مستهاها الكسوة اذا طالت بان كانت
حاملة او ممتدة الطهر والله اعلم سئل في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميت فيه
السكنى بسبب شرط الواقف فاخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه رغما لعلهم ام لا ولا لهم لغواها اجاب
نعم لهم اخراجها والله اعلم سئل في رجل غائب قرأه بانه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة اشهر ثلاثا وارسل
بذلك كتابا اليها هل يصدق في اسقاط نفقتها ام لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها عليه
وفاء مهرها المشروط حله بطلاقها ام لا اجاب ان كذبته فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام

ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقران يعنى الزوج بالطلاق من زمان مضي اليه ان المتأخرين آخروا
ويؤوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يجعل له التزوج بأختها واربع سواها زجرا له حيث كنتم طلاقا لكن لانفقة
لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لأن قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبت
في الاستناد او قالت لا ادري من وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت
الاقرار والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها انما في النفقة والكسوة وعليه وفاء مهرها الشرط
حلولة بطلاقها انما عا والله علم **سئل** رجل طلق زوجته وله منها بنت ورضيعة تمتد عدة أمها معها على
دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا **اجاب** لا يصح الصلح قال في البحر واذا صلح الرجل امرأته على نفقتها
مادامت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد لها على ما علمها حتى تنقضي العدة ينظر ان كانت عدتها بالخض فلا يجوز
الصلح للجمالة وهذه عدتها بالخض فلا يصح الصلح للجمالة بالمدة ويجب عليه النفقة مادامت تحيض والله علم
باب ثبوت النسب **سئل** في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا واذا قلتم
لا هل ثبت له شرف تام أم لا واذا قلتم نعم هل يتسلسل في اولاده أم لا **اجاب** لا شبهة في ان له شرفا تاما
وكذا اولاده اما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا قد نزع المنهج الواضح واتبع الوجه اللامع وادبنا
نسبة النبي صلى الله عليه وسلم ثبتا الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لاولاده واولاد
الى آخر الدهر لوجود نسبة تام من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالفوز والغنى في مسألة الشرف من الأم
فمن اراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله اعلم **سئل** في علي بن عبد الله الجواد بن الإمام الشهيد جعفر الطيار
وابن سيدتنا زين بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له واولاده وذريته
وعترته شرف مثل شرف الحسينة والحسينة وحمل العمامة والحضر على رؤسهم أم لا **اجاب** يطلق عليهم
اشراف بلا شبهة اذا سم الشرف يطلق على كل من كان من اهل البيت سواء كان حسنيا او حسينا او علويا
او جعفريا او عقيليا او عباسيا كما كان كذلك في الصدة الاول وان قصر الحكماء الفاطميون اسم الشرف على
ذرية الحسن والحسين فقط لكن لم شرف الآل الذين تحرم عليهم الصداقة لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم
فان العلماء رحمهم الله تعالى ذكروا ان من خصنا الله صلى الله عليه وسلم ان ينسب اليه اولادنا وله ولم يذكر واعتل ذلك
في اولادنا بناته فان خصوصية العليقة العليا فقط اولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وام كلثوم
وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد
زينب وام كلثوم الى ابيهم عمر وعبد الله لا الى الأم ولا الى ابيهما صلى الله عليه وسلم لانهم اولاد بنت بنته لا اولاد بنته
يجري الامر فيهم على قاعدة الشرع الشريف فان الولد يتبع ابيه في النسب لا أمه وانما خرج اولاد فاطمة وحدثنا
التي ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا دل يشمله وامام الشرف
الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله اعلم واما العمامة للحضر والعلامة للحضر
لما اصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانا في الزمن القديم ولكن لبسها بدعة مباهة لا يمنع منها ولا يؤمر
بها اقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز في الجائر ان يختص بها المنسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن

مطلب
صالحها على
نفقة عدتها
على دراهم مسماة

مطلب
هل ثبت
الشرف لابن
الهاشمية

مطلب
في علي بن عبد الله
ابن سيدتنا زين
شرف وحمل
العمامة للحضر

وَأَنْ يُعَمَّرَ فِي كُلِّ أَهْلِ الْبَيْتِ كُلِّ جَائِزٍ شَرَفًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أَخِي لَا مَعْرُوفَةَ عِنْدَ النَّاسِ
 طَلَبْتُ الْاِخْتِصَاصَ بِالْأَرْثِ فَرَمَهَا وَدَّةً أَفَادَتْ عِيَّ جَمَاعَةِ أَيْمٍ أَبَاءَ عَمِّ عَصِيَّةٍ لَهُ وَلَيْسَ لَهَا سِوَا السَّيِّدِ هَلْ يَعْطُونَ
 بِحُجْرَتِهِمْ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا شَهِدَ جَمَاعَةُ بِأَنْتُمْ أَبَاءَ عَمِّ يَكْفِي ذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِمْ أَمْ لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ الْجَدِّ أَجَابَ لَا يَعْطُونَ
 بِدَعْوَاهُمْ وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ وَلَمْ يَذْكُرُوا الْجَدَّ الَّذِي يَجْتَمِعُونَ فِيهِ مَعَ الْمَيِّتِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِالْقَا
 بَدُونَ ذَكَرَ صَرِيحٌ فِي جَامِعِ الْفَصُولَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَفَعَ أُمَّ وَلَدَ مِنْ زَيْدٍ بَعْدَ أَنْ اسْتَبْرَأَهَا
 فِدَخَلَ بِهَا الزَّوْجَ ثُمَّ بَعْدَ مَضَى أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِهَا ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ وَكُلٌّ مِنَ السَّيِّدِ وَالزَّوْجِ يَنْبَغِي كَوْنُهُ مِنَ الْعِلْمِ الْمَشْهُورِ
 فِيمَا إِذَا وَضَعَتْهُ لَأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِ الزَّوْجِ أَوْ لَا أَكْثَرُ مِنْهَا مَنَّهُ وَعَلَى تَقْدِيرِهَا كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ التَّرْجِيمِ
 وَكَانَ السَّيِّدُ لَمْ يَعْلَمْ بِرَحْمَتِ ذَلِكَ أَعْلَى جَنَاحٍ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ أَمَّا نَفِي الْمَوْلَى فَصَحِيحٌ مُطْلَقًا إِذَا الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي
 كِتَابٍ عِلْمًا قَاطِبَةً صَحَّةً نَفِي وَلَدْنَا الْمَوْلَى مِنْ الْمَوْلَى وَسَوَاءٌ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ أَقْلَ وَأَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ الْكِتَابِ وَأَمَّا
 نَفِي الزَّوْجِ فَلَا يَصِحُّ إِذَا اتَّ بِهَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ أَكْثَرَ وَإِذَا كَانَ لَأَقْلَ يَصِحُّ نَفِيهِ وَمَعَ صَحَّةِ نَفِيهِ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْمَوْلَى
 مَعَ نَفِيهِ وَلَا جَنَاحٌ عَلَى السَّيِّدِ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ مِنْ وَلَدِ الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ عَمِّي الدِّينِ نَظْمًا
 بِأَمْرِ بِنَا بَعْلَى اضْطَرَّ بِهَا كَلَامُهَا مَا أَشَانُ كُلِّ يَنَادِي أَنَا بِنُ عَمِّ ابْنِ خَالِي أَجَابَ
 هَذَا اخْوَابِي مَرْجُوحٌ بِالْخَالِ أَخَاهُ هَذَا كَذَلِكَ فَافْهَمْ مَقَالِي فَأَبْنِ كُلِّ يَنَادِي
 أَنَا بِنُ عَمِّ ابْنِ خَالِي وَسُئِلَ مِنْهُ نَظْمًا أَيْضًا تَأَيُّدًا الْكَبِيرَ الَّذِي نَزَلَ بِهَا هَرَاوِدَا
 أَدْبًا وَفَقْهًا وَالحَدِيثَ مُؤَصِّلًا وَمُفَرَّعًا مِنْ ذَا زَوْجِ أُمِّهِ رَجُلًا وَاخْتِيهِ مَعَا
 مِنْ نَسَبٍ قَدِ اثْبَنَّا بِالْحَقِّ شَرَعًا أَشْرَفًا أَجَابَ أَمَةُ اثْنَتَيْنِ بَابْنِ وَذِي لَازِمَتَيْنِ فَادْعِيَا مَعَا
 وَهُمَا أَكُلُّ مَنْهُمَا بِنْتُ مِنَ الْغَيْرِ اسْمَعَا بِاسْمِ الْخَصَّانَةِ سُئِلَ فِي صَغِيرٍ
 يَتِيمٍ لَهُ أُمٌّ مَرْجُوعَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ وَاخْتٌ لَهَا ذَلِكَ قَبْلَ تَحْضُنِ أُمِّهِ أَمْ اخْتُ أَجَابَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرَةِ عَصِيَّةٌ
 حَرَمٌ وَلَا ذَوْرٌ مِنْ غَيْرِ الْعَصِيَّةِ كَالْأَخِ مِنْ أُمٍّ وَعَمٍّ مِنْ أُمٍّ وَخَالَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُ الْأُمِّ الْمَذْكُورَةِ وَالْاِخْتُ الْمَذْكُورَةُ
 وَقَدْ قَامَ بِكُلِّ مَنْهُمَا مَا نَعَمُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْخَصَّانَةِ فَابْقَا عَنْ عِنْدَانِ أُولَى مِنْ ابْنَانِ عِنْدَ اخْتِ كَمَا لَمْ يَشْفَقْهُ الْأُمُّ كَمَا
 أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ شَهَابُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عِلْمُ سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بَارِضًا وَلَدَ
 الَّذِي هِيَ حَامِلٌ بِهِ وَحَصْبَانَتُهُ إِذَا وَلَدَتْهُ سَنَةً هَلْ يَجُوزُ أَمْرُهَا وَهَلْ إِذَا طَلَبَتْ عَلَى ذَلِكَ ابْنَةً بَعْدَ السَّنَةِ وَالْأَبُ
 مَعْسُورٌ لَخْتُ لَابِيهِ تَرْضَعُهُ وَتَرْبِيهِ حَتَّى تَمُوتَ أَوْ ابْنَةً ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ نَزْعُهَا وَيُدْفَعُ لِلْاِخْتِ أَمْ لَا أَجَابَ
 يَجُوزُ الْحَلْمُ عَلَى ذَلِكَ وَيَلْزَمُهَا الْوَفَاءُ بِهِ وَإِذَا ابْنَتُ أُمَّهُ امْسَاكُهُ وَارْضَاعُهُ لَهَا بِالْأَجْرِ وَاخْتِ قَبْلَهُ حَتَّى تَمُوتَ
 إِلَيْهَا صَرِيحٌ بِهِ فِي الْخَانِيَّةِ وَالْبَرَاذِيَّةِ وَالْخَالِصَةِ وَالطَّهِيرَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي الْأُمِّ تَحْضُنُ
 الصَّغِيرَةَ إِلَى مَتَى وَهَلْ يَلْزَمُهَا كَيْفَلٌ يَكْفِيهَا خَشْيَةً أَنْ تَغِيْبَ بِهَا أَوْ تَسَافِرَ أَمْ لَا أَجَابَ الْأُمُّ أُولَى بِهَا
 حَتَّى تَحْضُنَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَطَلِي الْمُنَوَّرِ وَهُوَ يَحْتَرِيقُ تَشْتَرِي عَلَيْهِ الْقَنَوى لِفَسَادِ الزَّمَانِ وَلَا يَلْزَمُهَا كَيْفَلٌ يَكْفِيهَا
 فِيمَا ذَكَرْتُ عِلْمُ سُئِلَ فِي الْأُمِّ الْخَالِصَةِ الْمَبْتُوتَةِ الْمُنْقِضَةِ عِنْدَهَا إِذَا طَلَبَتْ ابْنَةً لَخَصَّانَتِهَا أَوْ وَلَدًا الصَّغِيرَ
 هَلْ تَجِبُ إِلَى ذَلِكَ وَإِذَا احْتَاجُوا إِلَى خَادِمٍ يَلْزَمُهُ وَيَلْزَمُ بِسَكْنِهَا أَيْضًا أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ تَجِبُ إِلَى ذَلِكَ كُلِّهِ

مطلب
لا بد من الشهادة
لمدعي الارث
من ذكر الجد

مطلب
نفي ام ولد
فخاوت بولد
ففي المولى له
صحيح مطلقا
ونفي الزوج فيه
تفصيل

مطلب
في اثنتين كل منهما
يأبى الاخر
ابن عم ابن خال

مطلب
فيمن زوج فيه
واخته

مطلب
فيمن ليس له
سوى ام
واخته وكلها
مترصة باجنبي

مطلب
خالوت على
ارضاع ولدها
الحامل به حنانة
سنة

مطلب
لا تلزم الام
بالكفيل في
مدة الخصانة
خشية ان يغيب

مطلب
في الام المنقضة
العقد اذا طلقت
ابو الخصانة

اذ هو واجب على الاب ككسومهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن الحاضرة على الاب
صرح به غير واحد والله اعلم سئل في بكر بالغة عاقلة لها راي يريد منها ان يصتمها وهي تأتي ولا تريد الا انضمام
الى امها الصالحة القان به هل يقدر على ان يصتمها اليه جبراً ام لا اجاب لا يقدر عليها على ذلك ولا يمنعها عن
المكث عند امها والله اعلم سئل في امرأة نصرانية تتنازع في صتمها اخوتها المسلمون واخوتها النصرانيون كل
يريد صتمها لنفسه فعند من تكون اجاب تكون عند من اخارت الكون عند اذ المراهقة حكمها حكم البتة
في ذلك والله اعلم سئل في صغيرة لها ام وجد ام اقراخت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة الكون من
منزوجة باجاب ولها اخ لاهل له ان يخصنها ام لا اجاب نعم ساقطات الحضنة بالتزوج بالانكاح
كالميتات كما في البحر وغيره فحق الحضنة للاخ والحالة هذه وفي التارخانية بعد ان رزق المحيط واذا انحصرت
النساء وكهن ازواج اجاب يصنع القاضي حيث يشاء والله اعلم سئل في صغيرة لها عم عصبة واورثت
بالاجنبى وخال فمن يلي انكاحها وحضانتها اجاب العم هو الذي يلي الانكاح واما الحضنة في حق لزوج
من يتقدم على العم مثل الجدة والاخت والحالة والعمة وغوها فللعلم اخذها والله اعلم سئل في اب مفسر له من
مبانية صغيرة ستمها ازيد من سنتين ابتامتها ان تربتها وتخصنها الا باجرة وقال جدتها ام ابها انا ارفي
ولد ولدى الفقير بلا اجر هل تسقط حضنته الأم وتكون الجدة اولى بها ام لا اجاب نعم تكون اولى بها في
الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم سئل في غلام صبيح بالغ هل لا يبيعه ليه ضمها ليه ومنعه من السفر واذا
وقع منه شيء لان يوديه اجاب له ضمة ومنعه من السفر وتأديبه اذا وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الظهير
والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للأب ان يضمه الى نفسه الا اذا كان غير مأمور على امر
فلا يبيعه ان يضمه الى نفسه وليس عليه نفقة الا ان يتبرع وفيه نقلا عن الوالدية اذا كان يحشى عليه شيء فالأب
اولى من الأم وفيه نقلا عن الاستيعاب ان للأب ان يودب ولذا البالغ اذا وقع منه شيء وفي التارخانية ولا
اذا كان صبيحاً ان اراد ان يخرج الى طلب العلم فلا يبدن بمنعه وفي كراهية الخائنة وكان محمد بن الحسن صبيحاً
فكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يخلصه في درسه خلف ظهره او خلف سارية محافة خيانة العين مع كمال تقواه
وفيها قبله نقلا عن العتائبة الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذ لم يكن صبيحاً في حكم الرجال فان كان صبيحاً
فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملقط يعني لا يعمل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما
النظر لامن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤثر بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملقط الناصح
فاما السلام والنظر لامن شهوة فلا بأس به وفي استحسان كراهية الشعبي صبيحاً ان واحداً من العياض
روى في المنام ف قيل له ما فعل الله بك قال كل ذنبا استغفرت منه غفر لي الا ذنبا استحييت ان استغفر الله
فعدت بذلك الذنب ف قيل له ما هو قال انظرني في غلام بشهوة قال القاضى سمعت الامام يقول ان مع كل
امرأة شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا اهو وفي البحر في كتاب الحج نقلا عن التوازي ان كان الابن
امرء صبيح الوجه للأب ان يمنعه من الخروج حتى يلحق امرءا والحاصل ان طاعة الوالدين واجبة بالنص وهو
حكم ظاهر في الشرح الشريف والآيات والأحاديث في ذلك اكثر من ان تحصر والله اعلم سئل في غلام

مطلب
في بكر بالغة
لها راي يريد
منها ضمها اليه

مطلب
ساقطة للحضانة
بالزواج والا
كالميتة

مطلب
في صغيرة لها
ام متزوجة
باجنبى وعم
وخال

مطلب
في اب مفسر له
من مبانية صغيرة
انه مفسر له
تزوج ام ابها

مطلب
للأب ضم الغلام
الصبيح اليه
اذا كان
غير مأمور
على نفسه

مطلب
في بكر بالغة
لها راي يريد
منها ضمها اليه

انما انه غير مأمور على نفسه في بضمه اليه اجاب قال في التمهيدية الغلام اذا عقل واجتمع رأيته
 واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمنه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمورا على نفسه فكان له ان يضمنه الى نفسه
 وفيها من الخفية للعقل وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبة اولى الاقرب
 فالاقرب اه هذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأمورا عليه ولتقدير الاقرب فالاقرب من
 العصبة ولا شك في اشتراط كون العصبة غير فاسق بحيث يضمن عليه العصبة لديه والضياع عنه والله اعلم
 سئل في الصبي اذا انقضت مدة حضانه هل لعمه عصبة ان يأخذ من امة ام لا اجاب نعم بضمه
 العم قال في المنهاج بل لا لال الذين ابى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقل من الخفية ان لم يكن للصبي
 اب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبة اولى الاقرب فالاقرب والله اعلم سئل في المبتلى المنقضة
 عذتها اذا طلبت اجرة الحضانة لابنها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من غير محارمة من
 محارمها يكون اولى من الام ام لا اجاب نعم تجاب الى ذلك ويفرض لها اجرة المثل ولا يدفع للمحارم الا في
 الحضانة ولو تبرعت في حاله تمام من الحالات كالاجنية كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم سئل في بركة
 عاقلة مستقلة برأيها لها ام واب يريدان يسكنها مع ضرة امها ويفرق بينها وبين امها هل له ذلك ام لا
 اجاب حيث كان لها رأي وعقل ودخلت في السن ليس لابيها ان يكرها على ان تسكن معه لا سيما
 ضرة امها ولها ان تنزل حيث احبت حيث لا يتخوف عليها صريح بذلك في التمهيدية والله اعلم سئل في تيممة
 ادعى زوج عمتها ان اباها قبل موته زوجها ابنة الصغير وقبل النكاح له لتزوجه العمة من امها هل على
 تقدير موت ذلك بالينة العادلة تسقط حضانه الام ام لا اجاب لا تسقط حضانه الام مادام
 الصغير لا يتصل بالرجال صرح به في البحر والمخنفان عن القينة والله اعلم سئل في الغلام اذا استغنى عن
 فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده هل الامة عليه حضانه ام لا ويصير ابوه احق بضمه اليه لادبيه
 ليتحل باداب الرجال واخلاقهم اجاب نعم اذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضانه امه وصار ابوه
 احق بضمه وقد اطبقت على هذا المتن والشروح والقناني والله اعلم سئل في صغيره ستهار يزد على ثلاث
 سنين ولها زوج وام متزوجة باجنبي لا غير ذلك من العمتا وغيرها وزوجها يغشى عليها من الام وزوجها
 ان يتغيبا بها فيضرب حقها كمنها غريبين ويغشى ايضا منها ان ياكلها بها بالباطل هل للقاضي ان يصنعها
 حيث شاء ليؤمن على نفسها وماله او يامر الزوج بالانفاق عليها من مهرها حتى تطيق الرجال فيأمر على الصغير
 بقية مهرها من الزوج ودفعها اذا بلغت وانس رشدها ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في
 بان الحضانه بانه حيث لم يكن للصغير عصبة ولا من له من حضانه يصنعها القاضي حيث شاء وساقط
 الحضانه كالاخنيات وقد نقل ذلك في مجمع القناني عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الحضانه المذكورة
 هذا لا يخالف فيه احد والله اعلم سئل في تيممة لا مال لها تريد عمرها حضانتها بما تجتازها وامها تريدان تقرض
 اجرة حضانتها هل لها ذلك ام لا اجاب حيث ايت الام ان تحضنها اتمها بالاجرة تدفع الى العمة ولا يصح
 للام ان تقرضها عليها شيئا ترجع به عليها بقدر بلوغها باجماع العلماء والله اعلم سئل في صغيره لها ام متزوجة

مطلب
 اذا لم يكن للصبي
 اب فليسوا به
 العصبة ان يضمنه

مطلب
 اذا انقضت
 عذتها وطلبت
 اجرة الحضانه
 تجاب لذلك

مطلب
 اذا اقلعت ابنته
 ليس للزواج
 على السكينة

مطلب
 لا تسقط
 حضانه الام
 مادامت
 الصغير
 لا يتصل بالرجال

مطلب
 اذا صار الغلام
 يأكل ويلبس
 وحده فالاب
 احق من الام

مطلب
 الصغير اذا
 كان لها زوج
 وام متزوجة
 باجنبي للقاضي
 ان يصنعها
 حيث شاء
 حتى تطيق
 الوطن

مطلب
 تيممة لا مال لها
 تريد عمرها
 حضانتها بما
 تجتازها

تزوجت ام الصغيرة
 باجنبي فمالها اوليها
 من ابيها

باجتنب ولها حالة أم وب هل تدفع للأب حالة الأم اجاب تدفع لحالة الأم لأن النساء اقدم على
 الحضانة من الرجال فتدفع لحالة الأم الى انعضاء مدة الحضانة والله اعلم سئل في رجل معسر له ابنت
 من مبانة وبنت ميسماست مبنين وامه تريد حضانتهما مجانا واتهما تأبى ذلك الا بأجر هل يدفع له ذلك
 ام لا اجاب المصريح به في التزليعي وغيره ان الاجنبية اذا تبرعت بارضاعه والاخر تطلب الاجرة ولا
 ترصعه الا بها فالاجنبية أولى وأما الحضانة فالصحيح ان يقال ثلاث اماتان تمسكى الولد بغير اجر واما
 ان تدفع له الجدة او لمن لها حق ما في الحضانة كما في الحائض والبراذنة والخلصة والطهيرة وكثير من الكهنة
 والله اعلم سئل في رجل له اخ قاصد يريد ان يعتمه اليه اتقاء لمرضه وجدته تريد ان تعتمه اليها وسنة من البر
 ويخشى عليه عند هاتين الأولى منهما بضمة اليه اجاب حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضانته بجدته
 ولم يبق لها عليه حضانة وان خشى عليه لاضمة الى نفسه كما يستفاد من كلامهم والله اعلم سئل في رجل
 مات عن زوجة وبنت منها وعن اخوة يريدون انتزاعها من ايتها هل لهم ذلك ام الأم احق بحضانتها مادام عازية
 واذا طلبت لحضانتها اجر هل تجاب الى ذلك ام لا اجاب ليس لاحد انتزاعها من ايتها وابطال حضانتها
 والأم احق بها من كل احد مادامت عازية وفي السراجية ان الأم تستحق اجرة على الحضانة اذا لم تكن منكوبة
 ولا معتقة لآبيه وهو باطلاقة يعم اى في مال المحضون او مال الاب ان كان لا مال له وان لم يكن له مال
 ولا اب وجب عليها حضانته ديانة والله اعلم سئل في تيم رضيع سنة دون سنة واخوته دون خمس
 واخوته دون سبع سنين فرض القاضى حضانة ائتم لم يسبق قطع مضرة كل يوم وهو غيب فاحش
 هل يصح ذلك ام لا اجاب اما الغيب الفاحش في مال الايتام فلا قائل به اضلا من العلماء الكرام
 ويسترد منها الزائد بلا كلام واما استحقاها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل قاضى القضا
 فخر الدين خان عن المبتوتة هل لها اجرة الحضانة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك اب
 والوجه فيه انها حق لها والشخص لا يستحق اجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب نعم لها اذا كان
 محتاجة ان تاكل من مال اولادها بالمعروف لاعلى وجهه انه اجرة حضانتها وقيل تستحق على الأب ولا اب
 والحضانة واجبة عليها لقدرتها عليها ولا تستحق الاجرة على اداء الواجب عليها وهذا آخر هذه المسئلة
 والناس عنه غافلون وقد كتبت على حاشية فتسحق جوارح الفنا على قوله فيها سئل قاضى القضاة في ما يعلم منه
 ان المتوفى عنها زوجها لا اجرة لحضانتها من بابا أولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال لها ان تاكل منه بل
 وهي كمين الوقوع فلحقها والله اعلم سئل في رضيع يتيم لا مال له وله اخ لاب معسر وامه ذات لبن هل
 اذا طلبت من القاضى ان يغمر لها اجرة لارضاعه وحضانته عليه يجيبها ام لا وتجبر على ارضاعه وحضانته
 مجانا اجاب لا يجيبها القاضى الى ذلك بل لو كان للرضيع اب معسر تجبر امه على ارضاعه كما صرح به في الحق
 نقلا عن الحائض فكيف الأخ والحضانة بهذا الحكم اولوية والله اعلم سئل عن الجدة ام الأم اذا كان لها
 حق الحضانة وطلبت من الاب اجرة هل لها ذلك ام لا اجاب نعم لها ذلك والله اعلم سئل في صغير
 بلغ من السن سبع سنين وامه متزوجة باجنى طلب ابن عمه المراهق ضمة اليه هل يجاب الى ذلك ام لا اجاب

مطلب
 له ان يثبت
 من مبانة
 وتبرعت الجدة
 او

مطلب
 اذا استغنى
 القاصد
 براه فاقوه
 اولي بر
 ملا جنة

لا تنزع البنت
 من اهلها
 دامت عازية

مطلب
 حاصلة ان
 القاضى لو
 فرض اجرة
 الحضانة
 في مال الايتام

لا مهم وكافة
 زائدة تشتر
 الزيادة فيها
 وان المبتوتة
 او المتوفى
 عنها زوجها
 لا تستحق
 اجرة الحضانة

مطلب
 اذا كان للقيم
 اخ معسر
 تجبر الام
 على ارضاعه
 وحضانته مجانا
 مطلب
 ان طلبت
 ام الام اجرة
 الحضانة
 تجاب لذلك

مطلب
 للاخ المراهق ان ادعى
 عند انقضائه ان يضم الصغير
 او مشغوطا من الحضانة

وعصته في ذلك امر زوجهما حتى صارت ناشرة هل تجب لها نفقة ام لا اجاب نفقة العدة كفقة
 النكاح لا تقطع بالشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله اعلم **سئل** في الزوج هل عليه ان
 يسكنها دارا مفردة ليست فيها احد من اهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
 وينعون الزوج من ظلمها اذ اراده وليس له ان يشرك معها غيرهما ام لا وهل يكفها بيت واحد من دار
 ذات بيعة من غير ارفق اجاب نعم على الزوج اسكانها في دار فدية لا يتر فيها احد من اهله وعليه
 ايضا ان يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على بهائم رعيها او دنيا او دين وينعون الزوج عن ظلمها اذ
 اراد الظلم واليس له ان يشرك معها غيرهما ولا يكفي بيت واحد من دار ذات بيوت ان يكون بجميع
 من مطبخ وبيت خلاء والا تلماء في السكن كما خرج به قوله علماءنا والله اعلم **سئل** فيما لو فرض القاض
 على الزوج الحاضر ببلدة الغائب من مجلس الحكم لروجه واولاده المتعارف نفقة بغير حضرة الزوج مع تنبيهها
 بلا مشقة هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز ذلك والحال هذا فقد صرح في البحر في اول باب النفقة انه
 يشترط لجوب الفرض على القاض وجواز منه شرطان امد هما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
 عمل بقول زفر في الغائب لا يتاخر الناس اليه وذلك في الغيبة مدة الشفر وحيث كان حاضرا في المدة متسيرا
 احضار القاض لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله اعلم **سئل** في رجل ملى تزوج
 غزيرة ولم توجد النفقة بعد وهو يتعهد هابا رسال النفقة من الغلة الى غرة فرضت عليه دراهم لذي قاض غرة وهو
 في التملة من غير اربعة واحضار مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة الشفر هل يصح هذا
 الفرض ام لا يصح اجاب فرض النفقة من القاض قسما كما صرحوا به وقد جوزوا لزوجة الغائب كما
 قول زفر الحاجة اليه في القالم وقد صرح في البحر قال عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج
 ان تكون المسافة مدة الشفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضار ومراجعة
 فقد انفتحت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي الحاجة والاضطرار الى القضاء
 على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضار ومراجعة والله اعلم **سئل** في رجل
 تزوج صغيرة يتيمة مشتهة من امها ودخل بها قبل ان يوفىها المهر والآن تركها عند امها وامتنع من الانفا
 عليها هل لها مطالبة بالنفقة والكسوة والشك في المهر المجل حيث كان معترفا به ام لا اجاب
 على الزوج رزقها وكسوتها واسكانها حيث سكن وايضا ما بذمته من مهر صدقاتها واذا امتنع من ذلك
 يحبس لينفق عليها ويحبس لوفىها ما اعترف به من مهر صدقاتها والله اعلم **سئل** في رجل غاب وترك
 زوجته بلا نفقة هل اذا رقت امرها الى القاض يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا وانما لها بالاستدانة
 لترجع عليه ام لا اجاب نعم يفرض لها النفقة رفقاً بها حيث كان عالماً بالنكاح او بهذمت عليه ان لا
 يكن مالاً به قال في ملتقى الاجر هو المختار وفي كثير من الكتب وبه يغني صريح في الزهر وعمل القضا عليه
 اليوم للحاجة فيقضي به واستحسنه اكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسرا والله اعلم **سئل** في امرأة
 اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط بيجيله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل يجبر على ان
 يبرأ منها

مطلبة
 على الزوج ان
 يسكن امرأته
 في دار ليس
 فيها احد من اهلها

مطلبة
 لو فرض القاض
 النفقة على
 الزوج مع
 مع غيبته

مطلبة
 شرط صحة
 فرض القاض
 النفقة على
 الغائب ان
 تكون غيبته
 مدة الشفر

مطلبة
 على الزوج الشك
 في النفقة
 وايضا المهر
 حيث كانت
 الزوجة مشتهرة

مطلبة
 رقت امرها
 الى القاض
 يفرض لها
 النفقة
 العاشر

مطلبة
 لها منع نفسها
 ولو قبل استكمال
 قبل استكمال
 مبرأ منها

مع صرتها في محل واحد ام لا اجاب لما منع نفسها حق تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سملت نفسها
وبه صرحت المتون قاطبة ولا يخبر على السكنى مع صرتها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها لما فيه من الاضرار
والله اعلم سئل في رجل فرض على نفسه لزوجة نفقة ومعنى زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضى
كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بمضى الزمان ولا بغيره الزوج اجاب نعم النفقة تصير ديناً على الزوج
بالرضى كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بمضى الزمان والغيبة والله اعلم سئل في امرأه تريد
زوجها ان يغيب عنها وتخشى من عدم النفقة وتريد ان تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي الى ذلك
ام لا اجاب نعم يجيبها القاضي في اخذ الكفيل الى شهر وهو قول ابي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى
كما في الولو الوجبة والظهيرية وغيرها والله اعلم سئل في امرأة تحققت السفر من زوجها فطلبت منه
كفلاً بالنفقة فكلمه والد فيها وفيما يترتب لها عليه شرعاً ففسا فر الزوج فرفعت امرها الى القاضي ففر
لها ما يكفها وابنتها مقدراً معلوماً لكل يوم واذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها وعلى والد
الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلما ان تطالب ايها شاءت بنفقة ما ام لا فلا تطالب بها ام لا
زوجها اجاب نعم نقل عن الجرح الذخيرة جواز اخذ الكفيل في مسئلة مهرا السفر سواء كانت النفقة
سفرية ومنه ام لا فراجع ان شئت ولا شك انه مبني على قول ابي يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولو الوجبة
فعلية لها المطالبة ايها شاءت بنفقة ما هي كما هو ظاهر والله اعلم سئل في النفقة المستدانة بأمر القاضي
بعد موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج او مطالبة ورثتها ليؤدوا من تركتها او هو مخير اجاب هو
مخير لما صرح به صاحب الجرح فائدة امرها بالاستدانة دون امر الزوج بها ان يصير له المطالبة على شخص
الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي دين الزمة في ماله وان اتبع التركة فاخذ منها ترجع الوثرة
على الزوج حصته منها والله اعلم سئل في صغيرة من زوجة لرجل دفعها ابوها لرجل وامر ان يتفق عليها
ويربها الى ان تدخل بزوجه وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين قرشاً بعد
ثلاثين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي اتفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين
وربما تزيد ام لا اجاب نعم له ذلك فيطالب ايها شاءت ويحسب من المهر والله اعلم سئل في تيممة لامالها
لها ام وخال وابناء ثم موسرون فعلى من تجب نفقتها اجاب تجب على امها لا على خالها ولا على ابنائها اما
الخال فلما صرحوا به من تأخير ابائهم عن الام فكيف بابن الذي يذلي به وقد خصص في المنهاج الحنفى مشاركة
الام بالعصبة المحرقة غير العصبة كالحال وتوهم مشاركة الام في غاية البعد والله اعلم سئل فيما لو
امر ابو الصغيرة اقها التي هي منكوبة الغير بالاتفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت ثم ما
هل ترجع في تركتها ام لا اجاب نعم ترجع في تركتها كما وصحت ذلك في حاشيتي على البحر الرائق والله اعلم
سئل في رجل صاح مطلقته عن نفقة عدتها بالحيض بسبعة قروش فهل يصح ذلك ام لا واذ قلتم بعد
الصحة هل يلزمها رد الزائد على نفقة مثلها تلك المدة ام لا اجاب لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر
نقلنا عن الذخيرة وجزم به في الما ترغاية نقلاً عن الفنا وعالكبرى فيجزم به في الولو الوجبة وكثير من الكتب

مطلب
ان نفقة المتوفى
عليها لا تسقط
بمضى الزمان
كما لم يقضى بها

مطلب
ان اطلقت كفلاً
عند غيبة زوجها
يجب عليها القاضي
في ذلك
ان اطلقت من
الزوج كفلاً
بالنفقة عند
ارادته السفر

مطلب
ان الاستدانة
بأمر القاضي
تخمس ما كانت
لصاحبة
الدين ان تطالب
ورثتها او الزوج

مطلب
زوجها ابوها
من رجل وامر
الاب آخر ان
يتفق عليها
مطلب
نفقة البتة
على اصادق
خالها

مطلب
ان النفقة
ام الصغيرة
عليها بامرها
لها الرجوع عليه
مطلب
الصلح على نفقة
العتقة غير
جائز

وعن بعض مشايخ بلج جوازها كما نص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الرابع اذا دفع بناء على انه لا يتم له جرم فيما
 زاد على نفقة مثلها كما انها لو طالت عدتها ولم يكن لها المصالح عليه تطالب بكفايتها كما هو ظاهر والله اعلم
 في رجل قبض مهر بنته الصغيرة وانفقه عليها وعلى نفسه معسرا وماتت هل ما بقي موروث على فرض الله
 ولا يرجع عليه بشئ مما انفق لا اجاب نعم ما بقي بذمته موروث على فرض الله تعالى ولا شئ على الايام
 قبضه وانفقه حال كونه معسرا اذله ذلك حال اعسان نص عليه كثير من علماءنا والله اعلم سئل في كثير
 فقيرة لها ابنة وام هل تجب لها النفقة عليهما اثلاثا ام تجب على الاب اجاب تجب على الاب وحده على
 الظاهر والله اعلم سئل في تيم لامال له وله ابن مقيم فقير وام هل تجب نفقة على ابن العم وحن ام على الام
 وحدها ام عليهما ام لا ولا اجاب تجب نفقة على امه لا على ابن عمه لانه ليس بعم وان كان وارثا وشرط
 النفقة على القريب ان يكون محرما والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعي من
 البيت الذي كان اعدت لسكنها حال بقاء الكراج فسكنت في دار اخرى تعشا منها هل تكون ناشرة
 بذلك فتسقط نفقة عدتها ام لا اجاب نعم تكون ناشرة فتسقط نفقتها ولو مقصدا بها العدم
 موجبها وهو الاحتباس في البحر فعلا عن الذخيرة المعتدة اذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها
 مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة ان تكون محبوسة في بيتة قاله جوابا عن حدة
 فاطمة بنت قيس لبيانها ولم يختلف احد من ائمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها
 ان تعتد فيه بغير وجه شرعي والله اعلم سئل في امرأة اسلمت ولها زوج نصراني افي ان يسلم فطلقها
 ولها منه فطيم هل يلزم الزوج مؤخر صدقتها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حصنانه اجاب
 نعم يلزم الزوج مؤخر صدقتها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب
 وهي احق بحصنانه مادامت ائمة والله اعلم سئل في رجل مات عن اربعة اولاد ذكر وانثى كلهم قاصرون
 وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والاخوان الثلاثة بالغات يدعون الفقر
 ولهم عمه شقيقة فهويرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمه المؤسرة ام لا اجاب نعم تجب نفقتهم
 على كتمان المؤسرة والقول قول الاخوات انهن معسرات بايمانهم وعلى مدعى اليسار عليهن البيت وقدر
 علماءنا بان المعسر كالميت والمسألة صريح بها في البحر والذخيرة والولوية وكثير من الكتب قال في الذخيرة ومن
 النفقة لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء لاقليل ولا كثير لان هذه النفقة مجتبى بطريق المصلحة
 والمصلح لا تجب على الاغنياء دون الفقراء والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فادامت الذهاب
 الى دار والدها فحلف بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى دار امه بعد ختام السنة وذهبت الى
 دار والدها بغير اذن زوجها اذن لو ادها ان تبقى عنده الى ختام السنة المحلوف عليها هل
 يلزم زوجها نفقة ما مدة اقامتها عندها ام لا اجاب نعم يلزم زوجها نفقة ارضاء باقامتها
 عند والدها فقد صرح في فتح القدير ان النشور المستقط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد
 او امتناعها من ان تفي الى منزلها وهما موافقة الزوج على اقامتها عند والدها خشية الحث موجود فالأمر

مطلب
اذا انفق الآ
من مهر صغير
حال كونه معسرا

مطلب
نفقة الكثرة
على اهادون
انها

مطلب
نفقة التيم
على امه وولده
ابن عمه

مطلب
المطلقة اذا
خرجت من البيت
المعتد لسكنها
حال الكراج
تسقط نفقتها

مطلب
اسلمت زوجة
النصراني
فطلقها بالية

مطلب
مؤخر صدقتها
ونفقة الصغير

مطلب
مات عن اولاد
صغار ومال
لم وعن بنات
بالغات يدعون
الفقر فنفقة
الصغار على
عمتهم

مطلب
حلف عليها
ان ذهبت
الى دار والدها
لا تعود الى
دار امه
بعد سنة
النفقة ان
رضي

مطلب
لا نفقة
على الأب إذا
غاب الزوج

لست نفقة لها والله أعلم **سُئِلَ** في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقة أم لا **اجاب** لا يجب
كما صرح به في الخلاصة وتوهم بالاستدانة والرجوع عليه **سُئِلَ** في صغيرين لها أم فقيرة عاتية
وعلم على عواب غائب غيبة منقطعة هل يلزمهم نفقة أم لا **اجاب** نعم يلزمهم نفقة ما لا يجب إلا بعد
إذا غابا لا قرب وبأنوث الأم وفقرها وغنا العم وجبت عليه نفقةهما أحياء ولم يجتهدا والله أعلم **سُئِلَ** في صغير
له أم وعم مفسران فعلى من يجب نفقة منهما **اجاب** يجب على الأم لا على العم لأنها اصل والمدة على
الاصل ولو كان معسرا وغير اصل إذا كان معسرا فحكمه حكم الميت والله أعلم **سُئِلَ** في امرأة ارثا فقيرة
ولها يتيما لها عم غني أمها القاضي بالاستدانة والنفقة عليهما فاستدانة هل لا تستدانة تكون على
من يجب عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة فجمع بينهما **سُئِلَ** في رجل غاب ولزوجة
نعم تكون على العم إذا كان غنيا وكانت فقيرة ورجع بما استدانت عليه والله أعلم **سُئِلَ** في رجل غاب ولزوجة
وبنات قصر وابن أخ يتيما قاصدا وجه ما يحصل من الاملاك بل يخص اصحاب الديون فهل يدعهم
القاصر والغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يحصل من الاملاك بل يخص اصحاب الديون وهل يدعهم
من الاملاك المذكورة لحياله لنفقة وجه معيشتهم ام لا **اجاب** لا يخص اصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف
الاملاك في الحكم **اجاب** المقر وعندنا والمسطر في كتب علماء ان الغائب إذا كان له عقار له غلة
للقاضي ان ينفق على زوجته واطفاله من غلته وليس له ان يقضى دينه وان كان الذي بين مقره لانه لما
يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على زوجته واطفاله من ماله حفظا ملكة
وفي وفاء دينه قصدا عليه بقول الغير وهو لا يجوز واما ابن اخيه اليتيم فنفقة في ماله فينفق عليه من غلة
نصف املاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم **سُئِلَ** فيما اذا فرض القاضي لليتيم قدرا من النفقة واصر
رجلا ان ينفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال حاضرة ينفق من ماله ويجمع
في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله ام لا **اجاب** نعم يرجع في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتجيم
الى الالبات لانه يذم ويؤخذ على الدين يفتقر الى اليانة والله أعلم **سُئِلَ** في رجل جمع بين امرأتي في دار
واحدة واستكن كلا في بيت له غلق على حدة هل لو احدى ان تغلب الزوج ببنت في دار على حدة ام لا
ذلك **اجاب** نعم لها ان تطالب بذلك كما صرح به صمدرا الاسلام في ملحقه معللا بأن المنفعة
في العترة او ذرو هو مشاهد وفي منعه اعني طلب ذلك معتارة بالنساء ولا شيء في قواعدنا يلباه
والله أعلم **سُئِلَ** في صرة استكنها الزوج في بيت له غلق على حدة لكن الكيف والمطبخ مشترك بينهما وبين
صرتها هل لها ان تطالبه ببنت له كيف ومطبخ خاص ام لا **اجاب** نعم لها ذلك كما مر في البحر اخذنا
شرح المختار والله أعلم **سُئِلَ** ايضا في رجل ساكن بزوجته في بيت وقف خصته له غلق على حدة
ومطبخ ومرفق مشترك هل لزوجته طلب مسكن غيره ام لا **اجاب** ليس لها طلب غيره ولا تصرف
ذلك كون المرتفق مشتركين غير الاجانب كما صرح به في البحر اخذنا من كلام الهداية والله أعلم **سُئِلَ**
في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو او نحو النكاح **اجاب** المسكن الواجب عليه شرعا على الخ

إذا غابت
الزوجة وان
فقيرة فنفقة
على العم

مطلب
إذا كان كل
الأم والعمة
معسرا فالنفقة

مطلب
إذا امر القاضي
الأم للعسرة
بالاستدانة
لتنفق على النعم
وله عم غني

مطلب
غاب عن زوجة
واولاد قصر
وعليه دين
وله املاك

مطلب
فرض القاضي
النفقة لليتيم
واصر رجلا ان
ينفق عليه من
ماله ان لم يخ

مطلب
لأنه ان تطالب
زوجها استكنها
في غيرها فحكمها

مطلب
لها ان تطالب
بكيف وطبخ
خاصين

مطلب
إذا استكنها في
بيت وقف
خصته فهل
تطلب غيره

مطلب
المسكن الواجب
على الزوج شرعا
ما كان الخ

مطلبه
ان لم ترخص
الزوجة بان
تاكل من زوجها
نفقة

بيت له مرفق وعلق على حدة فلا بد له من بيت فداء ومطبخ ويشترط ان لا يكون في الدار احد من اهلها
يؤذيها كما صرح به في الحاشية وتكون بين جيران صالحين ويشترط ان يكون حاضرا عليها فيه ويتمكن
فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به قاطبة والله اعلم **سئل** في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة
فهل يلزمه تمويهها أم يقر بالقاضي لها شيئا من الدراهم واذا قلتم بمقتضاها ما التمتين وما صفة اجاب
النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سأل محمد بن النعمان عن النفقة قال هي الطيب
والكسوة والسكنى اه فان رخصت ان تاكل معه فيها ونعمت وان خاصمت في فرض النفقة يغفر لها بالمعسر
حمايا تدعون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لا ذم لانه مما يختلف فيه طباع الناس واخولهم ويختلف
باختلاف الاوقات واذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت ان يتقدر ذلك بالدراهم وله
يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي ان يقدر بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي ان يأمرها ان لا
يحسن العشرة معه ويأمر ايضا بحسن العشرة معها وذلك بان تاكل معه وياكل معها تكون نفقتها ونفقتها
سواء فان ائتمرت بها ولا فرض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمرضى على القان
ينظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله عبادته الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله اعلم
سئل في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها التزوجه وتحققت انه انما يتفق عليها التزوجه ثم امتنع
عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما انفق ام لا اجاب نعم يرجع قال في الحاشية بعد ان ذكر القوي
في المسئلة قال المعسر رحمه الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة
الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي التمه سئل والدي عن بعث الى ابني الخطيبة شكر اولادها وجوزا
وتمرا ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخاطبة ان يرجع باسرها ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس
بأذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجح لما علة في الحاشية وهو ظاهر
الوجه فلا ينبغي ان يعدل منه والله اعلم **سئل** في رجل معسر تزوج بكر ابالة ولم يدفع لها مهرها المشروط عليه
ولم يتفق عليها ولم يكسها وقد صر ذلك بحالها جدا هل يجب عليها احد الاخرين الذين امر الله تعالى بهما القوي
فامسك بمعروف او تشريح بأحسن وهل اذا صنف الكناح حاكم يرى الغنى بذلك ينفسه لشدة الضرورة والا
بها واضطرارها اليه ام لا اجاب نعم يجب على الزوج احد الامرين الذين امر الله تعالى بهما القوي
الله عليه ولم يقوله عز وجل فامسك بمعروف او تشريح بأحسن وفي صدر الشريعة واصحابنا لما مشاهدوا
الضرورة في التفريق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر انها لا تجتمع من يقرضها وغنى
الزوج في المال امر متوهم استحسبوا ان ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرق بينهما وقد اخذ
كثير من علماء ذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينشرح صدر العقيلة له لما فيه من دفع الحرج والاضداد
بالنسأة والله اعلم **سئل** ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير اجاب نفقتها ما تاتى
به الفقراء من الطعام فان اكلت معه مما ياكل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم
ترض وطلبت فرض الدراهم يقوتم ذلك ويفرضه دراهم ما دام على حاله وان اختلف بغلاء يسعرها

مطلبه
خطبة امرأة
وصار يتفق
عليها ثم امتنع
عن التزوج
للمرجوع عليها

مطلبه
اذا كان الزوج
معسرا وحكم
حاكم بفسخ
النكاح ففسخ

مطلبه
نفقة الفقير
على زوجته
الفقر ما تاتى
به الفقراء

مطلب
إذا طلق امرأه
طلاقاً رجعيًا
تسقط النفقة
بمعنى شهر

مطلب
النفقة المفقودة
تسقط بالطلاق
البائن

مطلب
الطلاق ولو
رجعيًا تسقط
النفقة المفقودة

مطلب
نفقة المفقودة
ونفقة الرجعي
على أبي المورس

يقوم بحسبه كما هو المفتي به والله اعلم سئل في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلعتها طلاقاً رجعيًا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فأزيد أم لا اجاب نعم تسقط وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في قاضيان ومقتضى كلام الخصاف وافق به صاحب البحر والفتوى بخلافه مخالف للشهر والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته بآسا وكان القاضي فرضا عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا اجاب نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقاً رجعيًا هل يسقطان به أم لا اجاب نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحر نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الرأح عندهم سقوطها بالطلاق كالنكاح خصوصاً وقد افق به الشيخان كما في الذخيرة ويعنى بالشيخين الصدر والشهيد والشيخ الامام ظهير الدين الرضائي ثم قال فظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والبائن لأن في عبارة الحائنة والظهيرية قد عطفوا البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صوره ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر والشهيد والامام ظهير الدين الرضائي اهـ وقد قدم قبله من النفاية انه جرح بسقوطها بالطلاق كالنكاح سواء بينهما وكذا في الجوهرة وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة بأذن القاضي كما هو المصحح والله اعلم سئل في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي فرضها القاضي للزوجة أم لا اجاب نعم هو مسقط للنفقة المفقودة بهما مطلقاً ولو كان الطلاق رجعيًا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وافق به الشيخ ابن نجيم ولدينا امين الدين وهي في فناويهما وصرح به في الحائنة والظهيرية وقد عطفوا البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثاً لا ينهض مع صحة النقل بالسقوط وقد اقينا فيها ملراً كما افق الصدر والشهيد والامام ظهير الدين وثوارد النقل به واستغنا والله اعلم سئل في رجل مجذوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاوحال ولا يحول اضلاً ما يقال ولا يرد على سائل جواباً واذا اشتد به الجوع اكل ميتة او تراباً ولا يعلم الذي به ما يكون غير انه اشتد حالاً من هو محقق الجنون لا مال له ولا نوال وله زوجة اضرت بهذا الحال لانها بسببه عادمة للعاش وفاقدة الغرائز وله اب موسر هل تقرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا اجاب حاصل القول فيه باحتصار انه حيث ثبت العجز فيه والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على ابيه الموسر وكذا نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدبر كما هو المذهب في المذهب والية الفقيه النيسابوري في البحر نقلاً عن الخلاصة بحجج ابن علي نفقة زوجته ابيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنة وفي نفقات الحلواني قال فيه روايتان في رواية كما قلنا وفي رواية

انما تجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضاً او به زمانة يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا قال في
الحيط فعلى هذا لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذا المشابة يجبر الاب على نفقة خادمه او وظائف
ما في الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب وعارية ام ولد حيث لم يكن بالاب علة وان القول
بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن ابي يوسف اهوما في البحر وقد علمت ان المذهب عند الحاجة الى الخادم تجب
نفقة الزوجة ايضاً لانه لا احتياج الى الخادم صارت من جملة نفقته فوجب عليه فقترانه اذا ثبت ما شرح فيه يفرض
نفقته ونفقة زوجته عليه فافهم والله اعلم سئل في رجل بيته مملوء بالطعام الكثير ويمكن له زوجة تناوله
ولا يخرج عليها في تناول ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض القاضى عليه نفقة من الدراهم لا وفي الكسوة
ما هو وما قدرها وما اعتبارها هل هو حاله ام باعتبار حالها معاً اجاب سب النفقة نوعان يمكن
وتملك فالتمكن منعت في صاحب الطعام الكثير والله اعلم ما نداء فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها
وليس لها ان تطالبه بفرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لا ثباتاً
والحال هذه مستغنية في طلب الفرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تأكل معه فيها ونفقت وان خاف
يفرض لها بالمعروف على قدر حالها اسوة امثالها حيث ظهر للقاضى ان يفرضها ولا ينفق عليها واما الكسوة
فذكر في الظهيرية ان محمداً ذكر درعين وخمارين وملحقة في كل سنة اراد بهما صيفيتا وشتويتا وهما والدفع والقبض
يعنى قصصاً وخماراً للصيف وقصصاً وخماراً للشتاء وفي المجتبى ان في ذلك يخلف باختلاف الاحكام والقائ
فيجب على القاضى اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان اهـ ولا شك انها باعتبار حالها كالنفقة والله اعلم
سئل في رجل عقد لابنه الصغير عقد نكاح على صغيرة منها ست سنوات ففرض القاضى على الصغير نفقة في غيبة
لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور ام لا ولا يلزم الولد والابن اجاب
لا يصح الفرض من وجوه منها انه لا نفقة للصغيرة لا تطبق الجماع ومنها انه لا يجب على الاب نفقة زوجة ابنة صغيرة
غير المحتاج الى خادم يخدمه ومنها انه غائب وهو حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الولد ولا الولد والحال هذا
سئل في امرأة ارسلت الى زوجها وهو في موضع تعيشه ان يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال انه كان قد
للتنقلة الى موضع الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصر فابنت هل لها ذلك ام لا استفتوا بها بالاشيا
من ان تسكن من حيث سكن اجاب لا تسكن في ذلك حيث وفاه المثل على ما هو المذهب خصوصاً فيما دون مده
المتفرقة بها مبطله في ذلك فحشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها اذ الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله
سئل عن نفقة المعسر اجاب ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكوفي رحمه الله تعالى وقال جميع كثر من
الشافعية ونص عليه محمد وقال في الحقيقة والبدائع انه الصحيح نظر الى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاه وفي غاية البيان انه اذا كان معسراً وهي موسرة وواجبنا الوسط
فقد كفناه بما ليس في وسعهم فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعهم وينفقة والباقي دين للبشر
فليس تكليفاً بما ليس في وسعهم نص عليه في الجروية يعتبر في الفرض الاصل والاشيا والناشرة لا يكلف فوق طاقتها
ولا يعسر في شيء لا يقدر عليه لعسرته والله اعلم سئل في زوجين معسرين تطلب الزوج من زوجها ما فوق نفقة المعسر

مطلب
لا يصح فرض
القاضي النفقة
على الزوج حيث
كان عسراً
ولا يمنعها
من تناول
ما يكفيها

مطلب
عقد لابنه
على صغيرة
سها يست
سئل في نفقة
فرض نفقة
على واحدتهما

مطلب
اذا اراد الزوج
ان يتنقلها
الى ما دون
مسافة القصر
وامتنعت
تسقط نفقتها

مطلب
في النفقة الواجب
على المعسر

مطلب
لنفس زوجة
المعسر ما فوق
نفقة المعسر
حيث كانت
معسرة

بما لا قدرة له عليه فما نفقة المفسرين المفروضة عليه اجاب ليس لها ما فوق نفقة المفسرين وكسوتهم وقد
صرحوا بان نفقة المفسرين ما اعتاده المعسر وقدا عترفوا ببلادنا اكل خبز الشعير والذرة والزيت والخبز
الذي يبيع التي من القطن ونحو ذلك فاذا طلبت فوق ذلك لا يجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله اعلم ^{سئل في}
الزوجين اذا كانا غنيين هل تجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغنى في باب النفقة اجاب نعم تجب نفقة
الاغنياء قال في البحر اختلفوا في حد اليسار على اربعة اقوال صحها قولان احدهما انه مقدّر بنصاب الزكاة قال في
المخلاصة وبه يغني واخا ان الولي الجي معلا لا بان النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لاحد لها وبداية النفقة
في قدره والثاني انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى ^{والله}
اهو الذي يظهر للفقهاء البارع في الفقه الاو لا ولي بالقبول لان ما ليس بنام سيع النفاذ اذا توارت عليه ^{النفقة}
كما هو ظاهر والله اعلم ^{سئل في رجل فقير له زوجة فقيرة} فما تكون كسوتها اجاب لها من جنس كسوة المفسر
في كل سنة درعان اثنى قيصان واحد للشاة واحد للصيف وخمسان كذلك وملحفة مما يكون مثله للفقير
اهل الاعسار لا المتوسطين ولا ذوي اليسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف باختلاف الناس والافاق
هذا خلاصة ما قاله علماؤنا في ذلك والله اعلم ^{سئل فيما اذا غاب عن زوجته من بلد} الى مصر من الامصار
وتركها بالنفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطولها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها فربما صحها شرعا واذن لها
بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وانفقت مدة غيابه غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في اشياء
غيبته في ذلك المضمر ومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الان لم يثبت الطلاق
فهل لها الرجوع بنظر ما استدانته وانفقت الى ثبوت الطلاق ام ليس كذلك اجاب نعم لها الرجوع بذلك ولا
تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا باناء او رجعيئا واذا كذبت في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة
يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله اعلم ^{سئل في رجل فرض}
عليه القاضي نفقة وكسوة لزوجته ومضت مدة فادعى طلاقها وانقضت عدتها منذ زمان هل يصدر
وتسقط النفقة والكسوة المقرتان والعدة ونفقة العدة ام لا اجاب ان كذبت في الاسناد ولم يثبت بينة
كعليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقت فلا نفقة لها ولا سكنى واما النفقة
لحضور الام اليتمية قدرا لنفقتها واذن لها في انفاقه وبلا استدانة كذلك لترجع بما انفقت في مال اليتمية
فانفقت لام مدة والحال انه ليس اليتمية ما اظهر وطاعم لا بوس غنى وتربيا لام ان ترجع بتبدل ما انفقت
المدة على العم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتمية فهل لما ذلك ام لا اجاب نفقة ذي الرجوع لا تجب
بدون القضاء والعشاء لا بد له من الطلب والحضور كما صرح به في البحر نقلا عن البدائع فاذا علمت ذلك
علمت ان الام لا ترجع بما انفقت في المدة المذكورة على العم ولا تكون غير مقضى عليه وثانيا على تقديره مقضى
باجتماع شرائط القضاء من الحضور وحضره المقضى عليه وغيرها واورت بالاستدانة ليس لها الرجوع ايضا
اذا شرط الانفاق مما استدانت لامن ما لها في البحر لا يثبت الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانت

كما قبله في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال العباسي وسوى ولقد : على بعض الفقهاء هنا في مفهومه
صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي الاستدانة ولم يستدنان فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام
اذن القاضي في الاستدانة واستدنانه هو ايضا المذكور الرجوع بما انفقت على مال اليتيم لا على العم والذالم
يكن لليتيم مال لا يصح اصل الفرض المذكور لتقييده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما صرح في البراز
وغيرها وبطلت ايضاً ان ما يكتب في الوثائق امران يستدين ويرجع على من يجب نفقته عليه شرعاً غير صحيح لعدم
حضور المقضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيراً ما يقع الغلط في هذه المسألة لعدم
التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع مع كثرة الأبداء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم
سئل في امرأة تسكن مع زوجها بقرية لطلبها اخوها لتخضر عن اختها بابلس فارسلها معه بشرط ان تعود
في شهرها وان مضى الشهر ولم تخضر فوطئها فمك سنة بابلس واستمرت بها وكان قد قررها نائب الحكم بابلس
نفقة على زوجها المذكور وخضر اخوها لطلبها وهي مقيمة بابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضى ولها
اجلاً في الغيبة ام لا اجاب حيث عصت امر صارت ناشرة فلا تسحق نفقة واذا ادعت ان طلقها الا
بابلس وانكرها القول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم سئل في شخص ضمن ما يترتب بدمه بكم من كسوة
المعزرة عليه بدهل يصح هذا الضمان ويطلب الباطل الصائم من ما يترتب على الزوج بعد الضمان ام لا اجاب يصح
هذا الضمان كما صرح به في نفقات البحر والناظرانية وغيرها والله اعلم سئل في اب كسوب هل تجب نفقته على ابنته
اجاب اذا كان الابن معسراً لا كسب له وله كسب لا يفضل من قوته شيء لا تجب نفقته عليه كما في كلام الامام
وغيرها والله اعلم سئل في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لانه الفقيرة
اجاب لا يفرض لها نفقة على يد بلا شبهة واما اذا كان كسوباً وله عيال فينفقها الى عياله وينفق على الكل
حيث قدر على ذلك قال في البحرنا فلا عن شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة ابويه المعسرين اذا كان معسراً
الا اذا كان بهما زمانه او فقر فقط فانها يدخلان مع الابن ويكافان معه ولا يفرض لها نفقة على احد ونقل
عن الحائث ما هو قريب منه فراجع ان شئت والله اعلم سئل في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم
بفسخ نكاحها القاضي الشافعي ونفقه القاضي الحنفي وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها الى القاضي الحنفي
او يشترط ان يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترطه لكونها خلية عنده غير خلية عند الحنفي اجاب
لكل ان يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند الحنفي ايضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند
قاضي ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم بحكمته
يرى ذلك وفسخ عنها هل يجوز للحنفي ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه فاجاب بقوله اذا قامت بينة عنده
القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفقته
وهو قضا على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذاً ومنهم من لم ينفذ
فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضائها عدها واذا حضر الزوج اقام بينة على خلاف
ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينة والبيتة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله اعلم

مطلبة
قال ان متضرر
الشهر ولم تخضر
في طالق او

مطلبة
ضمن ما يترتب
بذمة بكم من كسوة
المعزرة ام لا

مطلبة
هل تجب نفقته
على ابنته المعسر

مطلبة
في ابن كسوب
يكسب

تقدر نفقته
هل يفرض
القاضي نفقة
للمعسر

مطلبة
اذا غاب
امرأة نكاحية

فحكم الشافعي
بفسخ النكاح
هل للحنفي

تزوجهما

سئل في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً ووجبت العدة هل اذا طلقت لغيره لحضانه ولدها منه ولا رضاً حاجباً لا ولا يفر
لها عليه مادامت في العدة النفقة العدة اجاب اما نفقة المأكل والعدل فواجبة لها عندنا واما نفقة الارضاع والحضانة
ففي الكثر لا ائمة لومنتكحة ومعددة اطلقة فشمّل وصنيع صاحب الهداية يدل على احتياجه وفي الزهر وهو الأولي الحاصل
لها طلبة نفقة عدها عندنا حتى تنقضي ولينها لطلب اجرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الروا التي اطلق
المستوفيا عدها لزوجها والله علم سئل في امرأة ابنتان تتحول مع زوجها من بلس الى لذهل تكون ناشرة فتنسقط نفقتها
لا سيما وقد دخل بها بلد وما يلزمها اذا فعلت ذلك اجاب نعم تكون ناشرة بامتناعها عن التحول معه وتنسقط نفقتها
ولزمها التعذر لا رجا بها المعصية ولو قضى القاضي بالايحوي فقد نصت جميعاً بان من القضاة انما القضاة بنفقة النكاح والله اعلم
سئل في رجل بمصر كره زوجته بالزوجة لخاله بالقدس حصر لدها فيها وطلب ان يفر من لخته التي في الرملة نفقة على زوجها
الذي بمصر فاجاب لم يطلب منه على النكاح وعلى الوكالة ولا اخذ منها كفيها ولا حضرة بنفسها ولا حلفت انه ما تركه عند نفقة
ولا سأل على حالهما اقراران هما ام غيبان اراحدهما غنى والآخر فقير ليراعى الفرض بحسبه بل فرض على الغائب للغائبة
درهم غير منكشف من حاله وكتب صكاً مضبوطاً فرض رسم نفقة فلانة وولديها ولما احتاجوا اليه من ثمن لم وخبره
ودخل تمام وصابون وغسيل الثوب وما لا يدلم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مضطربة ما هو برسم الزوجة ان يعطيه
نفقة ولديها اربع قطع على زوجها الغائب واذن لها الكا كذا بانفاق ذلك عليها وعلى ولديها سوية بينهما والاستدانة عند
الرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضاً واذن ما قبلين لها من وكيلها شقيقتها فلان والحال ان ولديها عظام شغيت
عن ائمة وبنت فبطمة هل يصح هذا الفرض ام لا اجاب لا يصح لترك ما هو شرط لصحة وهو طلبها الذي لا بد منه عند
اعتنا باشرهم ومنهم زفر رحمه الله تعالى ولا ينوب طلب اخيها عن طلبها وطلب البينة على النكاح لا زفر على القاضي لا سيما الذي
لا يعلم به وكذلك اخذ الكيل كما نص عليه شمس الائمة السرخسي وكذلك تخليفها انه لم يترك عند هاشمياً وعلى القاضي
ان يحلفها انها ليست ناشرة قال في الثانية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة
كالنشوز وغيره وبأخذ منها كفيلاً ويحلفها نظراً للغائب ومن اللازم ايضاً قبل ان يفرض النفقة السؤال عن حال
الزوجين فقره عنى ائمة الى طريق العلم بالحال فيفرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من حاله لا الاتساع عن الزيادة ولا ينفذ
قضاؤه بها كما هو في الجور وغيره والحاصل ان توافقه الفرض المذكور متعدده ولو لم يكن منها الا عد ثبوت التوكيل الكف
وليت شعره حتى يساع الحكم المحكوم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغيرية بانه كل منهما يجرد دعواه الوكالة لا اقا
ببره كماله كماله من القضاء والقوى مسلك بين القلم والله علم سئل في تيمه كمالها ولها ام وعم وبنه ائمة
ان يفرض القاضي لها النفقة ففعل بغيره العم ولم يعين المفروض عليه هل يصح ذلك ام لا اجاب لا يصح اذ شرط وجوب نفقة
القرى غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدى القاضي فلا يصح على غائب ولو معينا فكيف مع عدم تيمه وبه يعلم عدم صحة
ما يفعله كثير من التواب في فرض النفقة لمثل هؤلاء والله اعلم سئل في امرأة ادعت على زوجها انها تستحق بدنة كسوة
ست سنين اثنين واربعين فرشاً ثمن دراعين وقيصين وصمادتين وزنار وشبر وباس وبابويعين هل يصح دعواها
من أصلها ام لا اجاب لا تصح دعواها والحال هذه باجماع علماءنا على سقوط النفقة الماضية والحالية عن
الرعي في الزمان الذي قد مضى وانقضى وايضاً هذا القدر المدعى به وهو الدراعان والقيصان والصمادتان والزنار

مطلب
اختلف فيها الو
طلبت العدة
اجرة الحضانه
او الارضاع

مطلب
اذا امتنعت من
التحول مع زوجها
من بلس الى لذهل
لا تحجب لها نفقة
ولو قضى بها

مطلب
طلب الخ الزوجة
من القاضي ان
يفرض لها النفقة
على زوجها الغائب
ففعّل من غير
طلبها الخ

مطلب
في تيمه كمالها
فقرض القاضي
لها النفقة بطلبه
الام

مطلب
ادعت على زوجها
بثمن كسوة لده
ماضيه من غير
تراص ولا قضاء

والشئير واللباس والابواب وان كان عن الواجب لها شرعا اعني الكسوة الواجبة درعان وخمارا وملعة
كما صرح به في الجوهر وغيرها فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا الاقائل به والله اعلم **مسئل**
مغير ستة ثلاث سنوات هل لامة البانة ان تمنع اباه عنها حياتا ام لا وهل اذا اتى له بطعام وكسوة
يليقان بحاله يتعين فرض الدراهم عليه ام لا **اجاب** ليس للام منعه عن ابيا حياتا ولا لتعين الدراهم
للتفقة فقد صرح علما وناقطة بان النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فاذا اتى لولد بذلك لا يحبر
على دفع الدراهم وانما المتعين كفاية لدفع الدراهم لامة حتى تشتري بها نفقته وفي الذخير والناظر
والبحر وغيرها من الكتب ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب قالوا
بالخيار ان شاء دفعها الى ثقة يدفعها صبا حاء ومساء ولا يدفع اليها بحد وان شاء امر غيرها ان ينفق
على ولد يعنى الطعام والشراب والكسوة والله اعلم **مسئل** رجل اصابه مرض حاد فخرج ماعليه من الشا
وخرج من بيته هائما لا يدرى مكانه وله والدة ضرية فقيرة واخت شقيقة واخت لام واخ لاب وابن اخ
شقيق صغيه وله مال من جنس النفقة كالحنطة والدراهم عنده من يقره هل يفرض لوالدة فيها نفقتها
دون من ذكرا ام لا **اجاب** يفرض لوالدة لا لغيرها من ذكر في الكثر وغيره وفرض لزوجته الغائب
وطفله وابويه في ماله يعنى الذي من جنس النفقة عنده من يقره فالمتقييد بالزوجة والطفل الابن
استراذ عن غيرهم والله اعلم **مسئل** عن امرأة لها بذة احد ابنيها ستة عشر غرسا وتطلب فرض النفقة عليه
وعلى اخيه هل لها ذلك ام لا وهل اذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان منها الى عيالهما تاكل مما ياكلون وتشرب
وتشرب مما يشربون تكسني مما يكسبون وهي تريد فرض النفقة دراهم يحبرها القامني على ذلك ام لا
اجاب لا يفرض القاضى عليها نفقتها ولها مال تنفق منه دراهم او دنانير او عقارا او مواش او غيره
تما يمكن بيعه والانفاق منه وان لم يكن لها ذلك فعليها ما ضمتها الى عيالها وتاكل مما ياكلون وتشرب مما
يشربون اذ عليهما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا واما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينها لها وان كان
ذات كسب لا يجوز ان يفرض لها نفقة الا ان الواجب ديانة عليهما ان لا يزوجاها الى مشقة الكسوة
والله اعلم **مسئل** في زعيم ارسل غلاما له خيله ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن حكا
الزعامته فقتل الغلام واضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان انتظرت مراجعته
فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله
ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك ام لا **اجاب**
حيث تعينت المصلحة في ذلك واذن الحاكم بالانفاق رجع المأجور بما انفق في ذلك بالانفاق لانه نصب
لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله اعلم **مسئل** في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر
الى الشام بلا نفقة من دراهم او طعام واضربها وآلمها غاية الايلام هل يكون منكم معصية توجب الاقام
فيعاقب على هذه المعصية بشديد الاستقام لما ورد عن المصطفى الرسول كفى بالمرء انما ان يضيع من
يعول **اجاب** لا ريب في ارتكابه الحرار باجماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بالانها والادلال

مطلب
لن الام من الصغير
عن ابيه ولا يتعين
على الاب الصغير
الا الطعام والكسوة
دون الدراهم

مطلب
اذا غاب الرجل
وله مال من جنس
النفقة تفرض
في مال الزوجة
وطفله وابويه

مطلب
اذا طلق فرض
النفقة على ولا
دراهم وطلبنا
ضمها الى عيالها
لاجاب لذلك

مطلب
في زعيم ارسل
غلاما له خيله
غلات زعامته
فقتل الغلام
فنصب الحاكم
من يجمعها ويحفظها

مطلب
لا ريب في المعصية
على من تركها
زوجته بلا نفقة

وفي الأخرى بالخزى والنكاح للحديث المذكور في السؤال وغيره من الأحاديث الواردة عن رسول الله
المتعال منها أن الله سائل كل راع عما استراها حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته فليت
شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقدامر بالمعاشرة بالمعروف قبله بالصنف فيلزمه التقهر والاهأ
والتحقير لمخالفة لما أمر به الشارع والله ولي التوفيق فنسأله الهداية إلى سواء الطريق والله علم سئل
في الرجل هل تجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع بحبس حتى يسكنها أذهو من نخلتي
مستحق النفقة اجاب نعم يجب عليه اشكانها في بيت له غلق على حدة يكون له بملك أو اجارة او عارية اجا
بحبس إذا امتنع عنه لانه من جملة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سألت محمدا
عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها أو عن أحد أنواعها يحبس في ذلك
والله علم سئل في امرأة لها زوج حاضر وابان من غير هل للقاضي أن يفرض نفقتها على أحد ابنيها أم لا وإذا
فرض هل يصح فرضه أم لا اجاب ليس للقاضي أن يفرض نفقتها على ابنيها مع وجود زوجها إذ نفقتها
عليه مطلقا غنيا كان أو فقيرا حاضرا كان أو غائبا حتى لو تعذر رب النفقة عليها بجزء أو غيبة فنقضها مع
ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر الابن بالانفاق عليها يرجع عليه بما انفق إذا لا يشترك الزوج في نفقة
على زوجته أحد الرجل من قائل وعلى المولود له ذرئته من كسوته بالمعروف والله علم سئل في رجل طلق امرأته
وبينهما صغير وصغيرة والصغيرين عمة تريدان تريتهما بغير شيء والام تأبى ذلك وتطالب الاب بالاجر
ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب لأم الى ذلك أم يدفعان للعمة اجاب الصحيح في المسألة
أن يقال للام أمّا ان تمسكي الولد بغير اجر وأمّا ان تدفعيه للعمة صرح بذلك في البحر نفقلا عن الولو الحجة
والمسألة مصرح بها في الحائنة والبرازية والخالصة والظهيرية والله علم سئل في صغيرتين محضتو
للحدة أم الأم تأبى قدرها قطعة مصرية في كل يوم وابوها معسر وتريدان تحكم في اجر الحصانة باكر منها
ولها حاجة أم أب تريدان تحضنها بما تجانا هل يدفعان لها أم لا اجاب الصحيح ان يقال لأم الأم أمّا
أن تمسكها بما تجانا وأمّا ان تدفعها لأم الاب كما في الخلاصة والولو الحجة وغيرها من كتب المذهب والله علم
سئل في صغيرة فقيرة لها اخ لآب فقير هل تجب نفقتها عليها أم لا اجاب لا تجب إذ شرطها اليسا
وهو يسار العطرة على اصح الاقوال وعليه الفتوى والله علم سئل في القريب المحرم كابن الاخ إذا كان قاردا
على الكسب هل تجب نفقته على عمة أم لا اجاب لا تجب فانها لا تجب على ابية إذا كان قادرا على الكسب
فكيف تجب على عمة مع قدرته على الكسب صرح بذلك في لاب صاحب البحر والنهر والتاريخانية نفقلا عن
الحماوى والام فيه ظاهر والله علم سئل في يتيم له مال وام وابن عم لآب التزم أمه الانفاق عليه خمس عشرة
متبرعة والتزم ابن العم انه لا يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما التزم أم لا ولا أم ان تمتنع عن الانفا
عليه متبرعة خصوصا مع عجزها عنه وتنفق عليه من ماله اجاب لا يلزمها ما التزم اذ هو التزم بالمال
يلزم ونفقته واجبة في ماله والله علم سئل في رجل من طلبه العلم الشريف له اخوة من ابية تطالبه اتم
منفقهم وهو معسر هل يلزمه نفقة اخوته مع اعسان أم لا اجاب لا يلزمه نفقتهم اذ نفقة القريب
العاجز

مطلب
يجب عليه اشكان
زوجه في بيت
له غلق على حدة
واذا امتنع بحبس

مطلب
لا تفرض النفقة
على غير الزوج مع
وجوده

مطلب
طلق امرأته فإنها
صغيرة وصغيرة
وهو معسر
ولها حاجة وتطالب
الأم

مطلب
إذا كان الصغير
أم أم وأب
والأب معسر

مطلب
لا تجب نفقة
الصغيرة على
أخيها الفقير
مطلب
لا تجب نفقة ابن
الأخ عمة إذا
كان قادرا على
الكسب

مطلب
في يتيم له مال
وإن لم يملك
التمسك بالمال
الانفاق عليه
وغيره من عمه

مطلب
لا تجب نفقة
الأخوة من الأب
على أخيه المعسر

مطلب
اختلف في
السبا إلى
تجب مع النفقة

مطلب
إذا كان للأخت
شقيق وشقيقة
وعمران معسر
لا تجب نفقتهم
على أحد

مطلب
إذا ملك أخته
شقيقة ما ملكه
في مرضه الذي
مات فيه عنه
ومن بنت لأخت
وإذا أقر الأخت

مطلب
في رقيق بين
أمة وأبنها
أعتقت الأمة
وماتت من
الأبن فقط

مطلب
استعارة من
أمة الولد حلت
فطلبت منها
فأنكرت فاقم
عليها نسنة
فأدعت أنها
سرق منها

العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه إلا إذا كان موسراً واختلفوا في هذا اليسار على أربعة أقوال الأصح
منها قولان أحدهما أنه مقدّر بنصيب الزكاة فلو استقصى ذم لا تجب قال في الخلاصة وبه يعني واختاره
الولول الحثوثاينه ما أنه نصيب حرمان الصدقة وهو النصيب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى
وصححه في الذخيرة والقولان الآخران تركا ذكرهما لوجوبهما والله أعلم سئل في إيتام لم شقيق معسر
وشقيقة كذلك وعم أب لأم يدعى الأعسا ايضاً هل تجب نفقتهم على أحد ممن ذكرهم لا والقول قول مدعي
الأعسا اجاب لا تجب نفقتهم على أحد ممن ذكرهم صرح علما بأن المعسر ينزل منزلة الميت والقول
قول مدعي الأعسا إلا إذا قامت لدعي اليسارية عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به وإذا لم تقم
بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجيب على القاضي السؤال وإن سأل كان حسناً وإن أخبره عدل
أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبر عدلان أنه موسر فيقتضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنها دعوى
كبينة التعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم **كتاب العتاق** سئل في مرض
ملك أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمات فيه عنه وعن بنت فاقرا الأخ بأن أخاه اعتق جازية
المجودة وتدعيه وصدة لها الأخ واجازة وكذبها البنت فما الحكم اجاب لا يصح تملكه له في مرضه
الذي قدمات فيه وأما عتق الجارية الذي اقتر به الأخ واجازة فهو نافذة في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب
البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيه إن شاءت حررت أو استسعت والولاء لها وإن شاءت
صنعت المقر لو كان موسراً ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس للبنت إلا
الضمان مع اليسار والسعاية مع الأعسا والله أعلم سئل في رقيق ثمة لأمرة ووقته لابنها اعتقه
المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم اجاب الابن مخيران شاء اعتق بقيقته وإن شاء استسعا
في قيمة ذلك هذا إذا لم يحجز عتقها كله أما إذا اجازة فيه جاز وعتق جميعه مجازاً لأن العتق بما يتوقف
على الإجازة إذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصته الابن فيتوقف فيها على الإجازة فإذا اجاز
جاز ومن صرح بتوقف العتق على الإجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي
أن شئت والله أعلم **باب الاستيلاء** سئل في أم ولد استعارت من جرة حلياً
طلب منها فأنكرت فاقم عليها بينة فادعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاحس
مدة يظهر له فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لأظهرتها وهل قالت أئمة الخنفئة إن الرق من مزيج
لزوم الحبس بحق الغريم لا اجاب المقران أقروا أم الولد لا يجوز في حق المولى لأنه المالك لها ولما في
يدها ملكاً كاملاً ف يرجع الأقراء على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لأنها وما
في يدها ملك طلق لسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيته وإن سمعت بحضرة وبنت عليها
الأقراء بعد الإنكار طولبت بعد الحرية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لما فيه من ضياع حق السيد
ولا يصح الإطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقاً بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن
الجزع في القول لا في الفعل فاحلفا فافهم والله تعالى أعلم **كتاب الأيمان**

سئل رجل غصب من زوجته فحلف بالطلاق ثلاثا منها انه لا يشتغل في حرفة الغلات ما دامته معه مقصود
بالزوجة قل اذا ابانها ثم اشتغل في الحرفة بعد الترتج او قبله يحث بالطلاق الثلاث ام لا اجاب لا يحث
تقر بان كلمة ما دام غاية تنهي اليمين بها وبالطلاق البائن زالت الزوجة كما علم من كلامهم فافهم والله اعلم سئل في
رجل حلف لا يدخل الزمة ولا فيها نساء وليس له فيها الا زوجة واحدة فدخلها هل يحث ام لا اجاب يحث لا زاد
الواحدة بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحث لانه نوى حقيقة كلامه فافهم
والله اعلم سئل رجل حلف انه لو تزوج في هذه السنة في هذه القرية هل اذا بذر رجل وحش الحالف فقطع يحث ام لا
اجاب لا يحث ما لو سويبه الحرث اذ حقيقة الزرع طرح البذر قال في العاموس الزرع طرح البذر والله اعلم سئل
في رجل حلف انه لا يدخل هذه الدار الا ان يحكم عليه الدهر فرض ابو فيها واحتاج لبره فدخلها هل يحث ام لا اجاب
لا يحث وهذا كما زل صدور من الموهود والحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم اي قضى عليه ربا الدهر بدخولها وهو مستحب
من يمينه فلا يحث عليه بذلك والله اعلم سئل رجل حلف لا يدخل فلان مادام فلان يتردد عليه فالليلة في ان يتردد
عليه ولا يحث لاجاب اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تردده شرطا لبقاء اليمين عن التردد انتهت اليمين
فلا يحث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كلمة ما دام غاية تنهي اليمين بها كما
صرح به قاطبة والانقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة يثبت بها عند الناس ان انقطع عن التردد فاذا كماله عادة
في التردد معلومة وانقطع عن عاداته فقد انتهت اليمين والوجه في ذلك ان الحالف قيد يمينه بدوام التردد لا بنفس
التردد والتردد شيء ودوام شيء آخر قال في العادة والفاظ الثابتة مادام ومالم وحتى والى فلو قال ان فعلت كذا ما دمت
يخاري فامرته كذا فخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا اذا حلف لا يصطاد مادام فلان
في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى ثم قاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحث
في يمينه لان اليمين تنهي بخروج الامير او الفروع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى
فيما لو رد فيه تقدير ان يحمله الى العادة ويقوم به الى رأى المبطل والتردد الاختلاف وفيهما من زيادة المبالغة
وحصولا من الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه هل الصرف ما لا يحث فاذا ترك ذلك حكم بانقطاع دوام التردد فانتهت
اليمين ولا تعود بعوده له لعدم تصور عود الديومة بعد انقطاعها فافهم والله اعلم سئل رجل حلف لا يشرب الخمر فاشرب
في حلقه هل يحث ام لا اجاب لا يحث كما في الجهر فلا عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكفر لا يخرج فان خرج والله اعلم
سئل رجل حلف بالطلاق ثلاثا من زوجة فلانة انه يحضر في عيد مجلس الشرع بعد ان امره الحاكم
الشرعي بالمحضور لمجلسه فلم يحضر هل يحث بالثلاث ام لا اجاب نعم يحث بالثلاث مالم ينو
بمجلس الشرع مجلسا تنص اضافة الشرع اليه وحضرة فيصدق ديانته ولا يحث والله اعلم سئل في رجل
حلف لا يشارك اباه في الفلاحة قل اذا باع الأب ما يتعلق بالفلاحة من بقرو بذر وغير ذلك لانيه
الصغير وشارك الحالف اياها هل يحث ام لا يحث اجاب نعم لا يحث كما صرح به في البحر فقل عن الظهير
حيث قال ولو حلف لا يشارك فلانا فشاركه بما ل ابنه الصغير لا يحث والله اعلم سئل في رجل قال لزوجتي
على الطلاق بالثلاث لا تطحن بكرة مدمغل وتجنبيه وتجنيزه ومضى بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا ام لا

مطلب
اذا فعل المحلوف
عليه بعد ان
ابانها لا يحث
مطلب
حلف لا يدخل
الزمة ولا فيها
نساء وليس
له فيها
مطلب
حلف لا يزج
حرف وبذر
مطلب
حلف انه لا يدخل
هذه الدار الا
ان يحكم عليه
الدهر فرض
ابوه
مطلب
حلف لا يدخل
على فلان ما
دام فلان
يتردد عليه
فاذا انقطع
تردد فلان
انتهت اليمين
مطلب
اذا اوجرت
للزوجة
مطلب
حلف بالطلاق
ان يحضر في
لمجلس الشرع
مطلب
حلف لا يشارك
اباه في الفلاحة
فباع الاب
مطلب
حلف بالطلاق
الثلاث من
زوجته لا يطحن
بكرة ولا تفعل

اجاب لا تطلقوا ذا اليمين الذكوة والنفى لا الاثبات كما صرح به العلماء اذ هو بالاثبات لا بغيره
بالدم والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسي ينجون والاقصهار على احدهما ولم يأت بواحد منهما
فكان نفيا وقد وجد النفي وذكر اغلب علماء المسئلة وهي في البحر في موضعين الاول في ش قوله وقد تضمن
والثاني في ثم قوله لا يفعل كذا تركه ابدا وكيف يحث وقد اتي بالاثبات بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه
بجاهلا او عالما لعدم صلاحية لفظه للاثبات بطريق من الطرق فافهم والله اعلم سئل في شاتين طلب منه شيئا
ان يتقدم ما تدع فاجابهم الى ذلك فقالوا لانصدك الا ان تحلف لنا بالطلاق الثلاث فقال على الطلاق
الثلاث تكونوا اللبلة عندي فلم يأتوا اليه هل يحث ام لا اجاب صرح علما وثانيا ان الحلف بالاثبات لا يثبت
وان يقرب بالتاكيد وهم الدم والنون قال في البحر لا يثبت من ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية ان يقول في الاثبات
والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقرونا بالتاكيد ثمة في آخر كتاب الايمان قد مناه لوقال والله افعل
كذا انما يمين النفي وتكون لا مقدرة وليست للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التاكيد ولا منه في الاثبات فيلحظ
هذا وقال الشيخ على المقدسي في ثم الكثر المنطوق اقول على هذا اكثر ما يقع من العوام لا يكون يسأله عدم الدم
والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بحاشرة بعض الناس بأنه بحث بصادم المنقول فلا يعبر فاذا سئل ذلك
علمت عدم حث الشات المذكور اذ يمينه للنفي لا للاثبات وقد اكثر علما وثنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاثبات
من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعني جواب القسم مضارعا مثبتا وجبت الدم والنون ثم قال من
يفترج عليه اذا قال والله قوم فقياسه انه ان قام حث وان ترك العيام فلا لأن المحلوف عليه هو نفي العيا
اذ لو حلف على اثباته لا قرن بالدم والنون على ما سبق والله اعلم سئل عن رجل حلف انه لا يدين بروح بكرة
التمار الى فلان فذهب اليه في مكانه المعهود فوجده غائبا عن المدينة التي بها مسكنه هل يحث ام لا اجاب
لا يحث والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق انه طول ما هو في الشام يعني ما دام لا يسكن هذا البيت
الى بيت معين هل له سبيل الى سكناه ولا يحث ام لا اجاب مبيله ان يخرج من الشام الى غيرها والى
قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحث اذا لم يزل ان اللطف اذ جعل له غاية وفاتت تبطل اليمين عندنا
وتجوز خروجه على ذلك فروعا منها ان فعلت كذا ما دمت بخاري فكذا فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يثبت
لأنه جعل اليمين مؤقتة بوقت فنتمى بانتهائه ما دام او كان او استمر او اشتقر او طول ما الامر كذا او مازا
ونحو ذلك من كل ما يوجب يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زال الدوام وفعل ذلك
فعلة واليمين منتهية فلا يحث صرح بذلك في فتاوى القاضى ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضل
وفتاوى ابي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبارة البحر لا يفعل كذا ما دام بخاري فخرج نتهى بمسألة بالفرج
فاذا عاد عاد واليمين منتهية فاذا فعل ذلك الفعل لا يحث في يمينه او الحاصل ان النقل مستفيض في المسئلة
والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطبخ الذي يجيبه ابوك ناويا الى
فقط هل يحث بغيره ام لا وهل نفس الهم اذا اتي به غيره وطبخه غير محثه باكله ام لا اجاب هذا تخصيص
للعام وفيه تخصيص العام بصحة بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره فتصم لا سيما فيما بينه وبين الله فلا يحث

مطلب
حلفنا بطلاق
الثلاث يجوز
عند اللبلة
بغير تأكيد

مطلب
حلف لا يدين
بروح الى فلان
بكره التباين
فذهب اليه
مطلب
حلف لا يسكن
هذا البيت
ما دام في الشام
فالحل ان
يخرج منها ثم

مطلب
تشاجر مع
ابن خاله
فحلف لا آكل
من الطبخ
الذي يجيبه
ابوك ناويا

مطلت
قال لغزوه
بالتنبي
او يغفلون
تفعل
ولا تفعل

واذا اتى به غيره وطلعه غيره لا يحنت لعدم وجود شرط الحنث والله اعلم **مسئل**
الحمد لله بحمل الصبور ومنبت الاشجار في غير
واله وصحه **مسئل** الذين اتجوا من بعد
هو الذي قد فاق ابنا الزمن في قوله الصبح ايضا والحسن
هو الحليل اعني خير الدين وهو الحليل في الزكا والبر
في مقسم على الذي يدعو له لاجل فعل او لما يتلو
يلزمه شرعا له الاجابة فافتنا بوجه الامسا
اجب سريعا سائلا قد جاك برجوعا با شافيا فجا
ومت في عمره سارور ما اهتر غش طي القه
محمد وهو الملقب بالكمال الرجعي عفو من جليل ذي الجلال
وهو الذي بناه قداسما ومن لا رزاق الوتر قد قسا
واله وصحه الكرا وجن بالفضل والانعا
وقيل لا والله المعتمد فلو حتى فيه لا يشدد
اما اذا قال بموت طم وسورة الليل وما طحاها
وان يقول يا صاح بالاله او بالنبى او بحق الله
والاحسن فاذ ما قيل له بالله وبحقه ان يفعله
معتزا بالذي الكمال محمد الذي بالافضل
والله اعلم **مسئل** رجل خلف بالطلاق من زوجته انها لا ترجع في هذه السنة لاهلها فذهبت بقصد الحمار
او الجبانة او بقصد ما غير الروح الى اهلها ثم انت اهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكر هل يقع عليها الطلاق
بذلك حيث لا يمين له اجاب لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لان الروح بمعنى الذها والخروج
والاعتبار بالقصد عند الخروج فاذا خرجت لغير اهلها ثم انت اهلها لا يحنت والله اعلم **مسئل** في جماع مجنون
اجازهم وقت غداهم لا اكل احضر واحد منهم خبزا رديا جذا يكا دان لا يؤكل فامتنعوا من اكله من بعد
وصاحبه يدعوم الى اكل فحلف واحد منهم بالطلاق انه لا يؤكل ناويا الاكل الكمال الاممية المعقدة هل
ولا يقع عليه الطلاق اجاب نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور كناية
رد اوته واحتقاره والعرف قاض بمثله فلاحث بمثله بهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رايانا
من العلماء من افتى بمن خلف بالطلاق لثا فاند على الطلاق نفقتي بعد العشاء بقيمة هذا ثم اطلق
مشيرا الى رجل انه لا يقع عليه الطلاق معلا بان الطلاق المذكور كناية عن احتقار المصار الى الله اعلم **مسئل**
في رجل تشاور مع اخيه وخلف بالطلاق انه ما يصالحه فما الحيلة في ايقاع الصلح بينهما من غير حث اجاب
ان خلف الذي لا يصالح عن هذه الدعوة ومن هذا المال فكل فيه وكذا لا يحنت مطلقا واذا خلف الذي عليه

مطلت
حلف بالطلاق
من زوجته
انها لا ترجع
لاسلها فخرجت
لامرهم انت
اهلها لا يحنت
مطلت
حلف بالطلاق
انه لا يؤكل
ناويا الاكل
الكمال الاممية
ولا يقع عليه

مطلت
في حيلة من خلف
انه لا يصالح
اخاه

بذلك ثم وكل به فان كان عن اقرار لا يحنث وان كان عن انكار او شكوت يحنث والحيلة فيه ان يصلح
فصلوني وتقع الاجازة بالفعل وكذلك اذا كان الحلف في الصلح عن دين فالحيلة صلح الفضولي وان كان
المراد الصلح المفقوت النافع العداوة والغيظ يترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم بمعه
غيره اذا لم يحنث بغير الفاظ الصلح المعروفة لا يلزم منه الصلح ولا يحنث الا به وليراجع البحر من باب اليمين
في البيع والشراء في ثم قوله ما يحنث بالمباشرة لا بالامر ليظهر ان يطل الوفوف على صحة اكثر ما ادلت والله اعلم
مسئل في اخوين ارادا الخروج من دمشق الى بيت المقدس فحلف احدهما انه لا يرافقه من الشام الى بيت المقدس
ناويا انه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارق قبل الدخول الى بيت المقدس ام لا
اجاب نعم تصح نيته فلا يحنث لان ذلك مما يحتمل اللفظ فافهم والله اعلم مسئ في رجل ضاق صدق
من الاقامة في قرية فحلف انه لا يرضى سكناها هل اذا سكنها غير راض بل العناد في زوجه يحنث ام لا اجاب
لا يحنث لان حلفه على الرضى ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكناها للعلة المذكورة والله اعلم مسئ في
اخرين بينهما قس نسج منه الحصر حلف احدهما بالطلاق من زوجه انها ما تنسج من قس اخيه قاصدا ان
قس له فيه شركة هل اذا باع الاخ حصته وانقطعت منه نسبه لا يقع الطلاق ام يقع اجاب لا يقع
الطلاق وللعلم مسئ في رجلين حلف احدهما بالطلاق انه عار الاخر كذا وحلفا لآخر بالطلاق انه
ما استعاره ولا يعلم باطل الامر هو هل يقع على واحد منهما الطلاق ام لا اجاب لا يقع على واحد
للمحال والله اعلم مسئ في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجه انها ما تفصل هذا الظاهر لنفسه فدية
بجارتها وفصلته لها هل يقع الطلاق ام لا اجاب ان كان من عادة الزوجة انها تفصل بنفسها
لا يقع طلاق وان كان من عادتها انها لا تفصل وانما تفصل لغيرها وعلم الزوج ذلك يقع وان كان
تارة تفصل بنفسها وتارة بغيرها لا يقع الا اذا عني الزوج الامر بالتفصيل لا يقع وقد اخذ الحكم
من مسئله ذكرها في البحر نقلا عن النوزل في ثم قوله وما يحنث بهما في وقع عنده شبهة في ذلك فليز
ويتأمل والله اعلم مسئ في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجه انها ما تفصل هذا الظاهر لنفسها
فدفعه لجارتها وفصلته كجدة وبدنه لا غير هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع والله اعلم مسئ
في رجل تشاجر مع زوجه بحضرة امها فقال لها بالتركية ما معناه اذهبي مع امك فقالت امها بالتركية
ما معناه لا تكلم بهذا الكلام فيمكن ضمرا على تكلمك فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمتي به يكون
هل يقع عليه الطلاق الثلاث الواحدا ام لا يقع الطلاق اصلا وهل يفترق الى النية حتى يقع ام لا اجاب
اذ لم تكن الحال مذكاة الطلاق ولم ينوه لا يقع شيء ولا وقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا
للجواب ما قاله الاصحاب من ان الاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية انه ان كافيه لفظ لا يستعمل
الا في الطلاق فهو صحيح يقع بلانية اذا اضيف الى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره هو من
كافيا القان فتعنه حكم كافي العربية في جميع الاحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب
الصاوة فاذا علمت هذا فاعلم ان اصحاب الفتاوى وبعض الشيوخ صرحوا باربعة فروع في الايقاع بطريق

مطلبت
حلف ان لا يرافقه
اخر من الشام
الى بيت المقدس
ناويا انه لا
يستغرق معه
الطريق هل
تصح نيته
مطلبت
مسئ في رجل
ضاق صدق
من الاقامة
في قرية
فحلف انه لا
يرضى
سكناها
هل اذا
سكنها
غير راض
بل العناد
في زوجه
يحنث ام لا
اجاب
مطلبت
مسئ في
اخرين
بينهما
قس
نسج منه
الحصر
حلف
احدهما
بالطلاق
من زوجه
انها ما
تنسج من
قس
اخره
قاصدا
ان
قس
له فيه
شركة
هل اذا
باع
الاخ
حصته
وانقطعت
منه
نسبه
لا يقع
الطلاق
ام يقع
اجاب
لا يقع
الطلاق
وللعلم
مسئ في
رجلين
حلف
احدهما
بالطلاق
انه عار
الاخر
كذا
وحلفا
لآخر
بالطلاق
انه
ما
استعاره
ولا
يعلم
باطل
الامر
هو هل
يوقع
على
واحد
منهما
الطلاق
ام لا
اجاب
لا يقع
على
واحد
للمحال
والله
اعلم
مسئ في
رجل
حلف
بالطلاق
الثلاث
من زوجه
انها ما
تفصل
هذا
الظاهر
لنفسه
فدية
بجارتها
وفصلته
كجدة
وبدنه
لا غير
هل يقع
عليه
الطلاق
ام لا
اجاب
لا يقع
والله
اعلم
مسئ
في رجل
تشاجر
مع زوجه
بحضرة
امها
فقال
لها
بالتركية
ما معناه
اذهبي
مع امك
فقالت
امها
بالتركية
ما معناه
لا تكلم
بهذا
الكلام
فيمكن
ضمرا
على
تكلمك
فقال
بالتركية
ما معناه
الذي
تكلمتي
به يكون
هل يقع
عليه
الطلاق
الثلاث
الواحدا
ام لا
يوقع
الطلاق
اصلا
وهل
يفترق
الى
النية
حتى
يوقع
ام لا
اجاب
اذ لم
تكن
الحال
مذكاة
الطلاق
ولم
ينوه
لا يقع
شيء
ولا
وقع
الثلاث
والذي
يوقفك
على
الصواب
في هذا
للجواب
ما قاله
الاصحاب
من ان
الاصل
الذي
عليه
الفتوى
في
الطلاق
بالفارسية
انه ان
كافيه
لفظ
لا
يستعمل
الا في
الطلاق
فهو
صحيح
يوقع
بلانية
اذا
اضيف
الى
المرأة
وما
يستعمل
استعمال
الطلاق
وغيره
هو من
كافيا
القان
فتعنه
حكم
كافي
العربية
في
جميع
الاحكام
والمراد
بالفارسية
خلاف
العربية
كما
صرحوا
به في
كتاب
الصاوة
فاذا
علمت
هذا
فاعلم
ان
اصحاب
الفتاوى
وبعض
الشيوخ
صرحوا
باربعة
فروع
في
الايقاع
بطريق

الايمان ولو كانت الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمر فقد نوى
 ما لا يعتمله لفظه فلم يصح ولو كانت متى ثلاث ونوى الطلاق طلقت لأنه نوى ما يعتمله وان قال لوانو
 الطلاق لم يصدق وان كان في حال مذاكره الطلاق انه لا يعتدل الرد ولو قال انت ثلاث واضمر الطلاق يقع
 كانه قال انت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهر ان انت متى ثلاث وانت ثلاث بحذف متى سواء في كونه كناية
 واما انت الثلاث فليس بكناية وفي الترخائية وفي فتاوى الفضلي اذا قال لها انت متى ثلاثا ان نوى الطلاق
 طلقت وان قال لوانو الطلاق لا يصدق اذا كانت في حال مذاكره الطلاق لكن في الحائية جفته صريحا لا يعتقر
 الى التية ففيه اختلاف وجوب الفضلي ما وافق كما يشهد به نظر الفقيه وفي الترخائية عن المجتعة تراسة المختار ان
 يقع الثلاث اذا نوى وفيها من الفضلي اذا قال لها نوسة ونوى الطلاق يقع فقوله ترايضم المشا من فوق
 وبالراد المنصوطة معناه لك وقوله توبضم التاء وشكون الواو ومعناه انت وسه معناه ثلاث فتحصل ان
 اللفظ اذا احتل الطلاق وغيره وخلا من كنية وعن مذاكره عن ما كان اللفظ او غير لا يقع واحتمل اللفظ
 للمسئولة عنه فظاهر في محتمل اذ هي مع امك فاني طلقك وقوله الذي تجلتي به اي من الضرر المعنى به الطلاق
 يكون ثلاثا فهو من اطلاق الكل والمرادة البعض وهو سائغ ويحتمل اذ هي مع امك حتى يسكن غضبي وقوله
 الذي تجلتي به نوى جملة المنهي عنه لعلته النهر يكون ثلاثا فهو اذ الحقيقة وبه لا يقع قال والله علم سئل
 في رجل له بنتان خطبها من ابن خاله فحلف بالطلاق ثلاثا انه لا يأخذها رجل غير ولاده فهل اذا نوى الطلاق
 بخصوصه وان لا يملكها من التزوج فزوجت نفسها ثم راعيه من غير الحاطة الاول هل يقع عليه الطلاق ام لا
 اجاب لا يقع والحالة هذه والله علم سئل في رجل حلف بالطلاق انه لا يشرب الخمر فصارت يرضع اليه
 في الدواء ويشرب من دخانه هل يحث ام لا اجاب لا يحث للعرف كما في لا يأكل الخمر اذا اكل لحم السمك
 سئل في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق ثلاثا انه ما ياتي مثل هذا اليوم
 من العام القابل وانما في مثل هذه البلاد هل اذا سافر عن مستي فلسطين كما اذا كان في سبيل التجارة وعكس
 مثاق في ذلك اليوم وفي يمينه ام لا اجاب نعم يمينه وبكل قرية او بلدة بعيد بعد لا تطلق الا
 معه فانت على علم بان هذا التقريب والله علم سئل في رجل حلف على صهره انه لا يرسل من هذه القرية ففعل
 عليه ورجل قهر اهل يمينه ام لا اجاب مقتضى ما افنى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستد لا يمان في
 فتاوى قارئ الهداية انه اذا نوى لا يملكه فرجل قهر لا يمينت والله علم سئل في رجل حلف على زوجته انه
 ما يخليها تروح الى عرس اخرها هل اذا استغيبته ومراحت له يمينت ام لا اجاب لا يمينت لانه ما خلاها
 وهو في معنى لا ادعها والمصريح به في مثله عدم الحث بالذهاب في الغيبة بخلافه لان من الله علم سئل
 في رجل عجز عن الفعل المخلوق عليه ويمينه موقفة صورتهما حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البدة ففعلت عليه
 ابوابها ولم يملكه الخروج الا بتسور السور وفيه هلاك النفس غالبا هل يمينت ام لا اجاب لا يمينت قل
 في المنع حلف لا يسكن هذه الدار فافترق فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يمينت وفي المحيط
 حلف لا يسكنها فخرج فوجد بها مغلقا بحيث لو يمكنه فتحه ففعل يمينت وقيل لا يمينت وبه افنى ابو الليث

مطلب
 لو قال لها انت
 متى ثلاث
 او قال انت
 ثلاث بحذف
 متى

مطلب
 فيما اذا غلب
 رجل من آخر
 ائمة اجبه
 فحلف لا تأخذ
 غيره ولاده
 فحلف لا تأخذ
 غيره ولاده

مطلب
 حلف على صهر
 لا يرسل من هذه
 القرية ففعل
 عليه ورجل قهر
 اهل يمينه

حلف على صهر
 انه لا يملكها
 فخرج فوجد
 بها مغلقا

مطلب
 حلف بالطلاق
 الثلاث
 انه ما ياتي
 مثل هذا
 اليوم
 من العام
 القابل
 وهو في
 هذه البلاد

والصند

مطلب
خلفه
هذه المهر
ودعت
الحاجة إلى
ركوبها
يجب
بركوبها
الآن
ينوع
مادات
مهر

والشهاد بالشهد والحاصل ان الحالف متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عندنا خفيفة
ومجد قال نجم الدين العلامه في الاسرار الفتوى على قولها هو والدين يشترقان فاعلم **سُئِلَ** في رجل حلف بالطلاق
انه لا يركب هذه المهر وقد دعت الحاجة الى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل لا البس هذا القميص **الاجاب**
لا حيلة له في ركوبها الا ان ينوي يمينه بما دامته مهر ولا يقاس بلا البس هذا القميص لانه عندنا يحنث بلبسه
اجد نزع شيئا من خيطاته لبقاء الاسم فيه والله علم **كتاب الحدود**
سُئِلَ في فتاح اختطف بنتا بن ابن عمه وهي تخاصم الغيرة وان كان بها كرها فماذا يجب عليه **اجاب**
ان لو دعي شبهة مسقطه لحد الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي يقام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يندر في الحد
عنه بها ويحب لها من المثل لانه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر او عقر والله علم **سُئِلَ** فيما لو اقر بالشرقة في
جمع او انكر الاقرار هل يقطع ام لا **اجاب** لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومع الغفار ان الرجوع عن الاقرار
في الشرقة صحيح كالرجوع في الزنا وصريحنا انما لا اقرار بجمع وان منكر الاقرار لا تقبل الا في
عليه بالاقرار لكون انكاره له رجوعا عنه ومن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزلعي واكثر الشراح والقضاة
والله علم **سُئِلَ** في شقي تخطف بكرا صغيرا ووصل اليها وادخلها عنده من هواشقي منه فاحضر من علم
مع وجود ابنتها فعقد له عقدها ولم يلحقه من ابنتها اجماع ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعد وبلغت فرج
الى ابنتها واصابا الزوج جذام وهو يطلب من ابنتها ان يسلم بها له هل له ذلك ام هو حرام **اجاب** لا يجب
عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقه وعينه من المثل بوطئها بعد العقد الزنا بوطئها
بصهرته فوجب العقر بالنكاح والله علم **سُئِلَ** في محسن شقي تخطف بكرا وادخل بها وهرت منه الى
اهلها فتبعها يريدان يغصبها في نفسها هل يجب منعها وماذا يلزم **اجاب** نعم يجب منعها واذا
ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه من مثلها وان لو دعي شبهة وثبت عليه باحد وجهي الاقرار او البينة وجه
ياحد فوينه ان كان محصنا يجر ولا يحل اذا كل موضع سقط فيه التحريم وفي الزنا في مواضع ليس
والله علم **سُئِلَ** في رجل قذف محصنا بالزنا بحضور من له اقامة الحد ودفع بطلب المغدوف قتل اذا
من القاضي اقامة الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واخبار القاضي في الديانة
اجاب ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادة عدم القذف
ووثبات عندنا لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة ابدا ولا يقبل قول القاضي في الديانات صرح به علماء
في المتن والشرح والقفاوى والقفاوى **سُئِلَ** في رجل وطئ زمرة جمعة في فرجها وهي ملك الغير فامتنع
شرعا **اجاب** يعز ويشرى في الثانية لصاحبها ان يدفعها اليه بقيمتها بالغة ما بلغت وفي البقية
يطلب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم يزوجها ذكر ولا يعرف ذلك الا سماعا فيعمل عليه اهوال في البحر
والظاهر انه لا يعبر على دفعها اذ يعنى ان شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم اذا دفعها له بقيمتها قد زوج
دليله لقطع الحد بذلك كلما باها شخص تحدث بحكمها والله علم **سُئِلَ** في التفرير
سُئِلَ في مؤمن تفرس بغرا سدا لا يمانية في بيان سقفة فلا تمهيد رجل واذا وهده بالغا فامتنع من التفرير

مطلبت
فيها اذا عجز
عن الفعل
المحلوف عليه
واليمين موقفة
مطلب
لا تخلو وطئ
في دار الاسلام
عن مهر او عقر
مطلب
اذا اقر بالشرقة
ثم رجع او انكر
الاقرار هل
لا يقطع
مطلب
خطب بكرا
صغيرا
ووصل اليها
ثم عقد عليها
من ابنتها
مطلب
خطب بكرا
وانا انكارها
وهي بمنع
وريد غصبها
يجب منع
وطئ من المثل
ان ادعى شبهة
مطلب
قذف محصنا
فحد ليس
ان عذرت ثانيا
لهذا القذف
مطلب
وطئ زمرة
ملك الغير
يعز ويشرى
ولصاحبها
دفعها اليه
بالقيمة
مطلب
تفرس بغرا
امانة في بيان
سقفة فلا تمهيد
رجل بالغا
موجب التفرير
ان تفرس

فأذا ترتب عليه وهل يلزمه بالفراصة الإيمانية الصادقة أم أخرى أو جرم ديني أم لا اجاب
 يرتب على الأئم المذكور بايذائه وتمديدته التعزير الشديد لكرهية الحق وبغضه الصدق اذا قرأ الأئمة
 والنظر بالانوار الربانية لاشين فيها ولا عار ولا عورة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك ثم وعقاب
 تجلب لربها الثواب فالمعترض عليه غير مصيب والاعلم سئل في شئ من يقتل الناس بيده ولسانه بسعيه
 في الارض المقدسة وعوانه ويأخذ منهم لنفسه لا وجعل ذلك له وظيفة استطال بها وعليها تما لا
 هل يسميه من اهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العادلين والائمة المنصفين واذا سمع قوطم
 فماذا يجب عليه اجاب نعم يسمع الاخبار بكونه شريفا بيده ولسانه سواء كان ماضيا او غائبا لان
 الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتحصنة حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى
 الخاصة الى حصول الدعوى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المحرم الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق القيد
 خاصة وهذا حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء ائمة بان الخبر بذلك لم الاجر والثواب الجزيل حيث
 كانوا مخلصين بقصد دم دفع كلمة التوحيد لقائمة المسلمين ولحاكم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تفرغ
 يانه لا يرجع الا بالقتل واما السعاية والعوان فنص عبارة علماء مذهبنا في حيفة النعمان انه يثاب قاتله
 لما فيه من دفع شره عن عبادة الله تعالى وقد ذكرنا البرزخي المسئلة في ثلاث مواضع من جامع المشهور واسمته
 بالبرزخية الاولى في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الحمايات وقال في جواهر الفتاوى في الباب
 السادس قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء الناصبي لما سئل من مفسد يشغى في الارض بالفسا
 ويوقع بين الناس الشرا فاعا الى السلطان ماذا يجب عليه القتل مشروع عليه واجب

مطلب
 اذا اضرب الناس
 بين ولسانه
 واخذ منهم
 ما لا لنفسه
 ووظيفة
 له واخر ذلك
 الى الام العادلة
 بشئ منه فله
 له كذا حاضرا
 ويعزير بها
 براه ولو بالقتل
 والخبر الثواب

لفساد والقتل فيه مقنع شاهن شه ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب لكل من هو يبيع انتحبه
 وفي المحجة ترى مسلما ينفى عمل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس
 وجميع الظلمة بأدنى شئ له قيمة وجميع السعاة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم والمقصود بهذا كله حسم
 الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلما واقله علم سئل في سائر في الارض بالفسا وجب عليه تعزير لا نك
 بحاله وادع لامثاله ارادوا الى الامرا قامة ذلك الواجب عليه دفعا للضرر من الاسلام والمسلمين سيما نصت
 عليه علماء الدين وافق به جل المفتين فتعرض لجماعة باستخلاصه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسليمه
 وتكاملوه واطلقوه من حبسه بشفاعتهم فما الذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك اجاب
 الله توفيقا للصلوب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجب من يشفع شفاعته سيئة قال
 جل من قاتل ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها قال اهل التفسير الكحل النصيب اي عليه من وزر
 نصيب مسا ولما في القدر قال القاضي ابو السعد والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها اعادة حق
 المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجهه الله تعالى وكانت في امر غير جائز او كانت قد دفع
 حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله عز وجل وعن عبد الرحمن

مطلب
 اذا رأى مسلما
 ينفى عمل له
 قتله وعلى هذا
 المكابرة بالظلم
 وقطاع الطريق
 مطلب
 اذا وجب على احد
 تعزير فله ان
 الامام اقامة
 ذلك على من شفع
 به انا من علموه
 من ذلك علمهم
 الاثم بقدر
 ما تشفعوا

بن عبد الله بن مشعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل
 بعير تزدى في بئر هو ينزع عنها بذنبه رواه ابو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع
 في الاثم وهلك كالبعير اذا تزدى في بئر فصارت ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن ابي الدرداء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انا رجل خالت شفاعة دون حد من حد و الله تعالى لم ير في غضب الله حتى ينزع
 وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالت شفاعة دون حد من حد و الله فقد
 صناد الله في ملكه ومن اعان على خصوصية لا يعلم احق ام باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعان ظالما بباطل يذص به حقا فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه
 الطبراني والاصمغاني وعن اوس بن شرجيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم
 ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترمذي والترغيب والترهيب من جنس
 ذلك العجيب والحاصل ان سعى الجماعة المذكورين على خلاص الشقي المذكور سعى في سبيل السيئ
 وكبره عند المهتمين الديان يستحقون بها في الدنيا الاهانة والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم
 وبئس المصير والله علم مثل في ذي صلاح وعلم ودين شرف كنه من بخبرته الكاشفة بمسئله جار من
 فقلت على ظنه انه الشارق لها فاخبر قاضي بلد بها ثم اخبر حاكم العرف الذي لم يعده منه اخذ بعنف عساة
 ان يبين له الحال بالفراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح او عتاب اجاب عليه
 بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس يذني عنف وكان من ذوي الانبأ والتسليم سنا
 عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فيمن الشريعة عليها من علمها و جهلها من جهلها وقد صنف الناس في
 الشيا الشريعة كتباً متعددة وقد صرح في البحر نفعاً عن التجسس في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذ
 في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس ان يقتله وله ان يأخذ وللإمام ان يحبس حتى يتوب لان التجسس
 لتوبة مشروع او والله علم سئل فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاسماً على قتل رجل علمي بشهادة
 عدول فماذا يلزمه شرعاً اجاب قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس لها حد مقد
 والاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى عجبها التعزير فيجب على المغري المذكور
 ويجوز الترفي فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كثر الدقائق وقد ذكرنا يعني العلماء التعزير بالقتل في
 اشياء وذكرنا من جملتها جميع الكبائر والاعونة والسقاة والظلمة بأدنى شيء له قيمة فكيف الساعي على
 قتل نفس معصومة ظلماً أمثلة يجوز قتله تعزيراً لئلا يجرأ غيره عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله علم سئل
 في شقي سعى باخر الى حاكم الشيا سقاً كاذبة قاصداً تعزيراً وايذاءه ماذا يلزمه شرعاً اجاب هذه المسئلة
 اكثر علماً ونا ايرادها في كتبهم وسموها مسئلة السقاة والاعوة وافوا بوجوب قتل الشيا بها وقال القائلون الا ابو
 الناصح في انظماً هو القتل شرعاً عليه ولا نفس والقتل فيه منع شاهي شملك الملوك العلما نظم الجواكل من هو يبيع
 وقد ذكر البرازي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السر وفي الكراهة وفي الخطا وذكرها في منها العقار
 شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية حمة الله تعالى عليهم جميعاً وحشرنا في زمرة ثم آمين فقولهم لا قتل

مقلد
 اذا سرق من
 رجل صلح دين
 وله جازمهم
 فقلت على ظنه
 انه الشارق
 فاعلم حاكم العرف
 الذي لم يعف
 بالخذ عساة
 بذلك لا ربح عليه

مطلب
 التعزير في كل
 معصية ليس
 فيها حد مقد

مطلب
 فمن سعى الى
 الحرام الشيا
 في تعزير غيره
 وايضا يحجب
 قتله وعدم
 قتله معصية

مطلب
فما اذا سئل
رجل بنفسه
الى عرابي
يجعل نعمته
فلا كما مستقرا
يستحل له
امواله عياله
وستبقى تلك
في ابن عمه ما
يلزمه

مطلب
اذا عقد على
منكوبة الغير
ووطئها علنا
بذلك يوجب
بالضرب
ويلزمه القتل
مطلب
اذا خطف
بكر في نخاع
الغير واخذها
على شيخ قرية
فاكرمه واخذ
عليها وكان
ذمت طريقته
الغلاحيين

مطلب
فما اذا قال
لصديقه
وجدت لك
غير الطريق
قاصدا لصدا
لا يعرف ويصدق
في انه قصدا ما ذكر

مشروع عليه واجبا لم يوجب على الحكام ايقاع القتل عليه وتركه له معصية من معاصي الله تعالى والله اعلم
سئل في رجل سعى بنفسه الى اعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبد من
استغله حتى يبيع فيه ويشترى ويستحل امواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى بامر الله
ايضاحهم وقال لهم هذا ايضاحكم وسلطهم عليه فماذا يلزمه شرعا اجاب ان هذا الشقي البعيد
الطريق من رحمة الله تعالى الساعي في اضلال نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير وابلغ العقوبة
شبهة في جواز الترقى في تعزير الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء العجزة بمثل ذلك سماع في
الارض بالفساد فخر او ما في الذكر للحكم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية
ومن شاهد افعالا لاعراب المارقين قطع بكفرهم يمينين وبأن السكوت عنهم مع القدرة عليهم من اكبر
معاصي الله تعالى لاستحلال اموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكنت عنهم مع القدرة عليهم
اعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر ولم يزل من بلاد الله فعليه من الوزر
والخطيئة ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جعلتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
بين اظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم امنع منه واعز لا يغيرون عليه الا اصابهم الله بعقاب فلا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب سئل في رجل عقد على منكوبة الغير ووطئها علما بكونها
منكوبة الغير فماذا يلزمه اجاب بوجوب بالضرب الشديد ما يشد ما يكون من التعزير بسياسة قوية
المهر لها وعليها عدة وهي باقية على عصمة زوجها الا في الاوّل اذا الكاح الثاني باطل والحال هن والله اعلم
سئل في رجل عمداً يكر بالغة في نخاع غير فخطفها في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قريتها واذا
على شيخ القرية فقلعا بالقبول واكرمه وآواه وادخله عليها والحال ان خالها في نخاعه قال لا يثنى و
عصوبة وهذه طريقة الغلاحيين فما جزاؤه هو الذي تلقاه واكرمه وآواه وادخله عليها وارتكب معصية
الله تعالى وهل يجب على حكام المسلمين زجر طائفة الغلاحيين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال احب
جزاء الخاطف ومن اكرمه وآواه واعانه على هذه المعصية المعظمة الضرب الشديد والحبس المديد والمأثرة
في العقوبة الى ان تظهر منهما التوبة ويحوزان يترقى في عقوبتهما الى القتل لعظم ارتكابه من معصية الله
وهذه طريقة يخشى على اهل الاقليم الذي تشيع بين اظهرهم فيه ولا ينكرونه ولا يتناهون عنه ان يزل
الله عليهم عذابا من عنده وسخطا فان ترتب ذلك والسأكت عنه كن ينقر السفينة ليغرق اهلها
وهم عنه مضربون فالمفروض على حكام المسلمين التقييد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحسم هذه
الفعلة القضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فنسأله سبحانه اصاد
الاحوال والله اعلم سئل في رجل فارق صديقه فقال لم فارقني فقال وجدتك على غير الطريق
قاصدا نصيحة هل يلزمه تعزير ايام لا والعول قوله في قصدا النصيحة اجاب لا يلزمه تعزير والقول
قوله في قصده النصيحة لانه اعرف بمعنى كلامه المحتمل ولا شبهة ان في الطريقة بدل عن الاخطأ
والمصاف محتمل اي لغير طريقته او لغير طريقة القوم او لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو واضح

من

مطلب
في عقوق
الاب

وغير ذلك كما هو واضح من ان يشرح واظهر من ان يذكر والله اعلم **مسئل في شقي يسئ دائما في عقوق**
 ابيه وباقي له بكل ما يشئ عليه ويؤذيه ساكنا معه بعد اذ مسينا في حقه قائما في اضراؤه يا امرؤ
 لسوء عشرته بالخروج من ملكه في هذه بالقتل ويومئ اليه بالضرب ويشترع في سبته وشتمه وانفاسه
 عروضة وهتكه وقد كان زوجة امرأة فعلاؤه الذين بهذا السبب وسأله الاعانة عليه فزاد في الشتم
 والسب وهو عرفت نفرت صفت عفتت وقد كبر الآن وصنع بمقاساة اخلاقه وعجز عن
 الاكتساب وابنه المذكور في عقوق الشهاب فهل يلزم من عقوقه ونفقة والدته ويجب عليه ان يحسن
 عشرته معه ويضيقه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق اقوتوا ولكم الثواب من المهيمن
 الخلاق اجاب يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البالغ باجماع من الائمة وانفا
 لارتكابه كبير لم يقع فيها خلاف بين ائمة وقد قال صلى الله عليه وسلم ويحفل وعظم وكره رغم انفة
 ثم رغم انفة ثم رغم انفة قيل من يارسل الله قال من ادرك والديه عند الكبر احدهما او كلاهما ثم لم يرد
 الجنة وعرض الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبار شتم الرجل والديه قالوا
 يارسل الله وهل يشتم الرجل والديه فقال نعم يسب الرجل فيسب اياه ويسب امه فيسب امه
 ويلزمه بطلبه خروجه من دار وامتناعه من ذلك التعزير باللائق بحقه بحاله الزاجر لامثاله
 لانها معصية اخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن اكتساب يوجب عليه بالاجماع له الانفاق
 بل صرح كثير بانه واجبه عليه مع قدرته على الكد اذ لا يلقى بالشباب الكسوب ان يكلف اياه الى التعب
 والجهد وقد اوعد العاق بعذاب النار في احاديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل انه ان سب
 على ذلك كان ممن حرمت الدنيا والاخرى ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فيا خسار باركنا
 ذلك فقد اوقع نفسه في اشتد المهالك والله اعلم وتعالى الله السلامة في العرض والدين وان عظم
 بالصالحات والمسلمين اجمعين والحمد لله رب العالمين **مسئل في رجل تعدى بدخوله دار زوجة اخيه**
 بغيبته بغير اذنه وبها زوجة اخرى اجنبية عنه هم عليها ونقل اخته مع جميع مالها من الاسباب الى دار
 غمها هل يحرم عليه ذلك ويكون مرتكبا بمعصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير اللائق به وهل
 اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عند الحاكم الزامه بالحضارها اليه اشارة عليها
 بالدعوى والشهادة ام لا اجاب نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها
 شرعا وقد رفع شيخنا الشيخ محمد بن الحنفية في مثل هذا فافتي باصورتها في فتاواه يلزمه ردّها
 ورد جميع الامتعة الى الزوج حيث اثبت ذلك ويجب على المتعدى باخذ الزوجة والامتعة ودخول
 دار الزوج باذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذنه بدخولها وهذا الحكم مجمع
 عليه لا خلاف لاحد فيه واما احضار المدعى المنقول ليشارة اليه فالتون والشرع والفقاه طائفة به
 فيجبر المدعى عليه على احضاره لما ذكره الله اعلم **مسئل في رجل يؤذي المسلمين بالخرى على انخذ مضائقهم**
 من غير خعة ولا اهلية للاستحقاق فاذا ترتب عليه وهل يجوز التسعي به الى الحاكم بسبب ذلك لا يلزمه

مطلب
اذا امتنع
الاب من
الخروج من
ملك الاب
بعد طلب
ذلك منه
يعزير بما
يليق به

مطلبت
فيما اذا هم
على دار زوج
اخته وبها
زوجة اخرى
اجنبية منه
واخرج اخته
مع استغفارها

مطلب
اذا كان يؤذي
الناس باخذ
وطائفهم من
غير خعة يعزير

وهذا اذا عزل القاضي صاحب وظيفة من وظيفة بغير حجة ينعزل ولا يبقى على ما كان عليه بقا
اجاب بترتيب عليه التعزير كما سطر في كتب علمائنا من يؤذي غيره بقول او فعل ولو بغير العين
يعزروه فاما الجرح فمجرمة اخذ وظيفة الغير بغير حجة وبعد جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها فاما
لاجل عزل القاضي لصاحب وظيفة بغير حجة وعدم اهلية ولو فعل لم يصح ويجوز ان يرفع امره الى
الحاكم لينتدبه فقد قال في الظهيرية رجل يصلي ويصتر الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السلطان

مطلب
اذا كان في
الامانة
الامير
التعزير عليه

به والله اعلم سئل في امير ارسل رجلا بصاحبون له الى فرقة يافا ليبسعه بمعرفة امينها فباع البعض
وبقي البعض واخفى فرقة ووضعه مكانها فرقة نصراني وانكشف امره بالخيانة وكتب ذلك في حجة
بالرماة وايدت بكتابة قاضي نابلس بليها باعترافه لديه وسجل الامر من حضرة الامير ليرد عنه من مثل
ذلك هل للامير ردعه وتحقيره وتعزيره ام لا اجاب نعم للامير ردعه ومنعه وزجره ونهره

مطلب
اذا كان في
يا كافر باحاديث
تعزير القائل
ولا يكفر ان
اراد الله

واقامة التعزير عليه وايصال التحقير اليه لا ربحا به الخيانة وخونه الامانة ومن ارتكب المعاصي
بالاخذ بالنواهي فليس من يعصى المهيمن حرمة وما للذعد في الفساد مقام والله اعلم سئل
في رجل اذى آخر بقوله يا كافر يا جاحد سالت عنه لم ولا ابولك بل كافر مشترك بالله ماذا يرتب عليه
اجاب يعزرو القائل فقد قال في النظم الوهابي ولا كفر من يا كافر وهو مسلم وباء بها اثما ولا يعزرو
وقد ذكر شيخ الاسلام ابن التيمية في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسألة ان القائل لمثل هذا القول
ان اراد الشتم ولا يعتد كفا لا يكفر وان كان يعتقد كفا فالحاجة به ذابا على اعتقاده انه كافر
يكفر لانه لا اعتد اسلام كافر فقد اعتقد دين الاسلام كفا ومن اعتقد دين الاسلام كفا كافر
وقد اجمعوا على انه يعزروه والله اعلم

كتاب السرقة

سئل في رجل فقد بعض امته زوجة ابنه من بيته فاتهم امرأة تدخل على زوجته حيا ناهل اذا اد
عليها بسرقة الامته يقبل مجرد قوله وتحبس وتس بعباد مجرد دعواه ام لا اجاب لا يقبل قوله
المجرد عن البيعة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان فريكان لان السرقة من جملة محرمات
الحدود التي يحاط فيها غاية الاحتياط وتبدأ بأذى شبهة وقد ورد في الحد الشريف اد رؤا الحد
بالتبهاات ولا تحبس ولا تس بعباد قال في البحر في التحنيس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا
يقتى به والله اعلم سئل في رجل يتهم بسرقة او غيرها مما يجب فيه الحد والقصاص هل يحبس بمجرد
الاتهام ام لا بد من شاهد عدل او اثنين مستورين اجاب لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان

مطلب
فما اذا ثبت
او غيرهما
بمجرد الاتهام
بل لا بد من شاهد
عدل او مستور

مستوران او رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علما ونايه
ومن يمتنع به صاحب بحر في كتاب الكفالة والله اعلم

كتاب السر

سئل في كنيسته من يها مسجد الجماعة المسلمين وشرقيها مسجد الجماعة المسلمين ايضا يقيم بكل منهما
شعرا لاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتشنع بها اهل المسجد في التوصل ومباشرة الوضوء
ومقدم الصلوات بها شجر يتشنع بها عباد الله تعالى عند نصارى الكفرة الى البحر الذي بها فقطعوه

مطلب
ليس لأهل
الجمعة الصلاة
في الكنيسته
سعة وبناء

وقاموا بها جداراً واحداً فوجها إلى الكنيستة دافعين أضواءهم بياديين المسيح على وجهه لاظهار
 تافلين انواع اطعمة لعلهم بالصبيح والتخالبط مظهرين انواع الفرجع والشرور والاستبشار
 لاصنافها الكنيستهم وانصهارهم على اهل الاسلام بمنح المنجدين عن الافتقاع بها وقد حصل
 للمسلمين بذلك غاية الضرر والايلام فهل يكون من ذلك مع انه لم يعهد لهم ذلك فيما سلف من
 الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام ام لا لما فيه من المذلة والاهانة لا
 الايمان اجاب الصريح به في كتب الحقيقة وغيرهم انه لا يجوز الزيادة في الكنائس القديمة على
 النمط الاول لا في البناء ولا في الارض واصناف البقعة الى الكنيستة زيادة في الارض والجدار
 زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب ان يمنع واذا وقع برفع وخصيصاً في بقعة لم يثبت
 كونها فيما سلف منها ويستفح المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل للجامع الاذن لم في ذلك
 ولا يجوز تسليم اعانتهم عليه ولا ايجار نفسه للعمل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل
 ترميم واعادة مطلقاً وانصهر له ولن والجمهور وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة المهندم
 وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش او تزيين او ارتفاع او امتساع انما سماع لنا ذلك لانه مجرد
 تأخير المعاقبة الى الدار الآخرة لانه مجرد معصية حتى في حقهم ايضاً على القول بانهم مكلفون بالنزول
 واما اعانتهم على ذلك بالقول او الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم قام بمعونتهم والتزج
 بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عمامة نصران اجاروا الله تعالى والمسلمين من ان
 يكون اغواء في مثل ذلك وانتقدنا بانه وكرمه من هذه المهاوى والمهلك والواجب على كل مسلم
 ان لا يعطى اذنه في دينه وان لا يكسر نقوكة الاسلام وقد ذكر في الاشياء والنظر في آخر
 الفن الثالث انه السبكي نقل الاجماع على ان الكنيستة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة
 ذكر الشيوطي في حسن المحاضر في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قال قلت بسبب
 من ذلك انها اذا اقبلت لا تقم ولو بغير اذن شرعي كما وقع ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيستة بجادة
 زويلة فعلها الشيخ محمد بن لياس قاضي القضاة فلم تنفع الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفحصها فلم
 يتجاسر حاكم بفتحها الا بوجوبه ان في اعادة بنائها بعد هدم المسلمين لها استخفافاً بهم وبالاسلام
 واتحادهم وكسر اسوكتهم وانصهار الكفر وهو لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رحمهم الله تعالى
 واسعة والله سئل هل يجوز للذمي تعلية بناءه ام لا اجاب بما اجاب به قارئ النهاية بقوله
 ان اهل الذمة في تعاملهم المسلمين مما جاز للمسلم ان يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم
 واما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضيق وهواء هذا هو ظاهر المذهب وذكر القائل
 ابو يوسف في كتابا الخراج القاضي له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا خارج
 وهو الذي افتى به انا هو وقوله وذكر القاضي ابو يوسف انه يفهم منه انه يقتضي عدم تعلية بناءه وهو
 ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا بد منع من تعلية بناءه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله

مطلب
 يجوز اعادة
 المهندم من
 الكنائس
 غير زيادة
 على ما كان
 ولا يجوز
 اعانتهم

مطلب
 يمنع الذمي
 من تعلية
 البناء اذا
 حصل منه
 ضرر لجاره
 في ظاهر المذهب

قُلْ يُجُوزُ لاهل الذمة انْ يُعَلِّقُوا بِنَاءَهُمْ عَلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَيَسْكُنُونَ دَارًا عَالِيَةً بِنَاءِ بَيْنِ الْجَبَرِ وَالْمُسْلِمِينَ
 فَاجَابَ لَا يُجُوزُ لاهل الذمة ذلك بَلْ يَمْنَعُونَ انْ يَسْكُنُوا مَحَلًّا لِلْمُسْلِمِينَ وَيُؤْمَرُونَ بِالاعتزال في أماكن
 منفردة عن المسلمين اِهْ وَاَقُولُ قَوْلُهُ لَا يُجُوزُ لاهل الذمة ذلك تخالف لقوله وَاِنَّمَا مَنَعَ مِنْ تَعْلِيَةِ
 بِنَائِهِ اِذَا حَصَلَ مَصْرُوحًا وَكَذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو يُوْسُفَ لِقَوْلِهِ وَهُوَ الَّذِي افْتَى بِهِ اَنَا وَفِي النُّظْمِ
 الْوَهْبَانِي وَلَيْسَ لِرَفْعِ الْبِنَاءِ وَيَقْصُرُ فَالْمَسْئَلَةُ شَرْعًا بِعَدْلِهِمْ قُلْتُ وَفِي الْكَلَامِ اشْعَارُ ظَاهِرٌ بِمَنْعِهِ
 مِنْ اَنْشَاءِ الْبِنَاءِ عَالِيًا عَلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ اِهْ وَهَذَا وَاِنْ افْتَى بِهِ قَارِئُ الْهَدَايَةِ لَكِنْ الْاَوَّلُ مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرًا
 الْمَذْهَبِ وَافْتَى بِهِ اَيْضًا اقْوَى مَدْرَكًا لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الْمَوْجِبِ لَكَوْنِهِمْ لَمْ يَأْنِ اَوْ عَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا وَاللَّهِ اعْلَمُ
 سُئِلَ فِي دِيرٍ مَعْدٍ لِسَكْنِ رَهْبَانٍ طَائِفَةٍ الْاَفْرَاجِ الْقَاطِنِينَ بِالْقُدْسِ الشَّرِيفِ وَبِيَدِهِمْ دُورٌ جَارِيَةٌ
 فِي مَلِكِهِمْ مَلَاصِقَةٌ لِحُجْرٍ الدَّيْرِ وَقَدْ تَشَعَّتْ غَالِبُ بِنَائِهِمُ وَالذُّورُ قَدْ اُنْهَدِمَ غَالِبُ بِنَائِهِمْ وَقَدْ وَرَدَ الْاَمْرُ
 السُّلْطَانِي بِتَعْمِيرِ الدَّيْرِ الْمَعْدِ لِسَكْنِهِمْ وَمَلِكُهُمْ هَلْ لَمْ تَعْمُرْ مَا تَشَعَّتْ مِنْ بِنَاءِ الدَّيْرِ وَاعَادَةَ مَا اُنْهَدِمَ مِنْ
 الدُّورِ الْجَارِيَةِ فِي مَلِكِهِمْ وَفَتْحِ ابْوَابِ الدُّورِ مِنْ دَاخِلِ حُجْرٍ دِيرِهِمْ لِيَسْكُنُوا هُنَا وَيَحْفَظُوا بِرَفْعِ بِنَائِهِمْ لِيَكُونَ
 الْبِنَاءُ مَا نَفَعًا مِنْ دُخُولِ الصُّبُوحِ إِلَيْهِمْ لِيَأْتُوا بِذَلِكَ عَلَى مَا لَمْ يَأْتُوا بِهِمْ اَمْ لَا اجَابَ نَعَمْ لَمْ عَادَةً
 مَا اُنْهَدِمَ كَمَا تَطَاهَرَتْ عَلَيْهِ التُّونُ الْمَوْضُوعَةُ لِلصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ الْاِمَامِ الْاَعْظَمِ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الدَّيْرِ
 وَالصُّبُوحَةِ وَالْكَنِسَةِ وَبَيْنَ النَّارِ وَتَعْمِيرِ مَا تَشَعَّتْ مِنْهَا وَاعَادَةَ مَا اُنْهَدِمَ مِنْ الْبُيُوتِ وَالذُّورِ الْجَارِيَةِ
 فِي مَلِكِهِمْ الْمَعْدَةِ لِسَكْنِ جَائِزَةٍ بِالْاَخْلَافِ لَا لِاتِّخَاذِ الْجَمَاعِ فِيهَا لِلْعِبَادَةِ وَاطْلَافِ بِنَائِهِمْ وَادَا
 احْكَمُوا بِنَاءَ بُيُوتِهِمْ وَدُورَهُمْ لِلْحَفِظِ مِنَ الصُّبُوحِ لِيَأْتُوا عَلَى اَمْوَالِهِمْ وَانْفُسِهِمْ لَا تَقْرَضُ لَمْ فِي ذَلِكَ
 وَاِنْ كَانُوا قَدْ نَصَبُوا عَلَى انْفُسِهِمْ لَمْ يَرْفَعُوا بِنَائِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِانْ عِلَّةَ مَنْعِهِمْ عَنْهُ مُقَيَّدًا بِالتَّعْلِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ
 فَادَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَلَكِنْ لِحَفِظِ اَمْوَالِهِمْ وَانْفُسِهِمْ كَمَا شَرَعَ لَا يَمْنَعُونَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَاللَّهِ اعْلَمُ
 سُئِلَ فِي يَهُودِيٍّ يَمْلِكُ طَبَقَةً مِنْ جِلْدَةٍ دَارٍ تَلْقَاهَا ارْتَاعٌ عَنْ اَيْمَةِ الْيَهُودِيٍّ ذِكْرًا عَلَى بَيْتٍ مِنْ جِلْدَةٍ دَارٍ
 لِمُسْلِمٍ تَلْقَاهَا اَيْضًا ارْتَاعٌ عَنْ اَيْمِهِ وَكُلُّهُمَا مَسَاكِينٌ فِي الدَّارِ الَّتِي لَهُ كَمَا كَانَ يَسْكُنُ اَبُوهُ مِنْ قَبْلِهِ وَيُرِيدُ
 الْمُسْلِمُ الْاَنَ انْ يَمْنَعَ الْيَهُودِيَّ مِنْ سُكْنَى طَبَقَتِهِ وَالتَّعْلِي عَلَيْهِ قَائِلًا اَلَا اِسْلَامُ يَعْلَمُونَ وَلَا يَتَعْلَى عَلَيْهِ هَلْ
 ذَلِكَ اَمْ لَيْسَ بِهِ ذَلِكَ لِانْ الْمَلِكُ مُطْلَقٌ لِتَصَرُّفِ اجَابَ لَيْسَ لِلْمُسْلِمِ ذَلِكَ فَقَدْ جُوزَ وَابْتِغَاءُ دَارِ
 الَّذِي الْعَالِيَةِ عَلَى دَارِ الْمُسْلِمِ وَسُكْنَاهَا اِذَا مَلَكَهَا مَا لَمْ تَنْهَدِمَ فَانْ لَا يَبْعِدُهَا عَالِيَةً كَمَا كَانَتْ وَمِنْ صَرِيحٍ
 بِذَلِكَ ابْنُ الشَّيْخَةِ فِي شَرْحِ النُّظْمِ الْوَهْبَانِي وَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ اَوَّلِ الْعِلْمِ سُئِلَ فِي اَرْضٍ قَرِيبَةٍ مِنْ حَاجِرَةٍ
 ثَرِيَّةٍ اَهْلُ الذِّمَّةِ بِاعْتِمَادِهَا كَمَا بَشَّرَ مَعْلُومٌ لِشَخْصٍ وَسَمَّا لَهُ بِالْخَلِيَةِ هَلْ يُجُوزُ بَيْعُهَا وَلِشَرِّهَا اِنْ
 يَبْضَعُهَا اِلَى الثَّرِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ لَدَفْنِ اَمْوَاتِ النَّصَارَى اَمْ لَا اجَابَ صَرِيحٌ عُلَمَاءُ الدِّينِ وَفَقَهُاءُ الْمُسْلِمِينَ
 اِنْ الْمَلِكُ مُطْلَقٌ لِتَصَرُّفِ الْمَالِكِيِّ فَلَمْ يَبْعِهِ لِمَنْ شَاءَ وَاُولَئِكَ تَصَرُّفُ فِي مَلِكِهِ بِاتِّخَاذِهِ مَقْبَرَةً
 وَقَدْ صَرَّحَ فِي النَّارِ خَاتِمَةُ بِذَلِكَ قَالِ فِيهَا وَسُئِلَ شَيْخُ الْاِسْلَامِ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ اشْتَرَوْا دَارًا اَوْ بَنَانًا
 مِنْ دُورِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَصْرٍ وَاتَّخَذُوا مَقْبَرَةً لَمْ يَمْنَعُوا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا لِانْهُمْ مَلَكَوْهَا فَيَفْعَلُونَ

مطلب
 دير طائفة
 من الرهبان
 تشعت غالب
 بنائه مع دورهم
 التي بجوار
 اراد طائفة
 ما انهدم لهم
 ذلك

مطلب
 طبقة ليدعى فوق
 دار مسلم تلقاها
 بالارتقاء
 المسلم يتنق
 من السكنى
 كرواها ميت
 يمنع من اعادة

مطلب
 ارض قراية في
 جوار مقبرة
 اهل الذمة
 اشتراها قائل

تماما واكاملين اياه والله اعلم سئل رجل يدعوه الشوق الى زيارة القدس والحليل تقربا
الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من اهل
الذمة فيصحبونه للامن على انفسهم واموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من ظالم او قاطع طريق ليدفع عنهم
هل ينكر عليه ذلك ام لا اجاب لا ينكر عليه ذلك اذ حكمهم حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا
والمنع واللعب بالحرام وغير ذلك مما يمنع عنه كالملاهي والفواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة
المسلمين الحاجة لزيارة القدس والحليل وفي الاشياء والنظائر نقلا عن الملتقط كل شئ امتنع
منه المسلم امتنع منه الذمي الا الحر والخنزير ولا يكن عيادة جارية للذمي ولا ضيافة له ولم يزل
اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من غير تكير على من يابسون ويدلهم على الطريق
او يطعمهم او يشقيهم او يستخدمهم او يحسن اليهم او يمنع عنهم اليد القادية ويسلمهم من الظلة
والفئة الطاغية الباغية العاتية بل له في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه
اتما الاعمال بالنيات اصل اصيل في الجواب عن مثل هذه القضايا والله اعلم سئل في ذمي اظهر
الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولد عرسا وضربت خلفه الطبول والزور وطيف به في شوارع
المدينة واستواقتها وبين يديه الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم
فهل يمنع الذمي من مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعززون على ذلك ام لا اجاب المصنف
به في كتب علمائنا انه يجب على اهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين
تعظيمهم واختار في فتح القدير عثا انه اذا استعلى على المسلمين حل الامام قتله وصرح فيه بمنهم
من الثياب الفاخرة حريرا وغيره كالصوف الريع والجوخ الرقيق والابرار الرفيعة ولا شك ان
هذه الاشياء المذكورة اولى بالمنع مما صرحوا به ويعز زمعظمهم لارتكاب الحزمة وكذلك هم حيث
ارتكبوا الممنوع عليهم فعليه بلاريه وفي الاشياء والنظائر تجبيل الكافر ظلم كفر فلو سلم على الذمي
تجيلا كفره والله اعلم **باب العشر والخراج** سئل في العطاء الذي يواقي المعية
لدها هله بالتيار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التمارع المقاطع عليه بخراج المقاسمة من
قرى بيت المال وقرى فيه غيره ولم تكن الغلة ادر كنت فهل تكون لمن عزله السلطان او لمن ولاه
ام تكون بينهما ام توضع في بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان برأيه او نائبه المفوض اليه
ذلك من قبله اجاب المصنف به في كتب علمائنا ان من مات او عزل من اهل العطاء في اثناء
الحول عر العطاء منع العطاء فلا يعطى له شئ لا وجوباً ولا استحباباً لانه نوع صلبة وليس
ولهذا يستمي عطاء فلا يملكه بالقبض ويسقط بالموت وممن يمتنع بانه صلبة لا يملك قبل القبض
صاحب الدرر والغرائب في كتابه المذكور فاذا تقرر ذلك علم ان الغلة المقاطع عليها توضع في بيت
المال ولا يستحقها واحد منها حتى يرى من له امر بيت المال وهو السلطان او من انايه منابه في
ذلك رايه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقتضيه ويرتضيه والمسألة في غالب كتب المذهب ذكوة السيرة

مطلب
رجل يخرج في
بعض السنين
لزيارة القدس
فتلحقه طائفة
من المسلمين
وطائفة من
اهل الذمة

مطلب
اظهر ذمي الاستعلاء
على المسلمين ولفظ
لابنه عرسا بالظهور
وغیرها يمنع منه

مطلب
تجسيل الكافر كفر

مطلب
عزل السلطان
بعض التمارع
قبل ادراك الغلة
وولي غيره يبيع
الغلة اذا ادركت
في بيت المال

مطلبه
باعتها
تأجير العطا
بأذن بعض
الخارج بعد
قبضه له ثم
عزله من البيع
وليس له في
بعد ان يطلب
مطلبه
انار من الزمان
الانفس السطو
سنتين لا تبطل
قد ميتهم

مطلب
ارض سلطانية
في ايام الزرع
عن ابايهم
اراد بعضهم
قسمة ما اخذ
مطلب
آجر ارض بيت
المال المزارع
قزرع المستاجر
واكل الزرع
الحواد اعلان
المزارع الاجرة

مطابق
ارض لطايفه
عجز من هي في يد
عن عمارتها
قد فوها لا تتر
ليس الزجوع

في باب الوظائف والجزية واقطاع مسئلة في ذي عطاء خاص بارض من مقلومة من السلطان
تناول ما ذونه بعض الخراج منها فباعه له بما ذنه بعد قبضه له بشئ معلوم ثم عزل عن العطاء و
آخره هل يصح بيعه له لكونه ملكه بالقبض ام لا اجاب صرح علما ونا رحمه الله تعالى ان صاحب
العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسيما بعد قبضه وايفاء مشقته ومن ملك شيئا ملك التصرف
فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات السائغة للمالك شرعا وليس للذي وى بعده ان يبطله والله
سئل في ارض سلطانية بيد مزارعين يتعاقبون عليها بالزرع جيلا بعد جيل ضاق بهم الحال
فرهنوها لاخل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردّها اليهم عند رد المبلغ وقد
المبلغ بعد سنين وردة والارض عليهم وصارت في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث
سينين والآن يدعون انها لهم وانكروا الارتمان هل اذا ثبت عليهم ما شرح اعلاه يندفعون عنها ام
اجاب نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكر اذ لا ترك لهم به اعنى بالرض وان
لم يصح وانما تبطل قدميتهم بالترك اختيارا ولم يوجد فاذا ثبت عليهم ما شرح اعلاه يندفعون عنها
والله اعلم مسئلة في ارض سلطانية يتوارث عليها الزرع ابا عن جد لخلعوا قبضتهم يريدان
يقتسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديما هل يبقى القديم على قدمه ام لا اجاب
يترك القديم على قدمه نص على ذلك علما ونا والله اعلم مسئلة في ارض سلطانية لبيت المال جارية
في تيمار شخص ابرها مزارعها يدراهم لرجل فزرعها المستاجر واكل زرعها الجراد هل يملك المزارع
الاجارة المذكورة ام لا يملك الاجارة لكونه لا يملك له فيها اجاب قد تقر ان اراضي بيت
المال يملك بها مثل ارض الوقف وان اجارة غير نافذة لا تنفذ والارض التي في ايدي
المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزارعون فيها لا يقطع مالكم كما حرم الكمال بن الهمام وليس
فيها حق الا حق المزارعة التي هي مجزء منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف وفي فتاوى شيخنا
الحانوق من له من اهل الوقف حق السكنى ليس له ان يسكن غيره انه بطريق العارية دون
الاجارة لان العارية لا توجب حقا المستعير لانه بمنزلة ضيف اصنافه بخلاف الاجارة فانها
توجب حقا للمستاجر وهو لم يشترط له فلا يصح هذا وفي الاشياء والنظام الاجارة للارض
كما خرج على المعتمد فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع افة توجب منه لما قبل الاصطلام
وسقط ما بعده هذا من يملك الاجارة فكيف ممن لا يملكها البتة والله اعلم مسئلة في رجل
كان بيد ارض سلطانية بيد سبأ حتى جعله السلطان قسمها فظير عطاءه بحجر من كانت
بيده عن عارها لعدم الآلة فدفعها لشخص واستمرت بيد عشر سنين ودفعها لثاني لثالث
واستمرت بيد سنة ويريد من كانت بيده اولاً ان يرجع في اخذها والحال انه لابناء ولا عرق
والثالث قد ذكرها وهي للزراعة فهل له ذلك مع ما انفق على عمارته ام لا اجاب الارض
التي لبيت المال والناش ترزعهما على الثلث او الربع او الخمس ونحو ذلك لا يملك للناس فيها

فلا يجوز بيعها ولا مهرها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجرى في الملك فلا رجوع
للاول فيها وانما حق الاعطاء والنتع للسلطان او نائبه والله اعلم سئل في ارض لبنت المال بها
بئر منهد ما اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤه لها من ولاء السلطان
نظرية المال ام لا اجاب نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والتواوينا
فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفتح كسبت في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشراف برضا
الارض من ولاء نظرية المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاء فكسبت اذا كان بالمسلمين
حاجة والعيادة بالله تعالى جاز ذلك اه قال ابن نجيم كانه اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مني على
قول المتقدمين اما على قول المتأخرين المفتي به لا يتصور جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكره فيه وما
اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه او رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع
العقار لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به وهذه مسألة مهمة وقع النزاع
فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبعمائة حتى ادعى
بعضهم بان البياعات من بيت المال غير صحيحة ليستوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخير وهو
مردود بما ذكرناه اه ومثله في النهر واقول حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال
منزلة ولي اليتيم وجاز لولي اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جاز له ولو كيله فيه ذلك هذا ما
اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد
غير خاف على فقيهه والله اعلم سئل في ارض خراج المقاسمة كارضى بلادنا او جعل والى الخراج
على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما لغرض فيها فلم ييسر له الغرض ومضت مدة سنين
ولم يغرس بها فزرعها نحو الحنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه ام لا يلزمه الاخراج المقاسمة
اجاب لا يلزمه الاخراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو
الزام ما لا يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام ان يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقص
العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت
في ارض الشام ما ثبت في ارض مصر بانها مائة اصحابها وصارت لبنت المال كان دفعها بالمصلحة
مزارعة وبالذاهم وغيرها من الدناير والعروض وما يصنع اجرة فتلزم فيه احكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها اجرة حيث وجدت الخلية وشرائط لزوم الاجرة من الممكن
من الغرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله اعلم سئل فيما اذا ترك المزارع زرع الارض
الخراجية الموظفة الصالحة للزراعة يلزمه الخراج ام لا اجاب يلزمه الخراج زرع ام لا والله اعلم
سئل في غراس يبيد رجل ملكا وارض الغراس جارية في تيمار الاسبا هي وعلى الاتجار المذكور
لصاحب التيمار قد رعتين ثم ان غلب الاتجار فبعت وبقي بعضها ويريد صاحب التيمار ان
ياخذ عشرة لاتجار الغانية والباقية بالتمام كما كان ياخذ مسبقا فهل له اخذ جميع المبلغ الذي

مطلب
ارض لبنت المال
فيها بئر منهد
رغب انسان
في شرائها بضعف
قيمتها يفتي
وان لم يكن
المسلمين حاجة

مطلب
ارض خراج المقاسمة
اذا جعل والى
صاحبها في كل
سنة مبلغا معلوما
لغرض في مدة
الغرض لم يغرس
بها فزرعها نحو
الزراعة

مطلب
ارض الشام اذا
ثبت فيها مائة
صاحبها في ارض
مصر كان دفعها
بالمصلحة

مطلب
اذا ترك المزارع
زرع الارض
الخارجية الموظفة
الصالحة للزراعة
يلزمه الخراج

مطلب
ارض لبنت المال
غراس يبيد رجل ملكا
وارض الغراس جارية
فبعت وبقي بعضها
ويريد صاحب التيمار
ان ياخذ عشرة لاتجار
الغانية

كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والغاية ام على ما بقي من الاشجار بقدرها ام كيف الحال
وقل اذا طلب صاحب التيمار ان يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي ملكة بما بقي من الاشجار
ام لا اجاب الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رقبته
الارض لبنت المال وللتجارة اجارتهما بجره المثل كما صرح به العلامة الشيخ قائم في فتاواه كما
الوقف وليس للتجارة رفع يد الغارس عن ذلك كدراره القائم اذ هو حق باجرة المثل ولو ابي
التجارة ذلك اذ رقبته الارض لبنت المال والخراج لمن اقطع له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح
بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزبون عن ملك ماله والله اعلم **سئل** في ارض لبنت المال سيد جماعة
يتواردون على الزرع بها مدة حياتهم وآباؤهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيمارته ذو
عطاء يريد رفع ايديهم عنها ودفعها لغيرهم هل له ذلك شرعا ام لا اجاب ليس له ذلك شرعا
بل تبقى في يد زراعتها المتقدمين اذ لا ملك له فيها باجماع العلماء واما حقه فيما عليها من الخراج **سئل**
فيها ملك يوجب جواز اعطائها لمن اشتبهته نفسه وعمل بالقامة للشهوة الاكمل ابقاها مكان
على ما كان والله اعلم **سئل** في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة
سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءة ام لا اجاب
لا يوجب خلافا فتعدد الاسماء وتجاوز شرعا وغرقا والمسمى واحد فاذا اتي متعت مستدركا فيها بهذا
الاقرار ما هو نافذ هذا ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد
الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** فيما اذا مات احد الجند بعد ان ادركت الغلة والريث من
القرى التي في تيماره فهل ذلك حقه ولورثته المطالبة به ام لا يمين بيت المال ام لمن وجه السلطان نصر
الله تعالى التيمار له اجاب صرح علماؤنا في كتاب السير بان من مات من اهل العطاء في آخر السنة
يستحب الصرف الى قريبه لانه قد اوفى تعبته فيسحب العطاء له كذا في البحر وشيخ تنوير الابصار
وفيه نقلا عن حاشية اخبره لومات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد اوفى مسقته فيصرف
اليه ليكون اقرب الى الوفاء اما اذا مات بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطاؤه فالصحيح من الجواب
انه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاء بطريق الصيلة والصلوات لا يتم الا بالقبض وان
ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله اعلم **سئل** في
ارض وقف عليها عشر في غلاتها من صيفي وشتوي وشجرتون وغيره امر السلطان نصره الله تعالى
بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل المتكلم عليها ان يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه
اجاب ليس له ان يمنع من دفع العشر فان علماءنا قاطبة صرحوا في بابها انه يجب في الاراضي
الموقوفة والله اعلم **سئل** في منبج بقرية له ارض لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الان
ويريد المتكلم على القرية وهو السباهي الان ان يأخذ عليها خراجا هل له ذلك ام لا اجاب ليس له
ذلك والعقديم يبقى على قدمه ومحل احوال المسلمين على الصلح وكجب مما افكر لاسيما في مشا المسلمين
الخارج منها الى ذلك

مطلب
برض لبنت المال
في ايدي الزمان
من قدس الزمان
اراد التيمار
نزعها عنهم ليس
له ذلك

مطلب
اشبه محمد في البروة
ويدهوه الناس
محمد بن واسمه
الحقيقي محمد
لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب
ما اذا جند
بعد اذراك
الغلة يستحب
الصرف الى
قريبه

مطلب
ارض عشرية
موقوفة امر
السلطان
بصرف العشر
الى جهة ليس
للمتكلم عليها
ان يمنع

مطلب
ارض مسعدة
لم يعلم عليها خراج
اراد المتكلم اخذ
الخارج منها الى ذلك

مطلب
فرضنا ان الوقف
على المزارعين
اكد من الحقة
والشعيرة
امداد معاق
وهو با مل

المعدة للركوع والتجود فيبقى ما كان على ما كان ومن احدث على بيوت الله حادثا فقد حارب الله ورسوله
ورجع بالذل والهوان والله اعلم **سُئِلَ** في ناظر متكلم على وقف يفصل على مزارعيه اكد من الحقة في شعيرة
والقطن وغيرها بامداد معلومة عليهم وقنا طير بمجر الحدس والتخمين رضوا او غضبوا هل هذا جائز
له شرعا ام غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصته الموقفة نقصت على الفصل يكون القول قوله بيمينه
لا قول الناظر ام لا **اجاب** هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعاً ولا يثبت في ذمة المزارع لانه
ربما محض اذ هو بيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس مجهول المقدار والجنس الجنس لا يجوز
مجازفة الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كذا
بالكيل المستمي من التمر واه مسلم والنسائي وانما الشرع في مثله التميز والقسمة بالكيل والمجانبة
في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي يقصد به التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع
يكون تقرباً الى النار وقد نص سائر علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شكى ابن اوطاة خيانة
المزارعين فارسل اليه عمر رضي الله عنه دعى امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالحياة فخلعه وكل
امر الى الله وهذا الشرع الشريف فمن حاد عنه فالله قوي متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام هو
الربا كالذي ينكح امته والله اعلم **سُئِلَ** في اراضي القسم التي يزرعها الناس بالحصص هل تقسمها ان
يضر بها عليها شيئا معلوماً في مقابلة حصصهم بسمونة فصلاً وذلك على وجه انحرز والتخمين
ولا يضابق ما يختص حصصهم بل يزيد ثاثة وينقص اثنى ام ليس ذلك خصوصاً على وجه الجبر اجاب
ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويسمونه فصلاً امر خارج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين
النيف ويزداد بعداً بفعله جبراً وقهر التوصل فاعلوه به الى الجور والظلم باخذ الزائد عن حقهم
من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجاورة الحق
المبين والامر لله رب العالمين **سُئِلَ** في قرية فصل على اهلها قسماً مزارعها بامداد معلوم
مخالف لما هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عادتها فيما تحتل وانفق اهل القرية على توزيع
ما فصله على قراريط اهل القرية وفيهم من لواعتيرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي قسم
لما خصه ما جعله عليه من اهل يلزم بذلك ام لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه الغلة حيث لم يمكن
رفعها بحسب فصل من الغلة لاهل وجه الجور والتعدي بحيث ان يجعل على الزرع القليل كثيراً وعكسه اجاب
لا يجوز توزيعها على القراريط لان الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام ويأخذ
الحصة منه لا القراريط والغرامة اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كانت على الانفس فهي بحسبها كما
نصتوا عليه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون روماني لبيت المال
وقد مضت سنون وهو يعطى ما عيش عليه من الخراج واهل القرية ممن في ايديهم الروماني يريدون
ان ياخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك ام لا **اجاب** لا يسلك بالغير من الملك مملك
الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبيت المال مغفوض للائام

مطلب
ليست اقسام
ان من اقسام
وضع شيء
عليها

مطلب
او ظل قسام
ار من التمييز
بوضع شيء
عليها يجوز
على الخارج

مطلب
غرس زيتون
مملوك في
قرية روماني
زيتون روماني
لا يؤخذ منه
مثل الروماني

او ناعبه ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال ورد جميع الخراج في بيت المال وان شاء عامله عليه بصحة من الخراج واما ما هو ملك في ارض الخراج الموظف فلا يتجا وزفيه ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه واما ما هو في ارض خراج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخراج كالعشر المتعلقة به وان كان مضره مضره الموظف فهو كالوظف مضره وكالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبيت المال فانهم والله اعلم سئل في فلاح رجل من قرية الى اخرى جارا في تيمار جندة ثلث مئة سنين يزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في ارض خراج المقاسمة بنا بلس وقد ن بها واضرا اهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة وللتيماري اخراجه منها ام لا اجاب نعم يؤخذ خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخراج وقد حبسته او استهلكه في ضمن وقطعا وفي خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاتارخانية عن الذخيرة واما اخراجه من القرية لكونه مضر فالحق عليه لاسيما مع كونه اقا قيا نزيلا لملك له فيها وقد نفى عمر رضي الله عنه رجلا كانت تفتس به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا النزول الا فاقى الذي لا ملك له بالقرية مع اضراؤه والله اعلم سئل في قرية لبيت المال يتصرف فيها السبا هي نظير عطانة فيه هل له ان يقلع غرس زيتون بها مباح لاهل القرية سابقا ولاحقا ام لا اجاب ليس له ذلك اذ هو ليس بملك انما له تناول الجزاء المعين له من جانب السلطان لا انلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله اعلم سئل في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجر زيتون في ارضها هل لاحد المتكلمين على احدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص باعلى شجر الزيتون من عداة المقررة فيصرفه المتكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها ام لا اجاب ليس له ذلك باجماع المشايخ اذ العداة المعروفة بآذان البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الفارسيون في مقابلة الانتفاع بالارض الموقوفة او السلطانية او المملوكية فيجري على حسب ذلك ويدفع لكل حصة استحقاقها الله يغصها كما يجري في الزرع المستوى والصيفي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضروات واختصاصا جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله اعلم سئل في قريتين خريتا من الظلم وكثرة التكالييف من ياطيحة ومباشرة وكثالة وقهوجية وقواسية وطبا وسياسة وانواع من الظلم يطول تعدادها لا اصل لها في الشرع ولا عرف القانوني ولا يحتمل ان قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلالمات فنقل متوليها ما قسمها من الربع الى الخمس لما رأى من ان لاعمارها بدون ذلك فجعل قسمها الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم الشرع الشريف وكتابة حجة بذلك لما دأى من المنفعة القائمة على الوقف بذلك وانه اذا رام قسم الربع عليها لا يعمران هل ما فعله المتولي واقوة عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقويم لاننا اذا اعيد الربع امتنعت الزراع عن زرع اراضيها بالكلية ام لا اجاب قد قرر لدى العلماء ان الظلم يجب اعداه غير مرتقير واداهمك الارض ما لا يتحمل كان ظلما يجب اعداه

مطلب
رجل من قرية
الى اخرى جارا
في تيمار جندة
ثلث مئة سنين
يزرع ولا يعطى
خراج المقاسمة
بنا بلس وقد ن
بها واضرا اهلها
هل يؤخذ منه
خراج المقاسمة

مطلب
السبا هي السبا
قطع غراس الزيتون
المباح لاهل
القرية

مطلب
في قريتين
خريتا من الظلم
وكثرة التكالييف
من ياطيحة ومباشرة
وكثالة وقهوجية
وقواسية وطبا
وسياسية وانواع
من الظلم يطول
تعدادها لا اصل
لها في الشرع ولا
عرف القانوني ولا
يحتمل ان قسم
الربع مع تقدير
عدم هذه الظلالمات
فنقل متوليها ما
قسمها من الربع
الى الخمس لما رأى
من ان لاعمارها
بدون ذلك فجعل
قسمها الخمس
ورفع تلك الوظائف
البدعية بمعرفة
حاكم الشرع الشريف
وكتابة حجة بذلك
لما دأى من المنفعة
القائمة على الوقف
بذلك وانه اذا
رام قسم الربع
عليها لا يعمران
هل ما فعله المتولي
واقوة عليه قاضي
الشرع الشريف
موافق للشرع
والصواب واجب
تقويم لاننا اذا
اعيد الربع امتنعت
الزراع عن زرع
اراضيها بالكلية
ام لا اجاب قد قرر
لدى العلماء ان الظلم
يجب اعداه غير
مرتقير واداهمك
الارض ما لا يتحمل
كان ظلما يجب
اعداه

ولا شبهة ان اخراج المقاسمة على حسب الطلقة فاذا لم تطبق الربع ينقل الى الخمس بل اذا لم تطبق الخمس
 بان كانت ارضا قليلة الربع كثيرة المؤن بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يفضل ان ياشي بد
 المؤن او كان يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صحح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعاملة لعكها حملها
 الارض ما لا تطبق فقلا لامة بل حملناها ما تطبق ولو زدنا الطلقة وقد نص الشكاكي انه اذا جاز
 النقص عند قيام الطلقة فعند عدم الطلقة بالطريق الاولى ذكره في البحر فظهر ان ما فوله المتو
 وقن حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقويم ويجوز نقضه لانه ظلم والحال هذه والله اعلم
 سئل في ارض وقف يؤدي متوليها كل سنة للعشار وعشرين نظير ما عليها من العشر هل العشار
 ان يطلب العشر من نزع مستأجرها او مستحق كرتها ام ليس له عليهم سبيل اجاب صرح في البحر
 نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المورع عند ابي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول اما قال
 الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحقين سبيل عنده والحال هذه والله اعلم سئل في رجل
 يده اراضي بعضها وقف وبعضها بيت المال يزعمها بالحصصة هل يمكنه بذلك فجري بعد موته
 على فرائض الله تعالى ام لا واذا قلتم لا هل اذا وضع احد بني المزارع يده عليها مزارعة وتصرف فيها
 مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بناته ان يحاصرن بنيه فيها ويقاسمهم فيها كقسمة املاكهم
 وتجري على الفرائض الشرعية ام لا حق لمن فيها اجاب اراضي الوقف واراضي بيت المال لا ملك
 لمزارعيها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما صرح به في البرازية وغيرها فليس لزوجات المزارع ولا لبنات
 فيها حق ومن تصرف فيها بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته ملك بالاجماع المسلمين
 والارث انما يكون فيما تركه من المال وهذه الاراضي ليست مما تركه والله اعلم سئل في قرية تنصف
 ارضها وقف والنصف سلطاني جلا كثير من اهلها من المعاصم وكثرة المظالم وطال عليهم الامد وهم
 قاطنون ببلاد الاسلام وقد تولدوا وتناسلوا وتركوا اوطانهم وارضيتهم المذكورة وبعد ما يريد
 على ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف او وكيله يريد جبرهم على العود او غرامتهم على ارضيتهم المذكورة التي
 تركوها هل يلزمون بذلك شرعا ام لا اجاب لا قائل من العلماء بالزامهم بواحدة منها لا سيما
 الناظر او وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالعصاة يزول
 ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف عاملة
 بالحصصة وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علما ونا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني دفع
 المتولي الارض مزارعة فالخراج والعشر من حصصة اهل الوقف لانه اجارة معني اه وفي اوقاف هلال
 ارايت القائم بأمره هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارعة بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر
 العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم المزارعين بالحصصة كيف يطلبون
 للعود الى بلدتهم جبرا لاجله ما هذا الا ضلال بعيد وبمثل نقول اذا كانت الارض لبنيت المال وتدفع
 مزارعة للمزارعين فلما خذ منهم بدل اجارة لخراج كما صرح به الكمال بن الهمام وغيره وقما هو مصرح به

مطلب
عشر الارض
العشرية على
المورع لا على
المستأجر

مطلب
ارض بنت
المال لا تورث
فليس للزوج
والبنات فيها حق

مطلب
قرية بعض
ارضها وقف
والبعض سلطاني
انهم اهلها
منها اكثر مظالم
لا يحدرون الى
الوقوف

ان خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وان ارض بيت المال لاخراج فيها والمأخوذ منها اجرة فلا شيء على الفلاح
لو عطّلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن
مصر فلا شيء عليه فانفعله الفلانة من الاضرار به فخر او صرح به في البحر الرائق وفي النهج ما يفعل الا
من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحته واجبارها على السكن في بلدة معينة ليعمر داره
ويزرع الارض حرام بلا شبهة واجمعوا على الاقتصار عند الحجر والغينة او المروءة عن الارض
الحرجية على انه امانة يدفعها السلطان مزارعة لغيرهم وان لم يجد من يأخذها مزارعة يؤجرها
وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع
الى المزارع مقدار ما ينفق في عمارة الارض قرصا قالوا وهذا قول القضاة والامام
لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الحجر بمثله وقبل انه قول الكل فاقصروا هم على ذلك يمنع تعرضهم لجبر
المزارع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال وبعضه بانه ظلم وضلال لا يحل بحال ولا حول ولا قوة الا
بالله اليه المرجع والمآب **سئل** في ارض خراجية التي عليها المسبيل حصباء وبعض احجار فترك اربابها
زمرتها مع امكان اصلاحها هل يجب عليهم خراجها الموظف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب
ذلك ام لا **اجاب** نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان اصلاحها **قال** في
الحاشية وان كان في ارضه قصيب او طرفاء او حشور او خلاف او شجر لا يثمر ينظر ان امكنه ان
يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل كان عليه الخراج وفيها بعد بقليل وان كان في ارض الخراج
قطعة ارض سبخة لا تصلح للزراعة ولا يصلح الماء اليها ان امكنه اصلاحها كان عليه خراجها وان
لم يمكن فلاخراج عليه ومثله في غيرها والله **سئل** عن حاكم غرق اذا اخذ خراج المقاسمة من الزرع
مدة سنين فاستخقت الارض بان ظهرت وقعا ارساديا هل يؤخذ من الزرع ثانيا ام لا ويجزئ
من العهدة **اجاب** قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعة ثانيا صرح به في التارخانية والله اعلم
سئل فيما اذا اصاب الزرع آفة في ارض الخراج بنوعه هل يسقط ام لا ومثل الزرع الكرم
والرطوبة وغودك وكذلك في ارض العشر ام لا **اجاب** في المتون والشروح والفتاوى اذا
اصاب الزرع آفة سماوية لاخراج كما غرق والحرق وشدة البرد والحق البراذن الجراد بذلك
حيث لم يمكن دفعه ولا شك ان الدودة والغارة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علما
بعدم السقوط في القردة والتسابع والافاعي ونحوها حيث امكن المنع اذا العلة عدم القردة على
الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة والمقاسمة والعشر بل بالاولى في الاخرين لتعلق ذلك ببعض
الخارج فيها فكانا بهذا الحكم اولى ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوها وهذا هو الصحيح والاقرب
ان العذر لا يبعد من الظلم وقد صرح علما في هذا الباب انه مما يجد من سيرة الكاسرة
انهم اذا اصاب الزرع آفة غرموا له ما نفق من بيت نالم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا
لم يخطه الامام شيئا فلا اقل من ان لا يدفعه خراج والله **سئل** في ارض قرية قسمها الربيع وهي وقف

مطلب
لو عطّل زرع
ارض الخراج
ارض لصاحب
القاء المسبيل
فيها يلزمهم
الخراج

مطلب
لو اخذ خراج
المقاسمة
من الزرع
ثم طهرت الارض
وقد خرجوا
من العهدة
مطلب
لو اصاب الزرع
آفة سقط
الخراج بنوعه
ومثله العشر
ومثل الزرع
الكرم والرطوبة

مطلب
واما الذي
لا من ترك
لا يطالب
ورثة بالجزية
مطلب
غاة نصراني
وعليه جالية
لا يطالب
بها احد
مطلب
في حرم
سنة سيدنا
ابراهيم

في اصح الروايات بل يخلف ان يؤذيها بنفسه قائما والقابض قاعد وفي رواية يؤخذ بتبليبه وهذه
هنا ويقول اعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم مأمورون باعطائها حال كونهم صاغرين وبحث
انجية طويل فنقتصر على ما ذكرناه والله اعلم **سئل** في ذمي مات لامن تركه هل تطالب ورثته بجزية
ام لا **اجاب** لا تطالب ورثته بجزية من مات لم يلزم بالاجماع اما عندنا فلسقط طمها بالموت واما عند القائل
بعد مسقوط طمها به يقول انها كدين الادي والوارث وفاق من ماله والقول قول الوارث
بيمينه انه لم يترك مالا والله اعلم **سئل** في نصراني تماني وطينه بجالية هل يلزم زوجته واخاه االم
اجاب لا يلزم الجالية لانه من هي عليه فلا يطالب بها اب باينة ولا ابن باينة فيها كالدين الشرعي القائل
بذمة المديون لا يطالب به احد غيره والله اعلم **باب الردس** **سئل** في شق
لعن بنى الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي اشى عليه الملك لخليل في القرآن الكريم بانه اواه حليم فلما تبت
عليه وهل اذا جادنا ثيا من قبل نفسه راجعا عما قال يدفع عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه
اجاب يقتل حدا ولا توبة له اصلا ففي البرازية وغيرها من كتب الفتاوى والتفطها لوارثته
والعياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد الحج وليس عليه اعادة الصلاة والصوم كالكا
الاصلي والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطى بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنا ثوان في بكلمة الشهادة
على العادة لا يجزئه ما لم يرجع عما قاله لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويومر بالتوبة والرجوع
عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم
او احد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء كان بعد القدرة
عليه والشهادة او جاء ثابا من قبل نفسه لتردق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يصح رفيه
خلاف لاحد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا العذف
لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى والابن بشرا والبشر جنس
تلقم للمعرفة الا من اكرمه الله تعالى والبارى منزه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرقه
المرتد لاحق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشرا قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى
ويقتل حدا وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والبدك واهل الكوفة
والشهور من مذهب مالك واصحابه والخطاب لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا
كان مسلما وقال محدث المالكى اجمع العلماء على ان شاتم كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه
وكفره كفره الله تعالى ملعونين ايها ثقفوا اخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله الآتية وروى عبد بن
ابن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه انه صلى
الله عليه وسلم قال من سب بيثا فاقطلوه ومن سب اصحابي فاضربوه وامر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن
الاشرف بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطل هذا
وكان متعلقا بانسان الكعبة ولائل المسالة تعرف في كتابا الصغار والمسلول على شاتم الرسول اه

وفي الاشياء كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة اتجماعة الكافر بسبب نبي وبسبب النبيين
 او احدهما وبالسبب والزندقة الى آخرها فيه والمسألة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطالة والمحال
 فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المشهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام
 والله اعلم سئل في مسلم سب خير خلق الله تعالى اجمعين محمدا رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط
 السوق مرتكباً اعظم الفسوق فما حكم هذا الشقي للعين افتونا ما يجوز اجاب حكمه حكم المرتد
 وبه صرح في التفتيح قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكم المرتدين ويفعل به
 ما يفعل بالمرتدين ومن مكره بذلك ابن اقلاطون في كتابه المستفي معين للحكام حيث قال فاعلموا ان
 (الطحاوي) ما صورته ومن سب النبي او بغضه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشياء والنظا
 كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة اتجماعة الكافر بسبب نبي وبسبب النبيين او احدهما او
 وفي البرازية في المرتد ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد
 وهو القتل اذ اسب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحد من الانبياء عليهم السلام فانه يقتل حداً ولا توبة
 له اصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جاء تائباً من قبل نفسه كالمرتد فانه حد وجب فلا
 يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لانه حق تعلق به حق العمد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
 الادميين وكحد العمد لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا اسب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي
 صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس لم يحكم المعرة الا من اكرمه الله تعالى والباري منزّه عن جميع المعايير بخلاف
 الارتداد لانه معني تنفرد به المرتد لاحق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشراً قلنا اذا شتمه عليه الصلاة
 والسلام سكران لا يعفى ويقتل ايضاً حداً وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وادما لا
 والبدرى واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم احداً من المسلمين اختلف
 في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي اجمع العلماء ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شتم في
 عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين ايما تعفوا اخذوا وقتلوا تعفوا سنة الله الية وروى عبد بن مؤيد
 ابن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه اذ صلى الله
 قال من سب نبياً فاقبلوه ومن سب اصحابي فاضربوه وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشتر
 بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطل هذا وكان
 متعلقاً باستار الكعبة وقد لائل المسئلة تعرف في كتاب الصيام المسلول على شاتم الرسول وقبامه فيه
 وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله اعلم سئل في نصرا في ذمّي تجرّ على الجنايا الفع
 المحمدي صلى الله عليه وسلم بالسبب فماذا يلزمه شرعاً خصوصاً اذا كان قصده غيظ المسلمين ومذمة الباطن
 ومذمة الاسلام اجاب سبب بالغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماؤنا بانه يجوز والترقي في الذم
 الى القتل اذا اعظم موجبه واعتشى من موجبات التعزير اعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي
 اليه نفس المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كما لا يجوز تجرّي اعداء الدين الى احرار اخوة المسلمين بسبب بيتهم

مطلب
 في حكم
 سب سيدنا
 محمد صلى الله
 عليه وسلم

مطلب
 في نصرا في
 سب سيدنا
 محمد صلى الله
 عليه وسلم

من الكفرة المتمردين وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاصول ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الكبير
 المنع والاعمال مسئلة عما نقله الزاهد في حوايه بقوله خرج قيل له في الخروج الى دار الحرب منجر افتاء
 الكافرود والحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان اراد به ان يرجع ثمة اكثر لا يضروا وان اراد به ان
 دينهم خير كفر قال ولكن لا مذهب وجد احسن منه ان الكفار خير من المسلمين في المعاملة والتجارة والقلة
 خيانتهم وغرورهم وقلة الظلم على التجار وعدم اخذ ولا تهم اموالهم بغير ثمن او بتمن بخس وهو الظاهر
 لا يكفره لقرآننا من المسلمين في المعاملة اخذ مع ان اساسهم على تقوى واساس الكفار على غير ذلك
 هل له حكمة ظاهرة او سبب جلي اجاب الظاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض لشیطان لهم خشية
 من يد فوجبا ثمة المقررون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه امن من فواتهم واستراح منهم وترك
 التعرض لهم ولم يغتر بهم من اضله الله تعالى عن سواد الطريق والله اعلم مسئلة في رجل سئل شيئا فقال لو جاز
 النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت او غردت هل يكفر ام لا اجاب لا قال في جامع الفصولين واما حص
 وقع بينه وبين صهره خلا في فقاء نوبتير رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لا امر بامر لا يكفر وقد اتى به من
 الشافعية السبكي والرسلي معلا وبانه يدل على التعظيم وبانه منتف بلو وبانه لو قد رجمه وشفاعته
 وعدم تبرؤها لا يكفر فقد شفع في قضايها ولم تقبل كما في قضية بريرة لما عتقت فقال الزوبك وابو ولدك
 فقالت انا فرفي قال لا ولكن اشفع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهب على عدم كفره والذي يظهر انها اجاب
 والله اعلم مسئلة في رجل يدعي العلم ويؤمن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة واجبة حلت له بجره
 نظره سواء كان لها زوج او لم يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا للمقام الرسول
 عليه افضل الصلوة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة في مقام طلبة ما يقيم على المرتد وهل اذا تاب وقبل توبته
 ام لا اجاب نعم يكون بذلك مرتدا فيترتب عليه احكام اهل الردة من وجوب قتله فقد صرح علماءنا
 في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحدا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام واستخف
 بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جارا تابيا من قبل نفسه
 لانه حق تعلق به حق العذر فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين ووقع في عبارة البرازية
 ولو عاب نبيا كفر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه امسك عليك
 زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور من ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن
 الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوجاه الله تعالى اليه ان نريدا يطلق زينة وانت تزوجها بنزع
 الله اياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينة وانها لا تطلقه واعلم بان يريد طلاقها قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على اجهة الادب والوصية اتق الله في قولك وامسك عليك زوجك
 وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي اخفى في نفسه ولم يرد ان يامر بالطلاق لما علم انه سبى
 وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه قول من الناس ان يتزوج بزينة بعد زيدا وهو مولاة
 وقد امر بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من ان خشى الناس في شيء قد اباحه الله تعالى له

مسئلة
 في قول الزاهد
 نعم قيل له في
 الخروج الى دار
 الحرب

مسئلة
 لو قال لو جاز
 النبي صلى الله
 عليه وسلم ما فعلت
 لا تكفر وقد الم
 انما امر بامر

مسئلة
 من قال ان النبي
 كان اذا نظر
 الى امرأة واجبة
 حلت له بجره
 بغضه الشريف

مسئلة
 في تفسير قوله
 واذ تقول للذي
 انعم الله عليه
 انعم الله عليه

بان قال امسك عليك زوجك مع علمه بانه يطلق واعلمه ان الله تعالى احق بالخشية في كل حال ثم
 قال قال علماؤنا وهذا القول احسن مما قيل في تاويل هذه الآية وهو الذي عليه اهل التحقيق من المفسرين
 والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي ابوبكر بن العربي وغيرهم
 ثور قال فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأة زيد وزيما اطلق بعض الجاهل يعني الضعة
 عشق وهذا انما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا او مستخف بحرمته صلى الله
 عليه وسلم او في الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطا والصواب في هذه المسئلة وفي استنباط النزول
 قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له اى ما كان عليه من اثم فيما اباحه الله تعالى لا اعتراض لاحد
 عليه في سنة الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء وابلائهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا مما
 ليس فيه نقص للنبيل الطبيعي الذي لا يكاد يسلو الاذى منه معصوما كان او غير معصوم فلما نظر النبي
 صلى الله عليه وسلم الى امرأة زيد ثمها باقبله ان طلقها زيد تزوجها والمباح لا يستحي منه والله تعالى اخبر
 انه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاستيفاء الامور بالحاكمة الشرعية فكان جوابا للمنافقين وقد تلقوا
 زيد وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى ابد لك خيرا مما ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر
 وقالت الامر لله ورسوله مرجبار رسول الله صلى الله عليه وسلم اهو باختيار فخطبه صلى الله عليه وسلم وتزوج به
 اياها بعد زيد يكتف القائل كان اذا نظر الى امرأة واعجبه حلت له بغير دنظره ويدخل بها فخر او القائل
 بتكلمه بين العوام تنقيصا للمقام الرسول عليه افضل الصلوة والسلام بهذا الكلام ان يقتل بعد ان
 يطاف به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه اونا الاعلام والله اعلم **مطلب** في سئل في
 دفع لا تفتوى شريعة من شيوخ الاسلام فرمها الى الاوض ومرتقا واستهز بها فاذا يلزمه شرعا
اجاب صرح كثير من علمائنا بكفره قال في البحر في تعداد الكفرات وبالقاء الفتوى على الارض حين اتى
 بها خصمها يكفر بالقاء الفتوى الخ وقال اصحابنا فتاوى لوعرض عليه خصمه فتوى لا تمة فردها وقال
 جه باز نامه فتوى ورده قيل كفر لردده حكم الشرع وعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال
 ليس كما افترى او قال لا يعمل بهذا يعثر اذا باشر النكر وهذه عبارة جامع الفصولين والتردد انما هو
 عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والدين باجماع المسلمين
 والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة ان الويل ثابت لمن استهزى بالشرع الواضح الجليل الجليل اعادنا الله
 من الموبقات ونعم لنا والمسلمين بالصالحات والاعلم **مطلب** في متوكل على اوقاف سيدنا خليل الدين
 على بنينا وعليه افضل الصلوة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلما بغير طريق شرعي فوكلوا
 جماعة من مشيرتهم ليا توالى الحاكم العرف المولى من قبل مولانا السلطان نصر الرحيم الرحمن ويستغيثوا
 ليحضرهم مع غريمهم لمجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فامرسل الحاكم المذكور اليه فحضروا وحضر
 الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهبي الى الشرع الشريف
 فقالوا لا لانظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطف مستحقا بالشرع الشريف وثبت استحقاقه

مطلب
 لودعي الفتوى
 على الارض
 ومرتقا يخر

مطلب
 لو قال المدعي
 الى الشرع
 انظر هذه الآية
 بغلظة وتعاطف
 مستحقا بالشرع

بالبيئة المعتدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وقطاول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفا به قائلاً
 له بالتركية بيان مسؤوليه فحصل له بذلك ايذاء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان
 فاذا ايترب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا به وما يلزمه على ما صدر منه من سوء
 وشنيع افعاله اجاب قد تقرر عند علماء الاسلام وهذا الانام ان من استخف بشرع النبي عليه
 الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين المقررة المسطرة في المثون والشرح
 والفتاوى المستغنية عن الشرح والبيان من وجه الاهانة بالجس وكشف الشبهة والقتل ان لم يجدد
 الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين واما ما يتعلق بايذاء
 المسلمين وصناد الله تعالى اجمعين فقد صرح اكثر من ايتنا رحمهم الله تعالى ان من آذى غيره بقول
 او فعل ولو بغير العيش عزز في باب اول ما يوجب وحشة ويعقب اذية من الالفاظ الخشنة المستعجلة
 للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستصغار خصوصاً بذوى المناصب المتلقة من الحضرة الخافوا
 فان الله تعالى اوجب علينا طاعتهم والزمنا اجابتهم وحمو علينا الاقيات عليهم والاستهانة بهم اذ
 هي مؤذية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الاهانة في موضع التكريم مضرب في ذميم
 والحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا ادب له مع الخلق لا ادب له مع الحق ومن لا ادب له
 مع الحق فوآثم مجرم ومن يهين الله فانه من مكرم والله سبحانه وتعالى التوفيق والهادي الى سواء الطريق
 سئل في طائفة من الفلاحين وهو الى الشرع الواضح المبين في قضية تتعلق بالجنايات من قتل وجراحتا
 فابوا قائلين لا نتعل بالشرع وانما نتعل بدعائم العرب والفلاحين ما ايترب عليه شرعاً اجاب
 ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة الشرع واستخفافاً فلا يرتب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان
 يجري عليهم احكام المرتدين وان لم يكن واحداً منهم فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال
 لخصمه حكم الشرع كذا فقال خصمه من برسم كاري كتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ انا
 اعمل بالعادة لا بالشرع وايد القول الاول برفع من عاد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب
 المذهب واما مقوية المذكورين وتعزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان العرب والفلاحين
 غلب عليهم افعال الشرع والرجوع الى الدعائم وبقا تطرقتوا الى هدم الشريعة بالكلمة ان تركوا امرهم فلا
 يجوز اذراء اعتنهم في الضلال واهمال امرهم فيما لا يجوز فيه الاهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي
 طالما ضربت الصحابة دونه بسببها حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شد صلته وقام للمتبعين
 على حكام المسلمين والاسلام وسائر ولاية الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافى هذا الشأن الصعب
 المذهل والتي قطع له برقة مثل هؤلاء الى الشرع المجدي وترك ما عداه قائم ينزل الله به من سلطان ومن ابي
 وتما عنهم في الضلال يجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال اليه
 ربيعتا ومرتدنا وعلية اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوم من سماء الشريعة وارفع عمدتها وثبت قوائمها يا
 مسكت السموات تقع على الارض من اللهم آمين سئل فاجل سكن داراً له ثلثها والثلث الآخر لا آخر

ملاحظة
 من آذى غيره
 بقول او فعل
 ولو بغير العيش
 عزز

ملاحظة
 من قال لا اعمل
 بالشرع بل
 اعمل بدعائم
 العرب

قيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار اما ان تستاجر حصته منه او تهايته فقال لا اقبل هذا ولا
ارضى به فقال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا اقبل بذلك واجابة له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد
كفروا بات زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانه ورجعة زوجته وكتب عليه بذلك مجل فجل ثبت بذلك
كفره ام لا اجاب الله ان اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك مما لا اعلم
انت علام الغيوب اعلم ان علماء ناصروا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه
مثل هذا ان يبادر بتكفير اهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكروه والاسلام يعلو والكفر شيء
عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بجوذا ادخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر
الشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي من اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بجوذا ادخله فيه ثم ياتين
انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعلو
فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا لا يبادر بتكفير اهل الاسلام مع انه يقضي بصحة اسلام المكروه اقول قد
هذه لتصير ميزانا فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع التكفير
على قياس هذه المقدمة فليست املا هو في الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافر متى
وجدت رواية انه لا يكفر اهو وفي الفتاوى اذا طلق الرجل كلمة الكفر عدل لكنه لم يعتد الكفر قال بعض
اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح
عندي لانه استخف بذنبه اهو وفي الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه
واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للظن بالمسلم زاد في البرازية
الا فخرج بارادته موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ وفي التاترخانية لا يكفر بالمحتمل لان الكفر
نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانه نهاية اهو قال في البحر والحاصل ان من
بكلمة الكفر اولا او اعيانا كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضي خان في فتاواه ومن تكلم بها
خطا او مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر بها عند الكل ومن تكلم بها احتياجا عامدا
بانهما كفر فيه اختلاف والذي تحررنا لا ينبغي بتكفير مسلم امك من اجل كلامه على محتمل حسن او كان في كفره اختلاف
ولورواية ضعيفة فعلى هذا فاكثرا لفاظا التكفير المذكورة لا ينبغي بالتكفير بها ولقد الرمت نفسي ان
لا افتي بشئ منها اهو والله اعلم سئل في نحو عربا السعادية وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر
والبحار وغيرهم من عرب البوادي الذي يطلقون نساءهم فيترقيج الرجل منهم زوجة الآخر المدخلة بعد
طلاقه جمعة او اقل وكذلك يطلقون مطلقا ويستحلون ذلك واذا توفي احد من عشرين مثلاً
وله ابن ثم وغو ذلك من العصبية وان تعلم يورثوا البنا مطلقا مع بل بعد ومن بانفسهم ميراثا وموثرين
ذلك لعصبية فقط ويستحلون ذلك ويصدقون ببعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم يكرهون البعث والنشور
اذا قيل لاحد ان ربنا سبحانه يحيي المات بعد موتهم ويحاسبهم على اعمالهم فيقولون لا ندرى ذلك ولا يقرب
الصلاة ولا يؤتون الزكاة وادبهم الفسا في الارض وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمتها الله بغير حق

مطلب من الحكم
في حكم من تكلم
بكلمة الكفر بفصل
بين كونه مان
او لا عباه

مطلب من الحكم
في حكم من تكلم
الذين يطلقون
نساءهم فيترقيج
الرجل منهم زوجة
ولا بعد موت
بعد الوفاة

وَيَبْهَوْنَ الْكَرْبَ وَيَقُولُ بَاتِعْهُ هَذَا فَلَا تَحْمِلْ سِيعَهُ لَنْ شَتَّ كَيْفَ شَتَّ وَاتَصَرَّفَ فِيهِ بِالرَّهْنِ كَيْفَ شَتَّ
مُسْتَحْلِينَ ذَلِكَ وَمَنْ قَبَا نَحْمُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ إِذَا جَاءَتْهُ زَوْجَةٌ الْفَتْرَ مَغْضَبَةً مِنْ زَوْجَتِهَا وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا
أَذَى قَرَابَةٍ يَنْدَحُ شَاةً وَيُطْعِمُهَا لِأَهْلِ حَيْتٍ وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا فِي الْوَامِ وَيُعِدُّهَا زَوْجَةً لَهُ مَعْتَقِدًا حَلَّ ذَلِكَ قَبَا
حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ وَمَا الَّذِي حُجِبَ عَلَى الْحُكْمِ فِي حَقِّهِمْ شَرَعًا مَعَ نَهْيِهِمْ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مَرَادًا وَأَمْرَهُمْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّلَامِ
وَالْإِتْقَانِ لِأَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَزِدَادُونَ اتِّخَالَفَهُ وَيُخَوِّمُونَ عَنْ أَزْهَرِ أَجَابٍ قَدْ سُلِّ عَنْ هَذِهِ
الْمَسْئَلَةِ مَشِيعَ مَشَايِخِ الرَّهْنِ الْعَالَمِ الشَّيْخُ أَمِينُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَالِ الْخَفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَاجَابَ بِمَا
حَاصِلُهُ الرُّقُومُ فِي قَتْلِهِ مِنْ اسْتِحْلَ حَكْمًا عِلْمُ الرُّمِ وَحُرْمَتُهُ فِي دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ
وَوَعظُوا أَمْرًا حَلَّ قَتْلِهِمْ وَقَتْلَهُمْ وَآخِذُوا أَمْرَهُمْ ثُمَّ يَنْظُرُونَ فِي حَالِ نِسَائِهِمْ إِنْ كُنَّ مَوْتًا مَكْرُوهًا مَعْنَى لَذِيْبَةٍ
لَمْ يَلَيْتُمْ عَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْأَحْكَامُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حَلَّ سَبْتِهِمْ وَيُسْعُهُنَّ كَالْمَوْتِ بِمَا أَهْرَ وَحَيْثُ قَطَعُوا
الطَّرِيقَ وَقَتْلُوا الْأَنْفُسَ وَآخِذُوا الْأَمْوَالَ الْفَرْجَ وَهُمْ مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَمَلُ قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلِ الْأَمْرِ
الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ
مِنْ خِلَافٍ وَيَنْقُضُوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيَانُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ هَذَا حُكْمُهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ كُفَرَاءَ
وَبِهِ يَعْلَمُ حَلَّ قَتْلِهِمْ مُطْلَقًا وَحَالًا هَذَا وَيُثَابُ قَاتِلُهُمْ وَأَجْرُ الْقَاتِلِ لَهُمْ كَأَجْرِ الْقَاتِلِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ مَعَ خُلُوصِ
النِّيَّةِ لِأَنَّهُ مَجَاهِدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ عَالِمُ سَائِلِ فِي طَائِفَةِ الدُّرُوزِ الْقَاتِلِينَ بِالْوَهْيَةِ الْحَاكِمِ بِاللَّهِ
الْعَبِيدُ وَبِالْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُمْ نُبُوَّةُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَسْتَتِرُونَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
بِالصَّلَاةِ وَالصُّوْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ هَلْ يَقْبَلُ إِسْلَامُهُمْ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا
لَمَّا اشْتَرَوْهُمْ مِنْ إِخْفَاءِ الْكُفْرِ وَأَطْلَعُوا الْإِسْلَامَ وَآذَانُ الْمُسْلِمِينَ وَسَبَّوهُمْ فَاشْتَرَى مُسْلِمٌ مِنْ تِلْكَ
السَّبَائِيَا فَا حَكْمُهَا أَجَابَ صَرَحَ الْعَلَامَةُ الْكَمَالُ بْنُ الْقَامِ فِي فِتْحِ الْقَدِيرِ بِأَنَّهُ مَنْ يَسْبُطُ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ
الْإِسْلَامَ فَهُوَ الْمُنَافِقُ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهُ فِي عَدَمِ قَبُولِنَا تَوْبَتَهُ كَالزُّنْدِيقِ لِأَنَّهُ فِي الزُّنْدِيقِ لَعْنَةُ
الْأَطْمَسَانِ إِلَى مَا يَظْهَرُ مِنَ التَّوْبَةِ إِذَا كَانَ يَحْفَى كَفَرَهُ الَّذِي هُوَ عَدَمُ اعْتِقَادِهِ دِينًا وَالْمُنَافِقُ مِثْلُهُ فِي الْإِفْهَاءِ
وَعَلَى هَذَا فَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِحَالِهِ أَمَّا بَابُ يَعْزُزُ بَعْضَ النَّاسِ عَلَيْهِ أَوْ يَسْتَرِهِ إِلَى مَنْ أَمْسَ إِلَيْهِ وَالْحَقُّ أَنَّ الَّذِي يَقْتُلُ
وَلَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ هُوَ الْمُنَافِقُ وَالزُّنْدِيقُ إِنْ كَانَ حَكْمُهُ ذَلِكَ فَجِبَازٌ أَنْ يَكُونَ مُبْطِنًا كَفَرَهُ الَّذِي هُوَ عَدَمُ التَّوْبَةِ
بَدِينٍ وَيُظْهِرُ دِينَهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى أَنْ ظَفَرْنَا بِهِ وَهُوَ عَرَفِيٌّ وَالْأَوَّلُ فَرَضْنَا هَاطَ مَظْهَرًا لِذَلِكَ حَقًّا
يَجِبُ أَنْ لَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ كَمَا شَرَّ الْكُفَرِ الْمَظْهَرِ كَوْنِهِمْ إِذَا ظَهَرُوا التَّوْبَةَ أَوْ فِي الْحَايَةِ قَالُوا أَنْ جَاءَ
الزُّنْدِيقُ فَاقْرَأَهُ زُنْدِيقُ قَتَابٍ مِنْ ذَلِكَ تَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَإِنْ آخِذْتُمْ تَابًا لَمْ تَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَيَقْتُلُ أَوْ أَمَّا حَكْمُ
السَّبَائِيَا فَقَدْ قَالَ فِي الْحَايَةِ بِلَا يَدْعِي أَهْلُهَا الْإِسْلَامَ يَصُومُونَ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيُعْبُدُونَ
الْأَوْثَانَ مَعَ ذَلِكَ فَآغَارَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ وَسَبَّوهُمْ فَاشْتَرَى مِنْهُمْ مُسْلِمٌ مِنْ تِلْكَ السَّبَائِيَا قَالُوا إِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَافِرُ
بِالْعُبُودِيَّةِ وَالرِّقِّ لَكُمْ يَحْجُوزُ شَرَاءُ النِّسَاءِ وَالصِّغَارِ مِنْهُمْ وَلَا يَحْجُوزُ شَرَاءُ الذُّكُورِ الْكِبَارِ لَكُمْ إِنْ أَقْرَبُوا بِالْإِسْلَامِ
ثُمَّ عُبِدُوا وَالْأَوْثَانَ كَانُوا مُرْتَدِّينَ فَجُوزَ اسْتِرْقَاقُهُمْ نِسَاءً وَصِغَارًا وَلَا يَحْجُوزُ اسْتِرْقَاقُ الْكِبَارِ كَالْأَوْثَانِ

مقتضى
في حكم الذنوب
القاتل بالوهم
الحاكم بامر الله
وبعد نبوة
نبينا وغير ذلك

من أهل الردة وإن كانوا مقرين بالرق والعبودية للمكلم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فإذا ملككم جاز بيعهم
أرواه الله علم **كتاب التلقطة** سئل في رجل التقط بهيمة فأدعى
المالك أنه غاصب وأدعى هو التلقطة ولا إثم ولا بينة فالقول لمن عنهما **أجاب** القول للمالك
إجماعاً حيث ادعى أنه غاصب فلو صدقه في الالتقاط وأدعى أنه لنفسه لاله اختلف أئمتنا فقال أبو حنيفة
ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف القول قول التلقط أجمع إلى البحر في المسئلة والله أعلم سئل
في رجل وضع يده على فرسين بغير إذن مالكهما وخبأهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما أنه أخذ
ليردهما إلى مالكهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصبهما متغلباً لا قد
لما كان على خلاصتهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم إظهارهما أم لا وهل يقبل قوله أنه شهد بلا بينة
أجاب نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما أنه أخذهما ليردّهما على مالكهما فإن ادعى
ذلك ولم يقيم على دعواه بيته لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف إذا كذب المالك في
ذلك وأدعى تعديه عليهما وكذلك لو صدقه المالك أنه التقطهما وكذبه في قوله التقطتهما لآدم
وأدعى أنه التقطهما لنفسه يكون صامناً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والله أعلم سئل في قرية
سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها مزارع من مزارعي القرية بدياً لأخيه من عنده
هل يملكها أم لا **أجاب** لا يملكها بذلك وإنما يملكها بتمليك السلطان له أو من فوض له السلطان
ذلك وإذا اتخذها المزارع بدياً بآلات من عنده لزمه اجرة مثلها البيت المال حال كونها خالية من الآلات
التي له كمال البيت إذا استعمل بغير إجازة على المفتي به والله أعلم **كتاب المفقود**
سئل في ناظر وقف قبض من متقبل اجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يمكن المتقبل من الاستغلاء فلزم
أن يرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق غلة الوقف وقد فقد كما شرع هل المتقبل أن يتناول
استحقاقه غلة الوقف أم لا **أجاب** ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في حال
المفقود ولا عليه بشيء حتى قالوا لو غاب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضي له حتى
يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسألة مشهيرة فلا تستعرض غريمه لاستحقاقه بشيء ولا
يجوز للقاضي أن يوفى به شيئاً من ديونه لأن بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق
والله أعلم سئل في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على قمار من تركها وباعه
قبل القبض بموته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم **أجاب** للمفقود رد البيع واخذ العقا
ويرجع المشتري على بائعه بالتمس وإن تعذر تأخرت مطالبة إلى يوم القيمة والله أعلم سئل في مفقود
ثبت موته بموت أقرانه لدعاهم شرعياً بثبوتاً شرعياً وله ولد غائب غيبة منقطعة نصيب الحاكم الشرعي
قيماً عنه لسماع الدعاوى الشرعية وأدعت عليه زوجة المتوفى المزبور بمؤخر صداقها بدمته وأثبتت
بوجه القيمة المزبور الثبوت الشرعي والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصته في دار فعل القيمة بيع المزبور
لوفاء مؤخر صداق الزوجة أم لا **أجاب** نعم له بيع الحصة المذكورة لوفاء صداق الزوجة لأنه دين

مطلبة
أدعى للمالك الغصب
والمصلحة التلقطة

مطلبة
إذا ادعى التلقط
اللقطة وأنشده
لا يقبل منه إلا
بينة

مطلبة
في قرية سلطانية
بها مغارة عادية
اتخذها بدياً
قوله بدياً
وتعديده المالك
هو المكان الذي
فيه الزيت في داره

مطلبة
قبض الناظر على
مستغل ثم فقد
الناظر ولم يمكن
المستأجر من الاستغلاء

مطلبة
ماتت عن ابن مفقود
فباع أمين بيت المال

مطلبة
حكم بموت المفقود
وعليه ديون بيع
عقاره لأجلها

مطلوب
بني أحد الشركاء
في الشركة كغير
أول البقية

مَقَالَةٌ
حَكِيمَةٍ كَالَّذِي
قَبْلَهُ

مطلب
لاصبر الشريك
على العبارة

مطلب
وكان يعصها
وقف وبعضها

ملك الى الملوك
عن عمارة

مطبعة
تجوز الاستد
بالتأليف

سید نوید ہمارے

ويقتضي بكل ما هو نافع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارته لو كانت الدارين
متغيرين لكل واحد منهما وصية انهدمت وادخلها العماره فالوصي يرفع الامر الى القاضي حتى يحضر
على العماره طاحونه او حمار مشترك انهدم وادخل الشريك العماره يجبر هذا اذ بقي شيء اما ان انهدم
الكل وصار صحرا فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون ديناً على الشريك اهو وفي الحائيه
حماهم بين رجلين عاب قدس او حوصنه او شيء منه واحتاج الى الرقعة فاراد احداهما المرمه من منع الاخر
اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها القاضي ويؤمر بها بالاجرة وياذن لاحدهما في الاجارة والمريمه من
الاجرة قيل هذا قول ابي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما في حجره قال
بعضهم القاضي ياذن لغيره اى الممنوع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانسحاق به حتى يؤدى حصته
والفتوى على هذا القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما الحقنا هذا الا ليعلم
ان الفتوى علينا ايضا فيجوز الحكم به والله اعلم سئل رجل باع آخر حصته قراريط معلومه في
معلوم ثم باع المشتري الحصه لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهلك عند هل يضمن البائع
الثاني للاول قيمه نصيبه ام لا واذا قلتم بالضممان هل تؤخذ القيمة من تركه اذا مات ام لا اجاب
هو اعني المانع الاول فخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعدي به بتسليمها لثالث بغير اذن بائعه
فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له ان يضمن المشتري منه لانه مدكه بالضممان فكما دفعه
دفع ملكه ولا ضمان عليه اى على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه له وان ضمن المانع الاول للمشتري
الثاني لا يرجع بما ضمن على بائعه هو لانه عامر في القبض لنفسه ومن مات من اختار تضمينه
يؤخذ الضمان من تركه والله اعلم سئل رجل فري مشترك بين اثنين احدهما له ربع فيهما والاخر
الباقى باع ذوالربع ربعه فيها لرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضمن حصته ان هلك ونجب عليه
رد هال الشريك ان كانت باقية ام لا اجاب نعم الشريك بتسليمها للمشتري صايرين لخصه شريكه
وان كانت قائمه يجب رد هال عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهالك والله اعلم سئل
في فري في يد احد الشريكين انتجت نتاجا كمالا طلب الشريك شيئا من نتاجها في يوم ونوبة
يسعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشتر متسلم منه بغير اذن شريكه وبغونه هلك
لذي ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يد رجل يضمن بالمنع والتسليم للغير بغير اذنه ام لا اجاب
نعم يضمن اذ الشريك حكمه في حصه شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع
وما باعه وسلم للمشتري بلا اذن شريكه او وهبه وسلمه كذلك وهو غلام متعدي فيخبر الله اعلم
سئل رجل فري مشترك بين ثلاثة اركبها احدهم الى آخر بغير اذن الثاني فهلك تحتها هل يضمن
ام لا اجاب نعم يضمنان ويخير في اتباع احدهما حيث كان ذلك بغير اذنه اذ قالوا ان يرضى العلماء
همم الله تعالى ان في شركة المالك كل واحد من الشركاء اجنبي في حصه الاخر وفي المداين الدائيه
المشتركة لا يركبها الشريك بغير اذن شريكه يضمن فيضمن بالركوب لتعدي به والله اعلم سئل رجل فري

مطلبت
باع حصته
في حائيه في
فباعها لثالث
لثالث وسلم
فهلك فالبائع
الاول بالخيار

مطلبت
باع احد الشريكين
نصيبه من فري
وسلمها لثالث
فهلك

مطلبت
يضمن احد
الشريكين بائعه
او وهبه من فري
المشتري بغير
اذن وكذا
بالمنع

مطلبت
اذن احد الشريكين
لشريكه في فري
الفسر فهلك
فللثالث الخيار

بين ثلاثة لواحد نصيبها وكل واحد من الاثنين ربعها وقع على أحدهما جارية لحاكم العرف فدفع العرف
 بأمر شريكه له وهلك عند قل يضمن الشريكان حصته صاحب النصف فام لا اجاب نعم يضمن الشريك
 اما الدافع فلا توقف فيه واما الآخر فلصحة امره فيما يملك فكانا مسلما هاما معا والله اعلم سئل في قول
 اتفق الشركاء فيها على وضعها عند احدهم فباع واحد منهم واخذها من عنده بغير اذن الغائب فهلك
 عنده بذا يخرج بها هل للغائب تضمينه ام لا اجاب نعم له ذلك اذ قد صرحوا في الذابة المشتركة
 بانه يصير غاصبا باستعماله فلا يبرأ عن الضمان الا ما لزمه والله اعلم سئل في شريكين في فرس
 لاحدهما الثلث وللآخر الثلث باع صاحبه الثلث ثلثا منها لاجنبي ولم يسلمه ولم يأذن له باخذها
 فذهب اليها فوجدها في الصخر واخذها بغير اذن البائع وبغير اذن الشريك فهلك عند هل على
 البائع ضمان حصته الشريك الذي لم يبيع ام الضمان على المشتري اجاب حيث لم يسلم البائع الفرس
 للمشتري لا ضمان وانما الضمان على المشتري حاصلة اذ البائع لم يتعد مجرد البيع على حصته الشريك واما
 يثبت التعدي لو سلم ومما يثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الوديعة قال بعث الوديعة وقبضت
 ثمنها لا يضمن ما لم يقل دفعها الى المشتري وقد سئل قارعا الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع
 احدهم حصته من اجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير اذن بقية الشركاء فهلك عند فاجاب الشريك بخير
 ان شاء واضمنوا الشريك وان شاء واضمنوا المشتري منه اهوا وما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم
 من البائع في مثلنا والله اعلم سئل في دار معدة للاستغلال بين بالغ ویتيم وامراة سكنها الشريك
 البالغ بلا استئجار حصته الیتيم سنة هل يلزم البالغ اجرة مثل حصته الیتيم ام لا اجاب قد فقه
 كثير من المتأخرين بوجوب اجرة المثل في ذلك صيانة لمال الیتيم والله اعلم سئل في شقيقين بين حلين
 قسمة احدهما في غيبة الآخر وحث على حصته وترك حصته الآخر فاخرج قسما واخذ هل هو مخصوص به
 ام مشترك بينهما اكثروه اجاب القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث والله اعلم
 سئل في زوج امراة وابنها اجتماعا في دار واحدة واخذ كل منهما يكتسب على حدة ويجعان كسبهما سوو
 فحصل لكسبهما اموالا ولا يعلم التفاوت ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز هل والحال هذه يكون المال
 المجتمع بانواعه بكسبهما سووية ام لا اجاب نعم هو بينهما سووية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا
 ولا يختص احدهما به ولا بزيادة على الآخر اذ التفاوت ساقط كلسقطي السبايل اذا اخلطاما التقطا
 وحيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصته الآخر فلو كان احدهما صاحب
 يد والآخر خارجا واختلفا فالقول لذي اليد والبينة بينة الخارج والله اعلم سئل في اخوة اربعة تلقوا
 عن ابيهم تركه فخذوا في الاكتساب والعمل فيها جملة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما
 حصلوا بالاكتساب بينهم سووية وان اختلفوا في العمل والرأي كثرة وصوابا اجاب نعم يكون
 الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الرأي والقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا خوة على قول
 الشركة والله اعلم سئل في اخوين سعيهما واحد وعاملتهما واحدة حصلتا بسعيهما اموالا من مواشيهما

مطلبة
ضمن احد
لشركاء بالمال
للمتأخرين
بغير اذن

مطلبة
في دار معدة
للاستغلال
بين بالغ
ابن

مطلبة
ما حصل لكسبهما
في المال بالاكتساب
يكون بينهما
بالسووية

مطلبة
حكم كذا الذي
فصل

والآن يريد احدهما مفارقة الآخر ومقاسمة المال متانصة ويأبى الآخر قبل والحالة هذه جميع
ما حصل له بسفيهما وكسبهما مشترك بينهما ما يجب قسمته بينهما متانصة ام لا اجاب نعم
ما حصل له بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به احدهما دون الآخر والله اعلم **مسئل**
في رجلين اشتركا شركة وجوه واشتريا من جماعة بصناعة متانصة والربح كذلك فحسرت تجارتها
فهل تكون الخسارة عليهما سوية ام لا اجاب نعم ما خسرا فهو عليهما بقدر ملكهما في المشتري
وهذا الحكم ثابت عليهما سواء باشرع عقد الشراء او بآشبهه احدهما التضمنها الوكالة والله اعلم **مسئل**
في رجلين لهما فدان اتفقا على ان كل ما يلقي في الارض من بذرها بينهما فصلا كل منهما يعطى من شركة
البذر ليلقيه في الارض بينهما فيسئل له بعد ذلك حتى بذرا قدر ما معلوما منهما فاتفق ان اخصى
احدا البذرين وضعف الآخر والآن احدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك فهل يكون مقتضا
من الآخر والزرع كله بينهما ضعيفه وخصيه ام لا اجاب الخايع بينهما والحال هذه والله اعلم **مسئل**
في مغرلين اشتركوا على ان يغزوا للناس بقايا جرونتهم ويكون المتحصل بينهم سوية فمضى
احدهم وتقيده به واحد منهم يمرضه هل ما يتحصل يعمل بقيتهم يقسم بينهم على ما شرطوا ويكون
للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض ام لا اجاب المتحصل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره
فيه سواء كما هو مستخرج به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله اعلم **مسئل** في شرك اتم
شريكه بالخيانة هل يقبل كلاً أم شريكه في حقه ام لا يقبل ولا يلزم المتممين اجاب لا يقبل قول
شريكه في حقه ولو اراد تخليفه على الخيانة المبنية لم يخلف كما في الاشياء والنظار لكن في فتاوى عاقل
الهداية ما يخالفه والله اعلم **مسئل** في ثلاثة اشتركوا شركة فاسدة وصحبة ما احدثهم فادعى الذي
بيده المال عند اعادة قسمته ان له كذا وصدة شركه وكذا به ورثة الميت هل يقبل قوله بينهما ام لا
اجاب القول قوله من بيده المال ان له فيه كذا وكذا اذ اليد له فيصدد في كل ما يقوله والله اعلم **مسئل**
في رجلين لكل منهما اواني نحاس معدة لطبخ الدبس اتفقا على ان يؤجرا ذلك والاجري بينهما
فتعطلت آنية احدهما وامانه الآخر على الطبخ في آنيته فالحكم في ذلك اجاب الشركة المذكورة
فاسدة وما طبخ في آنية احدهما فاجرتها لصاحبها وللآخر اجرة المثل لعمله معه ومثله الذي تعطلت
آنيته ما طبخ فيها قبل ان تعطل فاجرتها لصاحبها وللآخر اجرة المثل لعمله معه كن دفع لآخر آنية
ليبيع برأى على طهرها على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالربح للمالك البر والمالك
الذابة اجر مثلها وكرجلين لاحدهما بغل وللآخر بعير اشتركا على انه يؤجر ذلك والاجري بينهما فاسد
ويقسم على عمل البغل والبعير والفروع الشاهدة لذلك كثيرة والله اعلم **مسئل** في ثلاثة شركاء
متساوئين من الشترك بينهم قماش مضري باع احدهم لرجل ذمي فتمسكه منه ثم دفع الثمن لاجد
الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذمي بما صورته ادعى فلان بن فلان على فلان
ان من الشترك بينه وبين كل من فلان وفلان قماش مضري وانه باع للمدعي عليه بكذا من الثمن

مطلوب
للخسارة على
الشركين بقدر
الملك

مطلوب
بينهما فدان
اتفقا على ان
البذر متانصة
فأخصب احد
البذرين وضعف
الآخر فالراجح
بينهما

مطلوب
مغزوا لاشتركا
على ان ما يتحصل
بينهم سوية
فمضى واحد منهم
فالتحصل بينهما

مطلوب
اذا اشتركا
شركة بالخيانة
لا يقبل

مطلوب
اذا ادعى احد
الشركاء الذي
في يده المال ان
له كذا يصدد

مطلوب
اذا اشتركا
الاجري مشتركة
بينهما للطنخ
فلا اجارة فاسدة

مطلوب
اذا اشتركا
شركة بالخيانة
لا يقبل

مطلوب
اذا اشتركا
شركة بالخيانة
لا يقبل

وتسلك منه وان المدعى عليه دفع ثمنه لغلان الذي هو احد شريكة بغير اذنه ويطلب به بذلك ناعما
انه لا يلى قبض الثمن الا بالبيع وسأل سؤاله من ذلك فاجاب باي اشتريته بكذا من شريك فلا
الذي دعيت اني دفعت له الثمن بغير اذنه ودفعته له الثمن وبرئت بسبب ذلك ذمتي هل تسمع من
المدعى هذه الدعوى المذكورة ام لا تسمع لكون دفعه لشريكة المفاوض بغير اذنه موجبا لبراءة ذمته ولا
لم ياذن له بالدفع ويؤخذ بقراره في الدعوى وقوله دفع لغلان الشريك بغير اذني وان كان هو الشريك
لعقد البيع ام لا اجاب المقرر في سائر الكتب متونا وشروحا وفتاوى ان كل واحد من شركاء المفا
وكيل عن الآخر وكفيل فكل دين لزم احدهما تجارة وغصب وكفالة لزم الاخر حتى ان احدهم لو اجر عيلا
فان للشئاء برطانية الاخر يتسلم العبد كما ان الاخر اخذ الاجر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في
الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فصا وكل واحد منهما مطالبا ومطالبا فاذا
ملت ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قبضه شريكه وان توهمه بسبب عدم اذنه ولا
كان متباشرا لعقد البيع اذ له الرجوع على المشتري توهم باطل احض لا يتسوغ له الدعوى بذلك وكيف
واحكم بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب لبراءة ذمة المدينين كدنيه وكبلا عنه في ذلك كما هو
مستفيض في كلام علماء فاطية والله اعلم سئل في اخرون شركتين شقيقتين متفاوئتين والكبير
مفوض للصغير في التصرفات المالية والعقود البيعية فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا
بينهما وان كتب اسمه فهو عارية ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام اهله وكسوتهم كما هو
صريح كلام المتون والشروح والفتاوى والله اعلم سئل في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة
اشترى كل واحد على ان كل ما يحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل حملها او كثر هل تصح هذه
الشركة ام لا تصح وتختص كل سفينة باجرة حملها اجاب لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المحصل
على عدد السفن بل اجرة كل حمل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله اعلم سئل في دباغين اشترى
فاشترى احدهما رجلا في جلود هل تلتزم المطالبة بها ان صح السلم او برأس مال السلم ان لم يصح وهي
بشركة العنان ام لا اجاب الطلب للسلم والمسلم اليه الامتناع عن الدفع لشريكه والله اعلم سئل
في اشكا في اشترك مع آخر على ان يشترى له الجلود بماله وهو يصنعها نعالا والرجل بينهما انصافا
لهذا النصف بعمله والآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة ام لا تصح واذا قلتم لا تصح فاللهم
في الحاصل من ذلك اجاب لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعاقل اجرة مثل
عمله لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها وهذا فاسد كما اذا دفع جارية مريضة
الى طبيب وقال عالجهما فان برئت فازاد في قيمتها بالصحة بيننا فانه لا يصح والطبيب اجرة المثل
وقدر ما انفق في ثمن الادوية والله اعلم سئل في ستة نفر اشتركوا شركة وجوه على ان يشترى والبنا من
رجل بوجوههم ويبعوا والرجل يقدر المشتري ففعلوا وادخل اشان منهم رجلا ثالثا بعينه ما بغير
اذن البقية هل يكون شركا الستة ام لا اثنين ام لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما

مطلب
اشترى واحد
شركا المفاوض
ففي بينهما

مطلب
اشترى الاخر
على ان ما يحصل
من كل سفينة
بينهم سوية

مطلب
اشترى رجل
المشتري جلود
ليشرك المطالبة

مطلب
اشترى مع آخر
على ان يشترى
له الجلود بماله
وهو يصنعها
نعالا والرجل
بينهما انصافا

مطلب
اشترى ستة
نفر اشتركوا
شركة وجوه
على ان يشترى
البنا من رجل
بوجوههم
ويبعوا والرجل
يقدر المشتري
ففعلوا وادخل
اشان منهم
رجلا ثالثا
بعينه ما بغير
اذن البقية
هل يكون
شركا الستة

اجاب

اجاب لا يكون شريكاً لمن لم ياذن له بالاجماع اذا بالشراء من المائع يكون له الملك في شدة
 المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من نصيبه با دخاله في شركة ومن احتمله فيه وان قال له ما اشتريته
 من اللبن من فلان فلك فيه ثلث ثلثنا صحت وصار وكيلين عنه في ذلك وان لم يذكر ذلك او ما هو
 في معناه لا يصح وان لم يمتد مشقة في العمل معهما طمعاً فيما عتياه له فله اجر مثل عمله فافهم والله اعلم
 سئل في فرس مشتركة باع احد الشركاء حصته منها بشئ معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراماً وقفاً
 والآن شركاءه يقولون الكرم للشركة لا مشتركا في الفرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريته
 الا خاصة هل القول له ام لهم اجاب القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشتري الكرم الا له
 ان صحت دعواهم بان قالوا بيعت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس
 مشتركة لا يلزمه بين لفساد الدعوى والحال هذه والله اعلم سئل في اخوين متفاوضين تزوج
 احدهما زوجة بمهر وزوج ابنة ايمت زوجة بمهر وقضى المهر من مال الشركة هل للاخ الاخر ان يطالبه
 بنصف ما وفاه وله ان يحبس على ذلك ام لا اجاب نعم له ان يطالبه بنصف المهر ويحبس
 لان ذلك ملحق بكسونه وكسوة اهله فيضمن حصته اخيه واذا اترتب ذلك بذمته يحبس فيه ان لم يوفه في
 سئل في فرس مشتركة بين اثنين تعدى عليهما رجل فركبها بغير اذنها ثم سلكها لاحدهما فانت عند
 قبل ان تصل الى الآخر هل له ان يضمن المتعدى ام لا اجاب لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان
 تعلق به الا بوضوئها اليه او باجازة فعل المتعدى على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الضم
 صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع الفصولين وذلك لما تقر بان شريك المالك اجنى من حصته
 شركة فكانه دفعها لاجنبي فيضمن كما اشار اليه في جامع الفصولين ايضا في اخر الخامس بقوله (فهم)
 سئل مولانا عن موافق لهما غاب احدهما فدفع الشريك الاخرها الى الراعي فهلك هل يضمن نصيب شريكه
 اجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظهما بياد جبر فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء
 ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قوماً لحفظه كذا اجاب والله اعلم سئل
 في رجلين اشتريا خمسين قرية ليبيعاها في المزرب على النج فباع عشرين وكسداً الباقي فسافر به
 احدهما الى دمشق الشام وقا يضمن به فرساً وركبها الى بيت المقدس وهلكت معه ولم يوجد من شركه
 اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله شركة ام يضمن قيمة
 حصته من القرب اجاب نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم ياذن
 له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في القرب لتعديه بركوبها اذ كل واحد من شريكي
 الملك اجنبي في حصته الاخر فيمتنع عليه بركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقر من عهدي الامام ان
 وكيل البيع له البيع بما عثر وهاهنا وبأى شئ كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالنقد لما حصر جوابه من
 جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد وعين له حكماً فاقبضه وضمن
 فاذا عين له المزرب وتجاوزته الى دمشق ضمن لخصم شركته بالمكان كان فهو عليه قاطبة والله اعلم

مطلبه
 باع احد الشركاء
 حصته من آخر
 واشترى بالثمن
 كراماً من القفا
 فاذا عثر على
 ان الكرم لشركة
 قال القول قوله

مطلبه
 وفي احد الشافعين
 مهر زوجته وزوج
 ابنة من مال
 الشركة

مطلبه
 اذ اترك رجل
 فرساً بغير
 اذن مالكها
 لا يبرئ الضمان
 بتسليمها
 لاحدهما

مطلبه
 بيع بعض
 عروض الشركة
 وكسداً الباقي
 فسافر به
 احدهما الى
 الشام وقا يضمن
 به فرساً يضمن

سئل في فرس بيدها أحد الشركاء باع منها حصته وسلمها للمشتري ثم ردها للمشتري ليد بائعها فأتته
عنده قبل وصولها إلى الآخر هل على واحد منهما ضمان أم لا اجاب لا ضمان على واحد منهما لانه
بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله اعلم سئل في أربعة شركاء عتاقا قال الذي بيده
المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه هل القول قوله يمينه أم لا اجاب نعم
القول قوله في ذلك يمينه وقد صرحوا بان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت منها
ان كان المال في يد المقر فلا قرأ صحيح وله ان ياخذ المائة صريح بذلك في شرح تنوير الابصار نقله عن
جواهر النجاشي والله اعلم

مطلبة
باع من يمين
الفرس للشركة
حصته وسلمها
مطلبة
اذا قال أحد الشركاء
استدنت من
فلان ودفعت
له لم يصدق
يمينه

كتاب الوقف

سئل في وقف صورته وقف على فريخ ومسلم ولدي المرحوم حري بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح
الجامع المعروف بجامع الشاطون بنابلس بحري ذلك ابدالاً بين الخزمات فريخ فهل تصرف غلته لآخيه
أم لمصالح الجامع أو غير ذلك اجاب لا تصرف غلته لآخيه ولا لمصالح الجامع بل للمفقير إلى
ان يموت الا في الثاني فيصرف إلى مصالح الجامع جميع غلته الوقف لان تصرفه لمصالحه مشروط ببقاء
وصرف حصته الآخر بعد وفاته مشكوت عنه فلا تصرف لآخيه الا اذا كان فقيراً بجهة كونه من الفقراء
والاعلم سئل في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف اماكن الوقف فجعل منها اولاداً ما هو
مخصوص بالاولاد الظهور ومنها ما هو مشترك مرتباً ثم اعقب ذلك بقوله وبشرطي وقفه هذا شرطي
منها اذا مات احد الموقوف عليهم من ولداً أو ولداً ولداً انتقل نصيبه له واذا مات عن غيره فإلى من في
درجة ومنها ان الطبقة العليا تجب السفلى فهل حصته من ملك عن ولداً أو ولداً ولداً انتقل له علم بقوله
المذكور ان تكون لذه الطبقة العليا عملاً بترتيب السابق بتم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تجب
السفلى ويكون حكم المخصوص بالاولاد الظهور والمشارك واحد في هذا ام حصل اختلاف لاثنين فيه
بهذا التفصيل ام كيف الحال اجاب قوله وبشرطي وقفه هذا مشروطاً براجع إلى المشترك والخاتمة
لانها واحد باعتبار مستي الوقف والحكم فيها باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولد الولد واحد ولا ينافيه
اشتراط الترتيب بين الطبقات لانه عام يخص بقوله على ان من مات من ولد الخوقية اعمال الكلايين
واللاحق مؤكداً على عادة الواقفين من اتيانهم بالموكد كقولهم طبقة بعد طبقة وبطلنا بعد بطن ونسلاً
بعد نسل والمراد ان الامثل يحجب فروغ نفسه لا فروغ غيره والله اعلم سئل في محدود وقف واقف
وسمى حدوده الاربعه وداخلها مشتمل على فاخورة ومعصرة نريتين اعني بذا غير ان كتاب الوقف فيه
انهم الفاخورة وليس فيها اسم البذء هل يشتمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملاً بالتحديد ام يخص
الفاخورة دون البذء عملاً بالتسمية وبما الحكم اجاب يشتمل الوقف ما احاط به الحد ودان الحد
وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحد وغايته انه ترك شيئاً لا يشترط ذكره اجماعاً وايضاً قد عرفت
ان العقار يقع المعرفة به بحدوده لا باسمه حتى يشترط ذكرها في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله اعلم
سئل فيما اذا اول السلطان ناظر إلى وقف هل لعزله بغير حجة ولا مصلحة أم لا اجاب

مطلبة
وقف على فريخ
ثم من بعدهما
على مصالح الجامع
كأنهم مات
أحدهما الخ

مطلبة
اذا وقف رجل
محدوداً يشتمل
الوقف جميع
ما هو داخل
الحدود

مطلبة
السلطان ناظر
عزله من ولياته
بغير حجة

منصوب السلطان ومنصوب القاضي سيان وقد صرح في الحاشية ان منصوب الثاني لا يستحق
 بغير حجة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كالوكيل عنه كما افاده في البحر وغيره واعلم
 سئل في وقف اشبهت مصارفة كيف يفعل في غلته اجاب ان لم يوقف على شرط واقفه بعمل فيه بما
 كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام ايضاً وعلم اصل المصروف على الذرية يصرف الى الكل من غير
 تمييز ذكر على انثى ولا تقديم بطن على بطن اشغل واعلم سئل اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى
 كاتب الوقف مغلوما هل يصرف عليه مغلوصه ويشتري في وظيفة الكتاب ام لا اجاب نعم يصرف له في
 في وظيفة الكتابة سئل في وقف فقد شرط واقفه واشبهت مصارفة فادعى شخص على الحكم عليه
 استحقاقا فيه فالحكم حيث اشبهت مصارفة ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام اجاب لا بد لدعي
 من ان يثبت دعواه بالبيته والا لا يصرف له شيء واعلم سئل في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من
 بعد على ولديه لصلبه الموجودين الا ان هما اللذان ازين الدين عبد القادر والزينى محقق البايع الرشيد
 الحال العارضين وعلى من سيحده من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم القرينة الشرعية مادام
 البنت قاصراً عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده الذكور على اولادهم ثم على اولادهم ثم على نسائهم
 واعقابهم يشترك فيه الاثنان فاخوفاً بالسوية وينفرد فيه الواحد عند عدم المشاركة بحجج الطبقية
 الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد وولد او استغل منه فنصيبه لولد او ولد وولد و
 وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين اعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد وولد ولا نسل ولا
 فنصيبه لمن يوجب في طبقته ودوي ديجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاق هذا
 الوقف او شيء منه وترك ولداً او ولداً او استغل من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واشتق
 ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون
 ذلك وقفاً على اولاد اخيه المرحوم شمس الدين الجاليس ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم
 وعقبهم اولاد الذكور دون اولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما اعلاه وشرط الواقف
 شروطاً منها ان يصرف الثالث على وقفه والمتولى عليه بنتى الواقف الموجودتين ان الوقف وهما اصل
 وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سليمانية وكل بنت ستحد للواقف المذكور في كل سنة ثمانين
 قطعة واذا توفت بنات الواقف فلا استحقاق لاولادهن في الوقف المذكور ولا لاولاد اولادهن
 سواء كانوا ذكراً وانثى فان اولاد البطلون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا لفظ الواقف
 مات الواقف وولده المذكوران وبناته لصلبه ولم يحد له اولاد بعد الوقف وبقي ابناء ابنته وبنات
 ابنته واولاد بناته فهل لاولاد بناته الذين اباؤهم من الاجانب استحقاق في الوقف ام لا وهل لبنات
 ابنته استحقاق ام لا واذا قلتم لمن استحقاق هل لاولادهم من الاجانب استحقاق ام لا وهل ينقطع
 استحقاقهم بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر فيه بحق بنته الصلابة
 ماد من قاصراً وهل استحقاقهم بعد البلوغ يصرف الى من سواهم في الذرية من اخواتهم وابنائهم

مطلبت
 في وقف
 اشبهت
 مصارفة
 مطلبت
 يصرف الى
 كانت الوقف
 ما كانت تصرف
 له القوام
 سئل
 ادعى استحقاقا
 في وقف اشبهت
 مصارفة لا تصرف
 له الا اذا اشبهت

مطلبت
 في رجل وقف
 وقفاً على نفسه
 وولديه وعلى
 من سيحده
 له من الاولاد
 الذكور والاناث
 ماد من قاصراً
 الخ

واخوانهم وبنات اعمامهم القاصرات بحيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الى ابنائهن وينزلن رهن من الوقت منزلة موتتهن فيصرف الى ذوي درجاتهن ام يختص به اخوتهن عملاً بقول الواقف على ان من مآ من ولد او ولد ولد لا ينصيبه لولد او ولد ولد ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروطاً بعدم الموت عن الولد او ولد الولد وهذا اعني والدهن ميت عن ولد ولا يضتر تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ الاخت وكما هو الحال الى غرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولد او ولد ولد كيف الحال اجاب لا استحقاق لاولاد البنات الذين اباءهم من الابناء الشرط المصريح بعدم استحقاقهم في قول الواقف ان اولاد البطلون ليس لهم استحقاق في الوقت المذكور وما ينبتك الابناء فلهن استحقاق لانهم من اولاد الظهور لكن مادام قاصراً لقول الواقف بعد ذكر الاولاد والاولاد على الشرط والترتيب المشروحين اعلاه وقد شرط في الصلابة وليم القصود عن درجة البلوغ اذا الاوصاف شرط فلم غيرهن به واذا بلغن صرف استحقاقهن الى من سألواهن في الدرجة ولا يختص به اخوتهن اذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مشكوك عنه لم يبيّن الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فهل فيه بصدر العارية المتقدمة ومؤداهما انه اذا وجد درجة اعلى من درجاتهن فهو مقسوم بين اهلها على الغريضة الشرعية والا لوجد درجة مساوية فهو مقسوم بين اهلها كذلك واما التوهم المذكور في التو لاخصاص اخوتهن باستحقاقهن فغير ملفتا اليه لان ما دخل في استحقاقهن انقطعت نسبة الميت فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات من ولد او ولد ولد فنصيبه لولد الخ بل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو اولى منه كما هو ظاهر هذا التو ساقطاً لا اعتباراً طيباً على الله اعلم مسئلة رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعد على اولاد الموجودين الآن وهم عبد الكريم وشهاب الدين وأمنة وصالحة وأم الفرج وعلى من سيحدث له من الاولاد على الغريضة الشرعية ثم من بعد الذكور المذكورين اعلاه على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم على الغريضة الشرعية اما الاناث من بنات الواقف وبنات اولاد الذكور الموقوف عليهم اذا كن حاليات عن الزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تعزبن عمادتهن على الشرط والترتيب المشرح اعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث متزوجة او غير متزوجة فاذا انقضى الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على اقرب عصا الواقف على الشرط والترتيب المشرح اعلاه هذه عبارة الواقف بنات الواقف واولادهم جميع ما عدا ابنة أم الفرج وابن ابن عبد الكريم امرأة تدمي حجازية متزوجة ولها ابن فكل يخص ربع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف انقسمت بينهما وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف ام لا فالحال خاص بأم الفرج لكونها عازية وكيف الحال اجاب ربع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولانتي لحجازية ولا لابنها اما هي فلكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وان لم يكن

مسئلة
وقف وقفاً
على نفسه ثم على
اولاده الموجودين
ثم ومن شرط
في استحقاق
الاناث ان
يكن النكاح
من الزواج
فاذا لم يكن
ذكر يعود
الوقف الى
الاناث متزوجة
والا فلا

من بعد اذ المراد من اقل الوقت من دخل باللفظ السابق من الوقف ان الوقفية وان لم يستحق بعد
 وانما ابنها فله شرط الترتيب المستفاد من بين الطبقات فلولاها لا استحق مع وجود بنت الوقف اذ
 لا ترتيب بين بنات الوقف وبين اولاد بنى الوقف لكونه افراد من حكم مستقل حيث قال اما الاناث في
 ولولا لا استحق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منها حاجب محبوب بالآخر فاذا قلست كيف دخل
 ولد البنت الذي هو ابن جازية في الوقف قلت بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم
 كما هو ظاهر لمن صبغ اصبعاً من اصابعه في علم الفقه والملة سئل في واقف وقف وقفاً وشروط في كفا
 وقفه مانعته انشا الوقف اثناء حياته وقفه هذا منجز على ولد الطفل المدعى حسن ومن يحد له من
 الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
 ثم على انسابهم الذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسابهم واعقابهم
 عن ولدا واسفل منه امقل نصيبه الى ولد او لا تسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن
 غير ولد ولا ولد ولد ولا تسفل ولا عقب ما نصيبه الى من هو في درجة وذوى طبقته يقتسم في ذلك الاقرب
 فالاقرب للمتوفي وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم قبل استحقاقه
 شئ من منافع هذا الوقف وترك ولداً واسفل منه استحق ذلك لترك ما كان يستحقه والى ان لو كان
 حياً وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور ما ذك وقفاً على اولاده
 الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهم وذرياتهم ونسبهم وعقبهم على الشر
 والترتيب المذكور اعلاه ثم ان ولد الوقف المذكور المدعى حسن مات صغيراً في حياة ابيه وحده للوقف
 اسمه محمد واخصر استحقاق الوقف فيه ثم بنت واعقب بنات فماتت واعقب ولداً ذكر اسم محمد فله استحقاق
 محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور في قول الوقف ثم على اولاد اولادهم الذكور ام بجهة دخوله
 في ذكور النسل والعقب بقوله ثم على انسابهم الذكور ام بالجهتين ام لا يستحق بجهة ما اجاب
 كل من الشرطين لو انقضى كلتي ملة في دخول محمد المذكور وقد تقر بان لا مانع من تراحم العلل والامتنافاة هنا
 الى الاولاد لا الى الوقف نفسه قال ثم على اولادهم والى ذلك الامتنافاة في الانساب والاعقاب انما هي اليهم
 لا اليه ولا شئ ان ذكر من اولاد اولاد اولادهم كانه ذكر من انسابهم واعقابهم وان كانت جدته محترمة
 عنها بقيد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة وانما هذه والله اعلم سئل في وقف مستجل ابطله نائس
 قاض مستند الى عدم لزومه عند الامام الاعظم قبل السائب ولاية ابطاله للمعنى المذكور ام ولاية الامام
 خاصة بالقاضي الاصل اجاب قال في البحر الرائق وهو متاين لانه منه وهو المراد من القاضي
 يملك نصب الوصي والمنووي ويكون له النظر على الاوقاف قلت هو قاض القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى
 هذا فقولهم في الاستدانة بامر القاضي المراد به قاض القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي في امور الاوقاف
 اهو صريح في ان نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي كراهه المصلحة
 في منشور نصب الولاة والاوصياء وفضل له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شينا

مطلب
 وقف وقفاً
 حراً على ولد
 حسن وعلى
 من يحد له
 له من اولاد
 المذكور خاصة
 دون الاناث
 ثم ومن مات
 من اولادهم
 ابيه وخلف
 ولداً يستحق
 الموقوف

مطلب
 ليس المنووي
 ابطال الوقف
 ومنه وصياء
 وقوله المنووي
 ولا بالاستدانة
 وانما ذلك كله
 لقاضي القضاة

مطلوب
لا يعمل بحد
الخط

الشيخ محمد بن متاج الدين الحانوقي لما في اطلاق مثله لنواب في هذا الزمان من الاختلاف والمثلية
لا يصر فيها بمعضوتها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين الدين صاحب البحر
وانما استخرجها تفهيمها والله اعلم مسئلة فيما اذا وجد دفتر سلطاني جديد ان الطاحونة الفلانية وقف
على زيد ثم على ولاده واولاد اولاده ثم وثم واذا انقرضوا كان للحرمين الشريفين وكتاب وقفان زيدا
وقف للمشي الطاحونة على اولاد الظهور دون اولاد البطون ولا تعرض فيه للشك الثالث وهذه الحجة
المستقيمة بهذا السؤال بحجة الصقي بها السؤال الكتب عليه الجواب قبل ثبت وقف الطاحونة المذكورة
جميعها بموجب دفتر السلطان وتتمع اولاد البنت بموجب قوله فيه ثم على اولاده الخ الموجب لانراج
اولاد البنت كما صرحوا به ام يعمل هذه الحجة ام لا يعمل بشئ مما ذكرنا اذا قلتم بالاخير ولا خير ولا يوجب في ذلك
الثالث فمسئلة يعمل به شرعا واشتبهت مصارفة فالحكم فيه اجاب لا يعمل بحد الدفتر ولا يخرج
الحجة لما صرح به علما وانا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العقل به ككتاب الوقف الذي عليه خطوط القضا
الماضين وانما العمل في ذلك بالبينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه الاول ان
امثلة النافذة المذكورة على بقية المستحقين من اولاد الظهور لا يجوز ولا يبطل حقهم الثاني ان جعل
الذي يخص من فرائض المذموم مع من يشركه من اولاد بركة المذكورة قيراطا واحدا ونصف قيراط
والذي يخص من فرائض القادر وباراهيم المذكورين قيراط واحد ونصف قيراط وهذا لا يقول به احد بل هو
مخالف لاجماع المذاهب باسرها اذ لو ثبت دعوى المدعيين المذكورين الذين هم امرجات وعبد القادر
بالبينة الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا الثلث على مدد رؤس اولاد الظهور واولاد البطون
لا يفضل فيه الذكر الانثى وذلك يختلف بكثرتهم وقلة من ان اخذ هذه القسمة التي قسمها حتى
اعطى امرجات ومن يشركه قليلين كانوا او كثيرين قيراطا ونصفا وعبد القادر وباراهيم بانفراد
قيراطا ونصفا وبقية اولاد الظهور كثر واما قلو اتمسوا قراريط هذه قسمة مخالف لاجماع المسلمين
فكيف يعمل بها شرعا والحكم بما خالف اجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث
ان اصل دعوى المدعين غير مشروعة شرعا لجهالة المدعي بقوله وان استحقاق امرجات المذكورين
من يشركه الخ وقد قرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعي ومداها لنفسه محمول لا بد
مقداره وليس خصما من غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على اهل العلم فاذا علمت ذلك فالأصل
ان من اثبت بالبينة حقا فهو له فيجب على القاضى ان يطالب اولاد البنات ببينة تشهد بمدعاهم لان
استحقاق اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مؤدعين والبينة على من ادعى
فاذا عجزوا عن اقامة البينة يطلبت من الاخرى فاذا عجزوا واشتبهت مصارفة هذا الثلث فقد صرح
علما وبانه ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يضررون
فينتجى على ذلك لان الباطل هو انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو لظنون بحال كغيره
فيعمل على ذلك واذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لاولاد البطون شئ للشك في استحقاقهم

ونعم

ومع الشك لا يجوز الحكم لم بشئ هذا وقد اطلعت على ما في ايدي الفريقين من
الحجج والمشككات فلم اجد ما يسوغ للقاضي الحكم بدخول اولاد البنات في هذا المثلث
الا بينة الشرعية فليشد القاضي نواجزه على طلبها منهم فان لم يفيهم ما يمنهم وليتدبر
خشية الاقحام فيما لا يجوز من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والتوفيق لنا
الهداية الى سواء الطريق بمنه وكرمه وسوايع نعمة والله اعلم سئل في عقارب جماعة تلقوه
بالارث عن ابيهم عن جدهم برزيا لان رجل يدعى آته وقف جده مستندا بآته موجود بالمرز
السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في دفتر السلطان كاف في ثبوت كونه وقفا ام
اجاب جميع الشرح ثلث البينة والاقرار والنكول لا مجرد الخط لانه علامة لا تبني عليها الاحكام
والله اعلم سئل في قسمة اهل الوقف هل يجوز ام لا اجاب ان كانت قسمة تملك فهي
باطلة وان كانت قسمة تناوب يجوز صريح به في القسمة والحلية وفي الاسعاف ما يؤيد والله
سئل في ارض وقف على الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة تحفظ وعمار قل نعم كل ما يجرى
لا قسمة تملك ام لا اجاب صريح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم لم يخرج
كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا شيخنا الميرزا محمد باقر الحلي رحمه الله تعالى في فتاواه ان
قسمة التناوب فيه جائز واستشهد له بمسألة الارض المذكورة وفي القسمة ضيقة موقوفة
على المولى قلتم قسمة تملك قسمة تحفظ وعمار لا قسمة تملك في كل ما في الخصاف والمثلون والشرائح
من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمار توفيقا بين الكلامين والله اعلم
سئل في ناظر وقف وكل جارحارة مستغل الوقف وقبض اجرة وقفه ففعله ففعل وهل
الناظر هل الناظر الجديد ان يدعى على الوكيل بما قبض لا وهل اذا انكر الموقوف ايصال الغلة
يقبل قوله ام لا اجاب قد تقر صحة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي اذا علم له
وقبول قوله ان الوكيل في دفع ما قبضه لوكله مع يمينه فلا عبرة بانكار الموقوف والقول قول الوكيل
في الدفع يمينه لان الوكيل امين وقد اخبر عن ايصال الامانة فيقبل قوله يمينه والله اعلم سئل
في اضطل وقف منه مدبرانه واسقفه سبله ناظر وقفه لرجل يعمر ماله وينفع به سكنا وشكنا
باجرة معلومة في كل سنة فتسئل المستاجر ويبنى فيه بناء حتى يصار ذارضة فزاد انسان عليه من غير
زيادة الاجرة في نفسه باهل تنقص الاجارة ام لا اجاب قال في البحر نقلا عن المحيط وغيره
سألوت وقف عمارته ملك لرجل في صاحب العماره ان يستاجر به باجر مثله ينظر ان كانت العماره
لورفعت يستاجر باكثر مما يستاجر صاحب العماره كلف رفع العماره ويؤجر من حين لان التقصا
عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستاجر باكثر مما لا يستاجر به لا يكلف ويتراخي
في يد بذلك الاجرة لان فيه ضرورة اه والله اعلم سئل في ارض وقف بيد جماعة اتخذوا
ويؤدون على عدد الاشجار قد مر من المال والآن فنيت الاشجار وصارت الارض ملساء تروى وتستغل

مطلب
ادعى رجل عقارا
بيد جماعة
بند من سند
الى دفتر سلطان

مطلب
لا يجوز قسمة الوقف
قسمة تملك

مطلب
يجوز قسمة الوقف
للعقود والاراحة

مطلب
لو ادعى وكيل
الناظر ما جاز
مستغل الوقف
دفع الاجرة له
قال قول له يمينه

مطلب
دفع الناظر
اضطل وقف
منه مدبرانه
وسقفه سبله
ناظر وقفه
باجرة معلومة
في كل سنة
فزيد انسان
عليه

مطلب
ارض وقف
بيد جماعة
اتخذوا
اشجارا

مطلب
ارض وقف باية
مزارعين ادعى
احدهم ان مقدار
ارضه اقل من
ارض الآخر

مطلب
وقف على نفسه ثم
على ولده وعلى من
سيأتي من بعده
الذكور والامهات
اذا لم يكن له اولاد
من الاولاد
ثم على سائر الخلف
والان لم يبق
الامهات اتى
متزوجات
ولهن اولاد

في كل سنة والمتكلم عليها يطلب القسم لكونه انفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر المتيقن بالوقف أم لا اجاب
نعم طلب القسم لكونه انفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلماء قاطبة على ذلك وصرحوا بان
يفتى بكل ما هو انفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض ملساء تزرع وتستغل
في كل سنة لانه يؤدي الى الضرر الكلي ولا قائل به والله اعلم سئل في ارض وقف باية
مزارعين متعددة لكل قدر منها في يد من قديم الزمان ادعى احدهم على آخر ان مقدار ارضه
دون ارض الآخر ويريد ان يقاسمه في ذلك هل له ذلك ام لا وسبق القديم على قدمه اجاب
ليس له ذلك وسبق القديم على قدمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في يد الآخر اذ ذاك وان كان زائدا
فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة والمعلم سئل في رجل وقف وهو بحال
الصحة متبرعا وفقا على نفسه ثم من بعده على ولد محمد وعلى من سيأتي له من الذكور والامهات على الفتر
الشرعية اما الامهات فلمن الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الازواج فاذا تزوجن هم
حقهن وكما تأتيا من عادتهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهن على اولاد
واولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم ابنا ما تناسلوا واما ما تناسلوا فبواسطة بعد طهارة وشرط
الواقف المذكور شرطا في وقفه هذا منها ان يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده
للزهد فالارشد من الموقوف عليهم الى ان قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم
نسب ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف واذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق
منهم احد كان وقفا على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام مات محمد في حياة ابيه الواقف
بعد ان احده الغلة ثلاثين فزوج واحد الله من اولاد اهل يصر في ربع الوقف لمن ام لاولاد
ام لعصبة الواقف ام لحرم سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام ام لغير ذلك وهل يجري شرط القائم
في النظر كما يجري في الضرر اليها ام وهل محل تناول من ربع الوقف وجه ما الحكم في ذلك اوضحوا لنا
الجواب مفصلا معللا اجاب اعلم انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف اما بنا
الواقف فليسقوط حقهن بالازواج واما اولادهن فليسقوط حقهن من الوقف بقول الواقف وليس
لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قد راعى هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك
لا يصرف لهم مع وجود امهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم فلا يصرف
لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجه حرم سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصرف
الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال لا استأولوا على ولا
هذين فاذا انقرضا فعلى اولادها ابدا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا
احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا
مات الولد الاخر تنصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل
لاولاد الاولاد بعد انقراض البطل الاول فاذا مات احداهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء

وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن الحاج الدين الحانوقي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف
 الى الفقراء مستدلاً بما نقلناه عن الاستعاف قائلاً والمسئول عنه مساوٍ ولهذا يعني فكان النص
 فيه نصاً في مساوية فصم الاستنباط ومثل ما في الاستعاف في الحانية والخلاصة والبرازية
 والمتارخانية وغالب كتب الفتاوى والشرح المطولة فاذا علمت ذلك وان الصرف امتنع بجهة
 الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكن من وارز واجمع بصفة الفقراء علمت جواز الصرف اليهم وإلى
 ازواجهم وأولادهم بجهة كونهم من الفقراء وخصوصاً والوقف بمخر في الصحة غير مضاف إلى
 ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول أولاد الواقف الفقراء قبل
 واما مسألة النظر فلا شك انه لا يرشد منهن بلا شبهة اذ شرطه لا يرشد فالأرشد من الوقف
 عليهم ولا شبهة في كون من الموقوف عليهم وان قام بهم مانع من الصرف وكذلك اذا كان المانع
 مستحقين بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا يحتاج الى علم **مسئله** في كان وقف وضع رجل
 يد عليه مذهباً في ذلك بالشراء من زيد وبني علي ظهره بيتاً وفي جوفه بني بيتاً وانفع بالمكان
 وبظهره وجوفه مئة تسعين ثم اثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعي بالبيته الشرعية حسبها
 وجد في كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده واضع اليد المذكور عنه
 تلزمه اجرة المثل لذلك في مدة وضع يد عليه ويهدم بناؤه ام لا اجاب نعم تلزمه اجرة المثل
 اذ منافع الوقف مضمونة صيانة له عن ايدي الظلة ويهدم بناؤه ولو نصرت بالوقف فان ضرر
 هو اعمق الباء في المضيق لانه فليترتب الى انه دامه ووليه اجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين
 وفي بعض الكتب لناظر تلك البناء باقل القيمتين للوقف من زرعاً وغيره من زرع بمال الوقف
 بمثل صريح في الامتياز والنظار وكثير من الكتب واقعه اتم **مسئله** في تقرير الوظائف **مسئله**
 عنها هل ذلك للقاضي الملتزم الذي لم يشرط له الواقف ذلك اجاب تقرير الوظائف
 للقاضي لا للمتولي الذي لم يشرط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف
 وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر اخذاً بما في الفتاوى الصغرى
 واقعه اتم **مسئله** في رجل وقف عقاراً على اولاده واولاد اولاده ثم وضم ومن جملة الوقف دار
 ودكان ادعى رجل بطريق الوكالة عن ابيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على رجل
 احد المستحقين في اجارة دار الوقف بانه اجر الدار ونصف الدكان بثمانية غروش وان
 الاصيل والموكل مستحقان في الغلة الربع ويطلبان وكل الاجارة المذكور بقرنين منها فاما
 الوكيل بان خليفة رجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ريع الوقف بحكم
 نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم احضر المدعيان شاهدين شهدا ان الاصيل واخوته اولادهم
 وان الوكيل من ذرية الواقف فحكم نائب الحكم باستحقاقهم ريع الوقف وامر الوكيل بدفع ما يحق للاصيل
 والموكل ومن يشتركان الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح ام لا اجاب هو غير صحيح

مطلب
 اذا وضع رجل
 يد على دكان
 وقف به مذهباً
 الملك وبني قولي
 ظهره وفي جوفه
 ثم ثبت وقفه
 تلزمه الاجرة

مطلب
 تقرير الوظائف
 للقاضي لا للمتولي
 الا اذا شرط له ذلك

مطلب
 الوكيل في اجارة
 الوقف لخصمه
 لم يدعى المستحقان

لأن وكيل السائر والدار والدار لا يصلح خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لأنه ليس له عمل وكل فيه ففي جامع
 القضاة ولا يكل اجارة الدار اذا دعى الساكن انه عمل الابرة لوكله وبرهين يوقف ولا يحكم بقبض
 حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما للمستحق آخر والدعوى في اشياء الوقف والمالك
 للدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة او قبض عملة او عمل من اعمال الوقف فكيف تسمع الدعوى
 على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى وشرط صحة القبضاء مفقود وهو الضم
 المقضى عليه وايضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تكفي حتى
 تبين اذ ابر البنت لا يدخل مع ان الذرية لم يطلو النسل فلا يصح حتى تبين بياننا لا يتخلل فيه انثى
 ولا تكفي الشهادة بان من ذرية كما لا تكفي الشهادة بان من قرابة حتى يفسر والقرابة والعلم من امره بان
 يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركها والحال ان من يشركها لم يسأل الدفع ولم يدع الاحتيا
 وهو مقضى له وايضا الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه
 او بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل
 ومن يشركها وهو قرش ان لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقف لأنه وكيل في مجرد القبض
 وهو خصم فيه لا في اشياء استحقاقه فانهم والله اعلم مسئلة في وقف اهل وقفة ابر الوفا على نفسه
 ثم على اولاده الذكور والامهات تعاقبت عليه نظاره يصرفون ربعه بين اولاد الظهور والبطون
 للذكر مثل حظ الانثيين ناظر ابعد ناظر مدة تزيد على مائة واربعين سنة الى ان توفي عليه الآن ناظر
 وصرف على اولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظارة من قبله مدة تزيد على عشرين سنة ابتداء لما هو
 في كتاب وقفة المسجل في السجل المحفوظ في الآن من الصرف على اولاد البطون متكررا كون الوقف
 صادا راعن ابي الوفاء المزبور ومدعيان الوقف من قبل الشرفي يونس عم ابي الوفاء المزبور وانه
 خاص بالذكور دون الاناث واولادهن وابرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تافيد القضاة
 الماضين واحدا بعد واحد بها مكتوب ان الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم على ولد
 اخيه ابي الوفاء وشقيقه ابي الققاء وولده ابي السعادات ثم على انسالهم الذكور دون الاناث فقرأت بوجه وكيل
 شخص من اولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يبدد دفعا فكتب نائب الحكم للناظر
 حجة بمنع اولاد الاناث بجراد الحجة المقررة لديه ومن جملة ما كتب بها عرف يعني نائب الحكم الوكيل ان
 وقف الشرفي يونس يخص بالذكور ولا منى للامهات ولا اولادهن بموجب شرط الواقف المحكي
 والمشرع في الحجة المذكورة ولم يكن سيد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادعى
 فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بجراد الحجة بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث
 واولادهن عملا بجراد الحجة المقررة لديه وكتب له بذلك حجة وانه مري حكمه الواقع على الوكيل المزبور
 على من يوجد من ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خصم من الباقيين فهل حكم القاضى عليهم جميعا
 بجراد هذه الحجة صحيح ام غير صحيح ويجعل بكتاب الوقف الموقوف بالسجل المحفوظ ويصرف النظارة

مطلب
 وقف تعاقبت
 عليه نظارة
 واحد بعد واحد
 وهم يونس
 لا واولاد الظهور
 والبطون والآن
 يدعى ناظره ان
 الوقف على الذكور
 بجراد حجة

بموافقة ولا يعمل بمجرد الحجّة التي تناقض ذلك اجاب سب الحكم بحجّة الحجّة لا يصح سبها
مع صرف النظار السابقين الموافق لكتاب الوقف المستعمل المفوظ فقد صرح في الذخيرة
بانه اذا اشبهت مصارف الوقف بنظر الى المهور من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوا
كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فينتى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك
على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف
وهذه الاوقاف التي تقام امرارها وما الشهود عليها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وفي ايدى
القضاة اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استقصينا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة
فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة واذا فقد عمل بالاستقاضة والاستيلاء
العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بانهم يحل حال المسلم على الصلوات
ما امكن فيجب ان يحل حال من سبق من النظار على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف
ولا يحل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في ظل الحجّة التي
ناشأ الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقصد استحقاقه خصما فيما ليس لا فيه وهو اشبه
وقف على الشرفي يونس وابطل كونه عن اى الوفاء واخلاق المصارف ومنع الاثاث واولاد
فهو اشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستاجر اذا ادعى المستاجر انها ملكه واقام
عليه بينة انها ملكه فانه لا يكون خصما في ذلك لاجتماع ولا ينفذ الحكم على الموكل لانه الوكيل ليس
خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يوجد من ذرية الاثاث معك الدبان
الواحد منهم خصم من الباقيين ما هذا الا جهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزبغ والضلالة ونسأ
الى الله تعالى عن جهل الجهال والله اعلم سئل في ارض وقف ثمة للزراع بالخصّة متاخران بها
عن ابني وبنات وابن ابن فاخذ ابن الابن يزرعها بالخصّة كما كان جدّه يفعل من تبلغ
اربعين سنة بعد ترك النسي لمزارعتها باختيارهم والابن يريدون رفع يد ابن الابن عن
مزارعتها هل ذلك مع تركهم الاختيار في هذه المدة ام لا اجاب ليس ذلك فقد صرح
علماؤنا بان الحق للمزارع يسقط بترك الارض اختيارا في الارض التي هي بالخصّة سواء كانت
ارض وقف او ارض بيت كمال ولا يجري فيها الاوت والله اعلم سئل في رجل استهلك من
ابنته خمسة واربعين قرشا ثم فرغ لها عن نصف ارض وقف فخرجه بيدين نظير المبلغ المذكور من
هل يصح ان تكون عوضا عما استهلكه ام لا اجاب لا يصح ذلك والحال هذا اذا اوصيا
بارض كوقف الحكومة لا يجوز له والى بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلو يجوز ان يكون
عوضا عما استهلكه من مهر ابنته والله اعلم سئل في امكان تعدد تعدد الباعة فيها واحدا
بعد واحد ومضى طبع البائع الاخير منها مئة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على
جماعة مغلوبين من قبل جدّهم فلان بن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه ام لا وهل يستحق

مطلب
ما مزارع ارض
الوقف من ارض
وبنات وابن ابن
فرضا ابن الابن
يزرعها كما كان
جدّه يفعل من تبلغ

مطلب
فرض ابنته من
ارض كوقف فخر
مقابل ما استهلكه
من مالها

مطلب
في رجل باع عقارا
ثم ادعى انه وقف

بين ان يكون البائع وكيداً واصيلاً اجاب لا تسمع كما نص عليه اكثر علماء ثناء القاضين
رجل باع عقاراً ثم ادعى انه باع ما هو وقف اخلف المشتري فيه والصحيح انه لا تسمع وفي الزيلعي لا تقبل
وهو أصوب وأخوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم رهنه ان ما باعه وقف لا يقبل ان
يجرد الوقف لا يزيل الملك وفي التاترخانية ولو باع عقاراً ثم رهنه ان باع وهو وقف لا يقبل
وفي الفصول العارضة رجل باع داراً ثم ادعى انها كانت وقفاً فان اراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك
لان الخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان اقام البينة على ما ادعى اخلفوا فيه قيل لا
لانه تناقض وقيل تقبل ثم قال وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعها منهم
لا تقبل البينة بدون الدوى عند الكل وان كان على الفقراء او للشيخ عند ما تقبل وعند ابن حنيفة
لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى في الفضل
الكرماني والنقل في المسئلة مستفيض لا شبهة ان الوكيل في البيع اصيب في حقوقه فلا فرق في
ذلك بين ان يكون وكيداً واصيلاً ولذا اطلق الجواب في المسئلة ولم يقر قوانينها وهذا لا عيب
عليه والله اعلم مسئلة فيما اذا قررت الموتى في وظائف الاوقاف هل يصح مع وجود القاضى ام لا
اجاب بما في الامتلاء والنظائر القاعدة السادسة عشر لولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة
وفرع عليها فروعا ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجودنا طر ولو من قبله
وقال في البحر وفي الفتاوى الصغيرة اذا مات المولى والواقف حتى فالرأى في نصيب قيم آخر الى الوفا
لا الى القاضى فان كان الواقف ميتاً فوصيته اولى من القاضى فان لم يكن اوصى الى احد فالرأى في ذلك الى
القاضى اهـ فاذا كان ولاية القاضى متأخرة عن الشروط له وصيته ويستغاد منه عدم صحة تقرير القاضى
في وظائف الاوقاف اذا كان الواقف شرط التقرير للموتى وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا
وقبله جيسرا هـ كلام البحر في النصرة ظاهرة انه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر املك الاجابة
والدعوى فان اجرها الحاكم بقي له ولاية الاجارة مع عدم اباائه بحكم الولاية العامة جرد في
الامتلاء والنظائر بانه ليس له ذلك اخذاً بما افتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التقرير للناظر لم يرد
لغيره ولاية ذلك ولو كان قاضياً ويبدل عليه ما في الفتنة القاضى لا يملك التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصيته ولو كان منصوبه اهـ وفي البحر مشيوش الجواب في مسألة الاجارة والحاصل ان المسئلة
بخصيصها لا تنص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة لا تنطق بان الناظر الشروط
له التقرير ولو قرر شخصها فهو المعبرون تقرير القاضى اذ لا يملك ذلك معه اما لو لم يشترط له ذلك
فلا ولاية له في التقرير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الواقف شرط التقرير للموتى
ومناهم التصديق بمقولتها فاذا رفع للمفتى ذلك بحيث يانه ان كان الواقف شرط له التقرير
في الوظائف فتقرره هل يعتبر لا تقرير القاضى فان لم يشترط له فالمعتبر تقرير القاضى والله اعلم
مسئلة في اوقاف نص في كتاب وقته على ان تقرير الوظائف للناظر بقوله بقدر الناظر فهل يكون التقرير

مطلبت
التقرير في
وظائف الوقف
الى الناظر شرط
الوقف للموتى
وهو

مسئلة
في اوقاف
نص في كتاب
وقته على ان
تقرير الوظائف
لناظر بقوله
بقدر الناظر
فهل يكون

مطلبة
في مبنية
وقف

المذكور للناظر ام لا اجاب ولاية القاص في تقرير الوفاة متاخرة من الناظر الشروط
له المتقرر من الواقف فلا يصح تقرير القاصي معه والله اعلم **مسئل** في وقف صورة انشاء الواقف
وقته هذا على ولد الصفي حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث ثم من
بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم واعقابهم الذكور دون الاناث على ان من مات
منهم ومن اولادهم وانسابهم من ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولد او الاسفل منه وعلى ان
من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من
هو في درجة يقدمهم في ذلك الاقرب فالاقرب للموتى وعلى اية من مات منهم ومن اولادهم واولاد
اولادهم وانسابهم قبل استحقاقه شئ من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ذلك
المترك ما كان يستحقه والد ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض الذكور
على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وفقا شرعا على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن
فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور اعاده فاذا
انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وفقا على سباط سيدنا
خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم فاعاد نصيبه على السباط المذكور عاد ذلك وفقا
على الفقراء والمساكين من امته محمد صلى الله عليه وسلم فاعاد نصيبه على الفقراء والمساكين المذكور عاد ذلك وفقا
وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت
اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ولصفيه ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم ههنا
الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه
فهل لاستقلاله به ومنعه لها عنه وفيه ام لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد بالوقف
الذي ترتب عليه استحقاق اولادها واولادها مع قول الواقف واعقابهم الذكور وقوله
فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب وقد كنتم اقدم الحكم في ذلك وعظمت بما تقاعس فهمه عن بعض
الناس فالمسؤول الآن ايضا ذلك ليرول الوهم **اجاب** اما استقلال محمد بن محمود بالوقف
دون عمته فلا يثبت اليه فهم فاهم خلفه عن هو بغير وع الغفلة للمستنيطة من اصوله عالم وان
سبق الى فهمه انه ذكر ابن ذكر فاته ان جدته المدعي بها انى واذا اعتبرنا الذكورية قيلا لاداء
والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها اما هي فلكونها انى وكذا بنتها واما ابنها فلكونه
ابن انى واذا لم تستحق هي ولا ابنها ولا لبنتها فمن اين ياتي استحقاق ابن ابنها محمد والشرط انتقال
نصيب من مات من اهل الوقف من ولد او اسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنبين فساد
محمود وصفية وامهما من اهل الوقف وعلى هذا الزعم الغاسد يكون الوقف لجهة السباط لا لقطعة
الذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوبيا اليه واما هو منسوب لابييه وابوه ليس من ذرية
الواقف بل هو اجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السباط بموت محمد ابن الواقف

لكننا نظرنه نظراً اصولياً موافقاً لغيره الواقف وهو ان العام نص في افرادة وبعبارة الخاتمة
 فيمنع منه اذا كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله واعقابهم المذكور فرائنا به متقدماً على قوله على ان من
 مات منهم ومن اولادهم وانسأ لهم من ولده واسفل منه انتقل نصيبه الى ولده او الاسفل منه
 فنسحقنا به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاقاً ايها عملاً بهذا العام المتأخر
 اذ لا يشك شك في دخولها تحت قوله على ان مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في مستحق الولد
 اذ هو ام من الذكر والانثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تقطع من الجهة
 لان الوقف والحال ههنا يكون على الذكور من اولاد الذكور وبوت محمد انقطع الذكور من اولاد الذكور
 والجهة الثانية التي هي جهة اولاد الاناث ان لم تكن فعلى الموجود من اولادهم معدومة فتعيب
 السباط على هذا الاعتبار لكننا نظرنه الى اعتبار المتأخر من الشرط كما صرح به الامام الخفاف
 الويا عنان الاعتبار عما تقدم خصوصاً وغرض الواقف اختصاصه بالوقف لمن ينسب اليه او لمن
 كل جهة فاذا تعدد قلن ينسب اليه بجهة ما يؤيد قوله في آخره فاذا انقضى من آخرهم وظلت الارث
 منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وفقاً لشرعنا على سباط سيبينا الخليل وبقا وبنت محمد بقى
 النسل فلا يصرف في السباط معها واذا استحققتا سيقوا اولادها واولاد محمود وصفيته وانقسم
 عليهما ما صفة لعدم اشتراط مرتبة الذكر وبوت محمود انصرفت حصته لولده فقط عما بقوله
 على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد الذكورية في الالباء والابناء شرطاً فيهم
 للاستحقاق لزم استحقاق ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سبقت بنت البنت المتخللة
 وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى ينص
 الاصوليون ان الغرض يصلح مخصصاً وقد كان غرض على هذا السؤال مرة وليس لصيغة فيه ذكره
 فاقبت باعصار الوقف في محمد بن محمود لعدم الزام وكذا افق الشيخ حسن الشربل الى وتعد
 على جهة السباط ولم يتعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصاً بالوقف وذلك كيف وجهي
 اقرب للواقف منه وقد لا يقدم الاقرب فالاقرب للتوفي فاذا اعتبر الاقرب فالاقرب للتوفي فاعيناً
 الاقرب فالاقرب اليه اولى ولولا قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ لجهنا واما قوله فاذا انقضى
 الذكور على هذا الترتيب المذكور فعناه اذا انقضى من اولادهم وانسأ لهم واعقابهم على ما سبق
 من الترتيب الشرط وقد ذكر في شرطه ان من مات منهم ومن اولادهم وانسأ لهم ولداً واسفل
 انتقل نصيبه الى ولده او الاسفل منه هذا هو الترتيب المذكور فاعيناً ترشدون تال فيما قلناه وراعي الانصاف واجب
 الاعتدال ظاهر الحق الذي لا يحيد عنه والرجوع الى الحق خير من التماذي الباطل والحق احق ان يتبع والله اعلم سئل
 في وقف حكم حنفى او غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المدعى الشرعي والمدعى عليه كذلك هل
 لحاكم آخر حنفى او غيره ان يحكم بنقضه وجوان بيعه للوقف او غيره ام لا وهل اذا كان في كمال الوقف ما يصح بيعه
 الحكم بنقضه وكان الواقف في نفس الامر لا يصح معه النقص كما شرع ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينه شرعية

مطلب
 لو حكم بلزومه
 الوقت بعد
 استيفاء
 شرائطه
 لا سئل الى
 ابطاله

عليه من بيع ونحوه اجاب بعد ان حكم باللزوم على وجهه حاكم شرعي لا بسبيل الى ابطاله
ونقضه لان ملك الواقف زال عنه بالتضاء لا الى ما لك وهو بعده لا يتم فافسد
ماض لا يرد عليه انتقاض فلو نفضه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم باللزوم
ثم تبين انه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح اليان لقاع الحكم فيه بالبطالان وقاد
الوقف على ما كان كما كان وانتقض جميع ما ترتب عليه من بيع ونحوه بالاجماع وقد
صرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو اقيمت
بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عملها بلا ريب وذلك لان المكتوب خط مجرد ولا
عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حجب الشرع الشريف والاعتبار لما قامت بالبينة
ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المفتى به وهو
الواقف او الناظر للزوم بحكم حاكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطالان دفع وهو
مقبول كما شرعنا وهذا مما يشبهه فيه والله اعلم سئل في وقف لم يحكم بلزومه حاكم
اذا بيع وحكم بصحة بيعه فاص يصح ويكون ابطالا له ام لا اجاب نعم يصح ويبطل
الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق التصناء بلزومه كما في الخانية ان يسلم الواقف
ما وقفه للمولى ثم يريد الرجوع فينازع المولى بعدم اللزوم ويختصمان الى القاضي فينقض
بلزومه فاذا فعل كذلك فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذ الحكم
بلزوم الوقف بلا مسازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقلا عن البرازية اما اذا بيع الوقف
وحكم بصحته فاض كان حكما بطلان الوقف اهر ثم قال بعده قلت انه في وقف لم يحكم
بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مستحلا اي محكوما به وتامه فيه
والله اعلم سئل في وقف عقارا كاملا ومشاعا صفقة واحدة وكتب الموثق في كتاب الوقف
وحكم الحاكم المشار اليه اعلاه بصحته ولزومه بعد تقدم دعوى صحة شرعية صدرت
بذلك ورد الجواب عنها قبل هذا حكم بالصحة واللزوم ايام بيان الدعوى والمذعي عليه
ولما دثر الحكم الشرعي وهل اذا باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما بابطال
جميع الوقف ام بما باعه اجاب الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقا في الوقف
والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول لمديعها
وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا فلا والاصل ايضا
في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون
بيعه حكما بابطال جميع الوقف اذ لا وجه له والله اعلم سئل فيما لو اطلق القاضي
لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة
من خضم شرعي على خضم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح ام لا اجاب نعم يصح

مطلبت
الدفع يقع
بعد الحكم
نفسه قبله

مطلبت
بيع الوقف
قبل الحكم
بلزومه
ابطاله

مطلبت
لو وجد في كتاب
الوقف وحكم
بصحته ولزومه
بعد دعوى
صحة كان
حكما ولا يشترط
بيان الدعوى
والمذعي عليه
والخاتمة

مطلبت
لو اطلق القاضي
لوارث الوقف
الوقف الذي
لم يحكم بلزومه

فإنه ذميمة . . . وفي فتاوى صدر الإسلام القاضي إذا أطلق بيع وقف غير مستجل
 صحت بطلان الوقف ويجوز البيع وإن أطلق
 غير وارثه . . . لأن الوقف لو بطل يعود إلى ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي
 الخلاصة وإذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مستجل هل يوجب نقض الوقف إذا
 الشئ إلا أن طهیر الدين أنه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف
 وإن أطلق لغير الوارث فلا وهو مثله في كثير من كتب علماءنا والمراد بقولهم إذا لم يكن مستجلاً
 أي محكوماً به على وجهه وأصله ظاهر وهو أنه قضاء بقول الإمام فينفذ وكيف لا وقد
 بقوله غالباً متحاب للكون والله أعلم سئل في رجل وقف عقاراً وشقها من عقار له
 حاكم شرعي وكتب ما أحصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم الذكور
 دون الإناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم وثم وجعل النظر لنفسه ثم للأرشد فالأرشد
 إلى أن كتب ورفع الواقف يده ملكه ووضع يده نظره ثم ذكر وحكم بموجبه حكماً شرعياً ولم
 يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الديون الفادحة فباع الشقص
 بعد أن أطلق القاضي الشرعي له بعه فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فتسليمه
 قبل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحبة وكان على نفسه وكان مشاعاً لم يقض
 حاكم بجواره قضاءً مستوفياً للشروط يصح البيع ويبطل الوقف فيه أم لا اجاب
 نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوماً بلزومه حكماً مستوفياً للشروط ففي
 الخلاصة إذا كتب يعني القاضي شهد بذلك وفي الصك باع بيعاً جائزاً صحيحاً كان
 حكماً بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير وأما إذا
 أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مستجل يعني غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض
 الوقف اجاب الامام طهیر الدين انه لو أطلق يعني القاضي لوارث الواقف يجوز البيع
 ويكون حكماً بنقض الوقف وإن أطلق لغير الوارث فلا أما إذا بيع الوقف وقضى القاضي
 بصحة البيع كان حكماً ببطلان الوقف اهـ وقد سئل شيخ الإسلام مفتي الامام السعدي
 العمادي مفتي الروم عن واقف باع شيئاً من وقفه للصحة وسلمه إلى المشتري ومضى سنون
 هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مستجلاً يعني محكوماً بلزومه قد
 باعه برأى القاضي تبطل وقفية ما باعه وبأبقي على ما كان نقله في منح الغفار وفي فتاوى
 صاحب المنع سئل من وقف لم يستجل هل إذا حكم قاض ببعده يصح حكمه ويبطل الوقف اجاب
 نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية إذا بيع الوقف وحكم بصحة قاض كان حكماً
 ببطلان الوقف قال وذكر شمس الإسلام أقدم الواقف واحتاج إلى الوقف يرجع إلى الحاكم
 حتى يفسخ إن لم يكن مستجلاً وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبه فما يصح أيضاً

مطلب
 لو باع الوارث
 لوقف حكم
 بصحة بيعه
 حاكم مستجلاً
 حيث لم يستجد
 حكم بلزومه
 مستوفياً
 للشرائط

لوقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والمثول فيها
 كثيرة والله اعلم سئل فيما اذا اوقف شخص وقتا وحكم به القاضي ثم الحق الوقف بمقارنا
 ومات الواقف فباع ابنه الوقف للمحق وحكم القاضي بصحة بيعه هل ينفذ بيعه ولا يكون
 حكمه حكم الاول ام لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكما في اللاحق اجاب
 لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فيثبت له اى اللاحق احكام الخالي
 عن الحكم فاذا باع الواقف او وارثه وحكم القاضي بصحة بيعه نفذ اذا لم يرقف ليرور من ملك
 الواقف لا يقضاه القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ بيعه حيث قضى
 بصحة القاضي لانه فصل مجتهد فيه والله اعلم سئل عن حاكم خبلي حكم بصحة بيع
 حصه معينة موقوفة على جهة بر لجهة وقف آراشتره ناظره الشرعي لها على قاعدة مذهبه
 الشريف بمسوغ له فيه ثم رفع الى حنفى فامضاه في وجه ناظره البائع المرفوع بعد المرافعة في
 شرائط صحة الحكم المقررة والآن البائع يدعى فساد البيع ويطلب الغش به قل له ذلك بعد
 حكم الخبلي وامضاه الحنفى وتنفيذ لحكمه على وجهه الشرعي ام لا اجاب لا ينبغي
 ان يقول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعد ما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الى
 فيه حيث كان الخبلي يراه وقد قال علماؤنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من اهل
 الجته فالنفس به مطمئنة والله اعلم سئل في واقف اكره على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ
 بيعه ام لا وعلى تقدير عدم الاكراه بان باع طائعا هل ينفذ بيعه ام لا وهل تقبل بيئته بالوقف
 بعد بيعه ام لا اجاب ببيع المكن غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا
 ثبت احد الامرين امكن الاكراه او الوقف المستحيل بوجهه الشرعي رد الوقف الى جهة ورفض
 يد المشتري عنه باجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم مثالا في مسئلة البيع
 ثم دعوى الوقف بعد واجبا بما عليه القول في الافتاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى
 الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بيئته البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدر
 من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اهره في منع العقار
 بعد نقله الى فتح القدر وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين
 فينبغي ان يقول عليه في الافتاء والقضاء اهره فالخاص ان اذ اثبت الاكراه في البيع وحده
 فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فانهم والله اعلم
 سئل في عقار موقوف من قبل زيد على اولاده وذرية ثم على جهة بر لا تقطع الى الوقف
 الى زيد من اولاده نظرا واستحقاقا فباع حصته منه من رجل والآن يريد الدعوى بذلك
 هل تسمع دعواه وينقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية ام لا اجاب
 لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البيئته اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة

مطلب
 وقف عقارا
 وحكم بلزومه
 ثم الحق الوقف
 به عقارا وتا
 الواقف فباع
 ابنه المحقق

مطلب
 اشترى ناظره
 لجهة وقفه حصه
 وقف معينة
 من ناظره وحكم
 خبلي ثم امضاه
 حنفى فاذا ادعى
 البائع فساد البيع
 بعد ذلك تسمع دعواه

مطلب
 اكره الواقف على
 بيع وقفه المحكوم
 بلزومه فالبيع
 غير جائز

مطلب
 باع ثم ادعى
 انه وقف واقار
 البيئته فالبيع
 يقبلها

وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف من الله تعالى فتسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفي
بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه
الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة
على المفتي به والله اعلم سئل في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك
ما يعمر به من الوقف هل يجوز ان تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها ام لا اجاب
مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فان قال ولا يؤجر فمن السبيل الا اذا احتج الى نفقته
فيؤجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة يؤجر قطعة
منه بقدر ما ينفق عليها وبه يعلم الحكم في المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسي بحثا
يلوح رده ولا اعتبار بحجته وقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي لم يكن من اهل الوقف
وقد نقل كثير من علمائنا عن الناطقي الاستدلال المذكور وسئلوا له تحريجه ومعلوم ان الفرق
بين الناطقي والطرسوسي كما بين السماء والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا يخشى الفساد
والله يعلم الفساد من العلم والله اعلم سئل في مسجد انهدم من جانب وليس له مال يعمر به
هذا المنهدم وان ترك انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لاهلها في السنة الا
عاقلة وليس هناك من يرغب في استئجارها مدة هل تباع لاجل بناء هذا المنهدم ام لا احتاج
ان اتمك عمارة المسجد بغلتهما شيئا شيئا ولا يخشى اهدام المسجد بحج عمارته منها وان لم
يمكن تباع ويحرم المسجد من ثمنها قال في التاترخانية نقلا عن فتاوى النسخي سئل عن اهل محلة باعوا
وقعا المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بائرا القاضى وغيره اه وهو موافق للقاعدة للشهر
اذا اجتمع ضرران قدم اخفهما ولا تعلم ان احدا من علمائنا خالف في هذه المسئلة لاسيما
والواقف لها مسجد والله اعلم سئل في خان مسبل احتاج الى المرمية هل يجوز اجارة جانب
منه لينفق على عمارته من اجرة ام لا اجاب نعم يجوز اجارة جانب بل يجوز اجارة جميعه
لذلك لتعين المضطحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك لاى اجارة
بقعة من المسجد لعمارة بجائزة فبالك بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار لتسكنى الغرارة
والمرابطين والرباط والخان اذا احتاج الى المرمية يؤجر منها بيتا او بيتين او ناحية فينفق من
غلتهما في عمارته وعنه انه ينزله الناس سنة وبه قر من اجرة اه وفي جامع الفضولين في اخر الفضل
الثالث عشر لو لم يكن للمسجد واقف احتاج الى العمارة لا بأس بأن يؤجر جانب منه لعمارة من المحط
وفي المجتبى ايضا قال الناطقي وقيامه يعني في الفرس لم يمس حيث جازت احارته بقدر نفقته
في المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمرمته والنقل في المسجد مستفيض وهو لما يجب احترامه فكيف
في الخان المسبل للسافرن ومارين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيه والله اعلم سئل
في مغل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلو موقوف على جهة بر آخر من وقف اخر

مطلبت
اذا انهدم
المسجد
بباع وقفه
لعمارة ان
لم يمكن من
غلاته

مطلبت
تجوز اجارة
جانب من
الخان لمرمته
بل جميعه
وكذا يجوز
اجارة بقعة
من المسجد
لذلك

مطلبت
علو وسفل
معقولان على
جهتين من
واقفين انهم
التي قل نعم
ناظر العلويان
القاضي مشهور
الى علو لا محالة
متبرعا

مطلبت
لا يجوز اجارة
المستحق
لناظر

مطلبت
اذا جعل الناظر
طاحونة الوقف
مصنوعة بغير
اذن القاضي
وانفق من مال
نفسه كان
متبرعا

مطلبت
لناظر الاجر
وان لم يشترط
له لان المعروف
كالشروط

مطلبت
لا يمتنع تولية
القاضي غير
المشروط له
النظر من جهة
الوقف

اهلهم التفضل فانهم راى علو بانهم امة فتعهد بعمارته ناظر العلو من ماله متبرعا ثم عزل قبل
ان يعمره بالفراغ عن النظر لولده ثم ان ولد عمره باذن القاضي ليصل الى عماره العلو لما رأى
في ذلك من المضلحة هل يكون متبرعا بتعهد والده المذكور ان يبنيه متبرعا ام لا يكون متبرعا
بتعهد والده ويرجع بما انفق اجاب قد تقر بان ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر
بالانفاق في كل موضع له ولاية الجبر وماله ولاية الجبر في البحر نقلا عن الخصاف اذا
امتنع يعني الناظر من العماره وله اى للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها ولا اخرجها من
يده اهو اذن القاضي موجب للرجوع في مسئلة الحايطة المعتبرة والقروا الزرع المشتركين
وفي البحر اذن الشريك كاذن القاضي فيرجع بما انفق كما حرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية
والفروع الدالة على الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الانفاق باذن القاضي اكثر من ان تعهد
والله اعلم سئل في دار وقف اجر بعض المستحقين حصته فيها لناظر عليه هل تقع اجارة
ام لا اجاب لا تقع لامور ثلاثة الاول المستحق من غلة الوقف لا تقع اجارته الثاني
ان ناظر الوقف لا يملك استثمار دار الوقف لنفسه الثالث انها اجارة متاع وهي لا تقع
كما جرت عليه متون المذهب والله اعلم سئل في ناظر وقف اهل جعل طاحونة للوقف
مصنوعة وادعى انه اتفق عليها ما لا من مال نفسه بغير اذن القاضي ويريد الرجوع بما انفق من
غلتها هل له ذلك ام لا وهل يقبل عجزه بقوله انه فعل ذلك باذن القاضي ام لا اجاب ليس له
ذلك لا يردعى دينا على الوقف لوجه الزومه بغير اذن القاضي قال في البحر لو كان الواقع انه
لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان ياخذ من الغلة لما انه يغير الاذن متبرع اهو والله اعلم
سئل في متول على وقف من جانب السلطنة العلية باسرى بنفسه وباتباعه وتعاطى ما فيه
نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي ريع الوقف عوائد قديمة معهوددة يتناولها النظام
بسميهم هل له طلب تناولها كما جرت به العادة القديمة ام لا اجاب نعم له طلبها وتناولها
اذ المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الحق القيم
يستحق اجر سعيه سواء شرط له القاضي واهل المحلة اجرا ولا يثبت له لا يقبل القوامه ظاهرا اباجر
والمعهود كالمشروط قال في الاشباه والنظائر نقلا عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفا
كالمشروط شرط اهو فهو غير صحيح في استحقاقه لما جرت به العادة والله اعلم سئل في شخص
وقف عقارا على جهة برو شرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده
الى زوجته ثم الى اولادها ثم الى الارشد من عتقاته ثم الى اولادهم ثم ثم الى الوقف الى عتقاته
وتولى النظر والتولية عليه ارشد هم حسبة فانتدب له شخص اجنى وطلب من القاضي ان ينصبه
ناظرا تانيا والى ان الناظر المشروط بنصف الواقف عدل كاف هل يصحبه القاضي الى ذلك
ام لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لقاض اخر رقبه وبقاء الناظر الذي شرطه الواقف

حيث كان عدلاً كافياً لا اجابته ليس له نصيبه قال في البرازية وفي الاصل الحاكم
لا يعل القيم من الاجانب مادام في اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من
يصلح ونصيب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى اهل بيت الواقف ومثله في جامع
المفتولين وفي البحر نقل عن جامع المفتولين معترفاً الى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين
شرط الواقف بان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يولي غيره بدوناً
ولو لا هل يصير متولياً قال لا اهل فقدا فادحومة تولية غيره وعدم صحتها لو فعل اهل
فالحاصل ان تصرف القاضي في الاوقاف مقيّد بالمصلحة لا أنه يتصرف كيف شاء فلو
فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الاصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض
والله اعلم سئل فيما اذا صرف المتولي على المستحقين واخر العمارات الغير الضرورية هل
يضمن ولا يرجع على المستحقين ام لا اجاب لا يلزم للمتولي بذلك حيث لم يخش
ضررين قال في الحانية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر
والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة ايضاً ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى العمارة يتقر
ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض ومرمته الى الغلة الثانية
ضررين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة
الثانية وان كان في تأخير المرممة ضررين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فضل شيء
يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهرة انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة
الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضررين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعروف
بما دفع للمستحقين والحال ههنا ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه
قال قد وقعت المناظرة بين العلماء من اهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع
مطلقاً وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائماً لا يملك
او يستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قائماً ويضمن بدله مستهلكاً لانه مادفعه على وجه
الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا اصح الوجوه ففي شرح المظالم وهباني في شيخ الاسلام
عبد البر من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه
القابض اهـ وقد صرحوا بان من ظن ان عليه ديناً فبان خلافة رجوع بما ادى ولو كان
قد استهلكه رجوع بدله والله اعلم سئل فيما اذا استدان متولي الوقف باذن قاضي
الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومخاطبة حيث لم يكن فيه غلبة تحريم الاستدانة هل
يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة ام لا اجاب الصصح من المذهب انه ان شرط
الواقف في وقفه جاز ذلك لنا ظرماً وان لم يأذن القاضي لان شرط الواقف كضمان الشاؤ
وان لم يشطه الواقف يجوز بما للقاضي اواذنه وان لم يوجد احد الامر به فالاستدانة

مطلب
في المتولي اذا
صرف الغلة
للمستحقين
او لعمارة
واقف
الضرورية
او غيرها
الرجوع على
المستحقين

مطلب
لنا طرأ
يستد
لعمارة
مطلقة

جوازها للصّورة اذ القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب كما صرح
 به في البحر وغيره واما مطالبة الدائن للتأخر بدينه فلم يمنع منها احد من العلماء والله اعلم
 سئل فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارته مبلغا معلوما باذن الحاكم الشرعي هل له ان
 ياخذ جميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع المستحق الوقف
 شيئا حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة ام لا احب
 العمارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه انما
 بضربين والوقف الاهلي كغيره والله اعلم سئل في متولى على وقف استدان بامر القاضى
 مبلغا للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كدرسى المسجد ونحوه وباع زينا
 موقوفا على التنوير بخصوصه وفي ثمنه ذلك الذين هل هذه الاستدانة جائزة له ام لا ويضمن
 ما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين ام لا اجاب
 المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لماعنه بدلا يجوز له ان يستدين مطلقا
 وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضى جاز ولا ولا العمارة ما لا بد منه فيستدين
 لها باذن القاضى واما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضى
 لان له عنه بئرا كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بدان ما لا بد له منه كالامام ومن يتعطل
 المسجد بسببه ملحق بالعمارة واما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لوفاء دين صرفه على
 المستحقين المذكورين فهو غير جائز اجماعا ويضمن لمخالفته شرط الواقف وهو كص
 الشارع وله الرجوع بما دفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع مالا لاخر زاعما انه له
 فظهر ان غيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله اعلم سئل في متولى وقف طلب منه
 ارباب شعائر الوقف معلوما تم بعد تمام الحول فادعى انه لا شئ تحت يدين من غلات الوقف
 فاستأذن القاضى في الاقتراض لصرف المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عرك
 هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث يثبت
 اخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة اخرى ام لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع
 المتولى الجديد شيئا من غلة الوقف الى المقرض ظنا منه لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه
 بما دفع اليه ام لا كيف الحال اجاب حيث اذن له القاضى بالاستدانة لارباب الشعائر
 وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وارباب الشعائر الامام والخطيب والمؤذن
 والمدرس للدرسة وما لا بد عنه للمشهد فلا يرجع عليه ولا على المتولى الجديد والله اعلم سئل
 فيما لو اذن متولى الوقف لمستاجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على مرمرته
 ليكون ما يصرفه دينيا على جهة الوقف فصرف مالا معلوما واستقر له ذلك الذين اجر
 المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى

مطلب
 لو صرف المتولى
 في عمارة الوقف
 من ماله بامر
 القاضى لاختار
 لان العمارة
 مقدمة على ما
 في الاهلي وغيره
 مطلب
 الاستدانة
 لما سئله كالمقرض
 للمستحقين
 بالجوزة ان
 لما سئله بد
 يجوز

مطلب
 اختار من البحر
 لارباب الشعائر
 باذن القاضى
 صح ويدين في غلة
 الوقف

مطلب
 اذن المستأجر
 في صرف على مرمرته
 ليكون دينيا على
 المتولى

فاعتد ربان لامال للوقف تحت يدك يوفي منه فاذن للمستأجر الثاني ان يدفع اليه دينه ٧
 ليكون دينه له على جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك
 صدك عن القاضى مات المتولى ويريد زيدا الرجوع بمثل ما دفع الى الذين الذى هو المستأجر
 الاول فمثل له الرجوع على المتولى الجديد في مال الوقف الذى تحت يده او في تركه المتولى الاول
 وترجع الورثة على المتولى الجديد في مال الوقف ام كيف الحال اجاب المصريح به ان الوقف لادمة
 له وان الاستدانة من القيمة للوقف لا تثبت الدين في الوقف لادمة له ولا يثبت الدين الا
 عليه ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون
 في غلة الوقف بالدين من ولما للوقف بعك قال الفقيه ابو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة
 والاحوط ان تكون الاستدانة بامر الحاكم لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولاية
 الناظر الا ان يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس ان يشتدين بنفسه وفي المسئلة كلام
 طويل واختلاف كثير والفتوى على ان الاستدانة فيما لا بد منه تجوز والاولى ان تكون
 باذن القاضى وقيل الاولى خلافه لما علم من تغيير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه
 المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولى الجديد والحال ما ذكر والله اعلم
 مسئلة ناظر على وقف اذن لرجل ان يصرف في عمارة مكان من اماكن الوقف فاستقرض
 الرجل من اناس العشرة بربح وعقد في الربح عقدا شرعيا وزعم انه صرف هذا القدر على
 العمارة فهل يلزم تلك الزيادة الوقف ام لا يلزمه بل يضمنها من مال نفسه اجاب
 اعلم اولاً ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول ان تكون لضرورة
 كعمير وشراء بذر الثاني اذن القاضى لثالث ان لا يتيسر اجارة العين والصرف
 من اجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت الشروط
 فاستدان العشرة باثنى عشر او ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقدا شرعيا بان اشترى
 من المقرض شيئا يسيرا بها فقد صرح في الترخاينة والقيمة ان يرجع بالعشرة
 الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله اعلم مسئلة رجل
 وقف منقولا فيه تعامل على ولاده الصغار ثم من بعدهم لجهة بر غير منقطعة ثم اقام
 وصيا على ولاده المذكورين وامر بتعهد الوقف وحفظه الى ايناس الرشدي احدهم
 ثم مات الوافق وقاما الوصى بما فوض اليه ثم مات مجهلا وضاع الموقوف واوفس
 الرشدي في احدهم فهل يضمن بموته مجهلا ويؤخذ ضمانته من تركته ام لا وهل اذا خلفه
 مع ورثة الوصى فادعى انه مات مجهلا وادعوا انه بين ولم يمت عن تجهيل يقبل قوله
 ام قولهم اجاب اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصى الواقف اذا نصه عند
 موته وصيا ولم يذكر من امر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيته

مطلب
 وقف منقولا
 على ولاده
 ثم اقام وصيا
 وامره بتعهد
 الوقف ثم
 مات الوصى
 مجهلا

يكون شريكاً للمتولي في امر الوقف الا ان يقول وقفت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
لفلان وجعلت فلانا وصيها في تركاتي وجميع اموري فحينئذ ينقرد كل منهما بما فوض اليه كذا
في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على الوقف المذكور وقد نصتوا على

مطلب
المتولي اذا
مات مجهولاً
لغلا الوقف
لا يضمن
والعين
يضمن
تخلف
الوصي

ان المتولي اذا مات مجهولاً لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهولاً لمال البديل يضمن
وقد استفيد من ضمانه مال البديل ضمانه للذناير الموقوفة وهو ينادي في مسئلتنا
بالضمان فنقول انه ضمان بالموت عن تجهيل للمتولي لوقوف فان قلت ما تضمن بقوله
الوصي اذا مات مجهولاً لا يضمن وهي في الفصول العمادية وجامع الفضولين وكثير من الكتب
قلت وهو مع كونه احداً القولين لا يعكر علينا لان القياس القضيي بالموت عن تجهيل
مطلقا لكن استثنى بعض المسائل واخرج من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه
وصياً يضمن باعتبار كونه متولياً وترجح الثاني بقيام السبب الموجب للضمان وهو وصي
منتهلكا له بالتجهيل وايضا هو داخل في عموم قولهم يضمن المتولي مال البديل بالموت عن تجهيل
فانه متول مات مجهولاً لعين الوقف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصياً ولئن قلنا
بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عندنا الى الاصل وهو قولهم الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقد مات الامين فيها عن تجهيل فيضمن
والامر فيه للتضرع من الفقه متكشف ظاهر وانما اتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض
الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مشكلة الوصي المسطرة في كتبنا الاعلام واذا قرر
هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال
الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت او انه
ردها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البينة كما صرح به في الاشباه
وغيره وجهه ان الوارث يدعواه البيان يدعي امر عارضاً مشقاً للضمان بعد تقرر
بالموت والاصل عدمه فهو يدعي خلاف الظاهر وخصه بتمسك بالظاهر والقول قول من يدعي
الظاهر والبيينة على من يدعي خلافه والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه ثم من بعد
على اولاده الموجودين يومئذ ولما دثن من تاريخه الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثى
ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده وتسلم وعقبهم ابداً ما تناسلوا بطلنا
بعد بطن تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى اولاد الظهور دون اولاد البطون
ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد أو ولد استقل بضيبيته الى ولده او ولد وله مع
وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده اوجه هذه عبارة الواقف
مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ بضيبي
الميت ابنته ولا استحقاق لولدي ابنته معه او يستحقان معه مع وجود طبقة هي اعلا منها

مطلب
قال الواقف
الطبقة العليا
تحجب السفلى
ومن توفي من
المستحقين وله
ولد او ولد
ولد او ولد
واحد عن ابن
وابني ابن

ام لا واذا قلتم لا فكيف القسمة اجاب يأخذ نصيب الميت ابنته ولا شيء لولدي من مات قبل ابيه مادام واحد من الطبقة التي هي اعلى من طبقتها فاذا انقرضت استحقا ولم يعمل باشرط انتقال نصيب الميت الى ولد جدي عند لكون الواقف قال على اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاف حسبما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله اعلم
سئل في رجل حصل بينه وبين اخته شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موهبه لمساواتها له في الاستحقاق وقد كان استهلك ما يخصها مدة سنين فوقف المسلمون واجروا الصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت للاخ وقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة بان موجب شرط الواقف ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل ابراء والاقرار الجاردين في ضمن عقد الصلح ولما الدعوى ام لا اجاب ابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء لكل منهما الاخر عن دعواه او كتب واقرا المدعي ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة واراد المدعي العود الى دعواه قيل لا يصح ابراء السابق والمختار انه تصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار ائمة خوارزم ان يرسم الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابرائه ابراء عما غير داخل تحت الصلح او يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعي من إعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نار النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاعة اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استثناء الابراء والاقرار ببطلان الصلح والحال هكذا والله اعلم سئل في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعى فما حكمه اجاب ان كان الباقي هو المتولى فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه ولو يضر فان اضر فهو المضيع لما له لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعديده بهذا التصرف وافتي كثير بانه يملك للوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباقي غير المتولى فان كان باذن المتولى ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولى

مطلب
الصلح الفاسد
لا يمنع صحة
الدعوى ولو
حصل بعده
الابراء

مطلب
في رجل بنى في
الوقف بغير
مسوغ شرعى

فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه او اطلق رقبه لو لم يضر بارض الوقف
 فان اضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم
 سئل فيما اذا بنى احدا المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف
 لنفسه بغير اذن ناظره بجماعة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيره ما قيمته هل
 للناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في جملة الوقف على شرايطه ام لا **اجاب**
 نعم للناظر منعه منه والحاقه بجملة الوقف ولجراؤه على ما شرط الواقف وليس للبناء
 الرجوع بما انفق على الجملة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله اعلم
 سئل في عليقة جارية في وقف تهدمت فاذا نالها الوقف لرجل ان يعمرها من ماله
 فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد ان العماره للوقف بعد منازعة الناظر له فالحكم
 في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها **اجاب** اعلم ان عماره الوقف باذن متولي
 يرجع بما انفق توجب الرجوع باتفاق اصحابنا بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في
 جامع الفصولين في عماره الناظر بنفسه قولين وعمارته ما اذونه كعمارته فيقع الخلاف
 فيها وقد جزم في القنية والكاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع
 بمعظم منفعة العماره الى الوقف والله اعلم سئل في جماعة وضعوا حايطا على بيتا
 وقف تعدوا بهل يومرون بهدمه **اجاب** نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقف
 فان اضر فهو المضيع لماله فليستريض الى زواله وقد صرح علماؤنا ان للناظر مملكه
 للوقف منزوعا وغير منزوع بما ل الوقف وقد اتفق علماؤنا على انه يفتى بكل ما هو
 انفع للوقف وافتي علماؤنا المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا غصب فيقتضى
 بها في هذه المسئلة والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخيه بيتا مملوءا بالقمامة بمن
 معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يشكن به لعدم صلاحته للسكن وباعه واستحق
 لجهة وقف فهل يلزمه اجرة له ام لا لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر **اجاب**
 لا يلزمه له اجرة والحال هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب صريح في اشتراط تصور
 المنافع ومع ما ذكر لا تتصور والله اعلم سئل في رجل وقف وقفه على نفسه
 ثم من بعد وفاته يبدأ الناظر على ذلك والمتولي عليه بعمارته ثم بجهاات عين لكل واحد
 من اصحابها قدرا معلوما وما فضل من الربيع لبنته فلانة ولبن وجد من اولاد الواقف
 حينئذ ثم لا ولا دهر واولاد اولادهم ونسبهم ولدا الظاهر دون ولدا البطن ثم
 لبر لا ينقطع شارطا النظر لنفسه وبعدك لشقيقه وبعدك لبنته المذكورة ثم
 للارشد من ذويك الاستحقاق الالنظر لرجلين من ذريته لارشدتيهما فقتر القاض
 معها من الذرية متوليا غير الناظر بعلوقة نظرا الى ان قول الواقف يبدأ الناظر على ذلك

مطلب
 لو بنى احد
 المستحقين
 فوق بيت
 الوقف من
 نقض الوقف
 يكون لجهة
 الوقف
 مطلب
 عماره الوقف
 باذن متولي
 توجب الرجوع
 وكذا عمارته
 بنفسه

مطلب
 اذا وضع جماعة
 حايطا على بيتا
 وقف تعدوا
 يومرون بالرفع
 ان لم يضر

مطلب
 اذا اشترى بيتا
 واشتغل
 باصلاحه ولم
 يشكنه ثم اشترى
 لجهة الوقف
 فلا اجر عليه

مطلب
 النظر لرجلين
 بحكم شرط
 الواقف
 لا يصح تقرير
 القاضى معها
 آخر بعلوقة
 ويترد منه
 ما اخذه

والمتولى عليه بعمارة اقتضى ناظرا واقتضى متوليا غيره فهل يصح تقريره متوليا غير الناظر
 بعלוقة بناء على ذلك ام لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه لجعل الوقف
 الفاضل عن المصارف المعينة للدولاد والذرية ولم يصرح بمتول غير الناظر عليه
 بعلوقة وهل يشتفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير الناظر ام لا
 اجاب لا يصح تقرير متول بعلوقة مع الناظرين المذكورين لانه احداث وظيفة
 في الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضى عبارة الواقف مغايرة المتولى
 للناظر لان هذا من باب عطف النفع على المنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على
 ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة للوقف ولا
 مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرحوا
 بان منصوبيا لقاضي لا يستحق ما قرره الا على جهة الاجرة لعملة حتى لو لم يعمل لا يستحق
 شيئا ولو عمل لا يزاد على اجرة المثل هذا الولى عين الواقف ناظرا اما اذا عين لا يجوز
 للقاضي تعيين اخر معه باجر غير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان النظر
 بشرط الواقف ويعملان بلا اجرة وكونهما من اهل الاستحقاق في الوقف بحكمه ان
 على القيام بمصالحه من غير مقابلة يقرر متولى بعلوقة هذا لا يقول به احد من العلماء
 فيجب رد ما تناوله من العلوقة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا
 والله اعلم سئل في ارض قراح وقف على العمارة العامة بالقدس الشريفين زرعها
 رجل ووثق حصص الوقف من الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات
 المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله والان برز شخص يزعم انه كان مزارعا فيها
 فيما غير من الزمان ويريد انتزاعها من يد واعطاءها لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى
 الوقف المذكور ام لا وهل تملك ارض الوقف بوضع اليد عليها حرا عزام لا اجاب
 ارض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين مفوض
 الى متوليهما وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها ان يتصرف فيها بالدفع لمن شاء
 اذ لا حق له فيها كما هو ظاهر والله اعلم سئل في ارض وقفها ما لكها على ذرية ثم على غيره
 لا ينقطع غلة واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر للمزارع زرعها
 بالحصص هل تملك المزارع دفعها للمزارع بما لا يأخذه منه في مقابلتها ام لا وللناظر
 دفع يد عنها ولا يصح بيعه ولا فزاعه ويرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما
 دفعه له من المال اجاب ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا فزاعها ولا يملكها
 المزارع ولا تصرف له فيها بالافراغ عن منفعتها بما لا يدفعه له مزارع اخر لغيره
 لنفسه لان انتفاعه بها الثابت باذن ناظرها محذور حتى لا يجوز له الاعتياض عنه

مطلب
منصوب
القاضي لا يستحق
ما قرره الا على
جهة كونه اجرة
لا امراد على اجرة
المثل ولا شيء
له اذا لم يعمل

مطلب
ارض الوقف
لا تملك بوضع
يد المزارعين
عليها وليس
للمن يزعم انه كان
مزارعا ان
ينتزعها من
في يده

مطلب
لو دفع الناظر
ارض الوقف
لمزارع ليس له
ان يدفعها لغيره
ولو دفع المزارع
الثاني للمزارع
يسترده منه

بمال فاذا اخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يشترده منه صاحبه شرعا والوقف
محرم بحركات الله تعالى مصان عن ذلك والله اعلم سئل في ارض وقف جارية في مغل
ذمي بني بها بئر او غرس اشجارا وصاروا يشتويها وصيفيا باذن ناظر الوقف وهي تصرف
زيادة عن عشر سنين هل لاحد ان يرفع يده عنها زاعما انه كان يزرعها قبله ليس له ذلك
اجاب ليس له ذلك قال في القنية (ج) له حق القرار في ارض وقف
او سلطانة ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضي الله عنه
قول (ج) احوط وقد ذكر انه يثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين فليف
لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كرادار وهو البناء والاشجار
فلا شبهة في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدمته
اذا تركها اختيارا والحاصل انه احق بالانتفاع بها من غيره والحال هذه والله اعلم
سئل في وقف على قرات له متول وكل وكيل يقوم مقامه في التقاضي ومباثقة
قسم الغلال الصيفي والشتوي وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكام
وارسال القضاء ونصب المباشرين وخلاف الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه
وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه واطلق له التصرف وكالة عامة مطلقة مقومة
لرأيه وسافر الموكل وتصرف الموكل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده يدا مائة فلا ضمان عليه
وهل القول قوله فيما قبض وفيما تصرف وهل اذا دفع ما لا باذن حاكم الشرع الشريف
لرجل قصد اخذ الوقف والتصرف فيه ولم يكن دفعه الا ببذل ذلك المال يكون
ضامنا له ام لا اجاب صرح الخصاف بان للقيم ان يوكل ويكلا يقوم مقامه
وكذلك في الاشعار كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ احمد الحلبي صرح
به في موضعين وقال يكون المال في يد امانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله
فيما قبض وفيما تصرف كموكله وفي دعوى الهلاك وحيث عظم له التوكل وباب الوقف نائبة
ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لضمان عليه قيا ساعا على الوصي ومن
المعلوم ان الوقف يستقي من الوصية خصوصا وقد اذن له حاكم الشرع الشريف
ومبنى امر الحاكم على الصحة فنقول ان لما رأى من المصلحة للوقف والمفدى به في الوقف
ما هو الاصلح في جميع اموره والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستفيضة في كتبهم والله اعلم
سئل في رجل وقف وقف على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على اولادها ثم ونحو
وفي الوقف اشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام
افتقر الواقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم بوزومه بعد دعوى شرعية فباع
او شيئا منه هل اذا حكم قاض يري بطلانه بسبب عدم جوازها على النفس وبسبب جواز وقف الاشجار على غيره الارض

مطلب
بني بئر او غرس
ارض الوقف
ماذن الناظر
وهي تصرف
سنتين لا تزيد
من يده ولو ثبت
تصرف غيره فيها
سابقا

مطلب
وكل وكيل وكالة
عامة في كل ما
يتعلق بالوقف
فالقول له فيما
قبض وتصرف
وفي دعوى الهلاك

مطلب
اذا باع الوقف
من غير ان
حكم بوزومه وحكم
قاضي بطلانه

اوديب عليم لزواضلكما هو مذهب الامام الاعظم ويجوز بيعه بنفذه ام لا اجاب
 نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول لاختلاف العلماء فيها وليست مخالفة
 لكتاب ولا لسنة مشهورة ولا لإجماع كما نص عليه علما وفاقا طيبة والله اعلم سئل
 في ناظر على أرض وقف جرت العادة بزراعتها بالحقصة كالبيع مثلا وميب لبعض مزارعيها
 حصة الوقف منها هل يجوز ذلك ام لا اجاب لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي
 والاب مال الصغير والله اعلم سئل في بيع انقاض الوقف من حجر وطوب وخشب
 هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عوده للحمل وعند
 خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان مشت
 والله اعلم سئل من فاضى دمياط في حادثه اختلف فيها فتيا جماعة بمضري في واقعة
 وقف وقفا على نفسه ثم على اولاده زيد وبكر وعمر وشم على اولادهم ثم على اولاد
 اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب العليا السفلى على ان من مات
 عن ولدا وولد ولدا انتقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد
 انتقل الى اخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق ثم على برعيه مات الواقف
 وتناقل الوقف ذريته بطنا بعد بطن وكان من جملة المستحقين هند فماتت عن
 بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن عم مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا لفق
 ولا اخوات وكان من جملة المستحقين حلا فاطمة خالة زيد وعمرة وحفصة وطبقها
 فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معها في حصة تدعى فاطمة انها اقرب لزيد فزى الحق
 وعمرة وحفصة تدعيان علو الطبقة وانما بسببه الحق منها كما هو مقتضى قول
 الواقف تحجب العليا السفلى وأفتاهما به عالم متمسكا بعلو الطبقة وافتي عالم اخر
 بانقلها الى فاطمة متمسكا بأقربيتها له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها
 من اصل واحد وهو هند وان ما قلده حصة وعمرة من علو الطبقة ممنوع بأن
 حجب الطبقة العليا السفلى محمول على حجب الاصل لنفسه دون فرع غيره فيما اذا شرط
 الواقف على ان من مات منهم عن ولدا انتقل نصيبه اليه كما بينه العلامة ابن نجيم في
 الاشباه وأن انتقال حصة زيدا اليها دون حفصة وعمرة وان كانتا اعلى طبقه لكون
 ذلك اشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقف عن فرع ولده
 بمشي حجب حفصة وعمرة لها كما عرى للاشباه وكون كل من حفصة وعمرة وفاطمة
 مشاركات لزيد في الاستحقاق غير ان مشاركة حفصة وعمرة عامة ومشاركة
 فاطمة خاصة فجعل الحال كان زينب والد زيد لم توجد وأن حصة هند انتقلت
 الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وافتي بعض العلماء بنقض القسمة في هذه

مطلب
 لا تقصصة
 الناظر للمزارع
 حصة الوقف
 وكذا الاب
 والوصي مال
 الصغير
 مطلب
 لا يجوز بيع انقاض
 الوقف الا في موضعين
 مطلب
 في طائفة اختلف
 فيها

القضية ورجوع حصّة زيد لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين كما كالم
 في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال اجاب لا يشك مسألة ولا يرتاب في
 ان نصيب زيد بموت يرتقل الى اعلا الدرجات من اصل الوقف للترتيب المستفاد بشم
 المؤكد بقول الواقف سبقة بقدر طبقة ونسلا بعد نسل ولم يشعث منه سوى من
 مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن اخوة واخوات وقد صدق على
 زيد ذلك لانه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصريح كثير في مثله بعوده الى
 الطبقة العليا بحسب البطن الاعلى للبطن الاسفل في غير ما استثناه الواقف في نظر
 اليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد
 اشترط الترتيب في الطبقات وأكد وهو عام خصصه بقوله على ان من مات منهم
 عن ولد أو ولد ولد الى قوله انتقل الى اخوته واخواته المشاركون له في الاستحقاق
 فبقى ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن
 اخوة واخوات فيكون مضر وفا على الدرجات كائنا من كان والعام نص في كل فرد
 من افراده فان كانت حفصة وعمرة من اعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصا
 وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة اعلى من طبقتيها
 فلا شيء لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات اصل وذكر
 انتقال نصيب الولد لولد فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اول
 من الفرع فقول المفتي الاول وانما اى عمرة وحفصة اعلى منها فها الحق منها كما هو مقتضى
 قول الواقف بحسب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون علو درجتها على سائر
 المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه ان يقول ان اخصر علو الدرجة
 فيها ويفصل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة وعمرة من اعلى الدرجات ولا شريك
 لهما اختصا به وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان
 كان هناك طبقة اعلى من طبقتيها فلا شيء لهما من ذلك ويصرف الى اعلا الطبقات
 عملا بالاصل وقول الثاني بانثقالها يعني حصّة زيد الى فاطمة لأقربيتها له وكونها
 مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من فرع واحد وهو هند وان ما تدعيه
 حفصة وعمرة من علو الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب
 الاصل لفرعه دون فرع غيره الى اخر كلامه غير مستقيم لان الواقف خصص صرف
 حصّة من يموت لولده ان كان او ولد ولد فان لم يكن فلا اخوة واخوات وفاطمة
 ليست كذلك والشركة في الاستحقاق تجزئها لا توجب مطلقا صرف حصّة
 من مات لا عن ولد ولا ولد ولد ولا عن اخوة ولا عن اخوات للأقرب اليه وهو حال عنهما

اي عن قرابة الاولاد والاخوة والاحفاد وقد عين الواقف الصنفين فيها وهما منصفان عن
فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الاخوية ولا دخل لكونها
من فرع واحد ولا لقوله وان ما تدعيه عمره وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ
اذ لا اصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة لانتقاء الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف
الولادة والاخوة فكانا شرطا لاستحقاق حصة من مات لاعتن ولد ولا ولد ولد
ولا اخوة ولا اخوات ولا شباه ليس فيها ما يشهد بشيء مما ذكر ولا يظهر كونه اشبه
بغير الواقف لان اعتناؤه بالدرجة التي هي اقربا اليه اكثر من الدرجة التي هي
ابعد عنه واعجب من ذلك كله فجعل الحال كان والد زيدا لم توجد هذا الجعل الاضطراب
اليه ولا موجب لادعاء عدم وجود من وجده واجبا لوجود مثله بديهي البطلان
وقولا الثالث بنقص القسمة ورجوع حصة زيد لاصل الوثق وتوزيعها على ساكني
المستحقين غير جار على اخلاقه بل على المستحقين من اعلى الطبقات فان نقص القسمة
لا يجوز الا بانقرض الطبقة العليا بالكلية على احد القولين في نقص القسمة كليهما
انقرضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب
الاموات كان لا اولادهم واولاد اولادهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل
في الذرية والله اعلم مسئلة في رجل نضبه السلطان ليصلي بالناس عن ائمة
المنصوبين للاقامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية باحدهم مانعة من حضور الجماعة
ويختص هذا الامام باقيم المعين وفقا للسلطان باولئك الائمة فاذا سافر احدهم
لتعاطي النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لاجل التكسب بذلك وتحصيل
الاموال او سافر الى مدينة اسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف
والتكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا ونماطت غيبته فبلغت الحوائك
او الحوائك فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب
في الامامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج تلك
الوظيفة عنه اذ انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض او سفر واجب ام كيف
الحال اجاب انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه من حضور
الجماعة بالكلمة فاذا سافر احدهم لا ضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن
انه اذا سافر للحج او لصلة الرحم لا يستحق المعلوم مع انهما فرضنا عليه فكيف بما ليس
كذلك وحيث ذكره لا يستحق المعلوم يستحق الغزل لا ارتكابه الا انرا عا هو لازم عليه
محتوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا
اخراج الوظيفة عنه لعدم الوجوب لذلك وهو المرض او السفر الواجب ونحوهما مما يقع

مطلب
نصيب السلطان
رحمة ليصلي
بالناس
عن نزل
ضرورة
شرعية
ما حذر
بالمسجد
لا يلزم
القيام
بذلك
الا عند

غلبة الظن بالرضا به من حضرة السلطان لقصد الشرف به التخفيف على العبد الضعيف
ولا يخفى ما يميز أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير رخصة
فلا يكون للمعين ذلحة بالتخلف في غير نزل ضرورة موجبة له أي للأمام الأصلي ومثل
ذلك لا يتوقف فيه فقيهه والله أعلم سئل فيما إذا وقف زيد وقفه بمنزلة علي ولد به
صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما علي أولادهما وأولاد أولادهما وسلمسا
وعقبهما علي الغريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من أولادهما وأولاد
أولادهما وذريتهما وعقبهما وترك ولدا أو ولد ولد استحق ولده وولد ولده ما كان يستحقه
والد لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا مثل ولا عقب عاد نصيبه إلى
من هو في درجته وذوي طبقة على الشرط المذكور تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا
انقرضت ذرية الموقوف عليهما ولم يبق لهما مثل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث
للاوقف من أولاد الذكور والإناث على الشرط المذكور ثم على جهة برمتصلة ثم مات صلاح
الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وسيتة وروسا ثم مات محمد بن الواقف عن بنت تدعى مريم
ثم مات سيتة عن ابنتين وبنات وهم محمد وإبراهيم وفاطمة ثم مات فاطمة عن ابن وبنتين
وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد بن سيتة عن ابن وبنتين وهم محمد وموئمة
وخاصكية ثم مات روسا عن بنت تدعى قضاه ثم مات إبراهيم بن سيتة عن ابنتين
وبنتين ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم مات رقية عن غير ولد وفي درجتها
قضاه ثم مات قضاه عن أولاد خالها منها الموجودين من أهل الوقف المتناولين بربعه وعن ابن
وبنت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط
الواقف وماذا يخص كل منهم اجاب هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق
فاجبت بأن يعطى لريم الخمس منه ولمحمد بن محمد بن سيتة خمس الخمس ولاختة مؤمنة نصف ذلك
ولاختها خاصكية مثلهما وابن إبراهيم بن سيتة خمس الخمس ولاختة نصف ذلك ولاختها
مثله ولمحمد بن فاطمة خمس العشر ولاختة زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلهما فحجة
ما ذكره خسان وقد اجتمع لقضاءه ثلاثة أخماس وموتها لا عن ولد يصرف لمن في درجتها
بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل أن الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر
موتها في السؤال ودرجتها إلا أن أعلى الدرجات ولا سبيل إلى نقض القسمة مع وجودها
فلا يصرف نصيب قضاءه لها لعلو درجتها عنها وقول السائل مات قضاءه عن أولاد
خالها فاسد لأن الموجود أولاد أولاد خالها سيتة كما هو ظاهر من نص السؤال أن
يكن خطاه من السائل في ترتيب الموتى وذكر عدد هـ على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال
وعن ابن وبنت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فانه فاسد والحال

مطلوب
في ترتيب
المستحقين
الموقوف عليهم
والشروط الواقعة
في عبارة الوقف

منه لانه ان اراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا يخ موجود حسبما تقتضيه العبارة المتأخرة
 وان كان موحودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولد يدر ما كان يستحقه لو كان جماعته
 استحقاقها وان اراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب ان يقول عن اولاد خالتها وبنت اخ
 لا يخصار استحقاقها فيه لو كان والظاهر موتها لا عن ولد واذا كان كذلك فالانقطاع
 حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت صلاح الدين بن الواقف وكلاهما لا ينقطعان داخل
 في معنى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور
 عندنا والمتظاهر على السنة علمنا ومع ذلك لو كان اهل الوقف بصفته الفقير جازا للصرف
 اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصلة فصفة الفقير تشملهم وقيل الى مستحق الرقة
 وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والحاصل انه اذا
 كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف لهم بل هم اولى من سائر الفقراء لان مقصود الواقف
 الثواب والتصدق على القرابة اكثر ثوابا واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لا قرابة
 ابن مشعود حين سألته عن التصديق على زوجها لك اجر ان اجر التصديق وأجر العتلة ثم اعلم
 ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت اخيه محمد وهذا الانقطاع
 يزول بموت من هم سواء كان له اولاد ام لم يكن لاننا ننقص القسمة بموتها ونقسم العتلة
 على الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فنعطى الى ما يخصه منها ونصيب الميت
 لولده او ولد ولد كما شرط وهكذا فافهم والله اعلم سئل في واقف وقف
 وقفا على مصارف خيرية عيبتها في كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده المذكور والآن
 بالتسوية ثم من بعدهم لاولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم ابدان ما تسألوا ودائما ما تناقوا
 وقال بصريح لفظه على ان من مات عن ولدا وولد ولد او اسفل من ذلك يصرف اليه غير
 ان الكاتب لم يكتب في كتاب الوقف قبل اذ شهد العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من
 مات عن ولدا وولد ولدا واسفل من ذلك لاولاده او ولد او ولد ولد ام لا واذا لم تشهد
 الشهود قلن يصرف اجاب العبرة بما تلفظ به الواقف لا لما كتب الكاتب فمرع عبارات
 علمنا ثنا العبرة لما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت ان الواقع في لفظ الواقف من مات عن
 ولدا وولد ولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولد او ولد ولد ومثله قوله من مات
 عن اولاد الى اخره وذلك يثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لانه الخصم فيما يدعى
 عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مصرف
 مع من هو اعلامته وقد قل ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وموت واحد منهم
 لم يبق حتى ينقطعوا باجمعهم وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء واما مذهب
 الشافعي فالمشهور انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والله اعلم سئل

طلبت
 العبرة بما تلفظ
 به الواقف
 لا لما كتب
 الكاتب

مطلب
ادعى الموقوف
ان مال الوقف
اخذه القاضى
الفلايى
يصدق

فيما اذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظرا قبله مبلغ معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه
وانه استهلكه ففي ذمته لجهة الوقف وطالبه بره فاجاب بالانكار قائلا كان للواقف
تحت يدي مائة قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد
اخذا للقاضى الفلايى وجو خذاره جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعى وما أمكن دفعها
عن ذلك هل القول قوله يمينه في ذلك ولا ضمان عليه ام لا اجاب نعم القول قوله
بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علما وناقطة بان يدا الناظر على الوقف بامانة
لا يدعدوان قال في الذخيرة وان باع الارض فقبض الثمن فملك في يد فلاحضمان عليه
ويكون الثمن عنده امانة واخذ القاضى وعونه المال كاخذا للصنوس وقد قال كثير من
علمائنا المتأخرين عن قضاه زمانهم تسماوا باسم القضاة وهم باسم المصنوس الحق فلا يضمنون
حيث لم يمكن دفعها والله اعلم سئل في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص الدين لصسر
المتقبل يلزمه ضمان ذلك ام لا اجاب لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل
ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله اعلم سئل في الناظر على الوقف الذي
هو من جملة المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص انه من جملة المستحقين فاقربما ادعاه واقيتم
فيما سلفا انه ينقذا قراره عليه خاصة ويشاركه في ملكه خاصة هل اذا مات المقر وانقطع
استحقاقه منه يبطل اقراره له ويقسم على الباقيين حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من
ربعه شيء ام لا اجاب نعم يبطل اقراره له ويعطى ما كان له والمقر له باقراره الى من
يستحقه من اهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التائرجانية
عن المحيط وكذا في الامتاع وغيره وينعم المقر له لان المقر انما ينقذا قراره على نفسه فيما
يستحقه في الوقف ويموت وينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله اعلم
سئل في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على اولادهما
الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم الذكور دون الاناث
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على النساء ثم على اولادهم الذكور دون الاناث
ثم قال على ان من مات لاهن ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى من في درجته فان انقرض اولاد
الذكور عاد ذلك وقفا على اولاد الاناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف
الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن اقر له لايقر
له استحقاق فيه بان له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل اقراره بموته عن اختيه
وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته ام الى اختيه ام يستمر المقر له
على استحقاقه بكف الحال اجاب يصرفه ما كان يتناول له المقر والمقر له للوختين
لانها في درجته والعمة من درجة ابيهما فلا تستحق معها للشرط المذكور فاستحقاه

مطلب
لا ضمان على الناظر
اذا تعذر عليه
خلاص الدين
مطلب
اذا اقر الناظر
المستحق لا يضمن
شأركم خاصة
مدة حياته

مطلب
آل الوقف يرضون
وبنتين فلهما
اخرى الابن لا يرضون
بالاستحقاق

مضافا لما كانتا مستحقين قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه
 يستحقه في الوقف ويموت وينقطع استحقاقه وينقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح بالتأصيل
 في مختصره ومثله في التاترخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله اعلم **سئل**
 فيما اذا كان نصف الوقف الاهلي مختصا بابنة الواقف المدعوة فرج وبذ ربتها والنصف
 الاخر مختصا بابن الواقف المدعو منصور ووصد في جماعة من ذرية منصور وذرية
 فرج لرجل اجنبي منهما ومن ذرية ابائهم من نصفها المختص بها وبذ ربتها استحقاقا
 قدره كذا وكذا منقول اليه من امه فاطمة والى فاطمة من امها خديجة بنت فرج ابنة الواقف
 المزبور ثم مات المصداقون جميعا عن اولاد وظهور كتاب وقف متصل للدة واقف
 بنت خديجة المزبورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي
 ابنة زوجها من غير ما فهل يعمل به وتكلف اولاد الاجنبي الى اثبات نسبهم ولا يعتبر تصرفهم
 ونصف ابائهم بمجر المصادقة المرقومة لم لا اجاب **المقر** انما ينفذ اقراره على
 نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر اقرار الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا
 او انه يستحق الربع دونته وصدة قد فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته
 ولو كان كتاب الوقف مخالفا له حمل على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما اقر به المقر
 اهروقا للتأصيل في مختصره قال الخصاص انهم ان ابي يروي ذلك عن محمد بن الحسن بن قرق
 وقفا على زيد وولده ونسله فافرض بان واقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث
 من الغلة يقسم فما اصاب زيد ايشاركة المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده
 ونسله واذا مات زيد بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء اه
 وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليه والله اعلم **سئل** فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه
 الثابت المضمون المحكوم بصحته ما صورته انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه مدة
 حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين حالا وهم جهة الله وداود وامة الله ومن
 سيره الله تعالى من الاولاد ذكورا واناثا يدينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ
 الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم ابداما عاشوا
 ودايماما بقوا الطبقة العليا تحي الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد
 او نسل او عقب عاد نصيبه الى ولد وولد ولد ونسله وعقبه ومن مات منهم
 عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي
 طبقة من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم اجمعين قبل استحقاقه
 شيئا من الوقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا ثم من بعدهم على
 جهة برمتصلة ثم ان الواقف انتقل الى جهة الله تعالى ولم يترك سوى جهة الله وداود وما

مطلب
 اذا قرأت
 لا غنى لا تحق
 شاركت ولو كذا
 الوقف بخلاف

مطلب
 خلاف في تقديم
 ذي الجنتين
 على ذي الجنة
 وفي التقديم
 بقوة القرابة

علماهما من الاولاد مات حال حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود
 غلة الوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين دخري ومرتيم فانتقل نصيبه لهما
 ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكرمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم
 ماتت عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما ثم ماتت كريمة
 عن ولدين له علي فانتقل نصيبهما له ثم مات محمد عن اربعة بنين هبة الله ومصلح
 الدين ولدي دخري وفضل الله واحد من امرأة اخرى فانتقل نصيبه لهما ثم مات مرتيم
 عن ولدين له مصطفى فانتقل نصيبهما له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي
 درجته من اهل الوقف اخ شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله واحد وهما اخوان لابي
 وابن خالته وهو مصطفى بن مرتيم وابن عمته وهو علي بن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين
 من ابيه وامه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب
 الى الواقف سواء لان كلاً منهم يدلي الى الواقف بواسطة بنين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة
 الله بن الواقف وعلي بن كريمة بنت هبة الله بن الواقف ومصطفى بن مرتيم بنت داود بن الواقف
 او يختص به الاخوة لكونهم اقرب الى الميت ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف ويختص
 به الاخ الشقيق لكونه اخا شقيقا فتكون القوة بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت
 كالقرب الى الواقف ولكونه يدلي الى الواقف بجهتين بالابوة والامومة فيكون اقرب الى الواقف
 فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن الواقف وهو ايضا ابن دخري بنت
 داود بن الواقف وما عداه ليس كذلك اجاب اما صرف نصيبه فهو لمن في درجته
 بالاجماع لانه فوقه ولا من تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذي جهة بقول
 الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوي لكل لان زيادة الجهة
 قوة لا اقرية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب قارة يكون
 بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لابي والاخ
 لامر وعند علم الاخ لابوين يستوي بين الاخ لابي والاخ لامر قائلا ان الذي من قبل
 الاب ارتكض معه في صلب الرجل والذي من قبل الام ارتكض معه في رحم الام فليس بينهما
 باقرب من صاحبه ولا يكون هذا على الموارث قال ابن الصباغ في جديدين احدهما من جهة
 والاخرى من جهتين فيه وجهان احدهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدر
 ومعنى القرية تغف المسئلة ولا تجدد مرجحا فاشكلت المسئلة علينا فوجعنا الى المنقو
 فربنا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف
 وبعضهم قال لا ولي ان يصطلح الا اقرب افعل تفضيل من القرب ضد البعد فاضل معناه
 يساعد من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيحه من قوالهم في قرابة الولد للمساواة على الحقيقة

المعنى في الاقرب لا سيما في جهة قرابة الولادة قال في محضر الناصحي في باب الوقف على
 الاقرباء يبدا بالاقرب فالاقرب قال ابو يوسف في قوله ارضى صدقة موقوفة
 على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقله مذهب محمد واليه ذهب هلال تكون الغلة
 لا قرهم وابعدهم الى الواقف بينهم بالتسوية قال هلال وهذا القول عندنا ليس
 بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد انتهى والذي يظهر رحيته حيث جرت
 الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين مساواة
 الجميع ممن يدلى من قبل ابويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار رحيته ذى الجهتين على ذى
 جهة في ابن هو ابن ابن عم واخر من لجنيتي كأمراة تزوجت بابن عمها ولحامنه ابن ومن اخيو
 ابن الاخرو وقتت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها وتسليما وذريتها بترجى احد
 ابنيها وهو الذي من جهة ابن عمها على الاخر وهذا بعيد جدا عن غرض الواقفين واما
 من ادلى بالام فقط فقيه تردد ولو قضى القاضي به عن جهته نفي قضاءه لانه
 محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قررت لك وفي شرح المنهاج للرملي في شرح قوله كما ان
 مضرفه اقرب الناس رجما ارفا فيقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة
 ما افنى به العراقي ان المراد بها في كثير الاواقف ثم الاقرب الى الواقف والمتوفى في قرب
 الدرجة والرحم وقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بها في مستويين في القرب من جهة
 الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج
 لابن حجر والله اعلم سئل في ارض موقوفة من قبل زيد بها اشجار زيتون وقف من قبل
 عمر وعلى جهة بزمعينة وان القيم على الوقف عمر ويؤدى ما عليها من المعين في كل سنة
 لجهة وقف زيد المعين بدفتر زيد المزبور وان القيم على وقف زيد تعدى وزرع ندى
 بين اشجار الزيتون التجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعى وحصل للاشجار المزروعة
 اطلاق وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها اقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيمه
 وقف زيد المزروع بين الاشجار التجارية في وقف عمر وارشا الاشجار المزروعة وهل
 له زرع الارض المزروعة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد والجهة وقف
 عمر وام كيف الحال اجاب نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما يبس من
 الاشجار التجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعى حيث ثبت انه بسبب زرع عمر والقيم
 على الشجر باحد الخياري ان شاء اخذ الحطب لجهة الوقف واشكل قيمته قبل ببسه
 وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل ببسه لانه متعدد بالزرع اذ ليس
 للقيم ان يزرع في ارض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ما تنقص
 من قيمة الارض ايضا ان انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المحتكر فاما بالك

مطلبت
 ارض موقوفة
 من قبل زيد
 وبها اشجار موقوفة
 من قبل عمر وزرع
 قيم الارض بين
 اشجار الزيتون
 بعضها فعلته
 ضمنا ما يبس
 وطلته ضمنا
 ما تنقص من
 الارض ان
 انتقصت

بالمتكررة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غيرها
 واصلاحها حتى تعود لما كانت لا الى الصرف على المستحقين لان ضمان عين الوقف
 ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الارض مضروفاً
 الى اصلاح الارض لا الى المستحقين للغلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا باس
 بايراد ما يوضح الوجه فيما اقتينا به فنذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها الخصاف
 والزاهد في قبيته وحاو به وهي ايضا في فتاوي شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين
 ابن الجلي قال فيها جرى عرفا لدى الرضوية به وتحكم القضاة بصحته ولزومه ومنهم
 شيخ الاسلام السعداء الذي واطال في ذلك اطالة حسنة ويكنى في ذلك كلام
 الخصاف وقد صرحوا بان للشكر الاستبقاء وان ابي الموقوف عليهم الا القلع حيث
 كان ذلك باجرة المثل وفي الاشعار في فضل انكار المتولي الوقف وفي غضب الغير
 اياه لو استغل الغاصب الارض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض
 ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم اجر مثلها واجر مثل
 مال اليتيم وما اعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا يسير
 ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل
 العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها في تماحقهم
 في الغلة خاصة انتهى فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا اضرار
 غلتها اقل فلا قائل بضمانه لان لم يقع الغضب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار
 وقد اغلت فتلقت ضمانها لوقوع الغضب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا اغلت في يد
 فافهم والله علم **مسألة** فيما حل بوقف ابي الانبياء الكرام السيد الخليل على يدينا عليه
 وعلى ساثر الانبياء الصلاة والسلام من احداث المراتب فيه فيلزم من ذلك الاختلاف
 سماطه الشريف وما هو المشروط فيه واستقام حتى السدنة فيه والفراشين واثنته
 ومؤذنيه لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الامور لجزل الله تعالى لهم الاجور منع
 تلك المراتب المحذرة وقطعها وحسم مآذنها ام لا **اجاب** نعم يجب على الولاية اعطاهم
 الله تعالى حسم مادة تلك المراتب المحذرات وقطع تلك المراتب فقد صرحوا بجرمتها وعدم
 حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصاً على من كان له بسوطه يد
 وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالاولا واقاف مقيد بالمصلحة لا ان يتصرف كيف شاء
 فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضي اذا قرر في اشأ
 في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوماً لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول
 المعلوم ثم قال لا يستفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف

مطلب
 لا يجوز أحدث
 المراتب في
 الاوقاف ولا
 التفرقة في
 الوظائف
 بغير شرط الواقف
 ولا نفش المسجد
 من مال الوقف
 وان فعل
 القتم ضمنه الا
 اذا خاف عليه
 الضياع

كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشباه والنظائر بعد
مسئلة الفراش وبرد علم حرمة احداث الوظائف بالاقواف بالاولى وبرد علم ايضا حرمة
المراتب بالاقواف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة
الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي المسائل
الشهيرة والنقول فيها كثيرة هذا ولوقف السيد الخليل عليه وعلى تبيين الصلاة والسلام
زيادة الاعتناء لرفعة شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسبته
على ما نسب لغيره من اوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة
الاهتمام به والاعتناء بشأنه يقفه ذلك من كان له قوه في ايمانه واعتقاده صحيح في اسلامه
واحسانه وفقنا الله لما يحببه ويرضاه بفضله العظيم وفيضه العليم والله اعلم
سئل فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي يطلق القرآن بفضله وبورائه حوله ووردت
الاماديات الشريفة باسراجة تعظيما لشانه وتوقير له من احداث الوظائف بكثرة القرض
له بغير شرط من واقف وغيره من المصدرين والواقدين والمعيتين للائمة والخطباء
بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنة وغيرهم
من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اضطلعهم الله تعالى ووفر
لهم الاجور حثم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لا سيما مع احتياج المسجد المذكور
لعمارة ما انهدم وترميم ما استمر وعمارة مسقفاته وتلافي ما اشرف على الخراب من مستغلاته
وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالجص وزخرفته بماء الذهب
والفضبة واللازورد ونحوها من الالوان ام لا اجاب نعم يجب على الولاية حثم مادة
تلك المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحكميتها وعدم تناول علوفها فيكون
قطعا من باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر صرف
القاضي بالاقواف مقيد بالمصلحة وليس له ان ينصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف
شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها اذا قرأ القاضي فراشا في المسجد بغير
شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول معلومته
قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف ككساة
ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاقواف بالاولى وفي الاشباه والنظائر ايضا
في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراش وبرد علم حرمة احداث الوظائف في الاوقاف
بالاولى وبرد علم ايضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى
من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف والدعوى
اعتناء بشأنها وهي المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالغته ادنى

مطلب
اذا لم يشترط
الواقف للناظر
شئ ولا فرض
له القاضي
فلا شئ له
الا اذا سعى
فيعطى بقدر
سعيه

الما بل اظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة او محتاجا لها فكيف مع
 احتياجه الى العمارة والترميم وتلا في ما هو مشرف على الوقوع من بناءه الخادش والقديم او بناء
 مستغفاته وترميم مستغفلاته والمتون قاطبة قد تردت على انه يبدأ من غلته بعمارة به شرط
 لان قصدا لواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يبقى دائمة الا بالعمارة وكذا الشروح والقناوي
 فلا ينكر ذلك الا من اصله الله تعالى وابعده واقصاه عن رحمة وطرده فلا يحتاج الى الاطناف
 بزيادة على هذا الجواب واما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فامر مطلقا كما صرح به علماءنا
 ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا اي نفق الكراهة في نفسه اذا فعل
 من مال نفسه امما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النفس ولو فعل ضمن لما فيه
 من تضيق المال فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع بطمع الظلة فيها فلا بأس به حينئذ
 او قوله فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله
 لا بأس الخ يعني ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله اعلم سئل فرب
 بني مسجد الله تعالى واذن للمسلمين بالصلاة فيه فمضوا وانشأ مدرسة ايضا وقفها على الشغلين
 بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ بها القرآن ويورد بها الاخذ
 النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط ان يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في
 المسجد والمدرسة من اهل مذهب الامام المبجل احمد بن حنبل ينقسم القيمين ربع الوقف بينهم على
 ما يراه وان تعذر الصنف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما له الى الفقراء المسلمين وشرط
 النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعد لابن اخيه ثم لارشد فالارشد من ذرية ابن اخيه
 فان عدموا ولم يكن منهم من يصلح للنظر والنظر فيه لشيخ الحنابلة الغلانية ولم يعذر
 الناظر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك ام يعطى الجميع المذكورين بعد العمارة
 عملا بشرط الواقف وهل اذا تعذر الصنف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل
 اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن اخ الواقف وانه يصلح للنظر يعمل بمجرّد قوله وهل يجوز
 تغليب باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتحته في كل يوم جمعة للنساء يضربن فيه
 بالدقوف ويرفعن اصواتهن فيسمعن كل من مر على باب المسجد ام لا واذا قلتم لا فانيترتب عليه
 بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت انحلاسه بالوقف ترفع يد عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظرا
 ويولي حاكم المسلمين من شاء اخلص حيث لم يشترط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق
 شيئا واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فعل فيه وسعي سنة مثلا قيل له اني لا انافع
 لا شقورا الا بالعقد ولم يوجد وقبل يستحق اجر سعيه لا لا يقبل ذلك ظاهرا ولا باجرا والمعهود كالمشروط
 فيعمل الاول على ما اذالم يكن معهودا جعلا بين القولين فعلم بذلك انه يدون العمل لا يستحق شيئا بدون
 شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع المستحقين المصنوع عليهم ويصرف ما تعذر صرفه على بعض

لبقيةهم على ما يراه القيم بعد له مارة واذا لم يكن نسب الرجل المدعى انه من ذرية ابن ابي الوافد
معروف فابره لا بد له من بيعة تشهد له بمدعاه ولا يعطى بمجرده دعواه ويحرم عليه قفل باب
المسجد في اوقات الصلاة قولاً واحداً ولا يدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن اظلم ممن منع
مساجد الله ان يذكر فيها اسمه الاية ويؤدب على ذلك لا سيما وقد ممكن النساء من ضرب
الدفوف ووقع اصواتهن واذا ثبتت خيانه وجب على القاضي عزله وان شرط الواقف
ان لا يعزله القاضي والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل قال في المحرق
اي مقتضى ما صرح به البرازي بقوله ان عزل القاضي للناس واجب عليه وعليه الاته
بتركه فاذا عزله القاضي ولم يوجد احد من ذرية ابن اخيه او وجد وكان ممن لا يصلح بالنظر
فيه لشيخ الحنابلة الذي شرطه الواقف لشرط الواقف كصل الشارع وكل ما أثبتناه نص
عليه علماً وانا والله اعلم سئل في احد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف او اجر
عقار الوقف وكتب في صك المساقاة او الاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية الشرعية
على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غير بشرط الواقف انه لا ارشاد فالارشاد هل تصح
مساقاته او اجارته مع كونه ليس ناظر على الوقف ولاية له عليه انما هو من بعد المستحق
ام لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في ريع الوقف اجاب لا تصح مساقاة المستحق في
الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره لا للمستحق في غلته باجماع علماءنا ولو كتب في صك
المساقاة والاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية توهم ان استحقاقه في الوقف يوجب له
ولاية على الوقف اذا العبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصك واذا قلنا بفساد
المساقاة فالريع كله يوضع في الوقف ولا يستحق للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير
اجارة نافذة بل ترد برده ناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكر في السائل بلسانه فإتناوله
والحال هذه من ريع الوقف حرام مستحب رده الى مصارف الوقف والله اعلم سئل
فيما اذا وجهت مشيخة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من
هو اهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق ام لا اجاب نعم يجب
على الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة باعطاء غير
المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله اعلم سئل في قرية خراجية يصرف تسعة اعشار
خراجها لمدسة مخصوصة والاعشار العاشر لبيت المال مصر ولف لجندي هل اذا تناول
المتكلم على المدسة تسعة الاعشار وبقى العشر بمدة من ارضها يطالب المتكلم على المدسة
بخصصة بيت المال مما قبض ام لا اجاب لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي
الخراج لازمه شرعاً وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة
الشركة بل المفروض نصيب المدسة ولا شركة للجندي فيه فلم يكن المتكلم على المدسة متعدياً

مطلب
بدا من غلة الوقف
تجارته والعقل الناظر
في الصنف المستحقين
واذا اوجب احد من
متعينه للتأدية
ليس له الرجوع

في قبضه وصرفه مستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعدد بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه
مستحقه كما لا يخفى على فقيهه والله اعلم سئل في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارتهم لا
وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين ام لا واذا اوجب كل فرد منهم شيئا من متعينه المقبوض بينه
لناظر هل لهم الرجوع فيه ام لا واذا اخذ كل واحد من المرتزقة بعلوقة قوته يتحصل من غلتها انصافا
ما يستحقه هل لهم ذلك ام لا اجاب نعم يبدأ من غلته بعمارتهم بلا شرط لان قصد الواقف
صرف الغلة مؤبدا ولا يتبقى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم
لانه امين يدعى ايصا لا امانا الى مستحقها واختلاف في تحليفه واعتماد الشيخ زين في فوائد
انه لا يحلف وقيل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين اخذ القرى بما لهم من العين اذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه انصافا ضعيفا والله اعلم سئل في دار الوقف المعدة للاشتغال اذا
خرب صرحيها المعلناء الاشبية هل تجب عمارته من اجرتها ام لا اجاب نعم تجب عمارته
من اجرتها فقد صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قالوا
البياض والحمر في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والافعال والله اعلم سئل في رجل
وقف على ولد دير امين الدين ومجود وعلى من سيحمله من ذكور واناث على الفريضة الشرعية ثم
وتم على ان من مات عن ولدا وولد ولد فصبه له مات الواقف عن ابنه المذكورين ثم مات
امين الدين عن بنت فاكل جميع الغلة اخوه مجود ثم مات مجود عن ابنتين فما الحكم فيما اكل وفي
قسمة الوقف بعد موته اجاب اما ما اكله مجود من حصة بنت اخيه وهو النصف فمضمون
عليه ويؤخذ ضمانه من تركته ويدفع لها واما قسمة غلة الوقف بعد موت مجود فهي على رؤسهن
اثلاثا فان تقضى القسمة بموته كان نص عليه الخصاص ونعطي كل واحدة ثلثا ولا تنظر الى قول
الواقف من مات عن ولدا وولد ولدا ونقل نصيبه له وقد خلط من افق بعدم نقض القسمة لما
فيه من مخالفة غرض الواقف فافهم والله اعلم سئل من دمشق فيما اذا انشأ رجل وقفا على
نفسه ايام حياته ثم بقى على اولاده الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل
حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما ثم بقى على اولاده
كذلك ثم على اولاد اولاده ثم على اولاده ثم على اولاده وعقاربهم مثل ذلك على ان من توفي منهم ومن اولاده
واولاد اولاده واولاده وعقاربهم عن ولدا وعن ولدا ونقل نصيبه
من ذلك الى ولد ثم الى ولد ولد ثم الى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه
وعلى انه من توفي منهم ومن اولاده واولاده وعقاربهم عن غير ولد وولد وولد
ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف
المستحقين له المتساوين اربعة وجون يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي منهم زيادة

مطلب
اذا خربت
صريح الدار
الموقوفة بغير
من اجرتها

مطلب
وقف على نفسه
ثم على ولده
وعلى من سيحمله
من ذكور واناث
ثم مات احدهما
عن بنت فاكل
المجود جميع
الغلة ثم مات
عن بنتين او

مطلب
في وقفه محنة
على ترتيب
المستحقين
وعلى شروط
ذكرها الراشد

عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل اليه ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين
اعلاه وعلى ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسألمهم واعقلهم قبل استحقاقه
لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولد أو ولد ولدا أو نسلا أو عقبا استحق ذلك المتروك مكانا
يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين
اعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يستحق عن اولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عن
عن ابنين وبنين ثم مات ابنهم واحد بنين عن غير ولد والوجود الآن اخوتهم واولاد ابنهم
الذي مات في حياة الواقف قبل انتقال نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد الى اخوتهم المذكورين
مفردة ما ولا يشارك فيه اولادهم المذكورون لم لا اجاب نعم ينتقل نصيبهم الى اخوتهم
العمل المذكورين لا شتواهم في الدرجة وهم من اهل الاستحقاق المتساولين لربعه قطعا للذكر مثل حظ
الانثيين زيادة عما بيده وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله اعلم وفي ذيل السؤال
ما صورته وفي هذه الصورة اذا مات احد مستحق الوقف عن ولد واولاد اولاد ما توفي في حياة ابيهم
قبل استحقاقهم شيء من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولد دون اولاد اولاده الذين
ماتوا في حياة ابيهم ام لا اجاب يقسم استحقاق الميت على ولد الحى وعلى اولاده الذين ماتوا
في حياته فما اصاب الحى اخذ وما اصاب الميتين دفع لاولادهم عملا بقوله على ان من توفي منهم ترك
اولادهم واولاد اولادهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا او ولدا استحق
ما كان يستحقه لو كان حيا الى اخره وهذا ايضا مما لا شبهة فيه والحال هذه والله اعلم سئل
فيما اذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعد على ابنته
صافرة وعلى من يولد له من الاولاد ثم على اولاد اولاده ثم على ذريته ثم على انسألمهم واعقلهم
ثم على جهة بر متصلة وسله الى عمر وبعد ان جعله معه شريكا في النظر على وقفه المشطور وبعد
ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم الحنفى في الترافع لديه بلزومه ونفوذ ثم مات زيد بعد التسهيل
عن بنته المذكورة وزوجته واخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور لصدوره في مرض
الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلته تقسم ميراثا مدة حياة صافرة بنت الواقف
المذكورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازما وتختص بنت الواقف
المذكورة بغلته لكون الواقف بجزء الوقف وسله في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته
ام لا اجاب النصص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين ان يتجزه
المرضى بان يقول وقف على كذا او وصى به فقد صرح هلال في اوقافه بان قوله ارضى صدقة
مرفوعة على ولدي في اخره وصية والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت
من الثلث واخيرا الوارث تجوز ما لم يثبت وقبل جمع الواقف المذكورين الوارث وغيره بقوله ثم على بنته
ثم على اولاد ولده في اخره في زعم اولاد اولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فاذ لم يجز

مطلب
الوقف في مرض
الموت وصية
فلو جمع الواقف
بين الوارث
وعنه لا يصح
ما لم يثبت
الوارث ولو خرج
من الثلث

بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال ولم يخرج تقسيم غلته
 جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت صادقة فاذا ماتت صرفت غلته كلها الى اولاد اولاده
 ان خرج من الثلث والا فمسا بربح الوقف عليهم والذي يوقه ملك على ذلك صرحا ما ذكر
 في الخاتمة وغيرها امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن واولاد
 اولادهن ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت
 ابنتين واختا واختا لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام
 جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة
 جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها الى اولادها
 واولاد اولادها لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية واذا لم يخرج الاخت
 بطلت الوصية للورثة وتجوز لاولادهم واولاد اولادهم غير ان الوقف انما وصى لاولاد
 الاولاد بعد موت الورثة كان قال اوصيت لاولاد اولادى بغلة هذا المنزل بعد خمسين
 وذلك جائز والوصية بالغلة لابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاءت
 نوبة اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله اعلم مسئلة في قطعة ارض بقرية موقوفة من
 جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفا ارضا دياهل لمن ولاده السلطان
 على تلك القرية ان يتعرض له بطلب شيء على تلك الارض مع ان غيره ممن تقدم من الولاة لم يتعرض
 بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة ام لا اجاب ليس له ان يتعرض له بطلب شيء
 اذ السلطان نصم الله تعالى انما اطلق له فيما هو خارج عن اوقاف المساجد والزوايا والاملاك
 والمقابر واما اوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة اما صرحا او دلالة وفي رسائل
 ابن خيم قال قلت هل له يعنى السلطان نصره الله تعالى ان يجعل ارضا وقفا على مسجد قلت نعم
 ذكر القاضي خان ان له مصاريف الخراج بناء المساجد والنفقة منه على تعميرها وفيها ولو قد
 السلطان ارضا من بيت المال على مضلة المسلمين جاز الوقف وفي منقولة ابن وهبان
 ولو وقف السلطان من بيت مالنا المضلة عمت تجوز ويؤجر وحاشا السلطان الاسلام
 الحافظ لدين الملك العلام ان يطلق لاحد من الانام ان يتناول ذلك السبب الحرام والله اعلم
 مسئلة فيما اذا اشكن ناظر الوقف واحد مستحقه رجلا عقارا الوقف بلا استيجار ومكة
 مدة هل يجب عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له ام لا اجاب
 نعم يجب عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا
 ملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه له ولان الوقف قد يطرأ عليه ما هو مقدم
 عليه كالعمارة فابراؤه باطل والله اعلم مسئلة في رجل وقف وقفا على جهات برعيها وعرها
 فضل من ريع الوقف بقدر مصاريف البرقي عتيها يقسم على اربعة اقسام يعطى لاولاد ابنة

مطلب
 لمن وراه السلطان
 ان يتعرض للادوية
 باخذ شيء منها

مطلب
 اشكن ناظر الوقف
 او احد مستحقه
 رجلا عقارا الوقف
 بلا استيجار

مطلب
 وقف وقفا على
 جهة برعيها وعرها
 انه وعر زيد وغيره
 وقفا على جهة
 من ذلك

وهو زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ونسلكهم وعقبهم ابدا
 ما ناسلوا واثاما ما بقوا اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تجب
 الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولدا وولد انتقل نصيبه لولد او ولد وله فان لم
 يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبقة فان لم يكن انتقل
 لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقية ذلك وقدره ثلاثة اربع
 لبنات الواقف المتسار اليه وهن عمرة وبكره وزينب بينهن بسوية لكل منهن الربع ثم من بعدهن
 لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ونسلكهم وعقبهم ابدا ما ناسلوا واثاما ما بقوا الطبقة العليا
 منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولدا وولد انتقل نصيبه لولد او ولد
 وله ومن مات عن غير ولد او ولد ولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في درجة
 وذوي طبقة فان لم يوجد له درجة ولا ذ وطبقه ينتقل لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ
 الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا باجمعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين
 ثم ان زيدا وبكراماتا ولم يعقبا ثم ماتت فاطمة واعقبت اولادها فمل ينتقل نصيبها لاولادها
 او لمن هو في درجتها من الموقوف عليهم لكون اولادها ليسوا من اولاد الظهور وهل المراد بقوله
 لمن هو اقرب اليه قربا لنسب وان كان من غير الموقوف عليهم او يختص القريب بالموقوف عليهم
 اجاب ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
 لا ولادها لا لمن هو في درجتها عملا بقول الواقف على ان من مات منهم عن ولدا وولد ولد الخ
 فان مرجح الضمير في قوله منهم الى اولاد الظهور ففاطمة من اولاد الظهور وقد شرط ان من
 مات منهم عن ولدا وولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لاولادها للذكر منهم مثل
 حظ الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما ان زيدا وبكراماتا ولم يعقبا حرف ما كان
 لها لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته فضا
 الربع باسم نصيبها فيصرف لاولادها ولا دخل لاهل الثلاثة اربع فيه بل هو وقف مستقل
 على اولاد ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى ان من مات من اهل هذا الوقف ولم يكن
 له ولد ولا ولد ولد ولم يستأوه في درجته من اهل واحد ينتقل نصيبه لمن هو اقرب اليه سببا
 فان قلت لا تفعل في قوله اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون قلت قد تقرر ان الواقف
 اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالمتاخر منهما وقوله على ان من مات منهم عن ولدا الخ متأخر
 عن قوله اولاد الظهور فتأمل هذا ما ظهر لفهمي القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فليفتد
 وله الاجر الوافر وما ابرزت هذا الجواب لابعاد النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكورين
 عباراتهم يفهم والله اعلم سئل في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعد على اولاده
 واولاد اولاده واولاد اولاد اولاده ونسلكه وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر

مطلب
 اذا لم يشترط
 الواقف ان يترك
 يدخل الولد مع
 موجود والد

لا تنقطع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث
لم يشترط لترتيبهم لا اجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم ويستحق
الابن مع وجود والد له والحال هذه والله اعلم سئل في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد ٧
واولاد اولاد الاولاد هل يدخل ولد البنت في ذلك ام لا اجاب لا يدخل ولد البنت في الوقف
على الولد من ذرية او جها في ظاهر الرواية وهو الصحيح المقتضى به كما في البحر وفيه بعد هذا وصح قاضي
خان دخول اولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وصح عدمه في ولدي اهر
فقد فرق قاضي خان بين الجميع كما في واقعة الحال فصح دخول اولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه
في المسئلة اختلاف في صحيح وترجم القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه
لكونه اصل المذهب خصوصاً في اكثر الكتب ان المقتضى به عدم الدخول والله اعلم سئل في رجل
وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده ١٠ اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده
ثم على ذريته ونسبه وعقبه الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية طبقة بعد طبقة
ونسلا بعد نسل الى اخره وحكم بصحته ولزومه حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور اولاد
البنات ام لا يدخلون واذا افدتم ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول بخلاف
الرواية هلال والخصاف ينفذ ويرفع الخلاف ام لا اجاب هذه المسئلة مشهورة في
غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان اولاد البنات يدخلون
وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيراً فتنى بظاهر الرواية وكثيراً اخذ برواية هلال والخصاف
قال عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول
في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى اذهانهم غالباً سواء وقال فيه
في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الائمة اذا وقف على اولاد اولاد فلا يدخل
تحت الوقف واولاد البنات برواية واحدة ثم نقل عن علي السعدى والشيخ الامام شيخ الاسلام
هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن اصحابنا ونقله عن محمد
قال واجتبه بذلك في كتاب حججه على مالك وهذا عندنا احسن والله اعلم قلت وينبغي ان يصح رواية
الدخول قطعاً لان فيها نص الدخول عن اصحابنا والمراد بهم في مثل هذا البوخليفة وابو يوسف ومحمد
وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيرهم وعليه
علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قلنا مناه والله اعلم اهو في فتاوى الشهاب الحلبي سئل
قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن اولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخرج الى المختار
لخصاص الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في النفع المسائل وغيره
ونقدمت المحاوره بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتبهم القديمة
والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف ينبغي الافتاء بما اختار مع النصيص على اختياره

مطلوب
دخول ولد البنت
في الوقف على
الاولاد واولاد
الاولاد فيه
خلاف

مطلوب
في دخول ولد
البنت في الاولاد
واولاد الاولاد
خلاف

والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها والده الشيخ احمد من خط والده المزبور الاولاد
 البنات من الذرية على القول الراجح انتهى وقد جزم في الاستعاف بان النسل للولد ولدا لولد ابدا ما لم يمت
 ذكورا كانوا او اناثا فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى
 قاض يراهما غير مقلد بدخول اولاد البنات نفذ وارتفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء
 وقد نص على ذلك الزاهد في الحاوى والقنية وهو جار على القواعد فقد صرحوا بان فضله
 القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية برفع الخلاف ولا يجوز بعد نقضه والله اعلم
 سئل في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفى وعمر وحمزة وستاتنا
 وحسينية وعلى من سجد لله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
 ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على نسلم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور منهم
 دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد
 ولا ولد ولا نسل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقف على اولاد
 البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخر لجهة برعنها مات الواقف عن اولاده المذكورين
 ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور واناث هل اولاده شئ في الوقف مع وجود اولاد
 الواقف المذكورين ام لا شئ لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد
 انقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك اجاب لا شئ لاولاد اولاد الواقف مادام
 واحدا من اولاد الواقف ذكرا كان او انثى لترتيب الاستحقاق بشئ مؤكدا له بقوله الطبقة
 العليا منهم تجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو
 مقر له فان مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليست محبوبة باعلى
 فيصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم اهل الدرجة العليا فان من ذلك من اهل الاستحقاق
 موجودا والله اعلم سئل في رجل مقر في وظيفة خطابة وامامة عن له سفر ضرورة
 فاستناب رجلا يقوم فيها مقامه فباشر عنه مدة اشهر ثم اخذها عنه باعانة المتولي
 بغير حجة فاستردوها بقرينة سلطان واعادها السلطان عليه كما كان فاخذها النائب
 ثانيا كاخذه الاول هل يصح اخذه ام لا لكونه بلا حجة واذا قلتم لا فما الحكم في معلومها
 اجاب صرح العلماء رضي الله عنهم بان لا يجوز ولا يصح عن لصاحب وظيفة بغير حجة
 والمسئلة في البصر وغيره وقد اشتهر اشتها رافلا تحتاج الى ان تزيد ما اظهرها وصرح في البحر
 ايضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة على
 جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة قال ثم
 رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استنابة غيره بلا اذن بخلاف
 القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة وقد رد على الطرطوسي في

مطلب
 اذا شرط الواقف
 ان الطبقة
 العليا تجب
 السفلى فلا
 شئ لاولاد الاب
 مع الاولاد

مطلب
 لا يجوز عن لصاحب
 وظيفة بغير حجة
 واذا استناب
 آخر لم يرد
 فنقلت عنها
 الاجرة ان شئت
 والمعلوم الاولاد

استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسا كل وجوب
العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنبط وليس
للتائب الا اجره التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجر لكونه
وفي العمل الذي استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى
ان الاستنجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة
من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم سئل في
رجل بيده وظيفة تولية على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكر اذهب الى وكيل
السلطان وذكر له ان المتولي المذكور اخرب الوقف المزبور فاعطاه التولية بناء على ذلك
ثم ان بكر اجله براءة شريفة تتضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على القاضي الشرع فلم يعده
في ذلك لعدم ثبوت ما انتهاه وابقى المتولي السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر
براته ولا اذن له في التصرف ولا قرئت البراءة على المتولي السابق ولا احد من قضاة الشرع
الشريف منعه عن التصرف فهل يجوز اخراج الوظائف عن اربابها بغیر جنحة شرعية ثابتة
بوجود صاحب الوظيفة ام لا وهل والحال ما ذكر اذا تصرف المتولي السابق في الوقف يكون
متعديا ام لا ابسطوا لنا الجواب اجاب قال في البحر الرائق واما عزل القاضي له فشرطه
ان يكون بمجنحة واستدل عليه بما نقله في الاستعاف وجامع القصولين ثم قال فقد افاد
حومة تولية غيره بلا خيانة وعدم صحتها لو فعل ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل المتولي
جنحة عدمها لصاحب الوظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البرازي وغيره فاذا علم ذلك
فقد ظهر عدم جواز عزل من السلطان بنفسه ومن وكيله وزيار كان اوقافا للمانات
القاضي وكيل عنه ولا يته مستفادة منه كما هو اظهر من ان يبحث فيه وينتقنه والى
يوصف المتولي السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرف
صا در من الامل واقع في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو فاسد
والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما انتهى فالظلم والتعدي غير جائز للاخذ للمنهى فيه ولا
للعطى اذ هو وقعة في عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصا لدى الكلام
وولاية الانام فهذه معصية عظيمة في الاسلام وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام حميدة
في تمهيد هذا الامر تقرير شانه ما ورد للمسلم من مسلم الناس من يده ولسانه والله اعلم سئل
في مسجد توالى عليه ايدى النظار من اهل الشام الذي المشجدة مدة سنين متعددة انه
رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمغاربة والحال ان النظر قد بما وحديثا
الى الان لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولاه السلطان بناء على ذلك هل اذا اظهر الامر
بخلاف ما انتهى ينعزل الاول ام لا ينعزل اجاب نعم اذا اظهر الامر بخلاف ما انتهى

مطلب
لا يجوز عزل
صاحب وظيفة
السلطان
ولا من وكيله
وزررا كان
ارقا صفتا
بغير جنحة

مطلب
ولا السلطان
رجلا نظارة
من
على انما كان
ظهر الامر
ما انتهى لا ينعزل
الاول

لا ينزع الاول لان التولية الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفى بانتهائه
 فانتهى بانتفاء ما انهاء فاقهم والله علم سئل في شخص قرر عليه السلطان وظيفه
 والى بعد وفاته قاتل اخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من انى انهاء عليه
 في الواقع فعزله واعطى المنهى حسب انهاء هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه
 لم يصادق كل من العزل والتولية محلا ام لا اجاب نعم لم يصادق كل من العزل والتولية
 محلا اذا اعطاه بناء على انهاء حيث كان انهاء خلافا لواقع فلا اعطاه لم يصادق محلا
 والوظيفة باقية على من وجهت اليه اولا والله علم سئل فيما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة
 كانت في يد رجل فرع لغيره عنها بما هل يكون لمن قرره السلطان او لمن قرع له عنها اجاب
 انما يكون لمن قرره السلطان اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحة المانع فيها او بعد ما
 الموافق للقواعد الفقهية كما حرره العلامة الشيخ علي بن غانم المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة
 في شرح منهاج الشافعية لابن حجر في كتاب الوفاق ماصورته لومات ذو وظيفة فقرر الناظر
 اخر بيان انه نزل عنها لاخر لم يقدح ذلك في التقرير كما افق بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره
 مع علمه بذلك فكذلك لان مجزئ النزول سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم
 يوجد فقدم المقرر انتهى والله علم سئل في رجل بيده وظيفة نظير بتقرير فاضل فذعته
 رجل وظيفة التولية براءة شريفة فهل ينزع عن النظر ام لا اجاب ان شرطها الواقف
 وظيفتين كل واحدة منهما وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص والتولية لاخر
 او جعل هذه معلوما وهذه معلوما لا ينزع عن النظر لان الماخوذ ليس ماعليه والا كان لاخذ
 اذ في المام بالحقه وقد تقرر ان احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول بعلاقة
 مستقلة مع ناظر الوقف بعلاقة مستقلة لانه احداث وظيفة في الوقف وهو لا يجوز
 والله علم سئل في رجل عزل عن التولية على مسجد بخجة وولى رجل غير شهدا هل المتبديع بطلان
 وعفته ثم ولى الاول بانهاء ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جحمة هل ينزع ام لا وللقاضى
 ابقاؤه على التولية اجاب قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب
 وظيفة ما بغير جحمة ولو عزله الحاكم لا ينزع بغير جحمة وللقاضى ابقاؤه على وظيفته والله اعلم
 سئل في رجل مات فقرر القاضى في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انى الى السلطان امر الميت
 فقرره في وظائفه بناء على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضى السابق فهل العبرة بتقرير
 القاضى ام بتقرير السلطان مع انه انما قرره بناء على ما انى غير عالم لما فعل القاضى اجاب
 العبرة بتقرير القاضى لا بتقرير السلطان بناء على ما انى اليه كمسئلة الوكيل اذا انجز ما ولى
 فيه ثم فعله الموكل خصوص ما لم يوجد من السلطان تنصيب على عزل المقرر فالصواب دمر منه مبنى

مطلب
 اذا قرر
 السلطان
 صاحب
 وظيفة
 وولى
 غيره
 على
 حسب
 انهاء
 ومحال
 بخلافه
 لا يجوز
 الا اذا
 ولا يصح
 تولية
 الا على
 من
 سئل
 اذا قرر
 صاحب
 الوظيفة
 عنها
 لغيره
 وقرر
 السلطان
 آخر
 نهي لمن
 قرره
 السلطان

مطلب
 اذا قرر
 القاضى
 ناظر
 ام قرر
 السلطان
 متوليا
 مع ما
 قرره
 السلطان
 ان لم يشط
 الموافق
 لوظيفة

مطلب
 عزل
 التولية
 بخجة
 وولى
 غيره
 السلطان
 بغير
 جحمة
 وولى
 الاول
 لا يصح

مطلب
 قرر
 القاضى
 جماعة
 في
 وظائف
 ثم
 عزل
 مات
 ثم
 قرر
 السلطان
 فيها
 رجلا
 شاغرا
 على
 شغورها

مطلب
ادع ناظر الوقف
كتاب الوقف
رجل والرجل
لاخر فصار الآخر
يعمر ويتناول
الاجرة من غير اذن
القاضي

على امرتين خلافة فلا يصح والله علم سئل في ناظر وقف اراد السفر فاودع كتابا للوقف
لرجل والرجل اودعه لاخر فطفق الاخر يعمر في الوقف بغير اذن القاضي ويتناول الاجرة ويصرفها
كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه ام لا يجوز ويرجع على من عليه الغلة
ويكون المتصرف متبرعا في ذلك اجاب تصرفه بغير اذن القاضي والمتولي لا يجوز
فان كان بنى للوقف فهو وقف لكن بغير ذلك من ماله ولا تبرأ ذمة المستأجر عن الاجرة بالدفع
له فللناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك او غيرهم وان بنى لنفسه او اطلق
رفعه لو لم يضر ولا يملكه القيم باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بما لا للوقف فان اذن بغير
الي ان يخلص ماله كما تقر في مسئلة تعمد الاجنبي في الوقف بلا اذن والله علم سئل فيما
لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف ام لا واذا قلتم يجوز فهل
اذا اثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين شهدا بان علوي لشهرته عندهما
بذلك يثبت نسبه ويدخل في الوقف ام لا اجاب نعم يجوز الوقف عليهم كما صرح به في الاما
وكثير من الكتب قال في الخانية وهو المختار فاذا اثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح بها في كثير
من الكتب والله علم سئل في الوقف على الصوفية هل هو جائز ام لا واذا قلتم غير جائز
هل اذا وقف سائقاه على الصوفية ومات لا عن وارث ورأى السلطان نصه الله تعالى
ان يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فاراد المدرس ان يدرس ويأخذ القدر المتعارف
هل له ذلك ولا يجوز منعه عن المدرس واخذ ذلك اجاب المصريح به في كتب اصحابنا
ان الوقف على الصوفية وصوفي خا نه لا يجوز كما هو الرواية المرجوع اليها من جانب الكل قال
في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب اخرج القاضي الامام على السفندى الرواية من وقف
الخصاف انه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه امه فاذا علم ذلك علم ان للسلطان
ان يجعلها مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن المدرس وله اخذ ما هو مذكور
حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف اذ ولايتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر
والله علم سئل في متول على زاوية ادعى حصبة في عقار بيد رجل انها وقف على مصالح الزاوية
من قبل عم المدعى عليه والى بكتاب وقف يطق بذلك هل يعمل به ام لا اجاب لا يعمل
بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والكتول فلا يفتقر
القاضي بغير واحدة منها والله علم سئل في وقف ضاق ريعه عن الصرف الى مستحقه من خطباء
وائمة وموذيّن وشعاليّن وبوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم احدهم في صرف امرهم فيه
سواء اجاب الذي تحرر من كلام صاحب البحر نقل عن الحاوي القدسي ان الذي يبدأ
بربعا الغارة ما هو اقرب الى الغارة واعلم المصلحة كما امام المسجد والمدرس للدراسة وينبغي لها

مطلب
يجوز الوقف
على العلوية
اثبت انه منهم
يدخل في الوقف

مطلب
لا يجوز الوقف
على الصوفية
والعميان واذا
وقف على من
خافاه قللسا
ان يجعلها مدرسة

مطلب
لا يثبت الوقف
بجرد كتاب الوقف

مطلب
اذا ضاق
ربح الوقف
بدا بما هو
اقرب الى الوقف
كما لا امام الخ

المؤذنين بالامام وكذا الميثاق لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب ملحق بالامام
 بل هو امام الجمعة قال في البحر ثم السراج بكسر السين اما القناديل ومراذه مع منيتها والبساط
 بكسر الباء اما الحصى وملحق بها معلوم خادمها وهو الوقاد والفرش وتغييره ثم دون الواو
 يدل على انها مؤخران عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته
 للمدرسة للتدريس لا بالامام المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب
 تعطلت بخلاف مدرس الجامع امر ومن رام الزيادة يرجع الى البحر والله اعلم **سئل في**
مسئله امام وخطيب ومؤذن هل يقدم في الصلوة بعضهم على بعضهم هم متساوون
 اجاب الامام والخطيب والمؤذنون سواء في التقديم لا منزية لاحدهما على الاخر
 والله اعلم **سئل في** مسجد الخطيب اما مؤذن وخادم ايهم يقدم في صرف العلوقة وانا
 صرف الناظر الى المؤذنين وحرمة الامام والخطيب هل هو مخفى او مصيب اجاب ان لم
 يضيق ريع الوقف فلكل ما شرط له وان ضاق يقدم الثلاثة الاول في الصلوة على الخادم
 وانظر ما كتبه في الاشياء نقلا عن الحاوي القدسي يزل عنك في ذلك الاشتباه ولا ريب
 ان الناظر في تخصيصه الدخ للمؤذنين وحرمان الامام والخطيب مخفى غير مصيب والله اعلم
سئل هل للقاضي ان يقرر شخصاً في وظيفة كتابية في وقف مدرسة بغير شرط المواقف
 ام لا اجاب ليس للقاضي ان يقرر وظيفة كتابية في الوقف بغير شرط الواقف ولا
 يحل للمقرر الاخذ بالنظر على الوقف كما في الفوائد الزينية والله اعلم **سئل في رجل وقف**
وقفاً مشاعاً في عقار ولم يفرده ولم يسلمه الى المتولى حتى مات هل للقاضي ابطال الوقف
 وجعله للورثة ام لا اجاب نعم للقاضي ابطال الوقف وكان هذا حيث لم يقع
 فيه حكم قاض بوجهه الشرعي من تقدم دعوى صحيحة شرعية على ما مال اليه بعض المحققين
 او وجود مقتضى عليه مع اقامة بيينة ونحوها من الحجج كما هو الراجح لينصب القضاة عليه
 كما هو مشهور والله اعلم **سئل في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعد**
على اولاده لصلبه الموجودين الان وهم لوير وعبد الكريم واحمد وسعد الدين جميع الوقف
 بينهم بالسوية لا منزية لاحد على الاخر ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
 اولادهم وورثتهم وسلم وعقبهم ابداً ماداموا وداً ما بقوا هل يدخل اولاد البنات في هذا
 الوقف ام لا اجاب نعم يدخلون حيث اضاف اليهم قال في الخلاصة والبرازية ولو قال
 على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكاملهم يدخل فيه ولد الابن وولد ابنته وهذا
 لا خلاف فيه اما اذا اضاف اليه بان قال على اولادي واولاد اولادي او ولدي وولدي ولدي
 بعينها ليجع اولاد في دخوله وعدمه الخلاف المشهور والمعلوم في كتب اصحابنا والله اعلم
سئل في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناظر يتصرف في المال ويصرف ويصرف من الربح

الامام والخطيب
 والمؤذنين سواء
 في التقديم

مطلب
 سئل في ان يقرر
 في وظيفة الا النظر

مطلب
 القاضي ابطال
 الوقف
 حيث لم يحكم به

مطلب
 اذا وقف على
 اولاده واولاد
 اولادهم

مطلب
 يدخل اولاد البنات
 على اولادهم
 واولاد اولادهم
 في الوقف

للقراء على موجب ما عينت لواقفة في شرط وقفها ثم بعد مدة ضاع من مال الوقف شطر
 في زمن نظاره السابقة وصارت علقات القراء على حكم التوزيع قبل التناظر لان له ان
 ياخذ علوقته تماما على حكم ما عينت له الواقفة في شرط وقفها او لا يدخل مع القراء في التوزيع
 اجاب لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء في صرف اليه معينه تماما حيث
 كان في مقابلة عمله وكان قدر اجرته ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في الاشباه عن ابي
 استواء المستحقين عند الضيق وان مخالف لمذهبنا فارجح اليه يظهر لك صحة ما افيتت به
 والله اعلم سئل في واقف وقف على ولد بن احمد وجمال الدين ثم على اولادها واولاد اولادها
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير ان من كان له ولد من الاباء او ولد ولد انتقل نصيبه
 الى ولده او ولد ولد ولا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت واحدة
 من بنات ابناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف ما استحقا قها لاختها حيث كانت
 هي الطبقة العليا ومن سواها من اهل الوقف دونها ام لولدها اجاب لا يصرف استحقاق
 الميتة لولدها ولا لولد ولدها لقول الواقف من كان له ولد من الاباء الخ فالقيد بالاباء مخرج
 للامهات فلا ينتقل نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولد ولدها بل يصرف لذوي
 الطبقة العليا لا لمن في درجتها العود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته
 الى من القيد بكونه من الاباء وحاصله ان انتقال نصيب الى ولد او ولد ولد مقيد بكون
 الميت من الاباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيد بريا في قول الواقف
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات
 الى ذوي الطبقة العليا لا الى ولدها وولد ولدها ولا الى ذوي طبقتها والحمد لله والله اعلم
 سئل في متول قبض الغلة وفي دينه بها وترك الغارة مع الحاجة اليها هل ثبت خيانه
 بذلك ويجب اخراجه ام لا اجاب نعم ثبت خيانه ويجب اخراجه فقد صرح في البحران
 امتناعه من التعير خيانه وصرح في المن اذية بان عزل القاضى للخائن واجب عليه قال في البحر
 ومقتضاه الاثم بتركه والا ثم بتولية الخائن ولا شك فيه والله اعلم سئل في وقف وقفه
 زيد على نفسه ثم على اولاده ذكر انا لعلنا على الغريضة الشرعية ثم من بعدهم الى اولادهم
 ثم اولاد اولادهم ثم انفسهم واعقابهم على ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وان
 سفلوا اترك ولدا او ولد ولدا او سفل منه فنصيبه الى ولد ثم الى ولد ولد وان سفل على
 ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم الى اخره عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا حجب
 عاد نصيبه لمن هو في درجته من اهل الوقف الا قرب الا قرب الى المتوفي من اهل الوقف يستوي الخ
 الشقيق والاخ من الاب ومن محرمي محرم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقة
 اليه من اهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك

مطلب
 وقع في عبارة
 الواقف ان من
 كان له من الاباء
 ولد او ولد ولد
 انتقل نصيبه
 الى ولد ما وولد
 ولد فماتت
 شقيقة من بنات
 ابناء الواقف
 لا تصرف نصيبها
 لولد ما ولا لاختها

مطلب
 ثبت خيانه بترك
 صرف الغلة في
 دينه وجب اخراجه

مطلب
 في متورة
 وقف

ولدا لو ولد ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا يتدا ولون ذلك
طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكر كان أو أنثى ويشترك الاثنان فافوقهما فئة ذكورا
كانوا أو اثنا بينهما على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة بر منصلة مات رجل من اهل
الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف عن غير نسل والموجود من
اهل طبقة ابن خالته احمد بن عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وبنت خالته
امنة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وعن محمد بن احمد بن عبد الرحمن
ابن الواقف فلم ينتقل نصيب هذا الميتم من اهل الوقف المزبور اجاب ينتقل نصيب الميتم
المزبور لاحد ولا امنة ولمحمد للذكر ضعف ما للأنثى بالشرط المذكور حيث كانوا من اهل الوقف
وانظر لما قال السبكي وان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه
ذكر أو أنثى للذكر مثل حظ الأنثيين على ان من توفي عن ولد أو نسل عاد ما كان جاريا عليه
على ولد ثم على ولد ولد ثم على نسله على الفريضة الشرعية وعلى ان من توفي عن غير نسل عاد
ما كان جاريا عليه على من في درجة من الوقف يقدم الاقرب فالأقرب اليه ويستوي الاخ
الشقيق والاخ من الاب الى اخر ما ذكر والملاذ من اهل الوقف من له حق تماحالا أو مالا وقد احتزنا
بقولنا من اهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل اولاد البنات وان صرح كبير بدخولهم اذ ذكروا
بصيغة الجمع مضافين الى نفس الوقف لا الى الاولاد كما هنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر
استحسانا ووجه الاستحسان في قوله قال على اولادهم فقد ذكر اولادهم على العموم بصيغة الجمع
فينفع ذلك على البطون كلها ويدخل فيه اولاد البنات لانه قال على اولادهم واولاد البنات من
اولادهم ذكره في افق الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مانه وانما اطلنا في ذلك لكثرة
الاستنباه في دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد والله اعلم سئل في
في واقف وقف وقفا في صحته وعافيته على اولاده واولاد اولادهم ثم مات متاسلا وماتوا
وجعل اخر لجهة بر لا تقطع هل يكون الوقف سوية بين الذكور والاناث ام لا اجاب نعم
يكون بينهم كما صرح به هلال ومن لا خسر وفرجعهما ان شئت والله اعلم سئل في واقف
شرط في وقفه المعين على مشيخ الفلا في النظر والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم بعد
لمعتوقه ارغون شاه ثم بعد للارشد فالارشد من ذرية عتقائه الرجال دون النساء
فان لم يكن منهم رشيد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن يكون نائب السلطنة
الشرعية بغزة المحرسة وشرطه ان تعذر الصنف لغيره كان مصر وقاربعة على الفقهاء
والمساكين اينما كانوا واما وجد وهذا حاصله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء
مخرب المسيد ودرث وتفرقا الناس عنه فلا يصلح فيه وتعذر الصنف عليه لغيره ونقطت اوقافه
وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال اهل البيت

مطلب
اذا وقف وقف
على اولاده واولاد
اولادهم وكل من
الذكور والبنات
بالسوية

مطلب
وقف وقف على
سنة او شرط
النظر في صحة
ثم لدرية عتقائه
الرجال فان لم يكن
فلنائب السلطنة
الشرعية وان
تعذر الفقهاء
كان ربيعة الفقهاء

بيت المال ام الارشدمن النساء او نائب غرة وما الحكم في نفس المسجد المذكور اجاب
النظر لنائب السلطنة الشريفة بغرة المحروسة ولا ينظر للنساء من ذرية العتقاء لقوله
دون النساء فهو صحيح في المنع من النظر فيه لمن ولوال الصنف الى الفقراء والمساكين كما هو
ظاهر فاذا علم ذلك فان نائب السلطنة بغرة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر والنهي والتدبير
والعقود وقبض المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر واما الاستبدال فهو
للقاضي ونائبه لا للناظر ولا لامين بيت المال اذ لا دخل لوكيل بيت المال في التصرف
في الوقف بحال فاذا صار الموقوف بصفة مجوزة للاستبدال فالقاضي او نائبه هو الذي
يلي ذلك وقد صرحوا بان ارض الوقف اقل نزلها لاقفة او صارت بحال لا تقبل للزراعة ولا
تفضل غلتها عن مونها وصالح الوقف في الاستبدال جاز الاستبدال للقاضي لجنه المفسر
بل في العلم والعدل ومسئلة الاستبدال شهيرة مذكورة في اغلب كتب المذهب والمعتمد
للقنوي ما ذكرناه واما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشنخا في
فقال محمد اذ خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد اخر او لخرب القرية
اولم تخرب لكن خربت القرية بنقل اهليها واستغنوا عنه فانه يعود الى ملكا لواقف ان كان موجودا
او ملك ورثته ان لم يكن وقال ابو يوسف هو مسجد ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا
ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد اخر سواء كانوا يصلون فيه او لا والفتوى على قول
محمد في آلات المسجد كالقناديل والحضر والبوارى وعلى قول ابى يوسف في ذات المسجد من حنية
التابيد والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لانه زبدية كلامهم والله اعلم
مسئل في وقف على شعائر مدرسة لم يعلم بيعة شرعية مقدار ما شرط الواقف للفتوى
واربابا الشعائر من العلقات انتصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجايبان يقول
كل منهم قد نصر السلطان في براقي على ان لي من العلوفة كل يوم ركنا وكذا من الدراهم فاستغفروا
نصف غلة الوقف مع ان عملهم في الوقف عمل حقير جدا فان مستغل الوقف ارض توجد
بالمقاطعة الشرعية وتؤخذ اجرتها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف
في اقل من درجة رملية فهل يجابون الى ذلك فما فضل عنهم ولو اقل قليل بصرف الى المدبر
وباقى اربابا الشعائر كيف الحال اجاب حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف
لهم ينظر الى ما كان معهودا من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه
فينبئ على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف
باذن القاضي فالواجب اجرة مثلهم ومنع عنهم الزوائد على اجرة المثل هذا اذا عملوا
وان لم يعملوا لا يستحقون اجرة وان نصيبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان

مطلبت
استبدال
الوقف يكون
للقاضي

مطلبت
اختلاف
الشنخا في
المسجد بعد خرابه

مطلبت
اذا لم يعلم
شرط الواقف
بصرف المصروف
واربابا الشعائر
مثل ما كانت
بصرفه القوام
التابعون
وان لم يعلم فللقاضي

المعهودا ثم لا يعملون الا باجعة المثل فلم يرجع المثل لان المعروف كالمشروط والا فلا شيء
 لهم والله علم سئل فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصايبه
 ابرهاني ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على ولاده ثم على اولاد اولاده ثم على نسائه واعتقابه
 على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد
 ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب وعقب وانقرضوا عاود ذلك
 وقفا شرعيا على من يوجد من اخوته لابييه ذكر اكان او انثى ذكر اكانوا او اناثا ايديهم
 على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه اعلاه فاذا انقرضوا يجمعهم وابداهم للموت
 عن اخرهم عاود ذلك وقفا على الزاوية الكاشة بباطن دمشق المعروفة باشاء الوقف وعلى
 سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى الفقراء والمساكين المسلمين فان امكن العود
 عاد وشرط النظر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية
 ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكب بذلك وقيمة ناطقة بذلك ثم مات
 الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب فتناولوا الوقف
 ثم انقرضوا عن اخرهم ولهم اولاد واولاد اولاد فدخل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة
 يا انقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف احد من اولاد الاخوة وذريتهم ام لا
 اجاب الاقرب الى غرض الوقف انما هو الى اولاد اخوة ابراهيم لا من الاول الاقربية
 الى غرض الوقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرفنا باللام وذلك
 للعموم والاعتبار لعموم اللفظ والعامة تبقى على عمومها حتى لا يعتبر معه خصوص المسبب
 وقد ذكرنا ذلك في العناية شرح المداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقوال
 اوسكوت او انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى قوله والصلح خير فانه باطلا قد يتناولها
 يعني الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص المسبب
 فهو مناد في مسئلتنا باسماهما في اولاد اخوة ابراهيم لذين الامرين الذين هما غرض
 الواقف واقادة اللفظ له والحق الحق بالاتباع والله اعلم سئل في النزول عن الظانف
 بما يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يجوز ولا يلزم اجاب قد صرح في الاشياء
 والنظائر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ورفع عليه فروعها النزول عن الظانف
 بما يعطى لصاحبها فعلى اعتبار ما ينبغي الجواز اقول قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف
 الخاص يعني ان الصحيح خلافه وقد لا العلامة المقدسي الفتوى على عدم جواز الاعتراض عن
 الوطائف لانه حق تجرد فلا يجوز الاعتراض عن حق الشفعة اه والله اعلم سئل في
 رجل فرغ لاخر عن وظيفته واعطاه مالا مجازاة على صنعه من باب المقابلة ثم بعد مدة
 اخذها شخص عنه بحكم السلطان تجردا عنها هل للمفروغ له ان يرجع بالمال المدفوع والمال
 هذه

مطلب
 وقف على ولده
 ابراهيم ثم على
 اولاد اولاده
 الاثم على اخوته
 لابييه ثم على الزاوية
 الكاشة فاقترض
 الكل ولم يوجد
 الا اولاد اخوة
 لاب

مطلب
 الفتوى على
 عدم جواز
 الاعتراض عن
 الوقف

مطلب
 اعطى لاخر مالا
 في مقابلته وظيفته
 ثم اخذها شخص
 بحكم السلطان
 فان دفع الاربعة
 لا يرجع والا فغيره خلا

هذه ام لا اجاب ليس للمفروع له أن يرجع على الفارغ بالمال المدفوع والحال
 هذه اذا اعتبه أي الفراغ ابراء عام او خاص منه وهذا باتفاق واذا اخلا منها فالتأخر
 كلام في الرجوع عما بذله من الحظ عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف
 الخاص ومنهم من قال به معللا بان حق مجرد والحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما اذا
 جعله من باب المجازاة على الصنيع او لحقه ابراء عام أو ابراء منه خاص فلا قائل بالرجوع
 والحال هذه والله أعلم سئل في رجل له وظيفة فرغ عنها الاخر يعرض وقرره القاضي
 لاهليته ونذر المفروع له للفراغ اذا ارد اليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المفروع
 له لاخر فقرره القاضي كذلك والان ينازعه الفارغ الاول متعللا بالانذار السابق
 فهل تقرير القاضي للمفروع له بعد الفراغ صحيح نافذ حيث كان اهلا ولا يقضي بالانذار
 المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا اجاب تقرير القاضي للنزول له عن الوظيفة
 صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وافق
 العلامة قاسم ان من فرغ لا انسان عن وظيفة سقط حقه منها سواء قررا لناظر المنزول
 له ام لا قال في البحر فالقاضي بالاولى ولا يلزمه الوفاء بما نذر اذا نذر لا يلزم الوفاء
 به الا بشروط وهي مختلفة في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضي لا يقضي به
 على الناذر كما صرحوا به قاطبة اذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين الناذر
 وبين الله تعالى اما الحكم فيختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه
 كما قرر في محله واما صحة الفراغ من اصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم
 فيها بعض أهل التجر من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق الرجوع
 وان حاصله انه عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعرض فصح العزل وبطل ما سواه
 واما تقرير القاضي للنزول له فيما لا منازعة في صحته هذا هو المحرر في هذه المسئلة والله أعلم
 سئل في رجل نزل لآخر عن وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل لاخر
 ان يرجع بالمبلغ الذي دفعه له اجاب له ان يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لانه
 اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به قاطبة ومن افنى بخلافه فقد افنى بخلاف المذهب
 لبناؤه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها
 للتأخرين رسائل واتباع الجادة اولى والله أعلم سئل من دهمشقي فيما اذا وقف رجل
 وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعد على جهة بر معينة وما فضل بعد ذلك يضر لزوجته
 الواقف ان كانت موجودة ولين يوجد حين ذاك من اولاد الواقف المذكور والانات بينهم
 المذكور مثل حظ الاثنيين ليستقل بذلك الواحد من الاولاد والزوجة المذكورة عند الاقتدار
 يشترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع ابدا ما عاشوا واداما ما بقوا ثم من بعدهم الاولاد

مطلبه
 اذا فرغ لاخر عن
 وظيفة يعرض
 ونذر المفروع له
 للفراغ ان يرد
 اليه عند رد نظير
 العرض سقط
 حقه منها ولا
 يلزم الوفاء بالند

مطلبه
 نزل لآخر عن
 وظيفة يعرض
 له ان يرجع عما
 دفع مطلقا

مطلبه
 في وقفته

ثم لا ولاء أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور خاصة للذكر مثل حفظ الأثرين
طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى أنه ان توفيت الزوجة انتقل نصيبها لمن يوجد من
أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلم يوجد من أولاد أولاده وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه
لمن يوجد من أولاده فان لم يكن له ذلك فلا ولاء أولاده وذريتهم فان لم يكن له ذلك
فلم يوجد من أخوته وأخواته المشاكرين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قربا للطبقات
إلى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من أولاد
الظهور وإلى الوقف إلى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك وبعضه قام من تركه من
الظهور بمقامه واستحق ما كان أحله يستحقه لو كان حيا وعلى أنه من مات من أهل طبقة
مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهره وإلى الواقف إلى انقراض أهل تلك الطبقة
المستوية وكان قد انتقل إلى من هو أسفل منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل واستحقاق
نازل مع وجود أعلامه نقضت القسمة السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد
من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان
فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعد صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من
الباطون حين ذلك ثم من بعدهم لا أولادهم وذريتهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشرع
ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسله من الباطون وانقرضوا كان ذلك مخصصا إلى الماهر
من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستيتها وعن ابن
ابنه بدر الدين ثم ماتت ستيتها المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين
المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد الباطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها
عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت
زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجد أولاد الباطون من اثني عشر
عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستيتها المزبورة ابنها محمود المذكور
ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل
استحقاقه عن أربعة أولاد ذكرهم وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن
المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور فهل يستحق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة
وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستيتها ما كان يستحقه محمود المذكور لوقته
الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم قبل استحقاقه لشيء
من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من ولدا أو ولد يستحق ذلك
المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أولا وقد وقع هذا

السؤال بعينه ثانياً له ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموقوفين المذكورين حين موت عابدة المذكورة اولاداً بطون ويصرف الوقف عليهم جميعاً على الفريضة الشرعية من غير مراعات ترتيب بين الفرع واصله وفتح عينه عملاً بعموم قول الواقف فان لم يوجد احد من اولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذاك اولاً ويجري الحكم في اولاد البطون كما يجري في اولاد الظهور استحقاقاً وحرماناً وجباً ونقصاناً وكل شرط شرط في اولاد الظهور يجب مراعاته في اولاد البطون عملاً بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر اولادهم ونسألهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاه اجاب لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوز كرههم وذكر اولادهم ونسألهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط شرط في اولاد الظهور في اولاد البطون فاذا علمت ذلك فاعلم انه بانقراض اولاد الظهور الموقوف عليهم صار الوقف على اولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم اولاداً على خليل وعائشة ولدي محمود على الفريضة الشرعية فما اصاب عبد الرحمن لولد سليمان وتصح من ستة لعائشة اثنان ومحمود واحد واخيه احمد كذلك ولزبن الدين مثل ذلك وسليمان ما حصل باه عبد الرحمن ولا شيء لاولادهم مع وجودهم ليجبهم لهم بموجب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد اوجب فيهم ما اوجب في اولاد الظهور وفي اولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود اصله هذا واذ ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف اعني حجب اصل فرعه ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشارح وجع في ذلك بان اهل الوقف اختلفوا في حصة خليل واخيه هل وصلت اليهما بالتلق من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبقته ام بغير تلق فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لا تقراض جميع طبقته واندراس اهل درجته اذ بانقراضها انقطع النظر عنها وقسم على اهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها بوجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بانتقاض القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا اولاداً واولادهم او الاسفل منهم ان لم يكونوا فكذلك قسم عليهما اثلاً لخليل لثلاث وعائشة ثلث عملاً بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فما اصاب عائشة لها ما دامت حياتها وما اصابها خليل المذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فما اصاب عبد الرحمن صرف لولد سليمان

ولم يحكم بانئصال نصيب عابدة ولولديها سليمان وباقية لان الشرط المقرر في اشتقاق اولاد
البطون ان من مات منهم اى من اولاد البطون عن ولد او ولد ولد الى اخره فنصيبه له وابنة
ليست من اولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولديها المذكورين انهما ولدا
ولد بطن لها فلا يصح صرف مالها لولده الا بقطاع الحكم عن اولاد الظهون بموتها واستقلال
اولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهم والله تلم سئل في وقف اهل له متول وشا
وال امر نظره بشرط الواقفة الى ابنتها واراد ان الناظرة ان توكل مشارف الوقف الا يل اليها
في مصالح وقفها والتاوى لدى السادة الحكام فيما اختلس منه والتصرف عنها
في امور فنهل المتولى معارضة المشارف الذى هو وكيل الناظرة اوله التصرف بغير ضاء
المتولى اذ هذا اذ مع لجهة الوقف اجاب ليس له التصرف بغير اذن المتولى اذ ليس لبنت الوقف
الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بان لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم المشرف فكيف
المتولى واما اختلاس المتولى للقاضي ان ينظر في ذلك او يفوض الامر الى من يثق به في النظر
فان تبين له اختلاسه وخيانتة عزله والله تلم سئل في ساقية مسئلة يتعاطى ايجارها
ومصالحها رجل باذن ناظرها يسمى ياربا دفع الناظر له مبلغا يشتري به شعير ايعاقه
لبغالها فاشترى وصرفه كما امر به وعزل وتولى ناظر غيره وصاده الرجوع بمادفع هل
يرجع على البيارى امر على الناظر ام لا رجوع له بشئ اجاب ان كان المبلغ من مال
الوقف فلا رجوع له على احد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي فكذلك
لانه لا يملك الا ستدانة على الوقف لا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع
في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف
ويوفى منه والله تلم سئل في مدرسة اشغل مدرسها بالوفاة الى رحمة الله تعالى ويريد
متوليها ان يدعى على ورثته بان لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له
ومعين من ورثته مما ترك ليعمر به ما ينعم به الى العمارق منها والحال ان لها ريعا
من القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرد قوله انه لم يد رس اجاب
اعلم اولاد ان اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس ان لم يباشر وظيفة التدريس وادعت
الورثة انه باشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين يعنى على نفى العليم بعدم المباشرة
لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لان اليمين فكذلك ورثته
كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ تهابا للدين الحلبى في فتاواه فاذا
علت ذلك فاعلم ان العمارق انما تقدم اذا ضاق المحصول ولم يوجد سوى ما يعمر به بقدر
ما يبقى الموقوف على الصبغة القى وقفه الواقف عليها وكان في تخير العمارق ضرر بين اما
اذ لم يضيق بان كان هناك محصول من ريع قرى الوقف وضراره فيؤخذ منه ويعمر

وكذا اذا ضاق ولم يحش ضررين يجوز الصرف على المستحقين وتاجير العماره الى الغلة الثابتة
 خصوصاً على مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبداً به من ارتفاع الوقف عمارته
 شرطاً لواقفهم لا ثم ما هو اقرب للعمارة واعلم للصحة كالامام للمسيح والمدرس للمدرسة
 ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز اخذ ما تناوله المدرس من المعلوم المشروط له واخذ
 العطية المعينة له من بيت المال لان الحق وصل الى مستحقه فلا يؤخذ من ورثته والحال
 هذه والله اعلم سئل في ارض محتكره فني اشجارها وذهب كدارها ويريد محتكرها ان تستمر
 تحت يد بالحكر السابق وهو دون اجرة المثل وكانت قد بما قبل الاحتكار ترفع للارضين يانج
 على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يد بالحكر السابق جبراً على الناظر ام لا ولنا خطر
 ان يتصرف فيها بما فيه الخط الجاني لوقف من دفعها بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة
 او اجارتهما لدرهم والدنا يراو غيرهما بما يرى فيه من الخط والغيلة الجاني لوقفهم لا
 اجاب لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الخط الجاني لوقف
 من اجارتهما باجرة المثل او دفعها بالحصة والحكر لا يوجب استبقاءها في يد ابناء على ما يرد
 ويشتهى وقد صرحوا بان يجب الافتاء في الوقف بكل ما هو الا نفع له فحب فعل ما هو الا نفع
 على الناظر من الاجابة او الدفع بالحصة على طريق المزارعة والله اعلم سئل في منزل الوقف
 اذا صرف حال ولايته زيادة عما قبضه من ريعه يصير له ذلك ديناً على الوقف ويرجع
 به عليه ام لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها
 اجاب الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علما ان الصريح من المذهب انه لا يصير
 ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعتمد في المذهب ان ماله منه بد لا يستلزم مطلقاً
 وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جاز ولا فلا والعمارة لا بد منها فيستلزم لها بامر
 القاضي ولما غير العماره فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي
 لانه له متدبد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من
 ماله لا بد منه بغير اذن القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال
 حينئذ للوقف واذا صرف من ماله فيما له بدعته وكوباذاً القاضي لا يرجع ايضاً على ما هو
 الصريح من المذهب والله اعلم سئل في واقف شرط في وقفه ان تكون وظيفة الامامة
 والاذان بالمسجد الكتابي بالبلد الغاشق لواحد وان يعطى من المعلوم كل يوم درهمين بنجش
 فما المراد بالدرهم اربع مائة درهم النسخ الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل
 بوضع يد فاشهره الله تعالى عنه ام ان درهم الذي اصطلح عليه اهل زمان الواقف
 وانصرف له الف درهم لا بد له من ذلك انما اصطلح على درهم مخصوص في ذلك الزمان
 وشال اذا اشكل

مطلب
 اذا ائتمن اشجار
 الارض المحتكره
 وذهب كدارها
 وراذ محتكرها ان
 تستمر تحت يد
 بالحكر السابق
 وهو دون المثل
 لا يجاب لذلك

مطلب
 اذا صرف المتوفى
 من ماله زيادة
 على الربح وله منه
 بد لا يصير ديناً
 على الوقف ولو
 بامر القاضي

مطلب
 ينصرف الدرهم
 الراجح الى ما
 عليه الناس
 زمن الواقف

اجاب ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف مالم يثبت بالبينة
الشرعية انه اعنى الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا
اشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناظر بلا يمين لان تكوله واقراء على الوقف لا يصح
ولا ينظر الى ما تجدد بعد من الواقف والى ما كان قبل اصطلاح اهل زمانه مما
لا يسبق الغم اليه لان الالفاظ المجملة في الوقف تحمل على العرف الجاري في المخاطبات
القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروف عرفا كالمشروط شرط وهذا مما لا ريب فيه
والله اعلم سئل في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها افضل الصلاة واتم
الحجة هل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولي عليه وعدم اباته عن ايجاره
ام لا اجاب صرح في البحر انه مع حضور المتولي ليس للقاضي ايجار الوقف الا
اذا ابي وغاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة هذا
ما تحرم من كلامهم والله اعلم سئل في واقف انشا وقفه على نفسه مدة حياته
ثم من بعده على ولد ولد المسمى باحمد ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده ثم على
اولادهم واولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم اولاد الذكور واولاد الاناث
مات احمد الذي هو ابن الواقف عن ذكور هما يحيى ومحمد وانثى هي امته فهل تستحق امته
المذكورة شيئا مع قول الواقف اولاد الذكور واولاد الاناث الذي هو بدل بعض
من قوله ثم من بعده على اولاده ام لا اجاب لا شك في استحقاق امته لقوله اولاد
الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكروا ما اولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ق
ليسوا من اولاد الذكور بل هم اولاد انثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاحقاق
واولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله اولاد الذكور قيد في جميع اولاد الذكور
والانثى التي هي بنت ذكروا تستحق لكونها بنت ذكروا اولادها يحرمون بكونهم اولاد
انثى فالحرمان الانثى لا الانثى التي هي بنت ذكروا اولاد الواقف المذكور
وان بعدوا واولادهم في ذلك والله اعلم سئل في مدرسة لها مدرس حنفى قائم
بشعائرها ومدرس شافعى صغير يعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين
سابقا لاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوفة هل يعمل بما في الدفاتر ويستوى
الذين يعلمون والذين لا يعلمون او يوصف الى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف
ولا يدفع الى المدرس الشافعى شيء لعدم اهليته ومباشرة وهل اذا علم شرط الواقف
في قدر علوفة المدرس كنه لا يقوم بكفايته بخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما
المراد بما يكفيه اجاب لا يعطى الصغير العارى عن العلم الذي يعد في المكتب
ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوفة لان ذلك يكون حال اهلية

مطلوبه
ليس للقاضي ايجار
الوقف مع وجود
المتولي الا اذا ابي

مطلوبه
تدخل بنت الابن
دون اولادها
في قول الواقف
اولاد الذكور

مطلوبه
لا يعطى المدرس
الحنفى من العلم
ولو نظر الواقف
عليه ومن قام
بالشعائرها يعطى
بقدر عقابته
ويخالف شرط
الواقف

الاثنين لاء لقاء الدرس وملازمة المدرسة بالقائما وايضا انهما ما شرط عليهما وقلنا نكر
 ابن نجيم في الاشياء على كثير من فقهاء زمانه باستباحته تناول المعاليم بغير مباشرة لومع مخالفة
 الشروط واذا علم ان علوفة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تنعطل بغيبتها عن
 الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تقصير والله علم سئل
 في مدرسة لها مدرسان حنفى وسافى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف
 وثلاثة تجابة ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ريع الوقف عن الوفاء بعلوفاتهم على وجه
 التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر سهمهم في العلوفة المذكورة في الدفاتر التي
 بيد المتولين وعلى الدروس ليستوى الرئيس والمدرس او يصرف الى المدرس للقائم بشعائر
 المدرسة من اداء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد
 العمارة الواجبة ويحرم غير من مدرس لم يباشرو وظيفة او غير ممن ذكر انفا اجاب يقدم
 المدرس الملازم للدروس فيها اذا كان عالما يتقيد وكانت تنعطل بغيبتها اذا غاب عنها
 في دفع له المشروط بنص الواقف وان كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين
 يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوي المدرس به قرر عليه وان لم يوجد مثله
 يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لانها تنعطل وغرض الواقف بآياه ولا يرضاه
 وليس لمن لم يباشروظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير مختص بما صرح به علماؤنا
 وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله علم سئل فيما اذا انشا الواقف وقفه على ولديه
 هما احمد وعابدة وعلى اولاد ولد ابى بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على
 القرينة الشرعية على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم عن ولدا واسفل منه عاذ فيه
 من ذلك الى ولد ثم الى اسفل منه وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم عن غير ولد ولا
 اسفل منه عاذ نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقة من اهل الوقف
 وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم واعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف
 وترك ولدا واسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى ان لو كان جيا وفاق مقامه
 في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتصفا
 ولدا لواقف احمد وعابدة عن غير ولد ولا اسفل منه وانحصر الوقف في اولاد ولد شمس الدين
 محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات
 زين العابدين عن ابن وبنيتين هم محمود وجديدة وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن
 غير ولد ولا اسفل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب عن غير ولد ولا
 اسفل منه والموجود حين موتها عمر بن اخيها شقيقها المذكور وجديدة بنت اخيها زين
 العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موتها جديدة بنت عمه

مطلبت
 ان لم يفرغ
 الوقف باربع
 الوظائف بقدم
 المدرس فان لم
 يرضى بالمشروط
 ولم يوجد مثله
 يرضى به يدفع له
 ما يكفيه ولو
 استغرق الغلة

مطلبت
 انشا وقفه على
 ولديه وعلى اولاد
 ولده

المذكورة وفاطمة بنت اخته المذكورة وهما الباقيتان من اهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة
الوقف بينهما اجاب لفاطمة بنت رقية نصيب امها وهو ثلاثة ارباع وخمس
قيراط والباقي وهو عشرون قيراطا واربعة اخماس قيراطا لحبيبة اذ ماتت محمودة وخديجة
لا عن ولد انتقل نصيبهما لحبيبة لكونها في درجتها وموت زينب لا عن ولد انتقل نصيبها
لحبيبة وعمرها لا نقطاع المصريح فيه بان يصرف الى الاقرب للواقف لان اقرب لغرضه
على الاصح وموت عمر لا عن ولد انتقل نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة
بنت رقية لخت عمر من نصيبه لبعدها درجتها عنه والله اعلم سئل في جامع كبير عن قطع
اتصال عمان المدينة به ودرث وانهدمت سقوف المعقودة بالطين والحجر وصارت
تدخله السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع ارضه صيفا فتعطل لفرقة الناس لذلك
بحيث ان من دخله لا يأمن على نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يمتنع عوده
ولا بطمع في ان يحضر بعد جفاف عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالصلاة
وشعائره قائمة في كل الاوقات قد ابلغ المصلون ورغب فيه المتعبدون الا ان رتبته وقفه
قليل ويحتاج الى مصرف جم جزيل فهل يصرف ريع الجامع المتعطل الخراب الى مصلح الجامع
المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني ام يكون
ميراثا لورثة الباني ام لا ولا الجواب مفصلا اجاب تحريم هذا المقام بما لا مزيد
عليه من الكلام ان المسئلة فيها خلاف بين الائمة الاسلاف فقال ابو يوسف يبقى
مسجدا ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد اخر
سواء كانوا يصلون فيه او لا وعند محمد يعود الى صاحبه ان كان حيا او الى ورثته ان كان
ميتا وان كان لا يعرف بانيه او عرف ومات ولا وارث له واجتمع اهل الحجة على بيعه ولا بيعته
بثمنه في المسجد الاخر فلا باس به وتصرف اوقافه اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم
ذكر ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله محمد يقول
ان الباني لخرجه عن ملكه لجهة من المنافع فاذا ابطال الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده الى
ملكه كالكنز اذا افتقر الميت السبع عاد الى ملك الورثة وابو يوسف يقول انه اسقاط
لملكه فلا يعود اليه كالاعتاق الا ترى ان المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفتن ولم يعد
الى ورثة الباني والفتوى على قول ابي يوسف كما في الحاوي القدسي وفي المجتبى واكثر
المشايخ على قول ابي يوسف ورجحه في فتح القدير بان الاوجه وصح قوم قول محمد وفي
الواقعات للصدر الشهيد المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف بانيه وبخا اهل المسجد مشجعا
اخر فاع اهل المسجد المشيد الاول واستعانوا بثمنه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز
هذا البيع وان كان لا نفق به جاز وفي الخلاصة والبرازية عن الكلواني اذ خرب مسجد وتفرق الناس

مطلبة
اختلاف الصحابة
في ميراث ريع مسجد
تخرب الى جوار

تصرفا وفاقه الى مسجد اخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه لا يباس به وهذا كله على قول محمد
 رحمه الله فخر من هذا التفسير ان المسئلة اجتهدية والاختلاف فيها مجال والاجتهاد فيها
 مساع فاذا توفرت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي رويت موافقته فيه لقول
 الامام الاعظم بعد النظر في المصلحة للمصلين والاعانة للمتعبدين فلا شك في صحته ونفاذه
 وارتفاع الخلاف فيه فانظر الى قوله في الواقعات وان كنا لا نغنى به جاز وما ذ لك الا انه
 قد تكون المصلحة فيه متعينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص نيته وصفاه العلوية وقصد
 الدار الآخرة والاجور الوافر والاخذ بما هو يشر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف
 فان الدين كله يشر وان خشي عاقبة سوء انقلاب موضوع فالعمل بما عليه الفتوى والا
 والامور بمقاصدها وكم من شيء واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية
 بالنية الشرية والله اعلم سئل في زاوية معطلة خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه
 ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات الخمس لا يصرف احدا الوقفين الاخر
 اجاب لا يصرف احدا الوقفين الى الاخر صرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل
 منه للزاوية فيبدأ بعمارتهما منه على الحالة التي كانت عليها سابقا والله اعلم سئل في وقفين
 اتحد واقفهما وجهتهما خرياحدهما هل يمر من ريع الاخر اجاب نعم اذ غرض الواقف احيا
 وقفه وفي منع ذلك امانته وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية
 والله اعلم سئل في وقفين اتحد واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل يصرف
 غلة احدهما للاخر ام لا ويضمن فاعل ذلك ويرد الى جهته ليصرف عليها اجاب لا يصرف
 غلة احدهما للاخر حيث اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله اعلم
 سئل في ناظر يستيع صرف غلة وقف الى وقف اخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما فما الحكم
 في ذلك اجاب لا يجوز له ذلك لانه بمنزلة ما ليس اختلف ما الحكم فيكون صرفه الى اخر
 تعديا محضا وفي البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته بعد ان قدم نقولا في المسئلة
 وقد علم منه انه لا يجوز لتولي الشيوخ بنية بالقاهرة صرف احدا الوقفين للاخر وقال في شرح
 قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية فيم يخلط غلة الدمن بغلة البواري
 فهو سارق خائن او مثله في الزاهدي له بر من علا التاجري ولا ريب في انه لما كره تاديبه على
 ذلك لارتكابه معصية لاحد فيها مقدر والله اعلم سئل في قيم المسجد هل القول قوله
 فيما لا يكذب به الظاهر فيه كالعارة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها ام لا اجاب
 نعم بقبول قوله في ذلك وفيما حصل في يد من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالحصير
 والدمن ولجر الحادير ونحوه فيما حصل على العارة مما لا يكذب به الظاهر فيه وجميع مصالح المسجد
 والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على اولادهما المذكور مثل حظ

مطلبت
 اذا اختلفت
 الوقفين
 غلة احدهما
 لا يصرف

مطلبت
 لا يجوز للاخر
 صرف غلة
 الوقفين
 جهة للاخر

مطلبت
 القول قوله
 فيما حصل
 الوقف

مطلبت
 في شهادة
 الاستحقاق

الاتيين ثم على اولاد المذكور ومن بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم وثم شارطا
 ان من مات لا عن نسل فقصيبه لمن في درجته وبعد تقراض اولاد الذكور على اولاد الاناث
 الوقوف الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين
 فما فر هذا الابن لمن لا يعرف له استحقاق بان له فيه كما افندنا في الاصل على عمه واخته وما
 لا عن ولاد وبطل اقراره فمنعه عما فاما ما يتقرر له من الاستحقاق بان له فيه الميراث
 جماعة شهد واعند نائب الحكم بما نطقه انه هو وورثته من متصرفون في اربعة قراريط
 من قديم الزمان الى الان لكونهم من اولاد خريص وزاد احداهم ان الاربعة قراريط المزبورة
 من الستة عشر قراطا الموقوفة على اولاد الذكور وزاد شاهد اخر ان علوان يعني ابا المدعى
 ابن عطاء الله جد المدعى وهو ابن عمه لزم لمحمد يعني والد منصور المقرض ان نائب الحكم المذكور
 من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصدق واما ايصا الى الشهادة الى الوقت
 فتستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الا بخريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
 الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعه ام لا اجاب كل
 ما ذكر فيه ليس واقعا موقعه الذي يوافق المنقول المنصوص عليه لان الشهادة بانه هو
 ووالده وجد متصرفون في اربعة قراريط لا تثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف للملك
 ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور او رقة الطريق
 على اخر وبرهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علما بنا وما امتلات
 به بطون الدفاتر ان الشاهد اذا ضر للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته
 وانواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وابوه
 وجد متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية او وكالة او غصب او نحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى
 بنوة العم تحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجدة ليصير معلوما لان النسبة بهذه النسبة
 ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر
 الجدة والمقصود من العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم الجدة لا يتحقق به استحقاقه من
 وقف الجدة الا على التحقق العمومية بانواع منها العلم للام والسؤال ممن حضر عن هذه الشهادة
 والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة والله سبحانه وتعالى
 المنفرد يعلم الحق ولا علم لهم بذلك خال في المحضر لا سيما مع قولهم ايصا بالشهادة مستحيل
 وان هذه الطائفة لا يكونون الا بخريص فانه اقوى دليل على اشتباه مسمى خريص فاني خريص
 هو الواقف منهم هذا مع تصريح على اثباتان المشتق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المشتق
 ولا تسمع الا على الناظر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى
 على المشتق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناظر او غير ناظر والخاص ان خلل المحرم

مطلبت
إذا قام بنحو
الاستحقاق بينة
على المستحق
في الوقف بأن
حدها وأما جده
أخوان لا تمنع

المشتمل على ما ذكر ظاهره والله أعلم سئل في وقف أهلي أقرناظره الذي هو من جملة
المستحقين لرجل ما أنه يستحق في الوقف المذكور أربعة قراريط فنقذا قراره على نفسه
وطفق يتناول الأربعة قراريط من استحقاقنا لناظر المقر ثم مات لناظر المقر فبطل الوقف
بفتوى المفتي وخلص الوقف جميعه لا امرأة وبنتي شقيقها فأدعى المقر له أنه متصرف في
أربعة قراريط بالتدعي عن والده فادان والده عن جده وأن الوقف لا انحصر فيه وفي المدعي
عليها التي هي لناظر المذكورة وفي بنتي شقيقها وأن له ثمانية قراريط وطين ثمانية
قراريط ويطا لناظر المدعي عليها بالثمانية قراريط فانكرت كون من أولاد الظهور وكونه من
أهل الاستحقاق فاحضر شاهدا شاهدا أن لناظر المذكورة المدعي عليها هي ميرة بنت محمد
ابن حمودة وعلى أن المدعي هو علي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وروان حمودة وعبد القادر
لخوان ولدا خليل بن خريص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد وثبت مدعي المدعي المذكور
أم لا اجاب لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور المدعي حتى بإجماع العلماء لعدم صدورها
على المدعي إذ لا يلزم من كونها أخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بها فافهم
والله أعلم سئل في قدور وقف معقة للإجارة استعمالها رجل زاعما أنه استبدلها
من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم اجاب يلزمه
اجرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها النفع للوقف فيجب والحاصل أن الانفع منها للوقف
يجب سئل في حانوت وقف أهلي نؤجر كل يوم بقطعة اجرة ناظره سنة بثمانية
غروش اسدية هل يكون غساقا حشا فلا يجوز إجارته أم لا فتجوز لاسيما إذا كان
لمصلحة اجاب الإجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله أعلم سئل في وقف
على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه أنه يصرف على الواردين والمجاورين له
وولادته تصرف ريعه للواردين فقط لا للجواردين الملاصقين له على هذا مدة سنين
وكتبا بالوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في كتابا لوقف فيصرف على المجاورين أيضا
أم يعمل بما كان يعمل به المظار المتقدمون فلا اجاب حيث كان له رسم في ذلك
القضبة وهو محفوظ في أيديهم أجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسننا وأوقف
ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع ولا ينظر إلى المهود من حاله فيما سبق من الرمان
من أن قوامه كيف كانوا يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينتى على ذلك والله أعلم سئل
في وقف صورته إنشاء الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أحمد وعلى نبيه
عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد
أولادهم للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات عن ولد أو ولد ولدا أو أسفل منه استقل
نصيبه لمن هو في درجته على أولاد الظهور منهم دون أولاد البطلون فإذا انقرض أولاد

مطلبت
استعمل قدور وقف
المعقة للإجارة
فانقصت قيمتها

مطلبت
حانوت نؤجر كل يوم
بقطعة اجرة ناظره
سنة بثمانية
غروش

مطلبت
يعمل في غلة الوقف
ما هو رسوم في
دواوين العضا
لأما عهد من حال
القوام السابقين

مطلبت
إنشاء وقف على
نفسه ثم على ولده
أحمد وعلى نبيه
عائشة ورجة

الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على اقرب عصبات الواقف ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ونسلمهم على الشرط والترتيب المنصوص فاذا انقضىوا باجمعهم عاد ذلك وقفاً على سباط
سيدنا الخليل فاذا انقضى ذلك عاد وقفاً على فقراء المسلمين وشرط شروطها ان ينظر
على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم واذا آل
الوقف للسباط فلتأطره واذا آل الى الفقراء فللقاضي الشرع الشريف بمدينة السيد
الخليل على نبينا وعليه وعلى بقیة الانبياء صلوات الملك للخليل ومنها ان من تزوجت
من الاناث من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فاذا تأيمنت عاد استحقاقها
هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من اجد ورجعة وعائشة ثم ماتت رجعة ثم ماتت لجد
ولم يعقبا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع التزويج الموجب لمراتها ولها اولادهم
لا ب هو اقرب عصبات الواقف فهل يصرف ربع الوقف لها ولا اولادها ولا يخي الوقف
المذكور اولاً لسباط الخليل والفقراء ومن يكون ناظر اعليه هل هو هي اذا ثبتت ارشدها
واحد اولادها واخو الواقف اجاب اعلم انه قد قام بكل مانع من الضرب اما عائشة
بنات الواقف فلتزوجها اذ هي داخله في عموم قول الواقف من تزوجت من الاناث من بنات
الظهور وكما هو ظاهر واما اولادها فلا يخرجهم من الوقف باشرطه لا اولاد الظهور
دون اولاد الباطون وهم من قسم اولاد الباطون ولو قد رنا عدم هذه الجملة من كلام الواقف
والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود امهم لمحبهم بها ومثل هذا نقول في جهة
العم وسباط الخليل فاذا علمت ذلك فاعلم ان علما صرحوا بانها اذا قام مانع من استحقاق
الموقوف عليهم يصرف الوقف الى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق واذا علمت
ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربع لعائشة واولادها اذا كانت وكانوا فقراء بحجة كونهم
من الفقراء وقد صرح علما بان الوقف حيث كان مجزاً في الصحة يجوز لاولاده الفقراء
تناوله فللقاضي ان يجعل ذلك فيها وفي اولادها حيث كانوا فقراء واما النظر فلا شك
انه لا ارشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وان قام بها مانع ولذلك اذا زال المانع
استحققت فاذا ثبت انها ارشدها في الناظر بشرط الواقف كما هو ظاهر والله اعلم سئل في مدة
جهل شرط واقفها قرر السلطان رجلا في النظر عليها وفوض له السكن بيت معين منها
معد للشيخ وهو بيعة وظيفه المشيخة وللمدرسة بواب يري ان يسكن بالبيت المعد
للشيخ وقد جرى العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل للبواب
السكن في بيت الشيخ ام لا وهل له التجاوز في السكن الى غير من المدرسة وهل له
ان يسكن في بيت راكب على المسجد الاقصى بنسائه ام لا اجاب صرح علما بان
الوقف اذا اشتبهت مصارفه بضيايع كما يرى في المعهود من القوام فيما سبق

مطلب
اذا اشتبهت مصارفا
لوقف ينظر الى
المعهود من القوام
فما سبق ويسكن
فبواب ان يسكن
في غير ما جرى العرف
به له

فبني عليه فحيث جرى العرف ان البواب يسكن في محل مخصوص ليس له ان يتجاوزها غيره
وليس له منازعة في البيت المذلل للشيخ وليس للبواب ولا لغيره ان يسكن بنفسه ولا منسأته في بيت رآه
على المسجد الا قضى لانه مستجد الى عتات السماء فلا يجوز اتخاذه مسكنا لانه يؤدى الى المنع فقال تعالى
ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وبه ثبت وجوب ازالة ما بنى في المسجد المذكور لغير
المشيدية كما هو اظهر للفقهاء من الشمس وحيث وافق تفويض السكن له المهود فيه فيما سبق
لا يجوز التعرض له بالمنع والله اعلم سئل في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها
خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى فلما اراد البواب الرجوع اليها منعه منها واستمر ساكنا
فهل له ذلك ام لا اجاب ان عرف لها شرط ثابت من الواقف فزى على ما شرط والا ينظر الى
المهود فيما سبق فبني على ذلك وان لم يعرف المهود فيها فلا يسكني لهذا ولا لهذاها اذ ليس
من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفتين ذلك وقد اخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشبه
مصارف الوقف فراجع ان شئت والله اعلم سئل في امرأة وقفت وقفاً على بنتها فاطمة
ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على نسائها ثم من بعد انقراضه على ابن اخيها فلان ثم على
اولاده ثم لجهة بر لا تنقطع مانت فاطمة عن بنتها منى وليلى ثم مانت منى عن اولادها احمد
وعلى وابراهيم وسيتته وفاطمة ثم مانت ليلي عن ولديها عبد الجواد وفاطمة ثم مانت احمد بن منى
عن اولاده علاء الدين واسماعيل وفاطمة ثم مانت ابراهيم عن اولاده سليمان وخليل ورضيه
وعز ثم مانت فاطمة بنت منى عن ولديها يوسف وامنة ثم مانت امنة عن بنتها قادية ثم مانت
عبد الجواد عن اولاده ابى بكر وصالح وفاطمة وصفيية فهل يصرف ريع الوقف على المذكورين
جميعا بالسوية ام يختص به اعلاهم بطنا اجاب مختص به اعلاهم بطنا وهم على وفاطمة
بنت ليلي وسيتته فيكون ريع الوقف بينهم اثلاثا لكل منهم الثلث للترتيب ثم وعدم
التنصيب على التفضيل هذا وقد ذكر لي ان عليا المذكور اقرانه مشترك بين الجميع وانهم
يستحقون سوية هل ينقد اقراره على نفسه لا على فاطمة وسيتته فاجبت بان ينقد على نفسه
مؤاخذه له باقراره فيقسم ريع الوقف اثلاثا لثلاث فاطمة وثلاث لسيتته والثالث لثالث
بين على وبين المقر له سوية كما علم من باب الاقرار والله اعلم سئل في طاحونة ثلثها وقف
ثابت على ذرية واقفها من اولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه اولاد البطلون فهم يدعون
انهم شركاء معهم فيه بالسوية ولا تسك يقطع لاحدهما بل هنالك جمع مع كل منهما لا يقوم
بها حكم شرعى لما فيها من الخل عند اهل العلم واشتبه الامر في المصروف في الحكم اجاب حيث
لم يكن لهذا الثلث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه اهل من اثبت من الطريقين حقا
بالبينة الشرعية فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من
انقوامه كيف يعملون فيه والى من يصرف فبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على سوية

مطلب
مدونة لما نوات
يسكن خلوة فخرج
لمصلحة فسكنها
نائب المتولى ومنعه
من الرجوع اليها
فيه تفصيل

مطلب
ينقد اقرار واحد
المستحقين في
حقه خاصة

مطلب
اذا حصل التنازع
في الوقف لعل
بدواين القضاة
وما كان عليه
القوام السابقون
والا فالبينة

شروط الوقف وهو المظنون بحال المسلمين فيجعل على ذلك قال في التارخانية في الاوقاف
 لتقيدهم عهد ما ومات له يهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها اهلها بجرى على الرسوم
 الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن بالمارسوم فالقاضي يجعلها موقوفة ثم اثبت في
 ذلك حقا يقضي له به وى واقعات الناطفي قال اضطر الزيدان على شئ فيما بينهم فالقاضي
 بمقتضى ذلك ويقضى بالغة بينهم وفيما انقضى ان سائل ذكر في النخبة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف
 مشهور استتبهت مصارفه وقد رما بصرفه في مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق
 من الزمان من ان قوامه كيف يعملون الى اخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة
 وانه علم سئل فيما اذا سكن احد مستحق الوقف في دار الوقف فبعد الى كسبها ورفعها وبني
 مكانه جاما معظم منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصادق الناظر وبقيت المستحقين
 هل يرجع اليها في ما انفق على الناظر وعلى المستحقين او لا اجاب لا يرجع على احد
 لما صرح به في البحر نقلا عن لقينة انه اذا اذن الناظر للمستاجر بالعمارة ان كان معظم منفعتها
 ترجع الى الوقف رجوع على الناظر والباقي كان ترجع الى المستاجر وفيه ضربان الاول ان كان بالاركة
 او شغل بعضها كالشور لا يرجع ما لم يشترط الرجوع والله اعلم سئل في حانوق وقف عليهما
 بنه لرجل انهدم فجدده ومات هل تطالب ورثته برفعه واجرة المثل في تركته لمدة وضعه
 حيث لم يكن السفل له وانما هو حق الوقف اجاب نعم تطالب ورثته برفعه واجرة المثل فذكر
 مدة وضعه حيث لم يكن السفل له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما اذا لم
 يضرب بالوقف واذا اضرب فهو المضييع لما له فليترى الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح
 علما وان لناظر يملكه باقل القيمتين للوقف من زرع او غير منزع بما لا الوقف والله اعلم سئل
 في مدرسة موقوفة سكنها رجل بالتغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة
 لورثة الساكن مدة سكنه بها باجرة المثل وتوخذ الاجرة من تركته ام لا اجاب نعم لناظر
 ذلك فقد افق الشيخ على بن غانم المقدسي بذلك في مسند تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة
 فقال يلزمه اجرة مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة
 عندنا بالانصاف هي ان له والله اعلم سئل في مستاجر خان وقف استرم فصرع المستاجر
 باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً على جهة الوقف فتبين الغبن في الاجرة فزاد عليه
 رجل اخر واستاجر لابل اول عنه ودفع للناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له
 فدفعه الناظر ومات وولى عليه غيره وانقضت مدة اجارة الثاني فطلب دينه من ورثته
 الناظر المتوفى هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والحال انه اذا الناظر رسول عن المستاجر
 الثاني فلم يتعلق بدينه دين له لكن حيث اذن الحاكم الشرعي برجوع على الوقف فيؤخذ من غلته
 لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المتولى عليه اذا اذن له القاضي ويؤخذ من غلته

مطلب
 سكن احد مستحق
 دار الوقف بغير
 الكسب وبني
 مكانه جاما واراد
 الرجوع ما انفق
 ليس له الرجوع

مطلب
 اذا بني على حانوق
 الوقف متعديا
 يطالب بمواوئيه
 ما رفعه اذا لم يضرب
 بالوقف وعليه
 اجرة المثل

مطلب
 اذا سكن مدرسة
 او مسجد او نحو ذلك
 اجرة المثل

مطلب
 استاجر خان وقف
 استرم فصرع باذن
 الناظر والقاضي
 من ماله فزاد عليه
 آخر واستاجر
 فدفعه للناظر
 على يد الناظر

مطلب
شرط صرف
فما قبل وقفه
لا ولادة الى ان
قال على ان من
منهم من ولد اولاد
ولد الكثرة ما كان
يستحقه

بلا شبهة صرح به كثير من علماؤنا والله اعلم سئل في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه
لاولاده فلان وفلان ومن عساه يحد للذكر مثل حظ الانثيين خلا بنته لصلبه فلانة
كان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولادهم ثم لا نسائهم واعتقاهم على ان من
توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ونسله وعقبه ومن لا ولد ولا سفل منه
ولو يعقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وان لم يكن في درجته احد فلا قرب الموجودين الى
الواقف من اهل الوقف على ان من مات منهم اجمعين قبل ان يصل اليه شيء من منافع الوقف وترك
ولدا او ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو بقي حيا ايا كان او اما او جلا
او جلة ويدخل فيه اولاد البنين والبنات وبعد الا تقراض على جهة برعيتها مات احد المستحقين
عن ابن ابن بنت ماتت امه في حياة امها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف اليها هل ينقل
نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل استحقاقها الشيء من الوقف ام لا الجواب
اعلم ان البنت التي ماتت في حياة امها المذكورة لو كانت حية لشاركت اخاها بمقتضى قول الواقف
ان من مات منهم قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي
ان لو بقي حيا ايا كان او اما فان البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ان لو كانت
موجودة لشاركت اخاها ولاينا في هذا الشرط الواقف بشم لان ذلك عام خصصه قوله
على ان من مات عن ولد الخ فلو علمنا بعموم اشتراط الترتيب لزمنه الغناء الكلام اعني كلام
الواقف بخلاف ما اذا علمناه وخصصنا بعموم الترتيب فان فيه اعمال الكلامين والجمع
بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة اجاب
بعدم الدخول وقارة اجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين نجيم في ابتداءه
اما مخالفته في اولاد المتوفي في حياة امه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي
ماتت في حياة امها ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية لغيره
والله اعلم سئل في وقف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقلة عرف
من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جلا بعد جيل هل يجب اجراؤه
على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون الى بيته في انصاف نسبههم والحال هذه ام لا الجواب
نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون الى بيته حيث كان في ايديهم جلا
بعد جيل قال في انفع الوسائل واما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف
يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقد رايت
الى مستحقته قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
والى من يصرفونه فينتى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف
وهو المظنون بحال المسئلة فيعمل على ذلك اه ومن القواعد الفقهيّة ان اقصى ما استدل به

مطلب
اذا كان لوقف
رسوم في دواوين
القضاة وعرف
من قوامه عرف
غلة الى جماعة
مخصوصين يجب
اجراؤه عليهم
ولا يكلفون
بيته في انصاف
نسبههم

مطلب
إذا غرم الناظر
مالاً بدونه لا يتراع
الوقوف من يدوي
الشوكة لا أخذه

مطلب
إذا شرط الواقف
لناظر شيئاً
استحقه مطلقاً
والأجله أجره للشرط
أن عمل

على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم سئل في ناظر وقف غرم
لنقضاء العهد ما لا بد منه في أتباعه من يداهل الشوكة هل له اخذ ذلك المال من ارتفاع
أم لا اجاب نعم له ذلك والحالة هذه ففي البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال
الوقف إلى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من ايدي ذوي الشوكة والله أعلم
سئل في ناظر وقف لزوم الدعة والسكون واستأجراناً من حنبل للعلل الواجب عليه القيام
بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب اجرا على عمله الف قرش احدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك
فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه اجاب اعلم اولاً ان علماً ثانياً صرحوا
بان الناظر اذا لم يشترط الواقف له شيئاً لا يستحق شيئاً ما لم يعمل لان ما يأخذه بطريق الاجرة
ولا اجرة بدون العمل واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط قال في البحر
وقد تمسك بعض من الاجرة له بقول القاضي خان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان للمقاضي
ان يجعل للتولي عشر الغلات مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقلنا فاذ ان القاض
الثاني يحط ما زاد على اجر المثل فاذا عدم صحة تقدير القاضى لناظر معلوماً اكثر من اجرة
المثل فالفقه المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً اخذه والا لا ما لم يعمل فيدفع له اجرة
مثله فاجاب انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة المثل لا زائد عليها والزائد
يحتم حرام لا فائده له ويلزمه رد ما اخذ زائداً عن اجرة مثله والله أعلم سئل في واقف
وقف وقفاً على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده وعلى نسله
وعقبه وذريته ذكورا فاذا انقرضوا كان ذلك وقفاً على الاناث الطبقة العليا تجب
الطبقة السفلى فاذا انقرضوا كان ريع ذلك على اولادهم ذكورا واناثا فاذا انقرضوا
كان ريع ذلك مصر وفالجهة بلا تنقطع الاخر فهل قوله الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى
شرط خاص بالاناث ام عام في الجميع اجاب هو عام في الجميع الذكور والاناث بقول
الواقف الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين الذكور والاناث والمعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن حكم الذكور فاذا انحصر
الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الى المتساوية
له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة بانسوية وهكذا
في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلنا في ذلك
والله أعلم سئل في وقف اهل قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل وضدهما ولم
يعلم لأن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف إلى شخص شه عفيف وانحصر فيه ثم مات عفيف عن
بنيتين هما ام كلثوم وعائشة فتصرفتا فيه انصافاً فاشتم ماتت ام كلثوم عن ابنين هما حافظ الدين
وبختر الدين فصرفا في النصف الذي تصرف فيه امهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن اسمه زكريا

مطلب
قول الواقف الطبقة
العليا تجب السفلى
بعد قوله ذكورا
واناثا شرط
عام في الجميع

مطلب
في وقف لم تعلم
شروطه ولم يعلم
ما كانت تصنع
قوامه

فتصرف في الذي تصرفته فيه امه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنين هاشم و ابراهيم ومات
الحسن الدين عن ابنين هاشم وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف ارباعا ثم مات
عبد الله وذكر ابن غير ولد ولا ولد ولد ولم يبق من نسل عفيفا الا ول سوى محمد وابراهيم
وعفيف فكيف يقسم ربع هذا الوقف عليهم اجاب يصرف نصيب عبد الله لغيره
شقيقه لكونه مقدما على ابني الم وهو الظاهر مما تقدم من التصرف للاقرب للثبوت فالاقرب هو
نصيب زكريا بموته لانه ولد ولا ولد ولا ولد لابنائه بن خالته عفيف و ابراهيم ومحمد سوية
للتساويهم في الدرجة وقرهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تقام لمراحم
ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فريق هي وقف علينا وقتها
فلان لغير ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين
احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان ظاهرا
في دواوين القضاة يعملون عليها او لم يكن فاي فريق عينته الورثة فالقاضي يجعل الوقف
له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا على وجهين ايضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين
القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم
يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فمن اثبت في ذلك حقا بقضى
له به اهر وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة واختلغوا فيه يقسم على ما كان من الورثة
قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاقرب فالاقرب من الميتة فحري في الدواوين
كلها ذلك فافهم والله علم سئل في ناظر وقف اهل بيصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف
بتقرير القضاة الماضية واحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة
وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه ليس من الورثة
ويريد الرجوع عليه مما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع
ما ذكر ام لا تسمع اجاب لا تسمع مع ما ذكر اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم
لا في نفس الوقف المستثنى بالسمع والتفني لا يحيط به الا علم الله تعالى والله اعلم سئل
في دعوى مستحق في الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة ام غير مسموعة الجواب مصرحافيه
بنقول الاصحاب اجاب المصريح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر
الدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يقتضي كذا في جامع الفصولين قال في التلخيص
ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف
اه وفي فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوقي واما الدعوى على المستحق فهي جائزة
حيث كان واحتمل ايدى لو وضع يد نعم الدعوى من المستحق قبل التجاوز ولحق ان الوقف اذا
كان على معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة ويقتي

مطلب
اذ ادعى المستحق
على ناظر الوقف
المقاسم له مدة
انه ليس بالورثة
لا تسمع

مطلب
دعوى المستحق
على مستحق
مسموعة

بانه لا تصح لان حقه اخذ الفكة لا المصروف في الوقف اه وفيه ايضا ان مستحق غلة الوقف
لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راعيا للعدة لا تسمع الدعوى من الوقف
عليه ثم ومن قولنا وادراين رستم تسمع قال وبلاول يغتيا اه فقد علمت ان فيه روايتين وان
الاصح عدم الصحة فاما خالفه يحمل على الرواية الثانية والله اعلم سئل فيما اذا كانت امرأة
واضعة يدها على قلد واستحقاق معين في وقف معلوم ونصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة
المرفومة على ابن فوضع الابن يده على الحصة المرفومة مدة ثم مات الابن المزبور عن اولاد فجاء
رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور ان المرأة المرفومة جده لأمه واثبت ذلك بالبيينة
لدى القاضي والان يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جده
لامه زاعما ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامم حين ثبوت نسبته ان المرأة جده
لامه لم لا اجاب نعم يستحق من حين موت جده تر بالا شبهة وطلبه على من تناوله لا على
الناظر اذ لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه بخلاف
ضمان عليه في ذلك لعدم تعدير بعلم علمه المستحق وله مطالبة به شرعا مع العلم ان
فافهم والله اعلم سئل فيما اذا وقف على اولاده لصبيه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر
وعبد الرحمن وعلى من سجد لله من اولاد الذكور والاناث ثم على اولاد الذكور ثم على اولاد
اولادهم واولاد بنينهم وبنين بنينهم بطنا بعد بطن على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد
استقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوقف
هذه عبارة الواقف انحصر الوقف في عبد الرحمن بموت اخوته قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن
عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والد عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر
في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابني ابنه منه وكذا الحكم في بنينها ما دامت طبقة تعلقوا عليهم
من اولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط للترتيب المذكور في الوقف ام لا اجاب
بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولد عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد او ولد ولد وانتقل
نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والد حقيقة حتى ينتقل الى ولديه
والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بمجرد عرض لم يساعده اللفظ فلا يحمل النصيب في كلام
الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لاولاد الابن الذي مات في حياة والد ولا لاولاد اولادهم
وان سفلوا ماداموا في الحجي بطبيعة ما تجبهم من المستحقين للانصيباء بالفعل والحال اه
والله اعلم سئل في رجل استأجر ارض وقف للبناء والغرس فيها فبنى بناء تبلغ قيمته
اصعاف قيمة الارض والمقر له اجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة او مات المستأجر
عن ورثة وابي الموقوف عليهم الا القلع يقطع ام يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر
رعاية لجانب الوقف بدفع اجرة المثل ولجانب المستأجر او ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصا

مطلب
امرأة لها حق
في وقف فماتت
ثم أتت رجلها
جدت استحققت
من وقف الموقوف
للمن وقف الموقوف

مطلب
انحصر الوقف
في رجل من اولاد
الواقف وقدر شرط
ان من مات منهم عن
ولد او ولد ولد
استقل نصيبه اليه
ثم مات الرجل من
اولاد ابنه مات
في حياته ومات ابن

مطلب
في رجل استأجر
ارض في وقف للبناء
والغرس فيها
فبنى البناء أو ما
المستأجر والى
الموقوف عليهم
الا القلع

وقد بان

وقد ابتلى الناس بمثل ذلك كثيرا **اجاب** قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلها
يعنى البناء والغرس وسليها يعنى الارض فارغة وفي القنية استأجر ارضا وقفا وغرس
فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم تستأجر ان يستيقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
ولو انى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسألة الارض المحتكر وهي
منقولة ايضا في اوقاف الخصاف اه كلام البحر ومثله في شرح الشويعر المسمى بفتح
وفي الحاوي الزاهدي ذكر ما في القنية راجعا للاسرار الجيم الذين العلاء في تخلاف ما اذا
استأجر ارضا ملكا ليس للمستأجر ان يستيقها كذلك ان اى المالك الا القلع بل يكلفه
على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس اكثر من قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن
المستأجر قيمة الارض للمالك فتكون الاغراس والارض للعقدس وفي العكس يضمن المالك
للمستأجر قيمة الاغراس فتكون الارض والا شجار له وكذا الحكم في العارية اه وانه
على علم بان الاجارة تنتهي بمضى المدة ولا يبقى لما اثار اجاعا وموت المستأجر تنقسم عندنا
خلافا للشافعي فلا يظهر اثر الانقضاء معه كما نص عليه قاضيان بقوله قال مولانا
رحمه الله تعالى وينبغي ان لا يظهر اثر الانقضاء هنا الخ فالحكم في استيقاها باجر المثل
في صورة الموت على ما نص عليه الخصاف والزاهدي اه ولوى دفعا للضرر لا سيما ما ابتلى
الناس به كثيرا مع رعاية جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت
لا توجب اكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم احضار بائنا له بنائه ولعمري
انه شرع ظاهر مستقيم وقد افق به من له قلب سليم والله اعلم **سئل** في ناظر وقف
على ذرية شخص بنى في ارض الوقف بيتا بانه لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث
عنه اذا مات ام لا وهل اذا ادعى ناظر الوقف حلالا على الورثة او على بعضهم ان يلبوا المذكرة
بناؤه بانقضاء الوقف فيرجع الى الوقف يقبل قوله بلا بينة ام لا وهل اذا اقام بينة من
الورثة المستحقين تقبل ام لا **اجاب** نعم يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل
مجرد قول الناظر انه بناه من انقضاء الوقف بلا بينة واذا اقام بينة من الذرية
المستحقين لا تقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف
فقهاء المدرسة والجار ومن له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينفك فافهم
واما مسألة نقض هذا البناء فلم يسأل عنها وحكمه النقض لخلص منه ارض الوقف والله اعلم
سئل في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفي وعمرو حمزة وستانا
وحسينة وعلى من سجد لله من اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على نسلم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور منهم
دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد

مطلب
اذا بنى انا على
في ارض الوقف
ماله لنفسه
ولا تقبل شهادة
المستحقين
بناءه بانقضاء الوقف
بجمله في شهادة
فقهاء المدرسة
ومن له ولد في
مكتب الوقف

مطلب
اذا رتب الوقف
الاستحقاق
فلا شيء لاولاد
اولاد الابن
اولاد الابن

ولا ولد ولد استقل نصيبه لمن هو في درجة فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على اولاد
البطالون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخر لجهة برعينها مات الواقف عن اولاده المذكورين
ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور واناث هل الاولاده شئ في الوقف مع وجود اولاد
الواقف المذكورين ام لا شئ فلم مادام واحد منهم موجودا اجاب لا شئ ولا اولاد اولاد
الواقف المذكورين مادام واحد من اولاد الواقف ذكر كان او انثى لترتيب الاستحقاق
بشم موكد له بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان مات
عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صلح والشيخ محفوظ المفتون
الحنفيون بغزة جوابي كذلك هذا وقد افتى برهان الدين الطرابلسي الحنفي في مثله واستحقاق
اولاد الميت مع وجود من بقي من اولاد الواقف قال لمفهوم القيد المسكوت عنه يتم على
اولاد الميت عند ضرورة المحصر غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احدا
ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير ان استحقاق اولاد الميت
هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود
الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفي ولا يلزم منه ان يكون لاولاده والاصل عدم الغلة
وضرورة المحصر غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احد لا يلزم منها استحقاق
اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام زكريا الشافعي
الانصاري افتى بما ائليت في واقعيتين وان لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكر
قال وان افتى بما ارجع الاستحقاق لاولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله عملا
بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفي
ولا يلزم منه ان يكون لاولاده بل يرجع استحقاق الميت لاجله لا لشرط الواقف بل يكون
الوقف منقطع الوسط ولحقه اقرب الناس الى الواقف اهـ وقد افتى مولانا الشيخ احمد شهاب
الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما افتى به الشيخ ولي الدين العراقي والله اعلم سئل
في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه ومم عبد الرحمن
وسليمان ورضوان وام الاخوة وام الخير وعلى من سجد ثراه له من الاولاد ثم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على سلم وعقبهم يدخل في ذلك اولاد الظهور دون اولاد البطلان
لذا كر مثل حفظا لاثنيين على ان من مات من الابداء عن ولد او ولد ولد استقل نصيبه اليه ومن
مات عن غير ولد ولا ولد ولد استقل نصيبه الى من هو في درجة وذو طبعه تحجب فروع
الطبقة العليا دائما منهم فروع الطبقة السفلى وتحجب الاصل فرعه لا فرع غيره تحجب
الحال في ذلك ايضا ما داموا فانقرضوا باجمعهم عاد وقفا على اقرب عصبات الواقف مرقبا
على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة ابيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحمن

سئل
وقف على نفسه
على اولاده
مات احد الاولاد
وصاة ابيه الواقف
من ابن

لما حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وهلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة ولما بنت زرع ابنها
الارض بغير اذن المتولى على الارض زاعما ان امه لما حق الزرع وانها حق بالارض من غيرها
لما بها من الشجر فهل زعمه صحيح ام غير صحيح واذا قلتم غير صحيح هل تكلف المرأة وابنها الى قلع الزرع
وما بقي من الاشجار ولا تملك ان تمنع عن المتولى بسبب ما بقى لها من الشجر ام لا اجاب
يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الارض للمتولى فارغة عنهما اذ ابتداء الفعل وقع ظيلا وهو
واجب لاعلام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق وعلى تقدير ان يكون
اصل الغرس وضع حتى فيموت المستأجر تبطل الاجارة ويجب رد الارض الى ما كانت له وهذا
اذا لم يضر القلع بالارض فان ضرر القلع ان يملكه بقيمته مقلوبا لجهة الوقف والله اعلم
مسئل في غراس وضع في ارض وقف بدون اجر المثل واستمر سبعين عديدا وباعه وولده
لاخرو في خلا له ارض قرح للوقف يزرع المشتري بما يقولا وينتفع بها هل يلزمه اجره للمثل
في القراح والمشغول بالغراس ام لا اجاب صرح علما وثابان القيم لواجب الموقوف بدون
اجر المثل قدر ما لا يجتاز فيه حتى لم يجز فقيضه المستأجر وانتفع به لزومه لاجر المثل بالغا
ما بلغ على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس
اذ منافع الوقف المعصوب مضمونة على ما افق به علما وثابا المتأخرون صيانة لما لا الوقف
وان امتنع من اجرة المثل يكلف الى قلع غراسه ويسلم الارض للمتولى خالية عن غراسه علم
يضر الوقف فان اضرع فهو المضرب لما له فليست ترعى الى خلاصه مع اذا شرب ليعق المثل لانه مشغول
بغراسه وعلى ما عليه الفتوى بحج القضاء والافتاء فعلى المتفق ان يفتى به وعلى القاضي ان
يقضى به والله اعلم مسئل فيما اذا وقف بعض الورثة حصة في دار ليس للمتوفى تركه غيرها
وعليه مهر زوجته المستغرق لها هل يصح وقفه ام لا اجاب لا يصح لان استغراق التركة
بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا ينقذ الا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله اعلم
مسئل في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على اولاده محمد وعلي وموسى وابي
الخير ثم من بعده كل منهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم وشم الذكور دون الاناث ثم على
جهة بر لا تنقطع ما ان الواقف عن الاربعة بنين المذكورين ثم مات ابو الخير عن ولد نور
الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكرم ومات علي عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه
طله وعن ابن ابنه عوض مات ابو في حياة ابيه ثم مات طلحه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض
لا عن ولد ومات كرم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن ابناؤه الثلاثة شمس الدين
ومحي الدين وعلي ومات حسين لغير خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابنه اسمعيل
الدين ومات ابو في حياة ابيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الان مائة
فكيف يقسم الان الوقف اجاب يقسم الان ربع الوقف على من سببه كرفصيب والدين

مطلب
استأجر ارض من
بدون اجر المثل
فدفع من ثمنها بامارة

مطلب
لا يصح وقف الوارث
عند استغراق
التركة بالدين

مطلب
وقف على نفسه
ثم على اولاده
فدفع من ثمنها بامارة

ابن الخيزار ربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلى ومحي الدين ابنة
 خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء لخير الدين بن بن حسين
 لموت ابيه في حياة جد ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصصا ايها وهي نصيب الثمن
 وما عدا ذلك وهو ثلاثة اثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه والصحيح الاقوال فيه انه
 يصرف الى اقرب الناس الى الواقف واستدلوا له بأن الصدقة على الاقارب افضل لانها
 صدقة وصلة وافرهم هنا الى الواقف نور الدين بن ابني الخيزار بن الواقف وحسن بن موسى
 ابن الواقف فهذا صحيح ما قيل فيه والله اعلم مسئلة في متولي وقف ولاية السلطان تولية
 ذلك الوقف من ابتدا مارس سنة كذا الى ان يمارس السنة التي بعدها واذن له ان يتصرف في جميع
 ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا
 الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتزوير مسجد ذلك الوقف
 وكان صرفه من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في تزوير ذلك المسجد ليرجع بنظير على ما
 استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتزوير وكتب دفتر محاسبية
 الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا ومصرفا في دفتر المذكور
 وعين مقدارا له من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تزوير المسجد وبقي الزيت للمتولي عند
 الرعايا بموجب دفتر المحاسبية ثم بعد ذلك عزل المتولي المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا
 فقبض المتولي الجديد المنصب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في
 مدته فعرض المعزول امره على السلطان فبرز امره بتخليص زيت المذكور ودفعه للمتولي
 المعزول نظير ما صرفه في التزوير ان كان عند الرعايا يؤخذ منهم وان كان قبضه للمتولي
 الجديد وصرفه في زمنه من الوقف وتبين لان ان المتولي الجديد قبضه وصرفه في مصارف
 الوقف في مدته فهل حيث نص السلطان ان كل متولي يقبض ماله سنة ويصرفه في مصارف
 سنته وقد صرف المتولي المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التزوير
 ليرجع بنظير وجعل القاضي عند المحاسبية الزيت الذي لدى عند الرعايا له نظير ما صرفه من
 الزيت وكتب في دفتر المحاسبية ليس للمتولي الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته
 لانه ما مور بقبض ما يتحصل في سنته وممنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بالسلطان
 وهل اذا قبضه المتولي الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله ايرادا
 ومصرفا في دفتر يكون للمتولي العتيق الرجوع بنظير على مال الوقف لكونه صرفه في
 مصارف الوقف لا اجاب هذا السؤال يتوقف جوابه على اشياء تتقدمه وهو
 ان التولية على الوقف هل تخصص الزمان لا والثاني اذا صرف المتولي باذن القاضي
 ليرجع هل له ان يرجع ام لا الثالث هل الزيت من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة

مطلوب
 وفي السلطان جلا
 على الوقف من ابتدا
 كذا الى كذا واقف
 في الصرف فاستقر
 عند رعايا الواقف
 زيت للوقف قصر
 من عند ليرجع
 فتولي متولي آخر
 واخذما استقر عند
 الرعايا قبل ان يرجع
 عليهم القديم

طه اذ ذل الف ص م د اربع هل المتولى ان يصرف ربع سنته في سنة اخرى ام لا
 عن الاول انه يخصص دريب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرها وهذا لا خلاف
 بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع في البرزانية فيم الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد
 بلاذن الحاكم بما له لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا
 باذن القاضي سواء كان انفق ليرجع او لا وسواء دفع الى القاضي او لا وسواء برهن على
 ذلك او لا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي
 والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح انه من جملة مصالح
 المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربع سنته في سنة الا اذا شرط الواقف او نص عليه سلطان
 في قوله صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتاواه فاذا اتقرر ذلك علم انه ليس للمتولى الجديده
 تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لئلا سلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاخذ لئلا ليس له
 اخذ ويضمن للدافع له ايضا والمتولى العتيق بالخيار في تضمين اربما شاء لوجود التعدي من كل منهما
 كما هو ظاهر والله اعلم سئل في كرم مشغل على عنب وبعض من التين وارضه وقف سيندنا
 التحليل عليه وعلى بنينا وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة واتم السلام من الملك الجليل تداوله
 الايدي بالشراء ثم ادعى رجل مواعدا المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه ام لا
 اجاب الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راعى اللعنة
 لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم راعى انوار ابن رستم تسمع قال وبالا وليفتي وقال قبله راعى
 لفتاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان
 الوقف على رجل معين قبل مجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا الحق لا يعدوم ونفق
 بانه لا يصح لان حقه اخذ القلة لا التصرف في الوقف ففيه روايتان والاصح انه لا تسمع دعواه
 بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تسمع اذا الكرم اسم للارض والشجر في عرف
 بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان اريد به الشجر
 فوقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من
 غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض
 والمبنة بحكم الاتصال وان اريد كل من الارض والشجر في بطلانه بديهي التصور وان اريد
 الارض فبديهي البطلان اولا وايضا مما صرح به الاختلاف لو ادعى رجل على اخوان هذه الارض
 التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذا وليت محمد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدعى بيعة
 ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البيعة انها كانت في يده يوم وقفها
 لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة او اعادة ونحو ذلك وفي
 مسئلتنا ادعى انه وقف جده وقد يقف ما لا يملكه فلا تسمع الدعوى به ولا الشهادة واقطع

مطلب
 في دعوى
 المستحقين
 على
 ذي اليد
 وقف
 وفي وقف
 او الشجر
 الارض
 وقفها به

سئل في ارض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بها رجل غرسا
ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحده له ثم وثم بجميع حقوقه وطرفه وجدره
وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق حوله هل يصح وقفه الشامل للأرض والغراس ام لا الجواب
الحقوق الشرب والسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على
نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية
لا سيما وقد قال قاضي خان لوقال وقفت على نفسي ثم على فلان او على فلان ثم على نفسي يصح
او فقد جزم بقول محمد الذي هو اقرب الى موافقة الآثار وصرح في شرح المجمع ان أكثر فقهاء الامامية
اخذوا بقول محمد والله علم سئل في رجل استأجر من المتولي على اوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات
وقعت الحرمين بغزة والقدر الشريف ولد والرملة ونا بلسجوت الوقف ودكا كينه وجامعانه
وبستانينه والخصص النجالة في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبعمائة قرش عمل
في رجب شارط عليه ان اذا زاد عليك احد وقيل الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي
لك على الوقف مابقا وهو كذا عدد مسمى وان معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النول المذكورة
اولا جماعة معلومين بموجب لفات دفعه لم خارجا عن الاجرة المعينة من مالك وحصل حالك
الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولي عليه ام لا يلزمه وله
ارجوع على المتولي وعلى المدفوع لهم ام لا ولا يجيب لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة
مع الالتزام المذكور فيها فاسد بل ارب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها
المستأجر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لتمام المنفعة بالمسمى والمسمى يقتل
بوجود اجرة المثل فلم يتم المستأجر المذكور غرضه بالاقصهار على المسمى وقد بطل والشئ اذا بطل
بطل ما في ضمنه اذ يبطلان الاصل فيبطل ما تنفرع عليه فيرجع به على المتولي لا رفع باذنه وادع
له الشروط عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل المسمى
واذا اختلفا على المجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لانكار الزائد والله علم سئل في رجل
يريد ان يقف نصف دار له على نفسه فزوجته مدة حياتها ثم من بعدهما على ولدهما الذكر ولد
ولده هل اذا قضى بجوازه يصح وينفذ ام لا الجواب نعم وقف المشاع اذا قضى القاضي بجوازه جاز
وارفع به الخلاف وهو انه فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والحنبلى لانه قضاء في فضل
مجتهد فيه وصرحوا بان للقاضي الحق المقتل ان يحكم بصحة وقف المشاع لا خلافا للزوج
في ذلك والمسئلة فيها قولان صحيحان فيجوز القضاء والا قضاء باحدهما وينفذ القضاء
بذلك والله علم سئل في مسجد محتاج الى العمارة ولناظره معلوم بشرط الراقف هل يقف
له اجرة عملها الى المباشرة لها او لا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقفه عمل او لم يعمل
اجاب لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا فاك ان من جملته

مطلب
في ارض موقوفة
غرس بها رجل غرسا
ثم وقفه على نفسه
ثم على ولديه

مطلب
في رجل استأجر
من المتولي جميع
جهات الوقف
والمزارع
والقصور والحدود

مطلب
اذا قضى القاضي
بجوازه وقف المشاع

مطلب
في رجل وقف
للمسكين مائة
ثم احتج بمسكين
من العوارة

اولاده لصلبه وهم فلان وفلانة وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد
الذكور والافات بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اولاد
اولاد اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على النساء لهم واعقابهم وان سفلوا بطناً بعد بطن
الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد ولد
او نسل او عقب عاد ما كان جارياً عليه من ذلك على ولد ثم على ولد ولد ثم على نسله
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير
ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جارياً على المتوفى من ذلك الى من هو معه
في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب اليه ويستوى فيه
الاخ الشقيق والاخ لآب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين
اليه من اهل الوقف مات رجل من اهل الوقف ومشتق به وهو في الدرجة الخامسة عن عبد
ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالة له وهو معه في درجته وترك ابها
اولاد اولاد خال امه وهم في درجته ايضاً لكن فيهم من اصله موجود يستحق
في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل
ينفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق او يشترك هو واولاد اولاد خال امه فيه
على الفريضة الشرعية او ينفرد اولاد اولاد خال امه فيه دون ابن خالته وهل اذا استحو
اولاد اولاد خال امه في ذلك يدخل فيه من ابوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور
او لا يدخل وهل يحجب بابيه او لا يحجب وهل يسمى من اهل الوقف ولا يسمى وما المراد بقول
الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك
الاقرب اليه فالأقرب وما المراد بقول الواقف ايضاً ان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه
فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف أفيد والنا الجواب وبسطوه وبينوا لنا الدرجة
ما تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعد كثر الله فوائدهم وفسح في مدرككم
ونفع المسلمين بعلومكم اشغوا الجواب واوضحوا ايضاً حايدين لان هذه المسئلة موقوفة
على فتواكم احسن الله متقلبكم ومثواكم وجعل في اغلال الفردوس مقرم وماؤكم
اجلب اعلم ان شرط الواقف كصل الشارع وقد نص الواقف ان من مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جارياً على المتوفى الى من هو في درجته وذوي
طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب فوجب مراعاة ما شرطوه في
صرف نصيب المتوفى المذكور الى من هو الاقرب اليه في درجته وهو ابن خالته حيث كان من اهل الوقف
للاولاد اولاد خال امه الذين هم بقدر قرابة وان اتحدوا معه درجة لان اقرب القرابة

الى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه
 فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الاقربية التي هي الداعية الى المشقة ومن يد الرحمة والى
 بذلك المال بلا اشكال مع استواء الدرجة وكان اوفق لغرضه المعبر عند العلماء حتى
 بان يصلح مخصصا فظنهم بما تقرر ان اولاد اولاد خال الام المتوفى لا يستحقون مع ابن خاله
 شيئا في نصيبه واما تسمية من لا يتناول شيئا من اهل الوقف فجازع كما صرح به السيوطي
 واختاره في الاشباه والنظائر ومنع قول القائل بعد رجوازه وقوله في السؤال ما المراد
 بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في
 ذلك الاقرب اليه فالاقرب انما يستحق بالشروط ولا يمنع ما هو له عما صار بعده لم يموت
 من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشروط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم
 يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف اذ لو لم يوجد من يستحق
 من اهل درجته يصرف لاقرب الموجودين من اهل الوقف له وتقدم شرحه واما الطبقة فهي
 الجماعة والد درجة في معناها قال في المغرب درج المسلم رتبة الواحدة درجة واستعير
 للوقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعيد احدهما خلاف الاخر قال في المغرب
 قرب خلاف بعد وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقرابة والقرنى
 في الرحم والله اعلم ^{مطلب} ^{اذا شرط الواقف} ^{النظر لنفسه ثم} ^{للاولاد فالارشد} ^{كان النظر للاولاد} ^{مطلقا وكون} ^{يدخله الاحقاق} ^{مطلب} ^{في تعارض قول} ^{الواقف عاد ذلك} ^{وقفا شرعيا على} ^{من هو في درجته} ^{وذوي طبقة} ^{مع قوله يقدم في} ^{ذلك الاقرب فالاقرب} ^{الى المتوفى}
 مسئلة من بيت المقدس في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم
 على اولاده واولاد اولاده ونسله على الغرض الشرعية الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى
 وشرط النظر لنفسه ثم للاولاد فالارشد من الموقوف عليهم قبل النظر للاولاد من الطبقة السفلى
 للمستحقين الان ام مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه اجاب ^{مطلب} ^{اذا شرط الواقف} ^{النظر لنفسه ثم} ^{للاولاد فالارشد} ^{كان النظر للاولاد} ^{مطلقا وكون} ^{يدخله الاحقاق} ^{مطلب} ^{في تعارض قول} ^{الواقف عاد ذلك} ^{وقفا شرعيا على} ^{من هو في درجته} ^{وذوي طبقة} ^{مع قوله يقدم في} ^{ذلك الاقرب فالاقرب} ^{الى المتوفى}
 مطلقا وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بعد دان يصير اليه قال في الاشباه والنظائر
 وما ذكره السبكي في تاويل قوله ^{مطلب} ^{اذا شرط الواقف} ^{النظر لنفسه ثم} ^{للاولاد فالارشد} ^{كان النظر للاولاد} ^{مطلقا وكون} ^{يدخله الاحقاق} ^{مطلب} ^{في تعارض قول} ^{الواقف عاد ذلك} ^{وقفا شرعيا على} ^{من هو في درجته} ^{وذوي طبقة} ^{مع قوله يقدم في} ^{ذلك الاقرب فالاقرب} ^{الى المتوفى}
 الى الاقرب بل صرح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل
 في الاستحقاق بالكلية ولكنه بعد دان يصير اليه اها قول والسبكي قال في موضع اخر
 ان اولاد الا ولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتضى الصرف
 اليهم وله شرط اذا وجد عمل المقتضى عمله وهذا اقرب الى قواعد الفقه والله اعلم ^{مطلب} ^{اذا شرط الواقف} ^{النظر لنفسه ثم} ^{للاولاد فالارشد} ^{كان النظر للاولاد} ^{مطلقا وكون} ^{يدخله الاحقاق} ^{مطلب} ^{في تعارض قول} ^{الواقف عاد ذلك} ^{وقفا شرعيا على} ^{من هو في درجته} ^{وذوي طبقة} ^{مع قوله يقدم في} ^{ذلك الاقرب فالاقرب} ^{الى المتوفى}
 فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا ومن جملة شروطه ان من مات من اولاد
 هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو
 في درجته وذوي طبقة يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى وماتت واحدة
 من اولاد اولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ولها اولاد
 عم وابن اخت من ابينها من اهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب اليها ام لا

اجاب ينقل نصيبها لابن اختها من ايها الذي هو من اجل الوقف حيث كان الوقف على
الاولاد ثم على اولاد الاولاد ثم وشم على انه من مات منهم عن ولد او ولد ولد او اسفل منه فغيبه
له ومن مات منهم لا عن ولد الى اخره عاد ذلك على من هو في درجة وذوي طبقة يقدر في ذلك
الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض لقوله
عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من خلفه ام لا وقوله
الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرح فيها الى الاقرب اليه وان كان انزل
درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخرا عن قوله يصفى على من كان في درجته
فينسخه او نقول بتقييد الدرجة بالتخذ ولا يكون ناسخا اعمالا للكلام بها امكن هذا وقد
ذكر لي صاحب الواقعة يطلب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معللا
لشد في خصمه فتحررت عن المسئلة فاثبت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثله فاذا تعارض
هذان الامران وتعارض معنى الاقربية مع معنى الدرجة فقف المسئلة ولا تجرد مرجحا
فاشككت المسئلة علينا فرجعت الى المعنى فرائنا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد
الواقفين والى مقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب الى الواقف وهاهنا لم يقصد الاقرب
الى الواقف فلذلك ترجح عندنا استحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله اعلم لكنه قد وقع حكم
لدينا للدرجة مبني على شهادة انه هو المستحق فحكم القاضي بموجب ذلك من غير ان يحيط علمه
بما ذكرناه وانا متوقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما اراه ليست بصحيحة وايضا
فشهادة الشهود بالاشتقاق في قبولها نظرا لانه حكم شرعي وهم انما تقبل شهادة تهم
بالاسباب فشهادتهم بان في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضي بموجب
ما شهد واه عندى فيه نظرا لكونه لم يتأمل اطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها
وعندى في نقضه ايضا نظرا لاجل الاحتمال وقربا لما اخذ وانه لو نظر في ذلك وخالف
ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجح كنت اقول ان حكمه صحيح تمتنع نقضه فهذا الذي عندى في هذه
المسئلة ارى في هذه الواقعة لاجل الحكم ان يصحطوا الى ان ينقض الحكم لم يرجع الى ما قلناه
ويشبهه امثل ذلك في غير من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا ينبغي
الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان من مات انتقل نصيبه الى ولده ولا
ينظرون الى قوله ثم الى ولد ولد ونسله وانا ايضا ما كنت انظر في ذلك الا في هذه الايام
وهذه الامور بحسب ما يقدره الله فالقلب والله اعلم اه كلامه اقول والمصرح به في كتبنا
متونا وشروحا وفتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عندى حينئذ فلا
يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لانه رحم غير محرم وابن الاخت رحم محرم
فلذلك فيه ويصرف اليه بصريح كلام الواقف والله اعلم مسئلة في قوة نصفيها وقف

هذا هو الحكم في
الاقرب الى المتوفى
في الاوقاف

لأربابه والنصف الآخر ملك لأقله فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة وتميز
 الملك من الوقف ليعمره وينتفع به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النصبة للوقوف
 عن القسمة وأبى التمييز المذكور فهل للقاضي أن يجبر الناظر على القسمة وعلى تمييز الملاك
 الوقف لينتفع صاحب الملك بملكه كيف شاء وكما شاء أم لا يجلب نعم يجبر على القسمة
 لتمييز الملك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم
 سئل فيما إذا بنى زيد مسجدا أو سبيلا أو وقف على مصالحهما اللازمة لما أراضى بها
 غراس زيتون مع الزيتون المذكور وشرط النظر لشخص مخصوص فقرر السلطان كاتبا
 لضبط غلاته وبوابا للمسجد لشدة احتياج المسجد إلى ذلك وعين لكل معلوما في كل سنة
 فهو يعمل بتقرير السلطان حيث رأى الصلحة فعيّنت في ذلك ولولم ينص الوقف عليه بمحمو
 ويجل للمعين له تناول ما عين له وإن امتنع الناظر من دفعه أجبر عليه أم لا يجلب
 نعم يعمل بتقرير السلطان ويجبر الناظر على صرفه من غلة الوقف ولولم ينص الوقف عليه
 بخصوصه والحال هناك والله أعلم سئل في وقف صورته إنشاء الوقف ووقفه هذا
 سيجرأ على ولده الطفل المدعو حسن وعلى من سيحدث له من الأولاد المذكور خاصة ثم على أولادهم
 ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسائهم وأعقابهم المذكور على أن
 من مات منهم ومن أولادهم ونسائهم ولدوا وأسفل منه استقل نصيبه إلى ولده
 أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل
 ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته يقدم منهم الأقرب فالأقرب وعلى أن من مات منهم
 ومن أولادهم وأولاد أولادهم ونسائهم قبل استحقاقه لشيء من هذا الوقف وترك ولدا
 أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فإذا انقضى المذكور على هذا الترتيب
 المذكور عاد ذلك وقفا على الموجودين من أولاده الإناث ثم على أولادهم على الشروط والترتيب
 فإذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفا على سباط الخليل ثم أنه حدد للوقف
 ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم
 ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فتصرف في الوقف مدة بحكم
 قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم المذكور وبخوله في ذكور النسل ثم إن ناظر وقف
 الخليل لأن ادعى على محمد بأن الوقف إلى جهة وقف الخليل محجبا بأن أباه محمد أخا
 حسن بن الواقف لم يدخل في الوقف لأن الضمير في قول الواقف على ولده الطفل حسن
 وعلى من سيحدث له من الأولاد يرجع إلى حسن لأنه أقرب إلى الواقف فحكم القاضي برفع يد
 محمد وتسليمه إلى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل متقدمة
 على من سيحدث للوقف من الأولاد أم يتعين إرجاعه للواقف للقرائن الدالة على ذلك فتكون

مطلب
 إذا قرأ السلطان
 بوابا للمسجد
 فكاتب الغلات
 الوقت وجعل
 لكل معلوما
 ويجبر الناظر
 على دفع المعلوم

مطلب
 إذا وقف ولد
 الطفل وعلى من
 سيحدث له
 فالضمير في له
 يرجع للواقف

وقد التحيل متاخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم بتعيين رجوعه الى الواقف
 ودخول ولد محمد فهل يمنع دخول محمد بن بن بنته ام يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين
 وينقض حكم القاضي المتقدم اجاب قد اجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسر
 الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من يحدث له رجع الى الواقف لا الى ولد
 حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن احد من له نوع المام غسائل الفقه وحيث حدث محمد بن الواقف
 بعد صمد ورا الواقفة بان لم يكن سابق الحدوث على ابنته حسن صارا الاستحقاق الآن
 خاصا بمحمد بن محمود مقدما على جهة سباط الخليل والا فهو مقدم عليه وقد استفتي
 في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم
 معارضة الاقتداء فيه بين المشايخ ولنظر من له الامر في حقيقة الحدوث والسببين
 محمد بن الواقف وبين ابنته حسن فان كان محمد سابقا لخلق في الاستحقاق الان لسباط الخليل
 وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سباط الخليل عليه
 الصلاة والسلام اه واول اما ارجاع الضمير الى الواقف فيما لا يشك احد ذو فهم
 انه هو الاقرب الى عرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه
 اذا كان اللفظ محتملا ان يجب تعيين احد محتمليه بالعرض واذا رجعنا الضمير الى حسن ازم
 حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد اولاد بناته وفيه غلبة البعد
 ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكر من المحظور وهذا لغاية ظهرون غنى عن الاستدلال
 له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب اما اذا كان
 مبنيا على وجود محمد ان الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذا الوقف على من يحدث ومحمد لم
 يحدث بعد الوقف فلم يتناوله لفظ الواقف هذا واول الجواب في جوابه وان كان حسن سابقا
 في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه اناط الحكم بسابقة له في الوجود لير
 كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير انه كان ان الوقف موجودا ليس له
 حق لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لان لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف
 على حسن وعلى من يحدث فليتنبه لذلك وقلت ومارمت ذما للجيب وانما
 خشيت اقحاما في قضاء محرر وكيف ولحكام الشريعة ولجب صبراتها عن كل دخل منكم
 والله اعلم سئل في اخوين وقفا دارا مشتركة بينهما وكتب ما صورته انشاء الواقفان
 المذكوران وقفهما هذا على نفسيهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما الذكور والاثنا
 يلزم على حكم القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور
 دون اولاد الاناث وجعلنا بعد انقراض اهل الوقف باشرهم عاد ذلك وقفا على مصالح
 المسجد الغلاني بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات احد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات

مطلب
 اخوان انشاء
 وقفهما على نفسيهما
 ثم من بعدهما على
 اولادهما الذكور
 والاثنا
 ذلك على المشقة
 الغلاني

الوارد الذكر عن عمه الواقف الثاني وعن اولاد عمه فهل حصبة الواقف الميت تصف لاجنه
اولاد لاجنه او للشهد والفقراء اجاب لا تصرف الى الاخ لعدم اشتراط صرف
حصبة لاجنه له بعد موته ولا لاولاده ولا الى الشهيد لانه مشروط بعد انقراض اهل الوقت
فتعين صرفه الى الفقراء وقد رفع لشيخنا السراج الحانوقى سؤال صورته ما قول سيدنا
ومولانا شيخ الاسلام في اخوين شقيقين لهما عقار سوية بينهما وقفاه على انفسهما
مدة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما الذكور والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية
للكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون الاناث كذلك ثم على اولاد
اولادهم كذلك ثم على شملهم وعقبهم كذلك فاذا انقضى اهل الارض منهم عاد وقفا
على اولاد الاناث فاذا انقضى ابا جمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفاه على مصالح
مسجد عيسته الواقفان ثم مات احدا الاخوين الشقيقين عن ولد وعن اخيه الواقف فهل
يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا ام لا ثم اذا مات الولد ايضا ولم يكن له عقب
ولا نسل هل يعود وقفاه لعميهما للشهد المذكور ويستحق الوقف المذكور جميعه شقيق
الواقف احدا الواقفين لكون انهما وقفاه على انفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرطاه
فاجاب المصريح به ان الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدى هذين فاذا انقضى
فهو على اولادهما الخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى احد الابوين خلف
ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات
الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده الى اخر ما ذكره اقول والمسئول عنه مساو
يلتذا الا ان قول الواقف وقفته على ولدى هذين ثم من بعدهما على اولادهما بمنزلة
قولا الواقفين وقفنا على انفسنا ثم من بعدنا على اولادنا هذا ما ظهر والله اعلم اه كلام شيخنا
فيه علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو احدا الواقفين فالنصف مصرف للفقراء
والنصف له فاذا مات يصرف جميع الوقف الى اولاده لعدم المانع حينئذ اقول قد عرفت
على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على اجوبة فيه لمشايخ متعددين وكل واحد
فهم شيئا فاجاب على قدر ما فهم والمجته ما ذكر فانه المبادر والا قرب الى غرض الواقفين
كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصريح به لانه
وقف واحد بخلاف المسئول عنه فانه وقفان في مسئلتنا فباعتبار كل واقف
ما يخصه على اولاده وقف مستقل لا مشاركة له مع الاخر فيستحقفه الشهيد
والله اعلم مسئلة في سلطان جعل جريزة الى مصباح مسجد واقى بقدر سلطان اخر
وجعلها الى ائتمته وخطبائه هل يتبع ما امر به شرعا وليس لغيره من ارباب الشعائر
مضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان نصرة الله تعالى وما الحكم اجاب

مطلب
اذ اعين السلطان
خطباء وائمة
آخرون مع الذين
كانوا احوال الوقف
صح حيث اطلق
الواقف

ثم للسلطان ان يختص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه وتجار
له في المنع والاعطاء والحال هذه والله اعلم سئل من الشيخ ابراهيم الجباري المدني
في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي واثمته وحال الوقف كان الخطباء والائمة
نحو خمسة مثلاً فعين السلطان خطباء وائمة آخرين غير الخمسة واشترى معهم في المباشرة
في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة ام لا اجاب حيث
لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدداً مخصوصاً بل اطلق وقال على خطباء المسجد النبوي
واثمته يدخل من انصف بهذا الوصف ممن حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام النجاشي
وعبارته لو قال وقفت على ولد زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر
اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفي الدخول بالتعيين والعد المنتهين في واقعة الحال
وفي اوقاف هلال قلت اريت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى
قال فالغلة لهم جميعاً والله اعلم سئل في وقف صورته وقف على نفسه ثم على اولاده
ومن سيحدث له للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاده ثم ثم على ان من مات عن ولد او اسفل
منه عاد نصيبه له ومن مات لا عن ولد ولا اسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته
يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء من نصيبه وترك ولداً
او اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حياً مات الواقف وانحصر وقفه في ابنين له
فاقسماه مناصفة ثم ما سلك منهما عن اولاد اولاد اولاده وانحصر الوقف في ستة اولاد
ذكر واثاث من نسلها متساوين في الدرجة فمات واحد من الستة عن اخ شقيق واخوين
لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوماً بين هؤلاء
الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم مختلفون
في قوة القرابة للمتوفى او يختص به الاخ الشقيق دون البقية اجاب نصيبه يكون
مقسوماً على الخمسة المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين لكونهم في القرب الى الواقف
سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا ينظر لها مع قول الواقف يقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف ولم يقل لليت فقد اعتبر الواقف الاقرب الى الية لا القوة وهذا مما لا
يشك فيه وقد تقر عند العلماء تاخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفاً وجهة الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذى جهة
في شرط وهذا واضح جداً لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله اعلم سئل
في ناظر وقف عزل بعد جمعة الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في اماكن معلومة
فطلب منه الناظر حالاً ان يسلمه ما جمعه من ذلك ليضرب فيها شرطه الواقف في الجهات
والمصارف فابى قائلاً ان ذلك كله لي لا في ملتمز مربي وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات

مطلب
لانظر لقوة
القرابة مع قول
الواقف يقدم
الاقرب فالاقرب
الى الواقف

مطلب
ادعى المتولي
المعزول ان
حاجبهم من غلة
الوقف له في
منازلة ماصية
من قائلة لا
وقفاً من رتباً

ليحتمل يكون ذلك وقفا شرعيا يمنع المتولي حالا عن التعرض له ام لا يكون ويطالب
بتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالتزام بالجاب
لا يكون قوله هذا وقفا شرعيا ولا امرا شرعيا بل خطأ جليلا وشيا فريدا غيا للشرع اجنيا
اذ لا قائل من فقهاء الامتثال بصحة الالتزام في اوقاف الامام لانك مهما اعتبرته
كان باطلا وكيف ما قومتها كان مائلا فان قدرته ببيعها فهو بيع المردوم والمجهول
وان قدرته لاجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المدومة الاليتة فيما يؤول
وهي في الوجود لا تجوز فكيف يستأجر منها ما يسجوز وان اعتبرته واحدا لما سيجوز
ومنهنا لما سبق قبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو عوض هبة الا بالمال وله
القبض مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبرته ذلك صدقة منه على الواقف
بمقتضى قاعلته فهو احرى بالبطلان لما سبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه
الذي هو كصل القران وبقية الاعتبارات بديهية التصولات فالحق الجمع على حقيقته
والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمتولي حالا باخذ الغلات وقبض المقتضيات ليظهر
فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهرا وترفع يده عنها جبرا كما هو العدل
الماوريه لا سيما في اموال الاوقاف التي نص على وجوب حبسها والاعتناء بشانها
اكابر الامتلاف والله اعلم سئل في رجل وقف دارا على اولاده ثم على اولادهم ثم وثم وجعل
اخر جهة قبر لا تشقط هل تكون وقفا عليهم يستكنونها او يبيعونها او يملكها السكنى
او الاستغلال وهل اذا سكنها المذمم ببقية هم مطالبين باجرة المثل فلهذا لا بد من الاستغفار
للاستغلال وليس لهم سكنها في حق القدير وليس للوقوف عليهم المذمم المذمم المذمم الاستغفار
كما انه ليس للوقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب اخرج المثل للشريك اذا
سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا اطلق او عين الاستغلال
كان للاستغلال وان قيد بالسكنى تقيدها وان صرح بهما كان للسكنى والاستغلال
جرى على كون شرط الواقف كض الشارع فمن له الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له
السكنى لاحق له في الاستغلال واذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه اجرة المثل مطلقا سواء
كانت الدار للسكنى او للاستغلال وان سكن في دار السكنى والشريك الاخر لم يستكن للضيقة لا يجوز
لنصيبه اجرة لان التضييق ليس له الا السكنى ولو كان الى جنبه الاخر وليس له طلب اجرة
لخصته وهو محل كالم الخصاف بانه لا اجرة على الساكن يعني المذمم امتنع عن السكنى للضيقة
او لغيره حيث لم يمنعه الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم
في هذا المثل فلم يعلمه والله اعلم سئل في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة وستام
سكنوا واسكانا ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم وثم وثم على جهة بر لا تشقط هل اذا

مطلب
اذا اطلق الواقف
او عين الاستغلال
كان له ولا
يكون للسكنى
الا اذا سكنها

مطلب
من له السكنى
لا يشق
الاستغلال
وبالعكس

مطلب
اذا سكن احد
الموقوفين
بالسكنى
السكنى لا اجرة
عليه البقية

سكن

سكنها احد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقي
اجرة ام لا يستحقون الجلب لا يستحق الباقي عليه اجرة له سكناء بماله من الحق
المشروط له بنصر الواقف الذي هو في وجوب العسل به كص الشارح قال في الجرد
ناقلا عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرها ولو زادت على قدر
حاجة سكناء نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الواقف وولده ونسله حتى ضاقت الدار
عليهم ليس لهم الا سكناءها تقسط على عددهم ولو كانوا ذكورا واناثا ان كان فيها حجر ومقابر
كان للذكور ان يسكنوا نساءهم معهم وللنساء ان يسكنن ازواجهن معهم وان لم يكن فيها
حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تقع فيها مهايأة انما سكناءها من جعل الواقف له ذلك
لا غيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر موضعاً لكفيه لا يستوجب
الاخر اجرة حصته على الساكنين بل ان الحب ان يقعد معه في بقعة من تلك الدار بلا
زوجة او زوج ان كان لاحد من ذلك فعل والترك المضيق وخرج او بطلت او ما كمل في
بقعة الى جنب الاخر والاصل المذكور في المشرح والقروع في وقاف الخضاف ولم يخالفه
احد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا الجماعهم على الاصل المذكور انتهى واشترط
الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه للمشروط له
وهو السكنى فلم يكن غاصبا المتافع الوقف حتى تقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال
بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبيه لذلك والله اعلم سئل في دار موقوفة على
جهة شرط الواقف السكن فيها لمرتين مدة حياتها فسكنت احداهما وطلبت الاخرى السكن
فلم تمنعها وايتت الالمهاية او القسمة وفتح باب اخر فهل الثانية ان تجبر لختها على القسمة وفتح
باب اخر او على المهايأة ام ليس لها ذلك حيث ان الواقف شرط لها السكن والمحل قابل لسكنها
معها من غير قسمة حيث لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقف
شرط السكن للرايتين هذه الدار مدة حياتهما هل لهما ان يسكنا ازواجهما معهما من غير
رضى المستحقين في الوقف ام لا وهل اذا تراضيا على القسمة وفتح باب اخر للدار الموقوفة هل لهما
ذلك من غير رضى المستحقين ام لا الجلب ليس للثانية ان تجبر لختها على القسمة ولا على
المهايأة ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتمتنع القسمة وان تراضيا على الزوجه
المذكور وقد صرح بالمشكلة صاحب البحر بقلا عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا
يقسم وان وقف على اولاده والله اعلم سئل في احد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف
بدون اذن البقية هل تجب لهم عليه الاجرة ام لا الجلب نعم تجب عليه قال في البحر نقلا
عن القنية لحد الشريكين اذا اشتمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الاخر فعليه اجرة
الشريك سواء كانت وقفا على سكناءها او موقوفة للاستغلال والله اعلم سئل في وقف

مطلب
سئل في وقف
عليه السكنى
من يكره له
الاعارة وله
ان يسكنه
زوجته
وبالغنى

مطلب
سئل في وقف
الموقوف عليهم
السكنى
او القسمة
او المهايأة
لا يجاب بذلك

مطلب
احد الشركاء
في الوقف
السكنى
او القسمة
لو سكن
بقية
الوقف
فليس له

مطلبت
المشروط له
السكنى عنده
ليس له السكنى
عند عدمها فلو
كانت امرأته
وسكنت مع زوجها
فعلية الاجرة

صورتها انشا الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على بناته عمره وزاهدة وشمسية واسية
بينهن بالسوية مشارطا السكنى لمن عند حاجتهن اليها آل الوقف الى زاهدة وشمسية
واسية فتغلبان وجاز زاهدة وشمسية على دارين من دورا لوقف وسكناهما مع زوجها
مع الغنية عنهما واسية فاصرة لا زوج لها نحو احدى عشرة سنة فلما تزوجت شمسية
تقلب زوجها بها كذلك في دار من دورا لوقف ايضا والدور متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك
ابسطوا لنا الجواب حاشا من الثواب اجاب بـ اعلم اولاً ان من المقرر في المذهب ان من له سكنى
دار ليس له ايجارها واخذ ظلمها الا بتخصيص من الوقف ومن له ايجار دار واخذ ظلمها ليس له
سكنها الا بتخصيص من الوقف وحيث قصر الوقف السكنى على حالة الحاجة ليس له
عند عدمها السكنى انما هو الاستغلال فقط فاذا سكن مع عددها فاجرة المثل لتلك الدار
واجبة لكن على الزوجين لا عليهن لما تقرر انهما على المتبوع لا على المتابع كما قرر في القصة في المجلد
الناظر منهم ويصرفها الى العمارة ان كانت هناك عمارة والا فزوجها عليهن فان قلت ما غلظ
الاخذ منهن والزوج عليهن قلت حيث كانت الدار متفاوتة في القيمة فكل دار على حق في اجرة
مثلاً لاجل الشراكة الحاصلة في الوقف في شخص من الساكنين في الدار فيدفع له قال
في البحر نقلا عن القنية لحدا الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر
فعليه اجرة حصته الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة للاستغلال اهـ
وهذا صريح في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشريك موجبة لاجرة المثل
بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قررناه على كلا الحالين فتأمل وان شئت فقل من بحر الجواب
في هذه المسئلة على هذا الوجه والله اعلم **مسئل** في متولي وقف على ذرية شخص سكنه
احدا الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية كاهوارض ونحوها بغير اذن
شريكه طلب منه اجرة المثل لحصته قالى وتقل بدفع المغارم هل يجب عليه اجرة مثل حصته
ام لا وهل تعمله مقبول ام لا **اجاب** عليه اجرة حصته الشريك مسو له كان وقفاً
على السكنى او موقوفاً للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن القنية وليس للساكن
ان يتعلن بما ذكره لا يلزم شريكه المذكور شيء مما دفع من المغارم حيث لم يأذن له بالدفع
ليرجع عليه حصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول للاخر اننا اسكن بقدر ما سكن
لان النهاية انما تكون بعد الخصومة والله اعلم **مسئل** في ثلث عقار موقوف مستاجر
فيه عمارة زادت بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الابانة ونحو ذلك
هل يقضى عليه بها حاله كونه عاملاً بعمارة التي هي ملكه او حاله كونه خالياً عنها **اجاب**
يقضى عليها باجرة المثل حاله كونه خالياً عن عمارة التي هي ملكه اذ لا يجب على الانسان اجرة
ملكه اذا انتفع به واهه اعلم **مسئل** في رجل وقف وقفاً وجعل له متولياً وجعل لآخر

مطلبت
اذا سكن احد
الموقوف عليهم
بالغلبة ومصارف
يدفع عنه مقام
سلطانية لغير
اذن شريكه يخفى
عليه اجرة حصته
شريكه ولا يلزم
شريكه بدفعه
بغير امر

مطلبت
اذا زار خارجة
الوقف بسبب
عمارة المستاجر
لا يحس عليه الا اجرة
مطلبت
لو شرط الموقوف ان يكون
لوقفه باطلاً ومصرفه
لا يجوز جمعها في رجل

ناظر ايمن مشرفا عليه هل يجوز ان يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا
 ام لا يجوز الجواب منقول لا مصرح مستنبطاموضحا اجاب لا يجوز ان يجمع الوظيفتان
 في رجل واحد لاعلى ما ذكره الناظر ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى
 عنهما ما ذكره في الثانية في باب الوصى فيما يكون قبولا للوصية من قوله رجل وصى الى
 رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناظر في انهما وصيانا كانه قال جعلتكما وصيين
 فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد به احد الوصيتين وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يكون الوصى ولا بما مساك المال ولا يكون المشرف وصيا واتركونه مشرفا انه لا يجوز تصرف
 الوصى الا بعلمه اه فلهذا صرح في عدم جواز اجتماع الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره
 الناظر في الفرد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرفا ولم
 يرض بواحد واما على ما ذكره ابو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصى بلا علم مشرف عليه
 وانت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا يحتاج
 عليه ويظهر للفقهاء بادي اماله نظر اليه والله اعلم سئل في وقف له ناظر ومتول هل
 يجوز لاحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الاخر ام لا اجاب لا يجوز لاحدهما
 ان يتصرف بغير علم الاخر بل ولا يجوز له ان ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلام علي اثنا
 في غير ما مصنف والقيم والمتولى والناظر في كلامهم معنى واحد كما يشهد به فروعهما المتقدمة
 عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من كان من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم
 الفقهاء والله اعلم سئل فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة
 بالاوقاف المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاوقاف التي بالقدم منها
 ناظر خاص متصرف منصوب من قبل السلطان ايضا هل للناظر العام رفع يد الناظر
 الخاص المنصوب عن التصرف فيما يسوغ له شرعا ام لا واذا عزل السلطان المتولى العلم
 ونصب غيره ينزل بذلك المتولى الخاص ببنت المقدس ام لا اجاب ليس للناظر العام
 رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة
 اقوى كما هو المقرر عند اهل العلم واصحاب القضاء والفتوى ولا ينزل الناظر الخاص
 بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا
 تلازم بينهما بوجه من الوجوه ومسئلة لا ينزل نائب المستنيد بعزله فكشف القناع
 من هذه بل هذه بالاولوية اولى باتفاق اهل الاستحسان والوجوه والامر فيها عن زيادة
 التبيين والله الموفق والمعين وهو اعلم العالمين سئل في رجل بيده وظيفة لما
 على مسجد يؤتم اوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعثاني وقد تناول جميع المعلوم من قيم
 الوقف والحال انه قد كان ام في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلوم الا المقدار المشر

مطلب
 السائل ان ينفرد
 بالتصرف بغير ذلك
 الناظر وبالعقل

مطلب
 اذا ولي السلطان
 ناظرا عاما وناظرا
 على الاوقاف ليس
 للعام رفع يد
 الخاص

مطلب
 اذا ام الامام
 بعض الاوقاف
 دون بعض فله
 من المعلوم بقدر
 ما باشر

والباقي يرجع عليه ويكون موفرا لجهة الوقت ام كيف الحال اجاب الذي تحصل من
كلام البصر ان مقتضى كلام الخصاف انه لا يستحق الا بمقدار ما يشر به صرح ابن
وهبان في المسائل فرللح اوصلة الرحم حيث قال لا ينعزل ولا يستحق المعلوم مدة سفره
مع انهما فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام يترك الامامة لزيارة
اقربائه في الرسا يتقاسمها او نحو او لمصيبة او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو
في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك للعرف وانت على علم ان كلام الخصاف
لا يصحاده كلام صاحب القنية وقد نص في انفع الوسائل ان مقتضى كلام الخصاف
هو الفقه اقول ويؤيد ايضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكان شبه
الاجارة قويا فيها والله اعلم سئل في كتاب وقف باشك الكتابة مدة ثم عزل في ثلث
السنة هل يبسط معلومه المقرر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا لم لا
الجبس نعم يستحق بحساب المدة التي عمل فيها لكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا
عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم او ثلثها استحق ثلث المعلوم وهكذا حتى لو عمل
يوما واحدا استحق بحسابه وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل وقد
صرح بذلك الطرسوسي في انفع الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس والفقير
وصاحب وظيفة وما وقد نقله في الاشباه وقرره وقال في انفع الوسائل انه الاشبه
بالفقه والاعمال معللا بان في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان
الكتابة عمل بلا تردد وغير واجب والله اعلم سئل فيما اذا مات المدرس بعد تمام السنة
مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس ام لا اجاب نعم يستحق المشروط
بعمله كما صرح به في انفع الوسائل وتبعه في الاشباه والنظائر قال في انفع الوسائل بعد
نقول من رتبها لصاحب القنية فممن الفروع التي ذكرها صاحب القنية فيها ما هو
وذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا
ان هذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتزدد الى مكان معين ويقرأ ويفيد
الطلبة ويهدي ثواب قرائته الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب
عليه فعليه فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل فيكون
الاجرة وقال في الاشباه فاذا مات المدرس في اثناء السنة مثلاً قبل مجيء الغلة قبل
ظهورها وقد باشم مدة ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قيمة الغلة الى مدة مباشرة
والى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس
المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة ولذا
كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب

مطلبت
اذا عزل الكاتب
في اثناء السنة
وكذا كل صاحب
وظيفة يكون
معلومها في مقابلة
العمل

مطلبت
اذا مات المدرس
بعد تمام السنة
استحق المشروط
وكذا الفقيه والامام
وان في اشباهها
فحسابه ولا يعتبر
في الغلة لتمام
الاولاد الموقوف
عليهم فانه يعتبر
فيهم مجيء الغلة

مطلب
مدونة لمدونة
صحة ترد في كل
سنة فوات ولم
ترد سنة من
سنة ثم ولي
السلطان بها
مدونة فاذا
بعد مائة سنة
فمن الثاني والآخر
بها للادول

وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالغة والاعدل كذا حرره الطرسوسى فى انفع الوسائل
والله علم سئل فى مدرس مدرسة مات والمدرسة صرة معلومة وارودة فى كل سنة
لمدرستها وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد فى سنة من سنيه
ثم ولي السلطان مدرسا بها فأتت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور ولا فتنازع
ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم فى الصرة الواردة فى زمان الحى لورثة الميت او يحكم
بها للمدرس حالا واذ احكم بها لورثة الميت فهل الحاكم المزبور باطل لمخالفة الشرع
الشريف ام لا اجاب يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف ربيع كل سنة
لمستحقين فيها وقد وردت فى مدته فلا تنعدها وقد شهد لذلك اصول كثيرة وفروع
منها الحادث ايضا فى اقرب اوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
الحانوفى فى فتاواه انه لا يصرف ربع سنة فى سنة قبلها خصوصا اذا ضاقت على السنة
التي لم تصرف للتوفى والصرف بمنزلة قطعا فتعينت للسنة التي وردت فيها بلا شبهة
واذا احكم بها لغير المدرس حالا لا يجوز لمخالفة الشرع بترك المحقق لاجل الموهوم راذ
هى لسنة محقق والحال هذه واحتمال كونها معينة لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر
والله علم سئل فى امام عزلا ومات فى ثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل ام لا
اجاب نعم يستحق بحسبه كما حرره فى انفع الوسائل والله علم سئل فى كرم موقوف
على اولاد لواقف مات ولد منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصص ما هل حصته ميراث
عنه ام لمن آل اليه الوقف بعد اجاب بل ميراث عنه لان المراد بطول الغلة او خروجها
او مجيئها فى كلامهم صيرورتها ذات قيمة كما صرح به فى انفع الوسائل ولا شك ان المحصر
له قيمة وقد صرحوا بان اذ مات بعد خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل صرح كلامه فى انفع
الوسائل انه ميراث ولولم يبد صلاحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحل كلام حلال يوم تجي
الغلة وتأتى الغلة على ظهور الزرع من الارض والزهور من الغصون لان له قيمة فى الجملة
كما لو اوفى جواز بيع ما لم يبد صلاحه اه والله علم سئل فى رجل سافر بعد فراغه من
عنه نائبا فى وظيفة امامة وخطابه مقررين عليه بتقرير شرعى وجعل للنائب عنه
اجرة معينة لمباشرة عنه فباشرة شهر وسعى النائب فى اخذ الوظيفتين عنه فوجها
له بانها ثرا الذى هو غير مطابق للواقع وبانها شاعرة فان فهل تخرج الوظيفة عن المنوب عنه
بذلك ام لا تخرجان عنه وان كان النائب تناول شيئا من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا
الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته ام لا اجاب لا تخرج الوظيفة عن المنوب عنه
بذلك اذ لا تكون الوظيفة شاعرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انهاء فكان
وجوده شرط الصحة فنسقطه بغيره كما لو فى السؤال معادى فى الجواب اقتضاء ولا ريب

مطلب
الامام سئل بقدر
عمله اذا عزلا ومات
سئل
اذا مات الموقوف
عليه بعد خروج
الغلة بان صار
لها قيمة يورثه

مطلب
رجل اشتد به
باجرة معينة فى
وظيفة امامة
وخطابه فان
النائب الى السلطان
بانها شاعرة
فلا هل عليها
على ذلك

في ذلك وكتب الاصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا انقرر ذلك مع تقرر صحة
الاستنباط كما بيناه في افتاء سابق فماتناوله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب
استرداده اذ لاحقه في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المستنيب
حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فان من اعطى شيئا بناء على ان حق ثابت فبين خلافه
يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله اعلم سئل هل للقاضي
اقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان او القاضي خشية ضياع علة
الوقف اجاب نعم نعم نعم اقامته له ويسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع
ولا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقم القاضي
مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه اهـ ومثله في مختصر اناصحي لوقفي هلال والحضا
وهذا في منصوب الواقف فما بال ك بمنصوب غيره وكيف لا نعم وقد تعين النظر فيه وصرحوا
بانرجح الافتاء والقضاء بكل ما هو نفع للوقف فاذا علمت صحة اقامته مقامه علمت جواز
جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله اعلم سئل في حدودات موقوفات
على الروضة الشريفة بفلسطين استمرت والناظر عليها غائب عنها بدمشق الشام هل لقاضي
الشرع الشريف بالقدس المنيف ان يغضب باجرة مباح شرعا لمرتبها ببعض غلاتها المصلحة للوقف
ودفع ضرره ان لم يجعل بالمرقة ام لا اجاب نعم لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى
صرح علما ونايان للقاضي ان يستاجر فراشا للسجدة بلا تقرير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة
على الوقف للتعمير اذا تعمير من اهم مصالح الوقف فقد صرحوا بان الناظر اذا صرف للمستحقين
مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذ لاحقه لحرر في الغلة زمني التعمير بل لاحقه لحرر زمن الاحتياج
اليه عمل ولا وهذا مما لا توقف فيه فاذا ان القاضي بالتعمير في مسقفات الوقف واصلاح
الاراضي صحح فاذا رضى المتولي ام غضب باجرة المثل وما قارها مجمع عليه والله اعلم سئل
وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المتولي بعد موته وباعها بالغير
الفاش فهل يجوز وقفها وبيعها ام لا اجاب وقفها غير صحيح على الاصح المفتى به فلورث
الواقف انتزاعها من يد مشتركيها ومشتريها يرجع بثمنها على المتولي الذي باعها ما لم يكن حكمه
حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرابط الحكم لارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله اعلم
سئل في اربعة اخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فانشأ كل واقف ربعة على نفسه ثم
على اولاده الذكور ثم على اولاد اولاده الذكور ثم على الذكور من اولاد اولاد اولاده كذلك
ثم على نسله وان سفل لا دخل فيه الا ناث الا ان تكون انثى فقيرة وزوجها فقير اقلها
نصف ما للذكر فلو مات ابوها ولا ذكر له واخوها عن غير ولد استعنت ما لوالدها واخوها
ايام فقرها ووفر زوجها على ان من توفي من اولاد كل واحد من الواقفين واولاد اولاده

مطلبت
للقاضي اقامة
قيم على الوقف
بغيبته ناظره
المنصوب من جهة
السلطان
بل ولو من جهة
الوقف

مطلبت
للقاضي ان يغضب
بما شرع له من
الوقف باجرة
مباح الناظر

مطلب
وقف رجل جارية
على مصالح المسجد
فباعها بالمتولي
بعد موته

مطلبت
للقاضي اقامة
قيم على الوقف
بغيبته ناظره

المشتحقين لمنافعه عامه عليه تولد ثم على ولد ولد ثم نسله بينهم على ما ذكر وان مات
 من اولاد الواقفين ونسلهم المشتحقين عن غير ولد ولا ولد ولد ونسل عامه ما كان جاريا
 عليه على اهل درجته ثم على ولد من نسله اليه من اهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على
 المشرط والترتيب المذكورين وان من توفي من اولاد كل من الواقفين ونسلهم وان سفل قبل استحقاقه
 وترك ولدا او ولدا فليكن استحقاق ما كان يستحقه والد له لو بقي حيا اباء دون امهات بحري
 ذلك عليهم ابدا ومن ينقطع نسله من الواقفين المذكورين من المذكورين بان توفي النسل كله ولا ولد
 ذكر له عامه ما كان جاريا عليه على بناته ثم بنات بناته ثم على بنات بنات بناته وان سفلوا ثم على
 اولادهم ثم على نسلهم وان سفل ومتى انقرض نسل واحد من الواقفين من الاناث ايضا عامه
 ما كان جاريا عليه يعني النسل على اخوته الثلاثة المذكورين ثم على اولادهم ثم على نسلهم وان سفل
 بينهم على ما ذكر في اولاد المتوفى من المذكور بحري ذلك كذلك عليهم ابدا فاذا انقرض نسل
 الاخوة المذكورين باسره بان لم يعقبه عامه ذلك وقفا على اقرارهم من جهة ابيهم وعلى نسلهم
 يقدم الا فقر والاحوج على غيرهم وكذلك اولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بنات بنات
 ذلك عليهم كذلك ابدا فاذا انقرضوا باسره عامه وقفا على اقارب الواقفين من جهة امهاتهم
 يقدم الفقير منهم على الغني فاذا انقرضوا باسره عامه وقفا على الفقراء والمساكين المستلزين
 بالقدم من الشريف بينهم على ما يراه الناظر فاذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عامه ذلك وقفا
 على مصالح المارستان بها وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف الى ذلك عامه وقفا لمصلحة
 المسجد الاقصى وسائر جهات وقفه ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين
 حيث وجد واي بحري ذلك كذلك ابدا هذه صورة كتاب الوقف مات الواقفون الاربعه
 وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر الوقف في ولد ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن احد الواقفين
 الاربعه ثم مات تقي الدين عن ابنين وبنات هم عفيف واحد وفاطمة مات عفيف عن ابنتين
 كلثوم وعائشة ثم مات احمد عن بنتين ثم ماتت فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور
 عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كلثوم
 عن ابنين وبنات هم حافظ وفخر الدين وعابدة ثم ماتت واحدة من بنتي احمد عن ابن اسمه محمد
 والاخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ عن ابنين وبنات ثم مات فخر
 الدين عن ابنين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل احمد ونسل فاطمة على حسب ما شرطه
 الواقف ام يحرم منهم نسل بشي اقتضته عبارة الواقف في وقفه هذا فاذا قلتم باستحقاق
 الكل فلكم استحقاق كل من بنتي محمد بن بنت احمد وزكريا بن عائشة واولاد حافظ وابني فخر الدين
 وعابدة وبنات بنت احمد وبنات محمد بن فاطمة بنت تقي الدين وهل راعى وصف الحاجة فيهم
 كما شرط في بناته وكذلك شرط تفضيل الذكر على الانثى وشرط الترتيب ام لا راعى فيه شيئا منهم

بجانب نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل احمد ونسل فاطمة ولا يحرم احد منهم
 لانقطاع نسل الواقفين الاربعة من الذكور وصيرورة الجميع من نسل ابني وبنت ابن ابن
 ابن الواقف بموت احد بعد موت عفيف ابني نفي الدين فدخلوا في قول الواقف ومن انقطع نسله من
 الواقفين من الذكور الى قوله ثم على اولاده من ثم على نسله وان سفل وقد انقطع الذكور من نسلهم
 وما بقي الا الانثى ونسل الاناث والذكر والانثى داخل في مسمى اولادهن ونسلهن ان سفل فلهن
 تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بتم وشرط من توفي عن اولاد او اولاد عاده
 ما كان عليه على ولد الخ ومن لا ضل اهل درجته فرجعت الى مسألة السبكي المأخوذة من
 مسألة الخضاف ونقض القسمة بانقرض كل طبقة فيهما والكلام فيهما مقرر مشهور اذا علم
 ذلك فقد انقضت القسمة باخر من مات من اهل طبقة كلثوم وهم عائشة بنت عفيف
 وبنت احمد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من حافظ وفخر الدين وذكرا وعابدة
 ومحمد بن بنت احمد وبنت بنت احمد ورابعة ومؤمنة بنتا محمد بن فاطمة يقسم ربع الوقف على
 اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهما وبثمانية اشهم وللاناث الاربعة
 اشهم لكل واحد سهم فهذه جملة الاثني عشر سهما ثم بموت حافظ انتقل نصيبه لابنه
 وبنته لخامسا لكل ذكر منها خمسان وللانثى خمس وموت فخر الدين انتقل نصيبه لابنه
 ايضا فالكل واحد منهما نصفه وموت محمد بن بنت احمد انتقل نصيبه الى بنتيه ايضا فاكذلك
 والباقي من اهل الطبقة وهم ذكرا وعابدة وبنت بنت احمد ورابعة ومؤمنة باقون على انصاف
 لذكرا سثمان من اثني عشر سهما ولعابدة سهم منها ولبنت بنت احمد سهم منها ولؤمنة سهم
 منها وراعي وصف الحاجة وكذلك تفصيل الذكر واشترطا الترتيب في الاصل مع فرع ونسب
 الفرع مما لا ضل بموته لصريح قوله بجرى الحال بذلك عليهم كذلك في كل جملة من جملة والله
 سئل في وقف صورة كآية الذي بيد فاطمة الذي هو واحد اولاد الظهور المستحقين له
 المتصل بالقضاة واحد بعد واحد الى الان انشا الاخوان الشقيقان هما محمد وابراهيم
 وقفهما سووية على انفسهما ثم من بعد كل منهما على اولاده وهر واحد وليلى ومنى وحلب وموت
 الروم اولاد محمد ويحيى بن ابراهيم وعلى من سيحدث لهما من الاولاد الذكور والاناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على اولادهم ثم على انسا لهم ذكورا واناثا من اولاد الظهور خاتمة
 دون اولاد البطون يشترك الاثنان فما فوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة اتمية
 وقد كان اولاد البطون يتناولون من ربع الوقف ويشاركون اولاد الظهور فيه متمكين
 بصورة نقلت من السجل بتاريخ بيته وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن سبعين
 سنة ليس فيها قوله من اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون حذفها الكاتب
 سهواً من عند قوله على الفريضة الشرعية الاولى الى قوله على الفريضة الشرعية الثانية

مطلت
 المجهول به ثمة
 الوقف الأصلي
 المتصل بالقضاة
 لا بما في ايدي
 المستحقين

يسبق نظره اليها فظهرناظر الوقف الذي هو واحد اولاد الظهور بالصورة الاصلية لدى
الحاكم الشرعي وادعى على رجل من اولاد البطون بانه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوت ادبهما
شرعيا بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا ثم ادعى بعده ولد البطن المزبور الذي منعه الحاكم
الشرعي لدى قاض اخر على الناظر المزبور استحقاقا في الربع فمنعه الحاكم الشرعي الثاني ايضا
وامضى حكم الاول بعد ثبوت مضمون الوقف الاصل المشرح اعلاه لدبهما شرعيا بعد
اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعا كتاب الوقف الاصل المتصل بالقضاة واحدا
بعد واحد الثالث المضمون المحكوم به الثاني عن الشبهة لم الصورة المنقولة من السجل الخالية
عن الثبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره على الوجه المشرح اجاب لا شبهة
في ان المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصل المتصل بثبوت بالقضاء المحكوم الثاني
عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المترجح فيها سهو الكاتب
يسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرا للكتابة في متشابه السطور والعهد على ما ثبت لدى
الحاكم الشرعي وقضى به لا على وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه والله اعلم سئل فيما
اذا كان كتاب وقف على ذرية مستجلا في سجل القاضى المضمون في صناديق القضاة عن اول
الايدي وثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يد زيد من الذرية بحكم
كونه ناظر على الوقف انقل اليه ممكن قبله من النظار لكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة
من نحو زيادة كلمة او تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة وكل ما ذكر
عليه خطأ القاضى بثبوت عند فله ينبغي ان يقدم العمل بالسجل والصورة التي نفاقه على العمل
بالكتاب الموصوف بما ذكر اعلاه بعد ان يظهر المقتضى لذلك اجاب نقل في التنازع خاتمة عن
وقف الخصم فان الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فما كان
مرسوما في دواوين القضاة وهي في ايديهم اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم نسخا
اذا تنازع اهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان
اثبت حقا حكم له به امر فمقتضاها ان يعمل بالسجل المحفوظ في ايدي القضاة وما وافقه وطلقة
لا يخالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها اصلا الا بالبرهان الشرعي والله اعلم سئل
في طلحة موقوفة وقفا شرعيا اجرا ظاهرا قراطين منها لرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل
عقد تسع سنين باجرة قدرها ثلاثون سلطانيا لدى قاض حنبلي المذهب وكتب في صك الاجارة
ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انقضاء الاجارة بموت المتواخرين اولهما
فوضع المستأجر يد عليهما مائة سنين ومات الاجر ثم المستأجر عن ولديه محمد وعلق فوضعا
ايديهما عليهما وركبهما دين لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسماعيل وتقي فاجر محمد بعد
موت اخته علق وانحصار ارثه فيه القراطين لاسماعيل وتقي بعقد وصيهما هما بقيقته سئ الاجارة

سئل
بعلج ان رافق
المتقادم على
ما قبله بالسجل
لا تختار الوقف

سئل
امر ناظر الوقف
قراطين في
طلاحته لرجل
تسعين سنة
في عشرة عقود
حكم به حنبلي
وبعدم انقضاء
الاجارة بموت
المتواخرين

فوضع الوصي يده عليهما لليتيمين ففنا ولا غلة القيراطين مدة سنين فما الحكم في ذلك كله
 نجانب الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تقع
 في الوقف وكونها في المشاع وهي لا تقع في الوقف ولا في الملك وتجبر لجرة المثل على كل من وقع
 يد على المشتاجر بقدر مدته وقد تقرر ان الاجارة تنفس بموت العاقلين او احدهما حيث
 عقدها العاقل لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد انفسخت بموت المشتاجر لا عقدها
 لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انقاسها بعد موت المتواجرين او احدهما لا يفيد فائدة القضاء
 لان الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين
 فكيف يحكم بعدم الانقاس بالموت ولم يكن والحكم لا بد ان يكون في حادثة بعد دعوى
 صحيحة فينصب الحكم عليها الدفع المضمومة بين المتداعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلي بعدم
 الانقاس بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضية
 ومن المقرر ان الاوقاف تجبر فيها لجرة المثل بالغة ما بلغت وبحسب الافتاء بكل ما هو واقع للوقف
 صيانة له حتى مخرجها بان منافع الغصب مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله اعلم سئل
 اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا معا بثلثين معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور
 مدة والان يدعى للمشتري ان المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع
 المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعي ام لا اجاب نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف
 ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فخاصمان ويثبتان الوقفية فاذا اثبتا
 ظهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقلا عن فتاوى التجنيس
 ادعى مشتري ارض على بائعه ان هذه الارض موقوفة وقد بعتهما متي ايها البائع بغير حق فاللير
 له هذه الخاصمة يعنى مع البائع انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا
 فيخاصم ويثبت الوقفية فاذا اثبتا الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه
 وقال فيها ايضا ناقلا عن النسفية سئل عن اشترى من اخرا رصا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه
 الارض وقف على كذا وقد بعته ما ليس لك بيعه وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك ان ترد الثمن
 على من له الخاصمة وهل له ان يحلفه بالله ما تعلم ان الارض التي بعتهما متي انها ارض وقف كذا
 وليس عليك رد الثمن على فقال لا ولا تقع المضمومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخاصم
 المتولى في ذلك وان لم يكن لها متول ينصب للقاضي رجلا يخاصم فاذا اثبتا الوقفية ظهر بطلان
 البيع فيسترد المشتري الثمن المورى الى البائع اهر وفي جامع القصولين في الفصل الثالث
 عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري على بائعه ان البيع وقف تقبل في الاصح
 وينقض البيع اهر يعنى على بائعه ان كان هو المتولى وفي الحاوى الزاهدى قع خج للقاضي عبد الجبار
 النجدي اشترى رصا وتصرف فيها سنين ثم اقام بيعة على ان فيها كردة مسبلة فله ان يسترد

مطلبت
 تسمع دعوى
 المشتري ان
 البيع وقف
 والخصومة مع
 المتولى ان كان
 والا ينصب
 القاضي متوليا

من الكردة قال وفي ط الحيط ليس الخاصة في المسئلة اليه يعني الى المشتري مع ابيع
حيث لم يكن متوليا انما هو متولى الوقف وان لم يكن له متول نصيبا القاضى متوليا حتى يعلمهم
فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يشترط الثمن وجواب الختلاف مستقيم على قول الفقيه الى
جعفر وابي الليث والصبر والشهيد بان دعواه وان لم تصح اى على غير المتولى للتناقص لان

مطلبت
رجل باع أرضا
ثم ادعى اني
كنت وقفها

بقوت الشهادة على الوقفية وانما تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اهـ وفي الكلام
رجل باع أرضا ثم قال ان كنت وقفها ان قال هو وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له ان
اما لو اقام البيينة تقبل كما لو شهد واعلى عتق الامة من غير دعوى لامة تقبل فكذلك انما
تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على بالثمة ان هذه الارض وقف على مسجد

مطلبت
اشترى سحانا
وعمره عماره
جديدة ثم ظهر
ان المكان وقف
فأراد الرجوع
بالعمارة له

كذا وفي الحاوى قال تقبل البيينة وينقض البيع عند الفقيه ابي جعفر قال الفقيه ابو الليث
وبه نأخذاه والنقل في هذه المسئلة كثير فلنقتصر على ما ذكره الله علم مسئلة فيما ذيل
جماعة لاخون جميع مكان معلوم ببناء على ان يجارى في ملك البائعين بئمن معين مقبوس
وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به
لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتري الرجوع على البائعين بالثمن المرقوم
وبقيمة العمارة المرقومة مبنية ام لا اجاب لا شبهة في انه يسوغ للمشتري الرجوع بالثمن
المودى الى البائع صرح به غالب علما واما الرجوع بقيمة العمارة فلما ان رجعا بقيمة
ما يمكنه ان يهدمه ويسلمه لها قال في المجتبى اشترى دارا وخصصها اوطين سطوحها
ثم اشترقت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع بقيمة ما يمكنه ان يهدمه
ويسلمه له اهـ وفي الامشابه والظائر وفي بعض الكتب للناظر بملكه اى برضى البائى كما صرح
به في البحر في كتاب الاجارة باقل الفيتين للوقف منزوعا وغير منزوعا مال الوقف فان لم يرض البائى
فهو المضيع لما له فليترى الى خلاصه واذا ترى بصل عليه اجرة مثله للوقف على اختيار المتأخرين
في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله علم مسئلة فيما اذا اشترى اخوار من جماعة

مطلبت
اذا حكم بالثمن
بانه لا يكون
المشتري شيئا
ان ظهر سحانا
المبيع ولم يعلم
بذلك لا ينفذ
تخيم لو ظهر له
وقف وعلى
المشتري اجرة
المثل

جميع مكان معلوم بئمن معين مقبوس لدى حاكم شرعى حتى بموجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة
المرقومة حاكم شرعى مالكي وحكم الحاكم المالكى باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للغير ملك
او وقف ما لم يكن المشتري عالما بالا استحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهبه الشريف
وكتب بذلك حجة والا لان ظهور المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطلب الباعل الوقف المشتري
المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة نصهر فها فيه فهل يسوغ للمشتري الرجوع على الحاكم المالكى
باسقاط الغلة المرقومة ام لا اجاب لا يسوغ للمشتري الرجوع على الحاكم المالكى في ذلك
لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المفتى به عندنا انه لا يكون قضاء
على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة وللتكلم على الوقف ان يبطل بالمشتري

المزبورين باجزة المثل في مدة وضع ايديهما عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف وليس
 هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على ساثر الناس كافة وقد اشترطوا
 تنفيذ الحكم المجتهد فيه ان يصير الحكم حادثة فتجوز فيه خصومة صحيحة عند القاضي
 من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالك لم تجز فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم
 على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الجاوي القدسي بان يفتى بكل ما هو اتفق
 للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير واحد من علماءنا باختيار الانفع قالا
 للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك والله اعلم سئل في جهات معلومة يشترط
 فيها اثنان غائب احدهما اربع سنوات والحاضر بياشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر
 الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب تابعا
 عنه يقوم مقامه ام لا الجواب ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان
 ان الحج وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق بهما العزل فلما بالك بغيرهما والله اعلم سئل
 في وقف صورته انشا الواقف المذكور وقعه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده
 لصلبه الموجودين الان وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وابراهيم وامة الرحمن وامة الكيم
 المشمولون الان بحجره وولاية نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدث الله تعالى
 له من الاولاد يقسم ربع ذلك بينهم بالفريضة الشرعية قسمة الميراث المذكور مثل حظ الاثني
 ثم من بعدهم على اولاد المذكور ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم وذريتهم وسلم
 وعقبهم كذلك الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تحجب الطبقة العليا الطبقة
 السفلى دائما على ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولدا او ولد ولد عاد نصيبه لولد
 او ولد ولد او اسفل من ذلك ذكر كان او انثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير
 ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك ذكر كان او انثى عاد نصيبه الى من هو في درجة وذوي
 صبقته فان لم يوجد احد من مستحق الوقف المذكور مساو له في درجة وذوي طبقته عاد
 نصيبه الى اقرب الموجودين الى الواقف المذكور وشرطا لواقف في استحقاق الانثى ان تكون
 ابما فان كانت ذات زوج فلا حق لها في الوقف بل يكون لها السكنى لا الاسكان فان تأملت
 عدا استحقاقها فاذا انقضت المذكور من اولاده يرجع ذلك كله وقفا على بناته الموجودات
 حينئذ ان كن متزوجات او غير متزوجات ثم من بعدهم على اولاد البطون ثم على اولادهم
 واولاد اولادهم بطنا بعد بطن ابدا ماداموا دائما متعاقبا الى ان يرث الله الارض ومن
 عليها وهو خير الوارثين انقضت لاناث من اولاد الواقف وانحصرت هذا الوقف في خليل
 وشروين وشرف الدين وهم ابنا ابنا الواقف مات خليل عن محمد چلبى ثم مات شرف
 الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيته ثم مات شروين عن بنته نور الهدى ثم مات القاضي محمد

مطلب
 اثنان يشترط
 في جهات معلومة
 فقبض احدهما
 جميع معلومها
 فحجره
 وطلب ما يخصه
 مطلب
 في نقص الفسقة

ابن شرف الدين اخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي بن خليل عن ثلاث بنات
وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة
بنت محمد جلي بن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما احمد ومحمد
وبنتين بدرية وصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين اجاب لصفيّة بنت
شرف الدين اربعة قرايط واربعة الخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبت نور الهدى
بنت شروين خمسة قرايط واربعة الخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت
محمد اربعة قرايط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاختها مؤمنة مثلها ولاحمد بن
فاطمة قيراط وثلاثة الخماس قيراط ولاخيه محمد مثله ولاختها صفيّة اربعة الخماس
قيراط ولاختهم بدرية مثله وذلك لتقص القسمة بموت شروين لانقرض درجته ومنها
على سبعة اشهم لان فيها ذكرين وثلاث اناث فموت القاضي محمد استحق سهمه جميع اهل
طبقة الموجودين فقسم للذكر مثل حظ الانثيين حسب الغرضه الشرعية في ذلك
وموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وموت نور الهدى استحق سهمها بناتها
وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها ابنتها رابعة ومؤمنة وبنت نور الهدى
لانهن اهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها اولادها محمد وليد وصفيّة وبدرية
بقوله اولاد اولادهم بالميم وبه يتقرر الدخول ولم تنقص القسمة لعدم انقرض البطن
الذي والى البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صفيّة فلوانقرض بموتها تنقص القسمة
وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه واعطينا سهم من يموت لبيه الى ان ينقرض
وهكذا على ما رجحه اهل التحقيق واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه
من الحساب والله اعلم مسئلة في ارض الوقف القراح اذا استخمرت باجرة هي اجرة المثل
لا تخاذها دار ابعدان ثبت انها اجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم لشرع واتخذ دارا وانتقلت
من مالك الى مالك والان ناظر الوقف ينازع في كون الاجرة دون اجرة المثل ويدعي انها
بغبن فاحش ويريد نقض البناء هل يقبل بمجرد قوله ام لا وما حكم الارض المحتكرة لاجب
لا يقبل بمجرد قوله لناظر ان هذه الاجرة دون اجرة المثل والقول قول صاحب العماره
لان يترك الزيادة كما هو ظاهر وليس لناظر نقض البناء بمجرد دعواه انها دون اجرة
المثل ومسئلة الاحتكاك اصرح بها صاحب المجر ومخ الغار وهي في اوقاف الخصاف
وكثير من الكتب المتبرع قالوا ان كانت العماره اذا رفعت منها لا تستاجر باكثر مما
تقرر تترك في يد صاحب العماره الذي بناؤه مقرر وان كانت تستاجر بالاكثر
ورضى به فهو ولي بدفع الضرر وان لم يرض به رفع ان لم يلحق برفعه ضرر وان لم يلحق
الارض ضرر يترتب وقيل لناظر ان يأخذ للوقف باقل القيمتين مقلوعا وغير مقلوع

مطلب
لا ينقض البناء
من الارض
المستخمة بمجرد
قول الناظر انها
مستخمة بغبن
فاحش

مطلب
الارض المستخمة
ان كان بحش
لورفع البناء
منها لا يترتب
بالاكثر تترك
في يد صاحب البناء
وان كانت

والخاص به لا يضر ولا يضرار وهو باطلا فريشمل مسئلة الاحتكار فالواجب وقد
 ذلك على القضية النظر من الجهتين جمعاً بين الجانبين بما لا يضر فيه ولا يضر العلم
 سئل فيما اذا احتكر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذا نزل
 مكاناً خراباً ليبره باجرة المثل حين ذلك وامضاه قاض خرو عمره وكلمة عليه
 جملة اموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف نقض بناءه
 ام ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا يضر على الوقف ام لا
 اجاب - قد افق كثير بالاستبقاء اذ فيه مراعاة الجانبين جانباً الوقف بدفع اجرة
 المثل خصوصاً اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤجر باكثر من ذلك وجاء
 مالك البناء لعدم اضراره بنقض بناءه وقد قال في القنية استأجر ارضاً وقفاً وغير
 فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبقها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك
 ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلم ليس لهم ذلك قال في البحر وهذا يعلم مسئلة الارض
 المحتكرة وهي منقولة ايضاً في اوقاف الخصاف اه واهل علم سئل في ناظر وقف
 احتكر ابنه الكبير ارض بستان للوقوف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شرب
 معلوم تسع سنين بانقص من اجرة المثل بقصاً فاحشاً اذ اجرة مثلاً اضعافاً ما عقد
 عليه الاحتكار لدى قاض حتى عزل الناظر بعد ان غرس المحتكر غراساً ورفع الغار
 الامر ان قاض شافعي المذهب قامضاه شافعي المذهب في وجه ابيه المنزول بعد عزله
 فترافع الناظر الجديد مع الغارس لدى قاض حبلى قامضاه ايضاً لعدم اقامة البيعة
 على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد هل اذا اقام بيعة شرعية لدى قاض شرعي
 انة لا احتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لفساد الاجارة شرعاً تقبل بيئته ويجوز
 ويلزم المحتكر اجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشاهي
 والحبلى يكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كان للجزء عن اقامة البيعة
 على الغبن الفاحش ام لا اجاب - اعلم ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتغابن الناس فيه
 لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة العاسدة وتجب اجرة المثل بالغة ما بلغت نظر للوقف
 بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يغتني بالضماني في غضب عتار
 الوقف وغضب منافعه وكذا بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا
 بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد
 هذا الشرط لم يكن حكماً قال في البحر بعد كلام طويل وبره ان الاتصال والتناقل
 في زماننا المجردة عن دعاوى يعني الصحيحة ليست حكماً وصرحوا ايضاً بان كما يصح الدفع
 يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيعة

مطلب
 في حكم الارض
 المحتكرة اذا مات
 الناظر والمستحكر
 واراد المستحقون
 نقض البناء

مطلب
 الاحتكار بالغبن
 الفاحش غير
 صحيح ولو اضمنا
 حاكم يراه

يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بان المختار
ان الدفع اذ ابرهن عليه بعد الحكم يقبل ويبطل الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك
وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بيضة المتولى الجديد بالغبن الفاحش
وجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساد سبب وقومه بالغبن الفاحش الذي
تأباه اقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلي بالوقف وهجوم أهل الجرافة
عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمان ويرضى الشيطان وما شاء الله
كان وبه التوفيق وعليه التكاليف والله اعلم سئل فيما اذا مات المحتكر فتناول له
التكلم على المكان المحتكر من ورثته ما عليه من الحكم هل يعضى على الصحة ولا يفسخ العقد ولا
اجاب اذا بنى او غرس في الارض المحتكرة وكان المحتكر يدفع لجزء المثل لما قبل البناء او القبر
ومضت مدة الاجارة فله ان يستبقها بالجزء المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو ادى الموقوف عليهم
الا القلع ليس لغير ذلك وقل صرح بذلك كثير من علماء ائمة المحتكر فلو ارثه الاستثناء
لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا توجب اكثر منه ولو حصل ضرر مما في دفع
الضرر بان كان المستأجر او وارثه مغلسا او سبي المعاملة او متغلبا يخشى منه او غير ذلك
من انواع الضرر يجبان لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضي خان صراحة بذلك في مواضع شتى
وكذلك في غير من الكتب المعتمدة والله اعلم سئل في واقف وقف وقفنا على جهة بروعين
له عشرة انفار كل نفرا بمئة وتوفي الواقف في رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد ان يبطلهم بغيرهم
او يشرك غيرهم معهم او يزيد عليهم مخالفا لشرطه الواقف ام لا اجاب لا يجوز لاحد
ان يفعل شيئا مخالفا لشرطه الواقف اذ شرط الواقف كصل الشارع والزيادة والتبديل
والاشراك كل منها مخالفا لشرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوى التحقيق
يصح ان يكون التشبيه في وجوب العمل ايضا من جهة ان التصرف في الوقف على ابتاع شرطه
لاننا اوصى بملكه وقال علما وناقاطية ان قضاء القاضي ينقض اذا كان حكما لا دليل
عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء
كان نصا او ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيقة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصروفة
بها فانها كثيرة والله اعلم سئل في رجل اراد ان يجعل بيت شعرا مسجدا او يقيم فيه مؤذنا
واما ما فعل اذا جعله مسجدا بنيتة ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة
الى بقعة في ارض موات تجرى عليه احكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بني
مسجدا الى اخره لا لاجاد لا بصير مسجدا فلا تجرى عليه احكام المساجد لانه
ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد بما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علما وناقاطية
قاطبة بان وقفنا المنتزعة لا يملكه في نفسه ولا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا

مطلب
اذا مضت
مدة اجارة
المحتكر فله ان
يستبق الارض
بأجرة المثل
ولو ادى الموقوف
عليهم

مطلب
وقف وقفنا على
جهة بروعين
انفازا لا يجوز
تبديلهم
ولا الزيادة
عليهم ولا اشراك
غيرهم معهم

مطلب
لو اراد رجل
ان يجعل بيت
شعرا مسجدا
لا يصير مسجدا

مطلب
مجرد في يد
ذي يد يد عيه
ارثا وآخرا
وقف على ايته
فادعي ذواليد
انه من ذريته

بأن السيد المتخذ للصلاة الجنائز والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد ام لا مع كونه
غير منقول ولأن شرطه التأييد وهو مفقود من بيت الشعر واما حصول ثواب ما لم يتخذ
ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لانه من اعمال البر ولا يضر في ذلك عدم اخذه لاحكام المساجد
فلا ينبغي ان يمنع من هم برب لاجل ذلك والله اعلم سئل في ذي يد على محمد وديعده ملكا
ارثا عن والد وان والد وارث عن فلانة بنت عمه عصبتها وديعده ناظر وقف خارج
انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة واولادها وذريرتها ثم وثم وابنته بالنسبة الشرعية
وحكم به حاكم شرعي فادعي ذواليد انه من جملة ذريته وله استحقاق في الوقف وانه فلان
ابن فلان الى ان وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه ام لا ما لم تقم بيته عائلة
من كاه على ما ادعاه اجاب لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم بيته تشهد بنسب معلوم
يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقر ان شهادة غير العدل بالجماع العليا لا تقبل والله اعلم
سئل في رجل وقف على ولاده واولاد اولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنتين
وبنات وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فهل له مدخل
في الوقف اجاب لا مدخل له ما لم يثبت انه من نواقل الوقف وقد صرحوا بان اذا وقف على
اولاده واولاد اولاده يصرف الى اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى
العقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل والد
فان يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النواقل ما تناسلوا والله اعلم سئل في ارض
وقف كان لشخص فيها كراشا شجار زيتون وعنب بعدها ناظر الوقف كل سنة فيأخذ على
كل شجرة قدرا معلوما وقد فنيت تلك الاشجار ولم يبق الا بعض اشجار زيتون والناظر يطلب
ان يأخذ المقدار الذي كان يأخذ على عدد الاشجار التي فنيت وبأبي صاحب الكراشا ذلك
وهو يصرف في الارض بما له من حق الاشغال بسبب الكراشا المذكور بالزرع الشتوي
والصيفي وعرف اهل تلك الجهة قاطبة ان يزعموا الارض بحصة معلومة من الخارج فهل
عليه اذا زرع تلك الحصة المزرعة في مثله أو أجر المثل للارض ام العدد الذي كان يدهم
حال وجود الدار الى اجاب اما الاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدار الى التي قد
فنيت فلا قائل به شرعا واما اخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك تعيينت وليس له
هي على وجه المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالمتولى بما هو ارفع لجهة الوقف ان رأى
اخذ الحصة انفع لخدمتها وان رأى اخذ أجره مثملا دراهم انفع لخدمتها وقد صرحوا بجواز
دفع ارض الوقف مزارعة وفي فاضل خان ارض موقوفة في قرية يزعمها اهل القرية بالنصف
او بالثلث وفيها خاكر من جهة فاضل البلد فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة
بدراهم معلومة فلما ادرك الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج فان بعضهم

ان يأخذ

ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل
 المتولي متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم
 في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج
 الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها فتنتزعها
 المستاجر بصير كان المتولي دفعها من ارضه على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان
 للمتولي ان يأخذ ذلك من الخارج والله اعلم **سئل** فيها اذا استاجر زيد من متولى وقف
 ارضه وماء للوقف باجرة المثل واذن المتولى للمستاجر بالغراس في الارض والماء يسقى
 الغراس على شرط ان يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائه والنصف الثاني للغراس
 فتما ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المستاجر واستاجر من المتولى اجارة جديدة
 واذن له بالغراس مهما اراد واختار ووقف المستاجر حصة النصف من الغراس لاولاده
 ولجهة الكبر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف
 المذكور متولى يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس باجرة المثل فاشترى غراس جديد
 مسجد بعد مسجد فجاء عمر ووراد زودا فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء
 فاجع المتولى فهل يسوغ للمتولى ان يوجر نصف الغراس وارض الوقف والماء لغير ذى اليد
 الزود الفاحش عن اجرة المثل **لا اجاب** كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد
 على الوجه المشروح والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمر وفاسد ام الاولى فلعدم ضرب ملك
 معلومة لما هو شرط في الخيانة رجل دفع الى رجل ارضاً مدة معلومة على ان يغرس المدفع
 اليه فيها غراسا وعلى ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما اجازاه ومثله في كثير من الكتب
 فتصير حكمه بغير المدة صريح في فسادها بعد مده ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار
 والحال هذه مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يضلها فما خرج كان بينهما لنفسه
 ان لم يذكر اعماما معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال واما الثانية
 فانها اجارة نصف الغراس لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الثمرة والكرم باجر على ان يكون الثمر
 له لا يصح لانها وقعت على استهلاك العين قصدا كاستئجار بقرق لشرب لبنها فاذا عرف ذلك
 عرف منه انه لا يجوز كل منهما وليرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالتحانية والتتارخانية
 وشرح الدرر ومنع الفقار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله اعلم **سئل**
 في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كائنه ولاية وحجة قاض بها من ارضه في استحقاق
 بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على اولاده
 وعلى اولاد اولاده والفقهاء المذكورون والامان وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على اولاده
 واولاد اولاده وذكره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان الامانة

مطلبت في
 استئجار من متولى
 الوقف ارضاً
 وماء ليعرس
 ويكون نصف
 الغراس للمثل
 والوقف باجر
 من غير ضرب
 مدة فاء آخر
 واستأجر نصف
 غراس الوقف
 والارض والماء
 بزيادة فاحشة
 فكل من الا باجر
 فاحشة

مطلبت
 العبرة بما تقوم
 عليه البينة
 لا بما يوجد من
 الخطوط

ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتبها لولاية التي صورتها وقف على نفسه
 ثم على اولاده واولاد اولاده ذكره بحذف الواو فيها فموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل
 ان الاثاث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف ام بالرجعة التي
 مكتوب فيها وذكره بالواو ام بتعريف القاضى ومنعه له بسبب الكتاب الدال علته
 الرجعة المذكورة التي حذف منها الكاتب الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتبها لولاية
 ام العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيئنة الشرعية لا بمجرد هذه الكواغد والخطوط الرقعية
 اجاب العبرة لما تقوم عليه البيئنة الشرعية عليه لا لما يوجد من الخطوط والكواغد فاذا قامت
 البيئنة على كتاب الوقف وثبت مضمونها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف بشرطه للذكر
 وكذلك لو قامت البيئنة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة السافطة الواو لكونه قيدا
 لازما فيختلف الاستحقاق بعده وامام الواو التي الاصل فيها العطف الذي الاصل
 فيه المغايرة لو ثبت بالبيئنة وحكم بدخولها حاكم يراه نفذ او بعده نفذ اذا توفرت شروط
 الحكم بصيرورته في حادثة شرعية واذ لم تقم على واحدة من الصور بيئنة يرجع الى مجرد النظر
 الى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكمية فمن كان ذا يد كان القول قول يمينه
 والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده محمد وموسى وعلى ابى الخير ثم من بعد
 كل منهم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولادهم
 ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن اولاده المذكورين ثم
 مات محمد عن ابن اسمه عوض مات ابوہ في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن
 اسمه حسن مات ابوہ في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانقر عوض
 فخذ منسوبها الى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكریم ثم مات على عن ابنيه حسين
 وخليل ثم مات خليل عن على وشمس الدين ومحيى الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي
 وعن ابن ابن اسمه فخر الدين مات ابوہ في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين
 ثم مات ابو الخير عن نور الدين فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكریم ابنا موسى بن الواقف
 ونور الدين بن ابى الخير بن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلى وشمس الدين ومحيى الدين ابنا
 ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الواقف وفخر الدين
 ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ربع الوقف لاجاب يقسم بعد كل على اولاده فيعطى عوض ابن ابن
 ابن الواقف ربعه ويختص به من غير ان يشاركه فيه احد من اولاد اخوة ابيه الثلاثة ويعطى حسن
 وكریم ابنا موسى بن الواقف ربع ايها بينهما سوية ويعطى نور الدين بن ابى الخير بن الواقف ربع ابيه
 فيستقل به ويعطى على وشمس الدين ومحيى الدين وعبد الباقي ابنا ابن الواقف ربع جدهم يقسم
 بينهم ارباعا على قدر رؤسهم ويجوز فخر الدين ومصطفى وحسين ابنا ابن ابن الواقف لنزول

طلب
 يعرف على نفسه
 ثم على اولاده
 وسبب ما ذكره
 بعد كل منهم على
 اولاده والموجود
 الآن متفق وتكون
 في الدرجة

رتبتهم عن ذكرناه من على ومن ذكرناه معه من اهل الدرجة التي هي على من رتبتهم والعلة فيها
 ذكرنا من الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد
 من الاربعة كما انه ليس معه غيره في اولاده من اخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اوجبت عموم
 افراده بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع دون الافراد وهي مسئلة من دخل هلا
 الحصن المعروفة المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف ما لكل واحد من الاربعة بنين
 لاولاده يستقل به الواحد والاثنان فزيد ثم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم واولاد
 اولاده لقوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم وشم فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط
 صرف نصيب من مات لولده والامر في ذلك ظاهر بين لا غبار عليه والله اعلم سئل في امرأة
 اسقطت حقها من وقف شرط للذرية وهي منها هل يسقط اهل الاجاب لا يصح اسقاطها
 قال في الثانية في كتاب الشهادة اما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون
 مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال بطلت حتى كان له ان يطلب ويأخذ بعد
 ذلك امر هذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف
 من غير توقف على تقرير الحكم وقد صرحوا بان شرط الواقف كمثل اشراف فاشبه الارث في عدم
 قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام مجاب ان يحذروا الله علم سئل
 في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته ثم على اولاده الذكور والاناث ثم على اولادهم ثم
 على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم المذكور ثم على اسماهم ابداما عاشوا على ان الانثى في الموقوف
 عليهم تستحق بشرط الملة والحاجة واذا تزوجت سقط حقها من الوقف بحري الحال على ذلك ابد
 الابدين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهي خير الوارثين وجعل اخره على مصالح حرم النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم شرط شروطا منها ان يبدأ بما رته وما فضل يصرف على الموقوف عليهم على الشرط
 والترتيب المعين اعلاه مات اولاده الذكور جميعا وبني اولادهم ولم يبق من صلبه الابنت له اولة
 محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا اطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى او الاستغلال
 كيف يكون الحال اجاب اما الصرف لان غلته فهي باسرها لابنته للترتيب المستفاد به
 ولم يستثن بقوله غير ان من مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يعم فلا شئ لاولاد البنين
 مع ولدا الصلب ذكر كان او انثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراد به جنس الاولاد لا حقيقة البهم
 اذ الواحد ينفر دبر اذا انفرد فتكون العلة كلها لانها من اولاده لصلبه وهم من اولاد الاولاد
 فنجبتهم بعلود رتبتهم عليهم كما هو ظاهر لا غبار عليه ولا توقف فيه واما ما يكون اذا وقف
 ولم ينص على السكنى والاستغلال فالمرجح به في حجتنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاسفل
 لا السكنى قال في النظم الوهباني

ومن وقفت دار عليه فماله سوى الاجر والسكنى بها لا يقرر

مطلب
 اذا اسقط
 حقه بعض الذرية
 للموقوف عليهم
 لا يسقط تركه
 المستحق في
 المدرسة

مطلب
 وقف على نفسه
 ثم على اولاده
 الذكور والاولاد
 بشرط الملة
 والحاجة ولم
 يوجد الابنت
 الواقف ارسله

مطلبت
 اذا اطلق
 الواقف
 فهو على الاسفل

قال شارحه ابن الشحنة مسألة البيت من التجنيس والخاصى وقف منزلا على وليه واولادهما
ابدا ما تناسلا فاذا السكني ليس لها حق في السكني لان حقها في الغلة اهو وفي الخانية دار
موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابي جعفر رحمه
الله راستدل في ذلك بجواز اجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكني
لما حازت السكني للموقوف عليه لانه يكون مستأجر سكني دار له حق السكني فيها وذلك
باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكني الدار منزلة الاجنبي اهو فتحصل من ذلك
ان جميع الغلة تصرف على الارملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لاولاد ولاد
الواقف ما ماتت حية والله اعلم سئل فبن وقف وقفا وفرض يظفر لشخص وتوفي الواقف
ثم الناظر بعد ان اوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولدا الناظر المذكور لاحق من غير لم لا وهل على
تقدير عدم الوصية يجوز نصب الناظر اجنبيا مع وجود من يصلح من ولدا الواقف واقرانه
ام لا اجاب بقوله قال في التارخانية نقلا عن السراجية وان ما ان القيم بعد ما مات
الواقف فان كان القيم قد اوصى الى غير فوصيته بمنزلة اهو ومثله في الجزرية وفي البحر
اذ مات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضى ينصب غيره وشرط في المجتبى ان لا يكون
المتولى اوصى به الى رجل عند موته فان كان اوصى لا ينصب القاضى اهو ومثله في كثير من الكتب
حتى قال في الخانية والظهيرية وغيرها والعبارة للخانية ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا
وشرط ان مات هذا المتولى ليس له ان يوصى الى غيره جاز هذا الشرط اهو والفقيه يفرم
من هذه العبارة الابلية في اثبات الولاية لوصى الناظر المذكور اذ التنصيص على جواز
الشرط لدفع توهم بطرائعه بعد الجواز كما يدريه من اكثر من معاشرة نقاشا بكاء عبادا
ان مثل ذلك يقال في مثل هذه المسائل التي كثر نقلها ودورانها بينهم حتى كانوا مفرقة
في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها بل كما يتفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك
فان كتب المذهب طائفة بها كما هي طائفة بمسئلة تولية ولدا الواقف واهل بيته فانهم صرحوا
قاطبة بانه لا يجعل الناظر من الاجانب مادام يوجد من ولدا الواقف واهل بيته من يصلح
لذلك قالوا اما لانه اشفق اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان اقام
اجنبيا لعدم صلاحية احد من اقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله اعلم
سئل في دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها مستأجر الحاكورة رجل اجارة طويلة منى
غالبها فاستبدلت الدار والحاكورة بدار اخرى في بلدة اخرى استبدلا لا شرعا الذي نائب
الشرع الشريف قاضي مستأجر الحاكورة في مستبدل الدار والحاكورة فساد لا مستبدل اهل نعم
دعواه الفساد مع انه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له ام لا نعم دعواه فساد لا مستبدل
وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة ام لا وهل بشرط في الاستبدال اتحاد البلد

مطلبت
لناظر الذي من
جهة الواقف
ان يوصى بالنظر
بعينه ان لم
ينصب القاضى
ما ظهر

مطلب
دار موقوفة مع
حاكورة استأجر
رجل الحاكورة
اجارة طويلة
فغلب عام موقوفة
استبدل الدار
والحاكورة قالوا
ابطال الاجارة

حيث يكون البديل والمبدل في بلدة واحدة أم لا اجاب لا تصح دعواه فساد البديل
بسبب كونه مستأجرا للمأكورة المذكورة لانه لا حق له في نفس الدار لارقية ولا منفعة -
فناحقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة المأكورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في بلدة
الدار وهو اجتنى عنها وعلى تقدير ان الدار والمأكورة معا في اجارته لا يملك فسخ البيع قال
في الخاتمة ولو اجر من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في حق المستأجر فان اراد المستأجر
ان يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اهـ وقال بعده قبيل الكلام على اجارة
الطويلة الاجر اذا باع المستأجر فاراد المستأجر ان يفسخ البيع معه اختلفت الروايات فيه
والصحيح انه لا يملك الفسخ اهـ وهذا ولو قدرنا ان له الفسخ على غير الصحيح من المذهب فهو لا يتأق
الا في المأكورة لا غير اذا المأكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين ملك
ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو اظهر من ان يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لا حق له في الدار ببيع
ولا نظيره ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح حقه ما يدعي بطلان الاستبدال في الدار
ظهور الشمس في رابعة النهار واما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فمن المسائل المشهورة
ومن جملة من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة وجعل اجر
سبعة ثلاثين سنة وكتب في الضمان لجر ثلاثين عقدا كل عقد عقبه الاخر والضبعة وقد
فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في التنازل اختلاف المشايخ وقول المندواني
واختار القتيبي ابو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اهـ يعني من دعوى
الملك فيها خصوصا في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس من عن القاضي الامام ملك
الملوك ابى العلاء الناصحي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال -

مطلبت
الاجارة الطويلة
غير صحيحة ولو
بعقود

افتي بطلان الاجارة معشر من زمرة الفقهاء قطعوا لالزام
وبذلك افتي للتدين حسبة كي لا يكون بما احرم ظالم

مطلبت
بشرط الصحة
الاستبدال
اتحاد البلد
والحالة

ثم قال المختار انه لا يصح وافتي جماعة من الفقهاء ببطلان الاجارة وانا افتي كذلك واما اشتراط
اتحاد البلدة فلا قال به وصرح كلام هلال والخفاف وفضي خان وغيرهم بخلافه في اي بلد شاء
حيث كان اكثر ثلثة وبعده عن احتمال الخراب وقلة الرغبة واما قولهم في منع احسن وقولهم انما يجوز
ذا كان في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة فنعني الاحسنة والخيرية
بما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة الم ترم علو المسئلة باحتال الخراب
نادون المحلتين لقلة الرغبة فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يمتثلان لخراب على المحلتين -
للتين احدهما القلة الرغبة تحتل الخراب كما هو مشاهد في الامصار الكبار كصبر وغيرها -
عليك ان تتأمل في قوله او تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفة فهذا صريح فانه اذا تمت

مطلب
لا يتوقف ثبوت
الوقف على ثبوت
بل البيعة ويسوغ
لشأنه الوقف
ان يشهد بالسابع
وفي اشتراط
تسمية الواقف
خلافا

ملوكة خيرا من الموقوفة فالاستبداد جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك
كان كادام هالدا الذي هو العدة في الوقف مردودا بكمالهم غير وذلك غير مقبول والله اعلم سئل
فانرض موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة ترك لا تشقطع وبها يشير زيتون قديم
نصفه لمستحق الوقف ونصفه بيد جماعة تقادم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك
في الارض بقدر حصته في الشجر وانكر الوقف في الارض وطالب المستحقين للوقف باحضار
كتاب الوقف فاذا رواه يتوقف ثبوت وقف الارض على احضاره ام لا يتوقف الا على
احضار البيعة الشرعية ويكون في ذلك قول الشاهد اشهد انها وقف واطلق او قال بعد
ان شهد به لم اعين انوقف لكن اشتهر عندي واخبرني من اتق به وهل تشتط تسمية الواقف
ام لا حيث كان قديما وهذا ثابت وقف الارض بوجهه الشرعي يحكم في ارضه وشجره بكل
ما هو اتفق عليه من قلع او ابقاء ام لا وهل اذا اقر احد المشتحقين للوقف بوضع يد لاحد
على حصة مشاعة من الشجر تمتع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الارض المذكورة ام لا
اجاب لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البيعة
والاقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كاعاء به خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به
كثير من علمانا والعبرة في ذلك للبيعة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد ان يشهد بالسابع
ويطلق ولا يضر في شهادته قوله بعد شهادته تلم اعين الوقف ولكن اشتهر عندي واخبرني به
من اتق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بيننا ائمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين
راى اللعة ينبغي ان تقبل لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعقب ولا يرد ولا يعلو عليه
ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالتحتم ان يجوز اهر وقد صرح
علماونا بان ينبغي ان يصح في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو اتفق
لوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في تحاوى القدسي واقرار احد المشتحقين
بوضع يد لرجل على حصة من شجرة لا تمتنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف
من دعوى الوقف اذ ابدت تنوعه الى يدحق ويدعدوان ويدحق متنوعة الى يد اجابة واجابة
وودعة وملك فلا تمتنع المقر نفسه فكيف تمتنع غير هذا المنع يدهى البطلان وليس فيه
ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف مفتوح غير مقنول واياه قد عني
وبدب العلماء واكابر المحققين وكل ما ذكر فيه مما هو عنه مسئول قد تظافرت وتظاهرت عليه
النقول فارجاه فيه الى الاسهاب ولترة الاطباء والله اعلم مسئلة في واقف وقف
وقفا على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه علي تراحم سووية بينهما ثم من بعدهما على
اولادها واولاد اولادها وسلمها وعفيهما وذريتهما ابدا ما عاشوا وادما ما بقوا
ثم بعد انقراض نسليهما وذريتهما يكون ذلك على مصباح النسخة المشرفة والسجدة الاقصى

مطلب
وقف على زوجة
وعلى تابعه ثم ذرية
ثم على الصخرة
ذرية لاسم ولد

مطلب
في تقصير القسمة

الشريف ماتت الزوجة المذكورة لاعن ولد هل يصرف نصيبها المصالح الصغيرة الشريفة
ام لا اجاب لا يصرف نصيبها الى الصغيرة الشريفة لان الصرف لها مشروط
بانقراض نسليها ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللقاضي صرفه للشيخ
وذريته لاسيما اذا كانوا اقراء لانه اقرب الى عرضه والله اعلم سئل من دمشق فيما ان
انشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على اولاده له
الموجودين يومئذ وهم محمد زين العابدين وصالح الدين يوسف وامه هاني بينهم على
نصيبه الشرعية المذكور مثل حظ الانثيين وعلى من سجدت للواقف المشار اليه
الاولاد الذكور والاناث بينهم على القرينة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند
رأيه ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما يجري ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك
في ذلك ثم من بعد اولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك على اولاد الذكور منهم خاصة
لما لاناث ثم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم
برذلك ثم على النساء لهم واعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط والترتيب المذكور على ان
توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسأ لهم واعقابهم عن ولد او ولد ولد
قب عاد نصيبه من ذلك لولد او ولد ولد او نسله او عقبه ومن مات منهم عن غير ولد
يولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في دعيته وذوي
سقطه من اهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور
ترك ولدا او ولد ولد او اسفل من ذلك استحق ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفي ان كان
ما كان في الاستحقاق مقامه ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وانسأ لهم
عقابهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم
ثم على القرينة الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وعند انقراض اولاد البنات واولاد
لأدهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد المرحوم القاضي
الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين العابدين عبد القادر بن فروات سبط ولد الواقف
ناراليه ومن اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه بينهم على القرينة الشرعية
لترتيب المعين اعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتحلة فانقراض اولاد الذكور وال
نساء اولاد البنات ثم انحصر في بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة وآل الوقف
زيتة والدين سبط ولد الواقف المذكور والموجود الآن جماعة من ذرية ولي بن
ور بعضهم اهل طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف اهل الطبقة العليا دون
طبقة السفلى علما بقول الواقف على الترتيب المعين اعلاه ولا يستحق احد من اولاد
طبقة السفلى شيئاً مع وجود اهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط

المعين اعلاه بل قال على الترتيب المعين اعلاه فقط احاسب جميع ما راعى في اولاد الواقف
 من حجب الاصل فرعه دون فرع غيره يراعى في اولاد المرجور القاضى والى الدين لان ذلك مطلق
 في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط وهذا بدعي ان تعقل المتره قد قال فيهم
 منها على الاستواء في الحكم حكم الغريضة الشرعية وترتيبها شرط فان قلت شرطه اى
 الواقف الترتيب جئت بصحة فلا يستحق احد من اولاد الطبقة العليا شيئا مع اصولهم لان
 اشتقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولد او ولد ولده ولا يجب
 تمن فوقه ومن مات لاعم ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض
 الدرجة العليا والقسمة على الترتيب هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابد
 عن التفاوت الفاحش في الا فضل فافهم والله اعلم سئل منها ايضا فيما اذا كانت
 مدرسة لها مدرس ومعيد وغير ذلك ولها اوقاف مستغلات وغيرها ومن جملة ذلك
 دارمات الساكن فيها فذهب زيد فطلبها من جاكرا البلدة فاسكنه اياها مع ان المدرسة متولى
 خاصا فهل يكون ذلك العطاء والاذن لزيد غير واقع وموقعه وتكرمه الاجرة في جميع ما مضى
 واذا بنى فيها بناء يكون غير محترم لا اجاب لا يكون واقعا موقعه مع المتولى الخاص
 فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع عليها كثير من الفروع والفوائد الولاية الخاصة اقوى
 من الولاية العامة وقد فرع عليها في الاشياء والنظار فروع عام من جملة ما هو صحيح في المسئلة
 قالوا على هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوباً من قبله
 وفي البحر في اثناء شرحه للكتن في قبله وان جعل العراف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضى
 متأخرة عن المشروط له عن وصيته وفيه وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف
 حي فالراى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضى فان كان الواقف ميتا فوصيته الى
 من القاضى وفيه شرط والمجيب لصحة نصب القاضى ان لا يكون المتولى اوصى به الى رجل عند
 موته فان كان اوصى بالنصب القاضى وفيه نقلا عن التارخانية الوقف اذا كان على ارباب
 معلومين يحصى عددهم اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع رأى القاضى يصح اذا كانوا اهل
 الصلاح ثم نقل عنها قالوا عن اهل المسجد اذا اتفقوا على نصب رجل متوليا لمصالح المسجد
 فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستأذنا الا فضل ان ينصبوا متوليا
 ولا يعلم القاضى في زماننا لما عرف من طبع القضاة في اموال الاوقاف اقول نعم
 لقد نظر المتأخرون النظر الصحيح وتحن متأخروا آخرين قد نظرنا من طمعهم ما هو خارج
 عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرد والصدور والمقرن وفي غالبه الكتب مسطر
 ان منافع الوقف تضمن بالاستهلاك فعلى ساكن الدار المذكورة اجرة المثل لسكنه وهذه
 ما بنى بها ويرفع لولم يضر وان اضر فقله ضيق ماله فليتبصر الى خلاصه بالانهدام وفي بعض

مطلوب
 اذا سكن حاكم
 البلدة شخصاً
 في دار الوقف
 يجب عليه الاجرة
 ما شاء ان لم
 يضره وان اضره
 ترتب

الكتب للنظار ملكه باقل القيمة من منزوعا وغير منزوع بمال الوقف مرجع في الاشياء
والنظار وكثير من الكتب المعتمدة والله اعلم سئل في وقف مشروط فيه ان موات عز
ولدا وولد ولدا واسفل منه فتصيبه له بعد ان رتب بين الطبقات قبل اذ مات واحد من
المستحقين للوقف ذكر ان كان او انثى عن ولد قبل انتفاض الفسمة بالنقراض رجته يصرف
نصيبه لولده ام لا اجاب نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان موات
الخ محصيا لقوله الطبقة العليا تجب التسلي فنجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويعطى نصيب
كل من مات جميعه لفرعه ويستمر الحال كذلك الى ان تنقضي الطبقة الاولى باشرها فنفسه
وتقسم الغلة بين اهل الطبقة الثانية فن مات من اهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان
تنقضي وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر في محله والله تعالى اعلم سئل في رجل التزم لجهة
وقف بهارته ولجرا طعامه المشروط وايصال علوفات مرزوقته وجميع لوازمه بمبلغ مطلق
وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح ام لا يصح وهل اذا غصب غاصب
شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متوليه بضمنه الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال
اجاب لا يصح الا التزام المذكور بل هو اجنبى خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه
التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه اذ هو التزام ما لا يلزمه شرعا فيرد على عكسه
فما وقع عليه غصبا لغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد له دفعه عنه
من سبيل والمطالبة به هو الغاصب نفست نفسه الفاجر فان اذاه في الدنيا والاخر
به في الاخر والله اعلم سئل في وقف على موات احد مستحقيه عن اخ وابن بنت ادعى ابن البنت
ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك ام لا اجاب ان كان للوقف كتاب في
ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحصانا اذا تنازع فيه
اهله والا ينظر الى المعهود من ماله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم
يعلم الحال فيما سبق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو ان من ثبت بالبرهان حق حكم له به
فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف عما ذكرنا ان حصته جده لأمته
تنتقل اليه ظهورا بينا اولم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك اولم تعلم عادة القوام
ولكن اقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء
لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته وانما
فقد عمل بالاستفاضة والاستيمارات العادية المستقر من تقادم الزمان الى هذا الزمان
وان لم يوجد شيء من ذلك فمن ادعى شيئا فليثبه ان يثبته بالبرهان والله اعلم سئل في وقف
بايدى جماعة تلقوه عن ابائهم وابائهم عن اجدادهم وعليه عشرين جانب بيت المال لو كمل بيت
المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من غله بسبب ان عليه عشرين ام لا وهل يكلفون الى البيعة

مطلب
التزام الغارة
بغير شرط لازم
ولا يلزم وكيل
المتولي ما غصب
من يده

مطلب
مات احد المستحقين
من اخ وابن
بنت ادعى ابن
البنت استحقاق
الوقف
له فان وجوبه
التسليم على اخيه
والا يعمل بالعهد
من ماله فليثبت
والا فالبيعة

مطلب
وقف بايدي جماعة
وعليه عشرين
لو كمل بيت المال
اجارته

تشهد لهم بالوقف مع كونهم اصحاب يد كما شرح اجاب ليس لو كمل بيت المال اجارته وكونه
 عليه عشر لا يجوز لو كمل بيت المال اجارته لان على اعتنا نصوصا على وجوب العشر في الاراضي
 الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس لاخذ الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرنأ فيه
 ذوو الالباب ولا يكلفون الى بيعة تشهد لهم بالوقف اذا لم يقص ما يستدل به وكذا
 لو ادعى ذوايد الملك كان القول قوله بلا بيعة فكذا يقبل اقراره بان ما في يده وقف على
 جهة كذا ومما صرحوا به انه لا يجوز للسلطان ان يكلف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبيعة
 فان اليد تجردها كافية وهذا ايضا ظاهر لا مصرية فيه والله اعلم سئل في وقف له تولد
 وكاتب كل منهما مقرر على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المتولي شيئا
 على لوازم الوقف وقض شيئا يجب عليه ان يكون بمعرفة الكاتب ام لا واذا قلتم لا فافان
 الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى قولهم القول قول المتولي فيما صرفه وقضه اجاب لا يجب
 ان يكون ذلك بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولي لا يفعل ذلك الا بمعرفة
 اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولي الامر والنهي والتدبير والعقد وقض المال ونحو
 ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب
 فاذا استقل المتولي بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة باملائة او بغير ذلك
 من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولقبض المتأخرين ما يشبه المخالفة لهم
 ولا اعتداد به لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبنا
 المحققة والله اعلم سئل في وقف ضرورية وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه محمد
 واخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على الفريضة الشرعية ثم على اولاد
 الذكور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم بطن بعد بطن وطبقة بعد طبقة
 العليا تحجب السفلى على ان من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل
 كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولدا وولد
 ولد مات صالح قبل والده عن ولد اسمه صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن
 ولد ولد صلاح الدين هل لصلاح الدين استحقاق مع عمه ام لا اجاب لا استحقاق
 لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا انه قد صرح في الوقف بان من مات من الموقوف عليهم
 عن ولدا وولد ولد كان نصيبه له اذ لا نصيب له وقت موته كما صرح به والد شيخنا
 امين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معترضة عظمه
 واضطراب طويل مبني على ان المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف
 مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولدا وولد ولد والحاصل ان محمدا يختص بالاستحقاق
 ولا شيء لابن اخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله اعلم سئل في رجل

مطلب
 اذا صرف المتولي
 او قبض لا يجب
 ان يكون بمعرفة
 الكاتب الا اذا
 شرط الواقف

مطلب
 وقف على نفسه
 ثم على ولديه
 ثم مات احد اولادهم
 من ابن في حياة
 ابيه

وقف وقفا على اولاده المرحومين وسميهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات
من الذكور عن ولدا وولد ولد فنصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد ولد فنصيبه
لن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على اولادهم ثم وشم فاذا انقرضوا فهو على اقرب عصباته
فاذا انقرضوا فعلى جهة برعيتهم امات وانحصر لوقف في ابنيه ذيب وجلال مات حلال
عن ابنيه عبدا النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه حلال ثم مات ذيب لا عن
ولد بل عن ابن اخيه عبدا النبي وابن ابن اخيه جلال ثم مات عند النبي عن ابن يسمى ابراهيم
وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربع الوقف عليهما اجاب يقسم ربع الوقف
عليهما انصافا لهذا النصفه وللآخر نصفه لا ستواهما في الدرجة وقد نص الخصاف في وقفا
في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرض البطن الاعلى بقضنا القسمة وجعلناها على عدد
البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيبه الى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ
على المقدسي شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة
ثم بان لا يوجب اختلاف الحكم واقول وانقرض يصلح محضها ولا شك ان غرضه التساو
في ربع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في اعطاء واحد من المتساويين ربعا
واعطاء الاخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن ان يخطر بها له في اقواله فافهم والله اعلم
سئل في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة
معينة تساوي اجرتها نحو من ثلاثة قروش استقل الناظر منها الى دار الوقف تساوي
اجرتها نحو من خمسة وعشرين غرشا واسكن معه وله بعائلته فهل له ذلك ام لا ولا
قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل او يلزم وله اولاد يلزمها اجاب نعم يلزمه اجرة المثل
لذلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في احد شريكي الوقف والاجنبى واطلقوا
في سكن الموقوف نعم الناظر والشريك والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتصرفهم
بان بعد كالاجنبى والفروع المتساهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم وله شيء لانها على المتبع
لا على التابع كما صرح به في محله والله اعلم سئل في وقفا على من جملته اما كن معينة
للسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه على بعض الاماكن التي بها احد الموقوف
عليهم وجصصه وفتح بركوى وجد دبيتا لم يكن في زمن الواقف وجد رانا ومحوضات
للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع بما صرفه على الوقف ام ليس له الرجوع وهل
اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه ام لا اجاب ليس له الرجوع على الوقف
والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف ضمته والله اعلم سئل في محله وديد
يجل تلقاه وله عنه ومات واختلف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم
من يقول وقف على كذا الجهة رعا الحكم اجاب من ادعى انه وقف فنصيبه وقف

مطلبت
اذا عين الواقف
لناظر محلا سكنه
فكسكن غيره فعليه
اجرة دون من
هو خارج له

مطلبت
اذا جرد الناظر
ما لم يكن في زمن
الواقف فانه صرف
من مال نفسه ولا
يرجع وان مال
الوقف يضم

مطلبت
ما من جرد
واختلف ورثته
فمنهم من يقول
وقف او منهم من
يقول موروث

ومراد على المالك فخصا به ملك يتصرف فيه ما شاء ما لم يشهد شاهدان على انوقف
 بميت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التارخانية وغيرها والله لم
 مسئل في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى واشهادة الجواب القسمة
 بشرط مطلقا قد بما كان او حدينا كما صرح به الامام ظهير الدين والله اعلم
 فيما لو وقف زيد دارا وشرط سكنها على بنات بكر وجعل اخر لجهة بركت بذاك
 صك شرعي وتزوجت كل واحدة منهن برجل وامتنع الامران يستكن معا هل
 يسكن على الانفراد وليس لاحدهما الامتناع عن المهايأة وهذا اذا سكنت احدهما
 مع معلومة للاخرى السكن نظير ذلك حيث تعذر سكنهما معا اجاب لشر
 لواحدة منهن الاختصاص بالسكن دون غيرهما بل حقه في ذلك على التساوي فيسكن
 في الدار كلهن فان اتفقت في المهايأة فيها جاز ولا تسكن كل واحدة بقدر ما يخصها بها
 بلا مهايأة كما افاده في الخلاصة والبنانية والتارخانية وغيرها وتعدر سكنهما
 معا غير مسلم وقد تقر بان من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس
 له السكنى على الاصح والمهايأة في الوقف لا يجبر عليها لانها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف
 على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم ان يسر للاخرى السكن نظير ما
 سكنت احدهما قال في فتح القدير بعد ان ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن
 بعضهم فلم يجدا لآخر موضعما يكفيه لا يستوجب اجرة حصته على الساكن بل ان احب
 ان يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان لاحدهم ذلك والاخر
 المضيق وخرج او جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الاخر وقد ذكر في القنية وغيرها
 ان المهايأة انما تكون بعد الخصومة فحق بعد ان حقتنا وحررتنا جواز المهايأة في الوقف
 باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام الاسعاف وحمل ما في اوقاف الخصاص على قسمة
 التملك فمما انما تكون فيما يستقبل لا فيما مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشرح
 مما ينهم خلاف ذلك والله اعلم مسئل فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد
 من اولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث بنات لصلبه وعن بنتي
 ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف ام لا اجاب لا استحقاق لهما
 في الوقف لاختصاصه باولاده الموجودين عند موته واولاد اولادهم ليسوا كذلك
 والله اعلم مسئل في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمر به
 الوقف لعدم ما يصرف في العمارة من جهة الوقف بعير اذن القاضى ثم باع جميع العقار
 لبو دى الدين المذكور فهل بيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل ثبت
 عليه نفسه اجاب الاصح في المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمولى لاجل العمارة

مطلب
 بشرط بيان اسم
 الواقف في الدعوى
 واشهادة
 الجواب القسمة
 بشرط مطلقا
 قد بما كان
 او حدينا
 كما صرح به
 الامام ظهير
 الدين والله
 اعلم

مطلب
 وقف على نفسه
 ثم على اولاده
 ثم على بنات
 صلبه
 ابن مات في حياته

مطلب
 اذا استدان الناظر
 من غايين يخرطها
 الموقوف ولا اذن
 بها القاضى
 فمما انما تكون

وقت الحاجة ولم يأذن القاضي بها وقتها لا يثبت الدين الا عليه ولا يملك قضائه من غلة الوقف
 فضلا عن عينه والاجماع منعقد على انه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال
 ليس لهم ورقبة الوقف ليست للفقراء فيه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء
 على الوقف بل على الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارة والله اعلم
 سئل في صورة كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية اراضي قرى
 متعددة بايدي فلاحيهام قديم الزمان بحيث لا يحفظ احدا منها للوقف المذكور بل هي لبيت
 المال يقطعها السلطان للتمارية نظير عطائهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به للوقف
 وترفع ايدي التيمارية والفلاحين عنها بغير دها من غير شهود تشهد على خصم شرعي من جهة بيت
 المال يصح سماع الدعوى عليه شرعا ام لا اجاب لا يعتمد على صورة الصورة المشرقة
 ولا يقضى بها شرعا بلا شهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعا لانها مجرد دخل وهو
 لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعا لانه في الاشياء بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل
 بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي
 البيعة او الاقرار والنكول كما في اقرار الخاينة ام ومثله في كثير من كتب المذهب والله اعلم سئل
 في قرية موقوفة باراضيهام على الحرميين الشرعيين هل لمزارعيها ان يقطعوها رقة من الامام
 او من ناظر الوقف بما لمعلوم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعا ام لا
 اجاب لا يصح ذلك والحال هذا وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط الواقف ولحكم
 الشرع الشريف اذا المقاطعة على متحصل الوقف باطلة منابذه لقانونه المينف وهذا مما لا يوقف
 فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله اعلم سئل في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة
 قد راعوا ما من الدراهم وغيرها هل له ان يتناول من الوقف ازيد مما عين له الواقف ام لا
 وهل اذا تناوله يكون ضامنا ام لا وهل اذا اعتاد اخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور
 وزعم انه بهذه العادة صار حقا له مستحقا يطيب له ام لا وهل اذا انتهى الى السلطان فقرر
 له شيئا زائدا عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويبطل تعيين الواقف ام لا وهل العوائد المخالفة
 للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها ام لا وهل يجوز احداث الوظائف في الاوقاف ام لا وهل يعين
 المتناول لها جميع ما تناوله زائدا عن حقه الذي شرطه له الواقف ام لا اجاب لا يعمل
 لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عينه له الواقف فيضمنه اذا اخذ بغير حق لمخالفة
 لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق يعتاد السرقة لا تحل له السرقة
 باخذها له عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له
 تناول ما ليس له شرعا بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كصل الشارع الموجب لابطال شرط
 الواقف ولمصداقته النص ص قاطبة بان ليس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الوقت

مطلبه
 لا يثبت وقفه
 شي في كتاب
 وقف

مطلبه
 المقاطعة على
 متحصلات
 الوقف باطلة

مطلبه
 اذا تناول صاحب
 وظيفة اكثر
 مما عينه الواقف
 يضمن ولو باجر
 السلطان

ولا يحل للقررا الاخذ الا الناظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقرر خادما
 للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشياء والنظائر في القاعدة الخامسة نقلا عن الذخيرة
 والولولجية وغيرها بان القاضي اذا قرر فراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك
 ولا يحل للفراش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوطائف بالاقاق بالاولى لان المسجد
 مع احتياجه للفراش لم يجز تقريره لا مكان استئجار فراش بلا تقرير بغيره من الوطائف
 بالاولى ثم قل سئلت لو قرر يعنى القاضي من فائض وقف سكت الواقف عن مصرفه فائضه
 هل يصح فاجبت لا يصح ايضا لما في التنازخاينة ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما
 يشتري به المتولى مستغلا وصرح في البرازية وبتبعه في الغرر والدرر بان لا يصرف فائض
 وقف لوقف اخر اتحد واقفهما او اختلفا ومن المقرر المعلوم ان من تناول شيئا ليس له تناوله
 فهو ضامن له ان قيميا بقيمته وان مثليا بمثله والله علم سئل في رجل وقف في صحته دارا على
 جهة برهني ان ينور مكانا معلوما بالافصى الشريف وان يتصدق بطلخ للفقراء في شهر رجب
 وشعبان ورمضان وان يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وان يكون المتولى
 عليه شيخ المسجد كانا من كان ومات الواقف من غير كتب صك والآن تنكر الورثة ذلك هل اذا
 رفع الحاكم الشرعي وقامت بيينة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها واذا قضى بها
 ينفذ قضائوه شرعا ام لا اجاب قد رفع الاستاذنا الحانوقي برد الله مضيقه بما هو
 هذا السؤال فاجاب بما صورته ذميا لامام ابو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد
 قوله وقفت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون فحيث حكم بعمية
 الوقف موافقا لقول مصحح نفذ وانبرم والله علم سئل في رجل باع زوجته غراسا في ارض
 وقف ومضى على ذلك مدة سنين ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج
 غراسا في ارض وقف ايضا ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا
 والاول على اولاده ثم وثم واقام على ذلك بيينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور
 ام لا اجاب لا يبطل لامر منها ان المدعى عليه لا يصلح خصما عن الزوجة ومنه لا يجوز
 بيع الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه بعد الدعوى الصحيحة افتى به مفتي الروم ابو السعود
 وغيره بقوله ان لم يكن مسجدا يعنى محكوما بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف
 فيما باع والباقي على ماله ومنها ان وقف الغراس يبدون الارض مختلف فيه لا سيما مع
 اختلاف الجهة فيقبل التفتض والله علم سئل في وقف السيد الخليل المشروط على اجره
 سماطه الخليل للفقراء والاموال والايام القاطنين ببلده والمجاورين لمسجد عليه التلاوة
 والسلام هل يحل لناظره المتكلم عليه ان يقطع ويأكل ريعه فقصر المستحقون له في غاية
 الجماعة والضيق مع ان فيه ما يقوم به احسن قيام وينتظم به احواله اتم النظام

مطلبت
 اذا حكم الحاكم
 بالوقف بغير
 قول الواقف
 وقفت من غير
 تسجيل
 نقض حكمه

مطلب
 باع الزوج لزوجته
 غراسا في ارض
 وقف فادعى
 ابن ابنه على رجل
 اشترى من الزوج
 غراسا في ارض
 وقف ومضى
 ان جده وقف
 الغراس واثبت
 ذلك سطل ريعه
 ولا يبطل بيع
 الزوجة

مطلبت
 اذا اكل الناظر
 ريع وقف
 سيدنا الخليل
 للوقوف على احواله
 سماطه الخليل
 يجب عمره

او يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام يتناولها متحصلا من محالاتها وعدم صرفها
 على جهاتها ويقول هذه عوائدي لاحق فيها ويصرفها على لذات النفس وشهواتها بيننا
 الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والثواب اجاب من كان بهذه الصفات لذيمه
 والاخلاق القبيحة السيئة يجب عزله وتبديله بمن يرضى الله فعله كيف لا واسماط
 المنسوب الى هذا النبي الجليل يجب على كل احد صيانته من التعطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم
 وعلى سائر انبياء الرحمن لما اشتهر من اخلاقه الكريمة مع الضعيف اورث الله سماطه لا يقطع
 على توالي الازمان فكيف يفلح من يسعى في قطعه او يفوز من يتسبب في منعه وفي حرمان
 مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام والمنقطعين وقوله هذه عوائدي
 بعيد عن الصواب اذا تناول ان كان من مال الوقف المستحق لجهة فاما هذه العادة القبيحة
 في اكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان من مال المزارعين والمثقلين
 فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كلال الحاليتين هو عزيمتكم في الحرام متصرف بالانعام
 فعلى حكام المسلمين امادة اذاه وتولية من يتق الله ويعمل لاجراه ولا حول ولا قوة الا
 بالله والله علم سئل في ارض وقف غرس بهارجل هو وولده اشجار زيتون وتين وغيرها
 باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعا باجرة هي اجرة المثل لكل سنة فكلب الشجر وعظم وصار
 له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءها ذرية ضعفاء وايام يؤدون اجرة المثل للموحيها
 هل لناظر الوقف ان يكلف الذرية قلع الاشجار ام لا والحال انهم يؤدون اجرة المثل على الوجه
 المطلوب من غير نقصان اجاب قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها
 فارغة وفي القنية استأجر ارضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر
 ان يستيقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك امر
 وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاف امر ما في البحر ووجهه
 انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارتها مثل اجرة فحيا استبقاء الاشجار توفير المخط
 الجهتين الذرية الضعفاء بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع
 عليه لاسيما وقد تأيد نقل القنية بما في اوقاف الخصاف وعلى الناظر فيه ان ينظر الى ذلك
 بعين العدل والانصاف والله علم سئل فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالندب
 والقراءة ونحوهما مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة ان يراها شرها واستحق معلوما
 وانكر الناظر هل القول قول صاحب الوظيفة او قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف
 بغير شرط الواقف ام لا اجاب القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا
 الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف
 ورثة مع ناظره في المباشرة فافتي بان القول قول الورثة في المباشرة مع اليقين قال لا انتم

مطلب
 استأجر ارضا
 وقف باجرة المثل
 وغرس فيها
 اشجارا باذن
 من له ولاية
 الاذن ومات
 الغارس من
 ايام يؤدون
 اجرة المثل المذكور
 فارد الناظر ان
 يكلفهم قلع الاشجار

مطلب
 اذا اختلف الناظر
 مع صاحب الوظيفة
 في مباشرة الوظيفة
 فالقول لصاحب
 الوظيفة وهذا
 مورد الشك

مطلب
 شرط الواقف في
 ارتك اولاد البطلان
 انقراض اولاد
 الظهور و شرط
 ان الطبقه العلما
 تجب التفتي في حاشية
 مستحقة من ابن
 والده من غير
 اولاد الظهور

فأئمن مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لانهم امين فكذلك ورثته وهو
 موافق لتواعد المذهب ولا شك انه امين على وظيفته وليس للجأمة شبه الاجارة من كل
 وجه بل لها شبه بالصلة ايضاً وشبه بالصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه واما احداً
 الوظائف فلا يجوز قال في الاشباه والنظائر صرح في الذخيرة والولوالجته وغيرها
 بان القاضى اذا قرر فراشا للمسجد بعين شرط الواقف لم يحل للقاضى ذلك ولم يحل للفراش
 تناول شيئاً من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع
 احتياجه للفراش لم يحز تقديره لامكان استئجار فراش بلا تقدير فقير من غير وظائف
 لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله اعلم سئل في وجه
 صورته وقف وقفه هذا على نفسه ايام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الآن
 المدعو تيمس الدين ومن سجد له من الادل الذكور والاثنا عشر على حكم الفريضة الشرعية
 ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
 الطبقه العليا منهم نجب الطبقه السفلى ابداً ما عاشوا وادماً ما بقوا المذكور مثل حفظ الانثى
 ثم من بعد انقراض اولاد المذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم يكون وقفاً
 على بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاثنا عشر
 ثم على اولادهم ونسبهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولاد
 الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطلون ثم من بعدهم على
 اخر ذكورها الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس
 الدين وخلف ثلاثة ذكور واربع بنات وانحصر الوقف فيهم بموجب النص ثم مات احدى
 البنات عن ولد والده من غير اولاد الظهور فهل يكون مستحقاً في الوقف ما يستحقه
 والدته ام يكون مجوباً بالاولاد الظهور اجاب هو مجوب بالطبقه التي فوقه لا بما ذكر
 لان الاضافة للاولاد لا الى نفسه في قوله ثم من بعدهم على اولادهم الخ الحق يستحق بانقراض
 اهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد
 من ذرية الواقف من اولاد البطلون قلت لا يغير الحكم المستفاد بالكلام الاول لما
 تقرر في الاصول في باب وجوب الوقف على احكام النظم ان ايجاب الحكم في المستحق لا يوجب
 التقي لا نهضه فكيف يوجب والاثبات لا يوجب نقيضاً لا صيدعة ولا دلالة ولا اقتضاء
 وليس فيه الاثبات بعد انقراض اولاد الظهور بل يوجد من ذرية الواقف من اولاد
 البطلون واما قبل الانقراض فيسكت عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى مفهومًا
 فالمتاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدلالة وهذا مقتضى اصول
 مذهبينا فمن صيغ اصيدعة في صيدغة لم يتوقف فيه فكيف لمن غمس يده الى رسغه فيه

والله علم وسئل عنه ايضا بما هو رتبة فيما اذا وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده
 على ولده لصلبه شمس الدين ومن سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على القرينة
 الشرعية ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم
 بينهم على حكم القرينة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعده
 انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم على بنات الواقف
 المزبور على حكم القرينة الشرعية ثم من بعده من اولادهم الذكور والاناث ثم من بعدهم
 على اولاد اولادهم ثم على نسبهم وعقبهم بينهم على حكم القرينة الشرعية الطبقة العليا
 منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا وان سفل وآل الامر
 الى حال لو كان اصله حيا باقيا لاستحق في الوقف قام ولده او ولده وان سفل مقامه
 في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله لو كان اصله باقيا ومن مات عن غير ولد
 ولا ولد ولد وان سفل عاد استحقا قلن هو في درجته وذوي طبقاته من اهل الوقف
 ثم من بعده انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من
 اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا انقضى اباؤهم وابادهم
 الموت عن اخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على اخ الواقف لآبيه
 عبد القادر الخ ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين
 وثلاث بنات ثم مات احد البنين عن ابن ثم ماتت احدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين
 فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده ام كيفما حكم لاجاب نعم ينتقل نصيب كل منهم
 الى ولده عما لا يقوله على ان من مات منهم وترك ولدا الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين
 في ذلك عما لا يقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم المذكور بعد قوله على ولده شمس
 الدين ومن سيحدث له اذا تقرر ان الاضافة اذا كانت للاولاد دخل ولدا لبنت والحاصل
 انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه واما قوله ثم من بعده انقراض اولاد الظهور
 يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
 من الكلام السابق لما تقرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت
 الحادثة لا مكان العمل بمقتضى كل منهما اذا الاطلاق من المطلق معنى متعين معلوم
 يمكن العمل به مثل التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات
 لا يوجب نفيا لا صيغة ولاد لالة ولا اقضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض
 اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لاستحقاق
 اولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض اولاد الظهور لانا في مشاركتهم نعم مع وجودهم وقد
 ثبت المشاركة من قوله اولا ثم على اولادهم فعملنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له الممار

مطلوب
 في دفع المناقاة
 بين قول الواقف
 على ان من مات
 عن ولد او ولده
 قام ولده او ولده
 ولده مقامه
 مقتضى
 استحقاق بنت
 بنت الابن وبين
 قوله ثم من بعده
 انقراض اولاد
 الظهور يكون
 وقفا على اولاد
 البطون

مطلب
في زيادة التعنت
في الاجرة

بالاحول والله اعلم **سئل** في مكان موقوف على جهة بر ثبت عند حاكم شرعي
ان اجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان اشانا زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل
عام بستة قروش ثم ادعى مستاجر المكان عند حاكم شرعي بان هذه الزيادة زيادة ضرر
واقام بيئته بذلك وابطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها في وجه
الخصم والآن الناظر يطلب ان ياخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك لم لا يجب
لا تعتبر زيادة الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من يئان مع
المستأجر في الاجرة لئلا لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط
لا يؤيد هذا القيد اجر المستولى حمام الوقف باجر ثم زاد اخر فيه ليس للتولي ان ينقض الاجارة
اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل او زيادة يتغابن الناس فيها لانه في الزيادة على اجر
المثل لم تمنع امر فاذا علمت ذلك وكان المستأجر قد ازم بالزيادة على الوجه المذكور فالزامه
غير صحيح فليس للناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الازام هذا ان تضمنت الزيادة على
المستأجر جبراً اياً ما اذا وجد عقد عن تراض او زاده في الاجرة برضاه وكان قبل مضي المدة
فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسداً المعنى اخر كشرط فاسد او محالة
في المدة ونحو ذلك فالواجب اجرة المثل لا يجاوز بها المسمى لما تقر ان الاجارة الفاسدة يجب
فيها اجر المثل بحقيقة الارتفاع بشرط ان يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الاجر وانما
ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله اعلم **سئل** في مكان
موقوف اجرة ناظرة كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها
ام تصح في الاولى فقط **اجاب** العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها واذا سكن
الثانية لزمته الاجرة المعينة وهكذا والله اعلم **سئل** في رجل وقف عقاراً على اولاده
ونسله وعقبه الذكور والاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظاهر وولد البطن واولاد الذكور واولاد الاناث على حكم اباؤهم
بطناً بعد بطن ونسل بعد نسل مذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل اولاد البنات
في الوقف مع وجود اولاد الذكور ام لا **اجاب** نعم يدخل اولاد البنات لقوله من ولد
الظاهر والبطن مؤكداً بقوله اولاد الذكور واولاد الاناث على حكم ما شرط والله اعلم **سئل**
في رجل وقف وقفاً على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على اولادهما واولادهم ثم جعل اخر جهة
بر لا تنقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد لها وان سفل فكما يستحق الابن يستحق الابن
وان سفل مع الابن والانثى والذكر فيه مساو عام لا **اجاب** نعم يستحق الابن وابن الابن معه
والانثى وابنتها كذلك والذكر مثلها نصيباً سواء كما صرح به الناصح في جمعه بين كتابي هلال
والخصاف والميسق فيه خلافاً والله اعلم **سئل** في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف

مطلب
اذا اجرنا ظرماً
كل سنة بكذا
التي تل العقد

مطلب
يدخل اولاد البنات
بقول الواقفين
ولد الظاهر وولد البطن

مطلب
وقف على ابنه وبنته
ثم على اولادهم
واولاد اولادهم
بفضل ولنا لاس
قوله كما يدخل ابن
الابن مع الابن
والانثى كما ذكر

اذا صرفها من له ولاية صرفها الى بعض فقراء البلد من تكون فقراتها لا يحصون يصح ولا
يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عددا مخصوصا ولا استيعاب الجميع ام لا
وهل اذا خصم ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكلف المصروف اليه الى احضار شرط
الواقف يلزمه احضاره ام لا اجاب نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صح
به في الظهيرية والبرازية وغيرها ولا يكلف المصروف اليه من جهة من له ولاية الصرف
الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له بالتصاغر بالفقر الذي هو شرط الواقف من له
ولاية ذلك فلا يكلف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس راسه في الفقه
والله اعلم سئل في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لاولاده واولاد
اولاده واولاد اولاده واولاد الظهور دون اولاد الباطون وكل من انتقل من اولاد الذكور
ينتقل نصيبه الى اولاده الذكور وحمل للنساء والبنات الخاليات من الانواج السكن بالدور
مده حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والآن الموجود من اهل الوقف المستحقين احدى وعشرون
شخصا ولا يدرى ترتيب الموتى فيهم يقسم على رؤس الموجودين ذكورا واناثا بشرط خلوهن المذكور
سوية لا يفضل ذكر على انثى ام لا اجاب مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الا على الاشتغال
في الاستحقاق والانثى المستحقة الذكر للاطلاق غير ان من مات من اولاد الذكور ينتقل نصيبه
لاولاده الذكور فهو قيد له والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه
لان الكل بوصف الاستحقاق اذا لا يجب شروط برتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير
ان ما اصابا المتوفى منهم كان لاولاد الذكور مع سهامهم المبحولة لهم بالسوية واذا مات
احد منهم لاعن ولد قسم على الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصم
وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله ولم يرتبه وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه
له وحكمه فتمتته بين الولد وولد الولد بالسوية فيما اصابا المتوفى كان لولد فيكون لهذا
الولد سهمان سهمه المبحول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده ام والده اعلم سئل
من هفتد في قرية نصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة اخرى ولكل نصف ناظر
مستقل استولى متغلب عليها بجمع جلة قري غيرها واستأجر المتغلب من احد الناظرين نصفه
المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل للناظر المتكلم على النصف الثاني او مستحقه
ان يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة ام لا وهل اذا اكره المؤجر المذكور او ارشده على ان
يدفع له او للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله شيئا بسبب ذلك يصح ام لا وهل اذا
استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها القرية المذكورة مدة سنين واخذ الخراج من أهلها
او تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه
بسبب لجارته المتغلب نصفه المتكلم عليه ضمنا منافعة النصف الثاني مستحقة له ام لا

مطلب
مطلب
الوقف
من الذكور
والاناث ولم
يعلم ترتيب
المتوفى حتى يعلم
ما لكل

مطلب
قرية نصفها وقف
وقف على طائفة
والاخرى على طائفة
ولكل ناظر تغلب
عليها رجل فاجز
احد الناظرين
النصف المتكلم
عليه منه فاذا
قبضت الاجرة
لا يشترط ان ناظر
الاخر فيها

اجاب ليس لناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي اجر مسيلا فيما قبضه من الاجرة ولا ضمانا لمنافع نصرفه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكراه فلا يلزم بدله ولا يؤخذ المخرج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سوله اخذ المتولي وتركه ولم يأخذ لانفاذ علة الجباية لعدم الحماية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها عطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى الخطا والله اعلم وسئل منها ايضا في قرية موقوفة على جهة بر كل جهة نصفها واه ناظر مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا احد المتكلمين شجر زيتون باؤها وعليه مال معلوم لجهة الوقف نظير استبقائه بها تعدى على القرية حاكم العرف ووضع يد عليها مدة سنين واكل ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من اكل ثمرة هل يسقط عنه ما على الزيتون من المال المقر لجهة الوقف ام لا يسقط ويطالب به مالكه المذكور اجاب لا وجه لسقوطه عنه فيطالب به شرعا والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب ورجية على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد المذكورين المذكورون الاثنى ثم على اولاد اولادهم ثم واثم ابلا ما عاشوا فاذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء ماتت رجية لاعن ولد ثم مات رجب بن الواقف في حياة ابيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وجيدة وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف اجاب ان صح ان الوقف صدد من الواقف على الكيفية المذكورة فغلته الا ان منحصره في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كلهم ظاهر لمن له ادنى فهم لقوله ثم من بعدهم على اولاد المذكورين المذكورين الاثنى فافهم والله اعلم ثم سئل عنه بما صورته في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب ورجية على الفريضة الشرعية ثم على اولاد المذكورين المذكورين الاثنى ثم على اولاد اولادهم ابلا ماتنا سلوا ثم من بعد انقطاعهم لجهة بر لا تنقطع ماتت رجية لاعن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة ابيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وجيدة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف اجاب ان صح ان شرط الواقف كما انتهى فيه يقسم على اولاد المذكورين المستوفين في الدرجة ولا يفضل الذكر الاثنى فيهم اذ شرط التفاضل في اولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوي الذكر والاثنى والله اعلم سئل في علو الوقف وسفل الوقف اخر هل يجبر ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف ام لا وهل اذا اعمر يملك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان ام لا اجاب نعم يجبر ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف لاجاء

مطلب
قرية موقوفة
وبارضاها شجر
زيتون عليه
مال معلوم لجهة
الوقف فاذا
تعدى على القرية
رجل ولم يمنع
صاحب الشجر
من اكل ثمرة
لا تسقط
عنه المعلوم

مطلب
وقف على اثنى
ثم على اولاده على
الفريضة الشرعية
ثم على اولاد المذكورين
دون الاثنى
فلا تفاضل
بين الذكر والاثنى
من اولاد المذكورين

مطلب
يجبر ناظر السفل
على عمارته وليس
ان يمنع ناظر العلوي
من اعادته

لوقف وقد صرحنا علماً وأنان الناظر إذا امتنع عن عمارة الوقف وله غلة اجبر عليها وصح
 بان امتناعه عنها وإمكان هذه خيانة يستحق بها العزل وإذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي
 من إعادة علوه لأن حق مستحق له فقد صرحوا جميعاً بأنه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدور
 بدوام أصله قال في الخيانة رجل له علو وسفل فقال لرجل بيت منك علو هذا السفلى كذا
 البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى والمشتري حق القرار عليه ولذا لو انهدم هذا العلو كان للشيء
 الذي بيني عليه علواً آخر مثل الأول وصرحوا أن هذا السفلى لو أراد هدم سفلته بمنع لتعلق حق
 ذي العلو به متى كان ولا يطل بالانهدام ولذا كان له أن يبنيه ومنعه عن ذي السفلى حتى
 يؤديه قيمته وإن كان البناء باذن القاضي فله المنع حتى يؤدي ما اتفق والله أعلم سئل
 في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما تناوله من أجرها على مصالح
 المسجد ويقيد في السجل المحفوظ قبل ذلك بغير وقف على المسجد المزبور ويسوغ له
 ذلك شرعاً وإلا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعتها إذا منافع الوقف مضمونة
 بأجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل إذا نصب السلطان متولياً يقوم بشيئاً
 ويردها لما وضعت له ويسعى في إصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما اخذ من أجرها
 يصح حيث وافق أجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وإن مات المؤجر له أن
 يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال إجابات لا تصير وقتنا
 على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعاً ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعتها إذا منافع
 الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه
 ولا يرجع على المسجد بشيء إذا لزم له صحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما
 على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان والله أعلم سئل في قرية جميعها وقف على مدرسة
 معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤديه أربابها لتأطرها ولها بعد ذلك
 مدة مديدة هل لناظر المدرسة الأولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناولها ولحق
 لجهة مدرسته محبباً بكون جميع القرية وقفاً عليها فاني بسوغ لغير تناولها أم
 ليس له ذلك لعدم التنافي في الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن المحققين
 إجابات ليس له ذلك بل يجب إبقائه ما كان في سالف الزمان على ما كان لأن الظاهر
 أنه وضع بحق لا بعدوان ولا يتنافى ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة
 لأن الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف إذ يجوز أن تكون رقبة الأرض
 موقوفة على جهة والخراج لغيرها لأن أرض الخراج إذا وقفت وخرجت بالإيمان
 لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيرها فيصرفه الإمام لما هو
 مفوض إليه شرعاً فإذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أوطاناً من أرضها

مطلب
 مدرسة مجاورة
 مسجد إذا أجرة
 متوليه وصرف
 أجرها على مصالح
 المسجد فقلت
 ضمان منافعتها

مطلب
 قرية جميعها وقف
 على مدرسة وعلى
 بعض كرومها
 خراج لمدرسة
 أخرى ليس
 لناظر المدرسة
 الأولى أن يمنع
 الثانية من تناول
 الخراج

بجهة هذه المدرسة والرفقة وخراج بعتيمها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج
 لا يستطاع بوقف الارض لان الشارع عين لهما وجهها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض
 الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ايقافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق
 الخراج فاني يتوهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان يثبت ما يمنعه شرعا بالبرهان
 من وجوب المنع والحرمان والله اعلم سئل في مستحق اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية
 النظرية وقبض جميع الاجرة ومات هو والمستأجر في اثناء المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة
 اجاب يرجع وردة المشتأجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المشتأجر من الاجرة على من
 صرفت عليه من المستحقين ان كانوا حيتين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر
 استهلكها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركة والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة
 والله اعلم سئل فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده
 الموجودين يومئذ وسماهم وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على
 الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ابدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة بر
 متصلة وشرط شروطا من جعلها ان شرط لنفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان
 والتغيير والتبديل كمالا بداله وان تناهى ذلك منه وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل
 شيء من ذلك بحيث ان اذا اعتري للواقف الرجوع وما يترتب عليه فيكون بخطيئا للواقف
 المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيد
 في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه ومق فعل ذلك
 على لسان الواقف بشهادة بيعة فني كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فني لحضة
 ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم او بخط يده
 لدى حاكم حقيقي وحكم الحاكم الحنفى بصحة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائط الشرعية
 ثم طرأ على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعدت الكتاب بيبده واخرج الواقف للمزبور
 احدا وولاده وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بيعة شرعية عادلة
 فهل تقبل البيعة الشرعية العادية على ذلك ويكون الاخراج صحيحا والحالة ما ذكر
 ام لا اجاب اعلم اولاً ان شرطه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير
 والتبديل كمالا بداله وان تناهى ذلك وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك
 شرط صحيح معتبر فله الادخال والاخراج وما ذكره فيه واما اشتراط كونه بخط يد الواقف
 ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق
 الخ فليس بالارزاع شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل
 وكونه يشترط في ادخاله واخراجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتب حجة ويقيد

مطلقه
 اذا شرط التغيير
 دون غيره الا ان
 والافاقع والزيادة
 والنقصان والتغيير
 والتبديل صحيح
 واما اشتراط
 كون ذلك بخط
 الواقف انما هو
 ما قاله فقير صحيح

في سجالات دمشق الخ مخالف للوضوح الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعا فان
 اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في البحر
 ليس كل شرط يجبا نباعه فقالوا هنا ان اشترط ان لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
 الشرع الشريف وهذا علم ان قوله شرط الواقف كص الشارع ليس على عمومه قال العلامة
 قاسم في فتاواه اجتمعت الامة ان من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العميان
 فالشرط باطل وتكون الغلة للمساكين لان فيهم الغني والفقير وهم لا يحصون وكذا
 على العوران والعرجان والزمنى ولو وقف على محتاجي اهل العلم ان يشتري لهم المدا والكا
 جازا لوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وان سردنا الصور التي لا يرعى فيها شرط
 الواقف لزم ضيق الاوراق عنها فاذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الاخراج المنزور بل فقط
 الواقف على ان قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه او بخط يد صحيح في الاكتفاء
 باحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة العادلة كاسمها مبينة وهي من اقوى حجج الشرع
 الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة بيعة فري كذا وهو تغيير للوضع الشرعي وبطلان
 للحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة واجماع الائمة والله اعلم سئل في مكان موقوف
 على جهة بر خرب ودر ثر وشعث وتعدر غالب استغلاله وصار بحال لا ينفع به مدة تزيد
 على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمدا بر فرغ متوليه الامر الى القاضي فارسل من
 جانبه جمعا من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان المنزور فوجد بحال
 مسوغ للاستبدال واخر وابذل الحاكم الشرعي مع اناس من اهل المحلة فاذن للمتول
 في استبداله بعد ان ظهر وتحرر لدير واقضى الحال اشهار المنداء عليه مدة ايام وانتهت
 الرغبات فيه فاستبدله شخص شئ معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته
 في ذلك الوقت تساوي المستبدل به وانه اريد نفعا واكثر ريعا وحكم القاضي بصحة
 الاستبدال على قول من جوزه من الائمة الاسلاف وصير ورته ملكا للمستبدل
 يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم اشتراه
 شخص اخر وتصرف فيه وعمر كذلك ثم جاء متول اخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح
 لكونه دون القيمة وحضر جماعة وشهدوا له بالاغراض الفاسدة ان قيمته كذا ليلة
 على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البيعة الشرعية شهدت بان
 المستبدل به اكثر ريعا واوفر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ لاحد نقضه
 وللاشتري التصرف في ذلك ام لا اجاب سبب شهود الاستبدال ان كانوا معروفين
 بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذ القضاء يصان عن الالغاء ما لم يكن
 والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا

مطلب
 اذا وجد المستوف
 للاستبدال ووجد
 البيعة العادلة
 ان المستبدل
 اكثر ريعا صح
 فاذا جاء متول
 آخر وزعم ان
 الاستبدال
 غير صحيح لكونه
 لا يلتفت اليه

فقد ترجحت شهادة الاولين بان تصال القضاء بها ويشهد لذلك فروع منها ما ذكر في التلويح
لو شهدت بيعة بقتل زيد يوم الخمر بمكة واخرى بقتله يوم الخمر بالكوفة لم تقبل البيعتان
لان احدهما كاذبة بيقين ولا ترجح لاحدهما فان حكم الحاكم بالبيعة الاولى لا تتبع
البيعة الثانية لان الاولى ترجحت بان تصال القضاء بها وفي قاضي خان لو اقامت المرأة
البيعة ان الميت تزوجها يوم الخمر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم اقامت اخرى البيعة
بانها تزوجها في ذلك اليوم من غير اسان لم تقبل بيعتها اه نعم لو كانت البيعة الشاهدة
بمسوغات الاستبدال يكذبها المحس كما لو شهد وامثلا بان الدار سائغة للاستبدال
لان هذا ما وحكم القاضي بشهادتهم وايضا كما ذكر ثم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عامرة
ان الاستبدال الى هذا الزمان وكان المحس يقضى بان عمارتها ان الاستبدال هي العمارة
القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني
على بيعة يكذبها المحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا وكذا
في كل ما فيه تعارض البيعتين اذا قضى باحدهما او لا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني
الحكم الاول والله اعلم **سئل** في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون المبدل عقارا
او لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا جرد ربهما وحكم حاكم بصحته ليس لاحط باطله
بسبب ذلك ام لا **اجاب** صريح كلام قاضي خان وكثير من علماء شافوا جوازه بالدراهم
والدنانير بل قال قاضي خان قال ابو يوسف وهلال لا يملكه الا بالنقد كالوكيل بالبيع
وقد افتى كثير من المحققين به اعلم ان علي ما ذكره قاضي خان وان بحث فيه صاحب البحر
بما لا يجدي من كون النظاريا كلواهما او يكون ذلك في فتاوى قارئ الهداية ثم من غلب
توقيع بدله ارضا او دارا فقد عيى العقار للمبدل لان المشتبدل حيث كان قاضي الجنة
فالنفق به مطمئنة فيؤمن على المبدل به وان كان غير ذلك رب سلم فلا يؤمن عليه مطلقا
ومع ذلك كلام قارئ الهداية لا يقاوم صريح كلام قاضي خان مع احتماله قال في النهر
بعد نقله لما في البحر ورايت بعض الموالى تميل الى هذا يعنى الى ما في البحر ويعتمد وانت خبير بان
المشتبدل اذا كان هو قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى انضباع معه ولو بالدراهم
والدنانير والله الموفق وقد اوضحنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار
انفع الوسائل فغليك به مستغفر المؤلف اه واذ احكم الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم جواز
ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازه والله اعلم **سئل** فيما اذا راى القاضي
انضبطة في استبدال الوقف بالدراهم بان خشي على الوقف الخراب في المال وعدم الانتفاع
بالكلية وعدم تسرع عقار مبدل به في الحال هل يجوز ام لا **اجاب** نعم اذا راى القاضي
المصلحة في استبدال الوقف بجواز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخانية والشارح

مطلب
لا يشترط
في استبدال
عقار الوقت
ان يكون
عقارا

مطلب
في استبدال
الوقف
بالدراهم

وعنهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم
المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الاستمتاع بالكلية ولم يحصل عقارا يهد به
فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدرهم والدنانير والذي يصرح بهذا ما تورد
نقلهم به عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينفع به المساكين فللقاضي ان يبيع
ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في جواز استبداله بالدرهم
ومن حذر منه علله بخوف الظلمة فاذا انتفى هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا
المحل والله اعلم **سئل** في دار وقف وهت جيطانها وانقضت بنائها واشرفت على
الانقضاء وقربت ان تصير كوما من التراب والانقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال
وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف ونهيه الاستبدال
ولو باخذ النقاد مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التابعة مع نفسه ام لا يجز
نعم يجوز فقد صرح علماؤنا المشاهير بجوازه ولو بالدرهم والدنانير وقالوا اذا عينت
المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط ان لا تكلم عليه للقاضي والسلطان
اذ مراعاته والحال انه تؤدي الى البطلان خصوصاً مع قاضي الجبنة اذ النفس به مطلقة
وقد اكثر الفحول والابطال من اراد منسلة الاستبدال وثابة المحط الموصل الى شرط
السلامة مراعاة الاصلية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخروا علماؤنا على
الافتاء بما هو اتفق للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله اعلم
سئل في دار وقفنا استبدالها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي
بانها بالصيغة المسوغة للاستبدال شرعا وطلبه له بما يقوم مقامها مما هو اهلها منها
واكثر نفعاً ونوا واقام شهوداً شهدوا بانها بالوصف الذي شرطه الواقف فاجاب الحاكم
الى ذلك واذن له به ففعله بمبلغ من النقد واعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والبر
بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور
ام لا حيث لا حسن موجود يكذب الشهود اجاب لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد
وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه
وحكم به حاكم يراه لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه
يرفع الخلاف حيث لا حسن موجود يكذب الشهود والله اعلم **سئل** في طاحونة بغل جارية
في وقف اهلي خربت وتقطعت وانقطع علمها وعاندت على المستحقين مدة سنين وساخ
بسبب ذلك استبدالها فاستبدلت بنصف دار عامرة لها غلة وعاندت على المستحقين
وعشرين من القروش لاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بصحة الاستبدال بعد ذلك
الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والان يريد

مطلب
يجوز استبدال
الوقف حيث
تعينت المصلحة
فيه ولو مخالفا
لشرط الواقف

مطلب
اذا حكم الحاكم
بصحة الاستبدال
لا ينتقض حكمه
حيث توفرت
شرائطه

مطلب
استبدال النظم
الوقف وحكمه
حاكم حكما مستوفيا
شرائطه فاراد
الموقوف عليه من
الدعوى على النظم
بعد صحة الاستبدال

المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضرين عن المستبدل لجاهه
هل لهم ذلك ام لا مع صحة الاستبدال والحكم بنزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد
تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك اجاب ليس لهم ذلك بل المصريح به انه لا تسمع
دعوى الموقوف عليه وبه يغني اعني لا تسمع دعواه في شيء يدينه للموقف ولا في شيء
يدينه عليه فيه اذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف لخروجه عن الملك والملك فافهم والله اعلم

كتاب البيوع

سئل في رجل اشترى دارا من اخر ثمن معلوم وكتب صك التبايع بما حاصله اشترى
فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدينة كذا بمئة كذا بثمان كذا ومات
المشتري ثم مات ابوه فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال لم يحضر من الناس شهداء
على اني ما اشتريتها الا من مال ابي هل اذا شهد وان ثبت الدار لورثة الاب ام لا اجاب
لا ثبت الدار للاب بقول الابن اشتريتها من مال ابي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون
المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يبيك فاضيف مال
الابن للاب على طريق التجوز ومنه قول الصديق للصديق مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار
للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذوروية وثبات والله اعلم سئل
في رجلين تقايضا بقره بشور وتسلم الثور باع البقرة ولم يسلم البقرة وهلك الثور بعد
قبضه بقعله وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم اجاب يضمن قيمة الثور
لبائعه لا تتفاض البيع والحال هذه والله اعلم سئل في عمر ويذمه لزيد دين ارسله
قماشاً قال لا ان قبلت كل ثوب منه بكذا فخذ من دينك والافدعه امانة عندك فلم يقبله
بما عين له وبقي امانة في حزنه المعبر شرعاً وغاب زيد وامر غلامه بانه اذا دفع له عمرو
نقد امثل ما في ذمته ان يقبضه وان دفع له قماشاً لا يقبله منه فدفع له قماشاً فقبضه
منه على خلاف ما امر به فقد رآه الله سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق
مع جملة ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المديون ام من مال الدائن اجاب انما
هلك من مال المديون لا من مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه
له وهلك قبل اجازته حيث اضاف الشراء له لانه امانة في يده اذ هلك قبل الاجازة
لا يضمن لاجتماع علما انما ان يدا الفضولي اذ دفع له البائع المبيع قبل الاجازة يد امانة
اذا هلك هلك من مال البائع فافهم والله اعلم سئل عن الغبن الفاحش ما هو اجاب
اصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال النجاشي الذي يتغابن الناس في
مثله نصف العشر واقل منه فان كان اكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس
فيه وقال نضر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض ده ينم وهو نصف العشر وفي

مطلب
اذا قرأ في البيوع
من مال ابي لا يلزم
منه كون المبيع
للأب

مطلب
على احد من
في القايضة قبل
القبض

مطلب
لزيد على عمرو
دفع عمرو لزيد
زيد قماشاً
وقبله منه بقران
واجازة قماشاً
هلك في يد الغلام
هل امانة

مطلب
في بيان الغبن
الفاحش

الحيوان ده يازده وهو العشر وفي العقار ده دوازده وهو الخمس والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر سكر او راى بعضه في الليل على المصباح او في النهار وقبضه
وباع منه شيئا وسلمه ويريد رد الباقي بخيار الرؤية زاعما انه تغير هل روية البعض منه
كافية ولا خيار له والقول قول البائع في عدم التغير وان لم يدرى واذا اتى به المشتري
مختلا اهل مرده بسبب التحلل مع امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك الجواب
حيث راى ما يؤذن بالمقصود ولو بعضا ليلامع امكان الرؤية او نهارا قاصدا بها الشراء
فلا خيار له اذا راى كذا والقول قول البائع في ان غير المرئى كالمري ولا عبرة بالتحلل وعدمه والحال

مطلب
اذا راى من
المبيع ما يؤذن
بالمقصود
قاصدا بالشراء
ليس له خيار
رؤية البائع

هذه والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر صابونا في عدول وراه البائع من رؤس
العدول صابونا يا بسا قد بما وعين له الباقي على هذه الصفة فلم يجد على تلك الصفة
بل رآه لينا جديلا هل له خيار الفسخ ام لا الجواب للمشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك
الصفة والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر رجل صابون في عدلين وكان اراده البائع منه
قالبا او قالبين هل يكتفى بذلك ولا خيار للمشتري اذا فتح العدلين ما لم يكن اردا ام اراد
الجواب نعم لا يكتفى لذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي اردى مما راى كما في جامع القصولين

مطلب
باص صابونا
عكس فان راى
صابونا يا بسا
من رؤسها
له خيار الفسخ
اذا لم يجد البائع
على تلك الصفة

والجهر الرائق وغيرهما والله اعلم سئل في رجل اشترى صابونا من اخر فقبل قبضه خلطه
البائع بصابون اخر غير امر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن غير المبيع هل ينفسخ البيع ام لا
اجاب الخلط على هذه الكيفية استهلاك وهو موجب لبطلان البيع والحال هذه

مطلب
اشترى ثورا
فقبضه ثم
سقط قبضه
استاقا اذا
اطلع على عيب
قدم برجع
بالتقصان

والله اعلم سئل في رجل اشترى ثورا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان بامر المشتري فاطلع
على عيب قديم هل يرجع بنقصان العيب ام لا الجواب نعم يرجع بالنقصان على قولهما قال
في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه اخذ المشايخ قال في البحر وفي الوقفا
الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر زيتا عنده

طالبه بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في اخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الضمان
لم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع ام لا الجواب المودع اذا اشترى
ما هو مودع عنده لا يكون قابضا له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد واما تسليم

مطلب
قول المشتري
للبائع عند طلب
الثمن ان طالت
غيبة تلزم
الزيادة معنة
للعقد

الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا حضرها البائع امر المشتري بتسليم
الثمن وله ان تمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين او في غير مصرهما والله اعلم
سئل في رجل باع ثيابا بثمن معلوم واسمه له المشتري الى رجوعه من سفره فقال اخشى
ان تطول غيبتك فقال ان طالت غيبتى يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا
طالت غيبتة تلزم الزيادة وهل البيع صحيح ام فاسد الجواب هذا الشرط مفسد للبيع
فيملك المشتري الثياب بقيمتها وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله اعلم سئل

في رجل اعطاه مديونه بها ثم وقال خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمنا فقصر في الدائن
في البها ثم واستهلك بعضهما وهلك بعضهما بلا تعد في الحكم الجلب ما تعد رخصه
بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيمته ضمان تعدى المودع والقول قوله في مقدار القيمة
وانبينة بينة المديون له عواء الزيادة وما هلك من غير تعد غير مضمون والقول قوله
في الهالك لبطالان وقوعه من الدين فيبقى القبض بالتسليم له خاليا عن عقدي وجب العثمان
والله علم سئل في رجل باع دابة فقبضها المشتري ومكثت عنده مدة ثم استقاله
المشتري فاقاله بغيبة الدابة فلما احضرها المشتري وجد بها عيبا قد حدث عنده ففسخ
البائع الاقالة هل تنفسخ ام لا الجلب نعم تنفسخ الاقالة ويعود البيع على حاله والله اعلم
سئل في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن بغير اذن الورثة والقاضي وسلمها
له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم ام لا الجلب نعم لهم ذلك والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر ثوبا يعطيه الى دانه بدينه وان لم يقبله عليه فاخته
الدائن وباعه لآخر ثم وثم فرد على الباعة بعيب الى ان وصل للمشتري الاول هل له رده على الله
ام لا اجاب ان رد عليه بقضاء رده على باعه والا لا والله اعلم سئل اذا اطلع
المشتري على عيب في المبيع فجاء به للبائع وطلب الاقالة فلم يقبل هل له رده بالعيب ولا ينفذ
طلب الاقالة ام لا اجاب له الرد ولا يمنع طلب الاقالة لكونه ليس بعرض على البيع
كما صرح به في التارخانية والله اعلم سئل في بيع الثمر هل يصح ام لا الجلب بيعه بعد
ما صلح ولو لعلف الدواب جائز اتفاقا وقبل بدو صلاحه جائز ايضا على الاصح والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر ثمرة كرم ثم من معلوم فاكله الغراب فما الحكم في ذلك اجاب
يلزم المشتري دفع جميع الثمن اذا شراء الثمرة صحيح عندنا سواء بدو صلاحها ام لا على الاصح
المفتي به وتسليمه بالتخلية والله اعلم سئل في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه
حدودها الاربعة هل يدخل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية
ومنازلها وصحنها وكنيفها وبثرها والاشجار التي بصحنها وجميع ما احاطت به الحدود
علويا وسفليا ويصير كل ذلك من حلة المبيع ام لا الجلب نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع
فان الدار اسم لما ادير عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف
فيدخل فيه من غير ذلك كل ما اشتملت عليه الحدود عند الاطابق باجماع اهل العلم
مما هو متصل اتصال قرار كما نص عليه العلماء الاخيار والله اعلم سئل في رجل اشترى
من اخر قماش فكث عنده سنة واراذا الرد بالعيب وجاء بقماش فقال البائع المبيع غير هذا
فهذا القول قول البائع يمينه انه ليس هو المبيع وعلى المشتري البينة ام الامر على العكس
الجلب القول قول البائع يمينه كما في البرازية وغيرها وعلى المشتري البينة والله اعلم

مطلب
بقايل المبيع
فوجد البائع
بالمبيع عيبا
ففسخ الاقالة ويعود
البيع

مطلب
للورثة استرداد
التركة التي باعها
الكفيل بلا اذنهم

مطلب
طلب الاقالة بعد
الاطلاع على
العيب لا يمنع
الرد

مطلب
بيع الثمرة صحيح
مطلقا

مطلب
الكل الغرائز الثمرة
لا يشترط الثمن
عن المشتري

مطلب
يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه
حدودها

مطلب
اراضى بيت المال
لا تورث

مطلب
تورث بيت المال
بيع عقاره
بضع
القيمة ولو
لغير حاجة

مطلب
باع بالوكالة
عن امرائه
فانت وادعى
ايضا الشريك
التيها والتكسر
حقية الورثة

مطلب
اذا سرق
المبيع من
به البائع قبل
القبض وجع
المشتري عليه
بما دفع

مطلب
مع حصته
من البائع
والغير
الشريك فيه

مطلب
اشترى احد
الشركاء حصته
شريكه من ثمن
مشتريه منها
ثم دعى الى

سئل في الاراضى التى لبى المال ويدفعها ارباب التمارات مزارعة للناس بالثلث والربع مثلاً هل تورث لمزارعيها ويجوز لهم بيعها أم لا اجاب لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البزائى في الشفعة وغيره والله اعلم
سئل في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا اجاب نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المعنى به كما صرح بذلك في البحر والمأخوذ
سئل في رجل اشترى من آخر قطعة ارض وقبضها وباعها وكيده لاخر فظهر مستحقه للغير واخذها بغير كرمات الموكل المذكور لا عين ارث ولا عن ورثة فرجع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا اجاب نعم له الرجوع على بائع موكله وللمال هذه وللعلل
سئل في امرأة وكلت نرجس ببيع صابون لها قبضت منه فانت وادعى ايضا اليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا اجاب القول قوله بيمينه حيث صدق بيمينه الورثة في القبض وانكروا ايضا اليها فتأمل والله اعلم
سئل في فرس مشترك بين اثنين باع احدهما باذن الآخر فيها رجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن وقبض نصفه لشريكه وسلمها للمشتري باذنه ثم اقاله ويريد اخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشترى بيمينه تأمل والله اعلم
سئل في مشترى طلب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال هما عندك ودعته حتى تدفع الى الثمن فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن ونعذر باحضاره فهل ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا اجاب ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي ولا يكون ودعته بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم
سئل في بستان نخل مشترك بين ثلاثة باع احدهم ثلثه غلاته لغير الشريكين وغاب البائع وزعم المشتري انه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرته فهل البيع جائز وما الحكم فيما اكلمه من الزائد على ما خصل الثلث في الست غلاته اجاب البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من ان بيع الحصص في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز وحجت قلنا بغشنا والمقرر ان مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ ويجب على المشتري رد البيع والثمره الموجودة وضمان المستهلك ولا يضمن ما هلك كما خصل البيع وفيما خصل غيره مضمون بالهلاك لتعديده عليه بالاحذ واذا خلط ما بحيث لا يتميز احداهما عن الآخر ضمن حصته البيع لصيرورته مستهلكا بالخلط فتأمل والله اعلم
سئل في كرم بين شريكين انصبا باع احدهما نصفه لشريكه الاخر ثم مغلوم والآن يدعى البائع انه باع زيدا قبل بيعه النصف له فحسب ان يثبته هل سيمع دعواه او شهادته لزيد ام لا ستمع وهل على تقدير ان يثبت زيد انه اشترى جميع الشجر ايضاً ينفذ الشراء فيها على حصته الشريك ام لا ينفذ اجاب لا ستمع دعواه ولا يقبل شهادته

ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشتمل على شجر كما لا يصح بيع بيت معين من دار
مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والضرب الشريك بذلك عند القسمة والله أعلم
سئل في شريكين في دار باع أحدهما بيتا معينا منها لا يجني بشئ معلوم هل للشريك أن يبطل
هذا البيع أم لا اجاب لا يجوز هذا البيع والشريك انطاله قال في البرازنية دارين
باع أحدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي
ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا يخاف أن يبطله أو مثله في الخانة
والخلاصة وغالب كتب المذهب معطلين بتضرر الشريك بذلك عند القسمة إذا لو صح في نصيبه
لتعين نصيبه فيه فإذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك إذا سئل إلى جميع
نصيب الشريك فيه والحال هذه لأن نصيبه للمشتري ولا يجمع نصيب البائع فيه لفوات ذلك
بيعه النصف وإذا سلم الأمر في ذلك استفي ذلك وسهل طريق القسمة والله أعلم سئل
في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الأخر بمائة وعشرة ثم اشترى جملتها
بمائة وأربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شراؤه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا اجاب
لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسألة شراء ما باع بأقل مما باع
قبل نقد الثمن أنه إذا ضم للجارية البيعة والحال هذه أخرى أو باعها بالف ومسمائة فالبيع
فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والأولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه
وجهة الفساد تقتضيه والترحيم هاهنا للمفسد ترجيح للمحرر المأهول الحاصل أن الحكم
لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتك انظار الشارح والمسؤول عنه الحكم لا غير مقتضى
عليه والله أعلم سئل فيما لو اشترى رجل من آخر متاعا ثم قال له قبل قبضه بعه فباعه هل يفسد
على المشتري أم لا ويكون فسخا اجاب حيث باعه بعد قول المشتري لمبايعه بعه كان بيع
البائع واقعا لنفسه وانتقض بيعه الأول قال في البحر نفاد عن الحائنة لو اشترى ثوبا
او حطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض
المشتري وقبل الروية يكون فسخا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ في خفاء
الرؤية وان قال بعه لى اى كن وكفى في البيع فالبيع للبائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا
فلا يلزم للمشتري الأول منه الذي اشتراه لا يفسخ عقده والحال هذه والله اعلم
في رجل اشترى خشبة بشئ معلوم فقطعها فوجد سوسة لا تصلح الا حطبها فما الحكم فيها
اجاب يرجع المشتري بالنقص بان تقوم مسألة من العيب المذكور وغير مسألة فيرجع بعد
أنه ان يأخذها البائع مقطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم سئل
إذا قام البائع ببناء من فاعلم بغيره على داره خراجا فانفق مع نسيبه ان يبيع في الظاهر خوفا من دينه
وليس ببيع حقيقة وإنما هو لدفع المظلة عنه واشهد على ذلك فباعه ظاهر الدائن الحكم الشرعي
ويجوز البيع

مطلب
إذا باع أحد
الشريكين من دار
مشتركة
فبطلت
باعتها بغير إذن
شريكه لا يصح

مطلب
بينا بقرة
اشترى أحدهما
نصفه
بما عرفت
ولم ينفذ الثمن

مطلب
إذا قال المشتري
للبائع قل
فبيع
فباعه
كان فسخا
مدون مطلقا
أما إذا قال
ببعلي فإنه
لا يكون فسخا
إلا إذا قبل
البائع

مطلب
وجد سوسة
يرجع المشتري

مطلب
إذا قام البائع
ببناء من فاعلم
بغيره على داره
خراجا فانفق مع
نسيبه ان يبيع في
الظاهر خوفا من
دينه وليس ببيع
حقيقة وإنما هو
لدفع المظلة عنه
ويجوز البيع

ونبه

وكتب صك البيع وادعى المشتري انه بيع حقيقة وانه لم يقع بينهما تواضع على ذلك فهل
اذا اقام البائع على ذلك بيته تقبل ويكون البيع الظاهر باطلا اجاب نعم تقبل بيته
على ذلك ويثبت بها بطلان البيع كما صرح به قاضيان بلو كتاب الاكراه وكذا في التنازع
والاختيار وغير ذلك من الكتب القديمة والله اعلم **سئل** رجل باع من آخر شجرة يتون بيع
تلجئة ويسمونه بقرى فلسطين بيع ميمسة فتصرف في المشتري والآن ينكر كونه بيع تلجئة
ويدعي انه بيع جد حقيقة هل اذا اقام هو او وارثه البيته على انه بيع تلجئة تقبل بيته ويسترد
اجاب نعم اذا اقام كالبائع او وارثه البيته على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يقم بيته يحلف
المشتري لانه منكر صرح به في الاختيار وغيره فاذا انكسر اليمين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت
كونه تلجئة ضمن جميع ما اكله من ثمرته وقد صرح قاضيان بانه بيع باطل وانه بيع الهازل والله اعلم
سئل رجل اشترى من آخر قطننا بعشرة واقفا على ان يكون كل قطننا رسته قروش الاجل
في السر وتبايعان في الظاهر ثمانية الى اجل هل المعتبر ما انقضا عليه في السر او ما تبايعا عليه
في العلانية وهل اذا اقام للمشتري بيته بما ادعاه تقبل ويحكم بيمين السر ام لا اجاب صرح
قاضيان وحاب الاختيان هذه فقال قاضيان قال محمد الثمن من السر ولم يذكر فيه خلافا
وروى المعلى عن ابي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن
ابي حنيفة وعن ابي يوسف ان الثمن ثمن العلانية وروى محمد في الامالي ان الثمن من السر
من غير خلاف وهو قولهما وانت على علم ان رواية محمد لا يقاومها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد
استاده الذي اخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري
اذا اقام بيته بما ادعاه تقبل بيته ويحكم بيمين السر والله اعلم **سئل** عن اشترى حمرا ففزع
عنده فاخبر اهل المعرفة انه بسبب عرج قد يربيه فالحكم اجاب يرجع بالنقصان ولا يرد
كس اشترى عبدا وبه اثر فرجة برأت ولم يعلم به ثم عادت فرجة واخبر الجرحوا ان عبودها
بالعب القديم ليرده ويرجع بالنقصان ذكره في البحر نقلا عن القنية ورايتها في الحاوي
لصاحب القنية والله اعلم **سئل** رجل اشترى من آخر مكيلا وقبضه وراأت ذمت من
ثمنه ثرا ان البائع تعدى على ذلك البيع واخذ من مكان المشتري مديسة على نروحة وتصرف
فيه بالبيع فعلم المشتري فاجاز ما فعله هل له الثمن الذي باعه به ام مثل المكيل المذكور اعلم
نعم يجوز البيع باجازه المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيل المذكور اذا بالاجازة صار كالو
سألنا عليه او الحال هذه والله اعلم **سئل** في تركه مستغفرة بالدين باع احد الورثة منها شيئا
هل ينفذ بيعه ام لا والقاضي بيع ذلك الشيء يلو في ثمنه الذي ام لا اجاب لا ينفذ بيع
الوارث ويقدم بيع القاضي على جامع الفصولين في الباب الثامن والعشرين والوارث لا ينفذ
بيعه تركه مستغفرة بدين الا برضا غرمانه ويقدم بيع القاضي لعدم ملكه وينفذ بيع القاضي والله اعلم

مطلب
اقام البائع
بيته ان البيع
شجرة يتون
البيع وتضمن
المشتري جميع
ما اكله من الثمر
والا يحلف

مطلب
المعتبر من السر
لا من العلانية
على الرزح
واذا اقام
المشتري
البيته على
ذلك تقبل

مطلب
اذا اشترى حمرا
ففزع عنده
فاخبر اهل
المعرفة
انه بسبب
عرج قد يربيه
بالنقصان

مطلب
يجوز البيع
باجازة المالك
وله الثمن
لا مثل المكيل

مطلب
لا ينفذ بيع
احد الورثة
شيئا من
التركة استغفرة
الا برضا الغرمان

سئل في رجل مات وعليه دين فباع بعض وزنه شيئا من عقاره في وفاء دينه هل البقية ورثة نقضه
اجاب ان لو تكن التركة مستغرقة بالدين لا ينفذ بيعه الا في حصته ايضا فلبقية الورثة
نقضه في حصصهم وان كانت مستغرقة به لا ينفذ بيعه في حصته ما اذا كان يغير اذن الغناء
او يغير اذن القاضى فليغرماء نقضه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل اشترى حانوتا
من جدته لاقه ودية في فيه مدك سين وعمة ساكية براه متصهر فافيه تلك المدة هل تسمع
دعواه فيه بعد تلك المدة والتصرف اتم لا اجاب لا تسمع دعواه اصله اتقرر ان من يرى غير
يبيع ايضا او دارا فتصرف فيه الشري من انا والرأي ساكت تستقط دعواه كما في جامع الفقهاء
والاشباه وغيرهما من كتب المذهب شروحه وقاواه والله اعلم سئل في رجل استقرض من
آخر خطبة فلما طال به التيسر فاعتذر اياه قائدا اعطيك بدلا داراهم حتى ترضى وتغفر
ورخصت الخطبة يريه المقرض اخذ قيمته او لم يطالبه دراهم والمستقرض يريد دفع مثلها فالجواب
اجاب ليس للمقرض المطالبة بانذاره بل مثل ما اقترض من الخطبة ولو سلمنا ان المستقرض
اشترى بالذراهم الخطبة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع
لما في البرازية وغيرها ولو كان له على آخر طعام او فلوس فاشترى من عليه بدراهم وتغفر
قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للخطبة ار الشعيير يتلقاها ثم يطالبه
لمالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضاها منه باحد النقيدين الى اصيل ويستمره كندم كدني
وانه فاسد لانه افتراق عن دين يدين اهو والله اعلم سئل في رجل اشترى بيتا لم يدبر ان عليه
عوارض سلطانته وقت شرائه فظهر ان عليه عوارض سلطانته هل له ان يفسخ البيع بهذا الامر
اجاب نعم له الفسخ والحال هذا لدخوله في حد العيب فانه ما اوجت نقصان الثمن عند تجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بان لو اشترى دارا فوجد عليها خراجا له الفسخ وهذا نص فيه وقال
في الحاوي الزاهد رافع الشرف لائمة للكنى اشترى ارضا فظهر انها مشقومة ينبغي ان يتمكن من
الرد لانه الناس لا يرعون فيها ولا شبهة ان محل العوارض لا يرعب فيه كما هو ظاهر وقد اقيمت
بذلك مراا والله اعلم سئل في رجل اشترى كرايا ما اشتمل عليه من الاشجار ثم مغلوم فظهر ان
ارضه قف محكرة وعلى الانتظار مال مغلوم كل سنة نظير ابقائه في الارض ولم يعلم المشتري بذلك
وقت شراء هل له ان يرد الاشجار على البائع ويرجع جميع الثمن ام لا اجاب نعم له ذلك قال
في جامع الفقهاء ليس شر كرايا فاستحق اصيل الكرم دون الشجر والقبض والحيطان فلم يشترى ان يرد الاشجار
على البائع ويسترد الثمن جميعا ومثل في كثير من الكتب والاشفا في علم الملك والوقف والله اعلم سئل
في رجل اشترى من آخر عددا مغلوما من الثياب كل ثوب ذرعه كذا ثم كذا فذرع بعضها بعد ان خرج
في عدل فوجد ناقصا فقال جميع الثياب التي خرمت ناقصة هذه هل يلزم من نقص هذه نقص
ما هو مخزوم ام لا اجاب لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجماع العقلاء والذرع وصف
ولا

مطلب
ارامع اخذت
عقار من المقرض
ان مستغرقة
لا ينفذ اصله
والى تغذي
حصته
مطلب
من رأى غيره
يبيع شيئا
ويصرف فيه
المشتري لا يسمع
دعواه بعد ذلك
مطلب
اذا اشترى المستقرض
الخطبة للمستقرض
من مستقرض
فانه او قاسد
ولا يارده الا الخطبة
مطلب
فهر عليه بغير
ساعات
للمفسخ او ظهر
ان على الدين
خراجا
مطلب
ظهر ان ارضه
وقف وعلى
الاشجار
مغلوم له الرد
والرجوع جميع
الثمن
مطلب
انذار وضع
لا يقابل شي
من الثمن عالم
بقدر كل ذراع
كذا

ولا يقابل شئ فلا تحظه من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليست مثل حنظل فافهم والله اعلم
سئل في رجل اشترى زيتا وطبخه صابونا فاطلع بعد الطبخ على انه كان معيبا بالغل والماء القاذ
هل له ان يرجع بالنقصان ام لا اجاب نعم له ان يرجع بنقصانه كسئلة لتا المستوي بالستين
ولو باع الصابون بعد اطلاعه على العيب لامتنع الرد بسبب الطبخ والله اعلم سئل في رجل امسكه
حاكوا السيلة وطلب منه مالا فباع عقاره لرجل وسلم له ونصرت فيه سنين ويقول الآن ما بعته
الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها ام لا اجاب يصح ولا يصير مكرها قال
في اكثر من مئادة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله مضمون اشارته لانه غير مكره به
وانما باع باختياره غاية الامران احتياجا الى بيعه لا ليعاء ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالدائن
اذ اجلس للديون بالدين فباع ماله ليقضي بتمته دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع
الكره في اللفاء لا في البيع قال من لا يملكه قيد به لانه لو عيش بيع ماله فباعه مكرها لا يصح
الا ان ياخذ الثمن ولو كان هو مكرها لكان له ان يبيعه وقبض منه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو
حكم البيع مكرها اذ قبض الكره الطائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باعه
مكرها والله اعلم سئل في رجل اشترى ثوبا من رجل فباعه لغيره فباعه لغيره فباعه لغيره
الواقع يوم كذا فلما احاد اليوم للعود وكان سغير ثوبت معلوما فباعه لغيره فباعه لغيره
زيتا هل يكون بيعا بالثمن المعلوم يومئذ ام لا يكون بيعا والمديون طلب الزيت اجاب نعم
يكون بيعا نافذا والحال هذه كما صرح به في جمع الفتاوى والفتية والاحتجى معزيا الى التصديق
وقد افق بذلك المرحوم صاحب فتح القفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه للعين من
المديون فاعطاه عشرة امداد من الخطة مشاة ولم يبعها منه صريحا ولم يقر انها من جهة الدين
فهل يكون بيعا بالدين اجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المحتجى معزيا الى التصديق عليه من فطالته
رت الذين به فبعت اليه شعيرا قدرا معلوما وقال اخذت بسغير البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا
وان لم يعلمه فلا وقال في القصة معلما بعبارة في طلب دينه العشرة من المديون فاعطاه القصة
من الخطة ولم يبعها صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها اقل من الدين
فان كان السعر بينهما معلوما يكون بيعا بقدر قيمته من الدين والا فلا يصح بينهما او كلامه
والاصل في ذلك ان البيع عندنا يعقد بالتعاطي فافهم والله اعلم سئل في رجل استام قرضا
من آخر وتراضيا على شئ معلوم وركن كل الاثر ولم يثنى الا دفع الثمن فاستامها رجل بعد ذلك
باويز منه فباعه فاذا يلزمها اجاب يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير لا زنا كل واحد
منهما المعصية انتهى عنها والحال هذه والله اعلم سئل فيما اذا باع احد الشركاء حصته في الغراس
في الارض المحركة من اجني واعلم بما على الحصص من الحكم هل يجوز بيعه لكونه لا مطالبا له بالقلع
فلا يضره ان لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع ان يقبله في البيع اذا دفع له نظيره الثمن يلزمه الوفاء بما وعد

مطلب
على صيانة
فاطلع بعده
ان الثمن كان
معيبا بالغل
والماء القاذ
بالنقصان

مطلب
اذا اطلب الحاكم
منه ما لا يملك
يعين بيع ماله
فباع يصح
وكذا ان عين

مطلب
رجل على ثوب
فطلبه فاعطاه
زيتا والسعر
معلوم بينهما
يكون سقا
وان لم يقدر
بالدين

مطلب
بشرطه على
عمن معلوم
ثم باعها لغيره

مطلب
بيع الغراس
والاشياء في الارض
المحركة جائز

ام لا يلزمه ان يعقله بنفسه ولا يلزم ان يعقل ورثته بعد موته اجاب نعم يجوز بيعه والحال قد
لعدم الضرر بعدم التكلف بالقلم ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء المأخوذ
في الارض المحركة حصته من اجني هل يجوز بيعه منه ام لا اجاب نعم يجوز وكذا من الشريك المأخوذ
وجه عدم المطالبة في الارض المحركة بالقلم كما هو ظاهر واما الزور والوفاء بما وعد فالفتوى
على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعد باقالة البيع فهو بيع بات حيث كان
الثلث من المثل او بغيب يسير نص عليه الزاهد في حاويه واقه علم سئل في رجل باع رجلا ثوبا
بشئ معلوم الى اجل معلوم ببيع معاد على انه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار ثم مضى الزمن
المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضي مدة فوق الاجل المعين بينهما والحال
ان الثمن المذكور الذي باع به البائع المذكور دون قيمة الدار هل البائع المذكور قد وقع الثمن المذكور
واسترجع الدار المذكورة ام لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من اصله ام يكون باطلا اجاب
يجوز للمشتري على قبول الثمن من البائع ورده الدار عليه والبيع فاسد لثنيه صلى الله عليه وسلم عن بيع
وشرط وقيل هو جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه الاكثر انه رهن لا يفترق من الرهن فحكم
من الاحكام السيد الامام قلت للامام الحسن لما تريد قد فتى هذا البيع بين الناس وفيه
مفسدة عظيمة وفتواكاته رهن وانا ايضا على ذلك فالصواب ان يجمع الائمة وتتفق على
هذا ونظيره بين الناس فقال للعباس بن النعمان وقد ظهر بين الناس ذلك فمن خالفنا
فليبرز نفسه وليبرز دليله وفيه اقوال ثمانية وعلى كونه رهنا اكثر الناس والله جانه وتعالى اعلم
سئل في رجل باع آخر كرمات بيع وفاء واذن له باكل ثمرته فاكل ثمرته والآن يطالبه باكل ثمرته
هل له ذلك شرعا ام لا وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى يؤديه ام لا اجاب حيث اذن له باكل
ثمرته فاكلها جاز وله حبس البائع بدينه لان بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من حبسه فالمسلم سئل
في رجل باع من آخر عقارا بشئ معلوم واطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع
في رجل باع من آخر عقارا بشئ معلوم واطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع
ببيع ما اذنت ان اوفى مثل الثمن بنفسه البيع معمو كان البيع بمثل الثمن او بغيب يسير هل يكون بيعا
بعد ان اذنت ان اوفى مثل الثمن بآنا ام رهنا اجاب هذه المسئلة اختلف فيها مشايخنا على اقوال ونص في الحاوي الزاهد
ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع
المطلق انه ان اوفى بمثل ثمنه فانه بنفسه معة البيع ويكون باتا حيث كان الثمن من المثل او بغيب
يسير والله اعلم سئل في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشتريته بآنا واول البائع بعه وفاء
هل اذا قام كل يمينه على ما ادعاه قاي اليستين اولى بالقبول بینه البائع ام بینه المشتري كذا في البيع
وما الحكم فيما اذا آجره المشتري وفاء باذنه اجاب بینه البائع اولى بالقبول من بینه المشتري اذا لم
يذكر خلاف الظاهر في البياعات واليسته تدعى خلاف الظاهر صريح به في الحائنة والتاسخ الحائنة
وكثير من الكتب وهو المغمى واحدا اذا آجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كاذن الرهن المحرم بذلك
للمرئ

مطلب
ذو باعها على
في شهر كذا
الثلث من المثل
الجار في رده
الثلث من المثل
المشتري على
القبول بینه
بعد مضي
الاجل

مطلب
بايع آخر كرمات
بيع وفاء واذن
له باكل ثمرته
ثم اراد الرجوع
بقيمتها
مطلب
بايع من آخر عقارا
بشئ معلوم واطلق
البيع والمشتري
عهد الى البائع
ببيع ما اذنت
ان اوفى مثل الثمن
بنفسه البيع

مطلب
اذا ادعى البائع
ان البيع وفاء
فبینه مضمونة
على البائع
وان كان الرهن
مضمونا للبائع
فلا خلاف في ذلك
كما في الارض
للمرئ

مطلب
إذا تراضوا
على بيع الوفاء
ثم عقدا من
غير اشتراطه
كان بيع وفاء
ان شرط
التواضع

مطلب
في اشتراط
البائع للبيع
من مشيئة

مطلب
إذا باع حصة
في دار ووعده
المشتري بالباقة
انه عند احتفال
التمن يبيعه
ما باعه فخر
بيع وفاء

مطلب
إذا دفع الاربعة
اشترى البيعة
لزوجته ففعلت
عن مهرها
تؤخذ قيمتها
من تركته

وحكمه ان الاجرة للرهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها او يردها على الراهن المذكور وهو اول
صرح بذلك علما وذا والله اعلم سئل في رجلين تراضعا على بيع الوفاء قبل عقد في دار وعقد
في مجلس الحكم خاليا عن الشرط واشتارها البائع من المشتري قبل التقابض وامتنع باكلها بها
مدة وتصادقا بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع بيع وفاء فيجب رد البيع
الى بائعه عند احتضار الرهن ام لا وهل تجب الاجرة فيدم لا وهل اذا اقام البائع بيته على الوفاء والشرط
بيته على البتات تقدم بيته البائع ام بيته المشتري فما الحكم في ذلك اجاب نعم اذا ثبت ذلك
فهو بيع وفاء حكم البيع فيه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري الرهن ولا تصح الاجارة
المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على الفتى به سواء كانت بعد قبض المشتري للدار او قبله ولا الهنا
سئل القاضي الامام الحسن لما تروى عن باع داره من آخر ثم مغلوب بيع الوفاء وتعايضا فخر
اشتارها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجرة فقال لا
لانه عند تراضه والراهن اذا اشتار الرهن من المرتهن لا يجب الاجارة وفي البراذن وان اجر
لبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قد لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك
ومن اجازة بتعوز الاجارة من البائع وغيره واجبة الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض اجبا
صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو اجر عبد اشترى قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في
البيت فما ظنك في الجائر فعلم به ان الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الا قول الثلاثة
واما مسألة الاختلاف في البيت والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منها ما اقتصر عليه
الحاشية في احكام البيع القاضي بقوله وان ادعى احد ما بيع الوفاء والاخر بيعا بانما كان القول
لمن يدعى البتات والبيته على مدعى الوفاء او قد اوضحناه في سؤال قبل هذا وامّا مسألة التصرف
على المواضعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والفيض والتاريخانية وغيرها وانها تجعل
البيع التصادق بعد المواضعة من غير ذكر الشرط على ما تراضعا والله اعلم سئل في رجل باع آخر
حصة في دار ووعده المشتري انه متى وفاه الرهن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع
حكم الرهن ام لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغلة اجاب البيع المذكور على الوجه المستطوع وبيع وفاء
وحكمه حكم الرهن وما استغله المشتري له سواء قلنا بان رهن او بيع فاسدا او جازا اذا شرط
على وجه العدة يوجب الوفاء في مثله وقد صرحوا قاطبة في بيع الوفاء بان المشتري لو آجره لغير
البائع فله الاجرة مطلقا سواء قلنا بكونه فاسدا اكا الغصب او جازا وهو واضح او قلنا بان رهن
رهن اذ المرتهن لو آجر بغير اذن الراهن فالغلة له فيصدق بها وهذا ظاهر والله اعلم سئل
في صغير ورث من امه امة امة دفعها ابوه لزوجة فقضاء عن مهرها الذي عليه ومات الاب
هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الارث ام لا اجاب نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه
قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الاب دينه من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه

والأب بملكه بمثل القيمة وفيه صح للاب او الوصي بيع مال الصبي بدين نفسه اذ فيه
منفعة كزويج الامة اذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف اذ ضمنه فينتفع به الصبي ومثله في
كثير من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل اشترى حمرا فوجده يرقد عند السوق لضرورته
هل له رده ام لا اجاب له رده والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوبا
او قمارا من لثنا ونقله من مكان العقد الى غيره ووجده عيبا فهل اذا اثبت بوجهه ورده
تكون مؤنة الرد على المشتري ام على البائع اجاب مؤنة الرد على المشتري كما في البرازية وغير
والله اعلم **سئل** في رجل باع لآخر جميع ما يملكه هل يصح ام لا اجاب يصح اذا علم المشتري
بذلك ولا يضرب جمل البائع كما في فتاوى قاضي الهادي والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر
خطة في بئر بمن مغلوم هل يجوز للمشتري الحيا وعند رؤيتها ولا خيار للبائع اجاب
يجوز البيع والمشتري الحيا وعند رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل
اشترى من آخر بزر قطن كل رطل ونصف من البرز في رطل من القطن الذي يقشر
حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح ام لا اجاب هذا باطل ويرد المشتري مثل البرز على
البائع والله اعلم **سئل** في وصي باع مبطنة للايتام بغية فاحش هل يصح بيعه ام لا
اجاب بيع الوصي مال اليتيم فاحش الغش وهو مما لا يدخل تحت تقوية القويمين لا يصح
والله اعلم **سئل** في رجل باع لآخر شيئا من غير ان يوكله ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه
هل يكون اجارة منه وليس له طلب ذلك الشيء ام لا اجاب نعم قبض الثمن اجارة والله اعلم
سئل في رجل اشترى بهيمة وسافر به فراه به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع ففوض
في سفره حتى تيسر له العود فعاد فعلم له رده بالعيب اذا ثبت بوجهه ام لا اجاب
نعم له رده والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثوبا فوجده نظو حاهل
نظف الثوب رغب له رده ام لا اجاب نعم له رده حيث كان عند بائعه كذلك والله اعلم **سئل**
في رجل يبيع من بئر معينة ماء بآلات النزع هل يملكه ويسوغ له بيعه وهل هو
من البئر ام لا اجاب نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوك
بملكه واختلف واما كونه قيميا او مثليا اختلف فيه روى في جامع الفصولين لغو اند صاحب
المحيط قائلا الماء قيمى عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال
رامز المختلقات القاضي ابي القاسم العامري ذكر ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
ان الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع بعينه ببغض
وعن محمد رحمه الله الماء مكمل به ثم ذكر كراما رشيد الدين الماء قيمى
عند ابي حنيفة وابي يوسف فعلم من ذلك انه مضمون بالقيمة لا بالمثل قاله اعلم
سئل في زيد باع عقارا خرابا لا ينتفع به لعمر وثمان قبضه لدى حاكم شرعي

مطلب
اشترى حمرا
فوجده يرقد

مطلب
مؤنة الرد
على المشتري

مطلب
بيع جميع ما
يملكه

مطلب
خيار الرؤية
للمشتري

مطلب
بيع كل قطر
من البرز بطل

مطلب
بيع الوصي
بغية فاحش

لا يصح
مطلب
قبض المالك

التمن اجارة البيع
مطلب
اشترى بهيمة

وسافر به فراه
به عيبا في سفره

مطلب
نظف الثوب رغب
له رده

مطلب
اذا نزع الماء
من البئر

بملكه واختلف
فيكون الماء
مثليا او

مطلب
اشترى بهيمة
وسافر به فراه

به عيبا في سفره

مطلب
اذا نزع الماء
من البئر

وعكم بصحة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمر وفادى زيد البائع
 على ورثته ان المبيع وقف اهل وابرز من يده كتاب وقف غير محكوم بصحته فهل يبطل البيع به
 ام لا سيما مع الحكم بصحة البيع الجلب لا يبطل البيع بمجرد ظهور الكتاب لانه كاعديه
 خطوط وذلك ليس من حجج الشرع الا بجمع الشرع البيئته او الاقرار او التناول عن البيئتين وليس
 الورق والخط من حجج الشرع والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بذر بعيل من اخر بشرط انه يثبت
 فلم يثبت هل تجرد عدم بناة يرجع على البائع بثمنه ام لا الجلب لا لانه يكون باسباب اخر
 ما لم يثبت انه فاسد عنده فان اثبت يرجع بما ادى حيث لا مال له له وان كان له مال له بان
 شيء اخر سقط بقده ويرجع بما بقي وقيل لا كبر القطن اذا لم يثبت والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
 بزر بطيخ اخر وزرعه فلم يثبت هل للمشتري الرجوع بثمنه على البائع ام لا الجلب ليس له
 الرجوع بالثمن ولا بالانقص لانه قد استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به الامام
 طهرا الدين في حيا القطن والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر حيا القطن فزرعه فلم يثبت
 هل يرجع بثمنه ام لا الجلب ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بنقصانه في قول صحيح وقيل يرجع
 بنقصانه ان ثبت ان عدم بناة لعيب بزره وانه لا يرجع الا بالاتفاق لا ختم ان عدم بنة
 لرداء حرثه او جفاف ارضه او لامل اخر والله اعلم **سئل** في رجل له اولاد اربعة وبه مرض
 الجذام لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه وهب لاحد امر شيئا معيننا فتسلمه وباع لبقية ثم عقلا
 ومنقول لا معلوما لم يثبت قليل ورضوا به مع قلته واقربا بقبضه وكتب به لدى قاضي الشرع
 اشترى منك شرعي مشتمل على الاجاب والقبول وشرائط الصحة وال لزوم ثم مات بعد
 سنين وابنه المذكور ولا يدعى على اخوته ببطلان بيع والدهم لهم مرضه وعدم ثمن المثل للبيع
 المذكور هل قسّم دعواه عليهم ام لا الجلب حيث كان بالوصف المذكور وهو انه اى المرض
 لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه فهبته لاحد اولاده وبيعه لبقية منهم بالعين مطلقا
 نافذ باجماع علما شاصر حوايه في كل مرض بطول كالذق والسل وداء الفالج والزمانه ومثله
 الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من انواع الزمانه المصريح بها في غير كتاب فيعتمد
 بالصحة المذكور لموافقته للتقل المستطور والله اعلم **سئل** في رجل اراد السفر وعنده
 مواش خاف عليها فباع نصفها لاشان بشرط ان عاد من سفره فوجد ما طيبة اخذها وان
 وجدها ميتة اخذ الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري قدامات هل يبطل حق النسخ
 بموافقه ام لا الجلب حق النسخ **سئل** في رجل باع حصاة مشاة من محدود لآخر وبه ذلك
 قديم به المبيع وغيره احده المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب لان البائع منه ان يرد
 عليه فامتنع هل يجبر على رده ام لا الجلب نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد ضرب في
 جواهر الفتاوى بانه ليس للمشتري الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله اعلم

مطلب
اشترى بذر بعيل
على شرط انه يثبت
فلم يثبت

مطلب
اشترى بزر بطيخ
اصغر فزرعه
فلم يثبت

مطلب
اشترى قطن
وزرعه فلم يثبت

مطلب
بيع الجذام للمريض
بمخرج لقضاء حوائجه
ولم يثبت فاشترى
وهبته ضحيما
من كل المال

مطلب
البائع فاسدا
فمنع البيع ولو وجد
موت المشتري

مطلب
اذا اخذ المشتري
القبض القديم
من البائع بغير
على رده

قوله
اشترى بذر بعيل
على شرط انه يثبت
فلم يثبت

مطلب
يؤمر البائع
بإحضار الصك
القديم ولا يجزئ
على ذلك ما جاء
إذا رجع فاجاز
الحق عليه

سئل في رجل اشترى من آخر عقارا فهل يؤمر البائع بإحضار المصك القديم حتى يفسخ
المشترى منه ويكون في يده للاحتياج اليه وإذا امتنع بجبر على ذلك أم لا الجواب نعم يؤمر
بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان الحكماء وكثير من الكتب ولا يغرب عن طلب
العلم أنه إذا لم يكن له صك قديم ينتفي هذا الأمر ولو لم يكن له صك قديم عليه لأن امره
ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في أنه ليس له صك قديم عنده بلا دمين فتأمل نعم
لو توقف أحياء الحق على عرضه كما لو غصب المبيع وامتنت الشهود عن الشهادة حتى يروا
خطوطه يجبر على عرضه كما أفق به الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى صيانة لحق المشتري والله أعلم

سئل في رجل اشترى بهما من آخر ثمن مقسط كل شهر كذا ومضت مدة فادعى البائع
مضى ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضى شهرين فقط فحلف القاضي البائع والزمه
بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلا منه فهل ينقض ذلك أم لا ويسترد الزائد الجواب لا ينقض
ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لأن البائع يدعى بإيجاب الحق
والمشتري ينكره فكان قضاء بعين المذهب جهلا فلا ينقض والله أعلم سئل في رجل
اشترى من آخر بيتا بثلاثة أرطال أرز بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي
في ملكه ولم يسلمه الآخر إلى الآن هل لا يصح هذا البيع أم لا الجواب لا يصح البيع والحالة هذه
لأن الأرز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان يباع بالائتمن والله أعلم سئل في دار

بيعت وبها اعتاب غير مركبة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا الجواب لا تدخل
في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كالأججار المكومة لا تدخل في البيع إلا بصرح الذكور والله أعلم
سئل في مريضة باعت لابن بنتها المحبوب عن أرشها بدين عمتها وبنتها قبرا مائتا ومئتين ثمان
قبرا بمائتين فوش ثم ماتت عن ذكر فما الحكم الجواب لو لم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن
لا عين فيه فأحس صم البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليه دين مستغفر في لا تجوز المحاباة
ويصح البيع سواء المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري عديم القيمة أو يفسخ البيع لأن وفاة
الدين مقدم على الإرث وإن لم يكن الدين مستغفرا وخرجت المحاباة من ثلث سلم له المبيع بغير
شيء كالوصية للأجنبي والله أعلم سئل في رجل باع دارا وبالدار أجارا موضوعة فهل

تدخل الأججار في البيع أم لا وإذا حال له لم يصح عليها وقت البيع الجواب لا تدخل الأججار المكومة
المنفصلة من البناء بها إذا حصل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلا بالبناء اتصالا قاردا
يكون تابعاً له وإن كان منفصلاً لا يكون تابعاً له وأججارة المكومة ليست متصلة اتصال
قاردا فلا تدخل والله أعلم سئل في امرأة أقرت لزوجها أو باعت منه عقارا وأقرت بقبض
الثمن واشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبضه حقا ولا استحقاقا وماتت فادعت
بقبض الورثة إن ذلك في المرض الذي مات فيه وادعى الزوج أنه في الصحة هل القول قول

الورثة

مطلب
ادعى البائع مضى
ثلاثة أشهر
ويريد قسطها
والمشتري

مطلب
اشترى بمثل
وبعضه في ملكه
وبعضه في غيره
ملكه لا يصح

مطلب
لا تدخل الاعتاب
الغير المركبة
في بيع الدار
كالأججار المكومة
إلا بالذكر

مطلب
بيع المريض من
المن مطلقا
إلا أنه إن كان
عليه دين مستغفر
وقد عين قيم
المشتري

مطلب
باعت لزوجها قاردا
الورثة إن ماتت
في مرض موتها وادعى
الزوج أنها باعته
في صحته

الورثة او قول الزوج اجلب القول في ذلك قول بقية الورثة والبيتة بيعة الزوج وانم
يقم البيتة واراد استحلاله فمهر فله ذلك فان حلفوا كان الحلف على عدم العلم لا نفعل الغير
والله اعلم سئل في ذمى اشترى من مسلم دار بها علو وسفل في محلة من محلات المسلمين في
مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وعقل
لاهل الذمة ان يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الامر ايده الله تعالى
منعهم من ذلك وامرهم بالاعتزال في مساكن منفردة ام لا اجلب قال في الحاشية الذي اذا
اشترى دارا في المضرة ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي ان يتباع منه وان اشترى دارا يجبر على بيعها
من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه
لا يجبر على البيع الا اذا اكثر في حثه جبر وفي الذخيرة واذا انكارى اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين
ليستكنوا فيها جاز بشرط اللواتي قلتم اما اذا اكثر واجتث يتعطل بسبب كثرة بيعهم بعض المسلمين
او يتقلل بمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط بمكون ان يسكنوا في امصار المسلمين
ويبيعون ويشترون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظر المسئلة فيهما

فقال وما ينبغي يتباع دار المسلم فلو اشترى في المضرة بالبيع يجبر
اذا ما اشترى من مسلم ورواية اذا كان ذاتي المضرة يشعشع ويكثر

وممن نقلها صاحب المحرر فيه وصاحب التتارخانية وغيرهما وقد علمت انها خلافية والذي يجب
ان يقول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل بدور الامر على القذة
والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله اعلم سئل في قبيل
مشركيين ربا الارض وثلاثة اعمال باع احدهم حظه لاجنبى قبل ادراكه وقارض على ثمنه
رجلا هل يصح بيعه وما رتب عليه من المقارضة ام لا يصح البيع ولا ما رتب عليه اجلب
لا يصح البيع فلا يصح ما رتب عليه والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر سلعة وباعها للبائع
قبل القبض فما الحكم اجلب ان كان البيع الثاني باذن المشتري او بغير اذنه لكنه اجاز له
انفسخ البيع الاول فان لم يكن باذنه ولا اجازة وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن
اخذه والا يحبس البائع على ملك المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني
فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني
ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والا لم يرجع والمثل بالمثلي والقيمة بالقيمة
وهذا الاحكام من فتاوى قاضى خان وغيرها والله اعلم سئل في رجل اشترى جلبا بثمن
في الذمة ووضع المشتري في عدوله باذن بائعه وذهب لى اثنى بالثمن فرجع فرجدا البائع
قد مات فطلب الجلب من ابنه فقال قد بعته هل يلزمه احضاره وان تعذر له المطالبة مثله
اجلب للمشتري رد بيع ابن بائع ومطالبة باحصار الجلب وان تعذر فله المطالبة بمثله

مطلب
اشترى ذمى من مسلم
دارا في مصر المسلم
نفى جبره على بيعها
خلاف

مطلب
باع احد الركبان بفضيه
في القنابيط قبل
ادراكه وقارض
على ثمنه جلا

مطلب
اذا باع البائع السلعة
لاخر قبل ان يقبضها
الاول فبقي بيعه
تفصيل

مطلب
باع على رجل ثمن
قباعه ابنه الاخر

مطلب

أجمد خلاصا
فما اشتراه منه
فقد القرض
فما اشتراه منه

مطلب

كرم به اشتجار
مستوفى بغيره
وقف بغيره
ملك فأناباع
الملك اشتجار
من غير اشتجار

مطلب

باع دارا آخره
في دار آخره
بها طرقة
لدار آخره فان
الدار في البائع
دخل في البيع
وان لم يكن كذلك

مطلب

باع احد اشياء
بعضه فترس

مطلب

اشياء واقف بين
اشياء بائع
سواء باع حصته
شريكه او اجنبى

والله أعلم سئل في رجل باع اخرستين رطلا حليما بثمن معلوم ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واشتملها فما الحكم في البيعتين اجاب انما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من اجله لا يبيع المنتول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من البائع كما نص عليه في البحر وغيره او من غير البائع والاطلاق التوحيش لهما واما الاول فقد بطل باشتمال البائع له فليس لاحدهما ان يطالب بالاشريش والله أعلم سئل في كرم به اشتجار ملك متنوعة واشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الاشجار جميع اشجاره ماعدا اشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري اشجار الوقف من اشجار الملك هل يبيع البيع المذكور ام لا يصح له بيع المشتري بها الجلب لا يصح له بيع المشتري بالمبيع والحال منه فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال منه كبيع شاة من قطع وكبيع فضة من طعام لم يبيته لا يصح وان بينه بعد ذلك ومثله يفتك جميع مالى في هذه القرية من الدقيق والبر والياب ولا يعمل المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب لفساد البيع وقد ذكر في البحر معزى الى عمدة الفتاوى رجل قال بعت منك مالى في هذه الدار من المتاع ان كان معلوما لجاز ولو قال بعت منك ما تجدلى في هذا البيت او في هذا الصديق او في هذا الخوفا ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما ولجها له يسيرة جازاه وانت على علم بان لجها له متافحشة وقت البيع فمن أى نوع المبيع من انواع الشجر المختلفة فافهم والله اعلم سئل في رجل له كرم ممره في كرم اخر باعه لرجل الا انهما الممهور هل للمشتري ان يمر منه ام لا الجلب ليس للمشتري الممر منه حيث استثناء البائع من البيع فقد صرحوا بان له لو ظهر في الدار المبيعة طريقا ومسيل ماء لدار اخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع ان يمر في الدار المبيعة لانه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضي خان كما نقله عنه في البحر وهو دال على انه اذا استثنى الطريق استمر حق اللد له لا للمشتري وهو ظاهر والله أعلم سئل في رجل له ربع فربس باعه لآخر قائلا له بعتك ربعي في فري هذه بكذا فاشتراه منه بما عيته من الثمن وتقابضا فلقبه احد الشركا فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يبيع الجعل المذكور ام لا ويرجع بمافع الجلب لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربحه الذي هو ملكه ويرجع بمادفع المدة الا ان يكون البائع اشترى من شريكه ثمن من الفربس بمقدار نصف الثمن الذي باع به او لا فيصير شراء منه ويبيع من شريكه مبتدأ فيصح ولا يرجع بمادفع والله أعلم سئل في غراس في ارض وقف بين اثنين هل يجوز لاحدهما ان يبيع حصته فيه من اجنبى كما يجوز من الشريك ام لا الجلب نعم يجوز بيعه من اجنبى وكذا من الشريك كما اقر به الشيخ فربس بن نجيم وهي في فتاواه وان كانت الارض يفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدي في كل سنة بغير عبارة شرعية كما صرح به في النفع الوسائل والله أعلم سئل في ذى ولاية اوقع القبض

على رجلين إثمهما مكر فدفنهما لاخر قاطعا عليهما عشرين قرشا جرعة وسلمها لهما وعلى المسلم
دين للمسلم يريد ان يقاصمه بها هل له ذلك ام لا الجواب ليس له ذلك اذ لا يترتب على الرجل
بالثمة مال حتى تنصوّر المقاصصة بدین شرعی ثابت بذمته وعلى تقدير الميثوت بذمتهما
بوجه شرعی لا تقع المقاصصة لانه بيع الدين من غير من علمه الدين وهو لا يصح والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر ثورا بثمان مقلوم وتفرقا عن تقابض ثم ارسله بعد اربعة ايام
الى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وقال
هل هلك من مال البائع او من مال المشتري الجواب هلك من مال المشتري لامن مال البائع
للزوم البيع وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا ينسخه مجرد رد البيع على البائع مع عدم قبوله
صريحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع
الصحيح وعدم انقضاءه بمجرد ايصاله الى البائع كما هو صريح الحاشية وكثير من الكتب والفقهاء
سئل في رجل اشترى من اخر قطنا بقرش فادعى بعد قبضه انه وجد ناقصا هل القول
قوله بيمينه ام لا الجواب القول قول المشتري بيمينه حيث لم يقر وقت الشراء انه قبض
جميع المبيع او انه استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف او بعده فلا
قول له القول في قدر المقبوض للقباض بيمينه ضميना كان او امينا ولا فرق في ذلك بين ان يقر
فيه وبين ان لا يتصرف والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر قطنا بثلثي ثمنه البائع يقبض
المشتري وسلمه المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه ام لا الجواب نعم تسمع
دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض بيمينه اذ لم يكن اقرانه قبض جميع المبيع او انه استوفاه
كما صرح به قارئ الهداية في فتاواه وصاحبا البحر عند قوله وان نقص بكل وهو في كثير من
الكتب والله اعلم سئل في جماعة استعاروا من اخر مزارع المقات واعاروه مثله
لزرع القطن واكمل كل مازعه وجاء الشتاء فزرع الكرايون بغير اذنه فلا هم فطلبوا اذنه
الذي بذروه في ارضهم وبأخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حصده ولا أنفسهم راجعين
عاصرا منهم هل لهم ذلك ام لا الجواب ليس لهم ذلك حيث اصطلحوا على ذلك بعد طلوع الزرع
لصحة بينعه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمان مقلوم
وسافر بها البائع بغير اذن المشتري فاشتول عليها الا فخرج هل يلزم المشتري الثمن ام لا الجواب
لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالغرس في الباحة
ولو في حظيرة وقل له البائع سلمه اليك ففتح الباب فذهب ولم يمكنه اخذه بغير عون
لا يكون تسليمهما والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه اخذها بغير عون فافهم والله اعلم سئل
في رجل اشترى من اخر ثلاث شوالا تنصفتة واحدة بثمان مقلوم الى اجل مقلوم فلما حل الاجل
دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان في الثالث عيبا هل له رده ام لا الجواب ليس له رده فقط

مطلبت
لذا اشترى ثورا
وقبضه ثم رده
لدار البائع وحكم
حلك من مال البائع

مطلب
القول قول المشتري
ان البيع ناقص
ولو بعد التصرف
فيه مالم يقر بانه
استوفى جميع
المبيع
مطلب
وزن البائع والمبيع
بمقدار نفسه يمينه
فان ادعى انه نقص
يقبل قوله بيمينه

مطلب
استعار من رجلين
ما رز صاحب الزراعة
زرع احدى الكرايون
ثم اصطلحوا على

مطلب
اذا باع سفينة
وسافر بها بغير اذن
المشتري ثم اعطى
منه لا يلزم المشتري
الثمن

مطلب
اشترى شوالا
فطلب بعضها
عنه ليس له رده
بل رده كلها وان
تعد ردها ردينا

يُرد الكل أو عسك الكل وإن كان تصرف في الشئ الويل وتعد رد هما ليس له رد الثالث
بغيب يوجد فيه على الأصح المفتى به والله أعلم سئل في رجل اشترى جملين صفقة واحدة
وأطلع على غيب باحدهما بعد القبض هل يردهما أو رد المعيب أم لا يرد واحدا منهما الجواب
يُرد المعيب ويأخذ السليم بحصته من الثمن ولا يرد هما جميعا إلا إذا تراضيا كما صرح به في بيع
الفصولين وغيره والله أعلم سئل عن خيار الغبن الفاحش الجواب قال في البحر من باب
المراحة والتولية نقلا عن القنية من اشترى شيئا وعين فيه غبنا فاحشا فله ان يردّه على
البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفتى بالرد وفقا للناس ثم رقم لآخر وقع البيع بغبن
فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعاته ان للمشتري ان يرد وللبائع ان
يسترد وهو اختيار أبي بكر الرزنجي والقاضي الجلال وأكثر روايات كتاب المنصارية
الرد بالغبن الفاحش وبه يفتى ثم رقم خلافة وبه افتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم
لاخر ان غير المشتري البائع فله ان يسترد وكذا ان غير البائع المشتري له ان يرد وعلى
هذا افتوانا وفقوا أكثر الناس والله أعلم سئل في رجل سأل الخمر عن فرسه التي عندك
فيها فلان هل ولدت او عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه فحصة
فيها بغيبتهما ثم تبين انها كانت ولدت ممترة هل تدخل الممترة في البيع أم لا الجواب لا تدخل
واذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع قال لقول قول المشتري
بيمينه ما لم يكذب الظاهر بان كان البيع منذ شهر مثلا والممترة ستم انضف عام او عام
اذ الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والله أعلم سئل في رجل اشترى من اخرازا وقبض
بعضه وبقي عند البائع بعضه فغلا سقره فباعه لرجل باكثر من الثمن الاول وسلمه له
واستملكه فما الحكم في ذلك الجواب ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الاول
وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الاول وبطل البيع الاول ويصح الثاني وثمنه للبائع
وليس له ان يضمه مثله لان البيع قبل القبض مضمون بالثمن فلا يتو الى عليه ضمنا فان
ولا ان يجبر ببعده لا يبيع ما لم يقبض وايضا قيام البيع شرط للاجازة والله أعلم سئل
فيما لو باع زيد عمرا وبكر حنطة في عقد واحد على سبيل الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن
من احد المشتريين أم ليس له ذلك الجواب ليس لزيد طلب جميع الثمن من احدهما بل طلب حصته
منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئلة مصرح بها في موضع لا تقدر ومما يظهر شمسها ما ذكره
اصحاب المشون والشروح والفتاوى قاطبة في الكفاية لرجلين دين عليهما وكل كل عن صاحبه
الخ فلو لم يجمع الثمن كلاما من المشتريين لبطل تصورا الكفاية في هذه المسئلة اذا الكفاية ضم
ذمة الى ذمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئلة قبلها فاني تنصّر
الكفاية اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صور والمسئلة بقولهم بان اشترى يمينه

مطلب
لأن رد واحد الجملين
بجبت ويأخذ
السليم بحصته

مطلب
في حكم الرد بالغبن
الفاحش

مطلب
لا تدخل الممترة في بيع
الفرس والعول
للمشتري في انها قد
بعد البيع ما لم يكذب
الظاهر

مطلب
اشترى من آخر
ارضا وقبض بعضه
فباع الباقي بأكبر
من آخر واستملكه

مطلب
لو باع من اثنين
ليس له طلب
احدهما على الثمن
الا اذا كانا قلا

عبدا وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع بإيجاب قول
 في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويشترع أيضا ما لو حضر أحد المشتريين وغاب
 الآخر فنقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من البيع حتى ينقد الغائب أو ينقد هو لجميع
 الخ فهو صريح بأنه بالحصة وهذا مما لا يشك فيه الفقيه والله أعلم سئل في أمير الحج الشريف
 إذا بعث من توابعه رجلا له خبرة بقيم المقومات إلى تاجر عنده بضاعة يأق له بها بقدا أو يقومها
 ففعل وحملها له ثم مات الأمير والآن التاجر يطالب بتابعه الرسول المقوم لها هل له ذلك
 أم لا وهل القول قول المقوم أم رسول فيه أم قول التاجر أنه وكيل مطالب بالثمن ما الحكم
 الشرعي الجواب لا يطالب بالرسول بإجماع العلماء القول لأن الرسول إنما هو مسير ومغير
 لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي إليك ولا ثمن على لك وقال
 البائع إنما بعثت منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع
 الفتاوى للكركي وعبرة الخانية في لفر كتاب لبسوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا وقالت
 كنت رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعثتها
 منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب
 أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال إذا قال البائع كنت رسول الأمير إليك فلا ثمن
 لك على وقال البائع بعثت منك والتمن عليك فالقول قول التابع بالتاء المشناة فوق والباء
 الموحدة وعلى البائع البينة أن الشراء كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك والله أعلم
 سئل في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل إذا باع بنيه أو وقف جميع ما يملكه من عقار
 ومنقول معلوم لم ير ثمن معلوم هل ينفذ بيعه لم يوقفه ولا يمنع من نقاذه دين مستغرق
 بذمته أم لا وهل إذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح أبرأه وكذلك وقفه أم لا
 الجواب نعم ينفذ بيعه وأبرأه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماء الفقه
 مقللين بأن حق الغرماء لم يتعلق بعين ماله وإنما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات
 الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقف في صحته وعليه
 ديون ولا مال له غيره هل يصح أم لا يصح فأجاب بالوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة
 أو الوقف داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك
 والله أعلم سئل في رجل اشترى من آخر غرائر معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه
 وليس له الفسخ بتغير السعر إلى النقصان أم لا الجواب نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية
 الغرائر وليس له الفسخ بتغير السعر إلى النقصان والله أعلم سئل في رجل اشترى من آخر
 فرسا فاطلع على عيب بعد غيبة بائعه فما الحكم في ذلك الجواب بضعه القاضى عند
 عدل إذا برهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب بعد غيبة البائع ووضعه القاضى عليه

مطالب
 لا يطالب الرسول
 بالثمن والقول قوله
 بمسيرة رسول
 إلا أن يتم البائع
 بيته أو كسره
 لنفسه أو وكيل

مطالب
 صحيح الرجل في صحته
 ووقفه وأبرأه
 صحيح ولا يمنع
 دين مستغرق
 وكذا سائر التصرفات

مطالب
 لا اشترى غرائر
 معلومة من صبرة
 صحيح
 إذا وجد بالفرس غائب
 بعد غيبة بائعه
 بضعه القاضى
 عند عدل

عدل ومات وجضر البائع ان لم يتنق بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان
 قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عندنا اهر ولا شك انه يرجع
 بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله اعلم سئل
 في مؤجر مقصورة يرسل وعاءه للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة شهر
 ولم يجبر بينهما بيع فخص الشيرج او غلا فالحكم الجلب ان لم يتنق على ثمن الشيرج
 فعلى المستأجر ان يدفع ما عليه من اجرة المقصورة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع
 والحال هذه والله اعلم سئل في رجل له كرم ان استطرق احد هما من الاخر باع بئنه ذلك
 الاخر على ان يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب من الاستطرق
 ام لا ولان تضرر بمروره الجلب لا يملك منعه عنه وان تضرر والله اعلم سئل في
 مريضة مرض الموت باعت شيئا لها من بنتها التي هي من جملة ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل
 يجوز بيعها ام لا الجلب لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذه والله اعلم
 سئل في امرأة ادعت بعد موت امها انها باعتهما الحصة الغلانية في العقار الغلاني
 بكذا في حال صحتهما فانكر بقية الورثة كونه في الصحة وادعوا له في مرض الموت فالقولان
 والبينة على من الجلب البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه
 اذا حادث بعضا فالى اقربا وقاهم والله اعلم سئل في رجل مريض باع لابن زوجته دارا
 واقرب بعض الثمن في مرضه والورثة تكذب به في القبض ولا تجز البيع فما الحكم الجلب ينفذ
 ببعده فان كان فيه محاباة وعليه دين محيط لم تجز المحاباة قلت واكثرت فالمشترى يتم
 القيمة او يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث واما اليسيرة فتعذر
 منه واما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محيط واذا كان عليه دين محيط لا يصح
 والله اعلم سئل في رجل باع لغير نصف فدان على ان يحرق عليه شركة بينهما والبدن منهما
 واذا خرج من الحرق سالا يرد عليه وان مات بتقرر الثمن عليه ففعل وتغير احد الثوبين
 تغيرا يوجب نقصه هل للمشتري رد هما على البائع جبرامع ارش النقص وان اثنى البائع ذلك لم لا
 الجلب نعم كما اشار اليه في جامع الفصولين والتاريخاينه والله اعلم سئل في اخوين ورثا
 عن ابيهما مالا منه ما تصع فيه شركة العقد ومنه مالا تصع فصار كل منهما يتصرف فيه
 بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فطلب كل واحد بما لحقه بمباشرة من
 الدين فصار يوفي ما عليه وكان احدهما زوج الاخر زوجته واشترى له جارية ودفع للمهر
 والتمن باذنه فهل لكل منهما ان يرجع على الاخر بما وفي عنه من الدين ام لا وكذلك الاخر يرجع
 بما دفع من المهر والتمن ام كيف الحال الجلب اعلم ان الاثنين اذا ورثا مالا فشركا بما فيه شركة
 ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبى عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه الا باذن

مطلب
اذا اخذ رجل شيئا
من آخر من ثمن
يتنقا على الثمن

مطلب
اذا باع كرم وفي
ممر كرمه الاقربى
ان يملك له حتى
الموت فبنا القضي
لا تجز لثمن له

مطلب
يعوز البيع من الورثة
الا باحالة بقية
الورثة

مطلب
ادعى احد الورثة
انه اشترى من
مورثه في الصحة

مطلب
في بيع الميراث اذا
يقبض الثمن

مطلب
اشترى قوتري
لبيح يمينها على
اشتمان ان يخاص
الرجل ما لم يبر
بركة لها فتغير
احدهما

مطلب
ورثا مالا فصار
كل منهما يتصرف
على حدة حتى
توفي كل منهما من
وكان احدهما
زوج الاخر زوجة
ما دفع له دفع
المهر بالتمن

الاخر فاذا اذن بالبيع والشراء صار حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا اذن
بالشراء وقع الملك كما اذن على وجه الاشتراك ان هذه شركة في الشراء والشركة
في الشراء جائزة كما صرح به في الظهيرية وغيرها فله الرجوع بحصته ان كان قد من ماله
خاصة وان من مال مشترك فلا يرجع اذ الشراء وقع لها بما لها واذا باع المشتري بالاذن
فهو كالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وان لم يكن هناك اذن فلا يقع الملك مشترك كما في
ضرورة الشراء ولا التمس كذلك في صورة البيع فلا يرجع احدهما لما وفي من الدين الذي
بما شرته اذ لا دخل لغيره فيه واما اذا دفع دينه لغيره فله الرجوع عليه ولا يكون
مستعرا الا اذن حتى اذا لم ياذن له به كان مستعرا وبه يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه
او بشي الجارية التي امر بشراؤها يرجع عليه بما دفعه والحال هذه والله اعلم **مسئل** في رجل
وكلته زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة ثمينة ذات قيمة عظيمة
فباعها الاخر منها لوكالة عنها بشي بخص لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن
الفاحش فقل له خيار الغشخ به حيث غرر في ذلك ام لا **اجاب** نعم له فسخ البيع بذلك
والحال هذه وقد ذكر المسألة في فتاوى قاضي الهادي في ثلاثة مواضع او تذكره الزيلعي
في باب التوكيل والرابعة ومصابيح البحر وصاحب الغفر وكثير من الاسفار فاختار بعضهم
الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يفتي به انه ان غرر فسخ البيع واذا
والله اعلم **مسئل** امرأة باعت لرجل دكانين لها ودار مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة
صفقة واحدة بشي معلوم بحضرة زوجها واذنه لها واجازته ببيعها اهل بنقد البيع في كل اثر
وقل اذ انكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفة المذكورة تصح
شهادتهم وان يذكر في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها ام لا **اجاب**
نعم بنقد البيع ويقسم التمس على قيمة البيع كله فيأخذ كل ما حصته وهو النصف قاله الكوفي
رجل له ارض بنصفها واخرها غل فباعها ربة الارض باذن الاخر بالف وقيمة كل واحد منهما
فالتمس بينهما نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
عدم ذكر حصته كل من الزوج والزوجة لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد
اتفقنا على ان لكل نصف الدار والله اعلم

مطلب
الوكيل بالبيع
فسخه بالغبن
الفاحش حيث
غرر المشتري

مطلب
اذا باع زوج
لها ودار مشتركة
بينها وبين زوجها
مناصفة
صفقة واحدة
بأذنه مع البيع
ويقسم التمس
على قيمة البيع

مطلب
شراء الزرع
على شرط طمخه
صاونا مسد
وكذا اشتراط
دفع بدل زرع
التمس اذ رعا
من الجورح

باسم التمس الفاسد
مسئل في رجل اشترى من آخر زرع سبعة عشر قنارا على ان يطمخه له صاونا وان ياد
ثمنه واجرة طمخه اذ رعا من الجورح كل ذراع منه كذا وتسليم كل مشتريه قل يصح ام لا **اجاب** لا يصح
مع ما ذكر اذ شرط الطمخ بانفراده فاسد وكذا شرط اخذ الجورح على الوجه المستطوع بانفراده فاسد
والفاسد يجب رفعه ويحرم تعذر حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذ اشترى بالبيع والشراء
على امك المشتري فاسدا وعلم به القاضى به فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما فسخه والله اعلم

سئل في رجل ضمن من سباهي ثمرة زيتون بجرار زيت غير عين وباعه الزيت الذي يستخرج
منه باربعة وخمسين قرشاً هل يصح ذلك ام لا اجاب لا يصح ذلك شرعاً اذ الواجب مرد
عينه ان كان باقياً والا ضمن مثله وان انقطع للشان ان شاء البائع اخذ قيمته وان شاء صبر
الى خروج الثل والقول قول المشتري مع يمينه والله اعلم سئل في رجل اشترى من آخر قطيعاً
من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن بشرط ان يكون منه كذا من العدد
بلا ثمن وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح ام غير صحيح وماذا يلزم المشتري
اجاب البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله اعلم سئل في بيع الزيتون
بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر اجاب البيع فاسد والزيتون
يشتري غير معين مثلي ميكيل مضمون بمثله فان انقطع ولو تصبر البائع الى الجريد يضمن المشتري قيمته والقول
بالزيتون مثلي ميكيل مقدار المثل والقيمة يمين والله اعلم سئل في رجل باع ثمرة زيتونه التي عليه باع
جرار زيتاً دنياً هل يجوز اجاب لا يجوز بالزيت العين ان كان مقدار ما في الزيتون او اقل
فكيف بالدين والله اعلم سئل في رجل باع آخر ربع فريس بالقيام عليها ما دام عذراً وسلمها له بائعها
فولدت عن حصانين وباعهما واخذ ربع ثمنهما وسلمهما وهلكا وولدت انصباً ثمرة والا يرد
اخذ المهره عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها يقوم عليها في الحكم في ذلك اجاب
للبيع استرداد الفريس مع المهره وقبض البيع وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع
الرجوع على الفريس والمشتري الرجوع بما انفق فان اختلف في مقداره فالقول للبائع باليمين واليمين
على المشتري لدعواه الزيادة والله اعلم سئل في بيع اللبن في الضرع هل يجوز اولاً واذا قلتم لا
في الحيلة حتى يحل تناول بدله اجاب لا يجوز والحيلة ان يقرض طالب اللبن دراهم بقدر
ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن او يقرضه اذا وقعت فيه كسادة ويقول مالك اللبن
ما ياف من دابتي الفلاخية او من دوابي من اللبن خذ قرصاً فاذا استوفاه يجعل هذا بهذا
فجعل هذا بال والآخر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله اعلم سئل في رجل باع نصف
كره ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط في عقد البائع مع ابنه حرق جميعه
والابن ينكر هذا القول قوله بيمينه واذا اقام البائع بينة على الشرط المذكور يفسد البيع فحيث فسده
اجاب القول قول ابن المشتري على نفي العلم بالشرط المذكور وان اقام البائع البينة على ذلك
حكم بفساد البيع ورفع ولا يلزم ابن المشتري حرقه على كل حال والله اعلم سئل في رجل اشترى
زيتاً من آخر بسمرة الواقع يوم الطلب وقبضه فوقع غاصاً على البلد فانتهت مع ما انتهت منها
فالحكم اجاب يلزم للمشتري دفع مثله زيتاً لفساد البينة بجهالة الثمن وتعدرد عينه
على بائعه ومن القران ان الزيت مثلي والمثلي مضمون بمثله في البيع الفاسد والله اعلم سئل
في رجل استعار من آخر فرساً ليركها المكان معين فسرق منه فطالبة لغير ضمان قيمتها

مطلب
في ضمان
الزيتون
بالزيت
مطلب
اذ لا شيء
قطيعاً من الغنم
بشرط ان يكون
من كذا بكذا
مطلب
بيع الزيتون
بغير معين
مطلب
اذا باع زرع
بالقيام عليها
ما دام عذراً
فالبين غير
صحيح والرجوع
على الفريس
والقول بفساد
للبيع
مطلب
بيع اللبن
في الضرع
لا يجوز
والحيلة
مطلب
اذا ادعى
البائع شرطاً
يفسد البيع
فالبينة عليه
والقول للمشتري
او وارده
مطلب
البيع بالسمرة
يوم الطلب
فاسد بجهالة
الثمن

مطلب
استطاعها
فمنه فاشترى
فالباع فاسد
ولا يلزمه

مطلب
اذا انفاستحا
بيع الغنم
لغنا بعض
المشرك
ما اشتبهك
من الزوائد
بغيرها اذا
هلكت

مطلب
في شجر معلوم
لا شجر في
الارض وقت
باع احدها
النصف
الارض الشجر

مطلب
بيعها الاطراف
فاسد فاشترى
البائع مع ولد
ان يفتت
ولا يفتتها
يوم القبض

مطلب
اذا ادعى على
ورثة الميت
انه باع قبرا
من الحنطة
الى دخول الحجر
فالباع فاسد

مطلب
اشترى ثوبا
شرا فاسدا
محكم محكم
طاعة الشريعة

ثلثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بشي معين ثم قال هو بدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد ان اشترى المستعير منه الفرس المروقة بشي معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الاثم فالحكم اجاب شراء المستعير الفرس المروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضمونة عليه حيث لم يفرط في حفظها فلا بد ان قبطل قوله هو بدل الضمان وصار ثلثا بثلثين بدونه غير يطالب به ويحبس عليه حيث خلا عن شرط مفيد فان وجد فيه شرط مفسد وجب رد البيع على البائع المستعير ولا يطالب به المستعير بشي والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر غنما على ان يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتهاء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم واكل زوائدها من ولد وصوف ولبن وتغاسخا البيع بمحك فساد فالحكم فاجاب اكله اجاب يضمن جميع ما اكله لانهم صرحوا بان زوائد البيع فاسدة لا تمنع للفسخ الا اذا كانت متصلة لم تتولد لو كانت منفصلة متولدة كما في الشئ وال يضمن بالاشتهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة لا البيع رد البيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها رد البيع والمسألة المذكورة في جامع الفقهاء والبحر وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في ارض وقف محكومة بهما شجر ملك لرجلين باع احدهما النصف من الارض والشجر معا لغير شريكه هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز لانهم الاول ضم الملك الى الوقف المحكومة وبيعها اجملة والثاني بيع نصف الشجر المشتق للبقاء لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علماء انا قاطبة والله اعلم **سئل** في رجل باع فرسا بشي معلوم مستثنا عملها وسلمها للمشتري فولدت عنده وماتت في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك اجاب البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور والبايع اخذ الولد والمطالبة بقيمة البيع المالك لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى البائع ان ثمنه كلف البيعة والاصل عندنا في البيع الفاسد انه اذا قبض المشتري البيع في البيع الفاسد باع البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمته يوم قبضه وهذه مسألة واضحة وقد ذكرنا النقل فيها وما قلناه مشيع مع اختصاره والله اعلم **سئل** في رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص ان له عنده ثلاثة غروش ثم مد حنطة باعه له الى دخول الحجر هل يثبت ذلك بلا بينة ام لا من بينة واذا ثبت بها هل يكون البيع فاسدا لجهالة الاجل وهل يكون البائع مثل حنطته ام لا اجاب البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد لجهالة الاجل وينس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لانكاره ما عداه فاي حنطة جاء بها القبول قوله يمينه انه المثل وعلى البائع البيعة في المثل الذي يدعيه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثوبا بعشرة غروش على ان يزرع مد حنطة من حنطته في ارضه للبائع وتغاسخا وزرع المشروط فلم يرض به البائع لصعفة فترافعا الى محكم فحكم بحسم البيع

واجرة مثل عمل الثور للبائع وجدد اعقد بيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة
غير مشار إليها فهل العقد الثاني صحيح ام فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم الباطل
هو فاسد كما لبيع الاول بسبب عدم بيان كونه جديدا او وسطا او رديا وشراء الحنطة
لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم تكن مشار إليها ويرد للمشتري الثور على بائعه ويسترد
العشرة المقبوضة من البائع ولا اجر لعمل الثور اذا المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف
للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال هذا والله اعلم **سئل**
في رجل اكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم مكرها ومات المكره والمكره والمشتري
بعد ان اكل الزوائد مدة سنين فما الحكم اجاب الاصل ان بيع المكره فاسد للبائع
الفسخ ولا يتطل بونه ولا يموت الحامل الى المكره والمشتري وزوائده تضمن بالتعدي
فلوارث البائع فسخ البيع واخذ الحصته وتضمن ما اكل منها من مكره المشتري في اكلها
والله اعلم **سئل** في رجل باع آخر نصف قدان بمن مغلوم شارطا ان يخرج من العمل
سالما فحوله ولا من على مشتريه وان عطب او تعيب فالمن مقرر ففرق ثوره واشتراكه
الشارق ففوض المشتري منه ثورا بديله واجاز البائع ذلك التعويض ويريد ان يرجع
قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جميعه ولا يرجع
عليه بالقيمة فما الحكم اجاب لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة المستهلك
لفساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله اعلم **سئل** في رجل له بذمة اخو ما ساجق زنا
باعها له باري عاثة قرش فرفع له المشتري من ثمنها مائة واربعين قرشا هل بيع ما في الذمة
الى اجل صحيح ام لا اجاب بيع ما في الذمة لا يجوز الى اجل لانه افترق من دين بدين
وهو بيع الكاكي بالكاكي وقد غيضا عنه فيجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد ما قبض
من الدراهم والله اعلم **سئل** في امرأة غرت على الخ الشريفة فباعته زوجها نصف دار
بمن مغلوم وباعها ابنها من غير كرماء وعكر كذلك وبنتها منه ثلثي بيت ونصف حكر
كذلك على انها ان رجعت سالمة بعد ملكها اليها هل بيعها مع هذا الشرط صحيح ام لا
اجاب البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا اصر واغلى
امسك بهم يفسخ القاضى حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله اعلم
سئل في رجل اشترى من آخر نصف مخول بمن مغلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون
وبعضه مقبوض وقبضها وهلك بعضها عند واشترى الباقي وهلك بعضه عند
فما الحكم اجاب ما هلك منها عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه
لجهالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها ما قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند
البائع فله من ماله لا ارتفاع العقد بوضوله اليه والله اعلم **سئل** في رجل باع من آخر دارا

مطلب
بيع المكره
فاسد فيلزم
المشتري
ما اكل من
الزوائد

مطلب
اذا اشترى
من آخر نصف
قدان على انه
ان يخرج من
العمل سالما
فحوله وان
عطب فالمن
مقرر ففرق
ثوره واشتراكه
الشارق
فمطلب
بيع ما في الذمة
الى اجل

مطلب
اذا باع
شخصا على انها
ان رجعت
من الخ بعد
ملكها فالباع
فاسد

مطلب
قبض المشتري
المبيع بفساد
ثم استرد
البائع بعضه
وهلك البعض
فالبائع

بالف قرش منها نقد مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم من الصبايون بيع له وزنا
باربعائة قرش وقبل زنته باعه المشتري البائع بما في قرش وقبضها منه وكتب بالتبائع وثيقة
شريفة بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد البيع له اذا دفع ذلك فاحكم بيع الصبايون
البائع قبل قبضه منه وهل اذا اطلب البائع رد البيع اليه فصل يعطى المشتري الف قرش او اثنا مائة قرش
المطلوبة لا غير اجاب صريح علما وناقطة بانه لا يصح بيع النقول قبل قبضه ولو من بائعه
وان تمام التسليم في بيع الكيل والموزون مكايلة او موازنة بالوزن والكيل والمسئلة في الحائز
والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلاك الصبايون واستهلكوا
يبطل البيع فيه ويرجع المشتري بالتم الذي عينه له وهو الاربعائة التي اشتراها بها البطلان
بيعه بالما تين قبل قبضه ولو لم يملك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فلم يشتره فبيعه
واتباعه بالتم الذي عينه وهو الاربعائة واما ووعد المشتري ان يعيد البيع وقد صرح علما وناقطة
بانه لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد قال
جامع الفصولين تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا شرط الاخر يلحق
باصحل العقد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رزوقا لشرط الفاسد اذا لم يلحق بالعقد
عند ابي حنيفة لاصد هما ثم رزوقا لولا وهل يشترط الا لحاق في مجلس العقد لصحة الالتحاق
اختلف فيه الشايخ والصحاح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه
ثمانمائة قرش لا غير والله اعلم وسئل عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المسارة
بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا ام لا فاجاب من هذا السؤال واما الراء
في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى الربا كما صرح
به البرذوي في فني الفقهاء قال في الامشاه والاراء للعامة في ضمن عقد فاسد لا يمنع
الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الراء عن الربا لا يمنع فستمع
الدعوى به وتقبل البيعة او مثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله اعلم
سئل رجل اشترى بغيرا من آخر بمش معلوم واجل محمول وقبضه واعادته لرجل
فأخذ البائع من يد المستعير وهلك عند ذلك الحكم اجاب الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه
وكذلك المستعير منه براء منه اذ كل بيع بيعه فاسد اذا استرد البائع ولو بغصب براء المشتري
من ضمانه والله اعلم سئل رجل باع آخر جملا بدينارين وثلاثين غرضا مؤجلة عليه الى ثلاثين رطلا
كل خيار تلك الثمن فطلع الخيار ودفع له تلك ونطأ اليه بثلاثه قبل طلوع الخيارين مدعيان ان
الاجل المذكور غير صحيح وانه يستوجب كل الثمن حاله فالحكم في ذلك اجاب البيوع المذكور
فاسد بحيث فشحه ورد البيع الذي هو الجمل على بائعه واستردا ما قبضه من الثمن باجماع علماءنا
فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يجرى ولو اتفق للتبايعان فامسدا على استبقائه فيجب التمسك

مطلب
باع دارا من
آخر بالف منها
ستمائة نقدا
وباعه مقدارا
معلومنا من
الصبايون
باربعائة
وقبض زنته
باعه من البائع
بما في قرش
ووعد المشتري
الدار رايعها
بان يعيد حاله
اذا دفع له ذلك

مطلب
الاراء العامة
في ضمن عقد
فاسد لا يمنع
صحة الدعوى

مطلب
كل بيع بيعه
فاسد او اشتريه
البائع ولو بغصب
براء المشتري

مطلب
البيع الفاسد
يجب فسخه
واذا لم يتفقا
على الفسخ
احضاها لوجه
ان علم ذلك

مطلب
تأجيل بعض
البيع الى دخول
الخبر ففسدت

الار سال خلفها وفسخ البيع المذكور لان اشتباهه معصية اذا علم به القاضى والله اعلم سئل
في رجل اشترى من آخر دارا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشا
مائة يكملها في رمضان والخمسون مؤجلة الى دخول الخبز دفع المشتري منها للبائع في رمضان
ستمائة وثلاثين قرشا ثم بعد ايام منه دفع واحدا وعشرين للجملة سبعة وخمسون قرشا هل البيع
صحيح ام لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريره اجاب البيع فاسد لجهالة الاجل
كعدم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخبز اكثر جهالة من هذه الاشياء
فلا يصح جعله اجالا للمثل لا فضائلا الى المنازعة والله تعالى اعلم سئل في رجل اشترى
حصته من دار شارطا ان رد البائع المثل له بعد سنة يبيعها له به فوات المشتري وضاروصية
يخرجها ويصرف اجرتها على ايتامه فما الحكم اجاب البيع فاسد للشرط وفسخ وجوبا
ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بانها اذا مات احد التبايعين فاسدا فلورثة النقص وان
الزوائد المنفصلة غير المتولدة من البيع فاسدا لا تمنع الفسخ ولا تضمن بالا هلاكه عند
ابي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله اعلم سئل في بيع

مطلب
اشتراط بيع
المبيع من
البائع عند
احضاره المثل
يفسد البيع

مطلب
لا يجوز بيع حق
التعالي

حق التعالي الذي ليس ببناء وانما هو حجر رهواء هل يجوز ان لا اجلب لا يجوز وهي مسئلة
لكثر وغيره الذي عبر عنها بعلو وسقط حيث قال عاتقا على ما لا يجوز بيعه وعلو وسقط
اى لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لان له حق التعالي لا غير وهو ليس بمال ومحل البيع للمال هو
ما يمكن احرازه وقبضه والهواء لا يمكن احرازه والمثل في المسئلة مستفيض والله اعلم سئل
في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة وقال ان لم اذفعها لك الى اربعين يوما فقد
بعتك حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط اجاب لا اجلب البيع المذكور غير صحيح ونقصه

مطلب
قال الشريفة ان لم
اذفع كخبره
القبض ففسدت
حصتي بها

واجب على كل من التبايعين فان اصر عليه وعلم القاضى فسخته وتعالى الله عما يعلم سئل في
رجل باع لآخر ثمرة كرم مثلا ثلاثين قرشا وانعقد البيع على هذه الصفة شارطا عليه ان اخرج
البائع الى الشكاية الى القاضى وذكر البائع للمشتري ان اعطيتني من غير شكاية اخذ منك خمسة
وعشرين قرشا واخرج المشتري البائع الى الشكاية الى القاضى فهل له ان يأخذ الثلاثين التي
انعقد البيع عليها ام لا اجاب البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري ما اشترى اذ قبضه
بما اشترى فان كان قائما وجب الفسخ ورده وان كان قد هلك واستهلكه المشتري وجب
رد مثله اذ الغت مثلي كما في عامة القتاوى فاذا انعدم المثل فقيمته يوم الحصة والقول
في المثل والحصة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور بمقادير العقد اما اذا

مطلب
باع ثمرة كرم
بثلاثين قرشا
ان اخرج المشتري
البائع الى الشكاية
وان لم يحوجه
فخمسة وعشرين

الحقاه بعد العقد لا يفسد على الصحيح والله تعالى اعلم سئل في مبطلة بين اثنين
باع احدهما نصفها من الاخر قبل ان يخرج جميع بطيخها وهي ثمرة مرة بعد اخرى في عام واحد
والحاج دون النصف هل يجوز ان لا اجلب لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله اعلم

مطلب
باع الحريم بدين
في مبطلة بيمينه
من شريكه قبل
ان يخرج بطيخها

مطلب
اشترى نصف
ثم اشترى ثلث
ثم اشترى ثلث
مطلب
في بيع اراضي
بيت المال
مطلب
في اختلاف
المستأجرين
في الثمن

سئل في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بقدر شراء فاسدا وهلك واحد وبقي اثنان
فالكفر في ذلك اجاب من الباقيين ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله اعلم سئل
في بيع اراضي بيت المال هل يجوز ام لا اجاب اما ما حازه السلطان لبيت المال وبيعه من ارضه
الى الناس بالربع او الخمس لا فيبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه واما ما بقي على ارضه فهو ملكهم
يجوز بيعه وايقافه ويكون مباحا والله اعلم سئل في رجل اختلف مع آخر في ثمر او ثمره فيعونه
وهو يقول اشترتها بثلاث جزازين والجزاة اسم للغير معلوم والزيت غير مشاوانه والبايع
يقول بفتحها بستة قروش وثلث قرش فكيف الحكم الشرعي اجاب يحلف المشتري ولا
انه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان نكل قضى عليه بها وان حلف يحلف بالبايع بعد ان
ما باعه بالزيت فاذا حلف ففسخ العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر للثلث ولو يصير البايع
الى خروج الحديث او مثله ان لم يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما او منحه في محله وان نكل
لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد وهو ضمان
مثله ان وجدوا ولا يلزم بضرب البايع الى خروج الحديث فقيمة وقد تقررت الفساق في هذه الصور
بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصفة الفساد على قيمة المبيع او مثله
فترفع الفساق وقال في محله في الزامها في مسئلة هلاك المبيع ان كل واحد منهما يدعي غير العقد
الذي يدعي صاحبه والاخرين كره وانه يعيد دفع زيادة الثمن فيقالان كما اذا اختلفا في
جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهما يقولان اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك
السلعة بانه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الاثر وهو باطلا فانه يتناول واقعة الحال
فانهم ذلك والله اعلم سئل في رجل باع اخر ارضا لاس القطر الحليم ولم يكن عنده هل يجوز
البيع ويلزم ام لا اجاب لا يجوز البيع والحال هذه قال في الحانة رجل باع مائة من من حليم
هذا القطر لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البايع لم يكن عندي يوم البيع حليم
وقال المشتري كان عندك فالقول للبائع انه حادث ولا يلزمه الحليم صرح به البراءة وغيره
والله اعلم ثم سئل اذ قرأ الرجل اذ باع حليما لشخص ثم ادعى انه لم يكن عند حليم يومئذ
وانه حدث في ملكه بعد يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فصل اذا اقام المشتري بينة
انه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته وينفذ بيعه ام لا اجاب البينة كاشها مبينة فاذا
قامت عليه بانه وقع عليه البيع موجودا جاز البيع والزم البايع بتسليمه للمشتري والحالة هذه والله اعلم
سئل فيها اذا اشترى واحد او جماعة ثمرة زيتون لم يجد بقروش معينة وشوطا كل جرة
او وصلها المشتري تمام على البايع بقروشين هل يصح ام لا اجاب هو فاسد يلزم فيه رد عين
الزيتون قائما ومثله ما كان وحدا للثلث ولا فالبايع في ان شاء صبر الى وجودها واخذ
قيمتها عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدر والله اعلم ٢

مطلب
بيع بالنسيئة
غير جائز

مطلب
اذا قال البائع
لم يكن المبيع
عندي وقت
البيع وحل
المشتري
فالقول للبائع
والبينة للمشتري
مطلب
اشترى ثمرة زيتون
بمبلغ معلوم
على انه اخذ

بالمسئلة الاقالة سئل في رجل اشترى من آخر ثوبا بمش معلوم
وتسليمه ثم رده على بائعه مدعيًا انه يرد حالة العمل فقبله صريحًا وقال فيها خيرة شئنا
رجع البائع ما عنده بعد ما علم ما هو حيث قبله صريحًا انفسخ العقد السابق بينهما واما
على اذنته ام لا اجاب حيث قبله صريحًا صريحًا قبوله اقاله لعقد البيع السابق ومات على
ذمته لا على ذمة المشتري والله اعلم سئل في رجل اشترى دارا بمش معلوم فذمه ففسال
البائع الاقاله قبل قبضه مائة ودفع له رجل مبلغا ليقبله فقبضه منه مائة مائة مائة
فقال الفاتحة مع الجماعة وتفريقا هل يكون ذلك اقاله ام لا اجاب نعم يكون ذلك اقاله
فقد صرح على وانا انها تعقد بترك وتاركت ورفعت وسأحت يؤدي معنى تركت قال في
التهديب وسبح له بكذا وسأحت وافقه على المطلوب وصحح وتصح فعلى شئنا فسهل فيه
والمسألة المتساهلة وفيه سمح جاز وفيه سمح بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طلب
والناس يستعمل السماع في ترك ما يكرهه المستخرج عنه فقوله سأحتك المعنى تركك
اعني وافقتك على مطلوبك وسهلت لك وجذبت لك بمطوبك واسرعت لك به
فحاول في المطلوب من تركت وتاركت لاستيلاء مع اضافة الصلح بما دفع له في ذلك
نقبضه وهو ما لا يتوقف فيه والحال هذا والله اعلم سئل في امرأة اشترت من زوجها
دارا بها ساكنان بها ما لها عليه من الدين ثم احتاجت للنس فقال له اوفقه لغاين وقد
فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه له امرت هل ينفسخ البيع ام لا اجاب نعم ينفسخ والله اعلم
سئل في رجل اشترى جملا ثم اشتقا فيه وهلك عند البائع بعد الاقاله واراد
الرجوع بجميع النش هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة
ولو قد رجع حدث العيب فيه باقرار المشتري به ليس للبائع ان يرجع بنقصان العيب
وان تعذر الرد بالهلاك فافهم والله اعلم سئل في رجل اشترى فرسا وقبضه
فتعيبته عند فسأل الاقاله كرس البائع فاقاله غير عاين العيب هل له رد الاقاله
بسبب ذلك ام لا اجاب له رد الاقاله وله امضاؤها ولا يرجع بنقصان العيب والله اعلم
سئل فيما اذا اتم الكرم للبيع واستهلك المشتري ثم رده ثوبا لا او تعاسخا عقوده
هل تنص الاقاله ام لا وما الحكم في الثمرة المستهلكة اجاب لا تنص في الخلاصة
رجل باع من آخر كرويا وملك اليه فاكل المشتري نرله سنة ثم تقايل لا تنص وفي الجني والزيادة
المنفصلة تمنع الاقاله اذا كانت بعد القبض لا قبله وراؤه المتولد من البيع كالثمره ومثله
في كسب من الكتب وفي الخامين والعشرين من جامع الفصولين والمنفصلة
المتولد كولد وثمر ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ اهو اذا علمت
عدم صحة التفاسخ علمت ان الثمرة كاضا للمشتري والحال هذا والله اعلم سئل في عبيد

مطلب
قول البائع
المبيع عند رد
المشتري لم يرد
العيب فيه اقاله

مطلب
في اقاله المبيع
قبل قبض
المبيع المبيع
وقر الفاسخ
تتعقد بها
الاقالة

مطلب
اشترت من
زوجها دارا
بها ساكنها
ثم اقالته اشترى

مطلب
ادعي البائع
بعد قبضه
المبيع حكم الاقاله
انه هلك العيب
عند المشتري

مطلب
اقال البائع للمشتري
من غير علمه بعد
المبيع في المشتري

مطلب
اذا اتم الكرم والمطل
المشتري ثم رده
ثم تقايل او فاسخ

مطلب
في رد الثمرة
التي لم يولد

مطلب
استعمل المشتري
العقود ثم تقايد
مطلب
قرض المشاع بما

مطلب
تاجيل القرض
غير لازم

مطلب
القرض لا يلزم
للمرئ

مطلب
رجل مات ورثة
وبذمت مال جهة
وقف معاملة
بالرجح من غير مستحق
ويرد المتولى ان
يرجع عليه بذلك
او يمنع صرف
معلوم احد هم
الوقف نقدا

مطلب
اشترى منطمة
في منسكها بمنطمة
خالصة

مطلب
اخذ منه ذراهم
على ان يرجعها في كل
شهر كذا

مطلب
في رضى على اتمام
باشرة عقد راحة
من غير وجه شرعي
ثم اقر بقبضه
ثم انكر

استغله المشتري هل يقع اقالته فيه ام لا اجاب نعم تقع ونظير له الغلة والله اعلم
سئل في زيد اقرض بكر انصف ثمرة كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح ام لا اجاب القرض
صحيح ولا يمنعه الشيوع فقد صرح في البحر ومنه الفقار في كتاب الحببة نقلا عن المهاتبان
قرض المشاع جائز بالاجماع وعليه عدم توقفه على القبض اذ التصرف فيه قبله يجوز
على الاصح كما نقله في التاثير خاتمة عن الفتاوى والخلاصة والله اعلم سئل هل يلزم
تاجيل القرض ام لا اجاب لا يلزم الا اذا اوصى به والله اعلم سئل في رسول قبض القرض
اذا مات مرسله هل يلزمه ام لا اجاب لا يلزمه لان مجرد سفير ومعيرو وهذا بالاجماع
فلا ضمان عليه والحال هذه والله اعلم **باب** الرضا

سئل في رجل مات عن ورثة وبذمت مال لجهة وقف معاملة بالرجح لم يعامل فيه
بجيلة تاتدفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه بطالب الورثة به هل له ذلك ام لا وهل اذا
كان لاحد هم معلوم وظيفة فيه يشوع به ان يمنع صرفها له لذلك ام لا اجاب ليس
للمتولى الوقف ذلك ان هو ربا محض محرر بالكتاب والستة واجماع الامة سواء فيه
الوقف واليتيم وغيرها والوارد فيه من عظيم الاثم وقيح الجرم لا يكاد يضبط بعده
ولا يصبر بعد وفيه عن ابن عباس قال يقان لاكل الرباخذ سلاحك للحرب ولا عبرة بمن اضله
الله تعالى فقاسه على منافع الوقف اذا كانت الدرهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها
فانه قياس فاسد في غاية المبايضة بحيث لا راحة فيه للساواة لعدم صمد فالحديث الربا
لها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بظهما بها في الملك ايضا ونحن انما منعناه في الملك لكونها
اعراضا لا تقوم الا بالعقد واما اخذ العشرة ياثنى عشر بلا وجه لثبوت الخالي عن العوض في الامة
فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع والاحوال ولا قوة لابي اسحق العظيم والله اعلم سئل في رجل
اشترى حنطة في سبيلها بعضها محصور وبعضها غير محصور بحسطة حالصة هل يصح ذلك
ام لا اجاب لا يصح كما صرح به في البحر نقلا عن الحاوي وعلى كل حال من احوال ثلاث جهن
مقدار الحنطة التي في سبيلها او علم انها مساوية لحنطة الثمن او اقل للربا الحاصل والحال هذه
والله اعلم سئل في ذمي اخذ من ذمته خمسة قروش ونصفا وتطالبه الان بقشرين زعما
منها لزوم الرجح هل يلزمه ام لا وعليه ما زاد على راس مالها اجاب ما زاد على ما اخذها
ربا محض فعليه ما رده باجماع الامة بل واجماع كل الامم والله اعلم سئل
في وصي على ايتام باشرة عقد مريحة مع ذميين لهم ثم اعترف بقبض ما باشروا من الرجح ثم قال
ما قبضت هل يصح اعترافه ويبطل انكاره القبط ام لا وهل اذا زاد نفعها بغير معاملة تكون
ربا يملك الرجوع فيه ولهما ان يحسبها من اصل الدين ام لا اجاب نعم يصح اعترافه
بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والاصل ان الحقوق في مثل البيع والشراء تنعق بالعاقدة

وقبض الثمن منها سواء كان قبل الخروج عن الوصاية أو بعد كما صرح به في جامع
الفصولين وغيره ويبرأ المدينون بالدفع اليه مطلقاً حيث وجب بعقده نعم
على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كاذباً بخلاف الذين ما
كاذباً في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحاً بغير معاملة فهو ربا محض مطلقاً
سواء . . . في مال يتيم أو غيره لا إطلاق للنصوص الواردة في تحريمه والوعيد له
ولا عبرة . . . شذفاً خالف النصوص مردوداً وحتماً ولو تعلق قائله بكاف السماء والله
سُئل في صرف القطع بالقرش الاسدية اجاب هو ربا محض لم يستعاد لا وزناً
فلزم وجبه من رد البدل ووجوب التعزير لا ربحاً بالعصية التي اذن الله تعالى
فيها بالحرب واذا انفق أحداهما ما قبضه وجب عليه ضمان مثله فيردّه ويسترد
مادفع والقول قوله بيمينه لان القول قول القابض ضمناً كان او اميناً والله اعلم

مطلب
في صرف القطع
بالقرش

باب الاستحقاق سُئل في رجل وضع يده على حصص
في حواكير موقوفة بارضها وشجرها وقفاً محكوماً به ياكل غلها مدة سنين ادعى الوقف
عليهم بها وبما اكل من غلها فاجاب بانهم باعوها له فهل على تقدير انهم باعوها له
يصح بيعهم ام لا حيث كان الوقف ثابتاً محكوماً بلزومه على الوجه الشرعي ويضمن
جميع ما اكل من الغلة ام لا اجاب لا يصح بيعهم وعليه ان يردّها للوقف فان
انفي حيسه القاضى حتى يردّ وعليه مرة الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم بما دفعه من الثمن
ان ثبت بالوجه الشرعي والله اعلم سُئل في رجل اشترى كرمًا فقبضه وتصرف
فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاض انه وقف بعد اقامة البيّنة واخذ البائع
بقبضه القاضى وطلب الغلة التي اكلها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب
ردّها على البائع ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري
في مقدارها ام قول البائع ام لا اجاب صرح في مجمع الفتاوى نقلاً عن جامع الفتاوى
انه يوضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المشتري
من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان اقرّ انه تناول وان انكر
بالكلية فالقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج الى البيّنة والله اعلم
سُئل في رجل اشترى من آخر بغلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن
من البائع فادعى البائع عندّه هل يكون هذا دفعاً عنه ولا يشترط حضور المشتري
الغائب ليعده ام لا اجاب نعم تسمع الدعوى وتقبل البيّنة ولو كان المشتري غائباً على
الاظهر ولا شبهة ويندفع المدعى بذلك والحال هذه والله اعلم سُئل في حصان تداق
الايدى فاستحق بدمشق الشام بالملك المطلق او بالشافع فطلب من باعوه ثمنه

مطلب
راى الوقف
وادعى واصنع
البدل ثم ادعى
من الوقف عليهم
ولا يصح البيع
ويضمن ما اكل
من الغلة

مطلب
اذا اشترى كرمًا
وتصرف فيه
ثلاث سنين ثم
ظهر له انه وقف
وباعه المشتري
فادعى البائع
الغلة التي اكلها
المشتري فما الحكم
في ذلك هل يجب
ردّها على البائع
ان كانت قائمة
او قيمتها ان كانت
هالكة وهل القول
قول المشتري في
مقدارها ام قول
البائع ام لا

مطلب
استحققت
البغلة من
بدل المشتري
فادعى البائع
على البائع

فبرهن بآئعه أنه تم عند اوعند بآئعه هل يبطل الحكم الصّادر بد مشق الشام بالاحتياط
اجاب نعم تسمع بينة البائع انه تم عند اوعند بآئعه ويبطل الحكم السابق بالاحتياط
لان ذا اليد هو البائع الاول وفي دعوى النّساج من المتبايعين بينة ذي اليد اولى بالقبول
للحكم بها والله اعلم **سئل** رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها المشتري من آخر فاستحققت
من يده بدعوى النّساج هل اذا اقام المشتق منه بينة انها ناسج بهيمة بآئعه يبطل الحكم
للمشتق ومثله اذا اقام بآئعه بينة وكذلك اذا اقامها بآئعه بآئعه ام لا **اجاب** نعم
باقامة البينة من كل منهم يبطل الحكم للمشتق والله اعلم **سئل** رجل باع بقرة فولد
عند المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الشرعي واخذها المشتق هي وولدها هل للمشتري
ان يرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد ام لا **اجاب** نعم للمشتري ان يرجع على بآئعه بالثمن
وقيمة الولد يوم التسليم للمشتق كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات مقلداً بما هو غرر
من جهة البائع فترجع العهدة اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله اعلم **سئل** في
رجل اشترى من آخر محلاً باربعة ففروش فصارت ثوراً وزادت قيمته فظفر انه محل الغير وانه
كان ودبعة عند البائع فهل اذا اخذ مالكه للمشتري ان يرجع على بآئعه بالثمن وبما زاد
في قيمته عند ام ليس للمشتري ان يرجع على البائع الا بالثمن لا غير **اجاب** ليس للمشتري
ان يرجع على البائع الا بالثمن والحال هذه والله اعلم **سئل** في عمرو اشترى من زيد بعيراً
بثلاثة وعشرين اسدياً وبآئعه بعيراً بعشرين وتقابضاً ومات بعير العشرين عند
زيد فادعى اخوة على عمرو ان الحمل الذي باعه اخوه له ملكه وانه لم يأذن له ببيعه الا بحسبة
وثلاثين اسدياً وانه ردّ بيعه ويريد اخذ منه هل يعطى بحجر دعواه ام لا وما الحكم
اذا اقام بينة على دعواه **اجاب** لا يعطى للمدعي بحجر دعواه بل لا بد له من بينة
تنور مدعاه والاصل ان المتصرف بالبيع يكون مالكا ولذا لا يصح اقراره بعينه بانه
فضولي او وكيل لانه منافع في نقض ما تم من بيعه فيرد سعيه واذا اقام المدعي المذكور
بينة على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمرو على زيد بثمان البعير المستحق عليه وهو الثلاثة
والعشرون وقد تم البيع في البعير الذي مات وان كان عمرو استعمله او كاري عليه لا طلب الحقيقة
بأجرة عليه اذ منافع المفسد غير مضمونة عندنا والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى زيد بيتاً بثمن معلوم
من عمرو وبني فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مشتق وابنته لدى قاض واستخلصه من زيد والآن
يزعم زيد ان له الرجوع بالثمن وقيمة البناء على عمرو فهل له ذلك ام لا **اجاب** نعم له ان يرجع بثمان
وقيمة البناء على البائع كما صرح به علماء فاطنة كونه غرة وله قيمته قائماً يوم تسليمه وللمسئّل في رجلين
تقايضا في ثورين فتمردوا على احداهما واما عليه بينة وانزل بلا قضاء قاض فانك من يده بآئعه بآئعه
بمنع ورده على القايض فامتنع من قبوله ويريد اخذ ثوره الذي قايض به هل له ذلك ام لا **اجاب**

مطلب
يبطل الحكم
للمشتق من
المشتري
بدعوى النّساج
ناشأت
البيع

مطلب
ولدت بقرة في
يد المشتري
ثم استحققت
الرجوع على
بآئعه بالثمن
وقيمة الولد

مطلب
اذا زادت
قيمة البيع
في يد المشتري
ثم استحققت
الرجوع على
البائع الا
بالثمن

مطلب
اذا اشترى
بيتاً وبني فيه
ثم استحققت
الرجوع بالثمن
وقيمة البناء

مطلب
تقايضا في
ثورين

ليسر له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالا شتقاق لا ينسخ البيع لان الاشتقاق
 يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله اعلم **باب** السلم ^{السلم}
 سئل في رجل اسلم اخرا مبلغا معلوما في جلود من جلود المغرعة وما معلوما ولكنه لم يهرز
 الطول والعرض وما تنقني به الجهالة ولا بقية شروطها السلم من المحل وضرب المدة المعينة
 وقبض رب السلم بعض الجلود وتصرف فيها وبقي البعض لجلب السلم المذكور على الوجه
 المستطوف فاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله الى المسلم اليه رب السلم وجوب قيمة
 المقبوض من الجلود على رب السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينته وعلى المسلم اليه
 البيئته اذا ادعى زيادة على ما يقول رب السلم اذ القول قول القابض ضميننا كان او امينا
 والله اعلم **سئل** في المسلم اليه اذا مات هل يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم
 رب السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم ام لا **اجاب** نعم يحل المسلم فيه ويؤخذ
 من تركته المسلم اليه والله اعلم **سئل** في رجل له على اخر قطن سلا ووزنه المسلم اليه
 الاشياء منه فقال رب السلم لا قبله الا تمام ما وتركه فسرق هل يكون على الدائن ام على المدين
اجاب يكون على المدين والحال هنه وهي انه لم يقبله والله اعلم **سئل** فيما اذا اسلم
 بنا في زيت هل يجوز ام لا يجوز لا شتما لالبدين على احد وصفي علة الريا وهو لا تناف
 في الوزن **اجاب** من شرائط صحة السلم عدم اشتغال البدين على احد الوصفين اللذين
 هما العلة للرياء ولا شتما عليه هنا لكونهما موزوين فان الزيت موزون كما صرح به
 في البحر والين موزون ايضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل احدهما راس مال السلم لحرمته انما
 والله اعلم **سئل** في رجل اسلم اهل قرية ثلاثمائة وخمسين قرشا على خمسة وثلاثين رجلا
 من كاهن ابراهيم ابيض سلا والاولاب يستحق في نصب الميزان بطر البس الشام ستة اشين وستين
 بعد الالف واسلم ايضا خمسين قرشا اسديت قرضا يستحق وفاؤها في الموسم المرقوم وذلك
 في كفاة فلان استاذ القرية ما لا وذمة هذا صوره ما شطر في مشطوره هل يصح السلم
 المذكور وكفاة الكفيل المزبور ام لا يصح واحد منهما وهل اذا اتفق رب السلم والكفيل
 على ان يسطر مشطوره بان المسلم اليه في الحرير المذكور والمستقرض للبلغ المزبور واستاذ
 القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصه من اهل القرية تلبية من غير ان يكون
 مستقرضا ومسل اليه في الحقيقة يلزمه ذلك ام لا وهل يلزم اذا ادعى استاذ القرية ذلك
 في ذلك وانكر الاخر ذلك فاقام عليه بيعة بذلك تقبل ام لا وهل اذا عجز عن اقامة البيعة
 يستلزم ام لا **اجاب** لا يصح السلم المذكور اولا لعدم استيفائه شروط الصحة بل
 هو فاسد ولذا فسد كفاة في الحرير المسلم فيه لا تصح ان شرط صحة الكفاة الدين الصحيح
 وهذا غير صحيح فهل لا يطالب به اهل القرية فكيف يطالب به الكفيل واما مسئلة الطئة فقد صر

مطلبت
 السلم في الجلود
 من غير اشتقاق
 بشرط فاسد
 فصح على السلم
 ان لا يرد رأس
 ماله ويحسب
 ربحا او خسارة
 بقبضه

مطلبت
 اذا مات المثل
 اليه يحل الاجل

مطلبت
 دفع الثمن اليه
 بعض الثمن
 الى رب السلم
 فقال لا قبله
 الا تمام ما تركه
 فسرق

مطلبت
 لا يصح اشتداد
 البين في الزيت
 لان شرط صحته
 عدم اشتغال
 البدين على احد
 الوصفين

مطلبت
 اذا اشتم في حرير
 البين في الميزان
 قال فاسد
 فالكفاة به
 غير صحيحة
 ولا يقبل دعوى
 هنا بيعة

فأصحبان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بها في الاختيار كثير من علمائنا قال
 فأصحبان فإن ادعى أحدهما أن البيع كان تجسئة وأنكر الآخر لا يقبل قول من يدعى التجسئة
 ويستخلف الآخر وإن أقام مدعى التجسئة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك
 علم حكم واقعة الحال بصرح المقال والله أعلم **مسئل** في جماعة وكلوا رجلا يسلم لهم مبلغا
 على زيت في ذمم جماعة فأسلم وادعوا أنه لم يذكر فيه إلا أجل أو غير من شروطه وادعى
 الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ويلزمهم كجواب
 القول قوله يمينه ويلزمهم المسلم فيه لأنه يدعى الصحة وهم يدعون الفساد وفي
 مثله القول لمدعى الصحة والله أعلم **مسئل** في جماعة إذا نوا رجل أن يسلم لهم دراهم
 على زيت من الناس تفعل غيرأت بشرائطه هل يصح ويطالبا الماذون له به وهو يطالب
 الجماعة أم لا **جواب** لا يصح ولا يطالبا أحد الماذون له فلفساد السلم بترك
 شرائطه وأما الذين إذا نوا فعدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في الخبر
 في الوكالة نقلا عن الجوزية فلا طلب عليهم فساد السلم أو صح والله أعلم **مسئل** في رجل
 أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة أرطال من الدبس إلى تزول المدبسة هل
 يصح السلم ويؤثر السلم اليه بدفع الدبس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح السلم وكان قد
 دفع شيئا من الدبس يشترده ويدفع له رأس مال السلم أم لا **جواب** صرح في منح
 الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى أنه لا يصح السلم في الدبس يعني وإن اجتمعت شرائطه
 قال لأنه ليس من ذوات الامثال لأن النار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم
 اليه إلا رد رأس مال السلم ويشترده بدسه بعينه أن كان باقيا والافقيمة يوم قبضه
 والله أعلم **مسئل** في زيد دفع له عمرو دراهم ليخرجها له على شعير قد فنها زيد ليكر
 ليخرجها فأخرج البعض وانفق البعض على نفسه والآن يقول زيد ليكر قد وفيت غك
 لشعير لعمرو هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعير أم **جواب** لا يلزمه ذلك والحال عند
 على أي حالة تكون وإنما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله أعلم **مسئل** في رجل
 اشترى من آخر قدرا من الزيت بثمن معين ثم جعل الثمن في قدر أزيد من الزيت المبيع سلبا
 وعند مجيء المحل دفع المسلم اليه المسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك أم لا وإذا أخذ المسلم
 اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور أو لا من الزيت أم كيف
 الحال **جواب** لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلبا فيطالبا المشتري بالدراهم
 التي جعلت ثمنًا لا غير ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت والله أعلم **مسئل** في امرأة
 أسلمت رجلا مبلغا في قطن يقشع وزنا معينا سلبا فاستأفحين المحل لم يجد المسلم اليه
 قطنًا فاشترى منها ما بذمته من القطن بثمن مؤجل وحين مجيئه باعها فطس

مطلب
 القول لرب
 السلم في دعوى
 الأجل لا للمسلم
 اليه في الخفاء

مطلب
 لا يطالبا الوكيل
 ولا المستألف
 بالمسلم فله
 إذا فسد السلم

مطلب
 لا يصح السلم
 في الدبس وإن
 اجتمعت شرائطه

مطلب
 دفع عمرو وزيد
 دراهم ليخرجها
 له على شعير

مطلب
 السلم لا يفسد
 قطنًا فاستأفحين
 فاستأفحين المحل
 المسلم اليه

ببعض المبلغ وسلك لها وابتعت عليه البعض وتطالب به هل لها ذلك ام ليس لها
الا رأس مال سلمها في الاصل وترد الزائد والحالة هذه اجاب ليس للمرأة الا
رأس مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها ثمنه فقاصصه بقدر ما لها من رأس
مال السلم وترد الزائد والحالة هذه والله اعلم سئل في بيع المسلم فيه من المسلم اليه
هل هو اقالة ام لا اجاب لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال او باقل
او بكثر سواء قبض الثمن او قبضه او لا اما اذا استرد رأس المال بعد
ان قال انه قام على شئ غال ونحوه فرد المسلم اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون
ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على شئ غال فرد عليه
البائع الثمن ورد عليه وهو المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله اعلم سئل
في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلكا في ستمبرار زيت ولزمه كرشيا من شرائط السلم
ورهن المسلم اليه على ذلك بندقية فادعى ربه السلم ضياعها فما الحكم اجاب
السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد
رأس مال السلم على ربه السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشه او غيرها ان كانت قائمة
لادفع الزيت للمسلم فيه لعدم ثبوته في اذنته ويضمن المرمم الذي هو ربه السلم
قيمة البندقية بالغة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذ فاسد العقود
كصحيحها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذ لو يثبت ضياعه او هلاكه ضمان
جميع القيمة والله اعلم سئل في رجل اسلم آخر خمسة وعشرين قرشا في ثلاثين رطلا
نابلسيا غزلا فلا حيا الى ستة اشهر فلما مضت طالبة بالغزل فاعترفا اشتراه
المسلم اليه من وكيل ربه السلم بثلاثة وثلاثين قرشا ودفع له منها ثمانية اربطال غز
اقامها بثمانية قروش واربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه
الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشا فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب
اما بيع الغزل للمسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجني او للمسلم اليه اتفاقا
واما نفس السلم الذي وقع اولاً في الغزل ان استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطا
سته في رأس المال واحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة السلم
اليه وما اظن انها استوفيت واذ لم توجد يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو
الخمس والعشرون قرشا الى ربه السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من الغزل وغيره
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل اسلم آخر قرشا في مديونة ولم يذكر ما توقف
عليه صحة السلم ولزم للمسلم فيه هل له ان يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقيا
او مثله ان كان متعذرا رادده بغيره اجاب نعم له اشتراؤه اذ كل من دفع شيئا

مطلب
بيع السلم اليه
لا يكون اقالة
مطلقا

مطلب
بعت ضمان
الرهن بالمسلم
فهو بالغة
ما بلغت ان
لم يثبت ضياع
بالبرهان

مطلب
بيع السلم فيه
قبل قبضه
لا يصح
مطلقا

مطلب
اذا فسد السلم
فترد المثل
اليه للمسلم فيه
وترد رأس المال

بناء

مطلب
اسم الخمسة
غروش
قطار قطن
ثم اشترى
المسلم اليه
من رات
السل نصف
قطار قطن

بناءً على أنه ثابت في الذمة فيان أنه لو يكن ثابتاً له استرداده ويرد عليه رأس ماله
والله اعلم سئل في رجل له على آخر قطار قطن سلكاً رأس ماله خمسة قروش اشترى
المسلم اليه من رات السل نصف قطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة الى سنة وقبضه
ودفع له عند محله ماله عليه وكل له في ثانی عامه القطار يدفع نصفه الباقي ثم طال به
بالثلث الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه
بمثلهما ماله عليه من الثمانية فبطل له المطالبة بالثلاثة قروش ام لا وهل يصح جمع
ما فعل ام لا اوضحوا لنا الجواب اجاب شراء المسلم اليه من رات السل نصف قطار
معين صحيح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه ماله عليه من القطن المسلم فيه غير صحيح لان
فيه شراء ماباع باقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد ويقبضه على هذا الوجه ملكه
رات السل بمثله لان قبض البيع في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للضمان ان قيمته
في قيمته وان مثلاً فبطله ونصف القطار لثاني وقع عن المسلم فيه بالدفع على
جهته فبقي لرات السل نصف قطار وعليه النصف المضمون بمثله فان تقاصصها
صح ووقعت البراءة عن جميع المسلم فيه ولا يطالب كل بما في عهده وبيع المسلم اليه
النصف القطار آخر بالثلث الذي هو الخمسة قروش صح فقد لزمت له لرات السل
ثمانية ثمن النصف الذي اشتراه اولاً ولزمت له رات السل الخمسة ثمن النصف الذي
اشتراه آخر الامر فالتقيا قصاصاً الخمسة بالخمسة فبقي لرات السل ثلاثة يطالب بها
ووجه ما حذر هذه الاحكام ان المسلم فيه يكون بيعاً عند القبض قال في الزيادات
لو اسلم ما تفرق كره ثم اشترى المسلم اليه من رات السل كره خطبة بمائة درهم الى سنة
فقبضه فلما حل السل اعطى ذلك الكره لم يجز لانه اشترى ماباع باقل مما باع قبل نقد
الثمن كما نقله في البحر عن فتح القدير مستدلاً به على ذلك واما التقاصص بالمسلم فيه
فنقل في البحر عن الايضاح انه وجب على رات السل دين مثل السل بسبب متقدم على العقد
او بعد لو يصر قصاصاً وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صارا قصاصاً
ان كان قبل العقد وان كان بعد فجعله قصاصاً جازاً وهذا وجب بقبض مضمون
فان جعله قصاصاً جازاً واما شراء المسلم اليه من رات السل وعكسه فلا يشك شك
في جوازه والله اعلم

كتاب الكفالة

مطلب
لا يصح ان
الذلال
الخسران
المشترى

سئل في دلال قال لا تحاش هذا بكذا وان خسرت فعلى فاشتره فخير هل تصنع ويكره
الخسران ام لا اجاب لا تصنع ولا يلزمه الخسران فقد صرح في البرازية بانه لو قال
بائع فلا تأ على وما اصابك من خسران فعلى لم يصح وقد ذكره في البحر في قوله وما غصبك
فلان فعلى فلا تأ عنها ومثله في كثير من الكتب والله اعلم سئل في رجل قال لمتخفي

من حاكم سياسة وقد اراد الخروج من بلده لا يخرج فما اخذ منك فعلى صمانه فانه
منه ما لا ظملا هل يصح ويلزم القائل ام لا اجاب نعم يصح ويلزم القائل وهي مسئلة
المثون المعبر عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى والله اعلم سئل في رجل له على
جماعة متكلمين على دين مبلغ فضا طالبهم به فقال له كبيرهم دينك عندي هل يكون
كفيلا وطالب به ام لا اجاب نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله
لفظة عندي للودبعة لكنه بقرينة الدين تكون كفاالة واسار اليه الزيلعي بقوله
مطلقة يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وقد صرح قاضي خان
بان عندنا اذا استعملت في الدين يراد به الوجوب فاذا علم ذلك علم ان له مطالبة وحسب
واظلم سئل في رجل استعار من اخريتونا ليرهنه بدين عليه لآخر ويبيع له كل
ثمرته فاعاره لذلك سارطا الرجوع عليه ثمهما اكله المرحن منها فاكله مسين هل يرجع
عليه ام لا اجاب نعم له ان يرجع عليه مما اكله منها كما يعلم من مسائل الكفاالة
بالجهول نحو ما ذاب لك على فلان فعلى وما غصبك فلان فعلى فافهم والله اعلم سئل
في قاض اقترض من اخو درهم وطلب المقرض منه كفيلا فاحضر المقرض رجلا لزمه
وقال له هذا يكفلي فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس الشريف وقبض
المحصل فانا كفيل عنه فيما اقترضه فبات القاضى المستقرض في اثناء الطريق
ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل يقع الكفاالة ام لا اجاب هذه
المسئلة وقع فيها المشراح الهداية مجال عظيم بسبب تعقيد في العبارة يطول
الكلام عليه فنجس عنان القلم عنه ونذكر ما صرح به قاضيان في فتاواه وهو قوله
ولو علق الكفاالة بما هو شرط محض نحو ان يقول اذا هبت الريح اوجاد المطرا واذ قدم فز
الاجنبى الدار فانا كفيل بنفسه لا يصير كفيلا وكذا لو علق الكفاالة بالمال بهذه الشرط
وان علق الكفاالة بما هو سبب الحق او سبب لا مكان التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطر
البلد فانا كفيل بنفسه فتقدم فلان صارا كفيلا بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل
قدوم فلان شرطا للزوم الكفاالة وهذا شرط للزومها دخول القاضى مدينة القدس
الشريف وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يصح ان يلزمه المال هذا لا يكون بحال من
من الاحوال فافهم والله اعلم سئل في حبك حاصله استأجر وقبل والتزم وتعهده فلان
ابن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان بن فلان عمما هو مرتب على اهل القرية
الفلانية عن المال العتيق الباقي عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال سلطان
ومشاهرة وخطعة وعربية وحق حطب ومال طنطور ومجدة وعيدبة وخميسية
مبلغا قدره الف قرش وثلاثمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الاول ثلاثمائة وثلثة

مطلب
اذا قال احد
الدينين
للافت
ديك عند
يكون كفيلا به

مطلب
استعار من
آخر يتونا
ليرهنه بدين
عليه من آخر
ويبيع له اكل
ثمرته

مطلب
في تعليق
الكفاالة
بالشرط

مطلب
فيما تصح به
الكفاالة
وما لا تصح
كلها
والنوايب
وغیرها

وهو القان يذفعانها في ثمانية اشهر من غرة ربيع الثاني الى ختام ذي القعدة
كل شهر ما ساقرش وخمسواستجارا وقبولا وتعهدا او التزاما صحيحا شرعيا فيكون
وصدقها على ذلك فلان وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبولا شرعيا فبعد ذلك
تسلم الملتزم ان المذكور ان من جنس فلان وفلان الملتزم لها شي من القرية فلا وفلان
المستجوبين على المال المذكور تسليما شرعيا وكفل كل من الملتزمين صاحبه في اداء البلع المذكور
بوتخذ منها كسالة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الموقع خطه اطلاقه وحكمه بموجب
حكم شرعيا لعل ما تضمنه هذا الصك صحيح شرعا سالم من الخلل يعمل به شرعا فيصح استجارا
المستأجرين وقبولها والتزامها المصدرا في الصك باستأجر وملتزم وقبل وتعهدا
هو مرتب على اهالي القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان
ومشاهدة الخادم لا اجاب لانه في خلل الصك المذكور وعدم صحته اذ قوله استأجر
وقبل والتزم وتعهدا هو مرتب على اهالي القرية عن المال العتيق والافعال واقعة على ما هو مرتب
على اهالي القرية وما هو كذلك فاسد باجماع العقلاء اذ استجارا وما هو كذلك لا يتقبل
وقوله كذلك وتعهدا والتزامه اذ الكهالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في اصح القوانين
فكيف بما لا اضله شرعا من محبة وعبدية وخمسة الخصال في حق القدير واما التواضع
فان اريد بها ما يكون بحق ككرمي النهر ليشترك للعامة واجرة الحارس المحلة الذي يسمى
في ديار مصر القدير والموظف لتجهيز الجيش في حق فداء الامر اذ لم يكن في بيت المال شئ
وغيرها مما هو بحق فالكهالة جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة
ولي الامر فيما فيه مصلحة للمسلمين ولم يلزم بيت المال اولزمه ولا شئ فيه وان اريد بها ما ليس
بحق كالجبايات للموظفة على الناس في زماننا بلاد فارس على الخياطة والطباخ وغيرهم
السلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم واختلف الشايع في صحة الكهالة بها
فقل تصح اذ العبرة في صحة الكهالة وجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا قلنا ان من قول
فتمت بها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبغي ان كل من قال ان الكهالة ضرة في الدين يمنع
صحتها قلنا ومن قال في المطالبة يمكن ان يقول بصحتها ويمكن منعها بناء على انها في الظاهر
في الدين او معناها او مطلقا ومن يميل الى الصحة الايام البردوي يريد فخر الاسلام اما ان
صدها الاسلام فاني صحة الكهالة بها اهو وفي الخلاصة نقلا عن مجموع النوازل طبع الولي ان ياكل
شئ شبيها بغير حق فاخفى بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال الختفون للذير وجدهم الولي
لا تطلقوه علينا وما اصابكم فهو علينا بالمخصص فلو اخذ الوالي منهم شيئا فلم الرجوع قال هذا
مستقيم على قول من يجوز ضمان الحانة وعلى قول عامة الشايع لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات
على قول عامة الشايع لا يصح وقد ذكرنا ان فخر الاسلام وجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة الخلية

كما لمطالبة الشرعية اهـ وفي فتح القدر في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم يعني في القسمين
ما يتناه من الصحة في احدهما والخلاف في الآخر ثم من اصحابنا من قال الافضل للابن
ان يساو اهل محلة في اعطاء النائية قال شمس الائمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اهل على المال
والجهاد واما في زماننا فاكثرت الثواب تؤخذ ظلما ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فخير له
وان اراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم
ويقال المفعول الثواب فان قلت فقد صرح ابن كمال باشافي كتابه الاصلاح والاصحاح
بان القسوة على الصحة وما عليه الفتوا اصح مما عليه العامة قلت انه غير مستقيم بل هو فان قلت
ان الشيخ زين بن نجيم في الخبر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في الاصلاح
والفتوى على الصحة فجعله علته لقوله وظاهر كلامهم والمال ان ظاهر كلامهم يخالفه لما صرح به
في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القو
بصحة تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعته نقلا عن العمادية والاسير اذا قال لغيره خلصني
فدفع المأمور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلتين وقال صاحب المحيط
لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاض خان
وان كفل من رجل بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح انها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول
صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى واما الخراج فصرح علماؤنا بانها تصح الكفالة به
قال المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الامام كل سنة من ماله على ما يراه
لاخراج للقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في الفتوى
وغیره وظاهر ان للعتد الاطلاق ومن ثم اطلقه صاحب الكنز فيه وغيره قال في البحر اطلقة
فشم الخراج الموظف وخراج القاسمة وخصه به بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة
ونفي صحة الضمان بخراج القاسمة لانه لم يكن دينيا في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متونا
وشروحا وفتاوى هذا واما الصك المذكور فانواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاب به ولا يلتفت
اليه شرعا وانه ام لم يسئل في رجلين مصادرها والى وجهتها فقال احدهما لا يخرج خلصنا
من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه عليك ففعل هل الرجوع عليه
ام لا الجواب له الرجوع ولولم يقل له لترجع على ففي البرازية قال الرجل خلصني من مصادره
والى او قال الاسير ذلك قيل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط
لا في المصادرة والامام السرخسي على انه يرجع فيها بلا شرط الرجوع وهو الصحيح اهـ ومثله
في كثير من الكتب والاعلم سئل في قيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به ام لا الجواب نعم يبرأ
بموته والله اعلم سئل في قروي نزل به ضيف ففصبت بهيمة جاره فاتهم الضيف بها فاتي الى
المضيف وقال له ان فلانا ضيفك فغصبت بهيمتي الغلانية فقال له ان كان غصبتك

مطلب
مصادر والى اهل
مقال لا يخرج خلصني
من مصادره
صح ويرجع عليه
بما دفع
مطلب
الكليل بانفس
يبرأ بالمكفول به
مطلب
ان كان غصبتك
بهيمة فانا
مناهم

فانا ضامن فظهر غضب فلان لها هل على المضيف ضامنا ام لا اجاب نعم عليه
 ضامنا وهو رد هان كانت باقية او قصتها ان كانت هالكة كما صرحت به التور والشرح
 والفاوى والله اعلم سئل في رجل اتهم بخرسقة بقر فأنكر فذهب فجلس في السجن
 لا يقدر عليهم لكنهم اخبروه بان فلانا او صلتها اليها وباع البعوض لنا والبعوض تركه عند
 ودبقة فزجع اليه وطالبه برد بقره ليدفع فقال اذهب انت اليهم ومنها اخذوا منك فعلى
 ففعل واخذوا منه ما لا يجبروا واكرها اهل يضمن ما اخذوا منه ام لا اجاب نعم يضمن جميع
 ما اخذوه والحال هذه بقوله بها اخذوه من مالك فعلى صحتها في الكتب والدلالات
 والله اعلم سئل في رجل ادعى على اخيه انها ضامنا له ما تعلق بذمة فلان باذنه بالكفالة
 الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليها بالوجه الشرعي يؤخذ ان به ام لا اجاب نعم يؤخذ ان
 ويحبس فيه فقد صرح علما وثابا بان حكم كفيل الكفيل في الطلب والحبس واللازمة
 وجميع الاحكام والله اعلم سئل في رجل قال لا تترك لك فلانا او ضمته او ضمانه على هل
 الكفالة بهذه الصيغة كفاية لنفس او كفاية مال واذا كانت كفاية لنفس هل يبرأ الكفيل بوجه
 الى من كفله له حيث يمكنه محاصمته ولو في غير مجلس القاضى اجاب هي كفاية بالنفس
 ويبرأ بتسليمه حيث يمكنه محاصمته ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط تسليمه فيه والله اعلم
 سئل في رجل توفي عن زوجة وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثمانية اطفال من زوج
 وعن ذكر والتركة مستغرقة بالدين فعوضت الزوجة عن صدها اكرما وزوجة ابنه كفاية
 مهرها بغير اذن ابنه كرها وقضى القاضى به هل الزوج الميتة ابطال قضاء القاضى بذلك مع
 استيفاء الشرط لا اجاب لا يقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى
 لشرايطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وان الكفيل بغير امر
 المكفول عنه لا يرجع وانه اذا مات يستوفى من تركته ولا يرجع للورثة على المكفول عنه كما
 صرح به في البحر وغيره والله اعلم سئل في رجل كفله مهر زوجته ابنه ومات الاب هل يؤخذ
 من تركته ام لا اجاب نعم يؤخذ من جميع تركته بسبب ما ذكر من الكفاية والله اعلم
 سئل في سفينة رئيسها نصراني تحمل بها نساء واطفال ورجالا من المسلمين والافرنج
 واقل عليهم في البحر غليون به اهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم
 على البر وكان متيسر القرية من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا منها اخذكم
 هؤلاء فضمانه علينا فاسروهم واخذوا اموالهم واطلقوا الرئيس والافرنج ولم يعترضوا
 لاموالهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما اخذوا من المسلمين ام لا اجاب نعم يصح
 هذا الضمان اذ المضمون عنده معلوم بالاشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في
 السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولا

مطلب
 بها اخذ منك
 فعلى

مطلب
 اذا ثبت أنها
 ضمانا له بذمة به
 فلان يؤخذ ان

مطلب
 في الفاظ تصح
 الكفالة بها
 ولا يبرأ الكفيل
 بالنفس الا اذا
 سلم المكفول به
 في مجلس يمكن
 محاصمته فيه

مطلب
 اذا اقلع مهر
 زوجة ابنه
 ثم مات
 يؤخذ من تركته

مطلب
 قاله رئيس اربك
 وبعض من معه
 للباقيين منها
 اخذكم فقلنا
 فانه يكف الضمان

ومن فروع المذهب قال لا تتراسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فانا ضامن واخذ
ماله مع الضمان والمضنون عنه مجهول كذا في جامع الفصولين رافض القوائد ظهير
ثقة قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدر ورئي واما مسئلتنا فلا كلام في صحة
والله اعلم **سئل** في رجل باع لآخر حطة الى دخول الجرن ثم كفله آخر فظهر فساد البيع
بالاجل المجهول هل يبرأ الكيل عن الكفالة ام لا **اجاب** بظهور فساد البيع يظهر فساد
الكفالة اذا لازم على الاصيل رد البيع نفسه ان كان موجودا وورد مثله ان كان هالكاً
او مستهلكاً لا مثله فظهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكيل والله اعلم
سئل في رجل دفع لجال ثلاثة جمال يذهب بها الى مصر بجولات لاخر باجرة معلومة
عنت الجبال على صاحب الجبال ودفع له حماراً يركبه عارية فلما حل بمصر من الجمار وعجز
عن التبرع خرجت القافلة وان ترك المخرج معها حصل ضرر كل الجبال والجبال فلما خرج
او دعه عند ثقتة تحفظه ويقوم بأمره فلما وصل الى وطنه الاصلى اخبر به فاستشيط
غيطاً فكفله آخر فيه هل الكفالة صحيحة ام غير صحيحة **اجاب** الكفالة غير صحيحة لان
شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لان الشعار غير مضمون لهذا
العذر الذي ذكر على الجبال والله اعلم **سئل** في ثلاثة انفار كفلا ودية قتل على عاقلة القاتل
هل تصح كفالهم ويطالبون بها ام لا **اجاب** لا تصح الكفالة بالدية كما صح به في الظهيرية
والخلاصة والبرازية والشارخانية نقلاً عن الظهيرية فلا يطالبون بها لعدم صحتها والله اعلم

مطلب
اذا كفن من البيع
سواء فاسداً
فالكفالة فاسدة

مطلب
الكفالة بالمستعارة
غير صحيحة

مطلب
الكفالة بالدية
غير صحيحة

كتاب الحوالة

سئل في رجل لاقته الكبيرة صر على زوجها وعلى الرسل المذكور مهر لزوجته الباقية فأحال
الاخ المذكور اباً زوجته بمهرها على زوج اخيه ليستوفي الاب من مهر الاخت مهرته بغير اذن
من الزوجين فاستوفى الاب من البعض وبقي البعض ومات الاخ واخذه عن بحبته
ومات الاب المحال ايضاً فهل الحوالة صحيحة ام غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للاب هل
للدافع الرجوع في تركه الاب ام لا **اجاب** الحوالة المذكورة باطلة وللحال عليه
الدافع الرجوع فيما دفعه بعينه ان كان قائماً وبقيته في القيمي ومثله في المثال ان كان مستهلكاً
في تركه القاصر والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل استأجر من ناظر وقف قرية
وشرط تعجيل الاجرة واحال بها مستحقاً في الوقت فقبضها ثم نقصت الاجارة فهل
يرجع على الناظر او على المستحق بما قبض **اجاب** يرجع الحال عليه بما ادى للحال على الجبل
لا على المحال والحال هذه والله اعلم **سئل** في منول اذن له القاضي الاستدانة للعلماء
ادلا مال للوقف فغير المستأجر باذن المنول واحاله على مستأجر حوائث الوقف ولم يصح
بقبول الحوالة هل المستأجر مطالب بالتسوية بما صرفه وحسبه اذا امتنع عن الاداء ام لا

مطلب
رجل عليه مهر
لزوجته الباقية
ولاخنة الكبيرة
مهر على زوجها

مطلب
يرجع المحال عليه
بما ادى المحال
على المحيل

مطلب
اذا امر المستأجر
بأذن الناظر
ويرجع عليه
ولا يكون
للمحال عليه قول
للمحوالة

اجاب

اجاب المستأجر فقال في الجرح نقاد عن الغيبة ومثله في الحاوي الزاهد اذ قال القير ولولاك
لمستأجرها اذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القير وذلك والحوالة لا تلزم لانه
لا ينسب الى ساكت قول والله علم **سئل** في الحال اذ اتوى من احتال عليه المال هل له ان
يرجع به على الاصيل افتونا ولكم الثواب الجزيل **اجاب** نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء
الدين اصيل لانه انما مضى بهذا النقل بشرط وضوئ الدين لانه لا يحل عليه بدالة الحال في فوق دلالة القفا
وقد فانه ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله علم **سئل** في رجل له على آخدين فاحاله به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه ديون لا تفي بركته بها فما الحكم في دين الحوالة **اجاب**
المحال اسوة لغرماء المحال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لانه قد توى والله علم
سئل في رجل ادعى على آخدين هو ثم مبيع فاجابه باقى اهلك به على فلان الغائب فقال
المدعى كوا قبل ذلك فاقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضى ومنعه من معارضة
الى الاجتماع بالغائب ومخاضته هل يلزم المدعى تعزير او اهانته بذلك ام لا واذا حضر الغائب
ومجد الحوالة ولم يقم عليه البينة هل له الرجوع على المحيل ام لا **اجاب** لا يلزم للمدعى اهانته ولا تعزير
بذلك واذا حضر الغائب ومجد الحوالة ولا بينة للمدعى عليه فلم يعد المدعى البينة يرجع للمدعى على
المدعى عليه لانه قد توى بسبب ذلك على المحال عليه والله اعلم **سئل** في قروي عليه دين ليدو
آلح عليه بطلبه فباع لرجل بهيما له واحال ليدوى عليه بئنه فقبل الحوالة قائلا ان العجب
ابوى الحمار فلم يجبهما ورده على ياتعه هل للبدوى طلب عليه ام لا **اجاب**
لا طلب للبدوى عليه والحال هذه لبطلان الحوالة بفقد الشرط والله اعلم
وهذا آخر الجزء الاول من الفتاوى الخيرية وتم طبعه في غرة ثوال سنة ١٢٧٥ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

عن بيان الخطا والصواب الواقع في هذا الكتاب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١	١١	وفريد	وفريد	١١	١٦	خطا	صواب
٢	١٦	البرازيه	البرازيه	١١	٢٠	تعد	تعد
٣	٢٥	الاخبار	الاخبار	١٤	٢٤	البحر الرحيم	البحر الرحيم
٥	١٦	الاستخا	الاستخا	١٤	٢٤	بعضلات	بعضلات
٦	١٥	افتروى	افتروى	١٦	١٢	فكفيه	فكفيه
٦	١٧	الحفنين	الحفنين	١٦	٢١	لمسا	لمسا
٧	٢	المتقدمون	المتقدمون	١٨	٢٤	الخلاصة	الخلاصة
٨	٨	امشط	امشط	١٨	٢٤	التاريخانية	التاريخانية
٨	١٩	بينة	بينة	١٩	٢٠	فيها	فيها
				٢٠	١٠	وجدوا الفخ	وجدوا الفخ

مطلب
اذا اتوى المال
على المحال عليه
يرجع به على
الاصيل
مطلب
المحال اسوة
لغرماء المحال
عليه
مطلب
اقام المدعى عليه
بينة على المدعى
انها حلتك بالدين
على فلان الغائب
وهو منكر فانه
لغائب ولم
يعد البينة ثانيا
في وجهه
مطلب
اشترى خمارا
بمن فاحاله
الى آخيه عليه
بئنه فكيف
للشري الحوالة
ان العجب ابوى

صواب	صحيفة	سطر	خطا	صواب	صحيفة	سطر	خطا
المسألة	٢١	٥	رجلا	٢٠	١٩	رجل	
القيمة	٢١	١١	عن	٢١	٦	عن من	
فاعتقني	٢٤	٢٥	والكلام في الخلق	٢١	٢٤	والكلام في الخلق	
مصلحة	٢٦	١٤	ام لا اجاب	٢٤	٢٦	ام اجاب	
المباشر	٢٧	٢٩	الصغير	٢٦	٢٧	الصغير	
نقلة	٢٩	١	المجوزة	٢٨	١	المجوز	
يضق	٢٩	١٨	بت	٢٩	١٧	بت	
خشية	٣١	٢٧	بما دفعه	٣١	١٩	بما دفعه	
اجاب اظلم ان	٣٢	١٤	ان تسافر	٣٢	٢٩	انها تسافر	
موليته	٣٥	٢٨	الزوج	٣٥	١٤	الزوج	
ان ما	٣٨	٩	عمتها	٣٦	٢١	تحتها	
يقضيه	٤٠	١	اغترارا	٣٨	٢٥	اعتذارا	
بالصلابة	٤١	٦	طلعتها	٤٠	٢٧	طلعتها	
علق	٤٣	١٩	والعتوه	٤٣	٢	والعتوه	
ينفد	٤٦	١	خاص	٤٥	١٣	خالص	
ومع	٤٦	٢٠	يموج بى	٤٦	١٩	يموج ر	
بل لوجهكم	٤٨	٢٠	يعود	٤٨	١٨	يعود	
الفتاوى	٥٠	٦	بصيفة	٥٠	٣	بصيفة	
انما ان يامرني	٥٢	٢٦	ايقاع الطلاق	٥٢	١٢	ايقاع على	
البرازية	٥٧	١٠	يقع هل له	٥٦	٢	يقع له	
يجي	٥٨	١٠	وقد	٥٧	٢١	وقا	
اذ الحق	٦١	٢٦	ضربا فاد	٥٨	٢٨	ضربا فاد	
فتبين	٦٢	٦	الكالة	٦٢	١	الكالة	
غضب	٦٤	٩	موليا	٦٢	١٤	موليا	
قدر	٦٦	١٣	فيحمر	٦٤	١٧	فيحمر	
الحضرا	٦٨	١٧	يفتى	٦٧	٥	يفتى	
مزوج	٦٩	١٣	الحضرا	٦٨	٢٧	الحضرا	
تقواه وفيما	٧٠	٢٠	اجاب نعم له	٧٠	١٥	اجاب له	
يفتى	٧٤	٢٧	لا تدفع الا الى	٧٣	٢	لا تدفع الى محرم	

صواب	صحيفة	سطر	خطا	صواب	صحيفة	سطر	خطا
البرازي	١٦٨	١٧	البرازي	الطرسوي	١٦٧	٢٩	الطرسوي
بصادق	١٦٩	٥	بصادق	المسجدية	١٦٨	٢٦	المسجدية
اقل	١٧٤	٢٣	اقل	فرغ	١٦٩	٨	فرغ
ادارتها	١٧٩	١٢	اجارتها	لولديها	١٧٩	١	لولديها
والدهن	١٨٤	٢٨	والدهن	ولايتيه زيا	١٨٠	١٥	ولايتيه زيا
زين بن نجيم	١٩٠	١٨	زين بن نجيم	عن ذكر	١٨٧	٨	عن ذكر
الرجوع	٢٠٠	١٥	الرجوع	ابن ابنه اسم	١٩٧	٢٧	ابن ابنه اسم
اليه وفي درجة	٢٠٤	٢٨	اليه وفي درجة	لا دفع باذنه	٢٠٠	١٩	لا دفع باذنه
رتبه	٢٠٥	١٢	رتبه	بذل المال	٢٠٥	٤	بذل المال
لكونها	٢٠٩	١٣	لكونها	دون الاثا	٢٠٩	٧	دون الاثا
ازواجهما	٢١٢	٢١	ازواجهما	فيه علم	٢٠٩	٢٠	فيه علم
غيره	٢١٤	٢١	غيره	اولا	٢١٤	٧	اولا
وان من ما	٢١٨	١	وان من ما	الوسائل	٢١٦	١	الوسائل
لديه	٢٢٠	٢	لديه	انصباهم	٢١٩	١٦	انصباهم
الانثين	٢٢٣	١٥	الانثين	يخلفه	٢٢٢	٦	يخلفه
فلاقا تل	٢٣٢	٢٤	فلاقا تل	طبقته	٢٢٣	٢١	طبقته
ان يفسح	٢٤٢	٧	ان يفسح	ثم على اولادهم	٢٣٠	١٦	ثم على اولادهم
الرضات	٢٤٢	٢٧	الرضات	اكثر غلة	٢٤٢	٢٤	اكثر غلة
له وعن صيه	٢٤٥	١٨	له وعن صيه	سبط والذوا	٢٤٤	٢٦	سبط والذوا
مناذنه	٢٤٠	١٧	مناذنه	لاخذ الصدة	٢٤٧	٤	لاخذ الصدة
اولادهم	٢٤٤	١٩	اولادهم	وتبدله	٢٤٢	٤	وتبدله
بجوف	٢٥٢	٦	بجوف	ما يؤيد	٢٤٥	٨	ما يؤيد
احضاره الش	٢٦٢	٥	احضاره الش	انه يقبله	٢٦٠	٢٩	انه يقبله
العد	٢٦٢	٢٤	العد	لجائز فعمل	٢٦٢	١٥	لجائز فعمل
يجوز للمشتري	٢٦٣	٩	يجوز للمشتري	فيتصدق	٢٦٢	٢٦	فيتصدق
زوجه	٢٧١	٢٦	زوجه	ام لا سيما	٢٦٤	٤	ام لا سيما
رد مثل ما قبض	٢٧٥	١٩	رد مثل ما قبض	المسخر كذا مسخرة بش	٢٧٤	٢	المسخر كذا مسخرة بش
قال في جامع	٢٧٦	١١	قال في جامع	المقبوضة	٢٧٦	٥	المقبوضة
اذا اشترى	٢٧٨	٢٦	اذا اشترى	او استهلكه	٢٧٧	٢٤	او استهلكه
				آذنت	٢٨١	٨	آذنت

تم الخطا والقصا بمحمد آند الملك النوا

٥٩٥٢
الف

فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

٢١٧	كتاب الكراهة والاستحسان
٢١٩	كتاب أسباب أحياء الموات
٢١٩	فصل في مسائل الشرب
٢٢٣	كتاب الصيد
٢٢٤	كتاب الرهن
٢٣١	كتاب الجنائيات
٢٣٤	كتاب الديارات
٢٣٨	باب ما يحدث الرجل في الطريق
٢٤١	فصل في الحائض المائل
٢٤١	فصل في الحيطان والطرق
	(وما يتضرر به الجار)
٢٤٦	باب جنابة البهيمة والجنائيات
٢٤٩	باب جنابة المملوك
٢٤٩	باب القسامة
٢٥٧	كتاب المعاقلة
٢٥٩	كتاب الوصايا
٢٧١	كتاب الخنثى
٢٧٥	مسائل شتى
٢٨٧	كتاب الفرائض

تمت الفهرست

١	كتاب أدب القاضي
١٨	كتاب القاضي إلى القاضي
١٨	باب الحكيم
١٨	باب غل الخاضر والتجارة
٢٦	كتاب الشهادات
٤٠	كتاب الوكالة
٥٢	كتاب الدعوى
١٠٩	كتاب الأقرار
١١٥	كتاب الصلح
١١٩	كتاب المضاربة
١١٩	كتاب الوديعة
١٤٤	كتاب العارية
١٥٥	كتاب الهبة
١٥٩	كتاب الإجارة
١٦١	باب ضمان الأجير
١٦٥	كتاب الولاة
١٦٥	كتاب الأكره
١٦٨	كتاب الحجر
١٦٩	كتاب المأذون
١٧٠	كتاب الغصب
١٧٧	فصل في الشفعة والأعونة
١٧٩	كتاب الشفعة
١٨٤	كتاب القسمة
١٩١	كتاب المزارعة
٢٠٢	كتاب المساقاة
٢٠٦	كتاب الذبايح
٢٠٧	كتاب الأضحية

الفصل ١٠

الجزء الثاني من كتاب الفتاوى المختصرة
لنفع البرية على مذهب الامام الاعظم
ابي حنيفة النعمان نفع الله
بهما جميع الامم
آمين
٢

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب ادب القاضى

سئل في وقف ثبت لدى قاض خنى رغبة لامرأة وحكيم لها حكما مستوفيا شرائط الشرعية ومنع المدعى عنها منعا شرعيا ومات والآن ابنه يدعى دعوى ابيه بعينها فيه ولا وجه له شرعا لمخالفة شرط الواقف هل يمنع من معارضتها شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا اجاب نعم يمنع شرعا قال الحسام الشهيد في شرح ادب القاضى وينبغي للقاضى ان ينفذ قضائيا بالقضبة التى ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البعض وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويضيقها حتى لو قضى بابطالها ونقضها ثم رفع الى قاض آخر فان هذا القاضى الثالث ينفذ قضاء الاول ويبطل قضاء الثانى لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان الثانى بقضائه مبطالا لاول مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضى الثالث ان يبطلها وينقضها وان كان رايه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا في الحادث التى ترفع اليه اقول هذا في المختلف فيه فما بالكم بالجمع عليه والله اعلم سئل في حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك النوال هل يلزمه ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى ام لا اجاب لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه واحكامه سواء كان متفقاً عليه او مختلفا فيه اختلافا في محل يسوغ فيه الاجتهاد اما في التسفق عليه فظاهر لا توقف فيه الا فهم واما في المختلف فيه فلا بد بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفاع الخلاف وانقطع الخصام وهذا مما اجتمعت عليه الامم وانفقت عليه الائمة ومع ارتفاع الخلاف كيف يسوغ الاستئناف والله اعلم سئل في حق الزمر بدين شرعى ومك في الحبس مدة وظهر للقاضى انه فقير لا يملك شيئا هل القاضى يعسقل عليه ما الزمر به بغير حضور خصمه ام لا اجاب حيث ظهر للقاضى انه لا مال له يحل سبيله بغير حضور خصمه قال في الحانية واذا سأل القاضى عن الحبس بعد مدة فاخبر انه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلاً بنفسه ويخرجه من الحبس

مطلب
في وقف ثبت لدى قاض رغبة لامرأة فادعاه رجل من ماله فادعاه ابيه يمنع منه ايضا

مطلب
اذا رفع الزمر حكم قاض امنا

مطلب
اذا نقض قاض حكم قاض قبله ورافع الثالث ينفذ الثالث قضاء الاول

مطلب
حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك النوال هل يلزمه ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى ام لا اجاب لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه واحكامه سواء كان متفقاً عليه او مختلفا فيه

مطلب
اذا حبس بدين وظهر للقاضى انه لا مال له له اطلاقه من غير حضور خصمه بعد اخذ كفيلاً بنفسه

وفي انفع الوسائل للقاضي ان لا يتسال احدا اصدقا ولا يفرد بالافراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة اما اذا كانت بين الطالب والمجوس بان قال الطالب انتم مؤلف المجوس انه معسر لا بد من اقامة البينة واما مسئلة التعسيف اذا طلبه الخصم وكان معتمداً ويفضل عليه وعن نفقة عياله شيء يضره الى دينه حاصلة ان الغريب يأخذ كل كسبه والله اعلم **سئل** في المجوس بدين هو من مبيع اذا سأل عنه القاضي فاجاب راجل المعرفة به انه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل ام لا حيث لم يكن الدين يتما او غائباً ولم يكن الدين من مال وقت اجاب سب نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحال هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار باعتبارها فيلزم عدم النظر الى الميسرة مع كونه ذاعشرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عشرة فنتظر الى ميسرة والله اعلم **سئل** فيما اذا كان فقير للديون وافلاسه ظاهراً وكان دينه بدلاً عما هو مال هل للقاضي ان يسأل عنه عاجلاً ويقبل البينة على افلاسه وعلى سبيله بحضرة خذله واذا قلتم له ذلك فمن يتسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة ام لا وهل يفرق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد مؤسراً بما لا بد له منه ام لا اجاب سب نعم للقاضي ذلك قال في انفع الوسائل بعد ذكر الجنس والاختلاف في مدته هذا اذا كان امره يعني الديون مشكلاً اما اذا كان فقير ظاهراً يسأل القاضي عنه عاجلاً ويقبل البينة على افلاسه وعلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عشرته من جيرانه واصدقائه واهل سوقه من الباعة دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في الحال منازعة واما اذا كانت منازعة بين الطالب والديون بان قال الطالب انه مؤسر وقال الديون انه معسر لا بد من اقامة البينة فان شهد بها هذان انه معسر على سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعتسار بعد اليسار امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي نية على هذا الشيخ حسام الدين السبكي في رجمته تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد مؤسراً بما لا بد له منه وقد بينوا ذلك في كتاب البحر فلا يعد ثياباً التي لا بد منها غنياً ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا امتنع الديون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال ان له مالا يمكنه الوفاء منه الا انه متمرد ومتعنت في بقائه في الحبس ومتناعداً الوفاء فهل والحالة هذه للدائن ان يتسأل القاضي في تطيين باب الحبس عليه ليضيق عليه ثم فرجة يتناول منها الطعام ام لا وهل للقاضي ان يبيع ماله في وفاء دينه ام لا اجاب سب اما عند ابى حنيفة فيؤبد حبسه الى ان يبيع بنفسه واما عندهما فيبيع القاضي ذلك عليه ويوفى الدين ويقولها يفتى كما في الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح ويوفى الدين ويقولها يفتى كما في الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح

مطلب
اذا اتفق الطالب والمجوس في البينة والاعتسار لا بد من اقامة البينة

مطلب
اذا اخبر راجل المعرفة به انه معسر هل للقاضي ان يطلقه من غير كفيل

مطلب
يقبل القاضي البينة على الافلاسه

مطلب
يسأل عن كفيل من جيرانه ولا يشترط لفظ الشهادة اذ لم يكن في الحال منازعة ولا يشترط

مطلب
الشهادة على اليسار ليست شهادة على النفي فهي مقبولة

مطلب
لا يعد التفرغ ثياباً بشرائه وكذلك بمنزله

مطلب
في مدونة خبسه القاضي وله مال يمكن الوفاء منه ثم انه متعنت متمرد فيؤبد حبسه عند ابى حنيفة ويبع عندهما ويقولها يفتى ولا فرق بين المنقول والمنقول

كما صححه الشيخ قاسم قالوا على قولها يترك له دست من ثياب بذلة وسباع الباقى واذا
 انكمما الاجتزاء بدون الثياب التى عليه والعقار الذى يستكه يبيعه القاضى ويوفى ببغض
 ثمنه الدين او بعضه ويشتري له ما هو دونه قالوا ويبيع ما لا يحتاج اليه فى الحال حتى يبيع
 اللب فى الصيف والنطع فى الشتاء والحاصل ان القاضى نصبنا ظرا فينبغي له ان
 ينظر للمدين كما ينظر للدائن فيبيع ما كان انظر له واما تطيين الباب فقد ذكر فى
 جواهر الفتاوى ان بعض القضاة فعله قال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لا يجوز الضر
 لانه زيادة على الحبس وفى البحر قال به الامام الارسطاسى وقال القاضى المراءى فيه الى القاضى
 والحاصل انه ليس بمذهب لا يصحكنا والله اعلم **مسئل** فى رجل ثبت عليه دين لا تبرا قراره
 وهو معسر غير ان له مالا فى بلاد الافرىخ التى هى دار الحرب ولا وصول له اليه هل يعد
 موسرا به فيؤدى حبه ام لا فيحلى سبيله الى ميسرة اما بوصوله اليه او بطرق ما لا اخل عليه
 اجاب لا يعد موسرا بذلك ويحلى سبيله فى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب والفظ
 للكتابين المذكورين فان كان المحسوس مال ببلد اخرى يطلعه بكفيل وفى البحر وظاهر كلام
 ان القاضى لا يجبر على الدين اذا علم ان له مالا غائبا وفى انفع الوسائل ذكر فى الهداية قال
 واذا ثبت الحق عند القاضى وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يجعل بحبسه وامره بدفع ما
 وهذا اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت باليمين حبسه كما ثبت هو والله اعلم **مسئل** فى القاضى
 الذى نصبه لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر هل حكمه حكم القاضى فيما عدا
 ما استثناء صاحب الاشياء حتى فى نفي اليمين عنه ام لا اجاب المراد بالامين المذكور
 الذى لا تحقه العهدة الذى قال له القاضى جعلتك امينا فى بيع هذا الشيء لا الذى نصبه
 لضبط المال فقط فانه لا يملك البيع والمراد بالعهد ما يلحق البائع فى البيع عند الاستحقاق
 والرد عند العيب وغير ذلك فحكمه حكم القاضى فى عدم لحوق العهدة وعللوا ذلك بانة لو
 لزمته لامتنع الناس من تعقد القضاة وحكم امينه حكمه فى ذلك ففى الكثر وغيره لوباع
 للقاضى وامينه عبدا للفرمان واخذ المال ضمان واستحق العبد لم يضمن اه قال فى البحر
 اى البائع الثمن المسترى لان القاضى قائم مقام الخليفة وهو لضمان عليه فلا ضمانات
 على القاضى وامين القاضى ثم قال وشارح المؤلف رحمه الله تعالى ان العبد لو ضاع
 قبل التسليم الى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح رالى ان امينه لو قال بعثت وقبضت الثمن وقضيت
 الفرص صدق باليمين وهذه الحقايق بالقاضى كذا فى التلخيص ثم قال يقبل قوله فى اليمين
 ولا تكول اى فى تحليف المخدرة بعد قوله فعلى هذا المستصحب ليس بامينه ولا قبل قوله فى
 اليمين والتكول وحده فانه لم **مسئل** فى رجل طلق زوجته التى عقد له نكاحا وكملها
 ولم يكن وليا فى النكاح دون مهر مثل بعد الدخول بها والامه اية ثلث الطلقات متفرقات

مطلب
 ادلا يمكن المدين
 الاجتزاء بدون
 ثيابا التى عليها
 ينسها القاضى
 وكذلك العقار
 ويبيع كل ما يحتاج
 اليه فى حال

مطلب
 تطيين ثياب
 على المدين لا يجوز
 كما لا يجوز الضر

مطلب
 لا يجبر القاضى
 لادىون ان كان
 له مالا غائبا

مطلب
 اذا نصب القاضى
 امينا لضبط
 مال الميت لا يملك
 البيع ولا الضمان
 الا اذا كان له
 جعلتك امينا

اخرى من
 يدور على
 النكاح

فادعى ويكلمها على الزوج المذكور مهر مثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعي المذهب
لفساد النكاح بسبب كونه بغير ولي شرعي ويطلب منه بذلك وسأل سؤاله عن ذلك فسئل
فاجاب بالاعتراف بكونه بغير ولي وبدون مهر مثل وانه صحيح على مذهب ابي حنيفة وانه
لا يلزمه سؤالي لصحة على المذهب المذكور ولم يكن حكم بصحة حاكم شرعي يرى صحته وسأل
كل من المتداعيين من الحاكم الشافعي ان يحكم بما يراه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكم ببطلان
النكاح ووجوب مهر مثل بالوطء وبطلان الطلقات الثلاث حكما مستوفيا بشرائط الشرع
فهل ينفذ حكم القاضي الشافعي بذلك ويلزمه مهر مثل ويحل له ان يعقد نكاحا عليها من غير تحليل
واذا رفع ذلك الى حاكم حنفي يمضي ولا يحل له نقضه ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه ذلك
ويجب على من رفع اليه من القضاة امضاؤه لانه مجتهد فيه ففي كثير من الكتب ومنها العدة
ومجموع النوازل للقاضي ان يبعث للشافعي ان يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة والخفي
ان يفعل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بدولي لو طلقها ثلاثا
ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحته وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد وفيها الوجه الى
شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح حرام وفيه شبهة
وفي صدر الشريعة اذا قضى القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه اذ ان يكون
مخالفًا للكتاب او السنة او الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة
والله اعلم سئل في مغسلا يملك المهر عقد نكاحه على ارملة معسرة لها ايتام بعبارتها
وغاب عنها قبل الدخول بها من الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا فسح الحاكم الشافعي
نكاحها بسبب ذلك ينفذ ولا يقدر قاض على ابطال فسخه والحال هذه ام لا اجاب
نعم ينفذ ولا ينقض حكمه ففي فتاوى قارئ الهداية سئل عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها
سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بيته على ذلك وحكم بحاكم
يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه اجاب اذا
اقامت بيته عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ
النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب
عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا في القول بنفاذه يسوغ
للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج واقامت بيته على خلاف
ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تعبل بيته والبيتة الاولى ترجحت بالادلة ولا تبطل
بالثانية اهو قوله بعد انقضاء عدتها في الدخول بها اما غير الدخول بها فعدة عليها
ومثل هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والله اعلم سئل
فيما لو قضى شافعي المذهب على غائب فيما دعت الضرورة اليه من نحو طلاق هل ينفذ ام لا

مطلب
اذا فسح قاض النكاح
لعشرة الزوج
لا ينقض النكاح

مطلب
اذا فسح قاض النكاح
لعشرة الزوج
لا ينقض النكاح

مطلب
فمن غاب عنها
زوجها مدة طويلة
فمقتضى الأمر
أن ينفق لها
النكاح المقتضى
للمنفقة
ولا يفتى بخلافه
أن يفتى بخلافه

أجاب نعم ينفق في الغرضين من إحصائها وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغير
والعلم مشتمل في امرأة غابت عنها زوجها مدة تزيد على اثنين وعشرين سنة بلا نفقة
ولا مال له حاضر في الضر رفعت امرها الى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها من
زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى
تقديرها فهل هي عدة طلاق أو موت وهل للقاضي الحنفى تعرض لما صدر من النائب الشافعي
بتنفيذ أو ينقض حيث لم يترافع اليه فيه خصمان اجاب قد اضطرت كلام علمائنا
في مسألة الحكم على الغائب وله وآراءهم وبیانهم ولم يصنف ولم ينقل منهم اصل قوى ظاهر
تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي ينبغي ان يحتاط ويحتمل ويلازم الحرج
والضرورات فاما تتبع المحظورات فابالك في الثابت باجتها ومجتهد اجتمعت الناس على
صحة اجتهاده وعلوه ونزاهته وورعه وهو محدث ادريس الشافعي رضي الله عنه ومن قال في جواز
الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم ما لحق من الضرر والشقة بغيبه ازواجهن كمسئلة
هذه المرأة فعلى المفتي وان كان حنفيا ان يفتي بجواز الفسخ الصادر من القاضي وان
كان نائبا لان حكمه حكم الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا شك لانه حكم بفسخ النكاح وهو
موجب لعدة الطلاق وليس بحكم بموت الغائب وليس لقاض من القضاة نفقته اى
حكم النائب الشافعي والله اعلم مشتمل في امرأة غابت عنها زوجها وتركها خالية من الفرائض
والنفقة والكسوة والعاش وأدت بها الضرورات والحن لعدم النفقة والكسوة والسكر
ولا ييسرها الاستدانة ولا تستطيع مشقة الكسب والمهانة فوفت امرها الى القاضي
الشافعي وقضى بالفرقة على قاعدة مذهبه مستوفيا لشرائطه هل ينفذ قضاءه
ولا يجوز نفقته وابطاله لموافقته لمذهبه ووقوعه في محل الضرر ومواضعه ام لا
اجاب نعم ينفذ لكان الضرورة والحرج وقد اتي به من يعتد به من علمائنا لما راى
من واضح الحجج بما يلحقها من المشقة والضرر وعدم تيسر الاستدانة في زماننا الذي
قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بابطال لما في ابطاله من الاضرار
وسوء الحال والاعلم سئل فيما اذا حكم القاضي بمنع الشفع عن الشفعة بسقوط
تخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند الجلاء هل ينقض حكمه بلام موجب شرعي
ام لا اجاب سيجب استند الحكم الى دليل شرعي ووافق قولنا صحيحا في المذهب نفذ ولا ينقض
ومسئلة القضاء في المجتهدين في معلومة وهي انه اذا كان مجتهدا نفذ وان لم يكن مجتهدا
وعلم محل الخلاف فكذا في الاصحح ما لم يشرط عليه السلطان ان يحكم بالصحيح من مذهب
ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا اشترطه لا ينفذ من احكامه الا ما وافق الصحيح لان من
عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله اعلم مشتمل فيما لو منع مولانا الشافعي قضاء

مطلب
في امرأة تركها زوجها
خالية من الفرائض
والنفقة والكسوة
والعاش فوفت
امرها الى الشافعي
فقضت بالفرقة
ليس الحنفى

مطلب
اذا حكم القاضي
بمنع الشفع لظرف
شرط لا يجوز
نفقته

مطلب
اذا منع السلطان
قضاء من سماع
الدعوى بعد
خمس عشرة سنة
لا يستمر ذلك

عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستمر ذلك ابدًا أم لا
لا يستمر ذلك ابدًا بل اذا اطلق السماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا لو لم يغيره واطلق له ذلك
يجري على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوصيات والسلطان وولي سلطان غيره فولي قاضيًا
ولم يمنعه بل اطلق قائله وليتك لتقصي بين الناس تجازله سماع كل دعوى اذا اتى بالدعوى
بشرائط صحتها الشرعية للقررة عند الفقهاء والحاصل ان القاضي وكيل عن السلطان
والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص واذا عمم له تعمم والقضاء
يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص واذا اختلف للدعوى والمدعى عليه
في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به
لا تعلق للمتداعين به فاذا قال معنى السلطان عن سماعها لا ينافي في ذلك واذا قال
اطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيينة الشرعية بغير الحكم عليه
لخصمه فيثبت بطلان الحكم لانه ليس قاضيًا فيما يمنع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك
فاذا اتاه خبر بالمنع من عدل او كتاب او شهيد عمل به كما يعمل بالمشاهدة من السلطان
ومن علم انه وكيل عنه وعلم احكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان
عليه الامر ولا يكشف له الحال والله اعلم **سئل** في قاضي ولاية السلطان ولاية اقليم
من بعض اقاليم مالكة الاسلامية فاشترى منه رجل حكمة بعض نواحي ذلك الاقليم
في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون احكام ذلك الرجل في تلك النواحي اصاله ام نيابة
ام لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لان هذا ليس من جنس ما يباع ويشترى
كيف لا وقد تضمن ذلك الترافع غير معصودة في ازمته غير معلومة على ان ما سيحصل
من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون حصولا للقاضي فهذا المحصور يكون من قبيل الرقبة
فلا تصح توليته والحال انه ولا يتعد قضاياه او يكون من قبيل الاجرة في نظير كذا الوقائع
والسياسة في اخذ ذلك المبلغ اذا كان اجر الشل حيث جوزه الفقهاء اذا لم يكن له مقر في بيت
المال ولكن هذا لاخذ قبل العمل وعلى عمل الغير فان هذا الغير لا يتبرع للقاضي باجرة عمله
بل غرضه من نيابة القاضي السلط على الناس واخذ أموالهم مجاه للحكومة فلذلك روي
بذفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والله لا ننزل على هذا
العمل من مثاله ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فهل يجب على ولي الامر المنع من تعاطي تلك
الامور وزير مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين
تحت قوله سبحانه وتعالى واذا اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب ليثبتنه للناس ولا يكتفون
التنبيه على عروته ما ذكر والعرض الى السلطان ايذاء الله تعابه الذين فانه اذا حصل من بعض
وكلاء السلطان مصدايرة في اموال المسلمين فانهم يقومون عليه ويرجعونه في السقا

مطلب
في قاضي ولاية
على اقليم فاشترى
منه رجل حكمة
بعض نواحي
ذلك الاقليم
هل يتعد قضايه
ام لا

لا يؤمن بفعل ذلك في حق من يصعد منه منقصة في الدين وتهاون بالشرع المحمدي باتخاذ
 حكومة الشرع شركا لتحصيل حطام الدنيا وسببا للتسلط على الرعايا اولها فان سكنت العلماء
 وخيار الناس وعاتمهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون تاركين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فياثرون كلمة ام لهم مخلص لوجه التكرار في مثل هذه الداهية الكبرى والبلية العظمى لا
 اجاب هذه المسئلة تتحل مجلدنا ضمنيا وههنا ان نشبع القول عليها فيه ولكن هنا كبرى
 مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن هذه المسئلة الكفاية اعلم انه قد صرح في البراءة
 وكثير من الكتب بان الكافر اذا شرب الخمر فثمة اقرباءه الذرهم كره واكد الوقت لو اصابته بباد
 وعلى هذا اذا اخذ احد الكس والضرائب مقاطعة فقالوا بمباركة باد ووقعت بسراى الجديدة
 واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا بما اعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فضرر يوا على باب طبولات وبوقات ونادوا بمباركة باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع
 فامتنعوا عن الصلوات خلفه حتى عرض على نفسه للاسلام اخذ ام من قبل المسئلة او ان كثر فقامت مقاطعة
 الاحتساب ومقاطعة القضاء لان كلا منهما في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين
 فعلى القاطع على القضاء ما على القاطع على الاحتساب ولا يسأل عن جواز بيعه بل يسأل
 عن كفر مستحله ومتعاطيه وان كان ظاهرا ايضا غير خافي الا على عاصي ما شتم للفقهاء
 ولشيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي كلام في المحصول المتجه للنائب من كتابه الحجج
 والبراهين فيه ان دعوى المستنيب عليه به لا تصح لان الدعوى لا بد وان تكون بحق ثابتة
 معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز اخذ
 لامن النائب ولا من المستنيب وان كان على كتابة الصكوك والحجج بقدر ما يلحقه من الشقوق
 فهو للنائب لا للمستنيب فطالبته به غير جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه
 وما اخلصه من جهة قواعد الفقه ولا شبهة ان اخذ القضاء ومقاطعة ان كان مستحلا فهو
 كافر بلا شبهة فكيف تنفذ احكام الكافر وان كان غير مستحل له فهو ممن تولى القضاء
 بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير
 قاضيا ولو قضى لا يتخذ حكمه قال في الخلاصة وبه يعني اذا الامام لو قد رشوة اخذها هو
 او قومه وجموعه لم يجر تقليد كقضائه برشوة ولا شبهة ايضا في ان يجب على السلطان
 نصره الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من الامور المخلة لهذا الدين
 المبين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه ان يعمل بذلك لانه من مهمات الدين والاعمال
 له في التكرار واذا علم الامام اصلحة الله تعالى واصلم به ذلك جازله ان يترقى في عقوبتهم
 الى القتل ليزجر واصل مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموقية وما اقرب هذه
 المسئلة من مسئلة الشعاة والامونة وقد قالوا فيها ولفساد الملك بسبب الشعاة والافق

باد معنى
 بالثبات
 والتقدير
 والتأخير

اي محو
 الحكومة

افتوا

مطلب
اذا ولى نبيكم
الى حنيفة
بغير حنيفة
فانما لا ينفع

مطلب
التنافذ الواقعة
في زماننا بشهادة
رجلين غير متفقين

فاحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر ويرهن على قضائه الا قول ابي جبر الشافعي على ان المال
 ان كان الحكم الاول صحيحا اه فانظر الى قوله واحضر المدعى المحكوم عليه فيه اشتراط اخضا
 للمدعى عليه لصحة القضاء عليه ثروا ولو شهدوا ان قاضيا من قضاة البلد قضى بهذا المال
 لا يحكم به ثروا في البحر اذا علمت ذلك فله ان التنافي الواقعة في زمانا غير معتبرة لصيد وها
 بلاد عوى وحادثه وانما يقيم حجاب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضى الاول فلا يكتب
 له القاضى الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذ ولا شك ان دعوى القضاء حادثة من الحوادث
 فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو ان يكون من خصم على خصم وقد نقل الشيخ
 في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم للمدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى
 قاضيه انما ينفذ القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا التوجه ليرنفذها
 وقد ذكر في الفواكه البدرية قد كنت ابتليت بشئ من الحكم قبل التصور وكنت لذلك ان أخذ بخط
 وافر من الهدى والنور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا
 الباب ومن اجل اني في النظر في الشريعة الهام الصواب فخطبت هذين البيتين ضبطا لاطار
 القضاء بالحكمة وجمع الابواب للمواد الشرعية البتتان هما اطراف كل قضية حكيمه
 ست يبلو بعدها التحقيق حكم وخكموميه وله ومح كومت عليه وحاكم وطريق
 ثمر في بحث الطريق فقال وبما قررنا يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم
 حادثة اى في حادثة والمراد بها الخصومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم
 شرعى على خصم شرعى ويشترط لصحتها حضور الخصم للمدعى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع
 لا حذفيه والله اعلم سئل فيما اذا علمت القاضى للأذن له بالاستخلاف هل تنعزل نوابه
 الجواب قد قطع فيه النفس قاضى خان في فتاواه بانهم لا ينعزلون بموته وعبارة واذا
 مات الخليفة لا تنعزل قضاته وعماله وكذا لو كان القاضى مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره
 مات القاضى لا تنعزل خليفته اه وفي البرازية وفي المحيطات القاضى انعزل خلفاؤه وكذا
 امراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضى قبل تنعزل نائبه واذا مات لا والفتوى
 على انه لا ينعزل بعزل القاضى كنه نائب عن السلطان او العامة وبعزل نائب القاضى
 لا ينعزل القاضى وفي الامتياز والنظائر بعد ذكر الجملة من القول قال فخر من ذلك
 اختلاف الشافعي في عزل النائب بعزل القاضى وموته وقول البرازية الفتوى على انه لا ينعزل بعزل
 القاضى يدل على ان الفتوى على انه لا ينعزل بموته بالاولى لكن على بان نائب السلطان فيدل
 على ان النواب لا ينعزلون بعزل القاضى وموته لانهم نواب القاضى من كل وجه فهو كالوكيل
 مع الكوكل ولا ينفهم احد الا ان نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضى
 في زمانا ينعزل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه فهو كالوكيل مع الكوكل لكن جعل في الفراج

كونه كوكيل القاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا أنه نائب السلطان وفي الثاني
أن القاضي إنما هو رسول من السلطان في نصب النواب أو وفي وقف القنية لومة القاضي عز
يبقى من نصبه على حاله ثور قريب قيا أو كلام الاشياء فتقوله لكن جعل في العراج الخسر ولما قاله
ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في انفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي
بأذن الامام ثم مات القاضي لا ينقل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي
ولا ينقل بموت الخليفة ايضا كما لا ينقل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب
الامام فلا ينقل بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني هو معنى بالوكيل الثاني الذبح
وكله الاول باذن الوكيل لانه صار في الحقيقة وكيل عن الوكيل لا عن الوكيل الاول وقد عللوا
عدم عزل القاضي بموت الخليفة بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقليد القضاة والسلمون
على حالهم فلا ينقل القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي هو نائب عن المسلمين فاني
يتجه قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة
نائب عن السلطان حيث اذن له بالا استخلافه ومع قوله في العراج كونه كوكيل قاضي
القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا أنه نائب السلطان وما معنى قوله صاحب
الاشياء ولا يفهم أحد الآن انه نائب السلطان مع تصريح جهابذة العلماء وبانه اذا كان
القاضي ما ذروا له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا اذا صرح السلطان
بعزل النواب بموته أو عزله بان قال في منشوره اذ امت او عزلت فقد عزلت خلقاءك فاني
ينقلون بعزله لان القضاة والعزل منه يبقون التعليق وجماعة تحوالة ايضا القضاة
يقبل التخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم
الا السلطان او من اذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاة
والعزل الا منه والله اعلم سئل في مفت ينفع المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقل الصحيح
من الكتب المعتبرة باجازات مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جاز
فهل القاضي او غيره ان يحجر عليه وينعنه عن نفع المسلمين بالفتوى ام لا يجوز له ذلك وهل
فعل القاضي هذا شرع مخد من عند الله ام شرع الجهادي بلا من وجه هل اذا كان ما جازا وبث عليه
ذلك وحجر عليه القاضي وافتي بعد الحجز تجوز فتواه ويقبل بها كما صرح به في الدرر والنقد
البدائع ام لا والحال ان المفتي في بلاد دخلت عن مثله علماء وعلماء يستحق من نفعي في الجهاد
ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دنيا واخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على نفع
المسلمين بالفتوى والحكام وغيرهم ام لا بيتنا الجواب الواضح لينفهمه كل صالح وطالح
وهل اذا دخلت بلاد من عاود ترجع المسلمون في امور دينهم وديناهم اليه تجوز له الدعوة منها الى بلاد
فيها يوجد العلم لا اجاب لا يجوز منع المفتي التورق في دينه وعقابه وعقابه وعقابه

مطلب
قد حج القاضي
على المفتي ما جازا
او غير ما جازا
وفي فتواه
بعد الحجز

مطلب
في بلاد دخلت
من عاود ترجع
المسلمون اليه
تجوز له الدعوة

وعلمه وقفه بالسنة والاثار ووجوه الفقه والتصحيح والاختيار لان فيه منع التكليم بما
انزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كثر على العلم يلجأ من ناز وكفى في منع ذلك قول الله تعالى ان
الذين يكتمون ما انزلنا من البينات الآيات وحملها كثير في افادة حرمة النع من الايات ان
المانعة من اخفاء الحق والفتن جعلت لاستجداء ما خفي ودق عيافهم المكلفين واذا
تعين شخص لها صارت فريضة في حقه يبقين فكيف يمنع عما هو فرض عليه لا قاتل به من
المسلمين ولا جاء ثبوت بشريعة من الاولين والآخرين واذا افق بما هو الصواب بعد الحرج
جازوله الثواب واذا افق قبل الحرج بالخطا لا يجوز ان تعذر فعله العقاب واذا كان
المعنى بالوضف المرقوم فلا شبهة في حرمة الحرج عليه واشبات الاثم لمن حرج ولم يعان واوصل
الاذية اليه ومن لم يكن موضوعا بما ذكر وكان ما جازا فالحرج عليه من باب الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر والحرج في حسي وليس المراد المعنى الشرعي المانع من نفوذ التصرف شيئا واما المهاجرة
لتعلم العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبه والامانة على الطاعة طاعة والقنوط طاعة
والامانة عليها مثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو لسؤال والله اعلم سئل في
ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد الغائب تواطؤا منها ليتوضعا الى كل ماله فانكرها الدعي عليه فاذا
للدعي بینه بذلك وحكم بها القاضي لتداعي لديه فاخذ الدعي الدعوى على غمراء الغائب وقبض
والاقرار والابرار والانتكار حتى اتلف الغالب من اموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في
ذلك وينفذ تصرفات الوكيل على الغائب ام لا اجاب دعوى الوكالة على الغائب محجدة عن دعوى
عين او دين على الدعي عليه لا تصح ومسئلة الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب الهند كونه
واختلف التصحيح والافاء فيها ففي مجمع الفتاوى نقلا عن الشافعي انه لو قضى على الغائب لا ينفذ عليه
الفتوى ومثله في كثير من الكتب وفي الزيلعي ان نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على مضاء
قاضي آخر وصححه وتبعه المحقق ابن الهمام في ثم الهداية وقال بعضهم لا ينفذ ولو مضاء الف
قاضي لثلاثين طر قوا الى هذه مذهب اصحابنا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية
في السابع من كتاب ادب القاضي ادعى انه وكيل الغائب بقبض الدين والعين ان برهن على
الوكالة والمال قبلت وان اقر يعني الدعي عليه بالوكالة وانكر المال لا يصح ولا تقبل
البينة على المال لانه لو ثبت كونه خصما باقرار المطلب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان
اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولو
توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصم انه يخلف على الوكالة والا ولا يصح ولو انكر التكليف فهو
كأنكار الوكالة وخداه هو وقوله كأنكار الوكالة وخداه اي في الاستحلاف وجريان الخلا
فانظر الى قوله لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين
او عين فكيف في مسئلة الهجرة عن دعوى احدى ما فالواجب على اهل الديانة القضاء والافاء

مطلب
ادعى على آخر
وكالة عن زيد
الغائب

مطلب
القضاء
على الغائب
لا ينفذ

مطلب
ادعى ان
وكيل الغائب
بقبض الدين
او العين لا

مطلب
الواجب القضاء
والافاء مع
نفاذ القضاء
على الغائب

بعد نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرحنا العلماء قاطبة
 بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالاقتعالات والدعاوى الباطلة
 والله اعلم **سئل** من اسلم مئول داره لك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكا مقيده **مقتضى**
 دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة اخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضي بلده الى
 قاضي بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله انه لا يدعي بغير الوكالة المقيده فخالف عمرو وأمره
 وكتب مكتوب القاضي واقام بينة وادعى بها وكالة عامته عن زيد فانكر بكر ذلك فانبت عمرو
 الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف امر موكله زيد فضو
 وحكم القاضي في قبول الوكالة العامة صحيحا وانفاذا في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة
 العامة لو تعدى عمرو والوكيل واخرج الكفيل من الكفالة وابرأ ذمة بكر من بعض الدين المذكور
 وقبض من بكر مقدارا وقسط الباقي الى منين عديده وافر عمرو انه لو سأل موكله زيد سؤ
 المبلغ المقسط على بكر لا غير وابرأ ذمة وذمة كفيله من كل حق لزيد قبلها وحكم بها القاضي مع
 لزيد مالا على بكر غير الذي وكله به عمرو فهل يضمن عمرو ما تلفه وابرأ ذمة من الدينين بتعديده
 حكم القاضي في ذلك ام لا **اجاب** دعوى الوكالة للبرءة عن شخص غائب من غير خصم لا تصح
 عمرو والذو ربيته وادعاه بها وكالة عامته عن زيد وانكار بكر ذلك اي كونه وكيد وكالة عامته مما
 لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرائة واللفظ لها ادعى انه وكيل الغائب
 بقبض الدين والعين ان برهن على الوكالة ولما قبلت وان اقر بان وكالة وانكر لما لا يصير
 ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بمجته في حق الطالب
 وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة
 ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وان انكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها هو فقوله لان التحليف
 يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى فافهم ومن
 صرح بان التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفضل الخامس في القضاء
 على الغائب راجع الفتاوى الصغرى وفي معين الحكام للطر المسمى في الفضل الاول من القسم
 الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئا
 معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلي للخصم امر من الامور قال واما شرطنا كون
 الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى انه وكيل فلان وانكر فلان لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير
 يمكن عزله في الحال فلا تنفذ هذه الدعوى فائدة ما هو اقول تعليله بعدم ذكر امره اولا وهو
 ظاهر في التوكيل ولو كانت الدعوى على غير التوكيل فالشرط ذكر امره بتصوير الحكم فيه فافهم
 قلنا بان لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يسمع شيء مما فعله الوكيل لانه قضاء على الغائب بغير
 طريق شرعي يستند الى دليل اذ علما وانما رحمهم الله تعالى لا يسمع بان نقول بجواز القضاء على

مطلب
 وكل زيد عمرا
 وكالة مقيده
 مخصصه
 في بلدة اخرى

مطلب
 ادعى انه وكيل
 الغائب بقبض
 الدين ان يبرهن
 عليه ما تقبل
 وان لا

مطلب
 في الدعوى
 الصحيحة

ولو أمضاه الف قاض اذ لو سمح به لتوصل الناس الى اموال الغائبين بمثل هذه الاحتمالات
الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذوه ذريعة الباطل وطريقة موصلة الى اموال الغائبين
لا سيما في هذا الزمان المخالف لزمان الاموال فان السلف كانوا قومًا صالحين يؤمنونهم
من التزوير والتلبيس والافتعال والتدليس فالواجب على اهل القضاء والافتاء الان
الدفع في نحو هذه الضلالة اللبقة والمخالات المضرة لعباد الله تعالى هذا واما السؤال عن
ضمان عمرو فالجواب عنه ان كل شيء اتلفه مباشرة بفعله فهو ضامن له ومع الضمان يلزمه
التعزير والهوان لا ريبك به العصبية الموجبة لفرض الديان واما ما اتلف بسبب حكم القاض
فلا يلزمه الضمان وكيفيه عذاب النيران وعند الله تعالى تجمع الحضور والله اعلم **سئل في رجل**
اقام عند القاضى شاهدين شهدا انه وكل عن فلانة الغائبة في بيع محدود وباعة
فاذا انكرت الوكالة هل القول قولها
بيمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر في المذهب من امر الشهادة على الغائب والحكم عليه
وقد ذكر في الخامس من جامع الفصولين ما يشفي الغليل وينفي الجمل عن هوبه عليل والله
سئل في رجل مات مديونا لغرماء متعددين وقد كان رهين احدىهم مشاعا لثان
قاض شافعي واظهر الرهن محضرا كتب لديه وفيه الحكم بصحته ولزمه هل اذا رفع لقاض
حنفي يحكم بحججه ويختص الرهن بر في وفاء دينه ام لا اجاب المقر عند علماء الحنفية
انه لا اعتبار بحججه والخط ولا التفات اليه اذ جمع الشرع ثلاثة وهي البيعة والاقرار والكنول
كما صرح به في اقرار الخاتمة فلا اعتبار بحججه المذكور ولا التفات اليه اذ اثبت مضمون
بالوجه الشرعي اعني باخذ حايج الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعد دعوى صحيحة
فان لم يكن كذلك فلا بعد حكما وجعل العلاقة اسم الإجماع عليه وفي الاشياء والنظائر في قاعدة
الاجتهاد لا ينقض مثله مانصته الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاشياء
في الشرط بلان وقع التنافع بين خصمين في الصحة في حكمهما كان الحكم بها صحيحا وان لم
يقع تنافع بينهما فيها فلا هو وقد ظهر بذلك انه ان وقع التنافع في صحة الرهن المذكور بين
يدي القاضى المتداعى اليه فحكم الشافعي به بعد صحة وارفع الخلاف والا فلا يختص الرهن
اذ لو وجد ذلك والله اعلم **سئل في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير ذاك الحاكم**
اجاب بياض القاضى ورثة بيعة ووفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم
ليبيعوا اموالهم ويبعوا بيعة القاضى بنفسه او ينصب وصيا بيعة وقيل يحبرهم القاضى
على بيعه اذ اطلقت غريمه ذلك والله اعلم **سئل في رجل اشترى من وكيل امرأة شقة صا من عقار**
كان اخذها لها وكيل آخر عنها بالشفعة وتصرف فيها مدة تسنين فادعى لها خوذته بالشفعة
على الوكيل الاخذ بالشفعة بطلانها لكون الارض وقفا وليست للمال فيجبر دفعه عليه بذلك
سئل في رجل اشترى من وكيل امرأة شقة صا من عقار كان اخذها لها وكيل آخر عنها بالشفعة وتصرف فيها مدة تسنين فادعى لها خوذته بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة بطلانها لكون الارض وقفا وليست للمال فيجبر دفعه عليه بذلك

مطلب
اقام شاهدين
انه وكل عن
الغائبة في بيع
محدود وباعة
فاذا انكرت
الوكالة هل القول
قولها

مطلب
في مدنيون
وهي تحت يد
احد الغرماء
مشاعا لظهور
الرهن الخ

مطلب
جمع الشرع
مطلب
حكم الشافعي
لا بعد حكما
الا اذا وقع
بعد دعوى
صحيحة

مطلب
اذ امتنعوا عن بيعه
وله ثلث بيت يار
القاضى يبيع
فان امتنعوا
بيعه القاضى

مطلب
اشترى من وكيل
امرأة شقة صا من
عقار كان اخذها لها
وكيل آخر بالشفعة
فادعى لها خوذته
بطلانها الخ

حكم بطلان الشفعة من غير بينة تشهد له بمدعاه ومن غير اصدار دعوى على المشتري المضر
فل يصح هذا الحكم والحال هذه ام لا اجاب لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذ
الخصم هو المشتري الذي بيده البيع لا الوكيل المذكور فلا يصح مدعى عليه كما هو واضح للظن
هذا مع قطع النظر عما هو لا من الدعوى من البينة او الاقرار او النكول فان الحكم بغير واحد
لا يجوز اذ هذه الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله اعلم سئل في وارث لم يجد خلف موثقه
متو دار وزوجة الميت تطلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول ابيع حصته في الدار
واقضى ذلك هل يجزى ام لا اجاب لا يجزى والحال هذه والله اعلم سئل في كرويه
مشاركة بين جماعة فيهم يتيمة باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعة ارضا و غراسا من شجر
وكتب بذلك صك لدى القاضي باغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فوردلوعها
فحكم القاضي لها بذلك مستوفي الشروط ثم وكلت رجلا في بيع ما اخذته بالشفعة لرجلين
فباعها وكتب به صك لدى القاضي فادعى المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على احد المشترين
لذا قاض ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض خراجية وفيها قيراط ووقف خارج عن البيع
وذلك موجه لبطلان البيع الصادر بعدها لاخذها ومأله الحكم فحكم ببطلانها وبطلان
البيع الصادر بعدها معتمدا على كون الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فصل
حيث كان اعتماد في الحكم على عدم صحة بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفا ينقص
شرعا ام لا اجاب نعم ينقص والحال هذه باجماع علماءنا على ان الارض الخراجية مملوكة
لاهلها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا عن الميت وتؤخذ بالشفعة والمتون والشرع
والفتاوى قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها بالشفعة وكذلك صرحوا بان العقار الذي
بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة واذا بيع الوقف لا شفعة فيه
بطلان بيعه واذا بيع بجواره ملك لا شفعة له بالجوار وانما الشفعة بالملك واذا كان
بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة
له ما يستشفع به كشركة في البيع وفي حق البيع او جوار واما الوقف فلا يؤخذ بها ولا يؤخذ
بها وفي التنازع خاتمة في فضل احياء القوات من كتاب الشرب وارض الخراج مملوكة وكذلك
ارض العشر يجوز بيعها وايضاها وتكون ميراثا كسائر ماله كما في فتاوى القضاة اهـ واما
الارض التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي ارض بيت المال فافهم والله اعلم وسئل عن ابيته
بما صورته في كرويه قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة باع بعضهم ما يملكه
ارضا و غراسا لرجل لدى قاض فبلغت اليتيمة وطلبت الاخذ بالشفعة فوردلوعها
فحكم لها بها ثري باغت ما اخذته بها من رجلين لدى قاض ثان وحكم بصحة بيعها الواقع
بعدها حكم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على احد المشترين

مطلب
في ارض مملوكة
من غير ارض
وغيره من
الاشياء
مطلب
اذا كان ملكا
بالشفعة
فحكم بغير
مطلب
الى ان لا
الطراحيه
الشفعة
فحكم الا
صالح والاول
على حاله
ثانيا في سؤال آخر

مطلب
اذا كان بعض
العقار وقفا
وبعضه ملكا
فان بيع الملك
ففيه الشفعة

مطلب
ارض الخراج
والعشر مملوكة
يجوز بيعها
وقد اوردت
وانظر الى
بيت المال
لا يجوز وقفها
ولا بيعها

لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان اراضى الكروم مخرجة وان قيرط
 الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ فيه بالشفعة لشيء غير حكم القاضى المذكور بطلان
 الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد البيع على المشتري الاول هل ينقضه الحكم
 للمقدم بسبب ما ذكر صحيح واقعه في محله ام لا اجاب حيث كان للحكم المزبور بسبب الاستناد
 الى كون الارض مخرجة وان بها قيرطا وقفا فهو غير صحيح اذ حق الشفعة ينشئ على صحة البيع
 والارض المخرجة ملك لا يحل بيعها بغيرها وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة
 باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصص الشائعة للملكة مطلقا جائز سواء كان الباقي ملكا او قفا
 فتؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف المشاع ام لا اذ البيع وقع على الحصص
 لا على الوقف ولا قائل بعدم صحة بيع حصص الملك حتى تستع الشفعة فيها ولو طلب الملك القسمة
 مع الواقف او قيمه بحباب الى القسمة واذا باع المالك قبل القسمة ملكه جاز والبيع باقى كما
 كان ولا يضرب استثناء ولا بقاء في صحة بيعه على قول كل اما على قول ابي يوسف فكله فانه لا يبيح
 وقف المشاع واما على قول محمد فكله فكله يقول بعدم صحة وقف المشاع من اصله واما بيعه
 على صحته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق ورد البيع على المشتري الاول ولو صدر الشيء
 لما رده عليه والحكم السابق لا ينقض باللاحق مع توفر شروطه لا سيما مع بطلان الاستناد
 المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ما يصح لا يرد عليه باللاحق انتقاض والاخر به اوضح من
 ان يشرح واطلع سئل في امرأة حبسها القاضى بدين لرجل فمهرت من السجن هل يضمن السجين
 ما عليها من الدين لو لم يدين او لا اجاب لا يضمن السجين لعدم موجب الضمان اذ ليس
 ما يوجب من بدل عين مستهلك او عمل كاجرة او عقد كبيع وقول بعض علماءنا سجين القاضى
 خطي رجلا من المسجونين حبسه القاضى بدين عليه فلو لم يدين ان يطالب السجين باحضاره
 لا راحة فيه ثبت الضمان لما بذمتها لان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخلف من غير
 ملزمة بمطالبة الاحتضار لا بما بذمته المحبوس اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم والله اعلم سئل
 في رجل مات في غير بلده بناحية معينة وله ابن قاصر في بلدة فنصب قاضى الناحية التي مات فيها
 الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضى البلدة التي فيها القاصر وصيا ايضا
 فالى الوصيتين يقدم على الآخر والحال ان كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في محل
 ولايته مختص بهادون الاخر اجاب اما نصب قاضى البلدة التي فيها القاصر وصيا
 فلا كلام في صحته واما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضى وجود التركة او بعضها
 فان لم يكن بها تركة لا يصح نصبه قال في التارخانية وافر المحيط واذا نصب قاضى وصيا
 في تركة الايتام والايام في ولايته ولو تكن التركة في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام
 تركة نوابي ولايته او كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الدين انه قال يصح
 نصب

مطلب
 اذا طلب المالك
 القسمة مع
 الواقف
 يجاب لذلك

مطلب
 الا ضمان على
 السجين اذا
 مهرت لبلده
 من الحبس

مطلب
 في رجل مات
 في غير بلده وله
 ولد قاصر في
 بلدة وكل من
 قاضى البلدة
 نصب وصيا

على كل حال وتبصير الوصي وصينا في جميع التركة اينما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن
 على السعد ما كان من التركة في ولاية تبصير وصيا فيه وما لا فلا وهو شرط صحة تبصير القاضي
 الوصي ان يكون ذلك منصوباً عليه في منشور من السلطان كما صرح به في جامع النصوص
 وغيره والله اعلم **مسئله** في بركة مالقة عاقلة وكلت رجلان ان يزوجها من رجل فزوجها مع وجود
 ايها الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثاً فزوجها له الاب قبل المحلل فحكم الشافعي بصحة
 النكاح الثاني هل ينفذ ويرفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه امر لا اجاب قد جمع
 العلماء ان القضاة في المجتهدين اذا صدر من امره نكاح او اذ رفع الى من لا يراه لا يجوز ان
 ينطله والمحل القابل للاجتهاد ما لو خالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذا المشكل
 مما هو محل الاجتهاد وصريح كثير من علماء الشافعي في النكاح بلا ولي لو طلقها ثلاثاً وبعثه الخفي
 الى شافعي ليغذي بينهما قبل المحلل ويحكم بالصحة جاز لولا ما اخذ الامام مؤرخين
 وهذا الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام وفيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع النصوص
 وافر الخلفاء القديس المشايخ وقتاوى الشافعي والله اعلم **مسئله** في العرب والتركمان
 الذين يقتلون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة البيوت وعفظ المواشي يتلغ في اوانهم
 هل اذا قتلتم انها عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة والشافعي واحمد تجبيل ما اصابته فيها او بيل
 اصاب جلدها ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما اكلت
 او شرب طاهر وانما يغسل الاناء سبغاً اعتدأ يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك في ذلك
 حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عند امر لا وما حقيقة التقليد لمن اراده في
 اضطرارها على خلاف مذهبه اجاب نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لا يجوز
 تقليد غير اماميه من الائمة الثلاثة رضي الله عنهم فيما يدعوا اليه الضرورة بشرط ان يشترط
 جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلاً اذا قل الامام الشافعي في الوضوء من القليل فعليه
 ان يراعي النية والترتيب في الوضوء والفاضة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء وان
 كانت الصلاة باطلاً اجماعاً نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العماد في مشق في مقدمة المسماة
 بهدية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قل ما يكفي مسألة الماء الذي يبلغ فيه الكفاية
 لقوله بطهارته وطهارة الكفاية فعليه ان يلتزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع
 هذا الاحتياط والمنزلة عن ذلك بلغ في الدنيا واخرى وامثل في الصيا والسلا عن شيخ
 الرخص والكفر وعدم الاحذ في كل مسألة بقول مجتهد قوله اخف فان ذلك هو العشق
 والوقوع في الآثام كما نصت عليه الائمة الثمانية الاعلام ووقع في الاصول والفرع في ذلك كثير
 لمقال وجرى من الغر من العلماء عظيم الحال فلا ينطيل يذكر ذلك واما التقليد فهو الاخذ بقول
 الغير من غير معرفة دليله كما صرح به اصحاب الاصول خفية وشافعية والله اعلم **مسئله**

مطلب
 ليس للقاضي
 نقس الوصي
 الا اذا نص له
 على ذلك في منشور
 مطلب
 في بركة مالقة
 زوجها وبعثها
 مع وجود ايها
 فطلقها ثلاثاً
 فزوجها الرجاء
 له قبل المحلل
 الشافعي بصحة
 النكاح فقد حكم
 وارفع الخلاف

مطلب
 في التقليد

مطلب
إذا أخذ أحد
المتحفظين
عما يتحقق
ظهوره لا يفتق
كلما أخذ وحكم
بذلك يرجع إليه
بالزائد في المد
الماضية قبل
الحكم
مطلب
القضاء ببيع
الدبر نافذة
بخلاف أم الولد

مطلب
إذا عجز السلطان
قاضي الخلاء
أن يرسل القلم
إليه

مطلب
إن كان الخنزير
بالعزل يولد
فإن العزل مطلقا
فإن فضله
فلا يذم العدة
أو العدة

مطلب
في رجل ادعى على
فارس له القاض
محضر أفلم يحرم
لعمل القاض
أن يزوج امرأة
من بنتها ولو
طلبت المد ذلك

فيما إذا ثبت بالبينة الشرعية أن غلة الوقف في رحا معلوم مسوية بين زيد وعمرو وقضى القضا
بذلك بينهما بالتبوت القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول
من حصة المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذي تناوله من
حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس الرجوع به اجاب نعم يرجع عليه بما تناوله زائدا
عن حقه مدة السنين الماضية والقضاء ههنا مظهر ومعين لكونه كاشفا فيستند لا مثبت
وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره استحباب الوصول والفرع أيضا فيطالب به ويحبسه عليه إذا هو امتنع
والله أعلم سئل عن بيع الدبر إذا حكم بجوازه كما كرهه هل ينفذ أم لا اجاب نعم ينفذ حكمه
ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الظهيرية فإن باعه وقضى القاضى بجوازيه نفذ قضاءه
ويكون ذلك فتحا للتدبير حتى لو عاد إليه يوما من الدهر بوجه من الوجود ثم امتنع لا يعق هو ومثله
في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماءنا بنفاذ قضاء القاضى إذا قضى بجوازه حيث كان ممن
يراه لأنه فضل محتمد فيه والقضاء في مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد
فإن الفتوى على أنه لا ينفذ والله أعلم سئل فيما إذا عجز مولانا السلطان قاضيا أو ناظرا
على الوقف أو مدرسا أو صاحب وظيفة ينغزل بالعزل هل ينغزل بوصوله العلم إليه أو بمجرد
عزل السلطان له قبل وصول العلم إليه اجاب ينغزل عند وصول العلم إليه كما صرحوا به
في عزل الوكيل والقاضى والوصى في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشاهدة به أو بكتابه
له ككتابا بعزله أو بإرساله رسولا عذلا أو غير عذلا أو عنده أصغر أو أكبر
إذا قال له الرسول أرسلنى إليك لأبلغك عزله ولو أخبره فضولى لأبدم من أحد شرط الكفاية
أما العدة أو العدة وذلك لما في انغزاله قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع مرفوع بالأخبار
سئل في رجل غائب عن ماله لاجل مصالحة وضروية ادعى عليه رجل له قاض دينا أو عينا
أو شيئا من الأشياء فأرسل القاضى له محضرا ففتش عليه فلم يجد هل يحل للقاضى أن يخرج أمر
وأولاده من داره ويختمها من غير طلب للدعى ذلك منه أو يطلبه ما الحكم في ذلك اجاب
ليس ذلك بمجرد عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتماله يتمنع الاضرار به ومثله
طلبت المدعى ذلك منه لا قال في الحاوى الزاهد راجعا لفتاوى العصد على السعد ولغير
الأئمة الكبار سئل في المدعى عليه سبعة أيام أو ثمانية فلم يجد المدعى وطلب من القاضى أن يخرج
أمره وأولاده من داره ويختمها لا يجيبه القاضى إلى ذلك له وفي الحاشية فإن تعذر على القاضى
استحضاره يكتفى بالحوال استحسانا فإن قال الوالى لا اظفر به وسأل المدعى من القاضى
تسعين دينار الختم عليه فالقاضى لا يجيبه إلى ذلك إلا أن يأتي بشاهدين أنه في منزله وكذا
صريح في حق مؤلفه نفاذ من لم يحيط والمسئلة كثيرة الوجود في كتب علماءنا وحل السمر
أن ثبت امتناعه بلا عذر أمّا إذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هن والله أعلم

مطلب
لناش قاضي
ان يكتب لنا
قاضي آخر
الشهادة
فوق السلطان
لقضائه الا

كتاب القاضي الى القاضي سئل هل نائب قاضي القدس بالرملة ان يكتب
لناش القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها ام لا اجاب حيث ثبت ان السلطان
نصره الله تعالى فوض لقضائه الاستنابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاضي
موتى من قبل الامام عليك اقامة الجمعة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة
لاذن السلطان فوجلا الشرط قال في تنوير الابصار في بحث كتابة قاضي رستاق الى قاضي
مصر اقول الظاهر ان الخلاف بينهم في هذه المسئلة مبنى على الخلاف في ان مضر هل
هي شرط لتفاد القضاة ام لا في كواعن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر انه ليس
وبه يفتى كما في البرازية بناء على هذا يعني بقبوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق
على انه في الحقيقة كان كتب قاضي القدس الى قاضي دمشق اذ كل قاضي مقام مستنبيه كما صرحوا به
في بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي المذكور الى نائب القاضي المذكور والله اعلم

مطلب
اذا حكم القنين
وزوجه رجل
فاجله سنة صح
مطلب
خلل الحاضر
والشجالات

باب التكمير سئل في العنين اذا جعل بينه وبين زوجته محكمين فاجلوه
سنة ومضت هل لهم ان يفرقوا بينها اذا طلث ام لا اجاب نعم يصح التكمير في مسئلة العنين
لانه ليس بمجد ولا قود ولا دبة على العاقلة ولهم ان يفرقوا بطلبة الزوجة والله اعلم (باب تطل الحاضر والشجالات)
سئل في محضر حاصله حضر فلان شيخ الغاربة وذكر الحاكم انه تشاجر للغاربة بسبب الشبهة
وان شيخ الغاربة المذكور كان بالحلة فجاءه فلان وفلان وثلاثة ستماء والعصى بايديهم
وضربوه وشجوه ورضوا اضلاعه وكشف عن راسه فوجد به ثلاث شجرات فحضر فلان المغربي
ستاء واخبر الحاكم بانه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وسطر ما هو
الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا او يلتفت اليه او مما ينبغي كتابته وهل يجب على الثلاثة
المخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية اجاب ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الامم
عدم الالتفات والاعتبار بل تسميته محضرا كما كان يكون منكرا وهو من موجبات الانتقاد عند
خلفه عن العلماء النقاد فقد صرح العلامة خسر وغيره في تعريف المحضر انه ما كنت فيه حضور المحضرين

مطلب
الحضر اذا
لم يستوف
الشروط لا يقر

عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والافتكار من المدعى عليه او التكل منه والحكم بالبيته المدعى
على وجه رفع الاشتباه واين الدعوى هنا من المدعى واين الاقرار والافتكار او التكل من المدعى عليه
واين الحكم بالبيته فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية الحكمة موجود فيه وقد
قد ابن الغرس في الفواكه البدرية اطراف كل قضية حكمة ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطبيب فادخل ولا قوة الا بالله العظيم
انا لله وانا اليه راجعون والله اعلم سئل في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر الحاكم
ان داره الفلانية اهدم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لا عاز
للميازيب على الاسلوب فحصل الوقوف على الجدار المهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذكور

مطلب
في محضر متو
ان دار فلان
اهدم جدارها
وتكسرت الميازيب
التي كانت مركبة
عليه وطلب الكشف
لا عاز للميازيب
على الاسلوب فحصل
الوقوف على الجدار
المهدم والميازيب
الثلاثة المركبة
على الجدار المذكور

فاذا هو بالصيغة المشروحة فاذن الحاكم المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب
على الزقاق الغير لنا فاذن على الاشلو القديم اذنا صحيحا شرعيا هذا حاصل المحضر فهل يجوز
يثبت قدم الميازيب وجواز تسهيل ما بها في الزقاق الغير لنا فاذن لا وهل يجوز الاذن من الحاكم المذكور
حكم على اهل الزقاق بغير بينة شرعية بوجوههم او اقرار او تكول منهم بل بجردة جدرانهم
وميازيب منكرة مطروحة عليه ام لا اجاب لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسهيل ما بها في
الزقاق المذكور ويجوز الاذن من غير شئ من حق التسهيل لا عبرة به ولا بد لا يشانه من بينة تقوم على اهل
بجوههم او اقرارهم او تكولهم عند طلب اليهم كسائر القضا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا فائده
برؤية جدرانهم وميازيب منكرة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان محضر كشف هذه الصورة
فوجده وعدمه سواء والله علم سئل في محضر حاصله اتعي رجل على جاره حذو ميازيب مكية
على طبقة حادثة برمي ماؤها في الزقاق المشترك وطلب رفعها فاجاب بانها كانت قديما على الايوان
وجدد بناءه واحد على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قديما على الايوان ووضعها على الطبقة
وشهد لجماعة بقدم الميازيب التي كانت على الايوان فمنع نائب القاضي الذي من التعرض له لكونها
كانت قديما على الايوان وابقاها فهل المنع والابقاء كل منهما صاف محله الشرعي المنصوب عليه
في كتب الخففة ام لا اجاب لو صادف المنصوب عليه في كتب الخففة بل هو مصادف لما فيها قد
صرح في الخلاصة ومثله في الزاوية كما في المصطلح لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابا واعرض او يسيل
ماء يسيل على ذلك الميزاب الذي له ذلك وكذلك لو اراد ان ينقله من موضعه او يرفعه او يسفله فيمكن
له ذلك وفي الحانية ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لانه تصرف في المشترك بغير اذن الشريك
هذا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان اشد وقعا وابعدر ميا في تسع انتشاره ويكثر اشتقاق
ويخفر من الارض لا يخفر التسفل فيمنع عنها شرعا وليس له ان يسيل ماء طبقة الحادثة في الزقاق
المنشرك باجماع علما شافها على شركائه وان ثبت قدم ميازيب الايوان لان سطح الايوان غير سطح
الطبقة وقد علت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والابقاء فهو صاف محله بل صاف
ما صرح به هؤلاء الا بطلان ما بعد الحق الا المضاد وما للضرر الا ان يزال وقد انكشف الحال
سئل في محضر حاصله ما حضروا من المتولي الخاص على جانب من الوقف للفلاذ في ذكر لنا في الحكم
انه انتم عليه بتولية وقبض غلة وتناول وظيفته منه وارسال ما بقى للمتولي عليه الكبير او بعد من تعرض
المتولي الكبير بأجرة معلومة دفعها له وهي علوفة وبذفعها معا للامير الشريف يضمن للدفع فامر
الحاكم بدفع ذلك ثانيا للعلان المذكور نظير علوفة المحول بها على القرية فدفعه اخو زيد بالزام من الحاكم المذكور
لكونه وكذا وكذا لا عندي ذلك هذا حاصل ما في المحضر فهل هو واقع موقع شرعي للموافق لقولنا قد
المحرر المرحوم لا اجاب ليس اذكر والحال هذه بواقع موقع شرعي ولا موافق لقواعدها بل هو
ذلا يخلو اما ان تكون الاجارة من المتولي الكبير وقعت صحيحة فاذن تكون ملكها ام لا فان كان الاول

مطلب
ليس له ان يرفع
الميزابا من رقع
ميزابه او يسفله

مطلب
في محضرين

فقد برئت ذمته زيدا المستأجر يدفع الاجرة المستأجرة في العقد له فلا يصح تضمينه وان كان الثاني
فكيف يأمر الحاكم بدفعها ثانياً والواجب في غير الصحيحة النافذة اجر لثلث لا المسمى بل جماع اثنتي
وان لقنا الناظر الكبير بالفضول في عقد الاجارة وجعلنا افلا المتولى الخاص بطلب الاجرة تجزئاً
فلا اجارة الا كما لو كان له ثلثاً وبه يصير المتولى الكبير كالوكيل عنه والقبض للوكيل لا للمولى في بيع
الاغنياء والمنافع فيبرأ المستأجر بالدفع اليه باجماع اصحابنا وقد اجمعت الفتوى والشرح والفتا
على ان الحق في ما يضيفه الوكيل الى نفسه كالباع والاجارة تتعلق بالوكيل كسليم البيع والمستأجر
وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والحضور في العيب وغير ذلك فكيف يضمن
الاجرة وقد وصلها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعلل كون المدفوع للمولى الكبير ولو يفتيه
لعدم تعيين العقود وان عيئت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه ومثل هذا لا يقع
عن تصور بل من محض تصور وحيثما كان المحضران بهذه الصفة المشروحة فما باطلان
داحضبان اذ لا وجه للضم والله اعلم سئل في صورة محضر مقيد في السجل لمخضبة ثبت
لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان فلان وفلان فلان الذين عرفها القاضي
وقبل شهادتهما بعد التزكية بمعرفة فلان ثبت فلان وانما تستحق في بيع وقف جدها لا فلان
ان فلان اشغل لها من والدتها فلا ثبت فلان الواقف وان الحرمة المذكورة والدته فلا ثبت فلان
المزبور ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً مسؤولاً فيه بعد تقديم دعوى من فلان بوجه فلان فلا
مستأجر المعصرة الغلانية بالمحلة الغلانية الجارية في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة
المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف المستأجر بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاق
المدعى المذكور وشؤال وجوابه اعدا شرعي في ذلك واعتبار ما وجبت اعتباراً شرعياً وذلك بعد
اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف المذكور المفيدة في السجل فوجد بها اسم الحرمة المذكور فوجد المدعى
في ربيع وقف جده لا بجهة الواقف المذكور اشغل ذلك عن والدتها ثبت الواقف فلما كان الحال على هذا
البنوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين امر مستأجر المعصرة بدفع القرش للمعصرة
به من الاجرة المدعى المذكور فامثل ذلك المستأجر المذكور امثلاً لشرعياً جاز ذلك في تاريخ كذا فلان
الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة ام لا فيكون المحضر المذكور صحيحاً ام لا فلا يكون
صحيحاً او قل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغيرها ان ام لا
اجاب لا نصم الدعوى على مستأجر المعصرة باجماع علماء ائمة الله تعالى لا سيما مع اعتراف
انه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى واطبق الفتوى والشرح والفتاوى
على انه اذا اقر المدعى ان المدعى عليه مستأجر لا تسبغ عليه الدعوى ولا تقبل الشهادة عليه لعدم اختصاص
الدعوى ودعوى الوقف استحقاق الغلة انما هو على الناظر المتكامل عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر
صحيحاً لانه حكم على غير خصم اذا استحقاق الغلة موقوف على ثبوت نسبة بالواقف ودعوى المستأجر باطل

مطلب
في محضر

لا يجمع انما العدم بثبوتيه بالشهادة على المتأخر لانه ليس خصما في ذلك بالاجماع على انهم
 بان المستحق لا دعوته على متبلي حوائت الوقف باستحقاقه في غلة ما هو متقبله انما يكون ذلك
 للثا ظروفا ذونه ولا ناظر هنا قد ادعى عليه ولا ما ذونه في نفس الغلة فابالك في عين الوقف
 فكيف يثبت بدعواه انه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه من السهام فيما عليه والمتقبل
 لا دخله في اثبات النسب ولا علقه بوجه من الوجوه فالمخضر يدري باطل التثبيت به حق
 المدعى والحال هذه والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكتب الوقف الذي عليه خطوط القضا
 الماضي لان القاضي لا يقضي الا بالنجحة وهي البينة او الاقرار او التحويل كما في اقرار الخانية وقد
 نقله الشيخ زين في اشباهه ونظائره في اول كتاب القضاء والشهادات وانشيد

مطلب
الخط لا يعتمد
عليه ولا يعمل به

فما لم يتحقق له ادعاه بل اجتهادتها كالتفتاؤ كذلك المتوهم الشروح على الوجه الصحيح يخرج
 والله علم مسئل في محضر ورد من نائب الحاكم بمدينة الخليل عليه وعلى سائر الدنيا والبرلين
 صلوات الله عليهم اجمعين ادعى فدان على فدان فدان بانه جدر كره وقطع اغصان دار والمية بارض كذا
 وقد اضرت ذلك بحاله فمسئل المدعى عليه فانكر فطلب من المدعى البينة فاحضر رجلين من قريته لحو
 شهدا بانه اقر لها بذلك فعرفه الحاكم انه لزمه التعزير فحل المحضر المذكور صحيح سال من الخليل اقرار
 اجاب المحضر المذكور غير صحيح اذ خلله ظاهر الشمس لان مجرد قوله فيه فعرفه الحاكم انه لزم
 التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما الزمه الشرع في نفس الامر بدون القاضي
 فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عند جريان ذلك لا يكون حكما حيث
 وقع على مقدمة الحكم او بعضها فابالك بقوله فعرفه انه لزمه التعزير الذي هو صحيح في ذلك
 الزميه الشرع فاذا تقرر ذلك وعرفه ظهر لك ان احدا طرف هذه القضية وهو الحاكم
 متفقون وما نعلم من الغرض في الفقرة المذكورة اطراف كل قضية حكمية ست يلوح بعد التحقيق
 حكم ومحكوم به وله ومنح كونه عليه وحكم وطريق وبفقد واحد من اطراف القضية يفقد
 الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم والله علم مسئل في محضر حاصله ادعى شود
 ابن رشيد ومروفي بن مني على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور يونس المحتسب وقالوا

مطلب
التحالف

في دعواهما ان مراد اباهما رطل بن بقرشين قوزنه بازار باشا فوجد عشر اواق ونصبت
 وطالباه بالبقية فانكر فحلف اليمينان ان مراد اباهما البين بالقريتين البين الشرعي ثم حضر
 ابن الخماش واقرا انه الذي باع لهما البين المذكور صبرة بلا وزن فلما اظهر قريتين الحاكم الشرعي اهما
 بناء البين الرطل عشر اواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعد عرفهما انه يزنهما التعزير فطلب
 الشوباسي تسطير ذلك بعد السعي اليه بما قبل يزن الساعي التعزير البليغ وضمان اغراض عام لا
 اجاب اعلم ان المحضر المذكور لم يثبت على الوجه الشرعي المشهور لان المدعىين ذكر في دعواهما
 انه باعهما رطل بن بقرشين وهو من قسم يوزن كما شاهد ولا بد من ذكر نوعه ولا يعلم ذلك

فوزنه بازار با احتمال انفراذه وكل ما ذكرناه شرط لصحة الدعوى وقوله بخلف المدعى
 بعد قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كتابه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله
 وان عجز ابغى عن البرهان ولم يرضها الخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة من ان المخطط قال
 ابو سليمان سمعت ابا يوسف يبيع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا فاعشرة وقال المشتري
 اشتريت مكايكة يتخالفان وكذا ما يقال او يوزن او فاجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف
 يثبت بخلف المدعى وقوله ثم حضر رجس النحاس واقرانه الذي باع له ادين صبرة بلا وزن
 فلما اظهره بين الحاكم الشرعي انهما باعا ادين الرطل عشرة اواق ونصفها وانكارهما والاقراء بعد
 من فها انما يلزمهما التعزير الخ لثبت شعير من ادين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجر التحالف
 فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بخلف المشتري كما لم يجر التحالف
 حسما فطلق الحد لانه مخالف للحد الشرعي اذ اختلف للتبايعا تحالفا وراذا ولم يكن في الحد دلا
 على وجوب التعزير بجرم بخلف المدعيين مع انه يحتمل الكذب مع ان علماء ناصري حوايان الاصم في
 مسألة خلف المدعى عليه واقامة البينة بقدمه عليه بالمدعى انه لا يظهر كذبه فلا يباع ولا يعز
 فكيف بما ذكره من الرجال المذكور في هذا الا قائل به واما حكمه في الضمان والتعزير والمهران فمشهور
 في الكتب مشهور وقول للتأخيرين افوا يجوز قتله حتى قال ملك الملوك الناصري رحمه الله تعالى
 القتل مشروع عليه واجب زجره والقتل فيه مقنع شاهدا شاهدا ملك الملوك العلوي نظم الجواهر كل من يبيع
 والاداء سئل في محضر حاصله ادعى زيدا على عمرو انه كان هو والمدعى عليه وخالد عقدوا شركة
 على ان يصنع كل مبلغا وان زيدا سلم عمرا المدعى عليه خمسمائة قرش وسبعين قرشا وخالد اسلمه
 نظيرها وان يصنع عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وان خالد المذكور اخذ ماله المزبور من
 وانفصل من الشركة واستمر هو والمدعى عليه شركة بان يبيعا ويشتريا بينهما فمضى المدعى عليه
 والمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باع من حصة خبطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور في بلد بمائة
 وقاشا مضريا بتسعين قرشا وقاصصة بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتأخر له من مال الشركة
 اربعائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعاً مضومة ومائة قرش اسدية ويطالبه بالاربعمائة قرش
 الباقية له من مال الشركة وسأل سؤالا عن ذلك فاجاب بانه عقد الشركة هو والمدعى وخالد المذكور
 وان خالد اخذ ماله وانفصل عنها وان وضع في الشركة خمسمائة قرش واثنين وخمسين قرشا
 وان خالد اسلم مال الشركة وانكر انه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وان يثبت ما يدعيه فالحضر
 كلاً من فلا ولا فشهدا بان المدعى والمدعى عليه متحابان بحضورهما تاريخ كذا على مال الشركة
 فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بدمه المدعى عليه من مال الشركة اربعائة قرش منها ثلثمائة
 قطعاً مضومة ومائة اسدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم الترافع لم يشتر
 شرعاً يتكلم بموجبه حكماً صحيحاً مرتعياً طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقدره اربعائة

مطلب
محضر في الشركة

فالزم بذلك الزاماً شرعياً تاماً معتبراً مراعياً وعلى ما هو الواقع مسطر فهل هذا المحضر صحيح خال
 من الخلل والنقص أم هو غير صحيح أو صحيحاً تاماً فيه واجبوا بما يحتسب به باحسن ايصاح وافصح جواب
 اجاب خلى هذا المحضر اوضح من ان يذكر وذلك لما في المذهب قد تقر من ان مال الشركة
 في يد الشريك امانة وان التقديرات في الامانة والشركاء والغصب والضيارة والالت قبض الامانة
 لا ينوب عن قبض الضمان وان شهادة الشاهد امانة تقبل على السبب على الحكم وان الشهادة المترتبة
 على الدعوى الفاسدة فاسدة وان الشاهد بسبب حشاشه بين المتداعين غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك
 لان الحشا لا يصلح سبباً للجواب بل كما هو موضح به في كثير من الكتب فاذا علمت ان مال الشركة
 امانة في يد الشريك فلا يخلو اما ان يكون قد تصرف في دراهم لشركة بشرائه الاعيان وقد فعل في شها
 او لا يكون فان كان قد تصرف فيها لا تصلح دعوى عنها بعد لانه قد تصرف فيها فيما هو ماذون له به
 من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عنها وان لم يكن قد تصرف فيها فهي امانة في يده والواجب ردّها
 بعينها ان تعاضا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بانها في ذمته وقوله باعه صبره
 حنطة في داخل بيت في بيت المدعى وقاشا مضرباً بتسعين قرشاً وقاصصه بذلك من راس
 المال الذي تسلمه وتأخره كذا فاولاً الامانة لا تجوز للقاصصة بها وثانياً قبضها لا ينوب
 قبض من البيع الثابت في ذمة المدعى كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لانها ممتنة
 وثمن البيع غير متعين فالواجب فيها ردّها بعينها حتى قال بعض المتأينين في المدعى في مثل ذلك ان
 يطالب المدعى عليه او لا باحضار تلك الدراهم فيقيم البينة عليها كما ترون قليلاً في المدعى المذكور
 لم يذكر تصرف الشريك بالشراء ما حتى يكون حقه في المشتري ولا عدهم وفسخ الشركة حتى يكون حقه
 في رد عين تلك الدراهم وقوله واسم هو والمدعى عليه شركة بان يبيعاً ويشترى او يعاملان فيها
 يفهم من ظاهر التصرف وقوله وتأخره من مال الشركة اربع مائة قرش الخ بقوله باعه صبره
 بمائة قرش وقاشا بتسعين قرشاً بما يفهم منه عدل وقول الشاهد بخاسبا وكان آخر ما تأخر
 بعد كل حسا المدعى بذمة المدعى عليه شهادة بالحق وهو كما علمت لا تصح وكون آخر ما تأخر بعد كل حسا
 للمدعى بذمة المدعى عليه الخ مسبباً عن قولها تخاسبا قد علمت عدم صلاحته مسبباً عنه واذا لم تصح
 بسبب كون مال الشركة امانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوت مال المدعى ولا المشتري
 لا تصح الشهادة المترتبة عليها اذ لا بد للشهادة ولو قد راها مستقيمة من الدعوى الصحيحة اذ سماعها مبنى
 على صحة الدعوى وقد علمت عدل صاحبها فان قلت انكاره التسليم من المدعى موجب للضمان والقبول في الذمة
 قلت نعم لكن لا يجر فيه خصوصية شرعية وانصبتا حكم عليه بعد دعواه ومنازعة فيه والدعوى
 التي انصبت عليها الحكم بحجرت تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الانكار لان لم يلاحظ
 لا المدعى ولا للشاهد ولا غيرها وهو الاصل في تاني الثبوت فيها ولم تقع الدعوى ولا الشهادة
 ولا انصبت الحكم عليه وكيف يتأتى ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى فشهادة الشاهد
 بأن

مطلب
 الامانة لا تجوز
 للقاصصة
 بها ولا ينوب
 قبضها عن قبض
 من البيع

بأن المدعى والدعى عليه تعا سببا محضو رها بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل جينا
 للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة اربعائة قرش الخ غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة بالحكم
 وهو ليس لها وانما لها الاستدراك كما شرح هذا مع ان تشقة اعشار المحضر وازيد حشوا لاجابة الدعوى
 ومن صبيغ اصبعه في الفقه ظهر له خاله كعلق الصبيغ والمعلم مسئل في محضر صورته ادعى فلا
 اصالة عن نفسه ولا يات عن ابنا ابنه الصغيرين على ان قتل ابائهما الذي هو ابنه عملا فانكر في حق
 الاب على ما ادعى فكيف القاضي ان عرفه انه يلزمه القصاص تعريفا شرعيا فهل يكون التعريف المذكور
 حكما يمنع المخالف القاتل تاخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين
 وهل يكون القصاص مودوثا على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيشترط حضور الكل
 على طلب القصاص لا احطاب ما ذكر من التعريف ليس حكما لان الحكم انشاء الزام او اطلا
 وعرفه في القواكه البذرية انه الزام في الظاهر على صفة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعا
 وقال وقولنا على صفة مختصة فصل احترز به عن مطلق الزام اذ الاعتبار هنا الزام بالصفة
 الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وانفذت طلبك القصاص وفي معنى الحكم المطر
 بعد تقرير كلام كثير في الشبهة هل هو حكم ام لا فالقول بان الشبهة في جميع الصور خطأ قطعنا
 هذا في قوله ثبت عندك فكيف اذ اكتب فعرّفه انه يلزمه على ذلك القصاص وكل احد يعرف ان قاتل
 النفس المعضومة عمدا بغير حق يقتل بكون حكما والمسئلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ الصغيرين
 فاصحابنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهما كما حكمه
 الرابع في قواحه تأخير شافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لانه ليس من صبيغ الحكم في
 شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر ان القصاص يجري على فرائض الله
 فتشترط الزوجة فيه والام كما اثر امواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلم يأت بغير
 البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقي مالا ويجوز التعرض للقاتل بالقتل لا
 لسقوطه بغير القواحه في قتل نصيبه او اكثر والخاص بل ان التعريف ليس حكما لان القصاص يجري
 على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الارث في ماله فله مثل في قصاصه ولا كالا لا يجزى
 يسقط بغيره احدكم فلا بد من حضور جميع عا حتى الزوجة لاجل استيفاء القصاص وكان
 الواجب السؤال عن اليهود وتركيتهم لا سيما في القصاص فانه باجماع علماءنا واجب والحاصل
 ان احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب منطوق والمعلم مسئل
 في محضر ورد عليه من دمشق الشام صور منع محمد افندي بن احمد الحنفى ابراهيم بن محيى الوكيل
 عن عمرو بن احمد الناطر على وقف جلد محمد بن صاحب القانون المشتق لربعة مع من يشركه الثابة
 توكله عنه في ذلك والحاج ناصرين شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة بنت محمد الثابت توكله
 عنها في ذلك وفي غير بموجب حجة سابقة وموكلهما وجهه لوقف الرقود من معارضه حجة وقت

مطلب
محضر في
دعوى قتل

مطلب
القصاص
يجري على فرائض
الله والاحياء
واجب فيه

شهاب الدين الناصري المستقر تحت نظر احمد افندي بن محمد واستحقاقه في رعيه مع من
 يشركه في جميع الجنبه الكائنه بأراضي مقرى الحدوده بكذا وكذا الجرياتها في وقف شهاب الدين
 المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل التنفيذ على العادة وابقى الجنبه محدود
 في جهة الوقف المرقوم ويمكن احمد الناظر المزبور والمدعو مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور دعوى
 الوكيلين المذكورين على مصطفى جلبي الوكيل المزبور بان محمد بن محمود فلاح الجنبين ازال الفاصلة
 بينهما وضمهما بغير طريق شرعي وان باب اخداهما موجود وهو الآن مسدود وان احمد
 الناظر الذي هو موكل مصطفى جلبي يعارض الوكيلين المذكورين ويقول ان الباب المسدود الذي
 هو الآن موجود جنبه جرياش وان حدها شرقا جنبه الشاردييه كما هو معين في الوقعيه
 المنزله للحاكم الموحى اليه قابر زابراهيم ايضا كتاب الوقف لوكيل فيه من السبل فوجد فيه الجنبه
 جنبه الشاردييه والباب المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بحد الشاردييه من الجانب
 الغربي جنبه جرياش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتمس كل منهما من الحاكم ان
 يعين من جهته للكشف من يعتمد عليه فعين شعبا اشد قنوة ومقرهما من السبل فوجد جنبه
 جرياش مشتملة على ارض منخفضة قليله وارض عاليه شماليه ووجد جنبه الشاردييه ارض
 منخفضة وشمالها ارض مرفوعه في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف البيئه من
 المتداعيين المذكورين بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان والحرمه
 فلا تبت فلا واختار فلا وشهدوا بان الباب الموجود الآن بجنبه جرياش وان الحد المتنازع
 فيه الذي هو شرق جنبه جرياش غربي جنبه الشاردييه كان حدا فاصلا بين الجنبين بالغرض
 من الاصول التوثيق الموجود بمسند وازيل وان باب الجنبه الشاردييه ازيل من مدة محدده
 لكونه هدم في وقت السبل فوقف الحاكم على ان الكا الذي كان به الجدار من الجانب البعل فوجد
 كوما من الترافقه خبره ابراهيم بن عثمان بان تراب الجدار المزبور كان فاصلا وانه خوف وترك
 في محله وعاد الحاكم الكشف واخبر الحاكم الموحى اليه اخبارا شرعيا وحضر لدى الحاكم الموحى اليه
 الحاج سري الدين بن ابراهيم البعل وشهد على وجهها بالحد الفاصل بين الجنبين بالجدار الذي كان
 بالمجلس بالقرب من الاصول التوثيق الشاميات وان الباب المسدود بجنبه جرياش وان باب
 الشاردييه ازاله لسبل من قديم الزمان شهادة شرعيه مقبولة فلذلك منعهم من معارضة وقف جرياش
 وابقى لك بيد الناظر ومكة من التصرف فيه كما ذكر اعلاه فحل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعا
 اجاب هذا المحضر فيه خلل من وجوه متعدده منها انه لم يذكر فيه الحاج من كذا اليد وذكر
 لا بد منه كما صرح به في الاشياء والنظائر فراجع ان شككت ومنها قوله في الثابت بموجب حجة
 سابقة وانحج في كلامه كاغد فيه رقوم وبمثله الحجة لا تقوم وبمثله قوله الشاهد له بذلك
 كتاب الوقف المؤرخ المتصل التنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كاغد وقد نصتوا على ان

لا يعمل به فلا يعمل مكتوب الوقف الذي عليه خطوط العقب الماضين لان الغاضي لا يقضي
 الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او النكول وانت على يقين انه اذا لم يعلم ذواليد من الخارج قالوا
 لا بد للمدعي من المدعى عليه واذا لم يعلم ذلك لا يدري البينة على من منها ودعوا الوقفين كدعوى
 الملك كن كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة انه لا يعمل
 بالتأنيذ الواقعة في زماننا لعدم استيفائها شرائط الحكمة وهي كونها حادثة وقع بها
 نزاع من خصم على خصم واستوفيت اطرافها الست التي نصت عليها ابن الغري في العروة البدر بقوله
 اطراف كل قضية حكمة استلزم بعد التحقيق حكم يحكم به وله رتبة كونه عليه وحكم وطريق
 ومنها دعوى الوكيلين على مضطفي بان محمد بن محمود فلاح الجينتين ازال الفاصل وضمهما فطريق
 شرعي وان باب استداهما موجود وهو الآن مسدود وان احمد اقد التاظر الذي هو الموكل يعاخذ
 الوكيلين فليت شرعي هل هو خارج حتى يعارض الوكيلين فان كان كذلك فكيف يصح قوله في آخر
 وابق ذلك بيد التاظر وان كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الوكيلين فهو متبادر عن غير تعقل
 ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وبرز ابراهيم ايضا كتاب الوقف من التسل فوجد فيه كذا وكذا لير
 الموجود فيه شخوط في ورق ليس من حجم الشرح في شيء ومنها قوله فطلب الكشاف البينة فاما
 بالكشف ليس له طلب البينة لانها الحاکم ولا يصح الحكم منه ومنها قوله فحضر ابراهيم والحكمة فلا
 واختار فلا تشهد ولبان البينة الموجود الآن بجينة جرباش هذا بالهذيان اشبه اذ المدعى كونه
 وقف فلان على الجهة الغلانية لا كون البينة كمالا لا ينفق وهذه الام لا تصح ان تكون
 ملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعى ومثله قوله وان الحد المتنازع فيه الذي
 هو شرقي جينة جرباش غرب جينة الشاردية كان حدا فاصلا بين الجينتين بالعرب
 من الاصول الخاذه من شهادة بانه حد فاصل فلا يثبت فيه ولا تنفي لمدعى هذا مع كون القرب
 بمحول القدار وقوله وان باب الجينة الشاردية ازيل شهادة بانه لا يثبت ما يدعي المدعى
 وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر ان مراده به الكشاف المذكور بدلالة قوله بعد وعاد الحكم
 الكشاف اخبر الحاكم الموحى اليه في وجه المدعين المذكورين اخرا شرعيا حكما لا يتعلق
 بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يده الحاكم الحاج سكر الدين بن ابراهيم وشهد على وجهه ما بان
 الحد الفاصل بين الجينتين الجدار الذي كان بالجلسن بالقرب من الاصول وان الباب المسدود
 لجينة جرباش وان باب الشاردية ازال السيل من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك
 اذ لا تعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف فلاش فلا على الجهة الغلانية بل شهادة بانه
 الفاصل بين الجينتين في اجنبية عن المتنازع فيه كما لا يخفى على فقيه الى غير ذلك من وجوه اللال
 التي هي اظهر من ان تذكر وما اري هذا المحضر الا محض هذيان من غير تعقل على اللسان والله اعلم
 كتاب الشهادات مسئلة فيما اذا شهد الشهود على رجل بالرجوع المحر

ان كان المدعى عليه
 ان كان المدعى عليه

هل تقبل منه على سبيل الشهادة الشرعية أم لا تقبل اجاب لا تقبل منه ثم على سبيل الشهادة
الشرعية كما افق بشيخ الاسلام ابو المستعود العمادى رحمه الله تعالى وانتم بما افقوا الله تعالى علم
مسئل في رجل باع دابة وسلمها للمشتري ثم ادعاها انفسا وشهد له البائع وقال بعثت مالا املك
وهي لهذا المدعى هل تقبل شهادته والحال هذه ام لا اجاب لا تقبل شهادة البائع بكون البيع
ملك للمدعى كما في البرازية والحانية وغيرهما فلا يلتفت الى قوله بعثت مالا املك وعلى المدعى الدابة
البينة والله اعلم مسئل في الشاهد الفرد هل يقوم به حق ام لا وهل يشترط في قبول الشاهد عدالة
الشاهد ام لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته سرا وعلانية طعن الخصم ام لا اجاب
شهادة الواحد كالعذر واذ اتم نصيب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحكم على ظاهر
عدالة المسلم بل لابد ان يسأل عنها سرا وعلانية في جميع الحقوق وسائر اللواذ طعن الخصم او لم يطعن
على ما طعن به لان الزمان زمان الغضا والله اعلم مسئل في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه
هل تجوز حيث كان للمدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة نفعاً للشريك للشاهد ام لا
اجاب انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه كفاوض وكذا شريك العناو والملك اذا كان المشهور
مشاركاً وانما اذا ارتفع في الشريك في مقبولة كما هو مفيد في الفتاوى والشروح والفتاوى والله اعلم
مسئل في شهادة ووفقت مخالفة للدعوة ثم اعيدت الدعوة والشهادة على وفقتها هل تقبل ام لا
اجاب نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وفتت المخالفة بين الدعوة والشهادة ثرا عادوا
الدعوة والشهادة وانفقا تقبل والله اعلم مسئل في رجل من اعوان حكام مدينة ما ساهل
تقبل شهادته ام لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يبالى من ان اكتسب المال اجاب لا تقبل
شهادته والحال هذه والله اعلم مسئل في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل ام لا اجاب
لا تقبل وقد صرح في البحر عازياً بالغ القديان شهادته ثم وشهادة العرفان في المالك والعرفاء
في جميع الاصناف والاشياء لا تقبل واقول لا شك انهم فسقة مردودون والشهادات لا شاهد
ويرى من احوالهم مما لا يكاد يوصف والله اعلم مسئل في شهادة مشايخ القرى ورجال الجبال
والعرفاء هل هي مقبولة ام لا اجاب هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلاً عن فتح القدير
مسئل في شهادة الذرور على المسلمين اجاب لا تقبل اذ هم كفار وبلا انكار وقد افق بعض العلماء
العالمين بأحوالهم بانه لا تصل ذبا عنهم ولا مناصحتهم كالجوس بل هم شر منهم ان صح ما نقل عنهم
مسئل في رجل تزوج بنت بالغ من ولها وعقد عليها عقداً شرعياً ودفع صداقها بتمامه
فلما اراد الدخول بها ادعى رجل انه مباح بانه عقد على البنت المذكورة عقداً قبل هذا واقام بينة
وكنت بذلك حجة لدقاضي الرملة والبيتة المذكورة رجعت عن شهادتهما من غير اكرام بحضور
من المسلمين وقالوا صريحاً اذ بنا في شهادتهما هل خبت رجوعاً عن الشهادة وظهر كذبهم كون
المرأة لرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض الحكم لانه لم يصداق محلاً ام كيف الحكم

مطلب
شهادة البائع
ان باع ماله
بملك غيره
وعلى المدعى
البينة
مطلب
شهادة الفرد
كالعذر وان
تم النصيب
تسأل القاضي
عن عدالته
وعلى طعن الخصم
او لم يطعن
مطلب
شهادة الشريك
المفروض غير
مقبولة وكذا
شهادة شريك
العناو والملك
ان كان المشهور
مشاركاً
مطلب
اعوان حكام
السياسة
لا تقبل شهادتهم
مطلب
شهادة مشايخ
البلاد ورجال
الجبال والعرفاء
لا تقبل
مطلب
كالذرور
مطلب
شهادة الذرور
لا تقبل الخ
مطلب
تزويج بنت
فادعى تزويجها
روجهما فله
واشهاد ذلك
وحكم الحاكم
بغير حجة
بعض الحكماء

اجاب

مطلب
اذا وجع الشهود
يعزرون
وشرط صحة
ان يكون لدى
قاضي

اجاب لا ينقص حكم الحاكم بوجع الشهود ويلزمهم التعزير والجواز عليهم في اليوم
المشهد وشرط الرجوع عن الشهادة الذي ترتب عليها احكام الرجوع ان يكون عند قاضي
فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطيا والتعزير لا يوجب على كل حال لارتكاب المعصية
وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم تريان رجوعها عليه والله اعلم
سئل في شاهد طلاق ثلاثا اخر اشهادتهما الى مدة تبلغ اثني وخمسين يوما ولا عذر بهما
مع مشاهدتهما الزوجين وهما يجتمعان اجتماع الاوراج هل يفسقان بتأخير الشهادتين شهادة تمام الايجاب
نعم يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله اعلم سئل فيما اذا طلبت الشهود
الشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج الى الركوب فادى الدعي لشاهدين اجرة
دائنتهما هل تسقط شهادتهما بذلك ام لا اجاب لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزمه
في التلقط والله اعلم سئل في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة
شركة تملك ارضا وغراسا ادعى احد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين ان ارض الحاكورة
وقف واتى بشاهدين احدهما اعني يشهد على الحاضرين والغائبين بانها وقف هل تقبل هذه
الشهادة على الحاضرين والغائبين ام على الحاضرين فقط ام لا ولا اجاب لا تقبل على
الحاضرين ولا على الغائبين اما على الغائبين فظاهر لان في شركة الاملاك لا يتصل احد خصما
عن الآخر واما على الحاضرين فلا ان شهادة الاعمي لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طرية
ستماع كما صرح به في تنوير الابصار وغيره والله اعلم سئل في شهادة الاعمي والقروي واربا
الصناعة الدينية كازبال والحائك والقنواقي والاعرابي اذا كان عدلا هل تقبل شهادته
كان عدلا ولو كان المشهود عليه طالب علم ام لا اجاب نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو
على طالب العلم قال في البحر في شرح قوله او يقول وليس منها اعني ليس من الاشياء التي تحمل بالرواية
فستقطبها العدة الدينية كالقنواقي والازبال والحائك فان الصحيح قبول شهادته
اذا كان عدلا ومثله النحاسون والدلالون والعامّة على قبول شهادة الاعرابي ولو كان عدلا
عدلا اهل فان العبرة للعدالة وهذا الذي يجب ان يقول عليه ويعني به فاننا نرى كثيرا من
ارباب الصناعات الدينية عند من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من ارباب الوظائف
وضميمة المناصب وذوي المراتب قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم والله اعلم سئل فيما
شهدوا على خمسة نفر من طائفة بيننا وبين الشهود تعصبت ظاهرا بانهم اتوا وافتنه ذهبت
بها فاني وانهم تملوا امر سيدينا الخليل عليه الصلوة والسلام لا شعيا وضربوا فيه بالبارود
في حق نبي صوابي المدينة وان قصدتم بمحقون العصيان بمحقون المدينة هل تقبل شهادته
فانه اجاب لا تقبل هذه الشهادة اذ قبولها يبنى على الدعي الصحيحة واثبت في هذا وعلى
تقديره فالتعصّب موجب لردّها وعدم سماعها في الخلا والبرازية من ادب القاضي

مطلب
اذا اركت الشهود
الشهود ليقعد
المسافة لا يظن
شهادتهم بذلك
مطلب
شهادة الاعمي
غير مقبولة ولو
فيما يثبت
بالتسامع

مطلب
شهادة الاعمي
والقروي
وارباب
الصناعات
الدينية مقبولة
حيث كانوا
عدلا

مطلب
شهادة المتعصبة
غير مقبولة

امتل الشهاده لا تقبل عند التعصب فالجرح اولى وفي الجرح من الشهادات وعلى هذا كل متعصب
لا تقبل شهادته وفي معين للحكام من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يغضد
الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ان كتاب الجرح في
الحديث ليس من افعال العصبية او قاتل عصبية وهو موجب للفتن ولا شهادته كجرحه الله
سئل في رجل ادعى على آخر ثلثة وعشرين قرشا وثلث قرش فانكر المدعى عليه فاني بشاهد
احدهما بشاثة وثلاثين قرشا وشهدا آخر ثلثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة
المذكورة ام لا لا سيما مع اطلاق المدعى والشاهدين القروش مع تنوعها اجاب لا تقبل
والحال من والله تعالى اعلم سئل فيما اذا شهد شاهد على ظالم لاخر باخذ ماله وشهد
المشهود له لشاهد بمثله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة او محلة واحدة كما تقبل
شهادة بعض قافلة لبعض على قطع الطريق ام لا اجاب نعم تقبل شهادته له ولا يمنع
من ذلك شهادة الاخر له او لا باتفاق العلماء وقد ترادف التوثيق والشرح والعتا وعلى ذلك
قال في الهداية واذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدين الف درهم وشهدا الاخران للذوي
بمثل ذلك جازت شهادتهما ومثله في متن الكزوم لم يمتحى الاجر قال غالب الشراح في مسألة
المشون في طرف الدليل والزام المخالف في دين البيت فصارت اذا شهد الفريقان في حال حيا
وفي طرف المخالف الاخر بخلاف الشهادتين في حال الحيا لان الذين في ذمة الحي لبقاء ذمته لا في ماله
فلا تحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحبا على جواز ذلك في الحي ومسئلتنا دعوى على
الحي فوجب قبولها والله اعلم سئل في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها
هل تكون اليد الساكن امر للذي بيد مفتاح بيت منها وهل ثبت الملك لمن بيده المفتاح في البيت
اذا شهد له شاهدا بوضع اليد عليه ام لا اجاب اليد لمن له السكنى لا لمن بيد مفتاح
بيت منها ولا يثبت الملك في البيت بشهادة شاهدين بانه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع
اليد الملك لانها متنوعة بيد استعارة وبيد استيداع وبيد استئجار وبيد ارتهاان وبيد غضب
وبيد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله اعلم سئل في رجل
ادعى على آخر انه تعد على مهرته الفلانية وادخلها في داره بلاذنه وخرج على مهرته للطاحونة فبقيتها
المهره فادخلها للطاحونة فوقعت في الشاغر وهلكت واقام بينة باقراره بذلك هل تسمع
وبعض ام لا اجاب نعم تسمع وبضمن اما الضمان فقد صرحوا بان من اخذ حمار غيره
فتبعه محش فاكله الذئب ان ساقه او تعرض له بشئ ضمن والا فلا وهذا قد تعرض لها بالاد
في الموضعين فتقر عليه الضمان اما قبول البينة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب
بانه لو ادعى الغصب فيشهد على اقراره به تقبل والله اعلم سئل فيما اذا شهد ابن الموكلة ان
امه وهلكت هذا في قبض حقوقها من فلا وفي خصوص هل تقبل شهادته ام لا اجاب لا تقبل

مطلب
اذا وافق احد
الشاهدين
وخالف الآخر
لا تقبل عليه
مطلب
شهادة رجل
لاخر شهادة له
بمثل تلك مقبولة

مطلب
اليد الساكن
الدار لا لمن
بيد مفتاح
بيت منها
ولا يثبت
الملك له
بالشهادة
انه ذو يد
لتنوعها

مطلب
ادخل مهرته الفلانية
داره وطاحونة
فهلكت في
الشاغر تسمع
البينة على
اقراره بذلك
وبضمن

مطلب
الشهادة على الاقرار
بالغصب مقبولة

مطلب
شهادة ابن
الموكلة ان
امه وهلكت
فلا تقبل

وهو من فروع
شهادته

شهادة كما صرح به البرزقي وغيره والله اعلم **سُئِلَ** في شهادة اليهود على النصارى وعكسه هل تقبل أم لا **جَابَ** نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله اعلم **سُئِلَ** في شهادة الزور التي عدلت الاشارة بالله تعالى بقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بانها لا تثبت بالبينة معللين بانها من باب النفي وقرار الشاهد بغيره بانه شهد زورا من انذر ما يكون واضرار للناس بها عظم فيلزم سد باب اشباهاها وتجرى لهم الذينهم كالانعام عليها فيضرب عباد الله تعالى بها فلها ما ترقى غير الاقرار والله تعالى تشفوا الغليل بما يؤدى الى حشم مادة التزوير ولكم الاجر الوافر العزير من الله العليم الخبير **جَابَ** صرح الزيلعي رحمه الله تعالى في التكرار بانه اذا اقام المقضي عليه البينة انها رجعا عند قاض آخر غير الذي كان قضى للمقضي تقبل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا وذكر قبله ان ركن الرجوع ان يعود رجعت عما شهد به او شهد بزور فيما شهد وشرطه ان يكون في مجلس القاضى فيه ظهر انه اذا اقام البينة عند القاضى بانها ما لا عند قاض آخر شهد بان زور وقد رجعتا لديه بذلك وطلب موجب من القضاة والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجبه كما هو صريح كلام الزيلعي وهو طريق الى اشباهاها بالبينة لكنه ملجوع الى اقرار الشاهد اذا الثابت بالبينة كالثابت عيانا فكان القاضى بهذه البينة عاين اقرارها بشهادة الزور فافهم ذلك والله اعلم **سُئِلَ** في رجل باع حصاة في فرس مشتركة ارجل وسلمها له هل يضمن تسليمها له ام لا وهل اذا انكر ورثة البايع البيع والتسليم وشهدته ثبوت بالبيع والتسليم يكتفى في وجوب الضمان لا وهل تكلف الشهود بيان لون الدابة واسم الشتر ام لا يكتفون وهل اذا اسلم القاضى من لونها فقالوا لا يدركونها رد شهادتها بذلك ام لا **جَابَ** نعم يضمن الشريك بالبيع والتسليم المستخرج تسليم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود بيان لون الدابة ولا اسم الشتر بعد الحاجة الى ذلك اذا دخل لذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع الفصولين القاضى لو سأل الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه لما عما لا يكلف الشاهد بيانه فاستودكر وتركه وتخرج منه مسائل كثيرة اه والله اعلم **سُئِلَ** فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير حد وقود مع شاهدين أصليين وايتا بالاشهاد على اصلها هل للقاضى ان يحكم للمشهد له بالشهود به ام لا وهل يشترط في صحتهما ان يكون الشاهد الاصل بعد ادع على محل الشهادة مدة الشتر ام لا **جَابَ** مسألة الشهادة على الشتر افرديت بطلب مستقلة في كتب الفقهاء ومخلص القول فيها انها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وانها على كل اصل فرعان ولو شهد واحد اصل واخران فرعان على شهادة اصل غير جاز ولا اشباها ان يقول اشهد على شهادتي اني اشهد ان الامر كذا وكذا واداء الفرع ان يقول اشهد فلانا

مطلب
شهادة اليهود
النصارى وبالعكس
مقبولة
مطلب
في اشباهاها
الزور

مطلب
اذا اقام بينة
ان الشاهد
قالا عند قاض
آخر رجعتا
عن شهادتهما
او شهدا بان زور
تقبل
مطلب
لو باع حصاة
فرس مشترك
بشترين
ولا يشترط لصحة
الشهادة بيان
لون الدابة

مطلب
شهادة فرعان
مع اصلي مقبولة

اشهد في على شهادة ان لا اله الا الله او شهادة لفرع التوحيد او شهادة او شهادة او شهادة هذا
 ما مشي عليه من المذهب وعن احمد بن يوسف ان كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يستطيع
 ان يثبت في اهله صح الشهادة احياء لمحقوق الناس في الاول احسن وهو ظاهر الرواية
 كما في الحاوي والثاني ارفق وبه اخذ الفقيه ابو الليث وكثير من المشايخ وقال في حقه الاسلام انه
 وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره وانه مما اعلم سئل في شهرين فخاصما فدخل
 رجل اجنبي بينهما منتصرا لاحدهما وضربه الاخر بعد ثبوت ان الشهر المنتصر له اشتكى
 المنتصر في القاضي وقال انه بضرب في وجهه واقام المضرب وولده شاهدين له بما ادعى هل
 تقبل شهادتهما ام لا تقبل حيث بدد العداوة والبغضاء والتعصب من عليه وهل ورد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما اكبر الكبار فقال الشك بالله وعقوق الوالدين وكان منكرا
 فجلس وقال لا وشهادة الزور حتى قال السائل ليتني لو اسأل الجلب لا تقبل شهادتهما من
 ظهر منه هذه الامور ففسقه بها اذ لا يؤمن عليه من شهادة الزور وهذا ظاهر وفي غايه كفاية
 مقرب مشهور واما الحد فقال البخاري في صحيحه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا
 البحر عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الا ينسأكم
 يا كبر الكبار ثلثا قالوا بلى يا رسول الله قال الا شراك بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان منكرا فقال
 الا و قول الزور قال فازال يكرهها حتى قلنا ليه سكت وقال النوفلي اذ كان روي في صحيح
 البخاري ومسلم عن ابي بكر بن نعيم بن الحارث رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا ينسأكم يا كبر الكبار ثلثا بلى يا رسول الله قال الا شراك بالله وعقوق الوالدين وكان منكرا فجلس
 فقال الا و قول الزور وشهادة الزور فزال يكرهها حتى قلنا ليه سكت وفي الترمذي والترغيب والترهيب
 للمؤثر رحمه الله تعالى عن حمير بن قاتك رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلا
 الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عد شهادة الزور الا شراك بالله تعالى ثم قرأ فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به رواه ابو داود واللفظ له
 والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موقوفا على ابن مسعود باسناد حسن قال
 وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزول قدم شاهد الزور
 حتى يوجب له النار ورواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ورواه الطبراني في الاول
 واللفظ له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب بناقيرها وتحرك اذيانها من
 هول يوم القيمة وما يسكن به شاهد الزور ولا تغلق قدماء على الارض حتى يعذب في النار
 والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور ومثاقاة مرتكبها كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لو بين
 المهاجرين عليها العير لبيان بغض رب العالمين اعادنا الله المسلمين من غضبه آمين سئل
 في الشهادة على الوقف بذيان واقعة هل تقبل ام لا واذا قال الشهود سمعنا الله وقف ولم يلفظ بانها

مطلب
 شهادة من يد
 منه العداوة
 غير مقبولة

مطلب
 في حديث
 شهادة الزور

مطلب
 الشهادة على الوقف
 بذيان واقعة
 هل تقبل ام لا

هل ثبت الوقف بذلك ام لا اجاب اما الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه فيها خلاف
 ذكره اكثر فقها شاقيل تقبل وقيل لا وقيل بالتفصيل ان قديما قبلت والاولا في البرازية
 شهد وان وقف ولم يبين الوقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما
 وقيل لا بد من بيان الوقف على كل حال وهو الصحيح وانما اذا لا الشهود سمعنا انه وقف
 ولم يتلفظا بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك تعلم فيه خلافا عند علمائنا والله اعلم سئل
 في جماعة شهدوا بوقف قائلين نشهد بالسماع لاننا سمعنا من الثقة ان الحكماء في الوقف
 ومع ذلك لم يثبتوا الجهة الموقوف عليها فهل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه ام لا اجاب
 لمعلم اولاً ان المسئلة الشهادة بالوقف بالسماع اصلاً وشروطاً لا تذكروا في ظاهر الرواية
 وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلافة واختلف المشايخ فيها اختلاف يطول ذكره كما هو
 دأبهم في اغلب مسائل الوقف فنذكر شيئاً مما رجحه من يعتبر رجحناه في الحاشية والجملة
 والبرازية لولا لو اشهد بذلك لاننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي الخبر في قوله وان
 القاضى انه يشهد به بالسماع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يقولوا
 لاننا سمعنا من الناس وقد استثنى من سكن في قرية الموت والوقف فتقبل فيها ولو فسر القاضى
 انه اخبره من يتقرب واستثنى العماد في قبوله الوقف وهو مخالف لطلاق الحاشية وللخلاصة
 والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الامام ظهير الدين اذا لم يكن الوقف قديماً
 لا بد من ذكر الوقف واذا شهدوا على ان هذه العبيقة وقف ولم يذكر الجهة لا يجوز ولا تقبل
 بل يشترط ان يقول وقف على كذا اه وفي البرازية تشهد وان وقف ولم يبين الوقف تقبل
 قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديماً وقيل لا بد من بيان الوقف على كل حال وهو
 الصحيح اه وفي جامع الفصولين لو ذكر الوقف المصروف تقبل الوقف قديماً ويصرف الى الفقراء فيه
 لو صرفه كاسماع تقبل اذا شاهد ثمانية عشر سنة واربعة عشر سنة والوقف مائة سنة
 فيستغن القاضى انه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت واصباح بخلاف سائر ما يجوز
 به الشهادة بسماع اه وهو يميل الى القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل ان المسئلة
 وقع فيها اختلاف كثير وينبغي ان لا يعدل عن كلام قاضى خان الذي قدمناه في صدد الكلام
 والله اعلم سئل في الشهادة على الوقف بالسماع هل يشترط في قبولها تقدم الوقف وما
 حد التقدم وهل يشترط ان يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الى ان يصل
 الى من يشهد بالوقف على الوقف ام يكفي قطعه بالشهادة بناءً منه على ما اشتهر عند من اخبار
 الثقة من غير بيان من سمع منهم الجواب اطلق اصحابنا المتون في قبولها قال في الكنز
 ولا يشهد بما لم يعاينه الا في النسب والموت والكنكاح والدخول وولاية القاصى واصهل الوقف
 ومثله في المختار وتنوير الابصار وفي الهداية واما الوقف فالصحيح انه تقبل الشهادتين

مطلب
في الشهادة
بالسماع
بالوقف

مطلب
لا يشترط في الشا
على الوقف تقدم
الوقف ولا قول
الشاهد سمعت
من فلان وفلان

ادعى على البنت بيتاً انه مخلف عنها وله نصفه ارثاً فادعت شراءه منها في القصة
 وادعى انه في الرض ورهن على دعوها وحكم لها به ثم وجد بينه انه كان في الرض هل تسبغ
 وينقض الحكم السابق ام لا اجاب لا تسبغ ولا ينقض الحكم السابق لان بينتهما هي
 المقدمة لمخالفتها الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته والبينة بينة من بيث
 خلاف الظاهر والله اعلم **سئل** في شهادة البائع المشرع هل تقبل ام لا اجاب لا تقبل والله اعلم
سئل فيما لو رد القاضي شهادة رجل ثم شهد عند في تلك الواقعة هل يجوز له ان يقاضى آخر
 قبول شهادته في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه ام لا اجاب ان كان رده الشها
 غير تامة هي عدم العدالة بل كان لعدم الموافقة او لعنى لا يوجب الحلف في عدالة باعبار عدم
 الاثبات بما هو شرط القبول من الالفاظ يجوز قبولها اذا اتى بما هو شرط وان كان لهتم في الد
 او لم يرد ولا يجوز قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العلاء شيخ الاسلام الشيخ محمد بن مرام الدين
 الحانوتي والله اعلم **سئل** في محذرة معتدة من وفاة عرف بها من يجوز تعريفها مباشرة بمحض
 شهوة اقرت باشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه هل اذا شهد الشهود الحاضرون
 للتعريف على فلانة بنت فلان من الشاهدين الاعيان المعروف بها انها اقرت بحضرتها بكذا يجوز ذلك
 ام لا اجاب قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتسقة اقوال بعضهم تتحمل ووسيع في ذلك
 وقال بعضهم وان لم تستقر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كافي كافي للزكي والمتر
 والاثان احوط في الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة والى هذا القول مال الشيخ خواهر زاده كذا
 نقله في السارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم
 شرط رجلين او رجلاً وامراً اثنين قال في الحاشية هو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى
 وهذا كله بعد التوكل في المرأة الشهود عليها اما اذا كانت حية وشار الشهود اليها واما لو كان من شهد
 عليها وانعرفها قبلت شهادتهما ولو اقرت الشها على فلانة بنت فلان ولكن لا تدرك هل هي هذه
 المدعى عليها بعينها ام لا صحت شهادتهما وكان على المدعى اقامة البينة ان هذه هي التي شترنا
 ونسبوا كذا في السارخانية ايضاً وغيرها ومن قولنا اما اذا كانت حية لم يعلم الحكم في المسئلة
 المسئول عنها وصاصله ان الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان كانوا انعرفها قبلت ولا خلاف
 الى ثبت غيره وان قالوا لا تعرف انها فلانة بنت فلان التي تحملنا الشها عليها قبلت ايضاً
 لكن يحتاج المدعى الى اقامة بيته انها تلك بعينها انظر الى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله اعلم
سئل في العائلية الواحدة ما بين اخ وابن وعم وابن عم وما منع الاملا سببه متعبد
 ومساعدتهم لبعضهم في الدعوى ومشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض ام لا وهل اذا شهد
 المودع للمودع في فريس الوديعه ان فلان بجر حيا فماتت وهي بيدهما قبل شهادتهما ام لا اجاب
 لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى اذا تخاصم الشهود والمدعى عليه

مطلب
 شهادة الثاني
 لمشتري لا تقبل
 مطلب
 اذا دعت شهادة
 الشاهد لعدم
 العدالة ليس له
 ردّها ولا لغير
 ان يقبلها بخلاف
 ما اذا ردت لغير
 ذلك
 مطلب
 في الشهادة على
 المحذرة وما فيها
 من الخلاف

في شهادة من كان
 في حالة وجع
 بعضهم لا يقبل
 مطلب
 الشهود اذا خافوا
 المدعى عليه فقبل
 شهادتهم لا عدل
 ما لم يسلطوا اليه
 في الخصومة

تقبل ان كانوا عدولا او ينبغي حمله على ما اذا لم يتأعد والمدعى في الخصومة ولم يكثر ذلك
منهم توفيقا اهكاد وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة اللودع والمستعبر والمستعبر للمدعى قبل
الرداه وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرحوا بان شهادة الاجير والتلميذ لاستاذ لا تقبل
وقرر اي التلميذ في الخلافة الذي يأكل مع عياله في بيته وليس له اجرة خاصة واما الاجير فان
كان خاصا لم تقبل والا قبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في مائلة واحدة من اخوة غوغ بالاول
والثاني مسئلة فيما لو ادعى بمبلغ معلوم وشهد البيعة بانه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم
بمجهولة العدد لا تعرف كرمي فهل يثبت المدعي بهذه الشهادة ام لا اجاب لا يثبت ذلك لاجل
قطعا ولا يوم خلافه ما في الخاصة والخلافة والبرازية وغيرها ادعى على ورثته بالاول واحضر
شهادته ان المتوفى اخذ من هذا المدعي من الدراهم ولم يعلم كرمي وزن الدراهم قالوا ان علم
الشاهد ان كان في الصرة دراهم حررها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من
الدراهم قالوا وينبغي ان يعلم الجود بها لاحتمال انها تكون موهبة فاذا علم ذلك جاز فهاذه
لا تفي حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتيقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة
بالجمهور والحكم بالبيعة فقط لذلك اذا لم يثبت العلم بالحكم به ليحكم به والله اعلم مسئلة
في وقت جاصل كتابة الثابت بعد ذكر الموقوف انشا الواقف المدعو حسن بن اسماعيل بن محمد بن
خريص وقفه هذا على نفسه وعلى زوجته فلا تثر على اولادهما الذكور والاناث منهم على
الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم انشا لهم الذكور ثم وروثهم انحصر الوقت في شخص يدعى منصورا فقصرت
بالاستغذال مدة حياته متعلقا بذلك عن ابيه ثمرات منصور فادعى رجل بالوكالة عن
والده يسمى علوان على ابن منصور الذكور المخصص فيه بعد ابيه قائدا في دعواه ان اباها لكونه
من اولاد الذكور وانما يستحق نصف ربع الموقوف المذكور فانكر المدعى عليه كون الموكل من اولاد
الذكور فاقام المدعي شاهدين شهدا بان الموكل ابن ابوراس عطاء الله وعطاء الله من اولاد
خريص من اولاد الذكور فهل بهذا الشهادة يثبت الموكل استحقاق نصف ربع من ابن منصور
ذكون الموكل المذكورين ذكورا واولاد حسن الشرط لهم الربع ام لا يثبت لان شهادتهما قاصرة
على الموكل الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل
هو واقف حسن الذي هو ابن ابن خريص فاجاز ان يكون من ذرية او لا ذرية او لا ذرية او لا ذرية
اولاده فيكون من ذرية اخ الواقف او من ذرية ابن اخ الواقف وعلى كل لا يستحق من ربع الوقت
شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور وكونه من اولاد حسن الواقف الذي هو ابن
خريص اجاب شهادة الشاهدين المذكورين لا يثبت بها استحقاق علوان في وقت المذكور
اولا يلزم من كونه من اولاد خريص ان يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما يثبت بها

مطلب
لا تقبل شهادة
اللودع والمستعبر
والمستعبر للمدعى قبل
الرداه

مطلب
شهادة التلميذ
لا تقبل
ولا الاجير
من اجره

مطلب
ادعى مبلغا معلوما
واقام بيعة
انه دفع للمدعى
عليه صرة لا يعلم
فدفعها لا تقبل

مطلب
في حال وقف على
نفسه واولاده
وادعى رجل ان
هو واقف على
الواقف
واقام بيعة على ذلك
لا تستنع

مطلب
في دفع
اباها
فادفع
في القادر
الحز

استحقاق المدعى في وقف حسن اذا جرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقصر
 له بنصف ربع الوقف مع من يتصل بحسن الواقع من غير تحلل انشي في نسبه فانهم واقف اعلم
 سئل في امرأة اسمها غزال انشقت بالوفاة عن زوج صغير اسمه محمد وهي واضعة يد زوجها
 على الكرم المحذور المحذور بالربعة الذي حده الغري في كرم خديجة بنت اخت جده غزال المذكور
 فوضع محمد يد محمد الصغير المذكورين على ما حضر ابنه منها بالارث الشرعي وهو النصف
 فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت للمحاكم شرعية انه وقف من قبل جدتها لأختها
 الواقعة وقد انحصرت فيها بموت غزال المذكورة لموت جميع من شرطه الواقف استحقاقا قاصلا
 وأولاد الأولاد سواءها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة لذلك
 بانها تعارضت في هذا الكرم المحذور بالربعة المذكورة وتدعيه وقفا من قبل جدتها لأختها
 فلانته وسالت البرهان على ذلك فحجرت فنفى الحاكم المذكور من المعارضته لعدم البينة وبعد مضي
 زيادة على سنة ونصف سنة جدت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكلة زوجها فادعى على محمد
 الولي المذكور ذكرا في حد مدعاه الغري في كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد
 عليه ولما ارضع يده عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حاصله
 ان هذا الحد والشامل لهما وضع المدعى عليه يد على نصفه وهو وقف كما شرع في الأول
 والى بشاهدين شهدا بانها سمعتهما معا مستفيضتا واخبرتهما النقا وغيرهم ممن لا يمكن
 تواطئهم على الكذب ان هذا الكرم المحذور وقف فلانته جرة الموكلة وفيه حكم بصحة الوقف للزوجة
 وان الخصم اخضر حجة لزيد كرفيها مدعي ولا مدعى عليه حاصلا ثبت بشهادة فلانته ولا مدعي
 الكرم الغري في ولانته سمعوا ممن يوثق به انه وقف هل مثل هذه الدعوى والشهادة تثبت الوقف ثبت
 لكونهم شهدا وبانهم سمعوا ممن يوثق به انه وقف ولو شهدوا بانهم سمعوا ولان كلا من دعوى الزوج
 وضع يد محمد على نصف المحذور في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه ما لم يكن
 لمدعى عليه وضع يد اصلا وهو كرم الموكلة المحذور الجانب الغرب من الكرم المدعى وادعى وضع يده على
 نصفه وهو كذب بقرينة المدعى اذا سئل عنه ولان المتنازع فيه كونه وقفا او ملكا وقد حكم
 القاضي بصحة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لدى فهدان دعوى اصل الوقف
 غير دعوى صحة اجاب لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علمائنا
 لانها ليست بشهادة على الوقف بالشهادتين وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة
 على الوقف بالسماع ان يقول الشاهدان شهد به لاني سمعت من الناس او بسبب اني سمعت من الناس
 وضوء وفيه مع ذلك خلاف فالمتون قاطبة قد اطلعت القول بان الشاهد اذا فسر انه يشهد
 بالسماع لا يقبل وبصرح قاضيان وكثير من علمائنا وعبارة قاضيان ولو قالوا شهدنا بذلك
 لانا سمعنا من الناس لا يقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر انهم شهدوا بانهم

مطلب
 في امرأة اسمها
 غزال ماتت
 عن زوجها
 وهي واضعة
 يد هائل كرم
 ادعت خديجة
 بنت اخت
 جده غزال
 انه وقف

مطلب
 في الغري بنين الشهادتين
 على الوقف بالسماع
 والشهادة على السماع
 بالوقف

انه وقف ولم يشهدوا بانه وقف لانهم سمعوا ولا قائل بان هذه شهادة على الوقف بالسمع
وهذا الوجه كاف في رتبة الحضرة المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم
وضع يد محمد المذكور على شطر الكر من الغرابة بالكتابة وتكون الحكم انصب على غير التنازع فيه وهو
اصل الوقف لاصحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه اسهر عيونهم في طلب البغية وكبح في صفاتي و
بل وفيه والله اعلم سئل في شهادة الاعمي في النسب هل هي مقبولة ام لا اجاب المختار
صاحب الخلاصة القول وعزاه الى النصب بجاز ما به من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر ووجه
ان ما طريقه السماع غير مفقود الى الرؤية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته بشرح
الوقاية لوقيل القاضى شهادة الاعمي يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام وحكم بها
يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادة مطلقا كالبصير وصرح بهذا في
الكتب والله اعلم سئل في شهادة الاعمي وقوله بعض اصحاب المتن انها جائزة عند ابى يوسف
هل هو على إطلاقه ام هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا واذا اها اعمي وبما يجري فيه التسامع وهل
الاقرار بما يجري فيه التسامع وهل للقاضى ان يحكم بصحة شهادة على الاقرار زاعما انه قول ابى
يوسف مع ان السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم بأصح اقول ابى حنيفة رحمه الله
لكون القضاء يختص بالمواد والزمان والمكان ولا يشخص ام لا اجاب المذهب
الخصم المفتى به الذي مشت عليه اصحاب المتن الموضوع لنقل الخصم من المذهب الذي هو
ظاهر الرواية ان شهادة الاعمي لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت التحمل واعمي وقت الاداء
او وقتها او كان بصيرا وقتها واعمي قبل القضاء وسواء كان فيما طريقه السماع او لا هذا هو
المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرروه في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متناقضين
من مجتهد والمرجع عنه ليرتق قولاه كما ذكره وحيث علم ان القول هو الذي توارث عليه المتن
فهو المعتمد للقول به اذ صرحوا بانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمعتمد ما في المتن وكذا
يقدم ما في الشروع على ما في الفتاوى والمقر ايضا عندنا انه لا يغنى ويعمل الا بقول الامام الاعظم
ولا يعدل عنه الى قولها او قول احدهما او غيرها الا لضرورة كسئلة المزارعة وان صرح الشيخ
بل ان الفتاوى على قولها لانه من اجل المذهب والامام المقدم اذا مقام فصد قولها فان القول ما قالت حناف
وهما قول بعض اصحاب المتن انها جائزة عند ابى يوسف فلا يقتضى ترجيح القول ولا يؤذن بصح
لما هو حكاية قول ابى يوسف فقط وذلك كقول في ملتقى البحر لا تقبل شهادة الاعمي خلا لا يفتى
فيما اذا تحملها بصيرا او بصيرا بل هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا او بصيرا
تعيينه بما يجري فيه التسامع فهو قول زفر وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقد علمت من
وعقبه بعض المتأخرين توهم انه قول ابى يوسف وقيد في الذخيرة ايضا قول ابى يوسف بما اذا

مطلب
شهادة الاعمي
مقبولة وفيها
كلام طويل وخلا

مطلب
شهادة الاعمي
مقبولة وفيها
كلام طويل وخلا

مطلب
شهادة الاعمي
مقبولة وفيها
كلام طويل وخلا

كانت شهادته في الدين والعقار اما في المنقول فاجتمع علماؤها لا تقبل اهو وقد اضطرب
 كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك نصرت في غير الاضطراب لانه في الرواية الخارجة عن
 ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه فاذا تقر هذا فلا ينفذ قضاه القاضي
 بخلاف ما عينه السلطان نصره الله تعالى لانه معزول عنه فهو فيه رعية لان القضاء يختص به
 واما كون الاقرار بما لا يجري فيه السماع فهو بدعي والله اعلم **سئل هل يصح ان يعترف بالمرأة**
غير محرمة او زوجها وهل يصح من الاجنبى لكونه جارا لها ام لا اجاب نعم يصح التعريف
 من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة والمخدوم في القذف ومن ابنتها وابنتها وزوجها ومن قبل
 شهادته لها سواء كانت الشهادتها عليها او عليها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ لا يشترط
 فيه لفظ الشهادة لكونه خيرا محضنا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتد به في
 تعريفها ان يشهد على معرفتها رجلا من عدلان او رجلا وامراة ان ولم يقل احدا يشترط كون
 محرم لها ولا جارا بل يجوز من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا
 حل له ان يعرف بها ولا يلزمه بقوله اعرفها واعرف بها محذور حل له سكاها كايين العم والعممة
 وابن الخال والخاله او لم يحل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كاسبق سواء كانت الشهادتها عليها
 او لها على الاصح الفتى به وكل ذلك صريح به علماؤها كصاحب معين للحكام والظهيرية والبراز
 وجواهر الفتاوى وغيرها في كتاب القضاء والشهادة **سئل في مدع اقام بينة على ملك**
بهيمة مطلقا واراد المحكوم عليه الرجوع بالنسج على بائعه فاقام بائعه بينة على النسج ودفع الدعي
هل يلزمه وشهوده تعزير ام لا اجاب لا يلزمه لدعي ولا شهوده تعزير قال في المحرر لوروث
 شهادته لثمة او لمخالفة بين الشهادة والدعوى او بين شهادتين لا يعزير فان لا ندرى من هو
 كاذب منهم الشهود له او الشاهدان او احدهما والله اعلم **سئل في شهادة الراعي لصاحب بقرة**
 كانت في باقوته فشرقت هل تقبل اذا انصم اليه احترام لا اجاب **الراعي كلودع عند ابني خيفة**
وشهادة المودع بالملك للمودع مقبولة فاذا تم تصلي الشهادة ووجد العدة التي يحكم المديعي بالمدي
والقبط سئل في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل تقبل ام لا تقبل اجاب لا تقبل
 شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب باسافي حاشيته على صمد الشريعة
 ولا يصح للقاضي ان يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس بمجتهد فيه اهو والله اعلم **سئل فيما**
بينهم وبين شخص عداوة دينوية وتعصب ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بغيبة وخضام الاجاب
 لا تقبل شهادتهم عليه لثمة مطلقا ولا على غير محث كانت فسقا لان النفس لا يتجزى واما قولهم
 يسمع الاخبار لكونه شريفا يصير الناس بيده ولسانه اى حيث كان المخدوم عدولا او مستورا
 ولا عداوة بينه وبينهم ولا تعصب اما اذا كان بينه وبينهم محاداة دينوية وتعصب لا يوجب
 فرد شهادتهم مخصوص به قال في المحرر انش في شرح قوله والعدوان كانت عدوانه دينوية

مطلب
 يصح التعريف
 للمحرر من المحرم
 والاجنبى سواء
 كانت الشهادته
 او عليها

مطلب
 اذا اقام المدعي بينة
 على المشتري عنها
 ملكه واقر المالك
 بینه انها تجب غنم
 لا تعزير بينة
 المدعي

مطلب
 شهادة الراعي للملك
 لصاحب الدابة
 مقبولة وصحذا
 المودع للمودع

مطلب
 شهادة العدو على
 بسبب الدنيا لا تقبل

مطلب
 في شهادة العدو
 على عدوه وعلى غير
 وفي القضاء بها

تنبأ بحسنه لوارها غيره يعني ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب القية والبسوط
 اننا اذا قلنا ان العداوة قادمة في الشهادة تكون قادمة في حق جميع الناس لا في حق العداوة فقط
 ومما الذي يقتضيه النفع فان الفسق لا يجزى حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخره
 ووجدتني قد كتبت على حاشيته فيما غير من الزمان اقول بل الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما
 هو للهمة لا للفسق ويؤيد ما ياتي من ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من
 علمائنا ان شهادة العداوة لا تقبل فالتقيد بكونها على عداوة ينفي ماعداه وهذا هو
 المتبادر للافهام فتحصل من ذلك ان شهادة العداوة لا تقبل وان كان عدلا وفي
 معين للحكام في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يتغض الرجل لانه من بني
 فلان او من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضى بشهادة
 العداوة على عداوة والمسئلة دوارة في الكتب والمطبعات ^{مسئلة} في شهادة القاضى على العداوة
 بلادنا هل تقبل ام لا لما يشاهد فيما بينهما من العصبية اجاب لا تقبل فقد صرح في معين
 الحكام وغيره بان من موانع قبول الشهادة العصبية وهو ان يتغض الرجل لانه من بني فلان
 او من قبيلة كذا او في البرازية في المنازمتها والمقتول بالعصبية كالكلا بياذي والدرواز
 يجازي واليماني والقيسي بالشام فثبت العصبية بينهما فعدم قبول شهادتهما على الآخر
 والمعلم ^{مسئلة} في سند شهادة علي هنديان وهما عدوان للشك في ايضاهما العداوة بينهما ظاهر
 وكذلك التعصب هل يصح شهادتهما عليه ام لا اجاب لا تقبل شهادة العداوة على عداوة
 اذا كانت العداوة دينية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضى بشهادة العداوة
 على عداوة وفي البحر ان قلنا عدم قبولها المعنى آخره الفسق وهو الهمة لا يصح قضاءه قال وذكر
 ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العداوة عداوة جائرة عكس شهادة الاصل لفرعها
 وهذا يدل على انها لم تقبل للهمة لا للفسق او فقد علم ما قرئنا عدم نفاذ القضاء بشهادة العداوة
 على عداوة واقعا علم ^{مسئلة} في ميت ورثة جميعهم كان شهداء جلا من منهم لم يدع عينا في التركة
 بانها ملكة هل تقبل شهادتهما له ام لا اجاب نعم تقبل وتنفذ على جميعهم واقعا علم ^{مسئلة}
 في رجلين ورثين شهداء لورثين آخر بعين هل تقبل شهادتهما له وتنفذ على البقية ام لا اجاب
 نعم تقبل والمعلم ^{مسئلة} في شهادة اهل المحلة بوقف عليها هل تقبل ام لا اجاب نعم تقبل
 قال في البحر وفي وقف الظهيرية بعد ان ذكر مسألة وقف الدرمة وشهادة اهلها وشهادة اهل
 المحلة في وقف على المحلة ما نصبه وكذلك الشهادة على وقف مكتوب والشاهد صبي في الكتب لا تقبل
 وقيل تقبل في هذه المسائل كلها وهو الصم ام ومكدا صم القبول في البرازية في مسألة الكتب
 وشهادة اهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على واقعة مدرسة كذا ومن اهل تلك المدرسة
 والشهادة على وقف المسجد بالجامع وكذا البناء السيل اذا شهدوا بوقف على بناء السيل الى آخره

شهادة القاضى
 على اليما في غير محله
 وكذا الخ

في هذين شيئا
 على سند فيهم
 عداوة وفي القضية
 بشهادة العداوة

شاهد رجلان من
 الورثة لم يدع عينا
 في التركة هل تقبل
 وتنفذ على الجميع

شهادة اهل المحلة
 بوقف عليها وشهادة
 الفقهاء بوقفها
 مدرسة هم من اهلها
 مقبولة وكذا الخ

فالعمد القبول في الكل والله اعلم سئل في شهادة اهل القرية المزاريين بأرض في مزارعهم للوقف هل تقبل ام لا اجاب صرح في الحاوي الزاهد بان شهادة اهل الارض لو كمل الرعيه والشجعة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزاريين لرب الارض واختلف فيها والمعمد عدم القبول لغسار الرعان والهمة وقد نقل عن نجم الائمة البخاري انه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لغسار الرعان والله اعلم سئل في الشهادة بالنسب علويا كان او غيره اذا قال الشهود اشتهر عندنا ذلك هل تقبل ام لا وهل يحل للشاهد اذا اخبره عدلان به الشهادة اعتمادا على اخبارها ام لا اجاب اجمع اصحاب المتن على ان للشاهد ان يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول ولا يمتنع القاضي باصل الوقف وان لم يعلم وان لم يعلم في النسب عليه السلام واصحابه وبما خلفاء الراشدين وان عليا تزوج فاطمة ودخل بها وان شريكا كان قاضيا اذا اخبر بها من يثق به ونص في الخلاصة انه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرية ان الموت كغيره واختار في دفع القدر بالاكفاء فيه بالواحد والحاصل انه اذا اخبره عدلان في النسب لا كلام في جواز الشهادة واذا افتر الشاهد انه يشهد بالسماع لا تقبل شهادة قال الزيلعي ثم ينبغي ان لا يفتر انه يشهد بالتسامع فلو فتر لا يقبله كعناية شئ في يد انساب يطلق له الشهادا واذا فتر لا تقبل اهما اقول اشتهر عند من هو مقبول في الخلاصة ولو شهدوا بالسماع في هذه الفصول وقالوا لم نعلم ولكن اشتهر عندنا تقبل ومثله في الحانية والبرازية وكثير من الكتب ولم يكن العبارة لها الوسمع انه فلان بن فلان الغلاني له ان يشهد انه امي فلان والله اعلم في العبارة الآتية انا نشهد ان الصديق رضي الله تعالى عنه ابن ابي حنيفة اهو وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة اذا سمعوا بعرضه وزفافه واخبره عدلان انها امرأه فلا وكذا في النسب اذا سمع من الناس يقولون انه ابن فلان اهو والحاصل من كلامهم ان الشهرة في باب النسب مستوغة للشهادة سواء كانت حقيقة كسما علم من لا يتوهم اتفاهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظة الشهادة او حكمة كسهادة عدلين عند اوجيل وامرأتين عدول بلفظ الشهادة وعلى ما نص عليه البرازية وفيه لصاحب البحر كلام قال وقوله اذا اخبره يدل على ان لفظة الشهادة ليست بشرط في الكل اما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظة وشرط في العناية لفظة الشهادة على ما قالوا اذا في الخلاصة وشارح المؤلف رحمه الله بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد وذكره في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد ان يخبره عدلان بخلاف الموت وكلام البحر والله اعلم

مطلب
بحوز الشهادة
بالنسب والموت
والنكاح والزوج
واصل الوقف
وان لم يعلم
وفيه كلام يفسر

مطلب
في تقسيم الشهرة
الحقيقة وحكمة

مطلب
لا يجوز للأب
ان يمنع ابنته
من وكل الزوج
بمنقلها واث
منع يعز

كتاب الوكالة سئل في رجل وكل اخاه في نقل زوجته الى محل طاعته فهل لا ينع من ذلك ام لا وهل اذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعز او وهل على الاخ الوكيل ما اخذ في نقلها ام لا اجاب فذكر في كلام علماء التوكيل نقل الزوج ووجه سواء كان اخا او اجنيا ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للأب منعها عنه ويمنع

يصير آثارها معصية لاحد فيها مقدر واذا ارتكب مثل ذلك يُعزَّر ولا قائل بمواخذة الاخ في
مثل ذلك اذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله فكيف قصده قصداً واجباً عليه
المسلم واجابة شؤاله فيما لامعصية فيه والمتوهم لحصول ما خذ عليه او اثم في ذلك مما لغ في الجهل والله
سئل فيما لو اراد الزوج الشفيع فقال وكيل زوجته الذي هو والده انت تريد الشفيع وتبقى زوجتك
بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال بحسبنا له ان غبت عنها سنتين وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي
يكن اخي وكباراً عني في طلاقها ان ابرأتني من مهرها المؤخر لها واشهد عليه بذلك فعاب الزوج مدته تزيد
على المدة التي بينهما هل اذا ابرأت من مهرها المؤخر وطلق اخوه الوكيل بعد مضي مدة اكثر مما عتبتها يقع
الطلاق ام لا اجاب نعم يقع الطلاق المنفوض للاخ لانه توكل محض فلم يقيد بالجلوس ولا بشئ
تملك تحكيمه حكم التوكيل والله اعلم سئل فيما اذا وكل اهل البلد رجلين منهم في تعاملهم سائر اهل
بلدتهم من قبض وصرف واخذ واعطاء وغير ذلك وانهم رضوا بما قولها وافعالها وكتب بذلك
حجة شرعية فتصرف الوكيلان المرقومين على الوجه المشروع ثم بعد مضي مدة يسيرة اشهد عليهم اهل البلد
المرقومة انهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد
العزل غير صحيح ولا يعتبر قولها في جميع ما تصرف به بالابد فيه من البتة واذا حكم حاكم بان لا يلزم الوكيلين
المرقومين في جميع ما تصرف به بعد عزلها غيري في فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يقول عليهم لا
اجاب تصرف الوكيلين المرقومين بعد علمها بالعزل غير صحيح لاجل امان اعتبار قولها بعد العلم
بالعزل فان كان في عقده ملكا استثناه في الحال لا يقبل قولها كالبعض ولا يقبل حيث كان ذلك يدفع
الضمان عن انفسهما فقط وهذه قاعدة كلية يتفرع عنها احكام الوكيل وقد سئل عنها شيخنا الوهاب
الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكفر المنطوق فقال هذا السؤال حسن وقد كان يختلف في ظاهره كثيرا
ان اجمع في تجزئه كلاما يرجع اشكالا لا ويوضح ملأ الكي الوقت لان يضيّق عن كمال التحقيق ثم ذكر القاضي
المذكورة اعلا وخرج عليها قال لا تأمل في مقامه والتخصيص لا قولهم يفيد ان الوكيل بعد العزل يقبل قولها في بعض
المواضع دون بعض وذكر ما حاصله انه ان كان راجعا الى ما ينفي الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل
بقبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان
على الوكيل وهو ضامن القبول فلا يصدق اهو وهذه القاعدة ظاهرة والتفرع عنها سهل فاصرف
ان كان نفي الضمان قبل باليمين وان كان يوجب الضمان على الوكيل لا يقبل فافهم والله اعلم سئل
فيما اذا وكلت زوجة بقبض مال فقضيه ودفعها ثم ماتت فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك الما لا
اجاب ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانة فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع
وان كان قبض دين واقرت بقبض الوديعة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع
وان انكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم تقم بيمينه رجعت الوديعة بحصتها منه على الاول
ولا يرجع للدين على الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول لا في ايجاب الضمان على الميت والزوج فيما يخبر

مطلب
اراد الزوج
الشفيع فقال
اب الشفيع
تريد ان تزكيا
من غير نفقة
فقال الزوج

مطلب
وكل اهل بلده
رجلين منهم
في تعاملهم
بلدتهم بعد
مدة طراها
فتصرف بها بعد
العزل على وجه
ولو لم يوافق
تفصيل

مطلب
في تحقق مسألة
الوكيل بالقبض
فانه اما ان
يكون قبض
قد بعت او
واما ان يبيع
الدفع الى
في حياته او بعد
مات

يوجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغير لما تقر بان الدينون تقضى بأمرها وقد مر عن الوكالة بها
فقول لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كاسية او كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول يملك الاستئناف
فلما الاختار وفي الثاني ليس يجب الضمان عليها وهذه المسئلة قد ذكرت فيها اقدام وانعكست فيها
افهام وقد ذكر بعض معاصر مشايخنا بانها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه لضيق الوقت
لا بالتقصير فقال كان يختلف بخاطر كثير ان اجتمع في تحريرها كاد ما ينزل اشكالا ويوضح مرادنا لكن
الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكن بغضل الله ومنته وفقت لتحريرها على الوجه الاتم واثرت
على كل فرع منها منزلة في اصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم اول ان الوكيل يقبض
لدين يصير مودعا بعد قبضه فيجري عليه احكام المودع وان من اخبر بشئ يملك استئنافه يقبل قوله
وما لا فلا وانه الوكيل منعزل بمو الموكل وان من حكى امر ايمالك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان
على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير وانه يقبل ومن حكى امر ايمالك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب
الضمان على الغير فاذا علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من الدينون بيته او تصديق الورثة فيه
فالقول قوله في الدفع يمينه لانه مودع بعد القبض واذا لم يثبت الضمان لا يقبل قوله في ايجاب الضمان
على الليث ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغير ولا يرجع الغير عليه لانه لا يملك استئناف
القبض لعزله بالمودع قبضه لدين الغير ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك وافهمه فانه مفرد
ولو اراد الوكيل تحليف الورثة على نفى العلم بالقبض والدفع او اراد الدينون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا
الدينون بعد الحلف واراد ان يخلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر ان له ذلك لما تقر من ان
الوكيل بالقبض خصم ومن ان المار في يد امانته وكل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها
فالقول قوله وان كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق
ايجاب الضمان على غيره وايضا كل من اقر بشئ يلزمه فانه يخلف اذا هو انكره الى غير ذلك من الضوابط
والقواعد ولان الدينون له احد المالين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي الورثة والدفع للوكيل
اذا عاد والى تصديق الوكيل بستره وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا اقر الوكيل بعد ان دفعه للدينون
للورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عند او استهلك برده على الدافع هذا ما ظهروا من كلامهم
وتفقهت فيه ولم ار من استبع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وارجو الله
ان يكون هذا التفقه صوابا والله الوفق **مسئل** في رجل تزوج امرأة وسعى مهرها ودفعه الى
اخيهما ليدفعها لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعى ان اخاهم يدفع المهر
فلو لماله هذه اذ لم يكن للاخ بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع يمينه لا اجاب القول
اخيهما في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه امين في حقه والقول قول الامين باليمين
في حق مؤتمنه باجماع ائمتنا والله اعلم **مسئل** في رجل دفع لآخر شيئا من الدراهم وامر ان يشتري
بها له دعة او ما يتيسر له من الجب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه حنطة مخلوطة بالشعير

مطلب
تزوج امرأة وسعى
مهرها ودفعه
للزوجة اخيهما وماتت
الزوجة

مطلب
لو اشترى المأمور
بالدراهم حنطة
مخلوطة بالشعير

بنسبة ويقول رب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو ممتنع ويقول ما آخذ إلا مثل دراهمي ولا آخذ
بما شئتاً هل يحبر على الأخذ من الجبوب أم لا يحبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحال الجواب لا يحبر
على الأخذ من الجبوب بدراهم بل بالمطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في المأزر
في الوكالة بالشراء الوكيل يرانق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عند بدراهمه فالمشتري الوكيل
للاذرع في المختار فإذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسئول عنه ويضمن مال الوكيل للتعد
والحال هذه والله سئل في امرأة دفعت أزواجها مضطراً من ذهب سنة الغلاء وليبعة ومنفقة
ويرد مثله عليها ففعلوا واختلفت الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوج
الجواب حيث أمرته ببيعه صارا وكذا دعائها فيه ولها منه الذي باع به والقول قوله في مقدار قليل
كان أو كثيراً يمينه وشرط رد مثله مضطراً غير صحيح وإن لم تأمر ببيعه فهو قرض فاسد مضطراً بقيمته
بخلاف جنسية وهو الفضة والقول قول الزوج في مقدار ما علم سئل في امرأة استهتت بمثل ما علم
قبل لم يكتب للسفر فأذنوا لزم المتوجهين للسفر أنهم إذا اجتمعوا بحضور صاحب السقاء حاكم دمشق
المأمور بالسفر وأطلعوا من جانب سقادة ما يمتن بيوردي بعدم سفرهم بموجب الأمر الشريف ثم ما
جعلوا بجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدفعوه لهم سوية هل إذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم
المجمل أم لا يلزمهم شرعاً الجواب لا يلزمهم ذلك حيث علقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا
لأن أذنهم بل جعل مشروطاً به فاذا عدم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر ثم سئل عنه بما هو
فيما إذا قدم من أهل القطر المعروفين الآن بالهتية إذا قالوا الجماعة من كتبهم أن كتابتنا
للسفر فادفعوا عنا ما بين الحل والعقد مبلغاً من المال قليلاً كان أو كثيراً ونحن ندفع لكم وتبين
عدم كتابتهم أنهم لا يلزمهم ما دفعوا لتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل إذا
تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر ألا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا
اجاب لا شك في أن الفتى إنما يعني بما إليه السائل انتهى وإذا ثبت وجود الشرط للرجوع لاشك
في الرجوع قالوا إذا دفع السائل مبلغ مال باعته ذو المال جازيلاً مرة مع أنه ان كان محجوراً فلا يصح له دفع المال
والعلم سئل في رجل دفع لأخر مبلغاً من القروش وامرته أن تشتري بها ما رأى من الحاجج وتبين
تبقي عليه من الثمن يدفعه له فاشتري سبعة قناطير مائة وأربعة وستين قرشاً كل قنطار ثمانية وثلاثين
قرشاً كما امره وسلم للمأمور الأمر الحاجج بعد أن أخبرته منه فاستغلاة وقال لا احسبه إلا باثنين
وثلاثين القنطار وما طالب الوكيل ورثته بأن يحكموا له الثمن من تركية فأبوا وقالوا لا نقبله إلا
بما قال ليت هل لهم ذلك أم لا ويلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما أمر به اجاب يلزم ورثته
دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمر من تركية ولا عبرة بقوله لا احسبه إلا باثنين وثلاثين قرشاً ولا يقول
ورثته حيث أمره بالشرع ثمانية وثلاثين أو أطلق له الشرع والمعلم سئل في وكيل يقبض
أزاً من ثوبه فقال قبضته في حياته ودفعته له وصلة الورثة في القبض وانكر والدفع للثوب هل يعل

مطلب
دفعت أزواجها
مضطراً
ومنفقة
في قيمته والقول

مطلب
قبل الجماعة
بكتابة
فأذنوا لزم
للسفر لهم
بعدم السفر

مطلب
أرسل جماعة من
الكتاب
وأمرهم أن
يكتبوا
مما لا يوافقهم
مقابلته
حيث كانوا
فدفعوا
فأذنوا لزمهم
الكتاب

مطلب
دفع له مبلغاً
من القروش
وأمره أن يشتري
بما رأى من
الحاجج

مطلب
في مسألة الوكيل
بالتبصر

قوله بمسئله ام لا اجاب نعم يقبل قوله بمسئله حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة
 زلت فيها اقدام وضلت فيها افعال مع قرب ماخذها وسهولة مصغرها فبقي عليك واجمع
 فهمك قال في المولوية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل بقبض ودبغة ثم مات الموكل فقال
 قبضت فحياته وهلك وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو كان دينا لم يصدق لان الموكل
 في الموضوعين حكى امر لا يملك اشتنا فله من حكى امر لا يملك اشتنا فان كان فيه اجاب الضمان
 على الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدبغة فيما يحكي في
 الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الموكل وهو ضامن للقبض
 فلا يصدق اه وفي فروع الكرايس اذا وكل وكيل لا يقبض الدين فان الموكل فقال الغير قد ادت
 الدين الى الموكل وقال الموكل قد كنت قبضت المالا ودفعته الى الموكل لا يصدق الغير ولا الموكل ولو
 اودع عند انسا ودبغة فوكل وكيل لا يقبضها فان الموكل فقال المودع قد ردته الدبغة الى الموكل وقال
 الموكل قد قبضت ورددتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الموكل والفرق بينهما ان الموكل
 اقر بما ليس له ان يدا به ففعله لم يصدق في اقراره كالوكيل اذا قال بعد العزل قد كنت بعثت لم يصدق
 كذلك هذا وفي باب الدبغة اقر بما ليس له ان يدا به ففعله لم يصدق على القبض الا ان المودع
 امين فيه وقد اقر بالدفع الى من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق له لم يفرغه فيجعل كالشيء المتناهي
 في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا والمسئلة المذكورة في العمادية وجامع الفصولين
 وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين ان تصدق الورثة في القبض
 او كذبته في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكارهم القبض اما اذا صدق
 فلا شك انه يصدق في الدفع ان انكر بمسئله لان يد موكله وهو امين ادعى ايصال الامانة
 الى اهله حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان المقيض يقع بقبض الموكل اذ يد موكله ولا يتنازع
 ذلك الى قبض الموكل فاذا اقر الورثة بقبض الموكل فقد اقروا بقبض المقيض على مورثه ثم اقتضاء
 بل استغنى به ان يكون حاكما امر لا يملك اشتنا فان كان نافيا عن نفسه الضمان فانه لا علم سئل
 في بالغة عاقلة وكلت زوجها في قبض ما قبضه لها وصيها حال صغرهما من تركه والداها ثم ماتت
 فطلبت بقية ورثتها منه ما قبضها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بمسئله حيث صدق
 على القبض وانكر والدفع لا يقبل الامانة في قبول قوله بمسئله فقد قال في المولوية ولو وكل بقبض ودبغة
 ثم مات الموكل فقال الموكل قبضت فحياته ثم هلك وانكرت الورثة او قال دفعته اليه صدق او في جامع
 النصوصين وكيل قبض ودبغة او عارية ينجز بموكله فلو قال قبضت فحياته ودفعته الى الموكل
 صدق اه ولا شك ان المالك يد الوصي امانة حكم الوديعة عندنا انما الشبهة في مسئلة
 الموكل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخوقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الان فافقت
 بان ان اذا صدق الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فاقول قوله ايضا لانه لا يقبض مالا امينا

مطلب
 في بالغة وكلت زوجها
 في قبض ما قبضه
 الخ

وقد صدق قوله بأنه قبض في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل للمكي بالموت فكيف لا يقبل قوله
مع تصديقهم في مسألة الدين وإنما لا يقبل قوله إذا انكر والقبض والدفع وقد نزلت أقوام كثير
في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى ممن تصدق بالتصنيف وأما مسألة الوكيل قبض
الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نصرت وبين في هذا السؤال والله أعلم **مسألة** الوكيل
بقبض الدين إذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق له الموكل فيما الحكم في هذه الصفة
إذا أقام المديون بينة على أن الوكيل قد أقر بأنه قبض منه حين كان وكلاً هل يندفع عنه الخصومة أم لا
اجاب صريح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والحال في يده والدفع إلى موكله في
حق براءة المديون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لأنه حكي أمر لا يملكه الحال كما صرح
في مسألة البيع لوفال الموكل ببيع عبده مثلاً أو كيلة قد أخرجتك من الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق
لأنه حكي أمر لا يملك استئناف الحال وأما إقامة البينة من المديون بعد دعواه الدفع على قرار الوكيل قبل العزل
بقبضه الدين منه حاشية فهو دفع صحيح من المديون ويكون القول قول الوكيل يمينه في الدفع لأنه أمين
بعد شيوع قبضه حال وكالته والقول قوله لأنه أمين أدى إيصال الامانة إلى صاحبها فيقبل قوله باليمين
حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم **مسألة** في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على أن يدينه موكله
كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له بدمته كذا منها وطالبه به فانكر الوكالة واعترف بالدين فطلب
منه اثباتها فأقام شاهدين شهدا بأنه وكله بخلاف المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا **اجاب**
صريح علماً وأما رحمهم الله تعالى بأن وكيل الخصم والتقاضى يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال
في الهداية العتوان لا يملك القبض لظهور الخيانة في الوكالة وقد يؤتمن على الخصم من لم يؤتمن على
المال فلا يصير المقضى عليه بدفع المال خشية أكله وخوف خيانتة فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو مقتضى
والحال فن لا سيما فيما نصرت في السؤال من إطلاق المدعى دعوى الوكالة ومخالفة للشهادتين وأنه وكله
بخلاف المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى ومن جملة الردود عندهم رحمهم الله تعالى والله أعلم **مسألة**
في امرأة وكلت رجلاً في قبض ما خصها بالآثار الشرعية من زوجها بالاجر مسمى ففعله والآن تنكر انقطاع
ما خصها وتمنع من دفع الاجر المسمى فما الحكم **اجاب** الوكيل أمين والقول قوله باليمين ودفع
ما قبض لها والمجوع له من الاجر لا زرع عليها حيث كان لعمل معلوماً وإن لم يكن كذلك فلا أجر للسلطان
لا يتجاوز المسمى لرضاه به والله أعلم **مسألة** في رجل وكله جماعة في قبض صفة صفة من ديوان السلطان
بمصر ثم إن الوكيل قبضها وأتى بها المجلس الشرعي للشرع ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعدها
وسلمها له كما جرت به العادة ثم إن القاضي صرفها على مستحقها بموجب دفتر المقيّد بالتجمل لا حظ
وقبض القاضي استحقاق بعض الوكلاء بين العاليه قهر على الوكيل الغيبة ثم ووضعه أمانة تحت يد
تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلا وفاء وهو تحت يد ما تحت يدي
الخصم فأقل والدالة هنا يضمن الوكيل أو لا ضمان عليه **اجاب** لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر

مطلب
لو ادعى الوكيل
بقبض الدين
القبض والدفع
على الموكل قبل
العزل صدق
وبعد لا يثبت

مطلب
الوكيل بالخصومة
لا يملك القبض
وكذا الواطئ
الوكالة

مطلب
وكلت رجلاً
لتقبض ما
ما خصها من
الآثار بالاجر
معلومة

مطلب
كل جماعة
في قبض صفة
صدقة ولم يصل
لنفسه

وكيف

وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير صحة الوكالة بقبضها يكون التسليم
مأذونا فيه فيبذل الوكيل بذلك لبوت الاذن فيه دلالة كما هو ظاهر وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة
لان المتصدق عليه لا يضمن توكيله باخذ الصدقة وصرفها قاطبة بان التوكيل باخذ المبلغ باطل وصرفها
لا يتعين الفقير ولا الذم ولو عين فلم يضمنه لذلك ان يصرف لغيره فامثل الوكالة على مقتضى
مذهبنا باطل وفي الحاوي الزاهد لو امره ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن
فكيف يضمن الوكيل ويكمله بشئ لو تدخل ملكه ولم تصم وكالة به وسئل الوكيل للحال الشريعي هذا
لا قائل به وانما سئل في الخصم القيم في البلد اذا اراد ان يوكل وكما لا عنه ليدعي بحق على آخر
هل المذموم عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه ام لا اجاب صرح علما وسئل
قاطبة متونا وشروحا بان الوكالة في الخصومة لا تكون الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا
مدة السفر او يريد السفر او مخدرة ووجه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستخيره ولما
متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيقتضى على مريضا وهذا مذهب ابو حنيفة
واختاره الجمهور والنسفي وصدر الشريعة وابو الفضل الوصل ورجح دليله في كل مصنف فانك
المتون عليه فلم ير العمل به لدفع الضرر لا سيما في هذا الزمان الفاسد والله اعلم سئل في امره
وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال لا شيء وكل زيدا تغضائنه فاحضر
واذا قلنا لا حيث كانت مخدرة هل اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك ام لا اجاب لا يعتبر رضا
كما هو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدر وغيره واما اذا كانت بررة فهي كالرخصة
لها التوكيل الا برضى الخصم قال في الموهب المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضى الخصم لانها
لو اتى الف خطاب الرجال فاذا حضر مجلس الحاكم انقبضت فلم تنطق بحجتها لحياتها وربما يكون سببا
لفوت حقها وهذا شئ استحسنه المتأخرون جعلوها كالمرصين واما اذا كانت عاقلتها ان تحضر
مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضى الخصم او بخلاف المخدرة فان الزامها بالجواب
تضييع لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحجتها لما يفتقر بها من الحياء والجل
قال في فتح القدير وهذا شئ استحسنه المتأخرون وعليه الفتوى او قد مشى عليه في الكفر ومثلني الا
وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا من المخدرة وهي التحمل تحالط الرجال كانت
او ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز من البيا في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو
المقرر المشهور وليس للقاضي ولا للمفتي ان يتعدا للاختيار المذكور والله اعلم سئل في رجل دفع
لاخر درهم ليشتري له بهاءا ويطلقه صبا بونا فامسك المأمور درهمه لا يمر كل ما يوجد في
في بعضها واذا درهم الثمن من عنده واشهد انه يشتري للامر وبلغ الامر فاجاز فغدا هل للمأمور
حبس الصبا بون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله ام لا وهل لامير المصينة دفع الصبا بون للامر بغير
اذن المأمور ام ليس له ذلك وعليه معفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه بغير اذن المأمور

مطلب
التوكيل باخذ
المبلغ باطل

مطلب
اذا وكل آخر
لخاصة منه
لا يجوز الا
برضى الخصم
الا ان يكون
الموكل مريضا

مطلب
المخدرة لها التوكيل
بغير رضى الخصم
وكذا اذا عجز عن
الجواب

مطلب
وجد الوكيل
في مال
الموكل فاشترى
من مال نفسه
فما كان الامر
ذلك للمأمور
ان يحبس المأمور
حتى يدفع له
المال

للمأموار ان يكلفه رده حتى يستوفي حقه ام لا اجاب نعم له حبس الصابون عنه استيفاء
 ثمنه فقد صرح علماؤنا ان وكيل الشراء له حبس البيع لاستيفاء الثمن سواء اذاه للبائع ام لا وليس
 لأمين المصينة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو الذي اذركم بمنزلة
 البائع منه فحبس البيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للأمين تسليمه لغيره من سلمة اليه وهو
 الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعديا ويطلب برده وتسليمه لمن له حق حبسه الى استيفاء حقه
 والله سئل عن وكيل تاجر دفع لوكيل له اخر شيئا غير اذنه هل يضمن ولا يقبل قوله عليه اذا هو انكر
 اجاب نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه والحال هذه والله علم سئل في رجل وكل اخر في خلع زوجه
 فخلعها الوكيل بعد عزل الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين ام لا اجاب لا يصح طلع
 الوكيل بعد عزل الموكل له فلا تبين منه قال الزيلعي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكذا بطلان
 زوجته بالتامسها ثغاب لا يملك عزله وليس شيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق
 والخلع طلاق بائن والله علم سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضعا
 يبيعها ويشتريها منها مع من يختاره ويعتقد امانة من الكارمية بحيث اشهر ذلك بينهم اشهرها
 شائعها فيهم وباع المبعوث اليه البضعة المبعوث في مدينته وارسل مع من اختاره منهم لباعتها على
 متعدد وانكر المبعوث اليه بعض الدفعا هل يكون القول قول باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل
 ذلك لطول الدعة ام لا بد من البينة اجاب القول قوله يمينه اذ له بغيته مع من يختاره ويراه
 امينا لانه امين لو تبطل امانة والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الرازي هذا راجعا
 لكونه زاده جرت عادة حاكمة الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويشتري
 بائناها اليهم يدين شاء ويراه امينا فاذا بعث البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه امينا واتي
 ذلك الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى
 ويراجعنا فاننا وغيرنا وقد عارضنا المعروف عرفا كالمشروط شرط والعادة محكمة والعرف
 قاض الى غير ذلك من كلامهم والله اعلم سئل في رجل وكل رجلا ان يعامل دابته بالمرابحة
 اذا حل الدين عليه بشرا او لا شيئا له على وجه الحيلة المعهودة في مثله هل يصح توكله وينفذ فعل الوكيل
 عليه ام لا اجاب نعم يصح وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكل بشرا في الاشياء مرابحة وهو جاز
 والوكيل مطالب بالموكل والله اعلم سئل في رجل وكل في بيع شيء وقال له لا تسعه الا بمحضرة فلا
 فباعه بغير محضرة هل يجوز ذلك عليه ام لا اجاب لا يجوز كما صرح به في الثانية بقوله ولو كان
 بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او لا بحضور فلا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محضرة فلا
 ومثله لبرازية وكثير من الكتب ويعني محضرة فلا بحضوره او على يد ما يغفر عنه وما اشبه ذلك والله اعلم
 سئل في الوكالة العامة هل تصح ام لا اجاب قد وضع الشيخ زين الدين لها رسالة مستقلة
 حاصلها انها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعتاق والحبس والصدقة على المفتى به

مطلوب
 اذا دفع احد
 وكيل رجل للوكيل
 الاخر شيئا بلا
 اذن موكلهما
 يضمن

مطلوب
 عادة التجار ان
 يبعث بعضهم
 الى بعض بضعة
 لبيعها ويشتريها
 منها

مطلوب
 وكل رجل اشترى
 له بالمرابحة عند
 حلول دين دابته
 وفعل الوكيل

مطلوب
 وكله ببيع شيء وقال
 له لا تسعه الا بمحضرة
 فلا بد من فائز
 لا يجوز

مطلوب
 الوكيل بوكالة عامة
 يملك كل شيء الا
 الطلاق

مطلب
الوكيل في صورة
لواثق من مال
الموكل

وذلك التزويج ولو بمطلقة لعموم قول قاضيهان تناولا لبياعات والائتمكة فيملك ان يزوجه
امرأة بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله اعلم سئل في رجل وكل آخر في تعير دار ورجل آخر
من قبل آخر بالانفاق على أهل بيته وصرف الموكل من ماله في تعير هذه الدار ألف درهم وانفق للمأمو
من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المذكور ولم يصدق كل من
الموكل والآخر الموكل والمأمو على جميع ما صرفه بل صدقاها على نصف ما ادعى صرفه فهل يصدق
بقولهما في جميع ما ادعى صرفه وبما دخل منهما ما صرفه وهم ألف درهم ولا بد من ثبوت الزيادة بالبينة
وهل في هذا فرق بين ان يكون الانفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين ان يكون الانفاق
والصرف من مال الموكل والمأمو ام لا الجواب لا بد من اقامة البينة اذا ادعى كل منهما الرجوع
على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بأن كان الصرف من مال الموكل والآخر واراد الخروج عن الضمان
فالتقول قولها باليمين ووجهه انها في الصورة الأولى يدعيها الدين والموكل والآخر ينكر ان البينة
على المدعى واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما امينان ينكران الضمان ويدعيان الرجوع عن عهده
الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التارخانية قال ناقلا عن الليثية
سئل علي بن احمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة
وان اراد الخروج عن الضمان فالقول قوله او فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم ان اردت مطالعة
في المسئلة ونفرت عليها بالاعطاء في المراجعة والنظر فأتيت الأول وهو ما اذا اراد الرجوع
لا يقبل قوله اجماعا ورأيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول بالآخر ونقله عن نوادر
عن محمد قال دفع دراهم لئسبتها على اهله كل شهر كذا فقال انفقت كذا وقال الموكل كذا دون
ما قال الموكل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي او اقول كان وجهه بالانفاق
وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع كما صرحوا به في كتاب الضمان
فهو مدع عليه والقول الثاني قبول قوله لانه وان كان كذلك غير انه يدفع الدراهم له قبل الانفاق
امين محض لانه لم يجب عليه وقت الدفع شيء قال القول قوله وهذا الذي يجب ان يعمل عليه والله
سئل في وكيل البع اذا مات بمجهول الثمن بعد قبضه هل يضمن ام لا وهل يقبل قول ورثته انه
دفعه في حياته بلا بينة ام لا الجواب نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلا بينة
لانه يموت من تجريل في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن اليك والله اعلم سئل
في رجل اشترى ملحاس وكل شخص يبيع للمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصصة وليس
للموكل مطالبة بالثمن اولا الجواب نعم تقع المقاصصة عن الموكل فيمنع عن الموكل مطالبة
المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البع يصير
قصبا بالثمن وهذا في الحائنة وكثير من الكتب شروحا وفتاوى والله اعلم سئل في رجل وكل آخر
بان يزوجه بنية الصغير من فانون بكذا بشرط ان لا يعقد كاحما عليه حتى يقبض النصف منه

مطلب
الوكيل بالبيع
اذا مات بمجهول
الثمن يضمن

مطلب
اذا باع الوكيل
بالبيع الشيء
الموكل يبيعه
من رجل له دين
على الموكل فخرج
المقاصصة

بشره شيء بعينه لا يشترط لنفسه قال شارحه الزبلي معناه لا يتصور ان يشترط لنفسه
بل لو اشتراه ينوي بالشراء لنفسه ما وتلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل لنفسه وهو لا يملك
عزل لنفسه والموكل غائب وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب وشروحه
طالعتها فاذا ذكر في الحجة اشتراء لنفسه من ماله هذا لا اعتبار به والله اعلم **سُئِلَ** في رجل

مطلب
ان يبيع اخيه
فانما هو
ان يدفع
لما هو السجل

اتهم بقتل اخيه فقتل جاك الاستبانة عليه وعلم قطعاً انه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع
فاذن لـ اخيه الحي ان يخلصه من مصاربه بما لديه دفعه اليه مخلصه هل له ان يرجع بذلك
عليه وان مات الدافع قبل اتصال المبلغ اليه هل الورثة المطالبة بما دفع مورثه عنه باذنه ام
اجاب نعم لورثة الدافع المطالبة بما دفع مورثه للحاكم السياسي باذن المتهمة المذكور واول

مطلب
اذا كان الناظر
ينعزل ويكفي
تقبض فلا
توقف

يذكر الرجوع كما صرح به غير ما واحد من علمائنا والله اعلم **سُئِلَ** في ناظر وقف وكل وكلاء في قبض
غلة الوقف فعزل الناظر هل ينعزل ويكفي بعزله ويمنع تصرفه في الوقف ام لا اجاب نعم
ينعزل بعزله لانه يشترط ادوام الوكالة ما يشترط لا بدائها كما نص عليه في البحر والله اعلم **سُئِلَ**
في رجل وكل آخر قبض حقوقه وعقار فقبض كما امره الموكل وماتا بعد ان اوصى الموكل
ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ارضه هل الورثة

مطلب
كل من قبض
حقوقه وعقار
فانما هو

الرجوع في ارض الموكل حيث استهلك ذلك ام لا اجاب نعم قرار القضاء على المستهلك والحال
وانظر ما كتبه الامنة في الوكالة والغضب يتضح لك ذلك والله اعلم **سُئِلَ** في رجل له على آخر
دين طالب به فدفع له ثوباً وقال بعه وخذ دينك من ثمنه فباعه كما امره ويقول الموكل لم اقبض من الثمن

مطلب
امر الدين
الداين ببيع
ثوب لآخر
دينه فباعه

شياً ويطلبه بدينه والموكل ممتنع عن ايفائه محجاً بانه عين له دينه من ثمن البيع هل تسقط
مطالبة الوكيل بسبب ذلك ام لا والقول قوله انه لم يقبض ثمنه ام لا اجاب لا تمتنع مطالبة
الوكيل بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا منفعة
من المطالبة والحال هذه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل اودع آخر ناقين ثوباً بعهما واطلقهما

مطلب
اودع رجلاً
ناقصين ثوباً
وكله بعهما
واطلق فباعها
الى احد

من رجل معروف الى اجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن
ام لا وهل اذا قلتم لا فهل اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به ام لا اجاب نعم
اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري لم يجر ورجع الوكيل بما دفع كما في جامع الفصول
وغيره والله اعلم **سُئِلَ** في وكيل عن غائب بيع عقاره امر بصنعي اللوا ببيع ذلك العقار لشخص

مطلب
لو كان الوكيل
بيع عقار
لغيره بعه
بشخص الغيبة
لا يصح
واما ان

من توابعه فباعه خوفاً على نفسه او ماله من ذلك الصنعي بما مقدار نصف القيمة او ثلثها
هل يجوز هذا البيع ام لا يجوز لكونه مكرهاً ماد الحاكم المذكور لكونه بالغراً الفاحش وهل اذا كنت
في صفك التبايع انه لا عين فيه وكان الوفاء خلافاً من يعتبره في صفك او ما هو الواقع في
نفس الامر اجاب صرح الفقهاء بان امر سلطان اكره وان لم يتوعد ومن غيره لا يكره
يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل امر يقتله او يضره طم عين او يضره من ياتخاف على نفسه او تلف عضو

والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقوله في كتاب الاكراه وشرطه قدرة المكرم على ايقاع
ما هذ به سلطانا اوليا وفي القاموس السلطان المحجة وقدرة الملك وتضمن لانه والوالي
فاذا علمت ذلك فحج داه المذكور اكره وان لم يتوعد المأمور بما بعد الرضا للعلم بدلالة الحال
بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا
واما بيع الوكيل بالغبن الفاحش فهي مسألة خلافية بين الامام وصاحبه فما يقولان بعدم
وهو به وفي البرازية ويعني بقوله ما في مسألة بيع الوكيل بما عثر وهان وبأى ثم كان نقله في البحر
في قطع النظر عن كون الوكيل مكرها الوقضى بعدم جوازها على قولها بالغبن الفاحش جاز لما علمت
والعبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصلح صرح به في البحر كتاب الوقف وغيره والله اعلم **سُئِلَ**
في بيع الوكيل بالبيع بما عثر وهان وبأى ثم كان اجاب مذهب الامام انه يصح ومذهبه باخلا
قال في البرازية ويعني بقوله ما في تصحيح القدود وخرج دليل الامام وهو المعول عليه عند النسفي
وهو اصح الاقاويل والاختيار عند المحبوتين ووافقه للوصل وصدر الشريعة او اقول عليه
اصحاب التنون الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله اعلم **سُئِلَ** في رجل قال لا خير لي
وقعت عليه خذني من احد بضاعة نسيت وبها فاشترى له من رجل ذنبا ثم مغلوم مشتاكلا
وباعه فرج فيه هل الرجح للوكيل ام للموكل الجيز فعله اجاب الرجح للموكل كما ان الحسن عليه وقد
صرح علما ونا بصحة الوكالة انا علم للوكيل بقوله استع لي ما رأيت فوقع الشراء للموكل فالرجح له والحسن
عليه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل وكل آخر قبض دينه من فلان وضامته ان احتاج الامر اليها وخاصة
الوكيل لاحتياجه اليها وصاحبه على بعض الدين هل يصح صلحه ام لا يصح ويرجع عليه ببقية الدين
اجاب لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المدين ببقية الدين والله اعلم **سُئِلَ** في رجل
قال لديونة ابعث بالدين مع فلان ففعل فضاع ولم يصل اليه ثل براء المدين من الدين ام لا
اجاب لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره
والله اعلم **سُئِلَ** في وكيل عن غائب اسير يريد خال الغائب التسرف في ماله ورفع يده عن تصرفه
محققا بانه اشفق منه هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك ويدوم على تصرفه عالم بفقد
الغائب فيدوم على الحفظ لا التصرف واما قلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموافق
وجوبه للمؤمن ان الوكالة تبطل بفقد الموكل فحق التصرف لا الحفظ فراجع ان شئت والله اعلم
سُئِلَ في جماعة وكلوا رجلا في قبض معاليهم من ناطر على وقف فأت الرجل وادعوا انه
قبضها منه ومثله تصح ولا فضمن وانكرت الورثة العلم بقبضه ل القول قوام بينهم على نفي العلم
حيث لا ينسود عمو الناطر الدفع له ام لا اجاب من دعوى دي في التركة وقول الناطر
لا يشك ان ابا الدين وان كان قوله مقبولا بالتصرف فهو في حق براءة نفسه في حق اثبات دين الخير
نظيره المودع اذا امر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فان كدر

مطلب
الوكيل بالبيع
لوشغ بغبن
فاحش فيه
غدا

مطلب
امر غيره ان
يشترى بغيرها
نسبة في بيعها
ثم تشتري بها
شتمنا ففعل
ورجح فالرجح
للأمر

مطلب
لو وكله بقض
دينه والخاصة
ان احتاج ذو
مطلب
قال لديونة ابعث
الدين مع فلان
ففعل فضاع لم
يبرأ المدين
مطلب
ليس خال الغائب
رفع يد الوكيل عنه
في التصرف

مطلب
وكل جماعة
رجلا في قبض
استحقاقهم
من ناطر
الوقف

فالقول

فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدْعَى فِي بَرَاءةِ نَفْسِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ فُلَانٍ فِي عَدَمِ الْقَبْضِ وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْوَرِثَةَ نَاسَبُ
عَنِ الْمَيِّتِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ يَمِينُهُمْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِقَبْضِ الْمَيِّتِ وَلَا عِبْرَةَ لِدَعْوَى الْقَبْضِ بِالْبَيِّنَةِ شَرْعِيَّةٍ
وَهَذَا لَكُمْ بَيِّنَةٌ مَا ذَكَرَ الْحَلَالُ أَوْ فِي مَخْصَرِهِ وَالْأَسْبَحِيحُ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَحْتَاجُ فِي حَقِّهِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِعْتُ فِي رَجُلٍ أَرْسَلَ إِلَى أَخِي فِي مَخْصَرٍ فِي دَاخِلِهَا أَرْبَعُونَ غَرَسًا يَبِيعُ الْقِمَاشَ
وَيَشْتَرِي بِمَنْعِهِ وَبِالْأَرْبَعِينَ ثِيَابًا مَعْلُومَةً لَهَا وَيُرْسِلُهَا إِلَى مَخْصَرٍ فَيَبِيعُ غَالِبَ الْقِمَاشِ وَبَقِي عَيْنَيِ
الْقَلِيلِ وَهَكَذَا عَنْ غَيْرِ تَجْهِيلٍ بَلْ بَيِّنَ لِلْوَرِثَةِ غَايَةَ التَّبَيُّنِ وَالْعَادَةَ فَيَا بَيِّنَتُهَا أَنْ يَبِيعَ تَارَةً ثُمَّ يَحْمِلُ
وَتَارَةً ثُمَّ يُوَجِّدُ إِلَى أَجْلِ قَرِيبٍ كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ جَمِيعِ التَّجَارِفِ لِقَوْلِ الْوَرِثَةِ الْمَيِّتِ مُطَالِبَةَ الْمُشْتَرِينَ عِنْدَ
حُلُولِ الْأَجْلِ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْاِسْتِغْنَاءِ مِنْهُمْ يَضْمَنُونَ الشَّيْءَ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ
لِمْطَالِبَةِ الْمُشْتَرِينَ بِالْثَمَنِ الَّذِي تَقَرَّرَ بِمَبَاشَرَةِ الْمَيِّتِ فِي ذِمَّتِهِمْ لِأَنَّ حَقُوقَ الْعَقْدِ الْمَشْرُوعَ عَائِدَةٌ إِلَى
الْكُلِّ فَيُورَثُ عَنْهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فَيَمَاتُوا عَلَيْهِمْ وَاحْتَالَ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِعْتُ فِيمَا أَذْكَرُكَ
الْبَكَرُ بِالْعَدَةِ أَنَهَا فِي قَبْضِ مَرْهَأٍ وَقَبْضُهُ هَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي إِيصَالِهِ إِلَيْهَا أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا بَيَّنَّ
لَهَا عَلَى أَثَرِهَا دِينَ تَحْبُسُ فِيهِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأُمِّ فِي إِيصَالِ مَا قَبْضَتْهُ إِلَى ابْنَتِهَا حَيْثُ
صَدَّقَتْهَا فِي الْقَبْضِ مِنْ زَوْجِهَا وَكَذَلِكَ فِي إِيصَالِهَا إِلَيْهَا لِأَنَّهَا أَمِينَةٌ تَدْعِي إِيصَالَهُ إِلَى الْأُمِّ أَمَّا إِلَى
صَاحِبِهَا وَلَا شُبْهَةَ أَنَهَا لَا تَحْبُسُ فِي دِينِهَا لِطَبِاقِ التَّوَلَّى وَالشَّرْحُ وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْبُسُ أَصْلًا
فِي دِينَ فَرَضَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِعْتُ فِي رَجُلٍ زَوْجَتُهُ أَبَوُهُ بِالْوَكَالَةِ عَنْهُ وَمَاتَ الزَّوْجُ لَا عَنْ تَرْكِهِ تَرَمَّزًا
الْأَبَ الزَّوْجِ عَنْ ابْنٍ وَتَرْكُهُ هَلْ يُطَالَبُ هَذَا الْابْنُ بِمَهْرِ زَوْجَةِ أَخِيهِ فِي تَرْكِه الْإِبْرَامَ لَا حَيْثُ لَوْ كَانَ
الْأَبُ ضَامِنًا أَجَابَ الْمَقَرَّرَانِ الْآثِمَ لَا يُطَالَبُ بِمَهْرِ زَوْجَةِ ابْنِهِ إِذَا بَاشَرَ بِعَقْدِ النِّكَاحِ لَوْ
أَوْ وَكَالَهُ أَلَا إِذَا ضَمِنَ فَلَا يُطَالَبُ وَارِثُهُ وَاحْتَالَ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ كِتَابُ الدَّعْوَى
سَمِعْتُ فِي امْرَأَةٍ ادَّعَى وَارِثَهَا عَلَى ابْنِ زَوْجِهَا الْمُتَوَفَّى قَبْلَهَا بَعْدَ مَضِيِّ عَشْرِينَ سَنَةً بِغَاضِلِ مَهْرٍ
فَاقْرَبَهُ بِنَاءً عَلَى بَقَايَةِ بَذْمَةِ أَبِيهِ فَاخْبَرَهُ الْوَلَدُ بِأَنَّهَا أَبْرَأَتْ زَوْجَهَا مِنْهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ قَبْلَ وَفَا
أَبْرَأَتْ صَحِيحًا هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ الْأَبْرَاءُ لَكُونَهُ خَفِيَ عَلَيْهِ أَمْ لَا أَجَابَ نَسْمَعُ دَعْوَاهُ لِأَنَّهُ حَلَّ
الْخَفَاءَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَمِعْتُ فِي امْرَأَةٍ أَشْهَدَتْ فِي حَالِ مَرَضٍ زَوْجَهَا أَنَّهُ لَيْسَ لَزَوْجِهَا خَلِيلٌ
وَلَا غَنَمٌ وَلَا بَقَرٌ وَلَا جَامُوسٌ وَلَا أَوْلَادٌ وَمَاتَ فَبَيَّنَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّ لَهُ أَشْيَاءَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَبَيَّنَّ
هَلْ مَنَعَهَا هَذَا الْأَشْهَادُ عَنْ دَعْوَى الْارِثَةِ فِي ذَلِكَ وَفِي جَمِيعِ مَا يَظْهَرُ أَمْ لَا أَجَابَ جَمِيعُ
مَا يَظْهَرُ لِلْمَيِّتِ بِحَقِّهَا فِيهِ حَقُّهَا الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَمْنَعُهَا حُجْرُ دَسَنِ الْكُفْرِ مِنْ دَعْوَى وَارِثَتِهَا
كَأَنَّهَا هِيَ وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الصَّيْغَةِ إِبْرَاءُ تَمْنَعُ وَلَا صَلَاحٌ يَدْفَعُ فَلَا وَجْهَ لَمَنْعِهَا عَنْ حَقِّهَا فِيهِ بَلْ لَوْ
فِيهَا هُوَ بَلِغٌ مِنْ ذَلِكَ لَوْ صَلَاحُ أَحَدِ الْوَرِثَةِ وَارِثًا مَاتَ ثُمَّ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ التَّرِكَةِ لَوْ كَانَ وَقْتُ الصَّلَاحِ
الْأَصَحُّ جَوَازَ دَعْوَاهُ فِي حَصَّتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي صَلَاحِ الْبِرَازِيَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ زَامِعُ الْإِبْرَاءِ
فَكَيْفَ مَعَ مَا لَا إِبْرَاءَ فِيهِ وَلَا صَلَاحٌ بَأَيِّ وَجْهِ يَسْقُطُ حَقُّهَا وَهَذَا مَا لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَالْحَقُّ هَذِهِ فَهَلْ لَمْ

مطلبت
ارسله قماش
ليبعه وخرت
القارة بالبيع
نسيته ومجلا
مات لاضمان
على ورثته
للمرلها توى

مطلبت
وكلت الباقية
انها في قبض
مرها من زوجها
فالقول لازم في
دفعها اليها

مطلب
لا يلزم الاب
حرامه الا اذا
ضمنه

مطلب
ادعى وارث
الزوجه على
ابن زوجها
فانصل المهر
فاقرنم اخبرن

مطلب
اشهدت في مرض
زوجها اني
خل المرفقه
بعد موته انه
ملك شيئا
ذكرت في

والآن يدعى رجلان من اقدار حصته في ذلك والحال انهما مقيمان ببلدة الدعوى المذكرة
ولا مانع لهما من الدعوى قبل الاستماع دعواهما لورود الامر السلطاني بعد سماع كل دعوى منهما
تحت عشرة سنة ام تستمع اجاب لا تستمع دعواهما والحال هذه فقد ثبت عند العلماء لاختلاف
الكون منهم ان القضاء يختص بالزمان والمكان والاختصاص والحوادث فالسلطان اذا منع
عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة امتنع على القضاء سماعها ولو قضوا فيها مع ذلك لا ينفذ
لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله اعلم **مسئل** في رجل استعار من شقيقه حلياً
لحاجة في نفسه وحلف لها يمينا انه لا يبيعه عند الايلة واحدة فاعارته ثم طلبت منه استرا
فادعى ملكية لنفسه او غير ذلك هل تصح دعواه ام لا ويسترده منه اجاب لا تصح دعواه لان هذه
الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في العدة وتختص اصول الزيادة ونوادير هشام ومحمد
ابوالبث فلا تستمع لنفسه ولا لموكله او موكلته ويسترده منه والحال هذه كما صرح به علماء الفقه
مسئل في رجلين تنازعا في محدود فادعى احدهما وهو ذوي يدان تجن لابييه ملكه لابييه
وان اباة مات وتركه ميراثا له وادعى الآخر وهو خارج وابن خال للآخر ان الجدة المزبور وقفه
على ابنا له وسائر اولادهم وان يستحق معه فيه كذا وبين وجه الاستحقاق بمواريه ومع كل
وشيقة بما يدعيه فالحكم اجاب ذكر في جامع الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذلي
انه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كما اجتمع شرا ان فاعلم ذلك او لا فاذ
علمه فاعلم ان حكم المشتبه به في هذه المسئلة انه اذا اقام كل من المتداعيين بينة فمن كان تاريخ
بينه اسبق فهو الاحق وهذا اذا اذخاف ان لم يؤرخا وان اخرج احدهما لا الاخر فهو لدعي اليد
هذا وما مخرج الوثيقة فلا يفعل بها بالبيتية والعبرة لتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك
والوقف لا بكتابة صتيهما اذ يجوز تأخير الكتابة عنه ولا شبهة ان هذه المسئلة من مفردات
مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد اوسعت فيه علماءنا القول في كتبهم والتمسح من
واحد المتداعيين داخل والاخر خارج هو موضوع المسئلة المتنازع فيها فليتراجع جامع الفصولين
وغيره من الكتب المشهورة فان في بعضها التصريح بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح
مسئل في دعوى العقار المرهون هل يشترط حضرة الراهن ام لا اجاب نعم يشترط كمال
في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون يشترط حضرة الراهن والمرتهن وفاقا وفيه راي الذميرة
والفتاوى الصغرى باع منه شيئا فادعى ثالث ان البايع آجر منه المبيع او رهنه منه قبل بيعه
لا يصير المشتري خصما فلوحضه البايع فبهر من عليه المدعى الآن تقبل بينة ثم رز للفتاوى
بما يخالفه وقد صرح في الحاشية بنظيره فبعض اثبت في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض حمل الاول
على سهو الكاتب ومثال شمس الائمة الى عدم سماع البينة بغية الراهن والحاصل ان المسئلة قد
وقع فيها اضطراب واختلاف جوب وقد وافق قاضينا الامام الحنفيا في حيله وقاضينا

مطلب
في وانتم
على عقار
سنة ادعيه
رجلان حصه
فيه لا تستمع
دعواهما

مطلب
في استعارة
لادعي الملك
لا تستمع
لنفسه ولو كلفه

مطلب
تنازعا في محدود
فادعى احدهما
وهو ذوي يدان
عن ابن خال
انه يستحق
بجهة الوقف
الحق

مطلب
يشترط في دعوى
العقار المرهون
حضره الراهن

من اهل الترخيم كما نص على الشيخ قاسم في التخصيم فليغتم هذا التخصيم فانه مع اختصارنا ليس نظير
والله اعلم سئل في رجل رهن عند آخر مقعدا على دراهم معلومة ثم بين وغاب الرهن والآن تدعى
زوجته انه ملكها وانده عنه عنده بغير اذنها هل تسمع دعواها في غيبة زوجها ام لا الجواب
لا تسمع دعواها بغيبة زوجها اذ يشترط في دعوى الرهن حضرة الرهن والمرهن وفاقا كما نقله
في جامع الفصولين وغيره والله اعلم سئل في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في وقف
استأجر رجل بعضا معيّناتهما من ناطقة لبناء فيها قنعة اهل الطريق مدعين انها من جملة الطريق
فشهدت بینه شرعية انها وقف على البر الذكور لدى الحاكم الشرعي وحكم بحرقها في الوقف بعد دعوى حجة
وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث صدر على وجهه المعتبر شرعا ام لا اجاب نعم ينفذ
حكمه وتجعل وقفا ولو كان شهودا شهدوا انها من الطريق وشهد آخرون انها وقف فالشهادة القاطنة
على الوقف اولى لانه اخص قال في الفتاوى العتبية ولو شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد انها منه
وشهد آخرون انها من الطريق فالمسجد اولى لانه اخص ويجعل ذلك مسجدا هو والله اعلم سئل
في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر والمأينة هل تقبل بينهما
على الزيادة ام لا اجاب نعم تقبل والحال هذا والله اعلم سئل في رجل ادعى بالوكالة عن احد
اولياءه دمر عند لدى ناشى حكم مقلد الحكم بالصحيح من مذهب الجعفرية على ثلاثة انهم قتلوا ابائهم
تعديا فانكروا فاقام شاهدا على اقرار معينين منهم بانها قتلوا بضربتي سكين ثم احضر شاهدا
آخر شهد بمثله فالزم النائب للذكور والشهود عليهم ما بدت ظاننا انها موجب القتل المذكور غير موين
نوعا من انواعها مع اباها لها هل يصح هذا الاقرار ام لا يصح لكونه خطأ مخالفا لاجماع الكثرة
صنادرا ممن قيده الحكم بمذهب الجعفرية نعم اجاب لا يصح هذا الاقرار لما تقر عند
امتنا الاعلام في باب ما ينفذ من الاحكام بان القضاء يختص بمالك المود والزموا الاستماع
ولم كان ومنه التخصيص بمذهب كذهبي الجعفرية نعمان فيكون القاضي مغرورا بالابن المستلزم
فلا يصارف محل قضائه اذا هو خالف لمخصصه به من ولاية ولا شبهة ان ما حكم به النائب المذكور
منه الاجماع للذهب وليس موافق القول صحيح فيه ولا مجرور مع تصرفهم قاطبة بان الحكم الصالح
بخالفة المذهب ممن يزعم انه المذهب جاهلا به وليس له بمذهب غير نافذ فانظر لما في الولولجية
ولتساوية وغيرها يظهر لك ذلك مع كون الامر في هذا الموضع راحة الفقه والله اعلم سئل
في صك حاصله ادعى زيد على عمرو انه اسلمه في ثلثة وخمسين جرة زيتا نابلسية وطالبة فانكر
وذكر انه كمل بكر اعنده في الزيت المذكور وان بكر ادفعه جميعه له فاعترف زيد بوصول البعض وانكر
البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك فذكر انه لا يثبت له فالزم ببقية الزيت وبالجوع على بكر فعزل
هذا الاقرار صحيح ويكتفى في دعوى السلم بما ذكر ام غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم جوب الدعي وهو
احالة عمرو فيه مع عدم تصديق زيد له على الكفالة وليكون زيد هو المكلف بالبينة على السلم لانه مع

مطلب
من عند آخر
شكنا وغاب
الراهن فادعت
زوجته انه ملكها
لا تسمع دعواها
اذا حضر
مطلب
في ساحة متصلة
بالطريق اقام
اهلها بینه ان
منه وشهدوا

مطلب
تقبل بینه على
الزيادة اذا
اختلفت مع
زوجها في
مقدار المهر

مطلب
في رجل ادعى
بالوكالة عن
احد اولياءه
دمر عند لدى
ناشى حكم مقلد
الحكم بالصحيح
من مذهب الجعفرية
على ثلاثة انهم
قتلوا ابائهم
تعديا فانكروا

مطلب
في صك حاصله
ادعى زيد على
عمرو انه اسلمه
في ثلثة وخمسين
جرة زيتا فانكر
وذكر انه كمل بكر
اعنده في الزيت
المذكور وان بكر
ادفعه جميعه له

لا عمرو لانه مدعى عليه ولم يذكر قل الكفالة باذن المكفول عنه او بغير اذنه لم ترتب عليه الرجوع وعدمه ولم يذكر الزيت الواصل انه من عمرو او من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ماهو وما مقدار وغير ذلك مما هو ظاهر لثلكم اجاب سبب الاثر المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعدام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزنياً وانتقاده في المجلس حتى يصح عندنا في صحة الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار اذ للسلم شرائط كثيرة لا يقع عليها الا لخواص ومثله في الخلافة والبرازية وغيرهما من كتب المذهب ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البيعة من مدعى السلم على عمرو اصاله اذا مترافه بالكفالة وذلك غير المدعى اذ المدعى الاصطفا عليه لا الكفالة له ولم يصدق عليه ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولو ثبت اذنه بل ولم يثبت اصل الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل بيعة الايقاع ولا بد منه لصحة الدعوى المذكورة تحريراً عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحال ان اكثر الشروط التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكورة فلا تصح واذ لم تصح لا يصح الاثر المذكور لانه مترتب عليها والحال هذه والله اعلم سئل في رجل ادعى طاعة امره دراهم ودبغة وقطناً بقتشه ومخلوفاً فأنكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه فيعزر امره لا اجاب سبب الفتوى على عدم تعزيره لانه لا يظهر كذبه باقامة البيعة لان البيعة حجة من حيث الظاهر والله اعلم بالسرائر والله اعلم سئل في مصبغة بها خوي ملتصقة بارضها بالبناء اخلف المستأجر مع ناظرها فيها يدعى المشتري انها ملكه وسأوه والناظر ينكر قل القول قول الناظر ام لا اجاب لا شبهة ان القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم من مسألة الكناس بالاولى وهي كناس في منزل رجل وكل عتقه قطيفة يقول الذي هي على عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل في لي صاحب المنزل فما بالك بالمتصل بارض الوقف والله اعلم سئل في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخران المحدث والفلاني الذي يملك موكلتي بالارث عن ابنتها المشتري له وان ابنتها اشتراه من وصيتك حال صغرته فاجاب ان الشراء كان بغش فاجش ولم ينفذ فانكر الوكيل الغبن بنوعه فطلب القاضى من مدعية البيعة فاقامها بوجه فحكم القاضى بفتح البيع لذلك فهل اذا ادعى الوكيل مشتاتاً لها على المدعى عليه تسمع دعواه ام لا اجاب لا تسمع دعواه باجماع علماءنا ولا تقبل بيته اذ من المصريح به عدم حوازم استئناف الدعوى بعد انقضائها على الوجه الشرعي بحكم القاضى فغايتة امره ان يقيم بيته على ان البيع كان بمثل القيمة وقد صرحوا عند تعارض البيعتين في ذلك ان بيعة الغبن اولى بالقبول

مطلب
اذا انكر المدعى عليه
الدبغة وحلف
فبراهم المدعى
بيته لا يعز
المدعى عليه

مطلب
اذا اخلف الناظر
والمشتري في قول
الملتصقة بارض
المصبغة فالقول
لناظر

مطلب
القول لبيت المنزل
في القطعة التي
على منق الكناس

مطلب
حاصله ان المشتري
الدعوى بعد الحكم
لا يقبل وانما
بيته الغبن الفاضل
مقدمة

لان معناه زيادة العلم به فلا فائدة في استئنافها ثانيا فلا يجوز سماعها والله اعلم
مسئل في رجل ادعى على آخر مال واخضره له تذكر بخطه وختمه به هل يقضي عليه بذلك ام لا واذا طلب
بمينه على الخط والختم يحلف ام لا اجاب لا يقضي بالخط فالتهم ولا يحلف عليه كما صرح به في
الحانية واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
لما ثبت لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او النكول كما في اقرار الخطا
نقله الاشياء وفيها لو احضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف
على اصل المال كما في قضاء الحانية اه ولا شك ان الخط اعم من ان يكون بالقلم او بالخطا
الذي هو الختم فافهم والله اعلم مسئل في رجل له ممر في كرمه واخر وقد اختلف معه في قدر
قرب الكرم يريد ان يجعل له ذراعا او ذراعين وصاحب الممر يطلب مقدار ما يسع ذراعه
الموقر باجماله دخولا وخروجا في الحكم اجاب يحكم لصاحب الممر بمقدار اليد اعظم
للكرم فقد نصبوا على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فاراد صاحب الدار ان يثنى في ساحة
الدار ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك في ساحة الدار عرض باب الدار
الا عظم فكذلك انقول في رجل له طريق في كرمه واراد صاحب الكرم ان يغرس في ارض الكرم
ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك له في الارض عرض باب الكرم والا عظم
ولا شك ان النص على ذلك في الدار نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله اعلم مسئل
في امر جفرت ابنتها بجهاز ودفعته لها ثروا مائة ام قد ادعى بقبته ورثتها على البنت بالجهاز
انه عارية وادعت هي انه ملك والام تم تدفع ذلك ملكا لا عارية هل القول قولها ام قول
بقبة الورثة اجاب المختار للفتوى انه ان كان العرض مستمر ان الام تدفع ذلك
الجهاز ملكا لا عارية لو قبل بقبة الورثة انه عارية والقول قول البنت في ذلك لان الظاهر
شاهد لها والحال هذه والمنظور الى العرف وقد صرح بذلك غير واحد من علماءنا والله اعلم
مسئل في رجل ماتت زوجته من اسباب لها متصرفية فيها وتدعى اقبها في بعضها انها لها
كانت دفعته عارية والزوج ينكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الام البينة
ام على العكس اجاب القول قول الزوج بيمينه على نفى العلم والبينة على الام والله اعلم مسئل
في امرأة ماتت بنتها فبقيت ما في بيت زوجها من المصاغ والامتنعة مدعية انها كانت عارية
عندما وباعت شيئا من تركتها بغيبوبة ودفت معها من المصاغ والامتنعة فما الحكم
اجاب القول قول الزوج في انها تركته مطلقا وفي انها ملكة فيما يصلم لخاصية وفيما
لم يشره الصلاحية وفيما هو خاص بالنساء وفي انه تركه بيمينه ولا ينفذ بيعها في حصص الزوج
لغير ضرورة وتضمن حصص الزوج فيما دفت معها منها ان تلفت به ولا يثبت عليها بطله
لحقه كما هو صريح كلام العلماء في الجنازة والله اعلم مسئل في امرأة ماتت في بيت زوجها

مطلب
لا يقضي بالخط
والختم ولا يحلف
عليه بل على
اصل المال

مطلب
لا يعمل بكتوب
الوقف الذي
عليه خطوط
القضاة

مطلب
له ممر في كرمه
اختلف مع صاحب
في مقدار ما يجعل
بقدار اليد اعظم
للكرم
كما اذا كانت في
الدار

مطلب
جفرت ابنتها
بجهاز فادعت
فادعى ورثتها
العارية فالدور
على العرف

مطلب
ادعت ابنتها
بكونها عارية
تركة لوالدها
عارية فالقول
للزوج

مطلب
باعت من تركتها
اشياء شيئا
ودفت شيئا
واخذت شيئا
في ذلك الحكم
والقول قول الزوج

الذعية استأبها فحقت أمها وضرة أمها على البيت ونقلتا جميع ما فيه وسلمناه لاختها لانيها
 وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى من استأبها المذكورة فادعى الاخ انها كانت عارية بين
 فما الحكم اجاب القول قول الزوج مع يمينه انه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على
 الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين على الزوج على نفي العلم بانه لا يفعل انما
 والبتة على المدعي والله اعلم **سئل** فيما لو كان في البلدة قاضيا فوقع الخصومة بين المتنازعين
 فالمدعي يريد ان يخاصمه الى قاض من بينهما والمدعي عليه يريد لا تحرف كل يكون للخيار اجاب الخيار
 للمدعي عليه عند محله وعليه الفتوى في البحر وهو باطلا فاشمل ما اذا اراد المدعي قاضي محله للمدعي
 عليه واراد المدعي عليه قاضي محله المدعي ومما اذا اتعد للقضا في المذاهي الاربعة وكثروا كما في
 القاهرة فاراد المدعي شافعيًا مثلاً والمدعي عليه مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محلهما فان الخيار للمدعي
 عليه وهذا هو الظاهر وبه اقيمت مراراً اكرام البحر اقولك وقد اقيمت به ايصه مراراً كثيرة
سئل فيما اذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناءً باذن نائب الحكم ليجتمع ما انفعه من الاجرة
 واختلف مع ناظر في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر ام قول الناظر واذا كان القول قول
 الناظر هل يكون مع اليمين ام بغير يمين اجاب لا يكون القول قول المستأجر بالاجماع لانه
 يدعي بذلك دينا على الوقف والقول قول الناظر بغير يمين لانه خصم في حق تمام البينة لا في حق
 اليمين لان اقراره على الوقف لا يصح واذا كان للمستأجر مديعاً لا يعمل بحجره دعواه بمالم ينور
 بالبينة كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في مستأجر حمام ارض حجة مشتملة على الاذن بالبناء
 وشئونة وحكم القاضي به وبرهن على الحكم المستوفى لشرائعه شرعاً هل يفعل به ام لا اجاب
 بحجر الدعوى بالبيان لا يدفع المطلب من اننا اذا اتى البرهان يدفع للثقة قد نورد دعواه بالبرهان
 وحده شئنا بهذا ناطق يرويه عنه كل ذي عرفان فيه الجواب عن السؤال وغيره اذا اقام عدل الا اذا
 قرة التي خذ الدين حرمانية من الاحسان والله اعلم **سئل** في رجل دفع زوجته قيمتها
 وازاراً ومنشفتين ثم حصل بينه وبينها خصامة فقال ما اعطيتك الا بشئ وقالت بل اعطيتني
 هبة هل القول قولها او قوله اجاب القول قولها لا قوله لانه يدعي الضمان عليها وهي تكرر والله اعلم
سئل في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له انها هبة والدافع انها قرض هل القول
 قول الدافع ام قول المدفوع له اجاب القول للمهلك في ذلك يمينه والحال هذه والله اعلم **سئل**
 في رجل باع آخر ثوباً بشئ معلوم وسلم له ثم طال به ثمنه فانكر شراؤه وادعى انه وهبه له وانكر هبته
 وطلب رده عليه بغيره او دفع ثمنه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع انه
 ما وهبه له او قول مدعي الهبة بيمينه اجاب بمنعه الثوب عن مالكه يمينه فقيمة ان لم يثبت بغيره
 بالشئ الذي ادعاه عليه فان اثبت بغيره له ظله الثمن الذي قامت عليه البينة والمدعي الهبة على مدعي البيع
 لانكاره امر الواسع لزمه ان لم يكن له بينة عليها وان اقام كل منهما بينة على ما ادعى فيبينة البائع مقد

مطلب
 اراد المدعي عليه
 قاضيا واراد
 المدعي غيره

مطلب
 لو بنى المستأجر
 في حمام الوقف
 بالاذن قال القول
 في المقدار الذي
 صرفة للناظر
 بغير يمين

مطلب
 في مستأجر
 ارض حجة
 مشتملة على
 الاذن بالبناء

مطلب
 اخلف الزوج
 في شئ فقال
 اعطيتك
 بئس وقالت
 هو هبة

مطلب
 دفع لآخر ثوباً
 فقال الدافع
 هي قرص
 وقال الآخر
 هبة

لان البيع اقوى لكونه اسرع نفاذاً من الهبة لانها لا تنصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه
سئل في اهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد
الاخر انهم شرعاً ام لا اجاب بان جأواها معا وشهدوا بالشهادة باطلة اللهم صرح به الزيلعي
قال لانها اذا جأوا معا كان ذلك بمعنى المعاوضة فتفاحش الهبة فترد والله اعلم سئل في شهادة
امر ذكره خدمته من هو في خدمته المعنى هو اعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده فاته انه عهد الى مبيته
وكسوة في حال غيبته واخذ منه كذا مبلغاً اسماء وقامت امامه عليه بان غرضه بذلك استبقاؤه ولا يراه
في يد على ما يتوخاه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمة
واكله وشربه من طعامه ورفقته والحال انه معروف بحب العمل للدار ولكم قسم الجنا اجاب قد
سبق لشيخ الاساذ او الشعود العباد رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوبانه بحرم على القاضي سماع مثل
هذه الدعوى فدلل بان مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفجرة واختلافاتهم فيما بين الناس
ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يصفوا الى امثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى
ويحجروا عن التعرض لمثل ذلك العمر المتخدد وبمثله افتى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله
التمراشي صاحب تنوير الابصار لا ينشأ ذلك في غالب القرى ولا مضى ويؤيد ذلك فروع ذكرت
في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى والال المدعى عليه ويريد على ذلك فحاشا وبعد ان شهدا من
بعثا يتعشعش وبغداه يتعذى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون
ما شاء الله كان وعالم يشأ لا يكون سئل في امرأة وقفاً ابوها الماكن على اولاده التي هي من
جملتهم ومات الوافق بعد الحكم بيمينه الا فيفد لزومه فادعت بعد مدة تزيد على خمس عشرة
ان بعض الوتوف ملك امها وان ويسد لنصب ادف محلاً وهي تشهد التصرف في الاماكن
المذكورة على ما شرط ابوها الواتان ونقبه من ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعد مضى
هذه المدة ام لا اجاب لا تسمع لأمور منها علمها بوقف ابها الماكن التي تدعيها وتناولها
ما يخصها من الوقف بشرط الاوت وترها المنازعة في ذلك ولمنع حضرة السلطان نصر الله تعالى
عن سماع ما يضمن عليه خمس عشرة سنة فان منعه للقضاء عن سماعها يلحقه بالارعية في منعهم
القضاء في الشاوة المتصفة بهذه المدة فتتمتع شرعاً والله تعالى اعلم سئل في ورثة اقسام الغلة
ثلاثة احدى الكرم ان والد ملك له في حال صحته وسأله قبل تسميع دعواه وتقبل يئنه ولا يمنع
ذلك اقسام الغلة اجاب نعم تسمع دعواه وتقبل يئنه ولا يمنع من ذلك اقسام الغلة ليجوز
ان تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لاحدهم وقد صرح بذلك في الكزانة والخلاصة والشارح
ومجمع الفتاوى نقلاً عن القاضي ادهام وغيره من كتب اذهب قال في هذا الذي ادعى شجر فقال المدعى
ساو مني ثمرته واشتر مني لا يكون دفعا لجوار ان يكون الشجر له والثمره لغيره اه والله اعلم
في محاسبه قرية يدعى الذي قاطعه على احد سبها بال معلوم عليه بعد ان تم حول القفاو في غيره

مطلبة
قوة طلبها نواب
سلطان
شهد بعضه لعدم
بالدفع لمن شكاها
مطلبة
في شات امر
كرو خدمته من
هو في خدمته
لمعنى يعلمه

مطلبة
في امرأة وقفاً ابوها
اما انهم ادعت
ان بعضها وقف
امها لا تسمع

مطلبة
في ورثة اقسام
غلة كرم من ابوها
احدهم الكرم
ملكه ابو

قوله
مدعى الذي ادعى

ثم غاب حولا فادعى عليه ما لا منكسر عليه مما عساه وهو منكر ويقول مالك على شيء هل تسمع
دعواه عليه لا وهذا القول قول المحاسب المقاطع ولا يلزمه يمين اجاب لا تسمع دعوى
المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على الاحتساب لا تجوز باجماع الائمة
والاصحاب قال في البرازية في السابغ من كتاب القاطع تكون اسلاما او كبرا او خطا بعد
ان قد مر فرغا نقش عمن سماعه الابدان وعلى هذا اذا اخذ احد للكس او الضرايب مقاطعة
نقالوا مباركة باد ووقعت بسراى الجديدة واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال مغلول احتسابا
اعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بوا على بابيه طبولات وبوقات ونادوا مباركة باد بمقاطعة
الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى مرض على نفسه الاسلام اخذ
من هذه المسئلة اه وقد انعقد الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسمع الدعوى به والاجماع منعقد
على عدم جواز ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو لا اخذ منه المال فالقول قول المحاسب
لانه منكر والمأخوذ منه المال المدعى واما المقاطع المذكور فلا تصح دعواه باجماع المسلمين والمعلم
سئل في رجل ادعى على آخر انه تعدى على فرسه وركبها في الرعي وهلك فاجاب انه لو شهد عليها
ولم يركبها وانما رآها في الرعي واراد ان يركبها لحاجة عرضت له فلم يرفها صلاصلا ركوبه فهل جوازه
هذا يوجب الضمان ام لا اجاب هذا الجواب لا يوجب الضمان اذ الرؤية والارادة في هذا
الباب لا يعتبران والله اعلم سئل في رجل ثبت عليه اعتراف بانه تعدى على فرس فلا بدعوى
بغير اذنه والزمه القاضي ضمان قيمتها هل القول قول المقر في مقدار قيمتها فلو كان او كبرا او
المقر له البيعة على دعواه الزيادة ام لا اجاب القول في مقدار القيمة قول المتعدي عليه وعلى
المقر له البيعة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع علماءنا والله اعلم سئل في رجل ادعى
يزعم شخص انها ملكه وهو ساكت فهل اذا ثبت انها ملكه يكون البناء للباني ام شكوته تكون
اذنا وتكون البناء للمالك اجاب لا ينسب لساكت قول الا في مسائل ليست هذه منها
فالبناء للباني والمالك الرفع الا ان يفتريا لارض فله ملكه بقيمة مقبولة والحال هذه والله اعلم
سئل في امرأة سا فرعن بازوجها فرا من نفقتها في عام سنة فحافت الهلاك فاشتقت عند
وتركت بنتا صغيرة فطيلة لها منه عند اهله فماتت فادعى على اهله انكم فرقتم بين زوجتي
وماتت بسبب ذلك فعليك ديتهما هل تسمع دعواه بذلك ام لا اجاب لا تسمع دعواه ولها
هذه والله اعلم سئل في رجل اقر على نفسه بمال واشهد بذلك ثم بعد الاقرار ادعى ان بعض هذا
المال قرض وبعضه ربا طينه هل اذا قام على ذلك بيعة تقبل ام لا واذا لم تقم البيعة هل يحلف المقر
له ام لا اجاب نعم تقبل دعواه وتسمع بيئته ولا يمتنع الاقرار السابق كما في الاشياء نقلا عن
القنية حتى قالوا فليت اخذ من الاولى بان الشهود اذا شهدوا بان البعض حقيقة له وانما هو
فعل مواطن وحيلة تقبل اروحيه فقد مدعى الربا البيعة فعلى الطالب اليمين لانه ادعى عليه فعلا

مطلب
ادعى على آخر انه
تعدى على فرسه
وركبها

مطلب
ثبت عليه اعتراف
انه تعدى على فرسه
فلا بدعوى

مطلب
بني في ارض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب
سا فرعن بازوجها
فاشتقت عند
اهلها الخ

مطلب
اقر على نفسه بمال
ثم بعد الاقرار
ادعى ان بعض هذا
المال قرض وبعضه ربا
فليت اخذ من الاولى

لو اقر به لزمه فاذا انكر بخله والله اعلم **مسئله** في بقره تنازع فيها خارج وذو يد كل يدعي الشراء
 قبل اذا اذخا وتنازع ذي اليد استقر ترجيح بينة الخارج المتأخرة التنازع اجاب يستعمل
 بالاستقنا تاريخا والحال عندنا والله اعلم **مسئله** في رجل ادعى قاض ان فلان بن فلان المتوفى
 بمكان كذا بتاريخ كذا والى وانه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينته لدى خصم
 بطل بقره الشرعية فادعى الابن لدى قاض آخر على من بين من التركة ذلك فانكر نسبه فاقام شهدا
 شهدا ان قاضي بلد كذا اشهدنا على حكمه ان هذا الرجل بن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل
 ذلك ويجعل وارثا ام لا اجاب نعم يقبل ذلك ويجعل وارثا في جميع الغصبين وغيره ولو ادعى
 انه وارث فلان لميت وشهدا ان قاضي بلد كذا اشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان لميت
 لا وارث له غيره ويجعل وارثا وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهدا ان قاضي من القضاة اشهدنا انه قضى
 لهذا على هذا بالالف او بحق من الحقوق او فلا لا تشهد ان قاضي من القضاة حكم له عليه به او شهد
 ان قاضي الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضي وذكر نسبه لا خلاف في قبول مثل ذلك في
مسئله في رجل ادعت عليه زوجته بغيرها المجهل وهو مقرب بقره ظاهره طلبه فامتنع لذلك
 هل للقاضي ان يسأل من جيرانه عن عسرة عاجلا ويحلف على سبيله ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك
 والحال عندنا كما نقله الطرسوسي فمانع الوسائل والله اعلم **مسئله** في رجل باع بقره لانيسان
 فادعاهما آخر فاقام المشتري بينة على المدعي انه باعها لانيسان هل يقبل بينته ام لا اجاب نعم يقبل
 بينة المشتري على انه باع المدعي لانيسان والله اعلم **مسئله** في محلة قسمت بين ورثة فادعى رجل
 على واحد منهم بحصة شائعة فيها عينها واقام بينته والآخر غائب هل ينفذ الحكم فيما في يد
 الغائب ام لا اجاب لا ينفذ فيما في يد الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في جامع
 الغصولي في الرابع والله اعلم **مسئله** في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبل
 الذي شرط تعجيلها لها هل تسمع دعواها او دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضي لها به ام لا يقضي
 حيث سلمت نفسها اجاب حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تعجيلها على المفتي
 والله اعلم **مسئله** في رجل ادعى على آخر شاة وانها في يده المدعي عليه غضب فادعى الايداع هل تندفع
 دعوى المدعي ام لا اجاب لا تندفع الدعوى هذه الصورة وان اقام ذوا اليد بينة على الايداع
 في الصحيح كما في جامع الغصولي والله اعلم **مسئله** في رجل اشترى من آخر ثلثي فرب وتسلمها منه
 فادعت امرأة ان لها ريعا فيها وصدة على ان الثلثين شراء من البايع المذكور فهل تسمع دعوى
 على المشتري المذكور بغيبه البايع ام لا تسمع على البايع ولا يكون المشتري خصما اجاب
 لا تسمع دعواها على المشتري حيث صدقة على الشراء المذكور وكذبته واقام برهانها على ذلك
 اذا المشتري ليس بخصم والحال عندنا لكونه مودعا في القدر المدعي عن الغائب كما صرح به في جامع
 الغصولي في الفصل الرابع في قيام بعض اهل الحق من البغض في الدعوى والخصم وغيره والله

مطلب
تنازع خارج
وذو يد
بقره آخر

مطلب
ادعى ابيه فلان
المتوفى والى
وانه لا وارث
له غيره الخ

مطلب
ادعت عليه زوجته
بغيرها المجهل
وهو مقرب بقره
ظاهره

مطلب
باع بقره لانيسان
فادعاهما آخر

مطلب
محلة قسمت
بين ورثة
فادعى رجل
على واحد منهم
بحصة شائعة

مطلب
في امرأة ادعت
على زوجها
بعد الدخول
انها لم تقبل
مهرها المجهل

مطلب
في رجل اشترى
على آخر ثلثي
فادعت امرأة
ان لها ريعا فيها

سُئِلَ فِي حَصْنَيْنِ اثْنَيْنِ لِحَدِّهِمَا الرِّبْعَ وَالْآخَرُ الْيَاقِي بِأَعِصَابِ الْيَاقِي جَمِيعَةً لِرَجُلٍ غَيْرِ
 اِذْنِ الْآخَرِ وَمَاتَ عِنْدَهُ وَلَمْ يَجْزِ صَاحِبُ الرِّبْعِ بَيْعَهُ وَإِذَا تَصَنَّفَ الشَّرِيكَ الْبَائِعُ وَيَقُولُ قِيَمَتُهُ
 كَذَا وَالْبَائِعُ يَقُولُ كَذَا بَانْقِصَ الْقَوْلِ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ مَنْ مِنْهُمَا أَجَابَ الْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ الْبَائِعِ
 بِعِيْنِهِ وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْآخَرِ وَاللهُ عِلْمُ سُسُئِلَ فِي رَجُلٍ تَلَقَّى بَيْتًا عَنْ وَالِدِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ كَمَا كَانَ وَالِدُهُ مِنْ
 غَيْرِ مَنَازِعٍ وَلَا مَدَافِعٍ مَدَّةً تَنُوفٍ عَنْ خَمْسِينَ سَنَةً وَالْآنَ بَرَزَ جَمَاعَةٌ يَدْعُونَ أَنَّ الْبَيْتَ لِحَدِّهِمْ
 الْأَعْلَى لِمَلِّ تَسْمَعُ دَعْوَاهُمْ مَعَ أَطْلَافِهِمْ عَلَى التَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ وَأَطْلَافُهُمْ وَأَبَائُهُمْ وَعَدِمَ مَا نَعِيَ بَيْنَهُمْ مِنْ
 الدَّعْوَى أَجَابَ لَا تَسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى فَقَدْ قَالَتْ فَتَاوَى الْوَلَوُ الْجَمْعُ رَجُلٌ تَصَرَّفَ مَا نَاقَى فِي أَرْضٍ وَرَجُلٌ
 آخَرُ رَأَى الْأَرْضَ وَالتَّصَرُّفَ وَلَمْ يَدْعُ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَسْمَعْ بَعْدَ ذَلِكَ دَعْوَى وَلَوْ قُتِرَتْ عَلَى يَدِ
 لَا أَنَّ الْحَالَ شَاهِدٌ هَذَا مَعَ حَالِي سَمَاعِهِمَا مِنْ فَمِّ بَابِ الْكَرْوِيرِ وَالْبَيْتُ لِلَّهِ عِلْمُ سُسُئِلَ فِي وَاضِعٍ
 يَدِّ ادْعَى وَلَا دَةَ الدَّابَّةِ الْمَنَازِعَ فِيهَا فِي مَلِكٍ بَائِعٍ بَانْعَةٍ فَمَلِّ يَدْفَعُ الْخَارِجَ الَّذِي يَدْعَى الْمَلِكُ الْمَطْلُوقَ
 إِذَا قَامَ كُلُّ بَيْتَةٍ عَلَى مَدْعَاةٍ أَجَابَ بَيْنَ ذِي يَدِّ مَقْدَمَةٍ لِأَنَّهُ خَصَمٌ عَنْ تَلَقَّى الْمَلِكَ عَلَيْهِ
 سُسُئِلَ فِي رَجُلٍ ادْعَى عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ غَضِبَ مِنْهُ بِجَمَلٍ قِيَمَتُهُ كَذَا فَانْكَرَ الدَّعْيَ عَلَيْهِ وَخَلَفَ هَلْ تَسْمَعُ بَيْتَهُ
 بَعْدَ الْخِلْفَامِ لَا وَهَلْ تَقْبَلُ هَذِهِ الدَّعْوَى وَلَنْ لَمْ يَكُنِ الْجَمْلُ فِي يَدِ الدَّعْيِ عَلَيْهِ أَمْ لَا أَجَابَ لَا تَسْمَعُ
 الدَّعْوَى عَلَى الْغَاصِبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الدَّعْيُ فِي يَدِهِ حِينَ ارْتَضَيْتُهُ بِغَضَبٍ لَا يَنْفَعُ بَيْتُهُ قَوْلُ الْبَيْتَةِ وَالْحَالُ
 هَذَا وَاللهُ عِلْمُ سُسُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازَعَا فِي جَمَلٍ كُلُّ يَدْعَى الْمَلِكُ الْمَطْلُوقَ وَتَنَازَعَا فِيهِمَا
 سَوَادُ قِيَمَتِهِمَا الْمَقْدَمَ بَيْتُهُ أَجَابَ بَيْتُهُ الْخَارِجَ مَقْدَمَةٍ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ دَعْوَى الْمَلِكِ
 بِسَبَبِ الشَّرَاءِ وَاحِدًا ذِي يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجٌ فَلَا خَارِجَ مَقْدَمٍ وَالْحَالُ هَذَا وَاللهُ عِلْمُ سُسُئِلَ
 فِي رَجُلٍ غَضِبَ ثَوْرًا مَدْعَاةً أَنَّهُ نَتَاجَ بَقَرَةٍ وَذُو يَدٍ عَلَى أَنَّهُ نَتَاجَ بَقَرَةٍ بَانْعَةٍ إِذَا قَامَ كُلُّ بَيْتَةٍ
 عَلَى دَعْوَاهُ مِنَ الْقَبُولِ مِنَ الْبَيْتَيْنِ أَجَابَ الْمَقُولُ بَيْتُهُ مَدْعَى النَتَاجِ مِنْ بَقَرَةٍ بَانْعَةٍ الْبَقَرَةُ
 يَدُ عَلَيْهِ صَرَحَ بِهِ فِي الْحَرْجِ وَجَامَعَ الْفَضُولِيُّ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَاللهُ عِلْمُ سُسُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازَعَا
 فِي بَقَرَةٍ ذُو يَدٍ يَدْعَى شَرَاءَ الْخَارِجِ يَدْعَى مَلِكًا مَطْلُوقًا وَبَرَهَنَ عَلَيْهَا وَتَكْرَرَتْهَا وَسَلَّمَهَا لَهُ فَهَلْ
 تَسْمَعُ دَعْوَى ذِي يَدٍ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَلِكٍ مَطْلُوقٍ أَوْ يَسْبَبُ غَيْرَ الشَّرَاءِ أَجَابَ لَا تَسْمَعُ
 سُسُئِلَ فِي رَجُلٍ صَنَعَ لَهُ جَمْلًا مَقْضُوعًا بِهِ وَتَمَّ وَغَابَ عَنْهُ أَيَّامًا وَنَبَتَ الشَّعْرُ عَلَيْهِ فَتَسْمَعُ أَنَّهُ لَا
 الْغَلَا فِي قَضَى إِلَيْهِ فَلَا رَأْيَ أَشْتَبِهَ نَبَاتَ الشَّعْرِ عَلَيْهِ فَقَالَ مَا هُوَ جَمْلِي فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ تَوْبِيخُهُ فَعَلِمَ
 أَنَّهُ جَمْلُهُ هَلْ إِذَا ادْعَاهُ وَقَامَ عَلَيْهِ عَدْلَيْنِ شَهِدَا لَهُ بِهِ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتَقْبَلُ بَيْتَهُ أَمْ لَا أَجَابَ فِي
 الْمَسْئَلَةِ لَا أَصْحَابُ كَلَامٍ خَاصِلُهُ اخْتِلَافُ صُطْرَابٍ وَيَنْبَغِي التَّفْصِيلُ فَيَقَالُ أَنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا
 دَعْوَى وَنِزَاعٌ وَاقْرَأْ أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ لَهُ ثُمَّ ادْعَاهُ لِنَفْسِهِ تَقْبَلُ وَإِنْ كَانَ حَالُ الدَّعْوَى وَالنِّزَاعِ لَا تَقْبَلُ وَبِذَلِكَ
 وَفَوْقَ جَامِعِ الْفَضُولِيِّ بِقَوْلِهِ وَيُلَوِّحُ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ فِي مَا لَوْ أَقْرَأَ الدَّعْيَ قَبْلَ النِّزَاعِ وَأَمَّا
 لَوْ قَالَ مَعَ جُودِ النِّزَاعِ يَنْبَغِي أَنْ تَبْطُلَ دَعْوَاهُ وَفَاقًا عَلَى عَكْسِ ذِي يَدٍ ثُمَّ قَالَ هَذَا مَا وَرَدَ عَلَى

مطلب
 في حصن بين
 اثنين لاخذها
 الربع والاخر
 باقية فباع للا
 مطلب
 تلقى بيتا عن ابيه
 وتصرف فيه
 مدة ثم ادعاها

مطلب
 رأى غيره يتصرف
 في ارض زياتا
 ولم يدع ولا تسمع
 دعوى ولزم
 مطلب بعد

ادعى ولادة
 ملك بائع
 بائعه
 مطلب
 تسمع الدعوى على
 الفاحش وان لم يكن
 المدعى في يده

مطلب
 ادعى كل من الخارج
 وذو اليد الملك
 المطلق

مطلب
 ادعى الفاحش
 انه نتاج بقرته
 وذو اليد انه نتاج
 بقره بائعه

مطلب
 ادعى ذو اليد شراء
 والخارج الدعوى
 المطلق وقضى له

مطلب
 صنع له جمل
 مقصود

الخاطر الغائر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والقيام والجد في طلبه
وسهل الصعاب اه والله اعلم **سُئِلَ** في امرأة كانت تتناول قدرًا مملوءًا من وفتجدها
مرة منين **سُئِلَتْ** من اين التلق فقلت من جدتي ثم سئلت ثانية عن ذلك فقالت تلقيت
عن ابن ابي الواقف واقامت على ذلك بينة هل تقبل بينتها ولا بعد هذا تناقضا اجاب
نعم تقبل بينتها ولا بعد هذا تناقضا منها ففي البرازية من التناقض يعني فيما جرى فيه الخفاء
والله اعلم **سُئِلَ** رجل اشترى عبك كرمي من هو واضع يد على الكرم بمثل معلوم فادعى شخص
بعد مضي سنة على مشري العبد ان الكرم له كان اشتراه من بائع العنب وان العنب لكرمه
ويطالبه بمثل العنب واظهر حجة شاهدة له بانه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على
مشري العبد لا اجاب ليس دعوى مشيئة ولكالة هذه اذ طلبه المثل اجازة ضمنا وهي
كالوكالة السابقة والطلب فيها مباشر للبيع لتعلق الحقوق بدون المالك والمالك يتبع البائع
فاذا اتبعه فلا يخلو اما ان يعترف له بالملكية فيجوز عليه دفع ما قبضه اليه واما ان ينكر فيكون
البرهان على المدعي اليقين على المدعي عليه اما برهان الاول فقد صرح في جامع الفصولين واكثر كتب
المذهب بان طلب المثل ودفعه وقبضه اجازة لبيع الفضولي واما برهان الثاني فلما فيه وفي
اكثر كتب المذهب بان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة واما الثالث فلما في اكثر المتون
والشروح من ان المطالبة بالمثل مباشرة للعقد لا للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو اراد
المالك اخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفضولي وكله بقبض ثمنه وهذا
كله ظاهر لمن له اذنى المايم بالمذهب هذا ولولم يطلب المثل وطلب تضمينه العنب ابتداء فلا بد
من تعيين وزن العنب الذي به وبيان نوع العنب لكونه مثليا وبيان ذلك في المثل شرط
لصحة الدعوى قال في جواهر الفتاوى رجل ادعى على آخر انه غصب من كرمه وقرأ من الاعصاب
وقطع من اشجاره كذا وقرأ من الحطب قيمته كذا فاستهلكه فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا
القدر ولا بد من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان كان في العنب يشبه طه هذا لانه مثلي
فلما اذيت طرفي الحطب لستهلك وهو مضمون بالقيمة وقديين القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت
بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز او الغصا او غير ذلك وانه رطب او ابيض ولم يبين
مقداره فلا يعرف انه صادق في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اه فقول لم يبين مقداره
لان الوقوع يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليستصوّر الحاكم ما يحكم
به للمدعي والله اعلم **سُئِلَ** فبين انهم بضرب آخر فرجع اليه فاشهد انه لا يستحق قبلك حقا واره
عاما ومكتة مدّة فقلت هل تسمع دعوا اوليائه وتقبل بينتهم بانه كان ضربه قبل ذلك الشاهد
ومات به ام لا اجاب لا تسمع دعوا اوليائه والحال هذه كما هو ظاهر البيان لم يصح
طرف ائمة من ائمة في فئة النعمان والله اعلم **سُئِلَ** في ثلاثة اخوة اشقاء عائلتهم واحدة

مطلب
كانت تتناول
قدرًا مملوءًا
من وفتجدها
من الغراخ
فقلت تلقيت

مطلب
اشترى عبك
كرم من واضع
يد على الكرم
بمثل معلوم
فادعى شخص
بعد مضي سنة
على مشري العبد
ان الكرم له
كان اشتراه
من بائع العنب
وان العنب
لكرمه ويطلبه
بمثل العنب

مطلب
ادعى على آخر انه
غصب من كرمه
وقرأ من الاعصاب
وقطع من اشجاره
كذا وقرأ من
الحطب قيمته
كذا فاستهلكه

مطلب
بين انهم بضرب
آخر فرجع اليه
فاشهد انه لا
يستحق قبلك
حقا واره
عاما ومكتة
مدّة فقلت هل
تسمع دعوا
اوليائه وتقبل
بينتهم بانه
كان ضربه
قبل ذلك
الشاهد
ومات به
ام لا

وكتبهم على اختلاف نوصيه بينهم وكل مفوض لآخيه بيقا وشرأ وجميع التصرفات ما كان
عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على امرهم فاجتمع لهم موال ثم اختلفوا فادعى عنهم ان البنت
الغلاظي والبدني الغلاظيين له خاصة دونهم وابرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون غيره
وصدقه اخوة واولاد اخيه سوا واحد ادعى حصته فيها فانكر وحلفه الحاكم لكونه ذا يد ظاهر
ومنع ابن الاخ والآن يريد اقامه برهان شرعي بينة عادلة تشهد انهم كانوا عائلة واحدة وهم
بينهم وكل مفوض للآخر بيقا وشرأ وسائر التصرفات كما شرع اعلاه وانهم مضوا على امرهم بعد
موت الاخ كما كانوا اهل تقبل بينتهم وبشت حقه في العقال المذكور وان كتب في جميع الصكوك اشترى
لنفسه دون غيره ام لا اجاب اذا ادعى الحصة بشركة المعاوضة واقام بينة بائنها من الشركة
تقبل ويحكم له بحصة وان كتب في صك التبايع انه اشترى لنفسه اذا تقرر ان احد المعاوضين
لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام اهله وكسوته وقد تقرر ايضا انه لا يشترط في شركة المعاوضة
التصديق عليها بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لانه بناء على عدم البينة والله
سئل في خمسة انفار ظهر واعلى بنت رجل واخذ والاه موالا وانوابا ثم انه وجد اثنين من
الخمسة الآخرين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما اخذوه له من الاموال والا ثواب وقبض ذلك
كله منها اجاب ان كانت تلك الامور جميعها في ايدي الاثنين فلهما الدعوى عليها بها جميعا
ويطالبانها بردها عليه وان لم تكن بايديهما واراد المالك اخذها بعينها فلا تتبع الدعوى بشيء
منها الا على من هو بين وان اراد التضمن وقد ثبت الاستيلاء على وجه الاشتراك بحضور الكل
بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبينة فالضما عليهم بخامسة وان ثبت باقرار الخمسة فذلك
وان ثبت باقرار الاثنين بان لا اغتصبنا او اخذنا كذا وكذا وكما خمسة قضى عليها امارتها
الاول فلما صرحوا به قاطبة ان دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غيره
ذو اليد فينظر في دعوى المدعي بما اذا فعل معه بما ذكر واما برهان الثالث فلما صرحوا به ايضا في الاصل
والفروع من ان اشتراك الجماعة فيما لا يتجزى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فبعضها الى كل
واحد منهم كلاكه لا يمس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحدا وفيما يتجزى يوجب التوزيع
وما نحن فيه من قبيل الثاني كالاستيلاء على الصدق ونحوه والاشترائك هنا باجتماع ايديهم وهو
متصور حتى لو قدرنا انهم حين ظهوروا اخذ كل واحد شيئا بافراده فالضمان لذلك الشيء على
اخذ خاصة حيث لم يتعاقبا ايديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عليه فالمالك مختار بضمين من شاء
وترجع المسئلة الى الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس بذكر شيء من الفروع مشاهدا على
ما ذكر فنقول قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث رافز الفتاوى رشيد الدين غصب قتا
فبرهن عليه آخراته فقه فقضى له ثم ان الغصب منه برهن على غاصبه القس ملك لا تقبل بينة
ادعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد انك غصبته متى سمع

مطلوب
في خمسة اخذوا
من بيت رجل امرا
فقطعت باثنين
منهم فسمع دعوى
عليهما ان كان

مطلوب
دعوى الملك
لا تصح الا
على ذي اليد
ودعوى الغصب
الضمان تصح
على غيره

مطلوب
برهن على غاصبه
انه ملك لا تقبل

في حق ائتمان الاتزان دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب
ولو برهن الغصب منه على المعصية له ان هذا القن يمكنه قبل المذمة في كثير من كتب الذهاب
وفي التبيين في الشركة الفاسدة معلا لا مشيواتها في البناج المأخوذ بأيديهما لانها استويا في
الكتب وفي كونه في ايديهما فكان في يد كل واحد منهما النصف ظاهرا فلا يصدق فيما زاد
عليه الا بينة فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو الذي يؤيد انهم صرحوا قاطبة بان الفتوى على
نص ورغيب الشاع وهو مما يقطع الشغب وفي التارخانية من باب الغصب نقلا عن السيرة
رجل لا اغتصبنا من فلان الف درهم وكما عشرة قضى عليه بجميع الالف ووجهه انه ادعى
الاشتراك في الغصب ومن لوازمه وضع يد على الغصب وقد رد اقراره على غيره فبقى اقراره
على نفسه فتمت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالبينة لتعديها كما تقر بان حجة الاقرار قاصرة
وحجة البينة متعدية وقد تقر وجوب الضمان بسبب اليد الظلمة المزيلة ليد الملك الحقيقية
وللملكة فالحقيقة مثل فعل الغاصب والملكة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما اذا انتفيا
كزائد الغصب قبل المنع كما حقق وخبر في محله والكلام فيه يطول والله اعلم ^{سئل في ميت}
لا وارث له في الظاهر وعليه ديون لاناس فهل دعواهم على وكيل بيت المال ام ينصب القاضي وصيا
يدعي عليه ام لا اجاب قد رفع مثل هذا السؤال لاساتذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد بن الشيخ
سراج الدين الحانوقي فاجاب بقوله المنصوب عليه انه لو لم يكن الميت وارث فجا مدع الذين على الميت
نصب القاضي وصيا لدعواهم قال وظاهر هذا ان وكيل بيت المال ليس خصم اذ لو صلح لكونه
خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع عييم وجوده وادعاه الله علم ^{سئل في رجل ادعى}
في يد خاله ارضا عن امة فادعى الحال الشراء منها وقبضها الثمن واخضر شاهدين شهدا احدهما
باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسلم وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل
هذه الشهادة ويعمل بها شرعا ام لا اجاب نعم تقبل شهادتهما قال في جامع الفصولي ادعى
وشهد احدهما به والآخر انه اقرب به تقبل اهو قال في البرازية وفي الاقضية شهدا على البيع بلا
بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل وكذا الوي ان احدهما وسكت الآخر فلا شك في قبول مثل
هذه الشهادة المذكورة لا تغلقها على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله اعلم ^{سئل}
في ابن كبير ذي زوجة وعتال له كسب مستقل حصل بسببه اموال ومات هل هي لوالده خاصة
ام تقسم بين ورثة اجاب هي للابن تقسم بين ورثة على فرض الشفعة في حيث كان له
كسب مستقل بنفسه واما قول علما ثنائيا ابن بكيتسياني في صنعة واحدة ولم يكن لها شيء
ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم
بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله ابيه فاذا عدم واحد
منها لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما عللوا به للمسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عياله

مطلب
الفتوى
على تصور
نصب
الشاع

مطلب
في ميت لا وارث
له وعليه ديون
لاناس

مطلب
ادعى عقار ابيد
حاله ارضا عن امة
وادعى الحال
الشراء منها

مطلب
في ابن كبير له
مستقل يكون
من بعد الوفاة
لا لابي

يكون

مطلب
مات عن ابن
كبير وابن
صغير
والكثير
فأكثر
ثم اختلفوا

يكون معياله فيما يصنع فدار الحكم بثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك والله اعلم سئل
في رجل مات عن ابن كبير وابن صغيرين لاهن تركه فرباها الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة
عائلته مع ابنه القارب لها في السن وحصلوا جميعا بالكسب ما لا يفي بحاجتهم فاحلوا فيه
فالكبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعي ربعه بعمله واخوه يدعيان
ثلثيه بعلمها وان ابنه لاحصة له معهما لكونه معيالا والى ذلك اجاب

مطلب
في اخوان كلاهما
في عيال الامة
غرس احدهما

ان ثبت كون ابنه واخويه عائلة عليه وامرهم في كل ما يقعونه اليه وهم معينون له فالأول كله
والقول قوله فيما لديه بيمينه وليقين الله فالجزاء امامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف
بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان
ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلون فيهم ائمة ثابطين والحكم دائر
مع علمه باجماع اهل الدين الحاملين للحكمة والله اعلم سئل في اخوين لاهن كلاهما في عيال
الياب غرس احدهما شجرة ثمرية وهو في عياله ثمرات الاب هل هي للغرس ام تكون ميراثا بينهما
عن الاب اجاب تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله اذ هي الاب ولو غرسها الابن
المذكور فالعلماء في الابن والاب الذين يكتبان جميع ما اكتسب الاثاب لان الابن يعد معيالا
لا يبيع حيث كان في عياله الا ترى انه اذا غرس شجرة تكون للاب صرح به في الخلاصة البرازية وجمع
الفتاوى وغيرها من الكتب فيقسم على فرض الله تعالى نصفها للغارس ونصفها لالاخيه حيث
لا وارث له غيرها والله اعلم سئل في رجل ساكن بيت ابيه وفي جملة عياله يعينه بتعاطي
اموره ولا يعرف له مال مخصص به مات هل يكون ما بين يديه وما يوجد عنده ملكا لاتبه ولا يجرى
في دارث ام يجري فيه الارث اجاب حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره واخوانه
جميع ما تحصل بكتبه وجمعه بكنه وتعبه فهو ملك خاص لاتبه لاشي له فيه حيث لم يكن له مال
ولو اجتمع له بالكتب جملة اموال لانه في ذلك لاتبه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة
فهي لاتبه نص عليه علماء ائمة الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من ماله وكان له الحال
والله اعلم سئل من مرة من الشيخ صباح بن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح في

مطلب
ساكن بيت ابيه
ولا يعرف له مال
مخصوص

الفصل
التماس في نكاح ابكر باع شيئا وزوجته او بعض اقاربه حاضرا كانت ثم ادعاه لالتمس واختار
القاضي في فتاواه انها تسمع في الروجة لا في غيرها واختار ائمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف الا
فان تكون وقت البيع والتسليم ولو جاز لا يكون رضي بخلاف كون الجار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا لا طاع عفا
اه كلام البرزقي وعمما في الفقه من كتاب الدعوى باب ما يطل دعوى باع ارضاً وسلمها
الى المشتري وتصرف فيها من زرعاً وبناء وجاز ساكت ثم الا ان يدعي انها ملكه لا تسقط
اركان حاضراً وقت البيع والتسليم وساكراً وقت تصرف المشتري له فلو لم يتصرف فيها المشتري

مطلب
حاصلة انه لو
محضه قربة
او زوجته ثم
ادعى ملك البيع
لا تسمع خلاف
الاجبيتي
مالم يتصرف
المشتري

التماس في نكاح ابكر باع شيئا وزوجته او بعض اقاربه حاضرا كانت ثم ادعاه لالتمس واختار
القاضي في فتاواه انها تسمع في الروجة لا في غيرها واختار ائمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف الا
فان تكون وقت البيع والتسليم ولو جاز لا يكون رضي بخلاف كون الجار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا لا طاع عفا
اه كلام البرزقي وعمما في الفقه من كتاب الدعوى باب ما يطل دعوى باع ارضاً وسلمها
الى المشتري وتصرف فيها من زرعاً وبناء وجاز ساكت ثم الا ان يدعي انها ملكه لا تسقط
اركان حاضراً وقت البيع والتسليم وساكراً وقت تصرف المشتري له فلو لم يتصرف فيها المشتري

ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره
 المتأخرون فيما اذا باع وتسلم وولد أو زوجة حاضرة ساكتة حيث تسقط بهذا القدر دعواه
 والمعرض على جناب حضرة مولانا وسيدنا بعد اهداء وافر الدعاء والثناء في كل صباح ومساء
 ان المفهوم من العبارة ان الاجنبي غير الجار لا يصير كجار في سقوط دعواه بتصرفه
 في البيع زمانا تخصيصه لاجنبي بالجار بعد استئذانهم الاجنبي من القريب والطلب من
 جنابكم انه ان وجد نقل صريح بان الاجنبي كجار في سقوط الدعوى بتصرفه زمانا فقد
 ذلك وتشيروا من ائتي كتاب نقل ونحوه الى محل ذكره حتى ينظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين
 لازلتم ملجأ الاحكام اجاب - قال في شرح تنوير الابصار المستفيضة الغفار في مسائل شتى في
 آخر الكتاب باع عقارا او حيوانا او ثوبا وابنه وامرأته حاضرين يعلمون ادعى الابن انه ملكه لا تسمع
 بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فلا تسمع دعواه او فقوله
 اذا تصرف فيه المشتري الاستثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صريح في مساواتهما الى الجار والجار
 في الحكم وبما فتى شيخ الاسلام شهاب الدين احمد الحلبي المصنف وهي فتاواه في كتاب البيوع وفيهم المساو
 بينهما في الحكم من عبارة الاقضية فانه بعد ان ذكر مسألة القريب والزوجة قال الخامس والعشرون
 رآه يبيع عرضنا او دارا فصرف المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه او فقوله رآه الضمير في
 رابع غير القريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة القريب والزوجة هي الرابع والعشرون
 الخامس والعشرين فهي غيرها ولا ريب في مساواتهما في الحكم لاشترائهما في العلة واما عبد البرار
 والقنينة فلا دلالة فيها على الفرق بينهما في الحكم اما عبارة البرازية فوجب قوله فيها بخلاف الاجنبي
 فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضى فساوى الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله
 بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري زرعاً وبناء فثبت هذا الحكم للجار وهو
 الحكم عما عداه كما تفرغ غاية ما فيه انه سلك في العبارة مسلكتا غير مبالغ فان حققه ان يقول بعد قوله
 ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً وبناء كما هي عبارة تنوير الابصار واما عبد القنينة من اقول
 الامر وضعها في الجار وهو لا ينافي غيره والذي شهد بتساوي ما ذكر الحيوان والثوب مع العقار والجار
 الجار وقارب من المنازل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقريب مع دخوله في مستي الاجنبي فان
 المراد به خلا الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد ذكر افقاء الحنفية من علماء مصر بتساوي الجار مع
 الاجنبي في الحكم المذكور لاشترائهما في العلة والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري
 زرعاً وبناء على ما عليه الفتوى قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتبليس وهذا قدر مشترك
 بين الجار والاجنبي واشترط فيها ما تصرف فيه المشتري زمانا بخلاف الزوجة والقريب لما ان الحال اكشف
 للزوجة والقريب من الجار والاجنبي فاكتفى فيها بالحضور والسكوت واشترط في الجار والاجنبي
 تصرفه المشتري زمانا زرعاً وبناء ليتأكد عند الحاكم ظهور التبليس بعد هذه الحالة فيمنع دعواها

نظر المدعى عليه لترجع جانب الحق بجانبه اذ المفروض على الحاكم ان يدور مع الحق كما دار
ولدفع ما يقال ان الحال للجار اكشف من الاجنبى فينبغي الحاقه بالزوجه والقريب قالوا لا يجوز
الاجنبى ولو جاز القصور حاله عن الزوجه والقريب في ذلك فالحق بالاجنبى وهذا هو القول
الراجح في المسئلة وهناك اقوال اخرى سمع الدعوى في كل مطلقا اشتراط تصرف المشتري في الكل
الحاق الزوجه بالاجنبى دون القريب وغير ذلك والله علم سئل في رجل ملك وترك عقارا
وزوجه وابنا وبنتا فادعى وكيل الزوجه على الابن ارثا فيه فادعى شراءه من ابيه واقام بينة شهدت
بوجهه وحكم له به ومنع من معارضة ثمر القضي له البنت بحصتها فيه بالارث وصددت قبل
اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به ويحكم عليه مواخذة له باقراره ام لا الجواب نعم يحكم عليه
بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من البنت او من ورثتها فقد قال في جامع القصور الذين يدفع من غير
المدعى لا يصح الا اذا كان المدعى احد الورثة فيرث الوارث الاخران المدعى قال انا مبتطل تسمع
وفي البرازية امر القضي له بعد القضاء انه حرام وامره بان يشتريه من القضي عليه يبطل القضاء
اصله من ان هذا العين له بالمشاء والارث وقضي ثم قال لم يكن لي بطل القضاء امر وقد علم
ما سبق ان احد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء
على الآخر قد خل فرعا في منقول البرازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره
وتغذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو انث عن ابي وكذبت في دعوى الشراء او بامر له بغيره بالمشاء
منه بعد قوله هو حرام او باستشرائه منه بنفسه بعد كما يعلم بالاولى وقد اكرث في جامع القصور الذين
من الفروع الدالة على ذلك والله علم سئل في ميراث نصيب في دار آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحب الميراث في كونه حادثا وقديما ويريد صاحب الدار رفعه بالحكم اجاب لو كان
يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قوله صاحب الميراث انه ما هو محدث ولو لم يكن سائلا وقتها فو
البينة انه مسيله قديما او مسيل ابيه او مسيل باثنا شراة بذلك المسيل وان جعل حاله فلا يعرف
قدمه ولا حداثته ان لم يحفظ جيرانه واقرا انه ولاء هذا الوقت كيف كان يجعل قديما وينبغي للحاكم
هذه كما صرح به غالب علما ثانيا والله علم سئل في رجل ادعى شقصا معلوما في محدود على جماعة ذر
ايدار ثامن ابيه فاجابوه بانا اشتريناه من زيد بكذا ووقع التقابض بيننا وبينه وزيد اشتراه من
وتقابضنا كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة يدفع المدعى ام لا وهل اذا طلب احضار صكك شرائهم
من زيد وصكك شرائهم من ابيه يلزمهم ذلك ام لا وهل يكلفون ان يبين الثمن الذي اشتري به زيد
من ابيه ام لا يكلفون لذلك ولا يكلف شهودهم لذلك ايضا الجواب اذا ثبت شراء المدعى عليهم
من زيد بعد شرائه من ابيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صكك شرائهم من زيد
ولا احضار صكك شرائهم من ابيه المدعى بالاجماع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صككا بالمشاء
وبين الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به المدعى ولا حاجة اليه هنا اذ المدعى عليهم يدعون الشراء

مطلبة
مات وترك
عقارا وزوجه
وبنتا فادعى
وكيل الزوجه
على الابن ارثا
فيها فادعى
بجصتها ارثا

مطلبة
في ميراث نصيب
في دار آخر فاختلف
صاحب الدار
مع صاحب الميراث

مطلبة
في رجل ادعى
شقصا معلوما
في محدود على
الجماعة فادعى
شراة من زيد
وبين الثمن الذي
اشترى به زيد
من ابيه الخ

مطلب
ادعى على عمه
بتركه جده
فقال كان
ابوك في عيال
ابي ومات
قبله الخ

من اشترى من ابيه لا من ابيه فلا يلزم الدعي عليهم ولا يشهدونهم تسمية الشئ الذي اشترى به زيد من
ابيه كما هو ظاهر لمن ينطلق عليه اسم الفقيه والله اعلم سئل فيما اذا ادعى على عمه تركه جده فقال كان
ابوك في عيال اي ومات قبله فلا تركه هل القول قوله ام لا اجاب القول قوله بيمينه فيما هو
بين لان اقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غريم من غرما واخيه فكذلك الجواب
والاصل في هذا الجنس الورثة متى اختلعت في موت الاقارب فالبننة بينة من يدعي الاشارة والزيادة
والقول قوله من ينكر والحاج هو الدعي وذولك هو المنكر لان الاول يدعي خلا الظاهر والثاني
يدعي الظاهر اذ الدليل الملك فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان
الدعي في ايديهما متساويا ولو كان في يد ثالث واقرباثة مال الاب الذي هو جده الدعي فعلى ابن الاخ
البينة لان ابنه لا يثبت الحق وان ابن الاب فيه شك والحاصل ان من ادعى خلا الظاهر كونه خارجا
او يشك في ارضه فعليه البينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو
الاصل الذي تبني عليه دعاؤه وترتب طلبة البينة والايان والفقيه لا يخفى عليه من كان التمس جانبه
ومن البينة عليه بعد ان ينظر النظر الصحيح والله اعلم سئل في اراضي بيت المال التي يقطعها السبا
نظير عطاء في الديوان هل ينتصب السباهي فيها خصما للدعي رقبتهما ملكا ووقفا ولا ينتصب
لكون بين عليهما ليست يملك اجاب لا ينتصب خصما للدعيها ملكا او وقفا لعدم ملكه لانه
السلطان ما جعل له فيها الا الخراج الذي كان يحل لبيت المال فلا ملك له في رقبتهما ولذا لا يجوز
وقفها ولا تصرف فيها بما يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه والسلطان ان يخرجها عنه الى غيره
فيد عليها ايداما فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهي واردة في كتب علمائنا وانظر الى كلام
الشيخ شهاب الدين احمد بن النقيب والى كلام الشيخ قاضي قطلوبغا والى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسالته
الموضوعة في الاقطاعات فانه صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علمائنا جميعا في خمسة كتاب
الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله اعلم سئل في متول على وقف يدعي
رجل سباهي انه يقسم بعض ارض من اراضي الوقف بغير طريق شرعي ووقع امره الى حاكم الشرع
الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في حدودها بموجب شرط الوقف المحل له فند
من جانبه نائبا للكشف على ذلك بوجه الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي ان الكشف
والتحديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجه الدفندار وصاده الامتناع من ذلك
فهل يصدر الدعوى في وجهه والكشف والتحديد ام لا اجاب بحجج الكشف والتحديد غير ممنوع
مطلقا اذا تجردا عن دعوى رغبة الوقف لانها مجرد اطلاع واما سماع الدعوى في ذلك في السجل
الذي هو المقاطع للشئ نظير عطاء في الديوان لا يصنع خصما لانه ليس ملك للارض بل انما جعل
الخراج الذي كان يحل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لما ولا تصرف فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت المال
ولا تورث عنه والسلطان ان يخرجها الى غيره فيد عليها ايداما فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة

مطلب
المقطع له
ارض من بيت
المال لا يكون
خصما للدعي
ملكيتها الخ

مطلب
في متول على وقف
يدعي على سباهي
انه يقسم من
ارضه الوقف
الخ

وهي دوائر في كتب علماءنا ومن اراد ان يعقف على المسألة بصره فيقول فعليه رسالة الشيخ شهاب الدين
ابن النقيب في رسالة الشيخ قاسم بن قطلوبغا ورسالة الشيخ زين الموصوع في الاقطاعات ومن كان له
فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما
سئل في سبأه اذ عني عليه مثله رضائي بين انها جارية في تيماره ويريد ان يقيم البينة عليه
بذلك هل تسمع هذه الدعوى لا تسمع في عين الارض اجاب لا تسمع لان الارض ليست ملكا
له حتى يدعيها له بالملكية وواضح كذلك ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتناول خراجها مقاسمة
او وظيفة الا ان يوكله السلطان في الدعوى بها فيملك ذلك بتقويضه وقد سئل شيخنا السراج عما
عن دعوى وكيل بيت المال فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فصير خصما
بملك لسانه وبمثل صريح حجب الحق في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاء
بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى فيصدق الدعوى عليهم وعليه حيث اذن بهما السلطان والله اعلم
وكتب ايضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعي عليه او يدعي هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك
ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علماءنا بان وكيل بيت المال ليس بخصم يدعي او يدعى
ما لم ياذن له السلطان بالهتوك وقد افنى بذلك استاذنا السراج الحانوق في حقه فتاواه ولذا ذكر
ما هو شاهد لصحة ما افنى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع الفصولين في وائل الفصل الثالث
وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله او انها ملكه اختلف فيه المتأخرون فقبل انه خصم لانه يد
ملك المنفعة ومن يدعي الملك لنفسه شي ينصب خصما لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينصب خصما
الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول غصبته امتي اما بدون دعوى الفعل عليه بان قال مثالا استلج
قبلك وسلمها اليك لا الى لا ينصب خصما وبافنى (ط) وقال (رح) هو الصحيح لا يدعي ملك العين
كستور فلا يكون خصما اقول ان خصما اذا وكله السلطان بان يدعي ويدعى عليه تسمع منه وعليه
لانه قوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان وانتقل من الاخبار الى اعيان والله اعلم سئل
في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى عليه شخص خارج انها ملكه واخذها باذنه وهي نتاج البائع
هل اذا اقام المشتري بينة انها نتاج بائعه يندفع الدعي ولو اقام بينة بالملك المطلق والنتاج لكونه
خارجا وكذلك البائع اذا اقام بوجه المشتري بينة بذلك يندفع الحاصل البينة في النتاج الذي
ولو اقام الخارج بينة على النتاج وبهان المشتري على نتاج بائعه كبرها بائعه ويندفع المشتري البائع
باقامة البائع البينة بذلك عليه والله اعلم سئل في رجل باع جارية لآخر فظهرت حامله فادعى البائع
المذكور الحمل منه فما الحكم اجاب ينظر ان ولدته لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع ثبتت نسبته
فقصير ام ولده ويصل البين السابق ويستردّها ويرجع المشتري بالثمن ويلزمه العقر وهو المثل ان
كان المشتري وطها ويثبت عليه ذلك بخلافه اذا لا يخلو وطها في دار الاسلام من مهر وعقر والله
سئل في رجل ادعى على آخر ان زوجه موروثة بعد موته دفعت له كذا من النقود من تركته تعديا

مطلب
دعوى السبا
على مثله ارضنا
انها في تيمار
لا تسمع

مطلب
وكيل بيت المال
لا يصلح خصما
سواء يدعي
او ادعى عليه
الا باذن السلطان

مطلب
هل يكون السبا
خصما لمن يدعي
عليه انه استأجر
قبله او انها ملكه

مطلب
لو اشترى بهيمة
فادعاه آخر
فاقام المشتري
بينة انها نتاج
بائعه يندفع
خصم الدعي

مطلب
ما ع جارية فظهرت
حاملة فادعى البائع

مطلب
ان يثبت الحمل
من ستة اشهر
من وقت البيع

بغير اذنه فانكره فاقام عليه بيته انه اقر تكذا فادعى المدعى عليه انه اقر بعد ان لاشى له قبله من تركه
ولا قبل من رغبة المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع بيته بذلك ويندفع خصمه عنه ام لا اجاب نعم
تقبل دعواه وتسمع بيته بذلك ويندفع عنه خصمه فقد قال في جامع القاصي وابن رافع للذخيرة لو برهن
على مال وتحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم ومثله كثير
من الكتب والله اعلم سئل في يمين باع جده ابو ابيه عقارة بغير مسوغ فطلب استردادها على البتة
فادعى مسوغا وانكر اليمين هل القول قول ام قول اليمين اجاب بيع عقار اليمين لا يجوز والحال
وصرح في التتارخانية نقلا عن المتقي انه باطل وصريحه بان انه اذا وقع الاختلاف في صحة البيع وبطلان
فالقول المدعى البطلان والله اعلم سئل في زنا ادعى على عمرو لدخلكم شرعي وقال في تقعر دعواه ان الدار
الغلامية الكاشنة بالقدح لا ينف بجملة الشرف المحذورة بمحذور اربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاكره
من اقارب من قبل صلاح الدين بن بدر الدين حسن الجلولي وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على
محمد بن شمس الدين محمد بن احمد شهاب الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على اولاده ثم من بعدهم
على اولادهم وان المدعى عليه المزبور واصلع يد على الدار المذكورة وانه ليس المستحق في الوقف المزبور
وانه ساكن بالدار المزبورة بغير طريق شرعي وطالبة بتفريقها وتسليمها اليه وقال سؤاله عن ذلك
فسئل اجاب بان الدار المذكورة في ذمة رغبة الحرة فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بان المدعى
فيها استحقاقا فابرز المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى فلما تأمل الحاكم الشرعي
المتداعي لديه حين صدور التصور ام المدعى عليه بتفريق الدار المزبورة وتسليمها للمدعى لو يكن المدعى
مستحقا للوقت المزبور هل حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث اجاب بان الدار بيد رغبة
وانه ليس استحقاقا فيها لانكون الحجة المكتوبة في وجهه حجة على غيره ام لا اجاب حيث كان
امر الحاكم المدعى عليه بتفريق الدار وتسليمها للمدعى مرتبا على ما ذكر فهو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها
لا في حق عمرو ولا في حق رغبة وقد تقرر ان اليد للعقار لا تثبت بقتصاد في المتداعيين الا اذا ادعى
الخصم او الشرع او الخصم متعقبة ولو اجاب بان الدار بيد المدعى ولو اثبت المدعى يد بالبيته لاندفع دعواه
بقول المدعى عليه ان الدار بيد رغبة حتى لما علم في محسنة كتاب الدعوى فلما لم يثبت المدعى بالبيته يرد
عليه على المدعى انتفت صحة دعواه فالامر للرب عليه غير صحيح ويوضح ما في جامع القاصي ابن ادعى منقولا
فاقر المدعى عليه انه سيد يقبل اقراره لاه في العقار حتى يبرهن فلوانكر المدعى عليه المدعى بيته يحلف
(كلم) انكر المدعى عليه كونه العقار سيد يحلف حتى يقر فلواقر باليد حلف على الملك فلواقر به يوم يترك
التعريض فلوزنه من المدعى جدا اقراره باليد انه لا تقبل بيته المدعى على الملك ما لم يبرهن انه في يده
عليه فلزم يبرهن على يد المدعى عليه ويبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد وقضى به المدعى لا ينفذ
حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضي انه في يد ثور وقال انما ثبت الشهادة بان العقار بيد المدعى
لتوجه الحكم وسماع البيته اما لو انكر من الابتداء كونه سيد يحلف (طظه) لا بد من معرفة القاضي

مطلب
باع الدار
الاب عقار
به مسوغ

مطلب
حاصل ان
ادعى على
ان الدار
وقف عليه
اقارب
كتاب وقف
في حكمه
بجواز ذلك

مطلب
اليد للعقار
لا تثبت
المتداعيين

تكون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى انه بين اليوم بغير حق وفرق واجبه وبين غيره
 بان المدعى عليه في غير العقار ينصب خصماً بذاته من غير امر آخر وفي العقار لا ينصب
 خصماً الا باعتبار دين فالمرتب عند القاضي دين لا يجعله خصماً ولو شهدا بملكية الدار
 للمدعى فلم يشهدا انه بيد المدعى عليه تقبل عند محمد رحمه الله تعالى ظاهر الرواية ولو شهدا
 للمدعى لا بيد المدعى عليه وشهد آخران بيد المدعى عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى شهادة يده
 لم يصبر خصماً في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة قريب او فريقيين
 ثم اذا شهدا بيد تسانها القاضي من سمع شهدا بيده او معانته لانها رتبة اسمها اقراره
 انه بيده وظناً انه يطلق لها الشهادة وهذه تشبه على كثير من الفقهاء انه مجرد اقرار هو
 هل يثبت يده حكماً فالمدعى انما عايناه لا تقبل ثور بعد ان يطرح عن وقال تنازعنا
 في اليد فآراء احدى ما تخلف لاخر ينبغي ان يخلف لانه يظهر من قوله يده في حق المناكح
 بترك التعرض الى ان يبرهن على اليد وهذا عمل القاضي بكتاب الوقف مجرداً عن حجة
 من حجج الشرع المقررة بزيادة الامر تعجباً ويوجب للدفء تقبلاً فلا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وآله علم **سئل** رجل عليه دين هلك لاص وارث وله اخوة ولم يكفلوه فيه
 هل يطالبون بدينه ام ليس عليهم طلب به اجاب لا يطالبون بدين اخيهم لهما ذلك
 مطلقاً اذا لم يكفلوه مات عن ارث ام لا حيث لم يضعوا ايديهم على تركته اما اذا تركها
 ووضعوا ايديهم عليه فيستد يطالب الدين منهم ليوفوا من تركته والحال هذه والله علم
سئل رجل باع او قسم ثم ادعى انه كان فضولياً وان الملك لفلان ولو يجزى له
 يقبل قوله ام لا اجاب لا يقبل قوله والله اعلم **سئل** رجل له اولاد كبار
 نشوا في مصالحة وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في امواله بالبيع والشراء وقبض
 ديونه وسائر التصرفات والتجارات مات وفي ايديهم من امواله نحو الدوا والمناج
 وغير ذلك هل ذلك جميعه ارث عنه ام لا اجاب نعم هو ارث عنه والحال هذه
 والله علم **سئل** في مدعي ديناً معلوماً في تركه ميت اثبت بالبرهان هل يخلف المدعى
 على انه ما استوفاه ولا شيئاً منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء ام لا اجاب نعم
 يخلف وان لم تدع الورثة وان ابوا تخليفه كافي البرازية والنية وفي الخانية يخلف القاضي
 ما استوفيت منه شيئاً ولا ابرأه بخلفه على هذا الوجه نظر الميت والوارث الصغير وكل من
 عجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير
 طلب الوصي والوارث بالله استوفيت دينك من الديون ولا من اجدادك عليك وما قبضه لك قابض
 بأمرك ولا ابرأه ولا شيئاً منه وما احدث بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عند به ولا بشئ منه من
 هذا في ادب القاضي للخصم والصدقة الشهيد والعلم **سئل** فيما اذا ادعى زيدان له بدينه عمر ودينه

مطلوب
 بشرط القصة
 الشهادة بان
 العقار في يد
 المدعى عليه

مطلوب
 مات المدعي
 عن اخوة لم
 يطالبوا بدينه

مطلوب
 لو قال نكح
 اولتيه
 ففعلت
 لا يقبل منه

مطلوب
 مات من اولاد
 كبار نشوا
 في مصالحة
 وفي ايديهم

مطلوب
 اذا اثبت
 في تركه ميت
 لا يد من خلفه
 انه ما استوفاه

مطلوب
 لو قال نكح
 اولتيه
 ففعلت
 لا يقبل منه

وذلك في وجه وصي ايتام عمرو المتوفى واثبت زيد المذكور ذلك والحال ان الوصي لم يحلف زيدا
 المدعى المزبور ان هذا المال باق في ذمة عمرو المزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض عنه عوضا ومقتضى
 مدة بعد ذلك الاثبات والآن يطلب ويكمل زيد المدعى المزبور المال من وصي ايتام عمرو المتوفى المزبور
 فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليمين مرتبا على المدعى وهو يمين الا ستغفها والحال انه لم
 يتعرض في الدعوى لليمين بوجه من الوجوه والآن رتب الدين غائب قبل بسوغ الوصي دفع المال
 من غير ميثام لا اجاب صرح علما ونا رحمهم الله تعالى بان لا يد في ذلك من اليمين ولو ابيته
 الورثة لحق الميت اذ عساه ان يكون بذمته دين فيحتاج لو فائده نظرا له وللوارث الصغير والحكم
 المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الحاشية وغيرها فلا توقف فيه والله اعلم **سئل** في رجل
 اقر قبض ودبعة من فلان ثم ادعى ان اقراره كان كاذبا هل يحلف المدعى ان ما اقر كاذبا ام لا
 يحلف اجاب لا يحلف عندهما اذ التخليف يترتب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا للتناقص
 وعلى قول ابي يوسف يحلفه وفي جامع الفصولين خ الشافعي مع ابي يوسف رحمه الله تعالى
 في التخليف فلما اختلف فيه يفوض الى رأي القاضى والمفتى واختار المتأخرون قول ابي يوسف وعليه
 الفتوى **سئل** في رجل باع كرما وتصرف المشتري فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعد
 وتصرف فيه مدة سنين والآن تدعى امرأة انه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاقها على ذلك ام لا
 اجاب لا تسمع دعواها والحال هذه والله اعلم **سئل** في ملك بيع شرعى حاصله اشترت
 فلانة من فلان فباعها ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وجازته الشرعية وبه واضعة عليه
 الى حين صدور هذا البيع وذلك جميع الحصاة الشائعة وقدرها كذا في الحدود الفلاني شركة زيد محو
 الباقي بثنى سمي وصدق اخت البائع لانيه ووالدها على حصاة البيع المذكور على حكم المزبور وصدد
 من اهلها في محله وانته لا مطعن لها في ذلك بوجه من الوجوه اصلا ووعده المشتري البائع برد البيع
 اليه اذ اجاء اليها يتطير الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه المبيع
 وتصرف فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن الاخت وامها
 المذكورتان يدعيان حصاة في البيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواها ام لا **اجاب**
 حيث صرح بانه بيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصلح وحضر تلوصدقا كما ذكر فيه لا تسمع
 دعواها عليه اذ فيه صريح الاعتراف منها بانه باع ملكه فدعواها الملك فيه بعده مناقضة منها
 فلا تسمع كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرة من ابيها على مهر سمي بعضه
 مجمل وبعضه مؤجل واقر الاب بقبض المجل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب الزوجية
 ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات ابو الزوجة وبعد مدة من موته ادعت الزوجة
 على الزوج بمجمل المهر وذكرت انه لم يصل اليها شئ منه فهل بعد الدخول وبلوغها وتسليمها نفسها
 للزوج وموت ابيها المقر بقبض مجمل مهرها حال صغرها بولايته الشرعية عليها ومضى السنين

مطلب
 اذ اقر قبض
 الورثة
 لا يصدق
 في قوله اقر
 كما دنا

مطلب
 اشترى كرا
 وتصرف فيه
 زمانا وتلقته
 ورثته
 والآن الخ
 مطلب
 في ملك بيع
 شرعى

مطلب
 اذ اقر قبض
 الورثة
 لا يصدق
 في قوله اقر
 كما دنا

العديّة على ذلك تسمع دعواها على الزوج بمجمل مهرها لم لا اجاب صرح علما وانا المتأخرون
وابواليث الذي هو من الكنيّة السادسة وكثير من اضراب بيان الزوج اذا بنى زوجته اى دخل بها
يمنع منها مقدار ما جرت العادة لتجنيبه ويكون القول قول الزوج في ذلك قال في الحاشية من
الوصايا قال الفقيه ابواليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى بها فان منع منها مقدار ما جرت
العادة بتجنيبه ويكون القول قول الوثرة في تجنيب ذلك القدر وقال في متن تنوير الابصار
فان سلمت نفسها ووقع الاختلاف في الحالين اى حالة الحيّة وحالة الممات لا يحكم بمهر المثل لانا
نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تسجل من مهرها شيئا عادة بل يقال لها لا يدان تقرى
بما تجلّيك والا قضينا عليك بالمتعارف قال في شرحه ذكره في المحيط قال مشايخنا واقره عليه
الشارحون قال مولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما اذا ادعى الزوج انصال
شيء اليها اما لو لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب الكتب مذكورة
وسبغ ذلك من المتأخرين رؤيا هم فساد الزمان وقطع شأفة التزوير والبهتان والله اعلم
سئل في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى ابيك حال صغرك
والاب ميت واقام بيته على اقرار الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض بعينه فهل هذا الاقرار
كأقرار الاب بعد بلوغها انه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها ام كالبينة على قبض الاب بعينه
في حال الصغر اجاب لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو اقر الاب بعد بلوغها انه قبضه
حال الصغر لا يصح عليها والثابت بالبينة كالثابت عيانا فكأننا فاعينه مقرا بعد بلوغها
بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل كتب عليه صداق
اقر فلان انه استوفى من فلان ما كان له بذمته وانه ابراه من جميع الحقوق ومن اليمين وان وجبت
ادعى انه كاذب في اقراره فهل له استحقاق خصمه انه صادق في اقراره ولا يقدح في ذلك قول الموثق
ومن اليمين وان وجبت لكونها انما تجب بعد دعواه انه كاذب في اقراره ام لا اجاب الابراء
استقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذا عدم المقضى وهو بقاء الدين في الذمة
وحيث عدم المقضى فهو من باب الساقط فليس له استحقاق في مرسقط عنه بالبراءة والله اعلم
سئل في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احد هو وعليه دين مستغرق لتركته فلزم شرعا
بسببه للثلاث بيع حصته فباعها الوصي سورة لاخويه وفي ثمنها ما كان عليه بامر الحاكم الشرعي
والزامه موافقة للمقتضى الشرع واحكامه وما اشاخ الثاني فباع وارثه نصفه الموروث له وخلصت
الدار للثالث وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول واشهد حال بلوغه انه لا
يستحق فيها ابراثة من كل دعوى وتظلم وشكوى ابراه عاما جازما قاطعا حاسما ومات العم
المزبور عن صغير اسمه هبة الله وصغيرة وزوجته وكان قبل موته ساكن ابن اخيه للشهد بيتا
واستقر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للبيت المزبور فانكر بيع

مطلب
ادعى الزوج
بعد بلوغها
ان اباها اقر
بقبضها
حال صغرها
واقام بيته

مطلب
اقر فلان انه
استوفى من
فلان ما كان له
بذمته وانه
ابراه جميع
الحقوق

مطلب
حاصلة ان
القاضي اوجم
بصحة البيع
لعدم ثبوت
الغبن الفاجد
ليس لاخر ان
يحكم بفساده

ثلث ابيه المتقدم شرحه فثبت الوصي بالبينة الشرعية والزعم باجرة المثل له بعد ان حكم
بصحته البيع ولزومه وكتب بجميع ذلك صك شرعي فطلب استيجار البيت فلم يتفق له ذلك
ثم ادعى ان بيع ثلث ابيه كان باطلا لكونه كان بالغبن الفاحش فقامت بيته انه بقيمة المثل
فحكم القاضي بصحته البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغبن الفاحش
لدى الحاكم فسمع دعواه وابطل البيع باخبار الممارجة بان بالغبن من غير ان يأتوا
بلفظ الشهادة هل يصح ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه ام لا اجاب لا يصح نقض
الحكم الاول لانه بعد تاكده بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول فعد صرح علما وثاني دعوى
الرجلين سلك امرأة بان لو برهن احدهما وقضى له به ثوب من الآخر لا يقبل كما في الشراء
اذا ادعى من فلول وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان ايضا وبرهن لا يقبل
لتاكده وفي فتاوى شيخنا الشهاب الحلبي رحمه الله تعالى سئل في موقف استبدل
وحكم به خفي بعد ثبوت مسوقاته لديه فاقامت بيته بعد الحكم بان ذور بيع لم يتعطل سببه
من الاسباب النافية لذلك وحكم حاكم بموجبه بعد تقدم دعوى شرعية صدرت من مبيع
شرعي لدى الحاكم والنفي الاستبدال الاول وحكم بعوده لجهة الوقف ليصرف في مضافا
على حكم شرط واقفه هل يلغى بمقتضى ما شرح امر لا اجاب لا يلغى الاستبدال الثابت اولا
لان القضاء يصحان عن الالغاء ما امكن اذ البينة السابقة قد ترجحت بانصاف
تقصاها بهما ويشهد له ما ذكر ولو شهدت بيته بقتل زيد يوم الخميس وحكم الحاكم بها
ثم شهد اخرى بقتله يوم السبت بالكوفة لاسمع لان الاولى ترجحت بانصاف القضاء بهما
قال الزيلعي في علة ذلك لانه لما حكم بان قتل عكة صبار ذلك حكما بان لم يقبل في غيرها
اذ قتل شخص واحد في مكانين لا يتصور اهور وفي مسائلنا كذلك لا يتصور بيع واحد
بمثل القيمة وغبن فاحش للتنافي هذا مع الحكم بمجرد اخبار الممارجة مع ان الاتيان
بلفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو ان يقول الشاهد اشهد بكذا ومع تقدم البراء
العام بقوله لاحق لي ولا دعوى قبله ومع تقدم الاستيجار وهو اقرار منه بانه ملك
الموخر وانه لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم السابق مع هذه الامور
فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واقر

عجبا القاضي ماله المأمر بالفقه يقتضي والقضاء حسام اذ سئل جملة بعد فتكا ولا
يرضى به عايشا الاله امام قد قاله الرضا عليه السلام لا زلت به يوم الجزا اقدام
سئل فيما لو ادعى خالد على بكرانه واضع يده على العقال بغر حقا لكونه ملكا من املاك مورثي
فاجاب بكران وضع يده عليه لكونه ملكا من املاك والدي تلقينه بالارث عنه
فدفع خالد بان مورثي اشتراه من وصيتك بمسوخ شرعي وابرز من يد حجة بذلك

فدفع

هذا ما
هو عليه
في نسخة
الشيخ

فدفع بكر بان البيع وقع بين فاحش وهو غير صحيح وثمة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع
القاضي هذا الدفع ولم يطالب بالاداء باثبات موجب الحجّة المذكورة فنع القاضي بكر من دفع
يده على العقار وكتب بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر ان يسمع هذا الدفع من بكر ام لا
اجاب لا يسوغ منع القاضي عن هذه الدعوى لان دعوى الغبن الفاحش لا قائل بعدم
صحتها بل لو اقامها المدعى و اقام المدعى عليه بينة ان الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن
لان البينة بينة من يدعى خلافا للظاهر واليمين على من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع
بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينة على من يدعي كونه بالغبن الفاحش فيسوغ لقاض
آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وابطال بيع عقار اليتيم بذلك بل المصريح به في كتب علمائنا
قاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة النفقة او خوف ظالم متغلب عليه او بيع
بضعف قيمته او لدين على الميت لا وفاء له الامنة او كان في الزكاة وصية مرسلة لانفاذ
طما الامنة او فلاته لا تزيد على مؤنته او خشي عليه النقصان فاذا ادعى اليتيم ان الوصي باع
لا لواحدة من هذه وهو لا يجوز لسمع القاضي منه ذلك بعد بلوغه وان لم يدع الغبن والله
اعلم بسئل في امرأة ماتت عن عقار قتان في ابن شقيقها وزوج بنتها للتوفية واظهر
ابن الشقيق حجة باقراره في صحتها انه ملك من املاكه واظهر زوج البنت حجة مقدمة للتاريخ
بانها وهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار ثبت مضمونها لدى قاض شرعي بمحضرة خصم شرعي
يدعيه ارضا عن معتق جده وشهودها موجودون والاخرى خالية عن الحكم وعن الشهود
فهل يعمل بها ويحكم بموجبها بمجرد هاء ام يعمل بحجة الاقرار الثابتة بالشهود الانبار اجاب
يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط والكا غدا بل ايمان فقد صرحوا
قاطبة بان لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن جميع الشرع الشريف والقاضي
لا يقضي الا باحدى حججه وهي البينة والاقرار والكل هذا شرع محمد سيد ولد عدنان
لا الرسم في الورق من اى كان كان والعبرة لما هو الواقع لا لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم
ينص عليه الشارع ولا اعتمده امام باقر يستند فيه الى نص قاطع وحيث ادعى انه ملكه و
اقرت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقراره او يقضى له بالملك ولا عبرة بحجة الهبة من
غير شهود يشهدون عليها حقيقة وان كتبت اسما وهر فيها وكتب تاريخ سابق لما قدمنا من
اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل الاديعين في خلل المحاضر والجلال
بعد ان دحر تم التهمة عرض على محضر كنفه ملكه تملكها صحيحا ولم يبين انه ملكه بعض
او بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوى ثم دحر طعم لشروط الحاكم اكن في مثل هذا
بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما افادتم اجود واقر بالاحتيال والله اعلم
سئل فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان بنته فلاتة زوجة عمرو المتوفية كانت دفعت له

مطلب
حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط
وكيف من جميع الشرع

مطلب
حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط
وكيف من جميع الشرع

كذا فروشا مبلغا معيناً فانكرو وحلف فنعاه الحاكم شرادعي عليه ثانياً بان يكرز زوج ابنته
السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو بذمتها هل تسمع هذه الدعوى
الثانية ام لا اجاب لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين كما لا يجامع مع اثنتين
بوجه واحد صرح به في النزاع وكون المبلغ بذمته يستوفى منه يتأق كونه بذمتها يستوفى
من تركتها بعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعاً والله اعلم **مسئل** في مدبوني رجل
دفع احدهما مبلغاً وادعى الدافع انه نظير ما في ذمة المديون الآخر قاتلاً اذن لي في دفعه
لك وقال الدين هو نظير ما في ذمتك انت فهل القول قول الدافع في ذلك ام الدين
واذا علمت القول قول الدافع في ذلك يمينه هل يبرأ ذلك المديون الاخرام لا اجاب نعم القول
قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو مملك والقول قول المملك في حصة التملك في جامع الفصولين
راخر الفتاوى رشيد الدين شري من دلال شيئاً دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال
الدلالة فتتالي الدلالة مستقلة لدافع يمينه لانه للملك وفي الاشياء والنظار القول للملك في حصة
التملك ولو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئاً فالتعيين للدافع انتهى وجامع الفصولين
ايضا تبرع رجل باداء دين بلاءرضي من عليه صم انتهى فلا شك في براءة المديون الآخر للدفع عنه
والحال هذه والله اعلم **مسئل** فيما اذا استأجر زيد من عمرو المتكلم على وقف حصة معينة من جملة
اقدام الوقف من معلومة بأجرة معينة جميع الثمرة مقبوض سيد عمرو والمؤجر الميزور بمحضرة شهود
الصك ومعانيهم لقبضه منه وثبت مضمون الصك المرقوم لدى قاض خفي في وجه وكيل شرعي عن عمرو
المؤجر المرقوم فاعمره ونكف وزيد المستأجر ان يحلف لم يمين الشرعي ان جميع مبلغ الاجاقضه
عمرو موثرهم منه فهل لم ذلك مع وجود الصك الذي جرى القبض بحضورهم ومعانيهم ام لا اجاب
قال العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجيم في بحر ولم ارحم من ادعى انه دفع الميث دينه وبرهن هل
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة الغزالي اقول ينبغي ان لا يتردد في التحليف
أخذاً من قول المديون تعضي بأشياء لا باعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقاً على الميت
انتهى والله اعلم **مسئل** في امرأة ولدت غلاماً ما جاء وماتت هي والغلام فادعى زوجها تقدم موتها
على الغلام وادعى اخوتها لا يبرهنها عكسه فما الحكم اجاب القول قول الزوج بيمينه والبينة
على الاخوة اذ الزوج ينكر ادعاهم وهم يدعون والقول قول المنكر بيمينه والبينة على المدعي قال
في القنية مات عن زوجة واخ وابن مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنته وقالت الزوجة
بل مات اخوك قبل موت ابنته فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ
موت الاقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من ينكر اختمى ينكر الزيادة
وبالاولى انكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيها رسالة تكاد ان تكون مفردة والله
اعلم **مسئل** في امرأة ادعت مهر في تركه والدها المتوفى بالقرب وصي اخوها الصغير يدعي دفعها

مطلب
لو دفع آخر
لديون مبلغاً
وقال الدافع
انه نظير ما في
ذمة متابعه
يقبل قوله

مطلب
ادعى انه دفع
الاجرة لناظر
الوقف وهرن
بمات الناظر
فطلب ورثة
بيمين المنسب
يحلف ايضاً

مطلب
ولدت غلاماً
وما تافادعي
الزوج تقدم
موتها وعكس
ورثتها فالقول
للزوج

مطلب
في رجل ادعى
ان له ديناً
فادعى له رجل
ان له ديناً
فادعى له رجل
ان له ديناً
فادعى له رجل
ان له ديناً

بموت أهل بيته من سنة ومعنى خمسة عشر سنة على دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للأئمة
السلطاني وهي تنكر معنى المدة المذكورة هل القول قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا
يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على تاريخ يوم موت الام أم لا اجاب القول قولها
لما تقر ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته فيسوغ دعواها والحال هذا ولا تقبل البينة على تاريخ الموت
والحال هذه اذ المقر ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العادة
والظهيرية والولولجية والبرازية وغيرها من الكتب والله اعلم سئل عن امرأة كان لها زوجان
اخوان وما تاتاهما من ايتام منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجين انه ملكها ووصى
الايتام بذكرها اذ اقامت بينة واقام الوصي بينة فن المرح منها اجاب المرح بينة الوصي
لانها بينة الخادج معنى وبينة المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله اعلم سئل في ذي
جباية على وقف سافر ليحيى ماله ببلده فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعمر
انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا عما حصل من الوقف وايزد فتر محاسبة بمعنى بامضاء فاق
بالزيادة ومطالبه بدفع ما قصده بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فسأله القاضي المند على يد
عن ذلك فاجاب بان جواب الادراية له بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف يقضاه دين ولا
صرف ولم يكن وكلا في سماع دعوى تصدر على الوقف وغاية امره انه ما حور يقبض ما على
متقبلي الوقف ومزارعيه فلم يلتفت القاضي الى كلامه وحكم بالزامه وامر بدفع ما يجاء سامعا
لدعواه معتمدا على ما في فتر المحاسبة المعنى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف هل هذا
الالزام صحيح ام غير صحيح اجاب هذا الزام غير صحيح لا طباقا علما تينا على انه لا تصح الدعوى في الوقف على
غير ناظر كالأكارو غلة دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس بممتول والمتولى من
الى التصرف في الوقف ولذا لم تجر الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا على غلة دار الوقف غلة
الوقف وغير الوقف اذ اثبت انه اكار او غلة دار ومثله في لسان المحكام لابن النخعة وغيره
ولانه لا يجوز لنا ظران يستدين على الوقف ليطعم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف
باذن القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدرا زائدا على المستحقين مطلقا وعلى العمارة التي
لا بد منها غير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما ونا قاطبة اذ
ليس للوقف دمة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التغير فأجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
استحسانا وحيث قلنا الجابي ليس بمخصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبرا لما صرح به جميع علما
قاطبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ سيخا في فتاواه كان الواقفون في الرمن المتقدم
ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يد فيما يفعل ويصد قومه في القبض والضرب لانياتهم
وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل علما تقهر الزمان وظهر قلة الدين من المتكلمين على الاوقاف
من الكذب والخيانة والايان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما في زماننا قال مشايخنا

مطلب
تنازع
مع وصي
فيما يصلح
للزوجين

مطلب
ادعى جاني الوقف
اليعزول على جباية
الآن انه صرف
سنة تولى
زيادة عما حصل
من الوقف

لو استقرض الناظر لصالح الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا لا يصدق الناظر في زماننا
لما هو مشاهد انتهى وفي جامع الفصولين في أحكام الوكلاء ما عز وكيل اجارة الدار وقضى
الغلة ادعى بعض السكان انه يحل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم بقبض اجر حتى يحضر
الغائب انتهى واعلم ان ما في عز مبني على الرواية الدينية عن ابي حنيفة التي رواها الحسن عنه
وهي ضعيفة لان الوكيل يقبض الغلة ويكيل بقبض الدين والخلاف فيه بين الامام وصاحبه مشهور
فأما مل والله اعلم **مسئل** في جماعة يضربون بالبندي حول مطهر اصاب بندقة وجه صغير
فبضعته ولا يعلم الضارب فما الحكم **اجاب** حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى
على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضربة منهم باجمعهم لان ذلك محال والله اعلم **مسئل**
في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعي او دفع ضرر عنه هل تسمع شرعا ام لا **اجاب** لا تسمع
لان الدعوى قول مقبول يقصده بطلب حق قبل غيره او دفعه عن حق غيره ودعوى النسب المجردة
عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقباء الاشراف انه شريف وليس اشراف والله
اعلم **مسئل** فيما اذا عذرت الدعوى لغيبة المدعي عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع
بعدها ام لا **اجاب** نعم تسمع لان السلطان يرضع الله تعالى فيما اشترعه انه استثنى
من المنع ثلاث مسائل من الدعوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب
ومن المقردان الترك لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم تأني الجواب منه بالغيبة والعلة
حسية التزوير ولا يتأتى بالغيبة المدعى عليه فلا فرق بين غيبة المدعي والمدعى عليه والله اعلم
مسئل في رجل ادعى على آخر له ناس الحكم انه ضاع له صندوق فيه اسباب له واسباب
لا هله وولده مكتوبة بدفته وقد وجد مع المدعى عليه درايما من الاسباب التي كانت به وطالبه
باحضارها فاحضرت وسأل سؤاله عنه فاجاب بانها اشتراها من فلان ببلد كذا ابكنا من الثمن
من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لا ثبانا ادعاء فاقام بينة بانهاد رايا
المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وسأله احضار باثباتها
فاحضره فسأله من اين وصلت لك فاجاب بانها اشتراها من صارحي فكلفه الناظر اثبات شرائه
من الصارحي بالبينة الشرعية فاستمهلها فامهلها ومضت ايام المهلة ولم يأت بها فالزمه بدفع
جميع الاسباب التي ادعى انها كانت في الصندوق من جملتها الدرايا او جميع قيمتها بموجب اعتراف
بييع الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا للذكورة وعدم اثباته شرائها من الصارحي
فهل الالتزام صحيح شرعا ام لا **اجاب** الالتزام بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق
او قيمتها بسبب مصاجبتها للدرايا او مجاورتها مانا بذلها هب بمجملتها فهو غير صحيح لعدم
موافقته لقول ضعيف خلفه عن قول صحيح والله اعلم **مسئل** في ورثة جري بينهم صلح
وابرا كل الآخر عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظهر فساد البراءة واراد كل مدع

مطلب
جماعة يضربون
بالبندي
فأما مل والله
وجه صغير
مطلب
دعوى النسب
المجردة لا تسمع

مطلب
اذا وجد المدعى
عليه بعد غيبته
خمس عشرة سنة
تسمع الدعوى
عليه

مطلب
ضاع له صندوق
فيه اسباب
فوجد بعضها
مع آخر قادمي
الاخر انه اشتراه
من فلان كذا

مطلب
اذا جرى في القلم والاداء
في دعوى التعميم على وجه الانشاء

ان يعود الى دعواه هل له ذلك ام لا وهل يصح البراءة عن الارث الكائن في الاعيان ام لا اجاب
نعم له ان يعود الى دعواه اذا البراءة عن الارث لا يصح والحال هذه ففي القنية وغيرها افتراق الزوجان
وابرا كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
لان البراءة انما ينصرف الى الدينون لا الاعيان وفي البراز يجرى الصلح بين المتداعيين وكتب
الصلح وفيه براءة كل منهما الاخر عن دعواه او كتب واقرا المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد
الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح للبراءة السابق والمختار انه تصح
الدعوى والبراءة والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على
بطلان المتضمن وحسلة البراءة عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكرة والله اعلم مثل
في رجل باع ابنته بينا معلوما بمن معلوم بمعرفة الحاكم الشرعي واقرب يقضيه لديه وكتب صك
البيع والاقرار ثم آلان يدعى انه اقرا كاذبا هل تسمع دعواه ام لا واذا قلتم بسماع دعواه فماذا يلزم
شرحا اجاب

عند الامام الاعظم والثالث المكرم لا تسمع الدعوى له ولا يراعى قوله

لانه مناقض بمنعه التناقض وعند يعقوب الدنف يلزم في هذا الخلف

على التي لها اقر ان كان الاما استقر وهو الاصح للعند اذ الزمان قد فسد

حتره في جينه العبد خير دينه مصليا مسكنا ميجلا مكرما والله اعلم

مسئل في امرأة باع دارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها ام لا اجاب لا تسمع دعواها

قال الزيلعي ولو باع ضبعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى ولاده لا تسمع دعواه للتناقض لان اولاده

على البيع اقرارته وان اراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قيل لا تقبل وقيل

لا تقبل وهو اصوب واحوط لانه باقامة البينة ان الضبعة وقف عليه يدعى فساد البيع وخالف نفسه

فلا تسمع للتناقض ذكر في مسائل شتى وفي الخاتمة رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف فختلف

المشايع فيه والصحيح انه لا تسمع وقول الزيلعي اصوب للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله

أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال اهل الحيل والخداع ببيع الوقف واظهار البائع انه

ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه باجرته لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعافا ثمته

فيجب عدم القبول حسب المادة الفساد والله اعلم بمسئل في رجل اشترى من جماعة نصف كرم ارضه

سلطانية لبنت المال ثم معلوم ثم ادعوا بعد البيع انه وقف فما الحكم اجاب الصحيح لا تسمع دعواهم

كما صرح به قاضي خان ونصر عبارته رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف فختلف المشايخ فيه والصحيح انه

لا تسمع وفي الزيلعي وان اقام البينة على ذلك قيل لا تقبل وقيل لا تقبل وهو اصوب واحوط ومثل

ما في الخاتمة في التارخانية وفي الفصول العادية فصل بين كونه مسجلا أي محكوما به فقبل البينة

وبين كونه غير مسجل فلا تقبل وذكر قبله تفصيلا آخر بين كونه على قوم باعيانهم فلا تقبل وبين كونه

مطلب الرابع
ابنته بينا معلوما
بمن معلوم واقرا
بمنه فساد
يدعى انه اقرا كاذبا

مطلب اذا باع
شقة ثم ادعى
انها وقف فختلف
وعف

مطلب رجل
اشترى من جماعة
نصف كرم ارضه
سلطانية ثم
ادعوا وقفه
لا تسمع

على الفقراء والمسجد فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفا وقفها هو قبل
 البيع فان اراد تخليفا المدعى عليه ليس له ذلك لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تنفع
 للمتناقض واما وقف الارض السلطانية التي لبثت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
 الشجر بانقراؤه فيه خلا في نقل الطرسوس في انفع الوسائل من الذخيرة وقف البناء من غير وقف
 الاصل لم يجز هو الصحيح لانه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من حيث ان
 قيامها بالارض وهو يتبع بحكم الاتصال كالبناء انتهى هذا وان ثبت انها وقف وحكم به حاكم المشتري
 يرجع على من باعه اصيله كان او وكيله بجميع الثمن الذي دفعه اليه والله اعلم سئل في رجل
 وكل شخصا يشتري له نصفا شائعا من محدود لامرأة فاشتراه لموكله من ابنها بالوكالة الثانية
 عنها شرعا ثمن معلوم وتقا بضما ثم استأجر وكيل الرجل المذكور بالوكالة الشرعية لموكله المرنور
 من الوكيل عن امه المذكورة الثابتة وكانه عنها جميع النصف الباقي عشرين سنة بعشرين من القروش
 وصدر عقد التواجر بينهما بانجاب وقبول شرعيين وتسليمه وتسليمه وحكم بموجبه حكما صحيحا
 شرعيا والآن يدعى وكيل الام ان النصف البيع والنصف المستأجر ملك ابيه المتوفى ولم يصح بيعه
 ولا اجارته فيه فهل تنفع دعواه ام لا والبيع والاجارة المذكوران صحيحان شرعيا ان اجاب لا تنفع
 دعواه لتناقضه الذي لا يمتثل والبيع والاجارة كل منهما صحيح اذا جارة المشاع للشريك
 صحيحة بالاجماع في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى والله اعلم سئل في ناظر وقف
 ذي يد على محدود تحت تكلمه لجهة الوقف ادعى عليه متول آخر على وقف آخرانه جار في وقفه الذي
 تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه فانكر فاقام المدعى بينة شرعية شهد بما ادعى
 وحكم القاضي بجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه اقام بينة انه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم
 لسابق بينة الخارج ويحكم بجهة وقف ذي اليد ام لا اجاب لا ينقض الحكم السابق باقامة
 بينة ذي اليد المذكور اذا البينة ليست له وانما هي للخارج وقد اقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها
 باقامة بينة ذي اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه
 بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء
 ترد وبينه ذي اليد في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسمع وسواء
 قلنا بان القضاء بالوقف قضاء جزئي او كلي اي على الناس كافة او مختص والصحيح المفتي به انه
 جزئي ولكن قد صار ذي اليد مقضيا عليه وبينته لم تقدر غير ما افادته اليد فكيف ينقض بها
 القضاء بالبينة المفيدة المثبتة خلاف الظاهر ولعله جعلت البينات والقضاء بالوقف
 كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار ذي اليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بان ملكه
 لما قلنا وهذا عملا لا توقف فيه لمن غس رأس خصره في الفقه والله اعلم سئل في محضر
 حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة واختها فلانة بنتي اخت المدعى الثابتة وكانه

مطلب
 وقف البناء
 والشجر من غير
 ارض الخصم
 انه لا يصح

مطلب
 باع
 ابنا امرأة بالوكالة
 عنها نصف محدود
 لها وأجر الباقي
 من رجل ثم ادعى
 ان المحدود ملك
 ابيه لا تسمع دعواه

مطلب
 ادعى
 ناظر وقف آخر
 ان هذا المحدود
 الذي تحت يده
 جار في وقفه

مطلب
 في محضر

عنها بشهادة كل من فلان وفلان بأن اباه مات وخلف فرسين لحداهما شهباء والاخرى حمراء
وجادير بيضاء وعشرة قناطير دبسا وان اخته ام الموكلتين وضعت يدها على ذلك وتصرفت
فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت امهما ووضعنا ايديهما على تركتهما
ويطالبهما بما خصته من ميراثه من ثمن الفرسين والحجارية والدبس لكون امهما باعت جميع ذلك
وتصرفت فيه وسأل سؤاله فانكر فطلبت منه بيعة فاقام كلا من فلان وفلان شهدا يطبق
الدعوى فأمر الحاكم المدعى عليه ان تدفع موكلتاه له ما خصته من مخلفات امهما امر اشرياهل
هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة ام لا لعدم ذكر قيمة المدعى التي ذكرها
شرط لسماع الدعوى بالاجماع لبتأني انضبط الحكم على شئ معين من المال وهل اذا دفع شيئا
بناء على انه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه ام لا أجاب هذه الدعوى غير صحيحة
وكذا الشهادة المترتبة عليها لأن معلومية المدعى شرط قال اصحاب المتون كالكثر وغيره
فان تعذر رأى احضار العين المدعاة بهلاكها او ضيبتها ذكر قيمتها قال الشراح ليصير المدعى معلوما
لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعدد مشاهدة العين فلا بد من ذكر القيمة
ليتأني الحكم بشئ معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والحجارية والدبس والكل عندنا قيمى حتى الدبس
كما صرح به في مخ الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى معلالا به بان النار عملت فيه ولهذا يجوز السلم
فيه فليت شعري باي قدر حكم به الحاكم على المدعى عليه من قيمة الفرسين والحجارية والدبس والحاكم
لا بد ان يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك قطعت بعدم صحة
الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا بناء على انه لازم له فظهر
عدم لزومه له رجع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل ايضا من وجوه كثيرة غير هذا منها انه لم
يبين وضع الواضع هل هو بطريق التقدي او بغيره ليرتب الضمان او عدمه ومنها قوله من
ثمن الفرسين الخ ولم يذكر انها باعت المدعى بثمن كذا او اجاز بيعها او لم يجز وان الاجازة قبل
هلاك المبيع او بعده والحكم مختلف في ذلك باختلاف الاحوال وامور يطول ذكرها والمخاض ان
هذا الصك على تقدير ثبوته لا يلزم به شئ ما لم يستوف الشروط المصحية للحكم وينصب على
شئ معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله اعلم سئل في رجل ادعى
على امرأة قدرا من الزيت والدرهم وديعة فانكوت وشهدت البينة باقرارها بها هل تقبل
أم لا وهل اذا ادعت ان اقرارها كان فارغا لا اصل له يحلف للمقر لا أم لا أجاب تقبل
البينة كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الوديعة وشهد ان اللودع اقر
بالا ثداء تقبل كما في الغصب انتهى وأما تخليف المقر له اذا ادعى المقر ان الاقرار كان كاذبا
فقد صرح به اصحاب المتون قال في الكثر اقر بدين او غيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت
حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر ولست بمبطل فيما ندعيه عليه انتهى وهذا

مطلوب على من ادعى
من الدين وديعة
بغيره على اقرارها
بغيره تقبل

استحسان وعليه الفتوى والله اعلم سئل في رجل ادعى على قن بجناية موجبة للدفع او الفداء هل اذا اقر القن او نكل عن اليمين يتفد على مولاه ويلزمه دفعه او فداؤه أم لا وهل اذا ادعى الجاني عليه على المولى يحلف أم لا وهل اذا حلف يحلف على نفق العلم أم على البت واليقين أم قننا مثابين أجبنا أقر القن المحصور بجناية توجب دفعه او فداؤه لا يتفد على مولاه وكذلك النكول لا يوجب ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفق العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لا آخر هل اذا اقرت الأخت بمحضرة شهود بوضع يدها على تركته يلزمها وفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا أجبنا قد تقرر لدى العلماء أن وفاء الدين مقدم على الارث فتو من الأخت المخصر ارث الميت فيها بوفاء الدين من التركة فان فضل شيء فهو لها ولا تؤمر بالوفاء من مالها وطا أخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنع عن البيع ووفاء الدين تحبس حتى تباع او توفي الدين من مالها ان امتنع عن البيع والله اعلم سئل في رجل مات وعليه دين مستغرق او غير مستغرق فأرادت الورثة او بعضهم اداء دينه لبتى تركته لهم فقبلوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك أم لا أجبنا نعم لهم ذلك ويجوز سرب الدين على قبوله اذ لهم حق الاستخلاص والله تعالى اعلم سئل في رجل مات يثرون تركته تضيق عن وفاته وقد قبض بعض غرما ثم دينه مدعيان قبضه قبل موته وادعى أحد غرما ثم انزعه هل اذا اقام بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر ما يخصه بما قبضه المدعى عليه أم لا أجبنا نسمع وتقبل بينته ويرجع على القابض بقدر ما يخصه بما قبضه المدعى عليه كالدين المشترك والله اعلم سئل فيما اذا نصب القاضي مسخرا عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم انه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا أجبنا صرح في التادخا نية وكثير من الكتب أن القاضي اذا نصب مسخرا عن الغائب لا يجوز ولو حكم على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخر ان ينصب القاضي ويكلا عن الغائب ليسمع الخصومة والقاضي يعلم ان المحضر ليس بمخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه وفي الولو الجلية القاضي اذا نصب مسخرا وهو يعلم انه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه مسخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع علما ثنائيا وفي جمع الفتاوى بالغزو الى المنتقى ان القضاء على الغائب لا يتقدو به يفتى انتهى وصرحوا بأن القضاء على المسخر قضيا على الغائب فلا يتقدللا ينظر قوا الى هدم مذهب أصحابنا قال في البحر اعلم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون الغائب في ولاية القاضي اذ جعلنا ثبانا عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر واذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضي لا تسمع هذه الاثابة وليس لهذا طريق عند علما ثنائيا انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو احقه وتوابعه ليس لقاضي دمشق أن ينصب مسخرا عنه وليس له طريق فافهم والله اعلم سئل في رجل ادعى على آخر غضب فرسله فأكره فأقام بينة على قران بغضبها هل تقبل أم لا أجبنا نعم تقبل

مطلب ادعى على امرأة بجناية توجب الدفع لا يسرى على مولاه

مطلب مات عن أخت وعليه دين واقرت الأخت بان تركته تحت يدها تؤمر الأخت بوفاء الدين

مطلب اذا ارادت الورثة دفع الدين وانفقت التركة لهم

مطلب اذا ادعى احد الغرما على غريم آخر انك قبضت دينك بعد موته

مطلب اذا نصب القاضي مسخرا عن الغائب وحكم عليه لا يتفد

مطلب البينة على اقرار بالقبض مقبولة

كما صرح به في جامع الفصولين وكثير من الكتب والله اعلم سئل في امرأة توفي عنها زوجها وأبوات
 ذمتها من جميع ما تستحق في ذمتها من ارض ومهر وغير ذلك فهل أبواتها من ذلك صحيح
 أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الابراء بما يخصها من ارضها وغيره يكون لها ذلك أم لا الجواب
 أبواتها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج صحيح لانه حق يسقط بالاسقاط وقبل الابراء وأما عن
 الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا يصح الابراء عنه فلها طلبه والله اعلم سئل من اسلم مبيع
 في جماعة وصنعوا اسبابا لهم وألوانا من الذهب والفضة ونقودا من الذهب والفضة مسكوكه في
 صناديق من الخشب في مكان أمانة ثم ان المكان الذي يرب تلك الصناديق احترق و احترقت الصناديق
 الموضوع بها ذلك وصار ألوانا من الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكه سبائك وبعض النقود
 بقي على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض اصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند
 رجل آخر ثم حضر بعض اصحاب الاسباب والألوان والنقود ويريد الدعوى بأن بعض السبائك
 الموجودة والنقود ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له
 ذلك ولا تسمع الدعوى بما يده عليه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال في ذلك أجاب
 أما الدعوى على المودع في حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة بالدعوة
 في الكتب وأما الدعوى على بعض اصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم
 تختلط بغيرها ممن أودعها عند الرجل المذكور فيه فسمع لانها دعوى أحد المتخاصمين للملك فيها على
 الآخر جثا عترف الرجل المذكور بالاستيداع لهما اولا حدهما اذ لا مانع يمنع من ذلك شرعا لانها قضية
 حكومية صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فجزى فيها أحكام القضايا بالحكمة وكلمة علمائنا
 رحمهم الله تعالى مستطارة متطابقة على أن كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا كذلك
 ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالحاضرين مع وجود المستوعب الشرعي
 ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلا او يتميز بعد عسر صاوكا اختلاط
 الحنطة بالحنطة واختلاط الحنطة بالشعير والحكم في ذلك بثبوت الشركة فيه لكل وكل واحد
 منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها ثبتت بالاختلاط لا بفعل
 أحد منهم والشركة بخلطهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك ومحمد
 يقول شركة عقد ولكل حكم فمن قال شركة عقد كان الرمي على ما شرط اذا بيع المشترك بخلطهم
 وفي صورة الاختلاط لا يصح لأحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به السرخسي بمسؤوله
 وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمته يوم القسمة واذا كان في ذهب وذهب
 او فضة وفضة فيا لوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة البينة وعلى الآخر البين فاذا حلف
 ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان اليد متساوية اذ مدعى الاكثر ذو يد والآخر مثله
 في البدوان كانت الاعيان كلها صارت عينا واحدة لا بد من اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك اخذ

مطلب ابرأت زوجها
 للتوفيق ما يستحق
 من ارض ومهر وغير ذلك
 ذلك الا في ارض
 مطلب وضعه وأوان
 ذهب وفضة مسكوكه
 منها أمانة عند رجل
 فاحترق المكان فاحترقت
 النقود المسكوكه سبائك
 فجمع الموجود من السبائك
 والنقد بعض اصحاب ذلك

مال الغائب ويبدو عيده أمانته على الغائب فلا تسمع الدعوى عليه ولا تجوز القضية في غيبة
 لأن كل عين في الأصل بجميع أجزائها ليس الآخر فيها شيء ولا قدرة له على تسليمها الا بخلوص نصيب
 الآخر والقضية فيها مبادلة كالبائع فيمتنعان وبهذه العلل ظهر الوجه في الأحكام المذكورة قائل
 والله أعلم وسئل عنها أيضا بما صورته في رجل أودع عند رجل صندوقا مقفولا لا يعلم
 المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر وبصناديق مقفولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضعاصناديقها
 فوق صندوق المودع برضى المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجد تحت الصناديق المحترقة
 صبرة فضة ادعى المودع الأول أنها له وأنها كانت دراهم مسكوكة وادعى زيد وعمر أنها لها وأنها
 أصلها دراهم مسكوكة وكل واحد من المودعين يقول رأي كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصبرة
 هل هي للمودع الأول أم للمودعين والحال أن المودع لم يصدق واحد منهما بأنه كان في صندوق دراهم
 بل يقول هذه الصبرة لأدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت أجاب صرح علما وأنا في مثل هذه
 المسئلة بأن من أثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشيء فإذا ادعى أحدهم على الآخر
 منهم أن هذه الغضنة فضته وأنكر الآخر وأقر المودع بأنها كانت في صندوق من هذه الصناديق
 التي استودعها منهم ولا أدري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم صحت دعواه ورجعنا
 إلى البينة واليمين فنق قامت له بينة عمل بها وإذا لم تقم بينة ونكل أحدهم عن اليمين التي لزمته بقضى
 الخصم وإن حلف كل لخصمه أن ليست لكل قضى بالشركة بينهم كشئ في يد اثنين كل واحد منهما يدعيه
 ولا بينة له عليه ففي جامع الفصولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل
 منهما مدعيًا فيما في يدهما جبه مدعى عليه فيما بيده فيجوز على كل أحكام المدعى فيما بيده صاحبه
 وأحكام المدعى عليه فيما بيده حيث اعترف المودع بأنها كانت في صندوق لا يعرف منها وإن أنكر
 كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكرها معا فلا تسمع دعواها عليه لأنه مودع أنكر
 الانداع رأسا واحدا فيمتنعان أن ادعى أنها ودعية لغيرها عنده وبرهن وإن لم يبرهن وأثبتا
 الانداع عليه بالبينة لزمته دعواهما وكذا لو ادعى أحدهما أنه أودعه وأقام عليه البينة ولو لا آخر
 الخصومة معه والله أعلم سئل في رجل قبض من آخر قرشًا ثمن ثوب ثم بعد مئة أتى به للدفع
 لبردة وادعى أنه زيف فأنكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم أجاب القول قول القابض أنه قرشه
 الذي قبضه منه ثمن الثوب يمينه صرح به قارئ الهداية في فتاواه أخذًا من قولهم القول
 قول القابض ضمينا كان أو آمينا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن البائع إذا قبض الثمن ثم جاء
 إلى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه بخاس وأنكر المشتري أن يكون ذلك من
 دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب أن أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري
 عو عن ذلك ولكن أن طلب من المشتري على نفق العلم بيجاب ويختلف فان نكل لزمه الرد والله أعلم
 سئل رضى الله عنه فظنا أيا من يجرر المسائل وامق ومن فهمه للصخران رام فالق

مطلب في رجل أودع
 صندوقا عند رجل
 وأودع رجلان عنده
 صناديق ووجدت
 على الأول فخرق
 البيت الخ

مطلب إذا أراد
 البائع شراء ثوبين على
 المشتري مدعيًا
 أنه زيف فأنكر
 المشتري كونه هو
 فالقول للبائع

مطلب إذا ثبتت كراهية
 وجه البائع فادعى أنها
 جديده كانت الخفة تزيد
 أبطال الحكم الخ

لأنت امام عالم مستبحر وحيد فريد بالقرآن ناطق وخير لدين الله تهدي بشره وأنت على اهل الفضائل
 اذا قام برهان تزويج قائلها من انها زوجها المجد عالق على وجهه بعد السؤال ونحوه ولم يبدع من الناطق
 وقد حكم القائل انكاسها بغيبها والزوج بالحكم واثق فهل بعد هذا الحكم لو انها ادعت بلوغ قبل الحكم سابق
 وان اباها ليس خصما وانها هي الخصم فيما يدعى يشاقق به يتنق الحكم الذي قد جرى له فأوضح لنا عن اباها هوارق
 وسامع عبدا عاجزا ومقصرا كثير الخطايا وهو الذي غارق ولذا زعم الشريكات لشرع رسول جاء ذلك كفر ما حق
 عليه صلاة الله ثم سلامه من الدهر ولا يام فمخرج يرق كذا لول الصبي الكرام ونافع ومن لم يفر في الخير والدين لاحق
 اجاب نعم يتنق الحكم الذي قد جرى له لان اباها ليس خصما يشاقق اذا ما احتملت البلوغ تأكدت
 عليها ولاحت للبلوغ بوارق ويقبل منها الدفع من بعده حكمه كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
 وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا على الاشبه المختار وهو الموافق ونظم ثانيا ايضا فقال
 لك الحمد يا من للبرية رازق ومن للنوى والحب لاديب قالق فمك استمد العون في كل حادث
 واني بما اقلت منك واثق اذا كان سن البنت محتملا له تدعى وهو البلوغ الموافق
 فقالت نكاحي غريب وان اتي على صفري من عاقديه التصديق وما والدي خصم فيكون حضوره
 وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق بجماع الى دعواه واقول قولها وتبطل دعوى المدعى وهو مارق
 والله اعلم سئل في بكرة الفقة ادعى زيد عليها نكاحا مؤرخا فانكرت فأقام شاهدين بذلك
 وادعى عمرو نكاحا وان زيد المدعى الاول اقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى
 به فهل يصح ذلك أم لا اجاب يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد الحكم
 عليها ففي الظهيرية رجل ادعى نكاح امرأة وهي تتحد فشهد الشهود انها امراته وقضى القاضي بها
 ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صحيح ظاهرا فلا يبطل ما لم
 يظهر خطأه بيقين وذلك بأن يوقت الثاني وقتا يكون قبل الاول وفي جامع الفصولين في الفصل
 الخامس من المخطوط من انه تزوجها في غير شهر كذا او شهرت أنه اقرب بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها
 حرام عليه وليست بامرأته فهذا دفع صحيح حتى يلحق أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تدفع وصرح
 كثير من العلماء ومنهم من اجاب الذخيرة بأنه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع دفع الدفع وماذا ادعى
 عليه وهو المختار وقبل اقامة البينة وبعدها وقبل الحكم وبعده فاعلم من ذلك كله ان المرأة المذكورة
 متى اقامت بينة بأنه اقرب تاريخه انكود بأنه لا نكاح له عليها ولا عقد نكاح له عليها أو
 ما اشبه ذلك من الالفاظ تسمع بينها ويبطل الحكم المذكور ومثله لو اقام الزوج لثالث
 بينة بذلك يبطل به الحكم المذكور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله اعلم سئل في امرأة
 اشترت من زوجها محدودات ومنقولات بتمن معلوم قبضه بالحضرة والمعاينة واعترفت
 بتسلمه وكتب بذلك صك شرعي وبعد اشهر اقر لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه منقولات
 وجرى بينهما ابراء عام وكتب به صك شرعي ومات بعد سبع سنين واشهر الزوج ثم صرف

مطلب في بكرة الفقة
 ادعى زيد نكاحا
 وعمره في بكرة الفقة

مطلب في بكرة الفقة
 من زوجها محدودات
 ومنقولات بتمن
 بعد ذلك سبع سنين
 ادعى بعض لورث

في جميع ما ذكر فادعى بعض ورثته على وكيلها الذي قاض بأن جميع ذلك تركه وطلب استحقاقه منه
 لكونه في مرض الموت فأبرزنا وكيل الصكوك المذكورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فنفقه منها
 شرعياً ثم ادعى آخر من الورثة على الوكيل المذكور الذي القاضى المزبور عدم صحة البيع لكونه مرضه
 وأقام على ذلك بينة فهل إذا ثبت أنه كان مفلوجاً يخرج ويحيى في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح
 ولا يعد مرضاً شرعياً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل إذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض
 فأما البينتين تخرج منهما أحياى المصريح به في غير ما كتاب من كتب الحنفية أن للقعد والمفلوج
 والمسلول إذا انصف كل داء منهم بالطول فحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما صرح
 به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فإذا علمت ذلك علمت أن المدة المذكورة فوق ما قدره واضعها
 فإن أصحاً بنا قدروا المرض الذي يطول بهام وللدعة سبعة أعوام والأشهر الزوائد وقع زائد لها
 اليها مضاً فلا سيما مع كونه يخرج ويحيى في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فإذا ثبت ذلك
 لدى الحاكم الشرعى مع جميع ما صدر منه مع زوجته وإذا تعارضت بينة الصحة والمرض فالبينة
 الصادرة من الزوجة بآنها كانت في صحة مبرجة لأنها المدعية والورثة ينكرون والبينة المدعى لا المنكر
 صرح به غير واحد من علماءنا وحيث طال ما برر وانصف بما قضاه به فقد جميع تصرفه مع زوجته باتفاق
 أهل اللزوم وأئمة والنظر إلى العمل بعبارة الكلف أولى من إهدارها والحاقه بالحوانات وكلامه بخوارها
 والله أعلم نسأل في رجل ادعى على آخر أنه اشترى رطلين بثلثين فأجاب بأنني تسلمت منك رطلين
 بنالا وعليلهما إلى أبي فأوصلتهما إليه هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وإذا قلتم بالضمان عليه هل
 يضمن له مثل البن أم قيمته أم ثمنه أجاب حيث لا بينة المدعى التسلم على الوجه المذكور يضمن مثل
 البن لأن تركه شراً منه والقول قوله فيه يمينه ومدعى الشراء ينكر الأذن بانضاله إلى أبيه والقول
 قوله يمينه فيه فيضم للدعي عليه مثل البن لأن ثمنه ولا قيمته والله أعلم نسأل في زيدا دعى على عمرو
 بجارية صغيرة أنها ملكه وبنت أمته وأن والدته دفعها لعمرو سيد خطها إلى أده لتعلم الأدب
 وأن الجارية المرقومة تحت يده وطالب بهما فأجاب بالانكار وأن الجارية موروثة عن والده
 فأقام زيد بينة أنها جاريته وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعى بعد حلفه بالله العظيم أنها منتقلة
 عن ملكه بوجه شرعى ثم ادعى عمرو بعد الإثبات أن والدته زيد وهبت الجارية للذكورة لشقيقها والد
 عمرو المذكور ورودها عليها ثم جاءت بها مرة ثانية فوهبها له بحضور ولد هازيد المدعى وهو ساكت
 مصدق لهيتها فأجاب زيد بالانكار من حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة إنما وقعت من والده لوالد
 عمرو وشقيقها بن غير حضوره وبغير رضاه فهل إذا قامت بينة على حضور زيد للهبة للذكورة الواقعة
 من والده وقصد يقه في هبتها لشقيقها والد عمرو وتقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل إذا
 ادعى زيد أن الهبة إنما وقعت من والده لوالد عمرو وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع
 أم لا وهل على زيد ومن شهد له مواخذة يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه

مطلب ادعى على آخر
 أنه اشترى من رجل رطلين
 بنالا وعليلهما إلى أبي
 فأوصلتهما إليه

مطلب حاصله
 أن الخصم إذا دفع
 مع وكده دفع الدفع
 ودفع دفع الدفع
 وما زاد عليه

او ملك عمرو اجاب نعم تقبل البينة فقد صرح علماؤنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
 على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو
 برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم كذا في الخبر
 وهكذا في جامع الفصولين رافرها وفيه رافرا في البراءة واستعمل يومين فلم يلت بالدفع وحكم عليه
 ثم برهن بالمختار انه يقبل ويبطل الحكم انتهى واعلم ان معنى قولهم يصح الدفع الخ اي اذا كان الدفع صحيحا
 اما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر من دعوى زيد ان الهبة انما وقعت من والدته لوالده
 عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد
 ان عمرو اقر قبل الحكم انها ملكه ليس له فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به والرفيق من قسم
 المال وليس عليهم مواخذة يستحقون بها الا هانة والتعزير قال الرزيلي في كتاب الدعوى بعد
 ان ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذب
 حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يبحث في يمينه ان كان لفلان على ألف درهم فادعى عليه فانكر
 فحلف ثم اقام المدعى البينة ان له عليه القاومة له في كثير من الكتب والله اعلم سئل في امرأة خطبت
 لابنها بكر او دفعت امتعة لابوئها تادة بنفسها واخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبة
 يدعيان ان المدفوع من مال الميت ولها فيه الثلثان اذ رآوه في يدى انه ملكها لا شيء فيه لابنها اهل
 القول قولها فيه ام قولها اجاب القول قولها بيمينها لان اليد لها وعليها البينة كما هو الاصل
 في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البينة كما اجعت عليه ائتمنا دهمهم لله تعالى
 والله اعلم سئل في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو ياتي لمستنيبه في كل شهر مما
 يجتمع معه من معلوم الحجج والسجلات فظالمه مستنيبه بقدر ذآئد على ما يجتمع له واذا الدعوى
 عليه عنده حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه ام لا تسمع عليه
 دعوى منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير اجاب قد سئل
 شيخنا الكائن في سقاه تعالى عهده ووقع في الدارين جميع هذه المسئلة بعينها فلم تاخذ في الله لومة
 لا ثم اذ ليس للضلالة الا فوق عيها فاجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لانه الدعوى لا بد
 وان تكون بحق ثابت له معلوم الجس والقدر وهذا المدعى ليس حقا له اذ القاضي ليس له اخذ
 الاجر على القضاء ولو فرض انه قال احد بصحته فهو لمن باشر القضاء وهو النائب للمستنيب
 فقد ظهر ظهور الشمس انه ليس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى
 فظالمه له غير جائزة شرعا انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى اقول هذا الذي ادين الله به ولقد
 نطق بالحق من قال تزود حكمة منى ودع قلا ودع قالا فساد الدين والدين
 قبول الحاكم المالا واقول ارى من المالا لمحض الجور قد مالا بلا ريب ولا شك دفع من الورع مالا

سئل في امرأة خطبت
 لابنها بكر او دفعت
 امتعة لابوئها تادة
 بنفسها واخرى بابنها
 ومات الابن عنها وعن
 ابني عم عصبة يدعيان
 ان المدفوع من مال الميت
 ولها فيه الثلثان اذ رآوه
 في يدى انه ملكها لا شيء
 فيه لابنها اهل القول
 قولها فيه ام قولها
 اجاب القول قولها بيمينها
 لان اليد لها وعليها
 البينة كما هو الاصل في
 الدعوى ان القول قول ذي
 اليد باليمين وعلى المدعى
 البينة كما اجعت عليه
 ائتمنا دهمهم لله تعالى
 والله اعلم سئل في رجل
 تولى القضاء بناحية من
 النواحي مدة وهو ياتي
 لمستنيبه في كل شهر مما
 يجتمع معه من معلوم
 الحجج والسجلات فظالمه
 مستنيبه بقدر ذآئد على
 ما يجتمع له واذا الدعوى
 عليه عنده حاكم شرعي
 فهل تسمع الدعوى عليه
 في خصوص ذلك من
 مستنيبه ام لا تسمع
 عليه دعوى منه لكون
 معلوم الحجج والسجلات
 ليس ماله وانما هو في
 الحقيقة مال الغير
 اجاب قد سئل شيخنا
 الكائن في سقاه تعالى
 عهده ووقع في الدارين
 جميع هذه المسئلة
 بعينها فلم تاخذ في
 الله لومة لا ثم اذ ليس
 للضلالة الا فوق
 عيها فاجاب بقوله
 ليس للمستنيب الدعوى
 عليه لانه الدعوى لا
 بد وان تكون بحق
 ثابت له معلوم الجس
 والقدر وهذا المدعى
 ليس حقا له اذ القاضي
 ليس له اخذ الاجر على
 القضاء ولو فرض انه
 قال احد بصحته فهو
 لمن باشر القضاء
 وهو النائب للمستنيب
 فقد ظهر ظهور الشمس
 انه ليس للمستنيب حق
 بوجه من الوجوه حتى
 يسوغ له على النائب
 الدعوى فظالمه له غير
 جائزة شرعا انتهى
 كلام شيخنا رحمه الله
 تعالى اقول هذا الذي
 ادين الله به ولقد
 نطق بالحق من قال
 تزود حكمة منى ودع
 قلا ودع قالا فساد
 الدين والدين قبول
 الحاكم المالا واقول
 ارى من المالا لمحض
 الجور قد مالا بلا
 ريب ولا شك دفع من
 الورع مالا

والله سبحانه وتعالى نسأله صلاح الأحوال وحسن الخاتمة إذا آن الارتحال والله تعالى أعلم
 سئل في دعوى صدرت عن وكيل فتردار خريفة الشام المأذون له في ذلك على متولى وقف
 بخصوص أرض مزرعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الأراضي فحصل التفرع في ذلك من
 قبل حاكم شرعي وكشف وأطلع على تلك الأراضي الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب
 بذلك صك شرعي يثبت أراضي الوقف بمجودها والآن قدم وكيل آخر عن فتردار آخر بعد مضي
 ثيف وعشرين سنة يدعي بأراضي خرب داخلية في حدود ما اشتمل عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت
 أراضي الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعي السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة
 أجاب قد تقرر ونسطر في كتب علمائنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك
 المطلق باعتبار ملك الواقف وإن أراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف المؤبدة فكان
 التراجع وقع بين ناظرين وقعين مختلفين أحدهما ذويد والآخر خارج والبيئة عليه لا على اليد
 والقضاء لذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق إذ لا يكلف للبيئة لأن أقصى ما يستدل به على
 خفية كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج إلى البيئة وأما سماع الدعوى بعد المدعي السابق فهو ممنوع
 إلى أن يبرهن اللاحق بشهادة عدول فتقبل بيئته لأنه خارج وبدونها لا تسمع قال في البحر والحاصل
 أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك فراجع ان شئت والله أعلم سئل
 في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته حق ادعى عليه
 بوديعة فأكرها فأقام عليه بيئته بها هل تقبل أم لا أجاب لا تقبل للبراءة العام بقوله ليس له عنده
 الحق في الميسر وغيره ويدخل في قوله لا حق قبل فلان كل عين أو دين وكفالة وخيانة واجارة وحدقات
 ادعى الطالب بعد سخط تقبل بيئته عليه إلا أن يشهدوا عليه بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله
 أعلم سئل في صك مصادقة صورته تصادق صالح بن حسن وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالآو
 للعبارة شرعاً بأن الذي يستحقه صالح في الدار الفلانية جميع العليتين والايوان والبيت السفلي
 المعروف بتجدودها وأنه حق من حقوقه والذي يستحقه عبد النبي بمفرده جميع الفرقين والثلاث
 غرف أيضاً والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع الحاكورة والمطبخ والمرتفق ومساحة الدار سوية بينهما
 هذه عبارة الصك وعرف كل بمحدوده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع
 يده على ما عياله أعلاه وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعلية الكبيرة والثلاث
 خلاوي مع الحاكورة وأما المطبخ والمرتفق ومساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليها سوية
 والآن اختلفا فصالح يدعي أن الثلاث غرف وما عطف عليها سوية بينهما وأن له النصف فيها ولعبد النبي
 النصف فقط وعبد النبي يدعي أن جميع المتعاطف ما عدا مساحة الدار له خاصة فهل القول قول صالح
 فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واضع يده عليه ومتصرف فيه بانفراد مدة
 سنين وما هو في قصرهما معاً من المطبخ والمرتفق ومساحة الدار يكون مشتركاً أجاب كل من في يده

مطلب ادعى وكيل
 فتردار خريفة الشام
 على متولى وقف أرض
 ولم يثبت ما ادعاه
 والآن يدعي وكيل
 آخر

مطلب أشهد
 على نفسه في صحته
 أنه ليس له عند زيد
 حق ثم ادعى عليه
 بوديعة لا تسمع
 مطلب
 مصادقة في قصر

شئ يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه يمينه أنه ملكه وكل شئ كان فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد على تصرفه ويمنع عنه الآخر حيث لا يبرهان له عليه بشئ يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة إذا ادعاها لآن العلماء رضوا للمنع على عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله سوية بينهما وإن صلح أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة يصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأن الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى هو المعتبر بلا شبهة فيقضى لصالحه والحال هذه بالعليتين والإيوان والبيت السفلي ليد ولعبد النبي بالغرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع المحاكورة ليد وطما بالمطبخ والمرفق والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يقيم برهان شرعي على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما صرح به الأصوليون في بحث الحرف عند الكلام على الواو والله أعلم بسئل في أرض كان بها زيتون لمسيح يستغله الولاية عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للأرض والزيتون متصرف في الولاية المسجد في الزيتون وبقيت الأرض قراحو لرجل بجبايتها أرض فضمها إلى أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه مثولي الوقف حالا بأنه أحدث يده على الأرض بعد فناء الزيتون مع أنه للمسجد واليد لناظره عليه قد يماهل إذا شهدت بيعة بمحدث يده على الأرض بعد فناء الزيتون تتزع من يده ويمكن منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له بطريق من الطرق الشرعية وتثبت اليد للوقف بثبوت الزيتون مع أن السجلات القديمة وفتركات الولايات تنطق بذلك أم لا **أجاب** إذا برهن المثولي على أحداث بطلبه عليه وأن يد الوقف سابقة لشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه البيعة على أنها ملكه فإن أقامها على وجهها الشرعي حكم بها والا تتزع من يده وتكون للوقف لثبوت كونه ذا يد إذا ادعى في الوقف للملك سواء في أن يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذي اليد في جامع الفصولين وغيره والعبارة له غصب أرضا وزرعها فادعى رجل أنها له وغصبها مني فلو برهن على غصبه وأحداث يده يكون هو ذا يد والزراع خارجا ولو لم يثبت أحداث يده فالزراع ذو اليد والمدعى هو الخارج انتهى وصرحوا فاطبة بأن صاحب البناء والشجر في الأرض ذو يد والثابت بالبيعة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم بسئل فامرأة أجرة رجل بيتا فسكنه بالإجارة مدة ثم ادعت أنه ملكها مستدلة بوضع اليد هل إذا ثبت استيجارها تندفع ويثبت ملك المورح له بذلك أم لا **أجاب** الأقوام على الاستيجار قرارا بأنها لا ملك لها فيه بالاتفاق ويقضى به للمورح والله أعلم **سئل** فيما إذا ادعى شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار إليها بالادعى ملك له وهكذا أقرت بها وأقام بيعة على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا **أجاب** نعم تقبل ويحكم له بها إذا ثبت بالبيعة كالثابت

مطلب في أرض كان بها زيتون لمسيح يستغله الولاية عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للأرض والزيتون متصرف في الولاية المسجد في الزيتون وبقيت الأرض قراحو لرجل بجبايتها أرض فضمها إلى أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه مثولي الوقف حالا بأنه أحدث يده على الأرض بعد فناء الزيتون مع أنه للمسجد واليد لناظره عليه قد يماهل إذا شهدت بيعة بمحدث يده على الأرض بعد فناء الزيتون تتزع من يده ويمكن منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له بطريق من الطرق الشرعية وتثبت اليد للوقف بثبوت الزيتون مع أن السجلات القديمة وفتركات الولايات تنطق بذلك أم لا

مطلب إذا استيجار رجل بيتا فسكنه بالإجارة مدة ثم ادعت أنه ملكها مستدلة بوضع اليد هل إذا ثبت استيجارها تندفع ويثبت ملك المورح له بذلك أم لا **أجاب** الأقوام على الاستيجار قرارا بأنها لا ملك لها فيه بالاتفاق ويقضى به للمورح والله أعلم **سئل** فيما إذا ادعى شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار إليها بالادعى ملك له وهكذا أقرت بها وأقام بيعة على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا **أجاب** نعم تقبل ويحكم له بها إذا ثبت بالبيعة كالثابت

عياناً هكذا علمنا وأثبتنا فكأنه يقرر بمجلس الحكم أنها ملكه والله أعلم سئل في رجل
أقعد آخر مصبنة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويحرس ما بها ويسمي أميناً يوم رباستقبل
الزيت ممن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة مات هذا المأمور المسمى بالأمين بعد أن
أوصلتار باب الزيت زيتاً على وجهه طيناً طيناً على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه وصل
زيتاً قدره كذا اللصياً نريد تضمينهم هل له ذلك أم لا أجاب لا وجه لتضمين ورثته والحال
هذه إذ فعل ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصبنة نعم لو ادعى أنه استهلكه
وأقام على ذلك بينة ضمنه في تركته وأما مجرد دعواه أنه أوصل للمصبنة التي هو بها كذا من الزيت
فلا تسمع منه لكونه لا يوجب عليه شيئاً من الضمان ولو ضاع جميع ما بها لا يلزمه ضمانه من غير
تعدته عليه ولا تفريط في حفظه كما هو شرط من حال هذه والله أعلم سئل في رجل استأجر
بهيماً من يدرج ثم ادعى أنه ملكه هل لا يستيام إقرار بالملك لذى اليد ولا تسمع دعوى المساومة لئلا يكو
في الهيمن أم لا أجاب المساومة مانعة من الدعوى لتضمينها الاقرار بأن المدعى لذى اليد كذا اقتصر
في النزاع في الدعوى في نوع المساومة ولم يحفل خلافه وفي جامع الفضولين وأواسط الفصل العاشر
حكى في كونه إقرار الذي اليد قولين معصمين راجعاً للفتاوى الصغرى وحكى اتفاق الروايات بأنها
إقرار بالملك لذى اليد راجعاً لزيادة إقرار وقال راجعاً للفتاوى رشيد الدين الاستسراء ولا يستجار
إقرار بالملك لذى اليد ولم يحكم عنه خلافاً والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسمع دعواه بعد سبق
للمساومة منه كما في النزاعية وجامع الفضولين وغيرها والله أعلم سئل فيما إذا ادعى زيد على عمرو
محدوداً أنه ملكه ورثه عن والده فأجاب المدعى عليه أني اشتريته من والدك وعنك المورثين لك بكذا
واني ذو يد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم معي في بلدة ساكت من غير حذر يمنعك
عن الدعوى هل يكون ذلك من باب لا قرار بالتلق من مورثيه فيحتاج الى بينة تشهد له بالشراء ولا
ينفعه كونه واضعاً يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب الدعوى التي مر عليها خمس
سنة مع صريح إقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين أم لا أجاب نعم دعوى لك التلق عن
أب المرحوم ودعوى باقي الملك من المورث إقرار بالملك له ودعوى الاشتغال منه اليه فيحتاج للمدعى
عليه الى بينة وصار المدعى عليه مدعياً وكل مدع يحتاج الى بينة ينور بها دعواه ولا ينفعه
وضع اليد المدة المذكورة مع الإقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المخاطبة بالاقرار
ومن أقرب شيء أخبره أخذاً بقراره ولو كان في يده أحصاً بكثرة لا تعد وهذا لا يتوقف فيه والله أعلم
سئل في دار مشتملة على بيتين وساحة مماوية معتدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من
ضرورة السكنى باع المالك لها بيتاً من البيتين لرجل بيعاً صحيحاً شرعياً بحقوقه وطره ومنافعه
وما عرف به ونسب اليه ومات البايع فباع ورثته البيت الثاني لرجل آخر بيعاً صحيحاً شرعياً كما شرح
في الاول ويريد أن يبنى في الساحة يابزم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء

مطلب
مات أمين
المصبنة
فادعى رجل
على ورثته
نه الخ

مطلب
الملك بعد الاستسراء
ولا يستجار
لا تسمع

مطلب
إذا ادعى
زيد على عمرو محدوداً
أنه ورثه عن والده
فأجاب المدعى عليه
أنني اشتريته الخ

مطلب
رجل له دار
مشتملة على بيتين
فباع المالك لها بيتاً
من البيتين
لرجل بيعاً صحيحاً
شرعياً بحقوقه وطره
وما عرف به ونسب اليه
ومات البايع فباع
ورثته البيت الثاني
لرجل آخر بيعاً
صحيحاً شرعياً كما
شرح في الاول ويريد
أن يبنى في الساحة
يابزم منه الضيق على
المشتري الاول ومنع
الارتفاق وسد الهواء

ونقصان الإضاءة هل له ذلك أم لا ويمنع شرعا أيجاب لا شبهة فإن المساحة المذكورة مشتركة
بينهما مناصفة وللشريك منع شريكه من البناء في المشترك وإن لم يكن في البناء تضيق على الشريك
ولا سد الهواء والاضادة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه إذا طلب القسمة في السأ أو طلب أحدهما تقسيم
أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يد انسان عشرة أبيات من أرض في يد آخر بيت واحد فالشركة
بينهما نصفان والله أعلم سئل في اختلاف قول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب
النأ ليف أقوالهم مجردة عن التصحيح أي الاقوال في حالة الموت بحلى بالترجيح أجاب المجلى
بالترجيح والمعلّى بالتصحيح قول الإمام للقدم والمهام للعظم أبي حنيفة الثمان السأ في حلبة
الاجتهاد على سائر الفرسات الذي أقرت بالجلدات مناقبه وعلت في الدنيا والآخرة درجاته
ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العدل قاسم بن قطوبغا بعد قول القدوري وإذا اختلف الزوجان
في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل
فإن مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منها وقال
أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل
وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولورثته والطلاق والموت سواء قال الإمام
الاسبيعي أبي والتصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده الشافعي والمجوي وغيرها انتهى أقول
وعلى قول الإمام مشت أصحاب المتون قاطبة ويكفي ذلك في الترجيح إذا المتون موضوعة لظاهر المذهب
الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوسي في أنفع الوسائل في تحوير
المسائل وإذا ما تناقضت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف القول قول ورثة المرأة إلى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة
الزوج لأن الوارث يقوم مقام المورث فصارت المورثين اختلفا بانقسم ما وهما حيان في حال قيام
النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها كذا في لسان الحكماء وقد استقصى
فيه في مسألة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل النكاح وبعده وبعد الموت
وما إذا كانا حيين أو أحدهما أو عيدين فراجع ان شئت وليكن اعتماده على قول الإمام أبي حنيفة
رحمه الله تعالى والله أعلم سئل فيما إذا حكم القاضي على الخصم التاكل بالنكول ثم أراد أن
يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويبطل القضاء أم لا أجاب لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء
قال في الكافية لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء ومثله
في كثير من الكتب والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر حالة بدين فأنكوها فأقام البينة
عليه بها فادعى الإبراء منها هل تسمع دعواه الإبراء عنها مع انكاره صدورها أم لا أجاب
لا تسمع لتناقضه الظاهر والامرف في ذلك بين ظاهر والله أعلم سئل في ثك كرم زنتون يقاسم
عنه رجل مع أولاد أخويه يأخذ هؤلاء هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يقاسمون بينهم كذلك

مطلب
متاع البيت إذا
اختلف الزوجان

مطلب
لو قضى عليه
بالنكول ثم أراد الحلف
لا يلتفت

مطلب
دعى لبراءة
عند الكفاية غير الدب
بعد النكاح لا تسمع
مطلب
مع أولاد أخوته
ككرم زنتون مدته تزيد
على خمس عشرة سنة
بعد ذلك ادعى الخ

مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن العتق يقول لاحق في هذا الثلث لاولاد ائني فلان لموت ابيهم في حياة ابيه بل نصفه لى ونصفه لاولاد ائني الاخر وانما كنت اسلم لاولئك تناولوا هذا السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم ذلك كذلك ومع منع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الزمن مثل ذلك اجاب لا تسمع دعواه والحال هذه والله اعلم **سئل** في يقيم يتكلم عليه جده ابوامه اقرله بأشياء من ديون وغيرها وصاد يرايح في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل وكما سئل يقول هذا الغلان ابن بنتي اليتيم فمات اليتيم عن ورثة فطلبوا ذلك فقال المال والدين الذي كنت اقرت بهما له انما هو مالي وكنت اقرله تلجئة هل يلتفت الى كلامه أولا يلتفت الى كلامه لتكذبه نفسه في ذلك اجاب لا التفت الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما اقر به لورثة اليتيم ولا يميز على الورثة لانه ما كان اقراره تلجئة الا على رواية عن أبي يوسف ان ورثة المقر له يطلبون انا ما نعلم انه كان كاذبا والله اعلم **سئل** في فرس لرجل غائب تركها بيد اولاده يريد ان يرد على الغائب بمحضور اولاد الغائب بحصة فيها هل تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع الدعوى على الغائب بمحضور اولاده والله اعلم **سئل** في رجلين تنازعا في محدود واحدما خارج يدعى الشراء من زيد والاخر ذويد يدعى الشراء من عمر والمشتري من زيد المذكور برهن المخارج ان زيدا الملتقى منه اقر قبل شراءه بانعك منه انه باعني المحدود المذكور بكذا فاشترى بانعك لم يجز لانه كان في بيعي فكذلك شراؤك المرتب عليه هل تقبل بيعته بذلك أم لا اجاب نعم تقبل كما اشار اليه في جامع الفصولين وغيره والله اعلم **سئل** في محدود موروث باع بعض الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة يراه لكنه كان حلالا في بطن أمه يوم بيعه وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بأنه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه ولا يمنع سكوتة ورثاؤه أم لا اجاب لا يبطل دعواه بسكوتة ورثاؤه ويعذر مثل ذلك والقول قوله في عدم العلم بيمينه وقد صرح في البحر ان الاصح قبول الدعوى في من قدم بلدة واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاه بأنه دار أبيه مات وتركها مبرأنا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فاذا كان هذا مع الشراء أو الاستيجار فكيف مع السكوت المجرد والله اعلم **سئل** في رجل تكرت دعواه على آخر بدين له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ خمس عشرة سنة هل يمنع للدعي من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه لم يترك دعواه خمس عشرة سنة اجاب لا يمنع لعدم الترك للدة التي منع السلطان من سماعها بعد حكمها هو ظاهرا والله اعلم **سئل** في دار وقف أهلي وجد فيها بثرة زيت قديم وهي في يد المتولى عليها من ذرية الواقف يدعيه للوقف وأخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف الاول لو وضع يد متولى له أم لا اجاب القول فيه للمتولى على الدار لانه ذويد وغيره خارج والله اعلم **سئل** في شريكين شركة مفاوضة سافرا للحجاز يقول وبا عابضه للعرب ثم في ذمتهم وفي بعضه فوضعا في موضعين

مطلب أقوالهم
اليتيم له بدونه
فما لليتيم من ورثة
فطلبوا ذلك فقال
الم

مطلب اذا ادعى
رجل قرضا في يد
اولاد الغائب
لا تسمع
مطلب
تنازعا في محدود
احدهما يدعى ان
بأبي اشتري من
زيد والاخر يدعى
ان زيدا اقر الخ

مطلب انما مات
أخذ الثمن من قاضي
ورثة على الآخر قاضي
كفيل في البيع لا يسمع
دعواه

ودیعة ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بأنه ضامن للثمن الذي بذمه العرب وأنه أيضا
 كافي لما بقى من القول عند اللودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة الشريك للثمن والقول المذكورين
 أم لا تصح دعواهم ولا يجوز إلزامهم بشئ منها أجاب لا تصح دعواهم بذلك اذ كفالة الشريك بدین
 مشترك للشريك باطلة لأن ما من جزء منه الا وهو مشترك بينهما ولا نه يؤدي الى قسمة الدين
 قبل قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفالة الا اذا
 اذ لا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل فكيف يجوز إلزام الشريك
 بسبب ذلك بشئ والحال هذه وما هو أعلم سئل فيما لو طاع زيد على قري ومزارع من مصرفها
 ثم ان بعض متكلمي القرى المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوه لزيد المقاطع ليحسب لهم
 المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع بذمهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمر اطلب من المتكلمين المزبورين
 ما كان أقرضهم اياه لدى حاكم فأجابوا أن القرض لاحقية له وانما زيد المقاطع هددهم بالحكام
 فوافقهم صرة مجهرولة وأقاموا على ذلك شاهدين احدهما من رعايا القرية المذكورة فنعى الحاكم اذ اذا
 عمرا وعرفه أنه حيث كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما يدعيه لازم على زيد
 للمقاطع المذكور فهل امر وبعدها اطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل
 منع الحاكم وتعرفت المدعى أنه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا
 وهل الحجّة والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتمد عليه شرعا أم لا أجاب اذا ثبت الاستقراض
 من عمرو ولا ينظر الى جوابهم المذكور لان حاصله الانكار ومع الثبوت باحدى الحجج الثلاث لا يفيد
 الانكار ولا وجه الزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القرى والمزارع
 على الوجه الذي يفعل الآن ليس أمرا شرعيا اذا استقرض نفسه أمر شرعي ثبت بدل القرض
 ديناه زما في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شئ كان فاذا ثبت الاستقراض بذمة متكلمي بعض
 القرى باحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيد به وقد تقرّر في المتون كافة عدم
 صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين
 وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمنافاة بين كونهم أقرضه
 لهم وبين كونهم أقرضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه كأنه
 قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بدله بذمتكم استقرضه بعينه زيد لا أستم
 ولا شبهة في أن ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم أن القرض لاحقية له انكار
 والمنكر لا بينة عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قولهم أنا ما استقرضنا فنعى
 الحاكم عدم البينة لهم عليه لا يوجب كون ما يدعيه لازما على زيد فكيف يكون لازما عليه
 بجحودهم الاستقراض وحيث بنى الحكم على مجرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكما شرعيا قطعيا
 ومما يقطع الشغب ما ذكره البزازي في الدفع ادعى ما لا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد

مطلب استقرض
 بعض متكلمي القرى
 مبلغا من عمرو
 لزيد المقاطع
 لئلا يبيع منهم فأجابوا

مطلب محضر
حاضره انت
لوكيل لا يدخل
تحت الحكم

كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يتجاسم مع اثنين بوجه
واحد انتهى فهذا صريح في واقعة الحال قطعا من غير اشكال والله اعلم بسئل في
محضر حاصله حضر مجلس الشرح الرجل المدعى مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية للحاكم
به وتوكلها به بعد تعريف عمها سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه ابرأ ذمة عبد القادر
ابن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها باذنها بالمجلس وانها لا يستحق قبضه حقا
ثم أشهد على نفسه الرجل المدعى غنام بن فويج الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور
الثابت وكالته عنها فيما يأتي ذكره بشهادة أحمد بن جابر وفرط بن محمود أنه
طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادتها ثلاث تطليقات فوجب
ذلك بانت صفية عن عصمة زوجها المذكور فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وذلك بعد
اعتبار ما وجب شرعا وثبت ذلك لدى الحاكم ثبوتا شرعيا وحكم بموجبه حكما شرعيا
هذه صورة المحضر وذلك كله بغيبة الزوج فهل تثبت الوكالة المذكورة المجردة عن دعوى
الزوجة أو وكيلها حقا يدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة أو غيرها من الحقوق أم لا
تثبت وهل الحكم على الغائب بالطلاق المذكور يمثل ذلك ينفذ ويكتفى بمجرد قول الموثق
وذلك بعد اعتبار ما وجب وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجبه أم لا أجاب
التوكيل لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا قاطبة في جملة اثبات
الحرمة على الغائب دعوى كفاية المهر على حاضر أو دعوى ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع
الفرقة وتطالب بالاداء وتبرهن على ذلك ويحكم بالفرقة والضمان ومع ذلك ينظر وافيه
وقالوا المسمى على الغائب شرط لا سبب وفي مثله لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامة
المشايخ فينبغي أن يقضى في مثله بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالامانة على الغائب إذ المسمى على
الغائب ليس سببا للمدعى على الحاضر وفي البحر وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكلمها على الضعيف
من أن الشرط كالسبب فكيف بما هنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكتفى بمجرد قول الموثق
وذلك بعد اعتبار ما وجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في الحاضر والسجلات
أن يبالغ في الذكر والبيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال وفي الاشياء والتطائر ولو قال الموثق
وحكم بموجبه حكما صحيحا مستوفيا شرائط الشرعية فهل يكتفى به فأجبت مراداً بأنه لا يكتفى به ولا بد
من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في الملحق من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل
ثبتت دعوى باتت به الحادثة الحكمة أنه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل انتهى هذا الحادثة
فخرج وقالوا في مسألة الشرط المتقدمة الاصح أن هذه البينة لا تقبل اذ في قبولها ابطال حق
الغائب وكيف تثبت البينة الكبرى بشهاد الوكيل الذي لا يصح القضاء له بالوكالة المجردة وشهاد
الشهود بها غير صحيحة كالدعوى بها مجردة فلم توجد الدعوى الصحيحة التي تطلب بعدها الشهادة

فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم سئل في زيدا دعى أن له بذمة عمرو دينا معلوما وذلك في وجه وصي أيتام عمرو المتوفى المذكور وأثبت المدعى ذلك والحال أنه لم يحلف للمدعى أن هذا المال باق في ذمة عمرو المزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يتعوض منه عوضا ومضت مدة بعد ذلك إلا وأن يطلب ويكمل زيد المدعى المال من وصي أيتام عمرو فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليمين مرتبا على المدعى وهو يميز الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى اليمين ولأن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا أجاب صرح علما وأراحهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أبت الورثة لمحق الميت اذ عساه أن يكون بذمته دين فيحتاج لو فاته نظرا له وللورثة الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الخاتبة والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر دينا فدفعه بأنه أحال به عليه فلا تدين لها على الحيل وأقام عليه بذلك البرهان هل يندفع أم لا أجاب نعم يندفع كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئل عن اشترى من آخر ثورا فاستحقته امرأة بالبيعة فإراد المشتري الرجوع على البائع بثمنه فادعى البائع أن ابن بقرته وأقام بيته هل تسمع دعواه وتقبل بيته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة أجاب نعم تسمع دعواه وتقبل بيته بحضرة المرأة اجماعا وبغيبتها على الأظهر لا شبهة وإذا ثبت ذلك فالمشتري يسترد الثور من المرأة ولا يتعرض للبائع والله أعلم سئل في ابن في عيال أبيه دفع له الأب مالا نقدا بخر فيه وأذن له بالاتفاق على نفسه من مال التجارة فخرج منه بغير إذنه واشترى لنفسه منه أو أبنى نحاس ومات الأب بعد أن أقر في صحته أنه ليس له عندى سوى مائة قرش فالحكم فيمن النحاس وفيما أنفق في الحج بغير إذنه وفي إقراره إذا ادعى عليه بقية الورثة أنه كان فارغا أجاب أما ثمر النحاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يشتر فيه ورثة أبيه ويجرى على فرض الله تعالى ومثله المال الذي أنفق في الحج وأما إقراره بأنه ليس له عندى سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه بأكثر منها كيف لا وقد أعقب صحته مرضه ومضت موته فافهم وجه الأولين أنه بشرائه لنفسه وانفاقه في الحج بغير إذن والده صار متعديا على المال الذي في أمانيته فصار غاصبا فعلق بذمته فلا يرأى منه إلا بدفعه لما ملكه أو إقراره بذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه أعنى إقراره لاستغراق الأزمنة وأعظم من ذلك ما صرحوا به من أنه لو دفع الوصي تركته الميت إلى وادته وأشهد نفسه أنه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثيرا لاستوفاء ثم ادعى دار في يد الوصي أنها من تركته والذي لم يقبضها تقبل بيته ويقضى بها أرايت أن قال قد استوفيت جميع ما تركه والذي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دينا لأبيه تقبل بيته ويقضى به بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم سئل في ذي يد على أيتان أدعى عليه خارج أنها ملكه نبت عنه وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى في اليد الشراء من زيد منذ كذا المدة سماها فأقام مدعى النساج بيته على مدعى الشراء هل يقضى بالمدعى النساج

مطلب
أثبت زيد في
وصي أيتام عمرو
أن له بذمة عمرو
دينا ولم يحلف له

مطلب
المدعى عليه المدعى
بأنه أحال له

مطلب
استحق اشترى
المبيع فادعى المشتري
الرجوع على البائع
فادعى الخ

مطلب
لأبيه مالا بخر فيه
فخرج منه بغير إذنه
وأشترى لنفسه
أو أبنى نحاس
ومات الأب بعد
فإراد الخ ثم ادعت
بقية الورثة الخ

مطلب
عوى
وارث على وصي
داره تركته
والله يعلم سهره
على نفسه ثم ادعى
سجوعة

مطلب
أيتان ادعى
نبت عنه مدعى
شراء من زيد

مطلب اذا نصها
لاب مع زوج ابنته
لستوفاء منه فقص
ما يخصه وما يخص
مها فهذا لا يمنع لام
من الدعوى

مطلب
دعوى الميراث
بعد الاستيفاء
والشراء مقبولة

مطلب اذا
ادعى على آخر مستلفا
من ثمن قاش فادعى
المدعى عليه وصول
كذا منه ثم اقام بينة
ان المدعى قال
الخ

أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كل نزعه بعض الناس أم لا الجواب نعم
يقضى به لمدعى المتنازع وأما تاريخ الضياع فلا التفات اليه ولا تقويل عليه قال في جأ مع
الفصولين لو قال في دعوى الحمار غاب عني منذ شهر فقال المدعى أنا أبرهن أنه ملكي وفي يدي
منذ سنة أو نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت إلى بينة المدعى عليه لأن ما ذكره المدعى من تاريخ
تاريخ غيبة الحمار لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم سئل في رجل بصادق
مع زوج ابنته المتوفاة عنه وعن أمها زوجها وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج
ما خصه وخص زوجته من متروكا لها التي تحت يد الزوج المزبور وكتب محضر بذلك وفيه
أشهد يعني الأب عن نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصها مما منها
واستوفاه فهل يمنع هذا الإشهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة الجواب
لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم الميتة بشئ مما تركه ابنتها ووضع الزوج يده عليه أذهو
أشهاد يقبض ما خصها منها ظاهرا فإذا ثبت شئ آخر فحقها باق فيه لحماطله وما يصرح به
ما ذكره في أواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين راجع إلى المتنازع حيث قال وفيه
دفع جميع تركه الميت إلى وراثته وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته
قليل ولا كثيرا لاستوفاه ثم ادعى دار في يد الوصي أنها من تركه والدي ولم أقبضها قال قبل بينته
وأقضى له بها أرايت ان قال قد استوفيت ما ترك والدي على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً
لابيه ألم أقبّل بينته وأقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها
والله أعلم سئل فيما لو استأجر زيد من عمره دارا والحال أن عمر كان وصيا عليه من قبل ولما
كبر زيد حصل بينه وبين عمر مبادأة عامة ثم ادعى زيد المذكور بعد الاستيفاء أن تلك الدار
ملك من أملاك مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يعد متنازعا أم لا الجواب
لا يعد بذلك متنازعا لكان الخفاء في الاستيفاء ولعدم صحة البراءة عن الاعيان قال في البحر
في باب الاستحقاق في شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى
أواسنا جردا ثم ادعاهما قائلاً بأنهما دارا بيه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرف وقت الاستيـ
لا تقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصي جميع تركه الميت إلى وراثته
وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثيرا لاستوفاه
ثم ادعى دار في يد الوصي أنها من تركه والدي ولم أقبضها قال قبل بينته وأقضى له بها أرايت
ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً
لابيه ألم أقبّل بينته وأقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه محل الخفاء فيقع الشهادة على ما ظهر
له وسماه جميع ما ترك يا اعتبار فلا يضره ذلك فافهم والله أعلم سئل في رجل ادعى
على آخر ثمانية وأربعين قرشا ببقية قماش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشا فادعى

الدعي عليه وصول العشرين منها ولم يبق له بد منه سوى ثمانية وعشرين قرشا فانكرو وصول
العشرين فخلعه عليها هل اذا اقام المديون عدلين شهدا لدى الحاكم الشرعي على انه قال له لدى
المطالبة مالي عندك من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا تقبل أم لا اجاب نعم تقبل
شهادة العدلين على اقراره بأنه ليس له من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا حيث صدقها
المديون في ذلك وثبت عدلتها بالوجه الشرعي اذ لا مانع منها شرعا والله أعلم **سئل**
في امرأة اشترت من آخر دارا علوية بثمن معلوم وتفرقا عن ثمنها بوضو وتراض فتراكم للطرفين
عليها فقتل الماء منها على السفلى فتدخل بناؤها وتريد ردها على بانعها هل لها ذلك أم لا وهل
تسمع دعواها بأم لا وهل لها ردها بمجرد دعواها الجمل والغبن الفاحش مع عدم التقدير
أم لا اجاب لم يقل أحد من العلماء بان طار الدرد يحدوث التخلخل المذكور فلا تسمع هذه
الدعوى منها والعجب ممن يسمعها وكيف يجبر على الرد وقد سلمها الدار غير متخلخل بناؤها وترد
عليه جبرا متخلخلا بناؤها لا فائلا بذلك من العلماء وأما مسألة دعوى الغبن الفاحش فحواب
ظاهر الرواية منع الرد به مطلقا سواء قرأ أو لم يقرأ وظاهر الرواية ظاهر الرواية وادركنا ما ينحصر
يفتقون بالرد ان غرة والا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتخلخل لما اشتهر في المتن
والشروح والفتاوى في مسئلة حدوث العيب في البيع في يد المشتري أنه يمنع من الرد فلا تسمع منها دعوى
الرد معه ودعوى الجمل باطلة عندنا هل العلم قاطبة والله أعلم **سئل** فيما اذا اتى البراءة في المنقول
والعقار على آخر فنفذ الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانيا على الوجه السابق هل تسمع
دعواه أم لا اجاب البراءة عن الايمان باطل منقول كان أو عقارا فلو قال لا استحق قبله حق
مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الاخرين كان أو دينا لانه
براءة عن دعواها لا عنها بخلاف قوله ابراءك عنها فان له أن يدعيها والذي تعطيه عبادة الكتب
المشهورة ان كان الإبراء عنها على وجه الانشاء فاما أن يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بهما
فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة أن له الدعوى بها على الخاطب وغيره صحيح من جهة
الإبراء عن وصف الضمان فالإبراء الصادر في المنقول والعقار ابراء عن الايمان لا يمنع الدعوى بأدواتها
على الخاطب ولا على غيره فافهم والله أعلم **سئل** في رجل دفع لزوجة شعرا وصوفا فالتزهاما
فقتلتهما فدفعته للنساج فنتجه غطاء ثم ماتت الزوجة وتختلف الزوج مع ورثتها هدي دعوت
ملك الغطاء والزوج يدعي ملكه فالقول قول من اجاب القزل للزوج قال الفقيه لجران
العادة أن الزوج يدفع لها وهي تغزل لاجل الزوج فصلا القزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ
وكيف يكون ملكا لها وقد نتجه غطاء هذا لا فائلا به والله أعلم **سئل** في رجل ادعى على جماعة
من أهل الذمة أن له بذمتهم على سبيل القرض الشرعي كذا من القروش تسلموها ودفعوا لها وليس
الكتا شرفا نكروا فطلب القاضي منه بيته شرعية فذكر أنه لا بينة له والنسأ يأنهم خلغوا فنتجه

مطلب
فأما إذا اشترت من
آخر دارا علوية فتراكم
الطرفين وتراض
على السفلى فتدخل
البناء فادارت ردها
الح

مطلب
دعوى البراءة
عن الايمان غير
مقبولة لأن البراءة
صنها لا تقع بخلاف
البراءة عن دعواها

مطلب
دفع الزوج شعرا
وصوفا فقتلتهما
ثم نتجه غطاء
ثم ماتت وتختلف
الزوج مع ورثتها
هدي دعوت
ملك الغطاء
مطلب ادعى
على جماعة من أهل
الذمة مبلغا فرفضوا
فانكروا فطلب
الحاكم منهم
بعضهم ادعى عليهم
أخران المالك
الح

الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم آخر بغيبة المدعى السابق أن المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مالي
ومثلهم على يد فلان المدعى المذكور قرضا هل تقبل دعواه أم لا أجاب لا تقبل دعواه قال في
خلاصة الفتاوى ادعى عليه قرض ألت درهم وقال وصل إليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى
ومثله في البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونطقت كلمة المدعى على أن دعواه لما أدعاه فلان
الغائب بقوله أن المال للمدعى به فلان ملّا أقرضه المدعى عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك
فلا تسمع وآله أعلم **مسئل** فيما لو ادعى على زيد لدى قاض حكم القاضي له بموجب الشرع الشرعي
ومنع الخصم عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المدعى من
قاض آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي لذلك أم لا أجاب ينظر في دعوى المدعى ان
كان أتى بها مع دفع أقام عليه بيعة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض
له لعدم بيعة قامت منه على خصمه ثم أتى بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد
على ما صدر منه أو لا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة
وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما
يصح قبل إقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن
المخارج على نتائج الحكم له ثم برهن ذواليد على النتائج يحكم له به انتهى فإذا كان هذا في بيعة مثبتة
ولما اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف
لا تبطل بيعة ذى اليد فيما الحق بالملك المطلق وإن حكم القاضي له بظاهر اليد الغيبة له عن البيعة
فكيف يبيعة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء للمدعى عليه عند عدم
بيعة المخارج قضاء ترك لا قضا، استحقاق فيقول ان أعاد الخصم الدعوى ولا بيعة معه بما يدعى
لا تسمع دعواه لأنها غير الأولى حيث لم يقر ببيعة ولم يأت بدفع شرعي يقبل شرعا وقد منع أو لا لعدم
إقامتها فما أتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت إليه ولا يسمع منه إجماعا وقد أكثر
علماءنا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان وهو باب واسع أو صله بعض علماءنا إلى خمسة
واثني عشر فصلا وذكر في مسئلتنا ما أفتينا به فخر رامة فليراجع الكتب وليتأمل والله أعلم **مسئل**
في رجل اشترى من آخر سنة أذرع من أرض بيد البائع وبني بها بناء ونصرف فيه ثم بعده ادعى
رجل على الباقي المذكور أن له ثلاثة أرباع ونصف فيراط في المبيع المذكور أرثا عن أمه ويريد
هدمه والحال أن أمه تنظر بنصرف في البناء والانتفاع المذكورين هل له ذلك أم لا وهل
تسمع دعواه مع نصرف المشتري وروية أمه له وإطلاعا على الشراء المذكور والنصرف المزبور
مدة مدبرة أم لا أجاب لا تسمع دعواه والحال ما نضأ علناه لأن علماءنا انصتوا في متونهم
وشروهم وقتا واهم أن نصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان بجنبيا بجو البناء
والغرس والزرع يمنع من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة أنفق أساتيدنا على أنه لا تسمع

مطلب
نومع القاضي ليد
عند دعواه بموجب
شرع ثم رآه المذ
ستقنا فيها عند
أخران أتى بها مع
دفع تسمع وان
كانت عين الأولى
لا تسمع

مطلب
اشترى من آخر
سنة أذرع وفي
بها ثم ادعى رجل
له فيها ثلاثة أرباع
ونصف أرثا عن
أمه مع أن أمه
الحق

دعواه ويجعل سكوته رضى البيع قطعا للتزوير والاطماع والحيل والتلبيس وجعل المحض وترك
 المنازعة اقرارا بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء رأى غيره يبيع
 عروضها فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم
 بذلك أن الأم لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تسمع دعواها وما منع المورث في مثله منع المورث
 بالاولى وذلك كله لأجل الدفع والقطع لمادة التزوير والتلبيس والحاسم لطريقة الاحتيال
 وقطع شاة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاقل لينالوا
 من الدنيا الدنية نوع نائل فترى الواحد منهم على خصمه كالسبع للصائل فحسموا سماع مادة مثل
 هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا التي هي حياثل
 الشيطان فيجب منع ذلك أذ القاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب درء المفاسد أولى
 من جلب المنافع يدخل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل بها في دفع الظاهر
 الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي ينفق الأحاديث بشركهم وفتح حال أكثرهم والله أعلم
 سئل في حائط بين شخصين تنازعا فيها ولا بينة طها ولا أحد هما بنيان متصل ترسعا على
 وجه التشريك وللآخر عقد عليها هل يقضى بها لها أم هي لصاحب العقد أم لصاحب الاتصال في طرفي
 الحائط الجواب الحائط لصاحب الترسيع لسبق استعماله لها على صاحب العقد أنه هو كوضع الحذوع
 وقد صرحوا بأنه لو كان لأحدهما ترسيع وللآخر جذوع فذو الترسيع أولى عامة المشايخ معتللين بأن
 الاستعمال بالبناء عند الترسيع يسبق على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال الترسيع أن تكون اتصالا
 اللبن داخله في أنصاف لبن الحائط المتنازع فيه ولا شك أن استعمال ذي العقد متأخرا إذا ثبت
 في المسئلة فارجع الى جامع القسولين والله أعلم سئل في سفلى وعلو كل واحد منهما في بدرجلى
 يتصرف فيه مدة سنتين تصرف الملاك بالامتناع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا من العلو
 لنفسه أنه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقية
 العلو أنه لصاحبه أم لا الجواب القول قول واضع اليد وهو ذو العلو جميعه وعلى الآخر البينة
 والله أعلم سئل في سفلى انهدم وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم الجواب
 اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال لصاحب العلو ابن السفلى ان شئت فامنع
 عن صاحبه حتى يؤدبك قيمة البناء أو ما انفقت على الاختلاف وقيل ان باذن القاضي فبما
 أنفق والا فبالقيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوق وفيها وتعتبر القيمة
 يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم سئل في متاع علو أراد أن يبنى في علوه بناء لا يضر
 بالسفلى هل له ذلك أم لا الجواب نعم المختار الفتوى أن لذى العلوان يبنى على علوه اذا لم يضر
 إجماعا على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف المختار والضرر
 وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله أن الضرر ان علم يقينا فبمنه وان علمه

مطلب
 السفلى في بدرجلى
 وعلو في بدرجلى
 يتصرف فيه مدة
 سنتين تصرف الملاك
 بالامتناع والآن
 صاحب السفلى يدعى
 شيئا من العلو
 لنفسه أنه ملكه
 هل القول قول
 واضع اليد وعلى
 صاحب السفلى
 البينة حيث
 توافقا على
 بقية العلو
 أنه لصاحبه
 أم لا الجواب
 القول قول
 واضع اليد
 وهو ذو العلو
 جميعه وعلى
 الآخر البينة
 والله أعلم
 سئل في سفلى
 انهدم وصاحب
 العلو يريد البناء
 ليتوصل الى حقه
 فما الحكم الجواب
 اذا امتنع صاحب
 السفلى عن بناء
 السفلى لا يجبر
 لكن يقال لصاحب
 العلو ابن السفلى
 ان شئت فامنع
 عن صاحبه حتى
 يؤدبك قيمة
 البناء أو ما
 انفقت على
 الاختلاف
 وقيل ان باذن
 القاضي فبما
 أنفق والا فبالقيمة
 وعليه الفتوى
 كذا في فتاوى
 شيخنا السراج
 الحانوق وفيها
 وتعتبر القيمة
 يوم البناء
 لا يوم الرجوع
 اه والله أعلم
 سئل في متاع
 علو أراد أن
 يبنى في علوه
 بناء لا يضر
 بالسفلى هل له
 ذلك أم لا الجواب
 نعم المختار
 الفتوى أن لذى
 العلوان يبنى
 على علوه اذا
 لم يضر إجماعا
 على قول الامام
 وصاحبه وان نقل
 عن الامام المنع
 على الاطلاق
 فهو خلاف المختار
 والضرر وعدمه
 يعلم بقول رجلين
 من أهل البصرة
 في ذلك وحاصله
 أن الضرر ان علم
 يقينا فبمنه وان
 علمه

مطلب
 لو أراد صاحب
 العلوان أن يبنى
 في علوه بناء لا يضر
 بالسفلى هل له ذلك

مطلب
يمنع ضرر صاحب
العلو عن صاحب
السفل

يقينا فلا يمنع وإن اشكل يمنع الابرض في السفل والله أعلم سئل فيما إذا الحق الضرر بما للش
البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل عليه منع ضرره أم لا أجاب الفتوى على أن
الضرر إن تحقق أو اشكل أنه يضرم لا يمنع ذو العلومنه وإذا علم أنه لا يضرم لا يمنع وأعلم أن سقف
السفل وجذوعه وهواديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن لصاحب العلو سكنة في ذلك
كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فإذا علمت ذلك فاعلم أن تطيينه لا يجب على واحد منهما أما ذو
العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفلى فلعدم اجباره على اصلاح ملكه
فإن شاء طينه ورفع ضرر وكف الماء عنه وإن شاء تحمل ضرره اذ صرحوا بأنه لا يجبر المالك على
اصلاح ملكه وإذا تلف الطين المانع لو كف الماء بسبب السكن المأذون فيه شرعا لاضا على الساكن
وان تعدى بأن أزاله وجب الضمان وانما زدت هذا لاني بلغتني أن بينهما تنازعا في سطح حضير سكنهم
لذى العلوي طاله ذو السفلى بتطيينه ليدفع وكف الماء والله أعلم سئل في ذي يد وخارج تناز
في بهيمة فادعى ذواليد شراءها من زيد منذ ثلاث سنين وادعى الخادج شراءها من عمرو منذ سنين
فما الحكم أجاب المسئلة فيها اختلاف الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصد
في الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن غاية البيان وقرائة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن
المبسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله الا صوب عندي أن لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك
من اثنين ما لم يورخ ملك من الملك من جهة وكثرة من اعتمده واقصر عليه عولت عليه واقفيت
به سابقا والله أعلم سئل في رجل اختلف مع والد زوجته فقال سمينها كذا امرأ وقال الاب
لم نسلم شيئا وهي في وقت النكاح صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا بينة
للزوجة فما الحكم أجاب القول قول الاب ولا يمن عليه وله مهر مثلها والله أعلم سئل في دار
بين أخ وأخت أرثا من أبيهما ما فادعى ابن الاخ على ابن الأخت أن أباه كان في حياته اشترى حصتها
بكذا احوال حياته وأقام بينة وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور أنه
اسماه في المدعى ودفع له فيه عشرة قروش او يوجره له بقروش كل سنة وإن ذلك اعتراف منه
أنه لا ملك له فيه فهل تسمع دعواه بذلك وتقبل بينته ويحكم له به أم لا أطيب بقوله صرح
عناؤنا قاطبة بأن الاستيلاء اعتراف بأنه لا ملك له في العين وان دفع صحيح والدفع يصح بعد
الحكم قال في جامع الفصولين في أول الفصل العاشر من المذخيرة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع
وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما
يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل
الحكم أنه ليس له شيء يبطل الحكم ثم رجع بعدة لفتاوى رشيد الدين وقال حكم له بما لم يرفع
الماضي آخر وجاء المدعى عليه عنده هذا القاضي بالدفع تسمع ويبطل الحكم الاول وفي الاشياء دفع
الدفع صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البينة

مطلب
إذا قال الزوج
سمينا المرأة كذا
وقال الاب الخ

مطلب
ابن أخت ورثا
دارا عن أبيهما فادعى
ابن الاخ على ابن
الأخت أن أباه اشترى
حصتها في حياته
فادعى المدعى عليه
على المدعى

مطلب
يصح الدفع قبل
اقامة البينة ويصح
دفع الدفع بعد
وقبل الحكم ويصح
دفع الدفع بعد الحكم
لأهل الخ

يصح بعدها وكما يصح المدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في التشرح وكما
يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار انتهى ومثله
في كثير من الكتب فاذا طلت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له
ودفع خصمه والله اعلم سئل في رجل لا اولاد له وله اقرار بعصبة خمسة احضرهم عندما
مرض مرض الموت واوصى لهم بزيوت معلوم له وطهر وقال اقسموه مخامسة بينكم لا يفضل
واحد على آخر فاقتسموه مخامسة كما اوصى وتصرف كل فيما اصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين
سنة والآن يدعى واحد منهم باشر القسمة بنفسه انه اقرب درجة الى الميت منهم وانه احق
بالزيوت كله هل تسمع دعواه أم لا لمباشرة القسمة ولمنع السلطان عن سماع ما مضى عليه من
الدعوى خمس عشرة سنة فأزيد اجاب لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقتسام اعتراف
بأن المقسوم مشترك كما صرح به الزيلعي وقاضيان والعمادى والبرازى لاسيما مع منع السلطان
عن سماع كل دعوى تخصي عليها هذه المدة والله تعالى اعلم سئل فيما اذا ادعى الخارج على ذى يد
في محدود ان ذا اليد باعه المحدود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا وانقذه الثمن ويطلب تسليم
المحدود منه فانكر المدعى عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل
بينته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا اجاب نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال جامع
الفصولين وهنا وجه آخر وهو ان يبيع فيقول انى فضولى فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلتنا فامل
والله اعلم سئل في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود كان له مدة
شراء منه بئس عتبه فاقامت زوجة الميت عنها وكيل يدعى عليه بثمنها منه فادعى الى الحاكم
الشرعى فأقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه المدعى فحكم له
الحاكم المذكور بذلك ومنع من معارضته فيه وبقيده يده عليه ومضت مدة فماتت البنت عن
زوج وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضى المذكور ان المحدود مخلف
عن الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه المنجز لهم من بنت الميت الاول فيه فأجاب
الابن المذكور بما اجابه أولا فكلف القاضى المذكور المدعى المزبور بينة تشهد بان مخلف عن
والده فأحضر رجلين شهدا لدية بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينتقل عنه
بناقل وانما لم يعلم ما بنا فى ذلك وقبل القاضى منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور
ارثا فهل يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا يصح اجاب لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم
منه ولا وجه لطلب البينة المذكورة من المدعى المذكور وأعلم ان كلمة علمائنا في سائر كتبهم
تطافت على ان كل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت وان فى دعوى الشراء من الموروث
الخصومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت فى حق واحد منهم

مطلب اوصى
لعميته الخمسة
بزيوت معلوم
له وطهر فترتقال
فاقتسموه ثم بعد
ثلاثين سنة
ادعى الخ

مطلب
ادعى الخارج غنودا
على ذى يد ان يباعه
له بالوكالة عن
القائى فانكر ذو
اليد الخ

مطلب
وضع ابن الميت
يد على محدود فادى
الزوج ثمنها فادعى
الابن للشراء من
أبيه واقام بينة
وحكم له بذلك ثم
ادعت عند الحاكم الخ

ثبت في حق بقتهم لقيامه مقامه كان الميت خصما بنفسه فيثبت للدعي عليه المدعى الشراء قال
 في جامع الفصولين مات وترك دارا وثلاثة بنين فقاب اثنين وبقي واحد والدار بيده نصيبه
 به ونصيب الغائبين وديعة عنده والدار غير مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا
 مرسلا أو ادعى الشراء من أبيه يحكم له بالدار إذا بعض الورثة خصم عن كلهم إذا الخصوم توجهت
 على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر إلى
 قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم بعض الورثة خصم عن كلهم فإذا علمت ذلك علمت
 أن الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وإن المتأخر لا اعتبار به لاشتماله على إبطال الأول والحكم
 الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن قواعدهم القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا
 يجوز نقضه بالشك ولا شك أن الحكم بكونه ميراثا يلزم منه إبطال الحكم السابق بكونه ملكا
 لابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع وقوع الأول صحيحا بعد دعوى صحة
 وشهادة مستقيمة فاقبطل والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجل دفع لأحد بنيه قتما
 وأفرد عن نفسه وبقية أولاده وادعى الابن على أخوته فيما بيدهم من التركة بحصته فصالحوا
 على تبني منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وأبوابا ثم مات هو وأخوته والآل أولاده يدعون
 على أولاد أخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع دعواهم مع صلح والدهم أم لا **أجاب**
 لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم **سئل** في امرأة أقرت باستيفاء ما خصها من تركة
 والدها وأشهدت أن لأخوها قبل أخوتها ومات فادعى أحد أولادها على أخوتها فنزع الحاكم
 وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا **أجاب** القضاء على أحد الورثة
 قضاء على الكل إذا الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع دعوى البقية والحال هذه والله أعلم
سئل في رجل اشترى حمرا وسافر به فوجد به عيبا فرفع امره إلى الحاكم بتلك البلدة في غيبة
 البائع وحكم بالرد بغيره ولم يضعه عند عدل بل استمر في بد المشتري حتى مات عنده فهل له
 أن يرجع بالتمن على البائع أم لا **أجاب** ليس له أن يرجع بالتمن على البائع والحال هذه إذا هو قضاء
 على الغائب ولا ينفذ على ما عليه الفتوى ولم نلنا بنفاذه على القول للمقابل لما عليه الفتوى
 فشرط الرجوع بالتمن هلاكه عند العدل لتكون يده كيد البائع حكما أما لو هلك عند المشتري
 فلا رجوع له على البائع قول واحد قال في جامع الفصولين في الخامس والعشرين في الخيارات
 بعد أن رزق رشيد الدين وجد عيبا وباعه غائب وأثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه
 القاضي عند عدل فمات في يده هلك على المشتري إذا لم يثبت لغيبته ثم رزق القاضي
 الإسترشقي وقال ينبغي أن يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع أما لو قضى به ينبغي أن
 يهلك من مال البائع إذا غابته أنه حكم على الغائب بالأخصم ولكنه يتخذ في الظاهر الروايتين انتهى
 فيه علمه أن واقعة الحال ليست موضع الخلاف لهلاك البائع عند المشتري والله أعلم **سئل**

مطلب
 ما لم يثبت الورثة
 وأشهد على نفسه
 وأبوابا براء عاها
 ثم ما أولاد أولاده
 يدعون الخ
 طلب
 أقرت باستيفاء ما
 خصها من تركة
 والدها وأشهدت
 أن لأخوها قبل
 أخوتها ومات فادعى
 أحد أولادها على
 أخوتها الخ
 طلب
 اشترى حمرا وسافر
 به فوجد به عيبا
 فرفع امره إلى الحاكم
 بتلك البلدة مع
 غيبة البائع فحكم
 له بالرد الخ

في رجل ادعى لدى قاضي غرة على آخر بأنه باعه حمارا بها وسافر به الى العريش فوجد به عيبا وعضو
 لحاكم العريش وأشهد على رقه به وأنه أثبت العيب واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة
 البائع فكلفه قاضي غرة الى البيان فأحضر رجلين شهدا بوجه البائع لدين المدعى استخارا الفسخ
 لدى قاضي العريش فهل بمثل ذلك يثبت الرجوع للمشتري بالثمن أم لا أجاب لا يثبت اذا لا بد
 من تسمية القاضي الذي حكم ولان شهادة الشاهدين انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم
 بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا ينفذ على ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذلك اذا كان
 شاهدا فاما اذا كان حقيقيا فلا كما ذكره في البحر والله اعلم سئل فيما اذا اختلف المتعاقدان
 فادعى المشتري ان البيع بات والبائع أنه بيع وقاه فهل القول قول البائع وهل اذا اقام المشتري بيته
 أن البيع بات والبائع بيته أنه بيع وقاه فاقى البيتين تقدم أجاب هذه المسئلة ذكرنا فيهما
 اختلافا كثيرا والراجح فيها ما اقتصر عليه في الحاشية في أحكام البيع الفاسد بقوله وإن ادعى احدهما
 بيع الوفاء والاخر يخاص بان كان القول لمن يدعى البات والبيته بيته الوفاء انتهى وقد عللوا به بأن
 البيته لمن يدعى خلاف الظاهر وبيع الوفاء خلاف الظاهر في البياعا فكانت البيته بيته من يدعيه
 واعترض بأن رهن في الحقيقة وبيته البيع مقدمة على الرهن واجب بما حاصله صورته صورة
 البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن فاعتم هذا التخصير فقد قل من تعرض له والله اعلم سئل
 في حجة اشهاد حاصلها أشهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر
 البالغة الثابتة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليها فغله عنها على الوجه الذي
 سيشرح فيه لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد
 للتوكيل هما المشهد لهما الآتي ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لا حق للوكالة ولا استحقاق
 مع عيبتها فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس
 الاشهاد المعلومة عندهم بملك ولا شبهة ملك وإن المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وأن
 ذلك تحت يد الوكالة على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العيين اصالة عن نفسه ووكالة عن اخيه
 المرقوم وقضاء قاضي ذلك كله التصديق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمجردهما عند
 الحجة مع محمد المشهد لهما التوكيل أم لا أجاب لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجردهما الجاحد
 التوكيل حق في الاسباب المسماة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها والخصم الشرعي في
 ذلك ثبت العلم المذكورة ان كانت حية وان كانت ميتة فالخصم وارثها زوجها كان او غيره وليست
 شرعي كيف بمجرد العمان التوكيل وتسمع لهما الشهادة به وجوهرهما متضمن لتكذيب المشهد
 الذي هو الوكيل وتكذيب شاهديه والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعين المذكورين فهذا
 أمر عجيب يغوذ بالله من الزيف والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله اعلم سئل
 في امر مشترك بين اثنين هلك أحدهما فحق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الآخر منه

مطلب
 أثبت العيب في
 غيبة البائع عند
 قاضي واختار
 الفسخ ثم اقام بيته
 بذلك عند قاضي آخر
 بوجه البائع

مطلب اذا ادعى
 المشتري ان البيع
 بات والبائع وقاه
 فالقول للمشتري
 والبيته للبائع

مطلب في وكل
 أقرب على موكلته أن لا
 استحقاق لها
 مع عيها والعيان
 بنكران وكالة المقدم

مطلب لو مات
 أحد الشريكين فحق
 ورثة خسران
 لا شيء على الشريك
 الآخر

بقدر حصته أم لا أجاب ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن وبنيت ورتاداراً
فادعى مدعى على الابن فيها ومحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا إذا لم تنقل الاختصاص
غرمت فعلى منها الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم سئل في رجل مات
عن زوجة واب وابن وبنت هل الزوجة أو وكيلاها على مديونه أو مودعه أو شريكه لمهرها أو بئر
بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة لها أو لو كملها من مهرها أم لا تسمع لها ولا لو كملها دعوى
في ذلك أجاب ليس للزوجة ولا لو كملها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على
شريكه فقد صرحوا بأنه لا يجوز للدائن أن يناديه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على شريكه
إنما الدعوى على وصيته أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو بدين ما لا على الوارث
أو الوصي والله أعلم سئل في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والآخذ ويدا قدام الخراج
بينة أنه أي النصف كان لأبيه هل تقبل أم لا تقبل أجاب لا تقبل البينة على هذه الكيفية
لما صرح به في البحر وغيره من أن الجز شرط صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجور في الكثرة وملك المورث لم
يقبل لوارثه بل أجاز إلا أن يشهد بملكه أو يده أو يده مودعه أو يده مستعيره وقت الموت قال الزيلعي
والاصل فيه أن الجز شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركها ميراثاً لها ولكن إذا ثبت ملكه
أو يده عند الموت كان جراً ومستقلة للجز مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم سئل
في رجل وكل آخر في بيع نصف فرس له بيد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص
وادعى على الوكيل شراءه من الموكل بعد توكيله ويريد الزامه بالحضار الفرس أو قيمة النصف الذي
اشتراه هل له ذلك أم لا أجاب لا تسمع دعواه على الوكيل لأنه لا يصلح خصمه في النصف ولا
في قيمته قال في جامع الفصولين للقرآن ما في يده لفلان لم يصير خصماً للمشتري لاتفاقهما
أنه للغير وإنما خصمه في ذلك المشتري منه وكل من أثبت منهما الشراء بتاريخ أسبق حكم له به
وترجع المسئلة إلى مسئلة تلقى الملك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فإذا علم ذلك
علم أنه لا سبيل لهذا المدعى على الوكيل المذكور لا في دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم
سئل في امرأة لزمها يمين شرعية لدى قاض شرعي هل تحلف في بيتها أم تحضر مجلس القضاة
أجاب ذكر في البرازية نقل عن المنقعي عن الثاني رحمه الله تعالى أن المطلوب إذا كان مريضاً
أو امرأة يبعث من يستحلها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا إذا ادعى أنها غير
مخدرة وزعم وكيلاها أنها مخدرة ينظر إن كان من رأى القاضي لحضارها يلحظها في وقت وجوبه
لا فائدة في الدعوى وإقامة البينة على أنها مخدرة أولاً فيحضرها وإن كره أولياؤها وإن كان
من رأين أن لا يحضرها إن مخدرة فإن كانت بكراً أو من بنات الإشراف فالقول قول وكيلاها بلا يمين
أنها مخدرة وعلى المدعي البينة وإن كانت من بنات الأوساط وهي ثبت فالقول قول الخصم على أنها

مطلب لا تسمع
دعوى زوجة
الميت بمهرها
على مديونه ومودعه
وشريكه

مطلب تنازع في
نصف كرم ادعى
الخارج أن كان لأبيه
واقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر
في بيع نصف فرس
له فباعه لشخص فباع
آخر وادعى على الوكيل
شراءه من الموكل لا
تسمع دعواه عليه

مطلب في امرأة
لزمها يمين شرعية
هل تحلف في بيتها
أم تحضر مجلس
القاضي

غير مخدرة مع البين وعلى الوكيل البينة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن الابتكار التي
من نبات الاوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الاعمال ويخرجون الى العرس والمأتم وبناء الاشراق ولو بعد
الزفاف بمدة يتخفين عن الخروج الى هذه المواضع الا نادرا فيما يستقيم وتلازم على التزكك عرس لا خلوقة
اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت مخدرة فان كانت تخرج فيما لا يندرج صاير الخروج لها عادة لا تبقى
مخدرة وكذا اقادة الامام الحلو ان ربحه الله تعالى وفيها قبل هذا المرأة البراءة كالرجل وان كان لا يدعى عليه
مريضا او مخدرة لم تعهد الخروج لا تخضر بل يذهب بنفسه مع الخصم او يرسلنا جان كما اذا وبالاستخلاف
وكلا النوعين فعليه الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زمانا كيلا تبطل حشمة القاضي
والآداب تختلف باختلاف العادات انتهى والله اعلم سئل في رجل قيل له لك شجرة زيتون اربنا عن
أبيك في قرية كذا فبعها الى فباع بناء على قوله فظهر ان له شجرات متعددة واختلف مع المشتري فالمشتري
بدعى شراء لكل والبائع يدعى ما تقدم وهو بيع واحدة لا بيعها فالحكم لأجاب كل من اقام بينة
على دعواه منها ثبت فان اقامها فالبينة بينة المشتري فان لم يبقها بينة يتخالفان كما في الصحيح لانه
يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لان الاختلاف في البيع لا في الثمن ومن
نكل منها الزمه دعوى الآخر واذ اثبت المشتري خلف يفسخ البيع الواقع بينهما على اي صفة كان ويتراشا
التمن والبيع قائم والله اعلم سئل في المتبايعين اذا اختلف في ثمن البيع فادعى البائع لذي الحاكم
الشرعي ثمننا والمشتري اقل منه وعجزا عن اقامة البينة ولم يرضيا بدعوى أحدهما هل يتخالفان
ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما ويتراشا أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضي له
بما ادعى أم لا اجاب مسئلة اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بها متونا وشروحا وفتاوى
وصرحوا بانها عند الجحز عن البينة وعدم الرضى بدعوى أحدهما يتخالفان ويبدأ بيمين المشتري
في مثل مسئلتنا فان حلف كلف الآخر الحلف فان حلف ففسخ القاضي البيع بطلب أحدهما وتراشا
وفيه الحديث الشريف اذا اختلفا البيعان يتخالفان وتراشا والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله
اعلم سئل في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دار باعها لابيهم فقالت بعته لاه بعشرين
قرشا وسلمته لاه ولرا قبض العشرين وقالت الورثة بعته لاه بخمسة ووزنتين قطنا بقشره وسلمك
ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجزى
بينهما المتخالف ويفسخ البيع ما لم تقم سنة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا اجاب بعد موت
المشتري لا يجزى المتخالف بين البائعة وورثته والحال هذه اعني كون الدار في أيديهم والقول قولهم
في قدر الثمن باليمين على العلم والبينة على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها
وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبينة على الورثة والمسئلة صريح بها في التارخا
وغيرها والله اعلم سئل في رجل بدار لرجل اختلف فيه الساكن تبرعا وما لك الدار كل يدعيه
لنفسه فالقول لمن منها اجاب القول قول المالك بيمينه انه ملكه لا نقول له واستقراره بها

مطلب لو باع
شجرة في محل كذا
فظهر ان فيه أكثر
منها فادعى المشتري
الكل والقول للبائع
والبينة للمشتري

مطلب اذا اختلف
المتبايعان في الثمن
وعجزا عن اقامة
البينة يتخالفان

مطلب ادعت امرأة
على ورثة رجل انها
باعت الدار لابيهم
نكذا ولم تقبض الثمن
وادعوا ان الثمن اقل
من ذلك الخ

مطلب ادعى
ساكن الدار تبرعا
ان الفضل الذي فيه
ملكه والقول
للمالك

انظروا نقله الشيخ زين في التتاليف وتبعه شيخ الاسلام مؤلفا الشيخ محمد
ابن عبد الله التمر تاشي الغدقة في منيح الغفار والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاقرار

سُئِلَ في رجل بالغ عاقل اقر طائعا محتارا لآخر ان له عند طليخة زيت
طليخها صابونا واشترها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن واجل
بعضته اجلا معلوما طالبه البائع عند المحل فاجابه المشتري بانه اشترى منه
مالا وجوده في الخارج هل يوافق اقراره ويلزمه الجأز الشرعي بما اقتر به
طائعا محتارا ام لا اجاب نعم يوافق اقراره ولا يبطل فيما اقتر به
المسلمين ونص علماء الحنفية اقراره ثمر قال كنت كاذبا فيما اقررت
به بخلاف المقر له انه ما كان كاذبا فيما اقر ولا يبطل فيما اقتر به
وهذا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان وما ابو حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى فقال لا يخلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما اقر من غير
يمين على المقر له ويجب حتى يوفي ما اقر به والله اعلم سئل في رجل بينه وبين آخر معاينة
واخذوا عطاء تحاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصصة ثم البضائع التي بجهة
كل منهما واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لا اقيم لك بضاعتك الا بكذا انقص مما وقع اولاهل
له ذلك ام لا والاعتراف السابق ما ضر عليه اجاب يوافق اقراره وما وقع عليه الاتفاق
وللمقاصصة ما ضر لا ينقص بمجرد قوله لا اقيم بضاعتك الا بكذا والله اعلم سئل في تركه فيها
مناخنة لا يدري كل واحد من اهل الارث مقدار حصته اقراهم واشهد ان استحقاقه بالارث
فيها كذا الا غير والحال ان استحقاقه اكثر فهل يصح اشهادهم والحال ما ذكر ام لا وهل اذا ادعى
خصمه انك اشهدت بكذا وانكر يخلف ام لا اجاب الاقرار اذا كان محالا شرعا باطل ومنه الاقرار
بسهم زائدة لوارث على حقه من الفريضة الشرعية كما افق به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار
في فن الفوائد من الاشياء والنظائر فاذا علمت لك فلا يمين اذا انكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة
اليمين القضاء بالنكول وهو لو اقر به لا يقضي عليه فكيف يخلف كما هو ظاهر والله اعلم سئل
في يتيه دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشد موأشهد على نفسه ان لا يستحق قبله حقا
مطلقا ولا استحقاقا وبراءة علماء عن سائر الدعاوى مخبرا فهل له بعده دعوى على ورثة
الوصي المذكور ام لا اجاب لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان الابراء على وجه الاخبار كقوله
هو بريء مما لي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي
في هذا العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا
ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عين كان او دينا قال في المبسوط ويدخل

مطلب اقراره له
له عند طليخة زيت
طليخ صابونا واشترها
منه بقدر معلوم ثم
تعلق بانه اشترى منه
مالا وجوده له

مطلب عاقل محتار
وفضل بذمة أحدهما
مبلغ بعد المقاصصة
بجن البضائع واعترف
به ثم الآن يقول الخ
مطلب اقرار
استحقاقا لوارث
كدام من غير ان يعلم
ما عنده والحال ان
استحقاقه اكثر

مطلب دفع الوصي
مال اليتيم له بعد
ثبوت بلوغه واشهد
على نفسه انه لا يستحق
قبله حقا وبراءة
عاما ثم ادعى الدعوى
الم

في قوله لاحق لي قبل فلا نكل عير اودين وكل قتالة او جناية او اجارة او حد فان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بيته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استعاد البراءة على العموم اهو وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم لو ظهر فساد الصلح بفتوى الإمامة هل يبطل البراءة المترتب عليه أم لا أو يقال اذا اظهر شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل له ان يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم سئل في مريض مرض الموت أو تغير وارث بدعي يحيط بجميع ماله هل يصح أم لا اجاب نعم يصح لكن يؤخر عن دين العجعة وعما سببه معلوم والله أعلم سئل في زيد أقرا أنه لا يستحق عند عمرو شيئا ثم ان زيدا ادعى النسيان في الاقرار وقال كنت ناسيا في بعض الذي أقرت به أنه وصلى فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له بيمين بان المقر صادق في اقراره أم لا اجاب لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح ويحلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا في اقراره اذا لم يصرح محكوما عليه بالاقرار وان صار محكوما عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح كلام النزاذي وغيره والله أعلم سئل في رجل باع لا خردا رابثن معلوم واقبضه والحال أنه قبض البعض دون البعض فبات المقر له وادعى على ورثته فاحتجوا عليه باقراره هل يحلفون أم لا اجاب نعم يحلفون في متن تنوير الابصار وان كان يدعى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم انا لانعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على أنه الاصح والله أعلم سئل فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع اليد عليه ان بناء البيت له وأن أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكا الأرض وتولى على وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ للناظر المزبور مطالبة الرجل بتمسك يشهد له بالا ستحكار واذ الم يكن مع الرجل تمسك يشهد له بقبض البيت لوقف المسجد أم لا اجاب الاقرار بان الأرض للمسجد اقرار بالبناء أيضا انه له فيمقتضى بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماءنا في الاقرار بان المقر لو قال أرض هذه الدار لغلان رناؤها الى كان الكل لغلان لأنه لما أقربا لأرضه ملك البناء تبعافلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم سئل في امرأة كبيرة تزوجت زوجين واحدا بعد واحد وورثت منهما أموالا وقبضت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا أدخلك عليه حتى تقرى بجميع ما تملكينه لم فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا اجاب قال في النزاذية في الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لغلان هذا الكلام محمول على البر والكرامة على اختيار مشايخ خوارجهم وعليه الفتوى فلا يتأتى التراجع وقال في الاقرار قال في صحته كل شيء في يدي أو جميع ما أملكه لوالدي هبة وقد مر في العرف في بلادنا على خلافه فيحمل على البر والكرامة

مطلب أقرا في
مرض الموت لغفر
وارث بدعي يحيط
مطلب أقرا زيد
انه لا يستحق عند
عمرو شيئا ثم ادعى
زيد النسيان لا
يقبل منه

مطلب أقرا قبض
الثلث من المقر له
فادعى المقر على ورثته
انه لم يقبض الكل
فاحتجوا عليه باقراره
فطلب يمينهم الحز
مطلب الاقرار
بالأرض اقرارا
بالبناء

مطلب ثالث كل ما
في يدي لوالدي لا
يكون اقرارا

انتهى وعلى تقدير القبل باصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب أن يكون مقبوضا غير
مشاع ميثرا غير مشغول فلا يملك المقر له مال بنته بغير هذه المقولة والحال هذه والله أعلم
سئل في امرأة أبي أقرباؤها تزويجها إلا أن تقر لبنتها بكذا أو تشهد به على نفسها ففعلت والآن
تدعي أن ليس في باطن إلا مرئيتها شيء في ذمتها هل تسمع دعواها وهل تحلفا بنتها بأن ذلك حق
في باطن الأمر ثابت بذمتها أم لا الجواب نعم تسمع دعواها أن أقرارها كان كاذبا فتحلفا بنتها
أنها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابطل أقرارها وامتنع الزاها بما أقرت على ما عليه الفتوى والله
أعلم سئل في امرأة أقرت أن جميع ما عندها وما تحت يدها من الحلى والامتنعة والصور ملك
لوالدها وأنه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كتب به صك لدى
قاص من باذنها الجواب نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم سئل فيما لو زوج رجل بنته لآخر
وأراد الدخول فغضب الأب عن الدخول حتى تفرقه بعقارها وأسبابها فأقرت هل يصح أقرارها أم لا وفيما
لو أكره موليته وهو قادر عليها حتى تقر لابنه الصغير بمأورثته من أبيها فأقرت هل يصح أم لا الجواب
لا يصح أقرارها والحال هذه قال في التارخانية نقل عن الرباسيع قال أبو جعفر لو منع امرأة عن
الزيارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح الهبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعبارة
الخلاصة باللفظ منع امرأته عن المسير إلى أبيها حتى تهب وصلل بأنها بمنزلة المكره وقد اتفق
للتأخرون على أن الإكراه بتحقيق في زماننا من غير السلطان وإن الزوج سلطان زوجته وشيخ الإسلام
أبو السعدي العمادي مفتي الديار الرومية استنبط من ذلك أن الرجل إذا زوج ابنته من رجل فلما أرادت
أن تخرج من بيته إلى زوجها منعها الأب إلا أن تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من
ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج عدم صحة الأقرار وقد أفتى به شيخ الإسلام المذكور
وإذا علم أن الإكراه بتحقيق من كل من قدر على تحقيق ما هد به وطم أن منعها عن زوجها الإكراه وكذا
منعها عن أبيها لم يتوقف في عدم صحة الأقرار في واقعة الحال والله أعلم سئل في رجل شهد آخر
ويكلم في عرضه فطلق زوجته رجعا ثم تعرض له الشاتم ثانيا فقال له المشتوم ألم يكف لي طلق
زوجي من قبلك وكرد ذلك القول مرارا ثم إن المطلق توجه لناثب القاضي وذكر له صورة الواقعة
فقال له الناثب طلق منك ثلاثا ولا مراجعة لك وأخبر أخا الزوجة بذلك ففعل قول الناثب
صحيح أم لا وهل يعمل بأخباره أنه طلق ثلاثا أم لا الجواب قول الناثب غير صحيح بل خطأ
صريح حيث كان كلام الكالف هكذا إذا استفهام الإنكارى إنما يكون لما وقع وتقرر
فالمعنى ألم يكفك طلاق زوجتي المقر السابق وهو الموصوف بأنه واحد حتى فكيف يصح
ثلاثا بمثل ذلك إذا ذكره وإن كان بخلافه فلا بد من بينة ولا يكفي أخبار القاضي أخا الزوجة بأن
الزوج طلقها ثلاثا بل لو أخبره أنه قضى عليه به فهو باطل قال في البحر والأخبار بالقضاء منه
كالإنشاء لا بدله من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهودا أني حكمت لفلان على

مطلب أدعت
بعد الأقرار لابنتها
بكذا أنها كاذبة
لأن حلفت بنتها
أن لا أفراد حق

مطلب أقرت
أن جميع ما عندها
من كذا وكذا الولد
وأنه عارية تحت
يدها صح مطلب
إذا منع الأب ابنته
من الدخول على تزويجها
وكذا الزوج إذا منعها
من زيارة أبيها
حتى تتركها ففعلت
لا يصح لأن الإكراه
والهبة على هذا

مطلب طلبت زوجة
بعضها فثابتت
ألم يكف لي طلق
زوجي من قبلك
وكرد ذلك القول
مرارا ثم إن المطلق
توجه لناثب القاضي
وذكر له صورة الواقعة
فقال له الناثب طلق
منك ثلاثا ولا مراجعة
لك وأخبر أخا الزوجة
بذلك ففعل قول الناثب
صحيح أم لا وهل يعمل
بأخباره أنه طلق ثلاثا
أم لا الجواب قول الناثب
غير صحيح بل خطأ
صريح حيث كان كلام
الكالف هكذا إذا استفهام
الإنكارى إنما يكون لما
وقع وتقرر فالمعنى ألم
يكفك طلاق زوجتي المقر
السابق وهو الموصوف بأنه
واحد حتى فكيف يصح
ثلاثا بمثل ذلك إذا ذكره
وإن كان بخلافه فلا بد
من بينة ولا يكفي أخبار
القاضي أخا الزوجة بأن
الزوج طلقها ثلاثا بل
لو أخبره أنه قضى عليه به
فهو باطل قال في البحر
والأخبار بالقضاء منه
كالإنشاء لا بدله من
الحضرة قال في شهادات
القنية أشهد القاضي
شهودا أني حكمت لفلان على

فلان بكذا فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب القواعد متى اذا قال القاضي حكمت
على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق انتهى فاذا كان هذا في الاخبار بان قضى فكيف بالاخبار بان
فلان واقع منه كذا والقاضي في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع محمد عنه فلو قدر
أنه قضى في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جرى الخلع بين الزوجين مرتين عنده
القاضي فقال نائية كان قد جرى عندي مرة أخرى والزواج ينكر فقال القاضي الامام لا يقضي القضاة
بالحرمة الغليظة بكلام النائب اما النائب يقضي بكلام القاضي اذا أخبره انتهى فهذا قاطع للشغب
في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان نحصر ويطول بذكرها الكلام وفيما قلناه كناية
لذوي الافهام والله اعلم سئل في رجل أقر وهو يحال تعتبر شرعا بان لا حوله في المكاتبين الفلاسرين
وأنها من حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظير الاشهاد بذلك شيئا معلوما وقضيه والآن بعد
مضي مدة زعم أن الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح عليها فهل لا التفات
الى زعمه ولا اشهاد وقع موقعه بحيث أنه لا ينالك نقضه ولا يحتاج الى تنقيص مقدار الحصة
المصالح عليها اذ هي داخلة في العموم وانحال هذه أم لا أجاب لا يحتاج الى التنقيص بمقدار
المصالح عليها بل يصح المصالح مع جهالة كما ذكره الشراح قاطبة والله اعلم سئل في اجنبي أقام
بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وأرثها بعد موتها انها أقرت باستيفاء ثمن ما باعته له
في مرضها والوارث يقول لا قرار والبيع تلجئة لأصله في الباطن وانما هو جيلد لخرما الوارث
والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف انها ما كانت كاذبة في اقرارها بالاستيفاء
أم لا أجاب نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن الراجح صحته حيث لم يكن
دين على الميت ولا مال له سواء أكان ولا يوفي الابه فيقدم الدين المعروف والثابت بمعاينة الشهود
وعليه اذا ادعى الوارث ان ذلك كان تلجئة يحلف المقر له انه ما كان كذلك والحال هذه والله
اعلم سئل في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي ثمن قدره ستون قوشا وأقر بقبضها وما قد ادعت
ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان تلجئة ولم يقبض منه شيئا فما الحكم في ذلك أجاب يلزم المقر له
الحلف بالله تعالى قد أقر اقرارا صحيحا فان حلف على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن اليمين
لزمه ما ادعته الورثة وان أقامت الورثة المذكورون البينة على ما ادعوا قبلت والله اعلم سئل
في الوكيل بالشرء اذا أقر بقبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة انكر قبضه بعد دفعه
بعض الثمن مدعيان اقراره كان كاذبا لغلبة الرجاء منه ان يقبضه فلم يقبضه هل تسمع دعواه
على وكيل البيع أم لا أجاب يلزم الوكيل البائع اليمين على ان وكيل الشرء المذكور ما كان كاذبا في
اقراره بالقبض على ما اختاره المتأخرون وهو مذاهب أبي يوسف وعليه الفتوى بتغير احوال الناس
وكثرة الخداع والخينات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقر أن وكيل الشرء ووكيل البيع ترجح
الحقوق اليها الى الموكل والله اعلم سئل في رجل مات عن ورثة صغار ووكيل ووظف تركه

مطلب اد اشهد
على نفسه انه لا حق
له في المكاتبين الفلاسرين
وأنها لعلان الخ
وعرض قد رماؤ
صحيح ولو لم يبين
للحصة المصالح بعد
مطلب اقر المرعي
مرض الموت
ثمن ما باعته صحيح

مطلب اقر قبض
ش ما باعته ثم مات
صحيح ويلزم المقر له
اليمين بان الاقرار
صحيح
مطلب اقر الوكيل
بالشرء بقبض المبيع
من الوكيل بالبيع
صحيح
مطلب اقر الوكيل
بان جميع التركة
لاحدهم خوفا من
الغلبة وأشهد المقر
في السر انها تركه

فاتفقوا في السر على أن يقرروا ظاهرا بأن جميع ذلك المال لغلان أحد أبناء الميت خوفا من ظلمة الولاد
 وأشهد المقر له على نفسه شهودا في السر أن المال تركه عن الميت يجري على فرايض الله تعالى بينهم وإن
 أقرارهم به بليمة خوفا من الظلمة هل إذا شهد لهم شهود السر بذلك تقبل شهادتهم وبطل أقرارهم
 الذي في العلانية له أم لا أجاب نعم تقبل شهادتهم وبطل أقرارهم الذي في العلانية وهذه
 من مسائل التلجئة وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع الفاسد ومنهم من ذكرها في باب
 الأقرار وهي الخيانة والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرها من الكتب وقد صرحوا
 بأن مدعى التلجئة إذا أقام بينة عليها تقبل لأنه أي المدعى عليه ذلك إذا عايناه يعترف بها الزنا
 بموجبها فكذلك إذا برهن عليه خصمه بذلك إذا ثبت بالبينة كالنائب عيانا وهذا بالاجماع
 لا نعلم فيه خلافا بين الأئمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيرا ما يفعله الناس خشية
 من الظلمة لا سيما في هذا الزمان والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر أنه دفع له خمسين قرشا
 على زيت كل جرة بقرش ونصف فأنكر ذلك وادعى أنه إنما وكله في خلاص خمسين قرشا من زيد قاشلا
 منها صرفته على المحاكم أحاسيك به وأنه استخلص من زيد المبلغ المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشا
 محصولا ودفع له عشرين قرشا فانكر المدعى المذكور ذلك فما الحكم أجاب جواب المدعى عليه أنكر
 لأخذ الخمسين قرشا على زيت كل جرة بكذا ودعوى وكالة في خلاص خمسين نكرة فكانت دعوى مستقلة
 منه فيطلب من المدعى الأول وهو المدعى دفع الخمسين على زيت البينة فإن أقامها ألزم بالقرش
 الخمسين إن كان السلم فاسدا وإن لم يقمها طلب منه البين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه
 ولا تمنع بينه الدعوى فتى أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقبض المبلغ وأنه صرف منه
 كذا وبقي معه كذا الأقرار منه بشئ آخر لكن رد برة المقر له فإن عاد إلى الأقرار بعد تكذيب المقر له
 ثانيا وصدقه فيه بعده لزمه ويكونان قد توافقا عليه ومادام على تكذيبه كلما أقر فلا شيء
 له بما أقر به أنه باق له عنده من الخمسين الموكلة قبضها فليتب عليه ذلك والله أعلم سئل في امرأة أوتت
 من جميع ما هو في بيت زوجها ملك له سوى أسباب عينتها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج
 فادعت الزوجة أسيا بالمرتكن مما عين لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الأقرار وبقيت
 ورثة الزوج يقولون أنها كانت موجودة وقت الأقرار هل القول قولها يمينها والبينة عليهم
 أم قولهم والبينة عليها أجاب الحمد لله والحمد أسأله التوفيق فيما أبدى
 القول قول الزوجة المذكورة وهذه مسألة مشهورة نص عليها صاحب الخاتمة
 معللا بعله جليه كون المقر أنكر الدخولا فيما أقر فاغدى مقبولا فإن اتوا بحجة اندفعت
 لأن دعواهم بها تنورت ثم هناك حقيقة تسام أن لم تكن بينة تقا وكلا لا يصلح الالراجا
 فهو من الميراث عنه لا محالة أن لم تكن بينة لها به والعكس في العكس وفي المسئلة
 قد قاله الفقير خير الدين مصليا على النبي الأمين الحنفى لا زهرى الرملى عامله المولى محض الفضل

مطلب ادعى على آخر
 أنه دفع له خمسين
 قرشا على زيت غادي
 المدعى عليه أنه إنما
 وكله بقبض خمسين
 قرشا من زيد

مطلب أقوت
 لزوجها بأن جميع
 ما في بيت ملك
 للزوج إلا أسبابا
 عينتها فبات شع
 ادعت شيئا غير ما
 عينت مدعية
 تجديد فالبقول
 لها

ياديب واختار يا الهى مسئله بالخير ياد ياء حقق أحله وصورة ما فى الخاتمة فى الاقرار قال ما فى يد
من قليل وكثير أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس يجبهول فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يد
المقر واختلفا فقال المقر له كان فى يدك وقتا لا قرار فهوولى وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار
كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة أنه كان فى يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول
هذا العبد فى اقراره فيكون القول قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة أنه حادث بعد
الاقرار رجعت المسئلة الى المسئلة اختلاف الزوجين وقد فسوا فيها على ان القول قول الهى منها
فيما لا يصلح الاله وفى المشتبه فاعلم ذلك وتنبه لثلاث تقع فى التشبه والله أعلم سئل فى مرضة
مرض الموت أبرأت بنتها من دينها الثابت لها عليها أو شهدت بانها قبضته هل يصح أم لا
يصح أجباب لا يصح قال فى جامع الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كماله
بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره وكذا فى غيره والله أعلم سئل فى رجل قال
فى صحته ان الارز التى بيدي باسكلة يا فا وغيرها وساثر ما بيدي من قليل وكثير لبنتى الاربعة
وسماهم سوية بينهم لا ملك لى فيه ولا حق وانما انا مستقرض وعامل متبرع بجلى لا ولادى
المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا أجباب نعم يصح والقاضى ان يقضى به والحال هذه
فقد صرحوا بان قول الرجل جميع ما بيدي لفلان أو جميع ما يعرف بى وينسب الى فهو لفلان
أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من عبيد أو غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لو ارثه
كأقراره للاجتنى فبقضى به وفى الخاتمة ولو قال يعنى فى صحته جميع ما هو داخل فى منزله
لا مرأى غير ما على من الميثاب ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم ههنا حكم
وفوى فانحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان فى الدار يوم الاقرار وفى الفصول
اذا علمت المرأة ان الزوج صادق فى اقراره وان جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة أو ما اشبه ذلك
فهي فى سعة من ان تمتع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل
انتهى وهى صريحة فى واقعة الحال فاذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لهم بما أقرته والدمهم
فى صحته والله أعلم سئل فى مريض أقر بقرار وأمتعة معلومة أنها لآيته وابن آيته فلان
شركة بينهما وأنها ملكهما لا حق له فيها ومات فادعت ببيتة فيها ارثا عنه هل تسمع بعده
أم لا أجباب حيث لم تكن فى بين وليس ملكه فيها ظاهرا لا تسمع لصحة اقراره أما اذا كانت فى
يده أو كان ملكه فيها ظاهرا فاقاراه لهما باطل لما صرح به فى جامع الفصولين وغيره بان اقراره
بعين يده لو ارثه لا يصح ولما فى التارخاتية من ان اقرار المريض بدين مشترك أو بدين مشترك
لو ارثه ولا يجنى باطل والله أعلم سئل فى أيتام ثلاثة أشهاد اثنان منهم بعد بلوغهما
انما لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلا ثلثهما حقا مطلقا هل يمنع
أشهادهما الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب فى صلح فيه دعواهم إليهما بمبلغ

معين ما صورته فموجب ذلك برئت ذمتها وذهمت كغلا ثلثا من المبلغ المذكور وثبت لدعي
 مولانا الخ بمنعه من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكرر من أحد اليهوديين اقرار
 في مجلسين أحدهما صورته أقر بان طهر في ذمته أربعائة وخمسة وستين والثاني أقر تقصو
 وفلان وفلان بان بذمتهم هم سوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المرتب
 بذمتهم أربعائة وخمسة وستون ثمن مبيع عين فادعى الساكت المذكور أوفو كيلة أنهم
 دينان أحدهما خاص به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقران الأربعائة
 وخمسة وستين التي ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت
 عن الاشهاد المتقدم أم قول اليهودي المقر ما الحكم أجاب لا يمنع اشهادها الساكت عن الدعوى
 عليهما لانه اقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تعداه والبراءة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى
 بغيره كما هو ظاهر واذ تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشيطان كما نص عليه في الاشياء في الاقرار
 وعلى الخصوص اذا كان بكل اقرار صك فقد نص في الحانية والتاريخانية وغيرهما ان اختلاف
 الصك بمنزلة اختلاف السبب قال في الحانية وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم
 وأشهد على ذلك لزمه المالا ان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى
 وواقعة الحال أولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وها في موضعين
 أي مجلسين مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلاهما ثم ظهر له ذلك والله أعلم
 سئل في امرأة قالت لا استحق في متروكا أبي حقائمه مات هل تصح دعوى ورثتها باستحقاقها
 فيها أم لا أجاب ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تسمع
 دعواهم فيه وان صدر مع عدمه لا يصح فسمع كتبها عما منها لو كانت حية وذلك لما صرح به في
 جامع الفصولين من أن نفي المالك ملكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز واذ كان مع النزاع
 فهو اقرار دلالة بقرينة النزاع وقيل انه لغو والله أعلم سئل فيما اذا اقرت امرأة بالغة عاقلة
 بقبض كذا يعني مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكل النكاح بقبض
 مهر المنكوحة يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا أجاب اقرار المرأة العاقلة
 بقبضها كذا على جهة النكاح قبل وقوعه صحيح ويلزم برده ان لم يتم النكاح وان تم حسب من
 المهر وأما اقرار وكل النكاح بقبض مهر المنكوحة فلا ينعقد عليها باجماع علما أنها سواء كان
 قبل العقد أو بعده لانه سفير ومعدروا الله أعلم سئل في رجل ما عثر أم وأولاد ووزوجة
 وترك ميراثا فقبل قسمته أشهدت الأم على نفسها انها لا تستحق قبلهم حقا ولا ارثا وإبرأت
 ذمتهم ولم تتعرض لاسقاط ما تستحقه من التركة فهل هذا الابراء يشمل ما تستحق من التركة
 قبل قسمتها أجاب صرح علما بان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لا سيما في الاعيان
 فقوله لا استحق ارثا معارض بقول الله تعالى ولا يوبه لكل واحد منها السدس فبطل به قولها

مطلب قال
 لا استحق من متروكا
 أبي حقائمه ادعى
 ورثتها الخ

مطلب
 اقرارها بقبض
 المهر قبل العقد
 صحيح بخلاف
 اقرارها بكل
 ما للنكاح

مطلب
 قول الورث لا
 يستحق ارثا غير
 صحيح وكذا اذا
 ابراء أحد الورثة
 فغيره من اعيان
 التركة

لا يستحق ارثا وفي الاشياء والنظام لو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه وفي جامع الفصولين
 لو قال أحد ورثته برئت من تركه أبي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا ابراء عن الغرماء
 بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عيناً لم يصح ولو قبض أحدهم شيئا من بقية الورثة وبرئ من
 التركة وفيها ديون على الناس لو اراد البراءة من حصته الدين صح لا لو اراد تمليك حصته من الورثة
 لتمليك الدين بمنزلة عليه ولو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك
 فهو صريح بانها اي الامة لو تعرضت لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يبطل حقه من الارث
 والله أعلم **مسئل** في ائمة اعترف سيدها بأنه وطئها فأتت بيت بعد اعترافها بالطوطه هل
 يثبت نسبها منه وورث في تركته مع بقية ورثته أم لا يثبت نسبها منه ولا يورث اجاب لا يثبت
 نسب ولذا الإمامة من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها الا اذا ادعاه لنفسه فاذا ما السيد لا يورث الميت
 المذكورة من ماله الا اذا ثبت ببيينة شرعية معتدلة دعوى السيد لها واذا لم تثبت فالنبت من جملة
 ماله الموروث عنه لو ورثته والحال هذه والله أعلم **مسئل** في امرأة أشهدت على نفسها انها لا
 تستحق قبل أن ينهاها من متروكات والدها وان الذي قبضه أخوها من الديون الخلفة عن والدها
 وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية واربعون قرشا فهل يمنعها ذلك من الدعوى بحصتها على
 مديون ما من مداين والدها واذا اعترف أخوها أن من جملة ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله
 في حقها أم لا وهل اذا اعترف انها اقترضت منه كذا ثرا دعأت انها اقربت به ولم تكن قبضته بخلف
 لها أم لا اجاب لا يمنعها الا شهاد المذکور عن الدعوى بد من على مديون عليه دين لو والدها ولا
 يصدق أخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال في آخر الفضل الثامن والعشرين من جامع
 الفصولين مستشهدا رأيت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت
 ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبيدني أقبل يثبت واقضى له بالدين ام وأنت بخير بان واقعة
 الحال اولوية واذا قالت اقربت بالمال ولكن ما قبضته بخلفه أخوها أنها ما اقربت كاذبة كما افترى به
 المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله أعلم **مسئل** في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واسطه
 من ورثة الميت بدين عليه فأقر له بالوكالة وانكر الدين ثم أثبت في وجه المدعي عليه الذي هو واحد
 هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعي عليه فقط اجاب ان شهد مع القربى بالوكالة رجل
 آخر يؤخذ من جميع التركة والا قال في مجموعة مؤيد زاده نقلا عن الزيادات ان أنكر الوارث الدين
 على أبيه وقام المدعي ببينة يقضى بالدين ويستوفى من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث
 وهذا لان القضاء على الوارث يكون قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة
 فلم يقض بقاضى باقراة حتى شهد هذا الوارث واجبني بالدين على الميت حازت شهادتهما ويقضى
 بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة انتهى وهذا اقراره بالوكالة بنعذ على نفسه لا على
 بقية الورثة فهو خصم في حقه لا في حق غيره اقراره بالوكالة نافذ عليه لا على البقية

مطلب
لا يثبت نسب ولد
الامة بقول السيد
وطئها

مطلب
اقرارها بان الذي
قبض اخوها من
الديون الخلفة عن
والدها وصلها لا
يمنعها من الدعوى
على احد
المديون

مطلب
ادعى رجل الوكالة
عن آخر على احد
الورثة ديناً على
الميت فأقر بالوكا
وانكر الدين ثم
أثبت الخ

فيؤخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الفقيه الشيعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى
قال وهذا عدل وأحسن والله أعلم **مسئل** فيما إذا أقر بمضيق بينة شريفة في مرضه بأن في ذمته
لزوجه خمسة وعشرين دينارا ذهبا مهراموثا ولا وصدة فيه وباعها نصف دار له به وصديق
على ذلك بعد موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الأقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا **أجاب**
أما الأقرار بالمهر فصحيح حيث كانت ممن يؤجل لها مثل القرية كما صرح به في جامع الفصولين **بقول**
اذنية لا يوطأ إلى تمام مهر مثلها بلا أقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطاه
بيتا عوضا مهر مثلها لم يخرج البيع من الوارث لم يخرج في المرض ولو ضمن المثل لا إذا أجاز ورثته والحال
أن الأقرار لها بالدنايت المذكورة مهر صحيح حيث لا زيادة فيه على ما يؤجل لمثلها ولا يحتاج فيه
إلى تصديق الورثة وإن كان فيه زيادة لا يصح بها إلا بوضوح فيما هو مهر مثلها وإن البيع لها لا
يصح إلا برضى الورثة فإن رضى البعض ورد البعض جاز في حصته من رضى ولم يخرج في حصته من لم يرض
وهذه الأحكام كلها صرح بها في جامع الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم **مسئل** في رجل أقر
في مرض الموت بعشرين قرشا من المهر المشروط بتجديله لزوجه المدخولة أنها باقية لها في ذمته
وباعها بدينوناهمونا عنده لغيره هل يصح إقراره في تلك الحالة وبيعه للزيتون الرهن أم لا
أجاب لا يصح إقراره لها ببقاء شيء من مهرها المشروط عليه تجديله قبل الدخول بها إذ
دعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فأقراره لها به لا يصح لأنه إقرار لو ارث وهو لا يصح في مرض
الموت وبيعه للزيتون المرهون عدم صحته أظهر من الشمس والله أعلم **مسئل** في رجل يذهب
ويجيئ في حوائج الدخلة والخارجة فيمر في وجهه اصفرار وفي جسده تغيير إلا يمنعه ذلك
عن الخروج لما ربه من يله إلى بلد آخر أقر وهو في هذه الحالة غير ذي فراش أن جميع ما في يده
لاخيه فلان هل يصح إقراره ويعمل به شرعا أم لا **أجاب** نعم يصح إقراره ويعمل به شرعا
وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من اصفرار الوجه وتغير الجسد الخافه بالمرض الذي يختلف
أحكامه عن أحكام الصحيح فإن الإنسان لا يتخلو عن مرض مما فادام يخرج في مصالحه لا
بعد مريضاً عادة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والدق ما لم يصبر صاحب فراش
فهو كالصحيح فإذا علم ذلك علم أنه كإقرار الصحيح وقد صرحوا بأن الصحيح إذا قال جميع ما
في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب إلي فلان يكون أقراراً لهبة حتى لا يشترط
فيه شرائط الهبة قال في الخانية قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو متاع فلان صح
أقراره لأنه عام وليس بمجهول انتهى فبكل شيء ثبت أنه كان بيده يحكم له به الحاكم الشرعي
كما هو صريح كلام علما ثنا وإكمال هذه والله أعلم **مسئل** في أخوين كثرت بينهما الدعاوى
والمخاصات لغريب طم الذي نأث الحكم فرفع أمره إلى القاضي الكبير المستنيب فتأبى نأثه
عن سماعه دعواها عليه قائلاً وإن أراد الدعوى عليه ترسله إلى هذا الجانب ولا تسمع عليه

دعوى فاذ عيا عليه لتدعى الناشب فقال على سبيل الانكار منها واستبعاد ذلك عنها أنا قلت
أبأ كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقارامنه يقتل أيها وأخها
أم لا ولوا عاد ذلك وأقر به وشهد عليه شهود به أم لا أجاب لا يكون ذلك اقارامه لا يجامع وإنما هو
استبعاد منه لصدور المخاصمة له منها والدعوى عليه وانصال الاذية اليه كما هو جار على
الالسة عند اذية من هو محسن لغيره لمقابله بضد ما يتأمل منه من مجازاة المحسن بالاحسان
لا بالاساءة وهذا بما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقارامه بالقتل والله أعلم سئل في رجل دفع له آخر
على يد ولد صابوناً وثياباً وفقد اوديعه وأذن له في بيع الصابون والثياب بمصر ففعل ودفع ثمنها
له وتوفي الآخر بعد وفاة ولد المذكور فاذ عي ويكل زوجة الولد على ان كلا من الصابون والثياب
والنقد ملك للولد وزواله وطالبه بما خصتها يعني زوجة الولد بالانصاف منه فاجاب المدفع له
بانكار كونها ملكا للولد فثلاثه لوالد سلمها الى ولد المذكور يعني كان مأمور في ذلك هل يكون للوالد
فتمري على فرائض الله تعالى اذ اعنه أم للولد فتمري على فرائض الله تعالى اذ اعنه واذا قلتم هي للولد هل لو
قسمها حاكمين ورثة الولد والحال هذه تبطل قسمته لمخالفته للوضوح الشرعي أم لا أجاب
هي للوالد لا للولد فقد صرحوا طية بأنه اذا قال هذا لزيد فعد لي وسلم لي عسرو فهو لزيد صريح به
في الخلاصة والبرازية والتارخانية وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه
لما ذكرنا ذهوق قسمة مال الغير على الغير فلا يجوز والله تعالى اعلم

مطلب
في رجل دفع لآخر
صابوناً على يده
ليبيع في المصروفات
الوالد بعد موته
فادعى ويكل زوجة
الولد الخ

كتاب الصلح

سئل في قوم لهم قوة ومنعة اتهموا أهل قرية باغراق آدمي في بثرو عجز أهل القرية عن درثهم من
أنفسهم وأمواهم لا يبذل شئ من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انتظام حال
القرية فهل يلزم الجميع يستوى أهل البثرو وغيره فذكر ذلك أم يختص بأهل البثرو أجاب حيث لم يكن لهم
قدرة على منعهم وكان أخذهم لذلك قسرا على وجه التغريم فالغرامة على الجميع والحال هذه ولا
عبرة لكراهة بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم لبعتم اولادكم وهذا مستنبط
من فروع متعددة ذكرت في القسمة والاجارة والكالة والله أعلم سئل في الترو عن التيمارات
بما يعطى اصحابها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وان لو تزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه
هل يملك ذلك أم لا أجاب الاستحقاق التيمارات باعطاء السلطان لادخل لرضي الغير وجعله
فلا احتياض منه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية وغيرها في كتاب الصلح له عطاه في الديون
مات عن ابنين فاصطفا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاه والاخر لا شئ له من العطاه
ويبذل له من كان له العطاه مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاه فلهذا جعل الامام
العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء باثبات الامام لادخل لرضي الغير وجعله انتهى فهو صريح

مطلب
اتهم قوم ذو منعة
أهل قرية باغراق
آدمي في بثروهم
بقدروا على منعهم
الاييند الخ

مطلب
الترو عن التيمارات
بما يعطى اصحابها
للال الرجوع

في عدم جواز التزول عن التبادات وان للتزول له يرجع بما بذل كما هو ظاهر وان كان تزوله عن نفسه
منه وقد رأيت شيخ الاسلام الشيخ على المقدسي عند قول صاحب التبيين في التزول عن الوطائف ما نصته
والفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوطائف وقولهم للعقود المجردة لا يجوز الاعتياض عنها
كحق الشفعة وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز التزول عن الوطائف فالحاصل ان التباد هو
عطاء المقاتل وجاسكته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لا لمن هو مكتوب
عليه فبيعه والتزول عنه بمال غير صحيح فلم يرد دفع المال ان يرجع فيه وليسترد منه ممن دفع له كما هو
ظاهر والله اعلم سئل في رجلين تخاضعا على حسبة بلدة بالمقاطعة ممن يلى اعطاء الحسبة
كذلك ثم اصطلحا على ان يبذل أحدهما مالا والاخر وتكتب على اسم في الدبوان ولا يتعرض له فيها
هل يصح ذلك أم لا ويسترد ما دفعه اليه أجاب لا يصح ذلك وله ان يسترد ما دفعه وعلى
الاخر رد الصلح على مخو ذلك باطل كسئلة من مات وله عطاء في الدبوان فاصطلحا بناء على كتب
اسم أحدهما في الدبوان ويبذل لآخره مالا في مقابلته وكسئلة السارق اذا اخذ شخص قد دفع
له مالا ليكف عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله اعلم وسئل آخره أخرى بما صورته
في رجلين تخاضعا على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال ضجر من الخاصة فدفع أحدهما للآخر مبلغا
على ان متى طلب الحسبة المذكورة بنفسه أو بناشه فالبلغ المدفوع في نظير اسقاط حقه من الحسبة
المرقومة يكون في ذمته له يرجع به نصالحا على ذلك وبراء كل الآخر براء عاما وأشهد كل على نفسه
انه لا يستحق قبل الآخر حقا ولا استحقاقا ثم حرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض له
في الحسبة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال انه مقر بأنه أخذه في نظير تركه
للحسبة المذكورة وعدم تعرضه له فيها أجاب للدافع الرجوع فيما دفع والحال هذه اذ الصلح
على مثل هذا باطل اجماعا اذ المقاطعة على الاحتساب لا تجوز شرعا والبرأزي في الكفر على فاعلى
ذلك كلمات تقوم بها القيامة عليهم والابرة العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى رجوا
به قاطبة وخصوصا مع اقاربه بعده انه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاط حقه من الحسبة المذكورة
ولا حوله وعلى تقدير ان ثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها
كحق الشفعة فالوصالح عنه بمال يختاره بطل ولا شيء له ولو صالح احدى ذواته بمال لتترك
نوبتها لغيره ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المرو في الطريق والشرب على الختار في هذين لا يجوز
فما بالك من المكوس والضرائب والمقاطعة عليهما وخصوصا على ابراء بشرط تعليق الابراء
غير صحيح كما في المتن والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطوره حرام
لاوجه كمله فهو والرياسوا وقد صرحوا بان ابراء عن الريا يصح وتسمع الدعوى برتقبل البينة
هذا واقاربه بعد ابراء العام بأن أخذ نظير تركه للحسبة بمنزلة اقراره بعده انه لا شيء له في ذمته
وقد أفنى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البينة وعدم منع الابراء العام لذلك أخذ من كلام

مطلب
في رجلين تخاضعا
على حسبة بلدة
فدفع أحدهما مالا
للآخر لتكتب باسمه
فهل ياذل الرجوع

مطلب
تخاضعا على حسبة
بلدة فدفع أحدهما
لصاحبه مالا
على ترادف طلبها
فله الرجوع بما
دفع

قاضي خان في الصلح صرح به في الاشياء في كتاب القضاء ومما صرحوا به ان كل صلح حل حراما او حرم
 حلالا فهو باطل والحاصل ان المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المزبورة لا فائده
 ولا مستوع له شرعا فالواجب على من بسط الله له يدا في الحكم رده الى مستحقه والله اعلم سئل
 فيما لو عرفت الورثة بان ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على المورثهم
 من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا بالمبلغ ثم ظهر ان يذمت لمورثهم از يد منه هل لهم الدعوى بما ظهر
 واقامة البينة عليه ام لا وهل اذ جرى الصلح بينهم وكتب به صك وفيه ابراء كل منها الاخر عن
 دعواه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة وارادت الورثة العود الى دعوى الزائد هل تصح دعواهم
 ام لا يجب نعم لهم الدعوى بما ظهر واقامة البينة على الزائد المدعى ومن له الفلانة ان يدعى منها باربع
 ثم اذا ادعى بعد ذلك ببقيتها او بشئ منه وعينه لا يمنع اذ ليس فيه تناقض ولا راحة تغاير كما
 هو ظاهر واما العود الى الدعوى بعد ابراء تلو الصلح في البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى
 جرى الصلح بين المدعيين وكتب الصك وفيه ابراء كل منهما الاخر عن دعواه او كتب واقر المدعى ان العين
 للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة واراد للمدعى العود الى دعواه قيل لا يصح للابراء السابق
 والمختار انه تصح الدعوى والابراء والاقرار بضمين عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن
 يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا المختار ائمة خو از م ان يحجر الابراء العام في فريضة الصلح بلفظ
 يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابرأته ابراء عاما غير داخل تحت الصلح او يقر
 بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكمنا لو حكم بطلان هذا الصلح لا يمكن
 المدعى من اعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله اعلم سئل في تركة الميت اذا كانت مستغرقة
 بالدين فصول تحت الزوجة عن ادائها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح ام لا يجب استغراق
 التركة بالدين يمنع الورثة من الملك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية
 وغيرها والله اعلم سئل عن المختار حين هل لاحدهما ان يرجع بعده ام لا يجب ليس ذلك
 حيث وقع صحبها والاصل صحته ففي البرازية لو سئل عن صحته يغني بصحته حلالا على استيفاء الشرط
 اذ المطلق يحمل على اكمال الحال من الموانع للصحة والله اعلم سئل في تركة بين زوجة واخ
 صاحبت الزوجة الاخ واخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب صك التخرج بينهما ومات الاخ
 هل لاولاده ان يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح ام لا يجب ليس لاولاد الاخ ان يدعوا
 في التركة شيئا بعد التخرج المذكور والله اعلم سئل في رجل اخذ عن آخر كتابه وقف بامر
 سلطان فادعى اخذ على المأخوذ منه انه اخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له
 هل يصح الصلح ويستحق المال ام لا يصح ويرجع به عليه لكون العوائد انما هي شئ يدفعه
 المزارعون من مالهم للكتابة لا من مال الوقف اجاب الدعوى المذكورة دعوى باطله والصلح
 عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بما دفعه له والحال هذا كالمصلح عن تحليل الحرام او تحريم

مطلب
 اعتراف الورثة
 بان ما بذمت فلان
 لمورثهم كذا وكذا
 لا يمنعهم من دعوى
 الزيادة وكذا البراءة
 بعد الصلح
 الفاسد

مطلب
 استغراق التركة
 بالدين يمنع صحة
 الصلح عنها وكذا
 القسمة
 ليس لاحد المختارين
 الرجوع

مطلب
 اذا صالح احد الورثة
 صاحبه ليس لاولاد
 المصالح ان يدعوا
 شيئا كان ظاهرا وقت
 الصلح

مطلب
 رجل اخذ
 عن آخر كتابه وقف
 فادعى اخذ على المأخوذ
 منه انه اخذ عوائد
 الكتابة في زمنه فصالحه
 الخ

الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من علما ثنا والله أعلم سئل في متدا عيين
 جرى بينهما عقد صلح وكتب صك الإشهاد والتبارى بينهما ثم بان فساد الصلح واداد المدعى
 العود إلى دعواه هل لمذلك أم لا أجاب نعم له ذلك في المختار كما ذكرنا البرازي في الدعوى في التنا
 من دعوى الصلح والله أعلم سئل في ورثة نفا سوا الارث وأشهد كل منهم انه وصله حقه
 من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه
 في حصته منه أم لا أجاب نعم تصح دعواه في حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم
 الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والنفاث في أوائل كتاب القضاء والشهادات أو الدعوى في صالح
 أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الأصح جواز دعواه في حصته
 كذا في صلح البرازية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا كان هذا مع الإبراء العام فكيف لا
 تصح دعواه به مع عدمه فافهم والله أعلم سئل فيما إذا صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ
 عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل تجوز دعوى حصته منه أم لا أجاب هذه
 المسئلة ذكرها كثير من علما ثنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة والبرازية وقال لا رواية فيها
 ولقا تل ان يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البرازية وهو الأصح ولقا تل ان يقول لا انتهى
 وحيث ثبت الأصح لا يعدل عنه والله أعلم سئل في قوم قتل بينهم قتيلا ن فصالح أولياؤه
 المتهمين بهما على قدر من المال وانفقوا على أخذ بنتين به فعقد على أحدهما ولم يعقد على الأخرى
 هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه أم لا وطهر المطالبة بالمبلغ من المال الذي
 وقع الصلح عليه أجاب لا يجبرون على ذلك والصلح عن النجاة بالمال جائزا لا جماع ولا يجوز
 بالحرمة ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم سئل في رجل له غنل خر قد ر معلوم من زيت
 الزيتون مرض الآخر ومات بعد أن أعلم أخاه بماله عند فصالحه عنه بمبلغ معلوم من
 الدراهم سلمه له صلحا عما بذمة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة أو يزيد ومات رب الزيت المصالح
 والآن يريد الأخ المصالح الرجوع على ورثة الأخ المصالح هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك
 والحال هذه وقد مضى الصلح بحل العقود على الصيغة ما أمكن وقد أمكن فبحل على الصيغة والله
 أعلم سئل في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبه به فقال لا أقولك بمالك حتى تؤخره
 عني ففعل هل يلزم التأخير أم لا أجاب ان قاله علانية بحضور الشهود يؤخذ به في الحال
 وان قاله سرا صح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله الذي أجله كما صرح به في الهداية
 والكافي والدرر وملحق لا يجوز غيرها من الكتب المعتبرة والله أعلم سئل فيما لو أقام ولت
 المقتول على القاتل بينة بقتل يوجب الدية على العاقلة فتقضي بها ثم اصطالحا على أقل من الدية
 من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على العاقلة والقاتل كاحد ثم أو يكون الكل على
 العاقل وحده أجاب يكون على العاقلة ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقرره لأنه استقام

مطلب
 إذا ظهر فساد
 الصلح فليدعى
 العود إلى الدعوى
 مطلب
 قسم دعوى
 الوارث في شيء
 ظهر من التركة
 بعد الصلح ولو
 حصل الإبراء
 العام

مطلب
 تصح دعواه في
 ما جله بلا
 فصل

مطلب
 صالح أو ولياؤه
 للمقتولين المتهمين
 على مبلغ وانفقوا
 على أخذ بنتين

مطلب
 رجل ما ويزمته
 تد من الزيت فصالح
 بغير رب الزيت
 على مبلغ من الصلح

مطلب
 رجل له على آخرين
 فطالبه به فقال
 لا أقولك به حتى
 تؤخره عني

مطلب
 إذا صالح ولي
 للمقتول القاتل
 على أقل من الدية
 بغير القضاء بها
 قبل الصلح على
 العاقلة

للبعض من الدية المقررة والباقي على حاله وليست هذه مسألة ما وجب صلحا
 فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقتدر بقضاء القاضي لا بصلح
 المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ما وجب صلحا صورتها صالح ابتداء قبل
 القضاء بها ففيها لا تتحملها لان صلحه لا يسرى عليهم أما قضاء القاضي
 فهو سار عليهم لولا بته العامة ولا ولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية
 التزام فينقذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم **كتاب المضاربة**
 سئل في مضارب بالربع في ما شئت اشترى بها حليما وأوعاه في اثني عشر عدل لا وكسد
 فقومه رقب المال بما زاد عليها واشترى من المضارب ثلاثة منها بغير عينا ونقض المضاربة
 هل يصح الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية أم لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة أما الأول
 فليجهاالة المبيع كبيع ثوب من ثوبين والا فاصل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط جاز
 وأما الثاني فلما صرحوا به أن رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقص ولا
 ببيع العرض والله أعلم سئل في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله
 يمينه أم لا اجاب بالقول قوله يمينه والله أعلم **كتاب الوديعة**
 سئل في رجل أودع عنده أهل قرية أمتهم وأبلمهم زمن الفتنة اذ قصد هم
 باغ جا ثروجا أن تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغي سمع بأبل الوديعة فطلبها من
 المودع طلبا خيئا وأمره باحضارها بحيث لو لم يدفعها لا وقع فيه قتلا أو اطلاق عضو
 أو اخذ جميع ماله فدفعها المودع خوفا على نفسه مع جعل له هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن
 المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يمثل أمره بقتله أو يقطع عضو منه أو
 يضربه ضربا يخاف على نفسه أو عضوه أو يتلف جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته
 كما علم من كلام العلماء والله أعلم سئل في رجل أودع آخر من النقد قدرا معلوما
 ومن العبي كذلك وأمره بان يوصلها الزيد فوصله النقد وتاخرت العبي عنده لعذر
 المرض أو ما فامر أخاه بأصلها اليه لعذر المرض فأرسلها ومات المرسل اليه فادعى
 المودع ان العبي لم تصل اليه فادعى المودع بيمينه أم لا اجاب بالقول قوله
 المودع في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسل مع أخيه الذي يحفظ به ماله
 كما هو المفتي به نص عليه في النهاية والله أعلم سئل في بكر صغيرة زوجها ولدها
 من رجل بالولاية وقبض مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر
 فأبى الزوج انه دفع مهرها لابيها وقبضه أبوها وهي بكر قاصر فهل لها الرجوع بنظير
 ما قبضه أبوها من المهر من مخلفاته أم لا اجاب هذه المسئلة رابعة الى هؤلاء الامين
 عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل

مطلب
 اذا صار مال المضاربة
 عرضا فاشترى رب المال
 بعض العرض بغير عينة
 ونقض المضاربة لا يصح
 البيع ولا النقص
 مطلب
 القول للمضارب في
 هلاك مال المضاربة

مطلب
 اكراه المودع على
 دفع الوديعة لغير
 مالكها لا يضمن

مطلب
 المودع المأمور بأصل
 الوديعة الى زيد تبرأ
 ذمته بدفعه الى زيد
 ولو مع أخيه

مطلب
 اذا قبض الاب مهر
 ابنته الصغيرة ثم
 مات لا يرجع لها
 في تركته على ما فيه
 الخلاف

منها الاب اذ امانات مجهلا مال بنه وقد ذكرها في الاشياء والنظائر ناقلنا عن جامع الفصولين
 وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد عبد الله التمرناشي الغزي ناقلنا عن الفصول العمانية
 وان ذكر فيها قولين ففرق بينه وبين الوصي فقال وفي الفصول العمانية والوصي اذ امانات
 مجهلا لا يضمن واذا اخلطه بمال يضمن والاب اذ امانات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن انتهى
 فتحران في المسئلة قولين والذي يظهر اذ حجة عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي
 فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي ايضا قول بالضمان واقتصر
 على عدم الضمان في الاب كغير من العلماء فاذا انقرض ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع على الرايح
 في مختلفات أيها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي انما استهلكه عينا وصادد ينما مرتبة بدمته
 بسبب الاستهلاك واذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بيمينهم على نفى العلم باستهلاكه ولا
 يطالبون بدفع من تركته والحال هذه والله أعلم مسئل في رجل زوج ابنته الصغيرة وقبض بمجل
 صداقها وما يتلوا بيان فطلبته من تركته فادعى بقبه ورثته ان اباها جهزها به هل يقبل
 مجرد قولهم ام لا بد لهم من بيته على ذلك اجاب لا يقبل قولهم بلا بيته لصيرورته دينها لها
 بذلك كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخانية وجامع الفصولين وكثير من الكتب
 اما كلام الخانية فلم يعدم استثناء الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وتعليط من استثنى أحد المتقار
 واما كلام جامع الفصولين فلا نرى في احد ان يرضى للمستثنى ضمن الاب بموت مجهلا قيل لا كوصي فساقي
 بصيغة التمريض وقال في الثالث والثلاثين راجع المختصر ما المودع مجهلا ولم تدبر الوعيه بعينها صارت
 في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى ولا سيما في بلادنا فان اكثر الناس خصوصا من بني الفلاني يكون
 مهوور مولياتهم ولو نهوا عن ذلك لا يمتنعون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والسلطات
 والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء لا يتوقف عن الولاية بسبب الضمان
 والله أعلم مسئل في رجل ارسل الى بواب وكالة الرحلة حملا من الثياب الفرسية فوقع الحمل في ماء
 فغرق فبحق البواب انما تركه بلا نشر في الهواء تلف فنشره حتى جف وأعاده كما كان فادعى
 رتبة على البواب انه نقص منه كذا فما الحكم اجاب القول قول البواب بيمينه انه لم يتعد على
 الا ثواب بأخذ شيء منها ولا يكون متعديا بنشرها الا صلاح أمرها لانه فعل جميل ما على
 المحسنين من سبيل والله أعلم مسئل في حرات سلم الثور للبقار فضاغ في يده من غير تعدل يضمن
 أم لا بحريان العادة بالدفع اليه لا على وجه الاطراء الذي لا يختلف من اهل قرية من قري لبلاد
 اجاب لا يضمن والحال هذه والله أعلم مسئل في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعا مصرية
 ليوصلها الى فلانة التي خطب بنتها فدفعها ثم اخلفها هل يلزم الدافع استردادها من الام أم لا
 اجاب لا يلزم الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أدى أمانته بالدفع لمن أمر بالدفع اليه
 وتم عمله فلا يكلف الى الاسترداد ممن دفع اليه والله أعلم مسئل في رجل اودع اخر ثورا شه

مطلب
 اذ قبض الان بمجل صدق
 ابنته الصغيرة ثم مات
 فاراد الرجوع في تركته
 فادعت الورثة التحم

مطلب
 رجل ارسل الى اخر حمل
 قماش فاصابه ماء ففسد
 المرسل اليه فالقول لردا
 اتم المرسل ماخذ شيء منه

مطلب
 حرات دفع ثورا الى بقر
 فضاغ في يده لا يضمن

مطلب
 دفع لآخر درهم ليوصلها
 الى ام مخطوبته لا يلزم
 استردادها اذا لم
 يتزوجها

مطلب
 لو اودع المودع البقرة
 ضمن

ان المودع اودعه عند آخر غير اذن المودع وهلك هل يضمن للمودع الاول قيمة الثور يوم الايداع من الثاني
 أم لا اجاب نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدى عليه بالايدياع وغاب عنه والله اعلم **سئل** في امان
 بفرضه سلطانة يرد اليها السفن فيلقى وسفها يساحلها اذ ست سفينة بها ومن جلة وسفها ايكاس
 بها اقمشة قال يسفانها لامين الفرضه اذ حضرا هل الايكاس اوصرت مكتوب من احد منهم بطلب ما
 هو له فكنه من اخذه فحضر جماعة من اهل الايكاس واخذوا ما لهم وبقي كيسان فحضر رجل
 ومعه مكتوب بهما فاخذهما بمعرفة لامين وأوسقهما في مركب فانكسرت المركب وغرق
 ما فيها وهما من جلته هل اذا ظهر ان اخذهما غير المالك يضمن لامين أم لا اجاب لا يضمن
 الامين اذ لا وجه لصنانه لان حيث ظن ان اخذها له حق الاخذ لم يكن مفرطاً في الحفظ
 كمسئلة الحامي يظن ان رافع الثياب مالكمها لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرافع مالكمها
 فكذلك هنا لما ظن الامين ان اخذ له حق الاخذ فافهم **سئل** في مودع اودع الوديعة
 عند رجل وفارقه فضا من المودع الثاني هل يضمنها المودع الاول بمفارقة أم يضمنها
 المودع الثاني اجاب يضمنها المودع الاول عند ابي حنيفة لا الثاني لتعديده بمفارقة كما ذكر
 في السؤال والله اعلم **سئل** في رجل اودع آخر دراهم فطلبها المودع فقال له المودع اودعها عند
 فلان ثم ردها على فضا عت عندي وكذبر المودع فما الحكم الشرعي اجاب يضمن اذ كذبر المودع
 ولم يبرهن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق لايينة والله اعلم
سئل في رجل من العرب اودع عنده آخر دراهم وردها بجاه بيته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو
 العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرق هل يكون متعدياً فيضمن أم لا اجاب لا يضمن
 حيث حفظها بما يحفظ به ماله لانه الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله
 اعلم **سئل** في امرأة دفعت وديعة لرجل مع اخ زوجها بغير اذن من زوجها ليوصلها له فطلبها وادعى عدم
 الوصول اليه هل القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم ياذن لها بالدفع له أم لا اجاب نعم تضمن بارسالها
 مع اخ زوجها والقول قوله انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارسالها معه والله اعلم
سئل في رجل اودع آخر سواراً ثم مات المودع فطلب الوارث السوار من المودع فادعى
 دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا اجاب القول قول المودع انه رد الودعة الى
 المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تنقلب مضمونة عن تجهيل فافهم والله اعلم
سئل في رجل سلم ثوره لاكاره ليحفظه ويحرق عليه فصار ربييته في دار غيره ولا يبيت
 عنده فاصبح مقطوع العصبين هل يضمن هو ام صاحب الدار ام لا ضمان عليهما اجاب
 يضمن الاكار لا صاحب الدار لان الاكار امان كالمودع ووضعه في دار الاجنبى ايداع هو
 لا يملكه فيضمن والله اعلم **سئل** في مودع استهلك الحنطة الوديعة في زمن الغلاء فطأ
 للمودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه او يلزمه حنطة مثلهما

مطلب
 وضع صاحب السفينة
 ايكاس فيها اقمشة عند
 امين الساحل وامره
 بدفعها لاربابها عند
 مجئ احد منهم او كتابا

مطلب
 اودع الوديعة فضا
 ضمن الاول

مطلب
 يضمن المودع ان كذبه
 المودع في قوله اودعها
 واستردتها ثم ضاعت

مطلب
 اذا سرق الوديعة
 والمودع يحفظها بما
 يحفظ به ماله لا ضمانا

مطلب
 دفعت الوديعة الى رجل
 مع اخ زوجها والقول
 لرجل في عدم الوصول

مطلب
 القول للمودع في انه ردها
 لرجلها عند طلب وارثه

مطلب
 اذا بئت الاكارا الثور في
 بيت غير صاحبه فهل يضمن

ليه
 اذا استهلك المودع حنطة
 الوديعة يجب عليه مثلهما

اجاب يضمن مثلها لاقمتها يوما الاستهلاك والله اعلم سئل في مودعة ردت
 الودعة لربها فوجد هانا قصة فسالها فقالت ان زوجي اخذ منها في حياته من غير علي
 فما الحكم اجاب اقارها ينفذ في حصتها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته فان وقت
 حصتها بها فيها والا فلا يلزمها فيما زاد عنها ولا يلزم بقية المودعة شيئا باقارها والله اعلم
 سئل في رجل اودع آخر با رودة ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه بها على المودع بفتح
 الدال فقال دفعتها لربها هل القول قوله في الدفع بيمينه ويراعى الضمان ام لا اجاب القول
 قوله بيمينه ويراعى الضمان قال في الاشياء والنظائر في كتاب الامانات كل امين ادعى
 ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله والمودع امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله
 والله اعلم سئل في رجل ادعى ضياع المتاع هل يضمن ام لا ويقبل قوله بيمينه اجاب موافق
 لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه فيه والله اعلم سئل في امرأة دفعت الى رجل ثيابا
 يبيعها وان لم تباع في يومها يردّها عليها فبعتها عندها ما مع قدرته على الرد في يومه فماتت هل
 يضمن ام لا اجاب نعم يضمن لما لفتته الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله اعلم سئل في مودع
 الغاصب اذا ائتم الموصوب على الغاصب هل يبرأ ام لا اجاب نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد
 على الغاصب والله اعلم سئل في رجل اودع آخر قوسا فادعه للمودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع
 الثاني بغير اذن المالك هل المالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس ام لا اجاب نعم ان يضمن
 الثاني والحال هذه والله اعلم سئل في مودع قامت عليه لصوص مع جملة القافلة التي هو فيها فلما
 توجهت للصوص نحوه وضع الودعة في جذر شجرة واخفاها عن الاعين حذر اصيلها فلما رجع
 في وقت امكنه فيه الرجوع اليها لم يجدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن ام لا وهل جيب
 علم قبا من اللصوص على تلك القافلة يكون القول قول المودع في ذلك ام لا اجاب وضع الودعة
 واخفاها في جذر شجرة مما تارة في المغارة عند توجهه للصوص الى الموضع غير موجب للضمان
 قبلها اذا رجع اليها في وقت امكنه الرجوع فيه اليها من غير تاخير اذ تعين الحفظ فيها كدفعها
 لاجنبى عنه وهو ضرورة كحق واذا علم خروج اللصوص على القافلة قبل قول المودع في ذلك
 كما قيل وضعها عند اجنبى اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ فاطبة والله
 سئل في رجل اودع آخر دراهم فانفق المودع بعضها وملك الباقي من غير تفريط هل يضمن ام لا
 وهل القول قوله في مقدار ما انفق منها وما بقي بيمينه ام لا اجاب يضمن ما انفق والقول
 قوله فيه بيمينه والله اعلم سئل في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها عجوة الى بيدها فلما
 مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني ام لا اجاب لا يضمن وهو كمن
 المودع والله اعلم سئل في رجل اودع مكاريا حمارا عليه عجوة يوصلها لاخته بمكان كذا ففجّر
 الحمار في اثناء الطريق عن حملها فحملها المكارى على حماره وسقط له حمارا آخر في اثناء الطريق

مطلب
 قالت للمودعة ان
 زوجي اخذ من
 الودعة في حياته

مطلب
 يصدق المودع
 في قوله ردت
 الودعة الى ربها

مطلب
 ضياع ما في يد
 الدال
 مطلب
 قيل لا يبرأ ان لم
 تباع الثياب في يومها

مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع
 الثياب في يومها
 مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع

مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع
 الثياب في يومها
 مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع

مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع
 الثياب في يومها
 مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع

مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع
 الثياب في يومها
 مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع

مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع
 الثياب في يومها
 مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع

مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع
 الثياب في يومها
 مطلب
 لا يبرأ ان لم تباع

فاشتمل

فاشتغل به فذهب الحمار الذي عليه العجوة وضاعت العجوة هي ضمنها ام لا اجاب لا ضمنها
والحال هذه ففي جامع الفصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى ستاجر حمارا وحمل عليه وله آخر
فسقط حماره في الطريق فاشتغل به فذهب الحمار المستاجر وعثا فلو بحال لو اتبع الحمار المستاجر
بهلك حماره ومتاعه لم يضمن والا ضمن استدل لا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك
الحفظ لو كان بلا عذر اما لو بعدد فلا يضمن اهـ فاذا كانت واقعة الحمار هذه بحيث لو اتبع حمار
العجوة يخاف ضياع بقية الحمار لا ضمان عليه لقوله في الذخيرة وغيرهما ان الامين انما يضمن
بترك الحفظ لو كان بلا عذر اما بعدد فلا والله اعلم سئل في امرأة اودعت اخرى سوارا فلما
طلبت قال عندى ام على على ثلاثة ايام مروا حضرة لك فلما مضت ادعت انه ضاع قبل قولها
عندى وانما استهلكت رجاء ان تجده هل يضمن ام لا اجاب تضمن قال في البرازية
استعار كتابا فاضاع فجاءه مالكه فلم يخبره بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لاضمان عليه
ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصمد والشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية
فانه اذا وعده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذ كان دعوى الضياع قبل الوعد كما مر
وبيرفتى اهـ وحكم الودعة حكم العارية والله اعلم سئل في امرأة اودعت عند اخرى دراهم ثم
طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها به ثم طلبتها فقالت ضاعت هل يضمن ام لا اجاب
تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى اعلم سئل في رجل اودع
برامو حيا الى السماط سيدنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق
بيد خراب وعرضه للهلاك حتى هلك بوقوع الامطار عليه فهل يضمن مثله ام لا اجاب نعم
يضمن والحال هذه اجماعا والله اعلم سئل في رجلين اشترى باجا موسا واودعه من البائع بعد
قبضه وغابا ثم حضر احدهما واخذ الباجا موس من البائع ونقله الى قرية اخرى واودعه عند رجل
فسرق هل يضمن ام لا اجاب نعم يضمن قال في جامع الفصولين رامز الكبير سئل مولانا في
مواشهما فغابا فوقع الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه اجاب لا
يضمن اذ يمكنه حفظها بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره الى اخر ما ذكره وسئلتنا بالاول
اذا الشريك فيها ليس بمودع فيها وفي مسألة السير مودع فضمن بالايدي والله اعلم سئل في
اربعة شركا في ساقية اشترى اربعة ارباع من بزر النيلة واودعوه عند احدهم واذنوا له
بدفعه لقيم الساقية وصار يزرع منه شيئا فشيئا والآن قيم الساقية يقول ما زرعت الا
ربعا ونصف ربع والشريك المودع يقول سلتك الجميع ولا ادري ما صنعت به فهل يلزم
الشريك المودع ما نقص البزر ام لا وهل القول قوله يمينه ام لا اجاب لا يلزمه ذلك والقول
قوله يمينه انه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم يقول المودع ما صله القول قول كل منهما في ثنى
الضمان عن نفسه والحال هذه والله اعلم سئل في فرس مشترك بين اثنين اعادها احدهما

مطلب
طلب الودعة
صاحبها فقال له
المودع ام هل
ثم ادعى الضياع

مطلب
كالذي قبله

مطلب
يضمن المودع
الودعة اذا
وضعتها في مضيق

مطلب
اشترى باجا موسا
واودعه من البائع
فدفعه لاحدهما
بغيبه الاخر ممن

مطلب
اشترى اربعا واودع
عند احدهم وامر
ان يدفعه لقيم
ساقية فالتقول
في انه دفع الكل

مطلب
اعاد احد الشريكين
الفرس بغير اذن
شريكه وارسلها
المعير مع رجل

بغير إذن الآخر لرجل ليركبها إلى مكان معين فركبها وتجاوزه وهلك تحتها وكان المغير مسلحا
مع رجل وديعة ليوصلها إلى المستعير فأوصلها فاختار الشريك الذي لم ياذن تضمن شريكه
أكونه أعادها بلا إذن والمغير ضمن المستعير بسبب المجاوزة عما عين له والمستعير يريد أن تضمن رسول
المغير هل له ذلك أم لا **سئل** ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله أعلم **كتاب العار**
سئل في رجل سخط به يضيئ بيوتاً آخر استأذن الثاني الأول أن يبني سائر على بيته فيمنعها إذا طلع
عن الإطلاع على عورة الآخر فاذن له فمأرب البيت هل لو رثته رفع بناء الثاني عنه أم لا **أجاب** نعم
لو رثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له فهو رثته لأنه بمنزلة العارية والمغير إذا ما لو رثته استرد أدها
والله أعلم **سئل** في رجل استعار من أخ سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة يقولون لا أعلم
ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته من تركته أم لا **أجاب** حيث مات ولم يبين حال السيف
ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم **سئل** في رجل اشتري
فرساً وسلم يائماً ركبها رجل عارية وأمره بمحرق ووصلها إلى مكان كذا ردها عليه فلما وصل إلى المكان العين
دفعها إلى ولد البائع ليركبها إلى موضع آخر فركبها فمهلك تحتها هل تضمن قيمتها المشتري وله الخيار في
تضمن المستعير الأول والثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم **أجاب** نعم تضمن وللمالك الخيار أن شاء
ضمن للمستعير الأول وإن شاء ضمن الثاني ولا جوع له على الأول والحال هذه والله أعلم **سئل** في مستعير
أخل قيد بهيمة العارية معه فذهبت وهو يبصرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل تضمن أم لا
أجاب نعم يتضمن والحال هذه والله أعلم **سئل** في اللعير والمستعير إذا اختلفا في الإطلاق
والتقييد ولا يثبت فلا يثبت القول مع يمينه **أجاب** الاختلاف في الإطلاق والتقييد مشنوع
إلى أنواع شتى في الأيام أو في المكان أو فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدائر مع يمينه وإذا قال
أعرتني دابتك وهلك وقال للمالك غضبتهما مني فلا ضمان عليه إن لم يكن ركبها فإن كان قد
ركبها فهو ضمان وإن قال أعرتني وقال للمالك اجرتكها وهلك من ركوبه فالقول قول الراكب
ولا ضمان عليه كذا ذكر كثير من علمائنا وباب الاختلاف في الإطلاق والتقييد واسع فلا
نطوق عنان العلم فيه إلا إذا رفع البنا الواقع فظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم
سئل في رجل بنى بناء في دار زوجته بأذن زوجها فهل يسوغ له البناء في ملكها ويصير البناء
لها أم لا **أجاب** نعم يسوغ فقد صرح علماءنا وغيرهم بأن الأذن من المالك بالبناء لغير المالك يبيع
البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بامر أو فناء لأمه ولو بنى لنفسه بلامره فهو له وله رفعه قالوا لو
عمرها بلائذنها قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى
هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر ويسكن فعمرو سكن مدة يسقط عما اتفق قدر
أجرة المثل وإن لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما اتفق واتفقوا على أنه لو أقرانه بنى متبرعاً
كان متبرعاً وإن أقرت أنه بنى ليسكن فظن بناءه أنه يلزم عليه أجرة المثل لما سكن لأنها

مطلب
استأذن رجل صاحب
سطح أن يبني عليه سائر
لورثة الآذن الرجوع

مطلب
رجل استعار سيفاً
ثم مات ولم يبين

مطلب
إذا خالف المستعير
بإعارتها فمهلك في يده
الثاني فالملك بالخيار
في التضمن

مطلب
أخل قيد البهيمة
العارية فذهبت

مطلب
اختلاف المغير والمستعير
في الإطلاق والتقييد فيه
تفصيل

مطلب
في البناء في دار
زوجته

ما رضىت متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن اى نظير عمارته وان أنكرت الاذن فالقول قولها
وان قال هو ما أذنت لى وقالت أذنت فالقول قوله لان الاصل عدم الاذن واذا ثبت عدم الاذن
يرفع بناؤه ويلزم به وان ثبت الاذن له وقصاد قاعلى أنه له كان للمستعير رفعه يطلبها وان
تصادق قاعلى أنه بنى لها يرجع بما أنفق وبما أنفق وقد حصل الجواب فى كل فرع من فروع المسئلة
بما قاله علماؤنا والله تعالى اعلم **مسئل** فى رجل استعار من آخر أرضا ليزرعها ما شاء فزرعها قطناً ثم أتى
حول فاسترد المعير الأرض وفيها شجر القطن وحوث عليه واستمر باقيا فى الأرض حتى أثمر فصل
الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذى أصل البزمنه **الجواب** ثمر القطن وشجره للمستعير الذى يذرع
حبه ولا شئ للمعير فيه والحال هذه والله أعلم **مسئل** فى رجل استعار من آخر مصفا وتركه فى بيته
ونخرج الى بعض أشغاله فسرقة من غير تفريط منه هل يضمن أم لا **اجاب** لا يضمن حيث لم تكن العارية مؤقته
وأما اذا كانت مؤقته وهلكت قبل مضي الوقت فكذلك وان يعدها يضمن حيث أمسكها بعد
مضيته مع امكان الرقة والله أعلم **مسئل** فى رجل استعار من آخر فسا وردها عليه بعد ان ظفرت
عند المستعير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويذعى ان موتها بسبب القطع الذى وجد عند
المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير **اجاب**
القول قول المستعير انهما لم تمت بسبب القطع بيمينه وعلى المعير البينة ولو مات بسبب الظفر
لا ضمان على المستعير لعدم التقدي منه كموتها ختف أنفها والله أعلم **مسئل** فى رجل استعار حمارة
لحمل معين وأمره ما الكه باردها حال وصوطها وعدم بياتها فامسكها بعد الوصول من غير عذر
وبيتها عنده فضا هل يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن بالامساك عنده والله أعلم **مسئل**
فى المستعير استعادة مطلقة هل يملك الايداع عند اجتنى أمين أم لا واذا كان يملك
وصناع المستعار بلا تعد من المودع يضمن أم لا **اجاب** هذه المسئلة تختلف فيها علماؤنا فمن
قائل بان يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث ومحمد بن
الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضى رأيه لان الترجيح متساو
والله أعلم بالصواب **كتاب الهبة** **مسئل** فيما اذا ملك زوجة نصف
جمل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون وربيع بدو وشاة تملكها شرعيا بايجاب منه
وقبول منها وقبضت الزوجة الانعام المذكورات بوضع يدها عليها كما قبضت العقار وتسلمت
ذلك كله بعد التحلية من زوجها ثم ما الزوج ويريد وراثته ان يجعل الملكات ميراثا بينه وبين
الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتمليك صحيح لا يكون ميراثا عنه بل هى الزوجة
بالتملك المذكور **اجاب** هى ملك للزوجة المذكورة بالتملك على الوجه المذكور وليسست
ميراثا عن الميت هذا وقد تقررتان هبة المشاع الذى لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكرته
سوى الغرض من ان احكامها بان أمكن التساوى فيه والا فهو مما لا يقسم فصح هبة النصف منه

مطلب

اذا استرد المعير
الأرض وفيها شجر قطن
فهل للمستعير

مطلب

اذا سرق من مصفا العارية
من غير تفريط فلا ضمان

مطلب

رد المستعير الفرس
بعد ان ظفرت وقطع
لها ثم ماتت فاختلفا

مطلب

امر المعير للمستعير
بردها بمجرد الوصول

مطلب

اختلفوا فى ملك
المستعير استعادة
مطلقة الايداع

مطلب

ملك زوجة
نصف جمل ونصف
بقرة ونصف غراس
وربيع بدو وشاة
ثم مات فاراد الوارث
جعلها امرثا

والحال هذه والبدن مما لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا البجل والبقرة
والنساء مما لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله اعلم **سئل** في
شخص وهب ابنه وابن ابنه محمد وداود غيره من جميع ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل
بعقد واحد هل يجوز ام لا **اجاب** ان حكم حاكم بوجهه جاز ولا عند الامام وهي مسألة
هبة الواحد من اثنين والله اعلم **سئل** في امرأة جنت بعد دخول زوجها فطلب
زوجها من ابها ما دفع من مهرها ويطلقها فدفعه هاله استرداده ام لا **اجاب** نعم لم استرد
منه وقد صرحوا بان الاب لا يملك هبة مال ولده ولو بعوض ولا شك ان هذا مال الغير فدفعه
الغير للغير بغير حق فيسترد والحال هذه والله اعلم **سئل** فيما يرسله الشخص الى غيره
في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به ام لا **اجاب** ان كان العرف
قاضيا بانهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به ان مشليا فبمثله وان قيميا فبقيمته وان
كان العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل
فحكمه حكم الهبة في سائر احكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والاصل فيه ان
المعروف عرفا كالمشروط شرطا **سئل** فيما اعتاده الناس في الاعراس والافراح والرجوع من
الحج من اعطاء الشباب والاداء لهم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه **اجاب** ان كان
العرف شائعا فيما بينهم لنهم يعطون ذلك لياخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفاسده
وصححه كصححه اذ المعروف عرفا كالمشروط شرطا فيطالب به ويحبس عليه والله اعلم **سئل** في
ام وهبت لابنها الصغيرين بيوت الهذا النصف ولها جاد أب وهي ساكنة بها
هل تصح ام لا ولا تنفيذ الملك **اجاب** لا تصح ولا تنفيذ الملك للشيوع والشغل والله اعلم
سئل في مريض مرض الموت ملك معتوقه دارا وحاصلا فيها متاع الواهب واصطبل
فيه دواب وما يتحصل من محصول قريتي كذا اومات هل تصح هذه الهبة ام لا **اجاب** لا تصح قال
في الخانية رجل وهب دارا لرجل وتسليمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول ليس
بهية ومثله في كثير من الكتب وبهذا اعلم عدم صحة ما سيحصل من محصول القريتين بالاولى لان
الواهب نفسه لم يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخانية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى
بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا قاطبة بانها اذا
لرجل دارا الواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها لانها
وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير اذ وهب له ابوه دارا وهو ساكن لان قبض ابيه قبض له
والله اعلم **سئل** في رجل وهب جارا لرجل محصودا بنفسه او بوليكم فذاسه ونفاه وخزنت
حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته ام لا لزيادة قيمته **اجاب** لا يصح رجوعه في هبته
والحال هذه اذ الموهوب نزع وقد صار ينفله حنطة وتبنا والله اعلم **سئل** في رجل يزعم ان

مطلب
وهب ابنه وابن
بنه محمد وداود
وغيره

مطلب
دفع الا ما قبضه
من الزوج من
المهر ليطهرها

مطلب
فيما يدفعه الشخص
نفسه في الاعراس

مطلب
مضمون مضمون
ما قبله

مطلب
وهبت لابنها
الصغيرين بيوتا
على أسواء

مطلب
لا يجوز هبة ما هو
مشغول بمتاع
الواهب

مطلب
ليس الواهب الموهوب
ان يرجع بعد ذوقه
وتنقصه
هبة الشيء بدون
الارض لا تصح

صهره والذ زوجته ملكه شجرة معلوما في حياته وحبس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا **أجاب**
 ليس له ذلك وقد تقررت أن هبة الشجر بدون الارض كهيئة المشاع المحتمل القسمة وهي لا تصح والله
 أعلم **سئل** في امرأة أراد أن تزوجها الذي طلقها قائلاً لها لا تزوجك حتى تهينني ما لك
 على من المهر وهو عشرة قروش فوهبه فزوجها ثم طلقها بائناً هل يبرأ عن العشرة قروش
 التي بذمته أم لا **أجاب** لا يبرأ كما صرح به في الحانية ونقله عنها في البحر والله أعلم **سئل** في
 أفراس معلومة لشخص في كل فوس منها حصّة معلومة المقدار وهبها لابن بنه الصغيرين
 وقبل لهما ابوها وتسلم ذلك والا فراس مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعاً أم لا
أجاب نعم يصح قال في البسوط الشيخ الاسلام شمس لا ثمة السر خسي رحمه الله تعالى ولو
 وهب رجل لابنين نصف عبد أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زهلي
 ومروى وهروى ونحو ذلك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تنقسم قسمة واحدة فكان واهبا
 لنفسيه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمحمّل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا
 والا فراس المذكورة من هذا القسم والله أعلم **سئل** في حبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق
 الخصم على صدورها من المورث أم لا تصح ولا توجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب
 الحكم المأمور بالقضاء بلا صح من مذهب الإمام أبي حنيفة **أجاب** لا تصح هبة للشاع الذي
 يحتمل القسمة كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدورها من المورث فيه لأن تصرفه بقية
 لا يصير الفاسد صحيحاً وكما لا تصح هبة من الاجنبي لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا
 عبرة بمن شذّب بخالفهم ولا تنفيذ الملك في ظاهرها روايتان قال الزيلعي ولو سلمه شائعاً لا يملكه
 حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضموناً عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقال
 وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تنفيذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع أفادتها
 للملك عندها البعض اجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرّم
 من الواهب قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم إذا ملكت أفنيت بالرجوع للواهب
 هبة فاسدة لذى رحم محرّم منه إذا الفاسدة مضمونة على ما مر فإذا كانت مضمونة بالقيمة
 بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه
 بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كما يسع الفاسد إذا ما أحد الملتبأ بعين طوره
 نقضه لأنه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقدّر أن القضاء يتخصّص فأول السطوح
 قاضيا يقضى بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاءه بمذهب غيره لأنه معزول عنه تخصيصه فالحق
 فيه بالرعية نص على ذلك علما وأنا رحمهم الله تعالى والله أعلم **سئل** في رجل شهد على نفسه
 أنه ملك أولاد ابنه وسماههم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الغلاتين اللتين أحدهما
 بنا بلس والآخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم المحقق ثم رجع عن ذلك للحاكم

مطلب
 قال لها انطلقا
 لا تزوجك حتى
 تهينني الخ
 مطلب
 اذا وهب حصّة من
 افراس معلومة لابن
 بنه الصغيرين صح

مطلب
 لا تصح هبة مشاع
 بمحمّل القسمة

الحق وحكم الواهب بالحصة المذكورة هل حكم الحق صحيح واقع في محله أم لا اجاب نعم
 حكم الحق صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله اذ هو حكم بلا خصم شرعي فلم يرفع الخلاف
 والحق لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاءه قضاء تركه لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذه
 والله أعلم **مسئل** في امرأة وهبت احدى ابنيها دارا وسلمتها له ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور
 ثم وهبتا للشقيق وسلمتها ومات عنها وعن زوجة واربع بنات منها وابن من غيرها فما الحكم الشرعي
 في ذلك اجاب اما هبتها لابنها الاول فصحيحة لاستيفاء شرائطها واما هبتها لابنها الثاني
 قبل تمييز نصيبها من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا تجوز كما
 هو المذهب فيكون نصيبها للوروث لها عن ابنيها الاول باقيا على ملكها بالوراثة عنه لم يدخل
 في ملك ابنيها الثاني لغساق الهبة وانقسم ما أصابها من ثلثي الدار ثلثا عن أخيه على زوجته وابنه
 وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من ابنيها عشرة قراريط وثلثي قيراط ولزوجة
 الابن قيراطان ثمن ما كان له ولابنه ثلاثة قراريط وسبعة اشباع قيراط وكل بنت من بناته
 الاربع قيراط وثمانية اشباع قيراط والله أعلم **مسئل** في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلو
 محدد واهل نصيب الهبة بلفظ واحد ولم يزم أم يحتاج الى قبوله اجاب نعم تصح الهبة ولم يزم
 وتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنه الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا
 لكونه في يده أو يد مودعه أو مستعيره لا يكون في يد غاصبه أو مرتهنه أو المشتري منه شراء
 قاصدا وهذا اذا علمه واشهد عليه والاشهاد للحرز عن الجحود بعد موته والاعلام لازم لانه
 بمنزلة القبض والوصي كالأب والله أعلم **مسئل** في الجدة أم الأم اذا كانت بنت بنتها في
 حضانتها فوهبتها أمعة معلومة ووضعها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فهل تمت
 هبتها بمجرد الايجاب كما في هبة الاب لطفله أم لا تتم الا بقبض ولها الجواب نعم تتم الهبة
 بعقد كل من له ولاية على الطفل في الجملة كالأم والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية
 في التأديب والتسليم في الصناعة صرح به في البحر وتنوير الابصار وغيرها والله أعلم **مسئل**
 في شيخ قرية طلب من جماعة مال ليدفعه لقسام القرية على شرط ان ما يجازيه عليه به يكون
 بينهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع القسام شيئا يكون بينهم أم لا اجاب
 حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير
 من الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم **مسئل**
 في رجل وهب ابنا له بالغا نصف ما يملك واولاد ابنه المتوفى قبله القاصر بن النصف الآخر
 وأحرم ابنا له آخر هل تصح هذه الهبة أم لا اجاب الهبة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 قال في مشتمل الاحكام نقلا عن تيمم الفناوي ان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى واذا
 قلنا بطلانها على الاصح فتركه الواهب المذكور يجري على فرائض الله تعالى ووجهه الشيعي

مطلب
 امرأة وهبت احدى
 ابنيها دارا وسلمتها
 له ثم مات عنها وعن
 شقيقه ثم وهبتا
 للشقيق

مطلب
 هبة الاب لابنه
 الصغير تتم
 بلفظ واحد

مطلب
 هبة الأم لابن
 ابنتها تتم بلفظ
 واحد وكذا كل
 من يعوله

مطلب
 أخذ شيخ القرية
 من جماعة مال
 ليدفعه لقسام
 القرية على الشرط

مطلب
 اذا وهب ابنه
 نصف ما يملكه
 واولاد ابنه المتوفى
 الآخر فالهبة غير
 صحيحة

والله أعلم سئل في رجل وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باعه الموهوب له لا يصح إيجاب هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمة وهو ما يجبر القاضى فيه الآبى على القسمة عند طلب شريكه لها لا تفيد الملك للموهوب له فالخيار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا كان أو غيره فلو باعه الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر نقل عن المبتغى بالمعجزة وغيره والله أعلم سئل في هبة الدين من عليه الدين هل للواهب الرجوع أم لا **الجواب** ليس الرجوع كما صرح به في التتارخانية نقلا عن السراجية ونضر العبارة وفي السراجية وهب بنا له عليه لم يرجع انتهى اقول وهو ظاهر لانه ابراء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم سئل في مبتوتة ابرأت با تها من مهرها ودينها عليه بشرط امساك بنتها منه عندها الى أن تزوج البنت أو تموت ولو يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا **الجواب** لا يبرأ ولها مطالبة فقد صرح جوابات الابرأة عن الدين لا يصح تعليقه ويبطل بالشرط الفاسد وعن صرح به صاحب الكثر وغيره والله أعلم سئل في رجل وهب لابن أخته بيتا وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن أخته أم لا **الجواب** ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما نعين لو وجد أحدهما لكن في المنع الاول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم **كتاب الاجارة** سئل في متول على وقف أهلى عقدا اجارة على حانوت الوقف ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته أم لا **الجواب** لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماؤنا قاطبة وقد قال في الاجابة موت المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذى أجر وكذا القاضى لو أجر ومات وكذا الاب او الوصى اذا أجر دارا لصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره اذا أجر الوقف بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الاصح والله أعلم سئل في رجل استأجر حماما في نابلس فوقع الجلاء بها ففر مع جملة الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا **الجواب** نعم تسقط كما صرح به في لسان المحكام وغيره والله أعلم سئل في ثلاثة استأجروا حماما في قرية على ان لكل واحد منهم ثلثا فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لأشغال بالاموات ورفعوا امرهم الى الحاكم الشرعى فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى بسبب الشيوع مراعى لشرائط الحكم هل تنفسخ الاجارة بالحكم المذكور أم وهل اذا اوجر بعده بانقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا **الجواب** نعم تنفسخ الاجارة بسبب ما ذكر فقد صرح في جامع العنصولين في الفصل الحادى والثلاثين في مسائل الشيوع راجع المصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه اعنى المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمة أولا لو كان كله للمؤجر فاجره من اثنين فان أجل وقال آجرت الدار منكما جاز بالاتفاق

مطلب
اذا وهب لابنه
حصّة شائعة في
كرم مشترك بين
الواهب وغيره
لا تنفسخ

مطلب
ليس الواهب ابرأ
من هو عليه ان
يرجع
مطلب
مبتوتة ابرأت زوجها
بشرط ان يملك
ابنتها منه فلا يبرأ
غير صحيح

مطلب
ليس لورثة الرجوع
فيما وهبه الموروث
لا ابن أخته

مطلب
لا تنفسخ الاجارة
بموت المتولى وكذا
القاضى والاب
والوصى

مطلب
اذا استأجر حماما
فوقع الناس تسقط
الاجرة

مطلب
اذا استأجر ثلاثة
حماما في قرية على ان
لكل واحد منهم ثلثا
فيه فحكم بفساد
الاجارة بسبب
الشيوع

ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك او نحوه كثلث وربيع يجب ان يكون عندنا خفيفة
على اختلاف مرقيا اذ كان كله بينهما واجر أحدهما النصف من أجنبي ينبغي ان يجوز في رواية
لا في رواية ثم رخص لا سيجابى وقال آجر داره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما
بالقبول لم يصح انتهى وانت على علم من ان اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الا من
الشريك مدخل المسئول عنه واطلاق بعضهم صحتها من اثنين محمول على حالة الاجمال
لتعليقهم الصحة بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي
فينفذ وحيث وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقبض ولو على النصف من الاجرة
السابقة سواء قلنا بأنها صحيحة أو فاسدة يجب فيها المسمى لانهما ان كانت صحيحة فهو واضح
وان كانت فاسدة فوجهها اجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بسببها
على وقت قلت فيه ونزلت الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب
الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلية سقط الاجر بقدره كمشكلة الجلاء المصريح بها في كلام
والله أعلم **مسئل** في يتيم استعمله زوج أمه في اعمال شتى من جلته الحث على فدانته والزرع
في أرضه مدة سنين بلا اجارة وبلا اذن القاضي هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل
ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته أم لا **اجاب** له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكر في الاجارة
والله أعلم **مسئل** في يتيم استخدمه رجل مدة سنين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوى
أجرة مثله ولما بلغ دفع له نصف فريضة مقابلته خدمته وتسلمها ويريد ان يرجع فيه هل له
ذلك أم لا **اجاب** لا والله أعلم **مسئل** في رجل استخدم يتيما مدة على ان يعطيه اجرة
خدمته ولم يعين له شيئا هل له اجرة مثل عمله أم لا **اجاب** نعم له اجرة مثله قال
في القنية يتيم ليس له أب ولا أم ولا ممت استعمله أقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير اجارة
عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مثله فيها انتهى وقد تقرر انه ليس لغير
الاب والجد والوصي استعمال الصغير بلا عوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث
آجره من هو في حجره وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن آجره من هو في حجره
واستعمله بغير اجارة يجب ايضا اجرة مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم **مسئل**
في مؤجر امتنع عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجبس حتى يسلمها أم لا **اجاب**
نعم يجبس في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان او دينا والله أعلم **مسئل** في مؤجر
حبس العين المؤجرة عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم **اجاب** يسقط
عن المستأجر اجرة ما مضى بحسابه والله أعلم **مسئل** في يدين ثلاثة يعملون فيه زيت
بما يخرج من الزيتون يعلم عمل كل في زيتون الاخر بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج يعلمهم
الملك لك صحيح أم فاسد ولا يستحق واحد منهم بعمله زيتا بل له اجرة مثل عمله دراهم **اجاب**

مطلب
اذا استعمل اليتم
نوع أمه في اعمال
فله ان يرجع عليه
بعد البلوغ باجرته

مطلب
استخدم يتيما
بعد بلوغه الخ

مطلب
استخدم يتيما مدة
له اجرة مثل عمله
وليس لغير الاب والجد
والوصي استعماله
بلا عوض

مطلب
تمسس المؤجر على
تسليم العين المؤجرة

مطلب
بطلان المستأجر
في حبس العين
المؤجرة
في كل حق امتنع
المطلوب عن تسليمه
عينا كان او دينا
والله أعلم

والبطالة ثم قال ومشايخ بلخ يجوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام أنه قال أقضى بشهر
باب الوالد لاجرة المعلم وفي زماننا انقطعت عطياتهم ونقصت رغبات الناس في الآخرة فلو
اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بصحة الاجارة ووجوب
الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يجبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر
الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه انتهى والله أعلم **سئل** في مؤدب أطفال نصب نفسه للتعليم
بالاجرة فكيف مدة يعلم ثم خرجوا من عنده فهل له على اباؤهم اجرة أم لا **الجواب** قال في البرزانية
يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية نقلا عن المحيط بآت
عند عدم الاستحجار أصلا يجب مهر المثل والله أعلم **سئل** يا خير دين الله لفتي سائلا
يجعل فضلك دمت بالاحسان يا عاملا بالمعلم يا من قد حوى كل العلوم من العظيم الشأن
يا عالما يا فاضلا شهدت له كل الخلائق النشأ والجان يا أفضل العلماء يا من فضله
خرقت به العادات في الاكوان أصل السؤال وما جرى في قصتي سأ صرحن به بلا كتمان
فصريحه أني فقير عاجز وأعلم الاطفال للقروا ن علمت طفلا من أهالي خيرة
للخط والقرآن بالاثقان وتعبت في تعليمه يا سيدي حتى انتهى في الخط والعرفان
وطلبت أجرى من أبيه والجزا فأبى ولم يعط لي جزا الاحسان فاذا أثبت الشرع يا عفتي الوري
فطلبت منه عادة الصبيك هل ذلك يلزم لي عليه سيدي أم لا أفدني بالنبي العدنان
وأبن وأوضح لي جوابا شافيا لازلت في مدد من الرحمن وكفيت من سؤال الحسا وشرة
وحشرت في الاخرى مع الاعيان وصلاة رب العرش ثم سلامه دوما على من خفق بالقرآن
والال والاصحاب ارباب الولد من أهر والاعداء في الميدان ملاح من قبر المجد نوره
وتوثرم القمري على الاعضاء **اجاب** لله حمد دائمة الازمان
وصلاة ربي للنبي العدنان ممن لديه علمه ببيكان
نص الافاضل فيه عند أئمة سوق الخلاف على الجواز ونفيه
والاقدمون على اعتماد الثاني في عصرهم قد بان محض لو ان
وعليه فتوى الناس اذ في تركه وخوف الضياع وغاية الخسران
يجب الذي سبى بلا نقصان أولا فاجر المثل مثل سواء من
وعلى الولي المدفع حتما لازما فاذا ابى فالحق حبس المجاني
والحلوة الموسومة البتيان واذا اريد على الوفاق جوازها
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم نوع القراءة جملة الصبيان
مستوفى الاسكام في هذا الشأن واختتم الهى بالنبي محمد
سئل في رجل دفع ولده لفتية يعلمه القرآن ولم يذكرا مدة وشرط له خمسة عشر قرشا
أعمال خير الدين بالاحسان والله اعلم

مطلب
مكتبة الامتياز
مدة عند مؤدبهم
ثم خرجوا من عنده
مطلب
في مؤدب علم صغير
القرآن والخط والخطاطة
الاجرة من اسير فلم
يعط

مطلب
رفع ولده لفتية
يعلمه القرآن وكلم
بذكر احدى وشرط
له كذا فاعطى وصل

على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها فقيد بتعليمه فوصل الى النازعات فتنازع
 مع والده فيما دفع من الاجرة وما بقي منها فحاكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة
 المساء والذي بقي منها اجاب يجب له اجر مثل عمله لان الاجارة والحال هذه فاسدة
 والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه اجر المثل فان ساوى المدفوع خريجا سواء وان زاد لجر المثل
 عليه يكمل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الولد بيمينه وعلى
 الفقيه البينة والله اعلم **مسئل** في مستأجر حتى ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران
 الجحر الخماسي الذي بها وشرط الاجر على المستأجر محصول الاقدي فادارها المستأجر مدة
 ولم يدرك الجحر الخماسي وقل الماء فما الحكم الشرعي **اجاب** الاجارة المشروحة فاسدة
 باجماع علماء ثنا والحكم في الاجارة الفاسدة اجر مثلها لا المسمى على حسب الاستعمال فينظر
 اجر المثل لاستعمال ما عدا الجحر الخماسي باجبار عدلين فيدفع ولا يلزم الاجر المسمى وله اعنى
 المستأجر فسخ الاجارة بل يجب عليه لحرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله اعلم **مسئل**
 في رجل استأجر حراما ثلاث سنوات فتحوّل عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد
 الحام به أم لا **اجاب** يكون عذرا وله رد الحام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من
 كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولول الجي والبرازي والحافى وغيرهم والله اعلم **مسئل**
 في رجل به داء في أنفه اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضر به لذلك مدة
 وداءه فما الحكم **اجاب** للطبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية لفساد الاجارة على الوجه
 المذكور والله اعلم **مسئل** في يمارى من جملة يماره ارض بها يتر منهدم هل يجوز له اجارة
 الارض مع البئر لمن يرغب في استجارها أم لا **اجاب** نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة
 ترجع الى اجارة الملقط وفيها للشيخ قاسم بن قطلوبغا تليذ الكمال بن الهمام رسالة مختصرة
 من اخرى لغيره فيها وكذا للشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة وسئل
 الشيخ قاسم وقد ارسل له من مدينة غزة هل يجوز للجندى ان يؤجر ما أقطعه الامام
 الاعظم من اراضي بيت المال او لا يجوز **اجاب** نعم له ان يؤجر ما أقطعه الامام ولا اثر لجواز
 اخراج الامام له في اثناء المدة كالاثر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما اجر ثم قال
 واذا مات المؤجر واخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقفت على جواب لبعض
 الحنفية من أهل العصر انهم لا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه
 في ذلك وبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ولشهد لذلك قواعد علماء ثنا والحالة هذه
 ثم نازع في عدم الانفساخ بهما واستظهر لا نفساخ باشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلاً
 فيها واما لزومها ففيه كلام قد عرفته مما سقته بهذا الاختصار الجيب فان فيه معظم ما في
 الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب **مسئل** في قرية نصفها وقف

مطلب
 استأجر حتى ماء
 بشرط دوران الجحر
 الخماسي ولم يدرك
 لقله المساء

مطلب
 استأجر حراما
 ثلاث سنوات
 ثم عن هذه الحرفة
 الى غيرها
 مطلب
 اتفق مع طبيب
 على مداواته وجعل
 له اجرة من بيان
 مطلب
 اذا كان في ارض
 اليماري يتر منهدم
 يجوز له اجارتها

مطلب
 قرية وقف اجز المسمى
 عليها نصفها لغير
 تكون له ما يخص
 منه من القرية

على برة ونصفها وقف على جهة بر أخرى أجر المتكلم عليها ثلثا شأنا لرجل سنة ببال
 ليتناول ما يحصل من الثلث المذكور من الغلال صيفيتها وشتوها هل هذه الاجارة
 صحيحة أم باطلة لا يجوز معها المستأجر ان يتناول شيئا من الغلال ما الحكم الشرعي
 الاجارة المذكورة باطلة غير منعقدة لما صرح به علماؤنا قاطبة من ان الاجارة
 ادوية على التل في الاعيان قصد الاستعقد ولا تنفذ شيئا من احكام الاجارة فاذا علم
 ذلك فليس للمستأجر ان يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف ان كان حاضرا
 وان كان غائبا يحسب على الغلة الضياع بانتظاره ينصب القاضي رجلا يقيض حصته
 وقفه ويحفظه الى حضوره فيدفع له ليصرفه في وجوهه المعينة والله أعلم **مسئل**
 في رجل مات ذوبخه عن رضيعة قات بها ثلثها وقال لها ارضعيها وتعهدي امرها وريها
 على ان لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدة فما الحكم **اجاب** لها اجر المثل كما في
 الاجارة الفاسدة والله أعلم **مسئل** في محدود بعضه وقف وبعضه ملك لجماعة استترم
 فاذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يعمره ويصرف عليه من ماله
 ويرجع به عليهم ففعل واستتر ما صرفه دينا عليهم وسكنه مدة سنين بغير اجارة سوى
 السنة الاولى فانه استأجرها بأجرة معينة ثم اجر الجميع حصصهم ما عدا لامرأة بأجرة
 زائدة عن سنة اجارته بغير اجازته ويريدون ان ياخذوا منه أجرة تلك السنين بحسابها
 هل لهم ذلك أم لا وهل اجارة المرأة صحيحة أم لا وهل له مطالبته بما انفق على العمارة
 حالا ولو عدهم بان يحسبها من الاجرة فيما سيسكن وهل اذا ادعوا ان أجرة المثل
 كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع ذلك **اجاب** أما اصحاب الملك
 فلا أجرة لهم أصلا فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علماءنا صرحوا قاطبة بأن أحد الشريكين
 اذا سكن في المشترك لا أجرة عليه في الملك أما الوقف فيلزم الشريك أجرة المثل على اختيار
 المتأخرين قال في الاشياء والنقار من كتاب العصب منافع المعدل لا استقلال مضمونة
 الا اذا سكن بتأويل ملك او عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه
 أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو لا استقلال فانه يجب الاجر
 له برأيه المثل وصرحوا قاطبة بان القول للمستأجر بمينه لانكاره الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة
 الزيادة ان تكون أجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد تقع بالمثل والزيادة والنقصان
 كما في ربحكم ذلكم أغني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمدعى الزيادة على ما يدعى المستأجر
 من البينة واجارة المرأة فيما عدا حصة الرجل اجارة المشاع لغير الشريك
 على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل قاضيان في فتاواه الفتوى
 عليه زوال الصلابة فاسم وتصحيحه بأن ما في المغني من ترجيح قولهما شاذ مجهول القائل

مطلب
 شرط خالة ابنة
 نصف مهرها
 لاجل تزويجها
 مطلب
 عمر وبعضه وقف
 بعضه ملك لجماعة
 دن للتولى ومن له
 ملك لرجل بالعمارة
 صرف عليه من ماله
 يرجع ففعل ثم
 سكنه الخ

فلا يعقل عليه وله المطالبة بما انفق على العمارة حالاً وان وعدهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقلين وكل هذه الاحكام مصرح بها في غاياب كتبنا الا علام جزاهم الله تعالى احسن الجزاء والله اعلم سئل في رجل يخرج الماء من بئر يقيق بالآت ورجال ويسقي بقرا القرية وما يحتاجون في بيوتهم واكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدار معلوما من الحنطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعاً اجاب الالزم قيمة الماء لانه قيمى على الاصح فينظر الى ما يأخذه الآخذ منه ويقوم فيعطى آخذ المنفعة به قيمته قليلاً كان او كثيراً ولا يصح الشرط المذكور للجهل في ذلك والله اعلم سئل في رجل اقرض اخيراً طريق الحج مبلغاً على ان يحمله على دابته ويطعمه من خبزه ومرقته نظير فائدة ما الحكم في ذلك اجاب يجب اجر المثل لركوبه وقيمة خبزه ومرقته والحال هذه اذ ما جعله من الربح اجرة غير صالح لها شرعاً وقد نهى عن كل قرض جر نفعا والله اعلم سئل فيما لو طاع وكيل السلطان زيدا على مكان متعلق بموكله في كل سنة بمبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكر وافتضى الحال انه اشترك زيد معه بالزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم ان بكر اذاد زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصداً بذلك الحيلة في دفع زيد زيد هل اذ اقبلها زيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك ام لا وهل اذا كان بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي للمقاطعة المزبورة بالنقصان يلزمه تمامها ام لا اجاب ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج الخارج من الارض وثمار الاشجار وما يستحق لجهة بيت المال من عشر وزكاة ونحوها فهي باطلة من اصلها وان كانت للاستغلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روى فيها شروط الاجارة والظاهر ان المراد بهما في السؤال الاول لانه المعتاد الجارى في هذه البلاد ولا يحتمل لذلك شرعاً الاول والثاني فلا يناط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ لا صحة ولا لزوم اذا الانقضاء منتف بوصفه والله اعلم سئل في اجارة القرى والاراضي التي في ايدي المزارعين لب اخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمقاسمة منها والعوائد الظلمية كالعبدية والنفسية ونحوها هل هي جائزة ام لا اجاب اعلم ان الاجارة اذا وقعت على ائلاف الاعيان قصدت كما باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاجارة فتؤخذ من يده اذا تناولها ويضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يؤثر شيئاً فيجوز عليه التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كما استجار بقرعة ليشرب لبنها او بستان لياكل ثمرته ومثله استجار ما في يد المزارعين لاكل خرجه الذي يحصل بالمقاسمة فانه عين وقع عليها الاستجار قصد اوصاله باطل كما علمت

مطلب
رجل يخرج الماء من بئر
ويسقي بقرا القرية
مطلوباً على كل رأس
مقداراً من الحنطة

مطلب
رجل اقرض اخيراً
ليحمله على دابته

مطلب
طاع وكيل السلطان
زيداً على مكان في كل
سنة بمبلغ معلوم
فكذلك اقرض عليه بكر
فاشتركا في الزيادة
ثم زاد بكر الخ

مطلب
اجارة القرى والاراضي
التي في ايدي المزارعين
ليأخذ للمستأجر الخراج
الحاصل منها باطلة

لا سيما وقد أضيف إليه ما لا يسوغ شرعا للثوَج قبل المستأجر وهو تناول العوائد الظلمية
 التي يجب إعدامها لا تقريها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم **مسئل**
 في شريك عمل اشترى لنفسه رجل بماله جلود البضها قريبا واشترى جميع ما تحتها بغير فتمها
 وله نصف الربح الزائد على الثمن بماله ولهما النصف منه بعمليها وبيعت القرب قبل له ولها
 من الربح ما شرط أم لا **الجواب** ليس للعاملين إلا أجرة عملها بالغة ما بلغت والباقي جميعه
 لرب المال اذ هن اجازة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغ ما بلغ حيث فسدت التسمية
 كما هنا وهذا لا شك فيه والله أعلم **مسئل** في وصى آجر حصّة اليتيم من شريكة بدون أجر
 المثل ما الحكم **الجواب** يختلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على انه يلزم للمستأجر تمام
 أجر المثل وبه أفتي صاحب البحر ومنع الغفار وعليه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم
مسئل في رجل سكن دارا ثيام بلا أجرة مدة سنتين ولربكن شريكاهم فيها هل يلزمه أجرة
 المثل للمدة التي سكنها أم لا **الجواب** نعم يلزم الساكن أجرة المثل على ما عليه الفتوى
 والله أعلم **مسئل** في بئر معد لحزن الغلال بالاجرة بين يتييم وبالع أجره البائع باذن الو
 هل يلزم دفع حصّة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا **الجواب** نعم يلزم بل لو استعمله الشريك
 لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل أجرة حصّة اليتيم كما افتى به المتأخرون كما قاله بالوقف
 صيانته له والله أعلم **مسئل** في رجل له جمل قد دفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من الزراع الى
 البادربلا اجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا **الجواب** لا يصح ذلك وجميع
 المتحصل لصاحب الجمل والآخر أجرة مثله قال في البحر معزيا الى المحيط دفع دابته الى رجل ليؤجرها
 على ان الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللآخر أجر مثله وكذلك في السفينة
 والبيت ام ومثله في كثير من كسب للذهب والله أعلم **مسئل** في رجل دفع جماله الى جمال ليؤجرها
 وثلاث اجرة للجمال والباقي لصاحب الجمال فقام الجمال عليها مدة وانزعها بعد ما منه صاحبها
 فهل للجمال أجرة مثله لثلاث الاجرة أم لا **الجواب** نعم للجمال أجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث
 ونحوه في ذلك والمتحصل من المكارات لصاحب الجمال والله أعلم **مسئل** في رجل يعمل بالثلث على
 جمال آخر فحصل من أجرته لخطه وشعييرا يسمى عليقا لجمال ويريد الجمال الاختصاص به هل له
 ذلك أم لا **الجواب** ليس للجمال شئ من ذلك بل لكل رب الجمال والجمال أجر مثله صرح به صاحب
 البحر نقلا عن المحيط والله أعلم **مسئل** هل قبض الاجرة المتولى للنصوب او للمعزول فيما أجره
 المعزول وهل اذا دفع المستأجر للمعزول يطالب به ثانيا أم لا **الجواب** نعم قبض الاجرة للنصوب
 لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة ويرجع للمعزول
 بها لكون اخذه منه بغير حق والله أعلم **مسئل** في رجل انتقب لعمل الحراسة وحفظا لا ما كنت
 بأجر وعلم ذلك بين الناس قال له رجل لحفظ هذا المكان واحرسه ولم يرسم له شيئا هل يلزم له

مطلب
اشترى رجل حوتا
عالمه ودفعها لثوري
عمل ليجدها قريبا
وترط لها نصف
الربح

مطلب
اجر الوصي عقار
اليتيم بدون اجر
المثل

مطلب
يثربين بالغ وبنيم
أجره بالغ باذن
المولى يلزم دفع
الاجرة للمولى

مطلب
رجل له جمل دفعه
لآخر ليرفع عليه
الزرع ويتحصل
بينهما

مطلب
اذا دفع جماله الى
آخر ليؤجرها على
انه ثلث الاجرة
فله أجرة مثله

مطلب
اذا اراد العامل
على جمال آخر الاختصاص
بما يتحصل من الاجر

مطلب
قبض اجرة ما أجره
المعزول للمتولى
لا له

مطلب
رجل عرف بالحراسة
فأمره رجل بحفظ
مكان استحق الاجر
عليه وان لم يرسم

جزة أم لا **اجاب** نعم حيث انتصب لذلك هله أجرة المثل على قول محمد وعليه الفتوى كما وانزله
 الجوهرة وغيرهما والله أعلم **مسئل** في رجل قال لأخرا عمل معي بقرتك في أرضي على أن أصنع
 لك المعروف الفلاني ففعل بقرته معه ولم يفعل معه المعروف والمشروط هل له أجرة المثل أم لا
اجاب نعم له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه يصلح أجرة أو جعلت مدة العمل المستأجر
 إليه أو حصل الفساد بوجه من وجوهه ومن حصل الفساد لجأ له الأجرة يجب أجر المثل بالغا ما بلغ
 الله أعلم **مسئل** في رجل استأجر كذا نائمة سنة مثلاً ثم ادعى أنه أفلس ويريد فسخ الإجارة لعذر
 لا فلاس فهل يقبل قوله بجرده في ذلك أم يحتاج إلى إقامة بينة تشهد بأفلاسه والحال أن رب
 لك كان لم يصدقه في دعوى الأفلاس **اجاب** القول قول مدعي الأفلاس بيمينه لأنه الأصل
 قد قالوا وقال المستأجر أريد السفر وكذبه الأجر حلف للمستأجر على أنه عزم على السفر كما ذكره
 كرخي والقديري وقالوا الاستعانة بالبلدة عذر لا أن يكون الخروج يحتمل أن يكون حيلة التول
 في الفسخ فيخلف المستأجر ومثليتنا أولوية بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله أعلم **مسئل**
 في رجل استأجره جماعة ليرعى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شارطين عليه سنة بيوم ويومه
 سنة يعنون أن لم تتم سنتك فلا أجر لك وإن أتممتها فلك الأجر وعلى خمسة أشهر ويجوز عن العمل
 بقية السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له **اجاب** له أجرة مثله لما عمل في المدة المذكورة
 حسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر أرضاً
 رققاً من متول عليه إجارة طويلة وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفسخ
 بونه على قول من جوزها في الوقف للضرورة وإذا قلتم نعم فما حكم الغرس **اجاب** قال
 في الهداية في الأوقاف لا تجوز الإجارة الطويلة كيلا يدعى المستأجر ملكها وهي ما زاد على ثلاث
 سنين وهو المختار انتهى وإذا قلنا بجوازها على القول المقابل لهذا تنفسخ الإجارة بموت
 المستأجر والحال هذه فيكلف وارثه قلع الأشجار إن لم يضر بارض الوقف فإن ضرر بملك
 لناظر بيمينه مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الأئمة الأخيار وعليه أصحما
 لمتون وقد صرح في القينة أن له أن يستبقها بأجرة المثل وإن أبى الموقوف عليهم وبمثله
 صرح الحنفية وهو خلاف ما في المبين والله أعلم **مسئل** في دار موقوفة على مسجد أجرها
 نائب الشرع الشريف لرجل إذا لا ناظرها بأجرة معلومة واذن له أن ينفق على عمارتها التي
 احتاجت إلى التعمير ويجيب له من الأجرة فهل يجب له ما انفق حيث عمر على الوجه المذكور
 أم لا **اجاب** يجب له ما انفقه من الأجرة وإن اختلف مع من له خصومة في أصل البناء
 فقال بنيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البينة وإن وقع الاختلاف في قدرها
 اتفق يرجع لأهل الصنعة فإن اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وإن كان البعض
 والبعض يعتبر بالدعوى والآنكار كما أفاده البراذي والله أعلم **مسئل** في دار موقوفة على

مطلب
 قال لأخرا عمل معي
 بقرتك في أرضي على
 أن أصنع معك
 المعروف الفلاني

مطلب
 الأفلاس عذر تنفسخ
 به الإجارة والقول
 للمستأجر في الأفلاس

مطلب
 استأجر جماعة رجلاً
 سنة ليرعى لهم بقرهم
 شارطين أنه إن لم يتم
 سنة فلا أجر له

مطلب
 استأجر رجل أرضاً
 الوقف إجارة طويلة
 وغرس فيها ثم مات

مطلب
 أجر نائب الشرع
 حيث لا ناظر لها
 له بأن ينفق عليها
 إن احتاجت ويجب

مطلب
 من الأجرة
 المطلوب آخر منقول
 الوقف دار الوقف من رجل
 عقود استعده بأجرة
 معلومة وأمر برمتها
 ليكون ما انفقه مبني على
 رقة الوقف فصارت أجرة
 أضعافاً آخرها هـ
 لترميم

مصالح المسجد الأقصى استقرت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بثمانية قروش كل سنة
 عقود متعددة معلومة باذن الحاكم الشرعى فرمها على ان يكون جميع ما يصرفه على العمارة
 دينيا على رغبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف باخباره قدرا معلوما وكتب بجميع ذلك
 حجة فصارت أجرها التي هي أجرة مثلها بذلك التزم اصناف الاجرة المعينة لها وسكن بها مدة
 سنين وهو يدفع كل سنة تلك الثمانية قروش فهل يلزمه اجرة مثلها بالغة ما بلغت في طائر
 مما نقص عنها ام تستمر بالاجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور ام لا الجواب
 اعلم أولا ان ما صرفه في العمارة يكون دينيا يوفى من مال الوقف لا من المال الموجب له لصيرته
 للوقف بذلك واذا صار على الوقف وبلغت اجرة مثلها اصناف الاجرة المسماة لزم
 اليهودى اجرة مثلها لا سيما مع فساد الاجارة المذكورة لكونها طويلة ولئن وقعت على
 الوجه الذى ذكره علماؤنا في كتبهم ان تجعل عقودا مترادفة كما ذكر في السؤال فالعقد
 اللازم هو الاول والباقي غير لازم قال في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة
 رجل اجر ضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد عقبة اخرى الضيعة
 وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول
 الهندواي واختار الفقيه ابو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى
 وفي الباب السادس منها قال سئل ملك من الملوك ابو العلاء فمضى اجردا موقوفة مائة سنة
 لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب افى بطلان الاجارة معشر من زمر الفقهاء قطعاً
 وبذلك افى للتدبر حسبة كى لا يكون بما احرز ظالما وقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى
 ومنهم صاحب الحاوى القدسي بانه يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه
 حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى وابقائه
 للخيرات فالواجب على اليهودى المذكور اجرة المثل بالغة ما بلغت قبل العمارة وبعد ها
 وله الرجوع بما صرف ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق اهل الضيعة عليه وانه لا ينقص عنه
 والرجوع له في غلة الوقف فان لم يكن فليتبرص الى دخولها والله اعلم سئل في دار وقف على
 ذرية شخص سكن بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها طائفة من معالم
 الوقف فاذهب الحش وجعل مكانه حاما ما وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر باعادة
 ما كان الى ما كان ام لا اجاب ما يصير يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما افى به شيخ الاسلام
 الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه في حاشية كتبها على جوابه فرجعه وتامل فيما
 كتبه والله اعلم وصورة ما كتبه قوله برفع امر الشخص المذكور الى ولي الامر في امره ببناء
 واعادة الوقف الى ما كان وقوله في جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم اعادته الى ما كان
 عليه وقوله في جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور اعادة الحائط الذى هدمها

مطلب
 وقف آدم على
 ذرية فسكنها
 امرأة من ذرية
 الواقف مع زوجها
 فغير معالم الوقف
 قوله وصورة ما
 كتبه رحمه الله
 ساقط من اكثر
 الشيخ ولكنها اجرت
 في بعض النسخ فاقبها
 لما فيها من الغلو قد
 آه

صريح فانه يلزم بهدم حائط الوقف لاعادة الانقصان وهو مخالف للقياس اذا الحائط ليس
من ذوات الامثال قال في البرازي هدم حائط غير خير مالكة بين اثنين قيمة الحائط وتسليم
المنقول له وبين ان يأخذ ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها ليست
من ذوات الامثال لان كل ما كان من صنع العبيد لا يمكنهم فيه المماثلة لتفاوتهم في الحداقة
وقيل ان كان الحائط جديدا امر باعادة ترائه فيكون وجوب الاعادة استحسانا كما في هدم
حائط المسجد وقول البرازي خير مالكة صريح فان الحائط ملك وقد قال في الاشياء والظواهر
في النصب من هدم حائط غير فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في
كراهة الخائنة قال شيخ الاسلام التمرناشي القرني اقول لم افق على ذلك في كراهة الخائنة
لكن وقفت عليه في فصل في المسجد منها ولفظه ثمة رجل حفر بئرا في فناء المسجد او هدم
حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضي بالنقصان وكذا الوحفر بئرا في فناء قوم يؤمر
بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه او حفر فيها بئر اضمن النقصان انتهى كلام الخائنة
ونقل الشيخ وافول قوله على هذا ملكه قيد احترازي عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا
في حائط المسجد اما فاصر لكون حائط الوقف كذلك او المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف
والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط الوقف صريحا من اصحاب الكتب السابقة والظاهر ان
صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو
وجوب صيانته من الهدم وحفظه من الضياع موجودة في حائط الوقف لوجوب صيانته
وحفظه فقامل والله اعلم **مسئل** في رجل اجر بيتا كل شهر بكذا وسله ثم باعه في أثناء الشهر
الاول لاخر فسكنه المستأجر مدة هل يجب الاجر لتلك المدة أم لا **اجاب** ان لم يكن تقاضاه
لا يجب له اجر الا اذا كان معدا للاستغلال والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال
فراجع ان استربت وتأمل ان استدركت والله اعلم **مسئل** في رجل استأجر ارض بستان موقوف
على جهة ترعقودا مترادفة وتسلم المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم
قدرته على ادارته لغفره هل والحالة هذه يكون ذلك عذرا مقتضيا لفسخها في المدة
الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي **اجاب** الاجابة على هذا الوجه فيها اختلاف
المشايخ واختار الفقيه ابو الليث انها لا تصح وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا
تضمن القاضى بيعتها يجوز وفي فتاوى قاضى خان فان احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجادة طوله
قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان
ابن فلان ارض كذا او دار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون
بعضها شرطاً في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف الى
فاذا علم ذلك علم انه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غير صحيحة أصلا كما هو الصحيح

مطلب
رجل اجر بيتا كل
شهر بكذا ثم باعه
لاخر فسكنه
المستأجر مدة
مطلب استأجر
رجل ارض بستان
موقوف عقودا مترادفة
وتسلم المؤجر واستمر
سنين ثم عجز عن
الانتفاع به لعدم
قدرته

فهي واجبة الا عدام لا التقرير واما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة وهي
غير لازمة على المفتي به بل كحل من المتأجرين نقضها في اول دخول العقد وقبله نعم على
هذا القول لو دخل العقد ولزم بعدم نقضها في اوله يفسخ بالعذر ووفق المستأجر وعدم
قدرته على الارض عذر في فسخها كما في البرازية وغيرها واما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة
فاعلم ذلك والله أعلم **مسئل** فيما اذا اجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار
الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين واقر قبض اجرة جميع العقود ومات الاجر
وانتقل الا مستحقا لغيره فاحكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنفسخ الاجارة
بموت الاجر المذكور اذا قلتم بصحتها وهل اذا ادعى المنتكح على الوقف وهو ابن المورث ان الاقرار بانقبض
كان تلجئة يحلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا كان احدث بناء في الوقف هل يهدم أم لا وهل
الواجب المسمى من الاجرة أم اجرة المثل لجواب الفتوى على ان اجارة دار الوقف اكثر من
سنة لا تصح كما صرح به في ملتقى البحر وغيره وافتى به قارئ الهداية فتجمل ما مضى من العقود
اجرة مثلها بالغة ما بلغت ويرجع المستأجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الاجران كان
له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الاجران الاقرار كان تلجئة لستم
المستأجرين بان غير تلجئة فاذا نكل لزمه دعوى المدعى والمنتكح على الوقف انتزاع من قبل المستأجر
والزامه بهدم بنائه وتفرغ الوقف من الملك وتسليمه فاورا منه ان لم يضربارض الوقف فان ضر
يتملكه الناطر يقيمته مقلوعا للوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبصحة
العقود المتعددة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول اذا ما عدا مضاف ولا تلزم المضافة على
ما عليه الفتوى وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل آخر ضيقة ثلاثين سنة وكتب
في الصلح انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الآخر والضبيعة وقف فانه لا تصح الاجارة
هكذا ذكر وهو العيب وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفقهاء
ابواليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفسا خها بموت الاجر
من حيث انها وقعت صحيحة فذكر في القنية انها تنفسخ بموته اذا كان هو المصروف فقط وذكر
قارئ الهداية خلافه والواجب في الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جملة الاجارة بدو
اجر المثل وان قلت به ثم غلت في ثناء المددة وكانت صحيحة فالمستولى فسخها على ما عليه الفتوى
وما لم يفسخ كان على المستأجر المستسمى كما في الصغيرى والله أعلم **مسئل** في المكاري اذا عين له
سرب الاحمال وزنا وحلف بالطلاق انه كذا فحله المكاري بنفسه وعطلت بعض دوابه
وزنه عند انتهاء الحمل فوجده زائدا هل يضمن ويقع طلاقه أم لا **لجواب** لا يضمن كما
صرح به في العمادية لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي له ان يزن او لا فهو مغتر لا مغرور ولا
يقع طلاقه للاحتمالا لثانية عنه الوقوع والله أعلم **مسئل** في مكار حمل المتاع بعض

مطلب
ابن الموقوف عليه
المشروط له النظر
دار الوقف لرجل
عشرين عقدا كل
عقد ثلاث سنين
واقر قبض اجرة
جميع العقود
ثم مات

مطلب
عيب ذب الاحمال
للمكاري وزنا وحلف
المكاري بنفسه
وعطلت
مطلب
لا اجر المكاري
اذا حمل المتاع بعض
الطريق ثم رده الى
الموضع الاول

الطريق وثقفت القافلة فاعاد المكارى المتاع الى الموضع الاول هل له اجرة حمل المتاع لذلك
المكان الذي اعاد منه أم لا **المطلب** لا أجر له فقد قل في البرازية المكارى اذا حمل بعض الطريق
ونحوه فاعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له انتهى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر مكاناً
يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى للمكارى ما ينوب الاحمال من الاغفار
من ماله هل يجوز الاجارة أم لا **المستأجر** فستجيب **اجاب** الاجارة على الوجه المذكور فاسدة
وللمستأجر فستجيب **المستأجر** فستجيب **مسئل** في رجل استأجر بهيمة ليركب من غرة الى مشق
ذها بواياها ففضاع منه حال سفره من غير تغريط في حفظه هل يضمن ولو كان ضياعه حال نومه
أم لا **المطلب** لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياعه حالة نومه ولا فرق بين كونه مضطجعا أو سائرا
في السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر آخر لعمل معلوم بطرا
سماة قطنا في قشره مؤجلة الى خروج القطن ثم بعد مجئ الحمل طالبه فاستمهلها فلم
يملها فاشتري منه القطن الذي جعله اجرة في الذمة بمن معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا
ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وانما له أجر المثل **اجاب** لا يلزمه القطن ولا
ثمنه وانما يلزمه أجر المثل ولا يتجاوز به المستحق اذ الجهالة المؤثرة في البيع مؤثرة في الاجارة
سواء كانت في العين او المدة او الاجرة كما في البرازية وغيرها فهي فاسدة وحكم الفاسدة
ما ذكره الله أعلم **مسئل** في رجل استأجر اكارا كل شهر بقرشين فاشتغل شهرين وبعضا
من الثالث وطالبه باجرته فحجز عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تكمل العمل بقية
سنتك فاخذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وحامسه وذرعه وعمل جميع العمل المقاد
على الاكره فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربع الخارج **اجاب** يستحق الاجرة
لجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ولا شيء له في الخارج لانه بيع لربع الخارج
بما في ذمة المستأجر بشرط العمل بقية السنة وهو بوجوب الفساد والله الموفق الهادي
لطريق الرشاد **مسئل** في مرتين سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن
عن ورثة فيهم يتيم فاستمر المرتين ساكنا بدار الرهن مدة سنين هل تلزمه اجرة المثل
لسكنه مدة حياة الراهن وبعده للورثة الكبار واليتيم بقدر حصصهم أم لا **اجاب**
لا يلزمه شيء لسكنه حال حياة الراهن ولا لسكنه بعد وفاته أما حال حياته وللكبار من
ورثته بعد مماته فباجماع علما وشا وسواء اذن الميت والكبار بعد ما ولم يأذوا وأما في
حصصة اليتيم فلا خلاف في الترجيح والافاق في ذلك بين المتأخرين وهذه المتقدمين
عدم وجوب الاجرة حتى قيل لبعض الائمة ما يتخار فبين سكن دار اليتيم غير الشريك
بغير عقد قال اختار عدم لزوم الاجر بخلاف الوقف والا امام ظهير الدين أفق بجرة المثل
في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم **مسئل** فيما اذا آجرنا ظر وقف قطعة أرض منه بحق

مطلب
اشتراط تقصير
الاحمال على المكارى
مفسد للاجارة

مطلب
استأجر بهيمة
منه ولو في حال نومه
لا ضمان عليه

مطلب
اذا استأجر بدار طرا
قطن معلومة مؤجلة
الى خروج القطن
فلا اجارة فاسدة

مطلب
استأجر اكارا كل شهر
بكذا فطلب الاجرة
بعد شهرين فحجز
لنفسه عنها فقال له
لكن ربع الزرع الخ

مطلب
في مرتين سكن دار
الرهن في حياة الراهن
سنين وبعده وفاته
سنين وفي الورثة
يتيم

مطلب
اذا استأجر أرضا لوقف
ليخرب فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو
العرف بخلافه

شربها من الماء لزيد اجارة للزراعة والغراس والبناء والتعليل على ان يكون ما سيفرسته
 زيد له والحال ان في تلك الناحية من يغارس على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة
 الوقف تبعاً لارضه والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فاجر زيدا لارض الموقوفة
 لعمر وكذلك على ان يكون حصه معينة من الغراس لزيد تبعاً لارض الموقوفة وحصه
 معينة للغراس نظير غرسه وعمله فما الحكم الشرعي اجاب حيث استأجر زيدا ليكون
 ما يغرسه له فالغراس كله له بل لو عصب الارض وغرسها كان له أيضاً وسواء كانت الاجارة
 صحيحة أو فاسدة وسواء في ذلك الوقف والملك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرف
 الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال
 من قوله على ان يكون ما سيفرسه زيد له وأما اجارته لعمر وعلى ان يكون له كذا وله كذا
 فالغراس بينهما على ما اتفقا كالمراعاة اذا مالك المنفعة في الاجارة له ان يملكها غيره وهذا
 الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل
 الذيل فلا نشغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم سئل في رجل استأجر دميماً للتعبير
 ما انهدم وترميم ما استتر من البئر الفلا في بكذا من الاجرة على ان يستأجر فعولا منها بشرط
 انه مما حدث في البئر من شيء الى عشرين سنين فبوقا ثم به وكفله في ذلك ذمي آخر اذ هو فعل
 ما أمر به من التعبير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شيء منه او حدث فيه لا بفعله حادث
 يضمن الاصيل والكفيل ويؤخذ بعجارتهم أم لا لعدم صحة الشرط المذكور اجاب لا ضمان
 على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول لا انسان لغيره انا انهدم
 بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعاً فاذا كفل به شخص
 فقد كفل شيئاً لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم سئل في رجل استأجرهما ما لا
 وقفاً ياتين وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة حاكم الشئ
 فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تفسخ الاجارة بهذه الزيادة ويؤجر لذي زاد أم لا كونها
 اضراراً وتعتنا ومما يدخل تحت تقويم المقومين لانها دون الخمس الذي بعد في العقار غشنا
 فاحش الجواب لا تقبل منه الزيادة على المستأجر المرزور فلا تفسخ اجارته بهذه الزيادة
 كما نص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر بيتاً يسكنه ويرمه فرمه
 وسقفه بخشب من عنده على طريقة سقايف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه مالكه منه هل
 له أخذ خشبه أم لا اجاب نعم له أخذ خشبه لانه مستغیر لا مستأجر اذ لم يجعل له بدلاً
 والحال هذه والله أعلم سئل في المكاري اذا دفع عن حمولات مستكويه ما لا من مشي معه
 حتى يحياها من اللصوص بغير اذ به هل يكون متبرعاً فلا يلزمه ضمان أم لا فيلزمه اجاب يكون
 متبرعاً ولا يلزم المستكوي ما أدى المكاري لمن مشي معه الا ان يتبرع له بشئ يحسن اختياره

مطلب
 استأجر ذمياً
 تعبر ما انهدم
 من البئر بشرط
 حدث في البئر فهو
 قاض به وكفله ذمي
 اخر بذلك

مطلب
 اذا استأجر رجل
 جماعة وقفاً زاد
 عليه آخر زيادة
 تدخل تحت تقويم
 المقومين لا تقبل

مطلب
 دفع لآخر بيتاً
 ويرمه ففعل ثم
 اخذه

مطلب
 اذا دفع المكاري
 لمن مشي معه ما لا
 للحماية لا يلزم المستكوي

على وجه مجازاة الإحسان بالإحسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم سئل في أمرها خاصة
 في عقار غير معلومة عندها أجرها لا خيها مدة بأجرة معلومة مقبوضة دون أجرة مثلها
 هل تكون الاجارة صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغاما بلع أم لا يزيد
 على قدر المسمى إيجاب حيث لم يتبين نضيبيها فالاجارة فاسدة اذ شرطها بيان الكبدل
 والمبدل ويجب أجر المثل بالغاما بلع لفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم
 سئل في رجل أجر محدودات مملوكة مشتركة وتناول أجرها مدة سنين ولأن الشركاء
 يطالبونه بحصصهم منها هل يحكم القاضي عليه بها لهم أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة
 على العقد ولا اجارة لاحقة بعده إجاب لا يقضى عليه لهم بحصصه منها لان المنافع
 لا تقوّم إلا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا اجارة لاحقة فملكها الشركاء
 العاقد كن ملكه في غير ملكه ملك حيث فيجب عليه التصديق به أو دفعه لشركائه خروجا
 من الأثر والثاني أفضل لخرجه من الخلاف أيضا والله أعلم سئل في شركاء في دار أجر واحد
 منهم ملهم فيها سنة بأجر معلوم قائلين كل سنة سكنها بعدها فاجرتها مثلها فسكنها
 سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا إجاب نعم يلزم المسمى لتلك السنين وهي مسئلة
 من أجر دار اكل شهر بدوهم صح في شهر فقط إلا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه
 وهي دارة في الكتب والله أعلم سئل في رجل استأجر بغلا وحمل عليه وله حمار فسقط حماره
 في الطريق فاشتغل به فدفع البغل رقيقه خوفا عليه ولعده قدرته على حفظه مع الاشتغال بما
 ولوا تبع البغل هلك حماره ومتاعه فملك البغل هل يضمن أم لا إجاب لا يضمن والحال هذه
 ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر من ناظر
 دارا استقرمه وعمر ما استقرم منها وأجرها باكثر مما استأجره الزيادة له أم للوقوف
 وهل إذا ادعى الناظر ان الاجرة الاولى دون أجرة المثل وأنكر المستأجر يكون القول قوله ولا يكون
 اجار. باكثر حجة للناظر إجاب الزيادة له لا للوقوف وقد مترحووا بان إذا أجر باكثر مما استأجر
 بعدا عمل بها عملا كبناء تطيب الزيادة ومن صرح به البرازي في جامعه وكثير من علمائنا
 والقول قول المستأجر ان الاجرة أجرة المثل لا تنكاه الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكون
 اجار. باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولان عقدا الاجارة يقع بالمثل وبالزيادة
 وبالصحة ان فلا دليل في ذلك لمدعاء انما هي من جملة الدعاوى التي فيها البينة على المدعى
 واليمين على المنكر والله أعلم سئل في المستأجر اذا أجر للمستأجره هل يجوز أم لا إجاب نعم
 يجوز بالمثل وبالأقل وبالأكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب تصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف
 الجنس أو عمل به عملا كبناء فطيب صرح به في الاشياء يقلا عن البرزخي والله أعلم سئل
 في دارين رجلين استأجر أحدهما حصّة الآخر سنة بأجرة معلومة فسكنها سنتين هل لا

مطلب

إذا وقعت الاجارة على
 حصّة غير معلومة كانت
 فاسدة

مطلب إذا أجر محدودات
 مشتركة وتناول اجرتها
 لا يقضى عليه بحصصه
 عند التقدمين وتكتب
 مختار المتأخرين خلافا

مطلب أجر الشركاء في دار
 ملهم فيها الواحد منهم كل
 سنة بأجر معلوم قائلين
 الخ

مطلب إذا استأجر بدار
 ليحمل عليه فدفعه لرقيقه
 لا اشتغاله بحماره فملك
 مطلب إذا استأجر دار
 الوقف وعمر ما استقرم
 فيها ثم أجرها بزيادة
 عما استأجر فالزيادة له
 والقول له ان الاجرة
 اجرة المثل

مطلب للمستأجر
 له ان يؤجر وتطيب له
 الزيادة ان بخلاف الجنس
 او عمل به كبناء
 مطلب
 إذا استأجر المستأجر
 زيادة على الدة لا يجب
 الاجر للزائد

أجل السنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة اجاب لا اجرة لها بلا شبهة اذ سكناء بطلبه
 الملك وفي الخلاصة والبزاية مثله في الاجبة خلفه عن الشريك والله أعلم سئل فيما اذا
 سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مدة بغير عقد اجارة فعم لزوم الاجرة عليه
 فذفع شيئا بناء أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا اجاب نعم له ان يرجع به والله
 أعلم سئل فدخل قاطع على مال معلوم احتسب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم فيه
 الجواب لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال ولا تصح الدعوى
 في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بلفظ
 المقاطعة او الالتزام او الاجارة كما رأينا بخط الجهالة وقد ذكر في البزاية وقعت بسريته
 واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسبها أعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فضرر بوا على بابه طولات وبوقات ونادوا مبارك بادل المقاطعة الاحتسب وكان امام الجامع
 فاستعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام انتهى وهذا مما انعقد عليه الاجماع
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سئل في رجل قاطع على مال معلوم احتسب قرية وكفله
 به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة للترتبة عليها كذلك أم لا اجاب كل
 منها باطل باجماع العلماء فلا يطالب واحد منهما بشئ بل اذا دفع واحد منهما شيئا الرجوع به
 باجماع المسلمين لكونه قد دفع ما لم يتعلق بذمته شرعا على ظن انه متعلق بها وقد صرحوا بان من
 شروط صحة الكفالة كون المكفول بردينا لازما فلا يجوز بدل الكتابة لعدم لزومه مع انه دين شرعي
 لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعي ولا جازم وليس هذا من باب النواصب التي قال بعضهم بطلان كفالته
 بها أما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كاجرة الحرث وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز
 الجيش وفراء الاسرى فظاهروا على تفسيرها بانها ما يأخذه الظلمة بغير حق فالمراد ما ينوب
 كل شخص من النواصب المرتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل
 فافهم والله أعلم سئل في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج مقادير
 وعداد شجر وغنم وغير ذلك بما لم معلوم من أحد التقديين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل
 منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا واذا قلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك وكل الناظر على الوقف
 وقبض المال المقاطع عليه يطالب ببيع الناظر أم يطالب به القابض اجاب لا يجوز للمقاطعة
 على ذلك اذ لا وجه لها شرعا لكونها لا تصور شرعا ان تكون بعباد بعض المقاطع عليه معدوم
 وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا كالرسوم الخارجة عن المشرع الشريف والدين المنيف
 ولان تكون اجارة لانها بيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة المشروحة أعيان لا منافع
 فهي باطلة بالاجماع واذا وقعت باطلة كانت كالأعدم ولذا كانت كالأعدم فالمطالب بالمال
 المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما اذا باشره بغير إذن الناظر اذ انظر بالقصر

مطلب
 سكن الشريك بغير
 عقد فذفع الاجرة
 لشريكه بناء على انها تلتزم
 له الرجوع

مطلب
 اذا التزم ما لا على
 احتسب قرية لا يطالب
 به ولا يحل للقاضي
 سماع مثل هذه الدعوى

مطلب
 اذا قاطع على
 مال معلوم احتسب
 قرية وكفل به شخص
 فكل منهما باطل

مطلب
 الالتزام والمقاطعة
 على ما يتحصل من قرية
 الوقف من خراج
 وعداد شجر وغنم
 لا يجوز

في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعا لا فيما هو ممنوع محظور من سائر الامور والله أعلم سئل
 في استئجار متحصلا الوقف النبوي من غلة كرو واداضي ومستغفا على أن يكون مصرف الترميم
 المستحق الترميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح شرعا أم لا اجاب هو غير صحيح والحال هذه اذا الاجارة بيع
 المنافع فيفسد هاما يفسده نفي الفصول العمادية وذكر ما في التجريد البرهاني في كل جهالة
 تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها سواء كانت الجهالة في الاجارة او في المدة او
 في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشترط المرقمة وانها تفسد الاجارة لانه لما شرط
 المرقمة على المستأجر صارت المرقمة من المستأجر من الاجر فيصير الاجر مجهولا ففسد الاجارة
 وحكمها أعني الاجارة الفاسدة في هذه الصورة ان ياشترط مما يحسب له وعليه الخروج مما
 قبضه من الغلة وأجرة المثل لما انتفع به بالغاما بلغ لانه من الاجر والله أعلم سئل فيما اذا
 استأجر زيد من ناظر وقف اهلي جهات الوقف المستعملة على قري ومزارع وحوانيت بحجة
 شرعية مدة معلومة معجلة وسلم الناظر لزيد المأجور تسلم مثله شرعا فوضع زيد
 على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة التواجد ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة
 وأجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في أثناء مدة التواجد وترافع مع بكر لدى قاض فرفع يد بكر
 عن المأجور وحكم لزيد بالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة شرعية لاستيفاء أجره
 المعجلة ثم بعد ذلك ترافع الناظر مع زيد لدى قاض آخر ففسخ الناظر من معارضة زيد وأكد
 حبس المأجور بحجة شرعية ثم غزل الناظر المذكور وتولى على الوقف غيره ويريد الثاني ان
 يرفع يد زيد عن المأجور متعللا بأن زيدا قبض بعض المأجور فليس له ان يحبس المأجور فهل
 ينتم من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضي والحالة ما ذكرنا ام لا وهل اذا كان الناظر
 شريكا في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقه من غلة
 المأجور ذاعين بان لزيد حق حبس حصة الناظر للمؤجر للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد
 حبس جميع المأجور لاستيفاء أجره المعجلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك ام لا
 اجاب ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصد افي باطله كما صرح به علما ونا
 قاطبة وصادكن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا تنعقد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
 والحوانيت لاجل تناول خراج المقاسمة او خراج الوظيفة او ما يجب على المتقبلين من أجرة
 الحوانيت أو لاجل تناول ثمره الاشجار من بساين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج
 فلا اجارة باطله باجماع علما تالا فرق بين زيد وبكر في ذلك لانها باطله والحال هذه والباطل
 يجب اعدامه لا تقريره فترفع يد زيد وعمرو عن القرى والمزارع والحوانيت وان كانت الاجارة
 وقعت على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوانيت واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقص
 اجارة زيد ورفع يده واجارتها الى بكر بجزء الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء مدته ولو

مطلب
 استئجار متحصلا
 الوقف من غلة كرو
 وغير ذلك لا يصح

مطلب
 استأجر زيد من ناظر
 الوقف الاهلي جهات
 الوقف باجر معلوم
 وقبض زيد بعض
 غلة الوقف ثم سافر
 زيد قبل انقضاء المدة
 ففسخ الناظر وأجر
 من بكر ثم عاد زيد في
 أثناء المدة الخ

عزل الناظر المؤجر لأنها لا تنفسع بعزله ولا بموته ولا بالتفات إلى ما تعلل به الناظر الثاني بالإجماع
وليس للمستحقين مع الناظر الذي هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستأجر إذ ليس لهم إلا طلب مستحقهم
في فلة الوقف ولا مدخل لهم في الإجارة أصلاً والله أعلم **سئل** في قرية لبنت المال ضمنها من ولاتها
لرجل مال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها مات المضمن وولي غيره فأخذ خراجها من أهله هل
يبرأون أم لا **أجاب** التضمن المذكور باطل إذ لا يصح إجارة لوقوعه على اتفاق الأعيان قصد أولاً
بيعاً لا نه معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدفع الثاني وليس للمضمن عليهم مطالبة والله أعلم
سئل في رجل قاطع رجلاً على ما في مقاطعته بجهة الميرى من القرى والمزارع بموجب حجة بيده سنة
كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما في مقاطعته مستحق لها بالامر الشريف السلطاني بعد
أن قبض الغلة والولجب شرعاً وكان المزارعون بالقرى تخدم المقاطع بخدم وتحمل له عيديات ونجاسات
وشيأ يقال له فتح المجل وغير ذلك مما ظنبت نفوسهم أولاً تطيب قبله الرجوع بالمبلغ المذكور الذي
دفعه لمقاطعته وليس للمستحق الرجوع إلا بما تناوله من الغلة وبما هو واجب شرعاً أم لا **أجاب** نعم
للمستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل فيرجع بالبذل وأما
للمستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو واجب شرعاً في مثله وهو الغلة المستحقة وما يسوغ له
أخذه شرعاً والقول قوله فيه وأما ما عداه فلا طلب به شرعاً بإجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير
لاحق له فيه لأنه لم يخرج عن ملك مالكه بمجرد الأخذ فكيف يطالب به وهو اجنبي عنه ويحرم عليه
تعاطيه فليس له ما ليس في الشرع حله وما لم يجزه عالم وفقهه وما كان يدعاه فهو محض ضلالة
وطالبها بين الأنام سفيه وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله بها من سلطان
وما لم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم **سئل** أيضاً في ثمار رعت
أجر المتحصل من ثماره لاخر بمبلغ معلوم هل تصح أم لا **أجاب** لا تصح وعلى كل
واحد منهما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض يمينه وعلى الآخر البينة والله أعلم
سئل في رجل استأجر من آخر نصف أرض من بستان ملك ونصف بستان وقف جكار
في الاستحكار بما اشتتلا عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات ثلاثين
عقد اكل عقد ثلاث سنوات بأجرة لكل سنة تمضي أربعة قروش ثم مات المستأجر هل تنفسخ
الإجارة وإن وقعت صحيحة أم لا **أجاب** نعم تنفسخ الإجارة بموت المستأجر ولو كتب وصك
الإجارة المحكم بعدم انفساخها بموته لعدم صبر ورثتها حادثة تقام عليها البينة ويجرى
عليها القضاء من حاكمها والله أعلم **سئل** في رجلين اتفقا على الزرع بعلمهما
وبقرهما وبزرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف
المعق عليها بسبب حرث الزائد عنه أيا ما هل له ذلك أم لا **أجاب** ليس له ذلك مطلقاً لعمله
في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئاً ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف

مطلب
من رجل قرية تربت
المال بمن له ولايتها
ثم ما وولي غيره يبرأ
أهل القرية بالدفع
الله

مطلب
رجل قاطع ما في
مقاطعته بجهة
الميرى من قرى
ومزارع سنة بمبلغ
معلوم ثم استحق
ما في مقاطعته
مستحق بالامر الشريف

مطلب
لا يقع إمتداد
للمتصل من الثمار

مطلب
تنفسخ الإجارة
بموت المستأجر
ولو حكم بعدم فسختها
بموتها

مطلب
إذا اتفقا على الزرع
بعلمهما وبقرهما
وبزرها سوية
ليس لأحدهما أن
يأخذ زيادة عن
ذلك

يستحق مع عدم الاستجارة له قال في الكثر في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره رجل طعام
بينهما فلا أجر له ومثله في منع الغفار واكثر الكتب وحمل الطعام مثال ومثله حصدا الزرع
المشترك وحمله ونذريته وتنقيته والحرق عليه اوله فافهم والله اعلم سئل في اماحي مسجد
لهذا انصف معلومها وللآخر النصف اتفقا على ان من غاب منها يسد صاحبه عنه غائب
أحد هامة فسد الآخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك
أم لا اجاب ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له يوجب استحقاقة الجميع والحال هذه لانه متبرع
بعمله ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه
المتأخرون لاستغفال الناس بمعا شهم وقلة من يعمل حسبة لوجه الله تعالى وعليه العاقل
متبرع به على صاحبه فانعدم وجه استحقاقة حصبة صاحبه الغائب وهذا يدبره الحكم
أعلم سئل في ملك اجارة حاصله لدى الشرع حضر فلان وأقرانه قبل تارجه أجر فلان
ما هو له وهو الربع في البستان المشتمل على شجار متنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا بمانه
وثلاثين قرشا وصدقه المستأجر وحكم بصحة الاجارة غيب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب
حكم جنلي فكاتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب اليه الحاكم من الثبوت
والحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المؤجر زيادة فادعى المستأجر عليه انه يمارضه
فيه بغير طريق شرعي طالبا فسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرّفه انه حيث استأجر كذلك
فالزيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة ولا بغيرها وحكم بصحته وعدم
انفساخه ولو بموت المتواجر من أوأحد هما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه
المطالب الفسخ ووجه المؤجر بالتماس المستأجر فهل يعمل بالنسبة المذكورة مع ان الاجارة
واقعة على ما يخص الحصص مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها وفقا محكوما به وهل
يفسخ المستأجر جميع ما أكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (اجاب) لا يعمل به اذ الاجارة
ان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على انلاف الاعيان مقصودا
كن استأجر بقرة لشرب لبنها لا ينقصد وكذلك لو استأجر لبستا فالبياكل ثمرة والمسئلة
مصرح بها في منع الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور آخر توجب فساد
خصوصا عندنا كالشيوع وطول المدة في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الجنلي
والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ المؤجر لا يصير خصما شرعيا فبقي حكمه في غير محله
لعدم الخصم والتوثر لم يصدر منه ولا عليه دعوى لينصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة
الجنلي لنا في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض المشغولة والامر في ذلك واضح للفقهاء
وفيما ذكرنا له اذ في المام بالنفقة كفاية ولا شك في ضمان المستأجر بجميع ما استهلكه من
الثمار اذ الاجارة باطلة والحال هذه فوجوبها وعدمها سياتي والله اعلم سئل في مدر

مطلب
اتفق اما ما في مسجد
على ان من غاب منها يسد
الآخر مسده فحصل
ليس للحاضر ان يختص
بالمعين

مطلب
الاجارة الواقعة على
الارض المشغولة
بالاستئجار وعلى انلاف
الاعيان باطلة ولو حكم
بها

مطلب
مدروس مدروسة
وضع عرضا مشتركا
بينه وبين آخر في بناء
منها مدة ثم غزى وولى
غيره فاداد اجرة
المكان من الشريك
الاخر ليس له ذلك

مدرسة وضع في خلوة من خلأوبها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر ومك مدة
وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الآخر أجرة المكان الذي وضع الشريك
فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا اجاب لا يلزم الشريك
أجرة باجماع علمائنا فاطية لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر وغيرها
في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان والحق الحق أن يتبع والله أعلم سئل في رجلين أجرا
أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا الخراج على المستأجر ومات
الأجران والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم الشرعي اجاب الاجارة من أصلها وقعت فاسدة
ولو وقعت صحيحة تنفسح بموت أحد العاقلين وإذا قلنا بقا سدها فالواجب فيها مضى أجرة
المثل لا المسمى وما بقي لا يحكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم
سئل في رجل استأجر قري من له ولاية اجارتهما فنفقه ظالم متعبد عن تسليها واختص هو بها
هل يلزمه أجرة أم لا وهل له الرجوع بما دفع للمؤجر شرعا أم لا اجاب لا يلزمه أجرة باجماع
علمائنا فان كان قد دفع الأجرة أو شيئا منها رجع للمستأجر به على المؤجر والله أعلم سئل في
أماكن موقوفة معدة للرباغة أجراها المتولى من اناس مدة معلومة بأجر معلوم وطالب الومة
يمري فيها الماء وقد منع فضلات الدباغة ونجاساتها جريان الملة فهل تكون أجرة التعزيل
عليهم كما في الكفاية والرماد أم لا اجاب في فتاوى قاضي خان واصلاح بئر الماء والب الوعة
والمخرج يكون على صاحب الدار وان كان امتلاء من قبل المستأجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه
اذا كان امتلاء من فعل المستأجر ايضا يعنى أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه
وفي التارخانية وان امتلأ خلاها وحجارتها من فعله فالقياس ان يلزمه نقله يعنى المستأجر
فأثبت فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها
قاذا علمت ذلك فأجرة تعزيلها على الوقف والمستأجرين أن يخرجوا منها اذا لم يفعل المتولى
ذلك لتصرفهم بأنه عذر كما هو الاستحسان والحال هذه والله أعلم سئل في نفر قلعة لهم
عطاء في بيت المال يجلبهم ويكل بيت المال على قري لياخذوا عطاءهم من متحصلها فأجر
واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من رسوم ووزن زيتون بها وغير ذلك مما
جرت العادة بتناوله من أهل القرى بمبلغ فاق الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيره فلم يبلغ
المتحصل نصف ما عين عليه من الأجرة هل يضمن ما بقي أم لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة
الحجب هذه الاجارة باطلة لان الاجارة بيع المنافع وهذه وقعت على الايمان وهو المتحصل
من القسوم والرسوم وقد اتفق علماؤنا على ان الاجارة اذا وقعت على تناول الايمان او التلافيا
فهي باطلة قال علماؤنا رحمه الله تعالى عقد الاجارة على التلافيا الايمان مقصودا كمن
استأجر بقرق للشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر دستانا لياكل ثمرته فاذا علم ذلك علم

مطلب
أجر أرضا عشرين
عقد كل عقد ثلاثون
سنة وشرطا الخراج
على المستأجر ثم مات

مطلب
استأجر قري من له
ولاية اجارتهما فنفقه
ظالم متعبد عن تسليها
عنهما الرجوع بالاجر

مطلب
اصلاح بئر الماء والباقي
على المالك او الوقف
والمستأجر فضما ان
امتنع المالك او المتولى

مطلب
جماعة لهم عطاء في
بيت المال يجالون به
على قري لياخذوا من
متحصلها من قسوم
وغیر ذلك اجروا
لو أحد منهم فالاجارة
باطلة

الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج بمقاسمة كان أو وظيفة وانه باطل وقد اختلفت بذلك
مرارا وصورة ما رفع الى في قرية اجرها المتكلم عليها لاخر لتناول ما يتحصل من خراجها
ورسوم انكحتها وزكاة مواشيتها هل يجوز فأجبت بانها باطلة لا تجوز والقول قول المستأجر
فيما وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور والله أعلم سئل في عقار
موقوف على جهة برآجره من له ولاية ايجاره لرجل مدة ثمان سنوات بأجرة مسماة فأجر للمستأجر
المذكور ما في ايجاره المدة المعينة من آخر ومضى ط ذلك نصف مدة الاجارة والحال ان
المؤجر الأول أجره بدون أجره مثله فهل له طلب أجر المثل من المستأجر الأول أم من المستأجر
الثاني اجاب له طلب أجر المثل من المستأجر الأول لانه لما شرع عقد الاجارة الفاسدة وسوء
قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية أم بفساده لجرى ان احكام الصحيح في الفاسد كما صرحوا
به قاطبة وانما قلنا سواء قلنا بصحة الاجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
فأفتى بعضهم بان المستأجر اجارة فاسدة لو أجر من غيره اجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل
لا يملك قال في المضمرات الاصح انه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للنظر
على العاقد معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم سئل في تجارين تقبلان فدادين
اهل قرية فاستا جراه على فدادين معلومة فادعى ابه
شروط عليهما في عقد الاجارة انهما متى غابا عن القرية ثلاثة ايام يكن له الثلث معهما فهل
استجاره على هذا الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه اجاب استجاره على الوجه للشروح
فاسد باجماع المسلمين فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة أجره المثل
لعمله دراهم فاذا اختلف مع المستأجرين في مقدارها فالقول قولهما فيه ولا يصح التعليق
لصادر منه فلا يستحق به الثلث وان غابا عن القرية ولا قائل به من العلماء والحال هذه
والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا لزراعة التين بشرها من صهره ماؤها فانهدم
الصهره وغار ماؤه فما الحكم في ذلك اجاب لا شيء على المستأجر والحال هذه من الاجرة
حيث فات التمكن من الانتفاع وان كان قد عجل له شيئا من الاجرة يرجع به عليه فانظر
الحاشية والولولجية ومنع الفقار يتضح لك الامر ويرتفع عن عين يفتيك الخبر والله أعلم
سئل في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة بأجرة معلومة فانهدمت قبل انقضاء مدة
الاجارة بترادف الا مطار هل للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع فبأدفع مجبلا عنها أم لا اجاب
صرح القدوري بان الاجارة تنفسخ من غير حاجة الى الفسخ وصرح في اكثرها بانها تنفسخ قال
في الجوهر وفيه أي قول القدوري اشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح ومن اصحابنا
من قال ان العقد لا ينفسخ يعني بل يفسخ المستأجر وفي صحيح القدوري للشخ قاسم قال أبو يوسف
من اصحابنا من قال ان ذلك بوجوب فسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى وعلى كلا القولين حيث فسخ

مطلب
اذا استأجر عقار الوض
باقل من اجرة المثل مدة ثم
اجره المستأجر من آخر
فالمطالب بتمام اجر المثل
هو الاول

مطلب
تجارين تقبلان فدادين
اهل قرية فاستأجر
على فدادين معلومة
وادعى انه شرط عليهما
ان غابا ثلاثة ايام يكن
له الثلث

مطلب
استأجر أرضا بشرها
من صهره ماؤها فانهدم
الصهره

مطلب
تنفسخ الاجارة وقيل
تنفسخ بانهدام المكان

المستأجر له طلب ما عجل من الاجرة لما بقي من المدة بحسابه والله اعلم سئل في رجل يباع
كر دار في ارض وقف وسلم للمشتري فاستحقته زوجة البائع بعد موته وتطلب له اجرة خارجة
عن اجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك ام لا اجاب يلزم المشتري مدة وضع
يده على ارض الوقف والكره الذي استحق به حق القرار فيها اجرة الوقف لاحق القرار الذي يصح بيعه
حيث كان معلوما كما عرج به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب فينظر الى اجرة المثل
للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف ولما اكره دار فلا لانه سكنه بنا ويل الملك وجن اجرة المثل
للقصصانية للاختارها المتأخرون على خلاف القياس استحسننا فلا يلزم اجرة غيره بالاستحقاق
وقد صرحوا بان الملوكة المعدل للاستقلال انما تجب اجرة المثل على الساكن فيه بغير عقد اجارة اذا
سكنه على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكنه بنا ويل ملك او عقد لاشئ عليه بخلاف الوقف والله اعلم
سئل في رجل مات وله طوفة منكسرة عند متولى وقف من الأوقاف من جهة قرأة مرتبة عليه
في كل ليلة فاقام القاضى ولده مقامه فهل لو لم يمت ان يطالبه بعاقبة ابيه للمكسرة ويحرم
القاضى على اعطائه طوفة والده ام لا اجاب نعم انه ذلك كما صرح به في انفع الوسائل وجعله الآية
بالنقذ والاعدل وعلى بانه على ليس بواجب عليه فعله فكان ما ياخذ في مقابلته في معنى الاجرة
وقيل لا وقد علمت ان الاول اشبه بالنقذ والله اعلم سئل في ارض سلطانية او وقف معدة لعدة
الغيب والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها باجرة المثل مادامت الاشجار
بها ويدفع اجرة مثلها انشا رجل بطائفة منها غراسا بعد ان استاجرهما من له ولاية ذلك مدة
سنتين حينها باجرة معلومة هي اجرة مثلها ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاؤها
حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بتقلع غرسه ولا تؤجر بعد قلعه
باكثر من الاجرة المعينة لها ام لا اجاب نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر
على الفارس هذا وفي منع القفار نقلا عن البحر وفي القنية استاجر ارضا وقفا لغرس فيها
ونحن ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبقها باجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر
ولو ان الوقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وهذا يعلم مسئلة
الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاف انتهى وانت على علم ان الشرع يابى الضرر
خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر
ولا ضرار والله اعلم سئل في رجل آجر بهما حمل قدر معين من الغنم فاد على القدر المعين
فهلك معه فما الحكم اجاب ان اطاق اليهم حمل الزائد وهلك بعد بلوغ المكان للشروط
فلا صاحبه الا اجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطبق ضمن قيمته كلها وان
اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لانكاره والله اعلم سئل في رجل استأجر حملا حمل غنم
على ان يبيع به من الثمن ففصفه اجرة حملة فمات الحمل وادعى ربه انه مات بسببه فهل على

المستأجر
اجرة ثمة في ارض
وقف وسلم للمشتري
فاستحقته زوجة
البائع بعد موته وتطلب
له من المشتري اجرة
خارجة عن اجرة
البقعة

مطلب
مات وله طوفة
منكسرة عند متولى
وقف فاقام القاضى
ولده مقامه لطلب
المكسرة لآبيه

مطلب في ارض
سلطانية او وقف
معدة لغراس الغنم
والتين وغير ذلك
انشا رجل بطائفة منها
غراسا بعد ان استأجر
ثم مات المؤجر قبل
مضي المدة

مطلب
استأجر بهما حمل
قدر معين ثم زاد
عليه فهلك مطلب
استأجر حملا حمل غنم
على ان يبيع به من الثمن
ففصفه اجرة حملة فمات الحمل

تقدير ثبوت موته يضمن أم لا اجاب لا يضمن فقد تقر انه يدسك بفساد العقود مسلما
صحيحا في مثل ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا للزراعة فزرع وعات المؤجر وهو بقا
هل يقلع أم يبقى الى ادراكه اجاب يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في الخانية وغيرها والله أعلم
سئل فيما اذا استأجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزراعة الباذنجان والحبطة والبقول
ونحو ذلك مما ليس لانها ثمة وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقلع من أرض الوقف وتسلم
أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البستان نيباح للمستأجر أكله أم لا يباح له
ويضمن قيمة ما أكله منه اجاب نعم يقلع وتسلم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون
قالبية في الرطبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانها ثمة وقت معلوم ولا شبهة
ان المستأجر ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الاجارة بل لو أدخله في الاجارة لا يصح
لا تزل لا تصح اجارة بستان لياكل ثمرة شجرة لو قوعها على أن لا في الايمان والله أعلم سئل
في امرأة وكلت رجلا وكالة شرعية بموجب وبينة شرعية في استخلاص ما يخصها بالارث من
والدها وفي السعي على نكاحها ممن يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحالته به على
الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل والزوجة فيه ثم ماتت وما الزوج
بعدها ولم يدفع ما فوض فيه وادعى ورثة الزوج ان الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل
وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص ما يخصها من الارث وتسليمها لها
وبعد مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع واستخلاصها المبلغ من زوجها
أم لا اجاب أعلم انه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما وذكرت له مدة والسعي على
النكاح كذلك ذكره عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح رجوعها عنه
بأنه دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعا والله أعلم سئل في أرض وقف
أجرها الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم اجاب
يلزم المستأجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت
فلناظر ان يملك الشجر للوقف بقيته حال كونه مقلوعا جبرا على صاحب الشجر وان كان
لا تنقص لا يملكه جبرا ويلزم بالقلع وتسليم الأرض لناظر وان تراخيا على تجديد الاجارة
وابقاء الغرس جاز والله أعلم سئل في رجل استأجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان
ملاصق لها من جماعة بشرط ان يعمرها طاحون بغل ويزيل آلة المعصرة ويضع فيها
آلة الطاحون وان يسد باب الدكان ويفتح له بابها وينتفع بذلك ما شاء مدة ثلاثين
سنة متوالية عشرة عقود يلى كل عقد ما قبله بأجرة معلومة لكل سنة ومما حدث
من ترميم فعلى المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون كأخشاب وحديد وأحجار رحي
فعلى المستأجر وكتب صك الاجارة كما شرح وحكم الحبلى بموجبها وفيه ومن موجه الزوم

مطلب
اذا مات المؤجر
والزراع بقل يبقى
بأجر المثل
مطلب استأجر أرض
الوقف سنة لزراعة
الباذنجان ونحو ذلك
ومضت المدة يقلع
وتسلم الأرض لناظر
الوقف

مطلب اذا استأجر
رجلا يستخلص لها ما
يخصها من ارث أبيها
ولم يشتر نكاحها مع
انه ذكرت مدة

مطلب استأجر أرض
وقف مدة سنين
لغرس وانتهت
المدة والغرس باق

مطلب استأجر من
جماعة قبو معصرة
وجميع دكان ملاصق
لها بشرط ان يعمرها
طاحون بغل ومما
حدث من ترميم فعلى
المؤجرين ومهما
احتج من آلة طاحون
فعلى الخ

عقد التواجر وعدم الفسخ بموت المستأجرين أو أحدهم إلى انقضاء المدة ولم يبق من المؤجرين
 إلا واحد فهل حكم الحبلى بعدم الفسخ بموت المستأجرين أو أحدهم يرفع الخلاف فيمنع الفسخ
 أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة انصب الحكم فيها بعد خصومة شرعية
 وعلى الاجارة من أصلها وقت صحيحة أم لا اجاب الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط
 المذكور الذي هو تعيها ملاحونا ويزيل آلة للعصرة لان الاجارة كالبيع يفسدها الشرط
 الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
 او للعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان كانت فاسدة فعلى تقدير
 حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها فكيف وقدمات الكل الا واحد او حكم الحبلى من
 غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح أن مذهبه كذلك أو لا
 أما اذ لم يكن مذهبه كذلك فظاهرا وأما ان كان مذهبه كذلك فلتخالف شرط كونه يرفع
 الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به قاطبة فتفسخ
 بافساد وتفسخ بالموت كالصحيح لان فاسد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم سئل
 في رجل استأجر حمارا بربع قرين في كل يوم مادام الماء منقطعا عنه وبقرين اذا جرى الماء
 بعد أن أذن له القاضى بتعير ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فعمر ونصرف
 فيه مدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فما الحكم في كل من الاجارة والامر بالتعير
 مع الرجوع وهل يلزم المستأجر الزيادة في مدة جرى الماء وتكون قاضية عليه بأنها أجرة
 مثله في زمن ادارته احطب عقد الاجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم في الفاسد وقفا
 به ما كالأجرة المثل والقول قول المستأجر في قدرها اذا اصاب راءة الذمة فيما زاد ما لم تقم
 عليه بقية ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورين قاضية بشئ في مدة ما اذا اجارة من حيث
 هي نفع بأزيد وأنقص وبأجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعا والاعتبار
 في ذلك للبيعة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بما صرف في التعير والحال
 هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم سئل في رجل ساكن بمدينة بقراص وله فيها زوجة
 وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فضبط قاضى بقراص
 وصيا على الصغير فاستأجره هو والزوجة رجلا بأجر مسمى ليذهب إلى مصر ويستخلص ما ترك
 الميت هناك ويأتي به إلى بقراص فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه ما يملكه
 بها فطلب الاجير ذلك منه ليوصله إلى بقراص فأبى وحملها هو إلى بقراص هل الاجارة صحيحة
 ويؤخذ ما سمي للاجير من الزوجة والصغير بحسب ادائها أو مناصفة اجاب ان لم تسم
 التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صحيحة فان كان الاول قسم أجر المثل على ذهابه لمصر واستخلاص
 التركة والايتان بها إلى بقراص ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط المستحق

وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كلا التقديرين بحسب ما لهما من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذ القسمة في مثل ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صحة الاستحجار من الزوجة فلما لها من الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصي الصغير فلما له من الولاية بالوصايا المستفادة بنصيب القاصي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت فان قلت أم شاهد على ما ذكرت قلت أما من كرم من جاحض الفقه فهو ضيق عن اقامة ذلك فان المساوي لهذا من الفروع لا يكاد يبعد فقد ذكر منه ما لا غبار عليه في البرازية وكثير من الكتب استأجر رجلا ليحمل له غله من مطبورة عيناه فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر المسمى على نهاب وحمله ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يقسم المطبورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب أجرة المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا الجنس ما دلت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر الشجار ليقطعها وذهب بالاجراء ثم انهما تقايلا البسج في الاشجار اهل الاجراء شئ ينظر ان استأجرهم ليدهبوا معه الى موضع الاشجار فله أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا أجر لهم لان للعقد عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسألة قلع الاشجارنا فلا عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا صورتها رجل استأجر أجيراً على أن يقطع له أشجاراً بعيدة عن المصر على أن أجر الذهاب والرجوع على المستأجر قال لا يرى لما أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لان لم يعمل شيئاً انتهى قوله لا أرى ظاهراً التفقه فتأمل له وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم سئل في رجل من العلماء ربي شخصاً وعله شيئاً من العلم وكان الشخص يخدمه ويحمله فيكافيه العالم المربي في مقابلة عمله من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وذو وجه زوجة وقام بلوازمه ولوازمها ولم يجر بينهما عقد توأجر في خدمته له ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد بعضهم مطالبة العالم بأجرة لخدمته هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك باجماع أئمتنا اذ لا عقدي توأجر له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع أعراض لا تقوم الا بواحد منها والواقع من التلميز المذكور مكافأة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلاً بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقاً شيئاً من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل ممن يعمل له أولئك الناس مثل هذا العمل بغير أجر كان متبرعاً وان كان يعمل بأجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاً ما بلغ وكذا لو كان بينهما أخذوا عطاء لمثل هذا العمل بمادون الاجر يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلاً مما لا بد له بغير أمر ان كان قريباً له فله أجر المثل وان كان من أهل التبرع في مثله

مطلب رجل ربي
شخصاً وصار
الشخص يخدمه
له فكافيه المربي
فما ت وطلب
ورثته الاجرة من
المربي

من قبل لانه انما لم يسم الاجر رجاء الزيادة على اجر المثل وان كان اجنبيا كان متبرعا ان كان
 من اهله من قبل والا فله اجر المثل بالغاما بلع وفي الفتاوى الوقعات مثله انتهى وفيما قاله
 العلامة المذكور جواب المسئلة وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه والله اعلم
 سئل في طاحونة ماء وقف خربت وتقطعت مدة أعوام خرابها وعدم الانتفاع بها فتحكر
 جماعة من المتكلمين عليها بأجرة معلومة وعمرها ثم ما نوا وأخطفهم غيرهم من ذريتهم أو
 غيرهم فأجروها بأجر المثل عامرة والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها بأجرة
 المثل عامرة رغما على مالكي العماره هل لهم ذلك أم لا يجب ليس للمتكم عليها الدعوى على متقبلها
 بأجرها عامرة لان العماره ملك للمعمر وطلبه على المعتكر بأجرة مثلها حال كونها خرابا
 حيث لو تكن المدة قد مضت وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الحانوت التي ذكرها قاضي خان
 بقوله في اجارة الوقف حانوت أصله وقف وعمارته لرجل فأبى صاحب العماره ان يستأجر أصل
 الحانوت بأجر المثل قالوا ان كانت العماره لو رفعت يستأجر الأصل باكثر مما يستأجره صاحب
 البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء وتؤجر الأصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك
 يترك في يد صاحب البناء بذلك الاجرانته ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم
 سئل في رجل أجر نصرا نيا طاحونة تدور بماء نهر بمبلغ معلوم ولم يعين مدة الاجارة
 هل هي سنة أو اكثر أو اقل وكانت أوجرت لغيره بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المفاسمة
 على الاجارة الاولى هل تلزم الثانية أم لا الجواب لا تلزم الاجارة الثانية بالاجماع سواء
 كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى صحيحة فلان مستأجرها اتحق بها
 لزومها وأما اذا كانت فاسدة فلان الفاسد يجري مجرى الصحيح في الاحكام فلا يد من المفاسمة
 بالفضاء والرضاء فيها كما هو ظاهر والله أعلم سئل في رجل استأجر قطعة أرض من
 متولى الوقف سنة ثلاثة قروش فادخل المستأجر رجلا معه مزارعة بالنصف فاستأجر
 المدخل ساثل الغلة ومنع المستأجر عنها فعلى من أجرة أرض الوقف وما الحكم في المزارعة بينهما
 اجاب طلب الاجرة على المستأجر لا على المستغل اذ للمستأجر ادخله باختياره وينظر الى صحة
 المزارعة والى منادها فيترتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم سئل في شجرة زيتون في أرض
 موقوفة مشتركة بين اثنين أجر أحدهما الشريكة الاخر نصفه فيه عشر سنين بنجسمائة قرش
 نيا كل ثمرته مدة العشر سنين فأكل المستأجر ثمرته ست سنوات وهلك المؤجر بعد ان أخذ
 من المستأجر ثلثمائة قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستمر المستأجر على أكل الثمرة أربع سنوات
 والآن يطالبه المشتري بما نبت قرش لسنة هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك ولا لمن قبله
 فان اجارة الشجر والكوم بأجر على أن يكون الثمر له لا تنقذ بل تقع باطله لانها وقعت على خلاف
 الأعيان ومضى وقت على تلافها لا تنقذ كما صرح به علماؤنا قاطبة وكذلك بيع الثمرة

مطلب اذا استأجر
 جماعة أرض الوقف
 وعمرها لثلاثين
 طلب اجرتها عامرة

مطلب حانوت
 أصله وقف وعمارته
 لرجل أبى صاحب العماره
 ان يستأجر أصل
 الحانوت بأجر المثل
 مطلب اجر طاحونة
 لرجل ثم اجرها لآخر
 قبل انقضاء مدة
 الأولى

مطلب رجل استأجر
 أرض وقف وادخل
 معه مزارعا فالاجر
 على المستأجر

مطلب اذا استأجر
 من شريكة حصصه
 في شجر الزيتون
 المشترك بينهما
 فالاجارة باطله

قبل وجودها باطل لانه بيع العدوم ولا قائل بجوازه وفاقا على ذلك مغتبط في الجهل المظلم الذي
 يسعد تقاطيعه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه ان كان باقيا
 وضمان مثله ان كان هالكا او مستهلكا وعلى الشريك المستأجر ضمان ما اكل من الشجرة
 والقول قوله بعينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لان القول قول
 القابض ضمينا كان او امينا فيما قبض والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فذكر من النقل ما
 هو موجود في ايدي الناس غالبا من الكتب في الهداية عقد الاجارة لا ينعقد على الايمان
 مقصودا كما لو استأجر بقره ليشرب لبنها وفي الاشياء والنظائر ولا يتجاوز اجارة الشجر
 والكرم باجر على ان يكون الثمرة وكذا الثبان الغنم وصوقها وفي مبسوط السرخسي والعين
 لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا يتجاوز وفي الخلاصة
 لا يستجار الا يجوز بالمنفعة مقصودة في العين والمتون والشروح والفتاوى مطبقة
 على ان الاجارة بيع المنافع فكيف يتجاوز اجارة نصف شجر الزيتون عشرين سنين لاكل ثمرته
 عشرين سنين بنجمائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر
 بعد موته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد لا صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم انا لله وانا اليه راجعون سئل في امرأة عزمته على الحج فاستأجر حمارا يحملها
 ويحمل ادواتها المملوكة بأجرة معلومة ذهبا وايايا يحملتها فماتت في أثناء الطريق هل
 لورثتها الرجوع بمحضة ما بقي من الاستيفاء ام لا واذا كانت قبل خروجها اشهدت على نفسها
 انها لا تستحق بذمته حقايدخل ما يتجدد في ذمته بموتها أم لا اجاب نعم لورثتها الرجوع
 بمحضة ما بقي من استيفاء الشروط بموتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا لا شاهد صدر بها
 كان في ذمته لا بما يتجدد بموتها كما لا يخفى والله أعلم سئل في رجل استأجر حمارا يحمل
 من بلده الى الحج ذهبا وايايا يحملها الاجرة يتماها فمات في الذهاب مستعاضا عنه فخله غيره
 فما الحكم فيما قبض من الاجرة اجاب للحال اجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما
 قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا وايايا كل بحسابه على قدر المراحل ولا معتبر
 بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية
 ما هو صريح في ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر سفينة تحمل غلالا معلوما الى محل معلوم
 بأجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت
 وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا اجاب نعم له استرداده ما دفع من الاجرة اذا
 اجرة له كما صرح به قاري الهداية والله أعلم سئل بما صورته فيما سبق من جوابكم الشريف
 من اقامكم المنيف في المحضرين الذين حاصلها استأجر عمرو قرية من الوقف من متوليها
 مع وجود متوليها الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للمتولى العام مع منع السلطان له

مطلب استأجر
 حمارا يحمل ادواتها
 للحج واشهدت
 انها لا تستحق بذمته
 حقايدخل ما يتجدد في ذمته
 بموتها أم لا اجاب نعم لورثتها الرجوع
 بمحضة ما بقي من استيفاء الشروط بموتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا لا شاهد صدر بها

مطلب استأجر رجل
 حمارا يحملها الى الحج
 ذهبا وايايا فمات
 في أثناء الطريق
 وامتنع من حمله

مطلب استأجر
 سفينة تحمل غلال
 الى محل معلوم محمل

مطلب اجارة قرية
 الوقف باطلة لانها اذا
 وقعت على استهلاك
 الاعيان كانت باطلة
 فيجب على المستأجر رد

في ذمته ما دفع
 من الاجرة

بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه أو فاسدة فيجب أجر المثل
 أو يعقد فضولي فيتوقف على اجازة المتولي الخاص وغير ذلك من الاحكام لا طلاق اسم الاجارة
 فيما دفع لكم وحقيقتها مقصورة عند الإطلاق على ذلك والصحيحة هي المراد عند الإطلاق
 غالباً وأقدم الحكم الشرعي في ذلك حسبما أنى إليكم فهل اذا كانت الاجارة لتناول محصولها
 من خراج وعداد اشجار تكون من هذه الاقسام تقع باطلاً من أصلها وتكون عدماً اذا
 بالباطل مسلك الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطلاً فما الحكم فيما تناوله المستأجر من
 محصول القرية وفيما دفعه للمتولي العام من المبلغ الجواب موضعنا معلل مع النقل الصحيح في ذلك
 اجاب المقرر في كلام مشايخنا بآجمعهم ان الاجارة تمليك تقع بعوض وانها اذا وقعت على
 استهلاك الاعيان فهي باطلاً ومما صرحوا بان من استأجر بقرة ليشرب لبنها أو كرمًا لياكل
 ثمرته فهو باطل ومما يقطع الشك بقوله جعل العين منفعة غير متصور فاذا علم ان الاجارة
 اذا وقعت على استهلاك الاعيان قصداً وقعت باطلاً فعقد الاجارة المذكورة حيث لم يقع على
 الانتفاع بالارض بالزرع ونحوه بل على اخذ المحصول من الخراج بنوعيه أعني الخراج للوظف
 وللقاسمة وما على الاشجار من الدرهم الضرورية فهو باطل باجماع أئمتنا والباطل لا حكم له
 باطباً وعلمائنا واذا قلنا ببطلانه نزم المستأجر ان يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال
 ونقود وغير ذلك وولاية قبض ذلك للمتولي الخاص فلا دخل للمتولي العام فيموال كالما شرح
 والسؤال الاول لم يذكرنا فيه ان الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان
 ومسلتنا فيه عن الاجارة مطلقاً فانصرف الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة
 وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب أجرة المثل الى غير ذلك وأما حيث
 كان الواقع أنها على اتلاف الاعيان التي ستوجد فهي باطلاً يرد المستأجر جميع ما تناوله
 بعينه ان كان قائماً وضمناً ان كان مستهلكاً أو هالكاً لانه قبضه على جهة التمليك بعقد
 باطل لا حكم له اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من مؤجره ما دفعه له والجواب
 يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم سئل في رجل استأجر مكارياً يحمل قطن معين
 من الرملة الى القدس بأجرة مسماة بحمل بعضها ولا يتأني له حمله جملة فحمل بعضه ثم اشتغل
 عن بقية بالمكارة مع غيره فطالبه بحمل ما بقى فقال لا أحمل ذلك الا اذا لم أجد كروة غير هذه
 الكروة هل له ذلك أم لا ويجبر على حمله قبل غيره اجاب حيث لم يتأت له حمله معاً يجب عليه
 حمل السابق لنقدته على الاخير ومضى النفا الحقان قدم أول الحقلين جماعة غير خلاف والله
 أعلم سئل في رجل أجرة ما رسين من أرض بأجرة معلومة مدة سنين ثم باعها لآخر هل
 تبطل الاجارة بهذا البيع أم لا اجاب لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالاجماع وحكم البيع أنه
 موقوف يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فيه والمشتري بالتميز علم أو لم يعلم في الاصح

مطلب استأجر مكارياً
 ليحمل له قطناً فحمل بعضه
 فعدم تأني حمل الكل
 ليس له ان يحمل لغيره
 قبل حل باقيه

مطلب
 اجراء ضامم باعها
 فالاجارة صحيحة
 والبيع موقوف

وفي الخاتمة يتوقف على اجازة المستأجر في أصح الروايات والله أعلم سئل في رجل استأجر
 بسنا نوا وقعا للزرع ما شاء فيه سنة كاملة باجر معلوم اجازة صحيحة وتسلمه وذرعه
 فيه ما شاء فأكله الجراد وبقي من المدة ما يتمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالغاما بلع
 أم لا اجاب نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة بالغة ما بلغت والحال هذه لانها في الصحيحة
 تعتمد التمكن من الاستيفاء لاحقيقة الاستيفاء فيجب الاجر بالغاما بلع وان اكله الجراد بالاجماع
 والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا جورا بأجرة معلومة مدة سنين معلومة فكرها
 وذرعه ما صيفيا فلم ينبت ودخلت سنة ثانية فتعدى عليها المؤجر مكروبة وذرعهما شتويا
 مع بقاء مدة الاجارة فما الحكم في ذلك اجاب المؤجر متعديا ثم بفعله مستحق للتغريم اذ هو
 في كل معصية لاحد فيها مقدور وهذه المعصية من هذا القبيل ويسقط عن المستأجر من الاجر
 بقدره ولا تنسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع للزاد بالاجماع لان
 نماء بذره وهو خالص ملكه وقد صرح علماؤنا بان المنافع لا تضمن بالانلاف وقد اطلق المؤجر
 منفعة الارض مكروبة والكراب وصف في الارض غير متقوم بانفراده كلون الدابة فلو ضمنا
 ضمنا ما نقص من قيمة الارض وذلك لما اكتمها المؤجر لها وتضمن المالك ما نقص من ملكه بفعله
 محال فافهم والله أعلم سئل في جماعة استأجروا ابلا من جمالة تحمل مائلك لهم معلومة
 وحمولات لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما
 يلحقهم من الاخفاد على الجمالة تحملوا ما وقع عليه الاستئجار لبعض المسافة فكانوا اذا طلبت
 الاخفاد منهم دفعوها الى الجمالة ليوصلوها الى الخفربة فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم
 فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يلزم الجمالة ان يمضوا بهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع
 ما دفعوه باذنهم للخفربة من مالهم أم من مال الجمالة يحسب عليهم من أجرة المثل اللازمة لهم
 للمسافة التي حملوا اليها أم لا اجاب الاجارة على هذا النمط فاسدة يلزم فيها أجرة المثل للمثل
 التي قطعت ولا يتجاوزها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضي عليها بقية المسافة لان الفاسد
 يجب اعدامه لا تقريره وجميع ما دفعوه باذنهم للخفربة لا شيء منه على الجمالة وانما هو من مال
 المستأجرين والله أعلم سئل في امرأة رهن بيتا عند آخر على عشرة قروش فأجره المرتهن
 باذنها وقيض الاجرة فهل للقبوض من الاجرة له أم للمرأة الراهنه اجاب للقبوض من
 الاجرة للمرأة لانها المالكه وقد أجر المرتهن باذنها فبطل الرهن وصحت الاجارة ونفذت ولزمت
 الاجرة للمرأة الراهنه والله أعلم سئل في شيخ قرية استأجر أربعة نفر ليحفروا بئرها بكذا
 وكذا من الحنطة فحفره حتى أيسوا من خروج الماء هل يجب الاجرة المعينة لهم أم لا اجاب
 الذي يجب أجرة المثل من جنس النقدين لا المسمى بعينه من الحنطة اذ الاجرة كانت كالكليات
 يشترط للصحة بيان القدر والصفة ومكان الانشاء كما في السلم كما صرح به في البرازنة وغيرها

مطلب استأجر
 بسنا نوا
 فأكله الجراد
 ما يتمكن
 المسمى

مطلب
 اذا استأجر
 سنين وكروها
 المزرع عليها
 يسقط بقدره
 لا تنسخ فيما

مطلب يشترط
 في الاجران
 الكلي ما يشترط
 في السلم

والله أعلم سئل في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارتها فعمرو ولم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا اجاب نعم يرجع عليه بما أنفق والحال هذه والله أعلم سئل في رجل استأجر حانوتا من متولى الوقف مدة وبني بها بيتا باذن المتولى له بذلك ثم ان رجلا زاد على المستأجر الزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى لأذن أن يدفع اليه قيمة ذلك ويملك البناء للوقف فهل حيث كان البناء باذنه يجبر المتولى على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناؤه ويتصرف فيه بالملك ويدفع أجرة الأرض للوقف المشتقة ببناء أم لا اجاب ان أذن له المتولى في عمارة الحانوت ليرجع بما أنفق على الوقف أو قال له المتولى أذنت لك في عمارتها ولم يزد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع بما أنفق فان اختلفا فقال المستأجر أنفقت كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلف أهل الصنعة فالقول قول المتولى ولا يمين عليه وعلى المستأجر البينة لانه دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما ذكره كثير من علماءنا في الاجادة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمرو في عرصه الوقف وبني حانوتا لنفسه فقد قال في الخانية والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جله آخر وزاد في غلة الأرض واراد ان يخرج الثاني من الحانوت ينظر ان كان أجره للمتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالأرض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالأرض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمته متروعا ايتهما كان اقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا مع الأرض وان كان رفع البناء يضر بالأرض وأبى المتولى أن يدفع اليه القيمة ويملك البناء لا يجبر المتولى بل يترقب صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذه انتهى كلام الخانية فهو كما ترى صريح في ان كلام المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى وجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر أجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولو لم يمتد الاجرة لزمه ضرر ان احدهما التزم به بفعله والآخر لم يلتزم به وبها ضرر التبرع الى وقت التخلص وقد التزم به بفعله ما ذنبى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص الا بضرر الوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير انتفاع بالأرض ولم يلتزم به فلا يلزمه فتحرم من هذا ان البناء ملكه وان العرصه للوقف وقد قال في البرازية وغيرها لو كان البناء ملكا والعرصه وقفا وأجر المتولى باذن مالك البناء فالأجر ينقسم على البناء والعرصه وينظر بكم يستأجر كل فمأصل البناء فهو الملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الحانوت من أصله وأما

مطلب قال له عمر
هذا البيت واسكنه
بعمارتها ولم يسكنه
مطلب استأجر
رجلا حانوتا
من المتولى وبني
فيها باذنه ثم زاد
آخر على المستأجر
واخذ الحانوت والى
المتولى ان يدفع له
قيمة ذلك

إذا استقر فاذن له بمرمته أو تطيينه ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله حجرا أو خشبة أو شيئا
له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخير ان ضار الوقف دفعه فان زاد فيه شيئا لا قيمة
له بعد الرفع كالتراب مثلا لا يرجع بشئ وان أنفق على نحو تطيينه ومرتته أجره للاجر أباذن
المتولى يرجع عليه بما أنفق في غلة الوقف لان عين الخافوت كانت موجودة فاذن له بمرمته
واصلاح خيطائها وسقفها والاذن موجب للرجوع فيرجع بما أنفق في ذلك فغلبه لما حررت
فانه مفرد واعتنه فانه أوحد والله أعلم سئل في رجل استأجر مساحة مستحكة للبناء بها
بأجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بحدود أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك
فما الحكم اجاب الذرع وصف زيادته وانقصانه لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط للزاد
منه ولا للفائت فالأجادة واقعة على المحدود بتمامه ولا قسط للزائد قال في البراذنة وكثير
من الكتب استأجر أرضا على أنها عشرة جراب بكذا فإذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعني للوجر
المسمى يعني لا يزداد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الأجادة كل جريب
بكذا الزمه كل جريب بدرهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الأجادة وهي ظاهرة لا يتوقف
فيها والله أعلم سئل في رجل استأجر مساحة بداخل البلدة للبناء بها بحدودها ومناقصها
ومرفقها وما يعرف بها وينسب اليها مدة معينة بأجرة معينة فظهر بها صهر يجرى هل يدخل
في استحقاقه أم لا اجاب نعم يدخل الصهر يجرى اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا كما لا شبهة
فيه والاصل في ذلك أن الاستحكار عقد أجادة يقصد به استيفاء الأرض مقررة للبناء
والغرس أو لأحدهما والأجادة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق
والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم سئل في رجل استأجر من آخر أرضا ببلغ للبناء بها
فأحكر المستأجر قطعة منها لرجل ومات المستأجر الأول فهل يبطل الأحكار الأول والثاني يموت
وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة حيث لا ضرر على الأرض بالرفع أم لا اجاب
نعم يموت المستأجر ينفسخ الأحكار الأول والثاني وللقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الأرض
فارغة كما هو مستفاد من إطلاقه والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر أن استأجره على أن يكفل
له ما على فلان وفلان من قرص يكذا فأنكروا الاستحكار فأقام بينة شهدت على قراره له بكذا
هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا اجاب لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة
لعدم صحة الاستحكار على الكفالة اذ هي تملك نفع بعوض والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا
فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم سئل
فيما اذا استأجر ذي حصّة موقوفة من بستان من المتكلم عليها مدة معلومة بأجرة معينة فيها
عنب فاحش ثم أجز زيد الحصّة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في نواجره لرجل بأضعاف
الأجرة التي استأجرها بها في المدة المزبورة من غير أن يزيد في المأجور المرقوم شيئا فهل يلزم

مطلب مساحة
وقف للبناء بها على
أنها كذا من الأذرع
فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل
الصهر يجرى في استجار
المساحة

مطلب رجل
استأجر أرضا
وأحكر آخر قطعة
منها فموت الأول
ينفسخ كل من
الأحكام

مطلب لا يصح
الاستحكار على
الكفالة

مطلب إذا أجز المتولى
بدون أجر المثل يجرى
المستأجر تمام أجر
المثل

زيدادفع تمام أجرة المثل لجهة الوقف أم لا اجاب نعم يلزمه تمام أجرة المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والنجونا قلا عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجزاها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى استنبه وكذلك في منع الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بما هو لا نفع لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوى القدسي ونقله عنه في منع الغفار والله أعلم سئل في رجل استأجر ظئرا ترضع ولدة الى ان يمشى ومجل الأجرة ومات الولد بعد شهرين فما الحكم اجاب الاجارة فاسدة لمجهالة المدة يجب فيها أجرة المثل للشهرين ويسترد ما زاد عنها مما عمل بها والله أعلم سئل في رجل استأجر حرمى ماء فظنى الماء وزاد زيادة منفعته عن التمكن من الانتفاع على الوجه الذى قصده أربعين يوما هل يلزمه الأجرة لها أم لا اجاب لا يلزمه والحال هذه والله أعلم سئل فيما اذا انقطع ماء الرحى ولم يتمكن المستأجر من الانتفاع به على الوجه الذى قصده بالا استيجار هل عليه أجرة مدة الانقطاع أم لا اجاب لا أجرة عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الزيلعى وغيره والله أعلم

مطلب استاجر
ظئرا ترضع ولدة الى
ان يمشى

مطلب اذا انقطع
ماء الرحى لا أجرة
عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل
لراعى ثلاثة من البقر
فرد اثنين

مطلب القول قول
الاجير المشترك في
الهلاك على قول الأما

سئل في رجل دفع لراعى المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وسأله عن الثالث فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن فان البرازى في جاسعه دفع الى المشترك ثورا للراعى فقال يعنى الراعى لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا انتهى يعنى فيضمن على قولهما والله أعلم سئل في الراعى اذا أخذ الغنم الى المرعى فهلك واحدة بقوله انها وقعت في بئر أو كلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع يمينه انها ضاعت منه ولو قال ضاعت منى ولا أعلم كيف ضاعت اجاب عند الامام أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن للمشارك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يندفع عنه الضمان بقوله واذ كان القول قوله عند الامام فعليه اليمين والقاضى أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهيرى وفي تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أفتى بقولهما ومنهم من أفتى بالتضييع وأبو الميث ذكر أن الفتوى على قول الامام وعليه أصحاب المتون والله أعلم سئل في راع يرعى باقورة ضاع منها بقرة في مرعى ملحق بالاشجار هل يضمن أم لا اذ لا يمكنه النظر الى كل بقرة اجاب لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماؤنا ان راعى البقر اذا كان مرعاه ملحقا بالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاء منه شئ لا يضمن ومثل الاشجار الاكبات والاحجار ونحوها مما لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم سئل في بقرة صرفت في الباقورة فتبعها الفحول فندت بهم ولم يرها رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردها فضاء عدة من الفحول هل يضمنون أم لا اجاب نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليهم مفرطون والله أعلم سئل في راع غدت من باقورة

مطلب اذا ضاع
بقرة من الراعى
في محل لا يمكنه
النظر الى كل بقرة
لا يضمن بطلب
الفحول بقرة فندت
بها ولم يرها الراعى
مطلب اذا تبع الفحول
بقرته لم يقد راعى

بقرة صلاف فبعضها فقلت عليه وقد من الفحول التي كانت معها فحل وجد عند رجل لا تنصل
اليه اليد فطلبه منه فقال اذ الى ما دفعته من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا اجاب الراعي
أعين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة عليه وفحولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته
على ردها كالفائدة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل الذي لا تنصل اليه اليد والله أعلم
سئل في ثلاثة رعاة ترى بقرا القرية غاب اثنان منهم لعل مشترك بينهم فذمن البقر
بقرة ولم يردوها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاغت فقال الحكم اجاب الحكم ضما قيمتها
لربها حيث ترك الراعي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله أعلم
سئل في بقار ترك البقر ترى وذهب الى بعض اللقات فسرق منها ثور هل يضمنه أم لا اجاب
نعم يضمن لكثرة التصوي وتزقيم لدواب الناس في بلادنا وفتوى عدم الضمان في بلاد يثرب من
عليها في غيبته هذا هو المعتبر والله أعلم سئل في بقار يرى بقرة طالبه رجل من
أهل القرية برده بقرة فانكر تسليمها أصلا هل اذا قام ربتها بينة على تسليمها اياها ثم ادعى
البقار اهلها لك تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعوى البقار اهلها لك حيث انكوا التسليم أصلا
لعدم امكان التوفيق والله أعلم سئل في بقار ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك فهل يضمن
قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها اجاب لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين
اجير الواحد والمشارك ولو ردها على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لا تقدر
انه اذا دخل في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سلبا وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة
على ذلك منها ما في الخائنة في كتاب الاجارة رجل استأجر حمارا وقبضه فارسله في كرمه
فسرقت برده عنه فأصابه برد فمض فرقه على صاحبه فمات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم
حصينا وكان البرد بحال يضر بالحمار مع البردة يضمن قيمتها لان ضياع البردة بتركها
في غير الحصن وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على
المالك سلبا انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ الا بالرد سلبا
وضمان الحدودان تعتبر القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهرة في كتاب الغصب فان زنت الحمارية
المغصوبة عند الغاصب أو سرقت فردتها الى المولى فأخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها
لانها تلفت بسبب كان في يده ام وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم انه لا فوق
بين ان بردها الراعي الى المالك أو لم يرد ها لدخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع
السبب المذكور تأمل والله أعلم سئل في بقار ضرب بقرة فسقطت فتعجل ما لكها وأمر
رجلا يذبحها وطرحها على البقار قال له عليك ضمانها وتولى وادعى انه ايس من حياتها
ويريد ان يضمنه قيمتها حية والراعي ينكر اياها وكان تناول من لحمها فهل القول قوله
أم قول المالك وما الحكم اجاب لا يضمن الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك والقول قوله

مطلب اذا نذت بقرة
ولم يرد ها مع قدرته
يضمن

مطلب اذا ترك
البقر فسرق منها ثور
يضمن

مطلب اذا ادعى البقر
هلاك البقرة بعد
انكار تسليمها لا تسمع

مطلب الاجير لو
ضرب بقرة فكسرها
يجب عليه قيمتها يوم
كسرها

مطلب استأجر حمارا
فسرقت برده عنه
فأصابه برد فمض فرقه
على المالك ثم مات

مطلب ضرب البقار
بقرة فأمرها لكها
رجلا يذبحها وادعى
الايا من حياتها
يريد تضمين قيمتها
للبقار

في عدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناوله من اللحم والقول قوله فيه مقدار او قيمة والله أعلم
 سئل في رجل ادعى على بقار ان بقرته ضاعت معه والبقار ينكر ضياعها معه هل القول
 قول البقار يمينه أم لا اجاب البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تغريط على ما هو المذهب
 فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه اليمين لانها لا تكون الا بعد دعوى صحيحة والله أعلم سئل
 في حراث بيده بقر المالك قوله ما معه من البقر الفاضلة ترى يجنب الارض التي يحرق بها
 حتى تأتي ثوبتها فيحرق عليها كما هي عادة أهل البلد فضاء منها ثور هل يضمن أم لا اجاب
 لا يضمن والحال هذه والله أعلم سئل في حراث ذبح ثور ايس من حياته بغير اذن من صاحبه
 هل يضمن أم لا واذا انكر صاحب الثور الاياس من حياته هل يحلف واذا حلف يلزم الذابح قيمته
 بورد بجمه والقول له في مقدار قيمته أم لما لكة اجاب حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن
 الذابح بالذبح قيمته واذا اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة
 على الذابح واليمين على المالك فاذا انجز الذابح عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم
 الذبح والقول له في قدر القيمة يمينه فاذا ادعى للمالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة
 والله أعلم سئل في حراث اشتغل عن البقر في التشيب حتى غابت عن بصره وضاع تغريطه
 هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن والحال هذه والله أعلم سئل في مكرت سلم الكاردي
 الحمل المكترى فاكترى المكاري مكاريا آخر وسلمه الحمل وفارقه وضاع الحمل منه هل يضمن
 المكاري الاول أم لا اجاب نعم يضمن المكاري الاول والحال هذه اذ رب الحمل رضى بيده لا
 بيد غيره وصار كودع اودع والله أعلم سئل في مكار سبق القافلة وليس مع الاحمال
 المستأجر على حملها ما لكتها وغاب المكاري عن الاحمال وأمر أصحابه بسوقها الى الحمل فضاء
 من دوابه دابة مع حملها في تلك الغيبة وبعد ايام وجدت الدابة دون الحمل هل يضمن المكاري
 أم لا اجاب نعم يضمن المكاري والحال هذه اذ هو مودع وليس له ان يودع فيكون متعديا به
 فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا والله أعلم سئل في رجل استأجر بناء فانهدم
 جانب من بنايه بعد ما بناه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان خلع عليه خلعة
 على وجه التملك بالهبة المسلمة لبيده وقبضها بحضرة ابنه البالغ فلما انهدم البناء ادعى الابن
 انها ملكه هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا اجاب لا يضمن وله أجرته
 للسماة ولا يجب عليه اعادة ما انهدم مما بناه وسكوت الابن مع حضوره للهبة والتسليم
 مانع له من دعوى المالك كما في مسألة البيع التي اطبقت عليها المتون وقولت من علم المذهب
 بالتسليم والله أعلم سئل في رجل استأجر صبيانا من ولية ليرعى بقره خاصة فضاء منها
 ثور بغير تغريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره اجاب لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء
 والله أعلم سئل في بقره ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابها مقفلا فوجت ابلا الى مساحها
 ليتهاذ ثبات لا يضمن

مطلبه ادعى ان
 بقره ضاع مع
 البقار والبقار
 ينكر

مطلبه اذ ترك
 الحراث البقر الفاضلة
 ترى فضاء
 لا يضمن

مطلبه في حراث
 ثور اختلف مع
 مالكه فالقول
 للمالك في عدم الاتيان
 من الحياة والحراث

في القيمة
 مطلبه استعمل الحراث
 بالتشيب فضاء
 البقر مطلبه

اذا اكترى المكاري
 غيره فضاء الحمل
 يضمن مطلبه
 اذا ترك المكاري

دوابه على اصحابه
 وسبقها فضاء حمل
 يضمن مطلبه
 مستأجر بناء لبيته

فانهدم جانب منه
 يجب عليه اعادته
 مطلبه استأجر صبيانا
 من ولية ليرعى بقره

فضاء منها ثور
 مطلبه اذ وجدت
 البقرة بيت صاحبها
 مقفلا فوجت ابلا

الى مساحها فبقر
 ليتهاذ ثبات لا يضمن
 والرواية

أمواره ما فقر بطنها ذئبان ضار يان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا الجلب لضمان
على الرعاة لا سيما إذا كان العرف جارياً بأن الراعي إذا دخل الباقورة إلى البلدة كما هو في
قريته لدوا الرملة يبرأ ويصدق بيمينه إذا ادعى أنه جاء بها إلى القرية ولا يلزمه أن يدخل كل
بقرة في منزل ربها قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد ربها
ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر قالوا إن كان عرفهم أن يأتي بالباقورة إلى القرية ولا يكلفو
أن يدخل كل بقرة في منزل ربها صدق البقار مع يمينه أنه جاء بها إلى القرية انتهى والله أعلم
سئل في بقار انتشرت باقورة في الرعي فوقع في مبطنة النسان فألتفت جانيا منها بعد
أن تراخى عن سوقها الرعي هل يضمن ما ألتفت أم لا وهل إذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق
مع ربها على أن يزرعها يذر من عنده فان نبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانها ولا
يضمن له مقدار ما كانت تثمر لو بقيت ويكون الثابت للبقار فما الحكم الجلب الاتفاق المذكور
لا عبرة به شرعاً فلا يلتفت إليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار إلا بإرسال الباقورة في الزرع
أو سوقها وقد أصابت الزرع في مشيتها وإلا فهي بحماء وفعل العجاء جاز من بني المختار
صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الأخيار والله أعلم سئل في ضائع يعمل لغير واحد
له امرأة فضة تتخذها حياصة فادعى أنها سرقت هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن
لما سرق من يده ولا يقبل قوله اجاب هذه المسئلة راجعة إلى مسئلة الاجير المشرك وفيها ثلاثة
أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان مطلقاً وأنه أمين والقول قوله باليمين والضمان مطلقاً ولا
يلتفت إلى قوله واختار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف جبراً عملاً بالقولين وجامع
الفصولين راجع الفوائد صاحب المحيط لو كان الاجير صاحباً يبرأ بيمينه ولو كان بخلافه يضمن
ولو كان مستوراً يؤمر بالصلح فهذه أربعة أقوال كلها مصححة مفتحة بها وما أحسن التفصيل
الاخير والاول قول أبي حنيفة وقال بعضهم قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار
التابعين وقولهما قول عمرو بن دينار يفتي بحبسها ما عمرو على وصيائته لا مولى لها والله
أعلم سئل في رجل دفع لغسالة ثوباً بالنفس له بأجر ففسدته ونشرته على باب الدار و دخلت
الدار وتركته منشوراً فضااع هل تضمن حيث غاب بصرها عنه أم لا وهل إذا كانت تفصل لغير
واحد وأعدت نفسها لذلك فصارت بمنزلة الاجير للمشرك ولم يوجد منها تفريط هل تضمن
مع هذا التقدير أم لا اجاب اذا غاب عن بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقاً وان لم يوجد من
الضمان وضاع من غير تفريط في الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبراً
كما أفق به أكثر المتأخرين والله أعلم سئل في راعي بقرة بقرية استأذن أهلها في إقامة
رجل معين مكانه فأذنوا له ثم إن الثاني أقام ثالثاً رعي بغير إذن من أربابها فضااع ثور
سها ففعل من ضمانه اجاب الضمان على الأول لأنه ما دون له من أهلها فيما فعل وصاحب

مطلب إذا التفت
الباقورة مبطنة
انسان لضمان على
البقار إذا كانت
يضمنه

مطلب إذا ضاعت
فضة لصانع يعمل
لغير واحد فادعى
انها سرقت ففي ضمانه
وعدمه اقوال

مطلب إذا انتشرت
الغسالة ثوباً فضااع
تضمن جميع قيمته ان
غاب عن بصرها والا
فنصف القيمة

مطلب عين
البقار من حلا مكانه
بإذن رب البقر ثم
الثاني ثالثاً بغير
إذن فضااع ثور

الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدى الثاني بالدفع والثالث بالأخذ ولا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم **كتاب الولاء** سئل في معنق مات عن ابن معنقه وأبناء بني معنقه وأولاده من زوجته مستولدة لرجل حتى فهل ارثه لابن المعنق أو له ولا أبناء بنيه سوية أم لا أولاده وزوجته اجاب ارثه لابن المعنق لا لأبناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة وأولادها المذكورين لأنها أم ولد لم تعنق بعد وحكم أولادها حكمها والله أعلم سئل فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعن ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لأم وعن ابن ابن سيده والده ثم ما ابن ابن سيده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم ان للرقيق عقار او ظمير الا ان للرقيق عقار فهل للشقيقة ابن ابن سيده للتوفى مطالبته بما خصل أخاها من تركه الرقيق وولد على ذى اليد على خلفات الرقيق ان كان معنقاً أو باقياً في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا اجاب الرقيق لا يملك شيئاً وان ملك فكل شيء حصله من المال للمالكه وان ثبت عتقه فكل شيء حصله بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى للزوجة الثمن والباقي لابنه وبموت ابنه استحق ورثته ما ترك هذا الابن للام سدسه ولاخوته لأمه الثلث والباقي وهو النصف لابن ابن المعنق وبموت ابن ابن المعنق جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبته وان لم يكن له عصبة يرث على شقيقته المذكورة وأما الدعوى بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها العارض بالامر السلطاني لقبول القضاة التخصيص بالحوادث فان وقت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسمع والا تسمع والله أعلم **كتاب الاكراه** سئل في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين اكراه الزوج بعد وضع الابوين يدها على خلفاتها على أن يقر بأنه لا يستحق قبل نسيبه منها حق اهل يصح اقراره مع الاكراه أم لا وتقسم تركتها على فرائض الله تعالى اجاب لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع وايضا الارث جبري فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من خلفاتها شيئاً ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال تركت حتى من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه وفي جامع الفصولين في الفضل الثاني والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أنها من تركه والده ولم يقبضها قال ألم أقبل بيته وأخضى له بها أرايت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والده من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل اهل قرية ان يكفلوه في مال لزمه كل السلطة وآه أو علم به عند نسيبه أنه مما تركت زوجته فافهم والله أعلم سئل في اهل قرية ألزمهم

مطلب مات عن ابن معنقه وأبناء بني معنقه وأولادهم من زوجة مستولدة
مطلب مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن ابن ابن سيده ثم مات ابن

مطلب اذا اكراه الزوج على ان يقر بأنه لا يستحق قبل واند زوجته من خلفاتها حق الاصح اقراره

مطلب اشهد الولد انه قبض تركه والده من الوصي ثم ادعى داراً في يد الوصي
مطلب اذا اكراه الحاكم اهل قرية ان يكفلوه في مال لزمه كل السلطة لا يلزمهم

الحاكم بأن يكفلوه في مال لزمه من جانب السلطنة العلية وله بدعادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على ظنهم إيقاع ذلك بهم إن لم يكفلوه فكفلوه خشية إيقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا اجاب لا يلزمهم المال بذلك ولهم الفسخ اذا زال الاكراه كالبيع ومحوه اذا علم بدلالة الحال أنهم لو لم يمثلوا امره يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضرباً يخافون على أنفسهم أو تلف عضوهم فيخشون ان يكون اكراهاً منه ولو لم يكن الأمر سلطاناً على ما عليه الفتوى صرح به غالب علماء شارحهم الله والله أعلم سئل في ذي ولاية على قبة قادر على إيقاع ضرب وجس ملجئين باهلهما طلب من رجل منها بيع عقار له فباع خائفاً منه إيقاع ذلك به وأقر أنه قبض ثمنه كذلك مع ان قيمة المبيع اضعافاً لثمن هل ينفذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وان كتب صك لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم للفسد ويكون الاعتبار لما في نفس الامر لما كتب اجاب حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه بوقع به ضرباً شديداً أو حبساً مديداً فالبيع غير نافذ والاقرار غير صحيح فليكره فسخه والاعتبار لما في نفس الامر لما كتب في الصك هذا وأما الرد بالعين الفاحش فقد أفتى به كثير من علماءنا مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخرون عليه وعللوا الأول بأنه أرفق بالناس فلوراء القاضي وحكم به نفذاً وهو قول مصحح أفتى به كثير من علماءنا والله أعلم سئل في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسله للمشتري ثم ان الموكل أرغم الوكيل واكرهه وهدده بالحكام وتحقق أنه ان لم يطعه فيما يأمر به أو وقع فيه ما هتده به لقدمة عليه فكتب على نفسه ما أمره به موكله الموصى اليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً كذباً لوجه له شرعاً من الخوف وكفله به رجل هل اذا ثبت ان اقراره كان على الوجه المذكور يبطل اقراره ولا يستحق عنده الا المائتين والخمسة والتسعين القبايع بها ولا يلزم الكفيل شيء اجاب الاكراه بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الاكراه لان صحته تعتمد قيام الجبر وقد قامت دالة على عدمه والاكراه فيه يكون بائناً منها اذا قال المتقلب لرجل اماناً تقرلي بكذا او الا اقول للظالم الفلاني لقي ما لا اوجود كتر أو نحو ذلك قال في المحاوي الزاهد في كتاب الاكراه بعد ان رمز لجم الائمة قال المديون لدائنه ادفع الى القبالة واقرا أنه لا شيء لك على ولا أقول ان ما في يدك ذهب شمس الملك فدفع وأقر أنه لا شيء له عليه فهذا في معنى الاكراه وله أن يدعى عليه انتهى أقول فاذا كان الرجل له جراءة وهدده بمن يسمع كلام الغازي وقال ان لم تقرلي بكذا أي بشئ لا أصل له أسعى بك الى من يأخذك بيجرد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك فأقر كذا لا يلزمه ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا واذا بطل بثبوت الاكراه على الوجه المذكور عن الاصيل بطل عن الكفيل إذ قد تبين ان لا دين على الاصيل يصلح ان يبطل به ولا صحة للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم سئل في ذتي حرقه الكتابة على محل

مطلب اذا كره متناً

الولاية رجلاً على بيع عقار له فالبيع غير نافذ والمبرة لما في نفس الامر لما كتب

مطلب اذا كرهه ان

يقوله بكذا اقراره كعله بما اقر به رجل فالقرار غير صحيح وكذا الكفالة

مطلب اماناً تقرلي

بكذا او الا اقول للظالم الفلاني

مطلب اذا كره الحاكم

كاتبه على ان يقر بثلاثة الاف او دعها عند صواب شبهة فاقول لا ينفذ اقراره

يكتب ما يؤمر به مما يحصل اوقع القبض عليه حاكمه المتكلم عليه وانه بان سوباً
 اودع عنده ثلاثة الاف من القروش فهدده بالضرب الفاحش حتى اقر له قاض بذلك
 فكتب عليه بذلك هل ينفذ اقراره بذلك ام لا اجاب لا ينفذ اقراره اذ الرضا شرط لصحة
 الاقرار فيفسد الاقرار عند فوات الرضا وهذا باجماع المسلمين فله الامتناع عن دفع
 المقرب للمقر له ان لم يكن دفعه وله استراد منه ان كان دفعه له مكرها والاكره يعدم
 الرضا ويفسد كل امر يتوقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم
 رفع عن امتي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه ومساائل الاكره لا تخفى على من اتقى الله تعالى
 وشئ الرحمن وعمل اليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز
 الجبار والله اعلم سئل في بكر منعها عنها الكاجر عليها عند اداة دخول زوجها بالالات
 نبيعه ما لها من عقار وكرور ففعلت حين لم تجد بدا من ذلك هل ينفذ بيعها ام لا وحكمها
 حكم المكرهه في ذلك اجاب لا ينفذ بيعها وحكمها حكم المكرهه قال علماؤنا منع الزوج
 زوجته من اصلها حتى تهب له المهر تكون مكرهه والهبة باطله قال في جمع الفتاوى وفي
 ملقط السيد الامام عن الفقيه ابى جعفر من منع امرأته عن المسير الى ابويها الا ان تهب مهرها
 فوهبت فالهبة باطله ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التائنا ونخبة نقلا عن
 البنابيع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي الفري في منظومته
 المسماة بحفة الاقران في ثلاثة ابيات مشتملة على المحشوف فقال —

مطلب منع الزوج
 عن زوجها اكره وكذا
 منع الزوج لها عن ابويها
 يبطل البيع والشراء
 ورضية والاقرار

ومنع لورسه ان تذهب لاهلها يا صاح تقضى ما رآيا الا اذا سقط عنه المهر ففعلها لاخ وذاقه ذكرا
 لانها قد نزلت في الحكم منزلة المكره هذا فاعلم ونظمتها ونظيرتها في بيتين خاليتين عنه يقول
 وما منع زوجته عن اهلها لتبها المهر يكون مكرها كذلك منع والد بنته خروجها ليعلمها من بيته
 وفي شرح تحفة الاقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما للزوج
 ابنته البكر من رجل فلما ارادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها
 انها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث امها فاقرت بذلك ثم اذن لها في الخروج فانما لفظها
 ان الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والحياة يغلب
 في الابكار وفيه افاق شيخ الاسلام ابو السعود العمادى انتهى وانت على علم ان البيع والشراء
 والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غلب الاب كالأب للعللة الشائعة
 فليس الاب قيد وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من اخذ مهورهن كرها عليهن
 وجبرهن حتى من ابن العم وان بعد ومتى ما وجدتها منع ضربها ووربها قتلها واهل الرسايق
 يعدون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله اعلم
 ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال سئل في مرضه باعت

مطلب باعت
 في مرض مومتها مكرهه
 وخلفت ابنا صغارا

مطلبه اذا ادعت
البلوغ تصدق
بلايمين ولا يشترط
حضور الوصي وليا
دعواها انها رشيدة
فلا بد من بينة

في مرض موتها كمالا ينهها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل يتخذ بيعها أم لا اجاب
لو صحت ابنتها ففسخ البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات
اذ هو حق العبد ونها والله أعلم **كتاب الحجر** سئل في صغيرة
لها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلايمين أم لا وهل يشترط
حضره الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها ويؤمر
الوصي بدفع مالها أم لا بد من بينة لانه مما يخفى اجاب الظاهر من عباراتهم انه لا يمين
عليها لعدم الفائدة في التخليف لان البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتخليف لرجاء
النكول وهي لو اقرت به ثم قالت كنت كاذبة لا يسمع رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن
يحتل البلوغ فيه كما في الزيلعي والخلاصة والتتارخانية والخانية وجامع الفصول
وغيرها ومما يدل على ذلك جعله اقرارا واجارا وقد كتبت صاحب البحر في شرح قوله
وما لا يعلم الا منها فالقول قولها في حقها ما صورته ولم أر صريحا ان المرأة اذا قبل قولها
في حقها في الحيض والحبة فهل يكون يمينها أولا بلايمين ووقع في الوقاية انه قال صدقت
في حقها خاصة وظاهره انه لا يمين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها
وقد وجد ولا فائدة في التخليف لانه وقع بقولها والتخليف لرجاء النكول وهي لو اقرت
ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نقله عن الكافي قريبا ان شاء الله
تعالى انتهى وبه يعلم ايضا عدم اشتراط حضره الوصي عند دعواها البلوغ اذا لا فائدة له
لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ الاسلام
شهاب الدين الحنبلي في فتاواه التي افتي فيها بما هو المأثور المعتبر عليه عنده لا يثبت
الرشد الا بحجة شرعية وهي رجلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها
والا لا يسلم اليها حتى يؤمن منها الرشد انتهى والله أعلم **سئل** في المديون هل يباع
عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست
منهما ويبقى له دست واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يباع ثيابا ويقتضى
الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وهل اذا كان له ابن كفيل ما بذمته لرب الدين
يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه ببيع
ذلك المسكن ويشتري بالباقي مسكنا يكفيه وهل اذا امتنع من ذلك يبيع القاضى
بنفسه ليوفي بردينه أم لا اجاب أكثر علماءنا النقل في هذه المسئلة ووجدتني
أفتيت فيها مرارا لتكرور وقوعها وزيادتها اكثار الغلبة الماطلين وضعف الدين وعد
الاعتناء بوفاء الدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص الذمة منه مع انه محبوب عن
الجنة ما بقي عليه درهم فمما أفتيت به أولا أنه يحبس المديون الذي يسره الاعتقار

مطلبه بيع
المديون كل ما له
يحتاج اليه في الحال
يهرأ عليه ويكتفى
فان للقاضى ان
يتولى البيع بنفسه

حتى يبيعه بنفسه عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاضى ويوفى الدين ثمه فالوا
وبقولهما يفتى وفي تصحيح الشيخ قاسم قول الصاجين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره
وفي رواية يبيع العقار كما يبيع المنقول وهو الصحيح ومما افيت به ثانيا قال اصحاب
المتون بحبس القاضى لبيع ماله لذينه قال الشراح لان قضاءه واجب عليه ومبرأة
فدينه وهذا عند ابي حنيفة وقال صاحباه يبيعه القاضى جزاء لظلمه بالامتناع وعجز
خصمه لقصر الباع والقاضى نصيب لخلده من العاجز عن الوصول الى حقه لاسيما من
خضع لابيالى بالمطل الحرام ولا يكثر بلوم اللوام قالوا وبقولهما يفتى وقالوا اذا
كان له ثياب يلبسها ويكتفى بدونها يبيع ثيابا ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي
ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجمل قالوا وعلى هذا اذا كان له
مسكن ويمكنه ان يجترى بمادونه يبيع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض ثمنه ويشترى
بالباقى مسكنا يكفيه وعن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع اللبد
في الصيف والنطع في الشتاء ولا ريب انه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي البرازية
من كتاب القاضى من العاشر في الحبس يمكن للكفول له من حبس الاصيل والكفيل قبل
الكفيل وان كروا أقول وأمر الدين بالفتح أثقل الاحمال واضر في الدين من جانب الاعمال
وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله أعلم سئل في صغيرة طاعة أم أم تتحوص على
مالها واصفة يدها عليه ولها ثوب مسرف مبدري يخشى على مالها منه اذا تزعمه من يد جدها
لا سرف وتذيره هل هي حق تحفظ مالها منه أم لا اجاب نعم هي حق بذلك اذ للتصرف
بذلك يمنع عن مال نفسه خمساً وعشرين سنة عند ابي حنيفة وعند صاحبيه لا يدفع له ماله
حتى يؤنس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فكيف مال ولده والله أعلم سئل في شخص لا ولي له
ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الان انه لم يكن بالغاً اذا الاول ثبت النجس كان مراهقاً فهل
يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبئن عليه بطلان عقد النكاح لكونه عقداً لا يجيز له حين
صدوره اجاب ان كان حين ذلك بلغ سنه اثنتي عشرة سنة فلا ينفذ رجوعه ولا يصدق
في اقل منها فلا ينفذ نكاحه والله أعلم كتاب المأذون سئل في السيد
اذا امر عبده بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى اذا اتفق
برقبته دين يباع فيه ان لم يفده السيد واذا اراه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً
وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا اجاب اذا امره بشراء شيء بعينه كالطعام
والكسوة لا يكون مأذوناً له لانه استخداً ولو صار مأذوناً له لتضيقه واذ امره بصرف ما
بذلك وتعلق برقبته دين لا يباع فيه وأما اذا اراه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه
يكون مأذوناً له الا اذا كان المولى قاضياً كما في الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن

مطلب
المجدة اخى يحفظ
مال الصغرة
اذا كان الأب
مسرفاً

مطلب
ادعى البلوغ فتزوج
ولا ولي له ثم
ادعى عدمه

مطلب
اذا امر السيد
عبده بشراء شيء
بعينه لا يكون
اذا كان بخلافه
راه يبيع ويشترى
فسكت

الا في مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم
 كتاب الغصب سئل في رجل أخذ لآخر سكتا بغير اذن فانقطعت عنده
 ونقصت نقصا كثيرا فاحشا فما الحكم اجاب مالهما مختار ان شاء اخذها مقطوعة
 وضمته نقصا لها وان شاء طرحها على الغاصب واخذ جميع قيمتها والله أعلم سئل
 في رجل استهلك مصاعا مشتركا بينه وبين بنته وأخت زوجته بغير اذن من الاخت فماذا
 يلزمه اجاب يضمن قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب
 وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز ان يضمن قيمته من جنسه الا اذا ساوته وزنا فراراً من الرضا
 وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير اذن فيعزر والمال هذه والله أعلم سئل
 في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئاً واستهلكه ودخل
 بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بقى عليه
 من المهر ويقول وكلني ابن عمها قبل موته في قبض ما بقى من المهر وذلك على عادة الفلاحين
 وجورهم على حرمهم وأكلهم للمهور من قبل المرأة ان ترجع على تركه ابن عمها بما تناوله
 من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج اجاب ما قبضه ابن العم
 واستهلكه مضمون عليه لانه متعده فيؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكلني ابن
 العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مغرط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال
 حياته فكيف يוכל به بعد مماته فالواجب على الحاكم نجر الجاهل ومباشرة مثل هذه الاعمال
 والله أعلم سئل في رجل أخرج فرساً من زرعه فافترسها ذئب هل يضمن ام لا اجاب
 ان ساقتها بعد اخراجها ضمن وان لم يسبقها بعه لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كما
 في الخلاصة والبرازية وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم سئل في رجل اشترى
 ثورا وقبضه ثم ظهر فيه عيب فرده على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له ان يضمن المشتري
 ام لا اجاب ليس له ان يضمنه لان ذئباً بالرد على البائع الغاصب والله أعلم سئل
 في رجل باع حصاة في فوس مشتركة وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها
 ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده هل لبقية الشركاء ان يضمنوا
 الذي اشترى وتسلم ثم رده ام لا اجاب ليس لهم تضمينه وهم مختارون بين تضمين
 البائع او الذي هلك عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم سئل فاجبت ذبح ناقه
 آخره عيا الياس من حياتها هل يقبل قوله ام لا يضمن اجاب فلا يجتني اختلاف
 نصيح وفتوى في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين
 دأماً للنوازل وفوائده صدر الاسلام طاهر بن محمود انه لا استحسان فعليه القول قول
 المالك في نفى الاياس بيمينه والبقية على الذابح فاذا لم يقم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم

مطلب
 اخذ لآخر سكتا
 بغير اذن فانقطعت

مطلب
 اذا استهلك مصاعا
 مشتركا يضمن
 قيمته من خلاف
 جنسه

مطلب
 اذا استهلك شيئاً
 من مهر بنت عمه
 ثم مات يرثه من
 تركته

مطلب
 اخرج فرساً من زرعه
 فافترسها ذئب

مطلب
 لا يضمن مستحق
 الثور المشتري
 ان رده على بائعه

مطلب
 باع حصاة في فوس
 مشتركة فرده
 المشتري ثم باع
 لآخر وسلمها

مطلب
 ذبح ناقه آخر
 مدعي الاياس
 حياتها

الذبح والقول في القيمة للذابح يمينه والله أعلم سئل في رجل تعدى على حمل آخر
وأخذه من منزله بغير إذنه وحمله حملا من الخطئة فعثر به فخرج بسبب ذلك هل لصاحبه
أن يمسك الحمل ويضمن المتعدى ما نقص من قيمته أم لا اجاب نعم له أن يمسكه
ويضمن المتعدى النقصان والحال هذه والله أعلم سئل في رجلين اجتمعا على غضب
ثور واستهلكا فضمن المالك أحدهما قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك النصف
أم لا اجاب نعم له أن يضمنه ذلك والحال هذه والله أعلم سئل في هبة بين
شخصين تعدى عليها أحدهما وجرحها بغير إذنه الآخر ثم زال التعدى ومكثت إياها صحيحة ثم ماتت
حقف أنقها هل يضمن حصته شريكه أم لا ويكون كالمودع تعدى على الوديعه ثم زال التعدى
اجاب حيث كانت في يده على وجه الحفظ لحصة الشريك يزول الضمان بزوال التعدى
كالوديعه وإن كانت في يده على وجه العارية لها لا يزول ما لم يردّها إلى الشريك والله أعلم
سئل في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا هل لها أن تطالب الورثة به أم لا
اجاب لا يضمن الأب بموته مجهلا فلا مطالبة لها في التركة والله أعلم سئل
في رجل تعدى على فرس مشترك حامل وغصبها من يد أحد الشركاء مدعي أن له عليه دينًا
وأوثقها على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الأم أم قيمة
الولد أم كليهما أم لا يضمن واحدا منها اجاب يضمن نقصان قيمة الفرس بالولادة
ولا يضمن عندنا قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنعه بعد طلبه والله أعلم سئل
في رجل وسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردّها
منه فقال على ردّها ولا تطالبوه إن ضاعت عنده فعلى هل يصع ذلك ويلزمه ضمانات
حصصهم أم لا اجاب نعم يصع ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها
صحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله أعلم سئل في رجل له في فرس
عشرة قراريط باع منها خمسة لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط
وسلمها مع واحد من نسا جها ثم هلك عند هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة
حصته البائع التي هي الخمسة قراريط وعلى من عنده التناج رد حصته في الموجود منه
و ضمانات له هلك منه بالتعدى أم لا اجاب البائع الأول يضمن من شاء من المشتريين
قيمة حصته الباقية له في الفرس لتعدى الكل بالتسليم والتسلم وحق البائع المذكور
في التناج بقدر القراريط الخمسة في الأم باق يطالب به من هو في يده أن باقيا فعينه
وإن هالكا فيضمان قيمته من شاء ممن اشترى وتسلم أو باع وسلم لوجود القبض
الموجب للضمان وإن كان الزوائد في باب الغصب غير مضمونة لأن محلها إذا لم يقع عليها
غضب أما إذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما

مطلب
أخذ الحمل بغير إذنه
صاحبه وحمله
فخرج بسبب ذلك

مطلب
عصبا ثورا
واستهلكا

مطلب
إذا استعمل أحد
المشركين البهيمة
بغير إذنه الآخر
ثم مات بعد
ذلك لا ضمانات
عليه

مطلب مات
الأب مجهلا لمهر
ابنته الصغيرة
مطلب غضب

فرسا جاسدا
مشتركة من يد
أحد الشركاء
ولدت ومات
الولد ونقصت
قيمة الأم

مطلب أرسق
رجل فرسا مشتركا
بدين له عند أحد
الشركاء فقال
عليه الدين أن
إن ضاعت فعلى

مطلب له
في فرس عشرة قراريط
باع منها خمسة
لآخر فباع المشتري
العشرة لآخر
وسلمها مع واحد
من نسا جها ثم
هلك

أوضحته في بعض الحواشي فأمل والله أعلم سئل في رجل خدع امرأة رجل زاعما أنه
 قريبها وفرق بينها وبين زوجها فهل يجبر على ردها أم لا **اجاب** يجبر على ردها
 ليعلمها قال علماؤنا من خدع امرأة رجل حتى فرق بينهما وبين زوجها يجبر حتى يردها أو
 يموت في الحبس نقله في منخ الغفار عن الخلاصة وغيرها والله أعلم سئل في رجل
 خدع امرأة رجل وفرقا بينه وبينها فإذا يلزمها **اجاب** يجبر أن يردها عليه
 أو يموت كما صرح به في الخلاصة وغيرها ذكره في منخ الغفار في كتاب الجنائيات ولا شبهة
 في وجوب التعزير عليهما لأنه في كل معصية ليس فيها حد مقدور وهذا من هذا القبيل
 والله أعلم سئل في قاض ظالم أمرت جماعة الموكل بأخذ ما يسمونه محصولا أن يأخذ
 من رجل ما لا وجه لاخذه فاخذه هل يضمن الأخذ أم القاضى **اجاب** يضمن الرجل
 الأخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر يضمن الأمر لا سيما إذا كان المأمور
 لا يخاف منه لولم يمتثل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا
 والله أعلم سئل في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحه ردها على درهم معينة
 قبضها في المجلس قبل التفرق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المذكور
 أم لا **اجاب** نعم يصح الصلح والحال هذه ويطلب للغاصب بما استقرضه ويجبر
 إذا امتنع والله أعلم سئل في رجل غصب الودعة من المودع هل للمودع أن يخاصمه
 أم لا **اجاب** نعم له أن يخاصمه والله أعلم سئل في رجل يمارى اقترض مزارعا
 حنطة وشعيرا وذرة فزرع ذلك في أرضه وسافر المزارع فاستأجره أهل الحرب ووضع
 التيمارى يده على بقره وحماره وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والدياس مدة
 ست سنوات حتى مات البعض ونقصت قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة المالك
 ونقصا قيمة الباقي وما تناوله من غلته وليس عليه سوى مثل ما اقترضه أم لا **اجاب**
 نعم يضمن التيمارى قيمة ما هلك من البقر وما نقص من قيمة ما بقي بقره وحماره
 رده ما تناوله من الغلال وعلى المزارع مثل ما اقترضه من الحنطة والشعير والذرة
 والله أعلم سئل في رجل له عاقل بقر وضع فيه قرنية فخلها منه رجل هل يضمن
 أم لا **اجاب** لا يضمن فعدة ذكر في جامع الفصولين وغيره أن من حل رباط دابة
 لا يضمن لعدم الإضافة إلى فعله وهذا بمنزلة والله أعلم سئل في رجل ألقى
 ترابا مصبنة في أرض رجل حتى صار كوما هل يفرض عليه رفعه منه أم لا **اجاب**
 يفرض عليه رفعه وتخليته من ملك الغير والله أعلم سئل فيما إذا صاد
 الوالى جماعة فقالوا الرجل خلصنا من مصادرتة فدفع عنهم مالا هل يرجع عليهم به أم لا
اجاب نعم يرجع عليهم إذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم مالا لا خلاص
 مطلب
 إذا امر القاضى
 ترجمانه أن يأخذ
 من آخر ما لا يغير
 وجهه فالضمان على
 المترجمان
 مطلب
 إذا استهلك
 حنطة فصالح بها
 على درهم قبضها
 في المجلس ثم أقرضها
 للغاصب صح الصلح
 والعرض
 مطلب
 للمودع
 أن يخاصم غاصب
 الودعة
 مطلب
 تيمارى
 اقترض مزارعا
 فزرعها ثم استأجر
 أهل الحرب فوضع
 التيمارى يده على
 بقره وزرعه
 مطلب
 رجل له
 عاقل بقر وضع
 فيه قرنية فخلها
 آخر
 مطلب
 التي تراب مصبنة
 في أرض رجل
 مطلب
 إذا امر
 جماعة رجال أن يدفع
 عنهم مال المصادرتة
 يرجع عليهم

لهم آية به على قدر رؤسهم والله أعلم سئل في مستبضع باع بضائع التاجر قبض ثمنها وظلم
ثم ان مشترىها تغفل على المستبضع بعد خلط البضائع بان فيها غلطا واستعان عليه بشرط
متقلب اخذ له منه اربعين قرشا فمرا فحل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع بقدر
بضائعهم اجاب هي من ماله لان ما لهم لانه بخلط الثمن صار مستهلكا له وثبت
الضمان في ذمته فالما اخذ من ماله والضمان مقر عليه والله أعلم سئل في رجل
مات عن ودية وتركه وبعضهم غائب فاخذ ذوقهرو غلبة من التركة مالا غصبا
عليهم هل يختص به الحاضر فيضمن للغائب حصته ام يكون على الكل اجاب هو على
الكل ولا يختص به الحاضر حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغائب والله
أعلم سئل في رجل له في أرض وقف حصّة جزئية مخوقير اطين هل له ان يجرها
جميعها ويستغلها دون أصحاب البقية ام ليس له الا بقدر حصته اجاب نظما
نظم ماله الا الذي يستحقه وذلك نصف السدس لا غير ذلكا ويمنع شرعا ان يضمن زيادة
له حيث كان الامر في مؤكلا ويارب خير الدين راهن خطبه يرجيك امداد ابقية المالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فيمضي بالهداية سالكا سليما من الآفات يرضيك فعله
ومالم تكن ترضاء في الدين تاركا سئل في منافع المعدل للاستغلال اذا مات
المالك بعد مدة سنيين هل تبطل أجرة تلك السنين بموته أم لا اجاب لا تبطل بل
وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموته يبطل الاعداد والله أعلم سئل في ذم
ثبت عليه أنه بنى في ساحة للغير مجاورة لملكه بغير اذن مالكها فاذا يلزمه شرعا
اجاب يلزمه دفع بناءه حيث امكن بلا ضرر بغير بناء غيره بان لا يكون مراكبا عليه
فينقضه ويسلم الساحة للمالكها فارغة عن بناءه والله أعلم سئل في شجرة
زيتون ملكت ونبت من عروقها أغصان فتعدها رجل فخلطت فركبها فثمرت مما
ركبها هل الثمرة للذي ركز أم لرب العروق أم لهما اجاب الثمرة للراكن لانها
نماء ملكه قال في الحاوي الزاهدي (بخ) وصل غصنه بشجرة غيره وهو ما يقطع من
غصنه او يقشر من لحافه لتوصل به الشجرة فثمر الوصل فهو له والشجرة لصاحبها
انتهى وذكر اقول لا أخركن القلب يطعن لهذا القول اذا اصل بقاء ملك المالك ولا
وجه لملك مال الغير بمثل هذا ونقل من اسرار نجم الدين العلامة ما لفظه غصب شجرة
غيره وقطع رأسها فركز غصنه في لحافه أو شقها وركز في نفسها في موضع القطع فثمر
يعني الغصن فالثمر للراكن الغاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة ثمرها بدون الركنان
صلح لتناول بني آدم وقيمة أرضها ان ضررها قلعها وقد قدمنا ما نطعن به النفس والله
أعلم سئل في مزارعين في أرض سلطانية من عادتهما ذرع للخطبة والشعير

مطلب اذا
باع المستبضع
البضائع وخطط
ثمنها بما له فتغل
المشتري عليه
واخذ منه بعض
دراهم يكون من
ماله
مطلب
اذا اخذ متقلب
من التركة ما لا يكون
على الكل
مطلب ليس له
ان يجر من ماله
الوقف الا بقدر
حصته
مطلب اجر
المالك للمعد
للاستغلال ثم
مات بعد سنيين
من غير اخذ الأجر
مطلب من بنى
في ساحة الغير
يلزمه الرفع ان
لم يضر
مطلب شجرة
زيتون ملكت
ونبت من عروقها
أغصان فتعدها
رجل وركبها
فاثمرت فالثمر
للراكن مطلب
في مزارعين في أرض
سلطانية وبها
خزوب من غير ان
احد ركنها
بحافة خزوب
فاثمرت

وما أتيهمهما من الجوب وبالأرض شجر خروب ونحوه ثابت من غير انبات أحد ذكر أحدهما
 لحافة من لحافة خروب له فأنزل لشره في مزارعة الجوب أن يشاركه في الشرع
 المذكورة أم لا اجاب ليس لشره في مزارعة الجوب شركة معه فيما ركنه من لحافة
 خروبه او غضب لحافة من خروب الغير كما هو ظاهر وهو مصرح به في الحاوي الزهد
 مسئل في حرث أخذ بهيمة رجل حمل عليها آلة الحرث بلا اذنه وأخذها حرث آخر
 ودفعها الصبي بعقل معه سكن قاتله هات له فريكة فاخذها الصبي وهربت
 منه فمخزها بسكين فماتت من مخزته ضمن الضامن منها لها اجاب البدل المترتبة
 على يد الضمان يد ضمان فرب البهيمة ان يضمن من شاء منهم فان شاء ضمن الصبي فهو
 أي ما ضمن في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فنظرة الى عيسرة ولا يلزم أحد
 من أقاربهم والله أعلم مسئل في رجل ركب فرس صديقه بغيبته وردّها عليه
 اول النهار وماتت عنده آخره فادعى تضمينه بسبب انها ماتت بركوبه وهو نكر وتوفو
 مات بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه الا ببينة تشهد عليه بمدعى المدعى
 أم لا اجاب لا ضمان عليه الا ببينة والقول قوله ببينه أنها لم تمت بسبب ركوبه
 والله أعلم مسئل في متقلب استولى على قرية واخذها غصبا من يد مستحقها
 وكل من جانبه رجلا يقبض غلبتها فهل يستحق القرية الدعوى على الوكيل المذكور
 وأخذ العلة منه أم لا اجاب نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد نفوذ
 ضمانه باجماع علما والله أعلم مسئل في سفينة دخلت بالصيحة الى فرضة
 يافا واظهر المراكبية شيئا مما بها فثارت ريح فائتاء ذلك واشتعلت المراكبية بالهم
 اسبابهم وأمتعهم ولرجل تاجر بداخلها ارض صبرة فضاح عليهم ان يخرجوا اليه
 باقى وسقى فاستمروا في اخراج اسبابهم ودخل الماء الى السفينة من هياج الرياح
 وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا اجاب لا يلزم المراكبية ضمان ما
 تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو لما لك والله أعلم مسئل في الراعى اذا فوط وضمن المرعى
 بما ادعاه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته من الضمان أكثر او أقل او مثل ما ادعاه
 هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعى بما ضمن اجاب حيث ضمن الراعى ملك المضمون
 ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لا يضر
 ملكا من أملاكه وتم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم مسئل في رجل
 استعمل ثورا آخر بغير اذنه فخرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا اجاب
 نعم يضمن قيمته بالغة ما بلغت ان مات عنده وان رده مريضا ضمن نقصانه وبراء
 بقدر ما رده كما صرح به في الخانية في الاجارة من فصل فيما يكون تضييعا للدابنة

مطلب
 اخذ رجل بهيمة
 رجل بلا اذنه
 ثم اخذها منه
 انزود فمها
 ودفعها للصبي
 فماتت منه
 فمخزها
 مسئل ركب
 فرس صديقه
 بغيبته وردّها
 عليه اول النهار
 وماتت آخره
 مسئل
 مستحق القرية
 الدعوى على الوكيل
 المتقلب عليها
 مسئل
 ثارت ريح بعد
 وصول المركب
 فامر التاجر
 المراكبية باخراج
 وسقه فقتلوا
 باسبابهم الى ان
 تلف الماء
 مسئل
 فوط الراعى وضمن
 المرعى ما ادعى
 المالك انه القيمة
 ثم ظهر وقيمته
 اقل او اكثر او مثل
 ما ادعى
 مسئل
 استعمل ثورا آخر
 بغير اذنه فخرض
 ومات بسبب ذلك

مطلب
في الشريك او
المزارع اذا ترك
البهيمة ترعى
فتلقت او ضلت
او اكلها اذ شب

ويلزمه التعذير والله اعلم سئل في قرية من عادة أهلها ارسال خيلهم في المرعى وصلا
ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بارسال الفرس المشترك أم لا لئلا يذن فيه دلالة
اجاب اذا تلفت وكان ارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو اكلها
ذئب اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا واعلم ان حصّة الشريك في الفرس في نوبة الشريك
أمانة كالوديعة قال في جامع الفصولين راع الفوائد صاحب المحيط سيبدأ بالوديعة
في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لارواية لها في الكتب فقل يضمن لتعديده بالارسال
وقيل لا اذ لو ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو اكلها ذئب ضمن
للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيما لم تجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو
ترك البقر ترعى فضاع اختلف فيه المشايخ ويفتق بان لا يضمن والفقه فيه انه ما ذون
فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضياح واكل الذئب ايضا كما لا يضمن بالتلف ولو
لم يكن معهودا فالضمان بالضياح واكل الذئب مقر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر
في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فافهم والله اعلم سئل في
شريك ترك فرس الشركة ترعى في المرعى كما هو عادة اهل القرى فضاع ثم وجدها احد الشركاء
بعد اشهر وزعم انها التقت جنينا بسبب ضياعها ويريد ان يضمنه حصته فيه هل له ذلك
ام لا اجاب ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين البهيمة اذا لم تنقص انه لا
يجب فيه شيء والله اعلم سئل في غنم التفت نزعها هل يضمن ما اكلها قيمة ما رعت ام لا
اجاب نعم يضمن لو ساقا ولو قربها للزرع بحيث لو شاءت تناولت منه يضمن القيمة لانه
قبي والقول فيها قول السابق يمينه والبينة على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول
الضامن والله تعالى اعلم سئل في رجل حرث ارضا لاخر يملك منافعها بغير اذنه وزرعها
قطنا واكل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك معتلا بان اصول قطنه باقية
فيها هل يجبر على قلعها وترفع يده عنها ام لا اجاب ترفع يد المتعدي وسبب كونه متعدي
ان السابق اليها الحق بمنافعها من الطارئ المتعدي عليها ومن سبقت يده الى المباح فهو او
به وقد ابيحت منافعها للزراع وسبقت يده لهذا المباح فكان اولي به من ذي اليد المتعدي
والله اعلم سئل في ذي شوكة تغلب خسف سقفا لرجي وقف وعطل منافعها ولا قدر
لارباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته يعلم ذلك جميع اهل ولايته وانتساب
الى بعض الجوريجية وعطلها واستمر في يد ذي الشوكة الى الآن وزهق الباطل ويدهم حج
حاصلها نقباء ق فلان وفلان وفلان الناظر الشرعي مع فلان وفلان من النكجارية على ان
يعمروها من مالهم وينتفعوا بها وعليهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك غاية الغبا
الفاختن فما الحكم الشرعي اجاب اذا خسف بعض السقف فهو من قبيل السقف

مطلب
لا شيء في جنين
البهيمة بل
يجب نقصان
الامر

مطلب
بضمن المالك
ما تلفت الغنم
من الزرع لو ساقا
مطلب
ارض لاخر يملك
منافعها بغير اذنه
ترفع يده عنها
لان من سبقت
يده الى مباح فهو
اولي به ذي
مطلب
شوكة تخسف
سقفا لرجي وقف
وعطلها واستمر
في يد ذي الشوكة
الى الآن ويدهم حج
حاجة الخ

والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان ويعفى عليه اثم العدوان ويلزم
بأجرة المثل من تاريخ وضع يده العادية الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على ما اختار
المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الحجة التي بيد المتغلبين فلا عبرة بها حيث
كذبها الظاهر العيان وما بعد الحق الا الضلال وقيص البهتان فالواجب على حكام الأسيلا
رفع يدا أهل الاعتداء وتقرير يدا أهل الاهتداء ولو بالأهانة والإيلا م فان رد الامانة

مطلب
من منعها أحد
الشريكين عن
الأخر فقصها
منه متغلب

الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم نسئل في فروع
منعها أحد الشريكين عن الآخر في نوبته فغصبها منه غاصب متغلب هل يضمن قيمته
حصة أم لا اجاب نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال هذه ورايتني سابقا سئلت
لوقال أحد الشريكين هلكت في نوبتي وأقام بيعة عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه

مطلب
في قرية بيت المال
من سبقت يده الى
مسكن او مفتاح
فمؤخره فتركتها
واحد مدة سنين
اختيارا

اذا ثبت منعه في نوبته ضمن بمنعه والله أعلم نسئل في قرية بيت المال
المال ومن سبقت يده من الزراع على مسكن او مفتاح فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها
أحد من مزاريها وتركتها مدة سنين اختار منة ثم رجع فراه في مسكنه او مفتاحه الذي
كان في تصرفه سابقا له اذا عاوجه عنه أم لا اجاب لا والحال هذه لسقوط حقه بالترك

مطلب
قال ان خدمت
انسانا فمضى خسر
قرشا الوقف
الخاصة

الاختيار والله أعلم نسئل في شخص طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فالح عليه بذلك
فقال ان خدمت انسانا فعلى لوقف الخاصية الخمسون قرشا ثم خدم انسانا هل تلزمه
الخمسون وفيما تأخذ الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر مستحله أم لا

مطلب
اذا اخلت لك الشاة
المذبوحة ليس له الا
تغيب النقصان

اجاب لا تلزمه الخمسون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي يكفر مستحله والله
أعلم نسئل في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقية الذبح
في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا اجاب ليس للمالك الشاة بعد أخذها

مطلب
عصب شاة آخر
فذبحها ثم أخذها
آخر مذبوحة

مذبوحة الاضمين الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى
قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان يتعرض له في غير ذلك والله أعلم
نسئل في رجل عصب شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها مكل

مطلب
اذا تلف سبل
للطريق فمضى
لا ضمان على أحد

لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا اجاب
نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد غصبها قيمتها مذبوحة يوم
غصبها هو ويضمن الغاصب الاول ما نقصها الذبح ولا يرجع واحد منها بما ضمنه على

مطلب
اذا تلف سبل
للطريق فمضى
لا ضمان على أحد

الآخر وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المستهلك بغير
مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم نسئل في سبل جرى من ماء المطر
فدخل في فاخورة شخص فالتف بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه أو
ما انهدم من الفاخورة أم لا اجاب لا يضمن شيء هلك بسبل جرى من ماء المطر

نفسا كان أو مالا إذ لا صنع لاحد فيه فكيف يضمن ما حدث له لا قائل بضمان بسببه
 وأله أعلم **سئل** في رجل أوسق بقرة آخر متوها أن له عليه دين ثم ردها إلى بيته
 ولم يسلمها إلى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن
 والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها أي الودعة إلى بيت المودع أو إلى من في عياله
 قيل يضمن وبه يفتي اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبه يفتي اذ الرد إلى من في عيال المالك سرده
 إلى المالك من وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب
 والمسئلة بما لها فانه لا يبرأ اذ الضمان ثمة كان لازما فلا يبرأ بشك ومسئلتنا مسألة
 الغاصب فهو ضامن على كل الأقوال والله أعلم **فصل في السعاة والاعونة**
سئل في رجل أرى من يأخذ كل بغلة أو فرس غصبا عن صاحبه يحمل رجل فيه من
 ذلك للمسلم وقال له بهذا الحمل كذا وكذا فحزن فأخذه بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعا
اجاب يلزمه شيان أحدهما التعزير البالغ لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى
 وهي اذية المسلم وظلم الداية وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان اذ اتلف المأخوذة
 كما أفتى به أكثر المتأخرين من علماء الحنفية قطعا لفساد السعاة والاعونة ولانه لا تحقق
 أو ظلم على الظن إيقاع الفعل وأخذ المال بالسعاة والعوان صار كأنه المتلف مباشرة
 فوجب الضمان ونظموه ذلك كان عفا غايته الاستحسان لدى من كان له قلب سليم
 من كل انسان والله أعلم **سئل** في رجل دخل بين ابني عم متضاربين ليصلح بينهما
 فافترى عليه بالكذب أحدهما لمن يغرم ونسيه إلى أنه جرحه فأدماه فأخذه الحاكم
 وضربه ضربا مؤلما وجلسه وأخذ منه مالا وأذاه فماذا يلزم الساعي **اجاب** يلزمه
 التعزير لارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرمه من المال استحسانا اذ هو
 بسعائته وشكواه كأنه القاء في النار للجفاء وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد
 الاعونة والسعاة والله أعلم **سئل** يا أيها العالم المرضى سيرته
 ما ذا الجواب عن الساعي الشقي الملح يسعي شخص لذي ظلم ليهلكه فيلحقه كمال قسر منه بالزلم
اجاب أفتى بتعزيمه حذاق مذهبنا لما رأوا وجهه أضوا من الوضوح
 لانه مثل من أتى بصلابه عمدا ليهلكه فيأسوا البرح كما يشاهد في الاقطار أجمعها
 وفيه من أبلغ الاضرار والترح قد قاله العبد خير الدين عتقا بالتدليل يرحي الختم بالنج
سئل في رجل اتهم آخر انه جاء إلى امرأة بقصد الفاحشة وسعى به محاكم
 سياسة كاذبا فغرمه مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه المسعوبه بسبب السعاية
 المذكورة أم لا **اجاب** نعم يضمن الساعي والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجل
 سعى بأخر إلى ذي سياسة عرقية قائلا انه خطب على خطبتي فغرمه مالا بسبب هذه

مطلب
ادارة الغاصب
البيت للمالك
من في عياله لا يبرأ
من الضمان
المودع ففقه خلاف

مطلب
رجل سعى في أخذ
مال الغير

مطلب
اذا سعى بأخر إلى
الحاكم فغرمه الحاكم
بغرم الساعي يضمن
المال

مطلب
يضمن الساعي

مطلب
يضمن الساعي
من سعى بأخر إلى
ذي سياسة فلا
ان يخطب على خطبة
فغرمه مالا يضمن

السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعاً أم لا اجاب نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد اضراره وأذيته بالرفع لمن يغرم بمثل ذلك ضارياً في نحو الرفع الى اهل الشريعة الغرأ والملة الزهراء لمحض مرض في قلبه وخيش في قواه وما كل خطية تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جعلتها تسمية المهرورضاء الخطوبة والكفاءة وأموراً أخرى وشروط يطول الكلام عليها حتى يستوجب الخاطبة الثاني ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يغرم مع تحققه أو غلبته ظنه بالتغريم يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لا ارتكابه الحرمه واضرا به عن الشرع

مطلب
سعى بأخر رجل
من الشقياء البادية
فغرمه مالا

مطلب
ذمى سعى بذمى الى
حاكم سياسة فغرمه

الشريف زيد من الشرف والحرمه والله أعلم **سئل** في رجل سعى بأخر رجل من الشقياء البادية القادرين عليه سعاية خارجة عن الشرع فغرمه مالا هل يضمن أم لا اجاب نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى ظالم يأخذ بمجرد كلامه فيدخل في قوهم سعى به الى ظالم فغرمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم **سئل** في ذمى سعى بذمى الى حاكم سياسة يغرم بمثل سعائته فغرمه بسبب سعائته مالا هل يلزمه ضمان ما غرمه بسببه أم لا اجاب نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفق به فحول علما لنا المتأخرين حتماً للفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر كتاب الجنایات وغيره وأقول ما أقرب للصواب لما شاهدته من عدم الخلف عن أخذ

مطلب
رجل له ديانة عرض
به رجل الى الحاكم
ولم يرضه من
الساعي وجوز
ابو شجاع قتله

المال لاسيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم **سئل** في رجل له ديانة وعرض ويأوى اليه الضيف والمسافر ويؤمنه الناس على أشياءهم اودع عنده مباحة شرقة خفية فسمى به بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم ان المباشرة كل خطتك وأطعم مودعه أيضاً منها كذا وكذا وأقرأه واضره بذلك اضراراً عظيماً ولم يرضه بذلك فضاذا يلزمه اجاب يلزمه ابلغ أنواع التعزير وقد جوز السيد ابو شجاع من علما لنا قتله قال لانه ممن يسعى بالفساد في الارض وفي حديث كعب انه قال لعمر رضي الله عنه أنبئني ما المثلك فقال وما المثلك لا أبالك فقال نعم الناس المثلث يعني الساعي باخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وإخاه وامامه بالسعى اليه وهذا القدر كاف في قبحه ومذمته والله أعلم **سئل** في رجل من دمياط وجد ميتاً في حاصل بعكا وليس به أثر يدل على أنه قتل فوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وغرمهم مالا فسعى جماعة منهم عنده بغائب انه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعمده وأخذ جميع ما هو به

مطلب
سعى بأخر الى من
يغرم بالسعاية
فغرمه

هل يضمنون بسعائتهم ما أخذوه أم لا اجاب نعم يضمنون بسعائتهم لظهور أن الحاكم العرفي يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهم من له أدنى فهم في الفقه والله أعلم **سئل** في رجل سعى بأخر الى من يغرم بالسعاية

الكاذبة قاتله ضرب بخي وتعدى على فقرته ما لا يسعها بته الكاذبة هل يضمن الساعى
 أم لا اجاب نعم يضمن على ما أفق به المتأخرون قطعاً للسعاية الكاذبة واختاره
 الناس لقوة وجهه الاستحسان الذى هو القياس الخفى وأنعم به وجهها لما فيه من جسم
 مادة الفساد والله أعلم سئل في رجل سعى بأخركاذا باعده من يغرر بمثل سعائته
 قاتله لدية ان يرضى في حريم المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرر بسبب السعاية
 ما لا فهل والحال هذه يضمن ما غرقه المسعوقه ويلزمه التعزير أم لا اجاب نعم
 يضمن ذلك ويجوز تعزيره ففي البرازية كان السيد الامام أبو سجع يقول يثاب قاتل الاعونة
 وكان يفتى بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ انه لا يفتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل
 على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية والاعونة من المجازين
 الله تعالى ورسوله انتهى ومثله في مشتمل الاحكام ومجمع الفتاوى وغيرهما والله أعلم
 سئل في رجل مسكه حاكم سياسة يغرر بالسعاية فقال فلان قتل قتيلا قاله
 كاذبا هل يعد سعايته ويضمن ما غرقه فلان أم لا اجاب نعم يضمن ويعد سعايته
 قال في البرازية قال الاسناد سعى واشى الخليفة بان فلانا مات عن ولد صغير ومال
 فقال الخليفة الولد أبنه الله والمال كثرة الله والساعى قرره الله فقال السامعون
 الخليفة برحمه الله انتهى فهذا صريح في ان قوله مات عن ولد صغير ومال سعايته فكيف
 بقوله فلان قتل قتيلا والله أعلم **كتاب الشفعة** سئل في
 شفيع سمع ببيع المشفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضى بعد طلب
 المواثبة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حيث اضرب عن طلب
 الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضى تبطل شفيعته ام لا وهل القول قول المشتري
 في عدم طلب الاشهاد أم قول الشفيع اجاب صرح علماؤنا قاطبة أنه متى تمكن من
 طلب الاشهاد على البائع اذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند
 العقار المبيع ولم يشهد بطلت شفيعته فلما اضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب
 عند القاضى بطلت حتى قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواثبة وعجز
 عن طلب الاشهاد يוכל ويكلا به ان وجد ولا يرسل رسولا أو كتابا ان امكن وان لم يفعل
 ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله منهم حرصا على طلب الاشهاد واعلا ما
 بأنه متى اضرب عنه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب عند القاضى متأخر عن الطلبين
 اى طلب المواثبة والاشهاد فاذا قدمه عليهما او على أحدهما بطلت شفيعته وليس في هذا
 اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين لقيتني وقال
 الشفيع طلبت كان القول للمشتري يحلف بالله انه لم يطلب حين لقيتني صرح به في مجمع

مطلب
سعى بأخركا
ان يرضى بحريم
المسلمين فقره
المسعى اليه ما لا

مطلب
قال رجل تمسك
السياسة فلان
قتل قتيلا

مطلب
ترك طلب الاشهاد
مع امكانه يبطل
للشفعة ولو
بوكيل أو كتاب أو
رسول

نقلنا عن الخانية والله أعلم سئل في اخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة ^{مطلب} تؤخذ الشفعة مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من في الأرض خراجية ذلك كونها خراجية اجاب نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك ^{العشرية بخلاف} اذ الخراج لا ينفذ في الملك ففي التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة ^{اراضى بيت المال} وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وايقافها وتكون ميراثا كسائر املاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الاراضى التى حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس فمأرسة لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى وارضع المبدى ان تلقاها شراء أو ارثا أو غيرهما من اسباب الملك انهما ملكه وأنه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه وعليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت لك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على تقع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعى الذى يحتاج اليه كل حين والله أعلم سئل في الاراضى التى حازها السلطان لبيت المال ويدفعها فمأرسة بالحصة للزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها ^{مطلب} هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا واذا بيع البناء والشجر يجوز أم لا اجاب ^{بيت المال لا يجوز بيعها ولا شفعة فيها} بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا بيع البناء أو الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم سئل في بيت بيع وله شفيع ^{مطلب} اشهد على طلب الشفعة فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم اجاب ^{مطلب} اعلم ان الشفيع اذا اتى بطلب المواثبة والتقرير والخرطيل لاخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية ^{او التقرير تسقط الشفعة وكذلك يتأخر طلب الاخذ شهرا على ظاهر المذهب} وان اخرا احد الطرفين المذكورين اولا سقطت لان الواجب على الشفيع اذا علم بالبيع ان يشهد على الطلب فوراً فان اشهد على المشتري او عند العقار او على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صح وناوب مناب الطرفين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذى عليه الفتوى وان افتى بعض علماءنا بسقوطها بالتأخير شهرا لخروجه عن ظاهر الرواية والله أعلم سئل في سفلى فوقه علو بيع السفلى هل لصاحب العلو اخذه بالشفعة أم لا اجاب نعم له اخذه بالشفعة قال في الخانية علو لرجل وسفلى لآخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى سفله كان لصاحب العلوان ياخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو فكانا جارين انتهى والله أعلم سئل في علو مشترك مع سفله باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الآخر اخذ بالشفعة أم لا اجاب نعم له ذلك قال في الخانية صاحب السفلى بشفعة العلو احق من الجار في قول أبي حنيفة اذ الم يكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركة في نفس العلو وعلووا الشفعة في السفلى بالعلو بان له حق

^{مطلب} لصاحب العلو واخذ السفلى بالشفعة

التعليل وفي عكسه بالانقصال وبعدم تعلم الاحكام فافهم والله أعلم **سئل** في رجل اشترى
 من أخيه ما يخصه في عقاره هل لاخوته المشاركين له فيه الاخذ بالشفعة معه ام لا واذا
 قلم لهم الاخذ هل تكون على قدر حصصهم ام على قدر رؤوسهم وهل اذا طلب البعض
 ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيبته تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط ام لا
 اجاب هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمه في قوله ومن يشتري دارا شفعيا وغيره
 شفعين على عدد الرؤوس تقدر وهي مستفادة من المتون حيث قالوا اذا اجتمع الشفعاء
 فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم يطلب عددا فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينظر
 ولا يوقف له نصيب اذا الغائب ليس له نائب واذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب
 يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرية رجل اشترى دارا وهو شفعيها
 بايجوار فطلب جارا آخر فيها الشفعة فلم للمشتري الداركها اليه كان نصف الدار له
 بالشفعة والنصف بالشركة قال ابن وهبان مفهومه انه لو لم يسلم اليه الدار كانت بينهما
 نصفين اهـ والله أعلم **سئل** في حاكورة بين جماعة أرضا وخراسا باع أحد الشركاء
 حصته فيها لا أحد الشركاء هل لبقيةهم الاخذ بالشفعة على قدر الحصص ام لا اجاب
 نعم تقسم الحصة على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان
 ومن يشتري دارا شفعيا وغيره شفعين على عدد الرؤوس تقدر يعني وأرضا لا على
 قدر السهام عندنا والله أعلم **سئل** في رجل اشترى من والده ووكيل والدة الشري جميع
 الحصة الساتعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية الجارية في ملكهما بالارث من
 ولدها المعلومة بمقدورها الاربعة اشترى شرعا بايجاب وقبول وتسلم وتسليم بمن معلوم
 من القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاخ لعقد
 البيع فهل تمنع الاقالة المذكورة الشفعين من اخذ الحصة المذكورة بالشفعة ام لا تمنع وسواء
 كانت الاقالة قبل قضاء القاضى بالشفعة للشفعين ام بعد قضائه اجاب الاقالة لا تمنع
 الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفعين فياخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد صرحوا
 جميعا في باب الاقالة ان البيع لو كان عقارا فسلم الشفعين الشفعة ثم تعايلابانه يقضى له
 بالشفعة لكونها بيعا جديا في حقه كأنه اشتراه منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفعين
 حق الاخذ بالشفعة عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة
 في البيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب والله أعلم **سئل** في شخص له في ساحة
 قيراط واحد اشترى من شركه بقيتها التي هي ثلاثة وعشرون قيراطا وله جار يطلبها بالشفعة
 هل له ذلك ام لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه شريكا في نفس البيع وذلك جاره اجاب
 لا شفعة مع الشريك ولو باقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه مغن عن الطلب والله أعلم

مطلب
 الشفعة على قدر
 رؤوس الشركاء لا على
 قدر انصباهم

مطلب
 يقسم المبيع على
 رؤوس الشركاء
 والمشتري كواحد
 منهم

مطلب
 الاقالة لا تمنع
 الشفعة بل
 ترجحها ولو سلمها
 قبل الاقالة

سئل في د ان نصفها بين ثلاثة أيتام وأتمهم ونصفها للعمم باع العم نصفه لا يخفى
والأيتام ليس لهم جد ولا وصي ولا نصب لهم القاضي وصيًا ومضى على البيع مدة أربع
سنوات وبلغت يثيمة من الأيتام وسكتت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكو
كما سقطت شفعة أمها به فهل اذا نصب القاضي وصيًا لليثيمين الباقيين يكون له
طلب الشفعة لهما وأخذ النصف المبيع بها وكذلك اذا بلغ أحد اليثيمين له أخذه تمامها
بالشفعة دفعا للضرر حتى يبلغ الآخر ويختار في طلب الشفعة أم لا اجاب
الصغير اذا لم يكن له وصي ولا اب ولا جد فهو على شفעתه الى ان يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا نصب
القاضي له فيما قبله الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة
والحال هذه والله اعلم سئل في طائوت اشترى متولى الوقف من غلة المسجد انهدم وتطلت
منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثني عشر قرشًا باذن الحاكم الشرعي في ذلك وكتب
به صك وفيه شهادة شهوده ادناه بانها ضعف القيمة وثبوت ذلك لديه والحكم بموجب
ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب اخذه بالشفعة بوجه الشرعي فقبل الحكم بالاخذ
زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول لجهة الوقف فقبل للشفيع ان تاخذه بالعشرين
فقال لا فقبل ولا يجوز هذا البيع أم لا واذا قلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا واذا قلتم
بالشفعة فهل يسقطها قوله لا اخذه بالعشرين أم لا واذا قلتم لا فهل يلزم الزيادة الشفيع
أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا اجاب صح قاضي خان في فتاواه بجواز بيع
ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وانه لا يصبر وقفا وحيث انفصل به حكم القاضي
بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لان حق الشفعة
ينبغي على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا اخذه بالعشرين اذ لا تلزمه الزيادة
وانما تلزم المشتري فقط فان جميع اصحاب المتون والشروح والفتاوى صرحوا بان الزيادة
في الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق اخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت
فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجدد هما العقد لما لم يلقه بذلك من الضرر ويلحق به
في حق المشتري لان له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله اعلم سئل فيما
يفعله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كخوف قبضه فلوس جهل قدرها وضيعت بعد
القبض او خاتم به فص مجهول القيمة او صبرة حنطة او شعير او نحوها فتخلط في اخرى
قبل ان تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامرام لا وهل اذا ادعى الشفيع العلم
بكمية الفلوس عددا او بالقبضة يكون القول قوله في ذلك ام لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة
الخاتم وقد رالصبرة كيلا او غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله ام لا واذا قلتم ان القول قوله
هل هو باليمين ام لا وهل اذا اتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل

مطلب
اذا لم يكن للشفيع
اب ولا وصي ولا
جد ينصب القاضي
له فيما يأخذ له
بالشفعة والا فهو
على شفعتة حتى
يبلغ

مطلب
ما اشتراه الناظر
من غلة الوقف يصح
بيعه في وقت الشفعة
وما زاده للمشتري على
الثمن لا يلزم الشفيع

مطلب
الشفيع باخذ الشفعة
بما يدعيه من الثمن
بلا عين لو احتال
المتبايعان على استمارة
شفعتة ويلزمهما
القاضي احصاءه
ليعلم قدره ان ياتيا

ادعى مقدرا معينا يحكم له بما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم لا وهل
اذا كان الخاتم مثلاً موجوداً يجب احضاره ليقوم مرام لا وهل يأثم الحاكم بترك طلب احضاره
مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع يتضرر بالمشتري غاية الضرر او نحو ذلك الجواب
اجاب هذه الجملة انما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعرفة اما لو لم يوافق الشفيع المتبايعين
عليه بان ادعى ثمناً معيناً فانه ياخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن بزرعه كما نقله في شرح تنوير
الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليقين على الشفيع لان المتبايعين لم يدعيا قدراً
معلومًا ليرتب عليه اليقين بعد انكاره وهذا يعطى به الفقيد هذا وقد علمت المسئلة
بتعذر الحكم على الحاكم وذلك يكون بعد موافقة الشفيع لهما على الجهل به وعدم امكان
اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المضمهرات ثم يستهلكه من ساعته وفي الدرر والغرر وفي
التنوير وضع الغلوس بعد القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقابض
فعلم منه انه اذا كان قائماً تعين احضاره لا مكان الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع علمه
بوجوده يأثم لتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال في منح الغفار رايه منقولاً عن الظهيرية
اشترى عقاراً بدينارهم جزافاً وافق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد
هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن ابي
بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا اثبت المشتري زيادة عليه انتهى
وكان قد قال اولاً وينبغي ان الشفيع اذا قال انا علم قيمة الغلوس وهي كذا ان ياخذ
بالدراهم وقيمتها فقال هنا وهذا موافق لما بحثه يعني وافق بحقه المقول وقد علمت

مطلب
اذا كانت الحقة غير
نافذة وبيعت دار
تقابل داره ولها جار ملاصق فهل حق الشفيع له ام يشتركان اجاب يشتركان لان
مع القابل للشفعة حق الملاصق موخر عن الشريك في حق المبيع وهما فيه سواء اذ الطريق مشترك والحال

الاحكام المسئول عنها والله اعلم سئل في حقة غير نافذة اشترى رجل من اهلها داراً منها
في حقة غير نافذة وبيعت دار
تقابل داره ولها جار ملاصق فهل حق الشفيع له ام يشتركان اجاب يشتركان لان
مع القابل للشفعة حق الملاصق موخر عن الشريك في حق المبيع وهما فيه سواء اذ الطريق مشترك والحال

مطلب
اذا اشترى بالسنة
لنصف الدار الموقوف
مع مالك قالها ياف
غير صحيحة الا اذا اشترى
الناظر في السكنى
وان بعد هاف كلا
وان فالانباء فبقدر
مابق

هذه والله اعلم كتاب القسم (القسم) سئل فيما اذا استأجر نصفاً موقوفاً
من دار استأجر اشريعاً ثم نهايا مع مالك النصف الآخر لدى القاضي في سكن جميع الدار
مسألة ورأى القاضي ان يبتدئ المستأجر يسكنه سنة وان يسكن مالك النصف السكنى
الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف من السنة الثانية وبقي سا
في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكناها لصاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم
سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد ان وقفت منه مهاياة بينهما وبين وكيل مالك
النصف مشاهرة على ان يسكن سنة أشهر ومالك النصف بعدها ستة أشهر وسكن المذكور الشهر
السنة ولم يسكن مالك النصف الى الآن فالحكم الشرعي فيما خص صاحب النصف المالك من السكنى
بالمهاياة المذكورة في هذه الصورة اجاب المهاياة المذكورة غير صحيحة اذا استأجر المذكور

لا يملك المهايأة على الوجه المشروح لان المتكلم على الوقف ان يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع
الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصاً مع فساد اجارته بالمشيوع عند ذي خيفة
رحمه الله تعالى ولان الاجارة لازمة من الجانيين والمهايأة غير لازمة منهما والمهايأة لا تبطل
بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو ملكها
لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افرز من وجه
مبادلة من وجه والمستأجر لا يملك ذلك ولا انها جوزت استحساناً للضرورة الانتفاع
بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير وما ثبت للضرورة يتفدر
بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكناً ولا اجرة اما السكن فلحد
صحة المهايأة بين المستأجر وبين المالك واما الاجرة فلعدم تقوم المنافع بلا عقد اجارة
وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحتها بقاء المعقود عليه

وهو الانتفاع ولعمري يوجد نعمان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تلحق ويلزم المقدار
الذي وقعت عليه المهايأة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استخدم الشهر كله وزيادة
ثلاثة ايام لا يزيد الا ثلثة ايام انتهى وهذا مبنى على ان المنافع لا تقوم الا بالعقد
عندنا ولا عقد فيما زاد وحاصل الجواب ان اذا لم يصدر اجارة للمهايأة من ناظر الوقف فلا
شيء فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا انتفاء شرط
صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه
وان وقعت في أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقر ان عقداً الاجارة بالمعجزة
يتجدد شيئاً فشيئاً على حسب حدوث المنفعة وهذه بمعنى ومن له المام بهذا المذهب

يظهر له صحة الجواب والله اعلم بالصواب ^{مطلب} ^{دعوى الغلط بعد} ^{بناء الشريكين} ^{مبسوطة} ^{سئل} في دعوى الغلط في القسمة
بعد بناء احد الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء اجاب تسمع لما في التارخانية
نقلاً عن الذخيرة قاسم قسم دار بين اثنين واعطى أحدهما اكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما
في نصيبه قال تستقبل القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غير رفع نقضه ولا يرجعون
على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أخذه منهم انتهى والله اعلم
^{مطلب} ^{تصرف الطفل بعد} ^{بلوغه اجارة} ^{للقسمة} ^{سئل} في بالغين وطفل اقسما شيئاً ثم بلغ الطفل فنصرف في نصيب نفسه هل
يكون اجارة أم لا اجاب نعم يكون اجارة كما صرح به في جواهر الفتاوى والله اعلم
^{مطلب} ^{اذا اشتد صاحب} ^{الاقبل من القسمة} ^{يجبر عليها} ^{سئل} في محدود مشتمل على أربعة عقود متعاقدة لرجل نصفه ولاخر ربعه
ولاخر مثله يريد صاحب النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني ياتي هل يجبر
القاضي الا في على القسمة اذا طلبها شريكاً أم لا اجاب نعم يجبر القاضي الذي هو مختص
باجماع اهل العلم والحال ما رفع ولم نر شخصاً قاتلاً بما تناعد ليجع كل ملكه في الذي حقه

فاحش تفسخ عند الكل واذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكر في ادب القاضي من شرح الامام
 لا سيجاني ان دعوى الغبن في القسمة اذا كانت بالتراضي لا تسمع كما في البيع وقال
 بعض المشايخ تسمع كما لو كانت القسمة بقضاء القاضي انتهى وفي فتاوى قاضي خاني
 وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت
 بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من اصحاب الشروح والفتاوى
 فلم ير ان القسمة بالتراضي الزم منها بقضاء القاضي ووجهه ان الغبن في البيع لا يوجب
 التفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمة بالتراضي والقضاء مجبر فلم يقع الرضا فله دعوى
 الغبن فكيف تنقض القسمة في واقعة الحال وقد تغير المقسوم من حال الى حال والله اعلم
 سئل في دار مشتركة بين جماعة فسميت فاصاب امرأة منها بيت وجعل طريقه
 الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا جديدة اتفقنا
 مع وكيلك قبل القسمة على ان يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صك الاقسمة ان
 الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة فما الحكم الشرعي
 اجاب حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليه مع الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
 كان كذلك وصار مرجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة
 سئل في شركتين في كرم اقسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه شائفا
 على ان يفرز لخصيب فصالحا على شئ منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بقي ويريد
 أحدهم طريق ووقت تجديد القسمة وادعى الآخر ان كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ للآخر
 القسمة على ان يسلك
 في الطريق القديمة
 معه فما الحكم اجاب المسئلة على حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق
 على كل واحد منها بجزء شائع كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورضي كل بما بقي فالقسمة
 قد مضت لدلالة ذلك على رضئ كل بما في يده والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان
 كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة واحدة فلما اختلفا فان وقع الرضى لكل منهما
 على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده وان لم يقع الرضى على شئ فلها فسخ القسمة
 سئل في ورثة اقسما ورثة ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسمع
 القسمة فادعى الآخر
 دعواه وتقبل بينته وترد القسمة أم لا اجاب نعم تسمع دعواه وتقبل بينته
 ان كلا صالح عن حظه
 سئل في رجل ارث من عقار ومات الراهن والحال ان ثمن
 القسمة

مطلب دعوى
 الغبن الفاحش
 في القسمة
 ولو حصلت
 بالتراضي

مطلب
 اتفاق قبل القسمة
 على ان يفرز لخصيب
 أحدهم طريق ووقت
 القسمة على ان يسلك
 في الطريق القديمة

مطلب
 اقسما اقسما مناصفة
 فاستحق رجل نصفه
 فصالحا على شئ منه

مطلب
 في ورثة اقسما
 ورثة ثم ادعى أحدهم
 بعد القسمة ديناهل
 تسمع القسمة

من جملة ورثته فاقسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار والرهن هل يسقط الدين أم لا وإذا
 قسّم لا هل يبطل الرهن ويصير له للمطالبة في التركة أم لا اجاب لا يسقط الدين
 وله المطالبة في التركة وقد انسخ الرهن والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجلين بينهما
 بستان اقسماها بالتراضي وجعل لاحدهما دراهم على الآخر زيادة لترجح قسمته هل تقبل القسمة
 ويلزم المال المجموع مع الاوكس أم لا اجاب نعم نصح القسمة ويلزم المال والله اعلم
سئل فيما اذا بنى اخا الشراكة في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه اجاب
 كرهنا واناذا بنى احد الشريكين بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب
 البني فيها والاهدم ولا يخفى انه اذا لم يمكن القسمة او لم يرضيا بها فبني الهدم والله اعلم
سئل فيما اذا بنى احد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقص مشترك من الدار
 ما حكمه اجاب لا يملك الباقي رفعه ولا يرجع بقية ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال
 اذا العمل لا يتقوم الا بالعقد كما نص عليه في البرازية وفي التارخانية نقلا عن الناصري
 حاططين اثنين انهدم فبنى احدهما بغير اذن صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن عليه جذوع
 وان كان طما عليه جذوع يمنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار
 انتهى والله اعلم **سئل** في متقاسمين ادعى احدهم بعد القسمة ان المورث استهلك له
 غلة قرينه وسبى ذلك هل تسمع دعواه أم لا اجاب تسمع دعواه لانها من قسم دعوى
 الدين لا من قسم دعوى العين اذا موجد ذلك بثوت القيمة في الذمة او المثل والاقدام
 على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله اعلم **سئل** في وصي ادخل غلة كرم في القسمة بين
 الورثة ثم ادعى احدهم الكرم لنفسه زاعما انه لم يعلم بانها غلة كرمه هل تسمع دعواه أم لا
 اجاب نعم تسمع دعواه والحال هذه والله اعلم **سئل** في العقار الذي لا يقبل
 القسمة كالطاحونة والحمام والصبانة وغيرها اذا احتاج الى مرقة وأنفق أحدهم
 الشريكين عليها من ماله هل يكون متبرعا أم لا اجاب اذا الباشريك العمارة والحال
 هذه فترتها شريكه لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع
 الفصولين وجعل الفتوى عليه في الوالولية قال في جامع الفصولين معزيا الى فتاوى
 الفضلي راجعا فاض طاحونة طما أنفق احدهما في مرمتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا
 اذا لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به انتهى ومثل الطاحونة الصبانة اذا
 اذا الطاحونة مثال لما لا يقسم لانه حكم خاص بها كما هو ظاهر واذا اردت تحقيق
 العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر ذلة القدم فان في هذه المسئلة وقع
 تحير واضطراب في كلام اصحاب والله الموفق للصواب **سئل** في الشريك في العقار
 اذا امتنع من تغييره الضروري دلي لشريكه ان يعمره ويضع يده عليه الى ان يدفع له

مطلب
 اقتسما على ان يدفع
 احدهما للآخر درهم
 زيادة على نصيبه

مطلب
 بنى اخا الشراكة
 في الدار بغير اذن
 البقية

مطلب
 الاقدام على القسمة
 لا يمنع دعوى الدين

مطلب
 ادعى احد الشركاء
 الكرم لنفسه بعد
 ادخال الوص غلته
 في القسمة

مطلب
 اذا مر احد الشركاء
 ما لا يقبل القسمة
 بعد امتناع البقية
 لا يكون متبرعا

مطلب
 لا يجبر الشريك على
 عمارة العقار ويبر
 الاخر باذن الفاضل
 ويمنعه عن شريكه
 الى ان يسوفي له

ما غرمه على ما يحمله فيه أم لا اجاب المصترح بربى كتب اثمتنا ان العقار اذا انهدم لا يجبر
 أحد الشريكين فازيد على تحميره ولكن يبنى الآخر باذن القاضى ويمنعه عن شريكه حتى يأخذ
 ما يخص حصته شريكه مما انفق فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى القاضى بحجبه حتى
 يستوفيه كمسئلة الراهن والمرتهن والله أعلم **سُئِلَ** في ارض مشتركة بين رجلين غرس
 احدهما الارض المذكورة ويريد ان يخص بالفراش دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا
 بينهما أم لا اجاب ان غرسه غير اذنه لنفسه بالفراش له ولشريكه ان يكلفه قلعه الا اذا
 طلبا قسمة الارض فاذا قسمت فان وقع الفراش في حصته الفارس فيها والاقلم وان وقع
 بعضه في حصته وبعضه في حصته الآخر فواقع في حصته فامره اليه وما وقع في حصته الآخر
 فله ان يكلفه قلعه وان غرس باذنه طمعا أو اطلاق فهو مشترك بينهما وان عين للفارس
 فهو له وكان مستغیر لخصته شريكه في الارض وحكم المستغیر للارض للفارس المذكور في
 خاليلكون والله أعلم **سُئِلَ** في طاحونة مشتركة بين أحد الشريكين على جانب من
 سطحها عليه لنفسه باذن شريكه ثم اقتسماها بالتراضي فوقفت العلية على ما اصلا الآخر
 بالقسمة هل له دفعها عنه حيث لم يشترطا في عقد القسمة للباني حتى يقرر العلية عليه
 ام لا اجاب له دفعها اذ الباني مستغیر لخصته شريكه للبناء وقد علم ان للغير ان يرجع
 عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي بنى عليه في سهم الآخر ولم يشترطا في القسمة
 له حق القرار عليه وفي الاشياء بنى أحدهما بغير اذن الآخر فطلب دفع بناءه قسم فان وقع
 في نصيب الباني والاهدم انتهى والتقييد بغير اذن لما انما بالاذن هل يصير مشتركا
 أم يكون للباني لانه قيد احترازي فافهم وفي مشتمل الاحكام نقلا عن جواهر الفتاوى
 اقتسموا دارا فوق وقع الحوض في سهم والمسيل في آخر ان لم يشترطا في القسمة فلهما المسيل
 ان يمنع اجراء الماء انتهى الحاصل ان السطح الذي عليه العلية ملكه الشريك كله بالقسمة
 ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله ان يكلفه دفع بناءه والحال هذه والله أعلم **سُئِلَ**
 في كرم بين رجل وامرأة وبلاصقة أرض لهما يعبر عنها بالمجيلة تعرف بمحدود
 الاربعة اقتسمت مع شريكها الكرم بقضاء القاضى وتقايضها وتصرفا بعد ان قبض كل
 ما حصته بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل ان المجيلة في داخل نصيبه وادعت المرأة عدم
 ادخال المجيلة في القسمة وانها ياقية على الشركة فما الحكم الشرعى اجاب اذ
 اقام الرجل بينة على ما ادعى حكم له به واذا المقيم بخالفان وتفسخ القسمة بينهما
 يستقبلانها ان شاء كالاختلاف في البيع وهو ظاهر والحال هذه والله أعلم **سُئِلَ**
 في أخوين نشأ في الاعمال سواء وحصل لكسبها شيئا فانتسبا لكبيه منها ولد فآخ
 في العمل مع ممة وراح والده مدة سنين وأخذ والده يستغل في مصالح القرية شيخ

مطلب
 عن أحد الشريكين
 ويريد ان يخص
 بالفراش دون
 شريكه

مطلب
 بين أحد الشريكين
 بادى صاحبه عليه
 على جانب من
 فاقسماها فوقف
 العلية في نصيب
 الآخر

مطلب
 كرم مشترك بين
 ارض مشتركة
 اقتسما الكرم فادعى
 احدهما دخول الآخر
 في نصيبه

مطلب
 اخوان حصلوا
 بكسبها شيئا ثم
 كبر لاحدهما ولد
 ونفذ في العمل مع
 والده والآخر
 والده يريد اخذ
 الشئتين

ويتصرف المتصرف التدبيرى لا العسلى والآن يريد ان يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولا يخيه الثلث فهل له ذلك ام لا ويقسم انصافا وبعده الابن معين والابيه والخال ما ذكر والله اعلم مسئلة في رجل له بنون وبنات أعد لسكناهم اما كن شتى وكان يقسم الغلة عليهم في حال حياتهم مات أحد البنين في حياته وله اولاد ثم مات جدتهم فارادوا ان ياخذوا ما كان ياخذهم هل لهم ذلك أم لا اجاب ليس لهم ذلك اذ لا يلزم من اعداده بسكناهم الملك لمعرفتكون الاماكن من جملة ما ترك فتقسم على فرائض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا ولا يلزم ايضاً من قسمة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله اعلم مسئلة في جماعة اقتسموا دارا وانفصل كل بمائتا به منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه لجهة وقف فما الحكم الشرعى اجاب تفسخ القسمة وتسايف لان المقصود من القسمة تكميل المنفعة باي كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره بشرط القسمة عدم بقاء المنفعة بالقسمة ولا بد من اقرار نصيب كل واحد بطريقه في الارض والدار وشريفي الارض وبذلك اذا قسم لهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن ولا فينفذ القسمة والله اعلم مسئلة في ابني عمر تقاسما كروما برضاها وأشهدا على أنفسهما شهودا بذلك وثبت لك عندنا بآل الحكم الحنفى بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والبراء العام بينهما منك وتسلم كل ما خصه وكلا على أنفسهما انهما ادعى أحدهما على الآخر بشئ يخالف ذلك أو نكث عن هذه القسمة يكن عليه بالندرا الشرعى خمسون دينارا ذهبيا يشتري به زينا لاسراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما انه سبق هذه المقاسمة بين ابويهما وان اباه وقف ما خصه عليه وابرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما القلا وانه شهدهما على نفسه انه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا اشهادة بوجه وصلى المدعى من غير مدع شرعى يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الاولى شهدا بمدعى فعل بها نأبأ الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى مسموعة منه وما ترتب عليها من شهادة شاهد القسمة الاولى صحيح أم لا اجاب لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الاشهاد لا مورد كبر منها التناقض من المدعى والشاهدين فالمدعى لسبق مقاسمته لنفسه وقد صرح الزيلعي وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف منه بان القسوة مشتركة وأما الشاهدان فقد صرحوا بانرا اذ كتب في الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعاه مدع فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لانه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها ان ما في صك الوقف من شهادة شاهدين لغولا بينهما

مطلب
لا يلزم من اعداد
الابن لا ولادة لما
سكناهم اولتقسم
غلتها عليهم الملك

مطلب
اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب
أحدهم تفسخ القسمة

مطلب
اذا اقتسموا دارا
أحدهما ان اباه وقف
عليه كذا وكذا لا
تسمع

مطلب

الشهادة على انه
اقراره وقف هذه
الارض غير مقبولة
الا اذا قال وكان
مالها

مطلب

الاقدام على القسمة
اعتراف بان المفسور
مشارك فلا يسمع
دعوى احد الشريكين
انه ملكه

مطلب

في اختلاف
المقاسمين في
الحدود

مطلب

دفع لآخر ثورا على
ربع الخارج فحرق
عليه ايا ما ثم يجر

مطلب

الحراث اذا لم يبين
له شيء من الخارج
يستحق اجر المثل

شهدا انه اشهدا هما ان وقف ملكه ولم يشهدا بان وقف وهو ملكه ففي البرازية وغيرها
لوشهدوا ان اقرؤا شهدا ناه ان وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى ماتت
لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان ما اكها تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا واشهدا انه
وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه للملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم المدعى الذي يسمع
منه الدعوى في الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف
ومنها انه لا يسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلا والبرازية
ومنها ان الوقف ليس محكوما بلزومه ليقبل عليه البرهان بلاد دعوى على القول به وهناك
امور اخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخاص ان العبرة لصك للمقاسمة ولا عبرة بالدعوى
الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله اعلم
سئل في اخرون قاسما عهما كراما واشهدا وتصرف العتم فيما خصه بالقسمه ثم باعه
من آخر ثم الآخر من غير ثم هذا ولته الايدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى
الاخوان على ذي اليد ان جميع الكرم المقسوم لهما لا شيء فيه لعنتهما وان مقاسمتها له
لم تصادف محلها هل يسمع دعواها بعد القسمه والا شهادة أم لا اجاب لا يسمع
لما صرح به قاضي خان والزليعي والعمادي والبرازي وكثير من علماءنا من ان الاقدام
على القسمه اعتراف بان للمفسور مشترك قال الزليعي ولو ادعى احد المقاسمين للتركة
دينا في التركة صمغ دعواه ولو ادعى عينا بأي سبب كان لم يسمع دعواه ان الاقدام على القسمه
اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله اعلم سئل في ارض بين اثنين تقاسما هما
وكتب الكاتب في وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيدا الجهة القبليه وعرضها تسع قصباً
والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثاني يقول لزيد ليس لي الا هذه الرمانة وزيد
يقول ليس لي الا تسع قصباً فهل العبرة للقصب للعدد او لشجرة الرمان اجاب
العبر لما تشهد به البيئته فان اقاما ما بعد الاشهاد بالقصب تقبل بينة كل منهما في الجز
الذي بيد صاحبه لانه خارج وبينه الخارج أولى وان اقام أحدهما بينة فقط قضى
به وان لم يقدح واحد منهما بينة تحالفا وتراد اكما في البيع لانها مسئلة اختلاف للمقاسمين
في الحدود وقد صرح بها في اكثر الكتب ومنها مخ الغفار وان كان قبل الاشهاد على
القصب تحالفا ونسخ القسمه والله اعلم كتاب المزارعة سئل
في رجل دفع ثورا لآخر على ربع الخارج فحرق عليه ايا ما ثم يجر
صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله في الايام المذكورة أم لا اجاب
نعم يستحق ذلك والحال هذه والله اعلم سئل في رجل حرق رجلين ولم يبين حصتهما
من الخارج هل هو الثالث والرابع فهل يستحقان في الخارج شيئاً أم لا يستحقان فيه

شيئا ولهما مثل اجر عملهما من الدراهم اجاب لا يستحقان في الخارج شيئا بل لهما اجر المثل
 لعملهما من الدراهم فيظن بكم يستاجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والحال هذه والله اعلم
 سئل في رجلين لكل منهما فدان اشتركا على انهما يذراهما يكون مشتركا فذرا على هذا الوجه
 ونبت الزرع فهل يكون مشتركا ام لا اجاب يكون مشتركا اذ كل منهما صار مقرضا
 من الآخر والقرض على الوجه المشروع صحيح وان كان قرض المشاع فقد صرح في البحر في كتاب
 الهبة بانه صحيح وليس كل فاسد فقد تقرر انه يسلك بفاسد العقود مسلك صحيحهما تاما مثل
 والله اعلم سئل في رجلين تشاركا في الزرع وقال كل منهما للآخر مهما زرعه ببذري
 وبقرى فهو لي ولك مناصفة ونزعا على هذا الشرط يبقرهما ويذرها هل كل شيء زرعه
 يكون مشتركا بينهما سواء ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرضا للآخر
 نصف ما ذرع واذا تساويا في البذر التقيا قصاصا وان زاد لاحدهما بذر يطالب صاحبه بنصفه
 وبقرى يكون متساويا
 والله اعلم سئل في رجل قال لنفسه اذرع ببذري كذا خطة على ان الخارج بيني وبينك
 واساويك بمثلها يذرا من حظتي فزرعا على هذا الوجه وسرقت خطة القائل فلم يقدر على
 هذا البذر هل الذي ذرع اولا يكون بينه وبينه ام لا اجاب نعم يكون بينهما وعليه بذر
 القرض والله اعلم سئل في فلاحين قال كل واحد منهما للآخر اذرع ببذري ومهما زرعه واساويك في البذر
 فبينا نصفان فزرعا على ذلك هل يكون الخارج بينهما نصفين ام لا وهل اذا انكوا أحدهما
 ذلك وادعى انه انما ذرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم تقم بينة يكون القول قوله بيمينه
 أم لا اجاب الخارج بينهما نصفان قال في البرازية فان قال للعامل اذرع في أرضي
 ببذري على ان الخارج بينا نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون
 البذر قرضا للزراع على رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا صريح في ان ما
 ذرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط وما نكروا بينة لحصته فعليه
 والله اعلم سئل في رجلين اشتركا في الزراعة فاتفقا على ان من أحدهما بقرا وعمل
 وبذرا ومن الآخر بقرا وتنضم الي بقره وبذرا ينضم الي بذره فزرع كل واحد بذره مستقلا
 بلا خلط فهل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر اجاب الشركة غير
 صحيحة والخارج يجمع البذر فالخارج من بذر كل لونه اما لو اتفقا على ان ما يبذره أحدهما
 بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فلكل بينهما وكذلك اذا وجد الاذن بالزرع
 يصير الآخر مستقرضا فتحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
 الحانوتي في فتاواه عن قاضي خان ثلاثة اخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها
 فأتوا واحد منهم فزرع اثنان بعض الارض خطة وحضر الثالث وذرع البعض شعيرا
 قالوا ان كل ذلك باذن الشركة فالخطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثلث الخطة

التي يذراها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهما بثلاثي الشعير الذي بذره وفي
 النقص الكركي وفي النفاث خلط الحنطة بالحنطة ليس بشرط لصحة المزارعة والله اعلم
 سئل في ارض كرتها جماعة على وجه الشراكة بينهم فلما كان اوان الزرع زرعا بعضهم
 بغير اذن الباقي فلما نبت الزرع قالوا لمن لم ياذن ادفع المينا قدر حصتك من البذر والزرع
 بيننا قاجا بهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا أم لا أجاب نعم
 حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين ارض بينهما زرعا
 أحدهما ونبت فراضيا على ان يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جازا
 لا قبل ان ينبت انتهى فحيث تراضوا على ان يعطيهم قدر حصته من الارض بذرا بعد نبت
 الزرع جاز وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله اعلم سئل في اكار ترك
 البقر ترعى ابله فضاعت والعادة بين اهل تلك القرية مطردة يارسال البقر ليل ترعى
 وحدها هل يضمن أم لا أجاب لا يضمن والحال هذا في جامع الفصولين في ضمان
 المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاع اختلف فيه المشايخ وبقي بان لا يضمن هو
 يعني اذا تعارفوا ذلك بحيث لا يعد مثله تضييعا فيما بينهم والله اعلم سئل في رجل
 ذى ارض وبقر وبذر زرع في ارضه بقره وبذره واعانه اكاره مع جملة من الناس اختلفا
 صاحب البذر يقول الزرع زرعى ببذري والاكار يقول هو مشترك زرعه ببذرك للشركة
 هل القول قول الاكار ام قول رب البذر يمينه حيث اتفقا على ان اصل البذر من ارض
 أجاب القول قول رب البذر يمينه والحال هذه والله اعلم سئل في قطن زرعه
 انسان في ارضه ببذره وغاب عن قريته فحرق الارض رجل طامعا في اخذ ثمرته هل يستحق
 بحرثه أم هي الذي زرع ببذره أجاب هي الذي زرع ببذره ولا حق للحادث فيه
 ولا اجر لعمله لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله اعلم سئل في شجر قطن بين
 اثنين كرس أحدهما الارض عليه وقام بأمره حتى اثمر فغير اذن شريكه هل الثمر بينهما
 تبعلاصله أم هو للذي كرس وهل له في مقابلة حرثه وقيامه أجرة أم لا أجاب
 هو بينهما ولا شئ للذي قام في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله اعلم سئل
 في رجل استرهن من آخر ارضا فزرعها المرتهن قطننا واستغل ثمرته فافتكها الراهن
 وزرعها ذرة على شجر القطن فثمر شجر القطن فهل ثمرته ملك للمرتهن أم للراهن أجاب
 قطننا وثمرتي يد القطن لمن زرعه اذ هو نماء ملكه فان شجره ملك للمرتهن لا للراهن زرع الذرة
 والله تعالى اعلم سئل في رجل مات عن صغار وبنات وامرأة الصغار منها والبنات
 من امرأة غيرها فزعت امرأة في ارض مشتركة وفي ارض غير مشتركة هل الزرع للمرأة أم
 الارض بلا اذن الزوج للشركة أجاب ان زعت من بذر نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زعت من بذر

مطلب
 اذا زرع في المزارع
 مع التفرع بعد نبت
 الزرع ان يعطيه
 حصته من البذر
 ويكون الخراج
 بينهما

مطلب
 ترك الاكار البقر
 ترعى فضاع بعضها

مطلب
 ايعان اكار صاحب
 البذر وادعى الشركة
 في الخراج

مطلب
 زرع انسان
 في ارضه قطننا
 فحرق رجل الاخر
 طامعا في اخذ
 ثمرته

مطلب
 شجر قطن بين اثنين
 اذا كرس أحدهما الارض
 ليستحق بمقابله
 شئ

مطلب
 افتك الراهن الارض
 بعد ان زرعه المرتهن
 قطننا وثمرتي يد
 الراهن

مطلب
 زرع الزوجية
 الارض بلا اذن الزوج
 وفيهم صغار وبنات

مستترك بغير إذن الكبار وبغير إذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر
وان باذنهم واكل في عيال المرأة ويجمعون الغلات ويكلمون جملة فالغلة مشتركة كما
في البراذية والله أعلم ^{مطلب} سئل في ميت مات عن زوجة واولاد منها ومن غيرها قرض
ابن كبير منهم زرعاً صيفياً ذرة وقطناً بذرها اشتراه بدراهم من التركة وذلك بغير اذن
كبار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للمشركة على حكم
التركة أم هي للزراع خاصة ^{مطلب} اجاب هي للزراع ولا شيء فيها للبقية الورثة كما في البراذية
وتربح الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى بها البذر والله أعلم ^{مطلب} سئل
في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن اشتراط الشركة فيه هل له فيه
حصة أم لا ^{مطلب} اجاب لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذکور
في الولولجية وغيرها والاكار اربعة مثل عمله والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل له أرض
بها شجر قطن اشتراك مع آخر على ان يعمل معه بيقوم منها عليه مناصفة هل تقع أم لا
اجاب لا يصح لشروطه عمل ربا الارض فانما خرج لرب الشجر وعليه الاخر اجر مثل
عمله وحمل بقره والله أعلم ^{مطلب} سئل في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض له
فيها شجر قطن اشتروا على ان يحرثوها على بقرهم وعمال فهل تقع هذه الشركة ويكون
الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تقع الشركة ولكل ما خرج من شجره وهل
للعامل ما شرط له رب الشجر أم اجرة مثله ^{مطلب} اجاب لا تقع هذه الشركة ولكل
واحد منهم قطنه الخارج من شجره الخصوص به والعامل ما شرط له مالك الشجر حيث
خلا عقده معه عن شرط مفسده والله أعلم ^{مطلب} سئل في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوا
مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم بيقومهم ويكون القطن مقسوما على الستة
هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول ^{مطلب} اجاب
لا تقع الشركة في ذلك والقطن لا يصح الا لصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين ولهم اجر مثل عملهم
بيقومهم والحال هذه والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل مزراع في أرض بيت المال والوقف والتمار
ويؤدى قسمها للجهن المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنات هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه
من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا
شيء للبنات فيها ^{مطلب} اجاب المزراع في الارض السلطانية او الموقفا والتمار لا يملك
الارض وانما هو احق بمنفعتهما من غيره حيث لم يكن خائفا ولا معطلا لها تعطيلاً يضر
بيت المال او الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في
يد ابن المزراع حيث كان صالحا كما كان ابوه على وجه الاحقية من الغير والله أعلم ^{مطلب} سئل
في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصة وهي وقف وسلطانية ورجل من أهل
من يزرعها

القرية واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو للثمين من الحصة تلقاها عن
أبيه بحيث ان مدته ومدة ابيه عليها تزيد على أربعين سنة ويريد رجل ان يرفع يده عنها
ويزرعها مدعي ان له فيها حصة هل ترفع يده عنها أم لا ويملك المدعي رفع يده عنها
أجاب لا ترفع يده عنها ففي الحياوى الزاهدى والقنية له حق القرار في ارض وقف
أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو برأه ولا يمنع له حق الاسترداد بعد ان
رغم (نج) ثم قال رضى الله عنه قول (نج) أحوط فاذا كان هذا فمن له حق القرار فيها
بأنك بالمرارع الذى ليس له حق القرار وهو المسبى بالكردار وهو ان يحدث المزارع في الأراض
بناء او غراسا او كسبا بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتبرة والكتب الصحيحة
المشتهرة وبه يعلم حكم اراضى بلادنا التى بايدى المزارعين فافهم والله أعلم سئل
في فلاح مزارع في ارض سلطانية أو وقف بالحصة دخل عنها وتركها اختيارا فنزل
بالقرية غير وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الغلاخ ويريد ان
يرفع يد الفارس عنها ياخذ غرسه هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك بل لو
كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كردار

مطلب
ان اترك المزارع
الارض السلطانية
او الوقف باختيار
سقط حقه ولو
كان له فيها كردار

والمرارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يتعدها بالزرع والانتفاع ومضى تركها سقط
حقه وجاز لكل مزارع ان يزرعها بالحصة حيث اذن له بالصريح او الدلالة ارجع الى
ما قاله الزاهدى في القنية والحياوى يظهر لك ذلك والله أعلم سئل في ارض قرية
موقوفة على جهة بر بريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها بسهم معلوم من الخارج
يؤديه كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحد منهم ان يتعدى على
ما في يده الاخر ويقتضيه منه فيزرعه أو يغرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك للحاكم
رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا أجاب
لا يسوغ لاحد من المزارعين ان يتعدى على ما في يده الاخر واذا فعله أحدهم للحاكم رفع يده
عنه واعادته للمزارع الاول لسبق يده الى ما ابيع له ولغيره ومن سبقت يده الى مباح
فهو أولى به وقد ذكرت علماؤنا فروعا كثيرة دالة على ذلك كمسئلة التشار ومسئلة

مطلب
قرية أرضها موقوفة
وبيد كل واحد من
أهلها حصص يزرعها
ليس لاحد منهم ان
ياخذ من حصة
صاحبه شيئا

الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه
المسئلة ان لا ترفع يده عن الارض السلطانية المعدة للزراعة بالحصة بغير وجه ككونه
خائنا لوطا بخرا معللين بما ذكرته وليس بشئ من قواعدنا يا باه والمزارعون في اقليمنا
على ذلك والله أعلم سئل عن الارض السلطانية او الوقف التى لها مزارع معتاد
عليها وله يد سابقة على مزارعتها بالحصة المعهودة فيها اذا زرعها غير اذن ودفع
ما عليها من الحصة هل لمزارعها ان يطالبه بحصته من الخارج أو باجرة زرعه اذ راحهم

مطلب
زرع الارض الوقف
او السلطانية بغير
اذن صاحب اليد

ام لا اجاب لا وان قلنا لا ترفع يده عنها ما دام مزارعها يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف الخليل عليه وعلى نبينا الصلا والسلام زيتونا وصار النظار ياخذون عداة مدة عشرين سنة ويريد الآن بعض أهل القرية ان يكلفه قلعها ويرضيه ببذل الارض فاثلاثا منها في ربحي الذي اغرم عليه هل له ذلك ^{ام لا} اجاب ليس له ذلك والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف كرمها وتصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم ان الارض له ملكا او مزارعة هل تسمع دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له ام لا للمنع السلطان خلعت خلافة مبدية اجاب لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانية او وقف اذا لم يكن له كردار وهو الكس او البناء او الاشجار المسماة عندهم بحق ان الارض ملك له القرار اذا اهل الارض فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هو في يده وليس لمن كانت في مزارعته ان يرجع عنها ويرفع يده ويستولي عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار والله اعلم ^{سئل} في ارض تيماره قروي نفر من الانفار ولها مزارعون لهم فيها كردار بغرس كثير من الاشجار واضعون ايديهم عليها عن ابائهم مدة تزيد على ستين سنة هل لصاحب التيمار رفع ايديهم عنها وقلع اشجارهم منها ليزرعها هو بأكثه ام لا اجاب ليس لصاحب التيمار رفع ايديهم عنها ولا قلع اشجارهم منها والحال هذه اذ المفوض اليه من السلطان تناول الخراج الموظف عليها او الحصة المقررة في خراج المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد مزارعيها الذين صار لهم فيها ^{سئل} كردار بغرس الاشجار والتصرف الكائن منهم في سائر الاعصار والله اعلم ^{سئل} عنها يد صاحب ارض سلطانية او وقف في يد نزارع مداومين على مزارعتها مدة سنين هل ترفع يدهم الكردار عنها بغير جنة مادام اوقا ثمين بمزارعتها ويؤدون ما عليها ام لا وهل اذا اختار احد من مزارعيها الفراغ عنها المزارع انصر صالح يصح فراغه ويسوغ للمفروغ له مزارعتها ام لا وهل اذا ترك رجل منهم مزارعة ارضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة او سنتين هل ترفع يده عنها وتوقع لغيره ام لا مالم يكن خائنا او عاجزا او يتركها ثلاث سنين او سنتين متواليات اجاب لا ترفع يدهم عنها بغير وجه اذ المقصود منها متوفر ومن فرغ المزارع صالح فقد اتي بصالح ولم يعمل عملا غير صالح فيصح ولا اعتراض عليه والمفروغ له مزارعتها الا اذا زاد على ذلك ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير جنة يأتون بها حيث قاموا بمزارعتها واداء ما عليها ولا او كان خائنا جناح على من تركها سنة او سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها فلا يقابل بالمنع والدفع فعدي رجل على من لغيره مالم يكن خائنا او عاجزا او تاركها ثلاث سنوات متواليات والله اعلم ^{سئل} يزرع ارض وقف في ارض وقف بيد رجل يتصرف فيها بالزرع صيفيا وشتويا ويؤدى ما عليها من النصيب واخذها منه

مدة سنين لا يزارع فيها منازع تعدى عليها مزراع آخر وزرعها بغير اذن الاول التي هي في مزارعته
هل له ان يستعيد هأمنه ويكون احق بها من المزارع الآخر للمتعدى أم لا اوجب نعم للبدن

العادلة ترع اليد لللاحقة العادية وحيث ابيع المزراع في سبقت يده الى مباح فهو احق به
مطلب
مزارع ارض الو
مزارع ارض الو
اذا تركها للضرورة
له استردادها

مطلب
مزارع ارض
المقاطعة اذا
تركها باختياره
سقط حقه

مطلب
راى غير يترع
الارض السلطانية
ثم ادعى انه احق
بنداعها

مطلب
ارض سلطانية
بيد رجل يخو
ثلاثين سنة
ادعى عليه رجل
ان والده كان
يفلح بها

مطلب
مزارع ارض
بيت المال او
الوقف لرجل
فاداد البائع
او ورثته
استردادها
وفي هذا الطلب
بيان التكرار

مطلب
مزارع ارض
بيت المال او
الوقف لرجل
فاداد البائع
او ورثته
استردادها
وفي هذا الطلب
بيان التكرار

مطلب
مزارع ارض
بيت المال او
الوقف لرجل
فاداد البائع
او ورثته
استردادها
وفي هذا الطلب
بيان التكرار

مطلب
مزارع ارض
بيت المال او
الوقف لرجل
فاداد البائع
او ورثته
استردادها
وفي هذا الطلب
بيان التكرار

مطلب
مزارع ارض
بيت المال او
الوقف لرجل
فاداد البائع
او ورثته
استردادها
وفي هذا الطلب
بيان التكرار

دفع يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره
وان أخذ يد لا أجاب ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره
هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها اذ حق المنفعة بها يثبت مادام المستفع ينتفع بها
وينتفع جانب الوقف وبيت المال مع انتفاؤه فاذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له
حق القرار بواسطة الكرد اذ كما صرح به في الحاوي الزاهدي وفي القنية في الغصب فكيف

مطلب
اذا دفع لآخر ثوبا
على سدس الخارج
فله اجر مثل الثور

لا يسقط حقه مع عدمه به والكرد اذ ان يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كبا
بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر ثوبا ليحرق عليه مع
ثور على سدس الخارج هل نصيب هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر وعليه أجرة
عمل الثور اجاب لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثوره من

مطلب
تمت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب
كل منهما في أرض الآخر
واحدهما يقول كل
بزرع في كرايا أرضه
والآخر يريد الخ

جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم سئل في رجلين اشتركا في ذرع الشتوي الصيفي
ومت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لزرع
الشركة وأحدهما يقول كل بزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرايين
مناصفة فما الحكم الشرعي اجاب لا يقسم الكرايين وكل واحد منهما التصرف في أرضه
المكروبة وليس للآخر ان يتعزز من له بطلب قسمة في أرضه لان الكرايين وصف في الارض

مطلب
شجر القطن الموقوف
قبل الشركة لصاحب
الأرض

فلاحق لشريكه فيه والله أعلم سئل في شريكين في فلاحه مضت سنتهما ولاحدهما
أرض مكروبة بها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه ان ينازع فيه وفي كرايه
أم لا مناذعة له معها فيها اجاب ليس لشريكه ان ينازع في كرايا أرضه ولا في شجر
القطن الذي أدخله عليه اذ الكرايين وصف في الارض فلا يتصور فيه بانفراد ملك

مطلب
في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة
من اقدم نصف
الفدان وربع البذر
ومن الاخرين ثلثه
ارباع البذر متاعه
والعمل

لاحد وكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كرايا فافهم والله أعلم سئل في ثلاثة نفر
من اقدم نصف الفدان وربع البذر ومن الاخر ثلاثة ارباع البذر مناصفة والعمل
كله عليهما وأحدهم لا بقر من جهته فكيف يقسم الخارج اجاب يقسم الخارج
على قدر البذر فلصاحب ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج وللعاقلين ثلثه
الارباع مناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف الفدان شيئا

مطلب
اشتركا لكل منهما
ثورا مشتركا في الزرع
عليهما والعمل نصف
البذر على أحدهما
ونصفه والأرض
على الآخر

زائدا عن العامل الذي لا بقر له لانه عمل به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق
به شيء فافهم والله أعلم سئل في رجلين لكل منهما ثورا مشتركا في الزرع عليهما على ان
يعمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر والارض على الآخر والخارج ثلثاه
للعامل وثلثه للآخر ففعلا وخربت الغلة فما الحكم الشرعي اجاب المزارعة فاسدة
على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجر عمله
لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الأرض اذا استوفى منها كما في جامع الفصولين

وغيره والله أعلم سئل في رجلين كل ثور اتفقا على ان يحرق أحدهما عليهما والبذر
 منها مناصفة وللعا مل ربع الخارج يخرج من الوسط والارض للغير بالحصه فما الحكم
 أجاب يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصه للارض لهذا نصفه ولهذا نصفه
 ولا أجر للعامل ولا حصه تكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه فاسدة
 والله أعلم سئل في شخص باع آخر نصف فدان من البقر يثنى معلوم ليحرق عليه
 ويوزع بينه وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر
 بالثمن عليه على ان الفدان ان خلص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان
 سرق أو مات قطيعا من العمل فعليه ثمنه للمعين فطفق يكرب عليه فمات واحد من الثورين
 ومرض الآخر قبل الزرع فأتى بائع البقر بمحار والعامل بمحار آخر وقرنهما وزرع عليهما
 البذر بناء على ما اتفقا ورأى الثور الباقي من المرض وخرجت القلة فما الحكم في الخارج وفي
 ضمان الثور الهالك ورد الثور الباقي وعمل العامل أجاب أما الخارج فبينهما
 نصفان استنبأ عا البذر والصحة الشرط لفساد المزارعة على هذا الوجه وبضم نصف
 قيمة الثور الهالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا للفساد بقدر الامكان اذا البيع
 المذكور فاسد والحال هذه ولا أجر للعامل لما صرحوا به في باب الاجارة الفاسدة انه
 لو استوجر محل طعام مشترك لا أجر له اي لا المسمى ولا أجر المثل عندنا خلافا للشافعي
 معطين بكون العقد ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود عليه حمل النصف شائعا
 وذلك غير متصور لان الحمل فعل حتمي لا يتصور وجوده في الشائع وأثر ما من جزء بحمله
 له الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه
 عاملا لنفسه يمنع تسليم عمله الى غيره ويدون التسليم لا يجب الاجر الى آخر ما ذكره في
 تلك المسئلة واذا تأملت وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في أجره العامل تفقها
 ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين في المزارعة فله المجد والمئة حيث
 وافق تفقهي المنقول وعبارته بعد أن ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب
 الارض أجر عمله بعمله كذا في المشترك انتهى والله أعلم سئل في أخوين بالعين وابني أخ
 أحدهما بالغ والآخرا صرا شريك الجميع في فلاحه فكان من أحد الآخرين بذروا عمل ومن أحد
 ابني الأخ بذروا عمل وبقر ومن الآخر بذروا بقر ومن الأخ الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة
 فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر بذرهم ولا شيء من الخارج للاخ الذي منته البقر
 فقط أم لا أجاب نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر ما كل واحد
 من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر بذرا القطب
 لينزعه الآخر في أرضه بعمله وبقره ويكون الثلث له وللآخر الثلثان هل يقسم الخارج على

مطلب
 اخذ ارضا بالحصه
 وكل منهما ثور
 والبذر عليهما
 مناصفة وللعا مل
 ربع الخارج

مطلب
 في شخص باع آخر
 نصف فدان من
 البقر للمزارعة
 بينهما والبذر عليهما
 وصبر عليه بالثمن
 في مقابلة عمله
 على ان الفدان
 يبقى بعد المزارعة
 يرد على البائع
 ثم قبل المزارعة
 مات واحد من
 الخ

مطلب
 المستاجر يحمل
 الطعام المشترك
 لا يستحق الاجر
 مطلب
 اربعة اشتركوا
 في فلاحه ومن
 احدهم بذروا عمل
 ومن الثاني بذر
 وعمل وبقر ومن
 الثالث بذروا بقر
 ومن الرابع بقر
 فقط

ما اتفقاً أم لا أجاب المزارعة على الوجه المذكور فاسدة وعليه أصحاب المتون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجرة المثل لما بقي من العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أولاً يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع البذر كدفع الدارهم ثم رمز (جص) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر مزارعة بلا أرض يجوز فالبذر كراس مال المضاربة ولم يجز عند

محمد وقال محمد بن سماعه ينبغي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل استأجر حرا ثمانية ليزرع له شتويا وصيفيا فزرع جميع الشتوي ومات فلورثته أن يعملوا ^{مطلب} فما الحكم أجاب الذي مضى علماؤنا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة على شرطها إلى أن يستحصد الزرع وليس لرب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل أن يستحصد الزرع وإن امتنع الوارث لا يجبر ويتفق ^{مطلب} على الزرع إلى أن يحصد باذن القاضي ورجع بما أنفق على الوارث في حصته وإن شاء

أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل بقدره ويكون كله لرب الأرض والله أعلم ^{مطلب} سئل في أربعة اشتركوا في زرع الحنطة والشعير مائة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع ^{مطلب} ورجع يطلب حصته فمتعوه عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة ^{مطلب} والشعير أجاب ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منها ويكون مقرضا لهم

ومستقرضا في البذر كما صرح به في البرازية وغيرها والله أعلم ^{مطلب} سئل في ثلاثة نفر من أحدهم القدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والأرض فما الحكم أجاب المزارعة ^{مطلب} فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل أجرة عمله ولرب القدان أجرة عمل فدانه ^{مطلب} صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئل في العامل إذا مرض فأقام آخر مقما

على نصف ماله في الخارج والآن يريد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت حيث صحت المزارعة الأولى انظر ما في البرازية ^{مطلب} والله أعلم سئل في رجلين اتفقا على الزرع ببذرهما سوية في أرض بيت المال في الحصة ماله في الخارج

والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقر ^{مطلب} من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت على بقرك وما حصلت أنا من على علي بقر ولد صاحب البقر ^{مطلب} الغير فيه بيني وبينك نظير عملك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط ^{مطلب} المذكور ولا أجرة لعمل صاحب البقر لكونه في المشترك أم لا أجاب الخارج يقسم

بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه نأوه ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين ^{مطلب} صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر له أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم سئل ^{مطلب} في رجلين اتفقا على الزرع الصيفي في أرض سلطانية مباحة للزارعين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وثور صاحبه وملك البذر ومن الآخر العمل على فدانه فملك البذر والخارج

ثلاثة له والثالث لصاحبه بجملة وعمل ثوره فكذا الارض وثنيها فطابت للزراع ويقول
 ذوالثلثين لا امكلك منها الا ان تبذر الربع وتاكل الربع وربعا عما اتفقا عليه هل يجاب الى
 ذلك أم لا أجاب لا يجاب اليه اذ لا يجبر ذوالثلث عليه ويدها على الارض واحدة فاما
 ان يجريا على ما اتفقا عليه واما ان يقسما الارض مكروبة ويرزعا كل واحد منهما فيما خصه منها
 على حدة والله أعلم سئل في أربعة اشتركوا في المزارعة ببذر مشترك ارباعا والخارج كذا
 وأحصوا الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر
 حصته أم لا أجاب لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم
 رفع أمره الى الحاكم الشرعي فيأمر بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بخصته
 والله أعلم سئل في آخرين متفاوتين يعملان بأيديهما عمل الفلاحة نشاء لأحدهما ولد
 فكان يعينها في العمل وأبوه ربما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنته
 وإخوه في العمل واذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معها والآل افترقا لاختوان ويريد
 أبو الولد المذكور ان يقسم ما تحصل بالعمل ثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه أنصافا فما الحكم
 في ذلك أجاب حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم الحاصل
 بالعمل مناصفة للاب والنصف ولأخيه النصف والله أعلم سئل في رجل شرط من جانيه
 فدان بقرو ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما
 فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على
 قدر البذر ام على الشرط أجاب مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والحال هذه
 والله أعلم سئل في رجل له أربعة رؤوس بقرو وآخر له رأس بقرو اتفقا على شدها فدانين
 وحرثها عليهما وعلى البذر أخماسا خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب الاربعة وعلى
 الخارج بينهما ارباعا رابعة لصاحب الثور والباقي لصاحب الاربعة والآل صاحب الثور لا يرضى
 بالربع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم أجاب ليس لصاحب الثور لم يشرو
 عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر لا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق
 بعمله شيئا عمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا أجر له ويجب عليه رد الزائد عن الخمس
 على شريكه هذا مقرر الحق فعليه الرضى به والله أعلم سئل في رجلين اتفقا على الشركة
 في الفلاحة الشتوي والصيفي على ان يدفع هذا أرضه كرايها وبورها نظير ارض هذا
 وزرعا الشتوي في ارض أحدهما ببذرهما مناصفة وأبي الآخر ان يدفع أرضه بل يستقل بها
 وزرعها قطنا لنفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعا في ارض أحدهما ولم يرض بالشركة الا
 بشرط دفع أرضه ولم يفعل أجاب الخارج من بذريهما يقسم انصافا عليهما بعد
 اخراج نجاج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الارض التي زرعت على الاثر أجر المثل
 للنصف من الارض التي زرعت اجادة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل
 ارضه بل يستقل بها

بالاستعمال والله تعالى أعلم سئل في ثوبين أحدهما للعامل والآخر لشریکه هلك ثوب الشریک ^{مطلب}
 فطلب العامل بدله فقال له هلك علي وعليك ولزمتي النصف ولزمتك النصف فدفعت له ^{مطلب}
 العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بفتوى المفتی هل يرجع عليه بما دفع أم لا ^{مطلب}
 أجاب نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا عثر بالظن البين خطأؤه والله أعلم ^{مطلب}
 سئل في رجل له فدان وآخر له اثنان اشترکوا على أن صاحب الفدان يبذر السدس ^{مطلب}
 والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من ^{مطلب}
 جملة عملهم الحث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتكون غلته مشتركة على حسب ^{مطلب}
 ما اتفقا عليه وفي أثناء العمل وقف ثوب لصاحب الفدان فقال له صاحب الاثنين نزرع ^{مطلب}
 على ما بقي من بقرك وبقرنا على أن نعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقا فقبل ذلك ^{مطلب}
 وادركت الغلة فما الحكم في الزرع وثمره القطن وجره الزيت أجاب المزارعة على الزرع ^{مطلب}
 المذكور فاسدة لا شرط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر لانه نماؤه فينبع ^{مطلب}
 من بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمره القطن العتيق ^{مطلب}
 لصاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا أجرة ^{مطلب}
 للعامل فيه عندما كما عرف والله أعلم سئل في الوصي هل له إذا مات ثور من بقر اليتيم ^{مطلب}
 أو احتاج إلى بذر أو آلات للحرث أن يجمد غيره ويشتري له ذلك أم لا أجاب نعم ^{مطلب}
 له ذلك والله تعالى أعلم كتاب المساقاة سئل في أرض بين اثنين دفعها ^{مطلب}
 أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غراسا ثلثاه للغارس وثلثه للآخر فغرسوا ^{مطلب}
 فحل هن على ما شرطاً أم تكون مناصمة بينهما أم هي للغارس فقط فما الحكم ^{مطلب}
 الا شجار على ما شرطاً وإذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بأنه ^{مطلب}
 غارس أو قامت بینه به أو حصل نكول عند طلب البين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس ^{مطلب}
 بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع ^{مطلب}
 لوعرف غارسها فتم له وإلا فما في محل مملوك لأحد بما خاصة فهو له وما في محل مشترك ^{مطلب}
 فهو بينهما انتهى فجعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر فإن القول قوله والله أعلم ^{مطلب}
 سئل في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة يجوز من الفجره للوقف والباقي ^{مطلب}
 واستجار الأقرحة المتخللة بين الأشجار بعد هامة طويلة بأجر المثل بحيث لا يرغب ^{مطلب}
 أحد الا ذلك ولو تركت هلكت الأشجار بالكلية وقطعت الأرض وتعينت المصلحة ^{مطلب}
 وحكم حاكم يرى جوازها نظراً للمصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا تبطل بموت ^{مطلب}
 العاقد لذلك أم لا أجاب نعم يصح ويلزم ولا يبطل بموت المتولي والحال هذه وحكم ^{مطلب}
 الحاكم واقع في محله خصوصاً وقد تعينت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الثمرة خير

من هلاك جميعها مع الاصل والله أعلم سئل في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين كمالين
 آخر على أن يكون له ربع الخارج فعمل العام الأول ومنعه ربا الكرم عن العمل العام الثاني
 هل له ذلك أم لا ويجبر على تمكين العامل من العمل أم لا أجاب ليس له ذلك بل يجبر إذا
 ضرر قال علماء نادرهم الله تعالى أن المساقاة لا تخالف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها
 هذه المسئلة هذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف للبذر والله أعلم سئل في شجر
 قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرقا ويحرقا عليه على نصف الخارج فعمل نصف العمل ونعم
 العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء يطلب نصفها وأخذها بواسطة متغلب
 قهراً فما الحكم أجاب لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب
 القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه قاطبة وإذا كان
 كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه الآخر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم
 والدنانير والله أعلم سئل فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزيد بأن يغرس في أرض الوقف
 غراساً متنوعاً على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهودة والنصف
 لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض غراساً متنوعاً ثم باع نصفه لغرو فهل على المشتري
 العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيها عليه نصف أجرة الأرض
 لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا أجاب هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف
 وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البايع
 بالثمن إن كان قد دفعه أما فسادها فلا ينالها يضرب لها مدة وأما كون الغراس كله
 للوقف فلأن العقد في الشجر لما كان فاسداً وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض
 الوقف صار كان الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً له لجهة الوقف بانصافه
 بأرضه مستهلكاً بالعاقوق فيها فوجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه ابتغى
 لعمله أجراً وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ
 بيعه فلما ذكرنا أنه صار مستهلكاً بالعاقوق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه
 رجوع المشتري بالثمن على بائعه فإذا علمت ذلك ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على
 المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف أجرة الأرض ومن شك في شيء مما أفتينا به
 فليرجع إلى الخانية والتاريخانية وشرح الدرر والغرر للاخبر وموضع العقار
 وغيرهما من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم سئل فيما إذا استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً وماء بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما استأجر وأراد على
 أن يكون النصف منه لجهة الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكما
 كلت مدة الاجارة استأجر من متولى الوقف الذي له الاجارة والتكلم على الوقف المزبور

مطلب
 إذا دفع له الاشجار
 عامين مساقاة
 ليس له منعه من
 العام الثاني

مطلب
 اشتراط عمل رب
 الاشجار بنفسه
 للمساقاة

مطلب
 إذا نال الوقف
 لا أن يغرس في
 أرض غراساً على أن
 يكون له نصف
 ما يغرسه ولم
 تضرب مدة الخ

مطلب
 استأجر من يد من
 متولى الوقف أرضاً
 بأجرة المثل وماء
 وأذن له المتولى
 بالغراس على أن
 يكون النصف منه
 لجهة الوقف وكما
 كلت مدة الاجارة
 استأجر من متولى
 المثل وهكذا
 عمرو وأذن في الاجارة

شرعا بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر بالغراس حتى ينشأ جديدا بعد جديد
 ومستجدا بعد مستجد ومضى على هذا الحال مدة تنوف على سبعين سنة فجاء عمر و زاد
 في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصّة الوقف من المتولى فهل يسوغ للمتولى
 ان يؤجر حصّة الوقف لغير ذي اليد الفارس المقديم وهل يجبر زيد على قبول الزيادة عن
 أجرة المثل أم لا **أجاب** كل ما ذكر فيه فاسد والبناء على الفاسد فاسد وجه فساد
 الاجارة الاولى وجود اشتراط الشركة في الغراس في عقد ها وهي تفسد بمثلها قطعا
 اذ هي بيع المنافع فكما يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الايمان فكذا يفسد عقد بيع
 المنافع واذا فسدت الاجارة الاولى فالغراس كله للوقف لان العامل غرسه باذن متولى
 الوقف في أرض الوقف باجارة فاسدة فكأن المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضا للغراس
 باتصاله بأرض الوقف مستهلكا له بالعلوق فيها كما صرح به غير واحد من علماء أصحاب
 الدرر والعرو و شيخ الاسلام ابن عبد الله صاحب تنوير الابصار وغيرهما واذا عرفت
 ذلك فلا توقف في فساد استئجار عمر والواقع على الشجر والأرض كما هو أظهر من أن
 يذكر فلا يتأق سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها والحال هذه وللغراس
 قيمة الغراس وأجر مثل عمله كما صرحوا به والله أعلم **سئل** في رجل له شجر قطن دفعه لآخر
 ليحرق أرضه ويقوم عليه وله نصيبه ودفع العامل شجر قطن له الآخر كذلك فهل ما
 يخرج من القطن منها بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاوتا قلة وكثرة أم لا
أجاب نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم **سئل** في رجل عامل آخر على شجر
 قطن له واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصّة المشروطة له العامل يقول شرط
 لي الثلثان وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر
 البينة أم لا **أجاب** القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل
 والله تعالى أعلم **سئل** في رجل له شجر قطن جعل لآخر فيه حصّة بسبب بقر منه تصاف
 الى بقره هل يستحق بالبقر في القطن تلك الحصّة أم ليس له إلا بقره مثل بقره دراهم
أجاب مجرد البقر لا يستحق لها في الخارج شيء فغني جامع الفصولين وغيره **سئل** في رجل له شجر
 استأجر بالبقر بعض الخارج لم يرد به أثر ولصاحب البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير القطن حيث لم
 ولا شيء له في القطن وإنما هو جميعه لما لاك الشجر والحالة هذه **سئل** في حراث عند انسان يشترط له حصّة
 معني عامه ومن جملة ما كان فيه شجر قطن مسكوت عن اشتراط حصّة الحراث فيه هل
 له فيه حصّة أم لا واذا قلتم لا هل اذا تعدى وحرق عليه الاخر في ثانيا عامه بغير اذن
 صاحب هل ثمرته للحراث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه **أجاب** لا شيء للحراث في شجر
 القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو لما لاه والله أعلم **سئل**

مطلب
 في رجل دفع كل منها
 شجر قطن له صاحبه
 ليقوم عليه النصف

مطلب
 دفع لآخر شجر
 قطنه لآخر
 اختلاف في الحصّة
 المشروطة

مطلب
 دفع لآخر شجر قطن
 لرجل له حصّة
 في مقابلته بقر منه
 تصاف الى بقره

لاب شجر
 فما يخرج من شجر
 القطن حيث لم

مطلب
 اذا ترك العامل
 شجر القطن قبل ان
 يصير للثمرة قيمة
 لا يتأق

في رجل غامل رجلا على شجرة فظن له ليقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل فلما أدرك
 الثمر جاء يطلب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل أن
 يبدؤا صلاحه أجاب حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمر فيه قيمة صح تركه ولا شركة
 له فيه بل هو جميعه لما لك الشجر قال في البرازية قام العامل على الكرم ايا ما ثم ترك فلما أدرك
 الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثمر فيه قيمة له الطلب وان قبل ان يكون له
 قيمة ثم ترك فليس له الطلب ام ومثله في التارخانية فيث رده على صاحبه قبل ان يصير
 ثمر له قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله أعلم سئل في رجل
 ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالثالث مثله يصح أم لا أجاب هذه المسئلة
 لم نجد من صرح بها من علماءنا فيما بيننا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا
 فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى على قولها ومقتضاها صحة المساقاة المذكورة لا نهما
 يجيزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو تنفقه جيد لان العمل في المزارعة والمساقاة
 على قولها وقد صرح في الاصل بأن تسليم الشائع ممكن برفع الموانع عن القرض وهي العلة لها
 على ان كثيرا من علماءنا صرح بان الفتوى في اجارة المشاع ايضا على قولها لا يمكن التسليم
 بالتولية أو بالتهاني كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بان المزارعة والمعاملة اجارة حتى ان من
 يجيزهما لا يجيزهما الا بطريقها ويراعى فيها شرائطها والله أعلم سئل فيما اذا غرس العامل
 لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب والتين بغير اذن من مالك العنب والتين حتى أضرب
 الزيتون المغروس ما هو في خلا له ضرر انقص قيمته فهل يؤمر العامل بقلع ما غرسه من الزيتون
 ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا أجاب غرس العامل أشجار
 الزيتون في خلال أشجار العامل عليها تعد منه فيؤمر بقلعها واذا تحقق ان ضرر شجر التين
 والعنب ينقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم سئل في شجرة
 بنقت في أرض غير مملوكة لا حد بلا انيات تعهد هادرجل بمحصد ما حوطا من الحشيش والعرق
 وتنقيتها وحضر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت وأن أوان ثمرها فادعى شخصان ولد ما حوطها
 وجحر عليها قبله هل تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه اذ لا يملكها والياء
 بذلك وهي ملك لمن تعهد بها بما ذكر والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر أرضا ببعضها شجر
 وبعضها قراح على ان يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرته وعلى ان يغرس في القراح أغراسا
 وما تحصل من الاغراس والا ثمار له نصفه وضرر بالذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على
 ما شرط أم لا أجاب نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمرة الشجر الكاثر
 بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التارخانية والله أعلم سئل في رجل
 دفع لآخر أرضا ليعرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعينا مدة من السنين فما الحكم

مطلب
 في رجل ساقى آخر
 في حصة مشاعة
 كالثالث كرم

مطلب
 غرس أشجار زيتون
 بين الأشجار التي
 يعمل عليها فاضربها

مطلب
 بنقت شجرة في أرض
 غير مملوكة فتعدها
 بربع مدة طريفة
 فادعى عليه رجل
 ان والده حوطها

مطلب
 دفع لآخر أرضا
 ببعضها شجر
 وأمره ان يغرس
 البعض الآخر وله
 ربع ثمره المغروس
 ونصف ما يغرس

مطلب
 مساقاة لصاحب
 الشجر كغير جائزة

الشرعي أجاب لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الارض وعليه للغادر من أجرة عمله وقيمة
غرسه كما صرح به قاضي خان وغيره والله أعلم ^{سئل} في شجرتين مشترك هل يجوز
مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا أجاب لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعد ^{مطلب}
جواز مساقاة الشريك صاحب منع الفقار في بابها نقله عن المجتبى والله أعلم ^{سئل} أيضا لبيت المال
في أرض سلطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق
رجلان على أن يفرسها أحدهما ببقرة ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون
الفرس مشتركا بينهما بسبب أن خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورثت مزارعتها عنه ^{النصف وللآخر}
هل يصح اتفقا على ذلك ويكون الفرسان بينهما أم لا يصح ويكون الفرسان وجميع ما يزرع
من صيفي وشتوي للزارع والغارس ولا شيء للآخر ولا يورث عن ماله ولا ^{مطلب}
أجاب الفرسان لغارسه وكذا الزرع ولا تورث الارض المذكورة ولا شيء للآخر فيما
غرس وزرع والحال هذه والله أعلم ^{سئل} في متول على وقف دفع أرضا للوقف مدة
معلومة ببعضها شجر وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا لا تتم
ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولى لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولى
المنصوب نقض ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا أجاب نعم يصح ذلك ويكون على
ما شرط وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الأول كما صرح به كثير من علماؤنا والله أعلم ^{مطلب}
^{سئل} في رجلين اتفقا على أن يشدا بقرا ويتخذا الكرة فيزرعا صينيا وشتويا شركه
واحدهما قطن عتيق كان زرعهما العام السابق ببذره وبقرة وأكرته خاصة هل يدخل
في الشراكة ويكون لشريكه فيه حصة أم لا يكون له فيه حصة أجاب لا يدخل القطن
العتيق في الشراكة فلا حصة للشريك فيه وإن علمت بقرة وأكرته فيه كما هو ظاهر والله أعلم
كتاب الذبايح ^{سئل} عما ألفه الشيخ محمد الفري صاحب التوير في شرحه
منظومه تحفة الاقران أفدنايتها الخبر المفتى جوابا كاهلا إذا تبدي إذا المرء يجرى ^{مطلب}
ولم يذكره الخلق عمدا يحل على المصطح عند قوم يفوح شذاهم مسكا وندا ^{صيد} عند ترك التسمية
أجاب الأخذ بأنها المفضل نظما لطيفا بالجواب قد استبدأ رمت إلى جراد أو سمك
فصدت الطير أو طيبا تبدي فما قد صدته حل وإن لم تسم الله ذالافضال عمدا
وقد نظمه من بحر آخر بقوله يا فاضلا في دهره فاق أهالي عصره ومن حوى علما به
صار وحيد دهره في تارك تسمية عندنا طي نخر عمدا بتركها قد صرحوا بحلها
فأجاب عنه أيضا من البحر والروى بأعمدة في عصره وعدة في دهره
هال جوابا منقيا تبدو كنوز سره شخص رعى جرادة أو صيد مله في بحر

ولم يستم فهو في الظاهر رجل فادده والمسئلة في الخائنة وعبارتها رجل رمي الى
خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده الاصطلياد وسمى قاصدا بصيدا مأكول
اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال ذولا يحل ولورحى الى جراد أو سمك فترك التسمية
فأصل طائر أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان روى ابن مريم عنه
انه لا يحل لان ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح انه يوكل انتهى والله سبحانه وتعالى
أعلم **كتاب الاضحية** سئل هل الاضحية الذكرا أم الانثى وما
سنن الثني **أجاب** متبع في منح الغنار ناقلا عن شرح الذظم الوهابي معزيا الى
الظهيرية قال والانثى من الابل والبقر أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجودا
اي مرضوض الانثيين من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضي خان نحوه ومفهوما
اذا لم يكن موجودا الا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصيا
ثم قال ورأيت في مينة القنية للتوقافي والفعل اذا كان أكثر لحما أفضل من الخصي
والا فهو كالانثى من الابل والبقر اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من التيس
اذا استويا قيمة ثم قال والكثير أولى من النجعة الا ان تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية
الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزي واجاب عن سنن الثني بقوله

مطلب
في بيان الأفضل
في الاضحية

ان الثني من الاغنام ذو سنة والخمس للابل والعامان للبقر والله أعلم **كتاب**
الكراهة والا سكتنا سئل فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
من جواز لبس الحرير غير الملا مس للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا
أجاب لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس
الائمة الحلواني الصحيح ان الكل حرام يعني الذي يمس الجسد والذي لا يمس قال في الحاوي
لزاهدي قال يعنى استاذ بهديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا يمس الجسد بخصه
عظيمة في موضع عتفيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده
سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالحاصل انه مخالف لما في المتون الموضوعة
لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفته لظاهر المذهب والله أعلم
سئل في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلا نية فاختصوا بنوع نسبة واشتغلوا
بأمور لم ترد بها الشريعة المحمدية ولا الملة الاحمدية وهم جهال حتى بنوا قضا الوضوء
ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلفه عن طريقة الاولياء والسادات
وباطلهم وعليهم من المريدين بل هم بأنفسهم من الضالين المضلين الجاهلين باركان الدين
ويزن أنهم من عباد الله القائلين مع كونهم مغسطين في الجهل لدى علماء الاسلام
فهم يبدون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا **أجاب** نعم ينبغي أن يستدل

مطلب
ما نسب لابي
حنيفة من جواز
لبس الحرير غير
الملا مس للجسد

مطلب
جماعة سموها
نفسهم صوفية
اشتغلوا بامور
ترد بها الشريعة
المحمدية

بإدخال حركات فيه وإخراج حركات منه أو قصر مدود أو مد مقصوراً أو تطيط عتق به
 اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام بغتق به القارى وأما ثم به المستمع لانه عدل به عن
 نتيجة القويم الى الا عوجاج والله تعالى يقول قرأنا عسربا غير ذى عوج وان لم يخرج به
 اللحن عن لفظه وقراءة على ترتيبه كان مباحاً لانه زاد بالحنان في تحسينه ويؤيد ذلك
 تفسير كثير من علمائنا التفتى في كلام ابن عمر رضى الله عنهما في الاذان والمطرب
 الذى هو إخراج الكلام عن موضوعة الاصل وصيغته وأما تحسين الصوت فلا اظن
 ان قائلها يمنع لعدم وجهه بل كان جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة
 بالاصوات الحسنة ان يقرؤا وهم يستمعون وهذا مستحق على استحبابه وهو عادة
 الاخير والمتعدين وعباد الله الصالحين والله أعلم سئل في رجل اظهر التوبة
 عند زيادة البيت المكرم قائل يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وعملنا نكته
 وكتبه ورسله انى تبت ورجعت عن خدمة الحكام وتعالى أمورهم وأيضاً عهد عند
 دخوله الهجرة النبوية وأظهر التوبة كذلك قائل أشهد على يا سيد المرسلين انى تبت
 ورجعت عن امر الحكومة وكذلك عند الصاحبين المكرمين قائل أشهد على انى قاتل
 من ذلك كله وقد كثر ذلك في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة انى ان عدت
 الى امر الحكومة اكن جريثاً من شفاعته محمد ولا اكون من أمته وان فعلت ذلك فخلالى
 حرام على ونقض وعاد الى ذلك مرة بعد مرة فإذا يلزمه بعد نقض العهد أجنب من
 ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في المعصية مرتطم وواقع في غضب الجبار
 المنتقم وقد بان منه زوجه وخط منها عظمته ويكفى في الانباء باثمه والام
 بعظيم جرمه قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد
 توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتفقت
 غرلها من بعد قوة انكاثا تتخذون ايمانكم دخلاً بينكم ان تكون امة هي اربى من امة
 انما يتلوكم الله به وليبينن لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة
 فيها ما ينزل عن عين الاكمة الكبر قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى واوفوا بعهد الله اذا
 عاهدتم لفظ عام بجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الانسان من صلوة او بيع او موافقة في امر
 موافق للديانة وقال ابن بونس في تفسيره قال اهل التفسير المراد بالعهد هنا اليمين وقيل
 كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضى العمد يتناول كل امر يجب الوفاء
 بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى يشع نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلاً بقوله ولا
 تكونوا كالتى نقضت غرلها الخ وقال القرطبي ايضا تواعد تعالى بعد اب في الدنيا وعدا
 عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو فيمن نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطلب
 رجل قاتل عند
 البيت وأشهد
 وأشهد الله وعملنا
 عن خدمته الكدام
 وتكرر ذلك عند
 الهجرة النبوية
 وعند الصاحبين
 وقال ان فعلت
 كذا فخلالى حرام

فان من عاهد ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم
عن سبيل الله اي بصددكم وذوقوا السوء في الدنيا هو ما يحل بهم من المكروه وهذا الامر
يحمل من الكلام مجازا ضحما فليقتصر على هذا فيه غاية ونهاية لمن هداه الله ورفع
عن فؤاده دين الظلام والله اعلم **مسئل** فيما ابتدع ظلمة وتعدى على كنيسة للموقوفة
على العبارة العامة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من اخذ مال
جزيل ووقوع عذاب وقيل على اهلها تجريا وايداعا عالم بعهد في غابر الزمان وقديم
الان وان هل يجب على حكام الاسلام وعلما الانام من لهم قدرة على المنع وصوله على
الصدق ان يمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخاقاني والحكم للشيخ السلطان
للمخالفة للشرع والقانون ومغايرته عرفا وشرعا ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون
اجاب نعم يجب على حكام المسلمين وعلما الانام لاسيما من له بسوطة يد وقدرة
على اقامة الحد وقوة المنع وصوله الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فليسانه
فان لم يستطع فليقلبه وذلك اضعف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطاني
بذلك ونهيه عن مباشرة منضمها الى نهي الباري جل وعلا من عزه ثم مالك وقد ورد
الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال كنا نسمع
ان الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني
وبينك معرفة فيقول كنت تراني على الخطا والمنكر ولا تنهاني والآيات والاحاديث
الواردة في ذلك اكثر مما تحصى ويحصر فنسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه
عز وجل من حركة وسكون والله اعلم **مسئل** في المقاطعة على الاحتساب مع كونها
مخطورة وعين له في كل يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه ام لا
اجاب كيف له ذلك وهو ممنوع من اصله الاول قطعا ابتدع فكل ما صار وكل
ما فعل خلافا عن سيد الرسل نقل والله اعلم **مسئل** فيما اذا اخذ احتساب قرية ولايته عليها ما لا
مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها نفسه ايضا ما لا سماء خدمة في مقابلته ايضا سماء خدمته
مقاطعته هل تلزم تلك الخدمة شرعا ام لا وما للعلماء الخفية من الكلام في هذا
المقام اجاب لا تلزم شرعا بل تحرم قطعا وللبزازي في ذلك كلام انكاف السهلا
ذكرة قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع لمن الامر كله
اليه والله اعلم **مسئل** في رجل ضمن ما سيحصل باسكلة جيفا من العشر ومما اعتد
اخذ من التجار الوارد من اليها من البر والجربا مال معلوم ثم اشترك آخر مع في الضمان
فحسر هل يلزمه نصف الحسر ان ام لا اجاب هذه مقاطعة والتزام بما يحدث
ولا يطلع عليه الا المهيمن السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم

مطلب
في رجل تعدى على
اهل كنيسة لدة
باخذ المال

مطلب
في المقاطعة
على الاحتساب

مطلب
اخذ احتساب قرية
بما لا وجعل من له
ولاية عليها ما لا

مطلب
رجل ضمن ما يحصل
باسكلة جيفا ثم
اشترك معه آخر
فحسر

الخسران كما لا يلزم الذي اشركه وان تسمى بالضمان وقد ذكر البزازي في المقاطعة في مثل ذلك ما تحق عندة صخور الجبال وتفسح ليد ابدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون مثل من دمشق عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليها بما يقتضي الترخيص أم لا أجاب صريح في التاخير خاتمة نقلا عن نصيب الاحسب ببالقطة هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز وذكر في الذخيرة انه كبيرة ومن اياحه من المشايخ فذلك الذي حركاته حركات المرتعش وذكر في العيون انه لا يليق بمنصب المشايخ والذين يقتدى بهم لانه يشابه الله والله لا يمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن او الموعظة فيجوز ويستحب وان كان سماع ضاء فهو حرام لان التغني واستماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء وبالعوافيه ومن اياحه من المشايخ الصوفية فلمن تخلى عن الشهوة وتعالى التقوى واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط اربعة ان لا يكون فيهم امرء الثاني ان لا يكون جميعهم الا من جنسهم ليس فيهم فاسق ولا اهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون نية القوال الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام او قروح والخامس لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون وحدا الا صادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في ذماتنا لان جند ارحمه الله تعالى تاب عن السماع في زمانه ام وفيها قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه دخل على اخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال لما تنس قد بد لك الله تعالى ما هو خير منه فقال اتخشى ان اموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من المشركين مبارزا سوا ما شاركني فيه المسلمون قوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا بأس للانسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والوليمة الا يرى انه لا بأس بضرب الدفوف في الاعراس والوليمة وان كان في ذلك نوع لهو وانما يمكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه امر صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم اعلنوا النكاح ولو بالدف وكذا التغني وفيها عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به في الاعيا دروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهليز جارتان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه وقال لهما اتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعوهما فان هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلا آخر في التغني حاصله انه يفرق الحكم بين التغني لازالة الوحشة فيحل واللهو المجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر

مطلب
في الرقص والسماع
وفي سماع المغنا

مطلب
فيما تنقله الصوفية
من فعل وهول
وقد اطل فيه
المؤلف وفيه
حكم سماع الغنا

لتعلم الفصاحة ونظم القوافي فيحل أول الناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسليم في
الآلة عياناً فيحل والايحرم ومنهم من فصل قائلاً ان كان داعية الخير محل وان للشر حرم وشبهه
بسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحرم وانسد
او ما ترى لابل القومى ويك اغلظ منك طبعاً تصفى الى صوت الحداة وتقطع بسداً قطماً وقد
صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك اهل التصوف واجمع عبارة فيه ما قاله
بعضهم وقد سئل عن السماع باليراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال ام حرام قد مر
من لا يعترض عليه لصدق مقاله واباحه من لم ينكر عليه بقوة طاله فمن وجد في قلبه شيئاً
من نور المعرفة فليست قدم والافرجوه الى ما نهاه عنه الشرع اسلم واحكم والله اعلم سئل من
د مشق من الشيخ ابراهيم الصمادى فيما اعتاده السادة الصوفية من حلق الذكر والجمهر به في
المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن ابااتهم واجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصلاة
عن ذوى المعارف الالهية كالغادرية والسعدية والمطاوعة وغيرهم ممن سئل لهم فقهاء
الملة المجدية ويعتولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يارفاعى شئ لله عبد القادر ونحو ذلك
ويحصل لهم في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكر فيطوبهم
الحال وينشرهم للمقال ولا يخلو ذلك من حضور أنا من عوام يحصل منهم اللحن عند الهيا
وقصد هم ذكر الله المهيمن السلام يدخلون حلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة
وثم من يعترض على ذلك ويقول لفظ شئ لله كفر قائله هالك وكذلك الانشاد ورفع
الصوت والرقص بعده من غاية النقص قائلاً جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز في
مذهب ابى حنيفة والشافعى وأحمد ومالك وينكر كرامات الاولياء بعد المات يسئع
على فاعله فاية التشنيع بالكل المألومات فهل عتراضه موافق للحكم الشرعى وطابق
لما يقتضيه الشأن المرعى الجواب بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الاجم
والثواب من رب الارباب أجاب الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادى لنا
سواك انطقنا بما فيه رضاك اعلم اولاً ان من القواعد المشهورة التى هي في كتب
الائمة مقررّة مذكورة ان الامور بمقاصدها والشئ الواحد يتصف بالحل والحرم
باعتبار ما قصد له وهى مأخوذة من الحديث الذى رواه الشيخان انما الاعمال بالنيات
ومدار غالب احكام الاسلام عليه كما نضر عليه العلماء رحمهم الله تعالى فاذا تقررت
ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه ان ولى الله الشيخ الامام العلامة البحر الفهم
جلال الدين المحلى ذكر في شرح جمع الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ ابى القاسم
المجنيد سيد الصوفية علماً وعملًا ومنهجه طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم
والتفويض والتبرى من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقه

الا على المستقين آتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني اتكلم على الناس
 فوثق علي ملك وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل
 خير بميزان وفي منولى وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهلة
 الصوفية بالوزن ثم عند الخليفة السلطان حتى اقرب يضرب أعناقهم فامسكوا الالجبية
 و لا تسردا فقهه وكان يفتي على مذهب ابي ثور شيخه وبسط لهم النطق فقدم من
 آخرهم الشيخ ابو الحسن التوري للسياف فقال له لم تقدمت فقال أوثرنا سحاب
 عبادا ساعة فنهت وانتهى الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي فسأل التوري عن مسائل
 نفعية فأجاب عنها ثم قال ومصدقان لله تعالى عبادا اذا قاموا بالله واذا انطقوا منطقوا
 بالله الى آخر كلامه فبكى القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كانوا هؤلاء زنادقة فما على وجه
 الارض مسلم فقل سببهم رحمهم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسين
 الحلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سني الخليفة المذكور وهو ابو الفضل حنفر المقداد
 وفي شرح الجامع الصغير للتاوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوما حشرهم الله
 تعالى في ذمهم قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان
 فهو معهم في النيران وفيه اشارة عظيمة لمن احب الصوفية او تشبه بهم وانه يكون مع
 تقريظه بالقيام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لمحبة اياهم ومحبة
 لهم لا تكون الا لتبغى روحه لما تنبهر له ارواحهم لان محبة الله تعالى محبة اهلها وما يقرب
 اليه ومن تقرب منهم يكون مجاذبا للروح لكن المتشبه تعوق بظلمة النفس والصوفي
 خالص من ذلك انتهى وحقية ما عليه الصوفية لا ينكرها الاكل نفس جاهلة غبية فزج
 لما والمسئول عنه فاما خلق الذكر والمهريه وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي
 طلب الجهر شغره ان ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير منه رواه البخاري ومسلم والترمذي
 والنسائي وابن ماجه ورواه احمد بن حنبل باسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله
 اوسع وان ذكرني في الملاء لا يكون الا عز جهم وكذا خلق الذكر وطوا والملائكة بها وما ورد
 فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقتضت غلب
 الامرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فاجبهم بهذا الحد
 الطائفة للجهر بالتمتأة والطائفة للاسراد بها ولا يعارض ذلك غير الذكر انتهى لان حيث
 حيف الرياء او تاذي المصلين او النيام والجهر ذكر بعض اهل العلم انه افضل حيث خلا
 مما ذكر لانه اكثر عملا ولتعدى فائدة الى السامعين وبوقظ قلب الذاك فيجمع همه الى
 التفكير ويصرف سمعه اليه ويولد النور ويزد الشاطط وقوله تعالى واذا ذكرنا في
 نفسك احبيب عنه بانها مكينة كابة الاسراء ولا يحبره ملائكة ولا تخاف بها ان تبتلا

يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن أقرله فأمر به سد الذريعة كما نهى عن سبب الاصنام
لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا الآية على الذكر حال قراءة
القرآن فخطبها له يدل عليه انفصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السأ السؤفة
الامر في الآية خاص بصلواته عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوساوس والخواطر الرديئة
فأمر بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البزار من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته
فإن الملائكة تفضل بصلواته وتسمع لقراءته كان مؤمناً الجن الذين يكونون في الهواء وبجيرة
معه في مسكنه يصلون بصلواته ويسمعون ويطرد بجهره عن داره والدور بني حوصه
فهذا في الجن وحردة الشياطين وتفسيره لا اعتداء في قوله تعالى لا يجيب المصنفين بالجهر
ربا ارفع ما مرود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن المأمور به والاختراع فيها لا يصل
إليه في الموضع والسوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بخوض ما قرر واجب فان قلت مخرج
في الخاتمة بارفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر
أنه لا يسمع ولا يسمع ولا يسمع ولا يسمع ولا يسمع ولا يسمع ولا يسمع ولا يسمع ولا يسمع
إلى آخره يحول إلى الجهر الفاحش المنهوي في البرازية ناقلاً عن الغثاوي أن الذكر
بالجهر في المسجد لا يمنع احتراماً غير أن الحق تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مسجداً لله
أن يذكر فيه اسمه ومنع أن مسجود يعنى إخراجه جماعة من المسجد سمعهم به بلول
ويصطلون عليه عليه الصلاة والسلام جهراً يخالف قولكم قال قلت لأمر من المسجد
لو نسب إليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لاستفادهم السادة فيه ولتعليم الناس
بأنه بدعة والفعل الحائز يجوز أن يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذلك غير الحائز يجوز
أن يجوز لغرض كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فضل تعليم الجواز ثم قال
وما روى في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لا ترفع أصواتهم بالتكبير أو يهتفوا على
أنفسكم أنكم لا تدعون أصم ولا غافلاً الخ يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى
أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكر فخائز
أه ملخصاً وفي المسئلة للعلماء كلاًه يحتمل مجلداً ومع النظر إلى ما تقدم لنا في صدق الجواب
في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيمكنني به والله الموفق وأما انشاد الاشعار
في المسجد فقد لا تثل إلا عجائب القاهر السني لا شعري ما فيه الكفاية ولو لم يكن إلا
حديث كعب وقصيدة المعروفة وإشارته صلى الله عليه وسلم إلى المخلوق أن اسمعوا وكان
عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتخلقون حلقة دون حلقة
فيلتفت إلى هؤلاء وإلى هؤلاء والأخبار فيما يشهد لهذا كثيرة والأثرية مستفيض وقول
العلماء إنما الشكر كلام فحسنه حسن وفيه قبح فما جاز على الترخا ز عليه وأما قولهم

يا شيخ عبد القادر فهو نداء وإذا أضيف إليه شيء فهو طلب شيء أكرام الله تعالى له فالتعجب
محرمته ولا يجوز الاغترار بما في قيد الشرائد ونظم الفوائد ومن قال شيء لله بعض يكفر
الحل إذا لوجه ذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الأيمان إلا بجحود ما أدخله فيه
وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم إذا اختلف فيه ولو برواية ضعيفة ومعاذ الله
أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه ينبغي أن يروح فيها عدم التكفير ووجوب التكفير
بأنه طلب شيء لله وهو جمل وعلا غنى عن كل شيء والكل محتاج إليه وهذا لا يختلف في خاطر أحد
فإن ذكره تعالى للتعظيم كما في قوله تعالى فإن لله خمسة ومثله كثير وأما الرقص فمضيه للفقهاء
كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنع حيث وجد ذلك الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا
بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق وفي لفظ
جعفر أشبه الناس بي خلقا وخلقاً فجعل أي مشى على رجل واحد وفي رواية رقص من لذة
هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفية
عند ما يجدونه من لذة المواجه في مجالس الذكر والسماع وفي التمارخانية ما يدل على
جوازه للغلوب الذي حر كانه حركات المرتعش وهذا في البلقيين وركان الدين الأيتام
ومثله أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك إذا خلصت النية وكانوا صادقين
في الوجد مغلوبين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشيء قد يتصف تارة بالجلال
وتارة بالحرام باختلاف القصد والمرام ويتقرر جميع ما قالوه بطول الكلام وأما أنكم كراماً
الأولياء على الإطلاق فالجواب ما قاله القائل في هداية المريد من كان يكذب كراماً الأولياء فلا
يجتمع معه كذب مما أثبتته السنة انتهى ومسألة كراماً الأولياء في الكتب مشهورة مسطورة
مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ثم رأيت
بعد مدة من افتائي هذا سؤالاً رفع للشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام
المالكي الدمشقي دار شيخ الإسلام وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام فأجبت
ذكر هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أي الله تعالى بهم
الدين وقع بهم الجهالة والمفسدين وتقع بعلومهم المسلمين في دجل نزع انحنى حضر
مجلس حاكم شرعي وأدعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياماً ويرقصون
ويغنون وقال هذا محرم أفيت بحريمه وطلب من المحاكم المشار إليه منعهم من ذلك فأجاب
الجماعة المذكورون بأنهم جماعة صوفية وذلك بما نزع عندهم فطلب المحاكم الموحى إليه فتوى
أحد من السادة الشافعية فأحضر إلى مجلسه رجلاً من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر
المحاكم بجواز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات
المختلين فإن ذلك حرام وإن الأتباع المشتمل على تزيين الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول

عليه افضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل
 به الشوق المطلوب شرعاً فكل ذلك جائز فأجاب به الشخص المنكر المذكور بقوله هذا
 الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه الفتوى وطلقت زوجك فهل ما قاله هذا
 المنكر صحيح أو باطل وهل هو صيب في انكاره او مخطئ وماذا يترتب عليه في
 تكفيره هذا الرجل الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون بمقالته هذه
 وانكاره قارحاً في كثير من ائمة الدين كالشافعي ومالك ومخوها وطاعنا على
 السلف الصالح ومكفراً لكل من قال بجواز ذلك من المتقدمين والمتأخرين من
 الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولاية الامر رحيم الله تعالى وعلماء المسلمين
 وصلحائهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تقوه به من تكفيره الرجل
 العالم المذكور وتطبيق زوجته وثابون على ذلك الثواب الجزيل وما للمناكم
 السابق في ذلك فأجاب الحمد لله توفيقاً للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور
 والجائز المفور من تحريم المباح وتكفير اهل العلم والصلاح أمر شنيع
 وقول قطيع لا يصدر مثله من عاقل ولا يتقوه به لبیب فاضل لخروجه في ذلك
 عن القواعد العلية وعدم رجوعه الى الضوابط الفقهية اذ من شرط انكار المنكر
 معرفة مذهب المنكر عليه لاحتمال ان يكون ذلك الفعل جائزاً لديه فيصير الانكار
 حينئذ منكراً والثالث به مردى فلا يسوغ الانكار في الفروع المختلف فيها
 مع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصولين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
 تلك الجزئية وما يندرج تحته من قاعدة كلية ليكون المنكر على بصيرة والمنكر
 عليه في وجوب الامتناع على وتيرة قال جل وعلا قل هذه سبيلي ادعوا الى الله
 على بصيرة انا ومن اتبعني وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم
 على النكير الا عالم مخبر متسع الرواية والاطلاع عارف بالخلاف ومراتب الاجماع
 لا سيما في مسألة السماع فانها دقيقة المفرد بعيدة المرمى واسعة المجال
 شاسعة المنال قد اضطربت فيها اقوال السلف واختلف في تقريرها ائمة الخلف
 حتى عدها بعض العلماء من المسائل التي هي الآن لم تتحرر وان كثرت البحوث فيها وتكرر
 وكثير من العلماء جمح الى عدم الترجيح ومال الى التوقف دون تقوية ولا تفصيل
 فكيف يقطع بالتحريم أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم وكيف يكفر من قال
 بالجواز والاباحة في مسألة اجال كل عالم فيها قداحه ووقف بعد التأمل دون
 الباحة فالكا فر من كفر بمثل ذلك ولم يسلك من التحقيق اقوال المسالك فان من كفر
 مسلماً فقد كفر كما ورد في لاثرو ومن حرم الحلال فقد وقع في الضلال واستوجب

العقوبة والنكال اذ ليس في القدر المذكور من السماع ما يجوز ينص ولا اجماع وانما
 الخلاف في غير ما عين والتزاع في سوى ما بين وقد قال بجواز السماع من الصحابة
 والتابعين خلق كثير وجم غفير قال قضى القضاة الماوردي رحمه الله تعالى
 اختلف اهل العلم في الغناء فاباحه قوم وحظروا آخرون وكرهه مالك والشافعي
 وابوخنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب كتاب تشنيف الاسماع في
 احكام السماع انه يرد عن ابن حنيفة في الغناء نص صريح وانما استنبط بعض اصحابه
 القول بالمنع من مفهوم كلامه في قوله ولا يحضر الوكيلة وفيها الهوانتي ونقل
 صاحب النهاية في شرح الهداية من الحنفية اباحة الغناء اذا كان يتغنى ليستفيد به
 نظم القوافي ويصير فصيح اللسان قال وقال بعضهم اذا كان يتغنى ليدفع الوحشة
 عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي واستدل عليه بان أنس
 ابن مالك كان يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيا ثم قال ومن يقول بالكراهة
 مطلقا يحمل حديث أنس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الحنفية
 بما ذكر شمس الأئمة وعلله بان السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة
 من الحنفية وذهب طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير
 فأباحوا القليل ومنعوا من الكثير كما نقله الرافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة
 بين الرجال والنساء فحرموا بغيرهم من النساء الاجانب واجروا الخلاف فيما سوى
 ذلك واما سماع السادة الصوفية رضي الله تعالى عنهم فبمعزل عن هذا الخلاف بل
 ومرتفع عن درجة الاباحة الى مرتبة المستحب كما صرح به غير واحد من المحققين مثل
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في مجالس
 الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السننية المذكورة للآخرة مندوب
 اليه وقال في قواعد الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كمشقذو
 وأمثه فسماعه لا بأس به ومن يدعوه هوى محرم فسماعه حرام ومن قال لا اجد في نفسي
 شيئا من الاقسام فالسماع مكروه في حقه وليس بمحرم انتهى فمن جزم بالتحريم والتكفير
 فقد أخطأ فيما قال ووقع في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسأل
 الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه آمين انتهى والله
 أعلم سئل في جماعة رحلوا عن بلادهم مما عليهم من الكلف والاذى والظلم والبلاء
 واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم رجل ولاء السلطان
 قسا ما على بلادهم الاصل لياخذ ما تحصل من قسم أرضه نظير عطاء في الديوان
 يسمى اسباها يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الا ان يدفعوا له دراهم يسميها

مطلب
 لو دخل اهل بلدة
 من بلادهم
 واستوطنوا غيرها
 لا يجبرون على
 العود اليها

كسر الفدان هل يجبرون على ذلك والحال انهم تأهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به
اولاد او توسعوا به بحيث ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسيا واحدا بل منهم
الحلاج والمكاري والتاجر وغيرهم ولا يجبرون لكون تكليفهم بأحد هذين الامرين
ظلمنا مني الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال اجاب تكليفهم بذلك ظلم
وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن أمير نفسه
فله الإقامة في أي بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ
الامام العلامة الفهامة تقي الدين المصنف المشافعي جعل في هذه المسئلة رسالة وخط
على من يفعلها من أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفسكاد
في الارض وزمر الموبقات يوم الحرم ونحن نقصر على كونه ظلمًا وانت تعلم ما
اوعد الظالم والمصيبة أعظم ان كنت است بعالم والله اعلم سئل ايضا في
قوم رحلوا عن بلدهم في اوقات مختلفة الى بلد لدة الموقوفة وسكنوا بها لكثرة الفتن
وحظوظ الانفس والجور والاختلاف فتم من لم يعرف بفلاحة أصلا ومنهم من
عرف بفلاحة فقام بها غير لما رحل من البلد من رحل فأقلهم من مدة خمس سنين
واوسطهم من رحل من عشرين سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين
سنة وخمسين سنة وستين سنة وجاءهم اولاد واولاد واولاد حتى ان أحدا واولادهم
واولاد اولادهم لم يربلدا أبائهم أصلا والبلدة له مقتطعون فرما ذكر أهل البلد النازلين
بها أو غيرهم لمقطع البلد ان هؤلاء الذين رحلوا من بلدك وسكنوا ببلدة فلا حول
وأهل بلدك ولورد دتهم اليه كان عامرا وكان مغله وافرأه هل يجوز في ملة من الملل
لاحد ان يجبرهم على الرحيل من لد الى البلدة المذكورة أم لا واذا أجبرهم على ذلك
وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
اجاب لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا وانفوه ويشق عليهم
الخروج منها الى وطن هجروا وانفوه لان المؤمن أمير نفسه يسكن أي البلاد حيث
وأراد ويعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في حله من الملل
ولا يحل في نخلة من النخل اذعاجهم واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم
واخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا يجهل بذلك من المسلمين حاكم
كيف وخروجهم هروبا من الجور والفتن والظلم والاضيق مع الادعي الإقامة من حب
الوطن والباعث للملازمة المعتاد من السكن وما يخرج الانسان من بلدته التي
هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار القرية التي هي في بسببه كي ينجو من العذاب
الا ليم اذ محبة الوطن مسئولية على الطباع مستدعية لغريزة الالتئاع وما

مطلب
اذا رحل أهل
بلدة من بلدتهم
الى غير جبال
يجبرون على
الغزو عليها

قيل في ذلك النفس آثما الى بلدها نواقاة والى مسقط رأسها مستاقاة فلو وجدوا
 بها خيرا نعاد واليه بحسن اختيارهم ولو شملوا بها راحة عدل لبادروا الى الرجوع
 وهرعوا من غير اجبارهم هذا وقد رفع لمحمد بن عبد المؤمن بن بئر بن سعيد بن داود
 ابن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصفهاني محمد الباقري بن علي زين
 العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب الحسيني الشافعي الاشعري
 رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال غايب بما تقوم به القياسة على فاعلى ذلك
 ابتداءه بالحمد لله مستحق الحمد انا لله وانا اليه راجعون مما حل بالاسلام والمسلمين
 من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرأوا بجهلهم برهم عز وجل على اهدار ديارهم فلا
 يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين فيماد عنهم اليه
 انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك لبالمرصاد
 ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاشي المتظاهر سواء كان
 الرجل منهم فلاحا او غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهود ياكسان
 او نصرانيا فضلا عن شخص يوحدا لله وسواء تقادم عهده بالرحلة أم لا وهذا
 من اقبح خصال اهل الظلم وأبشع افعال اهل الجور لانه نوع من الاسرار الذي فيه غاية
 القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرما وقال صلى الله
 عليه وسلم ان دماءكم واموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر
 الاديان وقد تظاهرت الكتب المتصلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث
 على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقديره
 ولقاضي القضاة بدمشق محمد بن اسمعيل بن احمد الوفاي نظيره ومن جوابه
 كيف يشك أو يستراب في تحريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معاومة
 من الدين بالضرورة وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو
 يخشى وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **كتاب احياء الموات**
 سئل في رجل احيى ارضا مواتا وذرعا مشين ثم رجل عنها فوضع اخيه يده
 عليها ثم رجع المحيى لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون احق بها ممن
 لم يحيها اجاب الذي احيها او لا احق بها على الاصح لانه ملك رقبته
 بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالتردد نص عليه الزيلعي وصاحب العناية وغيرهما
 والله اعلم سئل في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها حجارة علا
 على سبق يده اليها فاعقبه آخر بالحرج فيها فمن الاولى اجاب الاول أو لا كما هو
 صريح كلامهم في احياء الموات اعلم **فصل في مسائل الشرب** سئل في الصهايرج المبيضة

طالب
 جازنا
 اثم رجل عنها
 بقطر حقه
 طالب
 علامة في
 سلطانية
 للزراع
 راخر
 عرش

لآحراز الماء النازل من السماء في القرى والامصار كما لقدس وغيره هل يكون ذلك
 الماء المحرز بها ملكا خاصا لا يصحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها والتصرف فيها
 بسائر التصرفات السائغة لئذى الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء
 منها ويضمن المستقى منها بغير اباحة ما لكها ولا يكون ماؤها ماء الآبار المعينة
 التي يستعمل ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صهر يجر ماء خارج عن داره في زقاق غير
 نافذ يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكها ولا تصرف لغيره من الجيران فيه وبياعه
 لشخص يتفد بيعه أم لا واذا ادعى بعض الجيران فيه حصّة مشاعة يقضى له بمجرّد دعواه
 أم لا بدله من يدته على ذلك **أجاب** لا شبهة في كون الماء المحرز بها مملوكا لأنّها
 لانها وصفت لآحراز الماء وليست كالآبار المعينة والحياض التي لم توضع لآحراز
 ولي في ذلك رسالة قلت فيها بعد ايراد كلامهم يجب في الصهاريج الموضوعة في الدوّ
 التي في الامصار والقرى لآحراز الماء النازل من السماء ان نقول بان الماء يملك
 بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد اقيمت بذلك مرارا
 ولا ينافي فيه ما في النواحية وكثير من الكتب لو ترح ماء بئر رجل بغير اذنه حتى
 يبتس لا شيء عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب
 يقال له املاك الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله
 انتهى لان ذلك في البئر الملعين وأما الصهاريج التي توضع لآحراز الماء في الدور
 فلا شبهة في ان ماءها مملوك لاصحابها بمنزلة الحباب والاواني ومما صرحوا به
 في باب الشرب نقلا عن فتاوى اهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح واجتمع
 فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء وتنازع فيه ينظر ان كان صاحبا للطشت
 وضع لذلك فهو له وان لم يضع لذلك فهو للرافع انتهى فعلم ان الفرق في ذلك
 فصد الآحراز عدمه ولا شك ان الصهاريج في الدور انما توضع لآحراز الماء
 فيملك ماؤها كما لصيد اذا دخل الدار فاعلق عليه البلب ليأخذه ملكه وأما اذا
 لم توضع لذلك لم يملك كالصيد اذا انكس في أرض انسان لا يملكه صاحب الارض
 بذلك ومصرحوا بان لو حذق حول أرضه وهبها للانباء حتى نبت القصب صار
 ملكا له وقد بحث الكمال في البئر يعني المعينة لانها المنصرف عند الاطلاق انه
 ينبغي ان يملك حافرها وطاويرها ماءها بحفره وطيه لتعصيد الماء فكيف
 يتوقف في ملك الماء باحرازه في الصهاريج الموضوعة لذلك وانما دعوى الجار
 الذي لا بد له على الصهرج لا شك انه لا يقضى له بمجرّد دعواه باجماع العلماء والحكام
 هذه والله اعلم **سئل** في فتنة قد بدار انسان يسيل بها ماء جاره من قديم

مطلب
 الماء النازل
 من السماء في
 الصهاريج
 الموضوعة لآحراز
 مملوك بخلاف
 ماء الآبار

مطلب
 ليس بين يد آره
 فتاة قدمة يسيل
 بها ماء جاره آن
 يمنع من ذلك

يملك حافرها الماء بحفره وطيه لتحصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان فوالبئر الذي تترع منه الماء ولا استطراق لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو يابها شبت به وضع اليد لصاحب الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجرّد الاخبار كما كتب في السؤال وهو مما لا يخفى على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى

مطلبت
حجال والله أعلم مثل فيما اذا استأجر دار للسكن في بيوتها وفي الدار صهر بجمع معد استأجر دارا وفيها
لجمع ماء الاشنية وفيه ماء قبل الاجادة فهل هذا الماء ملك للمؤجر وليس للمستاجر فيه صهر بجمع معد استأجر دارا وفيها
الاما اياحه المؤجر اجاب نعم الصهاريج التي في الدور المعدة لجمع ماء الاشنية قبل الاجادة ليس التعليل
للموضوع لاحراز الماء بملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحطب التي هي الخوافي كما يفيد الاستأجر المستأجر لا يملك
المستأجر

في مسئلة الانهار المملوكة والآبار والعياض يقولهم لانها لم توضع للاحراز والمباح
لا يملك الا بالاحراز وانت على يقين بان الصحار بحج الممتدة في الدور انما وضعت للاحراز
ولا ينافيه بعض العبارات الموهمة اذ عاينها معلومة عند الفقيه الماهر فلا يجوز

للسا جرمه الا ما اياه المؤجر والله اعلم سئل في نهو لقرية وقف معها الجهة بر
يمر على قرية اخرى وقف الجهة اخرى اهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للتكلم على
المنزعههم ام لا اجاب له منهم كما صرح به قاضي خان وغيره قال قاضي خان
منه يجرهم

نهر لقوم يمر في أرض رجل كان لخصب الأرض ان يستقي أرضه منه ان كان لا يضر باصحاء النهر
ولهم ان يمنعوه وقال قبل هذا نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يستقي يستأنه أو أرضه
الا باذنه فان اذن القوم الواحد او كان فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان
يستقي نهره أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة ان وضع الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة

ولذا ايقده بعدم الضرورة لاستفائه والنقل مستفيض في المسئلة والله اعلم سئل ^{مطلب} في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على جهة بر يمتد ماؤها على ارض لقرية اخرى جعل لقرية جارية في وقف شئ من المال في مقابلة شرب ارضهم وانبجارهم وازرعهم منها للجهة الوقف المذكور كل سنة ^{تمتع} فاذ جعل اهلها ^{لقرية اخرى} هل يجوز ويلزمهم ذلك المال أم لا اجاب هذه المسئلة مبنية على جواز بيع الجهة الوقفية مقابل

الشرب منفردا وقد اختلف فيه قيل يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وقدرت شرب أرضهم وشجرهم
العادة ببيعته في بعض البلدان وفي ظاهر الرواية لا يجوز قال البردوي ضمن الشرب اختلفوا فيه
بالغضب قال بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر

الرواية ليس مذهيلا صحابنا لكن قالوا في الوقف بقي بالضمان في غضب منافع الواقف

وَبِكُلِّ مَا هُوَ أَتَقَرُّ لَهُ فِيمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَاوِي الْقَدْسِيِّ وَمَقْتَبَاهُ لَزُومِ
الْمَالِ فَلَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ مَعَ تَوْفُرِ شَرَايِطِ الْحُكْمِ نَقَذَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَسْئَلٌ مِنْ دَمْشِقٍ فِي نَهْرِ
كَبِيرٍ خَارِجٍ مِنْ عَيْنٍ مِنْ وَادٍ قَدِيرٍ يُسَمَّى ذَلِكَ النَّهْرُ بِرُودِي بِشَرْبِ مَنْهُ إِذَا ضَعِيَ عَذَّةٌ وَفُورِي

كبير خارج من عين من واد قد ير ليسي ذلك النهر يردى يشرب منه ادا ضى علة ووى

تحتوي خلفاً كثيراً يدرك تلك القرى شرب من غير هذا النهر وتحتل تلك القرى على ما
 من جهة منبع ماء وسفلى تحتها ومستحق فيها جهات اوقاف وبساتين المال وغيرها
 وكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكوه أهلها في باطن النهر الكبير ليس نهر إلى
 نهرها الخاص بها وليس غالب تلك الأنهر مقدرة متعين من النهر الكبير بل تأخذ
 منه كل قرية في نهرها كفايتها وأكثر منها ثم وثم إلى أن يستوفي أهلها ما وسفلى
 منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير في نهر من النهر
 أن لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرهما ذواته
 والحشيش بحيث لا يترك شيئا من الماء لأهل السفلى إلا ما يترك لأهل
 العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ذواته
 بالحشب والحشيش بحيث يبقى لأهل السفلى موضع حاجتهم أو ينزل لهم على نهر
 أراضهم ما الحكم الشرعي أجاب نعم ينبغي أن يترك لأهل السفلى ما يحتاجون إليه
 تعالى بأن ليس لأهل أن يسكروا النهر على الأسفل ولكن يشرب بحصته ذن في النهر
 أحداث شئ لم يكن في وسط النهر ورقية النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض
 الشركاء بدون إذن الشركاء فان تراضوا على أن الأعلى يسكروا النهر حتى يشرب بحصته
 أو اسطلحوا على أن يسكروا كل واحد منهم في نوبته جاز لأن المانع حقه وقد لا يترتب
 ولكن إن أمكنه أن يسكروا بلوح أو باب فليس له أن يسكروا بالطين والتراب لئلا يتكسر
 النهر به ونية اضرار بالشركاء إلا أن يراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجرى
 إلى أرض واحد منهم إلا بالسكروا فانه يبدأ بأهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل
 الأعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر
 امرأ على أهل الأعلى حتى يروا نقل ذلك لزيلعي وغيره والله أعلم كتاب الصيد
 سئل هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يباح التلويح به أم لا
 أجاب قال في شرح تنوير الأبصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما
 الكتاب فقوله تعالى فاذا حطمت فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم
 لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولا تترك نوع اكتسب ولا اكتساباً مباح
 كالاحتطاب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لكل اتخاذ الصيد حرفة لأنه
 نوع من الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من أنه مباح إلا إذا كان للتلويح أو أخذ حرفة
 ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء
 رحمهم الله تعالى أن جميع أنواع اكتساب في الإباحة على السواء والصحيح وهو مباح إلا
 للتلويح أو حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر فوافقه فإنه قال جداً

مطلب
 في الكلام على إباحة
 الصيد والتلويح به
 واتخاذ حرفة

عبارة البرازية في فوائده من هذا المبحث وعلى هذا فتأخذ حرفة كصادة السمك حرام فأوردته هنا تبعاله وإلا فالتحقيق عندي ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلبي به فلا شك فيها انتهى أقول وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرفة اتخاذ حرفة أولا باطلا في كليات الصيد وثانيا أن أصحاب المتن والشروح اطلقوا إباحته ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرفة التلبي به فقد عك من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليتأمل والله أعلم سئل في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا أجاب أخذ الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على النذب ونحوه الأول أن لا يفعل كذا في صيد المحيط والله أعلم سئل في صياد صادة سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل أكل المطروقة أم لا أجاب قال في الخانية إذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها انتهى وفي الفوائد سمكة في سمكة فإن كانت صحيحة حل والألا منها مستفدرة والله أعلم سئل فيما لو صاد سمكة فوجد فيها درة أو خاتما أو ديناراً مضروباً هل يحل له ذلك أم لا أجاب أن وجد فيها درة ملكها حل ولا وإن وجد خاتماً أو ديناراً مضروباً لا وهو لقطعة له أن يصرفها على نفسه أن كان محتاجاً بعد التعريف لأن كان غنياً عندنا كذا في الأسياء والنظار للشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم كتاب الرهن سئل في رجل استعار من امرأة خاتماً ليرهنه بما يبي عليه من مهر زوجته ومات فباعته الزوجة هل يتفدي بها أم لا أجاب لا يتفدي بها ويجب عليها استخلاصه من المشتري وتحبسه عندها إلى أن تفكه المعيرة إذا لم يكن للميت مال صرح به في التارخانية والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر أسيا استعارها من آخر ليرهنها وعين الرهن مدة معلومة ومات الراهن هل للمعير استردادها تكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل إذا انكر المعير ذلك بالرهن يكون القول قوله أم لا أجاب نعم للمعير استردادها بلا شبهة إذا العقد المذكور فاسد والفاسد يجب إعدامه لا تقريره والحال أنه عين له مدة ولا حل في الرهن يفسد الرهن ولا شبهة أنه إذا انكر المعير الالذن فالقول قوله لأن الالذن يستفاد منه والله أعلم سئل في رجل استعار من آخر سوارين ليرهنهما فزهنهما بمبلغ معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً أجاب يجب مثل الدين للمعير على المستعير أن كان كله مضموناً وإن لم يكن كله مضموناً فيقدر المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر بخير أو أساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم الشرعي أجاب يسقط الدين قصاصاً بقدره والزائد أمانة لا يضمنها المرتهن إلا بالتعدي والله أعلم

مطلب
أن وجد في بطن
السمكة درة في
حلل وإن خاتماً
أو ديناراً لقطعة

مطلب
استعار من
ورهنه ثم ما
يسر للمرتهن بيعه
بل حبسه إلى أن
يفكه المعير إن لم
يكن له مال

مطلب
أعاد آخر شيئاً
وعين له منه قبل
استرداده عنه
انقضت أمانته
له إذا انكر الالذن
بالرهن

مطلب
استعار من
مهلك في بيع
المرتهن

مطلب
أد امتاع
الرهن في يد المرتهن
يسقط الدين
عليه أمانة

خصمان أحدهما يدعي أن أباه ارتهنها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة آخرين بتاريخ كذا وأظهر مستنداً شرعياً بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلانة على الجهة الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور أو لا وجعلتني ناظر على وقفها وأظهر مستنداً شرعياً بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وإلى ذو يد عليها بالنظر الشرعي فهل إذا أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية على تقدمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل ببينته ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا **أجاب** صاحب التاريخ الأقدم أولى لأنه أثبت مدعاه في وقت لا ينازعه فيه الآخر والله أعلم **سئل** في رجل رهن زوجته شجر زيتون ببيعة مهرها عليه على أن تأكل ثمرة نظير صبرها به عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا **أجاب** نعم تضمن لعدم صحة مقابلة الصبر بأكل الثمرة إذ هو ربا فكان مضموناً عليها فافهم والله أعلم **سئل** في رجل له يذمة آخر دين اتفاقاً على وضع رهن به عند عدل فما العدل فما الحكم **أجاب** الحكم الرهن على حاله فيوضع على يد عدل باختيارها وإن اختلفا وضعه القاضي على يد آخر وللقاضى أن يبيعها لاسيما على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن الرهن لم يبطل بموت العدل وإنما بطلت يذمة بموته فبختار أن غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضي عدلاً غيره إذا اختلفا وقد اشيع المسئلة في شرح مختصر الكرخي فراجعها إن شئت والله أعلم **سئل** في امرأة دفعت شيئاً من طبتها إلى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجيزه الميت ويكفن ففعل فهل يلزمه وفاؤه أم لا **أجاب** المقر أنه يبدأ من تركة الميت بتجهيزه وتكفينه وإن وارثه لو كفته من ماله رجع به في تركته فالزوجة إن رجع في التركة بالمبلغ الذي جيز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتفك طبتها والله أعلم **سئل** في المرتين إذا مات مجهلاً للرهن هل يضمن قيمته كلاً أم لا **أجاب** نعم يضمن جميع قيمته **سئل** في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتين بها في هيجاء فأخذت منه فما الحكم الشرعي **أجاب** الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغة ما بلغت والقول قول المرتين فيها وعليه ما زاد على القرش الذي بذمه الراهن والله أعلم **سئل** في رجل رهن عند زوجته داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بانه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الضامن **سئل** في رجل رهن عند زوجته داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بانه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الضامن **سئل** في رجل رهن عند زوجته داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بانه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الضامن **سئل** في رجل رهن عند زوجته داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بانه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الضامن

مطلب
إذا باع امرأة
لمرأة ذواتها
مقابلة صبرها
عليه ببيعة
المرأة تصح
مطلب
وضعاى الراهن
والمرتين الرهن
تحت يد عدل ثم
مات

مطلب
ورهن طبتها
لتكفن زوجها
لا تكون متبرعة

مطلب
إذا ما المرتين
مجهلاً للرهن
يضمن جميع قيمته

مطلب
ارتين بارودة
فدخل بها في هيجاء
فأخذت منه
مطلب
حكم الرهن
الفاقد حكم
الضامن

مطلب
إذا باع الراهن
له هبة عن الدار
الرهن فله الخراج
وله من جسد الراهن
به وبجسد الرهن
على يد دار الرهن
ولو لم يقر له غيرها

ثم انما فسكتتم عن له ان يخرجها بما له من حق الجس اعاد يده هل له ذلك ام لا واذا علم له ذلك هل له مع
 ذلك مطالبتها بدينه وحبسها حتى توفيه دينه ام لا واذا قلتم له ذلك هل تجبر
 على بيع الرهن وان اُبت تحبس مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يمنع ذلك عن حبسها
 لان حقه تعلق بمالية الرهن ولا تقدر في بيع الرهن بكونها مفلسة اجاب نعم
 له اعادته يده ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخلية اى للمرتهن وله مع
 ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه وحبسها به حتى توفيه ولو من ثمنه ويجبرها
 القاضي بالحبس حتى تباع الرهن او تدفع له من غير ثمنه ان تيسر ويد المرتهن يد
 استيفاء وحقه لازم محترم وتعلق حقه بماليتها يجعل المالك كالا جني حتى اذا
 جنى عليه المالك كان ضامنا كالا جني واذا كانت مفلسة لا يعتنم ببيعها بذلك ولا
 نقول انها مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا تحيد عنها ولا غنية
 لان ذلك انما هو في غير الرهن اما الرهن فماليتها احق بها المرتهن اى من سكنها فيها
 هي عنه كالا جنية كما علمت ومن صرح بان تعلق حق المرتهن بجعل المالك كالا جني
 الزيلعي وغيره في شرح قوله وجاية الراهن والمرتن على الرهن مضمونة فلا تقاس
 مسئلته على مسئلة المفلس الذي ليس في يده اشته رهن بدينه فقا هل ذلك وافهم
 والله اعلم سئل في رجل اذ رهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة ان المبلغ
 الذي دفعه لفلان الغائب باق بذمته تلجئة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة
 هل اذا ثبت ان الاقارب على وجه التلجئة باقوار المقر له او بالينة على الاتفاق سريكون
 المبلغ لورثة المرتهن ام لا اجاب نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله اعلم سئل
 في رجل اذ رهن صرة بها حل بدراهم اقترضها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثة
 واحضر بدل دراهم القرض فجاءت بها الزوجة وقد تهرت وانفق رباطها فادعى
 الراهن فك شئ منها والزوجة تقول ان الصرة بعينها لا ادري نقصا بها هل القول
 قول الزوجة ام قول الراهن اجاب القول قول الزوجة بيمينها ان ادعى عليها
 تناول شئ من الصرة وعليه البينة والله اعلم سئل في شركة في الاستيفاء استرهن
 احدهم سوارا من امرأة على ما عليها من معين سقى اذتها فادعى ضياعه فهل اذا قدر الضمان
 بقدره يكون على المرتهن خاصة ام عليهم جميعا على قدر شركة اجاب الضمان على
 المرتهن خاصة اذ صرحوا بان ليس للشريك ان يرهن ولا يرهن على شريكه في الشركة
 الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل اشترى من آخر
 صبرة سمسم ثمن معين من الدراهم وقال له امسكه حتى اعطيك الثمن بعد قبضه وقسط
 الثمن عليه فعيب بعض السمسم عند البائع عيبا فاحشا وفي الدين زيادة عن قيمة المعيب
 يسقط من الثمن بقدره

مطلب
 اذا رهن شيئا
 بمبلغ ثم اقرضه
 هذا المبلغ بفلان
 ثم مات فانست
 ورثته ان الافراد
 على وجه التلجئة
 يكون للمبلغ لهم
 مطلب

اذا ادعى الرهن
 نقصان الرهن
 وادعى ورثة المرتهن
 عدمه فالقول
 للمرتهن
 مطلب
 الشركة اذ رهن
 وان فعل فانضمت
 عليه صبرة او ما

اذا قبض المشتري
 المبيع وقال للبائع
 امسكه حتى ادفع
 ثمنه فعيب قايده
 يسقط من الثمن
 بقدره

جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانها أم لا أجاب نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره
 والحال هذه وقد صرحوا بأن الرهن إذا انتفى عند المرتين قدرا أو وصفا يسقط من الدين
 بقدره والله أعلم ^{مطلب} سئل في شخص ادعى على ورثة زيد بدين معين وقال إن زيد المتوفى
 رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بيته المحدود بمحدوده الأربع واقام البينة
 على ذلك فاحر القاضى الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه
 الآخر أن المتوفى أجره آخرزا عما أنه مستأجر لبيت من الراهن المتوفى ورهن على ذلك فالزم المرتين بدفع
 ما على البيت المرقوم من الأجرة للمستأجر فرفضها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون
 مستأجرا وقد بين مشغولا بأجرة الغير حال دعوى الرهنية يكون مخلا بصحة الرهن أم لا يكون مخلا
 بالمؤلف الأولى من ^{المؤلف الأولى من} يصحته حيث تسلمه بأمر الحاكم وحكمه بعدا لثبوت اجاب الزام المرتين بدفع ما ذكر
 لم يقل به أحد من العلماء وللمرتين الرجوع بما دفعه للمستأجر نعم الواجب في ذلك شرعا
 النظر في كلا العقدين فإن كان البيت مقبوضا في الرهن دون الإجارة اعتبر وكما المرتين
 أحق بما ليته من المستأجر ومن سائر غرماء الميث وإن كان مقبوضا في الإجارة دون
 الرهن كان المستأجر أحق به من المرتين ومن سائر الغرماء وإن خلا العقدان عن القبض كان
 جميع الغرماء أسوة فيه ينقاسمونه بقدر حقوقهم وإن اتصل بكل منهما قبض فالعبرة
 بالذي سبق تاريخا منهما ما لم يحز صاحب القبض السابق العقد المتأخر لنفسه السابق
 بالإجازة منه للعقد اللاحق وذلك لأن القبض في الرهن أما شرط الزوم أو شرط الجواز
 وهو الأصح والقبض في الإجارة وإن لم يكن شرطا لكن بموت المؤجر قبله لا يكون أحق
 به من بقية غرماء لا في الإجارة الصحيحة ولا في الإجارة الفاسدة وكل هذه الأحكام
 صرح بها علماءنا الأعلام وإذا تأملها المتأمل ظهر له الحال وعرف كيف يتجه له المآل
 قصص المرتين الرهن والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل عليه دين لآخر ارتين بدارا للمديون نصفها له ونصفها
 لاولاد أخيه الضامين له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يخلوها للمرتين أجرهما
 أما الرهن لا يلزم المرتين للمديون بقدر معلوم هل تصح هذه الإجارة ويلزم الأجرة له على المديون
 أم لا أجاب لا تصح ولا يلزم الأجرة للراهن فقد صرح في البرازية والظهيرية وغيرها
 قال الراعي للمرتين بأن الإجارة من الراهن باطلة وعللوا بأن مالك فكيف يستأجر ملكه وقد أفتيت
 أن لم أعطك منك مرارا لا تحصى في الرجل يرتين محدودا فيؤجره للراهن قبل قبضه منه بأن لا يصح
 الرهن ولا الإجارة أما الرهن فلعدم القبض وأما الإجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة
 كثيرة النقل لا تحفى على من له أدنى فضل والله أعلم ^{مطلب} سئل في مرتين سكن في دار الراهن
 هل يلزمه أجرة لذلك أم لا أجاب لا يلزمه أجرة لذلك مطلقا أذن الراهن أو لم يأذن
 مدة للاستغلال أم لا والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل رهن عند آخر عينا وقال له إن لم

أعطك دينك إلى خمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على ومضى لأجل هل يصح البيع أم لا
أجاب لا يصح البيع قال في البرازية في نوع وضعه عند عدك قال المرتين أن أعطك
دينك إلى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز وذكر في طريقه للخلاف قال أن أوفيتك
مالك إلى كذا ولا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال المشافعي رحمه الله
تعي بطل الرهن أيضا والله أعلم سئل في ميت مات عن أولاد صغار وزوجة وعلى

مطلب
لا تكون الزوجة
مستعرة أم أفتت
الرهن بعد موت
الزوج عنها وصح
أولاد صغار
مطلب
إذا أصاع الرهن
فالقول للمرتين
في قدر القيمة فإ
زادت على الدين
فأرأه أمانة أن
ثبت ضياءه يبيع
والألا

الميت دين لرجل مرتين به حانوتا تريد الزوجة أن تقضى الدين وتفك الخانوت هل إذا
فعلت ذلك تكون مستعرة أم لا ولها الرجوع في التركة أجاب لا تكون مستعرة
فترجع بما أدت في التركة والحال هذه والله أعلم سئل في رجل رهن عند امرأة خلتا لثين
فضاع منها واحد والمدعى يدعي أنه يساوي كذا والمرتهنة دونه هل القول قوله أم
قول المرتهنة وهل حيث ثبت ضياءه وكان الدين أقل من قيمة الخلتا لثين جميعه يقسم
الدين على الموجود والمعدوم فما أصاب حصته الدين منه يكون مضمونا وما أصاب
الأمانة غير مضمون أجاب القول قول المرتهنة يمينها في قدر قيمة الخلتا لثين
الصانع وإذا ثبت ضياءه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فما أصاب الهالك ينظر
إلى ما قابل المضمون منه فيضمن وإلى ما قابل الأمانة فلا يضمن فإذا كان مثلاً قيمة الرهن

مطلب
إذا أعاد الجور
الدين إلى مرتين
وصح ياكل ثمره
فهو مبيع ويضمن
مأكله من ثمره

شعق الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه وإذا لم يثبت هلاكه بالبيعة
يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم سئل في رجل ارتهن كوما من رجل بمبلغ وغاب
الراهن فجاء الجاني فقضى الدين وارتهن الكرم وأكل ثمره مدة سنين ثم حضر الراهن
ومنتعه المرتهن الكرم حتى يدفع له ما دفع المرتهن الأول فما الحكم في ذلك وفيما أكله
من ثمره أجاب ليس له منعه ويضمن ما أكله من ثمره وشجره ولا يرجع على أحد بما
دفعه لا على الراهن الأول ولا على الثاني لكونه متطوعا والله أعلم سئل في الرهن

مطلب
إذا لم يعلم ضياء
الرهن لا يبيح
يضمن المرتين
حتى قيمته

إذا لم يعلم ضياءه إلا بقول المرتين هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ منه أو
من أركه بعد موته أجاب نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على
الدين منه أو من تركته بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير

مطلب
بيع الراهن الرهن
موقوف على إعاد
المرتين أو فكاه
مطلب
إذا أسرق الرهن
كان مضمونا على
المرتين بالاقبل
من قيمته ومن
الدين

الأبصار والدرر والغرر والله أعلم سئل في بيع الراهن الرهن قبل فكاه بغير
إذن المرتين ما حكمه أجاب ذكر في الخانية أنه يتوقف على إجازة المرتين في أصح
الروايات ويملك نقض البيع ويملك إجازته وإذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الراهن نفذ
البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أصح الروايتين وهو شله في الكافي والهداية
والجوهرة وأكثر المعبرات وفي منية المفتي بيع المرهون يفتى بأنه يصح ولا ينفذ

وليس لغير المشتري فسخه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم سئل في رجل بذمه

زيت لاخر بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا فسرق من بيته مع نخلة أسبابه فسا
 الحكم الشرعي أجاب المقرر في مذهبن أن الرهن مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين
 فان ساواه صار بالهلاك كان للمسلم فيه قد استوفاه وان زادت قيمته فالزيادة أمانة
 وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصريح به جوارا الرهن
 بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي المساواة والزيادة وأما
 في صورة نقصانه عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله
 أعلم سئل في أخوين رهنا بيما بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهدم البيت
 ومات المرتهن وأحد الراهنين عن أخيه المذكور فهل لورثتهما مطالبة الاخ المذكور
 وليس له ان يتعلل بانهدم البيت أم لا أجاب لورثتهما مطالبة الاخ المذكور وأما
 انهدم البيت فيوجب ان يسقط من الدين بقدر نقصانه بالانهدام مثلا اذا كانت
 الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نصفه يسقط من الدين بقدر
 وان ثلثاه فثلثا واكثر او قل فنجسا به كما صرح به في النزازية وغيرها عند التكلم
 على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم سئل في الرهن اذا ضاع واختلف الراهن
 والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن أجاب القول قول المرتهن
 والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر خلفا فضنة على قدر معلوم من القروش
 فتعدى عليه المرتهن ورهنه عند آخر بغير اذنه وهلك عنده فما الحكم أجاب الراهن
 ان يضمن المرتهن ويخير الراهن بين ان يضمنه قيمته من الذهب بالغة ما بلغت وبين
 ان يضمنه وزنه من الفضة والقول قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن والقيمة بيمينه
 والبيعة على الراهن والله أعلم كتاب النجايات سئل عن رجل دخل
 دواخر على جين غفلة فحصل لزوجه رعب منه واسقطت جينا بسببه فهل
 يضمن أم لا أجاب لا يضمن لما صرحوا به من انه لو صاح على امرأة فاسقطت جينا
 لا يضمن فهذا الولي ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم سئل في عطار طلب منه
 شربة لرضيع فدفع اجزاء مما يصلح فسقاه أهله منها وقد راى الله بموته وأهله يقولون
 مات بسبب ذلك والعطار ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا أجاب لا يضمن وان
 قدونا انه مات بسبب ذلك والله أعلم سئل في رجل ناول آخر عرقا من الارض وقال
 له كل منه ولا تكثر فاكل ومات وأولياؤه يدعون عليه الدية بسبب انه مات من أكله
 هل تصح دعواهم أم لا أجاب لا تصح دعواهم ولا يلتفت اليه لان علماءنا صرحوا
 قاطبة بأنه لو ناول شخص شخصا او وضعه له في طعام وقال له كل فاكل فمات من
 ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجه انه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يفت

مطلب
 او تمت بيت
 طوقا فسرق
 فانهدم ومات
 المرتهن عنورته

مطلب
 القول المرتهن
 فقيمة الرهن

مطلب
 رجل رهن عند
 آخر خلفا فضنة
 رهنه المرتهن
 عند آخر بغير اذنه
 وهلك عنده

مطلب
 دخل رجل دواخر
 غفلة فرعبت
 امرأة واسقطت
 جينا

مطلب
 طلب من عطار
 شربة لرضيع فتعاق
 أهله منها فمات

مطلب
 لو ناول عرقا من
 الارض وقال له
 كل فاكل ومات
 لا يضمن وكذا
 بوجه سخا

فصله اليه فكيف يعرق يتوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذوليت
 والله أعلم سئل في رجل جذب سكيناً من خزانه فتناوله صاحبه فجاذباً فخرحت
 يد الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا أجاب لا ضمان على
 صاحب السكين والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة لها ابن ستة ثمان سنين من زوج توفي
 وبنت من آخر هو حي خرجت أمتها بمصلحة المصلحة اقتضت الخروج وأمرت ابنها المذكور بحمل أخته
 المذكورة فجعلها فعثر بها فوقها على الأرض فاشتج رأس الصغيرة ومكثت أياماً ثم ماتت هل على
 الأم أو الصبي ذلك ضمان أم لا أجاب لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه والله أعلم
 سئل في رجل يرعى غنماً لجماعة أذن واحد منهم للراعي في دخول داره ليسقي غنمه مع جملة غنم
 غيره من ماء بئر فالتى الراعي نفسه في البئر ليهرج الماء ففقد عليه وما بها هل على صاحب البئر
 أم لا سواء ما تسبب طرغ نفسه أم بسبب برد أو حرو و هو بداخله أجاب صاحب البئر بحسن
 وما على الحسين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم سئل في بئر مملوكة لشخص بداخل
 داره المملوكة له بها مساكن يسكن بها بالاجرة استعار انسان منه البئر ليحزن به خطبة ففقد
 ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فمر غلام من أولاد السكا عليها فسقط بها وما غمما بعفوة
 هل لا يلزم دية المعبر ولا المستعير أم تلزمها أجاب لا تلزم دية ولها منها باجماع كل
 انسان اذ ليست البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم فيها لمن وقع بها الضمان بل في بئر العدو وان
 صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها اذا مات غمما بالاختناق من هواءها ليس على حافرها
 ضمان وصرح أيضاً بان اذا اعتمد المروء عليها فسقط فيها الضمان فكل هذه الوجوه دافعة للضمان
 ولو وجد أحدها لكفى في دفعه والله أعلم سئل في ثلاثة أحدهم مسلم والآخران نصرانيان
 اجتمعوا على قتل مسلم عمد اتعديا هل يقتلون به جميعاً أم لا وهل لوليه الصلح مع أحدهم
 كما ثمان من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا أجاب نعم لوليه الصلح مع أحدهم
 وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق له في ذلك
 وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهمه الله رب الملائكة والله أعلم سئل في مكارله خادم كبير
 يسوس دابة في سفره وحضره جاء له من رجل سهم خطأ في إحدى عينيه فابعد أيام فادعى والد
 ان أستاذة جملة وهو مجروح في قافلة معها مسك وروائح طيبة وما تسببها هل تسمع
 هذه الدعوى أم لا تسمع أجاب جملة في قافلة فيها مسك وروائح طيبة لا يوجب ضمانه فادعى والد ان
 فلا تسمع دعواه في ذلك والحال هذه والله أعلم سئل في يهودي فتح كنيفاً له فادعى عليه
 نصراني ان ابنه الصغير ماثر أخته هل تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع والله أعلم سئل
 في رجل رعى في وجه امرأة حريه فأخذها خوف ينافض ومن لزمت بسببه الغراش وماتت
 بعد ستة أيام هل يلزمه ديتها أم لا أجاب لا يلزمه ديتها لكن غرصورته وخوف بالغاء
 ماتت بمرأته

فمات فانه لا ضمان عليه لاستناده الى خوفه الا اذا جرحتها الجرباء أو عضتها وما نت
بسبب ذلك ولكن صباح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد

له والله أعلم سئل في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الام خرجت للتفرج وتركها
مطلب اذا خرجت الام وتركها ابنتها الصغيرة فوقت في غير جوار وماتت تضمن

بلا حافظ لها فوقت في قدر طعام حار كانت بين يديها فهلكت هل تضمن الام أم لا
أجاب نعم تضمن الام لترها الحفظ الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهد
في القضية والكاوي قال فيها رافرا الشرف لائمة المكي صبي ابن ثلاث سنين حتى حضنته
للأم فخرجت وترك العصبى فوقت في النار تضمن الام ورمز للحيط وقال لا تضمن في ابن
ست سنين ثم رمز لجنده لائمة الحكمي وقال امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت
احفظيه حتى أرجع فذهبت وتركته فوقت الصغير في النار فعليها الدية للام وسائر
الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه ورمز للحيط وقال أودعت صبية فوقت في الماء

فمات فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا او ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة
ترك الحفظ الواجب والله أعلم سئل في رجل أخذ بيده بندقة مجرية ثم وضعها
وبعد استقرارها وقع مشعا صبا على خزانها لا بفعله فاورى وخرجت وقتك شخصا
خرجت وقتك هل عليه وعلى عاقلته دية أم لا أجاب ليس عليه دية ولا على عاقلته حيث لم يكن
خروجها بحركة ويشهد لذلك فروع يطول ذكرها منها ما في جامع الفصولين وضع
وذكر المؤلف لهذه المسئلة نظائر جرة على حائط قلن بوقوعها شيء لم تضمن اذا انقطع أثر فعله وهو غير متعد

في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها رجلان كانا يدبجان جلودا في حانوت واحد
فاذا ب أحدهما شحما في مرجل فجاش فصبت عليه ماء ليسكن فالتهب الشحم واصاب السقف
فاحترق متاع صاحبه وامتعة البجيران لم تضمن ومنها ما صرحوا به قاطبة بقولهم
ولو لم يدق الحداد ولكن حملت الريح بعض النار عن كبره فاحترقت او قتلت كان هدر
ومنها حمل قطنا الى المنذاف فلقبه امرأة في السكة بحمل قبسا من النار فاصابت النار
القطن فاحترقه لم تضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا ينظر ان كانت المرأة هي التي
مشت الى القطن تضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن الى غير ذلك من الفروع

المضروحة بالحكم وان حيث كان التلف لا بحركة لا ضمان عليه والله أعلم سئل في قرية جارية
على اهلها نائبة فدخل بعضهم فبعضهم اعوان الحاكم السياسي يريدونهم فابوا فضرب رجل
مطلب رجل دخل قرية مجلبة وصباح من الاعوان بندقة جهتهم فاصابت رجلا من الراجلين فقتله هل يلزم جنايته شيخ
فادعوا رجلان القرية بقولهم هو خرصهم أم لا أجاب لا يلزم شيخ القرية جناية بالاجماع
المتجنيبا سبب والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تقر بان اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر
والله أعلم سئل في رجل دخل قرية مجلبة وصباح فزعم رجل ان زوجته ألفت

مطلب اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية مجلبة وصباح من الاعوان بندقة جهتهم فاصابت رجلا من الراجلين فقتله هل يلزم جنايته شيخ فادعوا رجلان القرية بقولهم هو خرصهم أم لا أجاب لا يلزم شيخ القرية جناية بالاجماع المتجنيبا سبب والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تقر بان اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر

جَنِينًا بِسَبَبِ الْخَوْفِ مِنْ ذَلِكَ وَيُرِيدُ تَضَمُّنَ مَنْ كَانَ سَبَبًا لِدُخُولِ الْقَرْيَةِ بِهَذِهِ الصَّفَةِ
 هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيَضْمَنُ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ إِذْ لَا يَلْزِمُ الضَّمَانُ
 بِمُثْلِهِ لِعَدَمِ مَوْجِبِهِ وَقَدْ أَفْتَى وَالِدُ الشَّيْخِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَمِينُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ إِذَا
 صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فَالْقَتَ بِنَتَيْنَا لِيَضْمَنَ وَإِذَا خَوْفُهَا بِالضَّرْبِ يَضْمَنُ وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْفَرْقِ
 وَأَقُولُ وَجْهَهُ أَنَّ فِي مَوْتِهَا بِالْتَّخْوِيفِ بِالضَّرْبِ وَهُوَ فَعْلٌ صَادِرٌ مِنْهُ نَسَبُ إِلَيْهِ وَفِي الصَّبَا
 مَوْتِهَا بِالْخَوْفِ وَهُوَ صَادِرٌ مِنْهَا نَسَبُ إِلَيْهَا وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ لَوْ صَاحَ عَلَى كَبِيرٍ فَكَأَيُّ ضَمْنٍ
 وَفِي الثَّانِيَةِ نَقْلًا عَنْ مَجْمُوعِ النُّوَازِلِ رَجُلٌ صَاحَ عَلَى آخِرِ فِجَاءٍ فَاتَ مِنْ صَبِيحَتِهِ تَجِبُ
 فِيهِ الدِّيَّةُ وَأَقُولُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا فَالْأَوَّلُ إِذَا كَانَ الْمَوْتُ بِالْخَوْفِ وَالثَّانِي بِالصَّبِيحَةِ
 فِجَاءَةٍ وَهِيَ مَتَّسِقَةٌ إِلَى الصَّاحِ وَالْخَوْفُ مَتَّسِقٌ إِلَى الْمَيِّتِ فَصَلَا الْفَرْقَ أَنْ إِذَا مَا تَفَعَّلَ
 الْغَيْرُ ضَمَّنَ ذَلِكَ الْغَيْرَ وَإِذَا مَا تَجَرَّدَ لِلْخَوْفِ لِضَمَانٍ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ مَعَ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ
 قَالَ لِقَوْلِ الْفَاعِلِ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ الْخَوْفِ وَعَلَى الْأَوْلِيَاءِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ التَّخْوِيفِ إِذَا
 انْكَرَهُ الْفَاعِلُ وَعَلَى هَذَا إِذَا صَاحَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِجَاءَةً فَالْقَتَ مِنْ صَبِيحَتِهِ جَنِينًا يَضْمَنُ لِنَسَبِهِ
 الْإِلْقَاءَ إِلَى الصَّبِيحَةِ مِنْهُ إِلَيْهَا وَلَوْ صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فِجَاءَةً فَالْقَتَ امْرَأَةً غَيْرَهَا لِيَضْمَنَ
 لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا أَلْقَتْ مِنَ الْخَوْفِ فَصَارَ كَالضَّرْبِ رَجُلًا أَوْ قَتْلَهُ فَاتَ آخِرُ
 بِالْخَوْفِ مِنْهُ فَانْقَطَعَتْ نَسَبَةُ الْمَوْتِ عَنِ الْفَاعِلِ تَأْمَلْ فَانْ تَحَرَّرَ رَجُلٌ وَالدَّيْنُ أَعْلَمُ
 سَأَلَ فِي قُرْآنٍ بِفَرَضَةٍ يَا فَا أَرْسَلَ أَجِيرًا لَهُ حَرَابًا لِنَا عَاقِلًا إِلَى الْعَوَجَاءِ بِسَبَبِ
 الْمَكَارِي بِالْدَّقِ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِي الطَّرِيقِ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ
 بَلْ صَرَّحَ الْبَزَازِيُّ فِي الصَّبِيحَةِ بِأَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَهُ فِي حَاجَةٍ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِي الطَّرِيقِ لَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ أَنْتَهَى فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْحَرَابِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ بِذَلِكَ إِذَا تَخَلَّصَ إِلَى مَرْبَا
 رَجُلًا بَعَثَ رَجُلًا فِي حَاجَةٍ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِيهِ لَا يَضْمَنُ بِالْإِجْمَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ
 فِي مَرَاهِقٍ مَعَ مَعْلَمِهِ خَاضَ فِي مَسِيلِ مَاءٍ فَفَرَّقَ مَعَ جَمَاعَةٍ وَاسْلَمَ مَعْلَمُهُ مَعَ جَمَاعَةٍ هَلْ
 يَضْمَنُ مَعْلَمُهُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ خَاضَ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا وَجِبَ لِيَضْمَانٍ مَعْلَمُهُ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِآخِرِ أَكُونِي عَلَى عَقْدَتِي خَنْصَرِي يَدِي فَكُوهَا فَشَلَّتْ خَنْصَرِي
 هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ لَمْ يَكُنْ تَخِيَّةً مِنْ غَيْرِ فَقَدْ
 لَا يَصِحُّ لَانْتِفَاضِهِ وَسَعَهُ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ أَرَادَ مِنْ آخِرِ لَوَاطَةِ بَرٍّ وَتَعَذَّرَ
 دَفْعُهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ نَعْمَ لَهُ قَتْلُهُ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا انْظُرَ
 فِي بَابِ دَارِ إِنْسَانٍ فَقَالَ صَاحِبُ الدَّارِ عَيْنُهُ لَا يَضْمَنُ أَنْ لَمْ يَكُنْ تَخِيَّةً مِنْ غَيْرِ فَقَدْ
 عَيْنُهُ فَكَيْفَ يَمْنَعُ إِيَّاهُ لَوَاطَةُ وَلَمْ يَكُنْ تَخِيَّةً عَنْهُ بَعْدَ قَتْلِهِ الْأَمْرُ فِي
 ذَلِكَ أَوْضَحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كِتَابُ الْقِيَامَاتِ سَأَلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ

مطلب
 في دفع الخائف
 بين قول بعضهم
 صاح على آخرها
 لا يضمن وقول
 بعضهم يضمن
 مطلب
 إذا أرسل رجل
 آخر لحاجة فمات
 أو قتل لا ضمان
 عليه

مطلب
 مراهق خاض الماء
 مع معلمه ففرق
 مطلب
 قال لا يضمن
 على عتدي خنصري
 فكواه فشلت
 مطلب
 في قتل من يريد
 اللواط سنة

فأثقت ثلاثة أسنان فوكلت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو مقر غير أنه يتوهم أنه
 لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويدعى على الأخ أنه شكاه عليه لحاكم سياسي بذلك فغرمه
 للضمان والشكوى ملا والأخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الأخ بمجرد الدعوى شيء وهل
 على الزوج ادشال أسنان أم لا أجابك ضرب الزوجة موجب للضمان سواء
 كان ظملا أو بحق لأن المباح يتقيد بالسلامة ففي الأسنان الثلاثة سبعمائة وخمسون
 درهما وستة من الأبل ونصف لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس
 ومادونها ولا شيء على الأخ بالشكوى المذكورة لأن الموجب للضمان المشكوى بغير
 حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم سئل في رجل طرح آخر على الأوض
 وضربه فصار يصرع فاذا عليه أجاب ان ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية
 كاملة وإن زال بعضه فبقدره ان انضبط بزمان أو غيره وإن لم ينضبط فحكومة
 عدل وللقاضي ان يقدرها بما يجتهد به وهذا قلته تفقها اخذا من كلامهم وقد صرح
 بعض العلماء بان الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم سئل في امرأة خطفها اخوها
 على فرس خلفه وابن عمها من محل زوجها واراد فها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس
 وسيرها فالتقت عدوا وعجزت عن حفظ نفسها فالتقت جنينا بسبب الشد وملاقة السرج لبطنها
 وماتت بعده بسببه هل عليه غرة للجنين ودية للمرأة وتكون جميع الغرة للاب
 ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد أجاب نعم على مردفها الشاذ لها
 دية في الام وغرة في الجنين فاما دية الام وهي نصف دية الرجل فيرثها ورثتها وزوجها
 ادعت انها احتبها من جملة الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسمائة درهم فهي للاب لا لمحصن
 حجر من راعى ارض الجنين فيه والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة تدعى انها كانت في دارها
 بين أغنامها فاصابها حجر من راعى الأغنام فالتقت بسببه جنينا وهو يقول ميت
 هو الصائب لها حجر لا أدري هو الصائب لها أم لا وعلى تقدير انه الصائب لا أدري هل اللقاء به أم
 بغير حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل
 شهادة من شرطه مال على شهادة في ذلك أم لا واذا وجد البتة الشرعي المستوفى
 للشرايط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك أجاب لا يلزمه بمجرد الاعتراف
 بالرمي شيء لاحتمال ادعى غير ولا بالاقرار بالرمي والاصابة لاحتمال ان اللقاء حصل بعارض
 آخر ولا بد من الاعتراف بان اللقاء حصل به او بالبينة العادلة التي تشهد بان حجر هذا
 الراعي اصابها والتقت به او تشهد على قراره به كذلك حتى تلزم الغرة او النكول عن البينة
 المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك واما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت
 بالبينة العادلة او الاقرار او النكول فاللازم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها

مطلب
ضرب الزوج
زوجة موجب
للضمان والشكوى
موجب لا موجب
الضمان

مطلب
رجل ضرب آخر
حتى صرع

مطلب
خطفها من محل
زوجها وشدها
على فرس خلفه
وسيرها فالتقت
جنينا وماتت
بعده بسببه ذلك

مطلب
ادعت انها احتبها
من جملة الورثة
فله النصف منها
أما الغرة وهي
خمسمائة درهم
فهي للاب لا لمحصن
حجر من راعى
ارض الجنين فيه
والحال هذه
والله أعلم

درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين قرشا تقريرا فاذا ثبت عليه ذلك يلزمه
 دفعها ولا تقبل شهادة آخذ المال على الشهادة ولا المشروط له عليها مال ولا المتعصب
 ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالته كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم
 سئل في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقلع عينه
 واربع ارجاء من اسنانه وكسر عظم الحية الايسر فماذا يلزمه الجواب اذا كان ذلك كله بفعل واحد
 فلا قود في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو اسنان وكسر
 عظم الحية
 خمس من الابل او خمسمائة درهم وفي اللحي ان لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وان
 نقلته فعشر ونصف عشر وان كان كل واحد بفعل مستقل يقتضيه في الاسنان
 وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا او لا اذا لا قصاص في قلع العين ولا في كسر
 العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر حرا عدا بسكين
 على يده فجرحها جرحا فاحشا فشلت فاذا يلزمه وهل اذا قال الضارب انما ضربته عدا بسكين فشلت
 لان قريبه اتهم بواحدة من حرمي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله
 وتذهب هذه بهذه ام لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد اجاب يجب ارش اليد
 وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لانه عمد وقد سقط القصاص بالشلل لعدم
 امكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة باجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول
 الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم سئل في رجل ضرب رجلا حرا ففقا عينه
 فماذا يلزمه اجاب يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا او خطأ لعدم امكان
 المماثلة وتحتله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الابل والفرس
 او عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم سئل
 في صغير لطم وجه امرأة فاسقط سناتها فماذا يلزمه وهل على ابيه دية ام لا اجاب
 يلزم في السن اثنان ونصف من الابل او مائتان وخمسون درهما على عاقلة والله أعلم
 سئل في خيال قال لآخر رحا وضربه بعضا ففقا عينه فماذا يلزم الضارب اجاب
 يلزمه نصف الدية كما صرح به اصحاب المتون والشروح والفتاوى وهو من الابل
 خمسون مفصلة اربعا من بنت مخاض اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك
 ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الابل واما من الذهب فخمسمائة دينار
 ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر بجرح فاصاب
 فيه فاسقط ستان من اسنانه فماذا يلزمه اجاب يلزمه في كل سن خمس من الابل
 او خمسمائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم
 سئل في رجل شج آخر شجرة دامية فبرث وبقى أثرها في وجهه فلما ايجب عليه شرعا

مطلب
 ضرب آخر ضربات
 بسكين فقلع عينه
 واربع ارجاء من
 عظم الحية

مطلب
 رجل ضرب بياض
 عدا بسكين فشلت

مطلب
 اذا ضرب آخر ففقا
 عينه بجنازة
 الدية مطلقا

مطلب
 صغير لطم امرأة
 فاسقط سناتها

مطلب
 ضرب آخر بعضا
 ففقا عينه

مطلب
 ضرب آخر بجرح
 فاسقط ستان من
 اسنانه

أجاب يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر يسكن
 فقطع بعض مفاصل خصره وبصره وسئل ما بقي منها وحصل للوسطى والستة بعض
 شلل فما الواجب في ذلك أجاب في كل مفصل من مفاصل الخصر والبصر ثلث دية
 الأصبع فإن كان قد ذهب منها ثلاثة مفاصل ففيها دية الأصبع كاعلة وهي عشرين
 الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن في الأصبع الواحدة عشر الدية وهي
 من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذهب منها أربعة مفاصل ففيها دية الأصبع و
 دية الأصبع ثم ينظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا ينقطع به حكمه حكم للقطوع
 في وجوب الدية فحب دية الخصر والبصر كل عشرين من الأبل وهي خمس الدية
 أو بحسب ما من الذهب والفضة المشروعين أعلاه وإن كان ينقطع به ففيه حكومة
 عدل بأن ينظر إلى ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسب ما به وكذلك القول في الوسطى والستة
 فافهم ذلك والله أعلم سئل في بئر مكبوسة بالتراب في بيت شخص عدا لهما رجل
 فاخرج ترابها وخزنها خطة وسدها وغاب مدة اشهر ثم حضروا ففتحها كل ذلك بغير
 إذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل تجب دية على عاقلة المخرج أم لا
 أجاب صرحوا بأن كبس البئر بالتراب شئ يحفرها فيكون بحفره كحدث البئر
 الحدوان وهو ضامن ما هلك بالوقوع فيهما إن مالا ففي ماله وإن نفساً حرة فعلى
 عاقلة والله أعلم سئل في امرأة قتلها ابن عمها عدا ولها زوج وأولاد ذكور وأب مات
 الأب قبل استيفاء القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والأولاد عليه
 أجاب يستحقون خمسة أسداس دينها لأنقلاب حصتهم في القصاص مالا يموت
 الأب ويرث القاتل حصته فيه كما نص عليه في التارخانية والله أعلم سئل في رجل
 قتل بنت عمه عدا ولها زوج وأخ شقيق هل يقتل بها إذا اجتمع على طلب القصاص أم لا
 وإذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا أجاب نعم يقتل بها وإن عفا
 أخوها عنه فازوجها بنصف دينها والمقرر في كلامنا أن القاتل يقتل بالمرأة
 وإن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية بجرمان على فرائض الله تعالى
 والله أعلم سئل في رجل قتل ابنته عمداً بجرم تهمة وليس لها وارث سوى زوجها
 وأبناء عمها فإذا يجب لزوجها على أبيها بسبب القتل المذكور أجاب يجب عليه نصف
 دينها في ماله خاصة وقد تقرر أن القاتل لا يرث من المقتول وإن الواجب بالعمد المحض
 يجب في مال القاتل لا على عاقلة وإن دية المرأة على النصف من دية الرجل وإن ما يجب
 على الأب والأم في أموالهم بقتل الابن عمداً يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت
 الأحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر

مطلب
 بتر مكبوسة
 بالتراب في بيت
 رجل فاذا خرج
 ترابها رجل كان
 ضامناً لما هلك
 بالوقوع فيها
 مطلب
 قتلها ابن عمها
 زوجها وأولاد
 ما قبل استيفاء
 القصاص
 مطلب
 قتل بنت عمداً
 ولها زوج وأخ
 يقتل بها البتة
 وإن عفا أخوها
 انقلب نصيب
 مالا
 مطلب
 قتل بنت عمداً
 ولها زوج وأخ
 ضرب آخر عمداً
 فكسرت سنه

بحجر او كدر عدا فكسر بعض سنة فاذا يجب عليه اجاب ان كان الكسر مستويا
يستطاع في مثله القصاص بالمهرذا قص من الضارب فيهرده من سنة بمقدار سن
المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسب ما به ان كان نصفامته فنصف
ارش السن وان ثلثا فثلث وهكذا وقد تقرر ان في السن نصف عشر الدية فينظر
مقدار ما ذهب من سنة فيجب ارشده بحسب ما به حيث لم يكن القصاص والله اعلم

مطلب
ضرب اخر فاذهب
ببعض بصره

سئل في رجل ضرب رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا اجاب
صرح في التاخذ خانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو ذهب بعض بصره بصره
ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل ونقله في التاخذ خانية عن الفتاوى
الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة وذكر ايضا في التاخذ

مطلب
ضرب اخر فاذهب
ببعض بصره

ان ذهاب البصر قبل ان الاطباء تعرفه فقول عدلين منهم مقبول فيما يظهر المقدار
الذاهب منه بقول الاطباء فتسهل الحكومة والحال هذه والله اعلم سئل في امرأة
حره نمت اخرى وابنتها عن القاء القيامة بموضع يضرب بالمارة فانتدب اخوها
وشيع الناهية في رأسها شجة دامية فاذا يلزمه شرعا اجاب أولا يلزمه

مطلب
جماعة يحرون جريدة
بذل قال احد
منهم ضربه في حلقه
خشبة كلاله من
احدا ومنع آخر
فهرس رجل رجل

التعزير لا ارتكابه المعصية وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي
المصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية
لان ما لا نص فيه يرد الى المنصوص عليه والله اعلم سئل في جماعة يحرون جريدة
قال قائل منهم صنعوا في حلقه خشبة لثلاثه من احد فقال رئيسهم لا يحتاج
فهرس رجل رجل منهم فكسرها فما الحكم فيه اجاب الحكم في ذلك عند علمائنا

المحققين ان حكومة العدل تقسم على جميع الجازين وتسقط حصصه المصاب عنه
أما وجوب حكومة العدل فلنص علمائنا بان في كسر كل عظم حكومة عدل وأما
كونها عليهم فلنصهم في مسئلة الاربعة نفر الذين استوجروا الحفر بئر فوقعت
عليهم من حفرهم فمات أحدهم ان على الثلاثة ثلاثة ثلاثة أربع الدية ويسقط
ربعها معللين بان الموت من جنايته وجنايتهم فيسقط ما قابل فعله كما صرح به
في الخانية والولوالجية واكثر الكتب وان مات الذي انكسرت رجله من ذلك

مطلب
ان وضع رجل مياذ
نصب في زقاق
غيره فذبحه على
رفعها وان اباي
اهله له ذلك تعلم
الرجوع

قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى اعلم باب ما يحدث الرجل في الطريق
سئل في رجل له اثوان سفلى هدمه وجرده عمارته ووضع عليه عليه ونصب
عليها مياذيب تصب في صدر زقاق غيرنا فذبحه بصرها هل اذا طلب اهل الزقاق
او بعضهم رفع المياذيب يحبر على رفعها ام لا وان ادعى انه وضع باذن من اهل الزقاق
له هل لهم الرجوع عن الاباحة وتكليفه برفعها ام لا اجاب لهم ان يطالبوه

برفعها لان الزقاق الغير النافذ ملك لاهله فلم يضر ذلك سواء اضر أم لا وان تراضوا

بوضعها لهم ان يرجعوا لاثباتها باحة والبيع الرجوع عنها كمن اباح ركوب دابة له او

مشاركة بينه وبين المباح له ان يمنعه منه متى شاء كما هو ظاهر والله اعلم سئل

في رجل له اثوان في داره عليه ميازيب بنصبت ماؤها في زقاق غير نافذ هدمه وجد

بناءه وأحدث عليه طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل

له ذلك أم لا ويكلف رفعها أجاب ليس له ذلك ويكلف الى رفعها فقد صرح

في الخلاصة ومثله في البرازية انه لو اراد اهل الدار ان ينقلوا الميازيب عن موضعه

او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الثانية في الجدوع وان اراد ان يجعله

أرفع مما كان لا يكون له ذلك لانه أكثر ضررا عما كان ولا شك بان الماء كلما كان

شاهقا فوقعه اضر بلا شبهة لانه لقوته يحفر زيادة عما يحفره المتسفل ويبعد

وقعه ويكثر انتضاحه وانتشاره فيضطر ربه جاره وذلك لان الزقاق ملك مشترك

بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير اذن شريكه ورضاه وقد ورد النهي عن اضرار

الجار وانذاره والله اعلم سئل في رجل بنى على الطريق العام سابطا بغير اذن من السلطان

ومنع به القضاء والهواء عن طاقة مدرسته تجاهه والآن يريدنا ظر المدرسه هدمه

فهل نسمع دعواه بذلك ويجاب الى هدمه أم لا أجاب لنا ظر مطالبتنا بطلانه بطرحه

ظلة في الطريق العام بل لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على انه اذا اضر لكل واحد ولو من اهل

الذمة غير العبيد والعبيد ان يخاصمه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع

الفصولين وافر الفتاوى الديناوى ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام ابى

حنيفة يرفع ويمنع ولو لم يضر ففي التارخانية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى

في كتاب الصلح اذا اراد الرجل احداث ظلة في الطريق العام ولا يضر بالعامه فالصحيح من

مذهب ابى حنيفة ان لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في

جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام

في الصلح انه لا يعدل عن كلام الامام لانه جعله الصحيح من مذهبه وهو ولو لم يجعله

الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت انه مذهب الذي استقر عليه فان كان هذا فيما لا يضر

فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله اعلم سئل في رجل كان متكلما على مدرسة

فغير معالمها بغير موجب بحيث انه سد طاقات في المدرسة المذكورة وبني تجاهها اثوانا

على سابطا أخذته على طريق العامة والآن يطلبنا ظر المدرسة فتح الطاقات لقدمها

وهدم السابط هل يجاب الى ذلك شرعا أم لا أجاب نعم يجاب الى ذلك والحال

هذه اذا لا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر

مطلب
ليس لطلب الميازيب
ان ينقله او يرفعه
او يسفله

مطلب
ليس لطلب الجدوع
ان يرفعه

مطلب
بنى على الطريق العام
سابطا بغير اذن
السلطان ومنع به
القضاء عن طاقة
تجاهه

مطلب
اذا اراد رجل احداث
ظلة في الطريق العام
بل لكل واحد من
آحاد المسلمين ذلك
فقد اتفقوا على
انه اذا اضر لكل
واحد ولو من اهل
الذمة غير العبيد
والعبيد ان يخاصمه
ويقضى عليه بهدمه
كما صرح به في جامع
الفصولين وافر
الفتاوى الديناوى
ومن قواعدهم
الضرر يزال بل
مذهب الامام ابى
حنيفة يرفع
ويمنع ولو لم
يضر ففي التارخانية
وذكر شيخ الاسلام
رحمه الله تعالى
في كتاب الصلح
اذا اراد الرجل
احداث ظلة في
الطريق العام
ولا يضر بالعامه
فالصحيح من
مذهب ابى حنيفة
ان لكل واحد
من آحاد المسلمين
حق المنع وهو
الطرح ومثله في
جامع الفصولين
في الفصل الخامس
والثلاثين وقد
علم من كلام
شيخ الاسلام
في الصلح انه
لا يعدل عن
كلام الامام
لانه جعله
الصحيح من
مذهبه وهو
ولو لم يجعله
الصحيح فهو
الصحيح حيث
ثبت انه
مذهب الذي
استقر عليه
فان كان
هذا فيما
لا يضر
فكيف فيما
يضر وهو
بالاتفاق
من الجميع
والله اعلم
سئل في رجل
كان متكلما
على مدرسة
فغير معالمها
بغير موجب
بحيث انه
سد طاقات
في المدرسة
المذكورة
وبني تجاهها
اثوانا على
سابطا
أخذته على
طريق العامة
والآن يطلبنا
ظر المدرسة
فتح الطاقات
لقدمها
وهدم السابط
هل يجاب الى
ذلك شرعا
أم لا
أجاب نعم
يجاب الى ذلك
والحال
هذه اذا لا
يجوز تغيير
معالم وقف
ما وقد اتفقوا
على رفع
الظلة حيث
كانت تضر

والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع بمخاصمة آحاد الناس ما عدا العبيد والصبيان
ولولم تضر صريح به في التارخانية وجامع الفصولين وكثير من كتب علماءنا والله اعلم
سئل في رجل أخرج جرسنا إلى الطريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره ^{مطلب} ^{الذي أخرج جرسنا}
هل ينزع ولا يمنع من نزع الطريق الفاصل أم لا أجاب نعم ينزع الجرسين وكل واحد ^{مطلب} ^{الطريق العامة}
من أهل الخصومة أن يطالبه بنزعه ولا يخص بذلك الجار وأما سد الكوة فالضريح ^{مطلب} ^{فتح به كوة مشرفة}
على أنها حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسد بلافريق بين الطريق الفاصل ^{مطلب} ^{على عورات جاره}
وغيره والمسئلة الأولى في الكثر وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله
اعلم سئل في بناء تشعث بحيث آل إلى السقوط وأخبر للمعمارية أنه يحتاج في سناد ^{مطلب} ^{اختلاف}
وتحصينه إلى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء أحداث مثل ^{مطلب} ^{الثلاثة في حكم}
ذلك إذا كان ليمن في أحداثه ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه وجرى ^{مطلب} ^{وضع قنطرة أو}
عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً ككشف المحل من جانب الشرع الشريف بحضور ^{مطلب} ^{خلعة في طريق العامة}
المعمارية وأهل المحلة وجماعة من المسلمين وأخبروا بأسرهم بأنه ليس في أحداث ذلك ضرر
أصلاً والحال أنها دعت أيضاً فجاء بناؤها أنقص من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط
فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في أحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت إلى
المعارض للتعنت وهل لحائط الله أرحم وبعده ذلك فناء هاجق إن لصاحبها ربط دابته
إلى جانبها وأجلوس في ظلها إلى غير ذلك من الاستغناء أم لا أجاب قد أكثر علماءنا من
نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البراذية وإن أحدث في الطريق ظلة لكل أحد الرفع والمنع
أضر أم لا وقال محمد رحمه الله تعالى إذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى
وبه يعتبر إذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس الثلاثين
أراد أن يحدث ظلة في طريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك بغير إذن الإمام
قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى
ونقلوا عن الصغار أنه إنما يلتفت إلى خصومة من يخاصم لو لم يكن له مثل ما للخصم فلوله
مثله لا يلتفت إليه إذا لو أراد دفع الضرر عن العامة يبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه
متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسهم
وأدق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع بفناء داره بالمقاء بلح
وطين وخشب وربط دابة على الأطلاق كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا
كان له ربط دابته فحق باب أولى جلوسه في ظلها وقد صرح به بعضهم والله أعلم ^{مطلب} ^{فأحداث ثمة}
سئل في أحداث دكان في طريق يضرب بالمائة هل يجوز أم لا أجاب لا يجوز حيث

ضَرَّاهُ بِجَمَاعٍ وَادَّارَ الرِّضْرِيَّ بِجُوزِ الذِّمِّ يَمْنَعُ وَكُلُّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْخُصُومَةِ ذِمِّيٌّ كَانَ أَوْ مُسْلِمًا
 مِنْهُ وَرَفَعَهُ قَالَ فِي الْكُتُبِ مَنْ أَخْرَجَ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَتِيفًا أَوْ مِيزَابًا أَوْ حُرْصَةً أَوْ دَكَاةً
 فَكُلُّ أَحَدٍ تَرَعَدَ أَنْتَهَى بِعَنِ مَطَالِبَتِهِ بِزَعْرِهَا اللَّهُ أَعْلَمُ ^{مطلب} فَضَّلَ فِي الْحَائِطِ الْمَائِلِ سَلَّ
 فِي حَائِطِ مَالٍ إِلَى طَرِيقِ الْعَامِ أَوْ الْخَاصِّ فَاشْهَدَ عَلَى رَبِّهِ مِنْ لَهُ وَلَايَةُ الشَّهَادَةِ وَهُوَ الْجَارُ أَوْ رَجُلٌ
 مِنْ أَهْلِ النَّاسِ فِي الْعَامِ هَلْ يَضْمَنُ صَاحِبُهُ جَمِيعَ مَا هَلَكَ تَحْتَهُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ لَا أَجَابَ
 نَعَمْ يَضْمَنُ رَبُّهُ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَنْ طَالَبَ بِنَقْضِهِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ وَلَمْ يَنْقُضْهُ فِي
 مَدَّةٍ يَتَدَرَّ عَلَى نَقْضِهِ حَيْثُ كَانَ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَلَنْ كَانَ إِلَى طَرِيقِ الْجَارِ أَوْ إِلَى دَارِ الْجَارِ
 فَالطَّلَبُ إِلَى الْجَارِ فَإِذَا طُلِبَ وَلَمْ يَنْقُضْ مَعَ تَمَكُّنِهِ ضَمَنَ جَمِيعَ مَا تَلَفَ مِنْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ لَهُ
 هَكَذَا صَرَّحَ بِهِ فَقَهَاءُ مَذْهَبِنَا مَتُونًا وَشُرُوحًا وَقَاوِي وَابْنُ اللَّهِ أَعْلَمُ ^{مطلب} سَلَّ فِي أَمْرَةٍ
 جَالِسَةٍ تَحْتِ جِدَارٍ أَنْقَضَ بَعْضُهُ فَاصَّابَ جِزْمَتُهُ رَجُلَ الْمَرْأَةِ فَكَسَّرَهَا وَمَاتَ هَلْ يَلْزَمُ
 رَبَّ الْجِدَارِ دِيَّتُهَا أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَلْزَمُ رَبَّ الْجِدَارِ دِيَّتُهَا حَيْثُ لَمْ يَطْلُبْ مِنْ رَبِّهِ نَقْضَهُ
 قَبْلَ الْوُقُوعِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَضْمَنُ وَبِهِ قَالَ الْمَشَافِي وَاحِدٌ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ
 لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ صَنِيعٌ هُوَ نَعْدٌ لَا مِبَاشَرَةَ عِلَّةٍ وَلَا مِبَاشَرَةَ شَرْطٍ أَوْ سَبَبٍ وَالْبِنَاءُ كَانَ
 مُسْتَقِيمًا فِي مَلِكِهِ وَالْمِيلَانِ وَشَغْلُ الْهَوَا لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ فَلَا يَضْمَنُ وَلَوْ كَانَ مَا شَاءَ
 فَمَا بَالُكَ إِذَا الرِّبْكُنُ كَذَلِكَ وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ فِي غَيْرِ الْمَائِلِ مُطْلَقًا وَلِلَّهِ
 أَعْلَمُ فَضَّلَ فِي الْخِيَطَانِ وَالطَّرِيقِ وَمَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْجَارُ سَلَّ فِي الْجَارِ يَرِيدُ فَتَحَ كَوَّةَ
 عَلَى جَارِهِ وَفِي ذَلِكَ أَطْلَاعَ عَلَى عَوْرَتِهِ وَحَرِيمَةِ أَوْ بِنَاءِ غُرْفَةٍ أَوْ حَائِطٍ عَلَى جِدَارٍ مُشْتَرَكٍ
 بَيْنَهُمَا هَلْ يَمْنَعُ عَنْ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ أَمَّا مَسْئَلَةُ فَتَحِ الْكَوَّةِ فَقِيهًا اسْتَحْسَنَ
 وَقِيَاسًا وَالْأَسْتَحْسَانُ الْمَنْعُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا نَقَلَهُ فِي التَّارِخَانِيَةِ وَشَرَحَ الْقَدَوِيُّ
 الْمُسَمَّى بِالْمَضْمَرَاتِ عَنِ التَّهْذِيبِ وَقَالَ فِي التَّارِخَانِيَةِ قَبْلَ مَسْئَلَةِ الْكَوَّةِ بِقَلِيلٍ (م)
 وَالْحَاصِلُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَاجْتِمَاعُهَا أَنَّ الْقِيَاسَ كُلَّ مَنْ تَعَرَّفَ فِي خَالِصِ مَلِكِهِ لَا يَمْنَعُ
 فِي الْحَكْمِ وَإِنْ كَانَ يُوْدِي إِلَى الْحَاقِّ الضَّرَرُ بِالْغَيْرِ لَكِنْ تَرَكَ الْقِيَاسُ فِي مَوْضِعٍ يَتَعَدَّى ضَرَرُ
 تَعَرُّفِهِ إِلَى غَيْرِهِ ضَرَرًا بَيْنًا وَقِيلَ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا وَبِهِ أَخَذَ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنا وَطَلِبِ
 الْفَتْوَى أَنْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي فَضُولِ الْعِمَادِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَأَمَّا بِنَاءُ الْغُرْفَةِ أَوْ
 الْحَائِطِ عَلَى جِدَارٍ مُشْتَرَكٍ فَالْمَنْعُ مِنْهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ قِيَاسًا وَاسْتَحْسَانًا قَالَ فِي الْحَانَنِيَةِ
 جِدَارٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَزِيدَ فِي الْبِنَاءِ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ
 أَضَرَّ الشَّرِيكَ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَضُرَّ أَنْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَفِي الْبِرَازِيَةِ جِدَارٌ بَيْنَهُمَا
 أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهِ سَقْفًا آخَرَ أَوْ غُرْفَةً يَمْنَعُ وَكَذَا إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمَا وَضَعَ الْمُسْلِمُ
 يَمْنَعُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْقَدِيمِ كَذَلِكَ أَنْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي الْخِلَاصَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَالْفَقْهَةُ

فيه انه بفعل ذلك يصير مستعملا للملك الغير بغير اذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه
والله أعلم سئل في رجل له دار ملك وبجاره تجارته دار وقف وبينه وبين جاره شارع
يترفيه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل لجاره منعه
من ذلك ام لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء اجاب هذه المسئلة تسئلة
فتح الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنعه عنها لانه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك
غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدوري ان الكوة ان كانت للنظر
والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر والظاهر والرواية لو اريد رجل فتح كوة
هو القياس وما عليه الفتوى استحسان والله أعلم سئل في رجل فتح في بيته كوة
للحواء والنساء مطلة على ملكه مقابلة لكوى غيره وبينها شارع ودورها هل له
منعه من ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك اذ الملك مطلق التصرف للمالك ومسئلة للنظر والموضع من
فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ايست هذه التي للنساء والحواء
وانما هي المعدة للنظر والموضع للنساء وايضا لو ثبت له مطالبة لثبت للآخر
عليه مثله والمنع من اصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه
والله أعلم سئل في سفل فوقه علوه هل لصاحب السفل ان يفتح في سفله طاقة او يدق
وتدا او يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا اجاب ليس له ان يفعل شيئا من ذلك في المتون
لا يتدذو سفل فيه ولا ينقب كوة فيه بلا رضى ذى العلو قال في البحر اشرار يعني صاحب
الكثرة الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهذه سفله وفي فتح القديران فتح الباب
ينبغي ان يمنع اتفاقا وان وضع مسارا صغيرا او وسطا يجوز اتفاقا انتهى ما اشار
بالصغير والوسط الى عدم جواز وضع مسارا كبير والله أعلم سئل في دار مشتركة
بين اثنين هل يجوز لاحدهما ادخال الاجانب فيها بغير اذن الآخر لا خصوصا مع
صرح النهي اجاب لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركا
وهو حرام والله أعلم سئل في ساحة لدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لاحدهم ان يبنى
بها كنيفا او سطحا او مسطبة او بناء يختص به ام لا اجاب ليس له ذلك اذ ليس لاحد
الشركاء ان يبنى له بها بناء يختص به في المشتركة اذ فيه منع الشريك عما هو مشترك
ولا يملك ذلك وانما له ان يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع
امتنعة ونحو ذلك لا يمنع به شريكه عن الانتفاع به كبناء مطبخ او كنيف في المشترك
ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم سئل في دار باع مالها بيتا منها للجار فسد
بابه وفتح له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثة فاشترى احدهم البيت المذكور وهو
ملاصق لبيت له في الدار يستطرق اليه من ساحتها ويريد فتح باب البيت المذكور هل
لبيت آخر

في الخوض فانهم بسبب ذلك وذو العلو يتكرو حذو شهما ويدعى قدما هاهنا القول في ذلك قول صاحب السفلى بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه أجاب القول قول صاحب العلو بيمينه وإن كان الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته لكون صاحب السفلى يدعى الضمان وصاحب العلو يتكروه والأصل عدم الضمان وبراءة الذمة من الاستئصال بحق الغير فعارض الأصل السابق أصل أقوى منه والله أعلم سئل في ذلك كان جارته في وقف مسجد جامع لها استطواق قديم في أرض موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطواق المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم على قدمه أجاب يبقى القديم على قدمه إذ الأصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين بانه ما وضع إلا بوجه شرعي والله أعلم سئل في ميراث دارا خلف صاحبها مع صاحب الدار ما الحكم الشرعي أجاب بما في جامع الفصولين أن اختلاف في حال الجريان فالقول لصاحب البيت والأفلا بد من بينة وقال بعضهم يرد لو قديما وحده القديم أن لا تحتفظ أقرا نرداء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم قال (صش) هذا في غاية الحسن سئل في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم سئل في سطح بيت سفلى هو عروضة لدار علوية ذو السفلى يطالب صاحب العلو بتطينه لرفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء محتجا بأنه هو المستفيع به والسكن فيه وذو العلو يمنع من ذلك محتجا بأنه ليس له فضل تطينه عليه أم على صاحب السفلى أم عليها لكونه المستفيع به وهل إذا تلف طين السطح بعكسطة اشتغاب به يكون مائلا لا يجبر واحد منهما على ذلك أم صاحب العلو فلو كونه ليس بمالك إذا السطح ملك لصاحب السفلى وإنما لصاحب العلو سكنه والانتفاع به ولا يجبر الإنسان على إصلاح ملك غيره ولأنه لو أجبر إنما يجبر لحقه أو بحق ذي السفلى فلا وجه إلى الأول وهو ظاهر ولا وجه إلى الثاني لعدم موجه وهو التعتد أي لا ترى أن السفلى لو أنهدم لا يجبر واحد منهما على بناءه لما قلنا وإنما يقال لذى العلو ليس لك طريق إلى حقك سوى أن تبني السفلى بنفسك إن شئت وتحبس عنه صاحبه إلى أن يوثيك قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع عدم فواته في مسئلتنا إذ عدم التطين لا يفوت الحق بالكلية وإنما يوجب نقصا مائلا ما صاحب السفلى فلما صرحوا به قاطبة من أن المالك لا يجبر على إصلاح ملكه فان شاء طينته وودع ضرره وكف الماء عن نفسه وإن شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه ليست مسألة المنع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما ليقال اجتمع مانع ومطلق وإنما هي مسألة إصلاح الملك المتعلق به حق للغير وأما تلف الطين فان كان بالتعتد من ذي العلو فهو ماض من وإن لم يكن كذلك بل كان بالمشي المأذون فيه شرعا وبمرور الأيام والليالي وعلى الشمس والهواء ونحوها فلا

مطلب
لا يمنع صاحب
الاستطواق منه
مطلب
ميراث الدار
صاحبها
مطلب
سطح بيت لدار
علوية ذلك صاحب
من ذي العلو
مطلب
الكون المستفيع به
وامتنع صاحب العلو
لكونه غير مالك

فصل

ضمان عليه والحال هذه والله أعلم سئل في دار جارية في ملك زيد وتجاهها دار لمالك
 للمالك يفعل في ملكه بينهما درب سالك هناك يريد زيد ان يجعل سفلا داره فرنا لمخبر الخبر وبينى له بيت نادر
 ما شاء مطلقا ويجعل باعلاء مطلقا للدخان لكن بكرا بما نفعه من ذلك ويتعلل عليه بسبب الدخان
 واختارنا للتأخير فهل له ذلك أم لا ولزيد التصرف في ملكه كيف شاء أجاب نعم له ذلك في ظاهر الرواية
 منع الضرر البين سواء تضرر به جاره أم لا وسواء كان الضرر بينا أم لا واستحسن ذلك المشايخ من
 المتأخرين منع الضرر البين وفي الخاتمة دار فيها ساحة بين رجلين اقتسماها فضاوت
 الساحة لاحدهما والبناء للآخر أراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة بيتا وليست بها
 الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق
 المنع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يمنع والفتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا الو
 أراد ان يبنى في الساحة أصطبل أو تنورا أو حماما كان له ذلك انتهى والمسئلة شهيرة
 في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع
 في كتابها ما هو المفتى به والله أعلم سئل في امرأة لها طابون في دارها تريد جارتها منعها عنه
 جارتها ما تمنعها منه هل لها ذلك أم لا أجاب للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ولو اضرب غيره فكيف
 مع الضرر الذي يتجمله الجيران وهو الدخان الكائن من الطابون والمنع عنه ممنوع قبا
 من وضع الخشام واستحسننا فكثر من الجيران له يتحملون حتى غنى به مبتلون والله أعلم سئل في امرأة
 على حائط جارة يؤم وهو وضعت على حائط جارتها أخشا باور كبت عليه دالية بغير إذنها هل تؤمر برفعها عنها
 برفعها وتجبر على ذلك أجاب نعم تؤمر برفع أخشا بها وداليا عنها عن حائطها لانه تصرف في ملك
 من الحق المروور الغير بغير إذنه والله أعلم سئل في جماعة يرون على ظهر عقار جاري في الوقف على جهة البر
 ليس له البناء وإن المرغوب زاعمين قدمه فبني بعضهم عليه بناء حادنا هل يؤمر برفعها عن الوقف أم لا وهل
 بني وكان وقفها لم يرفع على تقدير انه قديم وإن لم يرفع على ظهوره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء
 الاجرة مدة الوقف على تقدير انه قديم وإن لم يرفع على ظهوره يباح لهم البناء عليه أم لا أجاب
 وكذا ليس لصاحب الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم اجرة المثل مدة وضع البناء أم لا أجاب
 العلوم احداث شيء اذا لم يثبت لهم حق المرور يمنعون شرعا عنه وانه اذا ثبت لهم حق المرور لا يمنعون
 على السفلى
 اذا ثبت لصاحب السفلى
 من مع ذلك ليس له حق المرور والبناء في الممر باجماع العلماء ومما صرح به علماؤنا
 اذا ثبت لصاحب السفلى بان صاحب العلو ليس له احداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وان احداث برفع
 حدود العلو بالبناء بان صاحب العلو ليس له احداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وان احداث برفع
 حكم يهدم بخلاف من المصريح به ان منافع الوقف مضمونة قلزم الاجرة في ذلك لمك وضعه والله أعلم
 بثبوت مجرد اليد سئل في علو احد حيطانه على سفلى الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويجيبه القاضي اليه
 وكذا بالاتفاق سئل في علو احد حيطانه على سفلى الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويجيبه القاضي اليه
 والنساق على أم لا أجاب اذا ثبت حدونه ووضع بغير حق فلصاحب السفلى هدمه وبحكم له
 القاضي بذلك لانه تصرف في ملك الغير فله غير ازاله عن ملكه شرعا وان لم يثبت ذلك
 بالبيعة لا يهدم وفي مثل ذلك فروقا بين الثبوت باليد والثبوت بالبيعة والثبوت
 بالصاد

بالمصاد

بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لانهما كما سمها مبينة وهو حجة
 قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت بمجرد اليد لا يهدم قولاً واحداً لانها حجة
 بظواهر الحال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والمصادق قولان
 ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**
 جناية البهيمية والجناية عليها سئل في رجل جمع برفسه فالتف انساناً حال حوجه ^{مطلب} جمع برفسه فالتف
 وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا واذا اختلف مع الاولياء فادعى الجرح والخمر ^{مطلب} انساناً فان اثبت
 عن المنع وانكروا ذلك يكون القول قوطهم أم قوله اجاب اذا ثبت عجزه عن المنع ^{مطلب} بالبينه عجزه عن
 يهدر قال في منع الفقار وقد اجاب عنها مولانا شيخ الاسلام ابو السعود العمادى
 مفتي الديار الرومية بانه اذا تحقق عجزه عن منعها حتى اطلقت انساناً فدمه هدر اجماع
 والمسئلة في الفصول العادية وجامع الفصولين وغيرها والمسئلة قد وقع في نقلها الاكثا
 وأصلها عن ابي الفضل الكرماني والوجه فيها ان الراكب عند الغلبة انقطع تسييره
 فالتحقت بالمسئلة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي ان القول قول
 الاولياء بينهم وان البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك
 في منافيه فهم ينكرون المنا في وهو بدعي والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت
 عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله اعلم سئل في امرأة طلبت من رجل فرسه لتركبه ^{مطلب} اربك فريسته غيره
 فقتل عنه واركبها فمخ بها ولم يقدر على منعه حتى قتل رجلاً هل يضمن المرأة او صاحب ^{مطلب} فمخ حتى قتل رجلاً
 الفرس ولا يضمن واحد منهما اجاب لا يضمن واحد منهما والحال هذه اذا تحقق جموحه
 اما اذا لم يتحقق بان لم تقم بينة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على صاحب الفرس
 والقول قول اولياء القاتل في انكار الجموح بينهم والله اعلم سئل في رجل مر من ^{مطلب} اذا ركبته فمخ
 طريق راكبا مهراً فمخ المهر الى جلد مفروش فيه فقهر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ ^{مطلب} من جلد مفروش
 رجلاً فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الراكب أم فادش الجلد أم يؤخذ المهر ^{مطلب} خلف فكسر رجل
 به ام لا يلزم واحد اهما ذكر اجاب لا ضمان على فادش الجلد ولا على الراكب ولا يؤخذ ^{مطلب} رجل فلا ضمان على
 المهر به اما الفادش فلما في المتارخانية وضع شيئاً على الطريق فقهرت منه دابة فقتلت
 رجلاً لا ضمان على الواضع اذ لم يصبه ذلك الشيء واما الراكب فلما افترق به ابو السعود
 العمادى مفتي الروم انه اذا تحقق عجز الراكب عن منع الدابة المركوبة حتى اطلقت انساناً
 فدمه هدر واما عدم اخذ المهر فله عدم قائل به من ائمتنا فان احداً من علما شام يقول ^{مطلب} اذا اصاب جحر اليد
 بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع فعل العجاء جباراً اي هدر اقيم بهذا عدم ^{مطلب} انساناً حال سوق
 ضمان ركب المهر وفادش الجلد وعدم دفع المهر بتلك الجناية فقد اهدر دمه والله ^{مطلب} الدابة فادش
 اعلم سئل في جحر يد اصاب صبياً وضع يده على الزيتون الذي يدا س عليه به حال ^{مطلب} على عاقلة السائق

سوق الدابة فمرسها فأت بسبب ذلك هل يجب دية على عاقلة السائق وهو من جملتهم
 أهلا اجاب نعم يجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون
 كاحدهم ومثل جملته عجلة الطاحون وغيرها ووجه ذلك ان سير الدابة يضاهي
 الى السائق قال في الحاوي الزاهدي أصابت العجلة صبيا فكسرت رجله وصاحبها
 راكب عليها وقال كنت نائما فعليه أرش الكسر انتهى وما ضمنه الركاب ضمنه السائق
 غير رجل على فرس ^{مطلب} سئل في صغير حمل على فرس في المرمى فاسرعت في العدو وعثر وانكسر
 سرت فهل كنت رقبته وماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن كالبالغ والله أعلم
 سبب عثرتها سئل في رجل له حصان اعتاد الكدم فقدم الى صاحبه رجل فلم يذنه وربط بين
 تلك حصان سئل في رجل له حصان اعتاد الكدم فقدم الى صاحبه رجل فلم يذنه وربط بين
 تاد الكدم فما الخيول فقدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أتلفه بعد التقدم المذكور أم لا
 لمعان كان بعد اجاب نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه ففي الحاوي الزاهدي برمز برهان الدين
 يشاهد على مالكه صا ج المحيط ربط كبشا على طريق واشهد عليه بالنقل فلم ينقله حتى نطح صبيا
 الضم عليه مثله لكيش والثور وكسر ثنيته يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقلا عن السراجية سئل برهان
 لنظروا حان والافلا الدين عن عنده ثور نطوح فسيروا الى المرمى فنطح ثور غيره فمات قالوا ان اشهد عليه
 يضمن والا فلا وفي البرازية ناقلا عن الجينية في مسألة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد
 النفس والمال انتهى وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحائظ المائل اذا حصل
 التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم سئل في كلب عقور لرجل عض رجلا فقتله بعد التقد
 الى صاحبه ومطالبته بحفظه ورفع اذاه عن اهل القرية فلم يفعل هل يضمن صاحبه
 دية الرجل أم لا اجاب يضمن صاحبه الدية كما صرحوا به في عامة الكتب وتحتلها
 اذ اكسر ثور نطوح العاقلة وهو كاحدهم كما في الحائظ المائل والله تعالى أعلم سئل في رجل له ثور نطوح
 رجل انسان بعد تقدم اليه اهل قريته واشهدوا عليه فنطح رجلا فكسرت يده وعطله عن عمله فاذا
 الا يشاهد على مالكه فالواجب عليها حكومته يجب على صاحبه اجاب الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي ان يقوم المكسر
 قتل عبدا بلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقد والتفاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما
 عليه الفتوى وقيل هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب ومن الادوية
 الى ان يبرأ وذلك لعدم تبصر النظر الى مقدار هذه من الموصحة لانها ليست في الرأس
 ثور نطح بقره سئل في رجل له ثور نطح بقره رجل فكسرها هل
 رجل فكسرها ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم سئل في رجل له ثور نطح بقره رجل فكسرها هل
 يضمن صاحب الثور أم لا اجاب هي العجاء التي في الحديث الصحيح الذئد واه الاما
 مالك والامام اسجد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الاربعة وهو قوله صلى الله
 دابة كدمت دابة العجاء بجرها جارية يعني هدر والمراد بالعجاء كل حيوان سوى الادنى والمراد بجر حية
 فهل كنت اتلفها سواء كان يجر او غيره فلا يضمن صاحب الثور ما فعل ثوره ولا صاحبا

دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبه عن مالكمها اوراكها اوسانها اوقايدها
 والله اعلم سئل في دابة كدمت دابة في الرعي فهلكت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة أم لا
 ولا أجاب لا ولا أما الراعي فلعدم تقصيره وأما رب الدابة فلا إن حكمها الجحاة وإن كان
 في تدبيره والله اعلم سئل في رجل عقربقرة آخر فالحكم الشرعي أجاب إن كان ميت
 ماتت من العقر ضمن جميع قيمتها وإن أبيت حياتها وذبحها مالكمها أنسا من حياتها ضمن
 قيمتها عاقرها ماعدا اللحم والقول قوله إن أنكر ذبحها من الأصل وفي قيمة اللحم إن اختلفا
 في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع أي ضمان القيمة به فافهم والله اعلم سئل
 في رجلين لكل بعير ربطاها في موضع لها ولاية الربط فيه فغض أحدهما الآخر
 عضفا فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا وإذا قلتم يضمن هل
 يضمنه سليما أو معضوضا أجاب يضمن قيمته معضوضا إذا فعل البعير هذرو ففعل
 مالكة معتبر والله اعلم سئل في فرسان يلعبون ضرب واحد منهم آخر بما في يده
 فاصابت ضربته فرسه فخرجها ورجع بها إلى مربطها وترك الأكل والشرب هل إذا
 ماتت يلزم ضمانها ضار بها أم لا أجاب هذا السؤال فيه تفصيل إن أنكر الضمان
 هلاكها بسبب ضربته وأقام ربتها عليه البرهان أن موتها بسبب الجرح ضمنها وإلا
 لا لأنه المدعي والآخر المنكر والبينة على من ادعى واليمين على من أنكر والله اعلم
 سئل في رجل من عادته أن يعرض حذو صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه
 تركه رجل في مربطه وفك دسنة وقاده وحمل عليه زرعاً وقاده به فعضته في ذكره
 وأنثيه فمات من ذلك فهل يلزم صاحبه دينه أو يلزمه دفع الجمل لأولياء القتل
 أم لا أجاب لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم إليه فيه أم لا لأن هذا بمنزلة تعمد
 المرور على البئر المحفور تعدياً في غير ملك كما قرأنا تعمد المرور بمنع ضمانه فكذلك
 التقرب إلى البعير المذكور وتحمله وقوده يمنع من ضمان مالكة ولو تقدم إليه فيه كما
 هو ظاهر والله اعلم سئل في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا أجاب يضمن
 قيمته والقول قوله في ذلك والبينة على المالك ولو كان مكان البعير حر مكلف لاشي فيه
 وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه مجنون حر يضمن دينه أو مجنون عبد ضمن قيمته
 وكذلك الصغير يضمن إذا صال حراً أو عبداً فاحترق فيه الدية والعبد تجب قيمته فأما حاصل
 إن الصغير والمجنون يضمنان مطلقاً كالذابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقاً فافهم
 والله اعلم سئل في بعير دنأ من تقوى قصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهلك
 فهل يضمن أم لا أجاب لا يضمن والله اعلم سئل في أخوين جالسين في مخيم واحد في الربيع
 ومع أحدهما جمل لرجل دفعه له ليرعاه له بالاجرة مرض الجمل مرضاً أقعده عن

مطلب
دابة كدمت
دابة فهلكت

مطلب
رجل عقربقرة
آخر

مطلب
بعير عرض بعير
آخر عضفاً حاشاً
فدبح مالكة

مطلب
فرسان يلعبون
ضرب واحد منهم
آخر بما في يده
فاصابت فرسه
الأكلة والشرب
حتى مات

مطلب
جمل عادته أن يعرض
حذو صاحبه أهل
القرية التي هو بها
عن القرب منه
فتركه رجل

مطلب
بعير صال على
رجل فقتله
فهل يضمن
مطلب
مجنون حراً أو عبداً
فاحترق فيه الدية
والعبد تجب قيمته

مطلب
مجنون حراً أو عبداً
فاحترق فيه الدية
والعبد تجب قيمته
فأما حاصل
إن الصغير والمجنون
يضمنان مطلقاً
كالذابة والبالغ
العاقل لا يضمن
مطلقاً فافهم

تعهده فحل الى اهله بعد ان وصى اخاه عليه بحفظه مع جملة جماله فمات ختفأ نفعه او بفعل
 سائبة في المرحى هل يضمن هو واخوه أم لا ضمان على واحد منهما أجاب لا ضمان
 عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فيه اذ الحاصل ان راع ترك الذاببة
 مع أخيه لضروورة حصة حصلت له ولا ضمان في ذلك باجماع أئمتنا وقد صرحوا بأن له
 أن يحفظ بأجرائه ولا يضمن والله أعلم سئل في رجل راكب فرسا خرجت بندقته
 الموضوعة بين يديه على سرج فرسه فأصابت فرس صاحبه الذي بجانبه فقتلته او كما
 قد قدح زناده فلم يور ولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ربح حملت من الفتيلة
 نارا فالتفتها على محل الخروج او من غير ذلك هل يضمن أم لا أجاب لا يضمن حيث
 جهل السبب لان ان كان يحمل الرمح والقائما لا يضمن وان كان بفعله ضمن والضمان
 موجب لا اشتغال الذمة واشتغال الذمة لا يكون مع الشك وهذا ما يظهر للفقهاء
 بآدى النظر والله أعلم باب جناية المملوك سئل في رجل راكب عبده
 فرس الغير فاقر العبد أنها هلكت تحته هل تسمع الدعوى على العبد واذا سمعت هل
 يضمن العبد قيمتها أم سيده أجاب لا ينفذ اقرار العبد على سيده ولا يؤخذ باقرار
 الابعد عنه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادته بحضوره سيده واذا ثبت باليمين
 الشرعية ان سيده اركبه فهلكت يمينه وجب ضمان قيمتها على السيد لانه المستعمل
 لها باركا به فعليه قيمتها وقتذ والله أعلم سئل في زيد قال لعبيد المبالغ اقبل فلانا
 بضربه بيارودة عمدا فاستمر صاحب فراش الى ان مات فما الحكم أجاب يجب القصاص
 على العبد ولا شيء على المولى غير التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك
 وذلك لان العبد فيما يوجب القصاص كالحرف لا يصح أمر مولاه له فيه واذا أردت
 ايضاح ذلك فانظروا صرح به شراح الهداية وغيرهم في باب جناية المملوك في مسئلة
 من قال لعبيده ان قتل فلانا او رميته الى آخرة والله أعلم باب القسامة
 سئل في قتل بقرب قرية فادعى ولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط
 دعواهم هذه القسامة والدية عن البقية منهم أم لا أجاب اذا وجد قريبا بحيث
 يسمع الصنوم منه ولم يكن الموضع الذي وجد فيه مملوكا لغيرهم وجبت القسامة والدية
 فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى ولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد
 صريح البراءة للبقية والله أعلم سئل في رجل ادعى على ستة أنفاد أنهم ضربوه على
 يده فقتل وان لا حوله عند غيرهم هل تسمع دعواه على غيرهم اذا ثبت عليه ذلك
 أم لا أجاب لا تسمع كما هو صريح او كما لصريح في كلامهم في فروع متعددة في
 مواضع مختلفة والله أعلم سئل في قتل بندقته وجد بين قري ثلاث وهو بارض

مطلب
لا يضمن الراعي
بندقته فقتل
فرس صاحبه ولم
يعلم سبب خروجها

مطلب
في راكب خرجت
بندقته فقتل
فرس صاحبه ولم
يعلم سبب خروجها

مطلب
اذا الركب جدد
فرس الغير فاقر
العبد أنها هلكت
تحته فالضمان
عليه ولا يؤخذ
بالعبد باقراره حتى
يعتق

مطلب
امر عبده بالبيع
بقتل فلان ففرض
ببارودة عمدا فاستمر
صاحب فراش حتى
مات

مطلب
قتل وجد بقرب
قرية فدعى ولياء
القتل على معين
من أهلها هل تسقط
دعواهم هذه القسامة
والدية عن البقية

مطلب
ادعى على جماعة ان
شككوا به بسبب
منهم وان لا حق
له عند غيرهم

مطلب
قتل بندقته وجد
بين قري ثلاث

وأخذ منها وإليها أقرب بعد ان صا نوا جميعا على الصواب شي والتقوا بالأسلحة والقتل
من فئة وفي أهل القرى ثلاث بتدقات فهل تلزم دية أهل القرى الذين صا لوا
جميعا أم أصحاب البندقات الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القتل وتقبل شهادة
غيرهم عليهم أم لا أو ضحوا لنا الجواب أجاب المصريح به في كتب علماء قاطبة أنه
إذا استقى قوم بالأسلحة فأنكشفوا عن قتل فعلى أهل الموضع الذي وجد القتل فيه
القسامة والدية لأن القتل وجد بين أظهرهم وفي أرضهم والحفظ عليهم وبه صرحت
أصحاب المتون ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي ويثبت ذلك بالبرهان
ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم
ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل مقرر عند علماء
مشهورين وأنبأ كتبهم المتمدة مذكور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع
عن أن يهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتل عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقى قوم
بالسيف فاجلوا عن قتل فالقسامة والدية على أهل المحلة لا على الملتحقين لا باعتبار
أننا نتحكم عليهم بأن القتل منهم بيقين فافهم ذلك وأما شهادة غير أصحاب المحل الذي
وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصا مع دعوى الولي لأنه لا يدفع
عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عامة في آداب القسامة والله أعلم
ش في رجل دعى وجد قتيلا بساحة باب المهد المعروف الكاثر بقرية بيت لحم
المفصل عنها بالساحة المذكورة وبه أثر ضربة بندقية مزهقة يدعى وليه انه دعى
ببندقيتين من حاشي المهد القبلية والشرقية ولا يعلم المزهقة منها ولا الضارب له
بعينه والساحة ليست مخصوصة لاحد بل بساحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك
هل تجب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أم على أهل القرية المفصلة عنهم بالساحة
المذكورة التي هي أبعد عن القتل من المهد أم على الجهتين أم يهدر بيتنا الجواب
رغبة في عظيم الثواب أجاب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم ان ادعى
الولي عليهم لا قربتهم فقد صرحوا قاطبة في جنس هذه المسئلة بأن الاعتبار في وجوب
القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وان كان المكان مباحا لسائر الناس حيث كان
قريبا يسرع منه الصوت وقد صرحوا بأن المحليين والسككين وكل مكان واحد منهما مفصل
عن الآخر إذا وجد القتل في أحدهما فالقسامة والدية على أهله دون الآخر فاذا علم ذلك
ينظر إلى دعوى الولي فان ادعى على الأقرب وطلب القسامة من أهله يجاب إلى ذلك
ويمك له بها وبالدية عليهم وعلى عواقبهم ان ادعى الخطأ وعليهم خاصة ان ادعى العمد
وان ادعى على غير الأقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا

طلب
إذا وجد قتل
بساحة مباحة
لسائر الناس
فالقسامة والدية
على أهل أقرب مكان
إليها وعلى عواقبهم
ان ادعى الولي الخطأ
وعليهم فقط ان
ادعى العمد وان ادعى
على غيرهم فلا
بد من البينة

الشان هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من الله غزير الرحمة
والرهنون والله أعلم سئل في رجل كشف عليه صوباشي الرملة مع جماعة نذبهم الحاكم
الشرعي صحبة بم غفير من المسلمين فوجد في رقبته مرساة بها عقدة وهو معلق بالمرسة
في المرساة في خانق في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك
مدقوق في حائط فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر سماهم فما الحكم في ذلك
وهو ميت فأدعى عليه ثلثة أجاب إذا لم يكن به أثر القتل لجرح أو خروج دم من أذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب
فلا قسامة ولا دية فيه إذا الظاهر أنه مات حتف أنفه وإن كان به أثر القتل بتي هما
ذكر وكان في داخل دار المذكورين وأدعى عليهم وليه القتل فعليهما القسامة وعلى عاقلتهما
الدية وإن لم يكن بدارهم وكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن
في دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبينة على وليه واليمين عليه هذه
وتسقط القسامة عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط
القسامة عن أهل المحلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية
إذا القياس في الدعاوى جميعها أن البينة على المدعي واليمين على المذكر ونخص
دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس لخطر الدماء وهذا مما نصت
عليه العلماء في كتبهم قاطبة والله أعلم سئل في جماعة بواردية وغيره بواردية
أحد قوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقية من بندق أحدهم فقتلت دجلا منهم ولا يعلم
من هي وولي القاتل يقول حتى عنده هؤلاء البواردية يعيئون عند أحدهم والأكلمهم
غرمائي هل إذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذي خرجت بندقية فقتلته
تقبل بينته ويثبت القتل عليه وتنتفي دعوى القتل عنهم أم لا أجاب لا يثبت
القتل عليه ولا تقبل بينتهم ولا تنتفي الدعوى عنهم إذا دعوى لا تسمع إلا من صاحب
الحق والبينة لا تقبل إلا لثبوتها أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى ليدفعوه
بها وباب الدعوى مفتوح فإن عين المدعي واحد للدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت
بينته وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه
وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله بسوايديهم أو غيرها صحت الدعوى ولا بد
من بينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفاصيل المسئلة
والجواب من العالمين والله أعلم سئل في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل بيت من دار
شخص ويقر به بندقية ولم يعلم قاتله ادعى ولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
الدار يقول إنما لعب بالبندة فخربت عليه فقتلته فما الحكم في ذلك أجاب صاحب
الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهم مسئلة من وجد

مطلب
رجل وجد في رقبته
مرسة وهو معلق
في المرساة في خانق
مدقوق في حائط
وهو ميت فأدعى
عليه ثلثة

مطلب
جماعة خرجت
بندقية من بندق
أحدهم ولا يعلم
من هي وولي القاتل
يقول حتى عنده
هؤلاء البواردية
يعيئون عند أحد
هم والأكلمهم
غرمائي هل إذا
أقاموا على واحد
منهم بينة أنه
هو الذي خرجت
بندقية فقتلته
تقبل بينته
ويثبت القتل
عليه وتنتفي
دعوى القتل
عنهم أم لا
أجاب لا يثبت
القتل عليه
ولا تقبل
بينتهم ولا
تنتفي الدعوى
عنهم إذا
دعوى لا تسمع
إلا من صاحب
الحق والبينة
لا تقبل إلا
لثبوتها أو
دفعه ولم
يثبت عليهم
بمجرد الدعوى
ليدفعوه
بها وباب
الدعوى مفتوح
فإن عين
المدعي واحد
للدعوى عليه
سمعت دعواه
وقبلت
بينته وإن
ادعى على
الجميع أنهم
اشتركوا في
قتله بسوايديهم
أو غيرها
صحت الدعوى
ولا بد
من بينة
تشهد عليهم
طبق ما يدعى
عليهم حتى
يثبت مدعاه
وقد علم
تفاصيل المسئلة
والجواب من
العالمين والله
أعلم سئل في
غلام دون
البلوغ وجد
مقتولا في
داخل بيت من
دار شخص
ويقر به
بندقية ولم
يعلم قاتله
ادعى ولياؤه
القتل على
صاحب الدار
وصاحب
الدار يقول
إنما لعب
بالبندة
فخربت عليه
فقتلته
فما الحكم
في ذلك
أجاب صاحب
الدار
القسامة
والدية ما
لم يبرهن
على ما
ادعاه من
قتله نفسه
وهو
مسئلة من
وجد

مقتولا في بيت أودار ولم يعلم قاتله وأجمع علماؤنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك

فعليه القسامة والدية ما لم يثبت القتل على غيره أي على غير المالك والموت والشروع
والفتاوى مترعة بها والله أعلم سئل في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا
يلزم فيه أجاب لا قاتل بالقسامة والدية في مثل ذلك حيث تحقق موته بسقوطه أو وقع في ماء
بنفسه أو هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا والاجماع منعقد على أن من قتل
نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في السارخانية نقلا عن النوارل من لا يورث

صبي مات في ماء أو سقط من سطح إن كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الأبوين وإن
كان لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه
الكفارة وذكر عن الفقيه أبي القاسم في الوالدين إذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من
سطح أو وقع في ماء فمات لا شيء عليهما إلا التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث

أنه لا كفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده وفي الظهيرية الفتوى على ما استأثره
أبو الليث انتهى والله أعلم سئل في قتل وجد بسوط البحر المالح وليس مملوكا لا حرد
ولا يسمع فيه الموت فما الحكم أجاب هو هدر لا قسامة ولا دية فيه والله أعلم

سئل في امرأة باعت حصةها في دار لقريب لها وأبقاها ساكنة بها فأصبحت محروقة
بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها أهل يلزم
أهل الدار والجيران والمحلة شيء من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شيء من ذلك أجاب

لا يلزم أحد شيء في ذلك لادية ولا غرامة إذا العجاء بخارأي فعلها فما بالك بفعل النار
هذا لا قاتل به من فقهاء لا مضار والله أعلم سئل في أهل قرية يشهد بعضهم بعض
أنه قاتل لهذا القاتل المدعى قتله بمجر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا أجاب
لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم باتفاق أئمتنا لأن الخصومة قائمة مع الكل
والشاهد يقطعها عن نفسه فكان مثما فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أبي حنيفة

وصاحبه إلا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم سئل فيما إذا وجد
قتيل ببيت هي أقرب لقرية من أخرى وقد شوهد تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل
ولم يثبت كون القاتل قتل نفسه تحتها ثم نقل وألقي في البئر ما الحكم فيه أجاب
أعلم أنه يجب النظر أولا إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهم أو ثبت كون البئر

بأرضها لا بأرض أخرى كالقسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب للآخرى أم لا
حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وإن لم تكن ملكا فعلى أقربها للبئر خاصة لأن
الموجود في البئر كالموجود على ظاهرها وأحكم في الموجود كذلك يعتبر الملك أو لا
فإن لم يوجد فعلى أقرب لقريتين ما لم يدع الولي على الأبعد فإذا أنكر كل من أهل

مطلب
لا شيء في الصغير

إذا سقط من سطح

أو وقع في ماء

سواء الكفار على

من وقع من يده

من لا يورث

مطلب

في قتل وجد في

شاطئ البحر

المالح

مطلب

لا يلزم أحد شيء

في امرأة أصبحت

محروقة في دار

باعتها

مطلب

شهادة بعض

أهل القرية على

بعض بالقتل

غير مقبولة

مطلب

وجد قاتل ببيت

هي أقرب لقرية

من أخرى ووجد

دم سائل تحت

شجرة بقرب

الأخرى

القرية من ملكية الارض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع الى عتبة الاقرب ولا اعتبار
الى مجرى وجود الدم السائل من غير وجود القتل لاحتمال ان دم غيره وبوجود دم سائل
من غير قتل لا يجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة ممن ادعى عليهم اولى
وهم أصحاب القرب من البئر بان نقل من تحت الشجرة والتي في هذا الموضع فان ثبت
ذلك بالبينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الاخرى لان الثابت
بالبينه كالثابت عيانا فكأنه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك ولا مشه
بعده القرب وان ادعى على الابعد ولم يك ما كالا قسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك البينة
والاقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى ان برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه راحة الله
قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة ان ثبت كون البئر ملكا لاحد فالقسامة والدية عليه ولا فعل
الاقرب منهما ما لم يثبت تحويله ونقله من الابعد الى الاقرب فلا اعتبار بالعرب وبعدهم ثبوت
الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك الاعتبار بالاقرب مع دعوى الولي على
أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تخالف عندنا في هذا المطلب رأسا واحدا وسأل اريد
عن جرم الحاكم السبي وجرمه كل من اهل الاقرب والابعد ظلم لا فصل له شرعا وقد علمت الاحكام
قتل وجدي في قلة هذه الجملة الواضحة من الكلام والله اعلم ^{مطلب} مثل في قتل وجدي في قلة
لما لا يمازى يذعن على جماعة انهم نقلوه اليها وهم مقررون بانهم ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية
ياعون على جماعة مع اعترافهم لهم بانهم ما قتلوه أم لا اجاب حيث ما اقرؤا اعني اولياء القتل بان
انهم نقلوه اليها المدعى عليهم وهم اهل القرية ما قتلوه لا يلزمهم قسامة ولا دية اذا ثبت عليهم الاقرار اذ الاقرب
وكن ما قتلوه ^{مطلب} حجة على المقر فيلزم به شرعا وقد عرض الفريقان على أمرهما ولم يذكر لي اقرار اولياء القتل
بانهم ما قتلوه ولو ذكره ما اجمعتهم يلزمهم القسامة والدية اذ اقرارهم بذلك يمنعهم الدعوى
لانه حجة من الحجج الشرعية يمنع الدعوى حيث ثبت ذلك لا وجه لمطلبهم معه والله اعلم ^{مطلب}
في حكم القتل ولو سئل في مسجد القرية اذا وجد فيه قتل ما حكمه وما الحكم فيما اذا كانت كبيرة ووطئها
في مسجد القرية او مساجد متعددة ووجد في أحدها قتل اجاب حكم الموجود في مسجد ها كالموجود فيها
في أحد مساجدها وهو معلوم الحكم واذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامة وديته على ^{مطلب}
اذا وجد قتل في قرية اهل محلته لانهم الاول يتدبير اموره كما اذا وجد في دار رجل منها فاعلى عاقلته لا على
موقوف على مدرسة اهل محلته الحاصل انها على عاقله الاخص الاحق بتدبير الموضع والله اعلم سئل في رجل
فالقسمه والدية على اهل محلته الحاصل انها على عاقله الاخص الاحق بتدبير الموضع والله اعلم سئل في رجل
الموقوف عليهم حيث وقف مدرسة على الاطم بالمذهب الفلاني في بلدة كذا او على معبد وعشرين متفقا وعلى
كانوا معلومين واما اهل شعائرهم لم يسم احدا منهم وشرط النظر لمدارسها ووقف على ذلك كله قرية ووجد
اذا وجد في وقف اهل شعائرهم لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية السكان الغارسين
المسجد الجامع فالتدبير ان فيها قتل ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية السكان الغارسين
بيضا كالموجود الزراع أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا قسامة والدية في بيت المال قياسا الموقوف مثل

هذه المدرسة على وقف الجامع أجاب القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين قال في التارخانية نقلاً عن البقال إذا وجد القاتل في وقف الجامع المسجد
فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين
فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح العقار بعد نقول كثيرة ذكرها قال فتحرر من كلامهم
أن القاتل إذا وجد في أرض فلا يخلوا ما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت
مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة
للملك والولاية كما قدمناه وإن كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة والدية لأن
تدبيره إليهم والله أعلم وقال قبله وإن كان مباحاً إلا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت
المال ذكر هذا القيد هلال والكرخي رحمها الله تعالى هو ولا شبهة أن القرية الموقوفة
على معلومين ليس على أهلها قسامة ولا دية لأن الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير
دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعيين الموقوف عليهم بشرط
الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وإنما مسجد المحلة وشارعها
أما وجب على أهل المحلة لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم سئل في قرية ذات
محلات وجد في أحدها قاتل لم يعلم فأتاه هل القسامة والدية على أهل القرية
كلهم وتكون كالمحلة في المصرايم على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة أجاب
القسامة والدية في القاتل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على
المحلة التي يوجد فيها القاتل بلا شبهة إذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامة
والدية على من عليه التدبير مطلقاً سواء كان في مصرا أو قرية لأن عليها التدبير وأهل
كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم سئل في قاتل وجد في دار
إنسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته أجاب نعم عليه القسامة
والدية على عاقلته كما طبقت عليه متون المذهب قاطبة وشروطها وفقاً وليس
على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الإسلام أفدتم
أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة والدية وما العاقلة وما
مقدار الدية وهل تجب حالا أو مؤجلاً وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما
يفعل إذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا
الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاوي في الحبس
على بيت المال بنحو الناذك مفصلاً معللاً أجاب القسامة الإيمان التي يقسم بها
مالك الدار مثلاً وسببها وجود القاتل وركبها إجراء اليمين على لسانه وشرطها بلوغه
وعقله وحرية ووجود أثر القتل وتكمل اليمين خمسين وحكمها القضاء بوجوب

مطلب
إذا وجد قاتل في محلة
فالقسامة والدية
على أهلها دون أهل
القرية

مطلب
إذا وجد قاتل في دار
إنسان فالقسامة
والدية عليه دون
أهل القرية

الدية ان حلف والحيس ان ابي ان يحلف في العمد وبالدية عند النكول في الخطاء والدية
 في بيان القسامة ^{مطلب} المال الذي هو بدل النفس فجب على عاقلة ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا
 وسببها وركبتها ^{مطلب} سكا نص عليه في شرح المجمع لابن ملك والعاقلة أهل الديوان فان لم يكن منهم فهي قبيلته
 وشرطها وصحتها ^{مطلب} تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلاث دراهم ولم ترد على كل
 واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تنسحب القبيلة لذلك ضم اليها
 أقرب القبائل نسبيا على ترتيب العصبة ثم وثم واذا ضم اليها أقرب القبائل كذلك فلم
 تتبع لا تؤخذ زيادة عما ذكره مقسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قاله
 بعضهم تعتبر الحال والقرى الأقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال
 وبعضهم قالوا يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض الكتب انه اذا ضم الى انصاره أقرب
 الدواوين ولم يكف يضم اليه الحال الأقرب فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل المحلة
 تعقل عن أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما
 ذكره الصدر الشهيد وقد تقرران وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني
 رواية شاذة وان ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وان كونها في بيت المال هو
 ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فتحتران المذهب وجوب
 الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان
 فمن أبي خيفة رحمه الله أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال
 وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان
 أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد فئت ورحمة التناصر منهم قد رفعت ^{مطلب}
 بيت المال قد انهدم والفرق بين الداد والسفينة ان السفينة تنقل وتحول فتكون ^{مطلب}
 في اليد حقيقة فتعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق
 بينهما وبين السجين ان السجين لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيهما
 لا تحقق المهمة في حق الكل فلا قسامة فيهما على أحد والدية في بيت المال لانا نعزم بالقسم
 واذا لم تكن له عاقلة فالاصح المفتى ببرائها في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة
 مخالفة لظاهر الرواية واذا قلنا بها عليه خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين
 أيضا كما صرح به الزيلعي وقدرها من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ^{مطلب}
 هذه المسائل تتحل مجلدا لكن اقصرنا على ما لا بد منه والله أعلم سنل فيما اذا جاء ثلاث
 رجال في بيت من دار مملوكة لرجل من قرية والرجال ليسوا من أهالي القرية فاصبح لعدم
 قتلا بجراحة والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله أحدهما وكذلك ما لث
 البيت وباقي أهل القرية ينكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يجين قاتله فهل موته بهذه الجراحة ^{مطلب}
 اذا وجد أحد الضيوف قتيلا وهذه المسائل تتحل مجلدا لكن اقصرنا على ما لا بد منه والله أعلم سنل فيما اذا جاء ثلاث
 رجال في بيت من دار مملوكة لرجل من قرية والرجال ليسوا من أهالي القرية فاصبح لعدم
 قتلا بجراحة والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله أحدهما وكذلك ما لث
 البيت وباقي أهل القرية ينكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يجين قاتله فهل موته بهذه الجراحة

لوث فاندية على من من المذكورين يتناولنا الحكم بشرطه الشرعي أجاب على صاحب الدار القسامة
والدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان ناذلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة
وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة ام وهذه المسئلة اجتمع فيها قولاهما لوجود الاختلاف
فيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولها بلا شبهة لكن قالوا عندنا
انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان ولاية التدبير اليه فلزمه حماية
البقعة عن ان تراق فيها الدماء لا انا عنكم عليه بانه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار يد مشق
سكنها جماعة باجادة أو إعادة مثلا وهو بيت المقدس فوجد فيها قتل فعليه قاتل
في المحيط واذا وجد القاتل في دار فيها سكان وأربابها عتبت فالدية والقسامة على رب الدار
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على اهل
القرية ولا على من كانا بائنين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة
وأما اللوث بما ذكره لا يستلزم في القسامة لا تقول به كما مضى عليه الشراح فاطية والله أعلم
سئل في قرية موقوفة على مصالح الحرم من الشريفين هل على اهلها قسامة ودية أم لا
قسامة ولا دية عليهم فمن وجد بارضا قتيلا أجاب لا قسامة ولا دية على اهلها وقد موقوفة فلا قسامة
سرح علما فنانا القاتل اذا وجد بارضا موقوفة على ارباب معلومين فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم واذا كان موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة ولا دية على بيت المال
وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا
من هذا القبيل والحاصل انه لا قسامة ولا دية على اهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معينين
أم على غير معينين وانما يتبع ولي الموقوف الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية
وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال بالذوق فقط ان طلب لك وأما اهل القرية فلا سبيل عليهم
والحال هذه والله أعلم سئل في نساء وصبيان يستقون من مخرج بقرية سقطت
صغيرة به من بيوتهم تستقي فماتت ثم قاتل جيب لها على عاقلة من يستقي قسامة ودية صغيرة من بينهم
أم لا يجب واذا ادعى عليهم اولياؤها بانهم دفعوها ودفعها أحدهم فسقطت في البئر فماتت غرقا فادعى
بذلك يلزم فيها عليهم بمجرد دعواهم ما يلزم في القاتل اذا وجد في المحلة او القرية اذا ادعى بانهم دفعوها
ولنه القتل عليهم من القسامة والدية أم لا أجاب لا تجب لها القسامة ولا الدية لاحتمال
وقوعها بزللة قدمها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها بزللة قدمها لا يوجب على أحد شيئا
باجماع العلماء والقتيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه ان لا يحال على سبب
ظاهر قوي يمنع وجوبها وهذا يحال على سقوطها لانه سبب ظاهري قوي لا يغار عليه
فان ادعى اولياؤها على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة وهي عدلان أو عدل وامرأتان

مطلب
اذا وجد قاتل في قرية
موقوفة فلا قسامة
ولا دية على اهلها ولا
القسامة والدية على
الموقوف عليهم ان
كانوا معينين ولا
قال دية في بيت المال

مطلب
نساء وصبيان
يستقون من
مخرج سقطت
صغيرة من بينهم
فماتت غرقا فادعى
اولياؤها عليهم
بانهم دفعوها

مَوْضُوقَانِ بِالْعِدَالَةِ وَلَا يَبْتَغِ ذَلِكَ بِدُونِ الْبَيْتَةِ أَوِ الْإِثْرَارِ مَنْ يَحْتَبِرُ أَقْرَارَهُ شَرْعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 سَأَلَ فِي بِنَاءِ بَيْتِي لِلنَّاسِ بِالْإِجْرَةِ بَنَى لِشَخْصٍ مَكَانًا وَرَقْلَهُ بَيْتًا وَمَعَهُ أَجْرُهُ يَعْمَلُونَ مِثْلَ
 سَقَطَتْ عَلَى رَأْسِهِ أَجْجَارٌ مِنْ سَقْفِ الْبَيْتِ الَّذِي يَرْقُهُ فِي حَالِ مَرَمَتِهِ فَارْتَضَخَ رَأْسُهُ فَهَلْكَ بِذَلِكَ
 هَلْ تَجِبُ الْقِسْمَةُ وَالْأَدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَةٍ مُسْتَعْمِلَةٍ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا اكْتَشَفَ عَلَيْهِ فُوجِدَ فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ بِهَذِهِ
 الْضَرْفَةِ فَادْعَى أَوْلِيَاءَهُ الْقَتْلَ عَلَى الْمُسْتَعْمِلِ وَشَهِدَتْ أَجْرَاءُ الْمِيَاوَةِ بِأَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ سَقُوطِ
 الْأَجْجَارِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فَعَلِ الْمُسْتَعْمِلُ تَقْبِيلَ شَهَادَتِهِمْ وَبَيْنَهُمْ فَعَوْنٌ أَمْ لَا أَجَابَ لَا قِسَامَةَ
 وَلَا دِيَّةَ فِيهِ حَيْثُ عَلِمَ مَوْتَهُ بِالسَّبَبِ الْمَذْكُورِ نَمَّا الْقِسْمَةُ وَالْأَدِيَّةُ فِي قَتْلِ جُهْلٍ أَمْرٌ كَمَا فِي
 سَائِرِ تَرْكِبِ الْفَقْهِ حَرَّمَ مَسْطُورًا وَالَّذِي هَلَكَ بِسَقُوطِ الْأَجْجَارِ وَالْحَالُ هَذِهِ مَعْلُومٌ الْحَالُ
 لَامِرَةٌ فِيهِ وَلَا اشْكَالَ وَتَقْبِيلُ فِي ذَلِكَ شَهَادَةُ الْإِجْرَاءِ وَالْعَمَالِ إِذَا لَمْ يَجْعَلُوا بِشَهَادَتِهِمْ
 لَا تَفْسِيهِمْ مَغْنَمًا وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْهُمْ مَغْرَمًا وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ وَبِكَلِمَةِ الْحَقِّ يَرُدُّ وَيُصْدَقُ
 وَمَنْ قَتَلَهُ الْجُرْ بغيرِ فَعَلِ الْبَشْرِ فَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ هَدْرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي قَتْلِ وَجْدٍ بِقَرْبَةٍ
 إِذَا وَجِدَ قَتْلَ بَقَرَةٍ وَقَدْ اشْتَرَاهَا قَاتِلُهُ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ مِنْهَا هَلْ إِذَا أَقَامَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ الْبَيْتَةَ مِنْ غَيْرِهِمْ إِنْ
 وَأَقَامَ أَهْلُ الْبَيْتَةِ قَاتِلُهُ فَلَانَ الْمَذْكُورِ تَقْبِيلًا وَتَدْفَعُ أَوْلِيَاؤُهُ عَنْهُمْ أَمْ لَا وَهَلْ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْتَةً
 مِنْ غَيْرِهِمْ إِنْ قَاتَلَهُ تَحْلِيفُ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ تَكَلَّفُوا قَضَى عَلَيْهِمْ أَجَابَ نَعَمْ إِذَا أَقَامُوا عَلَى ذَلِكَ بَيْتَةً
 فَلَانَ تَقْبِيلًا وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذُوا قَضَى عَلَيْهِمْ أَجَابَ نَعَمْ إِذَا أَقَامُوا عَلَى ذَلِكَ بَيْتَةً
 بِقِسْمَةٍ أَوْ قَتْلٍ تَدْفَعُ الْأَوْلِيَاءُ عَنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَلَهُمْ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْتَةً تَحْلِيفُهُمْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَإِنْ تَكَلَّفُوا
 أَوْلِيَاءُ الدَّعَى عَلَيْهِمْ فَقَضَى عَلَيْهِمْ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي قَتْلِ وَجْدٍ فِي خِيْمَةٍ نَازِلٍ بِهَا فِي مَكَانٍ مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ
 إِذَا وَجِدَ قَتْلَ فِي خِيْمَةٍ فِيهِ الْجَوَابُ مَعَ بَيَانِ النُّقْلِ فِي ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَابِ أَجَابَ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَلَوْ وَجِدَ
 مَا كَانَ فِي الْأَرْضِ قَتْلَ فِي مَعْسَكٍ أَوْ قَامُوا بِغَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَمْ يَكُنْ لَأَحَدٍ فِيهَا فَإِنْ وَجِدَ فِي خِيَامٍ أَوْ فُسْطَاطٍ
 مَلُوكَةٍ أَوْ قِسَامَةٍ فَعَلَى مَنْ يَسْكُنُهَا الْقِسَامَةُ وَالْأَدِيَّةُ وَإِنْ كَانَ خَارِجًا مِنَ الْفُسْطَاطِ فَعَلَى اقْرَبِ الْأَخِيَّةِ
 وَالْأَدِيَّةُ عَلَى مَنْ يَسْكُنُهَا أَعْتَبَارُ اللَّيْدِ عِنْدَ انْقِطَاعِ الْمَلِكِ وَإِنْ كَانَ لِلْأَرْضِ مَالٌ فَالْعَسْكَرُ كَالسَّكَنِ فَجَبُّ... لَكَ
 وَإِنْ وَجِدَ خَارِجًا أَعْتَبَارُ اللَّيْدِ عِنْدَ انْقِطَاعِ الْمَلِكِ وَإِنْ كَانَ لِلْأَرْضِ مَالٌ فَالْعَسْكَرُ كَالسَّكَنِ فَجَبُّ... لَكَ
 فَعَلَى اقْرَبِ الْأَخِيَّةِ عِنْدَ ابْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافًا لِابْنِ يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَنَحْنُ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ
 كَالْوَلَوِ الْجِيَّةِ وَالظَّهْرِيَّةِ وَتَسْوِيرِ الْأَبْصَارِ وَشَرْحِ الدُّرِّ وَالْغُرُورِ وَغَيْرِهَا وَالنُّقْلُ فِي
 مَصْدَقٍ صِدْقٍ نَأْمِيًا إِذَا مَاتَ فَدَفِنَ ذَلِكَ مُسْتَفِيزٌ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْأَرْضِ مَالٌ فَالْقِسَامَةُ وَالْأَدِيَّةُ عَلَى مَنْ فِيهَا مِنْ
 وَالِدِهِ الدِّيَّةُ بِأَنَّهُ السَّكَنُ وَإِنْ كَانَ لَهَا مَلَاكٌ فَهِيَ عَلَى الْمَلَاكِ عِنْدَ إِمَامٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كِتَابُ الْمَعَاقِلِ
 لَيْسَ لَوَالِدِهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ الْإِبْدَ وَمَا يَسْتَلِ فِي رَجُلٍ قَصْدٌ بِنَدَقَةٍ صَيْدٍ فَأَصَابَ آدَمِيًّا فَقَتَلَهُ فَدَفِنَ وَالِدُهُ دِيَّتَهُ بِأَذَنٍ فَهَلْ
 يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَجْزَعٍ عَلَيْهِ بِمَجْزَعٍ مَا دَفِنَ أَوْ بِمَقْدَارٍ مَا يَلْزِمُهُ مِنَ الدِّيَّةِ وَإِذَا قَتَلْتُمْ أَنْثَى بِمَقْدَارِ مَا
 يَلْزِمُهُ مِنْ رَجْعِ الْإِبْدِ الدَّفْنُ بِالْبَاقِي عَلَى بَقِيَّةِ الْعَاقِلَةِ كَأَنَّهُ مِنْ كَانَتْ سَوَاءً كَانَتْ
 مِنْ أَهْلِ الدِّيَّةِ أَوْ الْعَقِيلَةِ أَوْ مَنْ يَتَنَاصَرُونَ أَوْ لَا يَرْجِعُ لِيَتَرَعَهُ أَجَابَ الْعَاقِلُ لَا
 تَسْتَقِيمُ مَطْلَبَتُهُ بِجَمِيعِ الدِّيَّةِ لِأَنَّهَا عَلَى جَمِيعِ الْعَاقِلَةِ وَالْقَاتِلُ كَأَحَدِهِمْ وَإِذَا مَاتَ ذَلِكَ

مطلب
 إذا ماتت له بسبب
 سقطت حجر على رأسه
 فهو هذر وتقبل
 شهادة الاجراء
 العالمين معه على
 ذلك

مطلب
 إذا وجد قتل بقرته
 وأقام أهلها بئنة
 من غيرهم أن قاتله
 فلا تقبل وإن لم
 يقيموا فلم تحلف
 أولياء الدعوى عليه
 مطلب

مطلب
 مصاديق صيدا
 نأميًا آدميًا فدفن
 والدته الدية باذنه
 ليس لوالده أن يرجع
 عليه الابن وما
 يتخذه وما في لا
 يرجع به على العاقلة
 لأنه متبرع

فذنه لو ابداه أو جبر الرجوع عليه بما يخصه فقط فيرجع ابوه عليه بما عليه فقط ويكون
 مستتر عا بما عداه من حصه من لم يأذن من العاقلة فافهم والله أعلم سئل في راعيتين
 تضادبا بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصروا أحدهما أحبا فراش وقضى
 الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي يقول للشئ كن فيكون فادعى
 اولياؤه انه مات بتلك الشجرة وصاحبه يحدد كون الموت بسببها ويقربا لضرب هل يلزم
 وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بيعة يانه مات من تلك الضربة لاسيما ولم يصروا
 فراش منها ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية أجاب لا يلزم ولا عاقلة دية
 له اذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافا بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا يلزم الدية حتى
 تقوم عليه بيعة يانه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كأحدهم أو
 يقر بأنه ضربه ومات من ضربته فتلزمه الدية ولا شئ على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب
 باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو الله
 الذي قتل ونحوه والله أعلم سئل في امرأة ضربت أخرى فالتقت جنيثا وماتت بعد
 فما الحكم الشرعي في ذلك أجاب يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف
 عشر الدية للجنين وعاقلة عصبها النسبية فلا يدخل الزوج ولا أقارب حيث لم يكونوا
 من عصبها النسبية والله أعلم سئل في رجل صوب بندقة بخور رجل يرميه بها فضرها
 رجل بعصا يلقيها من يده فوافق ضرب برطها وضعه النار فيها فأماها فأصاب رجله
 غير المصوب بخور وقتله فهل الدية على صاحب البندقة أم على صاحب العصا أجاب الدية
 على صاحب البندقة لا على صاحب العصا اذ صاحب البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب
 واذا اجتمعا قدم المباشرو هذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فيما علمت والله أعلم ثم سئل
 بعد عام من طرف صاحب البندقة بما حاصله ان صاحب العصا لما ضربها اصابت النار فالتقاها
 على محل البارود فخرجت البندقة بفعله فأجاب وكان قد اعترض الجواب الاول بعض الخبايلة
 بما صورته ان ثبت ان صاحب العصا لما ضربها أصاب النار فالتقاها على محل البارود فخرجت
 البندقة بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لانه المباشر والحال هذه والحاصل ان ولي
 المقتول اذا ادعى على واحد معين منها فعليه اثبات المباشرة كما وصفنا فان ادعى على صاحب
 العصا انه هو المباشر على الكيفية المشروحة وأقام بيعة على ذلك لزم عاقلة الدية وهو
 كأحدهم وان ادعى على صاحب البندقة انه المباشر على ما شرخنا وأقام بيعة على ذلك لزم
 عاقلة الدية وبدون دعواه لا يلزم عاقلة واحد منهما هذا اذا ذكر صاحب البندقة الضرب
 وادعى انها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما اذا اعترف بوضع النار على محل البارود
 وادعى ان نحوها الجملة للمقتول بفعل صاحب العصا فقد صادم معترف بالمباشرة يلزمه الدية

مطلب
 رجل ضرب آخر
 ولم يصروا أحبا
 فراش ثم حادى
 اولياؤه انه مات
 بالضرب والضرير
 يقر بالضرب ويترك
 الموت بسببه

مطلب
 امرأة ضربت أخرى
 فالتقت جنيثا وماتت
 بعد
 مطلب
 رجل ضرب رجل
 ببندقة فضرها
 رجل بعصا يلقيها
 من يده فوافق
 ضرب برطها وضع
 النار فيها فأصاب
 رجله وقتله
 مطلب
 رجل ضرب رجل
 ببندقة فضره
 رجل بعصا يلقيها
 فخرجت البندقة
 فقتلته
 ادعى ان البارود
 انفجرت فقتل
 المقتول

في ماله ولا يلزم عاقلة اذا عاقلة لا تعقل عدا ولا عيدا ولا مالزم بالسليم والاعتراف .
وعنه المسئلة دقيقة ويتشعب منها شمول تخفي على من عجز عنه الهم يستيقظ الفهم ويحيط
فيها خط العشواء ويقف فيها رقوق الحمار الموقرة الحبال وتغير فيها نية البعير المور
في حزن الجبال ليت شعري لو اقيمت عليه معالطة فقيل له لو اختلفا فقال صاحب البندقة
لصاحب العصا انت الذي ضربت فالوت المناد والقيتها على محل البار ودحتي حزت فعلى
عاقلة لك الدية وقال صاحب العصا بل انت الذي القيت النار على محل البار ودحتي حزت
فعلى عاقلة لك انت الدية ماذا يجب فأجاب جوابا به يبرزه ويرسله لنا فان نظرنا
من غمذراعه في هذا الفن الى الابطا عترقا له بالفضل والافتراض على ولاية الامور ان
يعاملوه بالكف من أن يقبض بيده قلما يمدده الى الفتوى فانما هي يقال الناس بحمل
المفتي على ما تفعه أعاذنا الله من شرور انفسا وسيئات أعمالنا وهذا نال الصواب
وتحاشا من الوقوع في الدعوى وأجارنا بفضل من الاهواء الفاسدة ولقد صدق من قال
واذا ما خلا الجبان بأرمني طلب الطعن وحده والتزلا والله الموفق للصواب
والله أعلم سئل في ضيف وجده مقتولا في بيت مضيقه وقلتم بوجوب القسام والدية
على عاقلة ولم تسع عاقلة واجب الحول المقدر شرعا فعلى من الباقي منه أجاب هو في
بيت المال كما أشار الى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم حلة الى اخرى في الباقي قائلا فيكون
جناية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جناية شخص لا عاقلة له وقد تقرران جناية
الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرها من المعتمرات والله أعلم كتاب
الوصايا سئل في رجل أوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا
أجاب ليس عليهم مراعاتها والا فضل الدفن في مقابر المسلمين والله أعلم سئل
فصل في الزوجة في رجل نصيبه القاضى وصيا على ايتام أخيه والليت زوجة وكلت اباه في القاسية
مع وصي الايتام والاشهاد والتبارى العام معه ففعل واشهد بالوكالة الثابتة عن ابنته انه قبض جميع ما تستحقه
ولشهادة جميع ما تستحقه من متروكات زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير الا استوفته ما عدا الدين الذي يذمه
في توصي المذكور أنا من معلومين ثم الآن يدعي الاب المذكور بالوكالة عن ابنته على الوصي المزبور أعيا
عبدنا غير ما قسم بيد الوصي غير ما قسم به هل تسمع دعواه ويقبل مجرد قوله أم لا يقبل والقول قول
الوصي فيما بيده وهل اذا خمنت الايمان بالله راعه وقت القسمة لاجل القسمة يلزم الوصي
الوصي أخذ ما خمنت به أم لا أجاب لا يقبل مجده قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مما ادعاه
من غير قول الوصي فيما بيده أو لزيد أو من تركه أخيه أو تركه أبيه اذ كل من كانت له يد
معدنة على شيء فالقول قوله فيه بيمينه ان طلبها مدعيه وأما لزوم الوصي أخذ ما خمنت
سبه لاجل القسمة فلا تأمل به بل شرأ مال اليمين من نفسه لنفسه غير جائز لانه كالوكيل

مطلب
ادام شمس العاقلة
أدوية الباقي في
بيت المال

مطلب
أوصى بن يدفن
في مسكنه

مطلب

فصل في الزوجة

مع وصي الايتام

والاشهاد والتبارى العام

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

أخذ ما خمنت به

مطلب

أوصى فيما بيده

مطلب

ولا يعقد لنفسه كما صرح به في الاشياء والنظائر عازيا لشرح المجمع من الوصايا فكيف يلزم
 بغيره اليقين لا جيل القسمة ليظهر به خط كل واحد من الورثة وفي البرازية لو ابرأ أحد الورثة الباقي
 له ادعى التركة وانكروا لا تسمع دعواه وان اقرقوا بالتركة امرها بالرد عليه والله اعلم **سئل**
 في وصية باع دار اليتيم وكتب صك التبايع وفيه ان الوصي باع لوجود مسوغ شرعي باع البيع
 وهو الحاجة للسفقة والكسوة وكون الدار آلت الى الخراب وانه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم بينة
 تشهد انه بئس المثل وكان المشتري حدم من بناء الدار شيئا وجددها ببناءه والآن كبر اليتيم
 وادعى غيبا فاحشيا هل تسمع دعواه أم لا اجاب نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وقبل
 بينته على ان البيع كان بالغين الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك التبايع فلو اقام المشتري
 بينة ان قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن واقام هو بينة فبينته الغبن اولى قال في البرازية
 في الدعوى ولو برهن على انه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على انه كان بالغين قيل
 بينة المشتري اولى لان ريثبت الزيادة والاكثر على ان مثبت القلة اعنى الغبن اولى وفي مستمل
 الاحكام في الوصية ادعى محمد وداد في يده ارضا من جهة أبيه فاقام ذو اليد البينة انه اشتراه
 من وصيه بمثل القيمة واقام المدعى بينة ان قيمته زيادة على ما أثبتته ذو اليد فقبل
 البينة المثبتة الزيادة اولى وقال كثير المثبتة لقلة القيمة اولى فنيه وعن سيف السائل
 وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غيبا واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيمة
 الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينته الغبن اولى فنيه وما عليه الاكثر هو الذي عليه المعول
 وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزي في منته تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فسخ البيع
 بحكم الغبن فما جدد المشتري من البناء ان كان بالات هي ملكه لا خفاء ان صاحب الملك
 يملك النقص وان كان ينقص البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو ملك لمصاحبه
 فان زاد المشتري في ذلك زيادة اعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء اجر العامل وما هدمه
 المشتري من بناء الدار يضمن حصة البناء ونقصه لما لكان ان كان قائما وان كان استهلكه
 يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله اعلم **سئل** في وصي قاض باع كرم المهرزوجة
 الميت وكتب صك التبايع وفيه انه نودى عليه في الاسواق ومحل الرغبات فلم يوجد له
 راغب باز يد من ذلك فبيع للمهر الزوجة اذ لا مال له سواء وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى
 انه بغين فاحش واقام بينة على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع نظرا لليتيم
 وهل اذا اقام المشتري ايضاً بينة بانه بالعدل ترحم بينته أم بينته الغبن اجاب نعم
 تقبل البينة على انه كان بالغين واذا افتقرت بينة الغبن وبينته العدل فبينته الغبن
 اولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني ان الوصي الاول كان باعه بغين فاحش او باع
 العقار المتروك لغشاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويبطل البيع انتهى ومسئلة تقديم

مطلب
 اذا ادعى بينة
 ان بيع الوصي كان
 بالغين الفاحش
 والمشتري ان يقبل
 القيمة ببيع
 اليتيم اولى وادى
 فسخ البيع فما
 حدمه المشتري
 الخ

مطلب
 باع الوصي عقار
 اليتيم ثم عزل
 غيره فاذا ادعى
 الوصي الثاني ان
 بيع الاول بالغين
 وادى المشتري انه
 بالعدل تقدر
 بينة الوصي الثاني
 ويفسخ البيع

بينة الغبن المذكورة فالبرازية والخلاصة ومشتل الاحكام وغيرها وهو الرابح الذي عليه
 الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوعة للصحيح من الاقوال فكان عليه المصوب والله اعلم
 سئل فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالغبن الفاسخ وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنين
 الى اليتيم بعد بلوغه او قبل هل يلزم له اجرة أم لا اجاب كلاهما الرواية لا تلزم لان مكة
 بتاويل الملك ومن الحق دار اليتيم بالوقف اوجب اجرة المثل والله اعلم سئل في وصي ايتام
 باع نصف كرم لهم مشتل على شجارتين وعنب وغير ذلك لرجل يبيع كل ربع منه مؤجلا الى سنة
 وتسلمه المشتري وصار ياكل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي
 الثمن واستمر المشتري ياكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الايتام فادعوا على المشتري
 بطلان شرائه لعدم المسوق والرجوع بما استهلكه من ثمرته هل يقص دعواهم ام لا اجاب
 قد تقرر عدم جواز بيع عقار القيمة عند التأخير في الحاجة الى ثمنه لافضاء لها الا من
 ثمنه كفقة او دين لا يقضى الا من او رفع في يد متقلب او كانت غلته لا يوفى ثمنه او
 بيع بضعف قيمته وصرح في التاديب خاتمة نقلا عن المستقن ان بيعه والحال هذه باطل
 فيحتمل علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما اكله المشتري حيث لا مسوق له مما ذكره
 صحيحة يجب سمعها او يقضى بموجبها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذا سيع الباطل
 حكمه حكم العدم ومال اليتيم معصوم محرم ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف
 من قرب اليه على غاية السوء ونهاية الاسف لما فيه من العظم وعلى حرمة اجعت الامم
 سئل في الجذاب الاب هل يملك بيع منقول اولاد ابنه أم لا وهل الشجر الغروس
 في الارض المحركة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم بجواز بيع المنقول اجاب نعم
 يملك ذلك قال في مخ الغفار شرح تنوير الابصار ناقلا عن الفصول العبادية اذ امارات
 الرجل ولم يوص الى احد كان لابيه وهو الجديع العروض والشراء انتهى ومثله في اغلب
 بيع الوصي منقول الكتب وذلك بشرط ان لا يكون بما لا يتغابن الناس في مثله كما هو مصرح به في عامة الكتب
 اليتيم لا يحتاج والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما صرح به في البحر نقلا عن الائمة الاخبار
 الى مسوق بخلافه وبطل قول من جعل البناء والختيل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين
 سئل في وصي باع
 لا يجوز لوصي الحاكم
 سئل في وصي باع
 من مال اليتيم نفسه
 من نفسه بخلاف
 ما اذا اشترى من
 الحاكم اذا اشترى لنفسه شيئا من مال اليتيم هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز
 كما صرح به في الخلاصة معزيا الى نظم الرندوستي قال لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع

مطلب
 تجال اجرة في دار
 اليتيم لما مضى اذا
 قسح بها بالغبن
 مطلب
 اذ باع الوصي
 اشجار اليتيم ببلاد
 مسوق يجب على
 المشتري ضمان
 ما استهلكه
 مطلب
 في بيان الاشياء
 المسوقة لبيع
 عقار اليتيم

مطلب
 تحريم بيع ملك
 بيع منقول اولاد
 ابنه والبناء والتخل
 من قبيل المنقول

مطلب
 بيع الوصي منقول
 الكتب وذلك بشرط
 ان لا يكون بما لا
 يتغابن الناس في
 مثله كما هو مصرح
 به في عامة الكتب

مطلب
 لا يجوز لوصي الحاكم
 سئل في وصي باع
 من مال اليتيم نفسه
 من نفسه بخلاف
 ما اذا اشترى من
 الحاكم اذا اشترى
 لنفسه شيئا من مال
 اليتيم هل يجوز ام
 لا اجاب لا يجوز
 كما صرح به في
 الخلاصة معزيا الى
 نظم الرندوستي
 قال لانه وكيل
 والوكيل لا يملك
 البيع

من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له وكذا في الفوائد الزينية نقلا عن شارح المجمع وفي
 البرازية بيع وصي الاب لا وصي القاضى لان وكيل من نفسه ان ينفع ظاهر كبيع ما يساوى
 تسعة بعشرة او يشتري ما يساوى عشرة بتسعة يجوز وهذا مما يحفظ ويرقى وقولهم
 من نفسه احتراز عن شرآته من القاضى فافهم والله أعلم سئل في صغيرة ماتت وكان
 لها اسباب جاءت جدتها امها تطلب ادنا منها فذكر ابوها ان يارعاها وانفق ثمنها عليها
 في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينفق مثله أم لا أجاب نعم يقبل
 قوله في ذلك بيمينه حيث كان ينفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم
 سئل في وصي قاض على اتمام اقام القاضى اتم ناطرة فانفق عليهم الوصى والا تم
 تنكروهل القول قول الوصى فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصما أم لا أجاب
 القول قول الوصى بيمينه فيما صرفه على النفقة ما لم يكذب به الظاهر وللوصى الانفراد
 بالنفقة مع كون الام ناطرة ولا تكون خصما في ذلك والحال هذه والله أعلم سئل
 هل يقبل قول الوصى انه انفق من ماله عليه ليرجع به أم لا أجاب قول الوصى انما
 يعتبر في الانفاق اذ لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه
 دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الاب بالبينة كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم
 سئل في رجل دفع لمربعة او حاضنة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا أجاب
 لا حيث لم يشهد والله أعلم سئل في رجل اقامه القاضى وصيا على يتيم ولم يفرض له
 اذ ذاك نفقة ثم فرض له اجرا في مقابلة عمله فتناول عن المدة الماضية الخالية عن الفرض
 هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة
 ذوهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم سئل في وصية
 على ولدها ادعت ان ماله الذي كان بيدها سرق هل يقبل قوطا بيمينها أم لا يقبل
 أجاب نعم القول قول الوصية بيمينها ان المال ضاع او سرق كما في الخلاصة
 والخانية وغيرها والله أعلم سئل في وصي على بنات أخيه كبرن وطلبن حسابه
 لينظرن هل انفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى ان يحاسبه هل لهن ذلك هل
 القول قوله انه انفق بالمعروف أم لا أجاب للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر
 على الحساب لو امتنع والقول قوله في المخرج وفيما انفق وفي انفق بالمعروف ولم
 يسرف لانه أمين من جهة الميت او من جهة القاضى والقول قول الامين مع اليمين فيما
 فعل كذا نقل في مشتمل الاحكام عن فصول الاستروشنى والله أعلم سئل في وصي
 مختار غابت ضيعة منقطعة فضب القاضى وصيالا ثبات حق الصغار وحفظ مالهم
 من الضياع ولا انفاق عليهم هل يصح نصبه ويترتب على ذلك موجه أم لا واذا قلتم
 انفق بالمعروف

مطلب
 يقبل قول الاب
 انه باع مال الصغير
 في حياته وانفق
 عليها عند طلب
 ام الام ارشائها

مطلب
 القول قول الوصى
 فيما صرفه على اليتيم
 ولا يعتبر ان كان
 امم التي جعلها
 القاضى ناطرة
 عليهم

مطلب
 لا يقبل قول الوصى
 انه انفق على اليتيم
 من ماله ليرجع في

مطلب
 لا رجوع للاب
 فيما دفع لمربعة
 ابنته

مطلب
 يستحق الوصى
 الاجر من وقت
 فرض القاضى له
 ذلك

مطلب
 القول قول الوصى
 ان المال قد ضاع
 لا يجبر الوصى على
 المحاسبة والقول
 قوله بيمينه فيما
 انفق وفي ان
 انفق بالمعروف

بالقيمة فما الغيبة المجوزة لذلك أجاب نعم اذا غاب وصي الميت غيبة منة طاعة جاز
 للقاضي ان ينصب وصيا ويترتب عليه الامكان المذكورة في وصي القاضي كما افاده اطلاق
 قولهم لا ينصب القاضي وصيا مع وجود وصي الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة واقرة
 لدى الدين كما في الاشياء نقلها عن الحرانية وكما في جامع الفصولين والبرذية والعمادية
 وقد عللوا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولا شك انه اذا مات حقيقة وانتهى قضيته
 وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذا هنا كما هو ظاهر وأما
 الغيبة المنقطعة فما في البرازية نقلها عن الحنفية فيفيد انها مقدرة بكون الوصي المختار
 في بلد منقطع عن بلد المتوفى لا تاق ولا تذهب انقافه اليه وما في جامع الفصولين
 عن فتاوى رشيد الدين يفيد تقديرها بمدة السفر وتعليقها بالنظر يفيد تقديرها
 بخوف ضياع مال الصغار وضررهم بعدم الانفاق والتطرق في حالهم هذا ما فهمته من
 مصنف القاضي وصي النظر في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم سئل في قاصر نصب وصي على يد
 على مفار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصي مختار لليت فاجاز جميع ما فعل الوصي المنصب
 فاذا ظهر وصي مختار من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا أجاب نعم ما فعله المنصب جاز
 والحال ما فعله لما تقرران الاجادة للاحققة كالوكالة السابقة والمصترح به في الكتب جواز توكله بكل
 ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقده بحيز عند فعله وهو موجب للانعقاد والتمسك به لا
 ادراك له ولا وصية
 واشتتت الايتام
 من مالها فلا الرجوع
 انما شهد وانما دعت
 الاستدانة فلا يقبل
 منه الا بينة

ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقده بحيز عند فعله وهو موجب للانعقاد والتمسك به لا
 ادراك له ولا وصية
 واشتتت الايتام
 من مالها فلا الرجوع
 انما شهد وانما دعت
 الاستدانة فلا يقبل
 منه الا بينة

حضانة أم لا وان اقلتم تسقط تكون لعنتهم ام يجدتهم حيث لا مانع لها وهل للام حبس
 الايتام عندها في منزلها لا جل ما ثبت عليهم من النفقة بالوجه الشرعي وتمنع الجدة المذكورة
 من حضانتهم حتى تستوفى دينها أم لا وهل اذا قالت انا اقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع
 في مالهم تجاب الى ذلك وتمنع الجدة من الحضانة بذلك أم لا وهل اذا رهنتم دار مشتركة
 بين الايتام وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا أجاب أما مسألة
 رجوع الأم بما انفقت من مالها ففيها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لزوجها ترجع - في
 مالهم والا وأما مسألة دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك
 فان ادعت انها وجبت والا وأما مسألة سقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة
 في السقوط به وانما لها للجدة وأما مسألة حبس الايتام عندها في منزلها بما يشترط
 من النفقة فلا قاله وأما مسألة القيام بمؤنة الايتام الخ فلا تجلب في ذلك ولا تمنع

لجدة من الحضنة بذلك وأما مسئلة الرهن فلا تملك ذلك باجماع العلماء والله أعلم
 سئل في وصية باع من رجل حصّة للأيتام في عقار لضروقة النفقة والكسوة وقبض الوصي
 الثمن ثم مات واحد من الأيتام فهل لأحد من يرث في مال هذا اليتيم مطالبة للمشتري من
 الوصي أم لا وهل إذا طالبه ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن إعطاءه للوصي لم يصادف محلا
 يستخلص من الأخذ أم لا أجاب قبض الوصي صحيح في محله وليس لأحد من ورثة اليتيم
 مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم أن كان حيا وإن كان ميتا لا
 ضمان عليه بموته مجعلا وإذا دفع بناء على لزومه وإن قبض الوصي غير صحيح يستخلص
 من المدفوع اليه والحال هذه والله أعلم سئل فيما لو بلغ الصبي رشيدا وثبت كون مبلغ
 رشيدا ثم بعد ذلك طالب وصيته بدفع ماله اليه فأجاب الوصي بأنه دفع لك ماله
 بعد أن ثبت بلوغك رشيدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه أم لا بدله من بيعة
 تشهد له بطبق دعواه أجاب القول قول الوصي والحال ما ذكر لأن أمين وقد نصوا على أن كل
 أمين يقبل قوله في النضال الأمانة إلى مستحقها وفي تحليفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة
 دعوى الاتفاق هكذا رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الحانوتي أجاب في واقعائه وأقول الظاهر
 أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهي اخلّة فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من
 نص عليها بخصوصها وقد بادرت للجواب باللسان كذلك أخذت من الضابط المذكور ثم الخ
 بفضل الله رأيتها بخصوصها في كتب تفسير كذلك كما بيضاوى والكشاف والرازي والمحقق
 في قوله تعالى فلا نفعم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بأن الوصي مصدق
 في الدفع مع اليمين عند أبي حنيفة خلافا لما لك والشافعي فراجع تلك الكتب إن شئت
 والظاهر من علمائنا أنهم إنما يصرحوا بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور
 وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم سئل في وصية منصوب من جانب الحاكم فرض القاضي نفقة
 للأيتام الذين في حجره قدر معلوما كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة سنين
 فادعى أن صرفه في كسوتهم أيضا من ماله كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله
 فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون
 مانعا لدخول الكسوة في مسمى النفقة أجاب نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر فيه
 ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والحاشية وغالب
 كتب المذهب وعبان الخلاصة في هذا المحل وإذا أخبر الوصي بالدخول والخروج قبل
 قوله فيما يجمل انتهى ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور منها أن النفقة قد
 يراد بها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأذهان الآن وهو كثير الاستعمال في
 كلامهم قال في أكثر تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حاجتها قال

مطلب
 قبض الوصي الثمن
 من المشتري صحيح
 وإن مات مجعلا
 فلا ضمان عليه

مطلب
 إذا ادعى الوصي
 دفع المال إلى اليتيم
 بعد بلوغه فهو
 مصدق وفي
 تحليفه خلاف

مطلب
 فرض القاضي نفقة
 معلوما للأيتام
 لا يمنع من قبول
 دعوى الوصي الزيادة
 بيمينه مالم يكذب
 الظاهر

والسكنى فغطف الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله إلا
 دعواه ما لا يحتمل وما يكذبه الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم ^{مطلب} ^{إذا أوصى القيم}
 الوصى بأقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته هل يضمن أم لا أجاب قال في البحر وكما
 الوقف بعد أن قرر سؤالاً في القيم قلت قال في القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقوض من
 المال على المستقروض ^{مطلب} ^{أفراد الوصى يدين على}
 مال المسجد للإمام فأبى فأمر القاضي فأقرضه ثم مات مفلساً لا يضمن القيم انتهى مع أن
 القيم ليس له أقراض مال المسجد انتهى والوصى مثل القيم لقوله الوصية والوقف أخوات
 وقول الزيلعي وأغلب شراح الكفر والهداية الفرق بين القاضي والوصى أنه بأقراض القاضي يؤس التوى
 المحيت باطل ولا طعم ^{مطلب} ^{بجواز المستقرض}
 المحال هذه كونه معلوماً للقاضي ولا شك أنه حيث كان بأمره وحضرته من التوى بجواز المستقرض
 والمحال هذه كونه معلوماً للقاضي والله أعلم ^{مطلب} ^{أفراد الوصى يدين على}
 بالدفع للمقرض وفيما إذا كان يطعم من ماله فإنه هل له أن يحسبه على اليتيم ويتناول من ماله أم لا ^{مطلب}
 أقرار الوصى على الميت يدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذ ثمنه
 من ماله ففي القنية والحاوي الزاهدي وصى ينفق على الصبي من مرقته وخبره حتى يبلغ فوضع
 ذلك عليه ليس له ذلك إذا كان أنفق له يرجع عليه انتهى فلو أشهد يرجع والابن والله أعلم ^{مطلب}
 سئل في رجل اشترى بناءً قرن مقرر على أرض وقف وعلم بما على الأرض لجهة الوقف بطريق الحكم ثم
 أوصى في مرض موته إذا تزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلان ما فلا وفلا يقرآن ليس وتبارك
 والاحلام والعود بين ويصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ويديان ثواب ذلك المرحوم وعين
 لها كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا أخذها يقرؤه إن كان له
 أهلية ولا يقرؤها القاضي من له أهلية وما مشترى القرن واستمر الرجلان يقرآن ويتناولان
 علوفهما كما عين لها من أجرة القرن بمعرفة وارث الموصي عشرين سنة ثم إن أحد القراء ادعى
 أن القرن وقف وأنه ناظر عليه واستبد له منه رجل آخر فأبدله بطريق النظر بغير معرفته
 وارث الموصي والحال أن القاري ليس له سوى علوفته من أجرة القرن فهل هذه الوصية يصير
 القرن وقفاً على القاريين أبداً سرمد أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القاريين
 التصرف في القرن أم لا وهل لو رثه الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا ^{مطلب}
 هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولا يملك أحد القاريين التصرف في القرن ولا استبدال
 لو وقع منه غير صحيح ولو رثه الموصي التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت
 فيجوز على فرض الله تعالى قال في وصايا البرازية أوصى لقاري يقرأ القرآن عند قبره بشئ =
 فالوصية باطلة وفي التارخانية في الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن
 يدفع إلى أنس كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه وصية باطلة لا تجوز وسواء كان القاري
 محيياً أو غير معين وعلو ذلك بأن ذلك يمتزلة الأجرة ولا يجوز لأحد الأجرة على صاعته الله تعالى

وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها
على القراءة على قبور الموتى فافهم والله أعلم سئل في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى
الآخر اذ ان لا يخرج من تركه ولحد منهما شئ لغير زوجيه فما الحيلة أجاب الحيلة ان يوصى
كل واحد منهما بالآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لانه غير وارث والله أعلم سئل
في صفار ماتت أمهم عنهم وعن أبيهم فلمن التصرف في ماله أجاب قد اتفقت كتب الخفية
على ان التصرف في مال الصغير للأب ثم لابا الأب ثم لوصي الأب ثم لوصي أبي الأب قال في البحر
نقلا عن خزانة المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير الى الأب ووصيه ثم وصي وصيه
ثم الى ابابا الأب ثم الى وصيه ثم بعد من ذكر الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي انتهى وفي
الاشباه لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصي اليتيم ولو كان
منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال الصغير الى الأب ووصيه ثم وصي وصيه
ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية الى ابابا الأب ثم لوصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن
ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده ووصيتهما التصرف في ماله انه
وكذا في كثير من الكتب المعبرة والمسئلة في مشاهير كتب الخفية كالدرر وغيرها والحاصل
ان ولاية القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الأب والمجدوع عن وصي كل واحد منهما
وفي الحاوي الزاهدي من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والحد والوصي والقاضي
والمسقط والاخ والعلم الصغير وشرائهم وسائر تصرفاتهم له صريح بان القاضي محجور
عن التصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيها عن الميت فراجع ان
شئت اقول فكيف مع الاب وهو اول الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض
القضاة في هذا الامر ارجح العجائب وهو انهم ينصبون مع الاب الحليم وصيا ويلزموا الاب
بأخذ مال ابنه مريحة ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
انا لله وانا اليه راجعون والله أعلم سئل في وصي القاضي على أخويه اليتيمين اذا اشهد
على نفسه وعلى أخويه اليتيمين انه لا يستحق هو وها قبل فلان وفلان حقا ولا استحقاقا
ولادعوى من جهة المبلغ الذهب الذي كان بجهة فلان ولا من اجرة عقار مشترك ورعي
وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان والى يوم تاريخه هل يتفاد اشهاد اليتيمين
المذكورين فيما ذكر أم لا أجاب لا يتفاد اشهادهم على اليتيمين المذكورين اذا اشهادهم وبراءه
للمال لزم بعقد غيره باطل ولها الدعوى عليهم بما بذل شرعا ولا يمنعان عنها اذا مال
اليتيم والوقف والعائب مستثنى من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم
سئل في وصي على يتيم أوصى أبوه بوصية لغير وارث لكنه ذورحم محرم هل يسوغ للوصي
ان يتفادها حيث خرجت من الثلث ام لا واذا تفادها ابلغ اليتيم فاكرا الوصية وأنت
وغيرك تفاد

مطلب من
في الحيلة بأحقها
كل من الزوجين
بمال الآخر

مطلب
في بيان من له
ولاية التصرف
في مال الصغير

مطلب
اذا اشهد وصي
القاضي على أخويه
على نفسه وعليهما
أنهم لا يستحقون
قبل فلان وفلان
حقا ولا يتفاد
عليهما

مطلب
للزحمان يتفاد
وصية الميت وإذا
انكرها اليتيم بعد
بلوغه ومعه
الحاكم اذا فاد
للميت له شاهد
وبين تفاد

لوصي له بشاهد وبميز وحكم بها الحاكم الشافعي هل يبعد حكمه أم لا أجاب نعم
يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي المحرم يحرم قطعه وهذا
باجتماع من الأئمة وإذا بلغ اليتم وانكرها واتي الوصي له بشاهد مع يمينه عليها حكم له
القاضي الشافعي بما يراه نفذ إذ قد رد في صلة الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد إذ هو خير محض
عليه النواحي بعض والله أعلم سئل في يقيم لها عمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم
من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا وما حاله هناك
قاضي يمكن دفع أمر اليتم اليه أجاب ليس للعم التصرف في مال اليتم بغير وصاية
مطلقا سواء كان عمالاب وأم أو لاب والله أعلم سئل في الوصي إذا مات بعد أن خلط
مال لا يتام بماله هل يكون ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركته أم لا وهل إذا
كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا أجاب لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الأولى
قولا واحدا وفي الثانية خلاف وقد قال قاضي خان في الوقف ناقلا عن الأئمة إن الامانات
تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الأفي ثلاث أحداها متولى الموقف الثانية السلطان
إذا خرج إلى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنمة عند بعض العائدين ومات ولم يبين عند
من أودع والثالثة القاضي إذا أخذ مال اليتم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من
أودع لا ضمان عليه آو وذكر في التهمة الامانات تنقلب مضمونة بالموت إذا لم يبين لاسي
ثلاث مسائل وذكر مسئلتين قاضي خان في المتولى والسلطان والثالثة إحدى المتفانين
قال الطرسوسي فصل من كلام قاضي خان والتهمة بخلاف في تضمين أحد المتفانين وفي
تضمين لقاضي انتهى ولم يذكر واحد منها الوصي وذكره في جامع الفصولين راجعا إلى الفوائد
صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن ضمن الأيموته
مجهلا قيل لا كوصي أو فأقول والوجه عدم ضمانها لثلاث يمنع الناس منها ولا غنى لهم عنها
فقد علم الحكم في المسئول عنه بأوضح عبادة وأقهرها المراد والله أعلم سئل في وصي النفق
جميع مال اليتم بقدر ما فرض القاضي له وأذن له بالانفاق فادى شخص على الميت بدوين
فاقر به هل يصح إقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووفاؤه من ماله بإقراره أم لا
أجاب إقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي بإقراره لأنه إقرار للغير على الغير فكان
باطلا لا عبوة به والله أعلم سئل في رجل مرض فجعل أخاه لأمه وصيًا على أولاده هل
هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع الغصبة حتى الجد لاب والقاضي أم لا أجاب
نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم سئل
في لجد أبلا هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا أجاب الولاية في مال الصغير
الأب ثم وصية ثم وصي ولو بعد ثم إلى الأب ثم إلى وصية ثم وصي وصية ثم يكن فالقاضي

مطلب
ليس للم التصرف
في مال اليتم بغير
وصاية

مطلب
بضم الوصي مال
اليتم إذا خلط
بماله وأما إذا مات
مجهلا فلا يضمن

مطلب
في بيان مسائل
استثنوها من
قوله أن الامانات
تنقلب مضمونة بالموت
عن تجهيل

مطلب
لا يصح إقرار الوصي
على الميت

مطلب
وصي الأب أولى في
التصرف من الجد
وأما وصي

مطلب
الولاية لاب الأم
في مال الصغير بل مع
الأب ثم الوصية

مطلب
ولو بعد ثم لجد ثم
لوصي ثم للقاضي
ثم لوصيه

ومن نصية الفاضل كذا صرح به كثير من علماؤنا فاذا كان كل من الاب ووصيته ووصي وصيته
 وان يمد وكذا الاب مقدم في التصرف في مال الصغير على الفاضل ومن نصية الفاضل فكيف يكون
 دلالته معه نظروا تصرف في مال الابنة وهو لا ولاية له أصلا هذا لا قائل به والله أعلم سئل
 فامرأة بائع زوجها عقارات في مرض موتها بالمحابة ولا دين عليها وماتت عن زوجها
 وعن بيت مال فهل تنفذ محاباتها وليس لبيت المال ردة محاباتها معه والرجوع الى قيمة
 المثل أم لا تنفذ وله ذلك أجاب نعم تنفذ محاباتها معه بل ووصيتها له وليس لبيت المال
 ردة محاباتها له ليس بوارث وإنما يوضع في بيت المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات
 وذوي الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع لا من طريق الارث والتوقف
 في توصية للوارث وفي المحابة انما هو لحق الورثة وحيث لا وراثت نفذت محاباتها مع
 زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل مالها له نفذت وصيتها له والمحال هذه وقد صرح
 بين المسئلة صاحب الجوهر في الوصايا وجميع اوائل كتب الفرائض باطقة بذلك
 والله أعلم سئل فيما اذا كان رجل وصيا على اولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين
 فوفاه الوصي وصرف مصارفهم ثم بلغت منهم بنت فاقراها الوصي بالذي لها عنده وكلستحقة
 عنده مقدار معلوم ودفعها بحجة شرعية والآن قد بلغ بقيتهم ويطالبون الوصي
 بان يدفع اليهم على حساب ما أقر به لأختهم وهو يتعلل عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ
 أختهم واقراءه لها بالمبلغ المدفوع لها وبالمصروف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل
 بمقتضى قرآن المذكور ويلزمه ان يدفع لآخوتها الذين بلغوا بعدها على حساب ما أقر لها به
 لانها قضية واحدة تعتمدهم جميعا ولا يحسب عليهم من المصروف الا ما كان بعد الاقرار الزبور
 والحالة ما ذكرنا ولا أجاب لا يلزم الوصي ان يدفع لآخوتها على حساب ما أقر به لها بحواضر
 عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السياق والمحاق اتحاد الزمان أو اختلف
 كما هو الواقع في كل مكان وقد تقررت ان الوصي أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا
 ادعى ضيا عنه أو أنه أنفق على البقيم أو أنه أنفق منه كذا ولم يكذب الظاهر صدق بيمينه
 في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فمن الجائز ان يكون اتجر فيه فخر أو زاد
 سعرا ما اشترى لهم من النفقة على سعرا ما اشترى لها فلا يلزم عليه ان يدفع لآخوتها
 على حساب ما أقر لها به وليست قضية واحدة تعتمدهم ولزما مرضوا فاحسوا الى زيادة
 الصرف ولربما أنفق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب بحث صلحو له ويكون مأجورا
 ولا شبهة في جواز دفع الوصي لها ما لها عنده بقدر بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة
 اذ بلوغها جاز له المقاسمة معها كما صرح به علماؤنا بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة
 فان لم يكن متعديا فيما فعل وبقى ما لآخوتها تحت يده أمانة بطريق الوصاية تصرف

مطلب
 فامرأة بائع زوجها
 عقارات بالمحابة
 ثم ماتت عنه وعن
 بيت المال

مطلب
 بلغ من القاصرين
 بنت فاقراها الوصي
 بقدر معلوم من مال
 أبيها ودفعها ثم
 بلغ البقية ويطالبون
 الوصي أن يدفع
 لهم على حساب ما أقر

مطلب
 الوصي أمين فيصد
 في دعوى الضياع
 والاتفاق ما لم
 يكذب الظاهر
 وله ولاية التجارة

فيه كل تصرف يسوغ للأوصياء شرعاً فاذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول
قوله فيما لهم تحت يده من المال وفي غالب كتب علما اذا بلغ الصبي وطلب ماله من الوصي فقال
الوصي ضاع متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفقت مالك عليك يصدق في نفقة
مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب فيه الظاهر والمراد بالظاهر ما يظهر للناس كذب
فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصي معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل
في الرجوع عليه الا بالبينة لانه ادعى دينا عليه فلا يقبل الا ببينة والحاصل ان الزام الوصي
بالدفع على حسنة ما اقرها بعيد عن فهم كل فقيه وبقرارنا هذا ظهر الوجه فيه والغيب
لا يعلم الا من تقر به علم الغيب ولنا الظاهر وهو يتولى السرائر بلا شك ولا ريب والله
أعلم سئل في رجل جعل أخاه شقيقه وصيا مختاراً على ولاده وأوقع القبض على الوصي
للمذكور ناظروا وقف بلد المتوفى وسجنه وتوعده بالضرب وأخذ من ماله الايتام مبلغاً
عظيماً يستغرق غالب مالهم بعد حبس الوصي المذكور وأهانتة وتوعده هل للوصي المختار
أن يرفع الامر الى ولاية الامور ليستخلصوا ماله الايتام منه ويردوه اليهم أم لا أجاب نعم
على مال اليتيم للوصي المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل الى رده على الايتام الا بالرفع الى أوليك اذا الحق يطلب
لولاية الامور ولا سبيل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى ولوردوه الى الرسول والمال الا من منهم الآية
ليستخلصوا منه بل عليه ذلك
وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب واليقين القاطع بوصول الحق الى اهله عند
رده اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية الامور الا الانصاف والدفع في وجه الجور
مطلب
اودفع القاضي اجرة والاغتصاف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأذى الا بالدفع اليهم فهو واجب على الوصي المختار
للوصى تسترد منه ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فاذا رفع ذلك اليهم وردوا مال اليتيم اليه فقام
ان لم يقين له قبل العمل
خرج من عهدة الواجب عليه وخصل الثواب الجزيل لهم بمحصل ما توجهت همته بسبب
وذهب كل بالاجر الوافر والفوز بالحسنى في اليوم الآخر وخرج كل منه ومنهم من عهدة لولا
وردة كل ظالم يأكل اموال اليتامى ويحب لنفسه بذلك الممالك والمقاطع وهم وفقهم
الله تعالى يفترض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى ويأكل اموال اليتامى ظلم وشغل نفسه
جرماً وانما وكيف لا يفترض على عم الايتام ووصيتهم بنصب الميت أخيه وأبيهم وهو امور
يحفظ مالهم شرعاً واذا قرط ضمن قطعاً وقد قيل اذا أنت لم نعم طبييتك بالذبح
يسوء أقصيت التواء عن التسقم وحاشا ثم حاشا ان تمتع ولاية الامور برجل قدرت
اليتيم اليتيم ويدفعه بالظلم وتناولت مال اليتيم بغير حق ويهملوه ويلقوا حبله على غاربه بل يزجرونه
مضايقة وبضاعة لا لنفسه
ويحرقونه ويمزقونه من جوانبه وهذه الامة المتحدة كلها خير أولها وآخرها كما جاء
في الحديث أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره وفيه لا تزال من امة قائمة مرسله
لا يضرمهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم على ذلك والله أعلم سئل

مطلب
في المراد بالظاهر
من قولهم ما يكذب
الظاهر

مطلب
للوصى دفع الثقل
على مال اليتيم
لولاية الامور
ليستخلصوا منه
بل عليه ذلك

مطلب
اودفع القاضي اجرة
للوصى تسترد منه
ان لم يقين له قبل
العمل

مطلب
للوصى ان يتجرى مال
اليتيم اليتيم ويدفعه
مضايقة وبضاعة
لا لنفسه

في وصي على يتيم عمل في تقاضى ديونته ومراعاة اسبابه نحو ما من اربع سنين وطلب من قاض
 ان يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة اجرة قصرف له قدراً وعزل ذلك القاضي
 وولى غيره فاسترد هاتمه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استرد هاتمه أم ليست حقه أجا
 ان كان شرع متبرعا فليست حقه فاسترد منه وان من القاضى له اجرة لعمله حين بضيه
 فعمل فدفع له في حقه ولا يجوز استرد هاتمه والله أعلم سئل في الوصي المنصوب من
 جهة القاضى هل له ان يتصرف في مال اليتيم اليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة ويمتنع من اخراجه
 العشرة مثلاً باثني عشر احياناً أم لا يتنوال الجواب مفصلاً أجا ب نعم للوصي في ذلك
 كما صرح به في الخانية وشرح من لا يخسر وغيرهما من المعتمدين ومن أطلق عدم الجواز
 من أصحاب المتون أراد تجارة الوصي لنفسه كما به عليه الشراح والله أعلم سئل في
 تركه فيها صغير هل لبيه أن يصالح على ما خسته من عقار وعروض ومواش وغير ذلك
 بمال معلوم أم لا أجا ب نعم للاب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكره الزاوي
 في كتاب الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومسائل التركة والتخارج لكن يشترط جود
 شرائط التخارج ومستوعات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم سئل في تركه
 مستغرق بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي لبعض الغرماء
 من غير ايثاء ديناً ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لأم صغير له اب مقر بالدين المذكور
 هل يضمن الوصي المذكور ما دفعه من غير ايثاء أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنة الصغير
 أم لا أجا ب الوصي ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنة الصغير
 اذ المقر ان اقرار الاب والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع الفصولين في الخامس عشر
 في التخليف وغيره والله أعلم سئل في الوصي اذا نصبه القاضي على يثمة فقال عند عقد المراجعة
 ضمانه على معنى المدفوع اليه المال هل يكون ضامناً أم لا أجا ب لا يصح ضمان الوصي لنفسه
 اليه ولا للمال الذي ترتب بمباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه
 ابن نجيم والكمال عند التكم على بطاؤون كآله الوكيل والمضارب للوكيل ورب المال ترد الماء الدواء
 وتترك الجدال والمرأ والله أعلم سئل في تركه فيها كباراً واثام عليهم وصي والتركه في يده
 ادعى أحد الكبار عليه كراً في يده للورثة أنه ملكه وأثبتته بالبيينة الشرعية وحكم له به فهل
 ينفذ الحكم على الكل أم لا أجا ب ينفذ الحكم على الكل وقد صرحوا في دعوى العين بانها اذا
 كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعاً والله أعلم
 سئل في وصي مختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الشريف ان يقر له في مال اليتيم اجرة نظير
 خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعين من مال اليتيم
 وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل ذلك أم لا أجا ب

مطلب
 للوصي ان يتصرف في
 مال اليتيم لليتيم
 ويدفعه مضاربة
 وبضاعة لنفسه
 مطلب
 تركه فيها صغير
 اراد ابوه ان يصالح
 عما يخصه من العقار
 على مال معلوم
 مطلب
 تركه مستغرق بالدين
 وفيها صغير ووصي
 دفع لبعض الغرماء
 دينه بدون ايثاء
 ثم ماتت الصغيرة
 عن ورثة فيهم أخ
 هل يضمن الوصي المذكور
 ما دفعه من غير ايثاء
 أم لا وله اب
 مقر بالدين
 مطلب
 اذا عقد الوصي
 مراجعة بمال اليتيم
 لا يصح ضمانه للمال
 ولا المدفوع اليه
 المال
 مطلب
 في تركه فيها كباراً
 فادعى أحد الكبار
 على الوصي والتركه
 في يده كرامتها أنه
 ملكه وحكم له به
 ينفذ على الكل
 مطلب
 ليس لليتيم
 اذ بلغ ان يرجع على
 الوصي فيما قرره له
 القاضى حيث علموا
 قدر اجرة المثل

حيث عمل وكان المجعول له قدراً جرة المثل لعمله ليس لليتيم الرجوع عليه لأنه والحال هذا
 يستحقه شرعاً وإن لم يعمل لأشئ له ويرجع به عليه وكذا إذا كان المجعول زائداً عن أجر المثل
 يرجع بالزيادة كما حرمه العلماء في محله والله أعلم سئل في الوصي المختار إذا أذن له الموصي
 باستئناء مال اليتيم وكان كثيراً ثم عين له القاضي في نظيره الاستئناء لحصول المسئلة علوفة
 جزئية فهل له تناوؤها حسبما أذن له القاضي أم لا أجاب هذه المسئلة فيها اختلاف في قياس
 واستحساناً في جامع الفصولين في السابع والعشرين وأمر الشرح الطحاوي ولا يأكل الوصي ونحو
 محتاجاً إلا إذا كان له أجرة في كل قدر أجرته ومثله في العادية وفي الحانية والبرازية وكثير من
 الكتب له ذلك لو محتاجاً استحساناً وفي القنية صحيح أنه لا أجر له وقد تقرّر أن المأخوذة لا يستحق
 إلا في مسائل ليست هذه منها وإذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي فبغيره
 أولى وأنت خير بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضي خان فان قاضي خان من أهل الترجيع
 كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله أعلم **كتاب الخنثى** سئل عن خنثى مات
 فادعى نوثته من يستحق في أثره على تقديرها سهماً مقدراً في تركته وأقام على ذلك بينة وأنه كأي
 يبول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بينته **أجاب** نعم تقبل فقيل كيف تسمع وتقبل
 وما كتب في الهداية أن الخنثى إذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكفني بالتيمة احتياطاً ولا
 ينظر الرجال والنساء فكيف يثبت خصوصاً إذا قال الشهود قطناً أنها تبول كالنساء لا تسمع
 لنفسهم فأجاب أقول مستند العون من ممد الكون هذه المسئلة وأمثالها من الدعاوى
 الواقعة على الخنثى والاختلاف في الواقع في حاله جعل لها في التارخانية نوعاً مستقلاً على حدة وذكر
 فروعاً كثيرة ولا بأس بترادها هو صريح فيما أفتينا به في ذلك قال نوع في الاختلاف في الواقع في
 حالة الخنثى والدعاوى في ذلك وأقامت البينة عليها ثم إن قل الخنثى خطأ قبل أن يستبين أمره
 قال القول في ذلك قول القائل أنه ذكر أو أنثى وكانت المدينة تجب على القائل بأن لم يكن له عاقلة
 فإن كان له عاقلة فالقول قول القائل أنه ذكر أو أنثى ذكرنا ذكرنا فالقول قولهم ووجب عليهم بدية المرأة
 وإن قالوا أنه أنثى وورثته ادعوا أنه ذكر فالقول قول القائل أنه ذكر أو أنثى ذكرنا ذكرنا فالقول قولهم ووجب عليهم بدية المرأة
 زيادة خمسة آلاف درهم والقائل والعاقلة ينكرون ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة ويتوقف
 الفضل إلى أن يستبين أمره أنه ذكر أو أنثى رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى مات بعد
 موت أبيه فادعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لأنه مات
 وترك ابنين وامراً ثم مات الخنثى فورثت أم الخنثى نصف المال لأن الخنثى مات وترك أم وأخاً
 فترث الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لا بل كانت الخنثى جارية وورثت
 الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت أم الخنثى الثلث فقلت القول قول أخ الخنثى إلا أن الاختلاف
 على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم أنه كان ذكر أو أنثى أقامت الأم بينة أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول

مطلب
 للوصي أن يأخذ
 قدر أجر عمله
 من مال اليتيم
 على خلاف فيه

مطلب
 مهم في الدعوى
 الواقعة على الخنثى
 والاختلاف في
 حاله

من مبال النساء فانه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الام ثلث ذلك الثلث بقية
 من الخنثى وان اقام أخ الخنثى بينة أنه يتول من مبال النساء ولا يتول من مبال الرجال
 وانها ورثت الثلث من الاب بعد الثمن ولا تم الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة
 الام أولى وان اقام الرجل بينة أن أبا الخنثى كان زوجها منه على ألف درهم وطلب ميراثها
 وصدة الابن وكذبته الاقرو لم تقم الام بينة على ما ادعت فانه تقبل بينة الزوج وحمل
 عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخ الخنثى من الصداق
 الذي قضينا به على الزوج ومما ترك الخنثى وان اقامت الام بينة على ما ادعت انه كان يتول
 من مبال الرجال ولا يتول من مبال النساء وأقام الرفق بينة أنها كانت أنثى ويتول من مبال
 النساء ولا يتول من مبال الرجال كانت بينة الام أولى بالردة ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي
 مات صغيرا أقامت امرأة بينة أن أباه زوجها أياه في حياته فأمرها ألف درهم وان كان
 غلاما يتول من حيث يتول الغلام ولم يكن يتول من حيث يتول النساء وصدة أمها الام
 وكذبها الأخ ابن لبيت فقال أخذ بينة المرأة وأجعله غلاما وأجعل صداقها في ميراثه
 من أبيه وأورثها منه الربع وأورثت أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام
 فان اقام الاخ ابن لبيت البينة بأنه كان جارية يتول من حيث يتول تجارية قال لا قبل بينته
 في ذلك وأقضى بينة المرأة وهذا اذا جاءوا معا فاذا اقام الزوج البينة أولا وقضى لقاضي
 بذلك ثم أقامت المرأة البينة فانه لا تقبل بينتها لترجح الأولى بالقضاء وان وقتت
 احدى البينتين وقتا قبل الأخرى فانه يقضى بأسبقهما تاريخا وان لم يوثقا ذكرهما
 يبطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فانه ترة البينتان
 وان كان هذا الصبي حيا لم يمت قال يبطلان ولا أقضى بشئ من ذلك بل أتوقفه ذلك حتى
 يستبين حاله متى أدرك وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو ان هذا الخنثى
 حين مات بعد أبيه وهو مراهق أقام رجل البينة أن أباه زوجها أياها على هذا الوصف وأمره
 بدفعه اليه وان كان يتول من حيث يتول النساء ولا يتول من حيث يتول الرجال وأنه طلقها
 في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأة بينة أن أباه زوجها
 أياه في حياته على ألف درهم وان كان يتول من حيث يتول الرجال فهذا على وجهين اما ان جاء
 البينتان معا وجاءت احدهما أسبق من الاخرى فان لم يوثقا او وقتا على السواء بها ترم
 البينتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما
 ادعى النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بحالها ذكر ان بينة المرأة أولى وان وقتا ووقت
 احدهما أسبق من وقت الاخرى فان جلت احدهما قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل القضاء بالاول
 فالجواب فيه كالجواب فيما لو جاءتا معا ولم يوثقا أو أدرجا أو تاريخهما على السواء فانه لا يقضى

بواحدة منهما ولو ان هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر امره فأقام رجل البيعة أن أباه زوجها
 اياه بالف درهم برضاها وأهل ولدت منه هذا الولد قال أجزبت بيته وأجعلها امرأته وأجعل الولد
 ابنها وان لم يتم هذا الرجل البيعة وأقامت المرأة البيعة أن أباه زوجها اياه برضى منه وأنه
 دخل بها وانها ولدت منه هذا الولد قال يقبل بيته ويقضى بكون الخنثى رجلا والزيمه
 الولد فان اجتمعت الدعواتان معا وجاءت البيعتان جميعا فان قامت إحدى هاتين البيعتين
 وقضى القاضي بشهادتها ثم جاءت البيعة الاخرى بعد ذلك قال لا قبل البيعة الثانية
 وان كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه زوجها اياه على مهر سمي
 برضاها وأقام بيعة من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقامت
 على ذلك بيعة من أهل الكتاب قال قضى ببيعة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بيعة المرأة
 وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبيته من أهل الاسلام يقضى للرجل ولذا المرأة ثم
 قال ولو مات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك ويخدد ببيعة الورثة
 وقال هي جارية قال اذا جاءت الاموال والدعوى علم بصدق الوصي ولا الامة على ما ادعى وان
 كان هذا الخنثى حيا لم يمت فقال أنا غلام وطلبت ميراث غلام من أبيه وصدة له الوصي ذلك
 وانكر ببيعة الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا صدقة على ذلك
 الا ببيعة الى آخر ما ذكره من المسائل وهي صرائح فيما أفتينا به كما لا يخفى وأما مسألة الهداية
 وغيرها فلا ترد لا مورد منها ان النظر اذا وقع اتفاقا من غير تعبد لا يوجب الفسق بإجماع علماءنا
 كما صرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة على الزنا اذا كان ممن يشتهى وأما اذا لم
 يكن كذلك بان كان صغيرا يغسله الرجل والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الجنازة
 اذا مات صغيرا أو صغيرة يغسله الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق اذا مات
 ففيه خلاف والظاهر أنه يتم قيد المراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمة من حكم الصغير
 والصغيرة حيث اجازوا للرجل والمرأة ان يغسلاهما ولا شبهة ان حصل كلام الهداية في المشتهى
 قال ابن الهيثم في دليل الامام وقولهما لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة
 بمحضرتهم بيتا يعلمون ان ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون انها ولدت له وفيما اذا لم يشهدوا
 النظر بل وقع اتفاقا وهذا سند فمأقدا ورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل
 وفي البحر واذا بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الايجبية وانهم
 لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعبد أو
 للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره والحاصل ان مسألة قبول الشهادة
 في حكم كتاب الخنثى على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليست مخالفة لاصل من أصولهم ولا مصادمة لغيره
 اذا زوج بخنثى من فروعه بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم سئل من قرأها ثم من الشيخ صالح

مفتي غرة ابن صاحب التنوير بما صوره قد وقع في المباحة والمحاورة مسألة وهي زيد له
خنثى وبكر له خنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما كبرا فاذا
الزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله زوجة
يستوى من الجانين في جواز النكاح ولقا تل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي
المملوكية ورتما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي
هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظهيرية ان النكاح صحيح وعل
في القنية بما عللت فأجاب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء
لان مولانا حلال المشكلات كشاف العضلات لا جرم انتم بقية السلف ومرجع الخلف
فالمرجو منكم في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دمت ودام النفع بعلومكم للعباد
الى يوم التناد والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله اعلم بالمقاصد ونية
كل قاصد اجاب الخنثى اذا زوج بالخنثى فقد صرح في التارخانية والفيض والزيلي
ومنع العقار وغيرها بأنه موقوف حتى يتبين وكذلك بعض كثير من علمائنا بعدم جوازه حتى
يتبين وعبارة التارخانية لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلان يتوقف في النكاح
فان ماتا قبل التبيين لم يتوارثا وعبارة الفيض مثلها وعبارة الزيلي فان تزوج ابوه
او مولاه امرأة او رجلا لا يحكم بصحة حتى يتبين حاله انه رجل او امرأة فلذا اظهر خلاف
ما ذوق به تبين ان العقد كان صحيحا والا فباطلا لعدم مصادقة المحل وكذا اذا زوج
الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر ان احدهما ذكر والاخرى انثى وان ظهر
انهما ذكران او انثيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ماتا قبل التبين لان الامر لا يجري
الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقله احدهما عام فيتناول ما اذا تبين على عكس ما
قدرة الوليان ويؤكد قوله ايضا وان ظهرا انهما ذكران او انثيان بطل فان مفهومه
انه ان ظهرا احدهما ذكر والاخر انثى انه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية
وقاضى خان والتارخانية وعبارة منع العقار وحكمه في النكاح ان لا تزوج من رجل
ولا من امرأة فان تزوج رجلا فوصل اليه بما اذا وامرأة فوصل اليها جاز والاجل العنين
ثم قال ولو تزوج مشكلا مثله او امرأة او رجلا لم يخرج حتى يتبين فلا يتوارثان ففاد
هذه العبارة جميعها الموقفة في نكاحه مطلقا فاذا تقر هذا فلا شك في صحة النكاح
فيما صورتم من انه بعد كبرهما يتبين ان الزوج امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ
بعد تصويره في المشكلين يبطل التبيين هذا وقد صرحوا بان الرجل لو جعل نفسه محلا
للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقاضى خان والتارخانية ما ازال
اللبس الكلية وعبارة الثلاثة خنثيان صغيران قال ابواحدهما لا بالآخر بمحض من

الشهود زوج ابنتي هذه من ابنك هذا فقيل الآخر ثم ظهر ان الجارية كانت غلاما والغلام
كان جارية كان النكاح جائزا زاد في الظهيرية قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل
في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال
ولو زوج الحنفى صغيرا مثله يصح وفي التغير قد قيل ينكر قال ابن الشحنة في شرحه
ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرية وموافقا لنس عن ابى الياقوب
وأما قضية ان المالكية تنا في المملوكية فهي مسألة غير ان مسئلتنا ليس فيها ذلك اذ قبل
البيبين المالكية والمملوكية في كل منهما مخصوص غير محكوم بها والحكم قبله التوقف بلا شك
وأما قضية رد بما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا بطلانه حتى يبين الحال لا يلائم التصور
مع زوال الاشكال لانه بعد التبيين زال التوقف والمسئلة مصورة فيما اذا بين بعد
كبرها ان الزوج امرأة والزوجة رجل فتعين الحكم وأما قبل التبيين فلا شك في عدم الحكم
بشي من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرح به النقول المذكورة

إذا كان الشخصان هذا ما فتح الله تعالى والله أعلم سئل في رجل له آلة الرجال وآلة النساء كزارة
آلة الرجال مسدودة لا يخرج منها شيء اذا بال او احتمل بل يخرج بوله ومنية من الثقب وتخرج
النساء ولم يخرج من آلة الرجال شيء له شجة فهل هو ذكر يعامل معاملة الذكور في الاحكام أم أتى فيعامل معاملة الاناث اجاب
من آلة الرجال شيء فهو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور قال في التارخانية وانما يتحقق الاشكال
فهو ذكر

قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك نزول الاشكال لان بعد البلوغ لا بد من اماره
يعلم بها ان رجل أو امرأة فان جامع بذكره فهو رجل وكذا ان لم يجمع بذكره ولكن خرجت
بحيته فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المني
من الثقب وخروج اللحية من تعارض الملا متين لاحتمال ان يكون لا نسداد قضية
الذكر فلا تعارض والله أعلم مسائل شتى سئل في الرجل اذا كان

مطلب
ابتلاع المصلي ما بين
الانسان ان كان دون البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل
للمصلي مكروه وان يتقدم الفاتحة على الوقتية كالصحيح وهل الخريف اذا كان في الثوب منه مقدار خمسين
قدرها سفسد والقائه في مسجده مكروه
ولا يتعزله ان أم لا وهل لا ففضل للمسافر القصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون مرة بكثرة أم لا وما
يفرق ويلقى في مكانا حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل اذا زاد الماء اذا يتيمم صلى تسبيحا كان ارض صاحب
ساح القاذوه فيه عذر يقضى اذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر لو وقف اذا كان بأجرة اداءه ايسر عليه بلاءه
أجاب بذكره للمصلي ان يتبع ما بين أسنانه دونه فليلا ومن قدر للحصى وان كان كثيرا اراد
على قدر الحصى ففسد صلاته في الصحيح وكذا اذا كان قد راح في الاصح والله وفي المسجد

مكروه كالبصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته
 فيلقيه في محل بياح ولا يأكله وقد ورد كلوا الوغم واخرجوا الفغم وهو ما يتعلق بين الانسان
 منه اى ارموا ما يخرج به الحلال وكذلك ما يتخلل بين الانسان ويخرج بنفسه خصوصا
 ان مكث كثيرا المتغيره وان أكله مع ذلك كره خارجا ايضا قال بعض المتأخرين من شرح الكثر
 في قوله ولونظر الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين أسنانه او قرمات في موضع سجوده لا يفسد
 صلاته وان أثم اى فاعل ذلك أعفاناظر والاكل والماروانت علمت الكراهة في الناظر
 والاكل بل قد مر عن الحلبي انها فيه تحريمية وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض
 ويصلي بوضوئه فرضا ونظرا ما شاء ويبطل وضوؤه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يضر
 عليه وقت الا واذن ذلك الحدوث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فتحرم بذلك على وجبه
 الاختصاص ان أصحاب الاعذار اذا توضأوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم
 حكم الأصحاء يسحبون في الاقامة يوما وليلة وفي السفر ثلاثة أيام وليا لهما من وقت
 الحدث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر مقارنا
 للوضوء واللبس ولكل منهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما يمسح في الوقت
 كلما توضأ لحدث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب
 الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الغائبة على الوقفية حتما بحيث لو عكس لا يصح اذا كان
 صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيخل منه ما سدها حرير
 ولحمته قطن أو خز وعكسه لا يخل الا في الحرب فقط وأما للزير الخالص فلا يخل عند ابن
 حنيفة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويحل للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع
 وأما الجنسون درهما فاعتبارها للحرمة لم نره لعلمائنا في كتاب وفي الحاوي الزاهدي
 بعلامة جمع التفاريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالتخز ونحوه لا بأس ويكره
 ما كان ظاهرا القز وكذا ما كان خط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر لا خير فيه وفيه بعلامة
 نجد الأئمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرق الا اذا كان خط منه قز وخط من غيره
 بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما ذكر في جت فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطراز في الأمة
 فظاهر المذهب انه لا يجمع ويؤذن للغائبة ويقيم وكذا لاولى الفوائد ويخير في الاداء
 للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء أقصر على الاقامة هذا اذا فاتته صلوات فقضاها
 في مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقيم بكل كما صرح به ابن مالك نقلا عن
 الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو اتم بكون انما تاصيا لانه عزيمة لا رخصة قال
 علي بن أمية قلت لعمرنا ما قال الله ان خضتم وقد آمن لنا فقال عجبت مما عجبت منه
 و سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه

مطلب
 في وضوء صاحب
 السلس ومسحه
 على الخفين والترتيب
 في حقه

مطلب
 في حكم لبس الحرير

مطلب
 في حكم الاذان
 والآفة للفوائد
 وفي حكم القصر
 للمسافر

مصدقته رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر
 الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جواز تركه لكن
 ذكر في التارخا نية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة إذا لم يعجل بالحكم والقضاء فيها قال
 بعضهم يصلي الغرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الأربعة بنية الظهر
 في بيته أو في المسجد أولاً ثم يسعى ويشترع في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر
 تطلو عا والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة أولاً ثم يصلي السنة أربعاً وركعتين ثم
 يصلي الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه
 وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الفريضة
 والاحتياط في القرى يصلي السنة أربعاً ثم الجمعة ثم ينوي أربعاً سنة الجمعة ثم يصلي الظهر
 لركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فلو كان أداء الجمعة صحيحاً فقد أداها
 وسنتها وإن لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع فريضة وركعتان
 بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الإمام أبا جعفر الهذلي صلى الجمعة
 بريدة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة
 الظهر ولم تر الجمعة بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على مذبح
 على قول الناس يصلي أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات
 ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شترج الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف
 السنة بعد هاتين الخ ثم اختلفوا في نية تلك الأربع قيل ينوي السنة والاحسن والأحوط
 في موضع المشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقتي
 ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أربعاً بنية السنة كذا
 في القنية والمسئلة أفردت بالتصانيف ولشيخ مشايخنا الشيخ على المقدسي رسالة
 نافعة مفيدة فيها وإذا صلى فاقد الماء بالنيمة لا إعادة عليه سواء كان صحيحاً أم مريضاً
 عذراً وأما مسألة الزيادة في الوقف مع كونه بالجرة المثل فهي باجراً وتعت فلا تقبل
 صرح به الكل والله أعلم سئل في قول الفقهاء رحمهم الله تعالى هذا قول ضعيف المراد
 بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاة الإسلام الحكم به وعلى المفتين الإفتاء به وهل
 هو قول منسوب للإمام الأعظم لكن في نسبته إليه ضعف أم هو قول بعض علماء المذ
 هب
 الجواب القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما أن الرابع ما قابل المرجوح ويعلم ذلك
 من نصيحتهم وترجيحهم في الكتب المتداولة المتلقاة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم
 بترجيح دليل إلى حنيفة والأخذ بقوله إلا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على
 قولها أو قول أحد ما وإن كان لا يخرع إلا ما ركا اختاروا قول أحدهما فيما لا يخرع فيه للإمام

مطلب
 في حكم صلاة الظهر
 بعد صلاة الجمعة
 وفي صلاة فاقد الماء
 بالنيمة وفي الزيادة
 على مساجد الوقف
 بأجر المثل

مطلب
 في المراد من القول
 الضعيف المرجوح
 وبعض ملامات
 الأئمة

بل الخادوا قول ذفر في مقابلة قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رخصه وصححه
والعمل به كما لو أفتونا به في حياتهم كما نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح
والنصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن الأئمة قد يكون أقوالا بلا تنحيح وقد يختلفون
في النصحيح قلت نعم بل ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق
بالناس وما ظهر عليه السامع وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود ممن يميز هذا الحقيقة من غلنا
بنفسه فيرجع من لم يميز لمن يميز لبراءة ذمته انتهى وفي أقوال المضمهرات أما العلامات
للأفتاء فتقوله وعليه الفتوى ويرى في ويراخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه
عمل الأمة وهو الصحيح وهو الأصح وهو الظاهر وهو المختار وفي زماننا وفي قلوبنا
وهو لا شبهة وهو الوجه وغيرهما من الالفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب محلها
في حاشية البرذوي اهـ وبعض هذه الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ
الصحيح والأصح والأشبه وغيرها ولفظ ويرى في أكد من الفتوى عليه والأصح أكد
من الصحيح والأحوط أكد من الاحتياط ولا شك ان معرفة راجح المختلف فيه من مرجوحه
ومراتبه قوة وضعفا هو نهاية آمال المشمرين في تحصيل العلم فالمفروض على المفتي والقاضي
الثبت في الجواب وعدم المجازفة فيهما خوفا من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال أو حله
ويحرم اتباع الهوى والتشهي والميل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة
العظمى فان ذلك امر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب
ما ينضم لطالبه وما السيف لا يضار به والله أعلم مثل في شخص قال من لطف الله تعالى
ورحمته بهذه الأمة ان دفع عنهم الاصر وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد
أحدهم أو ثوبه لا يطهره الا بقطعه فانكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وان لا قائل به
فهل الامر كما زعم أم لا أجاب كيف ينكره وزعم عدم صحته وعدم القائل به والنقل
به مستفيض صرح به غالب المفسرين والفقهاء والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العلوم
خلفة عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه الأمة على غيرها من الانفراد والاختصاص
ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشاف في آخر سورة البقرة وفي سورة الاعراف والمقرطبي
والكواسي والنسفي في المدارك وأكثر الكتب الشرعية مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي
في الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت على امرأة
من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بل اني ليقرض منه الجلد
والثوب فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك لا يبعد
ولا يحصى وقد اشتهر في نقلهم ان توبة أحدهم عن المعصية كانت بقتل نفسه وكان
الجزاء فيهم بقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل

مطلب
صح ونقل ان
بعض الامم الماضية
اذا أصاب البول
جلد أحدهم أو ثوبه
لا يطهر

هذه وخطاه القصاص ولم تكن الدينة مشروعة لهم فرفع عنا ذلك ببركة دعاء سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم حتى نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك
 ربك يا محمد والمنكر مثل ذلك يستدل بانكاره على قلة اطلاعه وفور هتمه عن مطالعة
 الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة حاملها والمفتين بها لا أعدم الله الوجود منهم ولا أظلي
 الكون من بركتهم آمين والله أعلم ^{سئل} من كان على نفع الشريعة والحقيقة جاري الشيخ
 في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم حسن العاروري الانصاري عمادوا البخاري في صحيحه قالت الانصار لكل بني اتاع
 عليه وسلم الانصار ^{بقوله اللهم اجعل} وانا قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا وانا قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا
 اتباعهم منهم وفي ^{اتباعهم منهم} اتباعهم منهم أمراد الانصار رضي الله عنهم ان يكون لذراريهم خاصة أم للتابعين لهم
 من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معنى ذلك وما تأويله وما الذي يجعل عليه وعما نقله عبد الله
 بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى شعث عن الحسن انه قال كان حذيفة رجلا من عبيس
 الانصار هل هذا التحيير مخصوص به فقط أم هو إلى الآن ممدود لمن اتعاه ان يكون من عبيس
 أراد من أحياء العرب أجابك قد فسر شيخ شيوخ مشايخنا خاتمة الحفاظ بالمشرق
 والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر في فتح الباري وكذا العلامة الشيخ أحمد بن محمد
 الخطيب القسطلاني في ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري الاتباع بالحلفاء والموالي
 وكذا غيرها فظهر عمومها للذراري والتابع لهم من ذريتهم وحلفائهم ومواليهم ولغرض
 ارشاد الساري ممزوجا بالحديث الشريف باب اتباع الانصار بفتح الهزنة وسكون
 الفوقية وهم حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لا في ذر وبه قال حدثنا محمد بن بشار
 العبدى مولاهم بن دار الحافظ قال حدثنا عنده محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة بن الحجاج
 عن عمرو بن بفتح العين بن مرة الجملي أحد الاعلام الثقات روى بالارجاء انه قال سمعت
 أبا حمزة بالحاء المهملة والزاي طلمحة بن يزيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقواف المحبة
 المفتوحة والراء والظاء المشالة عن زيد بن أرقم انه قال قالت الانصار يا رسول الله لكل
 بني اتاع بفتح الهزنة وسكون الفوقية وسقط لغير أبي ذر يا رسول الله وانا قد
 اتبعناك بوصل الهزنة وتسديد الفوقية فادع الله أن يجعل اتباعنا بفتح الهزنة
 الهزنة وسكون الفوقية فيقال لهم الانصار ليدخلوا في الوصية منا بالاحسا وغير
 فدعا عليه الصلاة والسلام به أي بالذي سألوا فقال كما في الرواية اللاحقة اللهم
 اجعل اتباعهم منهم قال عمرو بن مرة فميت بتخفيف الميم أي نقلت ذلك إلى أبي ليلى
 عبد الرحمن الانصاري عالم الكوفة قال ولا في ذر فقال فقد زعم ذلك زيد هو

أشهر لنا من كلام أهل العناية أن ذلك عنا هو ما لا عداد لها فيما مضى وعساه أنه يأتي
والله ما الذهب إلا برزخ جمل من الجواهر عندي كالشواهد وفي السؤال وحسب كل سقم
وفي ما شاء رب السموات من كل ثم وضعف واختلاف هو في الفساد بما فوق العبادات
لولا المشقة في الأفعال قد سبق لك أن ما يرد به بالذات لكن نشاهد ما قطعها بها قرنت
حق عشاء حمل المشقات فيا لهي ختام الخير يسأله غبيد عبدك خير الدين في الآتي
لقسه وخيم المسلمين ومن منهم مضى وكذا يارب من يأتي والله أعلم سئل في رجل
مصري تولى قرية من قرى فلسطين ومك بها مدة سنين وانتقل من القرية إلى بلد غيرها
بأولاده وتوفاه الله تعالى والآتي مشايخ القرية يريدون جبر أولاده على العود إلى القرية
والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعاً أم هم مخيرون يسكنون حيث شاؤا أجاب لا قائل
يجبرهم على العود إلى القرية والسكنى بها فإن من تقصر عليه التوفر على التقوى والاحسان
في وطنه فليهاجر إلى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الأنبياء والصالحين كما نص عليه
الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العجادي مفتي الديار الرومية والله أعلم
سئل في رجل أوقد ناراً في سئل في رجل أوقد ناراً في أرض ليست ملكه والرياح تهب إلى جانب قرية فوصلت إلى جرونها
وتحرق ما فيها من الأكاس هل يضمن أم لا أجاب نعم يضمن حيث أوقد والريح مضطربة
كما هو مصرح به في كثير من المبسوط والشروح والفتاوى واعتمد الناس وأفتوا به
كما قيده السرخسي وأثبتته في تنوير الأبصار وكذا في القنية ونقله في جامع الفصولين
سئل في سفل لرجل وطولاً خربني صاحب العلو السفلى بأذن صاحب ليرج
سئل له أن يرجع عليه بجميع ما أنفق وإذا امتنع يجبره حتى يدفع ما أنفق بما فيه وكما له
أم لا أجاب نعم له أن يرجع بما أنفق على عمارة وإذا امتنع ذو السفلى عن أدبه يجبر فيه
كما يجبر في سائر الديون والله أعلم سئل في قرية غرم أهلها شرط غرامة فاستدان
جماعة منهم على غائب ما لا ودفعوه للشرطي عنه والآن يطالبونه به فهل يلزمه ذلك
حيث لم يأمرهم بذلك أم لا أجاب لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب
الشرطة بغير أمر فلا يرجعوا عليه والحالة هذه والله أعلم سئل في قوم يقتنون
الجواميس وليس فيهم من يملك نصاً يأمروا عليها الكلاً المباح وجماعة يتعرضون
لهم ويكلفونهم إلى شيء من المال والجبن جبراً عليهم فهل هو حلال شرعي أم حرام لا وجه
لعله شرعاً فيوصف كله بالفسق ومستحله بالكفرام لا أجاب تناول ذلك حرام
بإجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم لا يظلم ولا يظلم له وقال صلى الله عليه وسلم
كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكماً عن دينه قال
بإعادي حرمت أنظلم على نفسي وجعلتكم بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة مال الغير

مطلب
إذا أوقد ناراً في
أرض غيره ولا يجبر
على العود إليها

مطلب
إذا أوقد ناراً في
أرض غيره ولا يجبر
على العود إليها

مطلب
إذا أوقد ناراً في
أرض غيره ولا يجبر
على العود إليها

مطلب
إذا أوقد ناراً في
أرض غيره ولا يجبر
على العود إليها

قطعا واختلف في تكفير مسئلة والاصح عدمه لكن مع الاتفاق على انه كبير موجبة للفسق لا يقتضها الا ذوجراء على الله تعالى في انتهاك محارمه عصمتنا الله والمسلمين من ذلك والله اعلم
 سئل في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس والتدبير وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعى انه قرشي فارتفع عليه وازاحه من موضعه وجلس فوقه متعديا عليه فقال طالب العلم ليس لك ان تجلس فوق العلماء لانك جاهل وانا اعرفك واعرف اباك وعصب غيرة على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة العهد فحبس بسبب ذلك وغرم ما لا عظيم فهل يلزمه بسبب ما ذكره تعزير او تغريم لكونه ما تكلم الاحقا ولا نطق الا صدقا واذا اظلم لاهل يفهم الراجع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من المفترم وهل اذا رفع امره لقادر على استرداد المال الذي غرمه من غرمه يفترض على القادر انتراعه من اخذه لكونه ظلما لا اجاب اعلم اولا انه يحرم على الجاهل التقدم على العالم حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لمخالفته لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا مجمع عليه فاذا علمت ان المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب المعصية يعزور والتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقيم كل احد حال المباشرة ولانه انتصار بعد الظلم وهو ما اذن فيه بقوله تعالى ومن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ولا شك ان الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالفاظ بل وبما فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشيا لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ وانت عليم بجرمة تقدمه على استاذه فاذا علمت هذه المقدمة التي لا تراعى لاحد فيها فاقطع بعدم لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقية شكوى خصمه ورفعه للمفترم عادة وهو موجب للضمان على ما عليه الفتوى حسب المادة الفساد واما وجوب الاسترداد على القادر فعلم من حديث من رأى منكم منكرا فليغيره الحديث الى الاثر والظلم يجب عذابه ويحرم تقريره ولا شك ان اخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يبحه شرع فالمفروض على ولاية الامور ان يقابلوا قاعله بالزجر والردع والله اعلم
 سئل في رجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا اقل له العالم الانتصار في تعظيم قسيسهم ثم خاضهم وانا من علماء المسلمين فان لم نكر مني لاذني فاكروني نعلمي فاني اكرامه وتقدم عليه

مطلب لا يباح
 للجاهل ولا
 قرشيا ان يتقدم
 على العالم ولو شا
 ولذا تقدم عليه
 تعزيره بما دون
 العقوبة

مطلب الجاهل
 في شأن الطلبة
 مع العالم المتقدم
 مع الاستاذ
 في تعظيم قسيسهم
 ثم خاضهم

مستقفاً من العلم الشريف وبالعالم يكفر وتبين زوابعه ويجري عليه أحكام المرتبة الأولى
 أجب ليس للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماؤنا
 بحمهم الله تعالى للشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه قال الله تعالى
 هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يتقدم في الصلاة وهي أحاديث في الإسلام
 وهي ثلاثة الأيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد
 بأولي الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعاً مقدّم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة
 الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ملجأت به السنة كما صرح الزيلعي وغيره وفي البرازية
 والشباب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى ورفع الله الذين آمنوا منكم والذين
 أوتوا العلم درجات فالرافع لما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم فربما يضعه
 الله في جهنم والعالم يتقدم على القرشي غير العالم والدليل على ذلك تقدم الصديقين علي المرتين
 وإن كان الخنق أقرب نسباً منهم قال الزندي يستحق العالم على الجاهل وحق الأستاذ على
 التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وإن غاب ولا يرد عليه
 كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره وأما الاستغناء عن العلم
 والعالم ففي النظم الوهابي ولكن بمن يستحق مكفر كذا لفظ الفقيه يصغر

مطلب
 أعلل الأمر العلماء
 في أصح الأقوال
 ٥١

قال العلامة عبد البر مسألة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الحنفية إلا أني لم أقف عليها
 إلا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبق أو خفي من الأنبياء يكفر وكذا من استخف
 بالعلماء العاملين أئمة الدين والشريعة روى أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه
 التحقير يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبنا كتاباً في شأن الله تعالى والله أعلم سئل
 في قرية بها شجر زيتون ومغرم القرية يدور عليه أينما دار فهل إذا انتقل من شخص إلى شخص
 يلزمه مغرمه ولا يجوز تحميله لمن انتقل عنه أم لا أجب حيث كانت الغرامة متعلقة
 به فهي آثرة معه أينما دار فقد صرحوا بأن الغرامات إن كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على
 قدر الملك وإن كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤوس ووقع عليه الولوالجي وغيره السلطان
 أهل قرية فأنها تقسم على هذا والله أعلم سئل فيما يعتقد أرباب الحرف من أن كل من لم
 ينسب حرفته إلى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول
 أجره عمله فيها كالتخاطة إلى رئيس والتجارة إلى نوح والحلاقة إلى سمان الفارسي وسيلة
 الخيل إلى قبور ونحو ذلك ويعتقدون ذلك شيئاً يسمى التسمية منهم ومن تحببهم إليه
 صاحبها الذي الدين في البلدة فيجدهم من يريد المشط طعماً ما وتغيرهم من جفراً خمس وربعاً
 وفيما لا يقتضيه ذلك وتدين ثمة وشق عليه إلى الغاية ويدفع أي رجل يسمى شياً اسمه ذلعة على جاز
 له بالعمل إلى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا سنة ولا سنة حيث

مطلب
 في أصح الأقوال
 أعلل الأمر العلماء
 في أصح الأقوال
 ٥١

أدعى ذلك إلى تكليف الفقراء من ذوي الحرف يمنع شرعا فوجب منعهم من الجهر على أرباب
الحرف من الفقراء والعاجزين وغيرهم ممن يتضرر أو لا يتضرر وما امتنع عنه لكونه بدعة
أم لا أجابك نعم يمنع شرعا إذا فاعله والمعتقد له كل قد جاء بدعاً لأن أكثر أهل الحرف
لا يعلمون من هو أول من بحرفته احترف وفي ذلك ضرر عظيم وجبر ومنع أكثر المحقرين
عن حرفتهم أن يقيم بنيتهم وتكليف المحترف إلى ما عساه لا يقدر عليه ومن
القواعد المقررة الضرورية أن ما ذكر من البدع وهي ردة وقد وردت عن عائشة
أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا
هذا ما ليس منه فهو ردة روى البخاري ومسلم وأبو داود ولغظه من صنع امرأ على غير أمرنا
فهو ردة وابن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عمال ليس عليه أمرنا فهو ردة وفي الحديث
وشر الأُمور محدثا ثنائها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أخشى عليكم شهوات النخى في بطونكم وفروجكم ومضلا
الحوى روى أحمد والبخاري والطبراني في مجاميعه الثلاث وفي الحديث أمنا بعد فان أضد
الحديث كتاب الله وإن أفصل الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثا ثنائها وكل محدثة بدعة
وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار روى أحمد في مسنده ومسلم والنسائي وابن ماجه
عن جابر ومعاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل بدعة محدثة على خلاف الشرع ضلالة
أي توصف بذلك لا ضلالها والحق فيما جاء به الشارح وماذا بعد الحق إلا الضلال
ولا شك في أن الشارع ما جاء بالشدة المذكور ولا ألزم من أراد الاحتراف لأهله بخلعة
لشيخ صنعة ولا بائنا طعام لعامة أهل حرفته في بلدته ولا بحفظ نسبة الصنعة
إلى قول من تعاطاها من خلق الله وحاش لله تعالى أن يكلف عبدا ضعيفا بعدم جواز عمله
في حرفته ما بهذه التكاليف الشاقة وأن لا يسوغ له الاحتراف إلا بعد إتيانه بجميع
ذلك وما ذلك إلا ضلال لا يرضاه المهتمين المتعالين والله أعلم سئل في امرأة ماتت عن
ابوين وزوج وبنت صغيرة وعن تركة من جملتها مهرها المتأخر بدعة زوجها المذكور
فكتب القاضي جده الصغيرة لأمها وصيتا مع وجود الأب والجدة الأب فباع خماها
من الأسباب لا يبرها بمن معلوم بدعته العشرة باثني عشر في كل سنة وطلب منه
رهنا على ذلك فقال الجدة الأب دارى الغلانية رهنا به ولم تقبض ومات أبو البنت
لا عن تركة ثم مات أبوه عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن الجدة لأم يطلب
من ابن الجدة الراهن رأس المال وربحه عن السنين الماضية الخالي عن حيلة الربا ويريد
بيع الدار في الحكم الشرعي أجاب كمن ما ذكر فيه منا بدلتن علما لنا أما نصب
القاضي جده الصغيرة لأمها فقد صرح علما وانا أن ولاية القاضي متأخرة عن ولاية أمه

والوصى يعنونه وصى الاب فكيف ينصب وصيا مع وجود الاب الصالح للصرف وأما
 قول الجدل داري الفلانة دهن ولم تسلم فلانة لا عبرة بالرهن بدون القبط قال غر من
 قائل فرهن مقبوضه فقول الجدل داري الفلانة دهن به أو هي رهن أو جعلتها رهنا
 ولم يقبض هدر لا عبرة به وأما مطالبة الابن بوفاء دين على أخيه الميت مغلسا فلا
 قائل به اذ لا يلزم احد او فاء دين أحد ولو كان أباً أو ابناً والزامه بريح السنين الماضية
 الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم فيه والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل مات
 عليه ديون مستغرة لا تفي تركته بها يريد القضاة ان يلزموا أخاه بوفائها جميعا
 هل يلزمه ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون الميت ليس على
 وارثه الا تسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل
 سكن مع ذو جنت داراً منها وهي خراب تعمرها بأذن مالكها وماتت المائكة فهل
 العادة ملكت الباقي أم ملك الآذنة وما الحكم فيما أنفق الباقي على العمارة المذكورة أم لا
^{مطلب} أجاب حيث عمر بأذن المائكة فالعمارة لها والنفقة دين عليها فيرجع بها في تركتها ويرث
 العارة وذمتها والحالة هذه والله أعلم ^{مطلب} سئل في دار مشتركة بين اثنين أذن أحدهما
 للآخر بالاتفاق عليها ومات الآذن هل للنفق الرجوع في تركته بما أنفق على حصته أم لا
^{مطلب} لا يجبر الا على ^{مطلب} أبواب نعم له الرجوع والحالة هذه والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل له على آخر ثلاثة قروش
 اجرة أرض واثنى عشر قرشا ونصف ثم حنطة أقسم بالله ان يدفع له ثمن الحنطة يبرئه عن
 اجرة الأرض فهل للقاضي جبره على ذلك اذا امتنع أم لا ^{مطلب} أجاب ليس للقاضي ذلك اذا
 نصح الدعوى فيه لا سيما مع جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم ^{مطلب} سئل
 ان يطرح على اهله في رجل له ولاية على بلد ورد عليه ضيف فتكلفه فطرح على أهل البلد غرامة عوض
 غرامة الضيف ذلك هل له ذلك أم لا ^{مطلب} لا يكون ظلماً يجب اعدامه ^{مطلب} أجاب ليس له ذلك بل هو ظلم محض يجب
 ما رفق في طريق اعدامه ويحرم تقريره باجتماع المثل والنخل بل ومن لا ينخل ولا حول ولا قوة الا بالله
 الحج وترك أمانة العلي العظيم والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل مات في طريق الحج وترك أمانة ولم يكن رفيقه
 فخلها الى مكة وشهد أن يستطلع رأى القاضي خوف الضيعة عليها فخلها الى مكة المشرفة وأشهد أنه ليس
 بغير متبرعاً ^{مطلب} متبرعاً بمؤنة الحل وبالجباية عليها وباعها ثم باضعاف القيمة وأودع ثمنها لدى
 القيمة وأودع ثمنها الرجوع الى بلد الورثة عند نفقة بعدد بحره عن الحفظ فخرجت للصوص وأخذوا بعض
 فخرجت للصوص الوديعة قهراً فهل هذا الرقيق أمين محض كمن ألقى الرمح ثوب غيره في حجره فمات
 وأخذوا بعض الایداع ولا يضمن أم لا وهل له الرجوع بمؤنة الحل والجباية على الورثة حيث لم يكن استطلاع
 القاضي وأشهد أم لا ^{مطلب} أجاب نعم هو أمين محض لأنه محسن في فعله قال جل من قائل
 ما على الحسين من سبيل فاستق عنه الضمان بهذا الفعل الجميل وصرح علماؤنا رحمهم الله

قال بان المفقود اذا مات بالبادية فله صاه ان يبيع حماده ومساحه ويحمل الدراهم الي
 أهله فترج برقي التارخانية عاذيا للتجنيس الناصري وفي جامع الفصولين في التارخ
 والثلاثين في التصرف في الاعيان المشتركة للشريك ان يأخذ حصته ويوقف حصته
 الغائب فيما يار من ثمره الكرم واذا اقدم الغائب ان شاء اجاز بيعه وان شاء عينت قيمته
 والقول قول النبا تع فيها ولا يضمن ما أخذته للصوص حيث كان للانداع عذرا وحسبه
 والقول قوله لانرا أمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو ان الورثة لم يرضوا ببيعته وردوا
 وضمنوه قيمة ما باع يكون القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بقدر ما يقول لانكاره
 الزيادة عليه ولا يشك شك في ان له الرجوع بما لا بد منه من مؤنة الحمل والنجاسة والحالة
 هذه والله أعلم سئل عن آزر هل هو اسم لوالد الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الخليل
 اجاب في القاموس آزر كما جواسم عم ابراهيم وأما أبوه فانه تادح وفي تاريخ الخليلي
 وابراهيم بن تادح وهو آزر وفي تفسير الجلالين في قوله تعالى واذا قال ابراهيم لابيه آزر
 قال هو لقبه واسمه تادح وفي شرح الحمزية لابن جبرول لا يرد على الناظم آزر فانه كافر
 مع ان الله تعالى ذكر في كتابه العزيز انه أبو ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك لان أهل الكتاب
 أجمعوا على انه لم يكن أباه حقيقة وانما كان عمه والعرب تسمى العم ابا بل في القرآن ذلك
 قال تعالى والله أبا نك ابراهيم واسماعيل مع انه عم يعقوب بل ولهم يجمعوا على ذلك وجب
 تأويله بذلك جمعا بين الاحاديث وأما من أخذ بظاهره كالسبضاوى وغيره فقد ساء حل
 انتهى والحاصل ان المسئلة طويلة الاذيال واسعة الدلائل كثيرة الاقوال والله أعلم
 بحقيقة الحال سئل من بيت المقدس من المرحوم الشيخ صالح الدجاني بما صورته الرجوع
 من مظيرة العلوم العليم بالمنطوق والمفهوم أن بين لنا البناء المربوطة التي عندها
 الحريرى ها في حالتى الذبح والوقف وجعلها ها في حالتين غير معجزة وان كانت منقوطة
 قال في المقامة الخفاء وهي التي امتحن في انشائها وقيل له في حالة الامتحان انشئت
 رسالة حروف احدى كلمتها يعتمها المنقط وحروف الاخرى لم يتجتن قط قال منها والخرج
 ذى الحرمة غى ومحرمه بنى الامال بنى وقال منها بقيت لاماطة شجب واعطاء شجب
 ومداواة شجب ومراعاة بنى فأتى بالحرمة ومحرمه واماطة ومداواة ومراعاة في الكلمة
 التي حروفها غير معجزة في حالة الدرج كما يرى وقال في الرسالة الرقطاء وهي التي التزم فيها
 بحرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بوثاب عند نهرة شربل يعف عفتر وتال
 منها مذر ضع ثدى لبانه خص بافاضة تهتانه ومنها اذا جاش لخطبة فلا يوجد قائل
 ومنها منطوما فلا خلاذا بهجة يمتد ظل خصبه وقال في خطبته التي التزم
 فيها من المنقط في جميع الفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة السهو والطرح

مطلب
آزر عم ابراهيم

مطلب
في القاموس
الرقطاء
التي التزم فيها

كلام الحكلاء وحلصاء الله الساء اما الساعة موعدهم والساهرة موردكم اما اهل الوالد
 الطامة لكم حصدت اما طوا والعصاة الحطية مؤصدة الارحم الله امرأ ملك هواة
 وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والذهب موادعا والصحة كامله والسلا
 تحمله الى ان قال وأسأله الرحمة لكم ولأهل علة الاسلام وهو أجمع الكرام والمسلم
 والسلام قال الخليل بن عام فلما رأيت الحطية نجة بلا سقط وعروشا بغير تقط
 دعا في الاجامات بمنظما الجيب الى استجلاء وجه الخطيب الخ مولانا بعض طلبية العلم
 عارضونا في جعلنا الهاء المرتبطة في التاريخ بنحسه زانحين على انهاء باربعائة
 وصنع بعضهم تاريخا وعدتها باربعائة وزعم انها في الدرج باربعائة وفي حالة
 الوقف بنحسة فقلت هي هاء بنحسة في الحالتين كما قال الجري واوردت عليهم ما ذكر
 لحضرتكم من اقوال الجري في المقامات من انها هاء في الحالتين والمرجوس ذى العلو
 الباهرة بيان ذلك استقيده منكم دمت بجمدة عليه الصلوة والسلام اجاب قال
 فريد عصره ووحيد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود الجمان
 التي هي ارجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله
 والوصل والقطع ونقط الحرف وتركه حذف وبالحذف يعني
 ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والبيان بالجميع من هذا قول الجري
 الحمد لله المجدد الآلاء الممدوح الاسماء الواسع العطا المذعوق للآلاء مالك الامم
 وصور الرمم واهل السباح والكرم وملك عاد وارم ادرك كل سر علمه ووسع كل
 مصر علمه الحطة بكاملها كل حروفها منهله وعندهم ان التاء التي تكتب هاء في هذا النوع
 حكمها حكم المهمله او كلامه اقول لا لا ينافيه ما قاله المرادى في الجني الدافع
 وابن هشام في المعنى قال المرادى واما تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف
 المعاني ومذهب البصريين فيها انها تاء في الاصل والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب
 الكوفيين عكس ذلك وقال في المعنى والخامس التانيث مخورجه في الوقف
 وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك
 البصريون لان الضمير في قوله عندهم راجع للبديعين اذ هو في بحث البديع
 كما لا يخفى والتاريخ فن اصطلم عليه بغض متأخرى شعراء وظهر وافية صنيع
 لطيفه على عدد الجمل في المروف كص عليه بعض الفضلاء وهو اى فية التي رجع
 المذكور لا شبهة انه نوع من انواع البديع وقد علم من صريح كلام السيوطي انها منه
 اهله في حكم المهمله ولا يشك ذو فتم انها تكتب في الحط هاء وان ثبتت في بعض
 المواضع القرآنية في المصحف الشريف فاء مجزورة لان خط المصحف لا يقاس عليه

نخط العروضتين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضتين
واذا كانت تكتبها تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكتابة وتعلق بنطقه وقد
انه علماء البديع كلاتهما كما قرروا ذلك في مواضع منها الجناح الخطي واللفظي فلا مانع
من ذلك فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم ان التاء التي تكتب هاء في هذا النوع
حكمها حكم الهامة يدل على انها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل لما
تقرر في الأصول ان الحكم على الشيء لا ينافي الحكم عماده ويكتفي من كلامه قوله التاء التي تكتب هاء
اذ هو المقصود في حيث حكمنا عليهما بانها في الكتابة هاء حسبت بهاء واذا تصدق الطالب الكتب البديعة
وتأمل كلامهم حكم بصحة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع احديهما علت من الاعتبارين
المحكم كلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع اليه وغاية ما يقال
هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الوصل تاء في النطق هاء في الخط
فما المانع من اعتبار الخط فتحت بحسب باعتباره ومن اعتبار النطق فتحت بحسب باعتباره
وفيهم المقصود بالقرائن الحالية وهم من مشترك كذلك على ان المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية
الخطرة راحة فلا ضرورة في استعمالها في كل من الجهتين مع مستوع ما من كلامهم وعدم نقل صريح

في التسع من جهة من يعتمد عليه والعلم يسئل من بيت المقدس ايضا من الحرم الشريف الشريفين
ايامن عندي ابراهيم وفي العلم ركننا من عايشا ومن صافق اذ كانا قلا كذبة واضعبي السيد بليدا
يقول ابو الطيب المجتبي واعني الامام المجتبي طلبنا رضاه بترك الله رضيته له فتركنا التبر
بمنها له آخر بغيره وجدناه صعبا الدنيا كان نوالك بعد القضا فما نعط منه بخدودا
فاوضح لنا وجه معناها بعيت على الدهر صيدا ولا زلت توضح للمشكلا تمانظ الناطقون القصيدة
اجا رضاه السجود لمجدو ومدو ليس رضى السجود ومعنى السجود الخضوع كما
فمن حسن اخلاق مدو خضوع الامام له ان يريلا ويكون الخضوع وجوبا كذا
ولكن رأى تركه الرضي به لا يزال صوابا سدا وببيت النوال جديريان تميل اليه فوادا وفودا
فمعنى الجدود والخطوط تسمى بخوف ونعني السجود فما يعط ليس بحق له ولكن يراه اعتقادا جودا
وان القضاء اكل الورى على مقتضى تلك فضلا وقيل العطاء بلا موجب هو الفضل ان تسع منه
فشابه نفس القضاء فعلة وهذا يلزم فخذ مفيدا وسئل عن قول سيد عربنا الغارض رحمه الله
ولم االه بالاهو عن حكمهم ولم انزل الناس مظهر حكمه بقول سيد في خفي الحقيقة
مقيم على الحكم الذي في الشريعة فلم االه بالسر الا من الذي اتى ظاهر في نص آيوسه والله
كتاب الفرائض سئل في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقتين
وابن شقيق من احدهما واكل مفقود ما عدا البنت فما القسمة اجاب تعطى البنت نصفها

مطلب
في قوله
ابن القادر
ولم االه

مطلب
ما تخرج
عن شقيقين
وابن شقيق
من احدهما
واكل مفقود

المفروض لها لانه لا شبهة فيه ويوقف الباقي فاذا حكم قاض بموت المفقودين جميعهم اجتهاداً لا وقتاً
 بينة على موتهم جميعهم قبلها يرد عليها ان كانت حية وعلى ورثتها ان كانت ميتة واقل عدد تصحح على كذا لكانت
 اربعة فتعطي البنت اثنين ويوقفنا شان فان ظهر الاخوان جيتين دفع كل واحد منهما سهمه الذي وقف له
 وان ظهر موتها سابقاً عليها وحياة ابن الاخ يصرف السهم له وان ظهر حياً تباعد موتها ثم موتها
 يصرف الموقوف لورثتها والله اعلم سئل في رجل مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث
 بنات خالة واكمل لام واب فما القسمة الغرضية اجاب مذهب ابي يوسف تقسم التركة على اربعة
 سهم لكل ابن من ابني الخال والخالة بافرادهم سهمان وكل بنت من بنات الخالين وسنات الخالة
 سهم واحد قسمة ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقدا فتى به بعض مشايخ بخاري تسهلاً لا على
 المفتي والقاضي وهذا رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من خمسين لابن
 الخال عشرة وكل واحد من بنات خمسة وكل واحد من بنات الخال الثاني عشرة ولا من الخال اربعة
 واكمل واحد من بناتها شان وبالقيراط المشهور على مذهب ابي يوسف لكل ذكر اربعة قيراط واربعة
 اجزاء من احدى عشر جزءاً من قيراط وكل بنت قيراطان وجزآن من احدى عشر جزءاً من قيراط وعلى مذهب
 لابن الخال اربعة قيراط واربعة اجزاء من قيراط وكل بنت من بنات قيراطان وخمس قيراط وكل
 بنت من بنات الخال الثاني اربعة قيراط واربعة اجزاء من قيراط ولا من الخالة قيراط واربعة اجزاء
 قيراط وثلاثة اجزاء من خمس قيراط والمتون على قول محمد وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وقول ابي
 الاول وقد رجع عنه الى ما نقلناه عنه والله اعلم سئل عن تركه جعلتها عشرة قروش وعلى المتوفى دين قد
 مائة وعشرة قروش من داخله مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصها من ذلك اجاب لها سبعة وعشرون
 قطعة وجديان وثمانية اجزاء من احدى عشر جزءاً من جديد على ان كل واحد من القروش ثلاثين قطعة
 وكل قطعة بعشرة من الفلوس السما بالجرد كما في اصطلاح اهل فلسطين والله اعلم سئل في رجل
 ملك عن خال هو ابن عمه اب الاب وعن ابن عمه اب لابوي فما الحكم اجاب جميع تركته للخال
 ولا دخل للاخوة بحال كما هو صريح كلام السراجية بقوله في اخذ ذوى الارحام ثم ينقل هذا الحكم
 الى جهة عمومة ابويه وخولتهما ثم الى اولادهم ثم الى جهة عمومة ابوي وخولتهما ثم الى اولادهم
 كما في العصبية فجعل الانتقال الى عمومة ابوي الميت وخولتهما بعد عمومة الميت وخولتهما والخال من الصنف
 الرابع وعمومة ابوي الميت وخولتهما جعلها كثير من المصنفين صنفاً خامساً مؤخر عن الرابع ومن
 ادخلها في الرابع صرح بيان الارث بجهتها ما تأخر عن الارث بجهة عمومة الميت وخولتهما قال المصنف
 في شرحه على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الآباء والإمهات واخولهم وخالاتهم وسنات الاعمام لا ي
 واقلاد هؤلاء ثم قال روى ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن سماع عن محمد عن ابي حنيفة
 ان اقرب الاصناف الصنف الاول يعني اولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الاجداد الساقطين الخ ثم الثالث
 يعني اولاد الاخوة وثالثه الاخوة الخ ثم الرابع يعني الاعمام لامر والعائت والاقوال والخال الخ ثم الخامس

مطلب
 مات عن ابن
 وبنتي خال
 وبنتي خال آخر
 وعن ابن
 وثلاث بنات
 خالة واكمل
 الاب وار

مطلب
 عما يخفق
 الزوجة من
 التركة وهي
 عشرة قروش
 وعليه مائة
 وعشرون
 قروش
 مهرها منها
 عشرة

مطلب
 مات عن خال
 هو ابن عمه
 اب الاب
 وعن ابن
 عمه اب
 لابوين

وفهم من تقدم ترتيبا يعنى اولادهم بالميراث الصنف الاول ثم الثانى ثم الثالث ثم الرابع
 ثم الخامس وهو المأخوذ به يعنى القسمة على هذا القول ورؤى عن ابي يوسف ومحمدان اولاد الاخوة
 والاخوات اولى من الجدة الفاسدة وهو اب الامومة قبل هذا روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن
 عن ابي حنيفة رحمهما الله ان اقرب الاصناف الصنف الثانى يعنى اولادهم بالميراث الجدة والفاسدة
 والجدة الفاسدة وان علوا من الاول وان سفلا يعنى اولاد البنات واولاد بنات البنات واولاد
 بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا واما تقديم الرابع على صنف من
 الاصناف فلم نطلع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل انه لا كلام
 فى مسئلتنا التى هى واقعة الحال انه يختص فيها بالارث الحال ولا شئ لابن عمه الاب لابوين
 والله اعلم سئل في امرأة ماتت عن زوج وابن اخت لآب وام وبنت اخ لآب وام فما لكل الاجل
 للزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثا وبنت الاخ ثلثه على مذهبي يوسف اعتبارا للصنف المذكور
 والانثوية فيما ومحمد يعكس الحكم اعتبارا لاصلهما وافق بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكثر
 بالثاني وعليه غالب اصحاب المتون والشرح وعلى كل فالمسئلة تصح من ستة للزوج ثلثا والباقي
 اثلا على ما بين اعداءه ولا يخفى ان ابن الاخت مذل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يجز
 الاخر والله اعلم سئل من بيت المقدس عن رجل مات عن اولاد خالة واولاد خال فما الحكم
 الحكم عند ابي يوسف القسمة على الابن جميعهم من اولاد الخال والحالة حيث كانا لاب وامرأوا
 فقط ولام فقط فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لاولاد الخال
 يقسم عليهم للذكر مثل حظ الانثيين والثلث لاولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وان كان احدهما لاب وامرأا لآب فقط ولام فقط فلا شئ للاخر مع الاول وعند محمد
 القسمة على الاصول فلا ولام لآب الثلثان والثلث لاولاد الخالة وقد تقرر عندهم ارجحية قول محمد
 رحمه الله تعالى فى جميع مسائل ذوى الارحام والله اعلم سئل فى امات عن امرأة عن اخ لام وعن
 ثلث ولها حصبة فى كرم اربعة قراريط فهل للامات شئ مع الام والاخ المذكور ام ليس لهن شئ ومحمد
 الاخ والامر من ذلك اجاب ليس للامات شئ والحصبة المذكورة وما خلفه الميعة مقسومة بين الام
 والاخ لا يرا ثلثا فرضا ورثا فلا امر قيراطان وثلثا قيراط وللاخ قيراط وثلث قيراط من الحصبة
 المذكورة والله اعلم سئل فى امرأة ماتت عن ابني ابن ابن وعن ابن اخت يزعم انه ابن عم للميعة
 فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الاخت المذكور شئ ام لا اجاب لا ميراث لابني ابن
 جميعه بينهما مساوية ولا شئ لابن الاخت ولو كان ابن ابن عم للميعة والله اعلم سئل فيما اذا مات
 عن زوجة حاسل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن معتق وعن بنت معتق فما
 القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير ان يكون في موضعها ذكره اصح او لم يكن في موضعها
 بينوا الميراث مع بيان المشكل على تقدير اجاب الحكم فى المسئلة قبل الوضع ان تعطى الزوجة

مطلب
 ماتت عن
 زوج وابن
 اخت لآب
 وام وبنت
 لآب وامرأ

مطلب
 ماتت عن
 اولاد خالة
 واولاد خاله

مطلب
 ماتت عن ام
 وعن اخ لام
 وعن عمات
 ثلاث

مطلب
 ماتت عن
 ابني ابن ابن
 وعن ابن
 يزعم انه ابن
 عم للميعة

مطلب
 ماتت عن زوجة
 حاسل من غيرها
 وعن ابن معتق
 وعن بنت معتق

الثنى من غير توقف اذ فرضها لا يتغير على كذا الحالتين وان ابن المعتز لا يعطى شيئاً
 وبينة الحمل في حق البنات الموجودات انثى وتعطى كل واحدة ما تستحقه وهما أربعة قرار بط
 على هذا التقدير معاملة لمن بالاضمة من تقدير الذكورة والانثوية ويوقف الباقي على ما عليه
 الفتوى عندنا وفي المسئلة اقوال آخر موجودة وهذا ان لم يصبروا وطلبوا وبعضهم القسمة
 قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكر فلا شيء لابن المعتز والباقي بعد من الزوجة
 للذكر مثل حظ الانثيين وان كان انثى فللزوجة الثمن والبنات الأربع الثلثان والباقي لابن المعتز
 ولا شيء لبنت المعتز مطلقاً وصاحب الامران الرابع في مسئلة الحمل انا نقدره واحداً ونعنا
 الورثة بالاضمة من تقدير ذكورية وانثوية ويعطى الأقل لمن لا يحجب ولا يعطى من يحجب ويغفر
 للتقدير شيئاً فاذا وضع الحمل وانضم الحال زال حيثما الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا اذا
 وضعت الحمل واكثره حياً فاذا وضعت ميتاً او خرج اقله حياً ومات قبل خروج الاكثر عاد
 الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجوداً من غير اعتبار الحمل وهذه
 المسئلة ذات شعب وذكرها يؤدع الى المزيج عن القدر المسؤل فتوى عنه عفا القلم والله اعلم
 وفيها كهلك من بنت عم لاب وامرؤا بن خال لاب وامرؤا الحكم اجاب هذه مسئلة
 فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية ان الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرائض
 المسترخسي وعليه صاحب الهداية ومن الكثر وملقى البحر وغالب شيوخ الكثر والهداية وجعل بعضهم
 ظاهر الرواية ان لا شيء لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها ولد العصبية وجعل في الضوء عليه
 الفتوى واندر رواية شمس الائمة السرخسي وانه وافق رواية التمر تاشي روايته وصححه في المضمرة
 وعليه صاحب الخلا قال في الضوء شرح السجدة فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الائمة اولى
 من الأخذ بروايته ما يعني صاحب الهداية وصاحب السجدة اهـ والاصل فيه ان جهة القرابة اذا
 اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصبية ام لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه
 فان لفظ الفتوى كذا من غير من الفاظ الصحيح كالمختار والصحيح مع اني لم ار من اختصه على
 مقابل ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه الصحيح والامثلة والمختار وغير ذلك من الفاظ الصحيح
 ولما يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما ما هو على ما رواه السرخسي فقد صرح جواباً بالصحيح
 وان الأخذ للفتوى اولى وانه ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله اعلم وسئل عنه ثانياً بما هو
 في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وامرؤا واولاد احوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج
 لبنت العم ولا شيء لاولاد الاحوال ام لا اجاب قد رفع لي هذا السؤال سابقاً وذكرت في جوابه
 ما حاصله ان الصحيح كما في المضمرة ان لا شيء لولد الخال مع بنت العم وهو اولى بالأخذ للفتوى
 كما في الضوء وفي جميع الفتاوى وظاهر المذهب ان ولد العصبية اولى سواء اختلفت الجهة
 او اتحد لان ولد العصبية اقرب اقرباً لوارث الميت وكأنه اقرب انطفاً بالميت مبسوط وفي فرائض الخلا

مطلب
 هلك عن بنت
 عم لاب وام
 وامرؤا خال
 لاب وامرؤا

مطلب
 هو ما قبله
 بصورته
 اخرى

بنت عم لاب وإمراة لاب وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال او بنت خالة كذلك
 الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية اولي اتحاد للجهة أو اختلفت وعن ابي يوسف رحمه الله
 ان الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالخاص ان المسئلة اختلف فيها والصحيح ان ولد العصبية
 بالترجيح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكن ما ولد العصبية ولا شيء
 لا اولاد الاخوان والله علم سئل من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة اولاد
 اخ لا ير ذكر وانثى من الوارث اجاب المال كله لبنتي الاخت لابي ولا شيء لا اولاد الاخ لام
 عند ابي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب واولاد الاخ لام فتعطي بنتا الاخت
 لاب النصف ويعطي اولاد الاخ لام السدس ويرد عليهما الباقي بقدر سهامهما فيقسم المال عليهم
 ارباعا الربع لا اولاد الام والثلاثة ارباع لبنتي الاخت لاب وتصع من اربعة وعشرين حاصلة
 من ضرب ستة في اربعة لا اولاد الام الثلاثة ستة لكل اثنان يستوي في ذلك الذكر والانثى
 كاصلهم ولبنتي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله اعلم سئل في تركه قسمتها فما
 لشخص دين لم يستغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين ام لا اجاب نعم يأخذ من كل
 منهم حصته من الدين حيث طفر بهم جملة والله اعلم سئل في رجل مات عن ابن وبنتين وزوجة
 اخدا فما وضعت ذكر بعد موت ابيه فما تبقىته الورثة يدعون انه مات قبل خروج اكثره فلا ارث
 له واقعة تقول ما بعد خروجه ومكة ساعته ثانيا والورثة يعترفون بانه ابن الميت فهل القول قولها
 فيرث ويورث ام قول بقية الورثة فلا ولا اجاب القول قول الورثة ولا يرث الا اذا اعترفت
 الورثة بانه انفصل حياته في البحر في الجائر نقلا عن المجتبى والبدائع عن ابي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة
 رجلين او رجل وامرأتين ولا يقبل فيه قول النساء الا ام الام فلا يقبل قولها وفي الولو الحجة امرأة
 حامل فانت والولد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة وبعض الناس يقولون ان الولد حيا
 وبعضهم يقول انه ميت قد فنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا ميتة على عاتقها وترك
 المرأة زوجها وابوين ان اقرب الورثة بانها ابنة ورثت الابنة ثم ورثت منها ورثة الميت وان
 جحد الورثة لم يقض لها شيء لانه لا يدرى ما خرجت منها ام لا وفي الفتاوى البخارية حامل مات
 وتحرك ولدها قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يموت قد فنت ثم نبش القبر فوجد
 معها بنت قاعدة على جانبها ميتة والميتة زوج وابوان اجاب بعض من شايخ بلخ انه لو اقرس الكون
 كلام بانها بنتها خرجت حية بعد وفاتها تريت البنت ثم يرث من البنت ورثتها ولو جحدوا لم
 يقض عليهم باري هذا القدر الا ان يشهد عدول انها ولدتها حية وانما نسعهم شهادة
 لو لم يبق اقربها منذ دفنت الى ان نبشت وقد عواصت ابنت من تحت القبر ووجدت
 ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهود وانكرت الورثة حلفوا على العلم ولا ميراثها اذا حلفوا هو
 في عشر ذلك جدا وتعدده وفي التنازعانية نقلا عن المحيط وان وقع الاختلاف في انفضائها

مطلب
 مات عن بنت
 اخت لاب
 وثلاثة اولاد
 اخ لام ذكر
 وانثى

مطلب
 اذا اقسمت الارث
 وفيها دين لم
 يستغرق في كل
 من كل منهم

مطلب
 وضعف زوجية
 الميت ذكر بعد
 موت ابيه
 مات وبقيته
 الورثة يدعون
 انه مات قبل
 خروج الكوفة
 فلا ارث وانه
 تدعى انه مات
 بعد خروجه

صحيحة	سطر خطأ	صواب	صحيحة	سطر خطأ	صواب
٤٨	٢٦ عن الوكيل	٤٩	٢٦ في جهة عينهم	٤٩	صواب
٥٣	٤ لجهة	٥٥	٢٩ وليكون زيد	٥٥	في غيبته
٦٠	٤ من كتاب	٦٨	١٨ الميراث	٦٨	ولكون زيد
٦٨	٢١ واقرانه	٧١	١ فانكره	٧١	الميراث
٧٢	١١ يبرهن	٧٦	٢٤ من اعتبار	٧٦	فانكره
٧٧	١٧ فاب	٧٨	٨ الرمح	٧٨	من عدم اعتبار
٨٠	١٣ الدنف	٨٨	١٤ ذلك فراجع	٨٨	الرمح
٨٨	٢٨ او قول	٨٩	٢ الآت	٨٩	ذلك فراجع
٩٠	٣ ويضعه	٩٠	٨ تسمع	٩٠	الآت
٩٠	١٥ عنه خلافا	٩٠	٢٩ الضيق	٩٠	تسمع
٩١	٣ اذا طلب	٩١	٢١ فيه في مسئلة	٩١	الضيق
٩٢	٧ اقتر	٩٣	٢١ القرض	٩٣	فيه في مسئلة
٩٣	٢٧ لهم عليه	٩٣	٢٧ فكيف	٩٣	القرض
٩٤	٥ يستحق	٩٤	٨ فوجب	٩٤	وكيف
٩٤	٩ عن عضة	٩٤	١٩ بالامانة	٩٤	فوجب
٩٥	١٦ عندى	٩٥	١٩ عندى	٩٥	بالامانة
٩٥	٢٣ الازمنة	٩٦	١ والمدى	٩٦	عندى
٩٦	١١ فحقها	٩٦	٢٩ بقية قماش	٩٦	والمدى
٩٧	١ العشرين	٩٨	٢٥ فى البناء	٩٨	بقية ثمن قماش
٩٩	٢ اقرار	٩٩	١١ ينصر	٩٩	فيه بالبناء
٩٩	١٥ اولى عامه	١٠٠	٤ وهو اديه	١٠٠	ينصره
١٠١	١٨ شراء	١٠١	٢٨ الموروث	١٠١	وهو اديه
١٠٢	٤ الخضور	١٠٢	٢٥ وليست	١٠٢	الموروث
١٠٤	٤ وكيلها على	١٠٤	٤ لمهرها	١٠٤	وليت
١٠٤	٢٣ لذى	١٠٥	١١ اقامها	١٠٥	بمهرها
١٠٥	١٢ بفساد	١٠٦	٢٤ اث	١٠٦	اقامها
١٠٧	٢٩ لولدى	١٠٨	٢ المقر له	١٠٨	اث
١١٠	٤ به تلجة	١١١	١٢ مستقرض	١١١	المقر له
١١٦	٢٠ صلح فاسد	١١٦	٢٥ من المكوس	١١٦	متسفر
١١٦	٢٥ عليها	١١٨	٢٨ اويكون	١١٨	في المكوس
١١٩	٥ لولايت	١٢٣	٩ ام لا اجابا	١٢٣	ام يكون
١٢٤	٥ لضييق	١٢٥	٣ بطلها	١٢٥	ام لا اجاب
١٢٦	٤ حكم حاكم	١٣١	٢٠ بانه ليس له ذلك	١٣١	بطلها
					بان له ذلك

صحيفه	سطر	خطا	صواب	صحيفه	سطر	خطا	صواب
١٤٢	٨	مهر	اجر	١٣٢	١٤	ولم يعطى	ولم يعط
١٣٣	١٣	اجاب يكون	اجاب نعم يكون	١٣٥	٢٤	والجنسية	والجنسية
١٣٧	١	اليزاربه	اليزازيه	١٣٩	٣	ياخذ ونضمه	ياخذ النقص ونضمه
١٤٤	١٦	رفيقه	لرفيقه	١٤٧	١	الثاني	الثاني
١٥٠	٩	امر	او	١٥١	٢	كردار	كردارا
١٥١	٢٥	اجر هيما	اجر آخريما	١٥٢	١	بفساد	بفساد
١٥٢	١	مشككا صحيحا	مشكك صحيحا	١٥٢	٦	البشايياح	البشايين يا ح
١٥٢	٢٦	بابها	بابا بها	١٥٣	١٥	مدق بعد	مدق قبل جرد الماء ومدق
١٥٧	١١	المذكورة	المذكور	١٥٧	١٨	وعلى الفاسد	على الفاسد
١٥٩	٧	الارض الوقف	ارض الوقف	١٧٠	٢٣	ثم ردها المشترعية فباعها لآخر سلبها	
١٧١	٢٤	له	ما	١٧٣	١٢	بقية	بقية
١٧٤	٢٣	اداعاه	ادعاه	١٧٥	٢٣	للزراع	للزراع
١٨٤	٩	وعليه	عليه	١٨٢	١٤	ان تاخذ	ان اخذ
١٨٥	١٤	التهايؤ	التهايء	١٨٥	٢٦	صحة في الوجه	صحة دعوى الغبن في الو
١٨٧	٩	قسمت	قسمت	١٩١	٤	تستردعواه	تستردعواه
١٩١	١٩	ليس الا هذه	ليس الا هذه	١٩٦	١٢	تيماره قرب	تيمار مقرب
١٩٨	٢٠	الآخر	الآخرين	٢٠١	٢٩	زرعت اجاز	زرعت لانها اجاز
٢٠٥	٨	يصح ام لا	هل يصح ام	٢٠٦	١٠	الاخر	للاخر
٢٠٦	١٣	ثلاثة	ثلاثة	٢٠٨	١٦	من امير داود	من امير ال داء
٢٠٩	٢٥	تفسير	تفسيره	٢١٠	٦	وابتداء عالم بعهد	وابتداء عالم بعهد
٢١٢	٢٣	والشيء والواحد	والشيء الواحد	٢٢٤	٩	المطر وفة	المطر وفة
٢٢٤	١٥	رحمه والله	رحمه الله	٢٣٤	٢٥	لانه في سعه	لانه ليس في سعه
٢٤٢	١٨	مما صغيرا او و	مما صغيرا او ووسط	٢٥٤	١٨	عليها	علتها
٢٥٥	٧	تنبع	تنقسم	٢٥٥	٢٦	جاء	بات
٢٧١	٥	أذن	أذن	٢٧٩	٩	اطنه	اطنه
٢٨	١٥	الجري	الجري				

تم الخط والصواب بحمد الملك الوهاب

والله سبحانه وتعالى اعلم

محمد قاضي آله وصحبه وسلم

To: www.al-mostafa.com